المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
قسم فقه السنة ومصادرها



أحاديث كتاب (الأفراد) للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)

التي رتَّبها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في كتابه: «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»

(الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، من الأفراد)

جمعًا وتحقيقًا ودراسة

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

محمد بن عبدالله بن سريّع السريّع

الرقم الجامعي (٣٦١٠٠٢٦٦٧)

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور

حسين بن شريف العبدلي

الأستاذ المشارك في قسم فقه السنة ومصادرها

الجزء الأول

العام الجامعي ١٤٤١هـ


بسم الله الرحمن الرحيم

أحاديث كتاب «الأفراد» للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)
التي رتَّبها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في كتابه:
«جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»
(الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، من الأفراد)
جمعًا وتحقيقًا ودراسة

مستخلص الرسالة

تقدِّم هذه الرسالة العلمية ٣٤٨ نصًّا أصيلًا لم يسبق نشره من أحد أهم الكتب الحديثية المتخصصة في نوع الأفراد، وهو كتاب «الأفراد»، للحافظ علي بن عمر الدارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، حيث جمعها الباحث باستقراء كتاب «جمع أحاديث الغيلانيات والخِلَعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، للحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى سنة ٨٠٧هـ)، واستخراج ما كان فيه من الأجزاء غير المنشورة من كتاب «الأفراد»، وهي الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر.

وتُعنَى الدراسة بإثبات نصوص تلك الأحاديث نقلًا عن مخطوطة الكتاب الفريدة، وتصحيحها، وضبطها، مع تخريج الأحاديث، وترجمة رواتها، ودراسة أسانيدها واختلافات رواتها دراسةً نقديةً موسَّعة، وبحث أحكام الدارقطني بالتفرد والغرابة بحثًا تحليليًّا ناقِدًا مقارِنًا.

وتمهِّد الدراسةُ لجميع ذلك بقسمٍ مستقلٍّ يعرِّف بالأفراد عند المحدِّثين، وعلاقتها بأنواع علوم الحديث، ومنهجهم في الحكم عليها، ثم يعرِّف تفصيليًّا بالحافظ الدارقطني، وبكتابه «الأفراد»، ثم يعرِّف من عدة جوانب بالحافظ الهيثمي، وبكتابه «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني».

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة، أبرزها: الفائدة الكبرى للكتب المؤسَّسة على كتبٍ أخرى ترتيبًا أو تلخيصًا، تميُّز ترتيب الهيثمي -في منهجية الترتيب- على ترتيب ابن طاهر المقدسي في «أطراف الغرائب والأفراد»، ارتباط التفرد بالخطأ والكذب بدلالة كثرة الأحاديث المنكرة والباطلة في كتاب «الأفراد»، كثرة الأحاديث التي حكى الدارقطني اختلافًا بين رواتها في «الأفراد»، قلة الأحاديث التي صحَّ تعقُّب الدارقطني في حكمه بالتفرُّد فيها في مجال الدراسة، مع نتائج تفصيلية أخرى عديدة.

كما أوصت الدراسة بجملة توصيات، منها: التأني في تعقُّب الأئمة الكبار في باب التفرد خصوصًا، التدقيق في معرفة منهج المحدِّثين في الحكم على الأفراد، دراسة التكامل النقدي بين بابَي الأفراد والعلل -خصوصًا لدى الدارقطني-، دراسة الأحاديث المعلة بالاختلاف عند الدارقطني في كتاب «الأفراد» -خصوصًا ما لم يكن في كتابه الآخر «العلل»-.

الكلمات المفتاحية: الأفراد، الغرائب، الدارقطني، الهيثمي

Hadiths from the book of "*al-Afrad*" of al-Hafiz Ali bin Umar ad-Darqutni (died 385 A.H) which al-Hafiz Ali bin Abi Bakr al-Haythami (died 807 A.H) rearranged in his book: "Jam'u Ahadith al-Ghailaniyyat wa al-Khila'iyyat Wa Fawa'id Tammam wa Afrad Ad-Darqutni"

(Volume; One, Five, Seven, Eight, Nine, And Ten, from al-Afrad)

Compilation and Critique

The Abstract

This academic thesis presents 348 authentic texts that have not been previously published, from one of the most important works of Hadith from the type of "*Afrad*" (unique narrations), which is the book of "*al-Afrad*" by Hafiz Ali Bin Umar Al-Darqutni (who died in the year 385 AH), where the researcher compiled them by extrapolating "Jam'u Ahadith al-Ghailaniyyat wa al-Khila'iyyat Wa Fawa'id Tammam wa Afrad Ad-Darqutni, of Hafiz Ali bin Abi Bakr Al-Haythami (died 807 AH), and extracting what was in it, from the unpublished parts of the book; "*al-Afrad*", these parts include: first, fifth, seventh, eighth, ninth, and tenth.

The study is concerned about copying the texts of these hadiths from the unique manuscript of the book, correcting it, explaining its references and grades of the Hadiths, biographies of the narrators, scientific and critical study of the transmission chains, and examining al-Darqutni's rulings of *Tafarrud* (uniqueness) in a comparative and critical way.

The study presented an introduction on the technical meaning of *Afrad*, its relationship to other aspects of Hadith sciences, the methodology of rulings upon narrations, full biography of Al-Darqutni, introduction to his book "*al-Afrad*", biography of Hafiz Al-Haithami, and introduction to his book; "Jam'u Ahadith al-Ghailaniyyat wa al-Khila'iyyat Wa Fawa'id Tammam wa Afrad Al-Darqutni".

The study concluded with several findings, they include; the major benefit of books based on other books either by rearrangement or summarization; the Al-Haythami's rearrangement surpassed that of Ibn Tahir al-Maqdisi in his work "Atraaf al-Gharaa'ib wa al-Afrad". The relationship between *Tafarrud* and the very weak Hadiths, because of the large number of false and fabricated Hadiths in the book of "*Afrad*". the large number of hadiths that al-Darqutni narrated with different views within narrators in "*Afrad*". Few numbers of hadiths in which al-Darqutni has authentically ruled upon them as *Afrad*, among other results.

The study recommended the following; Care should be taken while trying to correct great scholars, particularly on "*Afrad*", scrutiny while trying to know the methodology of scholars of Hadiths in their rulings upon *Afrad*, study of complementarity between the two aspects; "*Afrad*" and "*Ilal*" - especially from the view of Darqutni, study of hadiths "*Mu'allah*" with different scholarly views in the book of Afrad of Al-Darqutni,"- especially the ones that are not in his book of " *al-Ilal* ".

Keywords: unique narrations, Darqutni, Afrad, Haithami

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي تفرَّد بالكمال، فلا نقص في تمامه، وتوحَّد بمُتقَن الفعال، فلا خلل في أحكامه، وقرَّر الأمور على مشيئته، فلا نقض لإبرامه. وصلواته على مَن أرسله رحمةً إلى خير أمةٍ أُخرجت للناس، وطهَّر به القلوب الصديَّة من الأدناس، وجعله للأنبياء -صلوات الله عليه وعليهم- مكملًا وخاتمًا، وصيَّره إلى الحق داعيًا وبه قائمًا، وعلى أهل بيته، وأصحابه، وأزواجه، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين(١). أما بعد:

فإن المصنفات في السنة النبوية وعلومها قد تنوَّعت، وتفرَّعت، وكَثُرت، وأدلى كثيرٌ من أئمة الحديث بِدَلوه فيها، حفظًا، وجمعًا، وتصنيفًا، وبحثًا، ونشرًا؛ طلبًا لثواب الذبِّ عن الدين، ومشاركةً في صيانة حديث النبي ﷺ من الدخل والخلل.

وإن من تلك الأنواع: نوع (الفرد)، و(الغريب)، وهو «ما يتفرَّد بروايته شخصٌ واحد، في أيِّ موضعٍ وقع التفرُّد به من السند»(٢)، حيث عُني الأئمة بهذا النوع عنايةً ظاهرة، فتتبَّعوه وجمعوه، ثم وضَّحوه وشرحوه، وقسَّموه وفصَّلوه، وبيَّنوا أحكامَه، وأمثلتَه، ومظانَّه.

ومن أبرز ما ذكروه من مظانِّ الأفراد والغرائب: كتاب (الأفراد) للحافظ أبي الحسن؛ علي بن عمر الدارقطني (المتوفى سنة ٣٨٥هـ)، فإنه من أشهر مصادر هذا النوع وأوسعها.

قال الحافظ ابن كثير: «وللحافظ الدارقطني كتاب في الأفراد، في مائة جزء، ولم يُسبَق إلى نظيره»(٣). وقال الحافظ ابن حجر: «من مظان الأحاديث الأفراد: مسند أبي بكر البزار، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه، وتبعه أبو القاسم الطبراني في المعجم الأوسط، ثم الدارقطني في كتاب الأفراد، وهو يُنبئ عن اطلاعٍ بالغ»(٤)، وقال السخاوي: «وصنف في الأفراد الدارقطني، وابن شاهين، وغيرهما، وكتاب الدارقطني حافل، في مائة جزء حديثية»(٥).

---

(١) من مقدمة الأمير العالم أبي نصر ابن ماكولا لكتابه: تهذيب مستمر الأوهام (ص٥٧).

(٢) نزهة النظر (ص٥٠).

(٣) اختصار علوم الحديث (ص٦١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٠٨/٢)، بتصرف يسير.

(٥) فتح المغيث (٤٥/٢).

ونظرًا لأن الكتابَ غيرُ مرتَّبٍ على ترتيبٍ معيَّن، فقد استنهض العلماءُ همَّةَ طلاب الحديث لترتيبه، وذلك في وقتٍ مبكر، قال الحافظ محمد بن طاهر المقدسي: «ولما دخلت بغداد في أول رحلتي إليها، وذلك في سنة سبع وستين وأربعمائة، كنت مع جماعةٍ من طلاب الحديث في بعض المساجد ننتظر شيخًا، فوقف علينا أبو الحسن؛ أحمد بن المحسن المقرئ، وكيل القضاة ببغداد[(١)]، فقال: يا أصحاب الحديث، اسمعوا مني ما أقول لكم، فأنصتنا إليه، فقال: كتاب الدارقطني في الأفراد غيرُ مرتَّب، فمن قدر منكم على ترتيبه أفاد واستفاد»[(٢)].

فانتهض ابن طاهر المقدسي لترتيبه سنة ٥٠٠هـ، فرتَّبه على مسانيد الصحابة في كتابه «أطراف الغرائب والأفراد»، مع حذف أوائل الأسانيد، وذِكر أطراف المتون فحسب.

ولم أقف على ترتيبٍ بعدَه، إلا ترتيب الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي في كتابه «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، قال السخاوي: «على الأبواب، في مجلدين»[(٣)].

ولم يكن مكان وجود كتاب الهيثمي معروفًا إلى وقتٍ قريب، حتى وُقِفَ على نسخته الخطية في مكتبة الشيخ (أحمد البساطي)، بالمدينة المنورة، ثم منَّ الله عليَّ -بفضله-، فصوَّرتُها كاملة[(٤)].

---

(١) في المطبوع: «ببغداذ»، وهي لغة في بغداد، انظر: معجم البلدان (٤٥٦/١)، الأنساب، للسمعاني (٢٦٨/٢). وأحمد بن المحسن المذكور توفي عام ٤٧٧هـ، كما في ترجمته من المنتظم (٢٣٦/١٦).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٧/١).

(٣) الضوء اللامع (٢٠١/٥).

(٤) وذلك يومي الأحد والاثنين ٢٤، ٢٥ صفر ١٤٣٧هـ، بتعاونٍ كريم من مركز المخطوطات المحلية بدارة الملك عبدالعزيز -خاصة الأستاذ الفاضل/ أيمن الحنيحن-، حيث تُشرف الدارة على فهرسة المكتبة ورَقْمَنَتِها، وباستضافةٍ كريمة من ناظر المكتبة الأستاذ/ بكر بن علي البساطي، مدير إدارة الأمن والسلامة المدرسية في الإدارة العامة للتعليم بمنطقة المدينة المنورة سابقًا. فلهم مني جزيل الشكر والتقدير والعرفان.

وبعد جرد الكتاب، وتفحُّصه، واستقرائه استقراءً تامًّا، تبيَّن أن الهيثميَّ رتَّب فيه الأجزاءَ العشرةَ الأولى من كتاب «الأفراد»، ولم يورد فيه من غيرها شيئًا، كما تبيَّن أنه يسوق الأحاديث بأسانيدها، ومتونها، وتعليقات الدارقطني عليها، تامَّةً، لا يختصر من ذلك شيئًا.

ولأهمية نوع (الأفراد) عمومًا، وكتاب «الأفراد» للدارقطني خصوصًا، وأهمية ترتيبه وتقريبه، فقد اخترتُ -مستخيرًا الله تعالى- أن يكون موضوع رسالتي لنيل درجة العالمية العالية (الدكتوراه) في جمع أحاديث «أفراد الدارقطني» من كتاب الهيثمي، بالإبقاء على ترتيبه لها على الكتب والأبواب، مع تحقيقها وضبط نصوصها، ودراستها وتخريجها.

وسأقدِّم في هذه التوطئة بيانًا لأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وعرضًا للدراساتِ السابقةِ فيه، وتوضيحًا لحدود البحث، وخُطَّتِه التنظيمية، ومنهجِه.

١- أهمية الموضوع

تتجلَّى أهمية الموضوع في جهات، منها:

١. أهمية نوع (الأفراد)، وارتباطه بعدة أنواع من أنواع علوم الحديث، وأثره في صحة الأحاديث وضعفها.

٢. دقَّة نوع (الأفراد)، وصعوبته، حتى قلَّ من تكلَّم فيه، وعُني به، قال ابن كثير في تعداد مؤلفات الدارقطني: «وكتاب الأفراد الذي لا يفهمه، فضلًا عن أن ينظمه إلا مَن هو مِن الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهابذة الجياد»[(١)]، وقال السخاوي: «وكل ذلك لا ينهض به إلا مُتَّسع الباع في الرواية والحفظ»[(٢)].

٣. جلالة كتاب «الأفراد»، للدارقطني، وكونه عُمدةً في بابه، وانفراده بمروياتٍ وأسانيدَ عديدةٍ لا تُعزا إلا إليه، وهو -في الجملة- أحد مصادر الاستدلال الفقهي، وأحد الموارد الأصيلة في تخريج الأحاديث، ودراسة أسانيدها، والبحث عن شواهدها ومتابعاتها. وقد مرَّت كلماتٌ للأئمة في بيان مرتبته وعلو قدره.

(١) البداية والنهاية (١٥/٤٦٠).

(٢) فتح المغيث (٢/٤٦).

٤ . نفاسة تعليقات الدارقطني على أحاديث «الأفراد»، لكونها تحدد مواضعَ التفرُّد والغرابة في الحديث، وتبيِّن الخطأ فيه في حال وقوعه، مع صدورها من إمامٍ عارفٍ واسع الاطلاع.

٥ . أهمية ترتيب مصادر السنة النبوية على الكتب والأبواب الفقهية، لما في ذلك من تقريب فقه السنة لطالبه، وتسهيل العثور على الحديث لراغبه.

٢- أسباب اختيار الموضوع

مما دعاني لاختيار هذا الموضوع الأسباب الآتية:

١ . الأهمية البالغة للموضوع من عدة أوجه مرَّت آنفًا.

٢ . المساهمة في إبراز جانبٍ من جهود العلماء في هذا الباب المهم.

٣ . إظهار أجزاء جديدة من كتاب «الأفراد»، تنشر لأول مرة بأسانيدها ومتونها، وهي تتضمن أسانيد كثيرة، بلغ مجموعها: ٣٤٨ إسنادًا.

٤ . الرغبة في نيل شرف خدمة سنة النبي ﷺ، والذود عن حماها، خاصةً وهي تتعرض في هذا العصر للهجوم من عدة جوانب.

٣- الدراسات السابقة في الموضوع

لم أجد من تناول خصوص هذا الموضوع بالبحث، وإنما وجدتُ أبحاثًا تقاربه، وتدور في فلكه. وسأعرضها، مع توضيح مضامينها، وعلاقتها بالموضوع، فيما يأتي:

٣-١- الأجزاء الموجودة من «الأفراد»:

من دواعي الأسف أنه لم يُعرف في عصرنا هذا من هذا الكتاب الحفيل الجليل، على الصفة التي وضعه عليها مؤلفه، إلا أجزاء يسيرة، وهي خمسة أجزاء: الثاني، والثالث، والرابع، والسادس، والثالث والثمانون.

وقد حُقِّقَت هذه الأجزاء على النحو الآتي:

أ- حُقِّق الجزء الثالث والثمانون ضمن مجموعٍ من الأجزاء الحديثية، طُبع باسم «الفوائد»، لعبدالوهاب بن محمد بن إسحاق ابن منده، بتحقيق: خلاف محمود عبدالسميع،

دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ[١].

ثم حُقِّق الجزء نفسُه ضمن كتاب «الأجزاء الثاني، والثالث، والرابع، والسادس، والثالث والثمانون، من كتاب الأفراد»، تعليق: جابر بن عبدالله السريّع، ١٤٣٣هـ[٢].

وهذا الجزء ليس من أجزاء «الأفراد» التي رتَّبها الحافظ الهيثمي في كتابه «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، فهو خارج نطاق هذه الرسالة.

ب- حُقِّقت الأجزاء: الثاني، والثالث، والرابع، والسادس، ضمن كتابٍ جَمَعَها مع الجزء الثالث والثمانين، بتعليق: جابر بن عبدالله السريّع -وقد مرَّ ذِكرُه في الفقرة السابقة-.

واقتصر المحقق على وصف النُّسَخ، وضبط النص، دون التخريج والدراسة الموسَّعَين.

كما حُقِّقت هذه الأجزاءُ الأربعةُ نفسُها في رسالةٍ علميةٍ قدَّمها د. خالد بن حمود بن عبدالله التويجري، لنيل درجة الدكتوراه، في قسم السنة وعلومها، بكلية أصول الدين، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، ١٤٣٢-١٤٣٣هـ.

وقد انتهج الباحثُ منهجَ التوسُّع في تخريج الحديث، وجمع طرقه، ودراسة أسانيده، بالإضافة إلى نَسْخ النصوص عن الأصول الخطية، وضبطها.

وهذه الأجزاءُ الأربعةُ داخلةٌ فيما رتَّبه الهيثميُّ في كتابه، إلا أن كتابَ الهيثمي ينفرد بستة أجزاءٍ كاملةٍ من «الأفراد»، كلها لم يكن يُعرف له وجود فيما سبق، وتظهر بأسانيدها ومتونها لأول مرة في هذا البحث، وهي الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، وعدد أسانيدها: ٣٤٨ إسنادًا.

٣-٢- «أطراف الغرائب والأفراد»:

رتَّب الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي كتابَ «الأفراد» للدارقطني على

(١) أصل هذه الأجزاء مجموع حديثي محفوظ في دار الكتب المصرية برقم (١٥٥٨ حديث)، وليس لابن منده المذكور فيه إلا جزء واحد (ق٣١١-٣٣١)، لا علاقة له بسائر الأجزاء.

(٢) دون ناشر. علمًا بأن المحقق كان ألحق الأجزاءَ الثاني، والثالث، والثالث والثمانين، بتحقيقه لكتاب «أطراف الغرائب والأفراد»، لابن طاهر المقدسي، ثم أعاد إفرادها في هذا الكتاب.

مسانيد الصحابة، وحُقِّق كتابه على النحو الآتي:

أ- أربع رسائل علمية في قسم السنة وعلومها، بكلية أصول الدين، في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٧هـ-١٤٠٩هـ (لم يكتمل الكتاب بها).

ب- تحقيق: محمود محمد نصار، والسيد يوسف، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ.

ج- تحقيق: جابر بن عبدالله السريّع، دار التدمرية، ١٤٢٨هـ.

ومع أن «أطراف ابن طاهر» أتت على عامة ما رتَّبه الهيثمي في كتابه، إلا أن العمل على ترتيب الهيثمي ينفرد عن العمل على «الأطراف» بعدة أمور مهمة، أبرزها:

١. أسانيد الدارقطني: حيث حذف ابن طاهر كثيرًا من أوائل أسانيد الدارقطني، مما جعل تخريجَ الحديث من «الأطراف»، والحكمَ على إسناده، صعبًا أو غيرَ ممكن؛ لعدم معرفة الجهة التي خرَّجه الدارقطني منها. وأما الهيثمي، فيورد الإسناد تامًّا؛ رواةً وصِيَغَ رواية.

ومن الأمثلة على أثر ذلك -وهي كثيرة-: أن الدارقطنيَّ ساق أحاديثَ من طريق عبدالله بن محمد بن سنان -أحد الكذابين-، لكنه لم يذكره في تعليقاته التي ينقلها ابن طاهر بالتفرُّد أو الغرابة، فلم يتبيَّن أنه راوي هذه المكذوبات إلا بواسطة ترتيب الهيثمي(١).

٢. متون الأحاديث: حيث أورد ابن طاهر كلماتٍ يسيرةً من أطراف المتون، وحذف باقيها، وربما أشار لجملةٍ من المتن بعد ذلك، أو اكتفى بكلمةٍ دالَّةٍ على موضوع الحديث، وهذا اختصارٌ بالغ، لا يكاد يُهتدى منه على بقية الحديث، خاصةً إن كان مما انفرد به الدارقطني في «الأفراد»(٢). وأما الهيثمي، فيسوق المتن بتمامه وإن طال.

---

(١) وهي الأحاديث (٦٥، ١٨٧، ٣٣٨، ٣٤٥) من هذه الرسالة. وانظر أيضًا: الأحاديث (٣٢، ٦٨، ٨٨، ١٤٣، ١٤٤، ١٦٧، ٢٢٧، ٣٠٨، ٣٣٠-٣٣١) من هذه الرسالة.

(٢) وأمثلة ذلك كثيرة، منها: أنه جاء في الأطراف (٤٨١٤): «حديث: أن رسول الله ﷺ كان يقرأ هذه الآيات. الحديث»، فحسب، والحديث بتمامه في هذه الرسالة (٨٧): «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ هذه الآيات: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ۝١٨٠ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ۝١٨١ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾، دبر الصلوات». وجاء في الأطراف (٤٧٢٥): «حديث: أتيت النبي ﷺ وعنده ناس من ربيعة. الحديث»، فحسب، والحديث بتمامه في هذه الرسالة (١٣٢) في عدة أسطر. وانظر

بل قد تبلغ شدة الاختصار بابن طاهر إلى درجة الاختصار المخل، كما وقع منه في الحديث (٧٨) من هذه الرسالة، حيث ساق متنه بصيغة: «أن رسول الله ﷺ كان لا يقنت في صلاة الصبح. الحديث»، وتبيَّن من ترتيب الهيثمي أن تمامه: «أن رسول الله ﷺ كان لا يقنت في صلاة الصبح إلا إذا دعا لقوم، أو دعا على قوم...».

وكما وقع في الحديث (١٧٢)، حيث ساق ابن طاهر متنَه بصيغة: «دخل رسول الله ﷺ وأنا نائم في المسجد. الحديث»، وتبيَّن من ترتيب الهيثمي أن للمتن تتمةً هي موضع الغرابة عند الدارقطني، وأما ما ساقه ابن طاهر فمعروف، وقد صرَّح الدارقطنيُّ بذلك في موضعٍ آخر -كما بيَّنتُه في دراسة الحديث-[1].

وبعكس ذلك، فقد يسوق ابن طاهر المتن، ثم يقول: «الحديث»، فيوهم أن له عند الدارقطني تتمَّةً، ويتبيَّن من ترتيب الهيثمي أنه ساقه بتمامه[2].

٣. أحاديث وآثار موجودة في ترتيب الهيثمي، خلت منها «أطراف ابن طاهر»[3].

٤. عبارات الدارقطني، وأقواله، وتعليقاته على الأحاديث: حيث كان ابن طاهر يختصرها في «أطرافه» أحيانًا[4].

أيضًا: الأحاديث (١١٨، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٣، ١٥٥، ١٦٩، ١٩٣، ٢٠٣، ٢٣٧، ٢٧٩، ٣٠١، ٣١٤) من هذه الرسالة.

(١) وانظر أيضًا: الحديثين (٢٤٧-٢٤٨) من هذه الرسالة.

(٢) كما في الأحاديث (٩٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٣١١، ٣٢٤، ٣٤١، ٣٤٤) من هذه الرسالة.

(٣) وقع منها في هذه الرسالة: الأحاديث والآثار (٦٥، ١٠٢، ١٤٧، ١٩٠، ٢٨٠، ٢٩٤، ٣١٠).

(٤) انظر نماذج لذلك في الأحاديث (٢٥، ٣٤، ٥٠، ٥٥، ٦١، ٦٩، ١٦١، ٢٣٤، ٢٦٠، ٢٩٢، ٣٠٦) من هذه الرسالة. ومما لاحظت في هذا الجانب: أن ابن طاهر عمد مرارًا إلى حذف قول الدارقطني: «ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا»، ونحوه -كما في الأحاديث (٩٥، ١١٢، ١١٣، ١٥٠، ١٧٨، ١٨٧، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٢٢، ٢٤٥، ٢٨٥، ٣٣١) من هذه الرسالة، ووقع ذلك في أحاديثَ من الأجزاء الموجودة من الأفراد، كما في الأحاديث (٢١٥، ٦٨٥، ١٦١٨، ٢٠٤٣، ٣٦٩٣) من الأطراف-، مع أهميَّة تلك العبارة في بيان ضيق مَخْرَج الحديث عند الدارقطني، ولعل قصدَ الاختصار حدا به إلى ذلك، لئلا يضطر إلى بيان اسم الشيخ، مع أنه فعل ذلك في مواضع -أيضًا-.

وإضافةً إلى الاختصار، فقد كان ابن طاهر يتصرَّف أحيانًا، فيغيِّر عبارات الدارقطني، وتكون عند الهيثمي على أصلها كما عبَّر بها الدارقطني[1].

٥. تصحيح الأخطاء وسدُّ الأسقاط: إذْ وقعت في «الأطراف» تصحيفات وتحريفات وأسقاط عديدة، يؤثر بعضُها على سياق الحديث، أو تعليق الدارقطني عليه، ومنها ما يكون من ابن طاهر، أو من أصله من «الأفراد»، ومنها ما يكون من نسخ «الأطراف»، ثم يجيء ذلك في ترتيب الهيثمي صحيحًا تامًّا[2].

٦. الترتيب الموضوعي: حيث سلك ابن طاهر مسلك الترتيب على المسانيد، وهو مسلكٌ لا يستفيد منه الباحثُ في فقه السنة، وطالبُ الزيادة على الكتب المشهورة في الأحاديث والألفاظ، بل فائدته مقصورةٌ على من يستحضر صحابيَّ الحديث. وأما ترتيب الهيثمي، فهو ترتيبٌ موضوعيٌّ محرَّر.

٧. لم تُدرَس أحاديث «الأفراد» من خلال «الأطراف» دراسةً وافيةً، بتخريجها، وجمع طرقها، والحكم على أسانيدها[3]، فضلًا عما مرَّ من أن تحقيق «الأطراف» لم يكتمل.

٤- حدود البحث

١. يقوم البحث على استخراج وجمع أحاديث كتاب «الأفراد»، للدارقطني، من كتاب: «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني» للهيثمي.

---

(١) انظر نماذج من تصرُّفات ابن طاهر في الأحاديث (١٢، ٥٥، ١٦٦، ١٩٦، ٢٥٤، ٢٦٤، ٣٣٦) من أحاديث هذه الرسالة.

(٢) انظر نماذج للأسقاط في الأحاديث (٢٣، ٩٩، ١٥٤، ١٦٢، ١٧٠، ٢٠١، ٢٠٧، ٢٢٢، ٢٢٩، ٢٧٣، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣١٣، ٣٣٦) من أحاديث هذه الرسالة، على أن محقق «الأطراف» تمَّم أسقاطًا من مصادره، كما في الأحاديث (٣، ١٥٢، ٢٣٥، ٢٧٠، ٢٧٩) من هذه الرسالة. وانظر نماذج للتحريفات في الأحاديث (١٩، ٣١، ٦٩، ٨٠، ١١٠-١١١، ١٣٧، ١٥٦، ١٩٤، ٢٢٠، ٢٥٣، ٢٦٥، ٢٨٥، ٢٨٨، ٣٠٦، ٣٢٩) من أحاديث هذه الرسالة، وكذلك صحَّح المحقق تحريفات أخرى من مصادره، كما في الأحاديث (١٩، ٧٠، ٧٤، ٧٥، ٧٧، ١٥٧، ١٦٣، ١٨١، ١٨٣، ٢٢٩، ٢٤٣، ٢٧٩، ٣١٢، ٣٣٤) من هذه الرسالة.

(٣) وهذا أمر من الصعوبة بمكان، لما سبق من اختصار ابن طاهر «أطرافه» اختصارًا شديدًا.

وعليه، فلن يدخل في البحث أحاديث كل من: «الغيلانيات»[١]، و«الخلعيات»[٢]، و«فوائد تمام»[٣] -إلا لحاجةٍ مُلِحَّة، كأنْ يسوقَ الهيثميُّ بعضَ إسناد الدارقطني في «الأفراد»، أو بعضَ متنه، ويحيلَ في باقِيهِ إلى كتابٍ من هذا الكتب-. وذلك للأسباب الآتية:

أ- هذه الكتب جميعًا مطبوعة ومنشورة في المكتبات. وأما «أفراد الدارقطني»، فسيقدِّم البحثُ منه -كما سبق- ستة أجزاء ترى النور لأول مرة.

ب- هذه الكتب جميعًا سُجِّلَت في رسائل جامعية، وحُقِّقت أكاديميًّا، ودُرِسَت أحاديثها بتوسُّع، فالعمل على أحاديثها تكرارُ جهودٍ محض، ولا تقدِّم الدراسة جديدًا بإعادة بحثها.

ج- يمثِّل أفراد الدارقطني وحدةً منهجيةً متميِّزة، تُعنَى ببيان أفراد الرواة، وغرائب الأحاديث، مع الكلام عليها بتعليقاتٍ توضِّح مواضع الغرابة والتفرد. بخلاف الكتب الأخرى التي ليس فيها إلا مجردُ سردِ أنواعٍ مختلفةٍ من الأحاديث في الأغلب الأعم.

٢. يشمل البحثُ ترتيبَ الهيثمي لستة أجزاء من كتاب «الأفراد» للدارقطني، ليس منها الجزء الثالث والثمانين، لكونه خارج ترتيب الهيثمي.

---

(١) حقق بعضَه: د. مرزوق بن هياس الزهراني، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، ١٤٠٣هـ (ثم نشرت على نقصها عام ١٤١٧هـ). وحققه كاملًا: د. حلمي كامل أسعد عبدالهادي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ (ثم نشرت بدار ابن الجوزي، ١٤١٧هـ). وحققه كاملًا: د. فاروق بن عبدالعليم مرسي، دار أضواء السلف، ١٤١٦هـ.

(٢) حقق بعضَه: د. علي بن إبراهيم النهاري، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية، ١٤٢٧هـ. وحققه كاملًا: صالح اللحام، الدار العثمانية، مؤسسة الريان، ١٤٣١هـ، و: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، ١٤٣٣هـ.

(٣) حققه: د. عبدالغني أحمد جبر التميمي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ. وحققه، مع إعادة ترتيبه، والتوسع في تخريجه (باسم: الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام): جاسم بن سليمان الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٨هـ. وحققه: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مكتبة الرشد، ١٤١٢هـ.

٣. نظرًا لأنه طُبع وسُجِّل في رسالةٍ جامعيةٍ أربعةُ أجزاء مما رتَّبه الهيثمي -كما سبق-، فلن تدخل هذه الأجزاء (الثاني، والثالث، والرابع، والسادس) في هذه الدراسة، بل ستقتصر الدراسة على الأجزاء غير المحققة، وهي: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر.

٥- خطة البحث

يحتوي البحث على مقدمة، وقسمين، وخاتمة، وفهارس.

❑ **المقدمة**. وفيها:

- أهمية الموضوع.
- أسباب اختيار الموضوع.
- الدراسات السابقة في الموضوع.
- حدود البحث.
- خطة البحث.
- منهج البحث.

❑ **القسم الأول**: **الدراسة**. وفيه ثلاثة فصول:

- **الفصل الأول**: **الأفراد عند المحدّثين**. وفيه ثلاثة مباحث:
  - **المبحث الأول**: التعريف بالأفراد لغةً واصطلاحًا.
  - **المبحث الثاني**: علاقة الأفراد بأنواع علوم الحديث.
  - **المبحث الثالث**: منهج المحدّثين في الحكم على الأفراد.
- **الفصل الثاني**: **الحافظ الدارقطني وكتابه «الأفراد»**. وفيه مبحثان:
  - **المبحث الأول**: ترجمة الحافظ الدارقطني. وفيه تسعة مطالب:
    - المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.
    - المطلب الثاني: مولده.
    - المطلب الثالث: نشأته العلمية.
    - المطلب الرابع: أشهر شيوخه.
    - المطلب الخامس: أشهر تلاميذه.
    - المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.

- المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.
- المطلب الثامن: آثاره العلمية.
- المطلب التاسع: وفاته.

○ **المبحث الثاني**: دراسة كتاب «الأفراد»، للدارقطني. وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: اسم الكتاب.
- المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- المطلب الثالث: رواة الكتاب.
- المطلب الرابع: موضوع الكتاب.
- المطلب الخامس: أهمية الكتاب.
- المطلب السادس: منهج المؤلف في الكتاب.
- المطلب السابع: موارد المؤلف في الكتاب.

• **الفصل الثالث: الحافظ الهيثمي وكتابه «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»**. وفيه مبحثان:

○ **المبحث الأول**: ترجمة الحافظ الهيثمي. وفيه تسعة مطالب:

- المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته.
- المطلب الثاني: مولده.
- المطلب الثالث: نشأته العلمية.
- المطلب الرابع: شيوخه.
- المطلب الخامس: تلاميذه.
- المطلب السادس: ثناء العلماء عليه.
- المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي.
- المطلب الثامن: آثاره العلمية.
- المطلب التاسع: وفاته.

○ **المبحث الثاني**: دراسة كتاب «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، للهيثمي. وفيه سبعة مطالب:

- المطلب الأول: اسم الكتاب.

- المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف.
- المطلب الثالث: موضوع الكتاب.
- المطلب الرابع: أهمية الكتاب.
- المطلب الخامس: منهج المؤلف في الكتاب.
- المطلب السادس: موارد المؤلف في الكتاب.
- المطلب السابع: وصف نسخة الكتاب الخطية.

❑ **القسم الثاني: أحاديث كتاب «الأفراد» للدارقطني، التي رتَّبها الهيثمي في كتابه «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»** (الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، من الأفراد).

❑ **الخاتمة**. وفيها أهم النتائج والتوصيات.

❑ **الفهارس العلمية**. وهي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس أطراف الأحاديث والآثار.
- فهرس الأحاديث على المسانيد.
- فهرس الأحاديث على أجزاء «الأفراد».
- فهرس الرواة المترجم لهم.
- فهرس الأماكن والبلدان.
- ثبت المصادر والمراجع.
- فهرس الموضوعات.

٦- منهج البحث

اعتمد البحثُ -إجمالًا- المنهجَ الاستقرائيَّ النقديّ، حيث قام أولًا على استقراء كتاب «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، بالجرد والتتبُّع، واستخراج الأحاديث التي ينطبق عليها شرط الموضوع، ثم تحقيقها، وضبطها، والتأكُّد من سلامة نصوصها في المخطوط، ثم تخريجها وجمع طرقها، ودراستها ونقدها وفق الضوابط العلمية، والقواعد المرعية، في هذا الفن.

وأما منهج الدراسة التفصيلي، فكان بحسب الآتي:

أولًا: الجمع:

١. جردتُ كتاب «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، للهيثمي، جردًا دقيقًا.

٢. استخرجتُ كل ما تعلَّق بكتاب «الأفراد»، للدارقطني، من أحاديث وآثار[١].

ثانيًا: التحقيق:

١. نسختُ النصَّ من المخطوط، ثم قابلتُه به للتأكد من سلامة النَّسخ.

٢. أثبَتُّ النصَّ بالطريقة الإملائية الحديثة، ووضعتُ علامات الترقيم المناسبة في مواضعها.

٣. أثبَتُّ الكتب والأبواب التي وضعها الهيثمي في ترتيبه، مما اندرج تحته أحاديثُ من «أفراد الدارقطني».

٤. التزمتُ إثباتَ النص كما كتبه الناسخ، إلا فيما ترجَّح لي واضحًا أنه غلط، أو وقع فيه سقط، فإني صحَّحتُ ذلك في صُلب النص، وأشرتُ في الحاشية إلى ما وقع في الأصل الخطي، مع بيان المستند المعتبر للتصحيح؛ وذلك طمعًا في الوصول إلى أقرب صورةٍ للكتاب كما وضعه المؤلف (الدارقطني)، والمرتِّب (الهيثمي)[٢].

وقد جعلت ما أدرجتُه في النص بين معقوفين [ ]، وما صحَّحتُه بين هلالين ( ).

وقد صرَّح الناسخ أنه وضع رموزًا لكلماتٍ وأرقامٍ كانت مثبتةً بتمامها في أصل المؤلف، ففسَّرتُ هذه الرموز بما تدلُّ عليه، التزامًا بطريقة المؤلف في تأليف كتابه.

(١) ولم أُغفِل ما ألحقه الناسخ في الحواشي، وما أخطأ في رمزه، فجعل مكان رمز الدارقطني رموزًا أخرى، وغير ذلك.

(٢) وسيأتي في وصف النسخة أنها نسخةٌ فريدة، وأن ناسخها عالِمٌ معتبر، وأنه ينقل من خطّ المرتِّب مباشرة. إلا أن النسخة -من جهة أخرى- نسخةٌ نازلةٌ لـ«أفراد الدارقطني»، فهي نسخةٌ منقولةٌ عن نسخةٍ مرتَّبةٍ منه. وأيضًا، فقد كتبها الناسخ في مقتبل عُمره، وصرَّح بأنه كتبها «سريعًا جدًّا»، والاستعجال مظنَّة وقوع الإشكال. ولتلك الاعتبارات لَزِمَت الموازنةُ بين الالتزام بنص النسخة، وبين تصحيح أغلاطها، وتتميم أسقاطها.

٥. عزوتُ الأحاديث جميعًا إلى مواضعها من كتاب «أطراف الغرائب والأفراد»، لابن طاهر المقدسي، واستفدتُ منه في ضبط نصوصها.

٦. قدَّمتُ التخريج من مصنَّفات الدارقطني إذا أخرج فيها الحديثَ إسنادًا ومتنًا، واستفدتُ من ذلك في ضبط نصِّ الحديث.

٧. استفرغتُ وسعي في البحث عمَّن أخرج الحديثَ من طريق الدارقطني في «الأفراد»، أو نقله عنه بإسناده ومتنه، أو بأحدهما، أو نقل كلامه عليه، واستفدتُ من ذلك في تصحيح النص وضبطه.

٨. ضبطتُ الكلماتِ والأسماءَ المُشكِلةَ بالحركات، بالرجوع إلى المصادر المعتمدة في ذلك، وإذا احتملت الكلمةُ الضبطَ بأكثر من وجه، وكان الناسخ ضَبَطَها بأحد الأوجه؛ فإني اعتمدتُ ضبطَ الناسخ.

٩. عزوتُ الآيات القرآنية، بذِكر اسم السورة ورقم الآية.

١٠. شرحتُ الألفاظ الغريبة، وبَيَّنتُ المواضع والبلدان، مما ورد في نصوص«الأفراد».

١١. رَقَّمتُ الأحاديث ترقيمًا تسلسليًّا، جاعلًا لكل إسنادٍ يبتدؤه المصنِّفُ رقمًا جديدًا، إلا إن كان ساقَهُ معطوفًا على إسنادٍ آخر قبل الوصول إلى متن الحديث، فإني جعلتُه تبعًا للإسناد الأول.

١٢. وضعتُ أرقام نهايات اللوحات في الهامش، مع حرف (أ) لوجه الورقة، و(ب) لظهرها، مُشيرًا لموضع ذلك في النص بعلامة / .

ثالثًا: الدراسة:

١. خرَّجتُ أحاديث «الأفراد» على المتابعات، مراعيًا قُرب المتابعة، فإن استوت المصادر في القرب، رتَّبتُ المخرِّجين بحسب وفياتهم.

٢. إن وقع في الحديث اختلافٌ على أحد رواته -سواءً ساق الدارقطنيُّ ذلك الخلاف أو لم يَسُقه-، فإني أرتِّب التخريج بحسب أوجه ذلك الاختلاف.

٣. درستُ إسناد الدارقطني، مترجمًا لكل راوٍ ترجمةً متوسطة، بيَّنتُ فيها اسمه، ونسبه، وكنيته، ونسبته.

فإن كان من رجال «تقريب التهذيب»، اكتفيتُ بخلاصة الحافظ ابن حجر فيه، ما لم يظهر لي خلافها.

فإن ظهر لي خلافها، أو لم يكن من رجال «التقريب»، فإني أنظر في أقوال أهل الجرح والتعديل فيه، فأذكرُها ملخَّصةً بذكر مَن وثَّقه، ثم من جرحه، معتمدًا في ذلك على المصادر الأصيلة، ثم أخلصُ منها إلى الراجح في حال الراوي، متَّبعًا الضوابط المعتبرة عند علماء هذا الشأن.

وإن كان الراوي مجهولًا ذكرتُ بعض شيوخه، وبعض الرواة عنه.

ولا أترجم للصحابة -رضي الله عنهم-، إلا لحاجة، كإثبات صحبة، ونحو ذلك.

وإذا تكرَّر الراوي في إسنادٍ آخر، ذكرتُ خلاصة حاله، وأحلتُ إلى موضع ترجمته.

٤. إن كان الحديث مما اختُلف فيه، فإني أدرس الاختلاف في الحديث، مقارنًا بين أوجهه، ومرجِّحًا فيه، معتمدًا على أقوال الأئمة وترجيحاتهم -إن وُجدت-.

٥. حكمتُ على إسناد الدارقطني، مؤيِّدًا ذلك بما أقف عليه من أقوال أهل العلم في الحكم عليه صحةً وضعفًا.

٦. درستُ حكم الدارقطني بالتفرد والغرابة، مقارنًا له بما أقف عليه من أحكام الأئمة في هذا الخصوص، وبما أقف عليه من طرقٍ ومتابعاتٍ للحديث.

٧. إن كان الحديث قاصرًا عن درجة الصحة، أو الحُسن، وهو مما يمكن تقويته، فإني أدرس من متابعاته أو شواهده ما يكفي لتقويته.

هذا، ولا بُدّ لي في خَتم مقدمتي من إزجاء جزيل الشكر ووفير العرفان لهذه الجامعة الوطنية العالمية العريقة، الجامعة الإسلامية، ممثلة بقسم فقه السنة ومصادرها، في كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية، سائلًا الله أن يبارك فيها وفي أهلها، ويزيدهم سدادًا ورشادًا.

وأخصُّ بالشكر فضيلةَ الشيخ أ.د. عبدالعزيز بن محمد الفريح، الذي تفضَّل عليَّ بالمعونة والإرشاد، وأشرف على هذه الرسالة منذ كانت فكرة، حتى مراحلَ متقدمةٍ من العمل عليها، ولسعادة الشيخ د. حسين بن شريف العبدلي، وكيل الجامعة الإسلامية،

جزيل الشكر والتقدير والامتنان، لتجشُّمه حملَ استكمال الإشراف على هذه الرسالة، مع كثرة مشاغله وأعبائه.

والشكر والعرفان موصولان لفضيلة الشيخين الدكتورين المناقشَين على قبولهما مناقشةَ هذه الرسالة، وتفضُّلهما بملحوظاتهما وإفاداتهما.

ومن نافلة القول أن أرفع دعاءً وافرًا لوالديَّ العزيزَين، اللذَين عُنيا بي صغيرًا، وأعاناني كبيرًا، وأسدياني من حُبِّهما وفضلِهما ما لا طاقة لي بذكره، فضلًا عن شكره، فأسأل الله أن يتولى جزاءهما، وأن يغفر لوالدي ويرحمه ويتقبَّله في الصالحين، ويبارك في عُمُر والدتي وعملها، ويطيل بقاءها على طاعته ومرضاته. كما لزوجتي الحبيبة خاصُّ الشكر والدعاء على ما بَذَلَتْه من صبرٍ ومعونةٍ وتشجيع، سلَّم الله عُمُرها، ورعاها بحفظه وتوفيقه.

واللهَ أسأل التوفيق والتسديد والإعانة، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

(القسم الأول)

الدراسة

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الأفراد عند المحدثين.

الفصل الثاني: الحافظ الدارقطني وكتابه «الأفراد».

الفصل الثالث: الحافظ الهيثمي وكتابه «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني».

(الفصل الأول)

الأفراد عند المحدّثين

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالأفراد لغةً واصطلاحًا.

المبحث الثاني: علاقة الأفراد بأنواع علوم الحديث.

المبحث الثالث: منهج المحدّثين في الحكم على الأفراد.

المبحث الأول

التعريف بالأفراد لغةً واصطلاحًا

١- التعريف بالأفراد لغةً

قال ابن فارس: «الفاء والراء والدال أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على وحدةٍ. من ذلك: الفرد، وهو الوتر. والفارد والفرد: الثور المنفرد. وظبيةٌ فارد: انقطعت عن القطيع. وكذلك السِّدرة الفاردة: انفردت عن سائر السدر. وأفراد النجوم: الدراري في آفاق السماء. والفريد: الدُّرُّ إذا نُظِم وفُصِّلَ بينَه بِغَيره»[١].

وقال الفيروزابادي: «الفرد: نصف الزوج، والمتَّحِد، الجمع: فِرَاد. و: مَن لا نظيرَ له، الجمع: أفرادٌ، وفُرَادى»[٢].

٢- التعريف بالأفراد اصطلاحًا

لم أقف على من ميَّز «الأفراد» بنوعٍ خاصٍّ من أنواع علم الحديث قبل الإمام الحاكم (ت ٤٠٥هـ)، إلا أنه -على عادته- لم يعرِّفه بتعريفٍ اصطلاحيٍّ، بل ذكر له ثلاثة أنواع، هي: السنن التي انفرد بها أهلُ مدينةٍ واحدةٍ عن الصحابي، و: الأحاديث التي يتفرد بروايتها رجلٌ واحدٌ عن إمامٍ من الأئمة، و: الأحاديث التي ينفرد بها أهلُ بلدٍ عن أهل بلدٍ آخر، ومثَّل لكل نوعٍ بعدَّة أمثلة[٣].

وأفرده بعد الحاكم: الميانشي (ت ٥٨٣هـ)، وقال: «هو ما انفرد بروايته بعضُ الثقات عن شيخه دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ»[٤].

ثم أفرده الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ) بنوعٍ -أيضًا-، لكنه قال: «وقد سبق بيانُ المهم من هذا النوع في الأنواع التي تَلِيه قبلَه[٥]، لكن أفردتُه بترجمةٍ كما أفرده الحاكمُ

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٤/٥٠٠).

(٢) القاموس المحيط (ص٣٠٥).

(٣) معرفة علوم الحديث (ص٣١٧-٣٣٤).

(٤) ما لا يسع المحدث جهله (ص٢٩).

(٥) أي: التي تسبقه مباشرة.

أبو عبدالله، ولِمَا بقي منه...»، ثم ذكر قسميه: المطلق، والنسبي، ولم يعرِّفه[1]، ويقصد بالأنواع التي قبله: الشاذ، والمنكر، والاعتبار والمتابعات والشواهد، وزيادات الثقات.

ثم تتابعت كتب المصطلح على إفراده تبعًا لابن الصلاح، لكني لم أقف فيها على تعريفٍ مستقلٍ سوى لابن الملقن (ت ٨٠٤هـ)، حيث قال: «هو ما تفرَّد به واحدٌ عن جميع الرواة، أو جهةٌ خاصة، كقولهم: «تفرد به أهل مكة»، ونحوه»[2].

وأما جُلُّ مَن أفرد الأفراد بنوع، فإنما بيَّن فيه أقسامه التي ذكرها ابن الصلاح، وساق بعضهم أمثلةً لها[3]، ولم يعرِّفوه بتعريفٍ خاص.

ومرجع ذلك -فيما يظهر- إلى التقارُب الذي أشار إليه ابنُ الصلاح بين هذا النوع وأنواعٍ أخرى من علوم الحديث، بحيث يُكتَفى بتعريف بعضها، ويُحال إليه فيما يقاربه ويرادفه. وقد صرَّح الزركشيُّ بوجود هذا التقارُب، قال: «الأفراد ترجع إلى الشاذ وزيادة الثقة»[4]، وكذلك الحافظ ابن حجر، وزاد بيانَ سببِ تمييز الأفراد بنوع، فقال: «الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا، إلا أن أهل هذا الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلَّته...»[5]، وقال السخاوي في شرح نوع الأفراد من ألفية العراقي: «ومناسبته لما قبله واضحة، ولكن لو ضُمَّ إلى المنكر والشاذ كان أنسب»[6]، وقال في شرح نوع الغريب: « وكان الأنسبُ ضمَّ الغريب إلى الأفراد»[7].

---

(١) علوم الحديث (ص٨٨).

(٢) التذكرة في علوم الحديث (ص٤٤).

(٣) وجلُّهم تبعٌ لابن الصلاح في ذلك، حيث دار كثيرٌ من كتب علوم الحديث على كتابه بعده -كما هو معلوم-، انظر -مثلًا-: إرشاد طلاب الحقائق، للنووي (٢٣٢/١)، التقريب والتيسير، له (ص٤٣)، رسوم التحديث، للجعبري (ص٨٥)، المنهل الروي، لابن جماعة (ص٥١)، الخلاصة، للطيبي (ص٥١)، المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن (٢٠٩/١). وحواشي مقدمة ابن الصلاح ونُكَتها.

(٤) النكت على ابن الصلاح (٥٦/١).

(٥) نزهة النظر (ص٥٧).

(٦) فتح المغيث (٣٨/٢).

(٧) السابق (٣٨١/٣)، باختصار، وانظر (٣٨٣/٣).

وعليه، فلم يَصْفُ إلا تعريفا الميانشي، وابن الملقن، والذي يظهر أنهما لم يريدا بهما وضعَ معنًى اصطلاحيٍّ يجري على صنعة الحدود والتعريفات، وإنما وَضَعَا مفهومًا عامًّا لهذا النوع بحسب أشهر أنواعه واستعمالاته، يؤكد ذلك أمران:

الأول: أنهما أعادا استعمال المصطلح الذي يريدان تعريفه في التعريف نفسِه، فاستعمل الميانشي لفظة: «انفرد»، وابن الملقن لفظة: «تفرَّد»، ولم يفسِّراها، مع أنهما في صدد تعريف نوع الفرد، أو الأفراد.

الثاني: أنهما نظرا في التعريفين إلى بعض أنواع الأفراد وأقسامها، فاقتصر الميانشي على تفرُّد الثقة عن شيخه، وصرَّح ابن الملقن بالتقسيم في التعريف، فذكر ما تفرد به الواحد، وما تفردت به الجهة.

ويمكن من خلال النظر إلى المعنى اللغوي، وإلى ما سبق في المفهوم الاصطلاحي، وإلى أنواع علوم الحديث المتداخلة والمتقاربة مع نوع الأفراد[١]، أن يقال في تعريف الحديث الفرد: «**هو الحديث الذي لم يُروَ إلا من جهةٍ إسناديةٍ واحدة**».

وهذا التعريف يوضِّح معنى الفردية الحديثية، وهو انعدام المتابعة في رواية الحديث، كما يشمل ما يتفرد به الثقة وغيره، وما لا يتابع عليه الواحدُ وما هو أكثر منه[٢]، وما يتفرد به الراوي -تعيينًا- وأهلُ البلد -إجمالًا-، وما يكون فردًا مطلقًا أو نسبيًّا عن راوٍ مخصوص.

٣- أقسام الأفراد

أوَّل من قسَّم الأفراد هو أول من أفردها بنوع مستقل من أنواع علوم الحديث -فيما وقفت عليه-، وهو الإمام الحاكم، حيث قال في النوع الخامس والعشرين من علم الحديث: «معرفة الأفراد من الأحاديث. وهو على ثلاثة أنواع: فالنوع الأول منه: معرفة سنن رسول الله ﷺ يتفرَّد بها أهل مدينةٍ واحدةٍ عن الصحابي...، النوع الثاني: أحاديث يتفرد بروايتها رجلٌ واحدٌ عن إمامٍ من الأئمة...، النوع الثالث: أحاديثُ لأهل المدينة

(١) سيأتي تفصيلها في المبحث التالي -بإذن الله-.

(٢) ينفي الأئمةُ المتابعةَ -أحيانًا- في رواية الاثنين والثلاثة، انظر -مثلًا- الأحاديث (٢، ٤٩، ٨١، ٨٣، ١٧٤، ٢٣٤) من هذه الرسالة.

تفرَّد بها عنهم أهل مكة مثلًا، وأحاديث لأهل مكة ينفرد بها عنهم أهل المدينة مثلًا، وأحاديث ينفرد بها الخراسانيون عن أهل الحرمين مثلًا»[1].

ولا يظهر أن الحاكم أراد بهذا التنويع حصرَ أقسام الأفراد، فإنه لا يشمل أنواعًا أخرى استعملها الحاكم نفسُه في مواضع أخرى، كتفرُّد الراوي عن شيخٍ له ليس إمامًا من الأئمة[2] -مثلًا-.

ثم جاء الحافظ ابن الصلاح، فقال: «الأفراد منقسمةٌ إلى ما هو فردٌ مطلقًا، وإلى ما هو فردٌ بالنسبة إلى جهة خاصة: أما الأول: فهو ما ينفرد به واحدٌ عن كل أحد. وأما الثاني -وهو ما هو فردٌ بالنسبة-: فمثلما ينفرد به ثقة عن كل ثقة، ومثلما يقال فيه: هذا حديث تفرد به أهل مكة، أو: تفرد به أهل الشام، أو: أهل الكوفة، أو: أهل خراسان، عن غيرهم. أو: لم يروه عن فلانٍ غير فلان -وإن كان مرويًّا من وجوهٍ عن غير فلان-، أو: تفرد به البصريون عن المدنيين، أو: الخراسانيون عن المكيين، وما أشبه ذلك»[3].

ولا شك أن هذا التقسيم أشمل من سابقه، ولا تكاد تخرج عنه صورةٌ من صور الأفراد، قال ابن حجر: «ولا سبيل إلى الإتيان بالثالث، لأن الفرد إما مطلق، وإما نسبي»[4]، بل صرَّح الزركشيُّ بأن تقسيم الحاكم يدخل فيه، فأورده عند تقسيم ابن الصلاح، وقال: «والأول والثالث يدخلان تحت الفرد بالنسبة إلى جهةٍ خاصة»[5]، وكذلك ابن حجر، قال: «فإن الأقسام الثلاثة التي ذكرها الحاكم داخلةٌ في القسمين اللذين ذكرهما ابن الصلاح»[6].

ثم أطنب الحافظ ابن حجر في تنويع كلٍّ من القسمين الرئيسَين اللذين قسَّمهما ابن الصلاح، فقال: «المطلق ينقسم إلى نوعين: أحدهما: تفرد شخص من الرواة بالحديث.

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص٣١٧-٣٣٤).

(٢) انظر: المستدرك (٣/٣٤٣، ٣٨٧، ٥٠٠، ٤/٣٣١، ٥٩٤).

(٣) علوم الحديث (ص٨٨)، باختصار يسير.

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٠٣).

(٥) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/٢٠٣).

(٦) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٠٣).

والثاني: تفرد أهل البلد بالحديث دون غيرهم.

والأول ينقسم -أيضًا- إلى نوعين:

أحدهما: يفيد كون المنفرد ثقة. والثاني لا يفيد...»، إلى أن قال: «وأما النسبي فيتنوع -أيضًا- أنواعًا:

أحدها: تفرد شخص عن شخص. ثانيها: تفرد أهل بلد عن شخص. ثالثها: تفرد شخص عن أهل بلد. رابعها: تفرد أهل البلد عن أهل بلد أخرى»، وساق أمثلةً لكل نوع(١).

غير أن تقسيم الحافظ ابن الصلاح إنما كان باعتبارٍ واحد، وهو اعتبار الإطلاق والنسبية. ومن خلال مشتملات التعريف الماضي في الفقرة السابقة، يظهر أن بالإمكان تقسيم الأفراد بالنظر إلى اعتباراتٍ أخرى، وإن لم ينصَّ المصنِّفون في علوم الحديث على تقسيمه بها، فمن ذلك -مثلًا-:

١- أقسام الأفراد من حيث حال الراوي المتفرِّد:

وهذه الحيثية يصحُّ نشرُها وطَيُّها، فيمكن أن تجعل على قسمين: تفرُّد الراوي المقبول، وتفرُّد مَن دونه، كما يمكن إفراد كل نوع من أنواع المقبول والمردود بقسم مستقل.

٢- أقسام الأفراد من حيث عدد المتفرِّدين وجهتهم:

ويمكن تقسيمها إلى: تفرُّد الواحد، وتفرد الجماعة. وقد يكون الواحد والجماعة مطلقَين، أو مخصوصَين ببلدٍ معيَّن، كأن يقال في الواحد: «لم يروه من المكيين إلا فلان»، وفي الجماعة: «لم يروه إلا أهل مكة»، وهذا الأخيرُ يتضمَّن النوعَ الأول من أنواع الأفراد عند الحاكم -كما سبق-.

٣- أقسام الأفراد من حيث المتفرَّد عنه:

فيمكن أن تقسَّم إلى: التفرد المطلق عن أي راوٍ، و: التفرد عن الثقات فقط، أو عن إمامٍ من الأئمة -كما ذكر الحاكم في النوع الثاني من الأفراد عنده-، وكذلك: التفرد عن أهل جهةٍ مخصوصة، كبلدٍ معين.

---

(١) المصدر نفسه (٢/٧٠٣-٧٠٨).

المبحث الثاني

علاقة الأفراد بأنواع علوم الحديث

تقدَّمت الإشارة في المبحث السابق إلى ارتباط نوع الأفراد بأنواعٍ أخرى من أنواع علوم الحديث، وهي: الغريب، والشاذ، والمنكر، والاعتبار، وزيادات الثقات. وسأبيّن ذلك مفصَّلًا في الفقرات الآتية:

١- علاقة الأفراد بالغريب

قال الحافظ ابن الصلاح في نوع الغريب: «الحديث الذي يتفرَّد به بعض الرواة يوصف بالغريب»[١]، وعرَّف الحافظ ابن حجر الغريب بقوله: «هو ما يتفرَّد بروايته شخصٍ واحد، في أي موضعٍ وقع التفرُّد به من السند»[٢]، وسبق نقل قوله: «الغريب والفرد مترادفان لغةً واصطلاحًا».

قال البقاعي: «ووجه تسمية الفرد في الاصطلاح بالغريب، والمناسبةُ المصحِّحة لنقله من اللغة إليه: أن الغريبَ من شأنه الانفراد عن أهله ومن يعاشره، كما انفرد عن وطنه»[٣].

لكن ابن الصلاح أخرج بعضَ أنواع الأفراد من الوصف بالغرابة، قال في تتمة كلامه السابق: «وليس كل ما يعدُّ من أنواع الأفراد معدودًا من أنواع الغريب، كما في الأفراد المضافة إلى البلاد»، قال السخاوي ملخِّصًا وموضِّحًا: «وقد أشار ابن الصلاح إلى افتراقهما فيما إذا كان المنفرد به من مكة أكثرُ من واحد، فإنه حينئذ يكون فردًا لا غريبًا، فكلُّ غريبٍ فردٌ، ولا عكس»[٤].

وقد فرَّق بينهما ابن الملقن من جهةٍ أخرى، فعرَّفهما بقوله: «والفرد: وهو ما تفرد به واحد عن جميع الرواة، أو جهة خاصة، كقولهم: «تفرد به أهل مكة»، ونحوه. والغريب:

---

(١) علوم الحديث (ص٢٧٠).

(٢) نزهة النظر (ص٥٠).

(٣) النكت الوفية (٤٣٨/٢).

(٤) التوضيح الأبهر (ص٤٨).

وهو ما تفرد به واحدٌ عن الزهري وشبهه ممن يُجمَع حديثه»[1]، فتعقَّبه السخاوي في شرح الأخير بقوله: «وحينئذ فهو والفرد النسبي سواء، بل هما مشتركان في المطلق أيضًا»، ثم ذكر تفريق ابن الصلاح الماضي.

ولعل ابن الملقن اقتبس هذا التفريق من ابن منده، فإنه عرَّف الغريب بقوله: «الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم، إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمَّى غريبًا»[2]، وبيَّن العراقيُّ مخالفته في هذا التقييد لاصطلاح الأكثر، قال في نوع الغريب:

وما به مطلقًا الراوي انفرد ** فهو الغريب. وابن مندةٍ فحَدّ

بالانفراد عن إمامٍ يُجمَع ** حديثُه ....[3]

قال البقاعيُّ شارحًا: «التقدير: فهو الغريب على ما حدَّهُ به الأئمة، إلا ابن منده، خالف هذا الرسم، فحَدَّ الغريبَ بأنه: انفراد راوٍ عن إمامٍ يُجمَع حديثُه، وكان ابنُ منده يسمي الغريبَ في عرفنا فردًا»[4].

والواقع أن الاصطلاح المشهور -كما سبق- عدم التفرقة، والمناوبة بين الغريب والفرد، إلا في حالةٍ خاصةٍ بيَّنها ابن الصلاح، وكذلك في جهةٍ أخرى وضَّحها ابن حجر، حيث قال -بعد قوله المنقول أولًا بترادف النوعَين لغةً واصطلاحًا-: «إلا أن أهل هذا الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما، وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق، فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: «تفرد به فلان»، أو: «أغرب به فلان»»[5].

ومما يؤكد ما حرَّره الحافظ أخيرًا: أن الدارقطنيَّ يجمع في وصف كثيرٍ من أحاديث

(١) التذكرة (ص٤٤).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢٩).

(٣) ألفية العراقي (ص١٦٠).

(٤) النكت الوفية (٢/٤٣٧)، باختصار.

(٥) نزهة النظر (ص٥٧).

كتابه هذا «الأفراد» -وكثيرٌ منها من الأفراد النسبية[1]- بين إطلاق الاسم «غريب» واستعمال الفعل «تفرَّد به فلان». وهذا أكثر من أن يمثَّل له بمثال.

٢- علاقة الأفراد بالشاذ

وقع الترادفُ اللغويُّ بين أصل هذين المصطلحين، قال الجوهري: «شذَّ عنه يَشُذُّ، ويَشِذُّ، شذوذًا: انفرد عن الجمهور، فهو شاذٌّ»[2].

وقد ذهب بعض الأئمة إلى الترادف الاصطلاحي أيضًا، وقيَّده آخرون بقيود، ككون المتفرد ثقة، وكونه يخالف غيرَه:

فقال الخليلي بالترادف، ونقله عن حفاظ الحديث، فقال: «الذي عليه حفاظ الحديث: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد، يشذُّ بذلك شيخ، ثقة كان أو غير ثقة. فما كان عن غير ثقة فمتروكٌ لا يقبل، وما كان عن ثقة يُتوقَّف فيه ولا يُحتجُّ به»[3].

وقيده الإمام الشافعي بثقة الراوي ومخالفته، فقال: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقةُ حديثًا لم يروِه غيره، إنما الشاذ من الحديث أن يروي الثقات حديثًا، فيشذُّ عنهم واحد، فيخالفهم»[4]، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن «هذا هو المعتمد في تعريف الشاذ بحسب الاصطلاح»[5].

وقيده الحاكم بثقة الراوي فقط: «حديثٌ يتفرد به ثقة من الثقات، وليس للحديث أصلٌ بمتابع لذلك الثقة»[6]، وبنحوه قال الميانشي: «أن يرويه راوٍ معروف، لكنه لا يوافقه

---

(١) فإنه يبدأ تعليقاته بقوله: «غريبٌ من حديث فلان»، بل قد قيل إن كتاب الدارقطني مخصوصٌ بالغريب النسبي، وسيأتي بحث ذلك في الفصل الثاني (ص٧٢).

(٢) الصحاح (٥٦٥/٢).

(٣) الإرشاد (١٧٦/١).

(٤) آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم (ص١٧٨)، معرفة علوم الحديث، للحاكم (٢٩٠).

(٥) نزهة النظر (ص٧٢).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص٣٧٥). تنبيه: نقل البقاعي في النكت الوفية (٤٥٥/١) عن الحافظ ابن حجر أن الحاكم قيَّده -أيضًا- بأن ينقدح في نفس الناقد أن الحديث غلط، ولا يقدر على إقامة الدليل على ذلك. ولم يقع ذلك في كتاب الحاكم، ولم يذكره الحافظ في تلخيصه لكلام الحاكم في

على روايته المعروفون»[1]، وحكاه النوويُّ عن أكثر المحدثين، قال: «فالشاذ عندهم أن يروي ما لا يرويه سائر الثقات، سواءً خالفهم أم لا»[2].

قال الحافظ ابن حجر: «والحاصل من كلامهم أن الخليليَّ يسوي بين الشاذ والفرد المطلق[3]، فيلزم على قوله أن يكون في الشاذ الصحيح وغير الصحيح[4]، فكلامه أعم، وأخص منه كلام الحاكم، لأنه يقول: إنه تفرد الثقة، فيخرج تفرد غير الثقة، وأخص منه كلام الشافعي، لأنه يقول: إنه تفرد الثقة بمخالفة من هو أرجح منه»[5].

وليس هذا الموضع موضعًا لتحرير اصطلاح المحدِّثين في الشاذ، وإنما المراد بيان علاقته بالأفراد عندهم، وقد بانَ جليًّا مما سبق أن الشاذَّ عند المحدِّثين إما مرادفٌ للفرد، أو نوعٌ مخصوصٌ من أنواعه، ولا يخرج عن ذلك.

ووجه هذه العلاقة ظاهرٌ بالنظر إلى المعنى اللغوي للشاذ، فإنه لا بدَّ فيه من تفرُّد وخروجٍ عن الجمهور -كما سبق-.

ويؤكد هذه العلاقة أن الدارقطنيَّ أورد في كتاب الأفراد أحاديث ينطبق عليها كلُّ ما قيل في حد الشاذ، فأورد ما تفرَّد به الثقة دون مخالفة، وما تفرَّد به بمخالفة، وما تفرَّد به غيرُ الثقة بمخالفةٍ وبغيرِ مخالفة[6].

النكت -وسيأتي نقله-، لكن لعله فهمه من السياق العام، ويشكل عليه أن الحاكم مثَّل للشاذ بحديثٍ أخرجه البخاري في صحيحه، قال ابن حجر في النكت (٢/٦٧٠): «والحاكم موافقٌ على صحَّته».

(١) ما لا يسع المحدث جهله (ص٢٩).

(٢) المجموع (٤/٢٤٦).

(٣) كذا قال الحافظ، ويظهر -والله أعلم- أنه يصحُّ أن يقال: إن الغريب النسبي يدخل أيضًا في كلام الخليلي.

(٤) قسَّم الخليليُّ الشاذَّ عنده -كما سبق في كلامه-، فلم يذكر قسمًا مقبولًا صحيحًا.

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٦٥٣)، باختصارٍ يسير.

(٦) نماذج التفرد بغير مخالفة لا تحصى في الكتاب، وهي صُلبُه وأسُّه، وأما التفرد بمخالفة، فستأتي الإحالة إلى ما وقع في أحاديث هذه الرسالة من حكاية الدارقطني للاختلاف بين الرواة، وذلك في المبحث الثاني من الفصل الثاني (ص٧٨).

٣- علاقة الأفراد بالمنكر

بين أصل المنكر والفرد تقاربٌ في اللغة، قال ابن فارس: «النون والكاف والراء أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على خلاف المعرفة التي يسكن إليها القلب. ونَكِرَ الشيءَ وأنكره: لم يقبله قلبه، ولم يعترف به لسانه»[١]، والنَّكِرة «ضد المعرفة»[٢]، والمنكر «ضد المعروف»[٣]، وقد مرَّ أن الفرد هو المنقطع عن غيره، ومن لا نظير له، وهذا يؤدي إلى أن يكون منكرًا غيرَ معروف، ومنه سموا الدهاء نُكرًا، والداهية نَكِرًا ونُكُرًا[٤]، لأنه لا نظير له.

ويظهر أن في النكارة -لغةً- قدرًا زائدًا على مجرد الانفراد، وهو النفرة من الشيء، وعدم قبوله، ولذا اشتقُّوا منها الإنكار، وهو الجحود، وقالوا: «نَكُرَ الأمر، أي: صَعُب واشتدّ. و: ناكَرَه، أي: قاتَلَه»[٥].

وأما في الاصطلاح، فقد استعمل الأئمةُ النكارةَ للتفرد، قال البرديجي في تعريف المنكر: «الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يُعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه، ولا من وجهٍ آخر»[٦]، قال ابن الصلاح: «وإطلاق الحكم على التفرد بالرد، أو النكارة، أو الشذوذ، موجودٌ في كلام كثير من أهل الحديث»، ثم نبَّه إلى اشتراط أن يكون المتفرد مخالفًا، أو ألَّا يكون «في روايه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده»[٧].

وأيًّا كان الصحيح في مفهوم المنكر عند المحدّثين، فإن وصف الفردية قيدٌ لازمٌ في إطلاقه على الحديث، سواءً مع المخالفة أو بدونها.

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٥/٤٧٦).

(٢) الصحاح (٢/٨٣٦)، القاموس المحيط (ص٤٨٧).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/١١٥)، القاموس المحيط (ص٤٨٧).

(٤) الصحاح (٢/٨٣٧)، النهاية (٥/١١٥).

(٥) الصحاح (٢/٨٣٧).

(٦) علوم الحديث، لابن الصلاح (ص٨٠)، شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/٦٥٣).

(٧) علوم الحديث (ص٨٢)، وانظر: النكت، لابن حجر (٢/٦٧٤).

٤- علاقة الأفراد بالاعتبار والمتابعات والشواهد

قال ابن الصلاح في نوع الاعتبار والمتابعات والشواهد: «هذه أمورٌ يتداولونها في نظرهم في حال الحديث، هل تفرد به راويه أو لا؟ وهل هو معروفٌ أو لا؟»[١]، وقال ابن حجر في معنى الاعتبار: «تتبُّع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذي يُظَن أنه فرد، ليُعلَم هل له متابعٌ أم لا»[٢]، وبيَّن السخاويُّ وجهَ بحث الاعتبار عقب الشاذ والمنكر، فقال: «لما انتهى الشاذ والمنكر المجتمعان في الانفراد، أُردِفَا ببيان الطريق المبيِّن للانفراد وعدمه»[٣].

وأما المتابعات والشواهد، فقد خلص الحافظ ابن حجر إلى أن «الفردَ النسبيَّ إن وُجد -بعد ظن كونه فردًا- قد وافقه غيره، فهو المتابِع»، وأن «المتابعة على مراتب، لأنها إن حصلت للراوي نفسِه فهي التامة، وإن حصلت لشيخه فمن فوقه فهي القاصرة»، وأنه «لا اقتصار في هذه المتابعة -سواء كانت تامة أم قاصرة- على اللفظ، بل لو جاءت بالمعنى لكَفَت»، وأن الشاهد: «متنٌ يُروى من حديث صحابيٍّ آخر، يشبهه في اللفظ والمعنى، أو في المعنى فقط»، ثم قال: «وقد تطلق المتابعة على الشاهد، وبالعكس، والأمر فيه سهل»[٤].

وبيَّن الحافظ ابن الصلاح أنه إن لم توجد متابعاتٌ لطبقات إسناد الحديث، ثم لم يُروَ بمعناه حديثٌ آخر، «فقد تحقق فيه التفرُّد المطلق حينئذٍ، وينقسم عند ذلك إلى مردودٍ منكرٍ، وغيرِ مردود»[٥].

كما نبَّه ابن الصلاح إلى أنه «قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد روايةُ مَن لا يُحتَجُّ بحديثه وحدَه، بل يكون معدودًا في الضعفاء، وليس كل ضعيفٍ يصلح لذلك، ولهذا

---

(١) علوم الحديث (ص٨٢).

(٢) نزهة النظر (ص٧٥).

(٣) فتح المغيث (٢/٢١).

(٤) نزهة النظر (ص٧٣-٧٥).

(٥) علوم الحديث (ص٨٣، ٨٤).

يقول الدارقطنيُّ وغيرُه في الضعفاء: «فلان يعتبر به، وفلان لا يعتبر به»»[١]، قال البقاعي: «الذي يظهر من تصرفاتهم عدم التفرقة بين الواهي وغيره في تسمية مشاركة كلٍّ منهما متابعةً، وإن كانت متابعةُ الواهي لا تفيد المقصودَ من الحديث، وهو الحجّيَّة إذا كانت الطريق الأخرى غيرَ قوية»[٢].

وحرَّر الحافظ ابن حجر الضابط الذي تصلح معه المتابعات والشواهد لتقوية الضعيف، وهو منطبقٌ على ما يصلح لنفي التفرُّد، فقال: «لم يذكر -يعني: ابن الصلاح- للجابر ضابطًا يُعلَم منه ما يصلح أن يكون جابرًا أو لا، والتحرير فيه أن يقال: إنه يرجع إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمالُ فيهما، فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر»[٣]، وقد كان ابن الصلاح مثَّل للقسم الأخير بالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهمًا بالكذب، أو كون الحديث شاذًّا[٤].

ويتلخص مما سبق في العلاقة بين الأفراد وبين الاعتبار والمتابعات والشواهد: أن الاعتبار إنما هو نظرٌ في صحَّة التفرد، وأن المتابعة المعتبرة تنفي التفرد النسبي، وهو التفرد عن راوٍ من الرواة، وأن الشاهد المعتبر ينفي التفرد المطلق الذي لا يُخصُّ براوٍ معيَّن، وأما المتابعة والشاهد غير المعتبرَين، فيصحُّ أن يُطلق عليهما هذا الاسم، لكنهما لا ينفيان التفرُّد، لأنه قَوِيَ فيهما جانبُ الرد، وترجَّح أنهما خطأٌ لا حقيقةَ له في واقع الرواية، فبقي حكم التفرد على صحَّته.

٥- العلاقة بين الأفراد وزيادات الثقات

قال الحافظ ابن كثير: «إذا تفرَّد الراوي بزيادةٍ في الحديث عن بقية الرواة عن شيخٍ لهم، وهذا الذي يعبر عنه بزيادة الثقة...»[٥]. وهذا المبحث طويلٌ متشعب، والمقصود

---

(١) علوم الحديث (ص٨٤)، باختصارٍ يسير.

(٢) النكت الوفية (١/٤٧٨).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (١/٤٠٩).

(٤) علوم الحديث (ص٣٤).

(٥) اختصار علوم الحديث (ص٦١).

هنا بيان علاقته بالأفراد، وقد قال ابن الصلاح: «وقد رأيت تقسيم ما ينفرد به الثقة إلى ثلاثة أقسام...»، ثم ذكر أقسام زيادات الثقات[1].

فاتَّضح بهذا أن زيادات الثقات نوعٌ مخصوصٌ من الأفراد، وهو ما يكون راويه ثقةً، ويكون ما ذَكَرَه في الحديث ناقصًا عند غيرِهِ من الرواة عن شيخٍ لهم.

وقد أورد الدارقطني في «الأفراد» عدةَ نماذج لزيادات الثقات في الأسانيد والمتون، وحكم عليها بالتفرُّد[2].

(١) علوم الحديث (ص٨٦).

(٢) انظر: الأحاديث (٤٦، ٩٧، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٧، ٢٠٨، ٢٥٨).

المبحث الثالث

منهج المحدّثين في الحكم على الأفراد

تعدُّ مسألةُ الحكم على الحديث الفرد من صِعَابِ مسائل علم الحديث ودِقَاقِها، حيث تعدَّدت فيها الاتجاهات، واختلفت فيها تصرُّفات المحدِّثين على مرِّ القرون[1].

وقد خصَّص الإمامُ الترمذيُّ في آخر كتاب «العلل» الملحَق بجامعه فصلًا لبحث أنواع الحديث الغريب، والحكم عليه، وأفاض الحافظُ ابنُ رجب في شرحه وتوضيحه والتمثيل له، فبيَّن أن بعضَ الأئمة يستنكر الحديث الغريب وإن كان من أفراد الثقات، ثم عرض مناهجَ العلماء في ذلك، فقال بعد نقلِ بعض النماذج[2]: «... وهذا الكلام يدلُّ على أن النكارة عند يحيى القطان لا تزول إلا بمعرفة الحديث من وجهٍ آخر، وكلام الإمام أحمد قريبٌ من ذلك...»، ثم ساق كلامَه في بريد بن عبدالله بن أبي بردة، ومحمد بن إبراهيم التيمي، وزيد بن أبي أنيسة، قال: «وهؤلاء الثلاثة متَّفقٌ على الاحتجاج بحديثهم في الصحيح، وقد استنكر أحمدُ ما تفرَّدوا به، وكذلك قال في عمرو بن الحارث: «له أحاديث مناكير»، وفي الحسين بن واقد، وخالد بن مخلد، وجماعةٍ خُرِّج لهم في الصحيح بعضُ ما ينفردون به.

---

(١) كُتِبَت في هذه القضية أبحاثٌ ودراساتٌ مستقلة، منها -على سبيل المثال-: التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه (دراسة تأصيلية تطبيقية)، د. عبدالجواد حمام، أفراد الثقات بين القبول والرد (دراسة نظرية تطبيقية لمائة حديث نبوي)، د. متعب السلمي، آراء المحدثين في تفرد الصدوق، د. خالد الدريس -وهو الفصل السادس من الباب الثالث من كتاب: الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية (٤/١٩١٥-٢٠٥٥)-، و: التفرد وأحكامه، د. إبراهيم اللاحم -وهو الباب الثاني من كتاب: مقارنة المرويات (١/٢٤٥-٣٧٤)-. وقد طالعت هذه الدراسات وغيرها، وأفدت منها في هذا المبحث بعضَ النصوص والأقوال، وتجنبت ما رأيته خالف الصواب -في نظري-، وأضفت نصوصًا لم أرها في أيٍّ من الدراسات المذكورة. ولا يخفى أن المقصودَ بهذا المبحث التمهيدُ والتوطئة، ومقتضى ذلك -حسب القواعد العلمية المرعية- الاقتضاب والاختصار، وأما البحث الموسَّع والمناقشات والتفصيلات فمجالها في تلك الدراسات وأمثالها. والله الموفق.

(٢) سأنقل كلامه بطوله، وأجعله منطلقًا لعرض هذا المبحث، وذلك لأهميته، وكونه صادرًا من حافظٍ ناقدٍ مطَّلعٍ على مناهج الأئمة وأقوالهم وتطبيقاتهم، عارفٍ باصطلاحاتهم.

وأما تصرُّف الشيخين والأكثرين، فيدلُّ على خلاف هذا، وأن ما رواه الثقةُ عن الثقة إلى منتهاه، وليس له علة، فليس بمنكر. وقد خرَّجا في الصحيحين حديثَ بريد بن عبدالله بن أبي بردة، وحديثَ محمد بن إبراهيم التيمي، وحديثَ زيد بن أبي أنيسة.

وقد قال مسلم في أول كتابه: «حُكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدِّث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجِدَ كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه، قُبِلَت زيادتُه، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثُهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشترك، قد نَقَل أصحابُهما عنهما حديثَهما على اتفاقٍ منهم في أكثره، فيَروي عنهما أو عن أحدِهما العددَ من الحديث، ممَّا لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممَّن قد شاركهم في الصحيح الذي عندهم، فغيرُ جائزٍ قبولُ حديثِ هذا الضرب من الناس، والله أعلم».

فصرَّح بأن الثقةَ إذا أمعن في موافقة الثقات في حديثهم، ثم تفرَّد عنهم بحديثٍ قُبِلَ ما تفرَّد به، وحكاه عن أهل العلم.

وقد قال الشافعي: «ليس الشاذ من الحديث أن يروي الثقةُ من الحديث ما لا يروي غيرُه، إنما الشاذُّ أن يرويَ الثقةُ حديثًا يُخالف الناس»، وكذا قال أبو بكر الأثرم.

وحكى أبو يعلى الخليليُّ هذا القولَ عن الشافعي وجماعةٍ من أهل الحجاز، ثم قال: «الذي عليه حُفَّاظُ الحديث أن الشاذَّ: ما ليس له إلا إسنادٌ واحد؛ يشذ بذلك شيخٌ -ثقةً كان أو غيرَ ثقة-، فما كان عن غير ثقةٍ فمتروكٌ لا يُقبَل، وما كان عن ثقة يُتَوقَّف فيه، ولا يُحتجُّ به».

وكذلك ذكر الحاكمُ أن الشاذَّ هو الحديثُ الذي ينفرد به ثقةٌ من الثقات، وليس له أصلٌ متابعٌ لذلك الثقة، ولم يوقَف له على علة.

ولكن كلام الخليلي في تفرُّد الشيوخ، والشيوخ في اصطلاح أهل هذا العلم عبارةٌ عمَّن دون الأئمة والحُفَّاظ، وقد يكون فيهم الثقةُ وغيرُه، فأما ما انفرد به الأئمةُ والحُفَّاظُ

فقد سمَّاه الخليليُّ فردًا، وذكر أن أفرادَ الحُفَّاظ المشهورين الثقات، أو أفرادَ إمامٍ، عن الحُفَّاظ والأئمة: صحيحٌ متَّفقٌ عليه، ومثَّلَه بحديث مالك في المغفر.

فتلخَّص من هذا: أن النكارة لا تزول عند يحيى القطان والإمام أحمد والبرديجي وغيرهم من المتقدمين إلا بالمتابعة، وكذلك الشذوذ كما حكاه الحاكم.

وأما الشافعيُّ وغيرُه فيرَون أن ما تفرَّد به ثقةٌ مقبولُ الرواية، ولم يخالفه غيره، فليس بشاذ، وتصرُّفُ الشيخين يدلُّ على مثل هذا المعنى.

وفرَّق الخليليُّ بين ما ينفرد به شيخٌ من الشيوخ الثقات، وما ينفرد به إمامٌ أو حافظ، فما انفرد به إمامٌ أو حافظٌ قُبِلَ واحتُجَّ به، بخلاف ما تفرَّد به شيخٌ من الشيوخ، وحكى ذلك عن حُفَّاظ الحديث»[1]. انتهى كلام ابن رجب -رحمه الله-.

ويمكن من خلال هذا العرض ملاحظة الأمور التالية:

١- أن مجرَّد وقوع التفرُّد محلٌّ للاستشكال والنظر عند الأئمة، ومظنَّةٌ عندهم لخطأ الراوي، ولذا خرَجَ البحثُ من أفراد الضعفاء إلى أفراد الثقات، ثم إلى أفراد الحفَّاظ.

وقد قال الحافظُ ابنُ الصلاح في أحد نوعَي الحديث الشاذ: «الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما **يُوجِبُه التفرُّدُ والشذوذُ من النكارة والضَّعف**»[2]، فمن المتقرِّر أن التفرُّدَ يوجب شيئًا من النكارة والضَّعف -على تفاوتٍ في ذلك دون شك-، وأن ذلك يفتقر إلى ما يجبره.

وبناءً عليه جعل ابنُ الصلاح التفرُّدَ أولَ أمارات العلَّة، فقال: «ويُستعان على إدراكها بتفرُّد الراوي...»[3].

ويؤسِّس لهذا الأمر ما هو مشهورٌ من منهج الأئمة في التحذير من الغرائب والشواذ في الجملة، كقول الإمام مالك: «شرُّ العلم الغريب، وخيرُ العلم الظاهرُ الذي قد رواه

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٥٦-٦٥٩)، بتصرُّفٍ يسير.

(٢) علوم الحديث (ص٧٩).

(٣) المصدر نفسه (ص٩٠).

الناس»[1]، وقول الإمام ابن مهدي: «لا يكون إمامًا في الحديث من يتبع شواذَّ الحديث»[2]، وقول الإمام أحمد: «شرُّ الحديث الغرائبُ التي لا يُعمَل بها، ولا يُعتَمَد عليها»[3]، وقوله: «لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب، فإنها مناكير، وعامَّتُها عن الضعفاء»[4]، وقوله: «إذا سمعت أصحابَ الحديث يقولون: هذا حديثٌ غريب، أو فائدة، فاعلم أنه خطأ، أو دخل حديثٌ في حديث، أو خطأٌ من المحدِّث، أو حديثٌ ليس له إسناد»[5]، وقول الإمام أبي داود في أحاديث «سننه»: «أكثرها مشاهير...، والفخرُ بها أنها مشاهير، فإنه لا يُحتَجُّ بحديثٍ غريب، ولو كان من رواية مالك، ويحيى بن سعيد، والثقاتِ من أهل العلم. ولو احتجَّ رجلٌ بحديثٍ غريبٍ وجدتَ مَن يطعنُ فيه، ولا يَحتَجُّ بالحديث الذي قد احتجَّ به إذا كان الحديثُ غريبًا شاذًّا، فأما الحديثُ المشهورُ المتَّصل الصحيح، فليس يقدر أن يردَّه عليك أحد»[6].

ومن دلائله التطبيقية: أن الإمام شعبة بن الحجاج استحلف عبدَالله بن دينار في سماعِهِ حديثَه عن ابن عمر -رضي الله عنهما-: أن النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وهبته. قال الإمام أبو حاتم الرازي: «كان شعبةُ بصيرًا بالحديث جدًّا، فَهِمًا فيه، كان إنما حَلَّفه لأنه كان يُنكِر هذا الحديث، حكمٌ من الأحكام عن رسول الله ﷺ، لم يشاركه أحد، لم يروِ عن ابن عمر أحدٌ سواه علمنا»[7].

ويكون هذا أوضحَ ما يكون في باب الجرح والتعديل، فإنَّ كثرةَ التفرُّد سببٌ من أسباب ضعف الراوي، وقد سئل شعبة بن الحجاج عمَّن يُترك حديثُه؟ فذكر أمورًا منها: «إذا حدَّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون»، وفي رواية: «فأكثَرَ»[8]، أي: من التفرُّد،

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٩٢).

(٢) الجرح والتعديل (٣٦/٢).

(٣) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (٣٩٧).

(٤) الكامل، لابن عدي (١٦١).

(٥) الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (٣٩٩).

(٦) رسالة أبي داود إلى أهل مكة (ص٢٩).

(٧) تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ص١٧٠).

(٨) الجرح والتعديل (٣٢/٢)، المحدث الفاصل (ص٤١٠)، الكامل (٩٢٥).

وقال الإمام أحمد: «في حديث ابن وهب عن ابن جريج شيء»، قال أبو عوانة الإسفراييني: «صدق، لأنه يأتي عنه بأشياء لا يأتي بها غيره»[1]، ويكثر عند الأئمة جرحُ الراوي بأنه لا يتابع، ويُغرب، ونحو ذلك، وقد ذكر الحافظُ الذهبيُّ فيما تقرَّر في علم الحديث: «أن إكثارَ الراوي من الأحاديث التي لا يُوافَقُ عليها لفظًا أو إسنادًا يُصيِّرُه متروكَ الحديث»[2]، وقال: «فإن روى أحاديثَ من الأفراد المنكرة، غمزوه، وليَّنوا حديثه، وتوقَّفوا في توثيقه»[3].

٢- أن أفراد الضعفاء ضعيفةٌ مردودةٌ عند الجميع، بناءً على الأصل المتَّفق عليه في ردِّ حديث الضعيف، وتصل إلى حد النكارة والتَّرك إذا اشتدَّت فرديَّتُها، وتوافرت فيها قرائنُ رد الحديث الفرد -الآتي بحثها-، وقد ذكر ابنُ الصلاح في أحد نوعَي الحديث المنكر: «الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يُحتَمَل معه تفرُّده»[4]، وقال ابن حجر: «إذا انفرد المستور، أو الموصوف بسوء الحفظ، أو المضعَّف في بعض مشايخه دون بعض، بشيءٍ لا متابِع له ولا شاهد، فهذا أحد قسمَي المنكر، وهو الذي يوجد في إطلاق كثيرٍ من أهل الحديث»[5]، ومرَّ في كلام ابن رجب قول الخليلي: «فما كان عن غير ثقةٍ فمتروكٌ لا يُقبَل».

٣- أن أصل قبول أفراد الحفَّاظ المتقنين من الثقات محلُّ اتفاق، وقد نقل ابن رجب عن الخليلي معنى قوله: «ما يتفرَّد به حافظٌ مشهورٌ ثقةٌ، أو إمامٌ، عن الحُفَّاظ والأئمة، فهو **صحيحٌ متَّفقٌ عليه**»[6].

وقد قال الإمام مسلم: «للزهري نحوٌ من تسعين حديثًا يرويه عن النبي ﷺ، لا يشاركه فيه أحد، بأسانيد جياد»[7]، بل جعل مسلمٌ الحفَّاظَ المتقنين معيارًا لقبول تفرُّد

(١) تهذيب التهذيب (٤٥٤/٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١٥٢/٣).

(٣) الموقظة (ص٧٨).

(٤) علوم الحديث (ص٨٢).

(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح (٦٧٥/٢). وانظر: نزهة النظر (ص٩١).

(٦) الإرشاد (١٦٧/١).

(٧) صحيح مسلم (١٢٦٨/٣).

غيرهم أو ردِّه، ونقل ذلك عن أهل العلم بالحديث، فقال في مقدمة صحيحه -وهو من منقولات ابن رجب آنفًا أيضًا-: «حكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما يتفرَّد به المحدِّثُ من الحديث: أن يكون قد شارك **الثقات من أهل العلم والحفظ** في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم...، فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة **أصحابه الحفاظِ المتقنين لحديثه وحديثِ غيره...**»[1].

٤- تفاوتت أنظار الأئمة تجاه ما يتفرد به الثقة الذي يكون من جملة الثقات، وليس بذاك المبرَّز في الحفظ والإتقان، فحكى ابن رجب عن يحيى القطان، والإمام أحمد، والبرديجي، والخليلي، وغيرهم، أن تفرُّد الثقة منكر ما لم يُجبر بمتابعة، وهو الذي أطلق عليه الحاكم شاذًّا، وحكى عن الشافعي، والبخاري ومسلم في صحيحيهما، أن الأصل قبول ما تفرَّد به الثقة ولم يخالفه غيره.

والواقع أن الحكمَ بنكارة ما تفرَّد به الثقةُ ليس على إطلاقه، فقد صحَّح الأئمةُ مفاريدَ كثيرةً للثقات، وليس أدلَّ على ذلك من حديث: «إنما الأعمال بالنيات»، فقد «تفرَّد بروايته يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وليس له طريقٌ تصحُّ غير هذه الطريق»، ومع ذلك فقد «اتَّفق العلماء على صحَّته وتلقِّيه بالقبول»، بل جعله الإمام أحمد أصلًا من أصول الإسلام[2]، هذا مع أن الإمام أحمد ممن قيل: إنه يستنكر تفرُّدَ الثقة، بل مع أنه استنكر ما يتفرَّد به محمد بن إبراهيم التيمي -كما قال ابن رجب في كلامه المنقول آنفًا-.

وبعكس ذلك، فقد ردَّ الأئمةُ مفاريدَ كثيرةً للثقات، ومنهم مَن قيل: إنه يقبلها، كالإمام مسلم، فكلامه في مقدمة صحيحه -وقد سبق نقله- ظاهرٌ في أنه لا يجوز قبول ما يتفرَّد به مَن لم يشارك أصحابَ الزهري وهشام بن عروة -مثلًا- في الصحيح الذي عندهم عن شيخهم، وهذا يشمل الراويَ الثقةَ والصدوقَ والضعيف، وقد طبَّقه مسلمٌ في مثل حديث: «إذا انتصف شعبان فلا تصوموا»، فلم يخرِّجه في صحيحه، لاعتباراتٍ

(١) المصدر نفسه (١/٧).

(٢) جامع العلوم والحكم (١/٥٩-٦١).

اقتضت عنده أن تفرُّد العلاء بن عبدالرحمن به مردود، وإن كان احتجَّ به في أحاديثَ أخرى من صحيحه.

وقد لا يبلغ الأمرُ عند بعض الأئمة إلى الرد والتضعيف، لكنه لا يصل إلى التصحيح والقبول، فيكون الإمام متوقِّفًا في قبول الخبر حتى يأتي ما يقويه، وهذا ما عبَّر به الخليليُّ في قوله: «وما كان عن ثقة يُتَوقَّف فيه، ولا يُحتجُّ به».

ويَخلُص من مجموع ذلك أنه كانت للأئمة -ومنهم الشيخان- اعتباراتٌ في قبول التفرُّد وردِّه، وقرائنُ ينظرون إليها، فإذا قَوِيَ جانب القبول صحَّحوه، وإذا قَوِيَ جانب الردِّ ضعَّفوه، قال الحافظ ابن رجب: «وأما أكثر الحُفَّاظ المتقدمين، فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحدٌ -وإن لم يروِ الثقاتُ خلافَه-: إنه لا يُتابَع عليه، ويجعلون ذلك علَّةً فيه، اللهم إلا أن يكون ممَّن كَثُر حِفظُه، واشتهرت عدالتُه وحديثُه، كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعضَ تفرُّدات الثقات الكبار أيضًا، ولهم في كل حديثٍ نقدٌ خاص، وليس عندهم لذلك ضابطٌ يضبطه»[1]. ولا شك أن مرادَه: الضابطُ المطَّردُ الذي لا يتخلَّف في حديث، وإلا فالضوابط النقدية متقرِّرة عند الأئمة، غيرَ أنها قد توجد في حديثٍ دون آخر، بحسب ما يحتفُّ به من أحوال.

والمتلمِّس في أقوال الأئمة وتطبيقاتهم يمكنه استخراج أبرز القرائن التي استعملوها في النظر إلى التفرُّد، فرجَّحوا بها جانب القبول تصحيحًا، أو جانب الردِّ استنكارًا وتضعيفًا، وسألخِّص أبرز تلك القرائن على زمرتين:

أولًا: أبرز قرائن قبول التفرُّد:

١ – الضبط والإتقان: مرَّ أن مفاريد الحفَّاظ المتقنين مقبولة في الأصل على الاتفاق، وعليه، فكلما ازداد الثقةُ حفظًا وإتقانًا، وموافقةً للحُفَّاظ الأثبات، كان أقربَ إلى قبول تفرُّده.

وقد قال الإمام مسلم -فيما سبق نقله عنه-: «حُكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدِّث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من

(١) شرح علل الترمذي (٥٨٢/٢).

أهل الحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجِدَ كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه، قُبِلَت زيادتُه».

قال الحافظ الذهبي: «بل الثقةُ الحافظُ إذا تفرَّد بأحاديثَ كان أرفعَ له، وأكملَ لرتبته، وأدلَّ على اعتنائه بعلم الأثر، وضبطِه دونَ أقرانه لأشياءَ ما عرفوها، اللهم إلا أن يتبيَّن غلطُه ووهمُه في الشيء، فيُعرف ذلك»، ثم ذكر أن ذلك مقرَّرٌ في علم الحديث، قال: «وأن تفرُّدَ الثقة المتقن يُعَدُّ صحيحًا غريبًا»[١].

وتزداد هذه القرينة قوَّةً إذا اجتمع إلى الضبط والإتقان سعةُ الرواية، وقد قال الحافظ الذهبيُّ في عثمان بن أبي شيبة: «لا يحتاج إلى متابِع، لا يُنكَر له أن يتفرَّد بأحاديث، لسعة ما روى»[٢]، وقال في أحاديث أنكرها يحيى القطان على قيس بن أبي حازم: «بل هي ثابتة، لا يُنكَر له التفرُّدُ في سعة ما روى»[٣].

٢- الاختصاص: من المعلوم أن اختصاصَ الراوي بشيخٍ من شيوخه، وضبطَه لحديثه، وإكثارَه عنه، قرينةٌ قويةٌ على ترجيح قوله عنه عند اختلاف الرواة عن شيخه، وهي كذلك قرينة على قبول تفرُّده عنه.

بل إن أصحابَ الشيخ المختصّين به، الضابطين لحديثه، هم الحَكَم في قبول تفرُّد غيرهم عنه أو ردِّه، وقد أشار إلى ذلك الإمام مسلم في قوله المنقول آنفًا: «فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته و**كثرة أصحابه الحُفَّاظ المتقنين لحديثه** وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثُهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشترك، قد **نَقَل أصحابُهما عنهما** حديثَهما على اتفاقٍ منهم في أكثره، فيَروي عنهما أو عن أحدِهما العددَ من الحديث، ممَّا **لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما**، وليس ممَّن قد **شاركهم في الصحيح الذي عندهم**، فغيرُ جائزٍ قبولُ حديثِ هذا الضرب من الناس».

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/١٥١).

(٢) المصدر نفسه (٣/٤٣).

(٣) المصدر نفسه (٣/٣٩٠).

وقبله قال ابن المديني في شبابة بن سوار: «لا يُنكَر لمن سمع من شعبة -يعني حديثًا كثيرًا- أن ينفرد بحديثٍ غريب»(١).

وقد نقل الحافظُ الذهبيُّ قولَ ابن عدي في محمد بن يوسف الفريابي: «صدوق، له أفرادات عن الثوري»، فقال: «قلت: لأنه لازَمَه مُدَّةً، فلا يُنكَر له أن ينفرد عن ذاك البحر»(٢)، وقال في موسى بن عامر -صاحب الوليد بن مسلم-: «ولا يُنكَر له تفرُّدُه عن الوليد، فإنه أكثَرَ عنه»(٣).

٣- علوُّ الطبقة: تقرَّر عند أهل الحديث أن تفرُّدَ الصحابي لا يضرُّ الحديثَ، ولا يُعِلُّه، قال العلَّامة ابنُ القيم ردًّا على من أعلَّ حديثًا بتفرُّد ابن عباس -رضي الله عنهما- به: «ولا تُردُّ أحاديثُ الصحابة بمثل هذا، فكم من حديثٍ تفرَّد به واحدٌ من الصحابة، لم يروِه غيرُه، وقَبِلتْه الأمةُ كلهم، فلم يردَّه أحدٌ منهم؟ ولا نعلم أحدًا من أهل العلم قديمًا ولا حديثًا قال: إن الحديثَ إذا لم يروِه إلا صحابيٌّ واحدٌ لم يُقبَل، وإنما يُحكى عن أهل البدع ومَن تَبِعهم في ذلك أقوالٌ لا يُعرف لها قائلٌ من الفقهاء»(٤).

وكذلك الأمرُ فيمن بعد الصحابة، غير أن تغيُّرَ الأحوال في نقل السنة وانتشارها، ومراعاةَ تاريخ روايتها ورواتها، أوجبا أن يكون لاختلاف الطبقة أثرُه في قبول التفرُّد، فحيث لم تكن الرواية كثيرةً، ولا كَثُر الرواة، ولا أقبلت الأمة إقبالَها العظيمَ الذي وقع لاحقًا على السماع والكتابة والحفظ والتصنيف، كان التفرُّدُ بالحديث الصحيح ممكنًا معقولًا مقبولًا، وكان الحديثُ يرويه الواحد، ويخفى على كثيرٍ سواه، وأما بعد انتشارِ الرواية، وتحوُّلِها إلى نموذجٍ علميّ يتَّبعه طلبةُ العلم في طلبهم، وبعد كثرةِ المحدِّثين راوين وسامعين، فإن التفرُّدَ الصحيحَ أضحى مستبعدًا أكبرَ استبعاد.

ولذا انتهى الحافظُ البيهقيُّ إلى «أن الأحاديثَ التي قد صحَّت، أو وقعت بين الصحَّة والسقم، قد دُوِّنَت وكُتِبَت في الجوامع التي جمعها أئمة أهل العلم بالحديث، ولا

---

(١) شرح علل الترمذي (٦٤٨/٢).

(٢) ميزان الاعتدال (٢٩٧/٤).

(٣) المصدر نفسه (٤٠٢/٤).

(٤) إغاثة اللهفان (٥١٨/١)، باختصار يسير.

يجوز أن يذهب شيءٌ منها على جميعهم، وإن جاز أن تذهب على بعضهم، لضمان صاحب الشريعة حفظَها»، قال: «فمن جاء اليوم بحديثٍ لا يوجد عند جميعهم، لم يُقبَل منه، ومن جاء بحديثٍ هو معروفٌ عندهم، فالذي يرويه اليومَ لا ينفرد بروايته، والحجَّةُ قائمةٌ بحديثه برواية غيره»[1].

ولِمَا سبق قسَّم الحافظُ الذهبيُّ -وهو من أبرع الجامعين بين علم الحديث وتاريخه- الحفَّاظَ إلى طبقاتٍ زمنية، ثم إلى مراتبَ بحسب قوة حفظهم، فقال بعد المرتبة الأولى ودرجاتها: «فهؤلاء الحُفَّاظُ الثقاتُ إذا انفرد الرجلُ منهم من التابعين، فحديثه صحيح. وإن كان من الأتباع، قيل: صحيحٌ غريب. وإن كان من أصحاب الأتباع، قيل: غريبٌ فرد. ويندر تفرُّدهم، فتجد الإمامَ منهم عنده مئتا ألف حديث، لا يكاد ينفرد بحديثين ثلاثةٍ، ومن كان بعدهم فأين ما ينفرد به؟ ما علمته، وقد يوجد»، ثم انتقل إلى المرتبة التالية، وهي مرتبة اليقظِ الثقة، المتوسطِ المعرفةِ والطلب، الذي يُطلق عليه أنه «ثقة»، وهم جمهور رجال الصحيحين، قال: «فتابعيُّهم إذا انفرد، خُرّج حديثُه ذلك في الصحاح. وقد يتوقَّف كثيرٌ من النقَّاد في إطلاق الغرابة مع الصحَّة في حديث أتباع الثقات، وقد يوجد بعضُ ذلك في الصحاح دون بعض. وقد يسمِّي جماعةٌ من الحُفَّاظ الحديثَ الذي ينفرد به مثلُ هشيم، وحفص بن غياث، منكرًا. فإن كان المنفرد من طبقة مشيخة الأئمة[2] أطلقوا النكارةَ على ما انفرد به مثلُ عثمان بن أبي شيبة، وأبي سلمة التبوذكي، وقالوا: هذا منكر»[3].

٤- موافقة الجماعة قبل الانفراد عنهم: وهي حالةٌ خاصَّةٌ عند وقوع اختلافٍ بين الرواة في حديثٍ عن شيخٍ لهم، وانفرادِ أحدِهم بإسنادٍ لذلك الحديث لم يروه سواه، فإنْ كان المنفردُ روى -أيضًا- ما روتْه الجماعةُ على الصواب، فذلك يؤيد أنه حفظ الإسنادين وأتقنهما، ولم ينتقل من أحدهما إلى الآخر على سبيل الوهم.

---

(١) مناقب الشافعي (٢/٣٢١).

(٢) أي: الستة.

(٣) الموقظة (ص٧٧).

ويمكن أن يُستنبَط هذا من قول الإمام مسلم المنقول آنفًا: «حُكم أهل العلم، والذي نعرف من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدِّث من الحديث: أن يكون قد شارك الثقات من أهل الحفظ في بعض ما رووا، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم، فإذا وُجِدَ كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئًا ليس عند أصحابه، قُبِلَت زيادتُه»، فهذا ينطبق على مَن شارك الثقات الحُفَّاظَ في جملة مروياتهم، ثم انفرد عنهم ببعض الأحاديث، كما يمكن تنزيله على مَن شاركهم في حديثٍ مخصوص، ثم انفرد عنهم بإسنادٍ له.

وقد صرَّح به الحافظُ ابنُ رجب حكايةً عن أئمة النقد، فقال: «وهذا مما يستدلُّ به الأئمةُ كثيرًا على صحَّة رواية مَن انفرد بالإسناد، إذا روى الحديثَ بالإسناد الذي روى به الجماعة»[(١)].

ثانيًا: أبرز قرائن ردّ التفرُّد:

١- نزول الضبط والإتقان: مرَّ أن الإمام مسلمًا اعتبر في قبول تفرُّد الراوي موافقتَه للثقات، وإمعانَه في ذلك، واعتبر في ردِّه عدمَ مشاركته لهم في صحيح حديثهم، أو قلَّتَه، وهذا يدلُّ على أن نزولَ رتبة الراوي، بسبب أخطائه ومخالفاته، قرينةٌ قويةٌ على ردِّ تفرُّداته التي لا يشاركه فيها غيرُه، أو التوقُّفِ فيها.

ولذا مال الحافظ الذهبيُّ إلى التشدُّد في قبول تفرُّدات من دون الحفَّاظ الأثبات -كما سبق-، كما أنه لما عرَّف الحديثَ المنكرَ بما انفرد به الراوي الضعيف، قال: «وقد يُعَدُّ مفرد الصدوق منكرًا»[(٢)]، وقال الذهبي -أيضًا- في تعليله حديثًا لمجاهد بن وردان: «أن مجاهدًا هذا شيخٌ محلُّه الصدق، مُقِلّ، ما هو كالزهريِّ وهشام بن عروة في التثبُّت، فتفرُّدُه بالجَهْدِ أنْ يكون صحيحًا غريبًا، ولو استُنكِرَ حديثُه هذا لساغ»[(٣)]، وقال -كذلك-: «أما من وُثّق، ومثلُ أحمدَ الإمامَ يتوقَّف فيه، ومثلُ أبي حاتم يقول: صالح

(١) شرح علل الترمذي (٨٣٩/٢).

(٢) الموقظة (ص٤٢)، ميزان الاعتدال (١٥١/٣) -وقد جزم به في الميزان بلا «قد»-.

(٣) الرد على ابن القطان (ص٤٤).

الحديث، فلا نرقّيه إلى رتبة الثقة، فتفرُّد هذا يُعَدُّ منكرًا»[1]، وقال في راوٍ: «متوسطٌ صالحُ الأمر، ممَّن إذا انفرد بشيءٍ عُدَّ منكرًا»[2].

وقال الحافظُ ابنُ رجب في حديثه عن منهج الإمام أحمد بن حنبل: «قاعدته: أن ما انفرد به ثقةٌ، فإنه يُتَوقَّفُ فيه حتى يُتابَع عليه، فإن توبع عليه زالت نكارته، **خصوصًا إن كان الثقةُ ليس بمشتهرٍ في الحفظ والإتقان**، وهذه قاعدة يحيى القطان، وابن المديني، وغيرهما»[3].

٢- التفرُّد عن شيخٍ دون أصحابه المختصّين به: وهو الملحظ الظاهر في كلام الإمام مسلم -المنقول مرارًا آنفًا-، فإنه اختار في توضيح حكم التفرُّد: الزهريَّ وهشام بن عروة، ونوَّه في الزهري بجلالته، «وكثرة **أصحابه الحُفَّاظ المتقنين لحديثه** وحديث غيره»، ونوَّه في الرجلَين بأن «حديثهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشترك، قد نَقَل **أصحابُهما** عنهما حديثَهما على اتفاقٍ منهم في أكثره».

٣- تأخُّر الطبقة: وقد سبق بيان هذه القرينة في معكوسها من قرائن قبول التفرُّد.

٤- سلوك الجادة: يشتهرُ استعمالُ قرينة سلوك الجادة في الترجيح بين الرواة المختلفين عن الشيخ، فيقال: إن مَن روى الإسنادَ المشهورَ السهلَ أقربُ إلى الوهم ممَّن روى الإسنادَ الغريبَ الصعب، إلا أن ذلك يستعمل -أيضًا- في باب التفرُّد، فيكون قرينةً عاضدةً لرد التفرُّد غير المحتمل إذا سلك راويه جادَّةً إسنادية، وهكذا فعل الإمام أحمد في بيان رأيه بحديث الاستخارة الذي تفرَّد بروايته عبدالرحمن بن أبي الموال المدني عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال الإمام أحمد: «ليس يرويه أحدٌ غيره، هو منكر...، وأهلُ المدينة إذا كان حديثُهم غلطًا يقولون: ابن المنكدر عن جابر، وأهلُ البصرة يقولون: ثابت عن أنس، يُحيلون عليهما»[4].

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٣٣٩).

(٢) المصدر نفسه (٢/٣٦٢).

(٣) فتح الباري (٤/١٧٤).

(٤) الكامل (٧/١٩٧).

٥- شدَّة غرابة المتن، وعدم روايته من وجهٍ آخر: قال الحافظ ابن رجب: «وانفراد الراوي بالحديث -وإن كان ثقةً- هو علةٌ في الحديث توجب التوقُّفَ فيه، وأن يكون شاذًّا ومنكرًا **إذا لم يُروَ معناه من وجهٍ يصح**. وهذه طريقة أئمة الحديث المتقدمين، كالإمام أحمد، ويحيى القطان، ويحيى بن معين، وعلي بن المديني، وغيرهم»(١).

ويلتحق بهذا ما هو متقرِّرٌ في علامات الحديث الموضوع، كركاكة اللفظ، وفساد المعنى، ومخالفة الشرع، فإن لذلك تأثيرًا -قَوِيَ أو ضَعُفَ- في ردِّ تفرُّد المتفرِّد بمثله.

٦- المخالفة: مع أن البحث هنا إنما هو في حال انفراد الراوي دون الوقوف على مخالفةٍ له، إلا أن للفرد -كما مرَّ في المبحث السابق- علاقةً بأنواعٍ أخرى من علوم الحديث تقع فيها المخالفة، كالشاذ -على أحد إطلاقَيه-، والمنكر -على أحد إطلاقَيه-، وزيادة الثقة.

والأمر في وجود المخالفة أوضحُ منه في غيابها، فإنه يتبيَّن بها الوجهُ الراجح، والوجهُ الخطأ، والراوي المخطئ، وسببُ خطئه، وغير ذلك.

وباب المخالفة بابٌ آخر من علوم الحديث، وهو ألصق بنوع العلل منه بنوع الأفراد، وله أحواله، وأنواعه، وقرائنه، ومناهجه، إلا أن علاقتَه الوشيجة بالأفراد ألزمت أن يُذكر في قرائن ردِّ التفرُّد على سبيل الإشارة.

---

(١) سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، ليوسف بن عبدالهادي (ص٢٨).

(الفصل الثاني)

الحافظ الدارقطني وكتابه «الأفراد»

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ الدارقطني.

المبحث الثاني: دراسة كتاب «الأفراد»، للدارقطني.

المبحث الأول

ترجمة الحافظ الدارقطني[1]

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته

هو علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبدالله الدارقطني، البغدادي[2].

قال السمعاني في الأنساب: «الدَّارَقُطْني -بفتح الدال المهملة، بعدها الألف، ثم الراء، والقاف المضمومة، والطاء المهملة الساكنة، وفي آخرها النون-: هذه النسبة إلى دار القطن، وهي كانت محلَّةً ببغداد كبيرةً، خربت الساعة، كنت أجتاز بها بالجانب الغربي...»[3]، وقال ياقوت: «دارُ القُطْنِ: محلّةٌ كانت ببغداد من نهر طابق، بالجانب الغربي، بين الكرخ ونهر عيسى بن علي»[4]، وذكرها قبلهما الخطيب البغدادي في محالِّ الجانب الغربي من بغداد، وذكر جماعةً -بعضُهم من شيوخه- ممَّن نزلها وحدَّث أو أقرأ بها[5]، فيظهر أنها خربت بعد الخطيب.

ولم أجد للدارقطني نسبةً سوى نسبته إلى بلده بغداد، ومحلَّته دار القطن.

---

(١) ألف الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي كتابًا مستقلًّا سماه: «الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية»، وأصله رسالته لنيل درجة الدكتوراه. وقد أفدت من هذا الكتاب، وزدت عليه بعض النقولات والتحريرات، ومع ذلك فلا شك أن الإحاطة بكافة تفاصيل ترجمة الدارقطني متعذرةٌ في هذا المبحث التمهيدي، فيراجع الكتاب المذكور للاستزادة فيها.

(٢) هكذا نسبه الخطيب البغدادي في ترجمته من تاريخ بغداد (١٣/٤٨٧) -سوى نسبة البغدادي، فهي من تاريخ دمشق (٤٣/٩٣)، وتاريخ الإسلام (٨/٥٧٦)، وغيرهما، ومما سيأتي في فَسْر نسبته «الدارقطني»، ومن مواضع كثيرة من مصادر الرواية عنه، ومن ذِكر الخطيب له في تاريخ بغداد غيرَ منسوبٍ إلى بلدٍ غيرِها-، ولم أجد من زاد على هذا النسب شيئًا بعد ذلك، وكذلك لم يزد عليه الخطيبُ في ترجمة عمر بن أحمد بن مهدي -والد الدارقطني- (١٣/٩٤).

(٣) (٥/٢٧٣).

(٤) معجم البلدان (٢/٤٢٢).

(٥) تاريخ بغداد (١/٤٠٥، ٢/٥٤٥، ٣/٤٥، ٤/٨٦، ٥/٢٩٤، ٦/٩٠، ٨/٣٤٨، ٣٩٥، ١٢/٢٤٥، ١٣/٥٨٥، ١٦/٥٦٠).

وقد اتفقت كلمة العلماء -فيما وقفت عليه- على تكنيته بأبي الحسن(١).

المطلب الثاني: مولده

قال الدارقطني في رواية أبي عبدالرحمن السلمي: «مات أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج القاضي الفقيه سنة ست وثلاثمائة. ووُلدتُ في هذه السنة»(٢)، وقال في رواية أبي طالب العشاري: «ولدت سنة ست وثلاثمائة»(٣).

وبذلك قال عبدالملك بن محمد بن بشران(٤)، وأبو طالب العشاري، وزاد: «لخمس خلون من ذي القعدة»(٥).

وقال أبو الحسين ابن الفضل: قال لي الدارقطني -في المحرم، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، في يوم جمعة-: «يا أبا الحسين، اليومَ دخلتُ في السنة التي تُوْفِي لي ثمانين»، قال ابن الفضل: «وتوفّي في ذي القعدة من هذه السنة»(٦)، ومفاد هذا أن الدارقطنيَّ يعيّن مولدَه بسنة خمسٍ وثلاثمائة.

وبذلك قال العتيقي، قال الخطيب البغدادي: أخبرنا العتيقي، قال: «سنة خمس وثمانين وثلاثمائة: توفي أبو الحسن الدارقطني يوم الأربعاء، الثاني(٧) من ذي القعدة، مولده

---

(١) تاريخ بغداد (٣/٤٨٧)، الإرشاد، للخليلي (٢/٦١٥)، تاريخ دمشق (٤٣/٩٣)، تاريخ الإسلام (٨/٥٧٦).

(٢) سؤالات السلمي للدارقطني (٤١).

(٣) الإلزامات والتتبع (ص١١٦).

(٤) تاريخ بغداد (١٣/٤٩٣).

(٥) أطراف الغرائب والأفراد، لابن طاهر المقدسي (١/٣١)، المنتظم، لابن الجوزي (١٤/٣٨٠).

(٦) تاريخ بغداد (١٣/٤٩٣).

(٧) كذا وقع في تاريخ بغداد، وفي نقل ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/١٠٥) عنه، وفي نقل ابن المفضل المقدسي في الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين (ص٣٧٨) بإسناده عن العتيقي. ولعله تحريف قديم في أصول كتاب العتيقي، وصوابه: «الثامن»، إذ كلمة الجميع تكاد تتَّفق على أنه توفي يوم الثامن أو ليلته -كما سيأتي في مطلب وفاته-، وقول جُلِّهم يفيد أن الثامن يوافق يوم الأربعاء، فلا يمكن -إذن- أن يوافق الأربعاءُ يوم الثاني من ذلك الشهر. ويؤكد ذلك أن الخطيب صحَّح هذا القول -كما سيأتي-، وقال: «وقد ذكر مثلَه محمدُ بن أبي الفوارس»، وقول ابن أبي الفوارس أسنده

سنة خمس وثلاثمائة»، وقال مرةً أخرى: «توفي الدارقطني ليلة الأربعاء، ودُفن يوم الأربعاء، الثامن من ذي الحجة، سنة خمس وثمانين، وقد بلغ ثمانين سنةً وخمسة أيام»، قال الخطيب: «وقوله الأول هو الصحيح»[1]، يعني: أنه في ذي القعدة، لا ذي الحجة. وعلى ذلك تكون ولادته -في قول العتيقي- في الثاني من ذي القعدة، سنة خمس وثلاثمائة.

إذا تبيَّن ما سبق، تبيَّن أن للدارقطني نفسِه قولين في تاريخ مولده. والراجح -والله أعلم- القول الثاني منهما، وهو أنه ولد في ذي القعدة، سنة خمس وثلاثمائة، وذلك لأمور:

١- أن قوله بتحديد العام الذي يُوفي له ثمانين سنةً لا يحتمل التأويل، وأما قوله مبيِّنًا وفاة أبي العباس ابن سريج: «سنة ست وثلاثمائة. وولدتُ في هذه السنة»، فيمكن تأويله على إرادة أنه لم يكن بين مولده ووفاة ابن سريج مقدارُ سنة، بل أقلُّ من ذلك، وهو كذلك، إذ كانت وفاة ابن سريج لخمسٍ بقين من جمادى الأولى، سنة ست وثلاثمائة[2]، بعد ولادة الدارقطني -على هذا القول- بستة أشهر. وبهذا يجتمع قولا الدارقطني، وجمعهما أولى من ضرب التعارض بينهما.

٢- أنه على فرض تعارض القولين، فقوله ببلوغه ثمانين سنة محدَّدُ التاريخ، وهو في أوائل السنة التي توفي فيها، فهو قولٌ متأخرٌ قاله في آخر حياته، وأما قوله بولادته سنةَ وفاة ابن سريج، فلم يُعَيَّن وقتُ حكايته له. والقول المتأخر ينسخ ما عداه.

٣- أن قول مَن قال: إنه ولد سنة ستٍّ وثلاثمائة، أدَّى به إلى أن يعارض قولَ الدارقطني نفسِه في مبلغ عُمره، حيث قال العشاري: «فكمل له تسعٌ وسبعون سنةً ويومان»[3]، مع

ابن طاهر في مقدمة أطراف الغرائب والأفراد (٢٨/١)، وفيه: «يوم الأربعاء، الثامن من ذي القعدة». كما يؤيد ذلك -من خارج بحث وفاة الدارقطني- أن علي بن عمر الحربي أملى مجلسًا يوم السبت، الثامن عشر من ذي القعدة، سنة خمس وثمانين وثلاثمائة -كما في الجزء السابع عشر من الفوائد المنتقاة من أصول سماعات الحرمي [١٨٣أ]-، وعليه، فلا يكون الثاني من ذلك الشهر يوم أربعاء.

(١) تاريخ بغداد (٤٩٤/١٣).

(٢) المصدر نفسه (٤٧٥/٥).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣١/١)، المنتظم (٣٨٠/١٤).

أن الدارقطنيَّ صرَّح بأنه يبلغ ثمانين سنةً في السنة التي توفي فيها.

ومما يُلحظ: أن أبا الحسين ابن الفضل كان جارًا للدارقطني، حيث «كان يسكن دار القطن»[1]، وفي هذا مزيد اختصاص، وأنه أقرب إلى ضبط التاريخ، لارتباط ما قاله له الدارقطنيُّ بقرب وفاته، كما أن العتيقيَّ كان معتنيًا بتواريخ المحدّثين وضبطها، مع ثقته وإتقانه وفهمه، قال الذهبي: «له وفياتٌ في جزء كبير»[2]، وهذا مما يزيد الاطمئنان إلى أصحّ قوليه.

المطلب الثالث: نشأته العلمية

ولد الدارقطنيُّ في كنف أبٍ صاحب قراءةٍ ورواية، ترجمه الخطيب البغدادي فقال: «والد أبي الحسن الدارقطني، حدَّث عن جعفر الفريابي، وإبراهيم بن شريك، وعبدالله بن ناجية، وهارون بن يوسف بن زياد، وجعفر بن أحمد بن محمد بن الصباح الجرجرائي، ومحمد بن محمد الباغندي. روى عنه أبو الحسن. وكان ثقة»[3]، وترجمه ابن الجزري في طبقات القرَّاء، وقال: «والد الحافظ أبي الحسن الدارقطني، عرض على أحمد بن سهل الأشناني، عرض عليه ابنه»[4].

فلا غرو -إذن- أن ينشأ الدارقطنيُّ نشأةً علميةً، ويبكِّر به أبوه في حفظ القرآن الكريم وقراءاته، وسماع الحديث الشريف ورواياته.

وقد كان الدارقطنيُّ معتنيًا بالقرآن وقراءاته في بكرة حياته، يشير إلى ذلك قوله: «كنت أنا والكتاني[5] نسمع الحديث، فكانوا يقولون: يخرج الكتانيُّ محدِّثَ البلد، ويخرج الدارقطنيُّ مُقرئَ البلد. فخرجتُ أنا محدِّثًا، والكتانيُّ مقرئًا»[6].

---

(١) تاريخ بغداد (٣/٤٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/٦٠٣)، وانظر: موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/١٨١٩).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٩٤).

(٤) غاية النهاية (١/٥٨٩).

(٥) هو أبو حفص؛ عمر بن أحمد بن إبراهيم الكتاني.

(٦) المنتظم (١٤/٣٨٠).

وأما الحديث، فقال الدارقطني: «كتبتُ في أول سنة خمس عشرة وثلاثمائة»[1]، وكان له إذ ذاك تسع سنين وبضعة أشهر.

ويدلُّ على ذلك أن مِن شيوخه مَن توفي في السنة التالية (٣١٦هـ)، كأبي بكر بن أبي داود[2]، ومحمد بن جعفر العطار النحوي، ومحمد بن جعفر بن حمدان القماطري[3]، ومنهم مَن توفي في السنة التي بعدها (٣١٧هـ)، كأبي القاسم البغوي[4]، وبدر بن الهيثم القاضي[5]، ومحمد بن القاسم الكوكبي[6].

وحكى يوسف بن عمر القواس قصةً تُبَيِّن صِغَرَ الدارقطني حال سماعه من البغوي، وتبكيرَه بذلك، حيث قال: «كنا نمرُّ إلى ابن منيع، والدارقطنيُّ صبيٌّ يمشي خلفنا، بيده رغيفٌ عليه كامَخ[7]، فدخلنا إلى ابن منيع ومنعناه، فقعد على الباب يبكي»[8].

وقد اعتمد ابنُ طاهر المقدسي القولَ بأن الدارقطنيَّ ولد سنة ست وثلاثمائة، ثم قال: «فعلى هذا يكون آخر سماعه من البغوي وله إحدى عشرة سنة، لأن البغويَّ توفي سنة سبع عشرة، ومن ابن أبي داود وله عشر سنين، لأنه توفي سنة ست عشرة، ونراه حدث عنهما بالكثير»[9]، وعلى ما سبق ترجيحه فقد كان الدارقطنيُّ أكبرَ مما ذكر ابنُ طاهر بسنةٍ واحدة.

---

(١) سؤالات البرقاني (٦٣٩).

(٢) تاريخ بغداد (١٤٠/١١). ونصَّ ابن طاهر المقدسي في مقدمة أطراف الغرائب والأفراد (٣١/١) على أنه أقدم شيوخ الدارقطني موتًا.

(٣) المنتظم (٢٧٧/١٣).

(٤) تاريخ بغداد (٣٣٢/١١).

(٥) المصدر نفسه (٦٠٣/٧).

(٦) المصدر نفسه (٢٩٨/٤).

(٧) الكامَخ: نوع من الأُدم، انظر: لسان العرب (٤٩/٣).

(٨) تاريخ دمشق (٩٧/٤٣)، فهرسة ابن خير الإشبيلي (ص٢٨٣).

(٩) أطراف الغرائب والأفراد (٣١/١).

وتحديثُ الدارقطني عن قدماء شيوخه بالكثير، مع أن سماعَه منهم كان في مقتبل عمره، يدلُّ على نبوغه المبكّر، إذ لا بد أنه كتب عنهم في ذلك السِنّ كثيرًا، واستغلَّ وقته في حفظ مسموعاته وضبطها وإتقانها.

ومما يشير إلى ذلك حكايةٌ مُتَناقلةٌ ساقها الأزهري، قال: «بلغني أن الدارقطنيَّ حضر في حداثته مجلسَ إسماعيل الصفار، فجلس ينسخ جزءًا كان معه، وإسماعيلُ يملي، فقال له بعض الحاضرين: لا يصحُّ سماعُك وأنت تنسخ. فقال الدارقطني: فهمي للإملاء خلافُ فهمك. ثم قال: تحفظ كم أملى الشيخ من حديثٍ إلى الآن؟ فقال: لا. فقال الدارقطني: أملى ثمانية عشر حديثًا. فعُدَّت الأحاديث، فوُجِدَت كما قال. ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها عن فلان عن فلان، ومتنه كذا، والحديث الثاني عن فلان عن فلان، ومتنه كذا. ولم يزل يذكر أسانيدَ الأحاديث ومتونَها على ترتيبها في الإملاء، حتى أتى على آخرها، فتعجَّب الناسُ منه»[1].

وهذه الحكاية، فضلًا عن دلالتها على القدرات الذهنية الكبيرة لدى الدارقطني، تدلُّ على أنه كان مشغولًا بنسخ ما سمعه من بعض الشيوخ، أو ما سيسمعه منهم، حتى في أثناء سماعه من شيوخٍ آخرين، الأمر الذي يؤكد أنه كان يملأ وقته قدر طاقته بالطلب والسماع والكتابة.

ومما يُلمِح إلى أثر البيئة العلمية التي نشأ فيها الدارقطنيُّ في نبوغه الحديثيّ في علم العلل خصوصًا: أنه ذكر شيخَه عليَّ بنَ بُخَار الرازي، فقال: «شيخٌ كتبنا عنه في دار القطن، حدثنا عن عبدالرحمن بن أبي حاتم بعلل الحديث وسؤالاته لأبيه ولأبي زرعة في ذلك»[2]، والظاهر أن هذه الكتابة كانت في مطلع طلب الدارقطني، لأن المعتاد أن يبدأ المحدِّث بالأقرب فالأقرب من شيوخه، ولذا فقد ذكر في حديثٍ أنه سمعه «في دار القطن، في سنة ست عشرة وثلاثمائة»[3]، فيظهر أن سماعه من شيوخ محلَّته وقع في بدايات كتابته للحديث.

---

(١) تاريخ بغداد (٤٨٩/١٣).

(٢) المؤتلف والمختلف (٢٢٣٠/٤)، تاريخ بغداد (٢٧٤/١٣).

(٣) الرابع من الأفراد (١٥).

وإذا ترجَّح ذلك، فلا شكَّ أن سماعَه لعلل ابن أبي حاتم في مطلع حياته العلمية، وكونَ راويه جارًا لهم، سيكون له بالغُ الأثر في فهم الدارقطني لهذا النوع المهم من أنواع علم الحديث، وتكوُّن مهاراته وأدواته لديه قبل أن يبدأ جمعَ مادَّته العلمية من خلال توسُّعه في طلب الحديث، ورحلاته ومذاكراته فيه.

هذا فضلًا عن أن عددًا من شيوخه القدماء كانوا من الحفَّاظ النقَّاد المتكلمين في علل الحديث، ونقد الرواة والمرويات، كابن أبي داود، والبغوي، وابن صاعد، وغيرهم.

هكذا كان الدارقطني -رحمه الله-، وهكذا كانت نشأته العلمية في صباه وحداثته، وأما في شبابه، فقد أضحى واحدًا من حُفَّاظ بغداد المعروفين، مع أنه لم يزل يطلب الحديث، ويحضر مجالس الشيوخ، قال الحاكم: «أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسِنُّه دون الثلاثين، وكان أحدَ الحفاظ»[(١)].

المطلب الرابع: أشهر شيوخه

جاوز تعداد شيوخ الدارقطني خمسمائة شيخ[(٢)]، وهو عددٌ كبير، يدلُّ على توسُّعٍ في السماع والكتابة، وسعةٍ في المسموع والمحفوظ.

ويظهر أن شيخَه الذي تخرَّج به في علم الحديث متابعةً وإرشادًا وإفادةً بالشيوخ والروايات، هو الحافظ أحمد بن نصر بن طالب، أبو طالب البغدادي، حيث كان

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢١) -ونقله عنه ابن المفضل في الأربعين (ص٣٧٦)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٠)-. وقد تعقب الذهبيُّ الحاكمَ في سنّ الدارقطني، فقال: «وَهِم الحاكم، فإن الحاكم إنما دخل بغداد سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة، وسِنُّ أبي الحسن خمس وثلاثون سنة»، إلا أن ابن عساكر أسند كلام الحاكم في تاريخ دمشق (٤٣/٩٦)، فوقع عنده: «وسِنُّهُ دون الناس»، فلا يبعد أن الوهم وقع من ابن طاهر أو في نسخته من كتاب الحاكم. والمقصود هنا متحقُّقٌ على أي الأوجهِ المذكورةِ كان صوابُ العبارة.

(٢) بلغ عددهم حسب إحصاء الباحث نايف المنصوري في كتابه «الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني»: ٥٤٣ شيخًا، واستدرك عليه أحد الباحثين ١٨ شيخًا -على تردُّدٍ في بعضهم-، وانتقد عليه تكرارًا في خمسة شيوخ، انظر: النكت على الدليل المغني لأبي الطيب المنصوري، منشور في (ملتقى أهل الحديث) على الشبكة العالمية.

الدارقطني يقول: «أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ أستاذي»[١]، ولم يكن يذكره في جُلِّ مواضع روايته عنه إلا بلقب: «الحافظ»، وذكر في موضعٍ أنه سمع من المحاملي نسخةً بسؤاله[٢]، وفي موضعٍ آخرَ حديثًا من شيخٍ آخرَ كذلك[٣]. ولأبي طالب تصنيفٌ في جمع حديث مطرف بن طريف[٤].

كما لا يُهمَل هنا ذِكرُ جماعةٍ من شيوخ الدارقطني المشاهير أصحاب التصانيف، وعدَّةٌ منهم من الحفَّاظ النقَّاد[٥]، فمنهم:

١- إبراهيم بن محمد بن يحيى المُزَكِّي النيسابوري (ت ٣٦٢هـ)، صاحب «المزكيات» التي انتخبها له الدارقطني.

٢- أحمد بن سلمان، أبو بكر النجَّاد (ت ٣٤٨هـ)، صاحب «مسند عمر»، و«الرد على من يقول: القرآن مخلوق»، و«الأمالي»، وغيرها.

٣- أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار، صاحب «المسند».

٤- أحمد بن عمير بن يوسف بن جَوْصَا الدمشقي (ت ٣٢٠هـ)، صاحب «الجزء» المشهور وغيره.

٥- أحمد بن محمد بن سعيد الحِيْري (ت ٣٥٣هـ)، صاحب «الصحيح المخرج على كتاب مسلم»، وغيره.

٦- الحسين بن إسماعيل المَحَاملي (ت ٣٣٠هـ)، صاحب «الأمالي»، وغيرها.

٧- دَعْلَج بن أحمد بن دَعْلَج السِّجزي (ت ٣٥١هـ)، صاحب «المسند» الذي صنَّفه له الدارقطني، وغيره.

٨- عبدالباقي بن قانع القاضي (ت ٣٥١هـ)، صاحب «معجم الصحابة» وغيره.

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٤٠٩).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦١٩٤).

(٣) الثاني من الأفراد (٤٥).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١٣٨٢).

(٥) ستأتي تراجم من روى عنهم الدارقطني في أحاديث هذه الرسالة في مواضعها.

٩- عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر ابن أبي داود السجستاني (ت ٣١٦هـ)، ابن صاحب السنن، وصاحب «المصاحف»، و«مسند عائشة»، و«التفرد»، وغيرها.

١٠- عبدالله بن محمد بن زياد، أبو بكر النيسابوري (ت ٣٢٤هـ)، صاحب «الزيادات على كتاب المزني»، و«الفوائد»، وغيرها.

١١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ)، المحدِّث المشهور، صاحب «معجم الصحابة»، و«حديث علي بن الجعد»، وغيرها.

١٢- محمد بن حِبَّان البُسْتي (ت ٣٥٤هـ)، صاحب «الصحيح»، و«الثقات»، و«المجروحين»، وغيرها.

١٣- محمد بن عبدالله، أبو بكر الشافعي (ت ٣٥٤هـ)، صاحب «الغيلانيات»[(١)].

١٤- محمد بن عمرو بن البَخْتَري (ت ٣٣٩هـ)، صاحب «الأمالي» و«الأجزاء».

١٥- محمد بن القاسم، أبو بكر الأنباري النحوي (ت ٣٢٨هـ)، صاحب «الأمالي»، و«الأضداد»، وغيرهما.

١٦- محمد بن مَخْلَد بن حفص الدُّوري، أبو عبدالله العطار (ت ٣٣١هـ)، صاحب «ما رواه الأكابر عن مالك»، و«الفوائد»، وغيرهما.

١٧- محمد بن المظفر بن موسى البزاز (ت ٣٧٩هـ)، صاحب «حديث شعبة»، و«غرائب حديث مالك»، وغيرهما[(٢)].

١٨- يحيى بن محمد بن صاعد (ت ٣١٨هـ)، صاحب «المسند»، و«مناسك الحج»، و«الأمالي»، وغيرها.

المطلب الخامس: أشهر تلاميذه

تكاثر الآخذون عن الدارقطني، والراوُون عنه، حتى إن الحافظَين ابنَ نقطة والذهبيَّ ساقا جماعةً منهم، ثم ذكرا أنه حدثَّ عنه «خلق كثير»[(٣)]، وقال الذهبي في موضع: «وأممٌ

(١) ذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٠) أن الدارقطني ينزل في روايته عنه.
(٢) ذكر الذهبي أن الدارقطني ينزل في روايته عنه -كما ذكر في أبي بكر الشافعي-.
(٣) التقييد (٢/٧٤٠)، تاريخ الإسلام (٨/٥٧٧).

سواهم»[١]، وقال في موضع آخر: «وخلقٌ سواهم من البغاددة، والدماشقة، والمصريين، والرحَّالين»[٢].

ومِن أشهر المذكورين من تلامذة الدارقطني مَن يلي:

١- أحمد بن أبي طاهر، أبو حامد الإسفراييني، الفقيه الشافعي (ت ٤٠٦هـ)[٣].

٢- أحمد بن عبدالله بن أحمد بن إسحاق، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)[٤]، صاحب «حلية الأولياء»، و«معرفة الصحابة»، وغيرها.

٣- أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر البرقاني (ت ٤٢٥هـ)[٥]، صاحب «سؤالات الدارقطني»، و«المستخرج على الصحيحين»، وغيرها.

٤- الحسن بن علي بن محمد الجوهري (ت ٤٥٤هـ)[٦]، صاحب «الأمالي».

٥- الحسن بن محمد بن الحسن الخلال (ت ٤٣٩هـ)[٧]، صاحب «الأمالي»، وغيرها.

٦- تمام بن محمد بن عبدالله الرازي (ت ٤١٤هـ)[٨]، صاحب «الفوائد».

٧- حمزة بن يوسف السهمي (ت ٤٢٧هـ)[٩]، صاحب «سؤالات الدارقطني»، و«تاريخ جرجان»، وغيرها.

٨- طاهر بن عبدالله بن طاهر، أبو الطيب الطبري القاضي (ت ٤٥٠هـ)[١٠].

---

(١) تذكرة الحفاظ (٣/٩٩١).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥١).

(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد (٦/٢٠)، تاريخ الإسلام (٩/١٠١)، وغيرهما.

(٤) ترجمته في: التقييد (١/٣١٩)، تاريخ الإسلام (٩/٤٦٨)، وغيرهما.

(٥) ترجمته في: تاريخ بغداد (٦/٢٦)، تاريخ الإسلام (٩/٤٠٣)، وغيرهما.

(٦) ترجمته في: تاريخ بغداد (٨/٣٩٧)، تاريخ الإسلام (١٠/٤٥)، وغيرهما.

(٧) ترجمته في: تاريخ بغداد (٨/٤٥٣)، تاريخ الإسلام (٩/٥٨١)، وغيرهما.

(٨) ترجمته في: تاريخ دمشق (١١/٤٣)، تاريخ الإسلام (٩/٢٣٢)، وغيرهما.

(٩) ترجمته في: التقييد (١/٤٨٦)، تاريخ الإسلام (٩/٤٢٤)، وغيرهما.

(١٠) ترجمته في: تاريخ بغداد (١٠/٤٩١)، تاريخ الإسلام (٩/٧٤٥)، وغيرهما.

٩- عبد بن أحمد بن محمد، أبو ذر الهروي (ت ٤٣٤هـ)[١].

١٠- عبدالغني بن سعيد بن علي الأزدي المصري (ت ٤٠٩هـ)[٢]، صاحب «المؤتلف والمختلف»، و«مشتبه النسبة»، وغيرها.

١١- عبدالملك بن محمد بن عبدالله بن بشران (ت ٤٣٠هـ)[٣]، صاحب «الأمالي».

١٢- محمد بن الحسين بن موسى، أبو عبدالرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)[٤]، صاحب «سؤالات الدارقطني»، وغيرها.

١٣- محمد بن عبدالله بن محمد بن حمدويه، أبو عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ)[٥]، صاحب «المستدرك»، وغيره.

١٤- محمد بن علي بن محمد، أبو الحسين ابن المهتدي بالله (ت ٤٦٥هـ)[٦]، صاحب «المشيخة»، وغيرها، وهو آخر من حدَّث عن الدارقطني.

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه

للعلماء من عصر الدارقطني فصاعدًا كلماتٌ كثيرةٌ في الثناء عليه، وذِكر محاسنه ومآثره، وسعة علمه، وجودة فهمه، بل قال ابن طاهر المقدسي: «أجمع حُفَّاظ عصره على تقدُّمِه في علمه»[٧]. وسردُ أقوال أولئك جميعًا يطول، ولذا فسأذكر هنا أبرزَ ما قيل فيه غيضًا من فيض، وقُلًّا من كُثر.

فقد قال الحافظ أبو عبدالله الحاكم -وسئل عن الدارقطني-: «ما رأى مثل

(١) ترجمته في: تاريخ بغداد (٤٥٦/١٢)، تاريخ الإسلام (٥٤٠/٩)، وغيرهما.
(٢) ترجمته في: تاريخ دمشق (٣٩٥/٣٦)، تاريخ الإسلام (١٤٠/٩)، وغيرهما.
(٣) ترجمته في: تاريخ بغداد (١٨٨/١٢)، تاريخ الإسلام (٤٧٦/٩)، وغيرهما.
(٤) ترجمته في: تاريخ بغداد (٤٢/٣)، تاريخ الإسلام (٢٠٨/٩)، وغيرهما.
(٥) ترجمته في: تاريخ بغداد (٥٠٩/٣)، تاريخ الإسلام (٨٩/٩)، وغيرهما.
(٦) ترجمته في: تاريخ بغداد (١٨٣/٤)، تاريخ الإسلام (٢٢٦/١٠)، وغيرهما.
(٧) أطراف الغرائب والأفراد (١٦/١).

نفسه»[1]، وذكره في أئمة الأقطار المزَكِّين لرواة الآثار، وقال: «صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع، وإمامًا في القراء والنحويين»[2]، وقال: «شهدت بالله أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله في معرفة حديث رسول الله ﷺ، وكذلك في حديث أصحابه المنتجبين، والأئمة من التابعين، وأتباع التابعين -رضي الله عنهم أجمعين-»[3]، وقال: «إمام الحديث في عصره»، وقال: «ما رأيت مثله»[4].

وقال الحافظ عبدالغني بن سعيد الأزدي: «أحسن الناس كلامًا على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته»[5]، وكان إذا حكى عن أبي الحسن الدارقطني شيئًا يقول: «قال أستاذي»، و: «سمعت أستاذي»، فقيل له في ذلك، فقال: «وهل تعلَّمنا هذين الحرفين من العلم إلا من أبي الحسن الدارقطني؟»[6].

وقال الحافظ أبو الفتح بن أبي الفوارس: «انتهى إليه علم هذا الشأن، وما رأينا في الحفظ في جميع علوم الحديث والقراءات والأدب مثلَه، وكان مفننًا»[7].

وقال الحافظ الخليلي: «عالمٌ متقن، غاية في الحفظ، وَفِيّ، رَضِيَهُ العلماءُ كلُّهم...، واختتم به الشيوخ في هذا الشأن ببغداد»[8].

وقال القاضي أبو الطيب طاهر بن عبدالله الطبري: «كان الدارقطنيُّ أميرَ المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظًا ورد بغداد إلا مضى إليه، وسلَّم له»، يعني: سلم له التقدمة في الحفظ، وعلو المنزلة في العلم[9].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٨٩).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢١).

(٣) المصدر نفسه (١/٢٢، ٢٦).

(٤) المصدر نفسه (١/٢٦).

(٥) تاريخ بغداد (١٣/٤٨٩، ١٥/٤٩)، أطراف الغرائب والأفراد (١/١٨).

(٦) تاريخ بغداد (١٣/٤٨٩).

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢٧، ٢٨).

(٨) الإرشاد (٢/٦١٥).

(٩) تاريخ بغداد (١٣/٤٨٩).

وقال الحافظ الخطيب البغدادي: «كان فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر، والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والثقة والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث: منها القراءات...، ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء... ومنها المعرفة بالأدب والشعر...»(١).

وقال ابن طاهر المقدسي: «كان في زمانه بمنزلة يحيى بن معين في زمانه، أخذ عنه حفاظ عصره معرفة الحديث، وسألوه عن الرجال، ودوَّنوا ذلك عنه»(٢).

وقال الحافظ الذهبي: «الإمام، الحافظ، المجود، شيخ الإسلام، علم الجهابذة، المقرئ، المحدث...، كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفظ، ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك...، صنَّف التصانيف، وسار ذِكرُه في الدنيا»(٣)، وقال: «الإمام شيخ الإسلام، حافظ الزمان»(٤).

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي

كان الدارقطني إمامًا من أئمة أهل السنة والجماعة، وقد سبق أن الخطيب البغدادي ذكر في صفاته: «صحَّة الاعتقاد».

وقد تبدَّى ذلك في أبرز المسائل الفاصلة بين أهل السنة والمبتدعة، فنقل أبو عبدالرحمن السلمي عنه قوله: «ما في الدنيا شيء أبغض إلي من الكلام»(٥)، قال الذهبي: «لم يدخل الرجلُ أبدًا في علم الكلام ولا الجدل، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفيًّا»(٦)، وقال: «فمما صنَّف: كتاب الرؤية، وكتاب الصفات، وكان إليه المنتهى في السنة ومذاهب

---

(١) المصدر نفسه (١٣/٤٨٧).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٦/٤٤٩، ٤٥٠).

(٤) تذكرة الحفاظ (٣/٩٩١).

(٥) سؤالات السلمي (٤٦٦).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٧).

السلف»[(١)]. وهذان الكتابان، وثالثهما كتاب النزول، ألفها الدارقطني على مذهب السلف، بإثبات ما أثبته الله -تعالى- لنفسه، وإمرار الصفات على ظاهرها، وعدم التعرُّض لها بتأويلٍ، ولا تشبيه، وقد سلك في عرض ذلك -أيضًا- طريقةَ السلف بالاستدلال من كتاب الله -تعالى-، وسنة نبيه ﷺ، ثم من كلام الصحابة والتابعين[(٢)].

كما نقل السلميُّ قولَ الدارقطني: «اختلف قوم ببغداد من أهل العلم، فقال قوم: عثمان أفضل. وقال قوم: علي أفضل. فتحاكموا إليَّ فيه، فسألوني عنه، فأمسكت، وقلت: الإمساك عنه خير. ثم لم أُرِد السكوت، وقلت: دعهم يقولون فيَّ ما أحبُّوا. فدعوتُ الذي جاءني مستفتيًا، وقلت: ارجع إليهم، وقُل: أبو الحسن يقول: عثمان بن عفان أفضل من علي بن أبي طالب باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يحل في الرفض»[(٣)].

قال الذهبي بعد نقل هذا: «ليس تفضيلُ علي برفض، ولا هو ببدعة، بل قد ذهب إليه خلق من الصحابة والتابعين، فكل من عثمان وعلي ذو فضل وسابقة وجهاد، وهما متقاربان في العلم والجلالة، ولعلهما في الآخرة متساويان في الدرجة، وهما من سادة الشهداء -رضي الله عنهما-، ولكن جمهور الأمة على ترجيح عثمان على الإمام علي، وإليه نذهب. والخطب في ذلك يسير، والأفضل منهما -بلا شك- أبو بكر وعمر، من خالف في ذا فهو شيعي جلد، ومن أبغض الشيخين واعتقد صحة إمامتهما فهو رافضي مقيت، ومن سبَّهما واعتقد أنهما ليسا بإمامَي هُدى فهو من غلاة الرافضة -أبعدهم الله-»[(٤)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والنقل الثابت عن جميع علماء أهل البيت من بني هاشم من التابعين، وتابعيهم من ولد الحسين بن علي، وولد الحسن، وغيرهما أنهم كانوا

---

(١) العلو للعلي الغفار (ص٢٣٤).

(٢) حاول بعض الأشاعرة المعاصرين إدخال الدارقطني في منتسبي مذهبهم اعتمادًا على بعض الحكايات التي نُقلت عنه، وكتبه ناطقةٌ بخلاف ذلك، والحكاياتُ وقائعُ تحتمل التأويلات.

(٣) سؤالات السلمي (٢٥٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٧).

يتولون أبا بكر وعمر، وكانوا يفضلونهما على علي، والنقول عنهم ثابتة متواترة. وقد صنَّف الحافظ أبو الحسن الدارقطني كتاب «ثناء الصحابة على القرابة وثناء القرابة على الصحابة»، وذكر فيه من ذلك قطعة»[1]. وهذا الكتاب هو الذي نُشر جزءٌ منه باسم: «فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض -صلوات الله عليهم-».

وقد جَرَحَ الدارقطنيُّ جملةً من الرواة بالتشيُّع والرفض -كما يتبين باستعراض كتابه في الضعفاء، وسؤالات أصحابه له-.

وبجميع ذلك يتبيَّن بُعد الدارقطني عن تهمة التشيُّع التي ذكرها حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق حين قال: «كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحميري[2] في جملة ما يحفظ من الشعر، فنُسِب إلى التشيُّع لذلك»[3]، قال الذهبي معلقًا: «ما أبعده من التشيُّع»[4]، وبيَّن سببَ حفظه للديوان المذكور، فقال في ترجمة السيد الحميري: «ونظمُه في الذروة، ولذلك حفظ ديوانَه أبو الحسن الدارقطني»[5].

وإضافةً إلى ذلك، فقد صنَّف الدارقطني جزءًا في أخبار عمرو بن عبيد المعتزلي، وبيان بدعته وكلامه في القرآن، كما ذكر في تضاعيف كلامه في الرواة بِدَعَ القدر، والإرجاء، والخروج، بِعَدِّها طعنًا فيمن نُسِبَت إليه[6].

قال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر نبذةً من أخبار الدارقطني: «هذا مع صيانةٍ وسُنَّة، وحسنِ اعتقادٍ وطويَّة»[7].

---

(١) منهاج السنة النبوية (٣٩٦/٧).

(٢) قال الذهبي في تاريخ الإسلام (٦٣٨/٤): «كان السيد هذا شاعرًا محسنًا، بديع القول، إلا أنه رافضيٌّ جلد، زائغ عن القصد، له مدائح جمة في أهل البيت -عليهم السلام-».

(٣) تاريخ بغداد (٤٨٨/١٣).

(٤) تذكرة الحفاظ (٩٩٢/٣). وانظر: معرفة القراء الكبار (٦٦٧/٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤٦/٨).

(٦) انظر: الضعفاء والمتروكين (١٦٤، ٣٣٧، ٣٧٨، ٤٩٦، ٦٠٩)، سؤالات السلمي (١١، ١٦، ٢٨٦، ٣٦١)، سؤالات البرقاني (٣١٧).

(٧) طبقات الشافعية (٣١٠/١).

وأما مذهبه الفقهي، فقال الخطيب البغدادي في تعداد علوم الدارقطني: «ومنها: المعرفة بمذاهب الفقهاء، فإن كتاب السنن الذي صنَّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمَّن ذلك الكتابُ إلا من تقدَّمت معرفتُه بالاختلاف في الأحكام. وبلغني أنه درس فقه الشافعي على أبي سعيد الإصطخري. وقيل: بل درس الفقه على صاحب لأبي سعيد، وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه»(١).

وقد ذكره جماعةٌ من أصحاب طبقات الشافعية فيهم(٢)، لكن بيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية أنه لم يكن مقلِّدًا صِرفًا، بل كان له اجتهادٌ ونظر، فقال مقارنًا بينه وبين البيهقي: «والدارقطني هو أيضًا يميل إلى مذهب الشافعي وأئمة السنة والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهادٌ في كثيرٍ من المسائل، واجتهادُ الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلمَ وأفقهَ منه»(٣).

المطلب الثامن: آثاره العلمية

نوَّه مترجمو الدارقطنيُّ بتآليفه، وأشاروا إلى ميزاتها وأهميتها، قال الحاكم: «وله مصنَّفاتٌ كثيرةٌ مفيدةٌ يطول ذكرها»(٤)، وقال الذهبي: «صاحب المصنفات»(٥)، وقال: «وصنف التصانيف الفائقة»(٦)، وقال ابن كثير: «وله من المصنفات المشهورة: (السنن)...، وكتاب (العلل)، وكتاب (الأفراد)، وغيرها من الكتب الباهرة التي لا يُلحَق فيها»(٧).

بل ذكر الخطيب البغدادي أنه ابتكر جانبًا من التصنيف في علم القراءات، قال: «فإن له فيها كتابًا مختصرًا موجزًا، جمع الأصولَ في أبوابٍ عقدها أولَ الكتاب. وسمعت

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٨٨).

(٢) انظر: طبقات الفقهاء الشافعية، لابن الصلاح (٢/٦١٦)، طبقات الشافعية الكبرى، لابن السبكي (٣/٤٦٢)، طبقات الشافعية، لابن كثير (١/٣٠٩).

(٣) مجموع الفتاوى (٢٠/٤١).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢١).

(٥) تاريخ الإسلام (٨/٥٧٦).

(٦) تذكرة الحفاظ (٣/٩٩١).

(٧) طبقات الشافعية (١/٣١٠).

بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يُسبَق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب في أول القراءات، وصار القرَّاء بعدَه يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حذوه»[١].

ومن أبرز مصنَّفاته ما يلي[٢]:

١- أحاديث الموطأ وذكر اتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيه.

٢- أخبار عمرو بن عبيد.

٣- أربعون حديثًا من مسند بريد بن عبدالله بن أبي بردة، عن جده، عن أبي موسى الأشعري -رضي الله عنه-.

٤- أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحَّت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم.

٥- أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما دون صاحبه.

٦- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس.

٧- الإخوة والأخوات (ج١).

٨- الأفراد. وهو الذي أحقق بعض أجزائه في هذا البحث، وسيأتي الكلام عليه في مبحث خاص من هذا الفصل.

٩- الإلزامات والتتبع.

١٠- التعليقات على المجروحين لابن حبان.

١١- الرؤية.

١٢- السنن.

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٨٨).

(٢) الكتب المذكورة هنا مطبوعة بكمالها -بحمد الله-، إلا ما بيَّنت أمام عنوانه. وقد سبق د. عبدالله الرحيلي في كتابه المشار إليه في صدر هذا المبحث إلى عقد فصولٍ مفصَّلةٍ في مصنَّفات الدارقطني المطبوعة، والمخطوطة، والمفقودة، والمنسوبة خطأً، ولذا لم يكن الاستقصاء مقصدًا لي في هذا المطلب.

١٣- الصفات.

١٤- الضعفاء والمتروكون.

١٥- العلل.

١٦- المستجاد من فعلات الأجواد.

١٧- المؤتلف والمختلف.

١٨- النزول.

١٩- بيان أحاديث أودعها البخاري كتابه الصحيح وبيَّن عللها الدارقطني.

٢٠- صلاة التسبيح والأحاديث التي رويت عن النبي ﷺ واختلاف ألفاظ الناقلين لها.

٢١- فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض (ج١١).

وللدارقطني -إلى ذلك- تخريجاتٌ من أحاديث الشيوخ، وإجاباتٌ عن سؤالات تلامذته، وأصنافٌ أخرى من التصانيف المفيدة.

المطلب التاسع: وفاته

اتَّفقت كلمةُ مَن وجدتُه أرَّخ وفاة الدارقطني على أنه توفي أواخر سنة ٣٨٥هـ، وقد سبق نقل طرفٍ من أقوالهم في المطلب الثاني من هذا المبحث.

وأما تعيين الشهر، فعامَّة الأقوال على أنه توفي في ذي القعدة، قاله أبو الحسين ابن المهتدي، وأبو الحسين بن الفضل، وعبدالعزيز الأزجي، وأبو الحسن العتيقي -في أحد قولَيه-، وابن أبي الفوارس، وأبو عبدالرحمن السلمي، وأبو طالب العشاري، وأبو إسحاق الحبال(١).

ولم أجد من خالف في ذلك إلا أبا الحسن العتيقي -في قولٍ ثانٍ له-، فإنه وافق الجمهورَ في موضع -كما سبق-، وقال في موضعٍ آخر: «ذي الحجة»، قال الخطيب

---

(١) الأول من مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي [١٧١أ]، تاريخ بغداد (٤٩٣/١٣)، وفيات المصريين (٧٩)، أطراف الغرائب والأفراد (٢٢/١، ٢٧، ٢٨، ٣١).

البغدادي: «وقوله الأول هو الصحيح»(١)، يؤكد ذلك أن أبا الحسين ابن المهتدي ضبط وفاةَ الدارقطني بوقوعها «وقتَ خروج الحاج إلى مكة»(٢)، ومعلومٌ أن حاجَّ العراق في ذلك الزمان يخرج في ذي القعدة، وأنه لا يمكن أن يخرج في أيام الحج.

وأما تحديد اليوم، فكان أكثر مَن حدَّده تفصيلًا: أبو طالب العشاري، فإنه قال: «توفي آخر نهار يوم الثلاثاء سابع ذي القعدة، ودُفن في مقبرة معروف يوم الأربعاء»(٣)، وكذا قال العتيقي: «توفي الدارقطني ليلة الأربعاء، ودُفن يوم الأربعاء»(٤). وهذا يبيِّن أن من قال إنه توفي يوم الأربعاء ثامن ذي القعدة -وهم الأكثر-، إنما قصد تشييعَه ودفنَه وانتشارَ خبر وفاته، وأما وفاتُه ذاتُها فكانت ليلةَ ذلك اليوم(٥).

رحم الله الإمام الدارقطني رحمةً واسعة، وجزاه عن خدمته لسنة النبي ﷺ وعلومها خير الجزاء.

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٩٤).

(٢) الأول من مشيخة ابن المهتدي [١٧١أ].

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١/٣١)، المنتظم (١٤/٣٨٠).

(٤) تاريخ بغداد (١٣/٤٩٤).

(٥) أغرب أبو عبدالرحمن السلمي، فجعل وفاته «يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة»، نقله الحاكم عن خطه الذي كتبه إليه من بغداد، وقال -كما في أطراف الغرائب والأفراد (١/٢٢)-: «ورد عليَّ هذا الكتاب غداة يوم الاثنين السابع عشر من المحرم، من سنة ست وثمانين»، ومع أن هذا التأريخ هو ألصقُ التأريخات بوفاة الدارقطني إثباتًا وتدوينًا، إلا أن يوم الثامن من ذي القعدة إنما كان يوم أربعاء، كما تفيده أقوالُ غير السلمي، وكما أفاده تأريخ مجلس علي بن عمر الحربي -وقد سبقت الإحالة إليه في حواشي المطلب الثاني من هذا المبحث-.

المبحث الثاني

دراسة كتاب «الأفراد»، للدارقطني

المطلب الأول: اسم الكتاب

جاءت أقدم تسميةٍ وقفتُ عليها للكتاب في نسخةٍ خطيةٍ للجزء الثاني منه -وهي بخط أحد رواته عن تلميذ الدارقطني-، حيث وقع في صفحة عنوانها، وفي ختامها، وفي بعض سماعاتها: «أفراد الدارقطني»(١)، وكذلك جاء في بعض سماعات الأجزاء الثالث، والرابع، والثالث والثمانين(٢)، وفي عنوان ترتيب الهيثمي للكتاب، وكذلك سماه ابن حجر: «كتاب الأفراد»(٣).

ثم سمَّى ابنُ طاهر المقدسيُّ ترتيبَه للكتاب باسم: «أطراف الغرائب والأفراد»(٤)، وكتب الناسخ بأسفل العنوان: «تأليف الإمام الحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي على كتاب الأفراد للدارقطني». وكذلك سماه مغلطاي وابن الملقن في موضع: «الغرائب والأفراد»(٥).

وجاء في نسخةٍ أخرى للجزء الثاني من الكتاب تسميته: «الأفراد والغرائب العوالي المنتقاة»(٦)، وكذلك سمَّاه ابن خير الإشبيلي: «كتاب الأفراد والغرائب من حديث رسول الله ﷺ»(٧)، وسماه مغلطاي وابن الملقن في مواضع: «الأفراد والغرائب»(٨).

---

(١) الأفراد (ص٧).

(٢) الأفراد (ص٨٤، ١١٧، ١٨٦).

(٣) المعجم المفهرس (ص٢٢٨).

(٤) على اختلافٍ في نسختي الكتاب الخطية، انظر: مقدمة المحقق (١/١٠).

(٥) شرح سنن ابن ماجه (٤/١٦٨)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٥/٧٧).

(٦) الأفراد (ص٨).

(٧) فهرسة ابن خير (ص٢٨٢).

(٨) شرح سنن ابن ماجه (١/٤٧٤، ٥٠٤، ٥/٨٨)، إكمال تهذيب الكمال (٩/٣٦٨، ١٠/٢٩٠)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (١٧/٤٥٧، ٢٧/٦٧٦).

ثم جاء اسم الكتاب في عنوان نسخة الجزء الثالث منه: «الفوائد الأفراد»، وبمثله في عنوان الجزء الثالث والثمانين[١]، وفي عنوان الجزء السادس، لكن مع زيادة: «والغرائب الحسان»[٢].

ووقع في بعض سماعات الجزء الثالث: «الفوائد والأفراد»، وبمثله في عنوان الجزء الرابع، لكن مع زيادة: «والغرائب الحسان»[٣].

ويمكن استخلاص بعض الملحوظات مما سبق، منها:

١- المفردة التي تتفق عليها جميع الإطلاقات هي: «الأفراد». وهذا أشهر أسماء الكتاب، وأكثرها تداولًا في العزو إليه، وفي تعداد مصنَّفات الدارقطني[٤]، بل إن ابن طاهر، ومغلطاي، وابن الملقن، مع أنهم أضافوا مفردةً أخرى إلى العنوان، اختصروه في مواضع إلى اسم «الأفراد» فقط[٥].

٢- أقوى المفردات المضافة إلى «الأفراد» في اسم الكتاب هي مفردة: «الغرائب»، لتكرُّرها في تسميات العلماء، وفي بعض الأجزاء، بل ربما أطلقها على الكتاب -وحدَها- مغلطاي وابن الملقن[٦]. هذا على اختلافٍ قويٍّ في تقديم إحدى المفردتين على الأخرى في التسمية التامَّة.

---

(١) الأفراد (ص٥٩، ١٥٨).

(٢) المصدر نفسه (ص١٢٤).

(٣) المصدر نفسه (ص٨٣، ٩٢).

(٤) وهذا في مصادر التراجم والتخاريج أكثر من أن يُحال إليه.

(٥) إيضاح الإشكال (ص٦٣)، الأنساب المتفقة (ص١١٥)، تذكرة الحفاظ، لابن طاهر (ص٦٠)، شرح سنن ابن ماجه (١/٧٤، ٣٥٦، ومواضع عديدة)، إكمال تهذيب الكمال (١٧٦/٧)، البدر المنير (١/٥٥٧، ٨/٣٧٥، ٩/١١١)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٦/٣٩٠، ١٦/٧٢، ٢٤/٣٥٥، ٤٤٦، ٢٨/٥٧٤)، العقد المذهب في طبقات حملة المذهب (ص٦١)، تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج (١/٤٩٢)، تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج (ص١٣٨).

(٦) شرح سنن ابن ماجه (٣/٢٦٧)، إكمال تهذيب الكمال (١٠/٦٢)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٢٧/٤١٧).

٣- يظهر أن مفردة «الفوائد» توصيفٌ للأحاديث التي يتضمَّنها الكتاب، وقد قال ابن طاهر المقدسي في مقدمة أطرافه: «فإن الدارقطني خرَّج لنفسه فوائدَ من الغرائب والأفراد»[١]، والفوائد عند المحدثين ترادف أو تقارب الغرائب والأفراد[٢].

وبنحو ذلك مفردة «الحسان»، فإنها صفةٌ للأحاديث، وهو وصفٌ يستعمل عند النقَّاد -فيما يُستعمل- للغرائب والأفراد والمناكير[٣].

ويظهر أن هاتين المفردتين وصفيَّتان، لا عَلَميَّتان، أي: أنهما تطلقان للتوضيح والتوصيف، لا للتسمية العَلَمية، ولذا لم أجد أحدًا أطلق أيًّا منهما على الكتاب بمفردها، ولم تشتهرا شهرة المفردتين الأخريين: «الأفراد» و«الغرائب».

٤- أضعف المفردات المضافة إلى عنوان الكتاب: مفردتا: «العوالي المنتقاة»، لأنهما لم تجيئا إلا في إحدى نسختَي الجزء الثاني، وهي نسخةٌ متأخرة[٤]، فضلًا عن عدم انطباق وصف العلو على كل أحاديث الكتاب، وعدم التزام الدارقطني به، كما يتبين بتأملٍ يسير. وأما وصف الانتقاء فصحيح، لكن لا يظهر أنه داخلٌ في اسم الكتاب، وإلا لاشتهر إطلاقه.

والراجح -والله أعلم- أن الاسمَ التامَّ للكتاب هو: «الأفراد والغرائب»، لقوة إضافة مفردة الغرائب في النُّسَخ وإطلاقات العلماء، ولأن هذا هو ما نصَّ عليه ابن خير الإشبيلي، وهو معروفٌ بالعناية «بإثبات الاسم الصحيح الكامل للكتاب الذي يذكره»[٥]، ولأن ما عداه قليلُ الورود، أو ضعيفُ القوة.

وأما الاسم اللقَبي الذي به يُعرف الكتاب ويشتهر، وباستعماله يُعزا إليه، ويخرَّج منه، فهو «الأفراد»، وهو مختصرٌ من الاسم التام -كما هو ظاهر-.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٦).

(٢) انظر: الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (٣٩٩)، حاشية الشيخ المعلمي على الفوائد المجموعة، للشوكاني (ص٤١٦).

(٣) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/١٠١).

(٤) انظر: الأفراد (ص٨).

(٥) العنوان الصحيح للكتاب، لحاتم العوني (ص٤١)، وقد دلَّل على ذلك بعد ذلك.

وقد رأيتُ، مشاكلةً لصنيع عامَّة العلماء، ومتابعةً للحافظ الهيثمي في عنوان كتابه الذي عملتُ على استخراج أحاديث «الأفراد» منه، أن أستعمل هذا الاسمَ المختصرَ في عنوان هذه الدراسة.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا شك في صحَّة نسبة «الأفراد» إلى الدارقطني، وذلك لظهور أدلةٍ أبرزها:

١- رواية الكتاب -إجمالًا- بالأسانيد الصحيحة المتعاضدة إلى الدارقطني، سواء في كتب الفهارس والبرامج والمشيخات[1]، أو في النسخ الخطية للأجزاء التي وصلتْنا منه.

٢- رواية من جاء بعد الدارقطني أحاديثَ مسندةً عن الكتاب، مما يتَّفق مع الأجزاء التي وصلتْنا منه، ومع ترتيبه لابن طاهر المقدسي.

٣- وقوف ابن طاهر المقدسي على نسخةٍ منقولةٍ عن خط الدارقطني، ومقابلةٍ به، وترتيبه الكتاب على الأطراف منها[2].

٤- استفاضة النقل عن الكتاب، مع نسبته إلى الدارقطني دون تردُّد، في عامة كتب التخاريج والتراجم وغيرها.

٥- إعادة ترتيب الكتاب منسوبًا إلى الدارقطني في كتابين مستقلين، فعلى الأطراف لابن طاهر المقدسي، وعلى الأبواب للهيثمي.

٦- مطابقة محتوى الكتاب من جهة الشيوخ والأسلوب لشيوخ الدارقطني وأسلوبه.

المطلب الثالث: رواة الكتاب

نقل ابن طاهر المقدسي عن خط الحافظ علي بن محمد الميداني -ناسخ الكتاب عن خط الدارقطني-: «أسماء جماعة ممن سمع هذا الكتاب من الدارقطني: منهم: أبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو بكر بن البقال، وغيرهما من حفاظ بغداذ.

---

(١) انظر -مثلًا-: فهرسة ابن خير (ص٢٨٢)، ذيل التقييد (٨٧/١، ١٠٣، ٥٣/٢)، المعجم المفهرس (ص٢٢٨)، صلة الخلف (ص١١٥).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٧/١).

ومن الغرباء: الحاكم أبو عبدالله، وأبو سعد الإسماعيلي -ابن الإمام أبي بكر، وكان رحل بأولاده إليه-، وأبو مسعود الدمشقي -صاحب التعليق-، وأبو عبدالرحمن السلمي الصوفي»(١).

ومفاد هذا أن الكتاب كان مشهورًا عن الدارقطني، وسمعه منه جماعة من البغداديين والغرباء، غيرَ أن أشهر رواة الكتاب الذين اتَّصلت روايتهم له بالمتأخرين -فيما وقفت عليه- اثنان لم يذكرهما الميداني:

١- عبدالصمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الفضل بن المأمون الهاشمي، أبو الغنائم، البغدادي (ت ٤٦٥هـ). قال فيه الخطيب البغدادي: «كتبت عنه، وكان صدوقًا»، وقال السمعاني: «كان ثقةً، صدوقًا، نبيلًا، مهيبًا»(٢).

وهو أكثرُ مَن وقفتُ على روايته في تخريج أحاديث الكتاب، فممَّن أسندها من طريقه -ومواضع إسنادهم كثيرة جدًّا، وموضَّحةٌ في محالِّها من هذه الرسالة-: الخطيب البغدادي، وابن الفاخر الأصبهاني، وابن عساكر، وأبو طاهر السِّلَفي، وابن الجوزي، وابن الأثير، وابن الدبيثي، وابن النجار، والضياء المقدسي، وابن سيد الناس، والمزي، والذهبي.

٢- محمد بن علي بن الفتح بن محمد الحربي، أبو طالب، العُشاري (ت ٤٥١هـ). قال فيه الخطيب البغدادي: «كتبت عنه، وكان ثقةً ديِّنًا صالحًا»، وقال الذهبي: «كان خيِّرًا زاهدًا، عالمِا فقيهًا، واسع الرواية...، وقد أُدخِل في سماعه أشياء باطلة، ولم يعلم»(٣).

وروايته كثيرةٌ عند الخطيب البغدادي في مصنَّفاته، ولم أقف عليها **في أحاديث هذه الرسالة** عند غيره إلا عند أبي طاهر السِّلَفي في موضع (٣٣٩)، وابن الجوزي في آخر (٣٤٨).

المطلب الرابع: موضوع الكتاب

يؤخذ موضوع الكتاب -غالبًا- من عنوانه، ومحتواه، وأوصاف العلماء له.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/٣١٥)، تاريخ الإسلام (١٠/٢١٦).

(٣) تاريخ بغداد (٤/١٧٩)، تاريخ الإسلام (١٠/٢٣).

فأما العنوان، فيَظهر منه أن موضوع الكتاب هو الأحاديث التي يقع فيها التفرُّد والغرابة.

وأما المحتوى، فيفصِّل ذلك الإجمال، ويبيّن أن الأحاديث تشمل المرفوعات -وهو الغالب-، والآثار -على قلة-، وأن التفرد والغرابة قد يكونان في الإسناد، أو في المتن، وقد يكونان مطلقَين أو نسبيَّين.

وأما أوصاف العلماء للكتاب، فلم أقف على أكثرَ مِن ذِكرهم إياه إجمالًا في مظانّ الغرائب والأفراد(١)، غير أن الزركشيَّ قال في تنكيته على الفرد النسبي -خصوصًا-: «وفيه صنَّف الدارقطنيُّ كتابَ الأفراد»(٢)، وقال السخاويُّ في شرح هذا النوع -أيضًا-: «وفي كلٍّ من معجمَي الطبراني الأوسط والصغير، ومسند البزار، والأفراد للدارقطني -وهي كافلةٌ بهذا النوع، في مائة جزء-، لذلك أمثلةٌ كثيرة»(٣)، فقد يُفهم من كلام السخاوي موافقةٌ لكلام الزركشي.

وقد وقع مثلُ هذا التخصيص في غرائب «جامع الترمذي»، قال الحافظ ابن حجر في الفرد النسبي: «وأمثلة ذلك في كتاب الترمذي كثيرةٌ جدًّا، بل ادَّعى بعضُ المتأخرين أن جميعَ ما فيه مِن الغرائب مِن هذا القبيل. وليس كما قال، لتصريحه في كثيرٍ منه بالتفرُّد المطلق»(٤).

ويقال في مناقشة كلام الزركشي نحو ذلك، فإن الدارقطنيَّ يحكم في قسمٍ ظاهرٍ من الأفراد التي يوردها بتفرُّد جميع طبقات الإسناد، إلى أن يصرّح بتفرُّد شيخه به، أو أنه لم يكتبه إلا عنه، وفي أحاديث هذه الرسالة من هذا النوع ٢٧ حديثًا.

بل يزيد بعضُها على تفرُّد كل طبقات الإسناد بألَّا يوجد له شاهدٌ من حديث صحابيٍّ آخر، ومن ذلك -مما لم أقف له على شاهدٍ تامّ- من أحاديث هذه الرسالة:

---

(١) انظر -مثلًا-: اختصار علوم الحديث، لابن كثير (ص٦١)، النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (٢/٧٠٨)، فتح المغيث (٢/٤٥).

(٢) النكت على مقدمة ابن الصلاح (٢/١٩٨).

(٣) الغاية شرح الهداية (ص٢٤٥/رسالة علمية).

(٤) النكت (٢/٧٠٦).

حديث (١١) جابر، عن النبي ﷺ: «أخشى ما خشيتُ على أُمَّتي كِبَرُ البطن، ومداومةُ النَّوم والكَسَل، وضعفُ اليَقِين»، وحديث (١١٢) ابن عمر، عن النبي ﷺ: «مَن سَمِعَ بِمَوتِ مُسلمٍ، فدعا له بِخَيرٍ، كَتَبَ اللهُ له أجرَ مَن عادَهُ وشَيَّعَهُ مَيتًا»، وحديث (٣٤٠) أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «أَهلُ شُغلِ اللهِ -عز وجل- في الدُّنيا هُم أَهلُ شُغلِ اللهِ في الآخِرَة، وأَهلُ شُغلِ أَنفُسِهِم في الدُّنيا هُم أَهلُ شُغلِ أَنفُسِهِم في الآخِرَة».

والمتأمل في كثرة استقاء كتب الموضوعات والواهيات من «أفراد الدارقطني» يجزم بأنه سيقع فيها أفراد مطلقةٌ ولا بد.

المطلب الخامس: أهمية الكتاب

تنبع أهمية كتاب الدارقطني من أهمية موضوعه، ولا شك أن الأفراد والغرائب من أبرز ما اعتنى به الأئمة من علوم الحديث، فصنَّفوا فيها المصنَّفات كبيرةً وصغيرة، وكثر كلامهم فيها نقدًا وتوضيحًا، وتأصيلًا وتطبيقًا. ومن معالم هذه الأهمية:

١- معرفة الإسناد الغريب، ومنشئه، ووجه غرابته، وأنواعه إطلاقًا ونسبية، ومراتبه صحَّةً وحُسنًا وضعفًا ونكارةً ووضعًا، وما يصلح منه للاعتبار، وما لا يصلح.

٢- معرفة أوهام الرواة، ومظانِّها من الأسانيد، ومراتب تلك الأوهام شدَّةً وخِفَّة.

٣- الوقوف على نماذج من أحاديث الضعفاء والمتروكين والكذَّابين، وأصحاب الإغراب والانفراد، وأهل الوهم والخطأ، تأكيدًا لأحكام أئمة النقد فيهم.

٤- معرفة التراكيب الإسنادية التي كانت مستنكرةً عند المحدِّثين، سواءً ما كان منها لا يجيءُ عندهم ولا يُعرَف، أو ما كان مشهورًا تُسلَك جادَّتُه، وتَسبِق الألسنةُ إليه.

٥- معرفة القرائن التي يُقبَل معها تفرُّد الراوي، والقرائن التي تقضي بكونه مردودًا.

٦- معرفة الأحاديث التي يكثر فيها الإغراب، وتتعدَّد فيها الأسانيد، والإفادة من ذلك في تقييم النظرة إلى كثرة طرقها بالحكم بالتواتر أحيانًا، وبالعضد بالطرق أحيانًا أخرى.

وكتابُ الدارقطني بكونه من أبرزِ كتب الغرائب والأفراد يقدِّم ذلك كلَّه، وهو جزءٌ من سلسلة مصنَّفات هذا الإمام، التي يكمل بعضها بعضًا، بل هو حلقةٌ من حلقات

الكتب الحديثية النقدية التي تفنَّن الأئمة المحدِّثون في تصنيفها، وتوافروا على الذود عن سنة المصطفى ﷺ من خلال أنواعها المتعدّدة.

ومن المظاهر التي توضّح أهمية كتاب الدارقطني -سوى ما سبق-:

١- احتواؤه على الأحاديث والآثار المسندة، مع كون جملةٍ منها مما قد يعزُّ الوقوف على أسانيده في موضع آخر.

٢- تضمُّنه أحكامًا وصفيةً ونقديةً صادرةً من أحد أبرز أئمة الحديث وأشهرهم وأعلاهم كعبًا، وهو الحافظ الدارقطني، سواء في باب التفرُّد، أو العلل، أو الرواة، أو غيرها، وستأتي الإحالة إلى الأحاديث المعلَّة بالاختلاف من هذه الرسالة في المطلب التالي.

٣- أنه يُعَدُّ من أكبر كتب هذا الفن من فنون علم الحديث، فقد نصَّ العلماء على أنه يقع في مائة جزءٍ[(١)]، وتجاوز عدد أحاديث أطرافه ٦٥٠٠ حديث، هذا مع النظر إلى أن المرتِّب كثيرًا ما يورد عدة أسانيد تحت المتن الواحد، فالعدد الحقيقي أكبر من هذا.

٤- حرص الدارقطني على تعيين كثيرٍ من الرواة المهمَلين في أسانيد الكتاب، فهو موردٌ ثريٌّ في هذا الجانب، ولا بد من التنويه به[(٢)].

المطلب السادس: منهج المؤلف في الكتاب

مع أنه لم يصلنا من الكتاب على صفته الأصلية إلا خمسة أجزاء، وعلى الهيئة المرتَّبة إلا ستةٌ غيرُها[(٣)]، وذلك ما نسبته ١١٪ فقط من أصل الكتاب الواقع في مائة جزء، إلا أنه يمكننا تلمُّس جوانبَ من منهج الدارقطني في جمعه وصياغته وترتيبه، وفي الحكم على

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٧)، فهرسة ابن خير (ص٢٨٢)، اختصار علوم الحديث (ص٦١)، المعجم المفهرس (ص٢٢٨)، فتح المغيث (٢/٤٥).

(٢) ونماذجه كثيرة جدًّا، غير أن من أبرزها ما وقع في الحديث (٢١٨) من أحاديث هذه الرسالة، حيث عيَّن الدارقطنيُّ راويًا كُني في الإسناد أبا نعيم، فسمَّاه: «عمر بن الصبح»، وهو راوٍ متروك، وبحاله يتبيَّن بطلان الحديث، وأما البيهقي، فوقع له الإسناد من جهةٍ أخرى لم يميِّز فيها الرجل، فقال: «أبو نعيم هذا لا نعرفه».

(٣) ولا تحتسب أطراف ابن طاهر هنا، لأنه اختصر فيها اختصارًا يمنع استخراج منهج الدارقطني في أصلها.

راوي الحديث بالتفرُّد بروايته، وسأفصِّل ما تبيَّن لي من ذلك من خلال أحاديث هذه الرسالة في الفروع التالية:

الفرع الأول: أبرز معالم منهج المؤلف في اختيار أحاديث الكتاب:

١- التزم الدارقطنيُّ بموضوع الكتاب وشرطه التزامًا تامًّا، فلم يخرّج مما قصد جمعَهُ من الأحاديث إلا ما وقعت فيه الغرابة والتفرُّد، وذلك بحسب اطّلاعه ورأيه.

٢- لم ينظر الدارقطنيُّ إلى مرتبة الحديث قوةً وضعفًا، بل خرَّج الأحاديثَ الصحاح، بل بعض أحاديث الصحيحين -كما في الأحاديث (٩٧، ١٠٦، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٨، ٣١٥، ٣٢١) من هذه الرسالة-، وصرَّح بالتصحيح أحيانًا -كما في الأحاديث (٦٥، ٩٧، ٢٢٤) من هذه الرسالة-[1]، وخرَّج الأحاديث الحسان -كما في الأحاديث (١١٤، ١٣٢، ٢٣١، ٢٥٦، ٢٩٢، ٣٤٦)-، والضعيفة، والمنكرة، والواهية، وبلغ إلى تخريج الأحاديث الموضوعة.

والواقع -من خلال هذه الرسالة- أن الأحاديث المنكرة والواهية والباطلة والمكذوبة تمثِّل نسبةً ظاهرةً تبلغ قرابة ثُلث الأحاديث (١١٣ حديثًا، منها ١٨ حديثًا مكذوبًا)[2]، وذلك أمرٌ يدلُّ -فيما يظهر- على ارتباط التفرُّد بالخطأ والكذب ارتباطًا قويًّا.

---

(١) ومن الأحاديث الصحيحة أو القوية -ولو في ظاهر إسنادها- من أحاديث هذه الرسالة: (٢، ١٧، ٤٣، ٤٦، ٥٤، ٦٦، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١٣٤، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٦١، ١٦٤، ١٧٦، ١٩٦، ٢٠١، ٢٠٩، ٢٣٤، ٢٦٤، ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٨).

(٢) بالأرقام (٧، ١٠، ١١، ١٥، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١ ، ٥٣، ٥٧، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٩، ٧٣، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٩٠-٩٢، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٩، ١٠٠، ١٠٧، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٩، ١٣١، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦-١٤٧، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٢، ١٧١، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٤، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٩، ٢٦١، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩٣، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣١١، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٠-٣٣١، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٨).

وسبب إيراد الدارقطني هذه الأحاديثَ أن شرطَ كتابه لا يتعلَّق بمرتبة الحديث، بل بصفةٍ فيه هي الغرابة والتفرُّد، فكان نَظَرُه في الجمع والانتقاء إلى ذلك الشرط فحسب، ثم أنه لا يسوق الحديثَ إلا بإسناده، مع الإشارةِ إلى موضع التفرد منه، والحكمِ على راويه أحيانًا، فيمكن أن يُعَدُّ هذا منه تنبيهًا على ضعف الضعيف، ونكارة المنكر وما دونه، وخروجًا من عهدة ذلك.

ومن الملحوظ في رواية الدارقطني عن شيوخه الضعفاء أو المجاهيل: أنه ينتقي من أحاديثهم -قدر الإمكان- ما توبعوا عليه، إما متابعةً تامة، أو متابعةً قاصرة، وذلك إذا كان موضعُ التفرُّد عنده في أعلى الإسناد، وهذا أغلب ما وجدتُه من مروياته عن: أحمد بن محمد بن بحر (٥٢)، وأحمد بن محمد الفزاري (١٤١)، وإبراهيم بن محمد العمري (٢٦٢)، والحسن بن محمد بن بشر البجلي (٢١٣)، وعبدالله بن أحمد بن وُهَيب (٢٠، ٢١)، وعبدالله بن أحمد المارستاني (١٢٨)، ومحمد بن القاسم المحاربي (٣٨، ٤٢، ٤٧، ١٢٩، ١٤٩، ٢٣٠، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٩٢)، ومحمد بن مَزْيَد الخزاعي (٢٦٩)، وهُبَيرة بن محمد الشيباني (١١٥)، ويوسف بن يعقوب النيسابوري (١٤، ١٣٠، ٢٦٧).

نعم، وقد يورد لضعفاء شيوخه ما تفرَّدوا فيه أو وَهِموا، فيغلب على الظن أن الحكمَ بذلك مقصودٌ له حينئذٍ، كما في مروياته عن: إبراهيم بن محمد العمري (٢٦٥)، وأحمد بن أحمد الطالقاني (٢٠٢)، وابن عقدة (٥٣، ١٠٧)، وعبدالله بن أحمد بن ربيعة القاضي (٣٤، ١٤٤)، وعلي بن الحسن الحراني (١٠١-١٠٣)، ومحمد بن القاسم المحاربي (٤٤، ٢٢١)، وأنس بن محمد الطحان (٥٥).

٣- أكثَرَ الدارقطنيُّ من تخريج الأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، حتى غلبت على كتابة غلبةً ظاهرة، وصارت هي الأصلَ الذي قصد تأليفَه وجمعَه، لكنَّه مع ذلك خرَّج بعض الآثار عن الصحابة -رضي الله عنهم-، فمن دونهم، بل وقع في أحاديث هذه الرسالة -على سبيل التبع- أثران مقطوعان على الإمام ابن سيرين (١٩٠، ٢٨٠)، وأثر عن الإمام مالك (٢٩٤)، بل وقع فيه أثر من كلام الإمام أحمد بن حنبل (٣٠)[١].

(١) وهذه الآثارُ الأربعةُ جميعًا مخرَّجةٌ في المصادر المتأخرة من طريق أبي الغنائم ابن المأمون عن الدارقطني، وابن المأمون أحد أشهر رواة «الأفراد»، فلا شكَّ في كونها من هذا الكتاب.

٤- ربما كرَّر الدارقطنيُّ الحديثَ في غيرِ جزءٍ من أجزاء «الأفراد»، إسنادًا ومتنًا وتعليقًا في موضع التفرُّد، وقد وقع ذلك في خمسة أحاديث من أحاديث هذه الرسالة[1].

الفرع الثاني: أبرز معالم منهج المؤلف في صياغة الكتاب، وسياق أحاديثه:

١- يبدأ الدارقطني بصيغة تحمُّله عن شيخه، ثم يسميه تسميةً واضحة، وقد يختصر اسمَه إذا كان أسنَدَ عنه حديثًا قبل ذلك، ثم يُكمل باقي الإسناد بصِيَغِه وأسمائه كما تحمَّله.

٢- يسوق الدارقطنيُّ المتنَ تامًّا -وإن طال-[2]، وقد يختصره -أحيانًا-.

٣- يعلِّق الدارقطني بحُكمه المتضمِّن غرابةَ الإسناد وموضعَها، على الترتيب التالي:

أ- يبدأ العبارة بقوله: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث»[3].

ب- يذكر الراويَ الذي تكون روايةُ الحديث مستغربةً من طريقه، ووقع التفرُّدُ عنه، وغالبًا ما يكون هو مخرَجَ الحديثَ ومدارَه الأعلى.

ج- يتمّم -غالبًا- الإسنادَ إلى صحابيّه، أو إلى مداره الذي يشتهر الحديث عنه.

د- ينصُّ على التفرُّد والمتفرِّد بقوله: «تفرَّد به»، أو: «لم يروه»، ثم يسمي الراوي عمَّن سبق في الفقرة (ب)، أو مَن دونه حتى يصل إليه، ثم يقول: «عنه»[4].

هـ- قد ينصُّ على صفة التفرد أو موضعه، كقوله في الحديث (١٣): «تفرَّد به محمد بن دينار الطاحيُّ عنه **مرفوعًا**»، وقوله في الحديث (٤٦): «تفرَّد سفيانُ بنُ عيينة **بقوله: «إنما بُعِثتم مُيَسِّرين...»**»، وقوله في الحديث (٦١): «لم يروه عنه بهذه الألفاظ

---

(١) وهي الأحاديث (٧٩، ١٦٤، ٢١٦، ٢٦٧، ٣١١)، على احتمالٍ في بعضها.

(٢) انظر مثلًا: الأحاديث (٤٧، ٢٣٣، ٢٤٣، ٣١٥) من هذه الرسالة.

(٣) التزم بذلك في عامة الأجزاء التي وصلتنا على صفتها الأصلية، وقد اختصرها ابن طاهر المقدسي والهيثمي في ترتيبَيْهما إلى: «غريبٌ من حديث». ويقع نحو هذا الاختصار كثيرًا لمن ينقل أحكام الدارقطني.

(٤) وعليه، فالمذكور في الفقرة (ب) ليس هو المتفرِّدَ بالحديث، بل المتفرَّد عنه، المستغربة روايتُه من حديثه، وقد تداخل الأمران على ابن طاهر المقدسي في أحد أحاديث هذه الرسالة (١٢)، وعلى ابن الجوزي في حديثٍ آخر (٢٦١).

غيرُ وكيع»، أو يشير إليه إشارةً، كقوله في الحديث (١٩١): «ولم يروه عنه **هكذا** غيرُ حبيب بن أبي ثابت».

و- إن وقع في الحديث أكثرُ من تفرُّدٍ نزولًا إلى طبقات إسناده الدنيا، فإن الدارقطنيَّ يُنشئ جملةً أو جُمَلًا أخرى لبيانه بنحو الأولى، وقد يغاير في عباراتها، فيستعمل مثلًا: «لا نعلم حدَّث به»، ونحوها.

٤- يسوق الدارقطنيُّ -أحيانًا- اختلافًا إسناديًّا أو متنيًّا في الحديث، فربما اكتفى بتعليق الوجه المخالف، وربما أسنده بعقب الأول، كما قد يصرّح بترجيحه -بعباراتٍ نحو: «الصواب»، «الصحيح»، «المحفوظ»-، وقد يشير إلى ذلك إشارةً -كأن يقول: «وغيره يرويه»-، وقد يسكت عن الترجيح والإشارة كليهما[١].

الفرع الثالث: أبرز معالم منهج المؤلف في ترتيب الكتاب:

١- لم يرتِّب الدارقطني الكتاب على ترتيبٍ معيَّن، لا على المسانيد، ولا على الأبواب، بل كان يوالي سَوقَ الأحاديثِ عن العدد من الصحابة، في العدد من الأبواب والموضوعات.

ويوضِّح ذلك ويؤكِّده أن مَن جاء بعد الدارقطني احتاج إلى ترتيبه على الطريقتين المذكورتين، فقام بهما ابنُ طاهر المقدسي -في جُلّ الكتاب-، والهيثميُّ -في بعضه-.

قال ابن طاهر: «سمعت جماعةً من أهل الحديث يذكرون أن عيبَ هذا الكتاب: إيرادُه على غير ترتيب، وأنه لو كان مرتَّبًا لعظمت به المنفعةُ وعمَّت، وأنه لا يمكن استخراج الفائدة منه إلا بعد مشقةٍ وتعب»، ثم نقل عن أحمد بن المحسّن الوكيل قوله: «كتابُ الدارقطني في الأفراد غيرُ مرتَّب»[٢].

٢- لاحظتُ في الأجزاء الخمسة التي وصلتْنا على هيئتها الأصلية أن الدارقطنيَّ التزم بَدْأَها بأحاديث لكبار شيوخه، فالتزم الافتتاحَ بحديثين لأبي القاسم البغوي، ثم التثنية

---

(١) في مجال هذه الدراسة: حكى الدارقطني اختلافًا في الأحاديث (٦، ١٧، ٢٣، ٣٧-٣٨، ٤٠-٤١، ٥٥، ٥٨، ٧٤، ٩٧، ١٠٩، ١١٣، ١٢١-١٢٣، ١٢٤-١٢٥، ١٢٧-١٢٨، ١٣٧، ١٤٧، ١٦٥، ٢٠٢، ٢٠٧، ٢١٢-٢١٤، ٢٢١، ٢٧٤، ٢٩٢، ٣٢٠)، وأشار إلى اختلافٍ في الأحاديث (٨٢، ١٦٧، ٢٤٧).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٦-١٧).

بيحيى بن محمد بن صاعد، وأبي بكر بن أبي داود، أو بأحدهما.

وكذلك فعل الدارقطنيُّ في الجزء الأول من الكتاب، حيث عيَّن ابن طاهر المقدسي الحديثين الأوَّلين فيه -وهما في هذه الرسالة برقمَي (٢٧٨، ٩٧)-، وكلاهما من حديثه عن أبي القاسم البغوي.

وبناءً على ذلك، فإنه قد يمكننا -على الترجيح وغلبة الظن- تعيينُ الحديث الأول، أو الحديثَين الأولَين، من كل جزء.

الفرع الرابع: أبرز معالم منهج المؤلف في الحكم بالتفرُّد:

خصَّصتُ في بحث كل حديثٍ من أحاديث هذه الرسالة فقرةً مستقلَّةً لدراسة حكم الدارقطني بالتفرُّد، إذْ هو أهمُّ ما يفتقر إلى تدقيق البحث والنظر من قضايا الكتاب، وقصدت في تلك الفقرة إلى المقاصد الرئيسة الآتية:

١- تلخيص حكم الدارقطني بالتفرُّد في الحديث.

٢- تلخيص المتابعات التي تَرِد على حكم الدارقطني بالتفرد -إن وجدت-، ثم تمحيصُها لمعرفة قوة ورودها على الحكم، ومدى بلوغها إلى نقضه من عدم ذلك، ودراسةُ تعقُّبِ غيرِ الدارقطني له في هذا الحكم -إن تُعُقِّب-.

٣- بيان عدم وقوفي على متابعاتٍ أو تعقُّباتٍ تَرِد على حكم الدارقطني -إن لم أجد-.

٤- إيراد مَن وافق الدارقطنيَّ مِن المحدِّثين على الحكم بالتفرُّد بتمامه كليًّا، أو ببعضه جزئيًّا، مع نقل أقوالهم، ودراستها، ومقارنتها بحكم الدارقطني.

وقد ارتأيتُ أنه يمكن اختصارُ نتائج هذه المباحث، وعرضُ منهجِ الدارقطني في إطلاق التفرُّد، وموقفِه من وقوع التعقُّب عليه فيه، من خلال تقسيم أحكامه بالتفرُّد إلى قسمين رئيسَين:

القسم الأول: أحكام نفي المتابعة:

وهي الإطلاقات التي يجزم الدارقطنيُّ فيها بعدم وجود متابعةٍ للراوي، وذلك بقوله: «تفرَّد به»، أو: «لم يروه».

وهذه الأحكام هي الأكثر عند الدارقطني في مجال هذه الدراسة[1].

وقد تبيَّن لي -في مجال هذه الدراسة- أنه لا يوجَدُ في أغلب أحكام الدارقطني ما يمكن أن يُورَدَ عليها، فضلًا عن أن تُنقَض به، حيث جاءت هذه الأحكام الثابتةُ الصحيحةُ في ٢٧٥ حديثًا من أحاديث هذه الدراسة[2]، أي: ما يشكِّل نسبة ٨١٪ من

---

(١) يلاحظ أن الدارقطنيَّ لم يتكلم على بعض الأحاديث بشيء، وأن بعضها لم يَدخُل في حدود البحث، فلم أُدخِلها لأجل ذلك في هذه الإحصاءات، وهي الأحاديث (٣٠، ٨٨، ١٧٧، ١٨٢، ١٩٠، ٢٠٣، ٢١٦، ٢٦٣، ٢٨٠، ٢٩٤، ٣١٧، ٣٣٠).

(٢) وهي الأحاديث (١، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٤، ١٥، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧-٣٨، ٣٩، ٤٠-٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨-٦٩، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٤، ٨٥، ٨٧، ٨٩، ٩٠-٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٠، ١٦١، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨).

أحاديثها، وهذا -بحمد الله- متوائمٌ مع كون الدارقطنيّ من كبار المحدِّثين الحفَّاظ، وواسعي الرواية والاطّلاع، ودليلٌ إضافيٌّ على أنه -كما قال ابن طاهر المقدسي- إنما تكلَّم في هذا الباب عن وثيقةٍ واحتياط(١).

ومع ذلك، فلا شكَّ أن الدارقطنيَّ -بأصل بشريَّتِه- إنما يُطلق أحكامه بحسب معرفته واستحضاره، وأنه قد يَرِدُ عليه الواردُ في هذا الباب، قال الحافظ ابن حجر: «ويقع عليهم التعقُّب فيه كثيرًا بحسب اتّساعِ الباع وضيقِه، أو الاستحضارِ وعدمِه»(٢).

وقد تلخَّص لي أن ما يَرِدُ على الدارقطني في أحكامِه الجازمةِ بالتفرُّد -سواء كان ناقضًا لها أم لم يكن- على أربعة أضرُب:

١- عدم صحَّة الإسناد إلى المحكوم بتفرُّده: حيث يُنفَى أن يكون الراوي حدَّث بالحديث أصلًا، فيدخل الإشكالُ على القول بتفرُّده به من باب أولى. وقد وقع ذلك في ٣ أحاديث فقط من أحاديث هذه الرسالة(٣).

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن الدارقطنيَّ إنما يُطلِق هذا الضربَ من أحكام التفرُّد بحسب الصورة الظاهرة للإسناد، وعلى وَفق ما ورد في الرواية، بغضِّ النظر عن صحَّة ذلك عن الراوي المحكومِ بتفرُّده.

ويبدو أن الدارقطنيَّ اضطرَّ إلى ذلك التزامًا بمنهجه المطَّردِ المنضبطِ في صياغة الحكم بالتفرُّد وعرضه، إذ كان -كما مرَّ في الفرع الثاني من هذا المطلب- يبدأ بالتفرُّد في الطبقات العليا فنازلًا، فألجأه ذلك إلى أن يطلق التفرُّد على راويه الأعلى وإن كان الإشكال فيمن دونه.

ومما يؤكِّد ذلك ويوضِّحه: أن الدارقطنيَّ ربما بيَّن بنفسِه -ولو في موضعٍ آخر- عدمَ صحَّة الرواية عمَّن حكم بتفرُّده. ومما وقع فيه ذلك من أحاديث هذه الرسالة: أنه أورد حديثًا ليحيى بن عبَّاد، عن همَّام، عن قتادة، عن أنس -أو: عن سعيد بن المسيّب-، أن النبي ﷺ كان يصلي على الخُمْرَة، ثم قال: «غريبٌ من حديث قتادة، عن أنس، تفرَّد

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٧).

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٠٨).

(٣) وهي الأحاديث (٤٦، ٦٠، ٢١٥).

به همَّام بن يحيى عنه»[1]، وساق مع ذلك اختلافًا عن همام في «العلل»، وقال في رواية محمد بن كثير، عن همام، عن قتادة، عن ابن المسيب، مرسلًا: إنها «أشبهها بالصواب»[2]. فكانت الروايةُ الأولى مرجوحةً غيرَ صوابٍ عنده، وكان حكمُه بالتفرُّد إنما هو على هيئتها كما وردت، لا على حقيقة الأمر فيها.

وأشبهُ ما يكون بهذا: منهجُه في عرض اختلاف الرواة في كتاب «العلل»، فإنه التزم أن يبدأ العرضَ بقوله: «يرويه فلان»، ثم يذكر اختلاف الرواة عنه، ومع ذلك فإنه قد يحكم باضطراب الحديث، أو عدم صحَّة الأقوال فيه جميعًا، وهذا ما يعني -ولا بد- أنه لا يثبت عمَّن نسب إليه روايتَه أولًا[3].

وقد وقفت على حكمٍ للحافظ الطبراني سلك فيه هذا المسلك، فحكم بالتفرُّد مع ظهور ضعف الحديث عمَّن نسَبَ التفرُّدَ إليه[4]، فلعله كان مسلكًا متَّبعًا.

٢- المتابعات الصحيحة الناقضة للتفرُّد: وقد وجدتُ هذا في قلَّةٍ قليلةٍ من أحاديث هذه الرسالة، مع احتمالٍ في بعضه، وكون بعضِه جزئيًّا، بحيث ينتقض بعضُ الحكم لا كلُّه، ومجموع ذلك ١٤ حديثًا فقط من أحاديث هذه الرسالة[5]، بنسبة ٤٪ من أحاديثها.

٣- المتابعات الصحيحة الناقصة (غير التامَّة): كأن تكون المتابعةُ لشيخ المحكوم بالتفرُّد النسبيّ عنه، أو لشيخ شيخه، فصاعدًا، وهذا لا يُنقض به التفرُّد الأدنى، فمعنى

(١) الحديث (٦٠).

(٢) العلل (١٥٦/٦).

(٣) ومن نماذج إطلاق الأئمة ما يقع في الصورة الظاهرة للإسناد، وإن لم يثبت عندهم: ما نبَّه إليه الشيخُ المعلميُّ في تعليقه على موضح أوهام الجمع والتفريق (١٢٨/١)، قال: «قول البخاري في التراجم: «سمع فلانًا» ليس حكمًا منه بالسماع، وإنما هو إخبارٌ بأن الراويَ ذَكَرَ أنه سمع»، أي: حكايةً لما وقع في الإسناد كما وقع، وقد أورد عددٌ من الباحثين نماذجَ لما يقول فيه البخاري: «سمع فلانًا»، ويتَّضح مع ذلك أنه لا يصحِّح هذا السماع. ولبحث هذا موضعٌ آخر.

(٤) انظر: الحديث (٨١) من أحاديث هذه الرسالة.

(٥) وهي الأحاديث (٣، ١٣، ٧١، ١٢٧، ١٤٧، ١٥٢، ١٩١، ١٩٥، ٢١٥، ٢١٩، ٢٣١، ٢٦١، ٣٢١، ٣٢٧).

التفرُّد النسبي يقتضي ذلك لزامًا، إذ المرادُ به البحثُ في مجيء الحديث عن الراوي المعيَّن، لا مطلقًا.

وقد يصرِّح الدارقطني بما يوضِّح ذلك، كما أورَدَ حديثًا لإسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن دينار الحمصي، عن الزهري، بإسناده، ثم قال: «صحيحٌ من حديث الزهري. وهو غريبٌ من حديث عبدالله بن دينار البهراني الحمصي عنه، تفرَّد به إسماعيل بن عياش عنه»[1]، فلم تكن صحَّتُه وشُهرتُه عن الزهري ناقضةً لغرابة رواية عبدالله بن دينار بخصوصها، ولتفرُّد إسماعيل بن عياش عنه.

وكما أورَدَ حديثًا لعلي بن المنذر، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو ويحيى بن سعيد، عن أبي سلمة، بإسناده، ثم نقل عن ابن صاعد قولَه: «حديث يحيى بن سعيد مشهور، وحديث عمرٍو لم نسمعه إلا من علي بن المنذر الطَّريقي، عن ابن عيينة»[2]، فلم تكن المتابعة الناقصة لعمرٍو ناقضةً للتفرُّد الواقع عنه.

ومن أنواع المتابعة الناقصة التي لا تؤثر على الحكم بالتفرد: المتابعة التي يكون في سياق متنها أو إسنادها مغايرةٌ يحتمل معها أن السياقَ هو محلُّ نظر الأئمة في إطلاق التفرُّد، قال الحافظ ابن حجر: وقد يطلقون تفرُّدَ الشخص بالحديث، ومرادُهم بذلك تفرُّدُه بالسياق، لا بأصل الحديث»، وقال: «وإنما يحسن الجزمُ بالإيراد عليهم حيثُ لا يختلف السياق...، لاحتمال أن يريدوا شيئًا من ذلك بإطلاقهم»[3].

٤- المتابعات الضعيفة: مرَّت الإشارةُ في الفصل الأول[4] إلى أن للمحدِّثين ضوابطَ في قبول الراوي في باب المتابعة والاستشهاد، وأن مِن الرواة مَن يُعتبر به فيها، ومِنهم مَن لا يُعتبر به، وإن سُمِّي الجميعُ متابِعًا.

---

(١) الحديث (٢٢٤).

(٢) الحديث (١٥١).

(٣) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٠٨، ٧٠٩). وانظر نموذجين تطبيقيين من مراعاة الحافظ لذلك في: موافقة الخبر الخبر (٢/٢٦٢)، نتائج الأفكار (٤/٤٥٣).

(٤) (ص٣١).

ولا شكَّ أن لهذا أثرًا في نقض أحكام الأئمة بالتفرُّد، قال الحافظ ابن حجر: «وإنما يحسن الجزمُ بالإيراد عليهم حيثُ... يكون المتابع ممَّن يُعتبر به»(١)، ويقال مثلُ ذلك في المتابعة التي لا تصحُّ عن المتابِع، وإن كان هو ممن يُعتبر به في نفسِه.

وقد لاحظتُ أثرَ ما سبق جليًّا في بعض تصرُّفات الدارقطني في مجال هذه الدراسة، فإنه ربما أورد متابعةً للمتفرِّد في ذات السياق الذي يحكم فيه بتفرُّده، موضِّحًا أنها لا تنقض التفرُّدَ عنده، فضلًا عن إيراده المتابعةَ في سياقاتٍ ومواضعَ أخرى(٢).

ومن أمثلة ذلك: أنه حكم بتفرُّد سفيان بن عيينة بحديثٍ عن فطر بن خليفة، بإسناده، وقال: «ورُوِيَ عن يحيى بن أبي بُكَير، عن الثوري، عن فطر. وما أراه إلا عن ابن عيينة»(٣). فبيَّن أن روايتَه عن الثوري غلطٌ في أصلها، وأن سفيانَ المذكورَ فيها إنما هو ابن عيينة المتفرِّد به.

ومن ذلك: أنه ساق حديثًا لبقية بن الوليد، عن شعبة، بإسناده، ثم استغربه من حديث شعبة، وقال: «تفرَّد به بقية بن الوليد عنه. ورُوي عن محمد بن كثير، ولم يَثبُت عنه»(٤). ومحمد بن كثير من أصحاب شعبة، ولم يكن ورودُ متابعته بإسنادٍ غيرِ ثابتٍ ناقضًا لتفرُّد بقيةَ عند الدارقطني.

ومن ذلك: أنه ساق حديثًا لزكريا بن المبارك، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، بإسناده، ثم حكم بتفرُّد زكريا به عن يحيى، وساق الحديثَ في موضعٍ آخر من رواية صالح بن بيان، عن يحيى، وقال: «هكذا رواه صالح بن بيان عن يحيى بن سعيد، وإنما يُعرَف هذا من رواية زكريا بن المبارك عن يحيى»(٥). فظاهرٌ أن الدارقطنيَّ كان مستحضرًا لرواية صالح بن بيان، لكنه لشدَّة ضعف صالح لم يجعل لمتابعته أثرًا على تفرُّد زكريا، بل أعاد

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/٧٠٩). وانظر نموذجًا تطبيقيًّا من مراعاة الحافظ لذلك في النكت الظراف (١٠/٣٣٤).

(٢) قد يُسارع البعض إلى عَدِّ هذا الأخير تناقضًا من الإمام، وأما الأول فلا سبيل إلى ذلك فيه.

(٣) الحديث (١٧).

(٤) الحديث (٧٩).

(٥) الحديث (٩٩).

تأكيدَ تفرُّد زكريا بصيغة الحصر «إنما يُعرَف» في السياق ذاتِه الذي أخرج فيه متابعةَ صالح[1].

ووقعتْ في مجال الدراسة بضعةُ أحاديث حكَمَ الدارقطنيُّ بتفرُّد بعض رواتها، ثم أخرج متابعاتٍ ضعيفةً لها في مواضع أخرى، ولم يجعلها ناقضةً لذلك التفرُّد[2].

كما وقعتْ في مجال الدراسة جملةُ أحاديثَ حكَمَ الدارقطنيُّ بتفرُّد بعض رواتها، ووجدتُ للمتفرِّد متابعةً فأكثر، غيرَ أن أسانيدَها لا تنهض لتعقُّب الدارقطني في حكمه، بل لا يبعد أنه وقف عليها أو على بعضها، فلم يجدها رافعةً للتفرُّد[3].

إلا أن في معالجة هذه القضية اتِّجاهًا آخر ألمح إليه الحافظ ابن حجر، حيث أخرج حديثًا بإسنادين أحدهما من رواية حجاج بن محمد، والآخر من رواية الحسن بن قتيبة، قالا: حدثنا يونس بن أبي إسحاق، بإسناده، ثم نقل عن الدارقطني والطبراني قولَهما: «تفرَّد به حجاج عن يونس»، وتعقَّبهما بقوله: «وأغفلا جميعًا روايةَ الحسن بن قتيبة التي سقتها، إما لأنها تقع لهما، وإما لشدَّة ضعف الراوي عنه، والثاني بعيد، لعدم توقُّفِهما على ذلك في كثيرٍ من الأسانيد»[4].

والمفهوم من عبارةِ ابن حجر الأخيرةِ أن الدارقطنيَّ لا يُغفل المتابعةَ ولو كانت شديدةَ الضعف، بل يعتبرها، فلا يحكم بالتفرُّد عند ورودها، وتكون ناقضةً للتفرُّد عنده.

وحيث لم أقف على كلامٍ للدارقطني في النقض المباشر لما حكم هو أو غيرُه بالتفرُّد فيه، فلا سبيلَ إلى نسبة ما سبق إليه إلا بالنظرِ إلى ما تحاشى الحكمَ بالتفرُّد فيه، واستنباطِ أنه تحاشاه لوجود المتابعة.

---

(١) وفي الحديث (٣١٠) مثال مطابق لهذا المثال، وفي (١٧٣) مثال مشابه.

(٢) الأحاديث (١٢٢، ١٤١، ٢٥٠، ٢٩٥).

(٣) وهي الأحاديث (٢، ١٢، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٦، ٨٦، ١١٠، ١٢٠، ١٥٧، ١٥٩، ١٦٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٦، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٥، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٠، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٢، ٢٧٨، ٢٨٧، ٢٩٥، ٢٩٦، ٣١٨، ٣٣٨، ٣٤٢).

(٤) موافقة الخبر الخبر (١/٢٨٧، ٢٨٩).

وقد وجدتُ في مجال هذه الدراسة موضعَين قد يُستنبط منهما -ظنًّا- أن الدارقطنيَّ تحاشى الحكمَ بالتفرُّد لوجود متابعةٍ شديدةِ الضعف(١).

غير أنه يظهر -والله أعلم- أن الأصلَ في نسبة المنهج إلى الدارقطني أخذُه من تطبيقاته الواضحة المتعدِّدة في الحكم بالتفرُّد مع العلم بالمتابعة الضعيفة، وعدمِ نقضِه بها -كما سبق بيانه، وكما أوضحه ابن حجر نفسُه في النص المنقول عنه أولًا-، وأما ما ليس واضحًا من تصرُّفاته، فقد تكون له وجوهٌ أخرى، وأسبابٌ حملَتْهُ على عدم الحكم بالتفرُّد، ولا يلزم أن ذلك لورود تلك المتابعة الواهية.

والأَولى في منهج الدارقطني أن يُحمَل على ما هو الصواب في نفس الأمر، وهو عدم اعتبار الرواية الواهية أصالةً، لا في إثبات المتابعة ولا في غير ذلك، خصوصًا والدارقطنيُّ من أعلام باب الأفراد المعتنين به أشدَّ العناية، وأبرز جامعيه والمؤلفين فيه.

ولهذا، فالراجح في الحديث الذي أورده الحافظ ابن حجر أنه لا يُستبعد اطّلاعُ الدارقطني على تلك المتابعة الواهية، وعدمُ نقضِه التفرُّدَ بها -كما حصل منه في أحاديث عديدة-، وإلا فيُلجأ إلى احتمال عدم وقوع المتابعة له.

القسم الثاني: أحكام نفي الوقوف على المتابعة:

ولهذه الأحكام -من خلال مجال الدراسة- صورتان:

١- نفي العلم بالمتابعة: وهي الأحكام التي ينفي فيها الدارقطنيُّ علمَه بالمتابعة، لا المتابعةَ نفسَها، وذلك بقوله: «لا نعلم حدَّث به».

استعمَلَ الدارقطنيُّ هذا التعبيرَ في مواضعَ بلغت ٣٨ موضعًا من أحاديث هذه الدراسة(٢)، وهو وإن كان استعمالًا قليلًا بالنسبة إلى أحكام نفي المتابعة جزمًا، إلا أنه يُثبِت تكرُّرَ استعمالِه له، بخلاف ما قد يُتَوهَّم من مقارنةٍ للحافظ ابن حجر بين الطبراني

(١) وهما الحديثان (١٩٥، ٢١٢).

(٢) وهي الأحاديث (٢، ١٣، ١٦، ٢٦، ٣١، ٣٩، ٧٥، ٨١، ٨٣، ٩١، ٩٩، ١٠٤، ١١٥، ١١٩، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٦، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٢، ١٧٩، ١٩٣، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٠، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٦٢، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨١، ٢٨٣، ٢٩٧، ٣٠٦، ٣٢٠، ٣٢٤).

والدارقطني من جهة، وبين البزار من جهةٍ أخرى، حيث قصر تعبيرَ الأولَين على الجزم بنفي المتابعة[1]، لكن لا شكَّ أن مرادَه الأغلبُ من الاستعمال والأكثر.

وقد ذكر الحافظُ في هذه المقارنة أن البزارَ «حيث يحكم بالتفرُّد إنما ينفي علمَه»، وأن غيرَه ينفي المتابعةَ نفسَها، قال: «وهو وإن كان يُلحَق بعبارة البزار على تأويلٍ، فالظاهرُ من الإطلاق خلافُه»، أي: أن الجزم بنفي المتابعة إنما يقع من النافي بحسب علمه واطّلاعه واستحضاره -بلا شك-، لكن لم يقع في عبارته النصُّ على ذلك تحوُّطًا وتحرُّزًا كما وقع في عبارة نافي العلم بالمتابعة، ولأجل هذا رأى الحافظُ أن «الذي يَرِدُ على الطبراني، ثم الدارقطني، أقوى مما يَرِدُ على البزار»[2].

ومما يؤكد ما حرَّره الحافظُ من إلحاق نفي المتابعة بنفي العلم بها على تأويل، أني وجدتُ الدارقطنيَّ في أحد أحاديث هذه الدراسة ناوَبَ بين التعبيرين، حيث أخرج حديثًا بإسنادٍ واحدٍ في موضعين، فاستعمل في الحكم بتفرُّد أحد رواته عبارة: «لا أعلم رواه» في موضع، وعبارة: «تفرَّد به» في الموضع الآخر[3].

ومع ذلك، فإن الاعتذارَ للدارقطني إذا تُعُقِّب بوجود المتابعة التي نفى علمَه بها أيسرُ منه في المتابعة التي جزم بنفيها، وقد اعتذر له الحافظ الزيلعيُّ في أحد أحاديث هذه الرسالة بقوله: «ولكن تخلَّص بقوله: «لا نعلم»»[4]، وهو ما يُعتذر له في الأحاديث الأخرى المشابهة[5].

٢- عدم كتابة الدارقطني الحديث عن غير شيخه فيه: وهي الأحاديث التي يذكر فيها أنه لم يكتبها إلا عن الشيخ الذي رواها عنه، بقوله: «لم نكتبه إلا عن فلان»، أو: «إلا عن شيخنا هذا»، أو: «إلا من هذا الوجه».

ويظهر أن هذه الصورةَ هي أخفُّ الصور في الإيراد على الدارقطني، فإنه ليس فيها

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٠٩/٢).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الحديث (٢٦٧).

(٤) الحديث (٨٣).

(٥) وهي الأحاديث (١٦، ٨٣، ١٦٨، ٢١٩، ٢٢٤).

نفيُ المتابعة، ولا نفيُ العلم بها، وإنما ينفي الدارقطنيُّ أنه وقف على الحديث عند غير ذلك الشيخ، ويريد أن مَخْرَج الحديث في عصره كان ضيّقًا جدًّا، حتى إنه لم يستطع كتابة الحديث عن أحد من أولئك الشيوخ الخمسمائة، إلا عن ذلك الشيخ، ولا يلزم من هذا أن الشيخ يتفرَّد به، بل قد يوجد عن شيخٍ لم يدركه الدارقطني، أو أدركه ولم يسمع منه، أو أدركه وسمع منه غيرَ هذا الحديث.

ولهذا وجدتُ الدارقطنيَّ صرَّح دون غضاضةٍ بأنه رواه غيرُ الشيخ الذي لم يكتبه إلا عنه، حيث روى حديثًا عن جعفر بن محمد الصندلي، عن الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، بإسناده، ثم قال: «لم نكتبه إلا عن شيخنا هذا، وكذلك رواه أبو عبدالرحمن النَّسائي عن الزعفراني»[1].

وقد وقع في مجال هذه الدراسة بضعةُ أحاديث أخرى لم يكتبها الدارقطني إلا عن شيخه، ووُجِدَ له متابعٌ فيها[2].

هذا، وفي الجملة، وعلى أي قسمٍ من أقسام أحكام الدارقطني بالتفرُّد، فإن غالبَ ما وجدتُ من أحكام الأئمة الآخرين يوافق الدارقطنيَّ إما موافقةً كاملةً في جميع مواضع التفرُّد، أو جزئيةً في بعضها، أو إجماليةً في وقوع الغرابة في الحديث دون تحديد موضعها، ومجموع ذلك ٩٩ حديثًا[3]، ولم أقف إلا على ٨ أحاديث خولف الدارقطني في حكم

---

(١) الحديث (١٩٦).

(٢) الأحاديث (١٦١، ١٨٤، ٢٨٧)، والثاني منها لا شكَّ في اطّلاع الدارقطني على المتابعة فيه.

(٣) موافقة كاملة في الأحاديث (٩، ١٨، ٢١، ٢٦، ٢٨، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٥٩، ٧٦، ٧٩، ٨٦، ١١٠، ١١١، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٤١، ١٤٢، ١٤٩، ١٥١، ١٦٠، ١٦٦، ١٧١، ١٧٣، ١٨٦، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٩، ٢٠٥، ٢١٣، ٢٢٣، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٣٢، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٦١، ٢٦٤، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٨٦، ٢٩٢، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٧، ٣٣٩)، جزئية في الأحاديث (٣، ٦، ١٢، ١٣، ١٤، ٤٩، ٧١، ٨٣، ٩١، ٩٥، ١١٤، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٥٧، ١٥٩، ١٧٤، ١٩٤، ٢١٧، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٤٣، ٢٥٣، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧٨، ٢٩٥، ٣٠٦، ٣٢١)، إجمالية في الأحاديث (١٧، ٢٥، ٥٦، ٦٦، ٩٤، ١١٤، ١٦١، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٥، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٧، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٥٣، ٢٦٢، ٢٨٢، ٢٨٧، ٣١٤).

التفرُّد فيها، وخولف في خمسةٍ منها في بعض الحكم لا كله[1]، وأما ما سوى ذلك من أحاديث هذه الرسالة، فلم أقف فيه على أحكامٍ بالتفرُّد لغير الدارقطني.

وهذا يؤكد -مجدَّدًا- ثباتَ قدم الدارقطني -رحمه الله- في هذا الباب، ورسوخَه فيه، وعدمَ خروجه عن النظرةِ النقدية الصحيحة، والتقييمِ العام لواقع الرواية ومسارات طرقها وأسانيدها.

المطلب السابع: موارد المؤلف في الكتاب

نظرًا لكون الدارقطني عاش في عصرٍ متقدِّم نسبيًّا، فقد كانت روايةُ المشافهةِ والإملاءِ والتحديثِ قائمةً على سوقها، وكثيرةً عند المحدِّثين، إن لم تكن هي الأصل لديهم. ولذا فإن شيوخَه هم المورد الأولُ والأكثرُ من موارده في هذا الكتاب وغيره.

وقد نصَّ في مواضعَ على أنه تحمَّل أحاديثَ لشيوخه من كُتبِهم، وهذه الكتب هي أصول الرواة التي يدوّن فيها الطالب مسموعاته، ثم يحدِّث منها، ويراجعها النقَّاد للاستثبات من صحَّة ما روى صاحبُها، ولا يُقصد بها المصنَّفات التي يؤلِّفها الشيخ ويجمعها بقصد بَثِّها وتناقُلها.

ومما نصَّ فيه على أن شيخه حدَّثه من كتابه -في أحاديث هذه الرسالة-: قوله (٢٨): «حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري الضَّرَّاب -من كتابه-»، وقوله (٥٥، ١٨٢): «حدثنا أبو القاسم؛ أنس بن محمد بن علي بن يونُس الطَّحَّان -بواسط، من أصل كتابه-»، وقوله (١٧٦): «حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن عمار القطان -من أصل كتابه-»، وقوله (٣١٣): «حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن إسماعيل الفارسي -من أصل كتابه-»، وقوله (٣٢٢): «هكذا أملاهُ علينا أبو القاسم ابن منيع من كتابه»، وقوله (٣٢٤): «حدثنا أبو الحسين؛ زيد بن محمد بن جعفر الكوفي -من كتابه-».

ومع ما سبق، فيمكن التماس بعض المصادر التي يترجَّح أن الدارقطنيَّ طالعها، أو ساق بعض الأحاديث منها. فمن ذلك -في أحاديث هذه الرسالة-[2]:

(١) الأحاديث (**١٢، ٢١، ٧١، ١٧٤**، ١٩٥، **٢٢٤**، ٣٢٧، ٣٤٢).

(٢) رتَّبتها بحسب قوة ظهور استقاء الدارقطني منها -في نظري-.

١- صحيح مسلم. صرَّح بالتخريج منه في الحديث (٩٧).

٢- الفتوح، لسيف بن محمد. أسند عنه بإسناده إليه في الحديث (٧٧).

٣- حديث أبي سعيد الأشج -وهو برواية شيخ الدارقطني: يزداد بن عبدالرحمن، عن الأشج-. أسند عنه في الأحاديث (١٥٨، ١٦٨، ٢١١، ٢٤٦).

٤- أحد كتب عبدالله بن المبارك. أسند -برقم (٣٣)- حديثًا وقع عند ابن المبارك في «مسنده»، وفي «الزهد».

٥- حديث مصعب الزبيري، لأبي القاسم البغوي -شيخ الدارقطني-. أسند -برقم (١٧٣)- حديثًا وقع فيه، وصرَّح أنه سمعه قراءةً على البغوي.

٦- حديث علي بن الجعد (الجعديات)، لأبي القاسم البغوي -شيخ الدارقطني-. أسند -بالأرقام (٢٥٨، ٢٧٢، ٢٧٨)- أحاديثَ وقعت فيه، وصرَّح في أولها أنه سمعه إملاءً من لفظ البغوي، وفي آخرها أنه سمعه قراءةً عليه.

٧- أمالي أبي بكر ابن البهلول -شيخ الدارقطني-. أسند عنه -برقم (٢٨٤)- حديثًا وقع في مجلسٍ منها.

٨- حديث بدر بن الهيثم القاضي -شيخ الدارقطني-. أسند -برقم (٢٨١)- حديثًا وقع في جزئه.

(الفصل الثالث)

الحافظ الـهيثمي وكتابه « جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني »

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ترجمة الحافظ الهيثمي.

المبحث الثاني: دراسة كتاب «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، للهيثمي.

المبحث الأول

ترجمة الحافظ الهيثمي(١)

المطلب الأول: اسمه، ونسبه، وكنيته

هو علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر بن عمر بن صالح الهيثمي، المصري، القاهري.

اتَّفق مترجموه على أنه يكنى أبا الحسن، ويلقَّب نور الدين(٢).

المطلب الثاني: مولده

نقل رضي الدين الغزيُّ عن خطه أن مولد في سنة خمس وثلاثين وسبعمائة(٣)، وفصَّل غيرُه من مترجميه، فأفادوا أنه ولد في رجب من تلك السنة.

ولم أقف على قولٍ آخرَ في سنة ميلاده إلا عند تقي الدين الفاسي، فإنه أرَّخه بسنة ست وثلاثين وسبعمائة(٤)، والصحيح ما اتَّفق عليه غيرُه، خصوصًا أن فيهم بلديُّو الهيثمي، وأصحابُه الأكثرُ ملازمةً له ومعرفةً بأحواله، كالمقريزي، وابن حجر، وخصوصًا مع نصّ الغزي على أنه أصغر من الحافظ العراقي بعشر سنين(٥)، ومولد العراقي سنة خمس وعشرين

---

(١) أصول مصادر ترجمته هي -مرتَّبةً حسب تاريخ وفاة مصنِّفيها-: تاريخ ابن حجي (٢/٦٦٧)، إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاة ابن ظهيرة جمال الدين، تخريج خليل الأقفهسي (ص٤٢)، ذيل التقييد، للتقي الفاسي (٢/٢٢٩)، ثبت سبط ابن العجمي [٤٠٨]، الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب، لابن خطيب الناصرية [٢٨ب]، درر العقود الفريدة، للمقريزي (٢/٤٧٨)، إنباء الغمر، لابن حجر (٢/٣٠٩)، ذيل التبيان لبديعة البيان، له (ص٦٥)، ذيل الدرر الكامنة، له (ص١٦٠)، المجمع المؤسس، له (٢/٢٦٣)، بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، لرضي الدين الغزي (ص٢٢٦)، لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد (ص٢٣٩)، الضوء اللامع، للسخاوي (٥/٢٠٠).

(٢) لكن أهمل كنيتَه ابن حجي والتقي الفاسي وابن خطيب الناصرية.

(٣) بهجة الناظرين (ص٢٢٦).

(٤) ذيل التقييد (٢/٢٣٠).

(٥) بهجة الناظرين (ص٢٢٧).

وسبعمائة[١].

قال السخاوي: «كان أبوه صاحبَ حانوتٍ بالصحراء[٢]، فوُلد له هذا»[٣]، يعني: الهيثمي، وأنه وُلد في ذلك الموضع من القاهرة.

المطلب الثالث: نشأته العلمية

قال ابن خطيب الناصرية: «نشأ، فقرأ القرآن، ثم صحب الحافظَ العراقيَّ، ولازمه بعد أن بلغ، فلم يفارقه في سفرٍ ولا حضر، ولا ليلٍ ولا نهار»[٤].

وقال الحافظ ابن حجر: «نشأ بالصَّحراء، بجوار خانقاه طغيتمر، واتَّفق أن شيخنا العراقيَّ كان قد أقام بها[٥]، فخَدَمَهُ وهو ابنُ عشر سنين أو أكثر بقليل[٦]، واستمرَّ معه فرافقه في السماع، فشاركه في أكثر شيوخه من بعد الخمسين[٧] وهلمَّ جرًّا...، وتخرَّج بالشيخ في فنون الحديث»[٨].

---

(١) الضوء اللامع (١٧١/٤).

(٢) يأتي مزيدُ بيانٍ لهذا الموضع في كلامٍ لابن حجر وتعليقٍ عليه -بإذن الله-.

(٣) الضوء اللامع (٢٠٠/٥).

(٤) الدر المنتخب [٢٨ب]، باختصارٍ وتصرفٍ يسيرين، واقتبسه السخاويُّ غيرَ منسوبٍ إليه في الضوء اللامع (٢٠١/٥) بتصرُّف.

(٥) ذكر د. أحمد معبد في ترجمته المطوَّلة للعراقي أنه انتقل في مطلع طلبه للحديث «إلى الإقامة بظاهر القاهرة، في أقصى جنوبها الشرقي، وذلك بخانقاه للصوفية، كانت تقع فيما بين قلعة صلاح الدين الحالية، وقبة النصر تجاه جبل المقطم، وقد أنشأها الأمير المملوكي طغيتمر، أو طغاي تمر بن عبدالله النجمي الدويدار، المتوفى قتيلًا سنة ٧٤٨هـ»، ثم بيَّن أن هذه الخانقاه مُحِيَت الآن من الوجود. انظر: الحافظ العراقي وأثره في السنة (٢٩٥/١-٢٩٧).

(٦) يحمل هذا على بداية الخدمة والرفقة، وأما كلام ابن خطيب الناصرية -المنقول آنفًا- فعلى الملازمة الآتي بيانها في كلام ابن حجر، وعليها يحمل قوله في ذيل التبيان (ص٦٥): «صحب الشيخ زين الدين العراقي وهو شاب».

(٧) يعني: وسبعمائة. وللهيثمي يومئذٍ ١٥ سنة فأكثر.

(٨) ذيل الدرر الكامنة (ص١٦٠).

وقد تواترت أخبارُ خدمةِ الهيثمي مِن صِغَره للعراقي، وملازمتِه له، وتخرُّجِه به، حتى ذكر ذلك أو بعضَه كلُّ مترجميه.

وهذا يؤكد أن الهيثميَّ نشأ منذ ميعة صباه نشأةً علميةً حديثيةً خالصة، وإذا كان شيخُه وموجِّهُه هو الذي أصبح حافظَ ذلك العصر، وشيخَ أهل الحديث فيه، الحافظَ العراقي، فلا بد أن رفقة الهيثمي له كانت رفقةً جادَّةً في الطلب والسماع، والمدارسة والاطلاع.

بل لم تكن صحبتُه للعراقي بأوَّلِ أمرِه في طلب الحديث، إذ قد سمع قبل ذلك «صحيح مسلم» على شيخه عبدالرحمن بن محمد ابن عبدالهادي(١).

المطلب الرابع: أشهر شيوخه

١- الحافظ زين الدين العراقي. وهو شيخه الذي لازمه وتخرَّج به، وإن كان لم يكن يكبره بأكثر من عشر سنوات -كما سلف-.

ونظرًا لدور العراقي في حياة الهيثمي العلمية والشخصية، فلا بد من إلقاء نظرةٍ على علاقتهما التي تجاوزت مدَّتها ٥٦ سنة، قال سبط ابن العجمي: «وأقام معه سنين كثيرةً إلى حين وفاته»(٢).

قال الحافظ ابن حجر في بيان علاقتهما العلمية: «وحفظ «الألفية»(٣)، وبحث عليه في «شرحها» له، وكتب عنه جميعَ أماليه -مع كونه مشاركًا له في غالب أحاديثها-، وهو الذي هذَّبه حتى جمع...»، فذكر جملةً من مصنَّفات الهيثمي، قال: «وكان الشيخ يستعين به في عمل هذه التصانيف، لينتفع بها فيما يجمعه ويشرحه...»(٤).

وقال ابن حجر في موضعٍ آخر: «ثم أشار عليه الشيخُ بجمع الأحاديث الزائدة في مسند أحمد على الكتب الستة، وأرشده إلى التصرُّف في ذلك وأعانه بكُتُبه، فكتبها

---

(١) انظر: الدر المنتخب [٢٨ب]، ذيل الدرر الكامنة (ص١٦١)، الضوء اللامع (٥/٢٠١).

(٢) ثبت سبط ابن العجمي [٤٠٨].

(٣) يعني: ألفية العراقي في علوم الحديث.

(٤) ذيل الدرر الكامنة (ص١٦١).

مسودةً، ثم بيَّضها وحرَّرها الشيخ...»[1]، وقال في ذِكر تلامذة العراقي: «ومِن أخصِّهم به: صهرُه شيخُنا نورُ الدين الهيثمي، وهو الذي درَّبه، وعلَّمه كيفية التخريج والتصنيف، وهو الذي يعمل له خُطَبَ كتبه، ويسمّيها له»[2].

وقال السخاوي: «ولم يفارقه سفرًا وحضرًا حتى مات، بحيث حجَّ معه جميعَ حَجَّاته، ورحل معه سائرَ رحلاته، ورافقه في جميع مسموعِه[3] بمصر، والقاهرة، والحرمين، وبيت المقدس، ودمشق، وبعلبك، وحلب، وحماه، وحمص، وطرابلس، وغيرها، وربما سمع الزين بقراءته». قال: «وكتب الكثيرَ من تصانيف الشيخ، بل قرأ عليه أكثرَها، وتخرَّج به في الحديث، بل درَّبه...، وأعانه بكُتبِه، ثم بالمرورِ عليها[4]، وتحريرِها، وعَمَلِ خُطَبِها، ونحو ذلك»[5].

وقد بَقِيَتْ هذه العلاقةُ حتى في مجالس التحديث والإسماع، قال ابن خطيب الناصرية: «قلَّ أن حدَّث الشيخُ بشيءٍ إلا وهو معه، وكذلك هو؛ قلَّ أن حدَّث بمفرده»[6]، وقال ابن حجر: «قرأت عليه الكثير قرينًا للشيخ»، ثم ذكر أشياء قليلةً قرأها عليه وحدَه[7].

وقد وقفت على عدَّة سماعاتٍ وبلاغاتٍ وروايات في الكتب والأجزاء الحديثية، تؤكد ما سبق من ترافُق الرجلين سماعًا وإسماعًا[8].

---

(١) المجمع المؤسس (٢/٢٦٣).

(٢) إنباء الغمر (٢/٢٧٦).

(٣) إلا أشياء يسيرةً انفرد بها أحدُهما عن الآخر، بيَّنها السخاوي في بقية كلامه.

(٤) يعني: مصنَّفات الهيثمي التي درَّبه العراقيُّ فيها.

(٥) الضوء اللامع (٥/٢٠١).

(٦) الدر المنتخب [٢٨ب].

(٧) إنباء الغمر (٢/٣١٠)، المجمع المؤسس (٢/٢٦٥).

(٨) ينظر لهما سامعَين -مثلًا-: جزء منتقى من فوائد يعقوب الصيرفي: نسخة المحمودية (٢٧٠٤)، جزء من حديث عبدالوهاب الكلابي: نسخة الظاهرية (١١٣٩)، مسند الصحابيات من مسند الإمام أحمد: نسخة الفاتح (١١٥٢)، مسند أبي يعلى: نسخة شهيد علي باشا (٥٦٤)، سنن البيهقي: نسخة مراد ملا (٤١٠). وينظر لهما مُسمِعَين -مثلًا-: سنن ابن ماجه: نسخة فيض الله (٣٢٧)، سنن البيهقي: نسخة مراد ملا (٤١٠)، تقريب الأسانيد، للعراقي: نسخة لاله لي (٤٢٤م)، المختلطين، للعلائي (ص١٣٦).

وأما العلاقة الشخصية، فقد بلغت ملازمةُ الهيثمي للعراقي أنْ قال تلميذُهما ابن حجر: «ورأيت من خدمةِ الشيخ نور الدين هذا لشيخنا، وتأدُّبِه معه من غير تكلُّفٍ لذلك، ما لم أره لغيره، ولا أظنُّ أحدًا يقوى عليه»(١)، ومن ذلك ما بيَّنه سبط ابن العجمي حين ذكر ملازمته «خدمةَ الشيخ في أمر وضوئه، وثيابه، ولا يخاطبه إلا بـ«سيدي»، حتى كان في أمر خدمته كالعبد»(٢)، وقال ابن خطيب الناصرية: «ولم يكن الشيخ يعتمد في شيء من أموره إلا عليه»(٣)، زاد السخاوي: «حتى إنه أرسله مع ولده الولي(٤) لما ارتحل بنفسه إلى دمشق»(٥)، وقال الرضي الغزي: «وكان كثيرَ الأدب والخدمة لرفيقه الحافظ زين الدين، ويسميه: سيدي، ويصب عليه ماء الوضوء، ويخدمه بنفسه، حتى إن بعض الطلبة ممن يقرأ على الشيخ زين الدين وعلى المذكور يريد يتولى الخدمةَ عن الشيخ نور الدين، فيمنعه الشيخ زين الدين». قال: «ولازمه ملازمةً شديدة، حتى خلطه بنفسِه، وزوَّجه بابنته، ولم يكن أحدهما يؤثر على الآخر أحدًا»(٦).

ومصاهرة الهيثمي للعراقي معروفة، وقد بيَّن غيرُ واحدٍ من مترجميه أنه زوَّجه ابنته (خديجة)، وأنه رُزق منها عدة أولاد(٧).

وأما شيوخه الآخرون، ففيهم كثرة، وسأكتفي هنا بمن أورده الحافظ ابن حجر في أوفى تراجمه له، حيث قال: «فمن شيوخه بالقاهرة:

٢- عبدالرحمن بن محمد ابن عبدالهادي... [ت ٧٤٩هـ].

---

(١) المجمع المؤسس (٢/٢٦٧).

(٢) نقله عنه السخاوي في الضوء اللامع (٥/٢٠٢)، وليس في ترجمته المختصرة له في ثبته.

(٣) الدر المنتخب [٢٨ب].

(٤) يعني: ولي الدين أحمد ابن الحافظ العراقي.

(٥) الضوء اللامع (٥/٢٠١)، وهو مقتبسٌ من بقية كلام ابن خطيب الناصرية، إلا أن الأخيرَ أورده على وجه الاستثناء من عدم افتراق الرجلين في سفرٍ ولا حضر، ولا ليلٍ ولا نهار، فإنهما افترقا في هذه الرحلة.

(٦) بهجة الناظرين (ص٢٢٦).

(٧) يبدو أنه لم يبقَ أو لم يشتهر منهم أحد، إذ لم أجد مَن ترجم لهم، ولم يذكر منهم السخاويُّ أحدًا فيمن نسبته «الهيثمي» من الضوء اللامع (١١/٢٣٣).

٣- وأبو الفتح الميدومي [ت ٧٥٤هـ].

٤- ومحمد بن إسماعيل الأيوبي [ت ٧٥٦هـ].

٥- ومحمد بن محمد بن يحيى العطار [ت ٧٦١هـ].

٦- وعلي بن أحمد العرضي [ت ٧٦٤هـ].

٧- وأبو الحرم القلانسي [ت ٧٦٥هـ].

٨- وناصر الدين الفارقي [ت ٧٦١هـ].

وبالشام:

٩- ابن الخباز [ت ٧٥٦هـ].

١٠- وابن الحموي [ت ٧٥٧هـ].

١١- وابن قيم الضيائية [ت ٧٦١هـ].

١٢- وأبو بكر بن عبدالعزيز ابن رمضان [ت ٧٥٧هـ]»[١].

المطلب الخامس: أشهر تلاميذه

حيث لازم الهيثميُّ العراقيَّ في السماع والإسماع، فقد كاد -كما سلف- ألَّا يحدِّث العراقيُّ بشيءٍ إلا والهيثميُّ معه، فيكون الآخذ عن العراقي آخذًا عن الهيثمي أيضًا، ويكون تلامذتُهما كثرةً كاثرة[٢].

إلا أن مِن أعلام تلاميذ الهيثمي، والآخذين عنه، ممن ترجم له، أو ذكره في مشيخته أو ثبته[٣]:

١- جمال الدين ابن ظهيرة (ت ٨١٧هـ).

(١) ذيل الدرر الكامنة (ص١٦١).

(٢) تبلغ الصفحات التي يُذكَر فيها الهيثمي من «الضوء اللامع» -المعنيّ بترجمة طبقة تلامذته غالبًا- نحو ٣٠٠ صفحة، أو تُجاوزها.

(٣) سبقت الإحالة إلى مواضع تراجمهم له في مطلع هذا المبحث.

٢- تقي الدين الفاسي (ت ٨٣٢هـ).

٣- تقي الدين المقريزي (ت ٨٤٥هـ).

٤- سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ).

٥- الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ).

٦- تقي الدين ابن فهد الهاشمي (ت ٨٧١هـ).

المطلب السادس: ثناء العلماء عليه

كثرت كلمات علماء عصره فصاعدًا في الثناء عليه، وبيان فضله وتواضعه، حتى قال السخاوي: «والثناء على دينه وزهده وورعه ونحو ذلك كثيرٌ جدًّا، بل هو في ذلك كلمة اتفاق»[١]، كما بيَّن العلماء منزلتَه في علم الحديث، وتقدُّمَه في حفظ متونه، وسرعةَ استحضاره. ومن تلك الكلمات:

قول خليل الأقفهسي: «كان إمامًا عالمًا حافظًا، زاهدًا متواضعًا، متودِّدًا إلى الناس، ذا عبادةٍ وتقشُّفٍ وورع»[٢].

وقول التقي الفاسي: «وكان كثير الحفظ للمتون والآثار، صالحًا خيِّرًا»[٣].

وقول سبط ابن العجمي: «كان حافظًا للحديث، يستحضر كثيرًا جدًّا...، وكان من محاسن القاهرة، ومن أهل الخير، غالب نهاره في اشتغال وكتابة...»[٤]، «مع محبته للطلبة والغرباء وأهل الخير»[٥].

وقول ابن خطيب الناصرية: «برع في صناعة الحديث، وكان إمامًا حافظًا بارعًا محدِّثًا ديِّنًا، صنَّف وخرَّج...، وحدَّث بالقاهرة، وشغل بها للطلبة، وانتُفع به...، وكان

---

(١) الضوء اللامع (٥/٢٠٢).

(٢) إرشاد الطالبين (ص٤٣).

(٣) ذيل التقييد (٢/٢٣٠).

(٤) ثبت سبط ابن العجمي [٤٠٨].

(٥) الضوء اللامع (٥/٢٠٢)، نقلًا عن السبط.

عجيبًا في الدين والتقوى والزهد، والإقبال على العلم، وعدم مخالطة الناس في شيء من الأمور، وعدم التطلُّع إلى ....[1]، وملازمة العبادة والأوراد، وخدمة الشيخ.

والعجب أنه بعد وفاة الشيخ استمرَّ على تلك الطريقة عند ولده، حتى كأنَّ الشيخ لم يمت.

وكان محبًّا في الحديث وأهله...، وكان يكتب عن الشيخ مجالس الإملاء، مع كونه شريكَه في رواية ذلك، ويحدِّث بذلك عن الشيخ لا عن نفسِه، إلا مَن ضايقه في ذلك، فلا يُنكر ذلك ورعًا...، وبعد وفاة الشيخ أكثروا عنه، ومع ذلك لم يتغيَّر عن حالته، ولا تصدَّر، ولا تمشيخ»[2].

وقول المقريزي: «كان إمامًا عالما حافظًا، متواضعًا، متودِّدًا إلى الناس، ذا عبادةٍ واقتصادٍ وتعفُّف، وكان يرجح على شيخه الحافظ أبي الفضل العراقي في حفظ المتون[3]...، ولم يخلِّف بعده مثلَه»[4].

وقول ابن حجر: «صار كثير الاستحضار للمتون جدًّا، لكثرة الممارسة، وكان هيِّنًا ليِّنًا، خَيِّرًا دَيِّنًا، محبًّا في أهل الخير، لا يسأم ولا يضجر من خدمة الشيخ، وكتابة الحديث، وكان سليم الفطرة، كثير الخير، كثير الاحتمال للأذى، خصوصًا من جماعة الشيخ»[5].

---

(١) كلمة غامضة لم أستطع الجزم بوجهٍ صحيح في قراءتها، والمراد ظاهر من السياق.

(٢) الدر المنتخب [٢٨ب].

(٣) قال ابن حجر في إنباء الغمر (٢/٢٧٧): «وصار الهيثميُّ لشدَّة ممارسته أكثرَ استحضارًا للمتون من شيخه، حتى يظنُّ مَن لا خبرةَ له أنه أحفَظُ منه، وليس كذلك، لأن الحفظ المعرفة»، وقال السخاوي في الضوء اللامع (٥/٢٠٢): «وأما في الحديث، فالحقُّ ما قاله شيخنا: أنه كان يدري منه فنًّا واحدًا -يعني: الذي درَّبَهُ فيه شيخُهما العراقي-»، ثم نقل كلام ابن حجر السابق. وأيًّا من يكن الأحفظ من الرجلين، فإن مجرَّد عقد المقارنة بينهما في الحفظ دالٌّ على منزلتهما فيه، وسيأتي أن سرعة استحضار الهيثمي كانت تعجب العراقيَّ نفسَه.

(٤) درر العقود الفريدة (٢/٤٧٨). ووقع في المطبوع: «وكان يرجع على شيخه»، ولعل الصواب المثبت.

(٥) إنباء الغمر (٢/٣٠٩)، وبنحوه في ذيل الدرر الكامنة (ص١٦١، ١٦٢).

وقوله: «المحدِّث الكبير الحافظ...، كان خَيِّرًا هَيِّنًا، سليم الفطرة، شديد الإنكار للمنكر، كثيرَ الاحتمال لشيخه ولأولاده، محبًّا في الحديث وأهله...، وكان كثيرَ الاستحضار للمتون، يسرع الجواب بحضرة الشيخ، فيعجب الشيخ من ذلك...، وقد عاشرتهما مدَّةً، فلم أرهما يتركان قيام الليل»[1].

وقوله: «كان أكثرَ مَن رأيناه استحضارًا للمتون، مع الدين والخير والتواضع والانجماع والإقبال على شأنه»[2].

وقول الرضي الغزي: «الإمام الحافظ الثقة...، برع في الفن، وصنَّف فيه كثيرًا، وكان من البارعين...، وقد وقفت على بعض تصانيفه، وهي تُنبئ عن فضله وتميُّزه في الفن»[3].

وقول التقي ابن فهد: «الإمام الأوحد الزاهد الحافظ»[4].

المطلب السابع: عقيدته ومذهبه الفقهي

لم أجد من تكلَّم على عقيدة الهيثمي، أو حرَّرها، ويظهر أن ذلك لعدمِ دخول الهيثمي في مسائل الاعتقاد كلامًا أو تأليفًا أو مناظرة، وانشغالِه التامِّ بالحديث سماعًا وإسماعًا وجمعًا وتصنيفًا.

ويظهر من هذا -والله أعلم- أنه كان على أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، يشير إلى ذلك اكتفاؤه باقتباس ألفاظ الأحاديث في التبويب عليها، وعدم تأويلها أو تحريفها -فيما وقفت عليه-، ومن تبويباته في ذلك: «باب ما جاء في رؤية الله -سبحانه-»، «باب أن الله -عز وجل- لا ينام»، «باب: لا يقبل إيمان بلا عمل، ولا عمل بلا إيمان»، «باب زيادة إيمان بعض المؤمنين على بعض»، «باب: جفت الأقلام فكل ميسر لما خلق له»، «باب ما جاء في المشيئة»، وعقد كذلك أبوابًا في مناقب الخلفاء الأربعة الراشدين، مبتدئًا بأبي بكر، فعمر، فعثمان، فعلي -رضي الله عنهم أجمعين-، وأبوابًا في

---

(١) المجمع المؤسس (٢/٢٦٣-٢٦٧).

(٢) ذيل التبيان (ص٦٦).

(٣) بهجة الناظرين (ص٢٢٦).

(٤) لحظ الألحاظ (ص٢٣٩)، واقتبس في بقية الترجمة بعض الكلمات السابقة غير منسوبة.

مناقب أمهات المؤمنين -رضي الله عنهن-، وفي فضل الصحابة إجمالًا، والنهي عن سبّهم، وفي غير ذلك مما جاءت به الأحاديث من مسائل التوحيد والاعتقاد[1].

وأما مذهبه الفقهي، فهو شافعيُّ المذهب، وقد نسبه شافعيًّا جملةٌ من تلامذته الذين ترجموا له، كالأقفهسي، والفاسي، والمقريزي، وابن فهد، وأورده تلميذُ تلامذته رضي الدين الغزي في كتابه «بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين»، وأكَّد شافعيَّتَه بأخذه عن شيخ المذهب جمال الدين الإسنوي، وكذلك نصَّ السخاويُّ في ترجمة الهيثمي على شافعيَّتِه.

المطلب الثامن: آثاره العلمية

للهيثمي عدَّةُ مؤلَّفات في باب الزوائد والتَّراتيب الذي درَّبه عليه الحافظ العراقي -كما سلف في ترجمته-، وتلك المؤلفات هي:

١- البدر المنير في زوائد المعجم الكبير (للطبراني) (مخطوط)[2].

٢- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث (مطبوع).

٣- ترتيب ثقات ابن حبان (مطبوع).

٤- ترتيب ثقات العجلي (مطبوع).

٥- تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية (مطبوع).

٦- غاية المقصد في زوائد المسند (مطبوع).

---

(١) وجدت بعض المبتدعة المعاصرين أقحم اسم الهيثمي -كما أقحم غيرَه- في قائمةٍ بالماتريدية والأشاعرة، والأصل براءتُه من ذلك حتى يثبت خلافُه، ولم يُقِم المدَّعي دليلًا على دعواه.

(٢) يوجد منه مجلدٌ محفوظٌ في المكتبة الأزهرية برقم (٩٠٣٥)، وقد فُهْرِسَ كتابًا مجهولًا في الحديث، وتعرَّف عليه غيرُ واحد، منهم الباحث: حسين عكاشة، الذي بلغني أنه أنهى تحقيقه كاملًا، وأن أحاديثَه تجاوزت عنده ٥٠٠٠ حديث، ومنهم الباحث: مخلف العرف، الذي استخرج بعضَ ما وقع فيه -وفي غيره- من القدر المفقود من «المعجم الكبير»، وطبع ذلك بعنوان: «المعجم الكبير للطبراني: قطعة من المجلد الحادي والعشرين يتضمن مسند النعمان بن بشير، وملحق يوازي ربع الكتاب لمن يبدأ بحرف النون من الصحابة»، ووعد في مقدمته أن يستخرج ما بقي فيه مما فُقد من «المعجم الكبير»، غير أنه لم يُصدِر ذلك بعد.

٧- كشف الأستار عن زوائد البزار (مطبوع).

٨- مجمع البحرين في زوائد المعجمين (الأوسط والصغير للطبراني) (مطبوع).

٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد (مطبوع).

١٠- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي (مطبوع).

١١- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان (مطبوع).

١٢- فضلًا عن الكتاب محل هذه الدراسة: جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني (مخطوط).

وقد نسَبَ بعضُ المعاصرين كتابَ «زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة» إلى الهيثمي[١]، وهي نسبةٌ خاطئة، إذ لم أرَ أحدًا ممَّن ترجم للهيثمي من أصحابه ومُقاربي عصره ذكَرَ له هذا الكتاب، مع كون التصنيف في الزوائد عند الهيثمي ينحَى -كما هو ظاهرٌ من عنوانات مصنفاته- إلى جمع زوائد غيرِ الكتب الستة عليها، لا إلى جمع زوائد بعض الكتب الستة على بعض، وإنما جَمَعَ زوائدَ ابن ماجه وشرَحَها عصريُّه ابنُ الملقن في كتاب «ما تمسُّ إليه الحاجة»، ثم أفردها تلميذُه البوصيريُّ في كتاب «مصباح الزجاجة»[٢]. وقد أشار السيوطيُّ إلى كتاب البوصيري، ثم عطف عليه عددًا من كتب الهيثمي في الزوائد، ولم يذكر منها زوائدَ ابن ماجه[٣]، وهذا واضحٌ في أنه لم يقف له على مؤلَّفٍ في ذلك.

---

(١) تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (م١/٢٧٠، م٢/٨٢) -وعليه اعتمد الزركلي في الأعلام (٤/٢٦٦)، وسزكين في تاريخ التراث العربي (١/١/٢٨٨)، وغيرهما-. وقد أحال بروكلمان إلى فهرس المكتبة الآصفية، فجردتُ قسم الحديث من فهرسها الذي وقفتُ عليه، ولم أجد بهذا الاسم إلا نسخةً منسوبةً إلى البوصيري (برقم ٩٦٤)، وهي التي طُبع الكتابُ عنها بتحقيق محمد مختار حسين، ثم بتحقيق د. عوض الشهري. ثم وجدت بروكلمان نسب الكتابَ إلى البوصيري في موضعٍ آخر من كتابه (م٢/٧٢)، وأحال إلى موضعٍ آخر من فهرس الآصفية -أيضًا-، فالظاهر أنه اضطرابٌ من مفهرسي هذه المكتبة، خصوصًا أن عنوانَ الكتاب متطابقٌ في الموضعين حرفًا بحرف.

(٢) وكلاهما مطبوع، لكن أوَّلهما طبع ناقصًا.

(٣) تدريب الراوي (١/١٧٤).

المطلب التاسع: وفاته

اتَّفقت كلمة مترجمي الهيثمي على وفاته في شهر رمضان، عام ٨٠٧هـ، واختلفوا في تعيين وقتها بين ليلة الثلاثاء التاسع والعشرين –وهو قول ابن حجي، وسبط ابن العجمي، وابن فهد، والسخاوي[١]–، وبين يوم التاسع والعشرين –وهو قول التقي الفاسي، وابن خطيب الناصرية، والمقريزي، وابن حجر، والرضي الغزي[٢]–، وأبعد الأقفهسي في قوله بوفاته ليلة التاسع عشر من ذلك الشهر[٣].

والاختلاف في هذا قريب، فلعلَّ من أطلق اليومَ أطلقه على ليلته تجوُّزًا، أو أراد يومَ تشييعه، حيث نصَّ الأقفهسيُّ والمقريزيُّ والسخاويُّ على أنه «دُفن من الغد، خارج باب البرقية من القاهرة»[٤].

وقد ذكر ابن خطيب الناصرية أنه «صُلِّي عليه بحلب صلاة الغائب، تغمَّده الله –تعالى– برحمته»[٥].

---

(١) تاريخ ابن حجي (٢/٦٦٧)، ثبت سبط ابن العجمي [٤٠٨]، لحظ الألحاظ (ص٢٤١)، الضوء اللامع (٥/٢٠٢).

(٢) ذيل التقييد (٢/٢٣٠)، الدر المنتخب [٢٨ب]، درر العقود الفريدة (٢/٤٧٨)، المجمع المؤسس (٢/٢٦٣)، بهجة الناظرين (ص٢٢٧).

(٣) إرشاد الطالبين (ص٤٣).

(٤) المصدر نفسه (ص٤٣)، درر العقود الفريدة (٢/٤٧٩)، الضوء اللامع (٥/٢٠٢).

(٥) الدر المنتخب [٢٨ب].

المبحث الثاني

دراسة كتاب «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، للهيثمي

المطلب الأول: اسم الكتاب

جاء اسمُ الكتاب على غاشية نُسختِه الخطية على النحو التالي: «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني».

وقد كُتب هذا العنوان بخطٍّ مختلفٍ تمامًا عن خط الناسخ -وهو الحافظ السخاوي كما سيأتي-، غير أني لم أستطع تحديدَ صاحبه، ولا تقريبَ عصره[1].

وقد ذكر هذا الكتابَ ناسخُه السخاويُّ في ترجمة مؤلِّفه الهيثمي، فقال: «ورتَّبَ أحاديثَ الحلية لأبي نعيم على الأبواب...، وأحاديثَ الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام[2] والأفراد للدارقطني، أيضًا على الأبواب، في مجلدين»[3].

وهذا -كما هو ظاهر- توصيفٌ للكتاب، ولعمل مصنِّفه فيه، وليس تسميةً له.

كما أورده السخاويُّ في جملةٍ من أسماء الكتب التي طالعها في تأليف كتابه «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ﷺ»، فقال: «وترتيب أحاديث الحلية، للهيثمي، وترتيب الكتب الأربعة: الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني، للهيثمي أيضًا»[4].

وهذا أقربُ من سابقه إلى التسمية، غير أن السخاويَّ أضاف فيه عبارة: «الكتب الأربعة»، وليس ذلك من سَنَن عنونة المصنَّفات، فعاد الأمر إلى التوصيف.

---

(١) وقفت على نسخةٍ من «حوادث الدهور»، لابن تغري بردي، نسَخَها السخاوي -أيضًا-، ووقع عنوانُها بخطٍّ ومدادٍ مطابقَين تمامًا لما وقع في عنوان كتاب الهيثمي، فيحتمل أنه رجلٌ آلت إليه مكتبة السخاوي أو بعضها، فقام على عنونتها وفهرستها.

(٢) وقع في المطبوع: «وفوائد أبي تمام»، وفيه إقحام.

(٣) الضوء اللامع (٥/٢٠١). واقتبسه عنه الشوكاني في البدر الطالع (١/٤٤٢).

(٤) القول البديع (ص٤٨٢).

وقد أورد الكتانيُّ كتابَ الهيثمي ضمن «كتبٍ في الجمع بين بعض الكتب الحديثية»، فقال: «وللحافظ نور الدين الهيثمي كتاب: جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني، مع ترتيبها على الأبواب»[1]. وهذه تسميةٌ مطابقةٌ لعنوان النسخة الخطية، غير أن الكتانيَّ إنما أخذها من النسخة نفسِها، وقد صرَّح بذلك في بقية كلامه، فقال: «وقفتُ عليه بخط الحافظ السخاوي في مجلدٍ واحد، نقله من خط جامعه[2]، ذكر في آخره أنه كتبه سريعًا جدًّا في ثلاثة عشر يومًا»، وهذا وصفٌ مطابقٌ للنسخة التي وقفنا عليها من الكتاب، فعاد الأمر إليها.

وبمراجعة النسخة الخطية، يمكن ملاحظة الأمور التالية:

١- أن المؤلف لم يُسَمِّ كتابه في مقدمته، ولا في خاتمته، بل يظهر أنه لم يبيّض المقدمةَ ويحرِّرْها تحريرًا كاملًا، فهي مقدمةٌ مقتضبة، ينقطع سياقها فجأةً، وقد حشَّى السخاويُّ بآخرها، فكتب: «وأخلى المصنِّفُ بياضًا».

٢- أن السخاويَّ لم يُعَنوِن النسخة، بل ترك مكانَ العنوان فارغًا، مع أنه كَتَبَ أسفلَ منه فهرسًا للكتب والأبواب التي يتضمَّنها الكتاب. وهذا يؤكد أن ما سبق من السخاوي في ترجمتِه للهيثمي، وسياقِ مصادره في «القول البديع»، إنما هو اجتهادٌ وتوصيف، لا نصٌّ وتسمية.

٣- أن مَن كتب العنوانَ على غاشية النسخة أخذه -على أغلب الظن- من مقدمة المؤلف، على عادة كثير ممن يكتب عنوانات النسخة، حيث جاء في المقدمة: «... أمرني **بجمع أحاديث** أبي بكر الشافعي، وتمام الرازي، وأفراد الدارقطني، وفوائد الخلعي»، ويبدو أنه استعان -أيضًا- بتوصيف السخاوي -المنقول آنفًا-.

والذي يترجَّح لي -والله أعلم- أنه يجوز إطلاق اسمٍ مختصرٍ -ما أمكن-، يكون عَلَمًا على الكتاب، ما دام المصنِّف لم يسمِّه باسمٍ عَلَميّ، وأن الأَولى أخذُ عباراتِه من عبارات المصنِّف -قدر الإمكان-.

---

(١) الرسالة المستطرفة (ص١٢٩، ١٣٢).

(٢) كذا، وفيه تصرُّف، ونص السخاوي: «مرتِّبه».

وعلى ذلك، فاستعمال مفردة «الجمع» أقرب -في نظري- من استعمال مفردة «الترتيب»، لأمور:

١- استعمال المصنِّف لها في مقدمته.

٢- أنها تدفع ما وقع فيه بعض المعاصرين مِن تَوَهُّم أن المصنِّفَ أفرد لكل كتابٍ من الكتب الأربعة ترتيبًا مستقلًّا[١].

٣- أن الجمع يستلزم الترتيبَ ويتضمَّنُه -ولا بد-، إذ لا فائدةَ تُذكر من مجرَّد الجمع إن أُريد به ضمُّ الكتب الأربعة متواليةً في كتابٍ واحد، ولا يعدو ذلك أن يكون نسخًا جديدًا لها.

المطلب الثاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف

لا يتطرَّق شكٌّ إلى نسبة الكتاب إلى الهيثمي، وذلك للأدلة والقرائن التالية:

١- أنه قد نَسَبهُ إليه تلميذُ تلامذتِه: الحافظُ السخاوي، وذلك في مواضعَ من كتبه[٢]، بل نَسَخَ النسخةَ الخطيةَ التي وصلتْنا من الكتاب بخطِّه المعروفِ الذي لا يشتبه، وصرَّح فيها بأنه نقلها عن خط «مرتِّبه»، وهو يقصد الهيثميَّ لا غير، فقد نَسَبَ الترتيب إليه -كما سلف-.

٢- أن المؤلف ذكر في مقدمته أنه ألَّف الكتابَ بأمر الحافظ العراقي، ووَصَفَهُ بقوله: «سيدي وشيخي»، وهذا متَّفق مع ما هو معلومٌ في ترجمة الهيثمي من تعظيمِه للعراقي، ومن تكليفِ العراقي له بجمع الزوائد وترتيب الكتب، وتدريبِه له في ذلك[٣]، ومطابقٌ لإطلاقه «سيدي وشيخي» على العراقي في عدة مواضع[٤]، بل إن مقدِّمته لهذا الكتاب شديدةُ الشبه بمقدمته لكتابه «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»[٥].

---

(١) انظر: مقدمة محقق المقصد العلي (ص٥٦)، مقدمة محقق مجمع الزوائد (١/٤٥)، مقدمة زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة (١/٦٤).

(٢) الضوء اللامع (٥/٢٠١، ٨/١٩)، القول البديع (ص٤٨٢)، إرشاد الغاوي (ص٥٧٣).

(٣) انظر ما مرَّ في المطلب الرابع من المبحث السابق (ص٩٤).

(٤) انظر: موارد الظمآن (١/٩١)، مجمع الزوائد (١/١٤٧، ١٥٠)، تقريب البغية (١/٢٥).

(٥) بغية الباحث (ص١٤٥).

٣- أن أسلوب الترتيب والعنونة مشابهٌ لمثيله في كتب الهيثمي الأخرى، تبيّن ذلك مقارنةٌ يسيرةٌ بين الكتب والأبواب فيها وفي هذا الكتاب[١].

المطلب الثالث: موضوع الكتاب

بيَّن المؤلفُ أصلَ موضوعِ كتابه في مقدِّمته، فقال: «وبعد: فإن سيدي وشيخي... أمرني بجمع أحاديث أبي بكر الشافعي، وتمام الرازي، وأفراد الدارقطني، وفوائد الخلعي».

فموضوع الكتاب: جمع الكتب الأربعة المذكورة، وهي: أحاديث أبي بكر الشافعي (الغيلانيات)، وفوائد تمام الرازي، والأفراد للدارقطني، وفوائد الخِلَعي (الخِلَعيات).

ومن خلال استعراض الكتاب يتَّضح أمران لم يفصح عنهما المؤلف هنا، وهما:

١- أنه رتَّب هذه الكتب على الأبواب، بحسب موضوعاتها.

٢- أنه لم يرتِّب من أفراد الدارقطني إلا عشرة أجزاء هي الأولى منه.

هذا، وقد ذهل الحافظ السيوطي، فأشار إلى هذا الكتاب ضمن مؤلَّفات الهيثمي في الزوائد، قال: «وجمع الحافظ أبو الحسن الهيثمي... **زوائد فوائد تمام وغير ذلك**»[٢]، والواقع أنه كتابُ ترتيب، لا كتابُ زوائد، مثلُه في ذلك مثل «ترتيب الحلية»، الذي ذكره السيوطيُّ في الزوائد أيضًا، فوهم، والله أعلم.

المطلب الرابع: أهمية الكتاب

يمكن إبراز أهمية الكتاب من خلال الأمور التالية:

١- تقريب أحاديث الكتب الأربعة المرتَّبة، وتيسير الوقوفِ عليها، ومراجعتِها، والحكمِ على أسانيدها، والاستدلالِ بها، وذلك بالكشف عنها بحسب موضوعاتها، حيث إنها على هيئتها الأصلية غير مرتَّبة على أساسٍ معيَّن، والوقوف على أحاديثها عَسِر جدًّا.

٢- المساهمة في تصحيح نصوص الكتب الأربعة، وسَدِّ أسقاطها، وحلِّ إشكالاتها، حيث يمكن أن يُعَدَّ ترتيبُها نسخةً من نُسَخِها.

---

(١) قارن بسرد الكتب والأبواب في مقدمات: مجمع الزوائد (١/١٤٨)، غاية المقصد (١/٢٩)، المقصد العلي (ص٨٣)، مجمع البحرين (١/٤٦)، تقريب البغية (١/٢٥).

(٢) تدريب الراوي (١/١٧٤).

٣- حفظ جملةٍ من النصوص التي لم تصلنا بهيئتها الأصلية، وقد حصل ذلك بشكلٍ كبيرٍ في «أفراد الدارقطني» -خصوصًا-، حيث وصلتْنا منه أجزاءٌ يسيرة، ووقعت ستةُ أجزاء مما لم يَصِلنا منه مرتَّبةً في هذا الكتاب، ولا وجودَ لها -فيما نعلم- إلا فيه، وهي موضوع هذه الرسالة.

٤- ومما يوضِّح أهميةَ هذا الكتاب لدى العلماء، وحاجتَهم إليه، أمران:

أ- أنه أثرٌ من آثار الحافظ الهيثمي التي كلَّفه بتأليفها الحافظُ العراقي، فهذان حافظان من أعلام عصرهما، احتاج أحدُهما إلى هذا الكتاب، ورأى فائدتَه وأهميَّتَه، واضطلع الآخر بالجهد التأليفي فيه.

ب- أن بعضَ جوانب الكتاب تكرَّرت الكتابةُ فيها بعد الهيثمي، فذكر السخاويُّ في مؤلفات شيخه الحافظ ابن حجر: «ترتيب فوائد تمام على الأبواب»[1]، وذكر في مؤلفات نفسِه: «ترتيب الغيلانيات وفوائد تمام على الأبواب»، قال -يقصد نفسَه-: «كتب منهُ قطعةً -قبل العلم بسبق الهيثمي له-، إجابةً لسائل»[2]، فدلَّ على تكرُّر الحاجة إلى مثل هذا الكتاب، وعظيم فائدته لأهل الفن.

المطلب الخامس: منهج المؤلف في الكتاب

مع أن موضوع هذا البحث يتعلَّق بمادةٍ معيَّنةٍ من محتواه -فحسب-، إلا أنه أمكن أثناء جرد الكتاب لاستخراجها ملاحظةُ بعض المعالم العامة في منهجية تأليفه، ومنها:

١- رتَّب الهيثمي كتابَه على أبواب الفقه ترتيبًا تفصيليًّا، مستعملًا عنوانات الكتب والأبواب التي سار عليها في مؤلفاته الأخرى في الزوائد والتراتيب[3].

وقد سرد الناسخُ الكُتبَ العامة المضمَّنة في الكتاب بأسفل صفحة العنوان، فكتب: «فهرست كُتُبه: الإيمان، العلم، الطهارة، الصلاة -وفيه: الأذان، والإمامة، والجمعة،

(١) الجواهر والدرر (٢/٦٦٤).

(٢) إرشاد الغاوي (ص٥٧٣)، الضوء اللامع (٨/١٩). بل استمرَّت الحاجة إلى أن رتَّب أحد المعاصرين فوائد تمام -أيضًا-.

(٣) انظر ما سبق (ص١٠٧).

والخوف، والعيدين، والكسوف، والاستسقاء، والنافلة-، الجنائز، الزكاة -وثواب الصدقة-، الصيام، الحج، الأضاحي -وفيه: العقيقة، والوليمة-، البيوع -وتوابعه-، الأيمان والنذور، القضاء، العتق، الوصايا، الفرائض، النكاح -وفيه: الرضاع، والصداق، والطلاق، والعدد، واللعان-، الأطعمة، الأشربة، الطب، اللباس، الإمارة، الجهاد، المغازي، أهل البغي، الحدود والديات، التفسير، فضائل القرآن، التعبير، القدر، الفتن، الأدب، البر والصلة، أحاديث الأنبياء، علامات النبوة، المناقب، الأذكار والدعوات، التوبة والاستغفار، الزهد، البعث، وصفة النار والجنة. آخره»[1].

٢- دمج الهيثمي أحاديث الكتب المرتَّبة داخل أبوابها، ولم يُفرد ترتيب كل كتاب.

٣- أفاد السخاويُّ في حاشية مقدمة الكتاب أن «المصنِّف يصرّح عند كل حديثٍ بمن أخرجه من الأربعة المذكورين»، يعني: أصحاب الكتب المرتَّبة، وهم: أبو بكر الشافعي (صاحب الغيلانيات)، والخِلَعي، وتمَّام، والدارقطني، فيبدأ نقلَ الحديث بتسمية مُخرِّجِه.

٤- أفاد السخاويُّ في حاشية مقدمة الكتاب أن المصنِّف «ينصُّ على تعيين الحديث في أي جزء، فيقول -مثلًا-: قال الدارقطني في الثالث عشر[2]» -أي: من الأفراد-، وهكذا وقعت الإحالةُ في هذه الكتب إلى أرقام الأجزاء التي كانت تقسِّم الكتبَ الكبيرةَ إلى وحداتٍ صغيرة، ليسهلَ البحث فيها، ونَسخُها، والاطلاعُ عليها، وقراءتُها على الشيوخ، وغير ذلك من الفوائد. وهذا وقع من المؤلف على الأغلب الأعمّ، وإلا فإنه تركه في مواضعَ عديدةٍ نبَّه عليها السخاويُّ في حواشي النسخة بقوله: «لم يعيِّن الجزء»[3].

وكان من منهجه أنه إذا ساق حديثين فأكثر على التوالي من جزءٍ واحدٍ من كتابٍ واحد، فإنه يحذف اسمَ المخرِّج ورقمَ الجزء، ويسوق صيغة الرواية مباشرةً[4].

---

(١) [١أ].

(٢) هكذا اتَّفق أنْ جَمَعَ السخاويُّ بين الدارقطني وهذا الرقم، وهو مثالٌ على الفرض بقصد التوضيح فحسب، وإلا فلم يقع في الكتاب النقلُ عن الدارقطني فيما بعد الجزء العاشر من «الأفراد».

(٣) استطعتُ تعيينَ بعض ما حصل فيه ذلك من أحاديث هذه الرسالة بمصادر خارجية، وبقيتْ أربعة أحاديث غير محدَّدة الجزء، وهي الأحاديث (١، ٨٩، ١٥٢، ١٦٤).

(٤) انظر الأحاديث (٢٤، ٢٦، ٣٦، ٣٩، ٥٦، ٦٥، ٦٨، ٨٧، ٨٨، ١٠٦، ١٢٤، ١٢٦، ٢٥٢، ٢٧٥) من هذه الرسالة.

وإذا ساق حديثين متواليين من جزأين مختلفين من كتابٍ واحد، فإنه يحذف اسم المخرّج، وينصُّ على رقم الجزء فقط عند صيغة الرواية.

٤- يسوق الهيثميُّ الإسنادَ بأسمائه وصِيَغِه وما يقع في أثنائه، والمتنَ بتمامه، وكلامَ المصنِّفين بعدَه -إن وُجد-، فينقل ذلك كلَّه كما يقع في نُسَخِه التي رتَّب الكتبَ الأربعةَ منها، ولم أقف من منهجه على اختصار شيءٍ من ذلك إلا عندما تتوالى أسانيدُ لمتنٍ واحد، سواءً مِن كتابٍ واحدٍ من الكتب الأربعة، أو مِن أكثر، فإن الهيثميَّ قد يحذف المتن المتأخر، ويحيل إلى الأول بقوله: «بمثله»، ويذكر الفروقات والزيادات -إن وُجدت-.

٥- إذا ساق صاحبُ الكتاب المرتَّب حديثين فأكثر بإسنادٍ واحد، وعلَّق عليها تعليقًا واحدًا، فإن الهيثمي يفرِّق الأحاديث في أبوابها، ويكرر الإسنادَ وتعليقَ المؤلِّف في كل موضع، كما وقع منه في الأحاديث (٢٠، ٢٩) (٥٧، ٢٢٠) (٧٨، ٣٣٤) (٩٢، ٣٣٣) (١٠١-١٠٣، ١٠٨، ١٤٥، ٣٤٧) (١١٧، ٣١٦) (١٧١، ٢٢٨، ٢٤٢، ٣٢٨، ٣٣٧) (٢٥٤، ٢٩٨) من أحاديث هذه الدراسة.

٦- حاولتُ التماسَ منهجٍ مطَّردٍ للمؤلف في ترتيب الأحاديث داخل الباب الواحد، فلم يظهر لي من ذلك شيءٌ بَيِّن، فإني لم أرَهُ التزم بترتيب الأحاديث بحسب مخرِّجيها، بل قد يسوق حديثًا -مثلًا- من عند الدارقطني، ثم من عند تمام، ثم يعود إلى الدارقطني، وهكذا، وقد يقدِّمُ المتأخرَ منهم، ويؤخِّرُ المتقدِّم.

كما لم أرَهُ التزم بجمع طرق الحديث الواحد معًا إذا وقعت عند عددٍ من المصنِّفين، بل قد يفرّقها، كما فعل -مثلًا- في حديثَي: «صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك»، و: «لولا أن أشقَّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»، فإنه ساق الأول من عند تمام، ثم الثاني من عنده ومن عند الخلعي، وانتقل بعد ذلك إلى حديثين آخرَين، ثم عاد إلى الأول من عند الدارقطني، ثم ساق الثاني من عنده -أيضًا-[1].

ولعلَّ قراءةً شديدةَ التفحُّص لأحاديث الكتاب كاملةً تُظهِر حقيقةَ الأمر في هذا الجانب بجلاء.

---

(١) [٢٧أ].

٧- يحيل الهيثميُّ أحيانًا إلى مواضعَ تقدَّمت أو ستأتي من الكتاب، ليستزيدَ القارئ من أحاديثِ الباب، أو طرقِ الحديث، ويتنبَّهَ إلى ما أوردَهُ منها في كتابٍ أو بابٍ آخر، لتعلُّقِه به. ومثال ذلك: قوله في «باب فضل العلم ومن طلبه» من «كتاب العلم»، بعد أن ساق طرف حديث: «فذَكَرَ الحديثَ الآتيَ في المسح على الخفين من كتاب الطهارة»[(١)]، وقوله في آخر «باب الصوم في شعبان»: «وسيأتي النهي عن الصوم من نصفه قريبًا»[(٢)]، وقوله في آخر «باب فيمن أتى حائضًا» من كتاب النكاح: «وتقدم في الطهارة»[(٣)].

المطلب السادس: موارد المؤلف في الكتاب

التزامًا بموضوع الكتاب، فإن مواردَ مؤلفِه الرئيسةَ لا تكاد تُجاوزُ الكتبَ الأربعةَ المرتَّبةَ فيه، وهي: الغيلانيات، والخِلَعيات، وفوائد تمام، والأجزاءَ العشرةَ الأولى من أفراد الدارقطني.

المطلب السابع: وصف نسخة الكتاب الخطية

الفرع الأول: الوصف المادّي:

تحتفظ مكتبة الشيخ (أحمد بن عمر البساطي)، بالمدينة المنورة، بنسخة الكتاب الخطية الفريدة.

وجاءت النسخة ضمن مجلدٍ يحوي كتابَين بخط ناسخٍ واحد، أولهما «ترتيب حلية الأولياء»، للهيثمي، والثاني كتابنا هذا[(٤)].

وتقع نسخة هذا الكتاب في ١٧٢ ورقة[(٥)] من القطع المتوسط، بمقاس: ٢٧سم × ١٨سم، ومسطرةٍ عِدادُها ٤٠ سطرًا، وكثيرًا ما تزيد الأسطر لحاجة الناسخ، على أن

---

(١) [٨أ].

(٢) [٥٨ب].

(٣) [٨٠ب].

(٤) نظرًا لاتفاق خط الناسخ في الكتابين، وتشابُه مظهرهما العام في النسخة، فقد وقع خطأٌ في تجليد الكتاب أدَّى إلى نقل ٤٧ ورقة من آخر الكتاب الأول إلى آخر الكتاب الثاني، ونقل ٣١ ورقة من آخر الكتاب الثاني إلى آخر الكتاب الأول.

(٥) لم ترقَّم النسخة يدويًّا، وإنما رقَّمتُها ترقيمًا حاسوبيًّا خاصًّا، بحسب الاعتبارات والأعراف العلمية المتَّبعة في ترقيم المخطوطات.

مقاس كتلة النص غالبًا: ٢١سم × ١٤سم.

وخط الناسخ تعليق عادي، غيرَ أنه مضغوط، صغيرُ الحروف، متقاربُ الكلمات، ولذا بلغ متوسط الكلمات في السطر الواحد: ٢٢ كلمة، على أن الناسخ كان يخرج كثيرًا عن السطر بعد نهايته، فيُراكِبُ الكلماتِ صعودًا باتجاه الأعلى، استغلالًا لمساحة الحاشية اليسرى، وطمعًا في إنهاء الجملة قبل الانتقال إلى السطر التالي.

وقد التزم الناسخُ كتابةَ «التعقيبة» في ذيول ظهور الأوراق جميعًا، ومنها ومن استقامة السياق عُلِمَ ترابطُ جميع الأوراق، واكتمالُ المخطوط دون نقص -بحمد الله-.

الفرع الثاني: الناسخ وتاريخ النسخ:

صرَّح الناسخُ باسمه في خاتمة النسخة، فقال: «وكتبه: محمد السخاوي. غفر الله، ولوالديه، وأقاربه، وأزواجه، وذريته، والمسلمين».

والسخاويُّ هو الحافظُ المشهور، تلميذُ الحافظِ ابنِ حجر العسقلاني، شمسُ الدين، أبو الخير؛ محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي القاهري الشافعي (٨٣١هـ-٩٠٢هـ)[1].

وفضلًا عن تصريحه باسمه، فقد كُتِبَت تبصرةٌ تنويهيةٌ بخطٍّ غيرِ معلوم على غاشية النسخة، وفيها: «بخط الحافظ شمس الدين السخاوي»، وكذلك طالع الشيخ محمد بن جعفر الكتاني المغربي (ت ١٣٤٥هـ) هذه النسخةَ عينَها، وأثبت أنها بخط السخاوي، فقال: «وقفتُ عليه بخط الحافظ السخاوي، في مجلد واحد، نَقَله من خط جامِعِه، ذكر في آخره أنه كتبه سريعًا جدًّا، في ثلاثة عشر يومًا»[2].

وهذا الوصف مطابقٌ لما وقع في خاتمة النسخة، وهو قول السخاوي: «علَّقته سريعًا جدًّا، من خط مرتِّبه، وهو في مجلَّدين، في ثلاثة عشر يومًا، آخرها يوم الخامس عشر،

(١) ترجم السخاوي لنفسه ترجمة حافلة، طبعت في مجلد ضخم، باسم: «إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي»، كما أطال في ترجمة نفسه في كتابه: الضوء اللامع (٨/٢-٣٢). ومن مصادر ترجمته -أيضًا-: نظم العقيان (ص١٥٢)، الكواكب السائرة (٥٣/١)، شذرات الذهب (٢٣/١٠)، البدر الطالع (١٨٤/٢)، الأعلام (١٩٤/٦).

(٢) الرسالة المستطرفة (ص١٣٢).

من ربيع الثاني، سنة ستين وثماني مائة، أحسن الله تَقَضّيها وما بعدها في خير»، وكان للسخاوي من العُمر يومئذٍ ٢٩ عامًا[(١)].

الفرع الثالث: تملُّكات النسخة:

يعلم المتأملُ لخطِّ السخاوي، المتوافرِ كثيرًا في كثيرٍ من المخطوطات، أن خطَّه في شبابه كان -كما سبق وصفُه- صغيرًا دقيقًا متقاربًا، وأنه أضحى في مراحلَ لاحقةٍ من عُمرِه أكبرَ حجمًا، وأكثرَ استغلاقًا.

وحيث وقعت في النسخة بعضُ الإلحاقات والحواشي بخطِّه المتأخر[(٢)]، فإن ذلك يفيد أن النسخةَ بَقِيَت في حوزتِه سنواتٍ بعد كتابتها.

وعلى النسخة -بعد السخاوي- خمسُ تملُّكاتٍ، كُتِبَ أوَّلُها في الزاوية العلوية اليسرى من صفحة العنوان، ثم توالت التملُّكات بأسفلَ منه:

١- فأوَّلها لم يظهر بتمامه لتمزق الورقة، ونصُّ بدايته: «بِيَد عمر بن فهد...».

---

(١) كان السخاويُّ وقتَها مجتهدًا في الطلب، وتحصيل الأصول، ومطالعة الكُتب ونَسخِها، ومن ذلك: أنه كتب نسخةً في خمس مجلدات من «الإصابة»، لشيخه الحافظ ابن حجر، وذلك «في مدة يسيرة جدًّا»، وفرغ منها «في يوم الاثنين ١٧ شهر الله المحرم، سنة ٨٥٩» -والنسخة الآن محفوظة سوى مجلَّدها الرابع في مكتبة كوبريلي، بالأرقام (٢٤٣-٢٤٧)-، وكتب نسخةَ «ترتيب أحاديث الحلية» -الموجودة في المجلد الذي يحوي كتابَنا- «في نحو أسبوعين»، وفرغ منها «في العشر الثاني من ربيع الأول، سنة ستين وثماني مائة»، وذلك قبل البدء بِنَسخِ كتابنا بأيامٍ يسيرة، وفي السنة التالية كتب نسخةً من «تغليق التعليق»، للحافظ ابن حجر، «في نحو العشرين يومًا، آخرها في أوائل صفر، عام ٨٦١» -والنسخة محفوظة الآن في مكتبة مراد ملا، برقم (٣٦٥)-، بل ألَّف السخاويُّ الإبرازاتِ الأولى من كتابه «القول البديع» في عامي ٨٦٠هـ و٨٦١هـ، انظر: مقدمة محققه (ص١٦-١٨).
كل ذلك مع رحلته إلى الشام في أواسط سنة ٨٥٩هـ، التي سمع فيها كثيرًا من الكتب والأجزاء الحديثية، انظر: الضوء اللامع (٨/٨)، وطالِع السماعات التي كتبها بخطه على عدد من الأجزاء في مجاميع المدرسة العمرية بالمكتبة الظاهرية في دمشق، ومنها: المجموع ٢١ [١٣٧أ، ١٧٩أ]، المجموع ٣٨ [١١٦ب]، المجموع ٦٠ [١٠٠أ]، المجموع ٨٠ [١٠٧أ، ١٣٥أ]، المجموع ٨١ [١٨أ، ٥٣أ].
(٢) انظر: [١٨ب]، ومن «ترتيب أحاديث الحلية» في نفس المجلد: اللقطات [٧٨، ١٢١، ١٢٦، ١٢٩].

ولهذا التملُّك أهميةٌ كبيرةٌ في دراسة تاريخ النسخة وتنقُّلاتها، فإنه يُثبِت أنها خرجت من يد السخاوي في حياته، إذ المتملِّكُ هو الشيخ المحدِّث المؤرّخ نجم الدين عمر بن محمد بن محمد ابن فهد الهاشمي المكي، المتوفَّى في رمضان عام ٨٨٥هـ(١)، أي: قبل وفاة السخاوي بسبع عشرة سنة(٢).

٢- وانتقلت النسخة بعد النجم ابن فهد إلى المتملِّك الثاني، الذي كتب أسفلَ التملُّك الأول مباشرةً: «ثم صـ[ـار] لحفيده [محمد بن] عبدالعزيز بن عمر ابـ[ـن فهد] لطف الله [به]»(٣)، وهذا هو المؤرّخ المشهور، الملقَّب بجار الله، المتوفَّى عام ٩٥٤هـ(٤)، وقد كانت مكتبة أسرته آلت إليه(٥)، ومن ضمنها هذا الكتاب -كما هو ظاهر-.

٣- ومنه انتقلت النسخة إلى المتملِّك الثالث، فكتب: «ثم صار ملكًا لأ[حمد] بن عبدالحق»(٦). وقد تبيَّن لي، بمقارنة خطِّه بخطوطٍ مطابقةٍ في عدَّة تملُّكاتٍ وسماعات(٧)،

(١) ترجمته في: الضوء اللامع (١٢٦/٦)، الأعلام (٦٣/٥). وكتبت د. سعاد الحسن رسالة علمية بعنوان: «النجم ابن فهد مؤرخًا»، ترجمت له فيها ترجمةً موسَّعة.

(٢) ذكر السخاويُّ في إرشاد الغاوي (ص٢٢١-٢٢٣)، والضوء اللامع (١٤/٨)، أنه حجَّ وجاور سنة ٨٧٠هـ، وصاحَبَ النجمَ ابنَ فهد، والظاهر أن النسخةَ انتقلت إلى ابن فهد في هذه الرحلة، إذ لم يذكر السخاويُّ حجَّةً أخرى له -بعد كتابة النسخة- إلا في السنة التي توفي ابنُ فهد في رمضانها، ولم تذكر د. سعاد الحسن في رحلات ابن فهد رحلةً بعد سنة ٨٥٠هـ، انظر: النجم ابن فهد مؤرخًا (ص١٠٤-١٠٧).

(٣) ما بين المعقوفين بين ممحوٍّ ومبتورٍ في الأصل، وقدَّرتُه من السياق، ومن تملُّكٍ مماثلٍ لجار الله بأسفل تملُّكٍ لجدِّه النجم في نسخة طبقات الحنابلة المحفوظة في مكتبة رئيس الكتاب، برقم (٦٧٠).

(٤) ترجمته في: الضوء اللامع (٥٢/٣)، النور السافر (ص٣٢٣)، الكواكب السائرة (١٣١/٢)، شذرات الذهب (٤٣٢/١٠)، الأعلام (٢٠٩/٦).

(٥) انظر حول ذلك، وحول مكتبة بني فهد: التاريخ والمؤرخون بمكة (ص١٠٢-١٠٥).

(٦) ما بين المعقوفين مغطّى في الأصل بالشريط اللاصق المستعمل في الترميم.

(٧) منها سماعاتٌ على: الاعتقاد، للبيهقي: نسخة جامعة الملك سعود (١٣٠٤)، شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي: نسخة عارف حكمت (٤٤٠: ٢٣٢،٩١)، المجالسة، للدينوري: نسخة دار الكتب المصرية (٢٢٤٤)، حلية الأولياء: نسخة كوبريلي (٢٨٢)، سنن ابن ماجه: نسخة كوبريلي (٢٩٣)، تاريخ الطبري: نسخة كوبريلي (١٠٤٣)، وتملُّكاتٌ على: الرد الوافر، لابن

أنه: الشيخ العلَّامة شهاب الدين أحمد بن عبدالحق بن محمد السنباطي، المتوفى عام ٩٥٠هـ[١].

وظاهرٌ من تاريخ وفاة أحمد السنباطي أنه تملَّك النسخةَ في حياة جار الله ابن فهد -مالكِها قبله-، وقد تبيَّن لي أنه كانت بين الرجلين علاقةٌ وثيقةٌ ومراسلات، فقد لازم جارُ الله والدَ صاحبِه: الشيخَ عبدَالحق السنباطي[٢]، كما أورد صاحبَه أحمدَ السنباطيَّ ضمن جماعةٍ من أصحابه الأعيان «العلماء والفضلاء النبهاء»، وحلَّاه بأنه «عين الشافعية الآن، العلَّامة الإمام، القدوة الهمام، مفتي المسلمين»[٣]، ووقفت كذلك على كتابٍ آلَ إلى أحمد السنباطي بعد جار الله ابن فهد، كحال كتابنا هذا[٤].

٤- وأما التملُّك الرابع، فقد حاول أحدُهم الضربَ عليه، لخروجه عن ملك صاحبه -فيما يظهر-، لكنه بقي مقروءًا -خصوصًا أن صاحبَه مألوفُ الخط معروفُه[٥]-، ونصُّه: «ثم للفقير أحمد بن العجمي»، وهو الشيخ المحدِّث أحمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم العجمي، المعروف بالوفائي، المتوفَّى عام ١٠٨٦هـ[٦].

ناصر الدين: نسخة الأزهر (١٠٦٥٨)، طبقات الحفاظ واللآلئ المصنوعة، للسيوطي: نسخة بلدية الإسكندرية (٨٢٢ب)، مجموع من مصنفات الصغاني: نسخة مراد ملا (١٧٨٩).

(١) ترجمته في: الكواكب السائرة (١١٢/٢)، شذرات الذهب (٤٠٢/١٠).

(٢) انظر: النور السافر (ص٣٢٤)، شذرات الذهب (٤٣٣/١٠).

(٣) نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى (٦٨٣/٢).

(٤) المعجم الأوسط، للطبراني: نسخة قرة جلبي (٧٢). وفي مكتبة بلدية الإسكندرية نسخة من سنن ابن ماجه برقم (١٢٢٠ب)، عليها [٢٩أ] سماعٌ لجار الله ابن فهد، بخط والده، مؤرخٌ عام ٩٠٩هـ، وفي آخرها سماعٌ على عبدالحق السنباطي لأبنائه: كمال الدين محمد، وشهاب الدين أحمد، ومحب الدين محمد، مؤرخٌ عام ٩١٥هـ، فكأن النسخة آلت من بني فهد إلى عبدالحق أو بنيه.

(٥) بخطِّه تملكات وإجازات وأثبات ومؤلفات منتشرة في المخطوطات على تفرُّق بلدانها، وقفتُ منها على أشياء في المملكة العربية السعودية، ومصر، وتركيا، وألمانيا، وأمريكا.

(٦) ترجمته في: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر (١٧٦/١)، فهرس الفهارس (١١٥/١)، الأعلام (٩٢/١).

٥- وجاء في آخر التملُّكات المدوَّنةِ على غاشية النسخة: «ثم آل إلى ملك الفقير صالح بن محمد الفلاني العمري، بالشراء الشرعي، بمكة المشرفة، عام ١٢٠٨». والفُلَّاني عالِمٌ أثريٌّ معروف، توفي عام ١٢١٨هـ[(١)].

وليس على النسخة تملُّكٌ بعد هذا، إلا أنها آلت إلى الشيخ أحمد بن عمر البساطي، المتوفَّى عام ١٢٩٦هـ[(٢)]، وما زالت محفوظةً في مكتبته القيّمة التي يقوم عليها أحفاده الكرام.

الفرع الرابع: ضبط النسخة:

نقل السخاويُّ نُسختَه من هذا الكتاب عن خط مؤلِّفه مباشرةً، وصرَّح بذلك في موضعَين، أحدهما: حاشيةٌ قرب نصف الكتاب، نصُّها: «آخر المجلد الأول من خط مؤلفه، ومنه نقلت -ولله الحمد-»[(٣)]، وثانيهما: خاتمة النسخة، حيث قال: «علَّقته سريعًا جدًّا من خط مرتِّبِه، وهو في مجلَّدَين، في ثلاثة عشر يومًا...».

ويتبيَّن من هذه الخاتمة أن السخاويَّ كان مستعجلًا جدًّا في نَسخِه، إذ إن ثلاثة عشر يومًا مدةٌ وجيزةٌ نسبيًّا لكتابة كتابٍ كهذا، يقع أصلُه في مجلَّدَين، ويتضمَّن آلاف الأسماء والصِّيَغ والألفاظ.

ولذا فلا بُدَّ أن يقع في النسخة الخطأ، والسقط، والإشكال، بل إن هذا يقع للمتأنِّي كما يقع للمستعجل.

ومن ذلك: إعجام ما لا يعجم (٣٠، ٥١، ٩٠، ٩٢، ١٢٧، ١٧٥، ٢٤٤)، إهمال ما لا يهمل (٥٥، ١٧٥)، الاضطراب والتكرار (٣٢، ٢٦٧)، السهو في كتابة

(١) ترجمته في حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر (٧٢٢/٢)، الأعلام (١٩٥/٣). وكتب د. محمد علي بيومي بحثًا بعنوان: «العالم الأثري الشيخ صالح الفلاني وجهوده السلفية في المدينة المنورة»، وفيه ترجمة موسَّعة له.

(٢) ترجمته في: أعلام من أرض النبوة (ص٩٤-٩٦)، ومصادره. وفيه أن مولده عام ١١٥١هـ، فيكون له وقت وفاة الفُلَّاني ٦٧ سنة، وقد كان الفُلَّانيُّ استقرَّ وتوفي بالمدينة، فلعل البساطيَّ اشترى النسخةَ من تركةِ كُتُبِه التي تفرَّقت الآن في مكتبات العالم، وفي مكتبة البساطي جملةٌ مما كان فيها.

(٣) [٩٦أ].

الكلمات ورسمها (٦، ٥٤، ٧٤، ٧٦، ١٣٤، ١٦٣، ١٦٧، ٢٠٢، ٢٢٨، ٢٣٩، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٧٠، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٨، ٣٣٠)، السهو في موضع الكلمة الملحقة (١٠٤)، انتقال النظر (٩، ٧٢، ١١٨، ١٢٤، ١٣٦، ٢٢٧، ٢٦٥، ٣٠٢، ٣٢٢، ٣٢٩، ٣٤٠).

ولا شكَّ أنه يصعب القطعُ بأن جميعَ أخطاء النسخة راجعٌ إلى الناسخ، بل وقوعُ بعضِها من المؤلف نفسِه قويٌّ محتمل، خصوصًا والسخاويُّ ينقل عن خطه مباشرة.

ومما قد يُعتَذَر به للمؤلف والناسخ معًا: أن خطَّ الهيثمي ليس بذلك الخط الواضح المتقن، ويكثر في مسوَّداته الضرب والتغيير والإلحاق[1]، فربما كان يكتب الكلمةَ على وجهِ الصواب، وتَحُول رداءةُ خطه عن تيسُّر قراءتها كذلك.

ومع ذلك كلِّه، فقد تبدَّت علامات الحرص، والتيقُّظ، والتثبُّت، في تصرُّفاتٍ عديدةٍ للسخاوي في نَسخِ نُسخَتِه، ومنها:

١- وضع علامة التضبيب «صـ» فوق الكلمات والجمل المشكلة التي ينقلها كما وقعت في أصله، وعند البياضات، والمراسيل، ونحوها، على العادة الجارية في كتب المحدِّثين لاستعمال هذه العلامة -كما في الأحاديث (٤٤، ٦٧، ١٢٣، ١٣٦، ١٩١، ٢٦٥، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٥)-.

٢- كتابة كلمة «كذا» عند الكلمات أو التعبيرات المستغربة عنده، سواءً لترجيحِه حصولَ الخطأ فيها، أو وقوعَ السقط، أو الإقحام، أو لاستشكاله إياها فحسب، لدفع نسبة الوهم فيها إليه إن تحقَّق الوهم -كما في الأحاديث (٦٣، ١٠٧، ١٢٤، ١٥٠، ١٥٤، ١٦٧، ١٨٧، ٢٠٢، ٢١٣، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٨٧، ٣١٠، ٣٣٠، ٣٣٣)-.

٣- الخروج من اضطراب الأصل بإثبات بعض الألفاظ على حالها فيه، والتصحيح عليها برمز «صح» -كما في الحديثين (٢٩١، ٣٢٧)-.

---

(١) انظر نماذج منه في كتابَيه: ترتيب الحلية: نسخة دار الكتب المصرية (٩٠٤ حديث)، موارد الظمآن: نسخة فيض الله (٥٤٩)، وفي: ثبت الندرومي: نسخة جامعة الملك سعود (٣٠٠٦) [١٢ب].

٤- كتابة رمز «صح» عند الكلمات والعبارات المتكرِّرة، لتأكيد صحَّة تكرارها، وأنه ليس وهمًا من الناسخ[1] -كما في الأحاديث (٢٥، ١٥٤، ٢٨٤، ٣١٢، ٣١٤، ٣٣٦)-.

٥- كتابة الكلمة المشكلة التي لم يفرغ للتأكُّد من الصواب فيها على وجهَيها، جاعلًا أحد الوجهَين في المتن، والآخر في الحاشية، ويكتب فوق الأخير: «يُحَرَّر» -كما في الأحاديث (٢٥، ١٨٣، ١٨٦)-.

٦- التبييض في مواضع احتمال السقط، أو متابعة الأصل في تبييضاته على وجه الدقَّة -كما في الحديثين (١٦٩، ٣٤٧)-.

٧- بيان ما يَحتَمِل السخاويُّ وقوعَه مِن الألفاظ على هيئةٍ ما، بكتابة كلمة «لعله»، أو: «لعل»، أي: لعل اللفظ كما أثبتُّه -كما في الحديثين (٦، ١٧٣)-.

٨- استدراك بعض فوات المصنِّف من أحاديث الكتب التي يرتبها، كما كتب في موضع [٢٨ب]: «فاته حديث غ» -يعني: من الغيلانيات-.

الفرع الخامس: الرموز والعادات:

صرَّح السخاويُّ بتصرُّفه في أمرين اعتادهما المصنِّفُ في كتابه، هما:

١- الترميز، حيث ذكر المصنِّف في مقدمته أنه رتَّب أحاديث أبي بكر الشافعي، وتمام الرازي، وأفراد الدارقطني، وفوائد الخِلَعي، فكتب السخاوي في حاشيةٍ على هذا الموضع: «وقد جعلت لهؤلاء رقمًا، لأن المصنِّف يصرّح عند كل حديثٍ بمن أخرجه من الأربعة المذكورين، فقصدتُ حذفَ ذلك، فللأول (غ)، وللثاني (ت)، وللثالث (ق)، وللرابع (خ)».

٢- الترقيم، قال السخاوي في حاشيته: «وأيضًا فالمصنِّف ينصُّ على تعيين الحديث في أي جزء، فيقول مثلًا: «قال الدارقطني في الثالث عشر»، فجعلتُ العددَ بالقلم الهندي،

(١) قال ابن الصلاح في علوم الحديث (ص١٩٦): «أما التصحيح، فهو كتابة (صح) على الكلام، أو عنده، ولا يفعل ذلك إلا فيما صح روايةً ومعنًى، غير أنه عُرضةٌ للشك أو الخلاف، فيكتب عليه (صح)، ليعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضُبِطَ وصح على ذلك الوجه».

فيصير هذا هكذا: ق حـ١٣ـدثنا».

ومن الملحوظ لقارئ النسخة أن لهذين الأمرين ثالثًا لم ينبِّه إليه السخاوي في حاشية المقدمة، وهو:

٣- اختصار بعض المتون، حيث كان الهيثمي يسوق المتن ولو طال -كما مرَّ في منهجه-، فتصرَّف السخاويُّ في مواضع عديدة بأن يورد طرفًا من المتن، ثم يقول: «فذكر الحديث بطوله»، أو: «وذكر الحديث»، أو: «الحديث»، لكنَّه لم يترك موضعًا إلا نبَّه في الحاشية على تصرُّفه، فكتب في المواضع الأولى [٤ب، ١٢ب]: «حشـ: أنا اختصرتُه»، «حشـ: أنا اختصرته أيضًا»، ثم صار يكتب: «اختصرته».

ولا شك أن التصرُّفين الأولين محتملان، فإنما هما اصطلاحٌ اصطلحه السخاوي بقصد سرعة النسخ، ونبَّه عليهما، فلا يشكلان على من بعده، ويمكن للقارئ أن يفسِّر الرمز والرقم بعبارة المصنِّف التي ذكر السخاويُّ أنه اعتاد التعبير بها.

وأما اختصار المتون، فلو لم تصلنا عامَّة الكتب التي رتَّبها الهيثمي في هذا الكتاب لفقدنا بسبب ذلك جملةً من تمام متونها، غير أنها وصلتنا على هيئتها الأصلية كاملةً، وأما ما لم يصلنا من «أفراد الدارقطني»، فلم يقع فيه من السخاوي اختصار -بحمد الله-.

ومن ترميزات السخاوي ومعتاداته في نُسخَتِه -سوى ما سبق-:

٤- الاختصارات الحديثية المعروفة، كاختصار: «حدثنا» إلى «ثنا»، و«أخبرنا» إلى «أنا»، ونحوها.

٥- اختصار الصلاة على النبي ﷺ، فإنه يكتبها غالبًا: «صلم»، أو: «صلى الله علم»، وربما كتبها تامَّة.

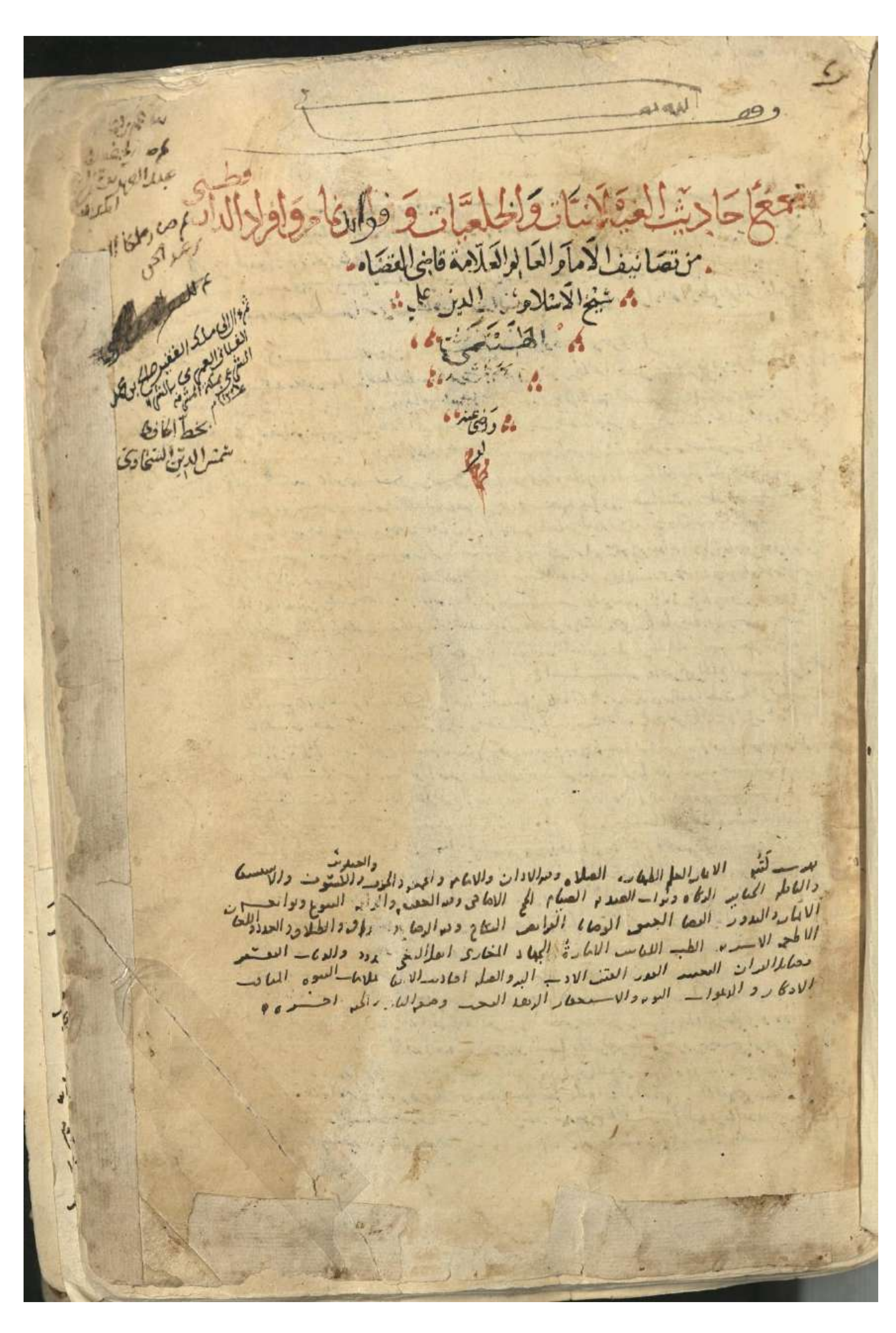
٦- مَدُّ صيغة الرواية التي يُبتدأ الحديثُ بها بعد رمز المخرّج، نحو: «حـــدثنا»، «أخـــبرنا»، ومَدُّ كلمات العنوانات: «كتاب»، «باب»، غير أنه لم يستعمل أيَّ مدادٍ سوى الأسود.

٧- الكتابة على قواعد المتقدمين في الإملاء، بحذف ألف نحو: «سفين»، «خلد»، «الحرث»، «ملك».

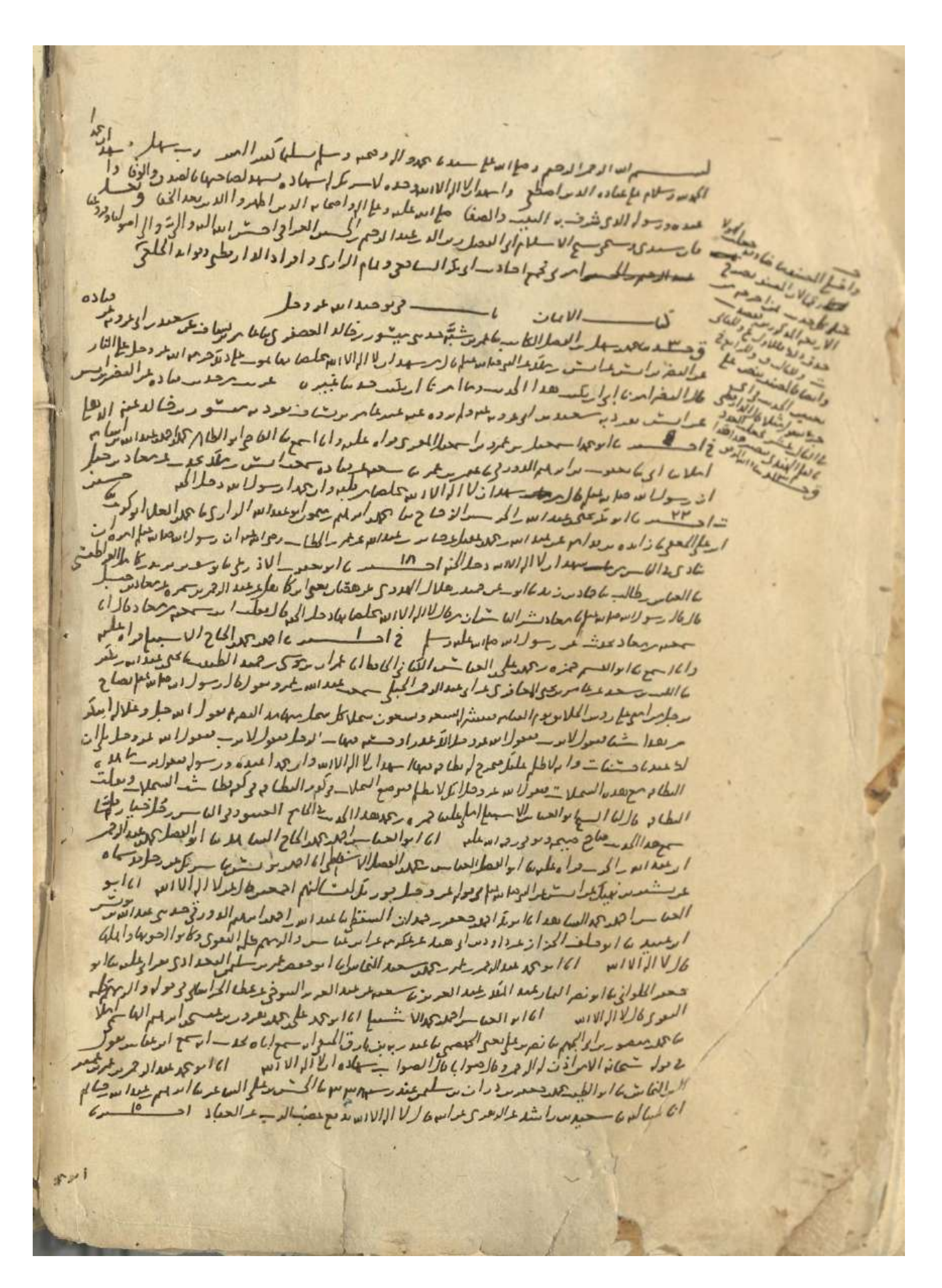
٨- التنبيه إلى الأحاديث التي وقع في إسنادها الإمام أبو حنيفة، ويرمز لذلك غالبًا برمز: «ك أبو حنيفة»، فكأنَّه كان يجمع مسندًا لأبي حنيفة، أو يريد إفادة من يجمعه.

والله -تعالى- أعلم.

نماذج من النسخة الخطية

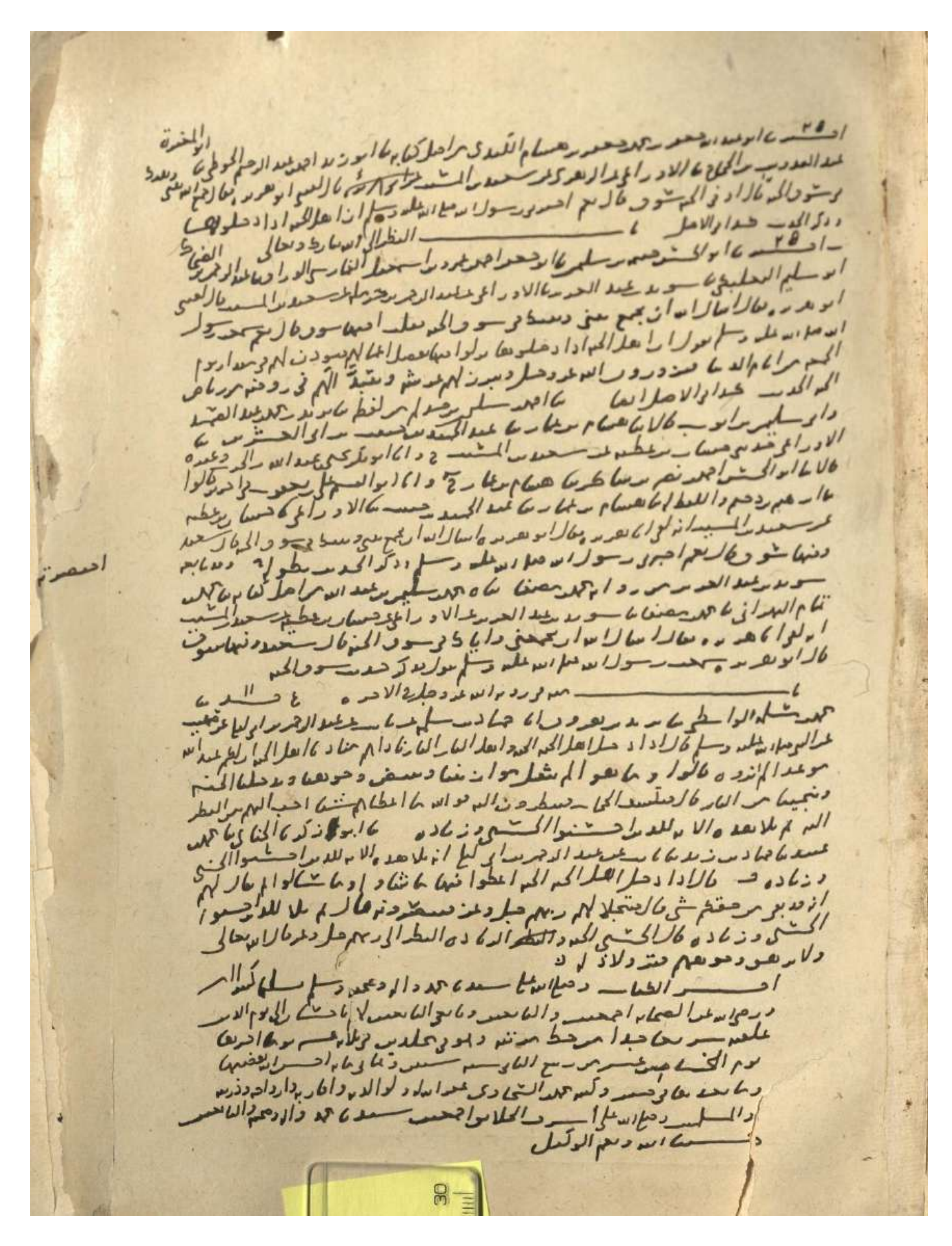


صفحة العنوان (غاشية النسخة)



بداية الكتاب

نموذج من النسخة [٩٦أ]



آخر النسخة

(**القسم الثاني**)

أحاديث كتاب « الأفراد » للدارقطني، التي رتّبها الـهيثمي في كتابه « جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني »

(الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، من الأفراد)

كتاب الإيمان

بابٌ فيمن ماتَ لا يُشرِك بالله شيئًا

١ – قال الدارقطني[(١)]: حدثنا أبو عبدالله؛ الحسين بن محمد بن الحسين بن زنجي الدَّبَّاغ، ثنا أبو بكر بن عياش، عن عبدالعزيز بن رُفَيع، عن سُوَيد بن غَفَلة، عن أبي الدرداء -أو قال: عن أبي ذر-، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من مات لا يُشرِك بالله شيئًا دخل الجنة**». قال: قلت: وإن زَنَا، وإن سَرَق؟ -مرَّتَين-. قال: «**وإن زَنَا، وإن سَرَق**» -ثلاث مرات-.

غريبٌ من حديث عبدالعزيز بن رُفَيع، عن سُوَيد بن غَفَلة، عن أبي الدرداء، تفرَّد به أبو بكر بن عياش عنه[(٢)].

○ التخريج:

رواه عبدالعزيز بن رُفيع، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عبدالعزيز بن رفيع، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء -أو: عن أبي ذر-:

أخرجه ابن الفاخر الأصبهاني في موجبات الجنة (٢٩) من طريق عبدالصمد بن علي، عن الدارقطني، به، بمثله، ولم يسق قوله: «مرتين»، «ثلاث مرات».

وأخرجه أبو جعفر ابن البختري في السادس من أماليه (١١٠)، والرابع من حديثه (٨١) -ومن طريقه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٤/٧٣، ٥/٢٢٨)، ومعجم الشيوخ (٢/٩٣)-، وابن السماك في الثاني من فوائده -المسمى جزء الفيل- [١٠٢ب]، وأبو مسلم الكاتب في أماليه [٢٥٩ب] -ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٤/١٣٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/٢٣٥)-، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/١١٧)، من طريق أحمد بن عبدالجبار العطاري، عن أبي بكر بن عياش، به، بنحوه، إلا أنه جعله عن سويد، عن أبي ذر، ولم يذكر أبا الدرداء.

الوجه الثاني: عبدالعزيز بن رفيع، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر:

(١) في الحاشية: «لم يعيّن في أي جزء هو»، وليس هو من أحاديث الأجزاء الموجودة.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦٦٣).

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده -كما في تغليق التعليق، لابن حجر (١٦٦/٥)-، والترمذي (٢٦٤٤)، والبزار (٣٩٧٧)، والنسائي في الكبرى (١٠٨٩٤، ١٠٨٩٥) -ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (١٦٥/٥)-، والطبري في تهذيب الآثار (٩٣٠/مسند ابن عباس)، وابن خزيمة في التوحيد (٧٠٦)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة، لابن حجر (١٢٤/١٤)-، وابن حبان (١٦٩، ٢١٣)، والإسماعيلي في مستخرجه على البخاري -كما في التوضيح، لابن الملقن (٤٤٥/٢٩)، ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (١٦٦/٥)-، وابن منده في الإيمان (٨٣، ٨٤)، والبيهقي في السنن (١٨٩/١٠)، والبعث والنشور (٥٨٥)، من طريق شعبة بن الحجاج،

و**البخاري** (٦٤٤٣)، و**مسلم** (٩٤: ٦٨٨/٢)، والبزار (٣٩٨١)، وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (١٢٤/١٤)-، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٢٢٣٥)، والبيهقي في السنن (١٩٠/١٠)، والبعث والنشور (٥٨٤)، من طريق جرير بن عبدالحميد،

كلاهما (شعبة، وجرير) عن عبدالعزيز بن رفيع، به، بنحوه، مطوَّلًا، وسياقهم فيه: أن جبريل قال للنبي ﷺ: «بشر أمتك أنه من مات لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنة»...

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن محمد بن الحسين بن زنجي بن إبراهيم، أبو عبدالله، الدباغ، ويقال: الصواف، البغدادي:

صدوق. قال الحافظ عبدالله بن إبراهيم الآبندوني: «لا بأس به»[١].

٢- أبو بكر بن عياش بن سالم، الأسدي، الكوفي، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه:

«ثقة عابد، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح»[٢].

٣- عبدالعزيز بن رفيع الأسدي، أبو عبدالله، المكي، نزيل الكوفة:

---

(١) تاريخ بغداد (٦٦٤/٨)، تاريخ الإسلام (٥٠٨/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٩٨٥).

«ثقة»[١].

٤- سويد بن غفلة بن عوسجة بن عامر الجعفي، أبو أمية، الكوفي:

ثقة. من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلمًا في حياته. قال يحي بن معين، والعجلي: «ثقة»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، وقد توبع شيخه ابن زنجي، فتابعه أحمد بن عبدالجبار العطاردي، وهو وإن كان «ضعيفًا»[٣]، إلا أنه صالح للاعتبار.

ولم يورد العطارديُّ شكًّا في صحابي الحديث بين أبي الدرداء وأبي ذر، بل جزم أنه أبو ذر، فيحتمل أن الذي شكَّ هو ابن زنجي، نظرًا لكون الحديث مرويًّا عن كلا الصحابيَّين من طرق أخرى.

إلا أن أبا بكر بن عياش خولف في هذا الإسناد عن عبدالعزيز بن رفيع، خالفه شعبة بن الحجاج -وهو «ثقة حافظ متقن»[٤]-، وجرير بن عبدالحميد -وهو «ثقة صحيح الكتاب»[٥]-، فروياه عن عبدالعزيز بن رفيع، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر. كما خالفاه في سياقه، فجعلاه من كلام جبريل للنبي ﷺ.

وهذان باجتماعهما أصحُّ روايةً من أبي بكر بن عياش بانفراده، وقد أخرج الشيخان روايتَيهما. ولذلك، فإن الحافظ الذهبي قد حكم على إسناد العطاردي بأنه صالح، لحال العطاردي[٦]، وحكم على أصل الحديث بالثبوت، وبيَّن أن المحفوظ رواية شعبة وجرير، قال: «وهذا صالح الإسناد، ثابت الأصل...، وإنما المحفوظ حديث شعبة، وجرير الضبي،

---

(١) تقريب التهذيب (٤٠٩٥).

(٢) تهذيب الكمال (١٢/٢٦٥)، تقريب التهذيب (٢٦٩٥).

(٣) تقريب التهذيب (٦٤).

(٤) المصدر نفسه (٢٧٩٠).

(٥) المصدر نفسه (٩١٦).

(٦) وقد تبيَّن أن شيخ الدارقطني هنا تابعه، وهو أحسن منه حالًا، ولعل الذهبي لم يقف على هذه المتابعة.

عن عبدالعزيز بن رفيع، عن زيد بن وهب، وهما أحفظ من ابن عياش، فإنه عُمّر، وساء حفظه للحديث»[(١)].

فالراجح أن ذكر سويد بن غفلة شاذ، وهو خطأ من أبي بكر بن عياش، والصواب أنه من حديث زيد بن وهب، عن أبي ذر، **وهو المخرَّج في الصحيحين**.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي بكر بن عياش بالحديث عن عبدالعزيز بن رفيع، عن سويد بن غفلة، عن أبي الدرداء.

ويلاحظ أنه قصر حكمه على رواية الحديث عن أبي الدرداء، مع أن في إسناده شكًّا بينه وبين أبي ذر، فيحتمل أن ذلك تجوُّز، تجنُّبًا للإطالة بذكر الشكّ، أو أنه قصد أن الحديث معروفٌ لعبدالعزيز بن رفيع من مسند أبي ذر، وإن اختُلِف في الواسطة بينهما، لكنَّ كونه من مسند أبي الدرداء هو الغريب.

(١) معجم الشيوخ (٩٣/٢). وقال في سير أعلام النبلاء (٧٣/٤): «هذا حديث عالٍ، متصل الإسناد»، وقال فيه أيضًا (٢٢٩/٥): «حديث صحيح، عالٍ».

بابٌ فيما فُرِض على المسلمين مع التوحيد

قال أبو بكر الشافعي في الخامس من «الغيلانيات»: حدثنا عمر بن حفص السَّدُوسي، ثنا أبو بلال الأشعري، عن حماد بن شُعَيب الحِمَّاني، عن حبيب بن أبي ثابت الكاهلي، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**بُنِيَ الإسلامُ على خمسٍ: شهادة أن لا إلهَ إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج البيت**»(١).

٢- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد -رحمه الله-، ثنا محمد بن ميمون الخياط المكي، ثنا سفيان بن عُيَينة، عن سُعير بن الخِمْس، ومِسْعَر، عن حبيب بن أبي ثابت، فذكره، ولم يقل: «**وأن محمدًا رسول الله**»، وقدَّم الحجَّ على الصوم.

غريبٌ من حديث أبي سلمة؛ مِسْعَر بن كِدَام، عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، تفرد به سفيان بن عُيَينة عنه، ولا نعلم حدث به عنه إلا الحُمَيدي، ومحمد بن ميمون الخياط(٢).

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٩٤٢/٢(٣)، ١١٧٦/٣)، به، بمثله.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١٤/٦٠) من طريق منصور بن رامش النيسابوري، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٥٦٦/٤) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن محمد ابن المأمون، كلاهما (ابن رامش، وابن المأمون) عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن أبي شريح في جزء بيبي (٧٦)،

---

(١) الغيلانيات (٤٨٠).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٩٣١).

(٣) ذكر الدارقطني في هذا الموضع أنه سمعه من ابن صاعد «إملاءً، مرارًا».

والمخلص في الأول من فوائده -المخلصيات- (٣١٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١٤/٦٠)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٥٢٨/١)، وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٧٦/١)-،

وابن السبكي في طبقات الشافعية الكبرى (٧٥/١) من طريق عبيد الله بن محمد بن إسحاق بن حبابة،

ثلاثتهم (ابن أبي شريح، والمخلص، وابن حبابة) عن يحيى بن محمد بن صاعد، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في الكبير (١٣٨٢٢) عن الحسين بن إسحاق التستري،

وابن المقرئ في الأربعين (٧) عن أبي بشر الدولابي، والوليد بن بنان الواسطي، وعبدالله بن محمد بن عمران،

أربعتهم (التستري، والدولابي، وابن بنان، وابن عمران) عن محمد بن ميمون المكي، به، بنحوه.

وأخرجه الحميدي في مسنده (٧٢٠، ٧٢١) -ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير (٢١٣/٤)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤١٧)- عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه. فساق أولًا حديث ابن عيينة عن سعير بن الخمس -وحده-، ثم ساق حديثه عن سعير ومسعر -مقرونين-، فقال: «حدثنا سفيان مرةً واحدةً عن سعير، ومسعر، ثم لم أسمع سفيان يذكر مسعرًا بعد ذلك». ولم يسق البخاري عن الحميدي إلا حديث سعير.

وأخرجه محمد بن أبي عمر في الإيمان (١٨) -ومن طريقه الترمذي (٢٦٠٩)، والآجري في الشريعة (٢٠١)، والأربعين (٤)، وأبو الفضل الزهري في حديثه (٥٥٤)-،

والطبراني في الأوسط (٦٢٦٤) من طريق إبراهيم بن محمد الشافعي،

وابن بطة في الإبانة (٦٣٨/٢) من طريق عبدالله بن أيوب المخرمي،

وحسن الزعفراني،

وابن عساكر في معجمه (١٢) من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي، عن يونس بن عبدالأعلى،

وعلَّقه الطبراني في الأوسط (٦/٢٣٠) عن إبراهيم بن بشار الرمادي وغيره،

ستتهم (ابن أبي عمر العدني، والشافعي، والمخرمي، والزعفراني، ويونس، والرمادي) عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

إلا أن العدني، والمخرمي، والزعفراني، لم يذكروا مسعرًا في روايتهم.

وقال المخرمي، والزعفراني، عن ابن عيينة: عن سعير بن الخمس، وغيرِ واحد.

وقال إبراهيم بن محمد الشافعي، عن ابن عيينة: عن عبدة بن أبي لبابة، عن حبيب.

وأخرجه أبو بكر الذكواني في الأربعين -كما في الأحاديث المنتخبة منها [١١٧ب]- من طريق يحيى ابن الحماني، عن سعير بن الخمس -وحدَه-، به، بنحوه.

وأخرجه الطبراني (١٣٨٢١)، وابن عدي في الكامل (٤٤٨٢)، والحُرفي في أماليه (٧٠)، من طريق حماد بن شعيب، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد بن كاتب، أبو محمد، البغدادي، مولى أبي جعفر المنصور:

ثقة ثبت حافظ. قال الدارقطني: «ثقة ثبت حافظ»، وقال الخليلي: «ثقة إمام، يفوق في الحفظ أهل زمانه»، وقال الخطيب البغدادي: «كان أحد حفاظ الحديث، وممن عني به، ورحل في طلبه»[1].

٢- محمد بن ميمون، أبو عبدالله، الخياط البزاز، المكي:

«صدوق ربما أخطأ»[2].

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني (٤١٤)، الإرشاد (٢/٦١١)، تاريخ بغداد (١٦/٣٤١)، تاريخ دمشق (٦٤/٣٥٦)، تاريخ الإسلام (٧/٣٤٨).

(٢) تقريب التهذيب (٦٣٤٥).

٣- سفيان بن عُيَينة بن أبي عمران: ميمون، الهلالي، أبو محمد، الكوفي، ثم المكي:

«ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة»(١).

٤- سُعَير بن الخِمْس التميمي، أبو مالك، أو أبو الأحوص:

«صدوق»(٢).

٥- مِسْعَر بن كِدَام بن ظهير بن عبيدة الهلالي، أبو سلمة، الكوفي:

«ثقة ثبت فاضل»(٣).

٦- حبيب بن أبي ثابت: قيس، ويقال: هند، الأسدي مولاهم، أبو يحيى، الكوفي:

«ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس»(٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال محمد بن ميمون المكي، إلا أنه تابعه الحميدي عن ابن عيينة، والحميدي «ثقة حافظ فقيه، أجل أصحاب ابن عيينة»(٥)، كما تابعه في حديث سعيرٍ وحدَه غيرُ واحدٍ عن ابن عيينة.

وقد انقسم أصحاب ابن عيينة في تعيين الواسطة بينه وبين حبيب بن أبي ثابت إلى أربعة أقسام:

١- من جعلها: سعيرًا، ومسعرًا، معًا. وهم:

أ- الحميدي: لكنه بيّن أنه سمع ابن عيينة يذكر مسعرًا مرة واحدة، ثم لم يذكره بعدُ.

---

(١) المصدر نفسه (٢٤٥١).

(٢) المصدر نفسه (٢٤٣٢).

(٣) المصدر نفسه (٦٦٠٥).

(٤) المصدر نفسه (١٠٨٤).

(٥) المصدر نفسه (٣٣٢٠).

ب- محمد بن ميمون المكي.

ج- إبراهيم بن بشار الرمادي: وروايته معلَّقة عند الطبراني، ولم أجد من وصلها. ويحتمل أن الطبراني تجوَّز في حكاية روايته، فإن نصَّ عبارته: «ورواه إبراهيم بن بشار الرمادي، وغيره، عن سفيان، عن سعير بن الخمس، ومسعر بن كدام»، فالظاهر أنه حمل رواية الرمادي على رواية «غيره»، حيث قرنه به، ويكون هذا الغير: الحميدي، ومحمد بن ميمون المكي.

د- يونس بن عبدالأعلى: وروايته جاءت من طريق أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي، وهذا الرجل قال فيه الخطيب: «كان كذابًا»، وقال ابن طاهر: «كان يضع الحديث ويركبه على الأسانيد المعروفة»(١). فلا عبرة بروايته، ولا يصح الحديث عن يونس بن عبدالأعلى.

٢- من جعلها: سعيرًا، وغيرَ واحد. وهما:

أ- عبدالله بن أيوب المخرمي.

ب- حسن بن محمد الزعفراني.

وهما ثقتان(٢).

٣- من جعلها: سعيرًا، وحدَه. وهو:

محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، وهو «صدوق، وكان لازم ابن عيينة لكن قال أبو حاتم: كانت فيه غفلة»(٣).

٤- من جعلها: عبدة بن أبي لبابة. وهو:

إبراهيم بن محمد الشافعي، وهو «صدوق»(٤). وقد استغرب الطبراني روايته، وأشار إلى أنه خالف أصحاب ابن عيينة، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان، عن عبدة،

---

(١) لسان الميزان (١/٥٢٢).

(٢) ستأتي ترجمة المخرمي في الحديث (٧٤)، والزعفراني في الحديث (٦٠).

(٣) تقريب التهذيب (٦٣٩١).

(٤) المصدر نفسه (٢٣٥).

إلا إبراهيم بن محمد الشافعي، ورواه إبراهيم بن بشار الرمادي، وغيره، عن سفيان، عن سعير بن الخمس، ومسعر بن كدام».

والظاهر أن رواية إبراهيم بن محمد الشافعي خطأ منه، فحاله لا تقاوم مخالفة أصحاب ابن عيينة، خاصةً أن فيهم أثبتَهم: الحميدي، الذي يظهر من روايته أنه سمع الحديث من ابن عيينة مرارًا، فبيَّن أنه ذكر مسعرًا مرة، ثم لم يذكره بعدها. وأصحاب ابن عيينة يتَّفقون في ذكر سعير، ويختلفون في ذكر مسعر وإسقاطه، ولم يذكر أحدٌ منهم عبدةَ بنَ أبي لبابة سوى إبراهيم الشافعي. والله أعلم.

ويظهر أن ابن عيينة روى الحديث أولًا عن سعير، ومسعر، معًا، كما رواه عنه الحميدي، ومحمد بن ميمون، ثم شكَّ في روايته عن مسعر، فأبهمه، فجعله عن سعير، وغير واحد، كما رواه عنه المخرمي، والزعفراني، ثم صار لا يذكر مسعرًا، كما ذكره عنه الحميدي، وكما رواه عنه ابن أبي عمر العدني.

وعليه، فالأقوى أن الحديث لا يصح عن مسعر، لأن ابن عيينة وإن ذكره مرةً واحدة، فقد ترك ذِكرَه بعدها، ولأنه لم يروه عن مسعر غيرُ ابن عيينة -على تردُّده-، كما حكم الدارقطني، هذا مع كثرة أصحاب مسعر من الثقات الحفاظ وغيرهم.

ويخلص من ذلك أن الحديث يجيء عن حبيب بن أبي ثابت من رواية اثنين: سعير بن الخمس، وحماد بن شعيب.

وحماد بن شعيب ضعيف جدًّا، قال فيه يحيى بن معين مرةً: «لا يكتب حديثه»، وقال البخاري: «فيه نظر»، وفي رواية: «منكر الحديث»، وقال أبو داود: «تركوا حديثه»، وضعَّفه غير واحد من الأئمة تضعيفًا مجملًا[1]. وقد ذكر ابن عدي هذا الحديث في ترجمته، ودافع عنه بأنه «قد رواه عن حبيب: سعير بن الخمس، ومسعر، وغيرهما»[2]، لكن سبق أن رواية مسعر فيها نظر، وأن رواية عبدة بن أبي لبابة خطأ، ولم أجد من رواه غير هؤلاء عن حبيب. وشدة ضعف حماد تُحدِث نظرًا في استفادته من المتابعة.

(١) لسان الميزان (٣/٢٧٠).

(٢) الكامل (٣/٣٢٥).

وقد أخرج الترمذي رواية سعير، عن حبيب، وقال: «هذا حديث حسن صحيح، وقد روي من غير وجه عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، نحو هذا».

وتصحيح رواية حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، يفتقر إلى تبيُّن سماعه منه في هذا الحديث، فقد سبق أنه كان كثير الإرسال والتدليس، ولم أجد له تصريحًا بسماع هذا الحديث من ابن عمر. وقد قال يحيى القطان: عَدَّ عليَّ سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت: «سمعت ابن عمر»؛ ثلاثة، يعني: حديث الضالة، و: «تأتونا بالمعضلات»، و: «سئل ابن عمر وأنا أسمع عن رجل وهب لابنه ناقة». ثم قال: «ليس غير هذه عن ابن عمر»[1]. والمراد أن حبيبًا لا يصرّح بسماعه من ابن عمر إلا في ثلاثة الأحاديث هذه، وهي إشارةٌ إلى أنه يُدلّس عنه غيرَها.

ومن المحتمل أن الترمذيَّ لم يرد تصحيح الإسناد لذاته، بل لغيره، حيث أشار إلى أنه جاء عن ابن عمر من غير وجه.

والحديث متَّفق عليه عن ابن عمر، فقد أخرجه البخاري، ومسلم، والترمذي، والنسائي، من طريق عكرمة بن خالد، ومسلم من طريق سعد بن عبيدة، ومحمد بن زيد بن عبدالله بن عمر، ثلاثتهم (عكرمة، وسعد، ومحمد بن زيد) عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ، بنحوه[2]. قال ابن رجب: «وله طرق أخرى عنه»[3].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة بالحديث عن مسعر، عن حبيب، عن ابن عمر، ثم بيَّن أنه لا يعلم من حدَّث به عن ابن عيينة كذلك إلا الحميدي، ومحمد بن ميمون.

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية ابنه عبدالله (٣/٢٢٠).

(٢) البخاري (٨)، مسلم (١٦)، الترمذي (٢٦٠٩)، النسائي (٥٠٤٥). وانظر: علل الدارقطني (٧/٢٢١).

(٣) جامع العلوم والحكم (١/١٤٤). وانظر: إرواء الغليل، للألباني (٣/٢٤٨).

وقد أورد ابن طاهر المقدسي في الأطراف توضيحًا لحكم الدارقطني هذا، فقال: «يعني بالتفرد: في روايته عن مِسعَر، وأما عن سُعَير[١]، فقد روى الناسُ عنه»[٢]. وهذا يتَّضح بالنظر إلى ما سبق، حيث إن الحديث معروف عن ابن عيينة، عن سُعَير، رواه عنه ابن أبي عمر العدني، وعبدالله بن أيوب المخرمي، وحسن بن محمد الزعفراني، كما أن الحديث معروف عن سُعَير، رواه عنه ابن الحِمَّاني -إن لم يكن سرقه وادَّعاه، فإنه «حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث»[٣]-.

وإذن، فمراد الدارقطني بالتفرُّد: تفرد ابن عيينة، عن مِسعَر، فقط، وتفرد الحميدي، ومحمد بن ميمون المكي، عن ابن عيينة، بحديث مِسعَر فقط.

وفي شأن تفرد الحميدي ومحمد بن ميمون بحديث ابن عيينة، عن مِسعَر، فقد مرَّ أنه جاء الحديث من رواية أحمد بن عبدالرحمن بن الجارود الرقي، عن يونس بن عبدالأعلى، عن ابن عيينة، عن مِسعَر، وسُعَير، معًا، ومرَّ بيان أن ابن الجارود كذاب وضاع، ولا عبرة بروايته، ولا تنقض حكم الدارقطني.

كما تبيَّن فيما سبق أن الطبراني علَّق رواية إبراهيم بن بشار الرمادي، وغيرِه، فساق روايتهم بذكر مِسعَر، وسُعَير، معًا، لكن الظاهر أنه حمل روايتهم على رواية الحميدي، وابن ميمون. وهذا لا ينتهض لنقض حكم الدارقطني. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) في الأصل: «غير سعيد»، وصوَّبه المحقق في الحاشية إلى ما أثبت.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١/٥١٥).

(٣) تقريب التهذيب (٧٥٩١).

٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا حمزة بن القاسم، ثنا عباس بن محمد، ثنا سَوْرَة بن الحكم، ثنا عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت، عن الشعبي، عن جرير بن عبدالله، قال: قال رسول الله، **مثله**[(١)]. وقال: «**وأني رسول الله**»، وقدَّم الحجَّ أيضًا.

غريبٌ من حديث عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت[(٢)]، عن الشعبي، عن جرير، تفرَّد به سَوْرَة بن الحكم عنه[(٣)]. / [٢ب]

○ التخريج:

أخرجه أحمد بن عيسى ابن قدامة في سيرة جرير بن عبدالله البجلي [٢٣٤ب] من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٣٦٣) عن أبي أسامة الدقاق البصري، عن عباس بن محمد، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في المعجم الصغير (٧٨٢) عن محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، عن أبيه، عن أشعث بن عطاف، عن عبدالله بن حبيب، به، بنحوه.

وأخرجه يونس بن بكير في زوائده على سيرة ابن إسحاق (ص٢٩١)، وابن أبي شيبة -كما في إتحاف الخيرة المهرة، للبوصيري (١/١٥)، وعنه أبو يعلى (٧٥٠٧)-، وأحمد (١٩٥٣٤)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٤٢٠، ٤٢١)، والطحاوي في أحكام القرآن (١٦٠٢)، والطبراني في الكبير (٢٣٦٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/٦٣٨، ٢/٧٩٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩/٢٥١)، من طريق داود بن يزيد الأودي،

---

(١) أي: مثل الحديث السابق: «بُنِيَ الإسلام على خمس...».

(٢) وقع في أطراف الغرائب والأفراد: «من حديث حبيب»، وصوَّبه المحقق من طرق الحديث، وكذلك نقله على الصواب أحمد بن عيسى ابن قدامة في سيرة جرير البجلي [٢٣٤ب] عن الدارقطني.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٩٢٨).

وابن أبي شيبة في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/١٥)-، وأحمد (١٩٥٢٨)، وابن نصر في تعظيم قدر الصلاة (٤١٩، ٤٢٢)، وأبو يعلى (٧٥٠٢)، والطبراني في الكبير (٢٣٦٨)، من طريق جابر الجعفي،

والخلعي في الخلعيات (٨٥٧) من طريق عبدالقدوس بن حبيب الدمشقي، عن عامر بن شداد،

ثلاثتهم (داود الأودي، وجابر الجعفي، وعامر بن شداد) عن الشعبي، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- حمزة بن القاسم بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عبيدالله بن العباس الهاشمي، أبو عمر، البغدادي:

ثقة ثبت. ذكره يوسف بن عمر القواس في جملة شيوخه الثقات، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً ثبتًا، ظاهرَ الصلاح، مشهورًا بالديانة، معروفًا بالخير وحسن المذهب»[(١)].

٢- عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل، البغدادي:

«ثقة حافظ»[(٢)].

٣- سَوْرَة بن الحكم، الكوفي، ثم البغدادي:

صدوق. ترجمه ابن أبي حاتم، والخطيب البغدادي، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الحاكم: «صدوق»، ولم يقف ابن الجوزي على ذلك، فقال: «سورة في مقام مجهول». ووصفه الذهبي بالفقيه، وقال: «وكان من كبار الحنفية»[(٣)].

٤- عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت الأسدي، الكوفي:

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٥٨)، تاريخ الإسلام (٧/٦٩١).

(٢) تقريب التهذيب (٣١٨٩).

(٣) الجرح والتعديل (٤/٣٢٧)، سؤالات مسعود السجزي (ص٢٠٩)، تاريخ بغداد (١٠/٣١٤)، العلل المتناهية (٢/٣٧٨)، تاريخ الإسلام (٥/٨٨).

«ثقة»[١].

٥- عامر بن شراحيل الشعبي، أبو عمرو، الكوفي:

«ثقة مشهور فقيه فاضل»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، لحال سورة بن الحكم. وقد تابعه أشعث بن عطاف، ومتابعته حسنةُ الإسناد إليه، فقد أخرجها الطبراني عن أبي بشر الدولابي -وهو أحد الحفاظ المصنِّفين، قال الدارقطني: «تكلموا فيه، ما تبيَّن من أمره إلا خير»[٣]-، عن أبيه -وأبوه صدوق، قال فيه مسلمة بن قاسم: «كان من أهل العلم بالحديث والرواية، مقدَّمًا فيه»[٤]-، عن أشعث.

وأشعث بن عطاف صدوق يخطئ، فقد قال فيه أبو حاتم: «صالح الحديث»، وذكره ابن حبان في الثقات، وذكره ابن عدي في الكامل، وساق أحاديث أخطأ فيها عن الثوري خاصة، ثم قال: «ولم أرَ له متنًا منكرًا، إلا أنه يخالف الثقات في الأسانيد...، وهو عندي لا بأس به»[٥].

فالرواية عن عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت صحيحة بمجموع هذين الطريقين.

وقد توبع عبدالله بن حبيب، عن الشعبي، فرواه داود بن يزيد الأودي، وهو «ضعيف»[٦]، وجابر بن يزيد الجعفي، وهو «ضعيف رافضي»[٧]، وروايتهما، خاصةً

(١) تقريب التهذيب (٣٢٧٠).

(٢) المصدر نفسه (٣٠٩٢).

(٣) لسان الميزان (٥٠٦/٦).

(٤) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قطلوبغا (١٢٣/٨).

(٥) الجرح والتعديل (٢٧٦/٢)، الثقات (١٢٩/٨)، الكامل (٢٦٤/٢).

(٦) تقريب التهذيب (١٨١٨).

(٧) المصدر نفسه (٨٧٨).

الأول، تنجبر برواية عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت، ولعل البوصيري لم يقف عليها حينما قال: «هذا حديث ضعيف من الطريقين»[١].

والشعبي قد سمع من جرير بن عبدالله البجلي، وروايته عنه مخرَّجة في الصحيحين[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سَورة بن الحكم بالحديث عن عبدالله بن حبيب بن أبي ثابت، عن الشعبي، عن جرير.

وقد مرَّ أن لسورة متابعة حسنة الإسناد، وهي متابعة أشعث بن عطاف، فهذا يَرِد على حكم الدارقطني.

ولذلك، فقد كانت عبارة الطبراني أصح، حيث قال: «لم يروه عن عبدالله بن حبيب إلا أشعث، وسورة بن الحكم القاضي»[٣]. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) إتحاف الخيرة المهرة (٧٣/١).

(٢) تحفة الأشراف (٤٢٣/٢-٤٢٥).

(٣) المعجم الصغير (٦١/٢).

بابٌ: مثل المؤمن

٤- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو عبدالله؛ الحسين بن محمد بن سعيد البزاز، ثنا خلاد بن أسلم، ثنا معتمر بن سليمان، ثنا ليث، قال: وحدثني محمد بن عَمرو، عن مجاهد، قال: صَحِبتُ ابنَ عمر بين مكة والمدينة، فما حدثني بحديثٍ عن النبي ﷺ إلا هذا الحديث -وحده-، يقول فيه: «**مثل المؤمن مثل النخلة**».

غريبٌ من حديث ليث بن أبي سُلَيم، عن محمد بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر، تفرَّد به معتمر بن سليمان عنه بهذا الإسناد[(١)]. / [٤أ]

○ التخريج:

رواه ليث بن أبي سُليم، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ليث، عن محمد بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر:

أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (١٣٥٩) عن محمد بن الحسين الموصلي، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر:

أخرجه أبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٥٥٤١)، والمطالب العالية، لابن حجر (١/٢٩١٥)-، والرامهرمزي في أمثال الحديث (٣٠)، من طريق عبدالرحمن المحاربي،

وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة (٢/٥٥٤١)، والمطالب العالية (٢/٢٩١٥)-، والطبراني (١٣٥٤١) -وعنه، ومن طريق أخرى: أبو نعيم في حلية الأولياء (٨/١٢٩)-، من طريق فضيل بن عياض،

كلاهما (المحاربي، وفضيل) عن ليث بن أبي سليم، به[(٢)]، بنحوه، مطوَّلًا، ولفظ المحاربي: «مثل المؤمن مثل النخلة، إن شاورته نفعك، وإن ماشيته نفعك، وإن شاركته

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣١٧٤).

(٢) وقع في إتحاف الخيرة: «فضيل بن عياض، عن محمد، عن مجاهد»، فأقحم المحقق: «عن ليث» بعد فضيل بن عياض، فصار ليثٌ يرويه عن محمد، عن مجاهد. والصواب أن كلمة: «محمد» تحرفت عن «ليث»، وأن ليثًا يرويه عن مجاهد مباشرة، كما في المصادر الأخرى لرواية فضيل.

نفعك»، ولفضيلٍ نحوه، إلا أنه عند الطبراني بلفظ: «مثل المؤمن كمثل العطار»، ولم يُسَق التمثيل عند أبي نعيم، بل لفظه: «المؤمن إن ماشيته نفعك...».

الوجه الثالث: ليث، عن محمد بن طارق، عن مجاهد، عن ابن عمر:

أخرجه أبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة (٣/٥٥٤١)، والمطالب العالية (٢٩١٥/حاشية)-، وأبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (٣٥٣) -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٧٥)-، والعسكري في تصحيفات المحدثين (٣٩٣/١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٦٥٣)، من طريق جرير بن عبدالحميد، عن ليث، به، بنحوه، مطوَّلًا، قال ليث -عند البيهقي-: «سمعت هذا الحديث عن مجاهد، يحدث به عن ابن عمر، ولكن أخبرني محمد بن طارق أنه كان يحدث به عن رسول الله ﷺ».

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن محمد بن سعيد، أبو عبدالله، البزاز، المعروف بابن المطبقي:

ثقة. قال مسلمة: «كان كثير الحديث والرواية، فصيحًا متقدمًا فيهم -يعني: البغداديين-»، وقال الخطيب: «كان ثقة»[١].

٢- خلاد بن أسلم، أبو بكر، البغدادي، الصفار:

«ثقة»[٢].

٣- معتمر بن سليمان بن طرخان التيمي، أبو محمد، البصري:

«ثقة»[٣].

٤- الليث بن أبي سُلَيم بن زُنَيم القرشي، أبو بكر -ويقال: أبو بكير-، الكوفي:

---

(١) تاريخ بغداد (٦٦٥/٨)، تاريخ الإسلام (٥٤٩/٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٣٨/٣).

(٢) تقريب التهذيب (١٧٦٠).

(٣) المصدر نفسه (٦٧٨٥).

«صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه، فتُرِك»[١].

٥- محمد بن عمرو بن عطاء القرشي، العامري، المدني[٢]:

«ثقة»[٣].

٦- مجاهد بن جَبر المخزومي مولاهم، أبو الحجاج، المكي:

«ثقة إمام في التفسير وفي العلم»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف ليث بن أبي سُليم، فضلًا عن أنه اختُلف عنه:

* فرواه معتمر بن سليمان عنه، عن محمد بن عمرو، عن مجاهد،

* ورواه المحاربي، وفضيل بن عياض، عن ليث، عن مجاهد -بلا واسطة-،

* ورواه جرير، عن ليث، عن محمد بن طارق، عن مجاهد.

وقد نقل جرير عن ليث أنه سمع الحديث من مجاهد، لكنه لم يرفعه، ثم سمعه من محمد بن طارق، عن مجاهد، مرفوعًا إلى النبي ﷺ. فالظاهر أن ليثًا كان يحدث بالوجهين معًا، ويُسقط الواسطة أحيانًا، وعلى هذا جاء الوجهان الأخيران عنه.

ورُواة الوجهين الأخيرين بين ثقة وصدوق، فالمحاربي «لا بأس به»[٥]، وفضيل بن عياض «ثقة عابد إمام»[٦]، وجرير «ثقة صحيح الكتاب»[٧].

---

(١) المصدر نفسه (٥٦٨٥).

(٢) عيَّنتُ محمد بن عمرو بابن عطاء من روايتين لليث عنه، نَسَبَهُ فيهما، انظر: الأدب المفرد (١٢١٩)، مسند البزار (٨٧٢٩).

(٣) تقريب التهذيب (٦١٨٧).

(٤) المصدر نفسه (٦٤٨١).

(٥) المصدر نفسه (٣٩٩٩).

(٦) المصدر نفسه (٥٤٣١).

(٧) المصدر نفسه (٩١٦).

ومع ذلك، فراوي الوجه الأول، معتمر بن سليمان، ثقة أيضًا -كما سبق-.

ولا يستبعد أن ذِكرَ محمد بن عمرو ضربٌ من اختلاط ليث بن أبي سليم واضطرابه، وقد نصَّ أحمد، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والبزار، على أنه مضطرب الحديث خصوصًا[1].

وأصل الحديث محفوظٌ صحيحٌ من حديث مجاهد، عن ابن عمر، فقد أخرجه البخاري، ومسلم، من عدة طرق عنه[2]**، كما أخرجاه من طرق أخرى عن ابن عمر**[3]، بألفاظ متقاربة فيها قصة، وليس فيها جميعًا ما في لفظ ليث من زيادة: «إن شاورته نفعك، وإن ماشيته نفعك، وإن شاركته نفعك».

ولذا، فقد استغرب أبو نعيم الأصبهاني لفظ ليث، فقال: «غريب بهذا اللفظ، تفرد به ليث، عن مجاهد، وهو ثابتٌ صحيحٌ عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر»[4].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد معتمر بن سليمان بالحديث عن ليث، عن محمد بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر.

---

(١) تهذيب الكمال (٢٤/٢٨٢، ٢٨٦)، تهذيب التهذيب (٣/٤٨٥).

(٢) صحيح البخاري (٧٢)، صحيح مسلم (٢٨١١): من طريق ابن أبي نجيح، صحيح البخاري (٢٢٠٩): من طريق أبي بشر، (٥٤٤٤): من طريق الأعمش، (٥٤٤٨): من طريق زبيد، صحيح مسلم (٢٨١١): من طريق أبي الخليل الضبعي، وسيف بن سليمان المكي، كلهم عن مجاهد.

(٣) صحيح البخاري (٦١، ٦٢، ١٣١)، صحيح مسلم (٢٨١١): من طريق عبدالله بن دينار، صحيح البخاري (٤٦٩٨، ٦١٤٤)، صحيح مسلم (٨١١): من طريق نافع، صحيح البخاري (٦١٢٢): من طريق محارب بن دثار، وحفص بن عاصم، كلهم عن ابن عمر.

(٤) حلية الأولياء (٨/١٢٩).

بابُ ما جاء في النَّصيحة

٥- قال الدارقطني في الأول: حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، ثنا الحسن بن خلف البزاز، ثنا علي بن عاصم، عن بيان، عن عامر، قال: سمعت جرير بن عبدالله يقول: «بايعتُ النبيَّ ﷺ على النُّصح لكل مسلم».

غريبٌ من حديث أبي بشر؛ بيان بن بشر البجلي، عن عامر الشعبي، عن جرير، [تفرَّد به علي بن عاصم، وعنه الحسن بن خلف البزاز الواسطي، ولم نكتبه إلا عن علي ابن مبشر](١) (٢).

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- علي بن عبدالله بن مبشر، أبو الحسن، الواسطي:

ثقة. قال مسلمة بن قاسم: «ثقة، كثير الرواية»، وقال الدارقطني: «كان من الثقات»، وقال الذهبي: «الإمام الثقة المحدّث»، وقال: «هو أحد الشيوخ الكبار، ثقة»(٣).

٢- الحسن بن خلف بن زياد، أبو علي، البزاز، الواسطي:

«صدوق له أوهام»(٤).

٣- علي بن عاصم بن صهيب التيمي مولاهم، أبو الحسن، الواسطي:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٩٢٣).

(٣) الأفراد (ص٦٣)، سير أعلام النبلاء (١٥/٢٥)، تاريخ الإسلام (٧/٤٩٨)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٧/٢١٩).

(٤) تقريب التهذيب (١٢٣٧).

«صدوق يخطئ ويُصِر، ورمي بالتشيع»[١].

٤- بيان بن بشر الأحمسي، أبو بشر، الكوفي:

«ثقة ثبت»[٢].

٥- عامر الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لِلِين راوييْه: الحسن بن خلف، وعلي بن عاصم، وتفرُّدهما بما لا يحتمل منهما التفرد به، وهو الرواية عن أحد الثقات الأثبات بما لم يتابعهما عليه أحدٌ من أصحابه الكبار الثقات، كالثوري، وشعبة، وابن عيينة، وزائدة، وزهير، وغيرهم، وبخاصةٍ أن علي بن عاصم ليس بلديًّا لبيان بن بشر، بل الإسناد مع غرابته واسطي ثم كوفي، ولو كان الحديث صحيحًا عن بيان لاشتهر عند الكوفيين قبل غيرهم. والله أعلم.

وأما عن الشعبي، **فالحديث صحيحٌ متَّفقٌ عليه من طريقه**[٣]**، وله في الصحيحين أيضًا طريقان أخريان عن جرير بن عبدالله -رضي الله عنه-**[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسن بن خلف بالحديث عن علي بن عاصم، وعلي بن عاصم عن بيان بن بشر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه علي بن عبدالله بن مبشر.

---

(١) المصدر نفسه (٤٧٥٨).

(٢) المصدر نفسه (٧٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٠٤)، ومسلم (٥٦)، من طريق سيَّار، عن الشعبي، به.

(٤) أخرجه البخاري (٥٧، ٥٢٤، ١٤٠١، ٢١٥٧، ٢٧١٥)، ومسلم (٥٦)، من طريق قيس بن أبي حازم، والبخاري (٥٨، ٢٧١٤)، ومسلم (٥٦)، من طريق زياد بن علاقة، كلاهما عن جرير.

٦- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو الحسن؛ علي بن محمد بن عبيد الحافظ، ثنا أحمد بن [أبي][1] خيثمة، ثنا عباس بن الوليد النرسي، ثنا بشر بن منصور، عن سفيان الثوري، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنما الدِّين النصيحة، إنما الدِّين النصيحة**[2]». قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «**لله، ولكتابه،** [3] **ولأئمة المسلمين، وعامَّتهم**».

غريبٌ من حديث [4] سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة. وهو غريبٌ من حديث الثوري، عن سُهَيل، تفرد به بشر بن منصور عنه، ولم يروه عنه غير العباس بن الوليد النرسي.

والمحفوظ عن الثوري: عن سُهَيل، عن عطاء بن يزيد، عن (تميم الداري)[5] [6]. / [٤ب]

○ التخريج:

رواه سهيل بن أبي صالح، واختُلف عنه على وجهين:

---

(١) سقط من الأصل. وقد أخرجه الدارقطني في العلل (٨١/٥) بالإسناد نفسه، وفيه: «أحمد بن زهير بن حرب»، وهو ابن أبي خيثمة.

(٢) عليها في الأصل علامة «صح»، لتأكيد صحة تكرارها.

(٣) وقع في هذا الموضع من الأصل زيادة: «**ولرسوله**»، وكتب عليها: «لعله»، أي: لعل هذا اللفظ كما أثبت. فيحتمل أن موضعه لم يكن واضحًا، فكتبه الناسخ على الشك، أو ألحقه على ظنٍّ أنه سَقَط من الأصل. إلا أن اللفظَ غيرُ ثابتٍ في رواية الدارقطني في العلل (٨١/٥) لهذا الحديث بالإسناد نفسه، وفي رواية الخطيب في تلخيص المتشابه (٥٣١/١) من طريق ابن أبي خيثمة. فالصحيح عدم إثبات اللفظ في رواية ابن أبي خيثمة، وإن كان ثابتًا في رواية غيره عن عباس بن الوليد.

(٤) وقع في الأصل هنا: «الثوري عن»، وهو إقحامٌ يؤدي إلى تكرار، إذِ استغرابُ الحديث من حديث الثوري سيأتي في الجملة التالية، ولم يقع ذلك المقحَم في الأطراف، فالصواب حذفه.

(٥) وقع في الأصل: «أبي الدرداء»، وهو سهو أو تحريف، وجاء على الصواب في الأطراف، وكذلك قال الدارقطني في العلل (٨٠/٥): «والصواب حديث تميم». ولم أجد للحديث إسنادًا من طريق سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن أبي الدرداء.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٨٦).

الوجه الأول: سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة:

أخرجه الدارقطني في العلل (٨١/٥) عن علي بن محمد بن عبيد، به، بمثله.

وأخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (٥٣١/١)، وابن حجر في تغليق التعليق (٥٨/٢)، من طريق محمد بن عبد الله بن عمرويه الصفار، عن ابن أبي خيثمة، به، بمثله.

وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (١١٢٦) -ومن طريقه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٥٥١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٤٢/٦، ١٤٢/٧)-،

وابن عدي في الكامل (١٠٧٢) عن علي بن سعيد الرازي،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٤٢/٦) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٧٩٤)- من طريق عبدالله بن أحمد بن حنبل،

ثلاثتهم (ابن أبي عاصم، وعلي الرازي، وعبدالله بن أحمد) عن عباس بن الوليد النرسي، به، بنحوه.

وأخرجه سحنون -كما في النوادر والزيادات (٧/٨)- عن عبدالله بن عمر بن غانم، وابن أبي عاصم في السنة (١١٢٧)، وابن عدي في الكامل (١٠٦٩)، والدارقطني في غرائب مالك -كما في تغليق التعليق (٥٨/٢)-، من طريق محمد بن خالد بن عثمة، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٤٥)، والدارقطني في غرائب مالك -ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (٥٨/٢)-، من طريق عبدالله بن نافع، وابن عدي في الكامل (١٠٤٤، ١٠٦٨)، والدارقطني في غرائب مالك -ومن طريقه ابن حجر تغليق التعليق (٥٨/٢)-، من طريق عبدالله بن وهب، وابن عدي في الكامل (١٠٧٠)، والدارقطني في غرائب مالك -كما في تغليق التعليق (٥٨/٢)-، من طريق معن بن عيسى، وابن عدي في الكامل (١٠٧١)، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (٢)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٣٠/١)، من طريق أحمد بن حاتم بن مخشي، والدارقطني في غرائب مالك -كما في تغليق التعليق (٥٨/٢)- من طريق زياد بن يونس، سبعتهم (ابن غانم، وابن عثمة، وعبدالله بن نافع، وابن وهب، ومعن، وابن مخشي، وزياد) عن مالك بن أنس،

وعلقه الدارقطني في العلل (٧٩/٥)، وفي غرائب مالك -كما في تغليق التعليق (٥٨/٢)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥٠/١)، عن عبدالله بن جعفر بن نجيح المديني،

كلاهما (مالك، والمديني) عن سهيل بن أبي صالح، به، بنحوه.

الوجه الثاني: سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري:

أخرجه وكيع في الزهد (٣٤٦) -ومن طريقه أحمد (١٧٢٢١)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٦٠٤/٤)-،

وأبو عبيد في الأموال (٢) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (١٩٣)-، وأحمد (١٧٢١٤)، **ومسلم في صحيحه** (٥٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧٤٩)، والنسائي في المجتبى (٤٢٣٦)، والكبرى (٧٧٧٣)، والروياني في مسنده (١٥١١)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

وابن أبي شيبة في مسنده (٨٢٠)، ومحمد بن أسلم الطوسي في الأربعين (٣٧)، وأبو عوانة في مستخرجه (١٧٠)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٤٢٣)، والطبراني في المعجم الكبير (١٢٦٠)، والطيوري في الطيوريات (٣٧٣، ٦٥٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤٠/٢٩)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

وأحمد (١٧٢١٥) عن يحيى بن سعيد القطان،

و(١٧٢١٦) عن عبدالرزاق،

والطوسي في الأربعين (٣٧)، وأبو عوانة (١٧٠)، من طريق قبيصة بن عقبة،

وابن زنجويه في الأموال (١)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٦٠/٦)، والأوسط (٣٥٨/٣) -ومن طريقه الطيوري في الطيوريات (٨)-، وعباس الترقفي في حديثه (٨٤) -وعنه الخرائطي في مكارم الأخلاق (٧٦٩)-، وأبو عوانة (١٧٠)، والبيهقي في السنن الكبير (١٦٣/٨)، وشعب الإيمان (٤٨٨٤)، من طريق محمد بن يوسف الفريابي،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٤٢) من طريق علي بن قادم،

وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (٤) من طريق عصام بن يزيد (جبّر)[1]،

وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٨١٢) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

عشرتهم (وكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، ويحيى بن سعيد، وعبدالرزاق، وقبيصة، والفريابي، وعلي بن قادم، وجبّر، ومؤمل) عن سفيان الثوري، به، بنحوه.

إلا أن علي بن قادم جعله عن الثوري، عن سهيل: عن أبيه، عن عطاء بن يزيد، عن تميم، فأدخل أبا صالح -والد سهيل- في إسناده.

وأخرجه علي بن عاصم في جزء من حديثه [١٥٣ب] -ومن طريقه الثقفي في الثامن من الثقفيات [١٦ب]، وابن أبي المعمر التبريزي في النصيحة للراعي والرعية (ص٨٩)-،

والشافعي في الرسالة (١٧٢) -ومن طريقه أبو عوانة (١٧١)، والبيهقي في المدخل إلى علم السنن (١٦٩٤)، ومعرفة السنن والآثار (٤٥٧٠)، والاعتقاد (ص٣٣٧)-، والحميدي (٨٥٩) -ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير (٤٦٠/٦)، والأوسط (٣٥٨/٣)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٧٠٦/٢)، وأبو عوانة (١٧١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١٠٩/١)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٩٢)، وفي معرفة الصحابة (١٢٩١)، والخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١١١)-، وأحمد (١٧٢١٩) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/١١)-، وابن أبي عمر العدني في الإيمان (٦٩)، و**مسلم** (٥٥)، وعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند (١٧٢٢٠) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٩٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/١١)، وابن حجر في تغليق التعليق (٥٥/٢)-، كلاهما (مسلم، وعبدالله) عن محمد بن عباد، وابن أبي الدنيا في الإشراف في منازل الأشراف (٢٠٧)، والطبراني في الكبير (١٢٦٣)، وابن منده في معرفة الصحابة (٣١٨/١)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٨)، من طريق إسحاق بن إسماعيل الطالقاني، وابن أبي عاصم في السنة

---

(١) هو عند أبي الشيخ من رواية ابنه محمد بن جبّر، قال: ثنا أبي. ووقع في أصله: «ثنا يحيى»، وهو تحريف، فقد ذكر أبو نعيم في أخبار أصبهان (١٥٦/٢) أن محمدًا لم يرو عن غير أبيه شيئًا، وذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (١٢٣٧/٥) أن له عن أبيه نسخةً كبيرة عن الثوري.

(١١٢٣) عن يعقوب بن حميد، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧٤٧) عن صدقة بن الفضل، و(٧٥١) عن إبراهيم بن عبدالله الهروي، والنسائي في المجتبى (٤٢٣٥)، والكبرى (٧٧٧٢، ٨٧٠٠)، وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٣٦٩)، عن محمد بن منصور، وابن خزيمة في السياسة -كما في إتحاف المهرة، لابن حجر (٨/٣)، وعمدة القاري، للعيني (٣٢١/١)-، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (٦)، وابن عساكر في معجمه (٥٦١)، من طريق عبدالجبار بن العلاء، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٥٢٢) عن محمد بن عبدالله المقرئ، والطوسي في مستخرجه (١٥٢٢)، وابن الأعرابي في معجمه (١٩٥٩) -ومن طريقه الخطابي في أعلام الحديث (١٨٨/١)، وابن منده في أماليه (١١٥)، وفي معرفة الصحابة (٣١٧/١)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٧)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٦٠)، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٢٤٥٣)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٢١٠/٣)، وابن حجر في تغليق التعليق (٥٦/٢)-، من طريق عبدالله بن أيوب المخرمي، وأبو عوانة (١٧١) من طريق زيد بن المبارك، والبغوي في معجم الصحابة (٣٦٩)، وابن حبان (٤٥٧٥)، من طريق محمد بن ميمون، والبغوي في معجم الصحابة (٣٦٩)، والخطيب في الجامع (١١٠)، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (١٣٤/٢)، من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل إبراهيم المروزي، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٤٤) من طريق إبراهيم بن بشار، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (٣) من طريق أحمد بن حاتم بن مخشي، وابن منده في الإيمان (٢٧١) من طريق محمد بن سعيد بن غالب، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٨٤/٢١) من طريق حامد بن يحيى، العشرون راويًا (الشافعي، والحميدي، وأحمد، وابن أبي عمر، ومحمد بن عباد، وإسحاق الطالقاني، ويعقوب بن حميد، وصدقة بن الفضل، وإبراهيم الهروي، ومحمد بن منصور، وعبدالجبار بن العلاء، وابن المقرئ، وابن أيوب المخرمي، وزيد بن المبارك، ومحمد بن ميمون، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وإبراهيم بن بشار، وابن مخشي، وابن غالب، وحامد بن يحيى) عن سفيان بن عيينة،

وأبو عبيد في الأموال (١) -ومن طريقه الطبراني (١٢٦٥)-، وأبو يعلى (٧١٦٤) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/١١)- عن منصور بن أبي مزاحم، وداود بن رشيد[(١)]، ثلاثتهم (أبو عبيد، ومنصور، وداود) عن إسماعيل بن عياش،

والبخاري في التاريخ الكبير (٤٦١/٦)، والأوسط (٣٦٤/٣)، عن علي بن المديني، قال: بلغني أن في كتاب عثمان بن عمر[(٢)]، عن مالك،

و**مسلم** (٥٥)، وابن منده في الإيمان (٢٧٢)، وأبو نعيم في مستخرجه (١٩٧)، من طريق روح بن القاسم،

وأبو داود (٤٩٤٤)، والبغوي في الجعديات (٢٦٨١)، ومعجم الصحابة (٣٦٨) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤/١١، ٢٣/٢٥)-، وابن المنذر في الأوسط (٧٨٨٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٤٣)، وابن حبان في روضة العقلاء (ص١٩٤)، والطبراني (١٢٦٦)، من طريق زهير بن معاوية،

وابن أبي عاصم في السنة (١١٢٣) من طريق ابن أبي حازم،

وابن أبي عاصم في السنة (١١٢٤)، والطبراني (١٢٦٨)، من طريق الضحاك بن عثمان،

وابن أبي عاصم في السنة (١١٢٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧٥٣)، والروياني (١٥١٢)، والطبراني (١٢٦٧)، من طريق خالد بن عبدالله الواسطي،

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧٥٠)، وابن خزيمة في السياسة -كما في إتحاف المهرة (٨/٣)-، والبيهقي في السنن (١٦٣/٨)، وشعب الإيمان (٧٠١٦)، والاعتقاد (ص٣٣٦)، من طريق جرير بن عبدالحميد،

---

(١) لم ترد رواية داود بن رشيد في مطبوع مسند أبي يعلى، ووردت عند ابن عساكر، حيث إنه يسند الحديث عن المسند الكبير، والمطبوع هو الصغير.

(٢) هكذا في كتابَي البخاري، وقد نقله الدارقطني في غرائب مالك -كما في تغليق التعليق (٥٨/٢)- عن البخاري، فوقع في النقل (وراجعته في ثلاث نسخ خطية من التغليق): «بشر بن عمر»، ولعله تصحيف، خاصة أن النقل عن كتاب الدارقطني بواسطة أيضًا.

والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧٥٥)، والحسن بن سفيان في الأربعين (٣٣)، وأبو عوانة (١٧٢)، وابن البختري في السادس عشر من أماليه (٣٢)، والأصم في جزء من حديثه (٣٨)، وابن حبان (٤٥٧٤)، والطبراني (١٢٦١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٩١)، من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري،

وأبو عوانة (١٧٠)، والطبراني (١٢٦٢)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٩٨)، وفي معرفة الصحابة (١٢٩١)، من طريق وهيب بن خالد،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٤٤٦)، وابن منده في الإيمان (٢٧٢)، من طريق عبدالعزيز بن المختار،

وأبو علي الصواف في جزء من حديثه [٩٢أ] من طريق عبيدالله بن الوازع،

والآجري في الأربعين (٤١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣/٢٥)- من طريق حماد بن سلمة،

والطبراني (١٢٦٤) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٢٩١)- من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير،

وابن المقرئ في معجمه (٩٦٦)، وفي الأربعين (٦٤) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٤/٢٧، ٢٣٥)-، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٠٣/١٦)، من طريق سليمان التيمي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٧٠١٥)، والآداب (٢٢٦) -ومن طريقه العلائي في الأربعين المغنية (٦٨١)-، والطيوري في الطيوريات (٧٠٩)، وابن أبي المعمر التبريزي في النصيحة للراعي والرعية (ص٩٠)، وابن حجر في تغليق التعليق (٥٧/٢)، من طريق إبراهيم بن طهمان،

الثمانية عشر راويًا (علي بن عاصم، وابن عيينة، وإسماعيل بن عياش، ومالك، وروح، وزهير، وابن أبي حازم، والضحاك بن عثمان، وخالد بن عبدالله، وجرير، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ووهيب، وعبدالعزيز بن المختار، وعبيدالله بن الوازع، وحماد، وابن أبي كثير، والتيمي، وابن طهمان) عن سهيل بن أبي صالح، به، بنحوه.

إلا أن منصور بن أبي مزاحم جعله عن إسماعيل بن عياش، عن سهيل: عن أبيه، عن عطاء بن يزيد، فأدخل أبا صالح -والد سهيل- في إسناده.

وأبهم عبيدالله بن الوازع عطاءَ بنَ يزيد، فلم يسمّه.

○ **رجال الإسناد:**

١- علي بن محمد بن عبيد بن عبدالله بن حساب، أبو الحسن، البغدادي، البزاز:

ثقة حافظ. وصفه الدارقطني بالحفظ في مواضع كثيرة من كتبه، منها هذا الموضع، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً أمينًا، حافظًا عارفًا»، وقال ابن الجوزي: «كان ثقةً فاضلًا»[١].

٢- أحمد بن زهير بن حرب بن شداد، أبو بكر ابن أبي خيثمة، النسائي ثم البغدادي:

ثقة مأمون حافظ. قال ابن أبي حاتم: «كان صدوقًا»، وقال الدارقطني: «ثقة مأمون»، وفي رواية: «ثقة»، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقةً عالِمًا متقنًا حافظًا»[٢].

٣- عباس بن الوليد بن نصر النرسي، أبو الفضل، البصري:

«ثقة»[٣].

٤- بشر بن منصور السَّلِيمي، الأزدي، أبو محمد، البصري:

«صدوق عابد زاهد»[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٥٤٥)، المنتظم (١٤/٢٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٥٢)، سؤالات الحاكم للدارقطني (١١)، سؤالات السلمي للدارقطني (٧)، تاريخ بغداد (٥/٢٦٥).

(٣) تقريب التهذيب (٣١٩٣).

(٤) المصدر نفسه (٧٠٤).

٥- سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبدالله، الكوفي:

«ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس»[١].

٦- سُهَيل بن أبي صالح؛ ذكوان السمان، أبو يزيد، المدني:

«صدوق، تغير حفظه بأخرة»[٢].

٧- أبو صالح: ذكوان السَّمَّان الزَّيَّات، المدني:

«ثقة ثبت»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، لحال بشر بن منصور، وسهيل بن أبي صالح. إلا أن بشرًا قد خولف عن الثوري، كما تبيَّن في التخريج، فخالفه تسعةٌ من أصحاب الثوري، هم: وكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، ويحيى القطان، وعبدالرزاق، ومحمد بن يوسف الفريابي، وعصام بن يزيد، ومؤمل بن إسماعيل، كلهم رواه عن سفيان الثوري، عن سهيل بن أبي صالح، فجعلوه عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري.

وهؤلاء فيهم أرفع الرواة عن الثوري، والطبقة الأولى الثقات الأثبات من أصحابه، وهم وكيع، وابن مهدي، وأبو نعيم، والقطان، وفيهم الطبقة التي بعدهم من ثقات أصحابه، كعبدالرزاق، والفريابي، وفيهم من هو دونهم، كقبيصة، ومؤمل، وعصام بن يزيد[٤].

وقد وافقهم مكملًا للعشرة: علي بن قادم، فجعله من رواية عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، إلا أنه أدخل في الإسناد أبا صالح، فجعله من رواية سهيل، عن أبيه، عن عطاء. وقد غلَّطه الأئمة في ذلك، قال الطحاوي: «وهذا الإسناد مما يذكر أهل العلم بالأسانيد أن عليَّ بن قادم غلط فيه، فأدخل فيه أبا سهيل، وهو أبو صالح، بين سهيل

---

(١) المصدر نفسه (٢٤٤٥).

(٢) المصدر نفسه (٢٦٧٥).

(٣) المصدر نفسه (١٨٤١).

(٤) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٢٢-٧٢٦).

وبين عطاء بن يزيد، ويذكرون أن أصل هذا الإسناد: عن سهيل، عن عطاء نفسِه»[1]. ومع ذلك، فعلي بن عطاء موافقٌ للجماعة في مَخْرَج الحديث.

وأما بشر بن منصور، فقد خالفهم فيه، وقلب إسناده إلى: سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة. وبشر مع عبادته وزهده صدوق -كما سبق في حاله-، وقد ذكر ابن المديني أنه دفن كتبه، وقال يعقوب بن شيبة: «لم يكن له عناية بالحديث»[2]. فمخالفته لأولئك الحفاظ تدل على أنه أخطأ فيه، وأن روايته شاذة جدًّا.

ولهذا فقد خطَّأه عددٌ من العلماء:

فقال الدارقطني في هذا الموضع من «الأفراد»: «والمحفوظ عن الثوري: عن سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري».

وقال أبو نعيم الأصبهاني، مشيرًا إلى تخطئة بشر، بعد أن استغرب روايته: «ورواه أصحاب الثوري، عن سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن تميم»[3].

وكذلك أشار إلى خطئه أبو موسى المديني[4].

وقال ابن حجر: «والمحفوظ عن سفيان الثوري: عن سهيل، عن عطاء، عن تميم»[5].

وقد تبيَّن من التخريج أن بشرًا توبع متابعتَين قاصرتَين عن سهيل:

١- رواية مالك، عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة:

وهي رواية رواها الإمام مالك خارج الموطأ[6]، ورواها عنه جمعٌ من أصحابه يبلغ سبعة رواة، بأسانيد صحيحةٍ وحسنةٍ إليهم، وبعضها ضعيفٌ صالحٌ للاعتضاد، ومجموعها

---

(١) شرح مشكل الآثار (٧٥/٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٣٢/١).

(٣) حلية الأولياء (٢٤٢/٦).

(٤) اللطائف (ص٤٠٢).

(٥) تغليق التعليق (٥٨/٢).

(٦) المصدر نفسه.

يُثبت أن مالكًا حدَّث بالحديث بهذا الإسناد، قال ابن عبدالبر: «وهذا حديث رواه مالك، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، كذلك رواه كلُّ مَن رواه عن مالك»[١].

وليس الأمر على ما أطلق ابن عبدالبر، فقد نقل البخاري، عن ابن المديني، قوله: «فبلغني أن في كتاب عثمان بن عمر، عن مالك: عن سهيل، عن عطاء، عن تميم، عن النبي ﷺ». ولم أقف على هذا البلاغ موصولًا، ففي صحته عن كتاب عثمان بن عمر نظر، ثم لو صح عنه، ففي ثبوته عن مالك، مع مخالفة السبعة المذكورين، نظرٌ أيضًا، وإن كان سيكون وجهًا قويًّا، لأنه رواية كتاب، و«الكتاب أحفَظُ عند أهل العلم»[٢].

وحيث إن مالكًا خولف فيه -كما سيأتي-، فقد استغربه النسائي حين بلغه أن أحمد بن صالح المصري يرويه عن ابن وهب، عن مالك، فأنكره على أحمد بن صالح. وقد ناقش ابنُ عدي النسائيَّ، وردَّ عليه بما لخَّصه بقوله: «فحديثٌ قد رواه عن ابن وهب يونسُ، وتابعَ أحمدَ عليه[٣]، ورواه معنٌ، وابنُ عثمة، وابنُ مخشي، عن مالك[٤]، ثم رُوِي عن الثَّوري كروايتهم، فلا يؤثر قولُ النسائي عليه، ولا إنكاره عليه يسوى شيئًا»[٥]، وكذلك قال ابن حجر: «وقد ظهر أنه لم ينفرد به»[٦]، يعني: أحمد بن صالح.

٢- رواية عبدالله بن جعفر المديني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة:

وهي رواية معلَّقة، لم أقف عليها مسندةً. وعبدالله بن جعفر «ضعيف»[٧].

---

(١) التمهيد (٢١/٢٨٤).

(٢) عبارةٌ للبخاري في رفع اليدين (ص٨٢).

(٣) ومعه ابن أخي ابن وهب، وهي الرواية التي أخرجها الدارقطني في غرائب مالك من طريق ابن وهب، وقد مضى عزوها في التخريج.

(٤) ومعهم عبدالله بن عمر بن غانم، وعبدالله بن نافع، وزياد بن يونس -كما مرَّ في التخريج-.

(٥) الكامل (١/٤٢١).

(٦) تغليق التعليق (٢/٥٩).

(٧) تقريب التهذيب (٣٢٥٥).

وإن صحَّت الرواية عنه، فإنه والإمام مالكًا قد خالفا -كما تبين في التخريج- ثمانيةَ عشر راويًا عن سهيل بن أبي صالح، وهم سفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وإسماعيل بن عياش، وروح بن القاسم، وزهير بن معاوية، وابن أبي حازم، والضحاك بن عثمان، وخالد بن عبدالله الواسطي، وجرير بن عبدالحميد، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ووهيب بن خالد، وعبدالعزيز بن المختار، وعبيدالله بن الوازع، وحماد بن سلمة، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، وسليمان التيمي، وعلي بن عاصم، وإبراهيم بن طهمان، كل هؤلاء رواه عن سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري.

وقد اختُلف عن بعض هؤلاء اختلافًا يسيرًا[١]، إلا أنهم متَّفقون -على اختلاف رُتبهم في الحفظ والإتقان، وعلى اختلاف بلدانهم- على أن مَخْرَج الحديث: عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، لا: أبو صالح، عن أبي هريرة.

ولأجل ذلك، فقد غلَّط بعضُ الأئمة مالكًا في روايته، ويجري على عبدالله بن جعفر المديني ما يجري على مالك في ذلك من باب أولى:

فقال ابن طاهر المقدسي، مفسِّرًا إنكار النسائي على أحمد بن صالح: «وهذا الحديث مشهورٌ من رواية سهيل، عن عطاء، عن تميم الداري. فلما عَدَلَ به مالكٌ إلى روايته عن أبيه، عن أبي هريرة، أنكره النسائي...»[٢]، وليس في هذا تخطئةٌ لمالك، لكنه

---

(١) رواه منصور بن أبي مزاحم، وداود بن رشيد، عن إسماعيل بن عياش، عن سهيل، عن أبيه، عن عطاء، فأدرج والد سهيل فيه، قال ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/١١): «كذا يقول إسماعيل بن عياش: عن سهيل، عن أبيه، عن عطاء بن يزيد. وسهيل يرويه عن عطاء نفسِه، لا عن أبيه عنه». وعلى هذا الوجه الصحيح جاءت رواية أبي عبيد القاسم بن سلام، عن إسماعيل بن عياش، وروايته أضبط وأصح. هذا على أن إسماعيل بن عياش «صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم» -كما في التقريب (٤٧٣)-، قال البرهان الناجي في عجالة الإملاء (١٠٠٦/٥): «غير أن إسماعيل ضعيفٌ في غير الشاميين، وسهيلٌ مدني».

وكذلك أبهم عبيدُالله بن الوازع عطاءَ بنَ يزيد، ولم يضبط هل رواه عن تميم مباشرةً، أو عمَّن سمعه من تميم. وعبيدالله «مجهول» -كما في التقريب (٤٣٤٨)-.

(٢) ذخيرة الحفاظ (١٣٤٢/٣).

يبين أن مخالفةَ مالك للجماعة كانت محلَّ نكارة لدى النسائي، فحمَّلها بعضَ من دونه، وقد اتضحت براءة مَن دونه منها -كما سبق-، فلزم أن تعلَّق بمالك.

وقال ابن عبدالبر: «وزعم ابن الجارود، وغيرُه، أن مالكًا وهم في إسناده، لأن سفيانَ بنَ عيينة رواه عن سهيل بن أبي صالح، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري...، وكذلك رواه سفيان الثوري، وحماد بن سلمة، والضحاك بن عثمان، وغيرهم، عن سهيل»[١]، وقال ابن حجر: «وذكر ابن الجارود أن قول من قال عن سهيل: عن أبيه، عن أبي هريرة، خطأ»[٢].

وأورد الطحاويُّ روايةَ الثوري، وزهير، وابن عيينة، عن سهيل، ثم قال: «وقد روى هذا الحديثَ عبدُالله بن نافع، عن مالك، عن سهيل، فخالف الناسَ في إسناده»، ثم أورد رواية مالك، وأعقبها برواية عبدالعزيز بن المختار، ثم قال: «فقوي في القلوب أن أصل هذا الحديث عن سهيل هو كما حدثه عنه زهير بن معاوية، وعبدالعزيز بن المختار، لا كما قد حدثه سواهما، لا سيما وقد بيَّن ابنُ عيينة عنه في ذلك ما قد ذكرناه»[٣].

وذكر الدارقطنيُّ رواية مالك، فقال: «خالفه أصحاب سهيل»[٤]، وذكر روايته، ورواية عبدالله بن جعفر المديني، فقال: «وأصحاب سهيل إنما يروونه عنه، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري»[٥].

وقال أبو موسى المديني: «وتابع سفيانَ على هذا القول[٦] عن سهيل: مالك بن أنس، وعبدالله بن جعفر المدني. ورواه جماعةٌ عن سهيل، عن عطاء بن يزيد، عن تميم الداري -رضي الله عنه-، وهو الصحيح»[٧].

(١) التمهيد (٢١/٢٨٤-٢٨٥).

(٢) تغليق التعليق (٢/٥٩).

(٣) شرح مشكل الآثار (٤/٧٦-٧٩).

(٤) الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس (ص١١٢).

(٥) تغليق التعليق (٢/٥٨) -نقلًا عن غرائب مالك-.

(٦) يعني: رواية بشر بن منصور، عن سفيان، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة.

(٧) اللطائف (ص٤٠٢).

وقد استند الدارقطنيُّ إلى قرينةٍ أخرى غيرِ مخالفة أصحاب سهيل، فقال، بعد أن عدَّد من خالف مالكًا: «وقال ابن عيينة: قال سهيل: سمعته من الذي سمعه منه أبي»[1].

وهو بذلك يشير إلى القصة والتفصيل الذي عند ابن عيينة، فإنه قال: «كان عمرو بن دينار حدثناه عن القعقاع بن حكيم، عن أبي صالح. فلما لقيت سهيلًا، قلت: لو سألته، لعله يحدثنيه عن أبيه، فأكون أنا وعمرو فيه سواء. فسألته، فقال سهيل: أنا سمعته من الذي سمعه منه أبي: أخبرني عطاء بن يزيد»[2]. ففي هذا أن سهيلًا سُئل عن الحديث، فأجاب إجابةً مفصَّلة، تدلُّ على أن الحديث كان عنده عن شيخ أبيه، وهو: عطاء بن يزيد، لا أبو هريرة.

ومما يؤكد ذلك -أيضًا- أن سهيلًا قد أخبر أنه سمع حديث عطاء بن يزيد، عن تميم الداري، بعقب حديثٍ آخر حدَّث به أبوه عن أبي هريرة، في المجلس نفسه، فروى جرير، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «إن الله يرضى لكم ثلاثًا: يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولَّى الله أمرَكم». قال سهيل: فحدثنا -عند ذلك- عطاءُ بنُ يزيد الليثي، قال: سمعت تميمًا الداري...، فذكر حديث النصيحة. وجاء في رواية روح بن القاسم، عن سهيل، عن عطاء بن يزيد -سَمِعَهُ وهو يحدِّث أبا صالح-، عن تميم الداري...، فذكره.

وهذا يدلُّ على أن سهيلًا كان عنده الحديثان، وكان يفصلهما، وكذلك روى عنه جمعٌ من رواة حديث النصيحة حديثَ أبي هريرة المذكور آنفًا، ففرَّقوا بين إسناديهما، وإن لم يروهما كلُّهم على الولاء[3].

---

(١) الأحاديث التي خولف فيها مالك (ص١١٤).

(٢) هذه صيغة الحميدي في روايته عن ابن عيينة، وبنحوها صيغ كثيرٍ ممن رواه عن ابن عيينة، وقد مضى عزو رواياتهم في التخريج.

(٣) سبق تخريج رواياتهم لحديث تميم، وأما حديث أبي هريرة، فأخرجه أحمد (٨٤٤٩، ٨٨٣٩)، وابن منده في التوحيد (٧٠٢)، من طريق حماد بن سلمة، وأحمد (٨٩٢١)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٧٥٢)، وأبو عوانة (٦٨٤١)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٨٥)، من طريق خالد بن عبدالله الواسطي، وأبو عوانة (٦٨٤٢)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٦/٣٠٤)، من

وأما الإمام مالك، فلم يفصل بين الحديثين، بل روى كليهما بإسنادٍ واحد، إلا أنه أدخل حديث: «إن الله يرضى لكم ثلاثًا» في موطئه[١]، دون حديث النصيحة، ولعله كان بلغهُ مخالفة غيره له فيه، فأسقطه، حرصًا على تنقية موطئه من الأخطاء. هذا على أن الحديث روي عن مالك، عن سهيل، عن عطاء، عن تميم، موافقًا للجماعة، لولا أن في ثبوت هذه الرواية نظرًا -كما سبق في موضع الكلام عليها-.

وقد بيَّن الحافظُ ابنُ حجر روايةَ سهيل للحديثين، وفَصْلَهُ بينهما، ثم قال: «وقد رُوِيَ حديث النصيحة عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو وهمٌ من سهيل، أو ممن روى عنه، لما بيَّنَّاه»[٢].

وفي آخر كلام ابن حجر إشارةٌ إلى احتمالٍ آخر في المسألة، وهو أن الخطأ من سهيلٍ نفسِه، وهو احتمالٌ استظهره ابن حجر في موضعٍ آخر، فقال: «وقد أخطأ فيه غيرُ واحد على سهيل...، ويجوز أن يكون الخطأ من سهيل، لأنه تغيَّر حفظه في الآخر»، وقال: «ويظهر لي أن الوهم فيه من سهيل»[٣].

ولعل استظهار هذا الاحتمال مبني على أمرين:

الأول: أنه قد أخطأ فيه غيرُ واحد على سهيل، وهذا يدلُّ على أن التردُّدَ والاضطرابَ منه.

وهذا الأمر فيه نظر، فإني لم أجد عن سهيل خلافًا يُذكر، سوى رواية مالك، وقد اختُلف عن بعض أصحاب سهيل اختلافًا يسيرًا -كما سبق في موضعه-، وهذا لا يرقى إلى يُنسب الاضطراب فيه إلى سهيل.

طريق سليمان التيمي، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٠١٤) من طريق علي بن عاصم، وقوام السنة في الترغيب والترهيب (٨٩) من طريق محمد بن جعفر بن أبي كثير، جميعهم عن سهيل، عن أبيه، به.

(١) الموطأ (٢/٩٩٠/رواية يحيى، ٢٠٨٩/رواية أبي مصعب، ٧٧٣/رواية سويد). وقد اختُلف عن مالك في وصل هذا الحديث وإرساله، ووصله محفوظٌ عنه كما بيَّن ابن عبدالبر في التمهيد (٢١/٢٦٩)، إلا أن ذلك قد يشير إلى تشكُّكه في هذا الحديث أيضًا.

(٢) فتح الباري (١/١٣٨).

(٣) تغليق التعليق (٢/٥٧، ٥٩).

الثاني: إمامة مالك، وعلو مرتبته في الحفظ والتثبت، بخلاف سهيل، فإنه صدوق تغيَّر حفظه في الآخر، فهو أولى بتحمُّل الخطأ.

وهذا قد يكون صحيحًا من حيث النظر، إلا أن فيه بحثًا من حيث الواقع، فإن ثباتَ سهيلٍ على روايته لنحو عشرين راويًا، مختلفي الطبقات والمراتب والبلدان، يدل على استمرار ضبطه له، خاصةً أن في هؤلاء مَن هو أصغر مِن مالك (المولود عام ٩٣هـ، والمتوفى عام ١٧٩هـ) بسنوات، والأغلب على الظن أنهم سمعوه من سهيل بعد مالك، إن لم يكن في أواخر حياة سهيل (المتوفى عام ١٣٨هـ)، ومنهم جرير بن عبدالحميد (المولود عام ١١٠هـ تقريبًا)، وسفيان بن عيينة (المولود عام ١٠٧هـ)، وهما راويا التفصيل والتمييز بين الحديثين.

فالأقرب أن سهيلًا بريء من الخطأ في الحديث، وأنه بقي يرويه على الصواب لكافة أصحابه، ويفصل الحديثين لبعضهم.

ثم إن حفظ مالك مقابَلٌ، بل مرجوح، بحفظ كبار الحفاظ الذين رووه عن سهيل على الصواب، كالثوري، وابن عيينة، وزهير بن معاوية، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وخالد بن عبدالله الواسطي، ووهيب بن خالد. وهؤلاء بين إمام حافظ، وثقة ثبت، وروايتهم أقوى عن سهيل، وأولى أن يُنسَب ما فيها إليه مما نسَبَهُ إليه مالك.

هذا، وقد ذهب ابن عبدالبر مذهبًا آخر، فنفى وجود خطأ أصلًا، قال: «والحديث عندي صحيحٌ من الوجهين، لأن محمد بن عجلان قد رواه عن القعقاع بن حكيم، وزيد بن أسلم، وعبيدالله بن مقسم، كلهم عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ...، وهذا كله يعضد رواية مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة»[١].

وهو احتمالٌ كان طرحه الطحاوي، فقال، عقب إيراد رواية سفيان بن عيينة المفصَّلة: «فدلَّ ذلك أن أصل الحديث من حديث أبي صالح إنما هو عن عطاء بن يزيد، عن تميم، اللهم إلا أن يكون أبو صالح سمعه من عطاء بن يزيد، وسمعه من أبي هريرة أيضًا»[٢].

---

(١) التمهيد (٢١/٢٨٥).

(٢) شرح مشكل الآثار (٤/٧٧).

والمتابعات التي أوردها ابن عبدالبر متابعاتٌ قاصرةٌ لمالك، ويمكن عَدُّها متابعاتٍ قاصرةً لبشر بن منصور في روايته -التي أخرجها الدارقطني في هذا الموضع من الأفراد- عن الثوري، عن سهيل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وقد وقفت من تلك المتابعات على خمس، هي روايات: القعقاع بن حكيم، وزيد بن أسلم، وعبيدالله بن مقسم، وسُمي، وصالح بن أبي صالح، وتبيَّن لي أنها جميعًا ما بين خطأ، ورواية ضعيفة[١]، هذا فضلًا عن أنه لو كانت المتابعات صالحة للتقوية، فإن مخالفة بشر لأصحاب الثوري تقضي بخطئه وشذوذ روايته، وتثبت أن الثوريَّ لم يروه على هذا الوجه، فلا تنفعه المتابعة والحال هذه.

وكذلك، فالطرق الواردة عن أبي صالح، عن أبي هريرة، لا ترقى لتقوية رواية مالك وعبدالله بن جعفر المديني، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، فالأقرب أن مالكًا قد أخطأ في روايته هذه، لا كما ذهب إليه ابن عبدالبر.

وعدم صحة الحديث عن أبي هريرة هو ما خلص إليه بعض الأئمة:

فأورد البخاري طرقه، ثم قال: «فمدار هذا الحديث كله على تميم، ولم يصح عن أحدٍ غيرِ تميم»[٢].

وهو ظاهر صنيع مسلم في تخريجه الحديث في صحيحه لتميم -فقط-.

وكذلك أوردها الدارقطني، فقال: «والصواب حديث تميم»[٣].

وحكى البرهان الناجي قول من صححه عن تميم، وعن أبي هريرة، معًا، فقال: «وفيه بُعد»، ثم حكى قول من صحَّح حديث تميم، ووهَّم الآخر[٤].

---

(١) كنت أثبتُّ تخريجَ هذه المتابعات ودراستها تفصيلًا، فطال ذلك جدًّا -فوق ما طالت دراسة هذا الحديث-، وخرج عن مقصود الدارقطني ونقطة بحثه في كلامه، وهو حديث سهيل بن أبي صالح والخلاف عنه فيه فحسب.

(٢) التاريخ الأوسط (٣/٣٦٤)، وقد اقتصر على الجملة الأولى في التاريخ الكبير (٦/٤٦١).

(٣) العلل (٥/٨٠).

(٤) عجالة الإملاء (٥/١٠٠٥).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد بشر بن منصور بالحديث عن الثوري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وتفرُّد العباس بن الوليد النرسي، عن بشر.

وقد وافق الدارقطنيَّ على الجهة الأولى: أبو نعيم الأصبهاني، قال: «غريبٌ من حديث الثوري، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، تفرَّد به بشر»[١]، وأبو موسى المديني، قال: «لم يروه عن سفيان هكذا إلا بشر»[٢].

(١) حلية الأولياء (٦/٢٤٢)، وبنحوه في (٧/١٤٢).

(٢) اللطائف (ص٤٠٢).

بابُ ما جاء في رؤية الله -سُبحانه-

٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن عيسى بن علي الخوَّاص، ثنا سفيان بن زياد بن آدم، ثنا أبو ربيعة؛ فهد بن عوف، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رأيتُ رَبِّي -عزَّ وجلَّ- في أحسَنِ صُورَة**».

قال الخوَّاص: هكذا حدثناهُ من كتابه(١).

غريبٌ من حديث حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس، تفرَّد به فهد بن عوف، ولم يروه عنه غير سفيان بن زياد(٢).

○ التخريج:

رواه حماد بن سلمة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٩) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس:

أخرجه أحمد (٢٦٢٣) -ومن طريقه ابنه عبدالله في السنة (١١١٦)، والخلال كما في بيان تلبيس الجهمية (١٩٤/٧)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٣٤٢)، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (٢٣٢/١٢)-، وابن أبي عاصم في السنة (٤٤٩) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٣٣/١٢)-، وعبدالله بن أحمد في السنة (٥٦٣)، والخلال -كما في بيان تلبيس الجهمية (١٩٦/٧)-، وابن عدي في الكامل (٤٦١٩-٤٦٢٢) -ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٩٣٨)، وابن الجوزي في

---

(١) لم يورد هذه العبارة ابن طاهر المقدسي في الأطراف، ولا ابن الجوزي حيث أخرج الحديث من طريق الدارقطني.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٨٨).

العلل المتناهية (١٧، ١٨)-، والدارقطني في الرؤية (٢٦٤، ٢٦٦)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٨٩٧)، من طريق أسود بن عامر -شاذان-،

وأحمد (٢٦٧٨) -ومن طريقه ابنه عبدالله في السنة (١١١٧، ١١٦٧)، وابن عدي في الكامل (٤٦٢٥)، والضياء في المختارة (٢٣٣/١٢)-، وابن أبي عاصم في السنة (٤٤٢) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢٣٤/١٢)-، وابن الأعرابي في معجمه (٤٠٥)، وابن عدي في الكامل (٤٦٢٣)، والدارقطني في الرؤية (٢٦٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٨٩٨)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٥/١٣) -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥)-، والضياء في المختارة (٢٣٤/١٢)، من طريق عبدالصمد بن كيسان،

والآجري في الشريعة (١٠٣٣)، وابن عدي في الكامل (٤٦٢٤)، من طريق يحيى بن كثير العنبري،

وابن عدي في الكامل (٤٦١٨) -ومن طريقه البيهقي في الأسماء والصفات (٩٣٨)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٦)-، من طريق إبراهيم بن أبي سويد،

أربعتهم (أسود بن عامر، وعبدالصمد بن كيسان، ويحيى بن كثير، وابن أبي سويد) عن حماد بن سلمة، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عيسى بن علي بن موسى، أبو بكر، الخوَّاص:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة»[(١)].

٢- سفيان بن زياد بن آدم العُقيلي، أبو سعيد[(٢)]، البصري، أو البلدي:

«صدوق»[(٣)].

---

(١) سؤالات حمزة السهمي (١٣٥)، تاريخ بغداد (٤٦٢/٥)، تاريخ الإسلام (٦٥٤/٧).

(٢) وقع في التقريب: «سعد»، والتصويب من أصليه: تهذيب التهذيب (٥٥/٢)، تهذيب الكمال (١٤٨/١١).

(٣) تقريب التهذيب (٢٤٤٢).

٣- فهد بن عوف، أبو ربيعة، البصري، اسمه: زيد، و«فهد» لقبٌ له:

متروك الحديث. قال العجلي: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات، ولكنه أعاده في المجروحين -وسيأتي نقل كلامه فيه-، وقال ابن عدي: «ينفرد عن أبي عوانة بغير شيء، وعن غيره، ولم أرَ في حديثه حديثًا منكرًا لا يشبه حديث أهل الصدق».

وقال علي بن المديني: «كذاب»، وقال عمرو بن علي الفلاس ومسلم: «متروك»، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، واتهمه أبو زرعة بسرقة حديثين، وكتب عنه أبو حاتم الرازي في الرحلة الأولى، وقال: «ما رأيت بالبصرة أكيس ولا أحلى من أبي ربيعة فهد بن عوف»، وقال لما سئل عنه: «تعرف وتنكر»، وحرَّك يده، وقال ابن حبان: «كان ممن اختلط بأخرة، فما حدث قبل اختلاطه فمستقيم، وما حدث بعد التخليط ففيه المناكير، يجب التنكب عما انفرد به من الأخبار»، وقال الدارقطني: «ضعيف»[(١)].

ويظهر من الأقوال فيه أنه كان أولَ أمره مستقيم الحال، وكتب عنده المحدّثون، ثم افتُضح بسرقته وادّعائه، وصار يروي المناكير، فتركوه، واتّهمه بعضهم بالكذب.

٤- حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة، البصري:

«ثقه عابد، أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بأخرة»[(٢)].

٥- ثابت بن أسلم البُنَاني، أبو محمد، البصري:

«ثقة عابد»[(٣)].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال فهد بن عوف، ولأنه خولف فيه -كما مرَّ-،

---

(١) معرفة الثقات، للعجلي (١٤٩٢)، التاريخ الكبير (٣/٤٠٤)، الجرح والتعديل (٣/٥٧٠)، ضعفاء العقيلي (٣/٣٦٤)، ثقات ابن حبان (٩/١٣)، المجروحين (١/٣١١)، الكامل (٥/١١٣)، لسان الميزان (٣/٥٥٩، ٦/٣٦٢).

(٢) تقريب التهذيب (١٤٩٩).

(٣) المصدر نفسه (٨١٠).

حيث خالفه أربعة من أصحاب حماد، هم: أسود بن عامر -وهو «ثقة»[١]-، وعبدالصمد بن كيسان -وهو مجهول[٢]-، ويحيى بن كثير العنبري -وهو «ثقة»[٣]-، وإبراهيم بن أبي سويد -وهو صدوق[٤]، لولا أن الراوي عنه وضَّاع[٥]-. والصحيح رواية هؤلاء عن حماد.

ويظهر أن أبا بكر الخواص (شيخ الدارقطني)، كان يستنكر رواية فهد بن عوف، حينما نصَّ على أنه كتب الحديث من كتاب شيخه سفيان بن زياد، مؤكدًا بذلك أنه لا يتحمَّل عهدة الخطأ الذي لا شك في وقوعه في هذا الحديث.

قال الإمام أحمد: «وأن النبي ﷺ قد رأى ربه، فإنه مأثور عن رسول الله ﷺ، صحيح، رواه قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس. ورواه الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس[٦]. ورواه علي بن زيد، عن يوسف بن مهران، عن ابن عباس[٧]»[٨].

---

(١) المصدر نفسه (١٤٩٩).

(٢) انظر: الإكمال، للحسيني (٥٤١)، واحتمل ابن حجر في تعجيل المنفعة (٨٢٠/١) أنه تصحَّف عن: عبدالصمد بن حسان. وهذا مشكل، لأنه ورد في كتب عديدة، ومواضعَ ورواياتٍ مختلفة، يصعب القول بتصحُّفها جميعًا.

(٣) تقريب التهذيب (٧٦٢٩).

(٤) قال ابن حجر في التقريب (٢٢٩): «مقبول»، وقد وثَّقه أبو حاتم الرازي، وتكلم ابن معين في كثرة تصحيفه، قال الذهبي: «صدوق»، انظر: لسان الميزان (٣٣٣/١).

(٥) هو الحسن بن علي بن صالح بن زكريا بن يحيى بن صالح بن عاصم بن زفر، أبو سعيد العدوي البصري، نُسب إلى جده وإلى بلده، وله ترجمة مظلمة في لسان الميزان (٣/٨٠-٨٤).

(٦) أخرجه الترمذي (٣٢٧٩)، وابن أبي عاصم في السنة (٤٤٦)، والنسائي في الكبرى (١١٤٧٣)، وابن خزيمة في التوحيد (٢٧٤)، والطبراني (١١٦١٩)، والدارقطني في الرؤية (٢٧٠)، واللالكائي (٩٢٠)، من طريق الحكم. وأخرجه ابن أبي عاصم في السنة (٤٤٣)، والآجري في الشريعة (٦٢٧)، والدارقطني في الرؤية (٢٧٨)، واللالكائي (٩١٠، ٩١١)، من طريق سماك، وابن أبي عاصم في السنة (٤٤٤)، وابن خزيمة في التوحيد (٢٧٩)، من طريق الشعبي، كلاهما (سماك، والشعبي) عن عكرمة. وهو عندهم من قول ابن عباس، أن النبي ﷺ رأى ربه، وله حكم الرفع.

(٧) أخرجه الخلال -كما في بيان تلبيس الجهمية (٢٥٨/٧)-، والطبراني (١٢٩٤١).

(٨) أصول السنة (ص٢٣).

وقال أبو زرعة الرازي: «حديث قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، في الرؤية، صحيح، رواه شاذان، وعبد الصمد بن كيسان، وإبراهيم بن أبي سويد، ولا ينكره إلا معتزلي»(١).

وقال الطبراني: «حديث قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، في الرؤية، صحيح...، وهذا حديثٌ رواه جماعة من الصحابة عن النبي ﷺ، وجماعة من التابعين عن ابن عباس، وجماعة من تابعي التابعين عن عكرمة، وجماعة من الثقات عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ»(٢).

ولأبي القاسم عبدالرحمن بن محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، جزء فيه طرق حديث ابن عباس في الرؤية، وكلام أصحاب الحديث عليه(٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد فهد بن عوف بالحديث عن حماد بن سلمة، وتفرُّد سفيان بن زياد عنه. وأشار شيخه أبو بكر الخواص إلى استغرابه لهذا الحديث.

---

(١) إبطال التأويلات، لأبي يعلى (ص١٤٤)، الأحاديث المختارة (١٢/٢٣٤).

(٢) إبطال التأويلات (ص١٤٤).

(٣) المصدر نفسه (ص١٤٣).

بابٌ في منزلة العَبدِ عند رَبّه

٨- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن محمود بن محمد المُعَدَّل -بواسط-، ثنا أبو مقاتل؛ سُوَيد بن هلال -مولى العباس بن محمد-، ثنا عبدالرزاق بن هَمَّام، عن مَعْمَر، عن الزُّهري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن أراد أن يَعلَمَ ما له عند الله -عز وجل-، فليَنظُرْ ما لله -تعالى- عنده**».

غريبٌ من حديث مَعْمَر بن راشد، عن الزُّهري، تفرَّد به سُوَيد بن هلال، عن عبدالرزاق، عن مَعْمَر[(١)].

○ التخريج:

أخرجه أحمد بن محمد ابن الصلت في جزء من حديث حمزة بن القاسم بن عبدالعزيز الهاشمي [٧٥ب][(٢)] عن حمزة، عن أبي مقاتل؛ سويد بن هلال، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن محمود بن محمد بن منُّويه، أبو بكر[(٣)]، الواسطي:

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٢٠٠)، ولم يورد الجملة الأولى من تعليق الدارقطني.

(٢) وقفت عليه في المخطوط بدلالة الشيخ الألباني في الصحيحة (٢٣١٠). قال الشيخ بعد التخريج منه: «والحديث عزاه السيوطي للدارقطني في "الأفراد" عن أنس، وغالب الظن أنه عنده من هذا الوجه»، وقد صدق ظنُّه -رحمه الله-.

(٣) هكذا كناه الدارقطني في هذا الموضع من «الأفراد»، وفي موضعٍ آخر منه -كما في الأطراف (٥٩٦)-، وفي العلل (٧/٣١٥). وقد وقع في سؤالات حمزة السهمي (٣٦٧)، في كلام الدارقطني في والده محمود بن محمد الواسطي: «وكتبت عن (ابنه) أبي الحسن؛ محمد بن محمود»، وكذلك أسنده ابن نقطة في تكملة الإكمال (٥/٢٥٩) من طريق حمزة السهمي، ونقله ابن ناصر الدين في توضيح المشتبه (٨/٣٩)، وأما الذهبي، فنقله في سير أعلام النبلاء (١٤/٢٤٢)، وتاريخ الإسلام (٧/١٢٦)، فوقع عنده: «كتبت عن أبي الحسين...»، ولعله تصحيف عن الأول. فهذه إما كنيةٌ أخرى لشيخ الدارقطني، أو تحريفٌ قديم في سؤالات السهمي.

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة»، وقال ابن نقطة: «محمود بن محمد له ابنان: أحمد، ومحمد، وكلاهما قد حدَّث، وكلهم ثقات»(١).

٢- سويد بن هلال بن سويد الهاشمي مولاهم(٢)، أبو مقاتل:

مجهول الحال. لم أجد له ذِكرًا في غير هذا الحديث. قال الشيخ الألباني: «لم أجد له ترجمة»(٣). فأما عينه، فمعروفة، لأمرين:

الأول: رواية ثقتين عنه، هما: شيخ الدارقطني، وحمزة بن القاسم الهاشمي، وهو شيخٌ للدارقطني أيضًا، سبقت ترجمته في الحديث (٣).

الثاني: تعريفه بالولاء للهاشميين.

٣- عبدالرزاق بن هَمَّام بن نافع، الحميري مولاهم، أبو بكر، الصنعاني:

«ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير»(٤).

٤- مَعْمَر بن راشد، الأزدي مولاهم، أبو عروة، البصري، نزيل اليمن:

«ثقة ثبت فاضل، إلا أن في روايته عن ثابت، والأعمش، وهشام بن عروة، شيئًا، وكذا فيما حدث به بالبصرة»(٥).

٥- محمد بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب، أبو بكر، القرشي، الزهري:

---

(١) سؤالات حمزة السهمي (٣٦٧)، تكملة الإكمال (٥/٢٥٩).

(٢) جاء في إسناد الدارقطني: «مولى العباس بن محمد»، وجاء في إسناد ابن الصلت -الماضي التخريج منه-، عن حمزة بن القاسم الهاشمي: «حدثنا مولانا أبو مقاتل...». والظاهر أن المرادَ بالعباس بن محمد في إسناد الدارقطني: الجدُّ الأعلى لحمزة، فإن حمزة هو ابن القاسم بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عبيدالله بن العباس بن محمد بن علي عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب. ولا يخفى أن الموالي يُنسبون إلى مَن كان أجدادهم مواليَ له، وإن لم يُدركوه هم، وهذا كثيرٌ في كتب التراجم وغيرها.

(٣) السلسلة الصحيحة (٥/٣٩١).

(٤) تقريب التهذيب (٤٠٦٤).

(٥) المصدر نفسه (٦٨٠٩).

«الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة سويد بن هلال. ويكون منكرًا بتفرُّده بما لا يحتمل منه التفرُّد به، وهو هذا الإسناد المشهور الصحيح، حيث لم يتابعه أحدٌ من الرواة عن عبدالرزاق، وعن معمر، وعن الزهري، وعن أنس، على كثرتهم في هذه الطبقات، وإتقانهم، وحرصهم على جمع أحاديث شيوخهم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سويد بن هلال بالحديث عن عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن أنس.

(١) المصدر نفسه (٦٢٩٦).

بابُ النهي عن المِرَاء[١] في القرآن

٩- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو هاشم؛ عبدالغافر بن سلامة بن أحمد بن عبدالغافر الحمصي، [ثنا يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي][٢]، ثنا محمد بن حِمْيَر، حدثني شُعَيب[٣] بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «**المِرَاءُ في القرآن كُفر**».

غريبٌ من حديث هشام بن عروة، [عن أبيه][٤]، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، تفرَّد به شُعَيب بن أبي الأشعث عنه[٥]، ولم يروه عنه غير (محمد)[٦] بن حِمْيَر[٧]. / [٥أ]

---

(١) قال ابن الأثير في النهاية (٣٢٢/٤): «المراء: الجدال. والتماري والمماراة: المجادلة على مذهب الشك والريبة». وقد وُجّه النهي في هذا الحديث على أوجه، منها:

١- الاختلاف في ألفاظ القرآن، بأن يقرأ الرجل على حرف، فينفيه غيرُه بحرفٍ آخر، وكلاهما منزَّل مقروء به.

٢- الجدال في الآيات التي فيها ذكر القدر ونحوه على مذهب أهل الكلام، وأصحاب الأهواء. وأما الاختلاف في أحكامه، وحلاله وحرامه، فقد جرى بين الصحابة فمن بعدهم من العلماء.

٣- المراء الذي هو من الامتراء، وهو الشك.

انظر: غريب الحديث، لأبي عبيد (٢٣٤/٢)، معالم السنن (٢٩٧/٤)، غريب الحديث، لابن الجوزي (٣٥٥/٢)، النهاية (٣٢٢/٤).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، لانتقال النظر إلى لفظة: «الحمصي» الثانية. وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، ومن مصادر رواية شيخ الدارقطني.

(٣) أهمل الناسخ الحرف الأخير هنا وفي الموضع التالي. وسأورد الخلاف في اسمه في ترجمته.

(٤) سقط من الأصل، وتمامه من الإسناد أعلاه، والأطراف، والرواية من طريق الدارقطني. وانظر ما يلي.

(٥) نقل الخطيب ما سبق عن الدارقطني بصيغة: «هذا حديث غريب من حديث عروة بن الزبير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، تفرد به شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام، عن أبيه»، وبنحوه في الأطراف.

(٦) وقع في الأصل: «أحمد»، وهو تحريف، وقد مرَّ على الصواب في إسناد الحديث.

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (٥٦٥٩).

○ **التخريج:**

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤٤٩/١٢) عن عبدالصمد بن علي بن محمد الهاشمي، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٤٤٩/١٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٢/٣٦)- عن القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٢/٣٦) من طريق المؤمل بن أحمد الشيباني،

كلاهما (القاسم الهاشمي، والشيباني) عن عبدالغافر بن سلامة الحمصي، به، بمثله.

وأخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (١٧٤) من طريق عبدان الأهوازي، عن يحيى بن عثمان الحمصي، به، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤٢١٢)، والصغير (٥٧٤)، من طريق كثير بن عبيد الحذاء، عن محمد بن حِمْيَر، به، بمثله.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالغافر بن سلامة بن أحمد بن عبدالغافر، أبو هاشم، الحمصي:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»، وقال الذهبي: «المحدث الحجة»[(١)].

٢- يحيى بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، الحمصي:

«صدوق عابد»[(٢)].

٣- محمد بن حِمْيَر بن أنيس، السَّليحي، الحمصي:

«صدوق»[(٣)].

(١) تاريخ بغداد (٤٤٨/١٢)، سير أعلام النبلاء (٢٩٤/١٥)، تاريخ الإسلام (٥٩٢/٧).
(٢) تقريب التهذيب (٧٦٠٤).
(٣) المصدر نفسه (٥٨٣٧).

٤- شعيب[١] بن أبي الأشعث:

ضعيف. قال فيه أبو حاتم الرازي: «مجهول»، وقال الأزدي: «ليس بشيء»، وقال ابن حبان: «يعتبر بحديثه إذا لم يكن في إسناده ضعيف، ولا بقية بن الوليد»[٢].

ويظهر أن حاله خَفِيَت على أبي حاتم، وتبيَّنت للأزدي، أو أن مراد أبي حاتم بالجهالة: قلة حديثه، وعدم معرفته بالرواية، وقلة الرواة عنه.

وأما قول ابن حبان، فقد تعقَّبه قاسم بن قطلوبغا بقوله: «ليس هذا الكلام بشيءٍ في التحقيق»[٣]، ولم يتبيَّن لي مراده بذلك. ودرجة الاعتبار تدلُّ على ضعفِ الراوي في الجملة، لأن المراد بها: النظر في متابعاته، وعدم قبول روايته بدونها.

وقد وقفتُ على حديثين رواهما شعيب بن أبي الأشعث، عن هشام بن عروة، فخالف فيهما أصحاب هشام الثقات[٤]، مما يدل على نزول ضبطه عن هشام بعينه على الأقل.

٥- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي:

«ثقة فقيه ربما دلس»[٥].

٦- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله، المدني:

---

(١) ترجمهُ الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١٣٥٧/٣) بالثاء المعجمة في آخره: «شعيث»، وقال: «يُختلف في اسمه، فيقال: شعيب، بالباء». وقال عبدالغني الأزدي في المؤتلف والمختلف (٤٦٧/٢): «سمعته بالثاء، معجمةً بثلاث، مِن غير واحد»، ثم نقل عن الدارقطني أنه بالباء، بخلاف ما في كتاب الدارقطني. وقد كان ابن أبي حاتم ذكرهُ في الجرح والتعديل (٣٤١/٤) تحت باب «من رُوي عنه العلم ممن يسمى شعيب»، بالباء، ولعله يَأْثُرُ ذلك عن أبيه أيضًا، فقد نقل عنه قوله بجهالته. وهذا هو الواقع في كثير من كتب الرواية والتراجم، وهو المعتمد. والله أعلم.

(٢) الجرح والتعديل (٣٤١/٤)، علل ابن أبي حاتم (١٧١٤)، لسان الميزان (٢٤٨/٤).

(٣) الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢٤٦/٥).

(٤) انظر: علل ابن أبي حاتم (١٨٦٦)، المعجم الكبير (٨١/٢٤ ح٢١٣) -يقارن بما في البخاري (٨٦، ١٨٤، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ٢٥١٩، ٢٥٢٠، ٧٢٨٧)، ومسلم (٩٠٥)-.

(٥) تقريب التهذيب (٧٣٠٢).

«ثقة فقيه مشهور»[1].

٧- أبو سلمة -قيل: اسمه عبدالله، وقيل: إسماعيل- بن عبدالرحمن بن عوف، الزهري، المدني:

«ثقة مكثر»[2].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لحال شعيب بن أبي الأشعث، ولتفرُّده عن حافظ مكثر، يُجمع حديثه، ويَروي عنه كبارُ المحدّثين، وهو هشام بن عروة، بهذا الإسناد الغريب الذي لا نظيرَ لتركيبته: «عروة، عن أبي سلمة»، خاصةً مع ما عُرف عن شعيب من مخالفةٍ لأصحاب هشام في أحاديث أخرى -كما مرَّ في ترجمته-.

ولذلك، فقد قال أبو حاتم الرازي مجيبًا عن سؤال ابنه عن هذه الرواية: «هذا حديثٌ مضطرب، ليس هو صحيحَ الإسناد، "عروة، عن أبي سلمة" لا يكون، وشعيب مجهول»[3].

وقول أبي حاتم: «مضطرب»، لا يريد به الاضطراب الاصطلاحي، الذي هو تقارُب أوجه الحديث بحيث لا يمكن الترجيح بينها، إذ لا توجد أوجهٌ مختلفة في هذا الإسناد، وإنما يتبيَّن من سياق كلامه أن مراده بالاضطراب: عدم الاستقرار والاستقامة، والإتيان بوجهٍ يتعارض مع الواقع المنضبط من سبر مرويات الرواة، وسلاسل الأسانيد، ومخارج الأحاديث. ولأبي حاتم إطلاقاتٌ من هذا المعنى[4].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٥٦١).

(٢) المصدر نفسه (٨١٤٢).

(٣) علل ابن أبي حاتم (١٧١٤).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٧٩، ٨٣٩).

وأصل الحديث مشهور من حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، رواه عن أبي سلمة: ابنه عمر[١]، ومحمد بن عمرو بن علقمة[٢]، وأبو حازم[٣]، وهو باجتماعهم حديث صحيح، وقد صحَّحه ابن حبان، والحاكم، وابن عبدالبر[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد شعيب بن أبي الأشعث بالحديث عن هشام بن عروة، وتفرُّد محمد بن حِمْيَر عن شعيب.

ووافقه على غرابة هذا الإسناد وتفرُّد راويه: الطبراني، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا شعيب بن أبي الأشعث، تفرد به محمد بن حمير»[٥]. وكذلك قال ابن عساكر: «غريب، تفرد به شعيب»[٦].

(١) أخرجه أحمد (١٠٣٤٣، ١٠٥٥٨)، والبزار (٨٦٦١)، من طريق سعد بن إبراهيم، عن عمر. وفيه اختلافٌ عن سعد، رجَّح الدارقطني في العلل (٤٩٢/٤) أن الصواب فيه الوجه المذكور.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٦٠٣).

(٣) أخرجه النسائي في الكبرى (٨٠٣٩).

(٤) صحيح ابن حبان (٧٤، ١٤٦٤)، المستدرك (٢٢٣/٢)، جامع بيان العلم وفضله (٩٢٨/٢).

(٥) المعجم الأوسط (٢٨٤/٤)، المعجم الصغير (٣٤٥/١).

(٦) تاريخ دمشق (٣٨٢/٣٦).

بابٌ فيمن سَمِع بالنبي ﷺ ولم يؤمِنْ به

١٠ – قال الدارقطني في الثامن: حدثنا محمد بن أحمد بن عمرو، ثنا أبو عُلَاثة، ثنا أبي، ثنا محمد بن سلمة، عن الفزاري، عن أبي قيس، عن هُزَيل بن شُرَحْبيل، عن عبدالله، قال: جاء رجلٌ إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، أرأيتَ رَجُلًا من النصارى مُتَمَسِّكًا بالإنجيل، ورَجُلًا من اليهود مُتَمَسِّكًا بالتوراة، يؤمن بالله ورسوله، ثم لم يَتبِعْك؟ فقال رسول الله ﷺ: «**مَن سَمِعَ بي مِن يهوديٍّ أو نصرانيٍ، ثم لم يَتبعْني، فهو في النار**».

غريبٌ من حديث أبي قيس[١]، عن هُزَيل بن شُرَحْبيل، عن عبدالله، تفرَّد به الفزاري، وهو محمد بن عبيدالله العَرْزَمي[٢].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١– محمد بن أحمد بن عمرو بن عبدالخالق العتكي، أبو العباس، البَزَّار[٣]:

ثقة. قال الخطيب: «كان ثقة»[٤].

٢– أبو عُلَاثة: **محمد بن عمرو بن خالد بن فروخ الحراني، ثم المصري**:

ثقة. قال ابن يونس: «كان ثقة»[٥].

٣– عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد التميمي، ويقال: الخزاعي، أبو الحسن، الحراني، نزيل مصر:

---

(١) وقع في الأطراف هنا: «عبدالرحمن بن ثروان»، وهو اسم أبي قيس –كما سيأتي في ترجمته–، وقد يكون هذا التفسير من ابن طاهر، لا الدارقطني.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٧٠).

(٣) وقع في بعض المصادر: «البزاز»، وهو تصحيف. وهذا الرجل ابنُ الحافظِ المشهور صاحبِ المسند، وقد ضبطه السمعاني في الأنساب (١٩٥/٢)، فأورده في نسبة «البزار»، مع أبيه.

(٤) تاريخ بغداد (١٧٦/٢)، تاريخ الإسلام (٧٢٨/٧).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٥٣٥/٣)، تاريخ الإسلام (١٠٤٠/٦).

«ثقة»[١].

٤- محمد بن سلمة بن عبدالله الباهلي مولاهم، الحراني:

«ثقة»[٢].

٥- محمد بن عبيدالله بن أبي سليمان العَرْزَمي الفزاري، أبو عبدالرحمن، الكوفي:

«متروك»[٣].

٦- أبو قيس: عبدالرحمن بن ثَرْوان الأودي، الكوفي:

«صدوق ربما خالف»[٤].

٧- هُزَيل بن شُرَحبيل الأودي، الكوفي:

«ثقة»[٥].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال العرزمي، مع تفرُّده به.

ولم أجد للحديث أصلًا من حديث ابن مسعود، وهو **محفوظٌ من حديث أبي هريرة، أخرجه مسلم في صحيحه**[٦].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الفزاري، وهو محمد بن عبيدالله العرزمي، بالحديث عن أبي قيس، عن هُزَيل بن شُرَحْبيل، عن عبدالله.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٠٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٥٩٢٢).

(٣) المصدر نفسه (٦١٠٨).

(٤) المصدر نفسه (٣٨٢٣).

(٥) المصدر نفسه (٧٢٨٣).

(٦) (١٥٣).

بابٌ فيما يُخَافُ على الناس

١١- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن القاسم[١]، أخبرني الحسن بن علي[٢]، أن محمد بن ثابت أخبرهم: حدثني النعمانان[٣]، عن أبي سفيان، عن جابر: سمعت النبي ﷺ يقول: «**أخشى ما خشيتُ[٤] على أُمَّتي: كِبَرُ البطن، ومداومةُ النَّوم والكَسَل، وضعفُ اليَقِين**».

غريبٌ من حديث أبي سفيان، عن جابر، لم نكتبه إلا عن شيخنا هذا بهذا الإسناد[٥].

○ التخريج:

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٢١٠)- من طريق محمد بن عيسى، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن محمد الأزدي، أبو عبدالله، البزاز، يعرف بابن بنت كعب:

---

(١) بعده في الأطراف، والرواية من طريق الدارقطني: «الأزدي».

(٢) بعده في الراوية من طريق الدارقطني: «بن محمد بن المغيرة». وفيه نسبةُ محمدٍ إلى جدِّه، إذ قد أخرج الدارقطني في الأفراد -كما سيأتي برقم (١٠٠)- حديثًا لنافع، عن ابن عمر، بإسنادٍ كإسناد هذا الحديث: محمد بن القاسم، عن الحسن بن علي، عن محمد بن ثابت، عن النعمانين، فجاء عنده: «الحسن بن علي بن محمد بن عمرو بن المغيرة».

(٣) فوقها في الأصل رمز حاشية، وفي الحاشية رمزٌ كهاء ينسدل ذيلها أسفلها. ولعله استشكال لعدم تعيين المقصود بالنعمانين، وقد ورد التعيين في الأطراف، وفي الرواية من طريق الدارقطني: «النعمان بن زائدة، والنعمان بن سالم -وكانا ابني خالة-».

(٤) كذا في الأصل، ونقل السيوطي في الجامع الصغير. ووقع في الأطراف، والرواية من طريق الدارقطني: «أخشى ما أخشى».

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (١٨٥٥)، الجامع الصغير، للسيوطي (٢٩٥/فيض القدير).

ثقة. قال الخطيب: «كان ثقةً صالحًا ديّنًا»[١]. وقد قال المناوي في الكلام على هذا الحديث: «فيه محمد بن القاسم الأزدي. قال الذهبي: كذَّبه أحمد والدارقطني»[٢]، وهذا وهم، يتبيَّن من النقل عن أحمد في حاله، والواقع أنه شيخٌ للدارقطني، متأخرٌ زمنًا عن أحمد. قال الغماري: «ومحمد بن القاسم، الذي ذكر الشارح -يعني: المناوي- عن الذهبي أن أحمد والدارقطني كذبه -كذا-، هو غيرُ المذكور في السند، لأن ذلك قديم، من رجال الترمذي، وهذا شيخٌ للدارقطني الذي لم يدرك الترمذي، فضلًا عن رجاله»[٣].

وبعد، فالذي نقل الذهبي عن أحمد والدارقطني تكذيبه هو محمد بن القاسم الأسدي، لا الأزدي[٤].

٢- الحسن بن علي بن محمد بن عمرو بن المغيرة:

مجهول. لم أجد له ترجمة. ويروي محمد بن القاسم -شيخُ الدارقطني- عن راوٍ اسمه: علي بن الحسن -مقلوبًا- الأنصاري، من ولد أبي أيوب. لكني لم أقف على من نَسَبه تامًّا: ابن محمد بن عمرو بن المغيرة، ولم أقف على نسبٍ كهذا في نسل أبي أيوب الأنصاري.

٣- محمد بن ثابت:

مجهول. لم أتبيَّنه.

وقد استظهر الشيخ الألباني أنه ابن أسلم البناني[٥]، وفيه نظر، لأن ابن أسلم البناني يروي عمَّن هو أقدم من أبي سفيان، وعمَّن هو في طبقته[٦]، أما الذي هنا فيروي عن أبي سفيان بواسطة.

---

(١) تاريخ بغداد (٣٠٥/٤)، تاريخ الإسلام (٥٨٣/٧).

(٢) فيض القدير (٢١٥/١). وتابعه على ذلك الصنعاني في التنوير شرح الجامع الصغير (٤٥٥/١)، والألباني في السلسلة الضعيفة (١٧٩/٥)، وزاد النقلَ عن ابن حجر قوله: «كذبوه».

(٣) المداوي (٢٤٠/١).

(٤) ميزان الاعتدال (٢٤٢/٤)، ديوان الضعفاء (٣٩٣٣)، تقريب التهذيب (٦٢٢٩).

(٥) السلسلة الضعيفة (١٧٩/٥).

(٦) انظر: تهذيب الكمال (٥٤٧/٢٤).

٤، ٥- النعمانان: النعمان بن زائدة، والنعمان بن سالم:

مجهولان. ويرويان عن نافع مولى ابن عمر -أيضًا-، كما في موضعٍ آخرَ من الأفراد[١]، وقد جاء فيه بعد ذِكرِهما في إسنادٍ كهذا: «وكانا ابنَي خالة، بعضُهم يُعِين بعضًا على كِتَابِ العلم»، وهذه العبارة تفيد اشتغالَهما بالعلم وكتابته، إلا أنها لا تبيِّن حالهما في الرواية، فضلًا عن أن قائلَها مجهول.

وفي الرواة: النعمان بن سالم الطائفي، لكنه يروي عن بعض الصحابة، وكبار التابعين[٢]، فهو أقدم من أن يروي عن أبي سفيان، ونافع.

٦- أبو سفيان: طلحة بن نافع الواسطي، نزيل مكة، الإسكاف:

«صدوق»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، للجهالة في ثلاث طبقاتٍ من إسناده، مع الفردية الشديدة فيه إلى طبقة شيخ الدارقطني.

○ حكم الدارقطني:

استغرب الدارقطني الحديث من حديث أبي سفيان، عن جابر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

---

(١) سيأتي برقم (١٠٠).

(٢) حتى على القول بأنهما اثنان، حيث اختُلف في ذلك، انظر: التاريخ الكبير (٨/٧٧)، الجرح والتعديل (٨/٤٤٥)، تهذيب الكمال (٢٩/٤٤٨)، تهذيب التهذيب (٤/٢٣١).

(٣) تقريب التهذيب (٣٠٣٥).

بابُ ما جاء في الكَبَائر

١٢- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، ثنا علي بن عيسى المُخَرِّمي، ثنا محمد بن فُضَيل، ثنا أبي، عن محمد بن جُحَادة، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تَسِيل**[1] **عنقٌ من النار**[2] **يومَ القيامة، تقول: إن لي ثلاثةً: كل جَبَّار عنيد، ومَن قتل نفسًا بغير نفس، ومن جعل مع الله إلهًا آخَر**».

غريبٌ من حديث محمد بن جُحَادة، عن عطية[3]، عن أبي سعيد، تفرَّد به الفُضَيل بن غَزْوان عنه، ولم يروه عنه غير ابنه محمد، وتفرَّد به علي بن عيسى المُخَرِّمي، عن محمد بن فُضَيل[4]. / [٥ب]

○ التخريج:

رواه محمد بن فضيل بن غزوان، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن فضيل، عن أبيه، عن محمد بن جحادة، عن عطية، عن أبي سعيد:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٧٣٢٣)،

والخطيب في تاريخ بغداد (١٣/٤٥٥) من طريق عبدالله بن أحمد بن يعقوب المقرئ،

كلاهما (ابن عدي، والمقرئ) عن أبي القاسم البغوي، به، بمثله، مع تقديم وتأخير.

---

(١) أعجم الناسخ أولها بنقطتين من فوق. وفي الأطراف: «يسيل»، وفي نسخةٍ منه كما في الأصل.

(٢) أي: قطعة وطائفةٌ من النار، قال ابن شميل: «إذا خرج من النهر ماء، فجرى، فقد خرج عُنُق»، انظر: النهاية، مادة: عنق (٣/٣١٠)، لسان العرب، مادة: عنق (١٠/٢٧٣).

(٣) تغيَّرت هذه العبارة في الأطراف إلى: «تفرَّد به محمد بن جحادة عنه»، أي: عن عطية، وهو تصرُّف أحال المعنى، إذ لا يلزم من غرابة الحديث عن محمد بن جحادة، عن عطية، أنه تفرَّد به عنه، بل قد يكون غريبًا نسبيًّا بغرابته عن ابن جحادة -بالخصوص-، وشهرته عن عطية، وهذا هو الواقع هنا، فقد جاء عن عطية من طرقٍ عديدة -كما سيتبيَّن في التخريج-.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٨١١).

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٨١٢٨) عن موسى بن هارون،

والخطيب في تاريخ بغداد (٤٥٥/١٣) من طريق الحسن ابن مَحمي[1]،

وعلَّقه الخطيب في الموضع نفسِه عن يحيى بن صاعد، عن عباس الدوري،

ثلاثتهم (موسى بن هارون، وابن محمي، والدوري) عن علي بن عيسى المخرِّمي، به، بنحوه.

وأخرجه أبو يعلى في مسنده (١١٣٨)، ومعجمه (١٧٧) -وعنه ابن عدي في الكامل (٧٣٢٢)- عن زكريا بن يحيى الكسائي الكوفي،

وعلَّقه الطبراني في الأوسط (١١٢/٨) عن محمد بن حفص بن راشد الهلالي،

كلاهما (زكريا بن يحيى، ومحمد بن حفص) عن محمد بن فضيل، به، بنحوه.

وأخرجه يحيى بن سلام في تفسيره (٢٣٧/١) عن المعلى بن هلال، وهناد في الزهد (٣٣٣) من طريق سفيان الثوري، وهلال بن العلاء في الخامس من حديث زيد بن أبي أنيسة [٢٧أ] من طريق زيد، والبزار (٣٥٠٠/كشف الأستار) من طريق عبدالله بن بشر، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٧٩) من طريق شيبان، وابن لؤلؤ الوراق في الثاني من فوائده [٢١٧أ] من طريق زياد بن عبدالله، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (٢٨٠) من طريق محمد بن الطفيل، عن سلام بن سليم أبي الأحوص، سبعتهم (المعلى، والثوري، وزيد بن أبي أنيسة، وعبدالله بن بشر، وشيبان، وزياد، وأبو الأحوص) عن الأعمش،

وابن أبي شيبة في المصنف (٣٦٨٥٢)، وعبد بن حميد (٨٩٧)، وأبو يعلى (١١٤٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣١٧٧)، والبيهقي في البعث والنشور (١١٠٤)، من طريق محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى،

---

(١) وقع في المطبوع: «الحسن بن محمد بن محمي»، وقوله: «بن محمد» مقحم، فالرجل هنا منسوبٌ إلى جده، واسم أبيه: علي، انظر: الكامل (٥٥٨/٣)، تاريخ الإسلام (١٧٩/٧)، لسان الميزان (٧٩/٣، ١٢٢).

وأحمد (١١٥٣٠) -ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني في مسانيد فراس المكتب (٣٤)-، والبزار (٣٥٠٠/كشف الأستار)، وأبو نعيم في مسانيد فراس (٣٤)، من طريق فراس بن يحيى،

والحارث بن أبي أسامة في مسنده (٧٧٧/بغية الباحث) من طريق خالد بن طهمان،

والبزار (٣٥٠١/كشف)، والطبراني في الأوسط (٣٩٨١)، من طريق مطرف،

والبزار (٣٥٠١/كشف) من طريق أشعث بن سوار،

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٥٣٣)، والبيهقي في البعث والنشور (١١٠٥)، وعبدالخالق بن أسد الحنفي في معجمه (١١٨)، من طريق سليمان التيمي،

وابن سمعون في أماليه (٢٥٩) من طريق أبان بن تغلب،

وابن الحمامي في جزء من حديثه (٥٤) من طريق أبي مريم،

تسعتهم (الأعمش، وابن أبي ليلى، وفراس، وخالد بن طهمان، ومطرف، وأشعث بن سوار، والتيمي، وأبان بن تغلب، وأبو مريم) عن عطية[1]، به، بنحوه.

إلا أنه جاء موقوفًا على أبي سعيد في رواية المعلى بن هلال، والثوري، عن الأعمش، وفي رواية أبي مريم، عن عطية.

وأخرجه أحمد (٨٥٤٦)، والترمذي (٢٥٧٤)، والحربي في الثاني من فوائده (٣٠)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٩٠٤)، والبعث والنشور (١١٠٣)، من طريق عبدالعزيز بن مسلم، وابن السماك في التاسع من فوائده -جزء حنبل- (٦٤) عن محمد بن سعيد الأصبهاني، عن أبي الأحوص، كلاهما (عبدالعزيز بن مسلم، وأبو الأحوص) عن الأعمش، عن أبي صالح،

والطبراني في الأوسط (٣١٨) من طريق موسى بن أعين، عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة،

---

(١) تحرَّف في رواية أشعث بن سوار في كشف الأستار إلى: «أشعث». والحديث إنما يرويه أشعث بن سوار، عن عطية، عن أبي سعيد، علَّقه الترمذي (٧٠٢/٤) -كما جاء في بعض روايات كتابه- عنه.

كلاهما (أبو صالح، وسعد بن عبيدة) عن أبي سعيد، به، بنحوه.

إلا أن عبدالعزيز بن مسلم في روايته عن الأعمش، أبي صالح، جعله: عن أبي هريرة.

الوجه الثاني: محمد بن فضيل، عن حصين، عن حسان بن أبي المخارق، عن أبي عبدالله الجدلي، عن عبدالله بن عمرو، قال: إنا نجد في الكتاب...:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٨٨٩)،

وابن أبي حاتم في تفسيره -كما في تفسير ابن كثير (٣٠٠/٨)، ومن طريقه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢٢٢٩)- عن علي بن المنذر،

كلاهما (ابن أبي شيبة، وعلي بن المنذر) عن محمد بن فضيل، به، بنحوه، وفي لفظ علي بن المنذر: «إنا نُحَدَّث».

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان، أبو القاسم، البغوي الأصل، البغدادي، ابن بنت منيع:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. قال الدارقطني: «ثقة، جبل، إمامٌ من الأئمة، ثبت، أقل المشايخ خطأً»، وقال الخليلي: «ثقة كبير»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة ثبتًا، مكثرًا، فهمًا عارفًا»[(١)].

٢- علي بن عيسى المُخَرِّمي:

«ثقة»[(٢)].

٣- محمد بن فُضَيل بن غَزْوان، الضبي مولاهم، أبو عبدالرحمن، الكوفي:

«صدوق عارف»[(٣)].

---

(١) سؤالات السلمي (٢١٣)، الإرشاد (٦١٠/٢)، تاريخ بغداد (٣٢٥/١١)، تاريخ الإسلام (٣٢٣/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٤٧٨١).

(٣) المصدر نفسه (٦٢٢٧).

٤- فُضَيل بن غَزْوان بن جرير، الضبي مولاهم، أبو الفضل، الكوفي:

«ثقة»[١].

٥- محمد بن جُحَادة، الأودي -ويقال: الإيامي-، الكوفي:

«ثقة»[٢].

٦- عطية بن سعد بن جُنَادة، العَوفي، الجَدَلي، أبو الحسن، الكوفي:

«صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلسًا»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، لحال ابن فضيل، إلا أنه اختُلف عنه:

* فرواه علي بن عيسى المخرمي، وزكريا بن يحيى الكسائي، ومحمد بن حفص بن راشد الهلالي، عن ابن فضيل، عن أبيه، عن ابن جحادة، عن عطية، عن أبي سعيد، مرفوعًا،

* ورواه ابن أبي شيبة، وعلي بن المنذر، عن ابن فضيل، عن حصين، عن حسان بن أبي المخارق، عن أبي عبدالله الجدلي، عن عبدالله بن عمرو، موقوفًا، وفيه أنه أخذه عن أهل الكتاب.

وبالنظر في أحوال الرواة، فقد سبق أن علي بن عيسى المخرمي ثقة. وأما زكريا بن يحيى الكسائي، فهو متروك الحديث، متَّهم بالوضع[٤]. ولم أجد لمحمد بن حفص بن راشد ترجمة، مع أنه يروي عنهُ عدد من الرواة، ونُسب في بعض المصادر جُعفيًّا، وقد وهَّمه الدارقطنيُّ في حديثٍ اختلفت رواياتُ أصحابِه له عنه[٥]. فالرجل إلى جهالة الحال أقرب،

---

(١) المصدر نفسه (٥٤٣٤).

(٢) المصدر نفسه (٥٧٨١).

(٣) المصدر نفسه (٤٦١٦).

(٤) انظر: ذخيرة الحفاظ (١١٥٢/٢)، لسان الميزان (٥١٣/٣).

(٥) انظر: معجم ابن الأعرابي (١٠٢٥)، المعجم الكبير (٢٦٤٣)، الكامل (٣٦٥٠)، حلية الأولياء (١٩٣/٣)، تاريخ بغداد (٥٦٦/٨)، علل الدارقطني (٣٥٦/١).

ويظهر أن الوهم محفوظٌ عليه -على قلة ما وقفنا عليه من حديثه-، فليس بذاك الضابط. هذا فضلًا عن أني لم أجد لروايته لهذا الحديث إسنادًا، وإنما علَّقها الطبراني.

وهؤلاء، إن لم يكن بعضُهم أَخَذَ الحديثَ عن بعض، لا يقاومون اجتماعَ ابن أبي شيبة -الثقة الحافظ المصنِّف-، وعلي بن المنذر -وهو ثقة[١]-، فإن روايتَهما عن ابن فضيل أصحُّ وأثبت، لا سيما أنهما لم يسلكا جادَّةَ هذا الحديثِ المشهورةَ، وهي جَعلُ مَخْرَجِه: عطية، عن أبي سعيد.

وأصلُ الحديث معروفٌ عن عطية العوفي، قال الحافظ ابن أبي الفوارس: «هذا حديثٌ محفوظٌ من حديث عطية»[٢]. إلا أنه قد اختُلف في طُرق حديثه، فبعض أصحاب الأعمش يجعله موقوفًا، وكذلك وقفه أبو مريم -على كونه غير ثقة[٣]- عن عطية. كما تفاوتت روايات أصحابه لمتن الحديث، فزاد بعضهم ونقص.

ولا يبعد أن هذه الاختلافات راجعةٌ إلى عطيةَ نفسِه، فقد سبق من حاله الخطأ الكثير، بل وصفه الدارقطنيُّ -نصًّا- بأنه «مضطرب الحديث»[٤].

ثم هو مدلِّس، ولم يصرِّح بسماعه من أبي سعيد الخدري -رضي الله عنه-.

وقد جاءت متابعتان له عن أبي سعيد، هما:

١- رواية محمد بن سعيد الأصبهاني، عن أبي الأحوص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي سعيد:

وهذه الرواية معلولة، فقد رواه محمد بن الطفيل، عن أبي الأحوص، عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، فخالف الأصبهاني.

وابن الطفيل «صدوق»[٥]، وهو وإن كان أدنى حالًا بكثير من ابن الأصبهاني

---

(١) ستأتي ترجمته في الحديث (١٥١).

(٢) جزء من حديث ابن الحمامي، تخريج ابن أبي الفوارس (ص٦٥).

(٣) انظر: لسان الميزان (٥/٢٢٦).

(٤) العلل (٥/٤٥٣).

(٥) تقريب التهذيب (٥٩٧٨).

-وهو «ثقة ثبت»[١]-، إلا أن رواية ابن الطفيل هي الموافقة لرواية أصحاب الأعمش، كالثوري، وزيد بن أبي أنيسة، وعبدالله بن بشر، وزياد بن عبدالله، فالظاهر أن رواية ابن الأصبهاني خطأ منه، أو من أبي الأحوص. وهذا يُعيد هذه المتابعة إلى رواية عطية.

٢- رواية موسى بن أعين، عن الأعمش، عن سعد بن عبيدة، عن أبي سعيد:

وإسناد هذه الرواية واهٍ، ففيه شيخ الطبراني: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، وهو ضعيف جدًّا[٢]. والمحفوظ عن الأعمش: ما سبق من رواية أصحابه عنه، عن عطية، عن أبي سعيد. فرجعت هذه المتابعة إلى رواية عطية -أيضًا-.

وقد جاء للحديث شاهدان:

الأول: حديث أبي هريرة: وهو ما رواه عبدالعزيز بن مسلم، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وهو ضربٌ من الاختلاف عن الأعمش، وقد صحَّحه الترمذي مع استغرابه له، قال: «هذا حديث حسن صحيح غريب»[٣].

إلا أن عبدالعزيز بن مسلم «ثقة عابد ربما وهم»[٤]، وهذا الحديث من أوهامه، فقد خالفه الثوريُّ ومَن سبق ذِكرُه معه من أصحاب الأعمش، فرووه عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد. قال الدارقطني، بعد أن ذكر رواية عبدالعزيز بن مسلم: «وغيره يرويه عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، وهو المحفوظ»[٥]، وقال ابن رجب: «وقد روي عن الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ...، وقيل: إن هذا الإسناد هو

---

(١) المصدر نفسه (٥٩١١).

(٢) انظر: لسان الميزان (١/٥٩٤).

(٣) جامع الترمذي (٤/٧٠٢).

(٤) تقريب التهذيب (٤١٢٢).

(٥) العلل (٥/١٠٣).

المحفوظ»[١]، وقال أيضًا بعد ذكر رواية عبدالعزيز بن مسلم: «وصحَّحه الترمذي. وقد قيل: إنه ليس بمحفوظ بهذا الإسناد، وإنما يرويه الأعمش، عن عطية، عن أبي سعيد»[٢].

الثاني: حديث عائشة: وهو ما رواه يحيى بن إسحاق، عن ابن لهيعة، عن خالد بن أبي عمران، عن القاسم بن محمد، عن عائشة[٣].

وعبدالله بن لهيعة مشهور الضعف، ولم أجد له متابعة عن خالد، ولا عن القاسم، فانفراده بهذا الإسناد محل نكارة.

فهذان الشاهدان أحدهما يرجع إلى المشهود له، والآخر لا يكاد يفيده تقويةً، فضلًا عن أن رواية عطية، مع ضعفه، واضطرابه، قد لا تستفيد قوَّةً من شاهدٍ آخر. والله أعلم.

وأقوى ما ورد في الباب: ما سبق ترجيحُه عن محمد بن فضيل، وهو روايته عن حصين، عن حسان بن أبي المخارق، عن أبي عبدالله الجدلي، عن عبدالله بن عمرو، وفيه أنه أخذه عن أهل الكتاب. وقد توبع ابنُ فضيل فيه عن حصين[٤].

وفيه حسان بن أبي المخارق، وقيل: ابن المخارق، مستور، روى عنه حصين، وأبو إسحاق الشيباني، وجابر بن يزيد بن رفاعة، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، لكن ذكره ابن حبان في ثقاته، وصحَّح له في صحيحه[٥].

---

(١) فتح الباري (٤/٢٤٤).

(٢) التخويف من النار (٤/٣٣٣/مجموع رسائل ابن رجب).

(٣) أخرجه أحمد (٢٥٤٣٢)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٩١١)، والآجري في الشريعة (٩٠٥).

(٤) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٢٣٧٨) عن سويد بن عبدالعزيز، وعبدالله بن أحمد في زوائده على الزهد لأبيه (١٠٣٤) من طريق أبي بكر بن عياش، كلاهما عن حصين، به، بنحوه، إلا أن أبا بكر بن عياش أسقط حسان، والصواب إثباته.

(٥) طبقات ابن سعد (٦/١٤٨)، التاريخ الكبير (٣/٣٣)، الجرح والتعديل (٣/٢٣٥)، الثقات (٤/١٦٣، ٦/٢٢٣)، صحيح ابن حبان (١٣٩١). وقد روى عن بعض الصحابة، كأبي بكر، وعمر، وأم سلمة، وعائشة، إلا أن التحقيق أن روايته عنهم مرسلة. وقد ذكر ابن المديني في تسمية الإخوة (ص١٣٩/تسمية من روي عنه من أولاد العشرة) أن حسانَ أخٌ لعبدالله بن مخارق بن سليم،

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد فضيل بن غزوان بالحديث عن محمد بن جحادة، وتفرُّد محمد بن فضيل عن أبيه، وتفرُّد علي بن عيسى المُخَرِّمي عن ابن فضيل.

وقد وافقه الطبراني في الجملتين الأوليين، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن جُحَادة إلا فضيل بن غزوان، ولا عن فضيل إلا ابنه»، واختلف معه في الثالثة، فقال: «ولا رواه عن محمد بن فضيل إلا علي بن عيسى المخرّمي[1]، ومحمد بن حفص بن راشد الهلالي»[2].

وقد سبق في التخريج والدراسة أنه رواه عن ابن فضيل راوٍ ثالث، وهو زكريا بن يحيى الكسائي، إلا أن مثلَ الكسائي في الضعف الشديد، والتهمة بالوضع -كما سبق في موضعه-، لا يصحُّ أن يُتعقَّب به حُكمُ إمامين كالطبراني، والدارقطني، حَكَمَا بأنه ليس من رواته عن ابن فضيل -حقيقةً-، وإن وردت روايته عنه -ظاهرًا-، خاصةً أن روايتَه مخرَّجةٌ في أقدم مصادر رواية ابن فضيل، وهو «مسند أبي يعلى» و«معجمه»، فمن المستبعد أن الإمامين لم يقفا عليها[3]، بل الظاهر أنهما اطَّلعا عليها، ولم يرَيَاها بالمحلّ الذي ينقض حكمَهما بالتفرد.

وأما محمد بن حفص بن راشد الهلالي، فلا بُدَّ لنقض كلام الدارقطني من الوقوف على إسناد روايته، والتأكد من صحَّتها عنه. ثم لو صحَّت، فحاله المجهولة، ووقوع الوهم في حديثه -كما سبق-، تُبقي كلام الدارقطني قويًّا، وتجعل في الاستدراك عليه برواية هذا الرجل نظرًا. والله -تعالى- أعلم.

فأبوهما تابعي معروف، «مختلف في صحبته» -كما في التقريب (٦٥٢١)-، ولهما أخ ثالث اسمه: قابوس.

(١) وقع في المطبوع: «المخزومي»، تحريف.

(٢) المعجم الأوسط (١١٢/٨).

(٣) وقد مرَّ أنه أخرجه عن أبي يعلى: ابن عدي في «الكامل»، وللدارقطني اطلاع على «الكامل»، وله كلمة مشهورة في مدحه.

بابٌ منه في الكبائر

١٣- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا القاضي أبو عمر؛ محمد بن يوسف بن يعقوب، ثنا يعقوب بن إسحاق؛ أبو يوسف القُلُوسي، ثنا أبو هَمَّام؛ الصلت بن محمد، ثنا محمد بن دينار، عن عُمَارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**لا يزني الزَّاني حينَ يزني وهو مؤمن، ولا يسرقُ السَّارقُ حينَ يسرقُ وهو مؤمن، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربُها وهو مؤمن، ومن انتَهَبَ نُهْبَةً ذاتَ شرف؛ يرفع المسلمون أبصارهم** -أو: **رؤوسهم**-، **فليس مِنَّا**».

غريبٌ من حديث عُمَارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، تفرَّد به محمد بن دينار الطاحيُّ عنه مرفوعًا، ولا نعلم حدَّث به عنه غيرَ الصلت بن محمد -وهو أبو هَمَّام الخارَكي-[1]. / [٦أ]

○ التخريج:

رواه عمارة بن أبي حفصة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١١١٩) عن إبراهيم بن فهد بن حكيم، عن الصلت بن محمد، به، بمثله، ولم يذكر النهبة.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٥١٨٣) عن علي بن سعيد، عن أزهر بن مروان الرقاشي، عن محمد بن دينار، به، بنحوه، ولم يذكر الشرب.

وأخرجه عبدالرزاق (١٤٤٨٨) -ومن طريقه إسحاق بن راهويه (٤١٦)، والخلال في السنة (١٢٦٣)، وابن بطة في الإبانة (٢/ ٧١٠ ح٩٥٣)- عن معمر، عن رجل،

و**البخاري** (٦٧٨٢، ٦٨٠٩)، والبزار (١١٥/كشف الأستار)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٥٤١، ٥٤٢)، والنسائي في المجتبى (٤٩١٣)، والكبرى

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣١٠).

(٧٠٩٧)، والطبري في تهذيب الآثار (٨٩٩/مسند ابن عباس)، والطبراني (١١٧٩٩)، من طريق فضيل بن غزوان،

والبزار (٩٤٣٥)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٥٤٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٩٠٠، ٩٠١/مسند ابن عباس)، وابن البختري في السادس عشر من أماليه (٧٠/منتقاه)، والطبراني (١٣٣٠٤)، وابن عدي (٣٥٤٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤٩٩/١٢)، من طريق جابر الجعفي،

والبزار (١١٥/كشف الأستار)، والمروزي في تعظيم قدر الصلاة (٥٤٤)، والنسائي في الكبرى (٧٠٩٦)، والطبري في تهذيب الآثار (٦٠٥/٢/مسند ابن عباس)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٣١٠، ٣١١)، والطبراني (١١٦٧٩)، من طريق زيد أبي أسامة الحجام،

والطبراني (١١٦٢٣) من طريق الحكم بن أبان،

و(١٢٠٠٨) من طريق أبي هاشم الرماني،

ستتهم (الرجل، وفضيل بن غزوان، وجابر الجعفي، وأبو أسامة الحجام، والحكم بن أبان، والرماني) عن عكرمة، به، بنحوه، مطولًا ومختصرًا.

إلا أن فضيلًا، وأبا أسامة الحجام، والحكم بن أبان، وأبا هاشم الرماني، جعلوه عن عكرمة، عن ابن عباس.

وقرن جابرٌ الجعفيُّ بأبي هريرة ابنَ عمر، وابنَ عباس.

ولم يذكر أبو هاشم الرماني في لفظه إلا النهبة.

الوجه الثاني: عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن أبي هريرة، موقوفًا:

أخرجه النسائي في الكبرى (٧٠٩٥)، والطبري في تهذيب الآثار (٩٠٢/مسند ابن عباس)، من طريق حرمي بن عمارة، عن شعبة، عن عمارة، به، بمثله، ولم يذكر النهبة، وقال عند الطبري: «وخصلتين نسيتهما».

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي، أبو عمر، البغدادي، القاضي:

ثقة. قال إبراهيم بن محمد بن عرفة: «لا نظير له عقلًا وحلمًا وذكاءً وتمكنًا، واستيفاءً للمعاني الكثيرة باللفظ اليسير»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً فاضلًا»[١].

٢- يعقوب بن إسحاق بن زياد، أبو يوسف، البصري، المعروف بالقُلُوسي:

ثقة حافظ. قال الخطيب البغدادي: «كان حافظًا ثقةً ضابطًا»، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ الثبت»، وقال: «كان ثقةً حافظًا عالِمًا»[٢].

٣- الصلت بن محمد بن عبدالرحمن، أبو هَمَّام، البصري، الخاركي:

«صدوق»[٣].

٤- محمد بن دينار الأزدي ثم الطاحي، أبو بكر بن أبي الفرات، البصري:

«صدوق سيئ الحفظ، ورمي بالقدر، وتغيَّر قبل موته»[٤].

٥- عُمَارة بن أبي حفصة: نابت، الأزدي العتكي مولاهم، أبو روح -وقيل: أبو الحكم-، البصري:

«ثقة»[٥].

٦- عكرمة، أبو عبدالله، مولى ابن عباس، بربري الأصل:

«ثقة ثبت، عالم بالتفسير»[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٤/٦٣٥)، تاريخ الإسلام (٧/٣٧٦).

(٢) تاريخ بغداد (١٦/٤١٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/٦٣١)، تاريخ الإسلام (٦/٦٤٠).

(٣) تقريب التهذيب (٢٩٤٩).

(٤) المصدر نفسه (٥٨٧٠).

(٥) المصدر نفسه (٤٨٤٣).

(٦) المصدر نفسه (٤٦٧٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال محمد بن دينار الطاحي، وإذا تبيَّن أنه خولف عن عكرمة، فروايته منكرة. وقد جاءت مخالفته من جهتين:

الأولى: رواية حديث عكرمة، عن أبي هريرة، موقوفًا:

حيث خالف شعبةُ محمدَ بنَ دينار، فرواه عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن أبي هريرة، موقوفًا.

ورواية شعبة جاءت من طريق حرمي بن عمارة بن أبي حفصة -ابن المدار المختَلَف عنه-، وحرمي صدوق[١]، وكون الحديث من مرويات أبيه يُشعر بأنه ضابطٌ له عن شعبة. وشعبة «ثقة حافظ متقن»[٢]، لا يقارن بمحمد بن دينار.

ونصُّ الدارقطني على الرفع في تعليقه على رواية محمد بن دينار، حين قال: «تفرَّد به محمد بن دينار الطاحي عنه **مرفوعًا**»، يشير إلى أن المعروف عن عمارةَ خلافُ المرفوع، وهو الموقوف.

الجهة الثانية: رواية حديث عكرمة المرفوع عن ابن عباس:

حيث أدَّت رواية محمد بن دينار بعمارة بن أبي حفصة إلى مخالفة أصحاب عكرمة، وهم فضيل بن غزوان -وهو ثقة، كما مرَّ في الحديث (١٢)-، وزيد الحجام -وهو «ثقة»[٣]-، والحكم بن أبان -وهو «صدوق له أوهام»[٤]-، وأبو هاشم الرماني -وهو «ثقة»[٥]-، كلهم رواه عن عكرمة، عن ابن عباس، مرفوعًا.

---

(١) قال ابن حجر في التقريب (١١٧٨): «صدوق يَهِم». والوهم لاحقٌ حرميًّا بلا شك، وقد حُفظ عليه الوهم، وذكر أحمد أن فيه غفلةً، إلا أن ابن معين قال فيه: «صدوق»، وجعله أبو حاتم الرازي، على تشدُّده، في محل عبدالصمد بن عبدالوارث، ووهب بن جرير، وأمثالهما، وهذان ثقتان. فالراجح أن أوهامه المذكورة تنزله عن مرتبة الثقة، لكنها لا تضعه عن مرتبة الصدوق.

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٩٠).

(٣) المصدر نفسه (٢١٦٣).

(٤) المصدر نفسه (١٤٣٨).

(٥) المصدر نفسه (٨٤٢٥).

وهذه الرواية هي المحفوظة لحديث عكرمة المرفوع، وهي التي أخرجها البخاري في موضعَين من صحيحه، كلاهما من طريق فضيل بن غزوان -كما سبق في التخريج-.

والعهدة في هذا لا يتحملها عمارة، بل محمد بن دينار، فهو أقرب إلى الوهم، خاصة أنه خولف فيه من جهةٍ أخرى -كما سلف-، ولأجل ذلك ذكر ابن عدي حديثه في مناكيره التي أدخله في الضعفاء لأجلها[1].

وقد جاء الحديث عن عكرمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا، متابعةً لرواية محمد بن دينار، عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، وذلك من طريقين:

١- جابر الجعفي، عن عكرمة، عن أبي هريرة:

وقرن جابر بأبي هريرة في هذه الرواية: ابنَ عمر، وابنَ عباس.

وجابر الجعفي «ضعيف رافضي»[2]، وروايته هذه منكرة، لأن أصحاب عكرمة لم يذكروا ابنَ عمر في حديثه هذا، وإنما جعلوه عنه، عن ابن عباس وحده. ورواية عكرمة، عن ابن عمر، حديثًا مستقلًّا مرفوعًا، تركيبةٌ إسنادية مستغربة، لا نظير لها، قال البزار بعقب رواية جابر الجعفي: «...، ولا روى عكرمة، عن ابن عمر، إلا هذا الحديث»[3].

---

(١) قال ابن عدي في مقدمته (٨٤/١): «وذاكرٌ لكل رجل منهم مما رواه ما يُضَعَّف من أجله، أو يلحقه بروايته له اسم الضعف...»، وقال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام (١٩٨/٢): «فإن العقيلي إنما يترجم بأسماء الرجال، ويذكر في أبوابهم بعض ما ينكر عليهم من الأحاديث، أو كل ما رووا من ذلك، بحسب إقلالهم وإكثارهم، كما يفعل الساجي، وأبو أحمد»، يعني: ابن عدي. وانظر: سير أعلام النبلاء (١٥٥/١٦)، طبقات الشافعية الكبرى (٣١٦/٣)، هدى الساري (ص٤٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (٨٧٨).

(٣) مسند البزار (٢٥٤/١٦). وقد تعقَّبه الهيثمي في كشف الأستار (٧٥/١) بقوله: «له عنه أحاديث غيره»، وفصَّلها من المعاصرين الحويني في تنبيه الهاجد (٥٩٣/١-٥٩٥)، فذكر أسانيد، وحكم عليها بالوهاء والبطلان، فلا يصح الاستدراك بها على البزار. وقد وقع في ترجمتي ابن عمر، وعكرمة، من تهذيب الكمال (٣٣٦/١٥، ٢٦٥/٢٠)، الرمزُ لرواية عكرمة، عن ابن عمر، برمز البخاري، وهو رمز غريب، والمزي نفسُه لم يذكر لعكرمة عن ابن عمر شيئًا في تحفة الأشراف، المشتمل على الكتب الستة ولواحقها، لا البخاري فحسب. والذي في البخاري إنما هو رواية عكرمة عن عبدالله بن عمرو بن العاص، ورواية عكرمة بن خالد، عن ابن عمر.

ثم إن الحديث محفوظٌ عن عكرمة، عن أبي هريرة، موقوفًا، غير مرفوع، وهي رواية عمارة بن أبي حفصة الراجحة عنه.

٢- معمر، عن رجل، عن عكرمة، عن أبي هريرة:

ومن الظاهر أن هذا الرجل المبهم هو جابر الجعفي نفسُه، فإن معمرًا من الرواة عنه. وإن يكن المبهم رجلًا آخر، فحاله في إبهامه لا تفيد قوةً ولا تزيد ثبوتًا.

هذا، والشأن هنا في رواية عكرمة -خاصةً-، عن أبي هريرة، إذ الراجحُ أنها روايةٌ موقوفة، وإلا **فالحديث محفوظ -بل مشهور- عن أبي هريرة مرفوعًا**، قال البزار: «وهذا الحديث قد روي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، من وجوه»، **وهو مخرَّجٌ مِن عدةٍ منها في الصحيحين**[1].

إلا أن البزار قال، بعد كلامه السابق: «ولا نعلم يُروى من حديث عكرمة، عن أبي هريرة، إلا من هذا الوجه»[2]، يعني: رواية جابر الجعفي، عن عكرمة. وهذا فيه احتمالان:

الأول: أن البزار لم يقف على رواية محمد بن دينار، عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة. هذا مع أن البزار بصري، والحديث رواه بصريَّان عن محمد بن دينار.

الثاني: أن البزار وقف على الرواية، لكنه لم يعدَّها شيئًا، لأنها منكرةٌ قبل أن تصل إلى عمارة بن أبي حفصة، الراوي عن عكرمة، فالصواب عنه -كما سبق- أنه يرويه موقوفًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن دينار الطاحي بالحديث عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، عن أبي هريرة، مرفوعًا، وتفرُّد الصلت بن محمد الخاركي، عن محمد بن دينار.

---

(١) البخاري (٢٤٧٥، ٦٧٧٢)، مسلم (٥٧)، من طريق أبي بكر بن عبدالرحمن، والبخاري (٥٥٧٨)، مسلم (٥٧)، من طريق أبي سلمة بن عبدالرحمن، وسعيد بن المسيب، والبخاري (٦٨١٠)، مسلم (٥٧)، من طريق أبي صالح، ومسلم (٥٧) من طريق عطاء بن يسار، وحميد بن عبد الرحمن، وهمام بن منبه، وعبدالرحمن بن يعقوب، كلهم عن أبي هريرة.

(٢) مسند البزار (١٦/٢٥٣).

وقد وافقه على الجملة الأولى: ابن عدي، فقال: «وهذا لا يرويه عن عمارة بن أبي حفصة، عن عكرمة، غيرُ محمد بن دينار»[١].

وقد كان ابن عدي أخرجه -قبيل كلامه هذا-، عن علي بن سعيد بن بشير الرازي -وهو ثقةٌ فيه كلامٌ من جهة تفرُّده ببعض الأحاديث، ومن جهة سيرته، وكان حافظًا ذا فهم[٢]-، عن أزهر بن مروان الرقاشي -وهو «صدوق»[٣]-، عن محمد بن دينار.

وهذا الإسناد إلى محمد بن دينار حسن، وهو واردٌ على حكم الدارقطني بتفرُّد الصلت بن محمد بالحديث عن محمد بن دينار. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الكامل (٢٣٢/٩).

(٢) انظر: لسان الميزان (٥٤٢/٥).

(٣) تقريب التهذيب (٣١٢).

بابٌ في أهلِ الجاهليَّة وأعمالِهم

قال تَمَّام في الخامس والعشرين من «فوائده»: أخبرنا أبو الفتح؛ عُبَيدالله بن جعفر بن أحمد بن عاصم بن الرَّوَّاس، ثنا يوسف بن يعقوب النيسابوري، ثنا محمد بن عمر بن علي بن مُقَدَّم، ثنا عُبَيدالله[١] بن واقد، حدثني أبو مُضَر الناجي، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، قال: ذُكِرَ حاتم طَيِّئ[٢] عند النبي ﷺ، فقال: «**ذاك رجلٌ طلب أمرًا فأدركه**»[٣].

١٤- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا يوسف بن يعقوب بن يوسف[٤]، ثنا محمد بن عمر بن علي المُقَدَّمي، ثنا عُبَيد[٥] بن واقد، ثنا أبو مُضَر، فذكره، وقال: «**أراد**»، بدل: «**طلب**»[٦].

غريبٌ من حديث عبدالله بن دينار، عن ابن عمر، تفرَّد به أبو مُضَر الناجي -ويقال: اسمه: حماد- عنه، ولم يروه عنه غير عُبَيد بن واقد[٧].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٢/١١) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بنحوه.

---

(١) عليها في الأصل علامة «صح»، لتأكيد وقوعها في أصله هكذا. ووقع في فوائد تمام: «عبيد»، وهو الصواب، وسيأتي كذلك في إسناد الدارقطني.

(٢) هكذا في الأصل، وفي الروض البسام بترتيب فوائد تمام (١٥٢١). ووقع في فوائد تمام بتحقيق السلفي: «الطائي».

(٣) فوائد تمام (١٥١٥).

(٤) وقع في الرواية من طريق الدارقطني: «أبو عمرو؛ يوسف بن يعقوب بن يوسف النيسابوري».

(٥) عليها في الأصل رمز «صح»، لتأكيد وقوعها في أصله هكذا، واختلافها عنها في إسناد تمام.

(٦) في الرواية من طريق الدارقطني: «طلب»، كلفظ تمام.

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (٣٠٨٦).

وأخرجه ابن الجندي في الفوائد الحسان الغرائب [٥ب] عن يوسف بن يعقوب، به[١]، بنحوه.

وأخرجه البزار (٦١٢٧)، وابن عساكر بن تاريخ دمشق (٣٦٢/١١)، من طريق محمد بن معمر،

وابن عدي في الكامل (١٣٦٤٤) عن محمد بن يوسف بن عاصم، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦١/١١) من طريق إسحاق بن عبدالله بن إبراهيم بن سلمة، و(٣٦٢/١١) من طريق علي بن أحمد بن سليمان، ثلاثتهم (محمد بن يوسف، وإسحاق بن عبدالله، وعلي بن أحمد) عن محمد بن خالد بن خداش،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٢/١١) من طريق أبي أمية -هو الطرسوسي-،

ثلاثتهم (محمد بن معمر، ومحمد بن خالد بن خداش، وأبو أمية) عن عبيد بن واقد، به، بنحوه.

إلا أن إسحاق بن عبدالله في روايته عن ابن خداش سمَّى شيخَه: محمد بن واقد،

وقال علي بن أحمد، عن ابن خداش، عن عبيد بن واقد: عن أبي مضر؛ شيبة الناجي.

○ رجال الإسناد:

١- يوسف بن يعقوب بن يوسف، أبو عمرو، النيسابوري:

كذاب. قال الحافظ أبو علي النيسابوري: «ما رأيت في رحلتي في أقطار الأرض نيسابوريًّا يكذب غير أبي عمرو النيسابوري»، وقال الحاكم: «حدَّث عن كل من شاء من أهل الحجاز والعراق»، وذكر عبدالغني الأزدي أنه ادَّعى الرواية عن ابن أبي شيبة، وقال البرقاني: «لا يسوى شيئًا»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ضعيفًا»[٢].

٢- محمد بن عمر بن علي المُقَدَّمي:

(١) وقع فيه: «عبيد بن واقد أبو مضر الناجي»، وسقطت لفظة الأداء بين الرجلين.

(٢) تاريخ بغداد (٤٦٩/١٦)، تاريخ الإسلام (٤٥٢/٧)، لسان الميزان (٥٦٧/٨).

ثقة. قال النسائي -في موضع-، والبزار، ومسلمة: «ثقة». وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»، وقال النسائي -في موضع-: «لا بأس به». وأبو حاتم والنسائي يتشدَّدان في التوثيق، وقولهما هذا يدل على ثقته، على أن النسائي قد وثَّقه صراحةً في موضع آخر. فكونه ثقة أظهر من قول ابن حجر فيه: «صدوق»[(١)].

٣- عُبَيد بن واقد القيسي -أو الليثي-، أبو عباد:

«ضعيف»[(٢)].

٤- أبو مُضَر الناجي:

مجهول. قال الدارقطني في هذا الموضع من الأفراد: «يقال: اسمه: حماد».

وفي الرواة المذكورين في كتب التراجم راوٍ اسمه: حماد، ويكنى أبا مضر، روى عنهُ عبدالوهاب بن عطاء الخفاف أثرًا عن عبدالكريم بن أبي أمية، عن سعيد بن جبير[(٣)]. والظاهر أنه هو المقصود في القول الذي حكاه الدارقطني.

ولعل مَن رأى كونَه هو الذي روى عنه عبيد بن واقد نَظَرَ إلى اتفاق طبقة عبيدٍ وعبدالوهاب بن عطاء، وكونهما بصريَّيْن جميعًا.

وفي تعيين أبي مضر قولان آخران:

الأول: التفريق بينه وبين حماد أبي مضر المذكور، دون تسميةٍ له. وهو مفاد تصرُّف الحافظ أبي أحمد الحاكم، حيث ترجم للراويَين ترجمتَين مستقِلَّتَين[(٤)]، قال ابن عساكر:

---

(١) تهذيب الكمال (١٧٤/٢٦)، تهذيب التهذيب (٦٥٥/٣)، تقريب التهذيب (٦١٧١).

(٢) تقريب التهذيب (٤٣٩٩).

(٣) التاريخ الكبير (٢١/٣)، الكنى والأسماء، لمسلم (٨٢٢/٢)، الكنى والأسماء، للدولابي (١٠٢٠/٣)، الجرح والتعديل (١٥٣/٣).

(٤) لم يصلنا هذا الموضع من كتابه «الأسامي والكنى»، لكنه وصلنا في مختصره للذهبي: المقتنى في سرد الكنى (٨٠/٢). ووقع في المطبوع تكرار عبيد بن واقد راويًا عن الرجلين، ولعله خطأ مطبعي، فقد جاء على الصواب في النسخ الخطية (٧٠ب/الأحمدية، ١٤٥ب/فيض الله، ١٢٨أ/أوقاف بغداد).

«وفرَّق الحاكم أبو أحمد بين أبي مضر حماد، وبين أبي مضر الناجي، ولم يذكر للناجي اسمًا»[(١)].

القول الثاني: التفريق بينه وبين أبي مضر حماد، وتسميته: «شيبة»، قال ابن عساكر: «سمَّاه غيرُ الدارقطني: شيبة»، ثم أسنده من طريق علي بن أحمد بن سليمان، عن محمد بن خالد بن خداش، عن عبيد بن واقد، به، وفيه: «عن أبي مضر؛ شيبة الناجي»[(٢)].

ولم أجد لعلي بن أحمد بن سليمان هذا ترجمة، وقد اختلفت المصادر في نسبته بين «الباقلاني»، و«القافلاني»، ولم أجد عنه راويًا إلا عبدالعزيز بن جعفر الخرقي، فهو -مع تأخر طبقته- مجهول الحال، وقد خالفه رجلان: محمد بن يوسف بن عاصم -وصفه الذهبي بالحافظ[(٣)]-، وإسحاق بن عبدالله بن إبراهيم بن سلمة -وهو ثقة مصنِّف[(٤)]-، كلاهما رواه عن محمد بن خالد بن خداش، عن عبيد بن واقد، فلم يسمِّيا أبا مضر، وكذلك رواه محمد بن معمر، وأبو أمية، عن عبيد.

فالقول بتسميته: شيبة، قولٌ ضعيف، وإذن، فلا تبعد صحةُ القول الذي حكاه الدارقطني، وإن كان القول بالتفريق بينهما محتملًا.

وعلى أي حال، فأبو مضر هذا مجهول الحال، ولم أجد له حديثًا غيرَ هذا.

٥- عبدالله بن دينار العدوي مولاهم، أبو عبدالرحمن، المدني، مولى ابن عمر: «ثقة»[(٥)].

---

(١) تاريخ دمشق (١١/٣٦٢). وفيه سقط وتصحيف، يصحَّح من طبعة مجمع اللغة العربية (١١/٣٨٢)، والبداية والنهاية (٣/٢٥٢)، وفيهما تصحيف أيضًا.

(٢) تاريخ دمشق (١١/٣٦٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/١٠٥٤).

(٤) وثَّقه الدارقطني، وابن المنادي، والخطيب، انظر: تاريخ بغداد (٧/٤٢٣).

(٥) تقريب التهذيب (٣٣٠٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، ولا يؤثر فيه حال شيخه يوسف بن يعقوب النيسابوري، إذ الحديث محفوظٌ عن عبيد بن واقد، فقد رواه عنه ثلاثةٌ آخرون، غيرُ محمد بن عمر المقدمي -الذي عنه رواه النيسابوري-، وإنما ضَعفُ الحديث من اجتماع: ضَعفِ عبيد بن واقد، وتفرُّدِه، وجهالةِ شيخه أبي مضر الناجي، وتفرُّدِه عن عبدالله بن دينار، وعبدالله ثقةٌ حديثُه مجموعٌ معروف، وأصحابه كبار الأئمة، كمالك، والثوري، وشعبة، وابن عيينة، وغيرهم، فمجيء إسنادٍ ضعيفٍ عن عبدالله بن دينار، كإسناد هذا الحديث، لا يحفظه هؤلاء، ولا يروونه، علامةٌ على نكارته ووهائه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي مُضَر الناجي بالحديث عن عبدالله بن دينار، وتفرُّد عُبَيد بن واقد عن أبي مضر.

وقد وافقه على الجملة الأولى: ابن عبدالبر، فقال في ترجمة أبي مضر: «لم يتابع عليه»[١].

ووافقه على الجملة الثانية: ابن عدي، فقال: «وهذا لا أعلم يرويه غيرُ عبيد بن واقد»[٢].

ولم أجد ما يمكن أن يُتعقَّب به الدارقطني، وابن عدي، وابن عبدالبر، في حُكمَيهم هذا. وأما رواية من رواه عن محمد بن واقد، عن أبي مضر، فهو وهم منه، أو ممن دونه، أو من تحريفات النسَّاخ، قال ابن عساكر: «كذا قال: محمد بن واقد، وإنما هو: عبيد بن واقد»[٣].

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الاستغناء (١٣٠٢/٢).

(٢) الكامل (٤٨١/٨).

(٣) تاريخ دمشق (٣٦١/١١).

١٥- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن علي بن إسماعيل الأُبُلِّي، ثنا يحيى بن عثمان بن صالح، ثنا أبو صالح -كاتب الليث-، حدثني سوَّار بن مصعب، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رأيت عمرو ابن قَمَعة بن خِنْدف**[١] **يجرُّ قَصَبَهُ في النار**».

قلت: أي شيءٍ «**قَصَبه**»؟ قال: أمعاؤه. سعيدٌ سأل ابنَ عباس.

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، تفرَّد به سوَّار بن مصعب عنه[٢].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن علي بن إسماعيل بن الفضل، أبو عبدالله، الأُبُلِّي:

ثقة. وصفه الخطيب بالحافظ، وقال: «ثقة»[٣].

٢- يحيى بن عثمان بن صالح السهمي مولاهم، المصري:

«صدوق، رمي بالتشيع، وليَّنه بعضهم لكونه حدَّث من غير أصله»[٤].

---

(١) قال النووي في شرح صحيح مسلم (١٨٩/١٧): «أما (قمعة)، ضبطوه على أربعة أوجه: أشهرها: قِمَّعة، بكسر القاف وفتح الميم المشددة. والثاني: كسر القاف والميم المشددة، حكاه القاضي عن رواية الباجي، عن ابن ماهان. والثالث: فتح القاف مع إسكان الميم. والرابع: فتح القاف والميم جميعًا، وتخفيف الميم، قال القاضي: وهذه رواية الأكثرين.

وأما (خِنْدف)، فبكسر الخاء المعجمة والدال، هذا هو الأشهر. وحكى القاضي في المشارق فيه وجهين، أحدهما هذا، والثاني: كسر الخاء، وفتح الدال. وآخرها فاء».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٩٩).

(٣) تاريخ بغداد (١٣٢/٤)، تاريخ الإسلام (٥٨٢/٧).

(٤) تقريب التهذيب (٧٦٠٥).

٣- أبو صالح: عبدالله بن صالح بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، المصري، كاتب الليث:

«صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه، وكانت فيه غفلة»[١].

٤- سوَّار بن مصعب الهمداني، أبو عبدالله، الكوفي:

متروك الحديث. أنكر أحمد الرواية عنه، وقال: «ليس بشيء»، وقال ابن معين: «ضعيف»، وقال: «لم يكن بثقة، ولا يكتب حديثه»، وضعَّفه بعباراتٍ أخرى، وضعَّفه أيضًا ابن المديني، والبخاري، وأبو داود، والبزار، والنسائي، وأبو حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والدارقطني، وأبو أحمد الحاكم، وأبو عبدالله الحاكم، ولم أجد من حسَّن حاله[٢].

٥- أبو إسحاق: عمرو بن عبدالله بن عبيد -ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة-، الهمداني، السَّبِيعي:

«ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة»[٣].

٦- سعيد بن جُبَير الأسدي مولاهم، الكوفي:

«ثقة ثبت فقيه»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال سوار بن مصعب، ولتفرُّده عن أبي إسحاق السبيعي، مع شهرة حديثه، وكثرة أصحابه.

---

(١) المصدر نفسه (٣٣٨٨).

(٢) المجروحين (٣٥٦/١)، الضعفاء والمتروكين، للدارقطني (٢٧٧)، من تكلم فيه الدارقطني في السنن (ص٦١)، تاريخ بغداد (٢٨٨/١٠)، لسان الميزان (٢١٦/٤).

(٣) تقريب التهذيب (٥٠٦٥).

(٤) المصدر نفسه (٢٢٧٨).

وأصل الحديث صحيح متَّفق عليه من حديث أبي هريرة[١]، وفي البخاري من حديث عائشة[٢]، وفي مسلم من حديث جابر[٣].

وفي حديث جابر أن النبي ﷺ رأى عَمْرًا حين عُرضت عليه النار في صلاة الكسوف، وابن عباس أحد رواة صلاةِ الكسوف وعَرضِ النار فيها، وروايتُه لذلك مخرَّجةٌ في الصحيحين، وليس فيها أنه رأى عمرو ابن قمعة[٤]، فهذا مما يزيد روايةَ الحديث عن ابن عباس ضعفًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سوار بن مصعب بالحديث عن أبي إسحاق السبيعي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

---

(١) صحيح البخاري (٣٥٢١، ٤٦٢٣)، صحيح مسلم (٢٨٥٦).

(٢) (٤٦٢٤).

(٣) (٩٠٤).

(٤) صحيح البخاري (٢٩، ٤٣١، ١٠٥٢، ٥١٩٧)، صحيح مسلم (٩٠٧).

١٦- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا إسماعيل بن يونس، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا محمد بن جابر، عن عمران بن مسلم الجعفي، عن يزيد بن مُرَّة، عن سلمة، أنه سأل رسولَ الله ﷺ عن الموؤودة، ويذكر أنَّ أمه وَأَدَتْ في الجاهلية، ثم ماتَتْ قبل أن تُدرك الإسلام، وقد كانت تكرم الضيفَ واليتيم، وتعطي السائل، وتصنع المعروف، وتَصِل الرَّحِم. وعندنا سعةٌ مِن مال، فهل ينفعها أن نتصدَّق عنها؟ قال: «**لا ينفع الإسلامُ إلا مَن أدركه، هي وما وَأَدَت في النار**». فلما رآني النبيُّ ﷺ قد شقَّ عليَّ ما قال، دعاني، فقال: «**وأمُّ محمدٍ معها، ما فيهما خير**».

غريبٌ من حديث عمران بن مسلم الجعفي، عن يزيد بن مُرَّة، عن سلمة بن يزيد الجعفي -وهو ابنُ [١] مليكة-، لا نعلم حدث به عنه هكذا غيرَ محمد بن جابر[٢].

○ التخريج:

أخرجه أبو داود الطيالسي (١٤٠٢) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٤٧٥)، والبيهقي في القضاء والقدر (٦٢٣)- عن سليمان ابن معاذ، عن عمران بن مسلم، به، بنحوه.

وعلَّقه ابن منده في معرفة الصحابة (٦٩١/٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣٤٦/٣) عن شيبان، عن جابر، عن يزيد بن مرة، به، ولم يوردا متنه.

○ رجال الإسناد:

١- إسماعيل بن يونس بن ياسين، أبو إسحاق، المعروف بالشيعي:

---

(١) وقع هنا في الأصل: «أبي»، وهو إقحام خاطئ، و«مليكة» هو اسم أم سلمة بن يزيد، وجاء على الصواب في الأطراف، ومصادر ترجمته، انظر: معجم الصحابة، للبغوي (٢٩/٣)، معرفة الصحابة، لابن منده (٦٨٧/٢)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١٣٤٥/٣).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٢١١).

صدوق. قال ابن القطان: «لا أعرف حاله في الحديث، وقد ذكره الخطيب[١] برواته من فوق ومن أسفل، وذكر وفاته، ولم يعرض له بتعديل ولا تجريح»[٢]، وقد ذكر الخطيب أيضًا موضع سكنه من بغداد، ووصفه الدارقطني بالكاتب[٣]، وهو من رواة قراءة الدوري[٤]، ولم أجد فيه أكثر من ذلك. لكنَّ الدارقطني أخرج له أحاديث عديدة عن إسحاق بن أبي إسرائيل، عن شيوخه[٥]، وذكر في موضع أنه حدَّثه من كتابه، ويظهر أنه اعتمد عليه، حيث حكم بالتفرُّد اعتمادًا على روايته في مواضع، وكذا اعتمد البيهقي على روايته في إعلال إسنادٍ آخر[٦]، وحسَّن له ابن حجر[٧]، ولاحظتُ من جمع ابن حجر لطرق مروياته في «إتحاف المهرة» أنه توبع على جملةٍ منها متابعاتٍ تامةً وقاصرة[٨]. فمثل هذا يُتخفَّف في أثر جهالته، ما لم يخالف أو يأتِ بما يُستنكر.

٢- إسحاق بن أبي إسرائيل: إبراهيم بن كامَجْرا، أبو يعقوب، المروزي، نزيل بغداد:

«صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن»[٩].

٣- محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي، أبو عبدالله، اليمامي، الكوفي الأصل:

---

(١) تاريخ بغداد (٧/٢٩٦).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣/٤٧٤).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢/١٦٧).

(٤) غاية النهاية (١/١٧٠)، وفيه: «السبيعي»، تصحيف عن «الشيعي».

(٥) السنن (٥٤٠، ١١٤٠، ١٤٠١، ٢٥٣٩، ٢٨٣٩، ٣٠٦٢، ٣٦١٦)، العلل (٢/٢٧٥)، الأفراد، الجزء السادس (٢١، ٢٢).

(٦) السنن (٧/١٥٧)، ومثله لابن حجر في إتحاف المهرة (٢/٦٣٠).

(٧) الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع (ص٤٤).

(٨) إتحاف المهرة (٣/٢٧٠، ٥/٢٥٣، ٣٥٦، ٧/٤٥٨، ١٤/١٩٠).

(٩) تقريب التهذيب (٣٣٨).

«صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن»[١].

٤- عمران بن مسلم الجعفي، الكوفي، الأعمى:

«ثقة»[٢].

٥- يزيد بن مُرَّة الجعفي:

مجهول الحال. أرسل عن عمر بن الخطاب، وروى عن سلمة بن يزيد. روى عنه جابر الجعفي. وأورده البخاري، وابن أبي حاتم، والخطيب، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣].

وقد البخاري في ترجمته: «لا يصح حديثُه»، والظاهر أنه قصد حديث جابر الجعفي عنه، فإنه لم يذكر راويًا عنه غير جابر، ولجابر عنه حديثٌ مشهورٌ في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَنشَأۡنَٰهُنَّ إِنشَآءً﴾[الواقعة:٣٥][٤]. فالظاهر أن عدمَ الصحة في كلام البخاري راجعٌ إلى جابر الجعفي، لا إلى يزيد بن مرة، ولذلك لم أجد من ذكره في الضعفاء، أو حمَّله الخطأ، مع أن أصحاب كتب الضعفاء يعتمدون على البخاري في ذلك.

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ليّن، لِلِين محمد بن جابر، راويه عن عمران بن مسلم، إلا أنه توبع عنه، فرواه أبو داود الطيالسي، عن سليمان ابن معاذ، عن عمران.

---

(١) المصدر نفسه (٥٧٧٧).

(٢) المصدر نفسه (٥١٦٩).

(٣) التاريخ الكبير (٣٥٩/٨)، الجرح والتعديل (٢٨٧/٩)، المتفق والمفترق (٢١٠٣/٣)، غنية الملتمس (ص٢٠٩)، الإكمال، للحسيني (ص٤٧٣)، تعجيل المنفعة (٣٧٥/٢)، السلسلة الضعيفة (١٩٩/٩). ولم يذكر جميعُهم راويًا عنه إلا جابرًا الجعفي، وهذا الحديث يثبت أن عمران بن مسلم قد روى عنه أيضًا.

(٤) أخرجه الطيالسي في مسنده (١٤٠٣) -ومن طريقه الطبراني (٦٣٢١)، وأبو نعيم في صفة الجنة (٣٨٩)، ومعرفة الصحابة (٣٣٩٩)-، ابن أبي خيثمة في تاريخه (٨٩٥/السِّفر الثاني)، والطبري في تفسيره (٣٢٠/٢٢)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢٧٤/١)، والطبراني (٦٣٢٢)، والبيهقي في البعث والنشور (٩١٩)، من طريق شيبان، عن جابر الجعفي، به.

وسليمان ابن معاذ هو سليمان بن قرم بن معاذ، كان أبو داود الطيالسي ينسبه إلى جده، على جهة تدليس الشيوخ، وقيل: إنه خطأ من أبي داود[١]. والرجل «سيئ الحفظ، يتشيع»[٢].

ورواية محمد بن جابر، وسليمان بن قرم، تتعاضدان، وبهما تكون الرواية عن عمران بن مسلم حسنةً مقبولة.

وقد جاءت متابعةٌ لعمران، حيث رواه جابر الجعفي، عن يزيد بن مرة، إلا أنني لم أقف عليها مسندةً، وجابر «ضعيف رافضي»[٣]، وعمران ثقةٌ بنفسه، لا يحتاج إلى متابعة جابر.

وبقيت في الإسناد جهالة يزيد بن مرة، لكنه توبع عن سلمة، قال البوصيري: «رواه أبو داود الطيالسي بسندٍ ضعيف، لجهالة يزيد بن مرة، لكن لم ينفرد به»[٤]، حيث رواه علقمة بن قيس -وهو «ثقة ثبت»[٥]-، عن سلمة، إلا أنه قد اختُلف عنه، وعمَّن دونه، اختلافًا واسعًا[٦].

لكن ذكر الدارقطنيُّ روايةَ الحديث من طريق داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن علقمة، عن سلمة، مُلزمًا البخاريَّ ومسلمًا بتخريجها، وهو تصحيحٌ منه لها[٧]، وأخرجها ابن عبدالبر، ثم قال: «ليس لهذا الحديث إسنادٌ أقوى وأحسن من هذا الإسناد...، وهو

---

(١) انظر: الجرح والتعديل (١٣٦/٤)، تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص١١٢)، تهذيب التهذيب (١٠٥/٢).

(٢) تقريب التهذيب (٢٦٠٠).

(٣) المصدر نفسه (٨٧٨).

(٤) إتحاف الخيرة المهرة (٢١٧/٨).

(٥) تقريب التهذيب (٤٦٨١).

(٦) انظر: التاريخ الكبير (٧٢/٤)، علل الدارقطني (٣٧٣/٢)، معرفة الصحابة، لابن منده (٦٨٨/٢)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١٣٤٥/٣).

(٧) الإلزامات (ص٩٩)، وعبارة الدارقطني في الإلزام: «ذكرُ أحاديث رجال من الصحابة -رضي الله عنهم-، رووا عن النبي ﷺ، رُويَت أحاديثهم من وجوهٍ لا مطعن في ناقليها، ولم يخرجا من أحاديثهم شيئًا، فيلزم إخراجها على مذهبهما، وعلى ما قدمنا ذكره، وما أخرجاه أو أحدهما».

حديث صحيح من جهة الإسناد»[١]، وكذلك ذكر الجوزقيُّ هذا الحديث بهذا الإسناد في مقابل أحاديث إيمان أمّ النبي ﷺ، تأكيدًا لضعفها، وإن وصفه بالشهرة دون الصحة[٢]، كما حسَّنه ابن عساكر[٣].

وخبر حضور سلمة بن يزيد النبيَّ ﷺ، واستفتائه إياه، ثابتٌ في صحيح مسلم[٤]، وخبر سؤاله عن حال أمه معروف عند أهل السِّيَر[٥].

فالأرجح أن الحديث ثابت بمجموع طرقه، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

استغرب الدارقطني الحديث من حديث عمران بن مسلم الجعفي، عن يزيد بن مُرَّة، عن سلمة بن يزيد الجعفي، وذكر أنه لا يعلم حدث به عنه هكذا غيرُ محمد بن جابر.

وقد جاءت متابعةٌ لمحمد بن جابر، هي متابعة سليمان بن قرم، وهو رجل سيئ الحفظ، لكنه صالح للاعتبار، فيقال هنا ما قاله الزيلعي في حديثٍ آخر جوابًا عن الدارقطني: «ولكن تخلَّص بقوله: «لا نعلم»، والله أعلم»[٦].

---

(١) التمهيد (١٨/١٢٠).

(٢) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير (١/٣٨٤).

(٣) معجم ابن عساكر (٢/٩٠٣).

(٤) (١٨٤٦).

(٥) طبقات ابن سعد (١/٣٢٥).

(٦) نصب الراية (٢/٦٨). وسيأتي الحديث المقصود برقم (٨٣).

كتاب العلم /

[٤٧أ]

بابٌ فيما أُوتيهِ سَيِّدُنا رسولُ الله ﷺ مِن العِلم، وبثّه له

١٧- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا عبدالله بن عمران العابدي المخزومي -بمكة-، ومحمد بن أبي عبدالرحمن المقرئ، قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر، قال: «لقد تركَنا رسول الله ﷺ وما طائرٌ يقلِّب جناحَيه في السماء إلا وعندنا منه عِلم[1]».

غريبٌ من حديث أبي الطفيل؛ عامر بن واثلة، عن أبي ذر، وغريبٌ من حديث فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، تفرَّد به سفيان بن عيينة عنه.

وغيرُ ابن عيينة يرويه عن فطر، عن منذر الثوري، عن أبي ذر -مرسلًا-.

ورُوِيَ عن يحيى بن أبي (بُكَير)[2]، عن الثوري، عن فطر. وما أراه إلا عن ابن عيينة[3].

○ التخريج:

رواه فطر بن خليفة، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: فطر، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر:

أخرجه الهروي في ذم الكلام وأهله (٦١٣) من طريق عبدالرحمن بن أحمد بن محمد، عن يحيى بن صاعد، عن محمد بن أبي عبدالرحمن المقرئ -وحدَه-، به، بنحوه.

وأخرجه البزار (٣٨٩٧)،

(١) قال الخطابي في غريب الحديث (٢٨٧/٢): « معناه أنه ﷺ قد استوفى بيان الشريعة، حتى لم يغادر منه شيئًا مشكلًا، وبيَّن لهم أحكام الطير، وما يحل ويحرم، وكيف يُذبح الطير ويُذكى، وما الذي يُفدى إذا أصابه المحرم مما لا يُفدى منها، إلى ما أشبه هذا من أمرها. ولم يُرِد أن في الطير عِلمًا سوى هذا عَلَّمه إياهم ورخَّص لهم أن يتعاطوا زجر الطير الذي كان أهل الجاهلية يعدُّونه عِلمًا ويظنونه حقًّا، بل أبطله وزجر عنه».

(٢) في الأصل: «كثير»، وهو تحريف، وجاء على الصواب في الأطراف، والعلل (٢١٣/٣)، ومصادر الرواية.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٧١٢).

وابن حبان (٦٥) عن الحسين بن أحمد بن بسطام،

والطبراني (١٦٤٧) عن محمد بن عبدالله الحضرمي،

ثلاثتهم (البزار، وابن بسطام، والحضرمي) عن محمد بن أبي عبدالرحمن المقرئ، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٨٠)، والمخلص في الأول من المخلصيات (٥٧)، من طريق عبيدالله بن عمر الجشمي -هو القواريري-، عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

وأخرجه الدارقطني في العلل (٢١٣/٣) عن أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، والحسين بن إسماعيل المحاملي، وابن جميع الصيداوي في معجم الشيوخ (ص١٤٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٣٧/٤٣)، والذهبي في تذكرة الحفاظ (٨٢٩/٣)- عن محمد بن مخلد بن حفص العطار، والهروي في ذم الكلام وأهله (٦١٣) من طريق محمد بن سهل الكاتب، أربعتهم (الواسطي، والمحاملي، وابن مخلد العطار، وابن سهل الكاتب) عن عيسى بن أبي حرب، عن يحيى بن أبي بكير، عن سفيان، عن فطر، به، بنحوه.

أهمل العطارُ والكاتبُ سفيانَ، ونَسَبَه الواسطيُّ والمحامليُّ، فقالا: سفيان الثوري.

الوجه الثاني: فطر، عن منذر الثوري، عن أبي ذر:

أخرجه وكيع في الزهد (٥٢٢) -ومن طريقه ابن سعد في الطبقات (٣٥٤/٢)، والبلاذري في أنساب الأشراف (١٢٦/١١)-،

وأحمد (٢١٨٤٠) عن حجاج،

وأحمد بن منيع في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢٣٧/١)، والمطالب العالية (٣٨٤٦)-، والهروي في ذم الكلام وأهله (٦١٢)، من طريق محمد بن عبيد الطنافسي،

والطبري في تفسيره (٢٣٦/٩) من طريق إسحاق بن سليم،

أربعتهم (وكيع، وحجاج، ومحمد بن عبيد، وإسحاق بن سليم) عن فطر، به، بنحوه.

إلا أن محمد بن عبيد جعله عن منذر، عن أبي الدرداء.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (٤٨١)، وابن أبي شيبة في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٢٣٦)، وعنه أبو يعلى كما في إتحاف الخيرة المهرة أيضًا (٣/٢٣٦)-، وأحمد (٢١٧٥٨، ٢١٨٣٩)، وعباس الترقفي في جزء من حديثه (٩٤)، والهروي في ذم الكلام وأهله (٦١٤)، من طريق الأعمش، عن منذر الثوري، به، بنحوه.

إلا أن الأعمش جعله عن منذر، عن أشياخ من التيم، عن أبي ذر.

الوجه الثالث: فطر، عن عطاء، عن أبي الدرداء:

أخرجه أبو يعلى (٥١٠٩) عن محمد بن أبي بكر، عن يحيى -هو ابن سعيد القطان-، عن فطر، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- عبدالله بن عمران بن رَزِين بن وهب العابدي، المخزومي، أبو القاسم، المكي:

«صدوق»[١].

٣- محمد بن أبي عبدالرحمن؛ عبدالله بن يزيد القرشي العدوي مولاهم، أبو يحيى، المكي، المقرئ:

«ثقة»[٢].

٤- سفيان بن عيينة:

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٥- فطر بن خليفة المخزومي مولاهم، أبو بكر، الحناط:

---

(١) تقريب التهذيب (٣٥١٠).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/٥٧٠)، تقريب التهذيب (٦٠٥٤).

ثقة يتشيع. قال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت أبا نعيم يرفع من فطر، ويوثقه، ويذكر أنه كان ثبتًا في الحديث»، وقال أحمد: «ثقة صالح الحديث، وكان عند يحيى بن سعيد ثقة»، وقال ابن معين: «ثقة»، وقال العجلي: «كوفي ثقة، حسن الحديث»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال في موضع آخر: «ثقة حافظ كيس»، وقال أبو حاتم الرازي: «صالح، كان يحيى القطان يرضاه، ويحسّن القول فيه، ويحدث عنه»، وقال ابن حبان: «من مُتقني أهل الكوفة»، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة عند الكوفيين يروونها عنه في فضائل علي وغيره، وهو متماسك، وأرجو أنه لا بأس به، وهو ممن يكتب حديثه».

وقد تُكلِّم فيه، فقال أحمد بن يونس: «كنا نمرُّ على فطر وهو مطروح، لا نكتب عنه»، وقال أبو بكر بن عياش: «ما تركت الرواية عنه إلا لسوء مذهبه»، وقال قطبة بن العلاء: «تركت فطرًا لأنه يروي أحاديث فيها إزراء على عثمان»، وقال ابن سعد: «كان ثقة إن شاء الله تعالى، ومن الناس من يستضعفه»، وقال الساجي: «صدوق ثقة ليس بمتقن، كان أحمد بن حنبل يقول: هو خشبي مفرط»، وقال الجوزجاني: «زائغ غير ثقة»، وقال الدارقطني: «زائغ، لم يحتج به البخاري[1]»[2].

وظاهرٌ أن أكثر الكلام فيه إنما هو لأجل مذهبه، ولما نقل ابن حجر قول قطبة، قال: «فهذا هو ذنبه عند الجوزجاني»[3]، وأما في الحديث، فأكثر الأئمة على ثقته وضبطه، ونصَّ بعضهم على توثيقه في حديثه -خاصة-، ولعلها إشارةٌ إلى أن مذهبَه لا يقضي بضعف حديثه، ومن هؤلاء من جمع بين توثيقه في حديثه، وغمزه في مذهبه،

(١) كذا في تهذيب الكمال. وفي سؤالات الحاكم: «زائغ لم يحتج به»، وفي من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي: «زائغ لا يحتج به». وقد أخرج البخاري له حديثًا واحدًا مقرونًا، انظر: هدى الساري (ص٤٣٥).

(٢) طبقات ابن سعد (٤٨٤/٨)، أحوال الرجال (ص٩٥)، ثقات العجلي (٢٠٨/٢)، ضعفاء العقيلي (٣٦٤/٣)، الجرح والتعديل (٩٠/٧)، مشاهير علماء الأمصار (ص٢٦٦)، الكامل (٦٠٤/٨)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٢٦٤)، تهذيب الكمال (٣١٢/٢٣)، من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي (ص١٥١).

(٣) هدى الساري (ص٤٣٥).

كالإمام أحمد. ولا شك أنه قد يُحفظ عليه الوهم، ورواية ما لا يتابع عليه، إلا أنه ليس من شرط الثقة ألَّا يغلط، كما أن عدم احتجاج البخاري به لا يقضي بضعفه.

ولهذا، فالأظهر أنه لا ينزل عن مرتبة الثقة، وإن كان الحافظ ابن حجر قد قال فيه: «صدوق»[١].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، إلا أن فطرًا قد اختُلف عنه:

* فرواه سفيان بن عيينة، وسفيان الثوري -من رواية يحيى بن أبي بكير، عنه-، عن فطر، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر،

* ورواه وكيع، وحجاج بن محمد، وإسحاق بن سليم، عن فطر، عن منذر الثوري، عن أبي ذر،

* ووافقهم محمد بن عبيد، إلا أنه جعله عن منذر، عن أبي الدرداء،

* وتابع الأعمشُ فطرًا عن منذر الثوري، إلا أنه أدخل بين منذر، وأبي ذر، أشياخًا من التيم،

* ورواه يحيى بن سعيد القطان، عن فطر، عن عطاء، عن أبي الدرداء.

ومن الظاهر أن القدر المشترك بين أكثر رواته عن فطر هو أن شيخَهُ فيه: منذر الثوري، وفيهم ثقتان ثبتان: وكيع[٢]، وحجاج بن محمد[٣]، وتابعهم على ذلك محمد بن عبيد، وهو «ثقة يحفظ»[٤].

وقد رواه الأعمش، عن منذر، وهذا يؤكد أن منذرًا هو مَخْرَج الحديث وراويه، وهي متابعةٌ لمن جعله من حديث فطر، عن منذر.

(١) تقريب التهذيب (٥٤٤١).

(٢) المصدر نفسه (٧٤١٤).

(٣) المصدر نفسه (١١٣٥).

(٤) المصدر نفسه (٦١١٤).

وهذه المتابعات التامة، والقاصرة، تدل على خطأ روايته عن أبي الطفيل، أو عن عطاء، وهذا الخطأ إما من راويه عن فطر، أو هو اضطرابٌ من فطر نفسِه، فإن رواةَ ذلك عنه ثقاتٌ حفاظ، وهم سفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطان[١]، وسيأتي الكلام عن رواية سفيان الثوري.

ولعل مِن اضطراب فطرٍ فيه جعلَه من مسند أبي الدرداء، وهو قول محمد بن عبيد ويحيى القطان عنه، مع اختلافهما في شيخ فطر.

ومع اضطراب فطر، فيمكن استخلاص أصح الأوجه عنه، وهو ما رواه الجماعة عنه، عن منذر الثوري، عن أبي ذر. وإلى ذلك أشار البزار، فقال: «وهذا الحديث رواه [غيرُ] ابن عيينة، عن فطر، عن منذر الثوري، قال: قال أبو ذر»[٢]، وكذلك أشار الدارقطني في هذا الموضع من «الأفراد»، فقال: «وغيرُ ابن عيينة يرويه عن فطر، عن منذر الثوري، عن أبي ذر -مرسلًا-». وصرَّح به في «العلل»، فقال: «وغيرُ ابن عيينة يرويه عن فطر، عن منذر الثوري، عن أبي ذر -مرسلًا-. وهو الصحيح»[٣]، وقال الهروي عقب رواية محمد بن عبيد، التي جعله فيها من مسند أبي الدرداء: «صوابه: عن أبي ذر»[٤].

وقد كان الأعمش أضبطَ للحديث، وأكثرَ تفصيلًا في روايته له مِن فطر، حيث رواه عن منذر الثوري، عن أشياخ من التيم، عن أبي ذر. والأعمش «ثقة حافظ»[٥]، وقد بيَّن ما قصَّر به فطرٌ مِن الواسطة بين منذر، وأبي ذر، فإن الروايةَ بينهما منقطعة، قال

(١) تقريب التهذيب (٧٥٥٧).

(٢) مسند البزار (٣٤١/٩). وما بين المعقوفين ساقط من المطبوع، ولا بد منه لاستقامة الكلام، والبزار علَّق تعليقته هذه بعقب رواية سفيان بن عيينة، عن أبي الطفيل، وهي المعروفة عن ابن عيينة -كما سبق في تخريج روايته-. وقد جاء هذا النص في كشف الأستار (٨٨/١) بصيغة: «رواه بعضهم، عن فطر...».

(٣) (٢١٢/٣).

(٤) ذم الكلام وأهله (١٥١/٣).

(٥) تقريب التهذيب (٢٦١٥).

البزار: «ومنذر الثوري لم يدرك أبا ذر»[١]، وكرَّر الدارقطني -كما سبق قريبًا- قوله في رواية منذر، عن أبي ذر: «مرسلًا»، يعني: منقطعًا بينهما.

ولذلك، رجَّح الهروي أن رواية الأعمش هي «أحفَظُ وجهٍ فيه»[٢]، وهو الراجح.

وإذا كان منذر الثوري «ثقة»[٣]، إلا أن شيوخه المبهمين مجهولون، وبهم يكون الإسناد ضعيفًا، لكنَّ كونهم جماعةً يخفّف من ضعفه.

ويشهد له ويقوّيه:

١- ما أخرجه البخاري ومسلم عن حذيفة، قال: «قام فينا رسول الله ﷺ مقامًا، ما ترك شيئًا يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة، إلا حدَّث به، حفظه من حفظه ونسيه من نسيه، قد علمه أصحابي هؤلاء...»، واللفظ لمسلم[٤].

٢- ما علَّقه البخاري عن عمر، قال: «قام فينا النبي ﷺ مقامًا، فأخبرنا عن بدء الخلق، حتى دخل أهل الجنة منازلهم، وأهل النار منازلهم، حفظ ذلك من حفظه، ونسيه من نسيه»[٥].

٣- ما أخرجه مسلم عن سلمان الفارسي، أنه قيل له: قد علمكم نبيكم ﷺ كل شيء، حتى الخراءة؟ فقال: «أجل...»[٦].

٤- ما أخرجه مسلم عن عمرو بن أخطب، قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ الفجر، وصعد المنبر فخطبنا حتى حضرت الظهر، فنزل فصلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى

---

(١) مسند البزار (٩/٣٤١).

(٢) ذم الكلام وأهله (٣/١٥٥).

(٣) تقريب التهذيب (٦٨٩٤).

(٤) صحيح البخاري (٦٦٠٤)، صحيح مسلم (٢٨٩١).

(٥) صحيح البخاري (٣١٩٢).

(٦) صحيح مسلم (٢٦٢).

حضرت العصر، ثم نزل فصلى، ثم صعد المنبر، فخطبنا حتى غربت الشمس، فأخبرنا بما كان وبما هو كائن، فأعلَمُنا أحفظنا»[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة بالحديث عن فطر بن خليفة، عن أبي الطفيل، عن أبي ذر.

ثم ساق متابعةً لابن عيينة، قد تورَدُ على حُكمه هذا، وهي ما روي عن يحيى بن أبي بكير، عن سفيان الثوري، عن فطر.

وهذه الرواية جاءت من طريق عيسى بن أبي حرب -وهو ثقة[٢]-، عن يحيى بن أبي بكير -وهو «ثقة»[٣] أيضًا-. وقد رواها عن عيسى أربعة من الثقات: أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، والحسين بن إسماعيل المحاملي، ومحمد بن مخلد بن حفص العطار، ومحمد بن سهل الكاتب[٤]، إلا أنهم اختلفوا في تمييز سفيان -شيخ ابن أبي بكير-، فميَّزه الأولان بالثوري، وأهمله الآخران.

ومرجع هذا الإشكال أن يحيى بن أبي بكير يروي عن الثوري، وابن عيينة، كليهما.

وحيث إن الحديثَ معروفٌ عن سفيان بن عيينة، وغيرُ معروفٍ عن سفيان الثوري -على كثرة أصحابه وانتشار حديثه-، فالظاهر أنه تداخل الأمر على يحيى بن أبي بكير أثناء تحديثه بهذا الحديث، فظنَّ سفيان هو الثوري، أو وقع ذلك للراوي عنه.

وقد جزم الدارقطني بعدم صحَّته عن الثوري، فقال عقب ذكر رواية ابن عيينة: «وقيل عن الثوري أيضًا، وليس بصحيحٍ عنه»[٥]، ورجَّح في هذا الموضع من «الأفراد»

---

(١) صحيح مسلم (٢٨٩٢).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٤٩٢/١٢)، تاريخ الإسلام (٣٨٤/٦).

(٣) تقريب التهذيب (٧٥١٦).

(٤) جميعهم من شيوخ الدارقطني.

(٥) العلل (٢١٢/٣).

ما سبق ذكره من تداخل السفيانين على بعض الرواة، فقال: «ورُوِيَ عن يحيى بن أبي بُكَير، عن الثوري، عن فطر. وما أراه إلا عن ابن عيينة».

فبقي حكم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة، عن فطر، عن أبي الطفيل، غيرَ متعقَّب.

وقد وافق الدارقطنيَّ على غرابة الحديث في الجملة: الطبراني، فإنه أخرجه في بابٍ في مسند أبي ذر من معجمه الكبير، ترجم له بقوله: «باب: ومن غرائب مسند أبي ذر»[1].

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المعجم الكبير (٢/١٥١).

باب الإخلاص في طَلَبِ العِلم

١٨- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا محمد بن حرب النَّشَائي، ثنا سليمان بن زياد بن عبدالرحمن الثقفي، ثنا شيبان بن عبدالرحمن؛ أبو معاوية، عن قتادة، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن تعلَّم العلم ليُباهيَ به العلماء، أو يُماريَ به السفهاء، أو يَصرفَ به وجوهَ الناس إليه، فهو في النار**».

غريبٌ من حديث قتادة، عن أنس، تفرَّد به شيبان بن عبدالرحمن عنه، ولم يروه عنه غير سليمان بن زياد الثقفي الواسطي(١). / [٧ب]

○ التخريج:

أخرجه الضياء في الأحاديث المختارة (٧/٧٢) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الروياني في مسنده (١٣٦٤)،

والهروي في ذم الكلام وأهله (١٣٥) من طريق إبراهيم بن يوسف الهسنجاني،

والضياء في المختارة (٧/٧٢) من طريق أبي بكر بن أبي داود،

ثلاثتهم (الروياني، والهسنجاني، وابن أبي داود) عن محمد بن حرب، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٧٢٩٥)، والهروي في ذم الكلام وأهله (١٣٥) من طريق إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٢/٣١٥) من طريق عبدالله بن الحسين بن جابر البزاز، ثلاثتهم (البزار، والهسنجاني، وابن جابر) عن محمد بن موسى القطان،

والعقيلي في الضعفاء (٥٧٤) من طريق المفضل بن غسان الغلابي،

والطبراني في المعجم الأوسط (٥٧٠٨)، والإسماعيلي في معجم شيوخه (١/٤٨٦)، وقوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (٢١٦٢)، والضياء في المختارة (٧/٧١)، من طريق الحسن بن علي الحلواني،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٠٢٤).

ثلاثتهم (محمد بن موسى، والغلابي، والحلواني) عن سليمان بن زياد، به، بنحوه.

إلا أن ابن جابر البزاز جعله عن محمد بن موسى: عن سليمان بن داود الدمشقي، عن شيبان.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن هارون بن عبدالله بن حميد، أبو حامد، الحضرمي، المعروف بالبعراني:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة»، وكتب عنه حديثًا كثيرًا، وذكره يوسف بن عمر القواس في شيوخه الثقات[١].

٢- محمد بن حرب النَّشائي، أبو عبدالله، الواسطي:

ثقة. روى عنه مسلم حديثًا في صحيحه، وقال الطبراني: «ثقة»، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال أبو حاتم الرازي -على تشدُّده-: «صدوق».

فالراجح أنه ثقة، وهو أولى من قول ابن حجر: «صدوق»[٢].

٣- سليمان بن زياد بن عبدالرحمن -ويقال: ابن عبيدالله[٣]- الثقفي، الواسطي:

منكر الحديث. ذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل عن المفضل الغلابي أنه حدَّث ابنَ معين بأحاديث لسليمان بن زياد، فقال: «هذه الأحاديث بواطيل»، وقال البزار بعد حديثه هذا: «... لم يتابع على هذه الرواية، فشيبان ثقة، وسليمان بن زياد قد روى عنه غير واحد من أهل العلم، وإن كان لم يتابع على هذا الحديث»، وقال الذهبي: «لا يُدرى مَن ذا، وأتى بحديثٍ باطلٍ رواه عنه المفضل الغلابي»، والواقع أن المفضل ذكر عنه أكثرَ

---

(١) المؤتلف والمختلف (٤/٢١٠٤)، تاريخ بغداد (٤/٥٦٩)، تاريخ الإسلام (٧/٤٥١).

(٢) الجرح والتعديل (٧/٢٣٧)، الثقات (٩/١٢٥)، تهذيب الكمال (٢٥/٣٩)، تقريب التهذيب (٥٨٠٤).

(٣) هي رواية البزار، عن محمد بن موسى القطان، عن سليمان. ويحتمل أيضًا أنه نُسب إلى جدّه في هذه الرواية.

من حديث، وإن لم يكن أسند إلا حديثًا واحدًا[١]. وأخرج له الضياء في المختارة -كما مرَّ في التخريج-.

والظاهر أن سليمان بن زياد هو الذي يتحمَّل عهدة النكارة في هذه البواطيل، وقد حكم عددٌ من الأئمة بتفرُّده بهذا الحديث، وباقي الإسناد صحيح، فالعهدة عليه، ولعل هذا ما يُلمح إليه البزار في كلامه. وأما الضياء، فقد تساهل في الإخراج له مع أن هذه حاله، ولعله لم يقف عليها.

٤- شيبان بن عبدالرحمن التميمي مولاهم، النحوي، أبو معاوية، البصري، نزيل الكوفة:

«ثقة صاحب كتاب»[٢].

٥- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب، البصري:

«ثقة ثبت»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال سليمان بن زياد الثقفي، وتفرُّده بما لم يتابع عليه.

وهذا ما حكم به يحيى بن معين على هذا الحديث بعينه، فقال، حينما حدَّثه المفضل الغلابي به، وبحديثين آخرين لسليمان: «هذه الأحاديث بواطيل»[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بغرابة الحديث عن قتادة، عن أنس، وتفرُّد شيبان، عن قتادة، وتفرُّد سليمان بن زياد، عن شيبان.

وقد وافقه على ذلك: البزار، فقال: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أنس إلا بهذا الإسناد، ولا رواه عن شيبان إلا سليمان بن زياد هذا، وقد رواه عنه غير واحد، ولم

(١) مسند البزار (٤٨٨/١٣)، ضعفاء العقيلي (١٤٦/٢)، ميزان الاعتدال (١٩٤/٢).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٣٣).

(٣) المصدر نفسه (٥٥١٨).

(٤) ضعفاء العقيلي (١٤٦/٢).

يتابع على هذه الرواية»[١]. والطبراني، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا شيبان، تفرَّد به سليمان بن زياد الواسطي، ولا يُروى عن أنس إلا بهذا الإسناد»[٢].

ولا يَرِد على حكم هؤلاء الأئمة ما جاء من رواية عبدالله بن الحسين بن جابر البزاز، عن محمد بن موسى القطان، عن سليمان بن داود الدمشقي، عن شيبان، به، فإن عبدالله بن الحسين بن جابر كان يسرق الأخبار، ويقلب أسانيدها[٣]، وهذا من ذلك، فإنه حرَّف «سليمان بن زياد الثقفي» إلى «سليمان بن داود الدمشقي»[٤]، وقد خالفه عن محمد بن موسى كلٌّ من: الحافظ البزار، وإبراهيم بن يوسف الهسنجاني -وهو ثقةٌ مأمون[٥]-، فروياه على الصواب.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) مسند البزار (١٣/٤٨٨).

(٢) المعجم الأوسط (٦/٣٢).

(٣) لسان الميزان (٤/٥٠٦).

(٤) وليس تحريفًا في النُّسَخ، فإن ابن عساكر قد اعتمد على هذه الرواية في الترجمة لسليمان بن داود الدمشقي هذا في تاريخ دمشق (٢٢/٣١٥). إلا أن يكون تحريفًا قديمًا قبل ابن عساكر، والله أعلم.

(٥) انظر: الإرشاد، للخليلي (٢/٦٨٥)، تاريخ الإسلام (٧/٣٠).

بابُ فَضل العِلم ومَنْ طَلَبَه

١٩- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا محمد بن موسى بن سهل، ثنا إبراهيم بن سُوَيد الجذوعي -بالبصرة، سنة ٢٥٣-، ثنا عبدالله بن أُذَينة، ثنا عبدالوهاب بن مجاهد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا [خيرَ في]**(١) **قراءةٍ إلا بتدبُّر، ولا عبادةٍ إلا بفقه**(٢)**، ومجلسُ فقهٍ خيرٌ مِن عبادة سِتّين سنة**».

غريبٌ من حديث سعيد بن جبير، عن ابن عمر، تفرَّد به عبدالوهاب بن مجاهد عنه(٣)، ولم يروه عنه غيرُ(٤) عبدالله بن أُذَينة(٥). / [٨أ]

○ التخريج:

أخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٤٦)، والمتفق والمفترق (٩٨)(٦)، من طريق علي بن الحسن الجراحي، عن محمد بن موسى بن سهل، به، بنحوه.

وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٢٩٤٢)، والزيادات على الموضوعات، للسيوطي (٢١٢)- من طريق عمرو بن بكر السَّكْسَكي، عن محمد بن زيد، عن سعيد بن جبير، به، بنحوه.

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، ومصادر الرواية.

(٢) اضطرب في رسمها، ثم ضرب عليها، وكتب ما صورته: «بفقه»، ولعله أراد المثبت، وهو ما وقع في المصادر.

(٣) يعني: عن سعيد بن جبير. ووقع في الأطراف: «تفرَّد به عبد الوهاب بن مجاهد عن أبيه»، وهو تحريف عن: «عن سعيد»، إذ سعيد هو شيخ عبدالوهاب في هذا الحديث، لا أبوه -كما يوضحه إسناده هنا، وفي مصادر الرواية-.

(٤) سقطت لفظة: «غير» في الأطراف، أو تحرَّف قوله: «لم يروه عنه» عن: «لم يروه غير»، كما ذهب إليه محققه.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٢٩٦٢).

(٦) اختُصر إسناده في النسخة المختصرة المطبوعة، ونقله السيوطي تامًّا في الزيادات على الموضوعات (٢١١).

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن موسى بن سهل البربهاري، أبو بكر، العطار:

ثقة. قال الخطيب: «كان ثقة»، وقال الذهبي: «وثقوه»[(١)].

٢- إبراهيم بن سُوَيد الجذوعي، البصري:

مجهول الحال. ذكره الخطيب، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٢)]، ولم أجد له ذِكرًا سوى ذلك. روى عن عبدالله بن أذينة، ونائل بن نجيح، وروى عنه شيخ الدارقطني وغيره.

٣- عبدالله بن أُذَينة: عبدالله بن عطارد بن أُذَينة الطائي، البصري:

متروك الحديث. قال ابن يونس: «حديثه مستقيم صحيح».

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا...، لا يجوز الاحتجاج به بحال»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث»، وضعَّفه علي بن حرب، وقال الحاكم والنقاش: «روى أحاديث موضوعة»، وقال الدارقطني: «متروك الحديث»[(٣)].

وتعديل ابن يونس مجمل، مقابَلٌ بجرح مفسَّر، وقد ذُكِرَتْ لابن أذينة مناكير ونُسَخ واهية، فالمعتمد شدة ضعفه.

٤- عبدالوهاب بن مجاهد بن جبر المكي:

«متروك، وقد كذبه الثوري»[(٤)].

٥- سعيد بن جبير:

ثقة ثبت فقيه. مضت ترجمته في الحديث (١٥).

---

(١) تاريخ بغداد (٤/٤٠١)، تاريخ الإسلام (٧/٣٦٠).

(٢) المتفق والمفترق (١/٢٤٨).

(٣) المجروحين (٢/١٨)، لسان الميزان (٤/٤٣٢، ٥٢٨).

(٤) تقريب التهذيب (٤٢٦٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، شبيهٌ بالموضوع، اجتمع فيه جهالة إبراهيم بن سويد، وشدة ضعف عبدالله بن أذينة، واتهام عبدالوهاب بن مجاهد بالكذب.

والإسناد الآخر للحديث واهٍ أيضًا، قال السيوطي بعد إيراده: «عمرو السكسكي مُتَّهم»[(١)].

والإسنادان في وهائهما لا يستفيدان قوة، ولا يمكن أن يَثبُت بمثلهما حديثٌ عن إمامٍ كسعيد بن جبير. ولذلك أوردهما السيوطي في ذيله على اللآلئ المصنوعة[(٢)]، وهو كتاب خاصٌّ بما لم يورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من الأحاديث الموضوعة.

وقد غمز ابنُ القيم هذا الحديث، وهو -فيما يظهر- ناظرٌ إلى متنه فحسب، حيث قال بعدما أورده عن الخطيب: «وفي رفعه نظر»[(٣)].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالوهاب بن مجاهد بالحديث عن سعيد بن جبير، وتفرُّد عبدالله بن أُذَينة عن عبدالوهاب.

والمتابعة التي وردت لعبدالوهاب بن مجاهد، عن سعيد بن جبير، لا ترفع تفرُّده، بل كلا الإسنادين واهٍ، لا يثبت بمثله شيء.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الزيادات على الموضوعات (١/١٨٤). والسكسكي في التقريب (٤٩٩٣): «متروك».

(٢) الزيادات على الموضوعات (١/١٨٣-١٨٤).

(٣) مفتاح دار السعادة (١/٣٢٦).

بابُ ما جاء في الصحَّةِ والفَرَاغِ والتَّفَقُّهِ في الدِّين / [٨ب]

٢٠ - قال الدارقطني في الثامن: حدثنا عبدالله بن أحمد بن وُهَيب، ثنا الربيع بن محمد اللاذقي، ثنا موسى بن محمد بن عطاء، ثنا المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا أراد الله -عزَّ وجل- بأهل بيتٍ خيرًا؛ فقَّههم في الدين، ووقَّر صغيرُهم كبيرَهم، ورزقهم الرفقَ في معيشتهم، والقصدَ في نفقاتهم، وبصَّرهم عيوبَهم فيتوبوا منها، وإذا أراد الله -عزَّ وجل- بهم غيرَ ذلك؛ ترَكَهم هَمَلًا**».

غريبٌ من حديث محمد بن المنكدر، عن أنس، تفرَّد به عنه ابنه المنكدر، ولم يروه عنه غير موسى بن محمد بن عطاء[1].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٨/١٨) من طريق أبي الغنائم بن المأمون[2]، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٦٠٩١) عن عبدالملك بن محمد، عن الربيع بن محمد، به، بأوله مختصرًا.

وأخرجه الخطيب في الفقيه والمتفقه (٨) من طريق الفضل بن محمد العطار، عن سليم بن منصور بن عمار، عن أبيه، عن المنكدر بن محمد بن المنكدر، به، مختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١ - عبدالله بن أحمد بن وُهَيب، أبو العباس، الدمشقي، يعرف بابن عَدَبَّس:

مجهول الحال. ترجمه الخطيب، ونقل عن الدارقطني ذِكرَ قدومِه عليهم، وروايتِه عن عباس بن الوليد البيروتي، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وغيرهما، وذِكرَ كتابتِهم عنه،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٢٥٤).

(٢) وقع في المطبوع: «ميمون»، والصواب المثبت، وهو من أشهر رواة أفراد الدارقطني عنه.

حيث روى عنه مع الدارقطني: ابن شاهين، ويوسف القواس، وابن الثلاج، وغيرهم، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

٢- الربيع بن محمد بن عيسى الكندي، أبو الفضل، اللاذقي:

«لا بأس به»[٢].

٣- موسى بن محمد بن عطاء الدمياطي، أبو طاهر، البلقاوي، المقدسي:

كذاب وضَّاع. كذبه أبو زرعة، وأبو حاتم، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن حبان: «كان يضع الحديث»، وقال ابن عدي: «منكر الحديث، ويسرق الحديث»، وقال الدارقطني، وغيره: «متروك»[٣].

٤- المنكدر بن محمد بن المنكدر القرشي، التيمي، المدني:

«لين الحديث»[٤].

٥- محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهُدَير التيمي، المدني:

«ثقة فاضل»[٥].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، قال فيه ابن عدي: «منكرٌ بهذا الإسناد»[٦]، وعُهدته على المتفرّد به: محمد بن موسى بن عطاء.

---

(١) تاريخ بغداد (٢٦/١١)، تاريخ الإسلام (٦٠٥/٧).

(٢) تقريب التهذيب (١٨٩٩).

(٣) الكامل (٥٤٧/٩)، لسان الميزان (٢١٦/٨).

(٤) تقريب التهذيب (٦٩١٦).

(٥) المصدر نفسه (٦٣٢٧).

(٦) الكامل (٥٤٨/٩).

والإسناد الآخر للحديث بنحو ذلك، فإن راويَه منصور بن عمار منكر الحديث[١]، والراوي عنه كذاب، كان يسرق الحديث[٢]، قال الشيخ الألباني: «فالظاهر أنه مما سرقه من ابن عطاء»[٣].

فالحديث واهٍ بإسناديه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد المنكدر بن محمد بن المنكدر بالحديث عن أبيه، وتفرُّد موسى بن محمد بن عطاء عن المنكدر.

والمتابعة التي وردت لموسى، عن المنكدر، لا ترفع تفرُّده، بل الظاهر -كما سبق نقلُه عن الشيخ الألباني- أن راوي المتابعة إنما سرقها من موسى نفسه، فعاد الحديث إليه.

---

(١) انظر: لسان الميزان (١٦٥/٨).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٣٥٠/٦).

(٣) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٢٥٢/٢).

بابُ سماعِ الحديثِ وتَبليغِه

٢١- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو العباس؛ عبدالله بن أحمد بن وُهَيب الدمشقي -يعرف بابن عَدَبَّس-، ثنا العباس بن الوليد بن مَزْيَد، أنا محمد بن شُعَيب، ثنا عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه: [(١)] زيد بن أسلم -مولى عمر بن الخطاب-، عن أنس بن مالك: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**نَضرَ اللهُ عبدًا سمع مقالتي، ثم وعاها، ثم حفظها، فرُبَّ حاملِ فقهٍ غيرِ فقيه، ورُبَّ حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه. ثلاثٌ لا يغِل[(٢)] عليهنَّ قلبُ مؤمن: إخلاصُ العمل، ومناصحةُ وُلاةِ الأمر، والاعتصامُ بجماعةِ المسلمين، فإن دعاءَهم يحيطُ مِن ورائهم**».

غريبٌ من حديث أبي أسامة -ويقال: أبو عبدالله-؛ زيد بن أسلم، عن أنس، تفرَّد به ابنه عبدالرحمن، وتفرَّد به محمد بن شُعَيب بن شابور عن عبدالرحمن[(٣)].

○ التخريج:

رواه زيد بن أسلم، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: زيد بن أسلم، عن أنس بن مالك:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٠/٢٧) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه خيثمة بن سليمان في الأول من فوائده (ص٦٥) -ومن طريقه ابن شاهين في الخامس من الأفراد (٨٠)، وتمام في فوائده (٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق

---

(١) وقع هنا في الأصل: «عن»، وهو إقحام لا يصح، فالمراد تعيين والد عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وجاء على الصواب في الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) ضبطها ابن الأثير في النهاية (٣٨١/٣) بضم الياء وتشديد اللام «يُغِلُّ»، قال: «هو من الإغلال: الخيانة في كل شيء. ويُروَى «يَغِلُّ» بفتح الياء: من الغل وهو الحقد والشحناء، أي لا يدخله حقدٌ يزيله عن الحق. ورُوي «يَغِلُ» بالتخفيف، من الوغول: الدخول في الشر. والمعنى أن هذه الخلالَ الثلاثَ تُستَصلَح بها القلوب، فمن تمسَّك بها طهَّر قلبَه من الخيانة والدغل والشر».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٨٤٥).

(٤٦٩/٣٦)، وأبو موسى المديني في ذكر الإمام أبي عبدالله ابن منده (٣١)- عن العباس بن الوليد بن مزيد، به، بنحوه.

وأخرجه الغساني في أخبار وحكايات (١٠٣)، وابن عدي في الكامل (١٠٨٠٦)، من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم، عن محمد بن شعيب بن شابور، به، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٩٤٤٤) من طريق عطاف بن خالد، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، به، بنحوه.

الوجه الثاني: زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري:

أخرجه البزار (١٤١/١كشف الأستار)، والشجري في الأمالي الخميسية (٢٤٣)، من طريق سعيد بن سلام، عن عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن أحمد بن وُهَيب، أبو العباس، الدمشقي، يعرف بابن عَدَبَّس:

مجهول الحال. مضت ترجمته في الحديث (٢٠).

٢- العباس بن الوليد بن مَزْيَد العُذْري، أبو الفضل، البيروتي:

ثقة. قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه، وهو صدوقٌ ثقة، سئل أبي عنه، فقال: صدوق»، وقال النسائي: «ليس به بأس»، وقال في موضع: «ثقة»، وقال مسلمة: «كان ثقةً مأمونًا فقيهًا»، وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله، المتقنين في الروايات»[١].

فالراجح أنه ثقة، وقد وثَّقه النسائي مرةً -مع تشدُّده-، وقال فيه أبو حاتم: «صدوق»، ومثلُها مِن مثلِه تقارب الثقة. وهذا أظهر من قول ابن حجر: «صدوق»[٢].

٣- محمد بن شُعَيب بن شابور الأموي مولاهم، الدمشقي، نزيل بيروت:

«صدوق صحيح الكتاب»[٣].

---

(١) تهذيب التهذيب (٢٩٥/٢).

(٢) تقريب التهذيب (٣١٩٢).

(٣) المصدر نفسه (٥٩٥٨).

٤- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي مولاهم:

«ضعيف»[١]، وروايته عن أبيه ضعيفة جدًّا، «قال الحاكم وأبو نعيم: روى عن أبيه أحاديثَ موضوعة»[٢].

٥- زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو أسامة -أو: أبو عبدالله-، المدني:

«ثقة عالم، وكان يرسل»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عبدالرحمن بن زيد بن أسلم في أبيه.

وقد خولف عبدالرحمن عن أبيه، فرواه سعيد بن سلام، عن عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن أبي سعيد الخدري، وهذه الرواية ليست بشيءٍ -أيضًا-، فإن راويَها سعيد بن سلام متروك الحديث، مُتَّهم بوضعه[٤]، وقد تفرَّد بها، قال البزار عقبها: «سعيد وعمر لم يتابعا على حديثهما»[٥].

هذا، وقد جاء الحديث عن أنس بن مالك من طرق أخرى، أشهرها طريق عبدالوهاب بن بخت، عن أنس، وقد بيَّن الدارقطني اختلافها وتضاربها، ثم قال: «وجميعها مضطرب»[٦]. وأما عن غير أنس **فالحديث مشهور جدًّا، بل قيل بتواتره**[٧].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن زيد بن أسلم بالحديث عن أبيه، وتفرُّد محمد بن شُعَيب بن شابور عن عبدالرحمن.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٨٦٥).

(٢) تهذيب التهذيب (٥٠٨/٢).

(٣) تقريب التهذيب (٢١١٧).

(٤) انظر: لسان الميزان (٥٥/٤).

(٥) كشف الأستار (٨٦/١).

(٦) العلل (١٢٢/٦).

(٧) انظر: نظم المتناثر (ص٣٣).

وقد وافقه على ذلك: ابن عدي، حيث ذكر حديثين لعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، أولهما هذا الحديث، ثم قال: «وهذان الحديثان يرويهما عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، الحديث الأول يرويه عنه ابن شعيب...»[١]، وهي عبارة يريد بها ابن عدي الحصر، وأن هذا الراوي يرويه، فينفرد بروايته[٢].

وابن شاهين، قال: «تفرَّد بهذا الحديث عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أنس، لا أعلم حدث به إلا محمد بن شعيب»[٣].

ووافقه على الجملة الأولى دون الثانية: الطبراني، فإنه قال: «لم يرو هذا الحديث عن زيد بن أسلم إلا ابنه، تفرَّد به عطاف بن خالد، ومحمد بن شعيب بن شابور»[٤]، فذكر متابعًا لمحمد بن شعيب، عن زيد بن أسلم، وهو عطاف بن خالد، وهو الذي أخرج روايته قبل كلامه هذا.

والإسناد إلى عطاف ضعيف، لجهالة حال شيخ الطبراني، يعقوب بن إسحاق بن الزبير الحلبي، فإني لم أجد له ترجمة، ولا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وراويهِ عن عطاف بن خالد، مخلد بن مالك الحراني، مع كونه «لا بأس به»[٥]، قد ذكر له ابن عدي حديثًا منكرًا عن عطاف نفسِه، وأومأ إلى أنه لُقِّنَه بأخرة[٦]، فيُخشى من دخول النكارة في مروياته عنه، وهذه منها.

فالأرجح أن رواية عطاف بن خالد لا تَرِد بالنقض على حكم الدارقطني ومن وافقه. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الكامل (١١٦/٧).

(٢) ولا معنى لتفسيرها بظاهرها الأول، فابن عدي قد أخرج الرواية بإسناده من طريق محمد بن شعيب، عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وأثبت بذلك أنهما يرويانه، فلا معنى لأن يعود فيذكر أنهما يرويانه على إرادة مجرد الرواية.

(٣) الخامس من الأفراد (ص٢٨٠).

(٤) المعجم الأوسط (١٧١/٩).

(٥) تقريب التهذيب (٦٥٣٩).

(٦) الكامل (٥٤٢/٨).

٢٢- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو بكر؛ عبدالله بن سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، ثنا عيسى بن يونس الفاخوري، وأبو عمير؛ عيسى بن محمد بن النَّحَّاس، الرَّمْليان، قالا: ثنا ضَمْرَة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن أبي نَضْرة، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «**نضر الله امرأً سمع مقالتي، فوعاها، وبلَّغها غيرَه، فرُبَّ حامل فقهٍ غير فقيه، ورُبَّ حامل فقهٍ إلى مَن هو أفقَهُ منه. ثلاثٌ لا يغِل عليهنَّ قلبُ امرئٍ مسلم: النصيحةُ لله ولرسوله، ولكتابه، ولعامَّة المسلمين**».

غريبٌ من حديث أبي نَضْرة؛ المنذر بن مالك بن قُطَعة، عن أبي سعيد، تفرَّد به سعيد بن أبي عَرُوبة عنه، ولم يروه عنه غير عبدالله بن شوذب، تفرَّد به ضَمْرَة بن ربيعة عنه[1]. / [٩أ]

○ التخريج:

أخرجه الخِلَعي في الخلعيات (٢٠٣) عن تراب بن عمر بن عبيد العسقلاني،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥/٨٧) من طريق عمر بن عبدالله بن جعفر الرقي،

كلاهما (العسقلاني، والرقي) عن الدارقطني، به، بنحوه.

وأخرجه علي بن عمر السكري الحربي في الثالث من الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان -الحربيات- [١٥٥أ] -ومن طريقه الطيوري في الطيوريات (٣٥٨)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٣/٥٠٠)- عن عبدالله بن سليمان بن الأشعث، به، بمثله، إلا أنه قال: «عبدًا»، مكان: «امرأً».

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٣٠٢) عن محمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني،

وعن يحيى بن عبدالباقي المصيصي،

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٨٧٣).

والقشيري في الأربعين في تصحيح المعاملة (ص٦٠) -ومن طريقه التجيبي في برنامجه (ص١٢)- من طريق محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي،

ثلاثتهم (محمد بن عبيد، ويحيى بن عبدالباقي، ومحمد بن إسحاق) عن عيسى بن محمد بن النحاس، به، بنحوه.

إلا أن محمد بن إسحاق الحنظلي جعله عن عيسى، عن ضمرة، عن ابن شوذب، عن سعيد بن أبي عروبة: عن قتادة، عن أبي نضرة، فأدخل فيه قتادة، وقال في متنه: خطبنا رسول الله ﷺ، فما ترك شيئًا دون الساعة إلا أنبأ به، حفظه من حفظه، ونسيه من نسيه، ثم قال:...، فذكره، واختصره.

وأخرجه ابن حكيم المديني الأصبهاني في جزء فيه ذكر قول النبي ﷺ: «نضر الله امرأ» (١٥) من طريق الحسن بن واقع،

والطبراني في الشاميين (١٣٠٢) من طريق محمد بن أبي السري العسقلاني،

ومن طريق محمد بن سماعة الرملي،

ثلاثتهم (الحسن بن واقع، وابن أبي السري، وابن سماعة) عن ضمرة بن ربيعة، به، بنحوه.

وقال الحسن بن واقع في متنه: خطبنا رسول الله ﷺ بمنى، فقال:...، فذكره.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر ابن أبي داود، السجستاني:

ثقة حافظ مصنِّف. قال أبو الشيخ الأصبهاني: «كان عالِمًا بالأنساب، والأخبار، والعلل، والمغازي، قد عمل في كل فن من العلوم»، وقال مسلمة بن قاسم: «ثقة مأمون، إمام في الحديث»، وقال الدارقطني: «ثقة، إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث»، وقال الحسن بن محمد الخلال: «كان أبو بكر بن أبي داود أحفظ من أبيه»، وقال الخليلي: «الحافظ الإمام ببغداد في وقته، عالِم، متفق عليه، إمام ابن إمام...، احتج به من صنف الصحيح: أبو علي الحافظ النيسابوري، وابن حمزة الأصبهاني، وكان يقال:

أئمة ثلاثة في زمان واحد: ابن أبي داود ببغداد، وابن خزيمة بنيسابور، وابن أبي حاتم بالري»، قال الخطيب: «وكان فهمًا عالِمًا حافظًا»[١].

وقد تُكلم في ابن أبي داود، ورُمي ببعض البدع، كالنصب، وروايةِ ما يؤيد ذلك، وروي أن أباه كذَّبه، وطعن فيه بعض أقرانه. وعلَّق الذهبي على ذلك بقوله: «لا يسمع قولُ الأعداء بعضهم في بعض»، ودافع عنه، وذكر حكاياتٍ من حفظه وإتقانه، وقال: «وإنما ذكرته لأنزّهَه»، وقال: «لعل قول أبيه فيه -إن صحَّ- أراد الكذب في لهجته، لا في الحديث، فإنه حُجَّةٌ فيما ينقله، أو كان يكذب ويُوَرّي في كلامه، ومن زعم أنه لا يكذب أبدًا، فهو أرعن، نسأل الله السلامة من عثرة الشباب، ثم إنه شاخ وارعوى، ولزم الصدق والتقى»، وانتهى إلى أنه «من كبار علماء الإسلام، ومن أوثق الحفاظ»[٢].

٢- عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري، أبو موسى، الرملي:

«صدوق ربما أخطأ»[٣].

٣- عيسى بن محمد بن إسحاق، أبو عمير ابن النحاس، الرملي -ويقال: اسم جده عيسى-:

«ثقة فاضل»[٤].

٤- ضَمْرَة بن ربيعة الفلسطيني، أبو عبدالله، أصله دمشقي:

«صدوق يَهِم قليلًا»[٥].

٥- عبدالله بن شوذب الخراساني، أبو عبدالرحمن، سكن البصرة، ثم الشام:

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٥٣٣)، سؤالات السلمي للدارقطني (٢٤٢)، الإرشاد (٢/٦١٠)، تاريخ بغداد (١١/١٣٦)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/٣١).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٣٨٩)، سير أعلام النبلاء (١٣/٢٢١). وانظر: التنكيل، للمعلمي (١/٤٩٩).

(٣) تقريب التهذيب (٥٣٤٠).

(٤) المصدر نفسه (٥٣٢١).

(٥) المصدر نفسه (٢٩٨٨).

«صدوق عابد»(١).

٦- سعيد بن أبي عَرُوبة؛ مهران، اليشكري مولاهم، أبو النضر، البصري:

«ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة»(٢).

٧- أبو نَضْرة: المنذر بن مالك بن قُطَعة العبدي، العَوقي، البصري:

«ثقة»(٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لأمرين:

الأول: أنه لم يتبين وقت سماع عبدالله بن شوذب من سعيد بن أبي عروبة، وهل كان قبل الاختلاط أم بعده(٤). وقد تفرَّد ابن شوذب عن سعيد -كما قال الدارقطني-، فلم يأتِ ما يرجّح أحد الجانبين.

الثاني: أنه لم يتبيَّن سماع سعيد بن أبي عروبة، من أبي نضرة. وابن أبي عروبة كثير التدليس، بل روى عن عدَّةٍ لم يسمع منهم(٥).

---

(١) المصدر نفسه (٣٣٨٧).

(٢) المصدر نفسه (٢٣٦٥).

(٣) المصدر نفسه (٦٨٩٠).

(٤) لم يذكره أصحاب كتب المختلطين في الرواة عن سعيد، انظر: المختلطين، للعلائي (ص٤١)، الاغتباط، لسبط ابن العجمي (ص١٣٩)، الكواكب النيرات، لابن الكيال (ص١٩٠).

(٥) انظر: معرفة الرجال، لابن محرز (١٨٤/٢)، تاريخ الدوري عن ابن معين (٩٣/٤، ٩٩، ١٥٣، ١٦١، ٢٠١)، العلل ومعرفة الرجال، لأحمد، برواية عبدالله (٣٣١/٢، ٤١٦، ١٨٥/٣-١٨٧، ١٩٨)، وبرواية المروذي (ص٢٤٣)، مسائل صالح (٤٣١/٢)، المعرفة والتاريخ (١٢٣/٢، ٦٦١)، مسند البزار (١١٢/١، ٢٢٧/٢)، المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٧٧-٧٩)، تهذيب الكمال (١٠/١١)، وغيرها.

وقد أخرج مسلم في صحيحه حديثًا لسعيد -غير منسوب-، عن أبي نضرة، فقيل: إن سعيدًا هو ابن أبي عروبة، وردَّه العراقي بأنه الجريري، وقال: «الجريري معروفٌ بالرواية عن أبي نضرة، بخلاف سعيد بن أبي عروبة. وقد ذكر البخاري في التاريخ، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في الثقات، روايةَ الجريري، عن أبي نضرة، ولم يذكر واحدٌ منهم رواية ابن أبي عروبة، عن أبي نضرة»(١).

والأمر كما ذكر العراقي، فإن المعروف أن ابن أبي عروبة يروي عن أبي نضرة بواسطة قتادة، وهذا الإسناد هو المخرَّج في مواضع من صحيح مسلم(٢). ومن المعروف أن إدخال الواسطة، مع عدم ثبوت اللقي، قرينة على عدم السماع(٣).

ولهذا، فقد استغرب أبو بكر ابن أبي داود هذا الحديث من هذه الجهة، فقال: «هكذا في كتابي: عن سعيد، عن أبي نضرة، وليس بينهما أحد»(٤).

ويظهر أن الجادَّة المذكورة بالواسطة، وهي رواية سعيد، عن قتادة، عن أبي نضرة، قد أدَّت إلى الخطأ في هذا الحديث، حيث رواه محمد بن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي (ابنُ ابنِ راهويه)، عن أبي عمير ابن النحاس، عن ضمرة بن ربيعة، بإسناده، فأدخل فيه قتادةَ بين سعيد، وأبي نضرة. والظاهر أن هذا خطأٌ من ضمرة، أو ممن دونه، فإنه خلافٌ نازل، يبعد أن يكون مرجعُه تدليسَ سعيد بن أبي عروبة نفسِه. والوهم محفوظٌ على ضمرة -كما مرَّ في ترجمته-.

هذا، ويظهر أن لإسناد الدارقطني علةً دقيقة، فإنه قد سبق في التخريج أنه رواه محمد بن إسحاق الحنظلي، عن أبي عمير ابن النحاس(٥)، ورواه الحسن بن واقع، كلاهما

---

(١) النكت الظراف، لابن حجر (٣/٤٦٢). ولسعيد الجريري، عن أبي نضرة، أحاديث عديدة في صحيح مسلم.

(٢) (١٨، ١٩٧٣، ١٩٩٦، ٢٨٤٥).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٥٩٣).

(٤) الثالث من الحربيات [١٥٥أ].

(٥) ينبغي أن يكون لفظ هذه الرواية أخلصَ ألفاظ أبي عمير ابن النحاس، عن ضمرة، فقد مرَّ في التخريج أن ابن أبي داود رواه عنه، وعن عيسى بن يونس الفاخوري، مقرونين، وأن الطبراني أخرج

عن ضمرة بن ربيعة، بإسناده، فذكرا في مطلع متنه أن هذا الحديث جزءٌ من خطبةٍ خطبها النبي ﷺ، زاد ابن واقع: «بمِنى».

وكذلك جاء أن متنَ الحديث جزءٌ من خطبةٍ للنبي ﷺ في حجَّته في رواياتٍ أخرى له عن بعض الصحابة[1]، وهو معروفٌ عند أهل المغازي[2].

إذا ثبت ذلك، فحديث خطبة النبي ﷺ بمِنى معروفٌ عن أبي نضرة، لكن بإسنادٍ ولفظٍ مختلفَين، حيث رواه سعيد الجريري، عن أبي نضرة، قال: حدثني مَن سمع خطبة رسول الله ﷺ في وسط أيام التشريق، فقال: «يا أيها الناس، ألا إن ربكم واحد، وإن أباكم واحد، ألا لا فضلَ لعربيٍّ على عجمي، ولا لعجميٍّ على عربي، ولا أحمرَ على أسود، ولا أسودَ على أحمر، إلا بالتقوى. أبلّغت؟». قالوا: بلّغ رسول الله. ثم قال: «أي يوم هذا؟». قالوا: يوم حرام. ثم قال: «أي شهر هذا؟». قالوا: شهر حرام. ثم قال: «أي بلد هذا؟». قالوا: بلد حرام. قال: «فإن الله قد حرم بينكم دماءكم وأموالكم -قال: ولا أدري قال: وأعراضكم، أم لا- كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا. أبلغت؟». قالوا: بلغ رسول الله. قال: «ليُبلغ الشاهد الغائب»[3].

روايته مقرونًا براويَين آخرَين عن ضمرة. وقرنُ الروايات مظنة حمل بعضها على بعض، وسياقها مساقًا واحدًا. فاللفظ الخالص لأبي عمير إنما يؤخذ ممن لم يقرنه بغيره، وهو محمد بن إسحاق الحنظلي، والإسناد إليه صحيح، وهو ثقة.

(١) منها: حديث أبي بكرة: أخرجه البخاري (١٧٤١، ٧٠٧٨)، وفيه لفظ: «فليُبلغ الشاهدُ الغائب، فإنه رُبَّ مبلغ يبلغه لمن هو أوعى له» فحسب. وحديث محمد بن جبير بن مطعم، على اختلافٍ عنه: أخرجه أحمد (١٧٠١٠، ١٧٠٢٦)، والدارمي (٢٤٨)، وابن ماجه (٢٣١، ٣٠٥٦)، والطبراني (١٥٤١-١٥٤٤)، والحاكم (٨٧/١)، وغيرهم. وانظر: علل الدارقطني (٤١٨/٧). وحديث عمير بن قتادة الليثي: أخرجه الطبراني (٤٩/١٧).

(٢) مغازي الواقدي (١١٠٣/٣).

(٣) أخرجه ابن المبارك في مسنده (٢٣٩)، وأحمد (٢٣٩٧٢)، والمحاملي في أماليه (٢٥٧/رواية ابن مهدي)، من طريق إسماعيل بن علية، والحارث (٥١/بغية الباحث)، وابن حكيم في جزء ذكر قول النبي ﷺ: «نضر الله امرأ» (١٦)، من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، ثلاثتهم (ابن المبارك، وابن علية، وعبدالوهاب) عن الجريري، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا. واللفظ لأحمد.

وهذا الإسناد صحيحٌ عن الجريري[١]، رواه عنه مَن سمع منه قبل اختلاطه[٢].

فروايةُ الجريري ليس فيها أن أبا نضرة يرويه عن أبي سعيد الخدري، ولا فيها اللفظُ المشهورُ لحديث: «نضر الله امرأً...»، والجريريُّ -كما سلف- معروفٌ بالرواية عن أبي نضرة، وروايته عنه مخرَّجةٌ في الصحيح، فلا شك أن روايته عنه أصحُّ من رواية سعيد بن أبي عروبة، التي سبق بيان ما فيها من العلل.

والوهم في هذا يحتمل أن يكون من سعيد بن أبي عروبة -إن كان ابن شوذب سمعه منه بعد الاختلاط-، وأن يكون من الواسطة التي أسقطها ابن أبي عروبة بينه وبين أبي نضرة، وأن يكون من ضمرة بن ربيعة، والله أعلم.

وقد مرَّ في الحديث السابق أن **أصل الحديث مشهور، بل قيل بتواتره**.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سعيد بن أبي عروبة بالحديث عن أبي نضرة، وتفرُّد عبدالله بن شوذب عن سعيد، وتفرُّد ضمرة بن ربيعة عن ابن شوذب.

---

(١) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في اقتضاء الصراط المستقيم (٤١٢/١): «رويناه بإسنادٍ صحيحٍ من حديث سعيد الجريري...».

(٢) وهو ابن علية. انظر: تهذيب التهذيب (٧/٢)، الكواكب النيرات (ص١٨٣).

بابُ النصيحةِ في العِلم، والنهيِ عن كَتمِه / [١١أ]

٢٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن العباس البغوي، ثنا محمد بن أحمد بن أبي (المثنى)[١]، ثنا يحيى بن إسحاق، عن عمارة بن زاذان، عن علي بن الحكم البناني، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن سُئل عن علمٍ قد حَفِظَه، فكَتَمَه، جاء يوم القيامة مَلجُومًا بلجامٍ مِن نار**[٢]».

غريبٌ من حديث محمد بن زياد، عن أبي هريرة، تفرَّد به محمد بن أحمد بن أبي المثنى[٣]، عن يحيى بن إسحاق.

وإنما يُعرف هذا مِن حديث علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة[٤].

○ التخريج:

رواه علي بن الحكم، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: علي بن الحكم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة:

أخرجه أبو داود الطيالسي (٢٦٥٧)،

وابن أبي شيبة (٢٨١٤٨) -ومن طريقه ابن ماجه (٢٦١)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (٥)- عن أسود بن عامر،

---

(١) وقع في الأصل: «المينا»، معجمةً هكذا، وهو تحريف عن المثبت، ووقع في الأطراف: «محمد بن أحمد بن المثنى»، بسقوط: «أبي». وقد روى الدارقطني عن أحمد بن العباس البغوي، عن هذا الرجل، حديثًا في العلل (١٢٩/٥)، وستأتي ترجمته.

(٢) قال ابن الملك في شرح المصابيح (٢٠٨/١): «أي: أُدخل في فمه لجامٌ من نار، وإنما عُذِّب فمه لأنه موضع خروج العلم منه، فلما لم يجب السائل، وسكت، جازاه الله -تعالى- عن سكوته بإلجامه من النار».

(٣) رسمها في الأصل: «المسا»، مهملة.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٥٤٥٣).

وأحمد (١٠٥٦٤)، والترمذي (٢٦٤٩)، وابن الأعرابي في معجمه (٧٣)، والحاكم في المدخل إلى الصحيح (١/١١٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (٤٣٢)، وابن عساكر في معجمه (٩٢٠)، من طريق عبدالله بن نمير،

والبزار (٩٣٠٠) عن محمد بن عبدالملك -قال البزار: فيما أعلم-،

وأبو يعلى (٦٣٨٣) عن شيبان -هو ابن فروخ-،

وأبو الحسن القطان في زياداته على سنن ابن ماجه (عقب ٢٦١) من طريق أبي الوليد الطيالسي،

ومن طريق أبي نعيم[(١)]،

والحاكم في المدخل إلى الصحيح (١/١٢١) من طريق خالد بن خداش،

وعلي بن عبدالله الهاشمي العيسوي في فوائده (٢٢)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (١٥)، من طريق حجاج بن المنهال[(٢)]،

وأبو نعيم في مستخرجه (١٥) من طريق سعيد بن منصور،

و(١٦) من طريق عاصم بن علي،

الأحد عشر راويًا (الطيالسي، وأسود بن عامر، وابن نمير، ومحمد بن عبدالملك، وشيبان، وأبو الوليد، وأبو نعيم، وخالد بن خداش، وحجاج، وسعيد بن منصور، وعاصم بن علي) عن عمارة بن زاذان، به، بنحوه.

وأخرجه مسدد في مسنده -كما في النكت الظراف (١٠/٢٦٦)، ومن طريقه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١)-، والحاكم (١/١٠١) من طريق أزهر بن مروان، والحاكم

---

(١) لم ترد رواية أبي نعيم في بعض مطبوعات السنن، وهي ثابتة في طبعة التأصيل (١/٢٨٢)، وطبعة الصديق (ص٨٤)، وفي نسخ خطية عتيقة، كنسخة السليمية [١٥أ]، ونسخة بلدية الإسكندرية [٧ب]، ونسخة فيض الله [١٩أ].

(٢) أغرب الحافظ أبو الفتح ابن أبي الفوارس في تخريجه لفوائد العيسوي، فذكر أن شيخ حجاج بن المنهال فيه هو عمارة بن أبي شعيب القسملي البصري. مع أن الحديث معروف لعمارة بن زاذان، وقد صرَّح حجاجُ بن المنهال نفسُه بنسبة شيخه كذلك عند أبي نعيم في مستخرجه.

أيضًا (١/١٠١) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٣/٢٥٣)- من طريق مسلم بن إبراهيم، ثلاثتهم (مسدد، وأزهر، ومسلم) عن عبدالوارث بن سعيد،

وأحمد (٧٦٨٦، ٨١٦٤، ٨٦٥١، ٨٧٥٨)، وأبو داود (٣٦٥٨) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١٦١٢)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم (٣)-، وابن حبان (٩٥)، والخطيب في مسألة الاحتجاج بالشافعي (ص٢٩)، من طريق حماد بن سلمة،

وعلقه العقيلي في الضعفاء (١/٤٧٦) عن الصعق بن حزن،

ثلاثتهم (عبدالوارث، وحماد، والصعق) عن علي بن الحكم، به، بنحوه.

إلا عبدالوارث أدخل في إسناده رجلًا مبهمًا، جعله مسدد ومسلم بن إبراهيم، عن عبدالوارث: بين علي بن الحكم وعطاء، وجعله أزهر بن مروان، عن عبدالوارث: بين عطاء وأبي هريرة.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن العباس بن أحمد بن منصور بن إسماعيل، أبو الحسن، الصوفي، ويعرف بالبغوي:

ثقة. قال الدارقطني: «كان من الثقات»، وقال: «الشيخ الصالح الثقة»، وقال أبو يعلى الوراق الطوسي: «ثقة»[١].

٢- محمد بن أحمد بن أبي المثنى: يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، أبو جعفر، الموصلي، نسيب أبي يعلى الموصلي، وخاله:

ثقة حافظ. قال ابن إياس الموصلي: «كان من أهل الفضل والثقة، ومن آدب من رأينا من المحدثين، وكان أحمد بن حنبل وابن معين يكرمونه، وكانت الرحلة إليه بالموصل بعد علي بن حرب»، وقال الذهبي: «الحافظ المفيد، شيخ الموصل»، وقال: «ثقة»[٢].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٥٣٨)، تاريخ الإسلام (٧/٤٥٤).

(٢) تاريخ الإسلام (٦/٥٩٣)، سير أعلام النبلاء (١٣/١٣٩)، ميزان الاعتدال (٢/٥٩٣).

٣- يحيى بن إسحاق السيلَحِيني -أو: السالحيني-، أبو زكريا -أو: أبو بكر-، نزيل بغداد:

«صدوق»(١).

٤- عمارة بن زاذان الصيدلاني، أبو سلمة، البصري:

«صدوق كثير الخطأ»(٢).

٥- علي بن الحكم البُنَاني، أبو الحكم، البصري:

«ثقة، ضعَّفه الأزدي بلا حجة»(٣).

٦- محمد بن زياد الجمحي مولاهم، أبو الحارث، المدني، نزيل البصرة:

«ثقة ثبت، ربما أرسل»(٤).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، إلا أن يحيى بن إسحاق قد خولف فيه عنه، فرواه أحد عشر راويًا، فيهم الثقاتُ المعروفون، كأبي داود، وأبي الوليد الطيالسيين، وأسود بن عامر، وعبدالله بن نمير، وأبي نعيم، وحجاج بن المنهال، وسعيد بن منصور، وغيرهم، كلهم رواه عن عمارة، عن علي بن الحكم: عن عطاء، عن أبي هريرة، لا: عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة.

والحديث -كما تبيَّن في تخريجه- معروفٌ عن علي بن الحكم كذلك، وهو -أيضًا- معروفٌ عن عطاء(٥).

---

(١) تقريب التهذيب (٧٤٩٩).

(٢) المصدر نفسه (٤٨٤٧).

(٣) المصدر نفسه (٤٧٢٢).

(٤) المصدر نفسه (٥٨٨٨).

(٥) كنت أثبتُّ تخريج الروايات عن عطاء، ودراستها، فطالت جدًّا، وجاءت في ضعف صفحات بحث هذا الحديث، وخرجت عن مقصود الدارقطني ونقطة بحثه في الخلاف عن علي بن الحكم. وستأتي الإشارة إلى بعض من رواه عن عطاء في كلام الدارقطني، وفيما يليه.

وعمارة بن زاذان صدوق كثير الخطأ، إلا أنه لا يظهر تحمُّله الخطأ هنا، لأنه قد أصاب فيه لعشرةٍ من أصحابه -كما سلف-، فالظاهر أن من خالفهم -وهو يحيى بن إسحاق- قد أخطأ فيه، ويحيى صدوق، فلا يبعد ذلك عليه.

وهذا ما أشار إليه الدارقطنيُّ في هذا الموضع من «الأفراد»، فقال: «وإنما يُعرف هذا مِن حديث علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة». وصرَّح به في «العلل»، فقال: «يرويه عمارة بن زاذان، وقد اختلف عنه، فرواه يحيى بن إسحاق السيلحيني، عن عمارة بن زاذان، عن علي بن الحكم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، **ووهم فيه**، وإنما رواه عمارة بن زاذان، عن علي بن الحكم، عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة. وكذلك رواه مالك بن دينار، وليث بن أبي سليم، وسعيد بن راشد، ومعاوية الضال، والعلاء بن خالد، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهو المحفوظ. وكذلك رواه حماد بن سلمة، عن علي بن الحكم، عن عطاء، وهو المحفوظ»[1].

ومع اللين في حال عمارة بن زاذان، إلا أنه قد توبع، ثم خولف هو ومن تابعه، حيث اختُلف عن علي بن الحكم:

* فرواه عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة، والصعق بن حزن، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن أبي هريرة،

* ورواه عبدالوارث بن سعيد، واختُلف عنه:

** فرواه مسدد، ومسلم بن إبراهيم، عن عبدالوارث، عن علي بن الحكم، عن رجل، عن عطاء، عن أبي هريرة،

** ورواه أزهر بن مروان، عن عبدالوارث، عن علي بن الحكم، عن عطاء، عن رجل، عن أبي هريرة.

وقد جرى بين أبي عبدالله الحاكم وشيخه أبي علي النيسابوري حوارٌ في الخلاف عن عبدالوارث، حيث جزم أبو علي بأن عطاء لم يسمع الحديث من أبي هريرة، استنادًا إلى رواية أزهر بن مروان، فقال له الحاكم: «قد أخطأ فيه أزهر بن مروان، أو شيخكم ابن

---

(١) العلل (٥/٤٤).

أحمد الواسطي، وغيرُ مستبعدٍ منهما الوهم»، ثم أسند رواية مسلم بن إبراهيم، قال الحاكم: «فاستحسنه أبو علي، واعترف لي به»[١]. وقد تبيَّن من التخريج أن مسددًا رواه عن عبدالوارث كذلك.

وكلٌّ من مسلم بن إبراهيم، ومسدد، ثقة حافظ[٢]، وأما أزهر بن مروان، فهو «صدوق»[٣]، فالوهم منه غير مستبعد -كما ذكر الحاكم-، كما لا يُستبعد أن يكون الواهمُ فيه شيخَ أبي علي النيسابوري: محمد بن أحمد بن سعيد الواسطي -المعروف بابن كسا-، وهذا ترجمه ابن عساكر، فالذهبي، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[٤]. والصحيح -أيًّا كان المخطئ- روايةُ الثقتين الحافظين عن عبدالوارث.

وبناءً على ذلك، فقد أدخل عبدالوارث فيه رجلًا بين علي بن الحكم وعطاء، وأسقطه عن علي: عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة، والصعق بن حزن -على أني لم أجد رواية الصعق مسندة، وإنما علَّقها العقيلي-.

وقد مضتْ حالُ عمارة بن زاذان، وحماد بن سلمة «ثقة عابد...، وتغير حفظه بأخرة»[٥]، وكان أروى الناس عن علي بن الحكم -كما قال أبو داود[٦]-، والصعق بن حزن «صدوقٌ يَهِم»[٧].

وأما عبدالوارث بن سعيد، فهو «ثقة ثبت»[٨]، وقد نصَّ أبو حاتم الرازي على أنه «أثبت من حماد بن سلمة»[٩].

---

(١) المستدرك (١/١٠١).

(٢) تقريب التهذيب (٦٦١٦، ٦٥٩٨)، على التوالي، ولفظه في مسلم: «ثقة مأمون».

(٣) المصدر نفسه (٣١٢).

(٤) تاريخ دمشق (٥١/٤١)، تاريخ الإسلام (٦/١٠١٣).

(٥) تقريب التهذيب (١٤٩٩).

(٦) تهذيب الكمال (٢٠/٤١٤).

(٧) تقريب التهذيب (٢٩٣١).

(٨) المصدر نفسه (٤٢٥١).

(٩) الجرح والتعديل (٦/٧٦).

وإضافةً إلى أن عبدَالوارث أتقنُ من مخالفيه، فإن معه زيادةً تدلُّ على أنه حفظ الحديث وضبطه، ولعل عليَّ بنَ الحكم كان يقصّر به أحيانًا، فيسقط الرجلَ منه.

وكونُ حمادٍ أروى الناس عن علي بن الحكم لا يستلزم أن يكون أثبتَهم وأضبطَهم، بل الظاهر أن المراد: كثرة روايته عنه، واستيعابه لحديثه.

وهذا ما اعتمده ابن القطان الفاسي، مع احترازٍ احترزه، فإنه ساق الخلافَ عن علي بن الحكم، وقال: «ولو كان عليٌّ قد سمعه من عطاء؛ ما رواه عن رجلٍ عنه، اللهم إلا لو كان قد صرَّح بسماعه من عطاء، بأن يقول: حدثنا، أو: أخبرنا، أو: سمعت، أو ما أشبه ذلك، فحينئذٍ كنا نقول: رواه عنه سماعًا، ورواه بواسطةٍ عنه، فحدث به على الوجهين. وإذا كان الأول معنعنًا، فزيادة رجلٍ بينهما دليلُ انقطاع المعنعن»[١].

وقد تتبَّعتُ جميعَ ما وقفتُ عليه من الروايات عن عمارة بن زاذان، وعمَّن تابعه عن علي بن الحكم، فلم أجد تصريحًا لعلي بن الحكم بالسماع من عطاء، إلا ما جاء في رواية ابن ماجه، عن ابن أبي شيبة، عن أسود بن عامر، عن عمارة، عن علي بن الحكم: «حدثنا عطاء»، به[٢].

وقد ردَّ الزيلعيُّ بهذه الرواية كلامَ ابن القطان، فقال: «قلت: صرَّح بالتحديث في سياق ابن ماجه، كما قدمناه»[٣]، وكذلك قال العراقي: «قد صحَّ عن علي بن الحكم أنه أنه قال في هذا الحديث: حدثنا عطاء، وهي رواية ابن ماجه، فاتَّصل إسناده»[٤].

إلا أن ثمة نظرًا في صحَّة هذه الصيغة، وفي الاعتماد عليها، لأمور:

الأول: أن شيخَ ابن ماجه -ابنَ أبي شيبة- نفسَه، أخرجه في مصنفه، فلم تجئ الصيغة فيه. وقد جوَّد ابن أبي شيبة هناك صيغةَ السماع بين أسود وعمارة، وبين عمارة وعلي، ثم ذكره بالعنعنة بين علي وعطاء.

---

(١) بيان الوهم والإيهام (٢/٤٢٥). وانظر: (٤/٤٠، ٥/٢١٨، ٦٥٣).

(٢) راجعت عدة طبعاتٍ ونسخٍ خطيةٍ لسنن ابن ماجه، للتثبُّت من هذه الصيغة، فوجدتها مثبتةً في جميعها.

(٣) تخريج أحاديث الكشاف (١/٢٥٣).

(٤) إتحاف السادة المتقين (١/١٠٩) -نقلًا عن كتاب العراقي: «إصلاح المستدرك»-.

الثاني: أن ابن عبدالبر قد أخرج الحديث من طريقٍ أخرى عن ابن أبي شيبة، فلم تجئ الصيغة عنده.

الثالث: أن كل الرواة عن عمارة بن زاذان، وعلي بن الحكم، لم يذكروا هذه الصيغة، بل رووه بالعنعنة.

فالصحيح أن عليَّ بنَ الحكم رواه بالعنعنة عن عطاء، ثم صرَّح لعبدالوارث أنه سمعه من رجلٍ عنه، وهذا التصريح يدلُّ على انقطاع المعنعن -كما ذكر ابن القطان-.

وقد اعتمد ذلك -أيضًا- الحافظُ ابن حجر، فقال: «خالف عبدُالوارث بن سعيد حمادَ بنَ سلمة، فأدخل بين عطاءٍ وعليٍّ رجلًا لم يُسَمَّ...، وهذه علَّةٌ خفية»[1].

ومن خلال النظر في رواة الحديث عن عطاء، فإنه يمكن طرح الاحتمالات في تعيين الرجل الذي روى عليُّ بنُ الحكم الحديثَ عنه، عن عطاء، إذ يُحتمل أن يكون أحدَ رواة الوجه المرفوع: الحجاج بن أرطاة، أو سماك بن حرب، أو مالك بن دينار[2].

وقد حكى ابن عبدالبر عمَّن لم يسمه أنه الحجاج بن أرطاة تعيينًا، لكنه استبعده، ولم يذكر وجهًا لاستبعاده، قال: «الرجل الذي يرويه عن عطاء، يقولون: إنه الحجاج بن أرطاة، وليس عندي كذلك»[3]. وحكى ذلك أيضًا ابنُ القطان، ولم يعقب عليه، قال: «...، أدخل بين علي وعطاء رجلًا مجهولًا، وقد قيل: إنه حجاج بن أرطاة»[4].

والقول بأنه الحجاج بن أرطاة قوي، وذلك أن روايةَ الرفع مشهورةٌ عنه، فقد رواها عنه عددٌ من أصحابه، بخلاف سماك، ومالك بن دينار، حيث لم يروها عن كلٍّ منهما إلا واحدٌ من أصحابهما[5].

---

(١) النكت الظراف (١٠/٢٦٥).

(٢) على اختلافٍ عن الأوَّلَين ليس هذا موضع الإطالة في بحثه.

(٣) جامع بيان العلم وفضله (١/٣).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٢/٤٢٥).

(٥) رواه عن حجاج: يزيد بن هارون، ومحمد بن يزيد، وعبدالواحد بن زياد، وأبو معاوية. وعن سماك: إبراهيم بن طهمان. وعن مالك بن دينار: صدقة بن موسى الدقيقي.

وقد ظهر لي من خلال دراسة الخلاف عن عطاء أن وقف الحديث أقوى عنه من رفعه، ويؤيده أن محمد بن سيرين قد رواه عن أبي هريرة موقوفًا أيضًا، على المحفوظ عنه[1].

وهذا ما ذهب إليه الحافظ الخليلي، قال: «حديث عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: «من كتم علمًا ألجم يوم القيامة بلجام من نار». معلول، لم يتفقوا عليه...، والمحفوظ من حديث أبي هريرة موقوف»[2].

وهو ما يتَّفق مع قول الإمام أحمد بن حنبل: «الأحاديث في: «من كتم علمًا ألجمه الله بلجام من نار»، لا يصحُّ منها شيء»[3].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن إسحاق بالحديث عن علي بن الحكم، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، وتفرُّد محمد بن أحمد بن المثنى، عن يحيى بن إسحاق.

---

(١) انظر: ضعفاء العقيلي (١/٢٢٥).

(٢) الإرشاد (١/٣٢١).

(٣) الآداب الشرعية (٢/١٤٦)، المغني عن الحفظ والكتاب (١/١٠٥/جنة المرتاب).

٢٤– (١) ثنا محمد بن حمدويه المروزي؛ أبو نصر، ثنا عبدالله بن حماد الآمُلي، ثنا القاسم بن يزيد بن عوانة؛ أبو صفوان الدمشقي الكلابي، ثنا حسان بن سياه –مولى عثمان بن عفان–، ثنا الحسن بن ذكوان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن سُئل عن علمٍ، فكتمه، جاء يوم القيامة قد أُلجِمَ بلجامٍ مِن نار**».

غريبٌ من حديث الحسن بن ذكوان، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به حسان بن سياه عنه(٢).

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٩/٤٩) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه أبو عثمان البحيري في فوائده [٣٢أ] –ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٩/٤٩)– عن أحمد بن محمد بن الفضل الكرابيسي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٩/٤٩) من طريق محمد بن الحسين بن داود،

كلاهما (ابن الفضل الكرابيسي، وابن داود) عن محمد بن حمدويه، به، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٩٢١)، وابن عدي في الكامل (٥٣٩٢) –ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٢١)– من طريق عبدالسلام بن عتيق،

وابن منده في أماليه (٤٥٧)، وابن نصر في فوائده (٧٧)، من طريق الحسن بن جرير الصوري،

كلاهما (ابن عتيق، وابن جرير الصوري) عن القاسم بن يزيد بن عوانة، به، بنحوه.

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للهيثمي فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسِه من «الأفراد» وغيره، فهذا الحديث كسابقه في الجزء السابع من «الأفراد».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٦٩).

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٢٢) من طريق خالد بن يزيد الأنصاري، عن ابن أبي ذئب، عن نافع، به[١]، بلفظ: «من بخل بعلمٍ أوتيه».

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن حمدويه بن سهل بن يزداذ، أبو نصر، المروزي:

ثقة حافظ. قال الدارقطني: «ثقة نبيل حافظ»[٢].

٢- عبدالله بن حماد بن أيوب، أبو عبدالرحمن، الآمُلي:

ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «الإمام الحافظ البارع الثقة». وقيل: إن البخاري حدَّث عنه في صحيحه[٣].

---

(١) تحرَّف هذا الموضع من كتاب ابن الجوزي كثيرًا، فتعمَّى الإسناد واضطرب. ونُسَخ هذا الكتاب متأخرة، كثيرةُ التصحيفات والتحريفات، ولا يُعرف له نُسَخٌ مضبوطةٌ متقدمةٌ حتى الآن، والله أعلم.

والحديث عند ابن الجوزي مخرَّج من طريق ابن مردويه، قال: حدثنا محمد بن إبراهيم دحيم -كذا، بدون «بن» ثانية-، قال: حدثنا أحمد بن أبي الأزرق، قال: حدثنا أحمد بن بكرويه، قال: حدثنا خالد بن يزيد الأنصاري، قال: حدثنا ابن ذؤيب، عن نافع، عن ابن عمر.

وقد تصرف المحقق في عبارة: «أحمد بن بكرويه»، فأثبتها هكذا دون مستند، والذي في أصوله -كما ذكر في الحاشية-: «أحمد بن خرمز»، كذا قال، وقد وقفتُ على نسختين أخريين لم يعتمدهما المحقق، وهما الآصفية [٥٥]، والنظامية [٧٣]، فوقع فيهما: «أحمد بن حريز».

والذي يترجح لي أن التحريف طال عدة أسماء في هذا الإسناد، فقد وجدت، بالبحث في مرويات ابن مردويه، أنه يروي كثيرًا عن محمد بن علي بن دحيم، عن أحمد بن أبي غرزة، عن شيوخه.

فشيخ ابن مردويه: «محمد بن إبراهيم دحيم» تحرَّف عن: «محمد بن علي بن دحيم».

و«أحمد بن أبي الأزرق»، و«أحمد بن حريز» كلاهما راجع إلى رجل واحد، وهو أحمد بن حازم بن أبي غرزة، فإن خالد بن يزيد من طبقة شيوخه، وهو يصل إلى ابن أبي ذئب بواسطة واحدة -كما يتبين من تتبع مروياته-، فينبغي ألَّا يكون بينه وبين خالد بن يزيد أحد.

و«ابن ذؤيب» تحرَّف عن «ابن أبي ذئب»، فإن خالد بن يزيد مشهور بالرواية عنه. والله -تعالى- أعلم.

(٢) تاريخ بغداد (٣/١١٨)، تاريخ الإسلام (٧/٥٨٠).

(٣) تهذيب الكمال (١٤/٤٣١)، تاريخ الإسلام (٦/٥٦١)، سير أعلام النبلاء (١٢/٦١١).

٣- القاسم بن يزيد بن عوانة الكلابي، أبو صفوان، الدمشقي:

صدوق. قال أبو إسماعيل الترمذي: «لا بأس به، رأيته يفهم الحديث»(١).

٤- حسان بن سياه، أبو سهل، البصري، الأزرق، مولى عثمان بن عفان:

منكر الحديث جدًّا. ضعَّفه ابن عدي، والدارقطني، وأبو نعيم الأصبهاني، وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا، يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات»(٢).

٥- الحسن بن ذكوان، أبو سلمة، البصري:

«صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وكان يدلس»(٣).

٦- نافع، أبو عبدالله، المدني، مولى ابن عمر:

«ثقة ثبت فقيه مشهور»(٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر جدًّا، لحال حسان بن سياه.

وقد أسند ابن عدي هذا الحديث في ترجمة حسان بن سياه، ضمن مناكيره، وقال عقبه: «وحسان بن سياه له أحاديث غير ما ذكرته، وعامَّتها لا يتابعه غيرُه عليه، والضعف يتبيَّن على رواياته وحديثه»(٥).

وقد جاءت متابعةٌ قاصرةٌ لحسان، وهي رواية خالد بن يزيد، عن ابن أبي ذئب، عن نافع. وقد أبطل ابن الجوزي هذه المتابعة بخالد بن يزيد، ونقل عن يحيى تكذيبه، وعن ابن حبان قوله: «يروي الموضوعات»(٦).

---

(١) تاريخ دمشق (٤٩/٢٢٠)، تاريخ الإسلام (٥/٦٦٣).

(٢) المجروحين (١/٢٦٧)، لسان الميزان (٣/١٦).

(٣) تقريب التهذيب (١٢٤٠).

(٤) المصدر نفسه (٧٠٨٦).

(٥) الكامل (٤/٤٢).

(٦) العلل المتناهية (١/٩٨).

والذي نقل ابنُ الجوزي ذلك فيه هو خالد بن يزيد العمري المكي، وقد كذَّبه أيضًا: أبو حاتم، وقال البخاري: «ذاهب الحديث»، وضعَّفه غير واحد[١].

وقد نُسب الرجل في إسناد ابن الجوزي أنصاريًّا[٢]، ولم أجد أنه نُسِب كذلك في مواضع ترجمته، بل يُنسَب عمريًّا، وعدويًّا، وقرشيًّا، فيحتمل أنه نوع تدليس وتعمية، إذ وجدتُه نُسب كذلك في روايتَين أخرَيَين عن ابن أبي ذئب[٣].

وبذلك، فهذه المتابعة باطلة، ولا تنفع إسناد الدارقطني شيئًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسن بن ذكوان بالحديث عن نافع، عن ابن عمر، وتفرُّد حسان بن سياه عن الحسن بن ذكوان.

---

(١) انظر: التاريخ الكبير (٣/١٨٤)، لسان الميزان (٣/٣٤٥).

(٢) وكذلك نقله عن كتاب ابن الجوزي: الزيلعي في تخريج أحاديث الكشاف (١/٢٥٦).

(٣) معجم الأدباء (٢/٨٣٨)، زهر الفردوس (١٧١٧). والرواية الثانية خرَّجها الألباني في السلسلة الضعيفة (٤/٤١٠)، وقال: «خالد هذا الظاهر أنه العمري المكي، فإنه يروي عن ابن أبي ذئب...».

بابٌ: ليس الكذبُ مِن أخلاقِ المؤمنين

٢٥- قال الدارقطني في الأول: حدثنا القاضي أبو جعفر؛ أحمد بن إسحاق بن البهلول، حدثني أبي، حدثني أبي[١]، عن أبي شيبة، عن سلمة بن كُهَيل، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «**على كل الخِلال**[٢] **يُطبَع**[٣] **المؤمن، إلا على الكذبِ والخيانة**[٤]».

غريبٌ من حديث سلمة بن كُهَيل، عن مصعب بن سعد، عن سعد، عن النبي ﷺ، تفرَّد به أبو شيبة؛ إبراهيم بن (عثمان)[٥]، عنه[٦].

○ التخريج:

رواه سلمة بن كهيل، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سلمة بن كهيل، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، مرفوعًا:

أخرجه ابن شاهين في جزء من حديثه (٣٤)،

وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٥٩٥)،

كلاهما عن أحمد بن إسحاق بن البهلول، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٦٧) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٤٤٧٠)-، وابن شاهين في جزء من حديثه (٣٣)، من طريق منصور بن أبي مزاحم،

---

(١) وضع الناسخ فوقها علامة: «صح»، لتأكيد صحة تكرارها.

(٢) جمع خَلَّة، وهي الخصلة، انظر: لسان العرب (٢١٦/١١).

(٣) قال في النهاية (١١٢/٣): «أي يُخلَق. والطباع: ما رُكِّب في الإنسان من جميع الأخلاق التي لا يكاد يزايلها من الخير والشر».

(٤) الخيانة: أن يؤتمن الإنسان فلا ينصح، انظر: لسان العرب (١٤٤/١٣).

(٥) رسمها الناسخ: «عسان»، ووضع عليها علامة، وكتب في الحاشية: «عمان: يحرر». وتحريره هو المثبت، فأبو شيبة هو القاضي إبراهيم بن عثمان العبسي.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٥١٤)، ولم يسق نص تعليق الدارقطني، بل اختصره -ضمن تعليقاتٍ أخرى- إلى: «ورفعه أبو شيبة عن سلمة».

عن أبي شيبة، به، بمثله.

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٢/٢٠٠) عن عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن سعيد بن عبدالرحمن، عن عمرو بن مرة، عن مصعب بن سعد، به.

الوجه الثاني: سلمة بن كهيل، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، موقوفًا:

أخرجه ابن المبارك في الزهد (٨٢٨)، والخلال في السنة (١٥٢٤)، وابن بطة في الإبانة (٢/٦٩١)، والبيهقي (١٠/١٩٧)، من طريق شعبة بن الحجاج،

وابن أبي شيبة في المصنف (٢٧٢٦١، ٣٢٣٥٢)، والإيمان (٨١)، والخلال في السنة (١٥٢٥)، والدارقطني في العلل (٢/٢٠٠)، وابن بطة في الإبانة (٢/٦٨٩)، من طريق يحيى بن سعيد القطان، وابن أبي الدنيا في الصمت (٤٩٠) من طريق عبدالله بن المبارك، والخلال في السنة (١٥٢٨)، وابن بطة في الإبانة (٢/٦٨٩)، من طريق وكيع، والدارقطني في الأفراد (٥١٤/أطرافه) من طريق أبي داود، والخلعي في الخلعيات (١١٣٧) من طريق داود بن هلال، خمستهم (القطان، وابن المبارك، ووكيع، وأبو داود، وداود بن هلال) عن سفيان الثوري،

كلاهما (شعبة، وسفيان) عن سلمة بن كهيل، به، بنحوه.

إلا أن أبا داود جعله عن الثوري مرفوعًا،

وأبدل داودُ بن هلال في روايته عن الثوري: أبا إسحاق السبيعي بسلمة بن كهيل.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان التنوخي، أبو جعفر، الأنباري الأصل، البغدادي:

ثقة ثبت. قال مسلمة بن القاسم: «روى عنه بعض أصحابنا، ووثَّقه»، وقال المحسن بن علي أبو علي المعدل: «وكان ثبتًا في الحديث، ثقةً مأمونًا، جيدَ الضبط لما حدث به، وكان متقنًا في علوم شتى...»، وذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات، وقال الخطيب

البغدادي: «وكان ثقة»[١].

٢- إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان التنوخي، أبو يعقوب، الأنباري:

ثقة حافظ. قال أبو حاتم الرازي: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة، صنَّف المسند»، وقال الذهبي: «وكان ثقة من كبار الأئمة»[٢].

٣- البهلول بن حسان بن سنان التنوخي، أبو الهيثم، الأنباري:

صدوق. قال حفيده البهلول بن إسحاق: «كان جدي البهلول بن حسان قد طلب الأخبار واللغة والشعر وأيام الناس وعلوم العرب، فعلم من ذلك شيئًا كثيرًا، وروى منه روايةً واسعة، ثم طلب الحديث والفقه والتفسير والسير، وأكثر من ذلك، ثم تزهد»، وقال الخطيب البغدادي: «سمع ببغداد، والبصرة، والكوفة، والمدينة، ومكة»[٣].

٤- أبو شيبة: إبراهيم بن عثمان العبسي مولاهم، الكوفي، قاضي واسط:

«متروك الحديث»[٤].

٥- سلمة بن كُهَيل الحضرمي، أبو يحيى، الكوفي:

«ثقة»[٥].

٦- مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري، أبو زرارة، المدني:

«ثقة»[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٥١)، تاريخ الإسلام (٧/٣٣٥)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١/٢٧٥).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٢١٥)، ثقات ابن حبان (٨/١١٩)، تاريخ بغداد (٧/٣٩٠)، تاريخ الإسلام (٦/٤٧).

(٣) تاريخ بغداد (٧/٦٠٤)، تاريخ الإسلام (٥/٤٢).

(٤) تقريب التهذيب (٢١٥).

(٥) المصدر نفسه (٢٥٠٨).

(٦) المصدر نفسه (٦٦٨٨).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أبي شيبة، ويزيده ضعفًا ما تبيَّن من مخالفته للإمامين الحافظين شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، عن سلمة بن كهيل، حيث روياه عن سلمة موقوفًا.

وقد اختُلف عن الثوري اختلافًا يسيرًا:

* فرواه حفاظ أصحابه: يحيى القطان، ووكيع، وابن المبارك، عنه، عن سلمة، عن مصعب، عن أبيه، موقوفًا،

* ورواه أبو داود، عن الثوري، به، لكنه رفعه،

* ووافق داودُ بنُ هلال الجماعةَ على وقفه، لكن خالفهم في شيخ الثوري، فجعله أبا إسحاق السبيعي.

وقد استغرب الدارقطنيُّ قولَ أبي داود، فقال: «تفرد به إبراهيم الحربي، عن عبدالله بن عمر، عن أبي داود، عن الثوري، عن سلمة، عن مصعب، عن أبيه، مرفوعًا»(١)، وقال في موضع آخر: «وقيل عن الثوري، عن سلمة، مرفوعًا، ولا يثبت»(٢).

وأما داود بن هلال، فهو من المعروفين بالزهد، ولم أقف على حاله في الرواية(٣)، وقد خالف هنا أصحابَ الثوري في ذِكر أبي إسحاق، والصواب أن شيخَ الثوري فيه: سلمة، وأما أبو إسحاق، فستأتي الرواية المعروفة عنه، وهي رواية الأعمش.

قال الدارقطني: «والمحفوظ عن الثوري وشعبة: عن سلمة، موقوفًا»(٤).

وكما هو المحفوظ عنهما، فهو المحفوظ عن شيخهما سلمة بن كهيل، لاتفاقهما عليه عنه، وقد مرَّ أن أبا شيبة متروك الحديث، فلا عبرة بمخالفته لهما.

وقد جاء مرفوعًا من طريقَين أُخرَيَين عن مصعب بن سعد، عن أبيه:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٣٠).

(٢) العلل (٢/٢٠٠).

(٣) انظر: الجرح والتعديل (٣/٤٢٧)، حلية الأولياء (١٠/١٥٨).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١/١٣٠).

إحداهما: رواية عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة، عن سعيد بن عبدالرحمن، عن عمرو بن مرة، عن مصعب. وهذه علَّقها الدارقطني، ولم أجدها موصولةً، وعقَّب عليها الدارقطني بقوله: «وعبدالرحمن متروك الحديث»[١]، فلا عبرة بروايته.

الثانية: رواية الأعمش، عن أبي إسحاق، عن مصعب. وستأتي في الحديث التالي.

وقد ذكر الدارقطني هذه الطرق، وقال عقبها: «والموقوف أشبه بالصواب»[٢].

وقال البيهقي: «فروينا عن سعد بن أبي وقاص أنه قال: «المسلم يطبع على كل شيء، غير الخيانة والكذب. وروي مرفوعًا، ورفعه ضعيف»[٣]، وأخرج في موضعٍ آخرَ روايةَ شعبة المذكورة، ثم قال: «هذا موقوف، وهو الصحيح، وقد روي مرفوعًا»[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي شيبة؛ إبراهيم بن عثمان بالحديث عن سلمة بن كهيل، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، عن النبي ﷺ، مرفوعًا.

ووافقه على ذلك ابن عدي، فقال: «وهذا الحديث لا أعرفه إلا من هذا الطريق»[٥]، ولعله يريد أنه لا يعرفه عن سلمة بن كهيل، فإنه عقَّب ذلك برواية الأعمش، عن أبي إسحاق، عن مصعب، الآتية دراستها.

---

(١) العلل (٢/٢٠٠)، بل اتهمه أبو حاتم الرازي بالكذب، انظر: لسان الميزان (٥/١١٦).

(٢) العلل (٢/٢٠٠).

(٣) شعب الإيمان (٦/٤٥٤).

(٤) السنن (١٠/١٩٧).

(٥) الكامل (١/٥٤٣).

٢٦– (١) ثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا داود بن رُشَيْد، ثنا علي بن هاشم: سمعت الأعمش يحدث عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن سعد، عن النبي ﷺ، قال: «**على كل الخِلال يُطبَع** -أو: **يُطوَى**(٢)- **المؤمن** -شَكَّ عليٌّ-، **إلا على الخيانةِ والكذب**».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن مصعب بن سعد، عن سعد، تفرَّد به علي بن هاشم بن البَرِيد عنه، ولا نعلم حدَّث به عنه إلا داود بن رُشَيْد(٣)./ [١١ب]

○ التخريج:

أخرجه المخلص في الثامن من المخلصيات (١٢٩) عن أبي القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في الصمت (٤٧٢)، ومكارم الأخلاق (١٤٤)،

والبزار (١١٣٩) عن إبراهيم بن زياد،

وأبو يعلى في مسنده (٧١١)، ومعجمه (١٦٧) -ومن طريقه أبو الشيخ الأصبهاني في الأقران (٧٥)، والضياء في المختارة (٣/٢٥٨)-،

وابن عدي في الكامل (١٠٤) -ومن طريقه البيهقي في السنن (١٠/١٩٧)، وشعب الإيمان (٤٤٦٩)- عن عبدالله بن حفص الوكيل،

وأبو الشيخ في الأقران (٧٥) عن بيان بن أحمد القطان،

وعن ابن مكرم،

و(٧٦) من طريق حاتم بن يونس،

وابن شاهين في جزء من حديثه (٣٥) عن محمد بن هارون ابن المجدر،

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء الأول من «الأفراد».

(٢) قال في اللسان (١٥/١٨): «الطي نقيض النشر»، فالمراد: يكون مما تكتنفه نفسُه، ويُجبَل عليه.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥١٤).

والقضاعي في مسند الشهاب (٥٨٩) من طريق أحمد بن محمد بن البراء،

و(٥٩١) من طريق أحمد بن محمد بن سلامة،

والخلعي في الخلعيات (١١٣٦) من طريق أحمد بن علي بن سعيد القاضي،

الأحد عشر راويًا (ابن أبي الدنيا، وإبراهيم بن زياد، وأبو يعلى، وعبدالله بن حفص الوكيل، وبيان القطان، وابن مكرم، وحاتم بن يونس، وابن المجدر، وابن البراء، وأحمد بن محمد بن سلامة، وأحمد بن علي القاضي) عن داود بن رُشيد، به، بنحوه.

إلا أن حاتم بن يونس جعله عن داود، عن علي بن هاشم، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل، عن مصعب، به.

وأخرجه أحمد بن إبراهيم الدورقي في مسند سعد بن أبي وقاص (٦٥) عن عبدالرحمن بن عبدالله،

والخلعي في الخلعيات (١١٣٦) من طريق داود بن عمرو،

كلاهما (عبدالرحمن بن عبدالله، وداود بن عمرو) عن علي بن هاشم، به، بنحوه.

إلا أن عبدالرحمن أسقط أبا إسحاق السبيعي، فجعله عن الأعمش، عن مصعب.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٧٢٦٥، ٣٢٣٥٤)، وفي الإيمان (٨٢) -وعنه ابن أبي عاصم في السنة (١١٨)-، وأحمد (٢٢٦٠٠)، عن وكيع،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٢/٢٠٠) عن حمزة الزيات،

كلاهما (وكيع، وحمزة) عن الأعمش، به، بنحوه.

إلا أن حمزة أسقط أبا إسحاق السبيعي، فجعله عن الأعمش، عن مصعب،

وقال وكيع، عن الأعمش: حُدِّثت عن أبي أمامة.

○ رجال الإسناد:

١- أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- داود بن رُشَيْد، الهاشمي مولاهم، الخوارزمي، نزيل بغداد:

«ثقة»[١].

٣- علي بن هاشم بن البَرِيد البريدي العائذي مولاهم، أبو الحسن، الكوفي:

«صدوق يتشيع»[٢].

٤- سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد، الكوفي، الأعمش:

«ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس»[٣].

٥- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٦- مصعب بن سعد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني إلى الأعمش حسن، قال الذهبي: «هذا حديث غريب حسن من العوالي»[٤]، وقال ابن حجر: «سنده قوي»[٥].

لكن قد اختُلف عن داود بن رشيد -راويه عن علي بن هاشم، عن الأعمش-:

* فرواه أحد عشر راويًا، منهم بعض الحفاظ، كابن أبي الدنيا، وأبي يعلى، وأبي القاسم البغوي، عن داود، عن علي بن هاشم، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن مصعب،

* ورواه حاتم بن يونس، عن داود، فجعل سلمةَ بنَ كهيل مكان أبي إسحاق.

---

(١) تقريب التهذيب (١٧٨٤).

(٢) المصدر نفسه (٤٨١٠).

(٣) المصدر نفسه (٢٦١٥).

(٤) المعجم المختص بالمحدثين (ص٦٠).

(٥) فتح الباري (١٠/٥٠٨).

قال أبو الشيخ الأصبهاني: «أخطأ فيه حاتم، والصحيح: عن أبي إسحاق»[١].

كما اختُلف عن علي بن هاشم بن البريد، راويه عن الأعمش:

* فرواه داود بن رشيد، وداود بن عمرو، عن علي بن هاشم، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه،

* ورواه عبدالرحمن بن عبدالله، عن علي بن هاشم، فأسقط أبا إسحاق، وجعله عن الأعمش، عن مصعب، به.

وهذا خلاف نازل، ويحتمل أن سببه سقط في بعض الأصول في رواية عبدالرحمن بن عبدالله، وإن كنت راجعت النسخة الخطية التي وقعت فيها روايته، وهي نسخة كتاب «مسند سعد بن أبي وقاص»، للدورقي، فوجدت ما فيها [١٢٨أ] كالذي في المطبوع.

وسيأتي البحث في تعيين عبدالرحمن بن عبدالله، وحال هذه الرواية.

كما اختُلف عن الأعمش فيه:

* فرواه علي بن هاشم، عنه، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه،

* ورواه حمزة الزيات، عن الأعمش، عن مصعب، عن أبيه، بإسقاط أبي إسحاق،

* ورواه وكيع، عن الأعمش، قال: حُدِّثت عن أبي أمامة.

فأما رواية وكيع، فذكرها الدارقطني، ثم عقَّبها بإسناد رواية علي بن هاشم، قال: «وهو الصواب»[٢]، ويظهر أنه صوَّبه لأنه مجوَّدٌ متمَّمٌ غير مختصر -كما في رواية وكيع-، والإسناد الطويل التامُّ يشير إلى حفظ راويه له، لكن من المحتمل أن الأعمش حدَّث بالوجهَين كليهما، وأن الحديثَ كان عنده موصولًا عن سعد، ومنقطعًا عن أبي أمامة، خاصةً مع كون وكيع حافظًا ثقة، وأنه روي عن أبي أمامة بإسنادٍ ضعيف[٣].

---

(١) الأقران (ص٣٤).

(٢) العلل (٢٧٦/٧).

(٣) أخرجه ابن عدي في الكامل (١٠٦).

وأما رواية حمزة الزيات، فلم أجدها موصولة، ولعل إسقاطه أبا إسحاق خطأٌ منه، أو تقصيرٌ سببه طول الإسناد مع عدم ضبطه، فإن حمزة «صدوق ربما وهم»[(١)].

ورواية حمزة الزيات -إن صحَّت عنه- تعطي أصلًا لرواية علي بن هاشم عن الأعمش، وإن كان خالفه في جزئية إثبات أبي إسحاق وإسقاطه.

وعليه، فالحديث محفوظٌ عن الأعمش، إلا أني لم أجده -وهو مدلس كما سبق- صرَّح بالسماع من أبي إسحاق، بل أكثر الروايات عن علي بن هاشم يقول فيها: «سمعت الأعمش يذكر عن أبي إسحاق»، وهذه الصيغة أقرب إلى عدم السماع منها إلى السماع، لأن صيغة: «ذكر» مما صرَّح الأئمة بعدم قبولها من المدلس، وأنها أمارةٌ على تدليسه. وهذه علةٌ في الإسناد توجب التوقفَ عن قبوله.

ولا يخفى أن للأعمش أصحابًا ثقاتًا حفاظًا، وقد جانبوا هذا الحديث، حتى لم نجده إلا من رواية علي بن هاشم وحمزة الزيات عنه، وهما بين صدوق وضعيف، والظاهر أن الأعمش كان قلَّما حدَّث بهذا الحديث، أو كان يدلِّسه عن ضعيف -كما سبق-، فلم يروه أصحابه عنه.

فإذا انضمَّ إلى ذلك أن الحديثَ معروفٌ عن مصعب بن سعد، عن أبيه، موقوفًا، لا مرفوعًا، وهي رواية سلمة بن كهيل التي مرَّت في الحديث السابق (٢٥)، فإن ذلك يزيد هذا الإسنادَ علةً وضعفًا.

ولذلك، فقد رجَّح الأئمة الرواية الموقوفة:

فقال أبو زرعة حين سئل عن رواية الأعمش: «هذا يُروى عن سعد، موقوف»[(٢)].

وقال البزار: «وهذا الحديث يُروى عن سعدٍ من غير وجه موقوفًا، ولا نعلم أحدًا أسنده إلا علي بن هاشم...»[(٣)].

---

(١) تقريب التهذيب (١٥١٨).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٥٠٦).

(٣) مسند البزار (٣/٣٤١).

ومرَّ في الحديث السابق قول الدارقطني بعد ذِكره عامة طرق الحديث: «والموقوف أشبه بالصواب». وقول البيهقي: «وروي مرفوعًا، ورفعه ضعيف»، وقوله: «هذا موقوف، وهو الصحيح، وقد روي مرفوعًا».

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن هاشم بن البَرِيد بالحديث عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن مصعب بن سعد، عن أبيه، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن علي بن هاشم إلا داود بن رُشَيْد.

وقد وافق في الشق الأول: البزارَ، فقال: «ولا نعلم أحدًا أسنده إلا علي بن هاشم، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، بهذا الإسناد»[١].

ووافق في الجميع: ابنَ عدي، قال: «وهذا الحديث عن الأعمش، عن أبي إسحاق غريب، لا أعلمه رواه عن الأعمش غيرُ علي بن هاشم، ولا عن علي غيرُ داود»[٢].

وبخصوص الشق الثاني، فقد تبيَّن في التخريج أنه رواه عن عليّ بن هاشم رجلان غيرُ داود بن رُشيد[٣]:

الأول: عبدالرحمن بن عبدالله، شيخ الدورقي فيه. وقد نظرتُ في شيوخ الدورقي، وتلامذة علي بن هاشم، فلم أجد من يسمى بهذا الاسم، ووجدتُ الدورقي روى حديثَين آخرَين عن هذا الشيخ نفسِه، عن اثنين هما من شيوخ داود بن رُشيد، ثم وجدتُ كلا الحديثين من رواية داود نفسِه عن الشيخَين نفسَيهما[٤]، والحديثُ محلُّ البحث هنا يثلِّثُهما.

---

(١) مسند البزار (٣/٣٤١).

(٢) الكامل (١/١٣٧).

(٣) أورد ابن عدي في الكامل (١/١٣٧) عن شيخه عبدالله بن حفص الوكيل حكايةً لداود بن رشيد، تُبَيِّن أنه كان معروفًا بهذا الحديث، متفردًا به، يقصده الأئمة لسماعه منه. لكن شيخ ابن عدي كذاب، فلا يؤتمن على صحة هذه الحكاية.

(٤) قارن: مسند سعد (٦٧) بالمزكيات (٩)، مسند سعد (١٢٥) بتاريخ دمشق (٦٥/٢٠١).

فيظهر لي -والله أعلم- أن الدورقيَّ استصغر داود بن رشيد، حيث إنه ليس من قدماء شيوخه، بل مات قبله بسنوات يسيرة، وطبقةُ الدورقي تروي عن شيخه علي بن هاشم، فعمَّى داودَ ودلَّسه بهذا الاسم الذي يَصدُق على كل أحد[١].

الثاني: داود بن عمرو. وروايته جاءت بإسنادٍ صحيحٍ عن أبي أحمد؛ محمد بن عبدوس بن كامل السراج، عنه، وقال بعقبها: «لم نسمعه إلا منه -يعني: من داود بن عمرو-»[٢].

ومع أن ابن عبدوس معروف بالرواية عن داود بن عمرو، وهو الضبي، إلا أن له روايةً عن داود بن رشيد[٣].

ونصُّ ابن عبدوس على أنه لم يسمع الحديثَ إلا من شيخِهِ هذا متوافقٌ مع أقوال النقَّاد الآخرين في تفرُّد داود بن رشيد، وقد كان ابن عبدوس حافظًا ناقدًا[٤]، والظاهر أنه يوافق النقَّادَ على ذلك، وأنه حصل خطأٌ من بعض الرواة دونَه في تسمية شيخه، فانتقل من داود بن رشيد إلى داود بن عمرو، يتأيَّد ذلك بأن مصدرَ هذه الرواية (الخلعيات) متأخرٌ نسبيًّا، وبين مصنِّفِه وابنِ عبدوس رجلان، فالخطأ في ذلك قريب.

وعليه، فلم أجد ما يصح أن يُتَعقَّب به حكم الدارقطني المذكور. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) روى الدورقي في حديثٍ آخرَ من مسند سعد (٦٣) عن رجلٍ اسمه: عبدالله بن عبدالرحمن، ويظهر أن الأمر فيه كالأمر هنا.

(٢) الخلعيات (ص٤٤٠).

(٣) المعجم الكبير، للطبراني (١٣٦٩١)، شرح مختصر الطحاوي، للجصاص (٧٧/٢)، الثالث والعشرون من حديث أبي الطاهر الذهلي (١٥٩)، تاريخ دمشق (١٦١/٦١)، بغية الطلب (٢٢٠٣/٥).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٦٦٣/٣)، تاريخ الإسلام (١٠٣٥/٦).

بابٌ فيمن كَذَبَ على رسول الله ﷺ

قال تَمَّام في الرابع عشر من «فوائده»: أخبرنا أحمد بن سليمان بن حذلم، ثنا بركة بن نشيط -عثكل- الفرغاني، ثنا محمد بن حميد، ثنا الصباح بن محارب، عن عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن كَذَبَ عليَّ متعمدًا فليتبوَّأ مقعَدَه من النار**»[١]...

٢٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي الثلج، ثنا علي بن الحسن الترمذي، ثنا صالح بن عبدالله الترمذي، ثنا محمد بن الحسن، عن خَصِيب بن جَحْدر، عن النعمان بن نُعَيم، عن عبدالرحمن بن غَنْم، عن معاذ بن جبل، قال: قال رسول الله ﷺ، **مثله**.

غريبٌ من حديث عبدالرحمن بن غَنْم، عن معاذ بن جبل، تفرَّد به النعمان بن نُعَيم عنه، ولم يروه عنه غيرُ خَصِيب بن جَحْدر، تفرد به محمد بن الحسن -وهو محبوب البصري-[٢].

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٨٤) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن أبي الثلج، أبو بكر، الكاتب:

ثقة. ذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات، وقال الذهبي: «بغدادي ثقة»[٣].

---

(١) فوائد تمام (٨٧٣).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٤٨).

(٣) تاريخ بغداد (١٩١/٢)، تاريخ الإسلام (٤٦٣/٧).

٢- علي بن الحسن بن بشر[١] بن هارون الترمذي:

مجهول الحال. ترجمه الخطيب البغدادي، ولم ينقل فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢].

٣- صالح بن عبدالله بن ذكوان الباهلي، أبو عبدالله، الترمذي، نزيل بغداد:

«ثقة»[٣].

٤- محمد بن الحسن بن هلال بن أبي زينب؛ فيروز، القرشي مولاهم، أبو جعفر -أو: أبو الحسن-، البصري، لقبه: محبوب:

«صدوق فيه لين، ورمي بالقدر»[٤].

٥- خَصِيب بن جَحْدر البصري:

متروك الحديث، متَّهم بالكذب. كذَّبه شعبة، والقطان، وابن معين، والساجي، وابن الجارود، وضعَّفه أحمد وأبو حاتم والنسائي وغيرهم[٥].

٦- النعمان بن نُعَيم:

مجهول العين. لم أقف فيه إلا على قول الدارقطني: «لا يُعرف إلا برواية خَصِيبٍ عنه»[٦].

٧- عبدالرحمن بن غَنْم الأشعري:

«مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين»[٧].

---

(١) وقع في تاريخ بغداد: «بشير»، ولعل الصواب المثبت، فالظاهر أن هذا الرجل هو والد الحكيم الترمذي، وقد روى في نوادر الأصول (١٣٩٧) عن أبيه حديثًا بإسنادٍ أولُه كأول إسناد هذا الحديث.

(٢) تاريخ بغداد (٢٩٨/١٣).

(٣) تقريب التهذيب (٢٨٧١).

(٤) المصدر نفسه (٥٨١٩).

(٥) انظر: الجرح والتعديل (٣٩٦/٣)، الضعفاء والمتروكون، للنسائي (١٧٦)، لسان الميزان (٣٥٩/٣).

(٦) الضعفاء والمتروكون (٢٠٥).

(٧) تقريب التهذيب (٣٩٧٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لما فيه من المجاهيل والضعفاء، خاصةً خصيب بن جحدر.

وأما أصل الحديث فمتواترٌ لا شكَّ في صحَّته[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد النعمان بن نعيم بالحديث عن عبدالرحمن بن غنم، وتفرُّد خصيب بن جحدر عن النعمان، وتفرُّد به محمد بن الحسن البصري عن خصيب.

---

(١) انظر: نظم المتناثر (ص٢٨).

٢٨- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري الضَّرَّاب -من كتابه-، ثنا محمد بن عبدالعزيز بن المبارك، ثنا أبو سلمة، ثنا حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي رمثة، عن النبي ﷺ، **مثله**[١].

تفرَّد به محمد بن عبدالعزيز الدينوري، عن [٢] أبي سلمة، عن حماد بن سلمة[٣]. / [١٢أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٨٢) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٥٧١٠) عن علي بن محمد بن يحيى الخالدي، عن محمد بن عبدالعزيز الدينوري، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن الحسن، أبو بكر، الدينوري، الضَّرَّاب:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[٤].

٢- محمد بن عبدالعزيز بن المبارك الدينوري:

ساقط. غمزه ابن أبي حاتم بسرقة الحديث، وضعَّفه ابن عدي، وقال الخليلي: «ضعَّفوه جدًّا، فسقط»، وقال الذهبي: «منكر الحديث ضعيف...، وكأنه ليس بثقة، يأتي ببلايا»[٥].

٣- موسى بن إسماعيل المِنْقَري، أبو سلمة، التَّبُوذَكي:

---

(١) أي: مثل الحديث السابق: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار».

(٢) وقع هنا في الأصل: «على»، وهو إقحام لا محلَّ له، ولم يقع في الأطراف. والدينوري يرويه عن أبي سلمة مباشرة -كما مرَّ في الإسناد-، وأبو سلمة هو موسى بن إسماعيل -كما سيأتي-.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٧٢٦).

(٤) تاريخ بغداد (١١٠/٦).

(٥) الإرشاد (٦٢٥/٢)، لسان الميزان (٣٠٦/٧).

«ثقة ثبت»[١].

٤- حماد بن سلمة:

«ثقه عابد، وتغير حفظه بأخرة». سبقت ترجمته في الحديث (٧).

٥- عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود، الأسدي مولاهم، أبو بكر، الكوفي، المقرئ:

«صدوق له أوهام، حجة في القراءة»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال محمد بن عبدالعزيز الدينوري، وتفرُّده عن الثقة الثبت أبي سلمة التبوذكي، الذي روى عنه كبار الأئمة.

والحديث إنما يحفظ عن حماد، وعن عاصم، عن زر، عن ابن مسعود -رضي الله عنه-، وقد رواه الإمام الحافظ ابن أبي خيثمة عن أبي سلمة التبوذكي، عن حماد بن سلمة، به، على الصواب[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن عبدالعزيز الدينوري بالحديث عن أبي سلمة، عن حماد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي رمثة.

ووافق في ذلك ابنَ عدي، قال: «وهذا ما رواه غير [ابن] عبدالعزيز هذا»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٦٩٤٣).

(٢) المصدر نفسه (٣٠٥٤).

(٣) أخرجه الشاشي في مسنده (٦٤٤) عن ابن أبي خيثمة، به. وانظر: مسند الطيالسي (٣٦٠)، مسند أحمد (٣٩٢٤)، جامع الترمذي (٢٦٥٩)، مسند البزار (١٨١٤، ١٨١٥)، مسند أبي يعلى (٥٢٥١)، شرح مشكل الآثار (٣٩١)، مسند الشاشي (٦٤٢-٦٥٠)، طرق حديث «من كذب عليَّ»، للطبراني (٣٥-٣٩)، علل الدارقطني (٢/٣٠٢).

(٤) الكامل (٩/٤٢١)، وما بين المعقوفين سقط من المطبوع، ولا بد منه.

بابُ ما جاء في البِدَع والإحداثِ في الدِّين

٢٩- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو العباس؛ عبدالله بن أحمد بن وهيب الدمشقي، ثنا الربيع بن محمد اللاذقي، ثنا موسى بن محمد بن عطاء، ثنا المنكدر بن محمد، عن أبيه، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن غشَّ أمتي فعليه لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أجمعين**». قالوا: يا رسول الله، وما الغِش؟ قال: «**أن يبتَدِعَ لهم بدعةً، فيُعمَلَ بها**».

غريبٌ من حديث محمد بن المنكدر، عن أنس بن مالك، تفرَّد به عنه ابنه المنكدر، ولم يروه عنه غير موسى بن محمد بن عطاء[١].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (٢٠)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، لحال موسى بن محمد بن عطاء -وهو «كذاب وضَّاع»-، وقد أجمل العراقيُّ حكم الإسناد، فقال: «ضعيف جدًّا»[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد المنكدر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن أنس، وتفرُّد موسى بن محمد بن عطاء عن المنكدر.

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٢٥٣).

(٢) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (ص٩٦).

بابٌ في أهلِ البِدَع

٣٠- قال الدارقطني في الأول: حدثنا عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري، سمعت أبا داوُد السِّجِسْتاني يقول: قلت لأبي عبدالله؛ أحمد بن حنبل: أرى رجلًا من أهل السنة مع رجل من أهل البدع، أترك كلامه؟ قال: «لا، أو تُعلِمه أن الرجلَ الذي رأيتَه معه صاحبُ بدعة، فإن ترك كلامَه، وإلا فأَلحِقه به. قال ابن مسعود: «المرء (بخِدنه)[1]»»[2]. / [١٣أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن أبي يعلى في طبقات الحنابلة (٤٢٩/١)، وابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٢٥٠)، من طريق عبدالصمد ابن المأمون الهاشمي، عن الدارقطني، به، بمثله.

ولم أجد من أخرج أثر ابن مسعود -رضي الله عنه- الذي ذكره الإمام أحمد.

○ رجال الإسناد:

١- عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري، أبو القاسم:

ثقة مأمون. قال الدارقطني: «ثقة مأمون فاضل»، وقال: « وكان من الثقات»، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[3].

٢- سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي، أبو داود، السجستاني:

«ثقة حافظ، مصنف السنن وغيرها، من كبار العلماء»[4].

○ دراسة الأسانيد:

الإسناد إلى الإمام أحمد بن حنبل صحيح.

---

(١) وقعت في الأصل بإعجام الدال ذالًا، ولعله سهو من الناسخ. والخِدْن: الصَّدِيق، انظر: النهاية (١٥/٢).

(٢) لم يقع هذا الأثر في الأطراف، لكونه من كلام الإمام أحمد، على خلاف شرط الكتاب.

(٣) تاريخ بغداد (١٨١/١٣)، أطراف الغرائب والأفراد (٥٩٩/١).

(٤) تقريب التهذيب (٢٥٣٣).

○ حكم الدارقطني:

لم يحكم الدارقطني على هذا الأثر بشيء، والذي يظهر أنه لم يورده أصالةً على شرط كتابه، وإنما تبعًا لحديثٍ في الباب، أو في ختام إملاء أحد الأجزاء، أو نحو ذلك. والله -تعالى- أعلم.

كتاب الطهارة

باب الاستِنجاء والاستِجمار

٣١- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو عُبَيدالله المعدّل؛ أحمد بن (عمرو)[١] بن عثمان -بواسط-، ثنا عمَّار بن خالد التمَّار، ثنا القاسم بن مالك المُزَني، عن ليث بن أبي سُلَيم، عن يونُس بن خَبَّاب، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: «غَسْلُ المرأة قُبُلَهَا[٢] مِن السُّنَّة».

غريبٌ من حديث مجاهد بن جَبْر، عن عائشة، وهو غريبٌ من حديث يونُس بن خَبَّاب، عن مجاهد، تفرَّد به ليث بن أبي سُلَيم عنه، ولا نعلم حدث به عنه غيرَ القاسم بن مالك[٣].

○ التخريج:

أخرجه ابن سيد الناس في النفح الشذي (٤١٢/٢) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٢٥٩/مسند عائشة) عن عمار بن خالد، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عمرو بن عثمان، أبو عبيدالله، الواسطي، المعدّل:

ثقة حافظ. روى عنه ابن حبان في صحيحه[٤]، وقال الدارقطني في الأفراد: «كان من الثقات الحفاظ»[٥].

٢- عمَّار بن خالد بن يزيد، أبو الفضل -أو: أبو إسماعيل-، الواسطي، التمَّار:

---

(١) وقع في الأصل: «عمر»، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، والمصادر.

(٢) مجوَّدة في الأصل، بإعجام القاف والباء، وضم القاف، ومثل ذلك في الرواية من طريق الدارقطني، ومن طريق عمار بن خالد. ووقع في الأطراف: «زوجها»، وهو تحريفٌ بدَّل المعنى.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤٣٠).

(٤) وشيوخ ابن حبان في صحيحه خاصةً ثقات عنده، بل هم من أرفع شيوخه درجة، انظر: زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، ليحيى الشهري (١٦٣/١).

(٥) صحيح ابن حبان (٥٧)، الحديث الآتي برقم (٢٩١).

«ثقة»[١].

٣- القاسم بن مالك المزني، أبو جعفر، الكوفي:

«صدوق فيه لين»[٢].

٤- ليث بن أبي سُلَيم:

صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه، فتُرك. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٥- يونُس بن خَبَّاب، الأسيدي مولاهم، الكوفي:

«صدوق يخطئ، ورمي بالرفض»[٣].

٦- مجاهد بن جَبْر:

ثقة إمام في التفسير وفي العلم. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتتالي الضعف في ثلاث طبقاتٍ منه، مع الغرابة وعدم المتابعة في هذه الطبقات كلها.

وقد اختُلف في سماع مجاهدٍ من عائشة، فنفاه ابنُ معين، وأبو حاتم، وأثبته ابنُ المديني، وأخرج البخاريُّ في صحيحه ما يُثبِتُه[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ليث بن أبي سُليم، عن يونس بن خبَّاب، عن مجاهد، عن عائشة، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير القاسم بن مالك عن ليث.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٨٢٠).

(٢) المصدر نفسه (٥٤٨٧).

(٣) المصدر نفسه (٧٩٠٣).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٤/٢٥، ٢٦).

٣٢- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا (أبو عمر؛ حمزة)[١] بن القاسم الإمام الهاشمي، ثنا محمد بن أحمد بن الجُنَيد، ثنا حسَّان بن حسَّان، ثنا موسى بن مُطَير، وشَرِيك، وقيس، وأبو عَوانة، قالوا: ثنا منصور، عن هلال بن يِساف، عن سلمة بن قيس الأشجعي -وكان من أصحاب النبي ﷺ- قال: قال لي رسول الله ﷺ: «**إذا توضَّأتَ فانتَثِر، وإذا استجمرتَ فأوتر**».

غريبٌ من حديث موسى بن مُطَير، عن منصور، تفرَّد به حسَّان بن حسَّان عنه[٢].

○ التخريج:

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١١٢/٢)، والفصل للوصل المدرج في النقل (٧٨٤/٢)، وموضح أوهام الجمع والتفريق (٧٢/٢)، عن إبراهيم بن مخلد بن جعفر، عن حمزة بن القاسم الهاشمي، به، بمثله، إلا أنه لم يذكر شريكًا في الإسناد.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٨١٧٣) من طريق الهيثم بن جميل، عن شريك، به، بنحوه، إلا أنه جعله عن منصور، عن ربعي، عن طارق بن عبدالله المحاربي.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٦٣١٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٤٠٢)، من طريق أبي بلال الأشعري، عن قيس، به، بنحوه.

وأخرجه البغوي في معجم الصحابة (١٤٤٤) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (٧٨٥/٢)- عن شيبان،

(١) وقع في الأصل: «أبو حمزة عمر بن حمزة»، وهو اضطراب من الناسخ، أو من أصله، إذ لا يُعرف في شيوخ الدارقطني مَن هذه اسمه وكنيته، وقد روى الدارقطني عن أبي عمر؛ حمزة بن القاسم في مواضع كثيرة من مصنفاته، ووصفه بالهاشمي الإمام في عددٍ منها، انظر: الحديث الآتي برقم (١٥٣)، السنن (٤٧٣٧)، المؤتلف والمختلف (٤٧٤/١)، الرؤية (٧٦). وكذلك فالحديث معروفٌ عن حمزة بن القاسم الهاشمي، كما سيأتي في تخريجه. وقد كتب الناسخ هذا الحديثَ كلَّه على الحاشية، فقد يكون اضطرب في نَسخِه لضيق المحل.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٢١٢)، ولا يتَّضح منه أن الدارقطني أخرج روايات شريك، وقيس، وأبي عوانة.

والطبراني (٦٣١١)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٤٠٢)، من طريق أبي عمر الضرير،

والآجري في الفوائد المنتخبة عن شيوخه [٩٨ب] من طريق عاصم بن علي،

ثلاثتهم (شيبان، وأبو عمر، وعاصم) عن أبي عوانة، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- أبو عمر؛ حمزة بن القاسم الإمام الهاشمي:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٢- محمد بن أحمد بن الجُنَيد، أبو جعفر، البغدادي، الدقاق:

ثقة. قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي، وهو صدوق»، وقال أحمد بن إسحاق بن بهلول القاضي: «شيخ ثقة»[1].

٣- حسان بن حسان، أبو علي، ابن أبي عباد، البصري، نزيل مكة:

ضعيف. قال البخاري: «كان المقرئ يُثني عليه»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[2].

ولعل ثناء المقرئ هو ما جعل ابن حجر يحكم عليه بأنه «صدوق يخطئ»[3]، إلا أنه ثناءٌ مجمل، مقابَلٌ بتضعيفٍ مفسَّر من أبي حاتم، بأنه وجد النكارة في حديثه، والثناءُ ربما كان لأمرٍ غير ضبط الحديث.

٤- موسى بن مطير الهلالي، الكوفي:

واهٍ، متَّهم بالكذب. كذبه يحيى بن معين، وقال أحمد: «ضعيف، ترك الناس حديثه»، وقال العجلي: «كوفي ضعيف الحديث، ليس بثقة»، وقال أبو حاتم، والنسائي،

---

(١) الجرح والتعديل (١٨٣/٧)، تاريخ بغداد (١١١/٢).

(٢) التاريخ الكبير (٣٤/٣)، الجرح والتعديل (٢٣٨/٣)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٣٠١).

(٣) تقريب التهذيب (١١٩٨).

وجماعة: «متروك»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال ابن حبان: «صاحب عجائب ومناكير، لا يشك سامعها أنها موضوعة»[١].

٥- شَرِيك بن عبدالله النخعي، أبو عبدالله، الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة:

«صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة»[٢].

٦- قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد، الكوفي:

«صدوق تغيَّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدَّث به»[٣].

٧- أبو عَوانة: وضَّاح بن عبدالله اليشكري، الواسطي، البزاز:

«ثقة ثبت»[٤].

٨- منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي، أبو عتَّاب، الكوفي:

«ثقة ثبت، وكان لا يدلس»[٥].

٩- هلال بن يِساف، ويقال: ابن إساف، الأشجعي مولاهم، الكوفي:

«ثقة»[٦].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الضعف، لضعف حسان بن حسان، الذي روى الحديثَ عن أربعةٍ من شيوخه مقرونين، لكنَّ ضعفَه منجبرٌ في رواية اثنين منهم، حيث توبع عنهما، فتابعه أبو بلال الأشعري عن قيس، وتابعه شيبان، وأبو عمر الضرير، وعاصم بن علي، عن أبي عوانة.

---

(١) لسان الميزان (٨/٢٢١).

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٨٧).

(٣) المصدر نفسه (٥٥٧٣).

(٤) المصدر نفسه (٧٤٠٧).

(٥) المصدر نفسه (٦٩٠٨).

(٦) المصدر نفسه (٧٣٥٢).

وأما عن شريك، فقد خالفه الهيثم بن جميل، فرواه عنه، عن منصور، عن عن ربعي، عن طارق بن عبدالله. والهيثم بن جميل «ثقة من أصحاب الحديث»[١]، فهو أوثق من حسان بن حسان، إلا أن الإسناد إليه فيه جهالة[٢]، ولو صح، فقد مرَّ أن شريكًا يخطئ كثيرًا، ولعله غلط في هذا الوجه، لأن حفَّاظ أصحاب منصور يروونه عنه، عن هلال، عن سلمة بن قيس[٣]، لا عن ربعي، عن طارق[٤].

وأما رواية حسان بن حسان عن موسى بن مطير، فهي مقصودُ الدارقطني من إيراد الحديث في هذا الكتاب، لأنه تفرَّد بها حسانُ عن موسى، فالإسناد مع ضعفه غريب عنه، وموسى على كل حال واهٍ متَّهم -كما سبق في ترجمته-، وقد يكون هذا سبب عزوف الناس عن رواية الحديث عنه.

---

(١) المصدر نفسه (٧٣٥٩)، وتتمة كلام الحافظ: «وكأنه ترك فتغير»، ولعله أراد: تغير، فتُرك. وقد ضعَّفه ابن عدي، وأبو نعيم الأصبهاني، لكن الأكثر على توثيقه، بل قدَّمه الإمام أحمد على حفاظ بغداد، وقال الدارقطني: «ثقة حافظ». انظر: تهذيب التهذيب (٢٩٤/٤).

(٢) أخرجه الطبراني عن سعيد بن عبدالرحمن التستري، وهو مجهول الحال، لم أجد من ذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا.

(٣) وقفت منهم على روايات شعبة، والسفيانين، وأبي الأحوص، وجرير، ومعمر، وزائدة، وحماد بن زيد. وتخريج ذلك يطول جدًّا، وسيأتي أن بحث الدارقطني مقصور على رواية موسى بن مطير.

(٤) ولهذا فلا يُستدرك هذا الحديث على قول العقيلي في ضعفائه (٢٧١/١): «وليس يروي طارق عن النبي ﷺ إلا حديثين»، يعني حديث: «يا طارق، استعد للموت قبل نزول الموت»، وحديث أنه رأى النبي ﷺ بسوق ذي المجاز يقول: «يا أيها الناس قولوا: لا إله إلا الله، تفلحوا».

والإسناد من منصور صحيح، قال مغلطاي: «هذا حديثٌ قال فيه أبو عيسى: «حسن صحيح»[١]، وذكره ابن حزم محتجًّا به[٢]، وألزم الدارقطنيُّ الشيخَين إخراجَه[٣]»[٤]، وصحَّحه -كذلك- ابن حبان بإخراجه في صحيحه[٥]، وقال ابن دقيق العيد: «ورجال إسناده إلى سلمة كلهم ثقات»[٦].

ولم أقف على تصريحٍ لهلال بن يِساف بالسماع من سلمة بن قيس، إلا أن البخاريَّ وأبا أحمد الحاكم ذكرا أنه سمع منه[٧].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد حسان بن حسان بالحديث عن موسى بن مطير، عن منصور، عن هلال بن يِساف، عن سلمة بن قيس الأشجعي.

(١) جامع الترمذي (٨٢/١).

(٢) المحلى (٥٠/٢).

(٣) الإلزامات (ص٩٩).

(٤) شرح سنن ابن ماجه (٣٥٦/١). وذكر مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٢٠/٦) أن أبا علي الطوسي صحَّحه أيضًا، والمعروف أن الطوسيَّ ينقل غالبًا أقوال الترمذي في الحديث، ويصدّرها بقوله: «يقال»، فقد لا يُعَدُّ الطوسيُّ هنا مصحّحًا أصالةً، والله أعلم.

(٥) (١٤٣٦).

(٦) الإمام (٥٦٤/٢).

(٧) التاريخ الكبير (٢٠٢/٨)، الأسامي والكنى (٨٨/٣).

بابٌ فيمن باتَ على طهارة

٣٣- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو عبدالله؛ أحمد بن محمد بن المغلس الأكبر[١]، ثنا الحسن بن عيسى النيسابوري، أنا عبدالله بن المبارك، أنا الحسن بن ذكوان، عن سليمان الأحول، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**مَن باتَ طاهرًا بات في شعاره[٢] مَلَك، لا يستَغفِر[٣] ساعةً من الليل إلا قال المَلَك: اللهمَّ اغفِر لعبدك، فإنه باتَ طاهرًا**».

غريبٌ من حديث سليمان بن أبي مسلم الأحول المكي -وهو خالُ عبدالله بن أبي نجيح-، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن أبي هريرة، تفرَّد به الحسن بن ذكوان عنه، وتفرَّد به عبدالله بن المبارك عن الحسن بن ذكوان[٤][٥].

○ التخريج:

روى الحديث عطاء بن أبي رباح، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عطاء، عن أبي هريرة:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٥٠٤٠) عن علي بن الحسين بن عبدالرحيم، عن الحسن بن عيسى النيسابوري، به، بنحوه.

وهو عند ابن المبارك في الزهد -برواية الحسين بن الحسن المروزي- (١٢٤٤)، وفي مسنده -برواية حبان بن موسى المروزي- (٦٤)، به[٦]، بمثله.

---

(١) قال الخطيب البغدادي في ترجمته من تاريخ بغداد (٢٨٥/٦): «وهو أخو جعفر، وكان الأكبر».

(٢) قال في النهاية (٤٨٠/٢): «الشعار: الثوب الذي يلي الجسد، لأنه يلي شعره».

(٣) كذا في الأصل، والذي في المصادر: «يستيقظ»، وهو أرجح، بدلالة أن في بعض الألفاظ: «لا ينقلب ساعةً من الليل». لكني أبقيتُ ما في الأصل لبقاء الاحتمال، مكتفيًا بهذا التنبيه.

(٤) وقع خرم يسير في العبارة الأخيرة بسبب التجليد، لم يؤثر على استقامة العبارة وقراءتها.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣٤٨).

(٦) وقع في مطبوعة مسند ابن المبارك المحال إليها: «عطاء، عن ابن عمر»، وقد خالف المحققُ في ذلك أصلَه الخطيَّ [٤٢أ] -دون أي إشارة-، ووقع في طبعة دار الكتب العلمية (٦٥) على الصواب كما في الأصل الخطي.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٦٨٣)- عن علي بن إسحاق المروزي،

وابن عدي (٥٠٣٩) عن ابن ذريح، و(٥٠٣٨) عن الحسن بن سفيان، كلاهما (ابن ذريح، والحسن بن سفيان) عن أحمد بن جواس الحنفي الكوفي،

وابن عدي (٥٠٣٧) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٢٥٢٦)- من طريق سويد بن نصر المروزي،

والبيهقي في الدعوات الكبير (٤٢٦) من طريق نعيم بن حماد المروزي،

أربعتهم (علي بن إسحاق، وأحمد بن جواس، وسويد بن نصر، ونعيم بن حماد) عن عبدالله بن المبارك، به، بنحوه.

الوجه الثاني: عطاء، عن ابن عمر:

أخرجه ابن حبان (١٠٥١) عن محمد بن صالح بن ذريح، عن أحمد بن جواس الحنفي الكوفي،

وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٤٦٣) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني الكوفي،

كلاهما (ابن جواس، وابن الحماني) عن عبدالله بن المبارك، به، بنحوه.

وأخرجه البزار -كما في الأحكام الكبرى، لعبدالحق (١/٤٤٠)، وكشف الأستار (٢٨٨)-، والطبراني (١٣٦٢١)، من طريق وهب بن يحيى بن زمام، عن ميمون بن زيد، عن الحسن بن ذكوان، به، بنحوه وأتمّ منه.

وأخرجه محمد بن يحيى المروزي في زياداته على الطهور لأبي عبيد (٧٠)، والعقيلي في الضعفاء (١٣٤٧)، والطبراني في الكبير (١٣٦٢٠)، والأوسط (٥٠٨٧)، ومسند

الشاميين (٢٥٥٢)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٤٦٢)، من طريق إسماعيل بن عياش، عن العباس بن عتبة، عن عطاء، به[١]، بنحوه وأتمّ منه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن المغلس، أبو عبدالله، البغدادي، البزاز:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»، وقال الذهبي: «الإمام المحدث الثقة»[٢].

٢- الحسن بن عيسى بن ماسَرْجِس، أبو علي، النيسابوري، مولى ابن المبارك:

«ثقة»[٣].

٣- عبدالله بن المبارك بن واضح، مولى بني حنظلة، المروزي:

«ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد، جمعت فيه خصال الخير»[٤].

٤- الحسن بن ذكوان، أبو سلمة، البصري:

ضعيف، «ورمي بالقدر، وكان يدلس»[٥]. وقد قال فيه ابن معين: «ضعيف»، وفي رواية: «صاحب الأوابد، منكر الحديث»، وقال أحمد: «أحاديثه أباطيل»، وقال أبو حاتم: «ضعيف، ليس بالقوي»، وقال النسائي: «ليس بالقوي»، وقال الساجي: «إنما

---

(١) وقع في معجم الطبراني الأوسط: «عطاء، عن ابن عباس»، مع أن الطبرانيَّ رواه فيه عن شيخه الذي رواه عنه في المعجم الكبير على الصواب، لكنه في الكبير قرنه بشيخٍ آخر -هو شيخه في الشاميين-، فقد يقال: إنه حمل في الكبير روايةً على رواية. إلا أني لم أجد الحديث معروفًا من حديث ابن عباس لا بهذا الإسناد ولا بغيره، فالراجح أن ما وقع في الأوسط غلط، وهو غلطٌ قديم، فقد نقله عنه كذلك: المنذريُّ في الترغيب والترهيب (١/٤٠٨)، والهيثميُّ في مجمع البحرين (٤٥٧٦)، ومجمع الزوائد (١٧٠٢٩)، وابنُ حجر في فتح الباري (١١/١٠٩)، والبوصيريُّ في إتحاف الخيرة المهرة (١/٣٨٥).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٢٨٥)، تاريخ الإسلام (٧/٣٣٦)، سير أعلام النبلاء (١٤/٥٢٠). وانظر ما سيأتي بشأنه في الحديث (٩٨).

(٣) تقريب التهذيب (١٢٧٥).

(٤) المصدر نفسه (٣٥٧٠).

(٥) المصدر نفسه (١٢٤٠).

ضعف لمذهبه، وفي حديثه بعض المناكير»، وقواه ابن عدي برواية يحيى القطان وابن المبارك عنه، مع أنه أورد عن علي بن المديني قوله: «حدَّث يحيى بن سعيد عن الحسن بن ذكوان بأحرف، ولم يكن عنده بالقوي»[١]. فالراجح أنه ضعيف في حديثه على أقل أحواله، وقول الحافظ في التقريب: «صدوق يخطئ» فيه تخفُّف، والواضح من تضعيف الأئمة أنه تضعيفٌ لحديثه -لا لمذهبه فحسب كما قال الساجي، وإن كان الساجي نفسُه بيَّن ضعفًا في حديثه-.

٥- سليمان بن أبي مسلم -قيل: اسمه عبدالله-، المكي، الأحول، خال ابن أبي نجيح:

«ثقة ثقة، قاله أحمد»[٢].

٦- عطاء بن أبي رَبَاح؛ أسلم، القرشي مولاهم، المكي:

«ثقة فقيه فاضل، كثير الإرسال...، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني دون الحسن بن ذكوان الصحة، لكن وقع اختلافٌ عن ابن المبارك -راويه عن الحسن-:

* فرواه ستة مراوزة: الحسن بن عيسى، والحسين بن الحسن، وحبان بن موسى، وعلي بن إسحاق، وسويد بن نصر، ونعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن الحسن بن ذكوان، عن سليمان الأحول، عن عطاء، عن أبي هريرة،

* ورواه كوفيَّان: أحمد بن جواس، ويحيى الحماني، عن ابن المبارك، به، لكن جعلاه من مسند ابن عمر.

وقد أخرجه ابن حبان وابن عدي عن شيخ واحد، هو محمد بن صالح بن ذريح، وهو رواه عن أحمد بن جواس، فوقع عند ابن حبان من مسند ابن عمر، وعند ابن عدي

---

(١) الكامل (١٥٨/٣)، تهذيب التهذيب (٣٩٤/١).

(٢) تقريب التهذيب (٢٦٠٨).

(٣) المصدر نفسه (٤٥٩١).

من مسند أبي هريرة، إلا أن ابنَ عدي قرن ابنَ ذريح بالحسن بن سفيان، وقرن أحمدَ بنَ جواس بسويد بن نصر والحسن بن عيسى، فلعله حمل بعضَ الرواياتِ على بعضها.

وأما يحيى الحماني، فهو «حافظ، إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث»[١]، فلا يبعد أنه سرق الحديث من أحمد بن جواس، فوقع في المخالفة التي وقع فيها.

وعلى أي حال، فالملاحَظ أن حديثَ ابن المبارك في الكوفة كان عن ابن عمر، وأما عند المراوزة -وهم بَلَديّو ابن المبارك-، فهو عن أبي هريرة، بل كذلك جاء مخرَّجًا في كتابين من مصنَّفات ابن المبارك نفسِه: الزهد، والمسند، فهذا هو الصحيح عنه.

وقد خولف فيه ابن المبارك، عن الحسن بن ذكوان:

فرواه وهب بن يحيى بن زِمَام، عن ميمون بن زيد، عن الحسن، به، فجعله من مسند ابن عمر.

ووهبٌ قال فيه الهيثمي: «لم أعرفه»، وقال: «لم أجد من ترجمه»[٢]، وقد ذكره ابن نقطة وابن ناصر الدين لضبط اسم جده[٣]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. لكن روى عنه جماعة، منهم أئمة، وخرَّج له ابن حبان في صحيحه[٤]، وإن كان الطبرانيُّ ذكر له أحاديثَ تفرد بها[٥]. فالظاهر أنه مستور.

وشيخه ميمون بن زيد قال فيه أبو حاتم: «لين الحديث»[٦]، وقال البزار: «رجل من أهل البصرة، ليس به بأس»[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»[٨].

---

(١) المصدر نفسه (٧٥٩١).

(٢) مجمع الزوائد (٣٩٦/٩، ٦٨٣/١٩، ٤١٩/٢١).

(٣) تكملة الإكمال (٣٣/٣)، توضيح المشتبه (٣٠١/٤).

(٤) (٧٢٩٤).

(٥) انظر: زوائد رجال صحيح ابن حبان (٢٥٦٦/٥).

(٦) الجرح والتعديل (٢٤٠/٨).

(٧) مسند البزار (١٤٦/١١).

(٨) (١٧٣/٩).

فإن صحَّ الحديث عن ميمون، فيحتمل أنه من أخطائه، وأن الصواب ما رواه ابن المبارك، لأنه أثبت وأحفظ، كما يحتمل أن شيخَهما الحسنَ بنَ ذكوان هو الذي كان يضطرب فيه، فيرويه مرةً من مسند أبي هريرة، ومرةً من مسند ابن عمر، وقد مرَّ في حال الحسن أنه ضعيف. وبهذا يتَّضح ما في قول الهيثمي في حديث ميمون: «أرجو أنه حسن الإسناد»[١] من نظر.

وعلى ذلك، فلا تنفع روايةَ ميمونٍ متابعةُ العباس بن عتبة، عن عطاء، عن ابن عمر، لأن رواية ميمونٍ لم تثبت عنه ثبوتًا قويًّا أولًا، ثم إنه خالفه فيها إمام ثبتٌ -هو ابن المبارك-، فجعله من حديث أبي هريرة، فروايةُ ميمون إما خطأٌ محقَّق قبل الوصول إلى الحسن بن ذكوان -فضلًا عن سليمان الأحول، وعطاء-، وإما أنها اضطرابٌ من الحسن بن ذكوان مع ضعفه، فلا تنفعه المتابعة.

هذا إضافةً إلى عدم تصريح الحسن بن ذكوان بالسماع مع تدليسه، وهذا مما يزيد ضعفَ روايته ضعفًا.

ثم إن روايةَ العباس بن عتبة في نفسِها ضعيفةٌ أيضًا[٢]، والعباس أورده العقيليُّ الضعفاء، وقال: «لا يصح حديثه»، ثم أسند حديثَه هذا، وعقَّب عليه بقوله: «وقد روي هذا بغير هذا الإسناد، بإسنادٍ ليّنٍ أيضًا»[٣]، إشارةً إلى رواية الحسن بن ذكوان.

---

(١) مجمع الزوائد (٣/١٢٢).

(٢) العباس مجهول العين، إذ لم يُذكر عنه راوٍ سوى إسماعيل بن عياش، ولا تُعرَف له حال، وإن كان ابن حبان ترجمه في الثقات (٧/٢٩٣) باسم: «عياش»، إلا ابن حبان معروف بالتساهل في ذكر المجاهيل في ثقاته. ويُبنَى على ذلك أنه لا يُعرَف بلدُ العباس، وهو أمرٌ لا بد من معرفته للحكم باستقامة رواية إسماعيل بن عياش عنه، إذ إسماعيلُ -كما في التقريب (٤٧٣)- «صدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مخلّط في غيرهم». هذا مع أن الطبراني أورد الحديثَ في مسند الشاميين مترجمًا عليه بقوله: «ما انتهى إلينا من مسند العباس بن عتبة»، وهذا يقتضي أنه شاميٌّ عنده، لكن يحتمل أنه استنبط ذلك من انفراد إسماعيل بن عياش عنه، وذلك ما لا يلزم منه أن يكون الرجلُ شاميًّا.

(٣) ضعفاء العقيلي (٣/٢٤٨).

وأما المنذري وابن حجر، فجوَّدا هذا الإسناد[١]، وحسَّنه الهيثمي[٢]، وما حكم به العقيليُّ من ضعف الحديث بإسنادَيه أرجح.

وعطاء بن أبي رباح إمامٌ انتشر حديثه، وروى عنه الحفاظ الكبار، واختصَّ به بعض أصحابُه -كابن جريج- ولازَمَه، فصحيح حديثه محفوظ معروف، ويبعد أن يصح عنه حديثٌ بمثل هذه الأسانيد الضعيفة. والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسن بن ذكوان بالحديث عن عطاء بن أبي رباح، عن أبي هريرة، وتفرُّد عبدالله بن المبارك عن الحسن بن ذكوان.

---

(١) الترغيب والترهيب (١/٢٣١)، فتح الباري (١١/١٠٩).

(٢) مجمع الزوائد (٢٠/٢٤٩).

بابُ ما جاء في السِّواك / [١٤ب]

٣٤- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا عبدالله بن أحمد بن ربيعة القاضي، ثنا (عبيد)[(١)] بن عبدالرحمن بن[(٢)] سعيد المؤدب -بالمدائن-، ثنا سلَّام بن سليمان، ثنا حمزة بن حبيب الزيات، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، أن النبي ﷺ كان إذا قام من الليل يشوص[(٣)] فاهُ بالسواك.

غريبٌ من حديث حمزة الزيات، عن الأعمش، تفرَّد به سلَّام بن سليمان المدائني، ولم يروه عنه غيرُ هذا الشيخ، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا[(٤)].

○ التخريج:

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (١٢/٣٩٠) عن محمد بن علي بن الفتح، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان ابن زبر الربعي، أبو محمد، البغدادي، القاضي:

ضعيف، متَّهم بالكذب. قال مسلمة بن قاسم: «كان ضعيفًا يُزَنُّ بكذب، وسمعت بعض أصحاب الحديث يقول: كان كذابًا»، وقال الدارقطني: «شيخنا ضعيف»، وقال الخطيب البغدادي: «غير ثقة»، وقال ابن ماكولا: «لا يرضونه»[(٥)].

٢- عبيد بن عبدالرحمن بن سعيد -أو: أبو سعيد-، المدائني، المؤدب:

---

(١) وقع في الأصل: «عبد»، والتصويب من الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) كذا في الأصل، ووقع في الرواية من طريق الدارقطني: «أبو سعيد»، ولم أجد للرجل ذِكرًا في موضعٍ آخرَ يرجِّح أحدَ الوجهين.

(٣) قال في النهاية (٢/٥٠٩): «أي: يدلك أسنانه وينقّيها، وقيل: هو أن يستاك من سُفلٍ إلى علو. وأصل الشوص: الغَسْل».

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٠٢١)، واختصر تعليق الدارقطني، فحذف الجملتين الأخيرتين.

(٥) تاريخ بغداد (١١/٢٩)، تاريخ الإسلام (٧/٥٧٥)، لسان الميزان (٤/٤٢٦).

مجهول الحال. ترجمهُ الخطيب، فذكر أنه يروي عن سلام بن سليمان المدائني، ويروي عنه عبدان الأهوازي، وعبدالله بن أحمد بن ربيعة -شيخ الدارقطني هنا-، ثم أورد له هذا الحديثَ فحسب، ولم يَسُق فيه جرحًا ولا تعديلًا[١]. وعبارة الدارقطني في التعليق على هذا الحديث قد تومئ إلى جهالته عنده، فإنه أشار إليه بقوله: «ولم يروه عنه غيرُ هذا الشيخ».

٣- سلَّام بن سليمان بن سوار الثقفي مولاهم، أبو العباس، المدائني، نزيل دمشق:

«ضعيف»[٢].

٤- حمزة بن حبيب، التيمي مولاهم، أبو عمارة، الكوفي، الزيات، القارئ:

«صدوق زاهد ربما وهم»[٣].

٥- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٦- أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي:

«ثقة»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتوالي الضعف والجهالة في عدةٍ من طبقاته، مع الغرابة الشديدة، ولا يبعد أنه من أكاذيب شيخ الدارقطني.

وأصل الحديث صحيح، مخرَّجٌ عند مسلم من حديث الأعمش، وعند الشيخين من حديث أبي وائل[٥]، وإنما أراد الدارقطنيُّ هنا روايةَ حمزة الزيات عن الأعمش بخصوصها، وبيَّن غرابتها.

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/٣٩٠).

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٠٤).

(٣) المصدر نفسه (١٥١٨).

(٤) المصدر نفسه (٢٨١٦).

(٥) صحيح البخاري (٢٤٥، ٨٨٩، ١١٣٦)، صحيح مسلم (٢٥٥).

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سلام بن سليمان المدائني بالحديث عن حمزة الزيات، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة، وتفرُّد عبيد بن عبدالرحمن المؤدب عن سلام، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن عبدالله بن أحمد بن ربيعة.

بابُ ما جاء في الوُضُوء / [١٥أ]

٣٥- قال الدارقطني في السابع: حدثنا القاضي أبو جعفر؛ أحمد بن إسحاق بن البهلول، ثنا عَبَّاد بن يعقوب الروَاجِني، ثنا القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جدِّه، عن جابر بن عبدالله، قال: «كان رسول الله ﷺ إذا توضَّأ أدارَ الماءَ على مِرفَقَيْه».

غريبٌ من حديث عبدالله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبدالله، تفرَّد به عنه ابنُ ابنِه: القاسمُ بن محمد[1].

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في السنن (٢٧٢) -ومن طريقه فيه: البيهقي (٥٦/١)، وابن الجوزي في التحقيق (١٣٠)-،

والمخلص في العاشر من المخلصيات (٢٢٠)،

كلاهما (الدارقطني، والمخلص) عن أحمد بن إسحاق بن البهلول، به، بمثله للدارقطني، ونحوه للمخلص.

وأخرجه المخلص في الرابع (١٣)، والتاسع (٨١) -ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٨٠/٤)-، من طريق محرز بن عون،

والبيهقي (٥٦/١) من طريق سويد بن سعيد،

كلاهما (محرز، وسويد) عن القاسم بن محمد، به، بنحوه، ومتنُ محرزٍ مطوَّلٌ مفصَّل.

○ رجال الإسناد:

١- أبو جعفر؛ أحمد بن إسحاق بن البهلول:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٢- عَبَّاد بن يعقوب الرَّوَاجِني، أبو سعيد، الكوفي:

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٥٨٢).

«صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون، بالغ ابنُ حبان فقال: يستحق الترك»[١].

٣- القاسم بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عقيل الهاشمي، الطالبي:

متروك الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات. وفيه تساهل، فقد قال أحمد ويحيى: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «عنده مناكير»، وقال أبو داود: «لا يكتب حديثه»، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «أحاديثه منكرة، وهو ضعيف الحديث»، وذكره ابن الجارود والعقيلي في الضعفاء، وقال ابن عدي: «وللقاسم عن جدِّه عن جابر أحاديث غير محفوظة»[٢].

٤- عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد، المدني:

«صدوق في حديثه لين، ويقال: تغير بأخرة»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف القاسم بن محمد، وتفرُّده بالحديث، مع نكارة أحاديثه عن جدِّه عن جابر -خاصةً-.

وقد عقَّب عليه الدارقطنيُّ في السنن بقوله: «ابن عقيل ليس بقوي»، ويحتمل أنه أراد بابن عقيل عبدالله بن محمد، أو حفيده القاسم بن محمد.

قال ابن حجر: «وقد صرَّح بضعف هذا الحديث: المنذري، وابن الجوزي، وابن الصلاح، والنووي، وغيرهم»[٤]، وضعَّف إسنادَه ابن حجر أيضًا[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (٣١٥٣).

(٢) الجرح والتعديل (١١٩/٧)، الكامل (٦١٠/٨)، لسان الميزان (٣٧٢/٦، ٣٨١).

(٣) تقريب التهذيب (٣٥٩٢).

(٤) التلخيص الحبير (١٣٩/١).

(٥) فتح الباري (٢٩٢/١)، بلوغ المرام (ص١٨).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد القاسم بن محمد بن محمد بن عبدالله بن محمد بن عقيل بالحديث عن جدِّه، عن جابر.

٣٦- [(١)] ثنا عمر بن محمد بن شُعَيب، ثنا عبدالله بن شبيب، حدثني الوليد بن عطاء، ثنا عبدالله بن عبدالعزيز، حدثني ربيعة بن أبي عبدالرحمن، سمعت سعيد بن المسيّب يقول: توضَّأ عثمان بن عفان، فمضمض ثلاثًا، واستنشق ثلاثًا، ثم غسل وجهه ثلاثًا، ويده اليمنى ثلاثًا، ويده اليسرى ثلاثًا، ومسح على رأسه، وغسل رجليه ثلاثًا ثلاثًا، ثم قال: «رأيتُ رسولَ الله ﷺ توضَّأ هذا الوُضوء».

غريبٌ من حديث ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سعيد بن المسيّب، عن عثمان، تفرَّد به الوليد بن عطاء بن الأغر، عن عبدالله بن عبدالعزيز، عنه[(٢)].

○ التخريج:

أخرجه البزار في مسنده (٣٧٧) عن عبدالله بن شبيب، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- عمر بن محمد بن شُعَيب، أبو حفص، الصابوني:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[(٣)].

٢- عبدالله بن شبيب الربعي، أبو سعيد:

أخباري واهٍ. تركه ابن خزيمة، وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار ويسرقها»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»، وقال الدارقطني: «غيرُ عبدالله بن شبيب أثبتُ منه»، وبالغ فضلك الرازي، فقال: «يحل ضرب عنقه»، واتَّهمه ابن خراش بسرقة الحديث[(٤)].

٣- الوليد بن عطاء بن الأغر، المكي:

مستور. روى عنه عبدالله بن شبيب، وقال: «كان ثقةً مأمونًا»، إلا أن عبدالله بن شبيب نفسَه واهٍ متَّهم -كما سبق-، وروى عنه النضر بن سلمة شاذان، وهذا كذلك

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء السابع من «الأفراد».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢١٦).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٧٥)، تاريخ الإسلام (٧/٣٩١).

(٤) لسان الميزان (٤/٤٩٩).

متَّهمٌ بوضع الحديث[١]. وقد ذكره ابن أبي حاتم، ولم يذكر راويًا عنه غيرَ عبدالله بن شبيب، ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢].

فالأرجح أن الرجل مستورٌ، لا يُجزم بثقته، وقد أورده ابن عدي في الضعفاء، وساق له حديثًا من رواية النضر بن سلمة عنه، ثم برَّأه من عهدته، قال الذهبي: «وما كان ينبغي له أن يورده، فإنه وُثّق»[٣]، لكن سبق أن توثيقه لم يصدر عن ثقة.

٤- عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالله بن عامر الليثي، أبو عبدالعزيز، المدني:

«ضعيف، واختلط بأخرة»[٤].

٥- ربيعة بن أبي عبدالرحمن؛ فروخ، التيمي مولاهم، أبو عثمان، المدني، المعروف بربيعة الرأي:

«ثقة فقيه مشهور، قال ابن سعد: كانوا يتَّقونه لموضع الرأي»[٥].

٦- سعيد بن المسيّب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي، أبو محمد، المدني:

«أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار. اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل، وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علمًا منه»[٦].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لشدة ضعف عبدالله بن شبيب، ولعل عهدة نكارته عليه.

---

(١) انظر: لسان الميزان (٢٧٣/٨).

(٢) الجرح والتعديل (١٠/٩)، الكامل (٢٧٤/١٠)، لسان الميزان (٣٨٦/٨).

(٣) ميزان الاعتدال (٨٩/٥).

(٤) تقريب التهذيب (٣٤٤٤).

(٥) المصدر نفسه (١٩١١).

(٦) المصدر نفسه (٢٣٩٦).

ولم أجد للحديث أصلًا عن ربيعة، ولا عن سعيد بن المسيب، إلا روايةً مختصرةً غلط فيها أحد الرواة، فجعلها عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان، وصوابها: عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن حمران، عن عثمان[١].

والحديث محفوظٌ من حديث حمران، عن عثمان، مخرَّجٌ في الصحيحين[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الوليد بن عطاء بن الأغر بالحديث عن عبدالله بن عبدالعزيز الليثي، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان.

وقد وافق في ذلك الحافظَ البزارَ، وزاد عليه البزارُ تفرُّدَ عبدالله بن شبيب عن الوليد، فقال: «وهذا الحديث لا نعلم أحدًا رواه عن ربيعة، عن سعيد، عن عثمان، إلا عبدالله بن عبدالعزيز، ولا رواه عن عبدالله بن عبدالعزيز إلا الوليد بن عطاء، ولم نسمعه إلا من عبدالله بن شبيب»[٣].

(١) انظر: علل ابن أبي حاتم (١٨٧)، علل الدارقطني (٢٦٦/١).

(٢) صحيح البخاري (١٥٩، ١٦٤، ١٩٣٤)، صحيح مسلم (٢٢٦).

(٣) مسند البزار (٣٣/٢).

٣٧– قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن علي بن إسماعيل الأُبُلِّي، ثنا أبو زيد ابن طَرِيف، ثنا جعفر بن محمد بن الحسن، ثنا أبي، عن شَرِيك، عن زياد بن عِلاقة، عن عبد خير، قال: رأيتُ عليًّا توضَّأ، فمضمض واستنشق ثلاثًا، ثم قال: «هذا وُضوءُ نبيِّكُم ﷺ».

وقال: رأيتُ عليًّا توضَّأ، فصَبَّ على يديه ثلاثًا، فغسلهما، ثم غسل وجهه ثلاثًا، وذراعيه ثلاثًا ثلاثًا، ومضمض واستنشق ثلاثًا ثلاثًا، ثم وضع يدَه في الماء، ثم أخرجها، ومسح على رأسِه مرةً واحدة، ثم قال: «هكذا وُضوءُ نبيِّكُم ﷺ».

غريبٌ من حديث زياد بن عِلاقة، عن عبد خير، تفرَّد به محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، عن شَرِيك، عنه.

والمحفوظ عن شَرِيك: عن خالد بن علقمة، عن عبد خير:

٣٨– حدثنا به محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي –بالكوفة–، ثنا إسماعيل بن موسى –ابن بنت السدي–، ثنا شَرِيك، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي، أنه أُتِيَ بطستٍ فيها رَكوةٌ[١] فيها ماء، فألقى على يدَيه، فغسلهما ثلاثًا، ثم مضمض واستنشق من كفٍّ واحدةٍ ثلاثًا، ثم غسل وجهَه ثلاثًا، وذراعَيه ثلاثًا، ثم أدخل يدَه في الماء، فمسح رأسَه، ثم غسل قدمَيه ثلاثًا، ثم قال: «هذا وُضوءُ نبيِّكُم ﷺ، فاعلموا».

هذا هو الصحيح؛ عن شريك، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير[٢].

○ التخريج:

روى الحديث شريك، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شريك، عن زياد بن علاقة، عن عبد خير، عن علي:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: شريك، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي:

---

(١) الركوة –كما في اللسان (١٤/٣٣٣)–: «إناءٌ صغيرٌ من جلد، يشرب فيه الماء».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٧٤).

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٥٥، ٤٠٨) -وعنه ابن ماجه (٤٠٤)، وعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند (١٠١٣)، والحسن بن سفيان في الأربعين (ص٥٨)-،

والأثرم في سننه (٣٧) عن أحمد بن عبدالله بن يونس،

وعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند (١٠٤٢)، ومحمد بن يحيى المروزي في زياداته على الطهور لأبي عبيد (١٣٢) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٣٥/٨)-، عن محمد بن جعفر الوركاني،

وعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند (١٢١٣)، والحسن بن سفيان في الأربعين (ص٥٨)، عن زكريا بن يحيى زحمويه،

والدولابي في الكنى والأسماء (٧٩٥) من طريق معاوية بن حفص،

وابن المنذر في الأوسط (٢٤٠) عن محمد بن إسماعيل[1]،

والطبراني في الأوسط (٧٠٣٠)، والصغير (٩٣٩) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥٥٦/٢)-، والدارقطني في العلل (٣٠/٢)، من طريق خالد بن الهياج بن بسطام، عن أبيه، عن سفيان الثوري،

سبعتهم (ابن أبي شيبة، وابن يونس، والوركاني، وزحمويه، ومعاوية بن حفص، ومحمد بن إسماعيل، والثوري) عن شريك، به، بنحوه، تامًّا ومختصرًا.

○ رجال الإسناد الأول:

١- محمد بن علي بن إسماعيل، أبو عبد الله، الأُبُلِّي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٢- أحمد بن محمد بن طريف بن خليفة البجلي، أبو زيد، الكوفي:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة»، وقال الحاكم: «ثقة حافظ»[2].

٣- جعفر بن محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، الكوفي، المعروف بابن التَّلّ:

---

(١) شيخ ابن المنذر هذا يروي عن شريكٍ بواسطةٍ دائمًا، فأخشى أنه سقط من الإسناد رجلٌ هنا.

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (٣٧)، سؤالات مسعود السجزي للحاكم (٢١٦).

مجهول الحال. ترجمه الخطيب، وابن نقطة، لضبط اسمه ونسبه، وذكرا روايتَه عن جماعة، كأبيه، وخالد بن عمرو الأموي، وهشام بن كليب المرادي، ويونس بن بكير، وغيرهم، وروايةَ جماعةٍ عنه، كأبي زيد ابن طريف، وجعفر بن أحمد الشامي، ومحمد بن عبدالله الحضرمي –مطيَّن–، وغيرهم. ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

٤– محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي الكوفي، المعروف بالتَّلّ:

«صدوق فيه لين»[٢].

٥– شريك:

صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٦– زياد بن عِلاقة الثعلبي، أبو مالك، الكوفي:

«ثقة رمي بالنصب»[٣].

٧– عبد خير بن يزيد الهمداني، أبو عمارة، الكوفي:

«مخضرم ثقة»[٤].

○ رجال الإسناد الثاني:

٨– محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، أبو عبدالله، الكوفي:

ضعيف جدًّا. قال فيه الحافظ ابن حماد[٥]: «ليس بشيء، كان ابن عقدة يُدخِل عليه الحديث، وكان غاليًا»، وساق الدارقطني قصةً وقعت له معه، أدخَلَ فيها ابنُ عقدة

---

(١) المتفق والمفترق (١/٦٤٠)، تكملة الإكمال (١/٣١٦).

(٢) تقريب التهذيب (٥٨١٦).

(٣) المصدر نفسه (٢٠٩٢).

(٤) المصدر نفسه (٣٧٨١).

(٥) هو محمد بن أحمد بن حماد بن سفيان، محدث الكوفة، ترجمته في تلخيص المتشابه (١/٥٦٤)، تذكرة الحفاظ (٣/٩٨٦)، تاريخ الإسلام (٨/٥٦٢).

عليه ما ليس من حديثه. وقال ابن حماد -أيضًا-: «ما رؤي له أصلٌ قط»، وأورد حكايةً حدَّث فيها بأصل ليس له فيه سماع، وعن شيوخ لم يدركهم. وقال ابن نقطة: «ضعيف»[(١)].

٩- إسماعيل بن موسى الفزاري، أبو محمد، أو: أبو إسحاق، الكوفي، نسيب السدي، أو ابن بنته، أو ابن أخته:

«صدوق يخطئ، رمي بالرفض»[(٢)].

١٠- خالد بن علقمة الوادعي، أبو حية:

«صدوق»[(٣)].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني إلى شريك ضعيف، لجهالة جعفر بن محمد بن الحسن الأسدي، ولين أبيه، وقد خولف أبوه عن شريك، فرواه إسماعيل بن موسى، عن شريك، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي. فجعل خالد بن علقمة مكان زيادَ بنَ عِلاقة.

وقد ذكر الدارقطني أن «المحفوظ»، و«الصحيح» هو الوجه الثاني، فالوجه الأول عنده غلطٌ غيرُ محفوظ، وحال رواته يقضي بذلك -كما سلف-.

وقد أورد الدارقطنيُّ الوجهَ الراجحَ عنده بإسنادٍ ضعيف جدًّا، لضعف شيخه محمد بن القاسم المحاربي، ولين إسماعيل بن موسى -راويه عن شريك-، إلا أن هذا الوجه محفوظٌ مشهورٌ برواية أصحاب شريك عنه، فقد رواه ابن أبي شيبة، وأحمد بن عبدالله بن يونس، وزكريا بن يحيى زحمويه -وهم حفاظ متقنون[(٤)]-، ومحمد بن جعفر الوركاني -وهو ثقة[(٥)]-، ومعاوية بن حفص -وهو صدوق[(٦)]-، كلهم عن شريك، عن خالد بن علقمة، به.

---

(١) سؤالات السهمي للدارقطني (٣٨، ٦٩)، تاريخ بغداد (٤٩٠/١٣)، تكملة الإكمال (٣٦٢/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٤٩٢).

(٣) المصدر نفسه (١٦٥٩).

(٤) انظر فيهم على التوالي: تقريب التهذيب (٣٥٧٥، ٦٣)، تعجيل المنفعة (٥٥١/١).

(٥) تقريب التهذيب (٥٧٨٣).

(٦) المصدر نفسه (٦٧٥٢).

والذي يغلب على الظن أن الحديثَ كان عند الدارقطني عن هؤلاء، أو عن بعضهم، لكنه رأى إيرادَه من طريقٍ غيرِ مشهورة، هي رواية إسماعيل بن موسى –وإن كان فيه لين، وفي الإسناد إليه نظر–، مراعاةً لموضوع الكتاب في إيراد الأفراد ولو كانت محفوظةً بالطرق المشهورة.

ومن غرائب الوجه الراجح –أيضًا–: روايةٌ رواها خالد بن الهياج بن بسطام، عن أبيه، عن سفيان الثوري، عن شريك، به، قال الطبراني: «لم يروه عن سفيان، عن شريك، إلا هياج بن بسطام، تفرَّد به خالد»[1]، وهي على غرابتها منكرةٌ جدًّا عن الثوري، فالهياج «ضعيف، روى عنه ابنه خالد منكراتٍ شديدة»[2]، قال الطبراني: «ورواه غيرُه عن سفيان، عن خالد بن علقمة نفسِه»[3]، يعني: بإسقاط شريك، وقال الدارقطني: «وخالفه القاسم بن يزيد الجرمي، والحارث بن مسلم، فروياه عن الثوري، عن خالد بن علقمة»[4].

وعلى كل حال، فالرواة المذكورون عن شريك أكثرُ وأضبطُ من محمد بن الحسن بن الزبير، وفضلًا عن ذلك، فالحديث معروفٌ عن خالد بن علقمة، رواه جماعةٌ من الرواة عنه، وبينهم اختلافاتٌ كثيرةٌ في متنه وإسناده، يطول تقصِّيها، وليست محلَّ البحث هنا، قال الدارقطني: «وأما حديث خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي، في الوضوء، فرواه عنه جماعةٌ من الثقات مختصرًا، ومقتصًى: فرواه عنه زائدة، وأبو عوانة، وشريك، وسفيان الثوري، وشعبة، وأبو الأشهب جعفر بن الحارث، والحسن بن صالح، وجعفر الأحمر، وعلي بن صالح، وحازم بن إبراهيم البجلي، والحجاج بن أرطاة، وأبو حنيفة، فاختلفوا في إسناده ومتنه»[5].

ولم أجد للحديث أصلًا عن زياد بن علاقة، ويظهر أن المزيَّ كان يشير إلى خطأ روايته عنه، عن عبد خير، فإنه أورد عبدَ خير في شيوخ زياد، وزيادًا في تلامذة عبد خير،

---

(١) المعجم الصغير (١٤٧/٢)، المعجم الأوسط (١١٩/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٣٥٥).

(٣) المعجم الصغير (١٤٧/٢).

(٤) العلل (٢٨/٢).

(٥) المصدر نفسه (٢٧/٢).

وقال في الموضعين: «إن كان محفوظًا»[1]، ولم أجد لزيادٍ روايةً عن عبد خير سوى هذه، فقريبٌ أن المزيَّ كان يقصدها في كلامه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي بالحديث عن شريك، عن زياد بن عِلاقة، عن عبد خير، عن علي.

(١) تهذيب الكمال (٩/٤٩٨، ١٦/٤٧٠).

٣٩– [(١)] ثنا أبو العباس؛ أحمد بن عيسى بن السُّكَين البَلَدي، حدثني أبو عمرو؛ الزبير بن محمد بن الزبير القرشي الرهاوي، ثنا قتادة بن الفُضَيل الجُرَشِي[(٢)]، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة: قلت لأنس بن مالك: كيف أتوضأ؟ قال: تسألني: كيف أتوضأ، ولا تسألني: كيف رأيتَ رسول الله ﷺ يتوضأ؟ قال: قلت: نعم. قال: رأيتُه يتوضأ ثلاثًا ثلاثًا. وقال: «**بذلك أمَرَنِي رَبِّي –تعالى–**».

غريبٌ من حديث إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن أنس بن مالك، تفرَّد به قتادة بن الفُضَيل، ولا نعلم حدَّث به عنه غير الزبير بن محمد[(٣)].

○ التخريج:

أخرجه الطبراني في الأوسط (١٥٧١)، والصغير (٧٦)،

والمخلص في العاشر من المخلصيات (٢٤٧)،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٤٥/٥) عن الحسن بن علان،

ثلاثتهم (الطبراني، والمخلص، وابن علان) عن أحمد بن عيسى بن السكين، به، بنحوه.

وأخرجه ابن حبان في الثقات (٢٥٨/٨) عن محمد[(٤)] بن المسيب،

والطبراني في مسند الشاميين (٩) –ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/٣٥)[(٥)]– عن محمد بن علي بن حبيب الطائفي الرقي،

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقَيه في الجزء التاسع من «الأفراد».

(٢) بإعجام الجيم، وهذا هو الأصوب في ضبط نسبته، وقد ضبطها كذلك الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٩٤٤/٢)، وابن ماكولا في الإكمال (٢٣٥/٢)، وابن حجر في تبصير المنتبه (٣١٧/١)، لكنه عاد في تقريب التهذيب (٥٥١٩) فضبطها: «الحَرَشي، بمهملتين مفتوحتين، ثم معجمة».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤٢).

(٤) وقع في المطبوع: «عمر»، وهو تحريف عن المثبت، ولا يُعرف لابن حبان شيخ بهذا الاسم.

(٥) سقط منه ذكر الطبراني، وإسناد ابن عساكر هنا هو إسناده المعروف إلى مسند الشاميين.

وابن المقرئ في معجمه (١٠٦٦) عن عبدالرحمن بن موسى بن جرير المعدل، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٦/٣٥) من طريق عبدالله بن الزبير بن محمد الرهاوي، أربعتهم (عمر بن المسيب، وابن حبيب الطرائفي، وابن جرير المعدل، وابن الزبير الرهاوي) عن الزبير بن محمد، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عيسى بن السُّكَين بن عيسى بن فيروز الشيباني، أبو العباس، البَلَدي:

ثقة. قال ابن حبان: «كان يحفظ الحديث، ويذاكر به»، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[١].

٢- الزبير بن محمد بن الزبير القرشي، أبو عمرو، الرهاوي:

مجهول الحال. ذكره ابن حبان في الثقات[٢]، وأورد له هذا الحديث، ولم أجد فيه لغيره كلامًا، سوى أن محمد بن عبدالله الرازي[٣] قال في ترجمة حفيده عبدالرحمن بن عبدالله بن الزبير بن محمد: «كانوا أهلَ بيتِ علم، أبوه وجدُّه قد روي عنهم الحديث»[٤]، وهذا لا يفيد حالًا في ضبط الرواية، وابن حبان يتساهل في إيراد المجاهيل في ثقاته. وأما عينُ الرجل فمعروفة، فقد روى عنه جماعة، قال ابن حبان: «روى عنه أهل الشام والغرباء»[٥]، ومرَّ منهم في تخريج هذا الحديث أربعة، وله ابنٌ وحفيدٌ عُرفا بالرواية -كما سبق-.

٣- قتادة بن الفضيل بن قتادة الجُرَشي، أبو حميد، الرهاوي:

---

(١) صحيح ابن حبان (١٣١٣)، تاريخ بغداد (٥/٤٦١)، تاريخ الإسلام (٧/٤٧١).

(٢) (٨/٢٥٧).

(٣) أحد المكثرين المصنفين الثقات -كما قال ابن عساكر في ترجمته من تاريخ دمشق (٥٣/٣٣٦)-، وهو والد الحافظ تمام، صاحب الفوائد. وقد نقل ابن عساكر في تاريخه نقولًا كثيرةً جدًّا عن مصنَّفٍ له في تسمية مَن كتب عنه بدمشق وقُراها.

(٤) تاريخ دمشق (٣٥/٧).

(٥) الثقات (٨/٢٥٨).

«مقبول»[1].

٤- إبراهيم بن أبي عَبْلة؛ شِمر بن يقظان العقيلي، أبو إسماعيل، الشامي: «ثقة»[2].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة الزبير بن محمد الرهاوي، وشيخه قتادة بن الفضيل.

وهذا الإسناد مثالٌ على قول الدارقطني في إبراهيم بن أبي عبلة: «الطرقات إليه ليس تصفو، وهو بنفسِه ثقةٌ لا يخالف الثقات إذا روى عنه ثقة»[3]. فالطريق إلى ابن أبي عبلة هنا غير صافٍ، لما سبق.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد قتادة بن الفضيل بالحديث عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أنس، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير الزبير بن محمد عن قتادة.

وقد وافقه على ذلك الطبراني، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن إبراهيم إلا قتادة، تفرد به الزبير»[4].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٥١٩).

(٢) المصدر نفسه (٢١٣).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٧٤).

(٤) المعجم الأوسط (١٥٩/٢)، وبنحوه في الصغير (٦٤/١). وقد نقله مغلطاي في شرح سنن ابن ماجه (٣٨٢/١) عن الأوسط، وقال: «وبنحوه قاله أبو الحسن في الأفراد».

بابُ الوُضوءِ مِن النُّحاس

٤٠ – قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا محمد بن عمرو بن سليمان، ثنا عبدالعزيز بن محمد الدَّرَاوَرْدي، عن عُبَيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن زينب بنت جحش، قالت: «توضَّأ رسول الله ﷺ في مِخضَبي هذا؛ مِخضَبٍ من صُفر[١]».

٤١ – ثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، ثنا محمد بن عمرو بن [أبي][٢] مذعور، ثنا عبدالعزيز بن محمد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن عبدالله بن جحش، عن زينب بنت جحش، قالت: «كان رسول الله ﷺ يتوضَّأ...»، بمثله.

اختَلَفَا في إسناده، وهو حديث غريب، تفرَّد به الدَّرَاوَردي، عن عُبَيدالله بن عمر[٣]./ [١٥ب]

○ التخريج:

رواه عبدالعزيز بن محمد الدَّرَاوَردي، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: الدَّرَاوَردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن زينب:

أخرجه القفال الشاشي في شمائل النبوة (٣٨٥) عن ابن صاعد، به، بمثله.

وأخرجه ابن ماجه (٤٧٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٠٩٣)، والطبراني في الكبير (٢٤/٥٣، ٥٦)، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب،

وابن المنذر في الأوسط (٢٣٨) عن محمد بن علي الصائغ، والخطيب في المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف [١٧أ] من طريق إسماعيل بن عبدالله العبدي –سَمُّويه–، كلاهما (الصائغ، وسمويه) عن سعيد بن منصور،

كلاهما (يعقوب بن حميد، وسعيد بن منصور) عن الدَّرَاوَردي، به، بنحوه.

---

(١) قال في النهاية (٢/٣٩): «المِخضَب: شبهُ المِركَن، وهي إجانةٌ تُغسَل فيها الثياب».

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، ومصادر الرواية، ومصادر ترجمة الراوي.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٨٧٧).

إلا أن سمويه في روايته عن سعيد بن منصور نسب شيخ عُبَيدالله: إبراهيم بن محمد بن أبي حبيش.

الوجه الثاني: الدَّرَاوَردي، عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن عبدالله بن جحش، عن زينب:

أخرجه الدارقطني في العلل (٩/٣٨١) عن الحسين بن إسماعيل، به، بتمامه.

الوجه الثالث: الدَّرَاوَردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد، مرسلًا:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/٣٢٠) عن إسماعيل بن أبي أويس،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٩/٣٨١) عن ابن أبي عمر العدني،

وعن خالد بن يوسف السمتي،

ثلاثتهم (ابن أبي أويس، وابن أبي عمر، والسمتي) عن الدَّرَاوَردي، به، بنحوه.

الوجه الرابع: الدَّرَاوَردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم، عن رجل من آل جحش، عن زينب:

علَّقه الدارقطني في العلل (٩/٣٨١) عن محمد بن خالد بن عبدالله الواسطي،

وعن يحيى الحماني،

كلاهما (الواسطي، والحماني) عن الدَّرَاوَردي، به، ولم يسق متنيهما.

ونسب الواسطيُّ شيخَ عبيدالله: إبراهيم بن محمد، ونسبه الحماني: إبراهيم بن أبي حبيش، وقال في روايته: عن بعض آل جحش.

الوجه الخامس: الدَّرَاوَردي، عن عبيدالله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب:

أخرجه ابن سعد (١/٣٦٩) عن سعيد بن منصور،

وأحمد (٢٧٣٩٥) عن علي بن بحر،

وعلَّقه ابن أبي حاتم في العلل (١٥٣)، والدارقطني في العلل (٩/٣٨٠)، عن إبراهيم بن حمزة،

ثلاثتهم (سعيد بن منصور، وعلي بن بحر، وإبراهيم بن حمزة) عن الدَّرَاوَردي، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد الأول:

١– يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢– محمد بن عمرو بن سليمان بن أبي مذعور القحطبي، أبو عبدالله، البغدادي:

ثقة مأمون. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: «ثقة مأمون»، وفي رواية: «ثقة»[(١)].

٣– عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدَّرَاوَرْدي، الجهني مولاهم، أبو محمد، المدني:

«صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. قال النسائي: «حديثه عن عبيدالله العمري منكر»»[(٢)]، وقال أحمد: «ما حدث عن عبيدالله بن عمر فهو عن عبدالله بن عمر»، وفي رواية: «وربما قلب حديث عبدالله بن عمر؛ يرويها عن عبيدالله بن عمر»[(٣)].

٤– عُبَيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، أبو عثمان، المدني:

«ثقة ثبت، قدَّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدَّمه ابن معين في القاسم عن عائشة، على الزهري عن عروة عنها»[(٤)].

٥– إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش الأسدي:

«صدوق»[(٥)].

---

(١) الثقات (١٢٩/٩)، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٦٨)، تاريخ بغداد (٢١٩/٤).

(٢) تقريب التهذيب (٤١١٩).

(٣) تهذيب الكمال (١٩٣/١٨).

(٤) تقريب التهذيب (٤٣٢٤).

(٥) المصدر نفسه (٢٣٦).

○ رجال الإسناد الثاني:

٦- الحسين بن إسماعيل بن محمد الضبي، أبو عبد الله، المحاملي، القاضي:

ثقة حافظ. قال محمد بن خلف وكيع: «من أهل العلم والفقه والحديث والعفة»، وقال الدارقطني: «كان فاضلًا نبيلًا، مقدَّمًا في العلم والفقه والحديث، ثبتًا فيه، محمودًا في أموره كلها»، وقال الخليلي: «ثقة كبير عالم... من شرط الصحيح»، وقال الخطيب البغدادي: «وكان فاضلًا، صادقًا، ديّنًا»، وقال الذهبي: «الإمام العلامة الحافظ، شيخ بغداد ومحدثها»(١).

٧- إبراهيم بن عبدالله بن جحش:

لم أجد من ترجمه، وسيأتي استظهارُ كونه سقطًا من بعض الرواة، وأن صوابه إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش. وقد سبقت ترجمة إبراهيم بن محمد قريبًا برقم (٥).

○ دراسة الأسانيد:

ساق الدارقطني خلافًا في الحديث عن الدراوردي، وهو في الحقيقة خلافٌ عن أحد الرواة عنه: محمد بن عمرو بن سليمان بن أبي مذعور، حيث:

* رواه ابن صاعد، عن ابن أبي مذعور، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش، عن أبيه، عن زينب،

* ورواه المحاملي، عن ابن أبي مذعور، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن عبدالله بن جحش، عن زينب.

وكلٌّ من ابن صاعد والمحاملي ثقةٌ حافظ، ولعله لذلك لم يَحكُم الدارقطني لأحدهما على الآخر، بل اكتفى بقوله: «اختلفا في إسناده».

والناظر إلى مجمل طرق الحديث يتبيَّن له أن مَخْرَجَ كثيرٍ منها هو إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش، وأنه رواه عن أبيه: محمد بن عبدالله بن جحش، فلعله سقط على المحاملي بعضُ اسم هذا الراوي، وذِكرُ أبيه، أو لم يضبط هذا الموضع من الإسناد تمام الضبط. والذي يظهر أن ابن صاعد أتقن من المحاملي إجمالًا، وأحفظ لمثل هذه الدقائق.

(١) أخبار القضاة (٣/١٩٩)، الإرشاد (٢/٦١٢)، تاريخ بغداد (٨/٥٣٦)، تذكرة الحفاظ (٣/٨٢٤).

وممن اختُلف عنه ممن دون الدراوردي: سعيد بن منصور، حيث:

* رواه محمد بن علي الصائغ، عنه، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن زينب،

* ورواه إسماعيل بن عبدالله العبدي سمويه، عن سعيد بن منصور، به، لكنه نسب إبراهيم محمد: ابن أبي حبيش،

* ورواه ابن سعد، عن سعيد بن منصور، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب.

وقول سمُّويه في نسبة شيخ عبيدالله: ابن أبي حبيش، خطأ، وقد استغربه الخطيب بعدما رواه عن أبي نعيم الأصبهاني، عن عبدالله بن جعفر، عن سمُّويه، فقال: «كذا روى لنا هذا الحديثَ أبو نعيم»[(١)]، وعقَّب عليه ابن ماكولا بقوله: «وهذا غلط ظاهر قد وقع»[(٢)].

وأما رواية ابن سعد، فهي موافقة لرواية بعض الرواة عن الدراوردي -كما سبق ويأتي-، فيحتمل أن سعيد بن منصور رواه عن الدراوردي على وجهين حفظهما عنه، وإن كان الأقوى عن سعيد: رواية الصائغ وسمويه، في جعله عن عبيدالله، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، وإنْ حصل الخطأ المذكور في رواية سمويه.

فيتلخص مما سبق أن الحديث جاء عن الدراوردي على أوجه:

* فرواه محمد بن عمرو بن سليمان بن أبي مذعور، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وسعيد بن منصور، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش، عن أبيه، عن زينب.

* ووافقهم محمد بن خالد بن عبدالله الواسطي، عن الدراوردي، إلا أنه أبهم والد إبراهيم، فقال: عن إبراهيم بن محمد، عن رجل من آل جحش، عن زينب.

---

(١) المؤتنف [١٧أ].

(٢) الإكمال (٢/٣٣٧).

* ورواه يحيى الحماني، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن إبراهيم بن أبي حبيش، عن بعض آل جحش، عن زينب.

* ورواه علي بن بحر، وإبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، عن عبيدالله بن عمر، عن محمد بن إبراهيم، عن زينب.

* ورواه إسماعيل بن أبي أويس، وابن أبي عمر العدني، وخالد بن يوسف السمتي، عن الدراوردي، عن إبراهيم بن محمد، مرسلًا.

والناظر في هذا الاختلاف يلحظ أنه لا يخلو وجهٌ فيه من ثقةٍ يرويه عن الدراوردي، وهذا يقوي أن هذا الاضطراب إنما هو منه، وهو قول الدارقطني -كما سيأتي-.

وقد مرَّ في ترجمة الدراوردي أنه كان يقلب حديث عبدالله بن عمر العمري، فيرويه عن عبيدالله بن عمر، وهذا واقعٌ في هذا الحديث، فإنه محفوظٌ عن العمري المكبَّر، رواه جماعةٌ من أصحابه عنه، وعنه فيه اختلافٌ في إسناده، أرجح أوجُهِهِ: أنه يرويه عن إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن جحش، عن أبيه، عن زينب، مع تقارُب الأوجه عنه في جعل الحديث من مسند محمد بن عبدالله بن جحش، أو مسند عمَّته زينب[1].

ويتَّضح من ذلك أن الأرجحَ عن العمري موافقٌ للوجه الأول عن الدراوردي، الذي رواه عنه محمد بن عمرو بن أبي مذعور، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وسعيد بن منصور.

---

(١) أخرجه أبو عبيد في الطهور (١٢٥)، والطبراني في الكبير (١٩/٢٤٩) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٣٣)-، من طريق ابن أبي مريم، وأحمد (٢٧٣٩٤) عن حماد بن خالد، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٠٩٤) من طريق المغيرة بن عبدالرحمن، وأبو يعلى (٧١٥٧) من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد الحنفي، وعلَّقه ابن أبي حاتم في العلل (١٥٣) عن معن بن عيسى، والدارقطني في العلل (٩/٣٨١) عن معاوية بن صالح، جميعهم عن عبدالله بن عمر العمري، عن إبراهيم بن محمد، عن أبيه، عن زينب. إلا أن معنًا جعله عن إبراهيم، عن زينب، مباشرة. وقال معاوية بن صالح، عن العمري: عن محمد بن عبدالله بن جحش، عن أبيه، عن زينب. واختلف البقية في صيغة الرواية، فجعله ابن أبي مريم من مسند محمد بن عبدالله بن جحش، وجعله المغيرة بن عبدالرحمن وعبيدالله الحنفي من مسند زينب بنت جحش -على احتمالٍ في لفظ الحنفي-، وجاءت رواية حماد بن خالد بالوجهين.

ولهذا، فإن ابن أبي حاتم عرض الخلاف على أبي زرعة الرازي، فذكر اختلاف روايتَي يعقوب بن حميد، وإبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، ووجهين من الخلاف عن عبدالله بن عمر العمري –ثانيهما ما سبق ترجيحه عنه–، فقال أبو زرعة عقبه: «هذا الصحيح»، قال ابن أبي حاتم: «يعني: حديث يعقوب بن حميد بن كاسب، عن الدراوردي»(١).

وهذا الترجيح في الخلاف عن الدراوردي راجعٌ –فيما يظهر– إلى كون الحديثِ حقيقةً لعبدالله بن عمر العمري، لا لأخيه عبيدالله، وإذا كان الراجحُ عن العمري موافقًا لما رواه يعقوب بن حميد عن الدراوردي؛ كان ما رواه يعقوب راجحًا بالتبع رُجحانًا نسبيًّا عن الدراوردي.

وأما الراجح عن عبيدالله بن عمر رجحانًا مطلقًا، فهو ما رواه ثلاثةٌ من أصحابه الثقات الحفاظ عنه، هم: ابن جريج، ومعمر، وجرير بن حازم، حيث رووه عنه، عن النبي ﷺ، معضلًا(٢)، وهم بذلك يخالفون الدراوردي، ويزيدون روايتَه المضطربة ضعفًا، ويؤكدون أنه لم يروِ حديثَ عبيدالله على الحقيقة، بل حديثَ عبدالله.

ومفاد هذا أن روايةَ الدراوردي روايةٌ منكرة، لمخالفته الثقات مع اضطرابه، وهذا يوافق قول النسائي السابق نقله في ترجمته: «حديثه عن عبيدالله العمري منكر».

وإذا تبيَّن ما سبق، فإن الموصول إنما هو حديث عبدالله بن عمر العمري، والعمري «ضعيف»(٣)، فالإسناد ضعيف لضعفه، وفيه اضطرابٌ –أيضًا– سبق بيانه، خصوصًا في منتهى إسناد الحديث.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٦٢٦/١).

(٢) أخرجه عبدالرزاق (١٧٧) عن ابن جريج، و(١٧٨) عن معمر، وأبو موسى المديني في منتهى رغبات السامعين [٢٤٨ب] من طريق جرير بن حازم. **تنبيه:** وقع في بعض مطبوعات مصنف عبدالرزاق في رواية ابن جريج: «عن عبدالله بن عمر»، والصواب أنه يرويه عن عبيدالله، فهكذا هو في الأصل الخطي المعتمد [٨ب]، وفي طبعة دار الكتب العلمية (٤٥/١). وابن جريج معروفٌ بالرواية عن عبيدالله، لا عن عبدالله، انظر: تهذيب الكمال (٣٤١/١٨).

(٣) تقريب التهذيب (٣٤٨٩).

ولأجل ذلك فقد ذهب الدارقطني إلى تضعيف الحديث بالاضطراب، سواءٌ روايةُ الدراوردي عن عبيدالله بن عمر، وروايةُ عبدالله بن عمر العمري، فإنه ساق الخلاف عن الدراوردي، ثم عن العمري، وقال عقب ذلك: «والحديث شديد الاضطراب»[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالعزيز بن محمد الدراوردي بالحديث عن عبيدالله بن عمر.

وأعاد هذا في العلل، فقال: «لا أعلم رواه عن عبيدالله غيرُ الدراوردي»[٢].

ومراد الدارقطني بذلك: رواية الحديث موصولًا. وأما معضلًا، فقد مرَّ أن ثلاثةً من ثقات أصحاب عبيدالله بن عمر رووه عنه كذلك.

---

(١) العلل (٩/٣٨١).

(٢) (٩/٣٨٢).

بابٌ فيما جاء أن الماءَ من الماء، ونَسْخ ذلك / [١٦ب]

٤٢- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا، ثنا أبو كُرَيب، [ثنا يونس بن بُكَير](١)، أنا زيد بن سعد، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه، قال: انطلق رسول الله ﷺ في طلب رجلٍ من الأنصار، فخرج الأنصاريُّ من بيته إلى رسول الله ﷺ، ورأسُه يقطر ماءً، فقال النبي ﷺ: «**ما لِرأسِك؟**». قال: وقفتَ على الباب وأنا مع أهلي، فخِفتُ أن أحتبس عنك، فصببتُ عليَّ من الماء، ثم خرجت. فقال النبي ﷺ: «**هل كنتَ أنزلت؟**». قال: لا. قال: «**فإذا فعلتَ ذلك، فلا تغتَسِلَنّ، اغِسل ما مسَّ المرأةَ منك، وتوضَّأ وضوءَك للصلاة، فإنما الماءُ من الماء**».

غريبٌ من حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه؛ عبدالرحمن بن عوف، تفرَّد به زيد بن سعد عنه، ولم يروه عنه غير يونس بن بُكَير(٢). / [١٧أ]

○ التخريج:

رواه أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، واختُلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن أبيه؛ عبدالرحمن بن عوف:

أخرجه البزار (١٠٤١)،

وأبو يعلى (٨٥٧)،

كلاهما (البزار، وأبو يعلى) عن أبي كريب؛ محمد بن العلاء، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد الخدري:

أخرجه أحمد (١١٤١٥)، **ومسلم** (٣٤٣)، وأبو داود (٢١٧) -ومن طريقه البيهقي (١٦٧/١)-، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢٨٠/١)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥٤/١)، وابن حبان (١١٦٨)، من طريق عمرو بن الحارث، وابن شاهين

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من تعليق الدارقطني أدناه، حيث ذكر أنه لم يروه عن زيد بن سعد غير يونس بن بكير، ومن مصادر الرواية.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٥٣).

في الناسخ والمنسوخ (٧) من طريق عُقيل، كلاهما (عمرو، وعقيل) عن الزهري، عن أبي سلمة، به، مختصرًا بلفظ: «الماء من الماء»، وفي بعض الألفاظ زيادة: «إنما» في أوله.

الوجه الثالث: أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة:

أخرجه الطحاوي (٥٤/١)، وابن عدي (١٢٨٠٤، ١٢٨٠٥)، من طريق العلاء بن محمد بن سيار، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، به، بنحو القصة.

الوجه الرابع: أبو سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي عثمان الأنصاري:

أخرجه الطبراني (٣٧١/٢٢) من طريق عمر بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبي سلمة، به، بنحوه، وفي لفظه أن أبا عثمان هو صاحب القصة.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- محمد بن العلاء بن كُرَيب الهمداني، أبو كريب، الكوفي:

«ثقة حافظ»[١].

٣- يونس بن بُكَير بن واصل الشيباني، أبو بكر، الكوفي، الجمال:

«صدوق يخطئ»[٢].

٤- زيد بن سعد:

مجهول العين. قال البزار: «وزيد بن سعد هذا فلا نعلم روى عنه إلا يونس بن بكير»[٣]، وقال الهيثمي: «لم أجد من ترجمه»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٦٢٠٤).

(٢) المصدر نفسه (٧٩٠٠).

(٣) مسند البزار (٢٥٢/٣).

(٤) مجمع الزوائد (٣٢١/٣).

٥- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الضعف، لحال شيخه، إلا أنه تابعه إمامان، هما: البزار، وأبو يعلى، فصحَّ عن أبي كريب. وقد اختُلف فيه عن أبي سلمة:

* فرواه زيد بن سعد، عن أبي سلمة، عن أبيه.

* ورواه محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

* ورواه أبو الزناد، عن أبي سلمة، عن أبي عثمان الأنصاري.

* ورواه الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد الخدري.

وإسناد الوجه الأول إلى زيد بن سعد فيه يونس بن بكير، وقد مرَّ أنه صدوق يخطئ، وزيدٌ نفسُه مجهول العين، فروايته هذه ضعيفة.

وكذلك الوجه الثاني، فإن راويه عن محمد بن عمرو بن علقمة هو العلاء بن محمد بن سيار، وهو ضعيف[١]، وقد أورد ابنُ عدي هذا الحديثَ في ترجمته، مع أحاديث أخرى له عن محمد بن عمرو بن علقمة، ثم قال: «وهذه الأحاديث التي ذكرتها عن العلاء، عن محمد بن عمرو، غيرُ محفوظة»[٢].

وإسناد الوجه الثالث إلى أبي الزناد ليّنٌ جدًّا، فإن فيه عمرَ بن محمد بن الحسن الأسدي -وهو «صدوق ربما وهم»[٣]-، وأباه محمد بن الحسن المعروف بالتلّ -وهو «صدوق فيه لين»، كما مرَّ في ترجمته في الحديث (٣٧)-، وعبدَالرحمن بن أبي الزناد -وهو «صدوق تغير حفظه»[٤]-. وقد علَّق الدارقطني وجهًا آخر عن أبي الزناد، ثم ذكر هذا الوجه، قال: «ورواه أبو الزناد، عن أبي سلمة، عن عتبان الأنصاري. وقال ابن التل:

---

(١) انظر: لسان الميزان (٥/٤٦٨).

(٢) الكامل (٨/١٧٣).

(٣) تقريب التهذيب (٤٩٦٤).

(٤) المصدر نفسه (٣٨٦١).

عن أبيه، عن ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي عثمان الأنصاري، ولا يَثبُت»[١]. والوجه الذي علَّقه الدارقطني أولًا أقربُ من الوجه الآخر، لأن صاحب القصة سُمِّيَ عتبان في حديث أبي سعيد الخدري المخرَّج في صحيح مسلم من غير رواية أبي سلمة -كما سيأتي-، كما جاء من طريق عتبان بإسنادٍ ضعيف[٢].

وعلى كل حال، فهذه الأوجه الثلاثة مع ضعفها مخالفةٌ لما رواه الإمام الحافظ الثبت ابن شهاب الزهري، عن أبي سلمة، حيث رواه عنه، عن أبي سعيد الخدري، وهذا ما أخرجه مسلم في صحيحه، وهو يقضي بنكارة الأوجه الأخرى.

ورواية الزهري وإن كانت مختصرةً، مقتصرةً على المتن المرفوع: «الماء من الماء»، إلا أن أصلَ القصةِ محفوظٌ عن أبي سعيد الخدري، وقد أخرجها الشيخان في صحيحهما من طريق ذكوان أبي صالح، عن أبي سعيد[٣]، وأخرجها مسلم في صحيحه عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، عن أبيه[٤].

وإلى هذه العلة أشار البزار، فإنه قال -بعدما أخرج الوجه الأول، وهو رواية زيد بن سعد، عن أبي سلمة، عن أبيه-: «وهذا الحديث قد رواه غيرُ من ذكرنا عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي سعيد»[٥].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد زيد بن سعد بالحديث عن أبي سلمة، عن أبيه، وتفرُّد يونس بن بكير عن زيد.

---

(١) العلل (٢/١٦٧).

(٢) أخرجه أحمد (١٩٣١٨) من طريق كثير بن زيد، عن المطلب بن عبدالله، عن عتبان -أو ابن عتبان- الأنصاري. وكثير بن زيد «صدوق يخطئ» -كما في التقريب (٥٦١١)-، والمطلب «صدوق كثير التدليس والإرسال» -كما في التقريب (٦٧١٠)-، ولم يصرح بسماعه هنا، ومجمل كلام الأئمة يدل على أنه لم يسمع إلا من عددٍ محدود من الصحابة. انظر: تهذيب التهذيب (٤/٩٣).

(٣) صحيح البخاري (١٨٠)، صحيح مسلم (٣٤٥).

(٤) صحيح مسلم (٣٤٣).

(٥) مسند البزار (٣/٢٥٢).

وكرَّر ذلك في العلل، فقال: «يرويه يونس بن بكير، عن زيد بن سعد، عن أبي سلمة، عن أبيه. ولم يتابع عليه»[١].

(١) (١٦٧/٢).

بابُ اغتِسَالِ الرجالِ والنساءِ مِن إناءٍ واحد

٤٣- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا عمرو بن علي، ثنا مُعتَمِر بن سليمان، ثنا عُبيدالله بن عمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كنتُ أغتَسِل [١] ورسولُ الله ﷺ مِن[٢] إناءٍ واحدٍ مِن الجنابة».

غريبٌ من حديث عُبيدالله بن عمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، تفرَّد به مُعتَمِر بن سليمان عنه[٣]. / [١٧ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن أبي شريح في حديثه -جزء بيبي- (١١٤)، والمخلص في الأول من المخلصيات (٣٠٢)، عن يحيى بن محمد بن صاعد، به، بمثله، دون عبارة: «من الجنابة».

وأخرجه البزار (١٨/٩٤)،

والطبراني في الأوسط (١٢٢٦) عن أحمد بن محمد بن الجهم،

كلاهما (البزار، وابن الجهم) عن عمرو بن علي، به، بمثله، دون عبارة: «من الجنابة».

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٤٥٥٤)، وابن المقرئ في الثالث عشر من فوائده [١٧٦أ]، من طريق عاصم بن النضر، عن معتمر بن سليمان، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- عمرو بن علي بن بحر بن كنيز الباهلي، أبو حفص، البصري، الفلاس الصيرفي:

---

(١) لعله سقط هنا: «أنا»، وهي ثابتة في كافة المصادر.

(٢) كذا في الأصل، وفي الأطراف: «في». وما في الأصل أولى وأوفق لما في المصادر.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٥١).

«ثقة حافظ»[١].

٣- معتمر بن سليمان:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٤- عبيدالله بن عمر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٠).

٥- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٦- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني صحيحٌ غريب.

والظاهر أن رواية عبيدالله بن عمر لم تشتهر عنه لكونه كان من أقران هشام بن عروة، وكانت وفاتاهما متقاربة، فكان أخذُ حديثِ هشامٍ عن هشامٍ نفسِه أَولى وأعلى.

وأما الحديث نفسُه، فقد قال البزار بعدما ساق بعض أفراد طرقه: «وهو مشهورٌ عن عائشة -رضي الله عنها-»[٢]، **وهو مخرَّجٌ في الصحيحين والسنن من طرقٍ عن هشام، وعن عروة، وعن عائشة -رضي الله عنها-**[٣].

(١) تقريب التهذيب (٥٠٨١).

(٢) مسند البزار (٩٥/١٨).

(٣) صحيح البخاري (٥٩٥٦)، جامع الترمذي (١٧٥٥)، سنن النسائي (٢٣٧، ٤١٦)، من طريق هشام، وصحيح البخاري (٢٥٠، ٢٦٣)، صحيح مسلم (٣١٩)، من طريق عروة، وصحيح البخاري (٢٦١، ٢٦٣، ٢٩٩)، صحيح مسلم (٣٢١، ٣٣١)، من طريق عائشة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد معتمر بن سليمان بالحديث عن عبيدالله بن عمر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

ووافق في ذلك البزارَ، حيث قال: «ولا نعلم رواه عن عبيدالله إلا المعتمر»[١].

والطبرانيَّ، قال: «لم يرو هذا الحديث عن عبيدالله بن عمر إلا معتمر»[٢].

(١) مسند البزار (١٨/٩٥).

(٢) المعجم الأوسط (٢/٥٣، ٥/١٩).

بابٌ فيما يُنتَفَع به مِن الـمَيْتَة

٤٤- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، ثنا عَبَّاد بن يعقوب، ثنا الوليد بن أبي ثور، عن أبي سَعْد البَقَّال، عن الحكم بن عُتَيبة، عن عبدالله بن عُكَيم الجهني، قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يُنتَفَع من الميتة بإهابٍ ولا[(١)] عَصَب[(٢)]».

غريبٌ من حديث أبي سَعْد البَقَّال؛ سَعِيد بن المَرْزُبان، عن الحكم بن عُتَيبة، تفرَّد به الوليد بن أبي ثور عنه[(٣)].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، أبو عبدالله:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- عباد بن يعقوب:

صدوق رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٣٥).

٣- الوليد بن عبدالله بن أبي ثور الهمداني، الكوفي:

«ضعيف»[(٤)].

٤- سعيد بن الـمَرْزُبان العبسي مولاهم، أبو سَعد، الكوفي، البَقَّال الأعور:

---

(١) كذا في الأصل، ووضع عليها علامة تضبيب، إشارة إلى إشكال استعمال «ولا» في السياق.

(٢) قال في النهاية (١/٨٣): الإهاب: «الجِلد. وقيل: إنما يقال للجِلد: إهاب؛ قبل الدبغ، فأما بعده فلا». وفي اللسان (١/٦٠٢): «الأعصاب: أطناب المفاصل التي تلائم بينها وتشدُّها، وليس بالعقب، يكون ذلك للإنسان وغيره».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤١٠١).

(٤) تقريب التهذيب (٧٤٣١).

«ضعيف مدلس»[١].

٥- الحكم بن عُتَيبة الكندي، أبو محمد، الكوفي:

«ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتوالي أربعة ضعفاء فيه، على تفاوت ضعفهم.

وأراد الدارقطنيُّ هنا غرابةَ رواية أبي سعد البقال عن الحكم بخصوصها، وإلا فالحديث مشهور جدًّا عن الحكم، رواه جمعٌ كبيرٌ عنه، قال ابن شاهين: «ورواه عن الحكم جماعة، منهم: الأعمش، ومنصور، والشيباني، وإسماعيل بن مسلم، وشعبة، ومطرف، ومسعر، والأجلح، وخالد بن كثير، والمسعودي، ومحمد بن أبي ليلى، والحجاج بن أرطاة، وحمزة الزيات، وأبو مريم، وعبدالملك بن أبي غنية، ومطر الوراق، والعرزمي، والحسن بن عمارة، وأبان بن تغلب، ويزيد بن أبي زياد، وطلق بن السري، والربيع بن الركين، وأبو سعد البقال، ومحمد بن قيس، ورواه خالد الحذاء، وشعبة...»[٣]. وقال أبو نعيم الأصبهاني: «رواه عن الحكم: الأعمش، وأبو إسحاق السبيعي، وأبو إسحاق[٤]، ومنصور، ومحمد بن جحادة، وأبو سعد البقال، وخالد الحذاء، ومطر الوراق، ومطرف بن طريف، ومسعر، ويونس بن أبي إسحاق، ومعاوية بن ميسرة، وأبو شيبة، ومحمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وعمرو بن قيس الملائي، وعتبة بن عبدالله، وحلو بن السري، والمسعودي»[٥].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الوليد بن أبي ثور بالحديث عن أبي سعد البقال، عن الحكم.

---

(١) المصدر نفسه (٢٣٨٩).

(٢) المصدر نفسه (١٤٥٣).

(٣) ناسخ الحديث ومنسوخه (ص١٥١).

(٤) هو الشيباني -فيما يظهر-.

(٥) معرفة الصحابة (٣/١٧٤١).

كتاب الصلاة / [١٩أ]

بابُ وقتِ صَلاةِ العَصر

٤٥ – قال الدارقطني في السابع: حدثنا ابن مَخْلد، ثنا الفضل بن العباس الرازي، ثنا الهيثم بن يمان؛ أبو بشر، ثنا أيوب بن جابر، عن حُصَين بن عبدالرحمن، عن عمارة بن رُوَيبة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن صلى قبل طُلوعِ الشمس وقبل غُروبها لم تمسّه النار**».

غريبٌ من حديث حُصَين بن عبدالرحمن، عن عمارة بن رُوَيبة، تفرَّد به أيوب بن جابر عنه[1]. / [٢٠أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١ – محمد بن مَخْلد بن حفص، أبو عبدالله، الدوري العطار:

ثقة حافظ. قال الدارقطني: «ثقة مأمون»، وقال الخطيب البغدادي: «كان أحد أهل الفهم، موثوقًا به في العلم، متَّسع الرواية، مشهورًا بالديانة، موصوفا بالأمانة، مذكورًا بالعبادة»[2].

٢ – الفضل بن العباس، أبو بكر، الرازي، الصائغ، المعروف بفضلك:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢٦٢)، وفيه في آخر كلام الدارقطني زيادة: «وعن عبدالملك بن عمير»، وهي زيادة مشكلة، إذ لم ترد هنا، لا في إسناد الحديث، ولا في تعليق الدارقطني، كما أن السياقَ في حديثِ حصينٍ خاصة، فقد بدأ الدارقطني كلامه باستغرابه من حديثه، ثم إن أيوب بن جابر لم يتفرَّد به عن عبدالملك بن عمير، فقد رواه غيرُ واحد عن عبدالملك، واختلفوا عنه، انظر: مسند أحمد (١٧٤٩٣، ١٧٤٩٥، ١٧٤٩٦)، صحيح مسلم (٦٣٤)، صحيح ابن خزيمة (٣١٩، ٣٢٠).

(٢) تاريخ بغداد (٤/٤٩٩)، تاريخ الإسلام (٧/٦٥١).

ثقة ثبت حافظ. قال شعيب بن إبراهيم البيهقي: «الفضل بن العباس إمام عصره في معرفة الحديث»، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقةً ثبتًا حافظًا»، وقد ذُكر أنه قال مقالةً بدعية، ولم يرجع عنها[١].

٣- الهيثم بن يمان، أبو بشر، الرازي:

صدوق يخطئ. قال أبو حاتم الرازي: «صالح صدوق»، وضعَّفه الأزدي[٢].

٤- أيوب بن جابر بن سيار السُّحَيمي، أبو سليمان، اليمامي ثم الكوفي:

«ضعيف»[٣].

٥- حُصَين بن عبدالرحمن السلمي، أبو الهذيل، الكوفي:

«ثقة تغيَّر حفظه في الآخر»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال أيوب بن جابر، ويزداد ضعفه بتفرُّده به عن حصين بن عبدالرحمن، الذي روى عنه كبارُ الرواة وحُفَّاظُهم، كالثوري، وشعبة، وهشيم، وزائدة، وأبي عوانة، وغيرهم.

ثم قد مرَّ أن حصينًا تغيَّر، ولم أجد ما يفيد في حال رواية أيوب بن جابر عنه إن كانت قبل التغيُّر أو بعده.

والحديث المحفوظ لحصين، عن عمارة بن رويبة، هو حديث رفع السبابة في الدعاء على المنبر، وقد رواه عنه أجلَّةُ حفاظ أصحابه[٥]، فيحتمل أن أيوب بن جابر، أو الهيثم بن يمان، قد اختلط عليه الحديثان.

---

(١) تاريخ بغداد (٣٣٧/١٤)، تاريخ الإسلام (٣٨٥/٦).

(٢) لسان الميزان (٣٦٥/٨).

(٣) تقريب التهذيب (٦٠٧).

(٤) المصدر نفسه (١٣٦٩).

(٥) انظر: تحفة الأشراف (٤٨٦/٧)، إتحاف المهرة (٧٤٨/١١).

وأما حديث الباب، فإنما يصح من طريق ابن عمارة بن رويبة عن عمارة، **وهو في صحيح مسلم من هذه الطريق**[1].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أيوب بن جابر بالحديث عن حصين بن عبدالرحمن، عن عمارة بن رويبة.

(١) صحيح مسلم (٦٣٤).

بابُ تَطهيرِ المَسَاجِد

٤٦- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا (أحمد)[1] بن عبدالله بن محمد الوكيل، ثنا العباس بن يزيد البحراني، ثنا سفيان بن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك، قال: دخل أعرابيٌّ المسجد، فبال فيه، فأسرع الناسُ إليه، فقال رسول الله ﷺ: «**إنما بُعِثتم مُيَسِّرين، ولم تُبعَثوا مُعَسِّرين**»، فأمر بدلوٍ من ماء، فصُبَّ على بوله.

غريبٌ من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، تفرَّد [2] سفيانُ بنُ عيينة بقوله: «**إنما بُعِثتم مُيَسِّرين، ولم تُبعَثوا مُعَسِّرين**»[3].

○ التخريج:

أخرجه الشافعي في الأم (١٠٩) -ومن طريقه أبو عوانة (٦٣٧)، والبيهقي في السنن (٤٢٧/٢)، ومعرفة السنن (٥٠٥٩)-،

والحميدي (١٢٣٠) -ومن طريقه البيهقي (٤٢٧/٢)-،

وأحمد (١٢٢٦٥)،

والترمذي (١٤٨) عن سعيد بن عبدالرحمن المخزومي،

والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٣٢) عن عبدالله بن محمد الزهري،

والدارقطني -كما في العلل المتناهية (٥٤٥)، والتحقيق في أحاديث التعليق (٧٨/١)، والتلخيص الحبير (٨٤/١)- من طريق عبدالجبار بن العلاء،

والمخلدي في الفوائد المنتخبة من أصول مسموعاته بانتخاب البحيري [٢٥٩ب] من طريق يحيى بن الربيع المكي،

---

(١) في الأصل: «محمد»، وهو تحريف، إذ لم أجد للدارقطني شيخًا بهذا الاسم، وإنما روى عن أحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل، وأكثَرَ عنه في عامة كتبه، وهكذا سماهُ ونسبَهُ في غالب روايته عنه.

(٢) زاد في الأطراف هنا من إحدى نسختيه: «به»، والأصح حذفها كما في الأصل.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٢٩٣).

وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٦٥٣) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي،

وابن طاهر المقدسي في السماع (ص٨٩) من طريق محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ،

تسعتهم (الشافعي، والحميدي، وأحمد، والمخزومي، والزهري، وعبدالجبار بن العلاء، ويحيى بن الربيع، والرمادي، وابن المقرئ) عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

إلا أن الشافعي، والحميدي، وأحمد، وعبدالجبار بن العلاء، والرمادي، لم يذكروا في لفظهم سوى قصة الأعرابي، دون قوله: «إنما بعثتم ميسرين»، وزاد عبدالجبار بن العلاء ذكرَ حفر مكان البول،

ولم يَسُق المخزومي، والزهري، ويحيى بن الربيع، متنًا للحديث، وإنما جاء عندهم معطوفًا على حديث سفيان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة[1]، بقصة الأعرابي، وفيها قوله ﷺ: «إنما بعثتم ميسرين»، قال ابن عيينة في رواية المخزومي والزهري: «نحو هذا»، وقال في رواية يحيى بن الربيع: «مثله»،

ولم يُذكر مِن متن ابن المقرئ إلا لفظ: «إنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين».

وأخرجه مالك في موطئه (٦٤/١)،

وعبدالرزاق (١٦٧٣) عن إبراهيم بن محمد،

وابن أبي شيبة (٢٠٤٨)، وأبو يعلى (٣٦٥٤)، وأبو عوانة (٦٣٦)، وابن المنذر في الأوسط (٧٣٨)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (٧٣)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٦٥٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٤/٢٤)، والاستذكار (٣٧٥٩)، من طريق يزيد بن هارون،

وأحمد (١٢٣١٥) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه (٦٥٣)-، و**مسلم** (٢٨٤)، وأبو يعلى (٣٦٥٢)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٥/٢٤)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

---

(١) هو عند يحيى بن الربيع لاحقٌ له مفصولٌ عنه، بدون استعمال أداة عطف، إلا أنه قد يكون معطوفًا في الأصل وتصرَّف فيه بعضهم بفصل الحديثين. ويُتسامح في الوصف بالعطف هنا، خاصةً مع وجود الإحالة في المتن إلى الحديث الأول -كما سيأتي-.

وأحمد (١٢٩٠٦) عن عبدالله بن نمير،

والدارمي (٧٦٧)، وابن المنذر في الأوسط (٧٤١)، والبيهقي (٤٢٧/٢)، من طريق جعفر بن عون،

و**البخاري** (٢٢١)، والنسائي في المجتبى (٥٥)، والكبرى (٥٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٥/٢٤)، من طريق عبدالله بن المبارك،

و**البخاري** (٢٢١م) من طريق سليمان بن بلال،

و**مسلم** (٢٨٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣/١)، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي،

والبزار (٦٢٠١) من طريق أبي معاوية،

والبزار (٦٢٠١)، وأبو بكر الأنصاري في مشيخته: أحاديث الشيوخ الثقات (٥١٨، ٦٦٨)، من طريق يعلى بن عبيد،

والنسائي في المجتبى (٥٤)، والكبرى (٥٢) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (١٥/٢٤)-، من طريق عبيدة[1]،

والطبراني في الأوسط (٥٨٠٩) من طريق القاسم بن معن،

وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (بعد ٦٥٣) من طريق علي بن مسهر،

وعلَّقه الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ص١٤٩) عن سفيان الثوري،

وعن حماد بن زيد،

وعن يحيى بن سعيد الأموي،

---

(١) هو ابن حميد. أخرجه النسائي عن قتيبة، عنه، وقد جاء في أحاديث أخرى في المجتبى (١٩٨، ٢٣٩، ٤١٨) التصريحُ بأن شيخَ قتيبة هو ابن حميد، وصرَّح به المزي في سوق طرق هذا الحديث من تحفة الأشراف (٤٢٨/١). إلا أنه وقع في التمهيد من طريق النسائي: «عبدة»، ولخص ابن عبدالبر في الاستذكار (٢٥٨/٣) بعضَ ما أورده في التمهيد، فنَسَبَهُ: «عبدة بن سليمان»، فالظاهر أنه تصحيفٌ قديمٌ وقع في نسخة ابن عبدالبر من سنن النسائي.

السبعة عشر راويًا (مالك، وإبراهيم بن محمد، ويزيد بن هارون، ويحيى القطان، وابن نمير، وجعفر بن عون، وابن المبارك، وسليمان بن بلال، والدراوردي، وأبو معاوية، ويعلى بن عبيد، وعبيدة، والقاسم بن معن، وعلي بن مسهر، والثوري، وحماد بن زيد، ويحيى الأموي) عن يحيى بن سعيد الأنصاري، به، بنحوه، ولم يذكر أيٌّ منهم فيه إلا قصة الأعرابي، دون لفظ: «إنما بعثتم ميسرين».

إلا أن مالكًا جعله عن يحيى بن سعيد، مرسلًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عبدالله بن محمد، أبو بكر، البغدادي، النحاس، المعروف بوكيل أبي صخرة:

ثقة. ذكره يوسف بن عمر القواس في شيوخه الثقات، وقال الذهبي: «بغدادي ثقة»، وقال: «المحدث الصدوق»[(١)].

٢- عباس بن يزيد بن أبي حبيب البحراني، البصري، يلقب عباسويه، ويعرف بالعبدي، كان قاضي همَذان:

«صدوق يخطئ»[(٢)].

٣- سفيان بن عيينة:

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٤- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري، أبو سعيد، المدني، القاضي:

«ثقة ثبت»[(٣)].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٣٧٩)، تاريخ الإسلام (٧/٥٠٤)، سير أعلام النبلاء (١٥/٧٠).

(٢) تقريب التهذيب (٣١٩٤).

(٣) المصدر نفسه (٧٥٥٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال العباس بن يزيد البحراني.

وقد تبيَّن من التخريج أن الحديث جاء عن سفيان بن عيينة على أربعة أضرُب من جهة متنه:

الأول: إدخال قوله: «إنما بعثتم ميسرين» في قصة الأعرابي. وهي رواية العباس بن يزيد البحراني.

الثاني: سياق قصة الأعرابي، دون قوله: «إنما بعثتم ميسرين». وهي رواية الشافعي، والحميدي، وأحمد بن حنبل، وعبدالجبار بن العلاء، وإبراهيم بن بشار الرمادي. وقد زاد عبدالجبار بن العلاء في متنه زيادةً بيَّن الدارقطني وهمَهُ فيها، وأنها دخلت عليه من حديثٍ آخر مرسلٍ لابن عيينة[1].

الثالث: عدم سياق متن حديث أنس، والإحالة فيه على حديثٍ آخرَ في قصة الأعرابي نفسِها، جاء في متنه قولُه ﷺ: «إنما بعثتم ميسرين»، وهو حديث ابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة[2]. وهذه رواية سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، وعبدالله بن محمد الزهري، ويحيى بن الربيع المكي. ولفظ الإحالة في رواية المخزومي، والزهري: «نحو هذا»، وفي رواية يحيى بن الربيع: «مثله».

الرابع: سياق قوله: «إنما بعثتم ميسرين» فقط، دون قصة الأعرابي. وهو لفظ محمد عبدالله بن يزيد المقرئ.

---

(١) انظر: التحقيق (١/٧٨)، العلل المتناهية (١/٣٣٤).

(٢) هذا الحديث محفوظ عن سفيان، وقد رواه جمعٌ من أصحابه عنه، فأخرجه الحميدي (٩٦٧)، وأحمد (٧٣٧٥)، وأبو داود (٣٨٠) عن أحمد بن عمرو بن السرح، وابن عبدة، والترمذي (١٤٧) عن ابن أبي عمر، وهو (١٤٧)، وابن خزيمة (٢٩٨)، عن سعيد بن عبدالرحمن المخزومي، وابن الجارود (١٤١) عن محمود بن آدم، وابن خزيمة (٢٩٨) عن عبدالجبار بن العلاء، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (١٣١) عن الزبير بن أبي بكر، و(١٣٢) عن عبالله بن محمد الزهري، والمخلدي في الفوائد المنتخبة من مسموعاته [٢٥٩ب] من طريق يحيى بن الربيع المكي، والبيهقي (٢/٤٢٨) من طريق علي بن المديني، جميعهم عن سفيان بن عيينة، به.

ومن الملاحظ أن كبار الأئمة، كالشافعي، وأحمد بن حنبل، والحميدي، قد رووه عن ابن عيينة، فذكروا فيه قصة الأعرابي فقط، وقد قال أبو حاتم الرازي: «أثبت الناس في ابن عيينة: الحميدي، وهو رئيس أصحاب ابن عيينة»[١].

إلا أنه اتفق ثلاثةٌ من الرواة، هم سعيد بن عبدالرحمن المخزومي -وهو «ثقة»[٢]-، وعبدالله بن محمد الزهري -وهو ثقة[٣]-، ويحيى بن الربيع -وهو صدوق[٤]-، فرووه عن سفيان بتفصيل، حيث رووه أولًا عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وفيه لفظ: «إنما بعثتم ميسرين»، ثم بيَّنوا أن ابنَ عيينة نفسَه عطف عليه حديث أنس، فقال: «**وحدثني** يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك، نحو هذا»، هكذا قال المخزومي، والزهري، وأما يحيى بن الربيع، فساقهُ حديثًا مُعاقِبًا، وقال: «مثله».

واتفاق هؤلاء الرواة يُثبِت أن ابن عيينة حدَّث به تارةً هكذا، بعدم سياق متن حديثِ أنس، وإحالتِه إلى متن حديث أبي هريرة، كما أن اتفاقَ الأئمة المذكورين آنفًا يُثبِت أن ابنَ عيينة حدَّث تارةً أخرى بمتن حديث أنس مستقلًّا تامًّا.

والذي يظهر أن هذا الاختصار، مع استعمال لفظ: «نحو هذا» -بل لفظ: «مثله»، إن لم يكن استعماله تصرُّفًا من يحيى بن الربيع-، قد أدَّى إلى أنْ روى العباس بن يزيد

(١) الجرح والتعديل (٥/٥٧).

(٢) تقريب التهذيب (٢٣٤٨).

(٣) قال الحافظ في التقريب (٣٥٨٩): «صدوق»، إلا أنه أقوى من ذلك فيما يظهر، فقد قال فيه أبو حاتم مع تشدُّده: «صدوق»، وقال النسائي: «ثقة»، وقال الدارقطني: «من الثقات، قليل الخطأ»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقد روى عنه مسلم في صحيحه عدة أحاديث، انظر: تهذيب التهذيب (٢/٤٢٣).

(٤) لم أجد من ترجمه سوى الذهبي في تاريخ الإسلام (٦/٢٢٩)، وذكر ثلاثةً من الرواة عنه، أحدهم الحافظ أبو القاسم البغوي، ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقد رأيت البيهقي في مصنفاته يعتمد عليه في تخريج كثيرٍ من حديث سفيان بن عيينة، وعديدٌ منها يكون مخرَّجًا في الصحيحين، محفوظًا عن سفيان، فالظاهر أنه صدوق.

البحراني حديثَ أنس بمتنٍ نحوِ متن حديث أبي هريرة[١]، فتأوَّل البحرانيُّ إحالةَ ابن عيينة على حديث أبي هريرة، وجعل متنَه متنًا لحديث أنس، مع تصرفٍ فيه أيضًا.

وقد وقع في الحديث إشكالٌ آخرُ أكبر، حيث جاءت رواية محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، عن ابن عيينة، بالاقتصار على لفظ: «إنما بعثم ميسرين» في حديث أنس، وحذفِ قصة الأعرابي. والذي يغلب على الظن أن سببَ هذا الاقتصار تصرُّفُ ابن عيينة نفسُه، وإحالتُه على حديث أبي هريرة، حيث تأوَّله ابن المقرئ، أو مَن دونه، فروى المتنَ مفردًا من حديث أنس، فتركَّب بذلك حديثٌ جديدٌ بإسنادٍ ظاهرُه الصحة.

والذي يصحُّ عن ابن عيينة من كل ذلك: فصل الحديثين، ورواية متن: «إنما بعثتم ميسرين» في حديث أبي هريرة، ورواية حديث أنس بلفظه المختصر الذي اتفق عليه الأئمة الحفاظ عنه. وهذا المتن المختصر هو المحفوظ عن يحيى بن سعيد، عن أنس، حيث رواه -كما تبيَّن في التخريج- سبعة عشر راويًا، منهم كبار الحفاظ، كمالك[٢]، وابن المبارك، ويزيد بن هارون، وعبدالله بن نمير، وغيرهم، فلم يذكروا فيه إلا قصة الأعرابي، وهذا ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث أنس.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة بقوله: «إنما بُعِثتم مُيَسِّرين، ولم تُبعَثوا مُعَسِّرين» في حديث يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك.

---

(١) المقارنة بين المتنين تُبيِّن تقاربهما، وهذا لفظ حديث أبي هريرة -من رواية أحمد، عن ابن عيينة-: «دخل أعرابي المسجد...، ثم لم يلبث أن بال في المسجد، فأسرع الناس إليه، فقال لهم رسول الله ﷺ: «إنما بعثتم ميسرين، ولم تبعثوا معسرين، أهريقوا عليه دلوًا من ماء -أو: سجلًا من ماء-»». وعبارة: «فأسرع الناس إليه» ظاهرةٌ في ألفاظ حديث أبي هريرة، بخلاف حديث أنس، فهي فيها محذوفة، أو بمعناها، لكنَّ البحرانيَّ رواها عن ابن عيينة، في حديث أنس.

(٢) جاءت رواية مالك مرسلة، وقد بيَّن الدارقطني في الأحاديث التي خولف فيها مالك (ص١٤٩) أنه خولف فيه، وأن الصوابَ وصلُه وذِكرُ أنس فيه، وكذلك قال ابن عبدالبر في التمهيد (٢٤/١٤): «هذا حديث مرسل في الموطأ عند جماعة الرواة، وقد روي مسندًا متصلًا عن يحيى بن سعيد، عن أنس، من وجوهٍ صحاح، وهو محفوظٌ ثابتٌ من حديث أنس».

وقد تبيَّن من تخريج الحديث ودراسته أن الحديثَ محفوظٌ عن ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، دون هذا اللفظ، إلا أنه روى مرةً أخرى حديثًا لأبي هريرة فيه هذا اللفظ، ثم عطف عليه حديث أنس، فوقع الإشكال عند بعض أصحابه، فجعل العباس بن يزيد البحراني متنَ حديث أبي هريرة متنًا لحديث أنس، وأفرد محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ -أو مَن دونه- قوله: «إنما بعثتم ميسرين»، ورواه من حديث أنس.

والذي يترجَّح من ذلك -والله أعلم- أن ابن عيينة بريءٌ من روايةِ الحديث بهذا اللفظ، ومن التفرُّدِ به عن يحيى بن سعيد، لأنه لم يقصد روايتَهُ في حديث أنس، بل أحال حديثَ أنس على حديث أبي هريرة بعبارة: «نحو هذا»، قاصدًا أصلَ الحديث وقصةَ الأعرابي -فيما يظهر-، والدليل على ذلك أنه روى حديث أنس مستقلًّا، فلم يذكر ذلك اللفظ فيه.

وإنما الذي يؤخذ على ابن عيينة -على وجه الدقة- أنه أحال إلى المتن المطوَّل في رواية متنٍ مختصر، وتسمَّح في جعله «نحوه»، فأوهم وأشكل.

كما يظهر أن العباس بن يزيد البحراني، وابن المقرئ، اجتهدا في رواية الحديث بحسب سماعهما من ابن عيينة، واعتمادًا على إحالته، فغلطا فيه غلطًا غير مقصود.

وأما الدارقطني، فإنما أراد بتفرُّد ابن عيينة: ما وقع في صورة الإسناد وظاهره. والله -تعالى- أعلم.

بابُ ما يقولُ إذا دخَلَ المَسجِدَ، وإذا خَرَج، وغيرِ ذلك

٤٧- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن القاسم، ثنا أبو كُرَيب، ثنا محمد بن عقبة، عن أبي إسحاق الفزاري، عن يزيد بن السِّمْط، عن الحكم بن عبدالله، عن القاسم -يعني: ابن محمد-، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: مشيتُ مع رسول الله ﷺ، حتى وقف على باب المسجد، فقال: «**يا ابنَ عوف، ألا أعلّمُك كلماتٍ تقولهنَّ حين تدخل وحين تخرج؟**». قال: قلت: بلى يا رسول الله، بأبي أنت وأمي. قال: «**إنه ليس عبدٌ إلا ومعه شيطان، فإذا وقف على باب المسجد، فقال حين يدخل: السلامُ عليك أيها النبيُّ ورحمةُ الله، اللهم افتح لي أبوابَ رحمتِك -مرةً-، ويقول: اللهم أَعِنِّي على حُسنِ عبادتِك، وهَوِّن عليَّ طاعتَك -ثلاثًا-، وحين يخرج يقول: السلامُ عليك أيها النبيُّ ورحمةُ الله، اللهم اعصِمني من الشيطان الرجيم، ومن شرِّ ما خلقتَ -واحدةً-**».

وقال: «**ألا أعلمك كلماتٍ تقولهنَّ إذا دخلت بيتك؟ بِسم الله، ثم سلِّم على نفسِك وأهلِك، ثم تُسَمِّي على ما آتاك مِن رزقك، وتحمدُه حين تفرغ**».

[غريبٌ من حديث أبي سلمة عن أبيه، و][1]غريبٌ من حديث القاسم بن محمد بن أبي بكر، عن أبي سلمة، تفرَّد به الحكم بن عبدالله بن سَعْد الأيلي عنه، ولم يروه عنه غيرُ يزيد بن السِّمْط[2]. / [٢١أ]

○ التخريج:

أخرجه الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق (٤٧٠) من طريق أحمد بن الهيثم، عن محمد بن عقبة، به[3]، بنحوه.

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٥٢).

(٣) وقع خلل في إسناد الخطيب لهذا الحديث في نُسخ الكتاب، ولم يُحكِم المحققُ التصرفَ فيه، فزاد في الإسناد بعد القاسم: «عن أبيه»، ولا تصح هذه الزيادة -كما بيَّنه إسناد الدارقطني هنا-.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- أبو كريب:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٣- محمد بن عقبة بن كثير -أو: المغيرة- الشيباني، الكوفي، الطحان:

«ثقة»[١].

٤- أبو إسحاق الفزاري: إبراهيم بن محمد بن الحارث بن أسماء بن خارجة بن حصن بن حذيفة:

«ثقة حافظ، له تصانيف»[٢].

٥- يزيد بن السِّمْط الصنعاني، أبو السمط، الدمشقي، الفقيه:

«ثقة، أخطأ الحاكم في تضعيفه»[٣].

٦- الحكم بن عبدالله بن سعد الأيلي، أبو عبدالله:

متروك الحديث، متَّهم بالكذب. كان ابن المبارك شديد الحمل عليه، وقال أحمد: «أحاديثه كلها موضوعة»، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وفي رواية عنه، وعن ابن المديني: «ليس بشيء»، وقال السعدي وأبو حاتم وابن أبي الحواري: «كذاب»، وقال مسلم وابن يونس: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة والنسائي والدارقطني وجماعة: «متروك الحديث»[٤].

٧- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي:

---

(١) تقريب التهذيب (٦١٤٣).

(٢) المصدر نفسه (٢٣٠).

(٣) المصدر نفسه (٧٧٢٤).

(٤) لسان الميزان (٣/٢٤٤).

«ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه»[1].

٨- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الحكم بن عبدالله الأيلي، مع تفرُّده بالحديث.

وشيخ الدارقطني توبع، فلا يؤثر ضعفه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحكم بن عبدالله بالحديث عن القاسم بن محمد، عن أبي سلمة، عن أبيه، وتفرُّد يزيد بن السمط، عن الحكم.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٤٨٩).

باب ما جاء في البُزَاق في المَسجِد، أو في الصَّلاة، وغيرِ ذلك

٤٨- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا الحسن بن أحمد، ثنا عبدالمنعم بن أحمد بن عبدالأعلى، ثنا عمار بن مطر، ثنا زائدة بن قدامة، عن عبدالملك بن عُمَير، عن ربعي بن حِرَاش، عن طارق بن عبدالله المحاربي، قال: «رأيتُ رسول الله ﷺ بزق تحتَ قدمِه اليُسرَى».

غريبٌ من حديث عبدالملك بن عُمَير، تفرَّد به عمار بن مطر عن زائدة[١].

○ التخريج:

رواه زائدة بن قدامة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: زائدة بن قدامة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن طارق بن عبدالله:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: زائدة بن قدامة، عن منصور بن المعتمر، عن ربعي بن حراش، عن طارق بن عبدالله:

أخرجه أبو علي الصواف في الثالث من فوائده [١٥٧أ]، والطبراني في الكبير (٨١٦٧)، من طريق معاوية بن عمرو، عن زائدة، به[٢]، بلفظ: «إذا صليت فلا تبزق بين يديك، ولا عن يمينك، ولكن ابزق تلقاءَ شمالك إن كان فارغًا، أو تحت رجلك، ثم حكَّ به».

○ رجال الإسناد:

١- الحسن بن أحمد بن سعيد بن محمد السلمي، أبو محمد، الرهاوي:

مقبول. ترجمه الخطيب، وذكر روايتَه عن جدِّه سعيد، وعبدالله بن الزبير الرهاوي،

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٠٠).

(٢) سقط من إسنادِ الطبراني ذكرُ منصور، وهو ثابت في فوائد الصواف، وقد أخرجاه عن شيخٍ واحدٍ بالإسنادِ نفسِه، وزائدةُ لا يروي عن ربعي، بل بينهما طبقة.

وغيرهما، وروايةَ الدارقطني، ومحمد بن المظفر، وابن شاهين، وغيرهم عنه، ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال الذهبي: «مقبول»[١].

٢- عبدالمنعم بن أحمد بن عبد الأعلى بن يزيد:

مجهول العين. لم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث، وحديثٍ رواه عنه الحسن بن أحمد الرهاوي نفسُه، وهو رواه عن عمار بن مطر أيضًا[٢].

٣- عمار بن مطر العبدي، أبو عثمان، الرهاوي:

هالك، مُتَّهم بالكذب. اتهمه أبو حاتم بالكذب، وابن حبان بسرقة الحديث، وقال ابن عدي: «أحاديثه بواطيل»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقد وثَّقه بعضهم، ووصفه بالحفظ، لكن قال ابن عدي: «الضعف على روايته بَيِّن»[٣].

٤- زائدة بن قدامة الثقفي، أبو الصلت، الكوفي:

«ثقة ثبت، صاحب سنة»[٤].

٥- عبدالملك بن عُمَير بن سويد اللخمي، حليف بني عدي، الفَرَسي، القبطي:

«ثقة فصيح عالم، تغيَّر حفظه، وربما دلس»[٥].

٦- ربعي بن حِرَاش العبسي، أبو مريم، الكوفي:

«ثقة عابد مخضرم»[٦].

○ دراسة الأسانيد:

---

(١) تاريخ بغداد (٢٠٩/٨)، تاريخ الإسلام (٥٧١/٧).

(٢) زهر الفردوس (٢٨٩١).

(٣) لسان الميزان (٥٢/٦).

(٤) تقريب التهذيب (١٩٨٢).

(٥) المصدر نفسه (٤٢٠٠).

(٦) المصدر نفسه (١٨٧٩).

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لشدة ضعف عمار بن مطر، مع كونه خولف عن زائدة،

حيث خالفه معاوية بن عمرو -وهو «ثقة»[١]، كان يُعرف بصاحب زائدة، وروى عنه كتبَه ومصنَّفاتِه[٢]-، فرواه عن زائدة، عن منصور، عن ربعي، عن طارق، بمتنٍ قوليٍّ لا فعليّ. وهذا الوجه هو الصواب عن زائدة.

والحديث محفوظٌ مشهورٌ عن منصور، رواه جماعةٌ من أصحابه عنه، قال أبو نعيم الأصبهاني بعد أن أخرجه من طريق شعبة، وورقاء، وسلام، وقيس، عن منصور: «رواه الأعمش، والثوري، وزائدة، وغيلان بن جامع، ومفضل بن مهلهل، وجرير، وأبو الأشهب؛ جعفر بن الحارث، وأبو حمزة السكوني، في آخرين، عن منصور»[٣]. ولم أجد له أصلًا عن عبدالملك بن عمير.

وقد صحَّح الحديث من حديث منصور الترمذي، وابن خزيمة[٤]، وغيرهما.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمار بن مطر بالحديث عن زائدة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي بن حراش، عن طارق بن عبدالله المحاربي.

---

(١) المصدر نفسه (٦٧٦٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١١١/٤).

(٣) معرفة الصحابة (١٥٥٦/٣).

(٤) جامع الترمذي (٤٦١/٢)، صحيح ابن خزيمة (٨٧٦).

بابُ خُروجِ النِّساء إلى المَسَاجِد

٤٩- قال الدارقطني في السابع: حدثنا القاسم بن إسماعيل؛ أبو عُبَيد، ثنا[١] الهيثم بن خالد، ثنا الحجَّاج بن محمد: قال[٢] ابن جُرَيج: أخبرني زياد بن سعد، عن الزهري، عن بُسْر بن سعيد، عن زينب الثقفية، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إذا خرجتِ إلى المسجد فلا تطيَّبي**».

غريبٌ من حديث الزهري، عن بُسر بن سعيد، وهو غريبٌ من حديث زياد بن سعد، عن الزهري، تفرَّد به ابن جُرَيج عنه، ولم يروه عنه غيرُ الحجاج بن محمد، وهو غريبٌ عن حجاج، لم يروه عنه بهذا الإسناد غيرُ سُنَيد بن داوُد، والهيثم بن خالد[٣]. / [٢١ب]

○ التخريج:

رواه ابن جريج، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن بسر بن سعيد، عن زينب:

أخرجه الدارقطني في العلل (٣٢٧/٤) عن القاسم بن إسماعيل، به، بنحوه.

وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (١٧٢/٢٤) من طريق أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزار، عن الهيثم بن خالد، به، بمعناه.

وأخرجه النسائي في المجتبى (٥١٧٨)، والكبرى (٩٣٧٢)، عن يوسف بن سعيد، قال: بلغني عن حجاج، به، بمعناه.

وأخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢١١) عن أبيه،

وعن أبي زرعة،

كلاهما عن سُنيد بن داود، به، بمعناه.

---

(١) عند الدارقطني في العلل: «أخبرنا».

(٢) عند الدارقطني في العلل: «قال: قال»، والوجهان صحيحان.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٨٧٨).

الوجه الثاني: ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن بسر بن سعيد، عن زينب:

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل (٢١١) عن أبي زرعة، وابن عبدالبر في التمهيد (١٧٣/٢٤) من طريق إبراهيم بن أبي داود البرلسي، كلاهما (أبو زرعة، والبرلسي) عن يحيى بن معين، عن حجاج بن محمد، عن ابن جريج، به، ولم يسوقا متنه.

الوجه الثالث: ابن جريج، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن زينب:

أخرجه الطبراني (٢٨٣/٢٤) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٦٥١)- من طريق محمد بن شرحبيل بن جُعشُم، عن ابن جريج، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- القاسم بن إسماعيل بن محمد بن أبان المحاملي، أبو عُبَيد:

ثقة. ذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات، وقال الخليلي: «ثقة كبير عالم...، وهو من شرط الصحيح»، وقال السمعاني: «وكان ثقةً صدوقًا»، وقال الذهبي: «وكان ثقة»[(١)].

٢- الهيثم بن خالد بن يزيد المصيصي، نزيل بغداد، مولى عثمان:

«ضعيف»[(٢)].

٣- حجاج بن محمد المصيصي، أبو محمد، الأعور:

«ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته»[(٣)]، قال ابن معين: «كان أثبتَهم في ابن جريج»؛ يعني: أصحاب ابن جريج في البصرة، وقال أحمد: «كان صحيح الأخذ»، يعني: عن ابن جريج[(٤)].

---

(١) تاريخ بغداد (٤٥٧/١٤)، الأنساب (١٠٥/١٢)، تاريخ الإسلام (٤٨٠/٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢/٨).

(٢) تقريب التهذيب (٧٣٦٨).

(٣) المصدر نفسه (١١٣٥).

(٤) تهذيب الكمال (٤٥٤/٥، ٤٥٥).

٤- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جُرَيج الأموي مولاهم، المكي:

«ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل»[١].

٥- زياد بن سعد بن عبدالرحمن الخراساني، نزيل مكة ثم اليمن:

«ثقة ثبت. قال ابن عيينة: كان أثبت أصحاب الزهري»[٢].

٦- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٧- بُسْر بن سعيد المدني، العابد، مولى ابن الحضرمي:

«ثقة جليل»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف الهيثم بن خالد، وقد تابعه سنيد بن داود -وهو مضعَّف[٤]-، إلا أنهما خولفا معًا عن حجاج بن محمد، حيث خالفهما الإمام الحافظ يحيى بن معين، فرواه عن حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن بسر بن سعيد، عن زينب، بإسقاطِ الزهري.

قال أبو حاتم الرازي: «غير أن أبا زرعة حدثني بعورته[٥]: أخبرني أنه ذكر هذا الحديثَ ليحيى بن معين، فقال: رأيتُ هذا الحديثَ في كتاب حجاج، عن ابن جريج، عن زياد، عن بسر، ليس فيه الزهري». قال ابن أبي حاتم: «فأملى علينا أبو زرعة، وقال: أخبرتُ بهذا الحديث يحيى بنَ معين، فقال: كتبتُه من كتاب حجاج، عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن بسر بن سعيد، عن زينب الثقفية، عن النبي ﷺ، ليس فيه الزهري»[٦].

---

(١) تقريب التهذيب (٤١٩٣).

(٢) المصدر نفسه (٢٠٨٠).

(٣) المصدر نفسه (٦٦٦).

(٤) في التقريب (٢٦٤٦): «ضُعِّف مع إمامته ومعرفته، لكونه كان يلقن حجاجَ بنَ محمد شيخَه».

(٥) أي: بعورة إسناد الحديث، كنايةً عن علَّته وما يبيِّن ضعفه.

(٦) العلل (٢١١).

وقال إبراهيم بن داود البرُلّسي -في قصةٍ ذكرها-، عن ابن معين: «وأما حديث حجاج، فأنا كتبتُه عن حجاج من أصل كتابه بالمصيصة، وعارضتُ به كتابي قبل أن أسمعه، ثم قرأه عليَّ حجاج، ثم قدم حجاجٌ بغدادَ، فعارضتُه بكتابي أيضًا، وحدثنا حجاجٌ من كتابه: عن ابن جريج، عن زياد بن سعد، عن بسر بن سعيد، عن زينب، ليس فيه الزهري»[١].

وقد استشكل ابنُ عبدالبر هذا، فعقَّب على كلام ابن معين بقوله: «قد رواه جماعة عن حجاج كما رواه سنيد»[٢]، فكأنَّ ابن عبدالبر يقوي روايةَ سنيد بذلك. ويجاب عنه بما يلي:

أولًا: قد حَكَم أبو حاتم الرازي -كما سيأتي- بتفرُّد سنيد بالحديث عن حجاج، وحَكَم الدارقطني بتفرُّد سنيد، والهيثم بن خالد، به عنه. وحُكم هذين الإمامين -مع اختلافهما- يدلُّ على ضيق مَخْرَج الحديثِ عن حجاج جدًّا، وأنه لا يرويه عنه إلا راوٍ أو اثنان، وليس مشهورًا بحيث يرويه عنه جماعةٌ كذلك -كما قال ابن عبدالبر-. وحُكم الدارقطني المذكور أقوى وأحكم، ويحتاج نقضُه إلى إسنادٍ ثابت، وأما كلام ابن عبدالبر فمُجملٌ لا يقضي عليه.

ثانيًا: متابعة الهيثم بن خالد لا تفيد روايةَ سنيد بن داود، لأمور:

الأول: أن سنيدًا عُرف بتلقين حجاج بن محمد، بل ضُعِّف لذلك مع معرفته بالحديث[٣]، ومن المحتمل أن الهيثم بن خالد سمعه من حجاج بن محمد حالَ تلقُّنه إياه من سنيد.

الثاني: أن سنيدًا والهيثم مع ضعفهما قد خالفا إمامًا حافظًا هو يحيى بن معين، وإمامٌ مثلُه يرجح على الثقات، فضلًا عن الضعفاء.

الثالث: أن ابن معين قد استثبت الحديث من حجاج بن محمد بعدة صور، فكتبه من أصله، ثم عارضه به، ثم قرأه عليه حجاج، ثم عارضه مرةً أخرى، ثم حدَّثه مرةً أخرى.

---

(١) التمهيد (٢٤/١٧٣)، وبأخصر منه في الكامل، لابن عدي (١/٣٦٣).

(٢) التمهيد (٢٤/١٧٣).

(٣) تقريب التهذيب (٢٦٤٦).

فهذا استثباتٌ بالغ، يدلُّ على ثباتِ حجاج بن محمد على هذه الرواية عدةَ مرَّات، والتزامِه ما بأصله.

الرابع: أن الحديث في أصل حجاج بن محمد ليس فيه الزهري -كما بيَّن ابنُ معين ونقل-، وهذا يدلُّ على أن حجاجًا إنما تحمَّل الحديثَ وكَتَبَهُ في كتابه بهذه الصفة، وأنه لا يثبت ذِكرُ الزهري في حديثه في حقيقة الأمر، حتى لو صحَّ أنه رواه مرةً بذِكره -كما رواه سنيد والهيثم بن خالد-.

هذا، وقد روى الحديثَ أحدُ الحفاظ، وهو يوسف بن سعيد المصيصي، فقال: «بلغني عن حجاج»، فذكره بذِكر الزهري، قال ابن حجر -بعد أن أورد كلام أبي حاتم وأبي زرعة المنقول آنفًا-: «ويستفاد من هذا تسميةُ من بلَّغ يوسفَ بنَ سعيد، عن حجاج. ويوسف كثير الرواية عن حجاج، إلا أنه كان لا يدلس، ولم يسمع هذا من حجاج، فكأنه سمعه من سنيد، فاتَّهمه»[(١)].

ومما يؤكد أن حديث سنيد والهيثم بن خالد خطأ، وأن الصوابَ عدمُ ذِكر الزهري: أن الحديث ليس معروفًا عن الزهري، ولم ينتشر عنه برواية أصحابه كسائر حديثه، وقد رواه مالك في موطئه، فقال: «بلغني عن بسر بن سعيد»، وأرسله[(٢)]، ولو كان عند الزهري لكان مالك من أولى الرواة بروايته، وبالإفصاح عن شيخه فيه. ولذلك قال النسائي: «وهذا غير محفوظ من حديث الزهري»[(٣)].

وقد ذكر إبراهيم بن أبي داود البرلسي في حكايته أن ابنَ معين سَأل عن أحاديث الزهري، عن بسر بن سعيد، فذُكر له حديثان، هذا أحدُهما، فبيَّن علة هذا الحديث، وصحَّح الحديثَ الآخر[(٤)]، وهذا يفيد أن رواية الزهري عن بُسرٍ غريبةٌ نادرة، لا يعرفها

---

(١) النكت الظراف (١١/٣٢٨).

(٢) الموطأ (١/١٩٨).

(٣) المجتبى (٨/٩٢)، السنن الكبرى (٨/٣٥٢).

(٤) الكامل (١/٣٦٣)، التمهيد (٢٤/١٧٣).

الأئمةُ إلا في حديثٍ واحد، ليس هو هذا الحديث[١].

ولأجل كل ما سبق، فقد حكم ابن معين على رواية سنيد بقوله: «هذا باطل»[٢].

هذا، وقد خولف حجاجُ بن محمد عن ابن جريج، فرواه محمد بن شرحبيل بن جُعشُم، عن ابن جريج، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر، عن زينب، جاعلًا بكيرًا مكان زياد بن سعد.

وابن جعشم قال فيه البخاري: «حديثه معروف»، وقال ابن حبان: «مستقيم الحديث»، وأما الدارقطني، فقال: «لم يكن بالحافظ»[٣].

وقد يحتمل أن الصواب مع حجاج بن محمد، لكونه من أثبت الناس عن ابن جريج -كما مرَّ في ترجمته-، إلا أنه بالنظر في إسناد روايته، يتبيَّن أن زياد بن سعد لم يدرك بسر بن سعيد، فزيادٌ من الطبقة التي عاصرت صغار التابعين، وأما بسر فمن كبار التابعين، وقد أورد ابنُ معين احتمالًا في حال هذه الرواية، فقال: «وأظنُّه إنما رواه زيادٌ عن ابن عجلان، أرسله ابنُ جريج»[٤]، يريد: أن زيادًا رواه عن ابن عجلان، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر، عن زينب -وهو أحد أسانيد الحديث المشهورة-، وأن ابن جريج أسقط منه ابنَ عجلان، وبكيرًا.

وعلى ذلك فقد عاد الحديث إلى حديث بكير بن عبدالله، وهذا يتواءم مع رواية ابن جعشم، إذ يحتمل أن ابنَ جريج نفسَه كان يتصرَّف في الحديث -كما صرَّح ابن معين-، ويُدلّسه على لونين من التدليس، فرواه لحجاج عن زياد بن سعد، عن بسر،

---

(١) وقفت على حديثٍ ثالثٍ يرويه الهيثم بن خالد، عن حجاج بن محمد، بالإسناد نفسِه إلى زينب الثقفية، وهو حديث أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه، وعن يساره، أخرجه أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (٧٦٥٣) من طريق الهيثم. إلا أن في صحَّته عن الهيثم نظرًا، ويظهر أن راويَه أراد روايةَ حديث الباب، فدخل عليه حديثٌ آخر.

(٢) الكامل (٣٦٣/١).

(٣) التاريخ الكبير (١١٣/١)، الثقات (٥٢/٩)، العلل (٣٤٣/٦).

(٤) الكامل (٣٦٣/١).

مسقطًا ابنَ عجلان وبكيرًا، ورواه لابن جعشم عن بكير، عن بسر، مسقطًا زيادًا وابنَ عجلان.

وقد علَّق ابن معين عقب إبطاله روايةَ سنيد بقوله: «فعل الله بهؤلاء الذين يطلبون المسند وفعل، حملوا الناس على الكذب»[١]، والمعنى: أن مَن كان لا يكتب إلا الأحاديث المسندةَ المتَّصلةَ حَمَل الناسَ على وصل الأحاديث المنقطعة والمرسلة، ولو كذبًا، لِتَرُوج وتنتشر، وهذه -فيما يظهر- إشارةٌ إلى إدخال الزهري، لأن رواية زياد بن سعد، عن الزهري، عن بسر متَّصلة، والواقع أن ابن جريج يرويه عن زياد عن بُسرٍ منقطعًا، وأن بين زياد وبُسرٍ رجلان، هما ابن عجلان، وبكير بن عبدالله.

وعلى أي حال، **فالحديث في أصله صحيح، مخرَّجٌ في صحيح مسلم من طريق بكير، عن بسر، عن زينب**[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بغرابة رواية زياد بن سعد عن الزهري، وتفرُّد ابن جريج به عن زياد بن سعد، وتفرُّد الحجاج بن محمد عن ابن جريج، وتفرُّد الهيثم بن خالد، وسنيد بن داود، عن الحجاج.

وقد وافقه على ما سوى آخِرِ ذلك: أبو حاتم الرازي، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن ابن شهاب سوى زياد بن سعد، ولا روى عن زياد بن سعد غيرُ ابن جريج، ولا عن ابن جريج إلا حجاج، ولا عن حجاج إلا سنيد»[٣].

وقال ابن عبدالبر: «يقولون: إنه انفرد به حجاجٌ عن ابن جريج»[٤].

وقد تبيَّن من التخريج والدراسة أن الحديث رواه الهيثم بن خالد، عن حجاج، كما رواه سنيد عنه، وقد رواه عن الهيثم ثقتان: القاسم بن إسماعيل المحاملي، والحافظ البزار،

---

(١) الكامل (٣٦٣/١).

(٢) صحيح مسلم (٤٤٣).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٢١١).

(٤) التمهيد (١٧٢/٢٤).

فيمكن أن يُتعقَّب بذلك حكمُ أبي حاتم الرازي بتفرُّد سنيد[١]، وقد استدركه الدارقطني، فذكر الهيثم مع سنيد.

(١) لو ثبت أن الهيثم سمعه من الحجاج حال تلقين سنيدٍ إياه، فقد يقال: إن رواية الهيثم راجعةٌ إلى رواية سنيد، ويعود سنيدٌ متفردًا به كما قال أبو حاتم، وهو محتمل، والله أعلم.

أبواب الأذان / [٢٢أ]

بابٌ: لا يُزيل المؤذنُ قَدَمَه عن مَوضِعِه في الأَذَان وفي الإقامة

٥٠- قال الدارقطني في الأول: حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري، ثنا جعفر بن محمد بن حبيب، ثنا عبدالله بن رُشَيد، ثنا عبدالله بن بَزِيع، عن الحسن بن عمارة، عن طلحة بن مُصَرِّف، عن سُويد بن غَفَلَة، عن بلال، قال: «أمَرَنا رسولُ الله ﷺ إذا أذَّنَّا وأقمنا ألَّا نُزيل أقدامَنا عن مَواضِعها».

غريبٌ من حديث سُويد بن غَفَلَة، عن بلال، تفرَّد به طلحة بن مُصَرِّف عنه، وتفرَّد به الحسن بن عمارة عن طلحة، وتفرَّد به عبدالله بن بَزِيع عن الحسن، وتفرَّد به عبدالله بن رُشَيد عنه[١].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن نوح بن عبدالله، أبو الحسن، الجُنْدَيْسابوري:

ثقة مأمون. قال الدارقطني: «كان ثقةً مأمونًا»، وقال ابن يونس: «ثقة حافظ»[٢].

٢- جعفر بن محمد بن حبيب، أبو عمر، الجُنْدَيْسابوري، الذراع:

مستور. لم أجد من ترجمه، ووجدت روايةَ عددٍ من الحفاظ عنه، كابن أبي داود، وأبي بكر بن شاذان، وزكريا الساجي. وجُلُّ ما وجدت من روايته هو عن شيخه هنا: عبدالله بن رشيد، حتى إن ابن حبان لما ترجم شيخه لم يذكر عنه راويًا سواه[٣].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٣٧٧) -واختصر تعليق الدارقطني إلى جملتين فقط-، نصب الراية (٢٧٧/١) -نقلًا عن الإمام، لابن دقيق العيد-، فتح الباري، لابن رجب (٣٧٩/٥)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٤ب].

(٢) تاريخ بغداد (٥١٩/٤)، تاريخ الإسلام (٤٥٠/٧).

(٣) انظر: الثقات، لابن حبان (٣٤٣/٨)، جزء من حديث ابن شاهين (٨)، المشيخة البغدادية، للسلفي (٢٦٢٤)، الأمالي المطلقة، لابن حجر (ص٢٣٢).

٣- عبدالله بن رُشَيد، أبو عبدالرحمن، الجُنْدَيْسابوري:

صدوق. قال ابن حبان: «مستقيم الحديث»، وقال أبو عوانة: «حدثني جعفر بن محمد الجوزي، قال: حدثنا عبدالله بن رشيد -وكان ثقة-»، وقال البيهقي: «لا يحتجُّ به»(١).

٤- عبدالله بن بَزِيع الأنصاري:

ضعيف. قال الدارقطني: «لين ليس بمتروك»، وقال الساجي: «ليس بحجة»، وقال ابن عدي: «ليس بحجة، عامة أحاديثه ليست بمحفوظة»(٢).

٥- الحسن بن عمارة البجلي مولاهم، أبو محمد، الكوفي، قاضي بغداد:

«متروك»(٣).

٦- طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب اليامي، الكوفي:

«ثقة قارئ فاضل»(٤).

٧- سويد بن غَفَلَة الجعفي، أبو أمية:

«مخضرم، من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلمًا في حياته»(٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عبدالله بن بزيع، والحسن بن عمارة، والجهالة في أوله، مع شدَّة الفردية في طبقاته.

---

(١) مستخرج أبي عوانة (٧٤٨٤)، لسان الميزان (٤/٤٧٧).

(٢) لسان الميزان (٤/٤٤١).

(٣) تقريب التهذيب (١٢٦٤).

(٤) المصدر نفسه (٣٠٣٤).

(٥) المصدر نفسه (٢٦٩٥).

وقد نقله الحافظ ابن رجب عن الدارقطني، وعقَّب عليه بقوله: «والحسن بن عمارة متروك»[1]، وتخفَّف الحافظ ابن حجر حين اقتصر في الحكم عليه بقوله: «إسناده ضعيف»[2]، والأولى به شدَّة الضعف، وهو حكم الشيخ الألباني[3].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد طلحة بن مُصَرِّف بالحديث عن سويد بن غفلة، وتفرُّد الحسن بن عمارة عن طلحة، وتفرُّد عبدالله بن بزيع عن الحسن، وتفرُّد عبدالله بن رشيد عن عبدالله بن بزيع.

---

(١) فتح الباري (٣٧٩/٥).

(٢) التلخيص الحبير (٥٧٠/٢).

(٣) إرواء الغليل (٢٥١/١).

بابٌ: تُفتَح أبوابُ السَّماء عندَ الأَذَان

٥١- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا يعقوب بن إبراهيم البَزَّاز[١]، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا محمد بن الحسن الهَمْداني، عن مُجالِد بن سعيد، عن وَبَرَة، عن ابن عمر، أنه قال: «إنا لنُحَدَّث[٢] أن أبواب السماء تُفتَح عند أَذَان كُلِّ صَلاة».

غريبٌ من حديث مُجالِد بن سعيد، عن وَبَرَة بن عبدالرحمن، عن ابن عمر، تفرَّد به محمد بن الحسن الهَمْداني عنه[٣].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد[٤].

○ رجال الإسناد:

١- يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن البختري، أبو بكر، البزاز، يُعرف بالجَرَاب:

ثقة مأمون. قال الدارقطني: «كان ثقة مأمونًا مكثرًا»، وقال عبدالغني الأزدي: «ثقة»، وذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات[٥].

٢- الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي، البغدادي:

«صدوق»[٦].

---

(١) أعجم الناسخ الزاي الأولى فحسب، والصواب المثبت من مصادر ترجمته، وقد جاء على الصواب في الحديث الآتي برقم (١٧١).

(٢) في الأطراف: «كنا نتحدَّث»، وعند أبي الشيخ: «إن كنا لنتحدَّث».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٥٠٣).

(٤) قد أخرجه أبو الشيخ -كما في الجامع الكبير، للسيوطي (٢١/١١٠)-، إلا أني لم أقف على إسناده.

(٥) تاريخ بغداد (١٦/٤٣٠)، تاريخ الإسلام (٧/٤٦٩).

(٦) تقريب التهذيب (١٢٥٥).

٣- محمد بن الحسن بن أبي يزيد الهَمْداني، بالسكون، أبو الحسن، الكوفي، نزيل واسط:

ضعيف جدًّا. قال أحمد: «ما أراه يسوى شيئًا»، وقال في رواية: «ضعيف»، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وفي رواية: «يكذب»، وضرب أبو خيثمة على حديثه، وقال أبو داود، ويعقوب الفسوي، وابن حبان: «ضعيف»، وقال أبو داود في رواية: «كذاب»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي»، وقال النسائي: «متروك»، وقال الدارقطني: «لا شيء»، وقال ابن عدي: «ومع ضعفه يكتب حديثه»(١).

وقد اقتصر الحافظ في حاله على قوله: «ضعيف»(٢)، والواقع أنه شديد الضعف، بل اتَّهمه ابن معين وأبو داود بالكذب -كما سبق-.

٤- مُجالِد بن سعيد بن عمير الهَمْداني، أبو عمرو، الكوفي:

«ليس بالقوي، وقد تغيَّر في آخر عمره»(٣).

٥- وَبَرَة بن عبدالرحمن المُسْلي، أبو خزيمة -أو: أبو العباس-، الكوفي:

«ثقة»(٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال محمد بن الحسن الهمداني، مع تفرُّده به.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن الحسن الهمداني بالحديث عن مجالد بن سعيد، عن وبرة بن عبدالرحمن، عن ابن عمر.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥٤٣/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٢٠).

(٣) المصدر نفسه (٦٤٧٨).

(٤) المصدر نفسه (٧٣٩٧).

بابُ الدُّعاءِ عِندَ الأَذَان

٥٢- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أحمد بن محمد بن بحر العَطَّار -بالبصرة-، ثنا إسحاق بن إبراهيم الشَّهِيدي، ثنا محمد بن فُضَيل، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن مُحارِب، عن ابن عمر، أنه قال: «كنا نُؤمَر بالدُّعاء عندَ أَذَان المؤذِّنين».

غريبٌ من حديث أبي شيبة؛ عبدالرحمن بن إسحاق، عن مُحارِب بن دِثَار، عن ابن عمر، تفرَّد به محمد بن فُضَيل عنه[١].

○ التخريج:

أخرجه محمد بن فضيل في كتاب الدعاء -برواية علي بن المنذر الأودي عنه- (٢١)، به، بنحوه[٢].

وأخرجه ابن أبي شيبة (٣١٢٠٥) عن ابن فضيل، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن بحر، أبو عبدالله، العطَّار، البصري:

مجهول الحال. لم أجد من ترجمه، وقد روى عنه الدارقطني -في مصنفاته-، وعلي بن محمد بن موسى التمار. وذكر الدارقطني أنه سمع منه بالبصرة، في بني ضبَّة، سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. وقد ترجم الخطيب لأحمد بن محمد بن علي بن بحر، ولم ينسبه، ولم يذكر شيوخه عند الدارقطني، ولا رواية الدارقطني عنه، ويحتمل أنه هو، على أنه لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣].

٢- إسحاق بن إبراهيم بن حبيب بن الشَّهِيد الشَّهِيدي، أبو يعقوب، البصري:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٠٤).

(٢) وقع فيه: «عن ابن عمر، قال: يؤمر»، وقد راجعت العبارة في نسخته الخطية، وهي بخط الحافظ ابن عساكر، فوجدتها فيها [٥٠أ] كما في المطبوع، والظاهر أنه سقط منها: «كان»، وهو لفظ ابن أبي شيبة -كما سيأتي-: «كان يُؤمَر بالدعاء».

(٣) أخبار عمرو بن عبيد، للدارقطني (١)، تاريخ بغداد (٢٢٩/٦، ٨٢/١٤).

«ثقة»[١].

٣- محمد بن فضيل:

صدوق عارف. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٤- عبدالرحمن بن إسحاق بن الحارث، أبو شيبة، الواسطي، ويقال: كوفي:

«ضعيف»[٢].

٥- مُحارِب بن دِثَار السَّدوسي، الكوفي، القاضي:

«ثقة إمام زاهد»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال عبدالرحمن بن إسحاق.

وقد روى أبو معاوية، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن محارب، عن ابن عمر، حديثًا بلفظ: «كنا نؤمر بالدعاء عند أذان المغرب»[٤]، لكن الظاهر أن هذا حديثٌ آخر، وليس خلافًا بين أبي معاوية وابن فضيل، ذلك أن ابنَ فضيل قد روى هذا الحديثَ أيضًا عن عبدالرحمن بن إسحاق، ولفظه: عن ابن عمر، قال: «كان يُستَحَبُّ الدعاءُ عند أذان المغرب». وقال: «إنها ساعة يُستجاب فيها الدعاء»[٥].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن فضيل بالحديث عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن محارب بن دثار، عن ابن عمر.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٢٤).

(٢) المصدر نفسه (٣٧٩٩).

(٣) المصدر نفسه (٦٤٩٢).

(٤) أخرجه البيهقي في الدعوات الكبير (٣٨٦).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة (٨٦٩٤) عن ابن فضيل.

بابٌ في الأَذَان وعَدَدِه

٥٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا يعقوب بن يوسف بن زياد، ثنا أبو جُنَادة، عن داوُد بن أبي هند، عن أنس، قال: «أُمِرْنا أن نشفع الأذان، ونوتر الإقامة».

تفرَّد به أبو جُنَادة؛ حُصَين بن مُخارِق، عن داوُد(١). / [٢٢ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم، أبو العباس، الكوفي، المعروف بابن عقدة:

حافظ شيعي، ضعيف. طالت ترجمته جدًّا، حتى صنَّف فيها الذهبيُّ مصنَّفًا، وقد دفع الدارقطنيُّ عنه الوضعَ، لكنه أَخَذَ عليه الإكثارَ من المناكير، وقال فيه: «رجل سوء»، لتشيُّعه، وقال: «أُنكِرُ على من يتَّهمه بالوضع، إنما بلاؤه هذه الوجادات»، وذكر أنه كان إذا ضاق عليه مَخرَجُ حديثٍ في استخراجه على البخاري «أخرجه عن رجلٍ يسميه يونس بن سابق، وهذا يونس لا يعرف في الدنيا، ولا يُدرى من هو»، وقال الخليلي: «في حديثه نظر، فإنه يروي نُسَخًا عن شيوخٍ لا يعرفون، ولا يُتابَع عليها...، وعِلمه في هذا الشأن لا يُختلف فيه». وتكلم فيه آخرون، ودافع عنه ابن عدي، وذكره بالحفظ والمعرفة، ولم يَسُق له شيئًا منكرًا(٢).

٢- يعقوب بن يوسف بن زياد الضبي، أبو إسحاق، الكوفي:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٨٣٧).

(٢) الإرشاد (٥٧٩/٢)، تاريخ بغداد (١٤٧/٦، ٥١٤/١٦)، أطراف الغرائب والأفراد (٢٠/١)، تاريخ الإسلام (٦٥٥/٧)، تذكرة الحفاظ (٨٣٩/٣)، لسان الميزان (٦٠٣/١).

مجهول العين. قال ابن عبدالهادي: «ليس بمشهور، وقد فتَّشتُ عليه في عدَّة كتبٍ من الجرح والتعديل، فلم أرَ له ذكرًا أصلًا»، ثم احتمل أنه وضع حديثًا يتكلَّم عليه[١]. وقد ترجمه أبو أحمد الحاكم في الكنى، فلم يذكر راويًا عنه إلا ابن عقدة[٢]، وكذلك لم أجد يروي عنه سواه، وقد مرَّ في ترجمة ابن عقدة أنه يروي عن شيوخٍ لا يُعرفون، فيظهر أن هذا الشيخَ منهم، كيونس بن سابق.

٣- حُصَين بن مُخارِق بن وَرْقَاء السَّلُولي، أبو جُنَادة:

متروك الحديث، متهم بالكذب. وثَّقه الطبراني، لكن قال تلميذُه أحمد بن عثمان بن حكيم: «وكان عندي كذابًا»، وقال الدارقطني: «متروك»، وقال: «يضع الحديث»[٣].

والدارقطنيُّ أعلمُ بالرواة ومراتبهم وأشهرُ في نقدهم من الطبراني، وقوله مقدَّم.

٤- داوُد بن أبي هند القُشَيري مولاهم، أبو بكر -أو: أبو محمد-، البصري:

«ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال ابن عقدة، وجهالة شيخه، ووهاء حال أبي جنادة.

---

(١) نصب الراية (١/٣٤٩). تنبيه: لخَّص الزيلعيُّ في نصب الراية (١/٣٣٥-٣٥٨) كتابَ ابن عبدالهادي في الجهر بالبسملة تلخيصًا مطوَّلًا، ولم يَعزُ كلَّ قول في تلخيصه إليه، فنُسِبَت عدة نصوصٍ منه للزيلعي خطأً. ومما يؤكد أن النصَّ محلَّ البحث هنا لابن عبدالهادي: أن عبارة: «فتَّشتُ عليه» من عباراته المعهودة، انظر: تنقيح التحقيق (٤/٥١، ٢٠١، ٣٤٥)، وتعليقة علل ابن أبي حاتم (ص١٥٦)، ولم أجد الزيلعيَّ استعملها في كتابيه: نصب الراية، وتخريج أحاديث الكشاف.

(٢) الأسامي والكنى (١/٢٠٠).

(٣) الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (١٧٧)، تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين (١٥٦)، لسان الميزان (٣/٢٢٠، ٩/٤٠).

(٤) تقريب التهذيب (١٨١٧).

وإضافةً إلى ذلك، فداود بن أبي هند رأى أنسًا، ولم يصح سماعه منه[١].

وأما الحديث فمحفوظٌ عن أنس -رضي الله عنه-، مخرَّج في الصحيحين من طريق أبي قلابة عنه[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي جنادة؛ حصين بن مخارق بالحديث عن داود بن أبي هند، عن أنس.

(١) قال ابن حبان: «روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه»، وقال الحاكم: «لم يصح سماعه من أنس». انظر: تهذيب التهذيب (٥٧٢/١).

(٢) صحيح البخاري (٦٠٣، ٦٠٥-٦٠٧، ٣٤٥٧)، صحيح مسلم (٣٧٨).

بابٌ فيمن خرجَ مِن المسجِد بعدَ النِّداء

٥٤- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن (صاعد)[1]، ثنا عبدالجَبَّار بن العلاء، ثنا سُفيان، ثنا عُمر بن سعيد بن مسروق، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، قال: رأيتُ أبا هريرة، ومرَّ به رجلٌ في المسجد، فقَطَعه، حتى خرج منه، بعد النداء، فقال: «أما هذا فقد عصى أبا القاسم ﷺ».

غريبٌ من حديث عُمر بن سعيد بن مسروق -أخي سفيان الثوري-، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، تفرَّد به سفيان بن عُيَينة عنه[2]. / [٢٣ب]

○ التخريج:

أخرجه الحميدي (١٠٢٨) -ومن طريقه أبو عوانة (١٣٠٨)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٤٦٤)، والبيهقي (٣/٥٦)-،

و**مسلم** (٦٥٥)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٤/٢١٣)، من طريق محمد بن أبي عمر،

كلاهما (الحميدي، وابن أبي عمر) عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- عبدالجبَّار بن العلاء بن عبدالجبار، أبو بكر، البصري، نزيل مكة، العطار:

«لا بأس به»[3].

٣- سفيان بن عيينة:

(١) في الأصل: «صالح»، وهو سهو، فليس للمصنف شيخٌ بهذا النسب، أما روايته عن ابن صاعد، ورواية ابن صاعد عن عبدالجبار بن العلاء، فأشهرُ مِن أن تُذكر، وسيأتي نظيرها في الحديث (٨٨).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٥٥٧).

(٣) تقريب التهذيب (٣٧٤٣).

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٤- عُمر بن سعيد بن مسروق الثوري، الكوفي:

«ثقة»[(١)].

٥- أشعث بن أبي الشعثاء: سليم، المحاربي، الكوفي:

«ثقة»[(٢)].

٦- أبو الشعثاء: سليم بن أسود بن حنظلة المحاربي، الكوفي:

«ثقة باتفاق»[(٣)].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيحٌ غريب، وقد أخرجه على غرابته مسلمٌ في صحيحه -كما تبيَّن في التخريج-، فهو من غرائب الصحيح النسبية.

والحديث معروفٌ عن أبي الشعثاء، وهو في صحيح مسلم -أيضًا- من طريق إبراهيم بن مهاجر، عنه[(٤)]، والمراد هنا -كما هو بيِّنٌ- غرابة إسناد عمر بن سعيد بن مسروق بخصوصه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة بالحديث عن عمر بن سعيد بن مسروق الثوري، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن أبي هريرة.

---

(١) المصدر نفسه (٤٩٠٦).

(٢) المصدر نفسه (٥٢٦).

(٣) المصدر نفسه (٢٥٢٤).

(٤) صحيح مسلم (٦٥٥).

بابٌ فيمن سُبِقَ ببعضِ الصَّلاة[١] / [٢٥أ]

٥٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو القاسم؛ أنس بن محمد بن علي بن يونُس الطَّحَّان -بواسط، من أصل كتابه-، ثنا محمد بن حرب (النشائي)[٢]، ثنا محمد بن عُبَيد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت، أن رسول الله ﷺ قال: «**مَن أدركَ مِن الصَّلاةِ ركعةً، فقد أدرَكَها كُلَّها**».

لم نكتب هذا الحديثَ بهذا الإسناد إلا عن شيخِنا هذا من أصل كتابه.

وهو وَهمٌ، والصواب عن عُبَيدالله: عن الزهري، عن أبي سلمة، [عن أبي هريرة. وبالإسناد الأول: حديث الرُّخصة في العرايا][٣][٤].

○ التخريج:

رواه عبيدالله بن عمر، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة:

أخرجه أحمد (٩٠٠٥)،

وأبو عوانة (١١٤٦، ١٥٧٦) عن أبي الحسن الميموني،

و(١٥٧٦) عن أبي داود الحراني،

---

(١) تنبيه: عاد الهيثمي إلى سائر أبواب الصلاة دون ترجمةٍ عامة تفصلها عن «أبواب الأذان» التي ابتدأها في الحديث الماضي برقم (٥٠).

(٢) وقع في الأصل: «النسائي»، ووضع الناسخ علامة الإهمال فوق السين، والصواب المثبت من مصادر ترجمته، وقد ضبطه السمعاني في الأنساب كذلك (١٣/٩٨).

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف. وقد حذف الهيثميُّ الجملةَ الأخيرةَ قصدًا، وسيأتي الكلام على ذلك أثناء دراسة هذا الحديث.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٠٨٨)، وفيه اختصارٌ لا يتبيَّن معه إسنادُ الحديث بتمامه، وجاء أول العبارة فيه: «هكذا حدثناه أنس بن محمد الطحان -بواسط، من كتابه-».

والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٦٤٥١) من طريق إبراهيم بن إسحاق الزهري،

أربعتهم (أحمد، والميموني، وأبو داود، وإبراهيم الزهري) عن محمد بن عبيد، به، بمثله.

وأخرجه البخاري في القراءة خلف الإمام (١٣٣) من طريق سليمان بن بلال،

وأبو سعيد الأشج في حديثه (١٥٨) -ومن طريقه البزار (٧٨٥٨)، وأبو يعلى (٥٩٦٧)، والسراج في مسنده (٩٢٧)، وفي حديثه (١١٩٥)، وابن حبان (١٤٨٥)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٣٥٤)-، والنسائي في المجتبى (٥٦٤)، والكبرى (١٠٥٤٨)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٣٥٤)، من طريق عبدالله بن إدريس،

و**مسلم** (٦٠٧) من طريق عبدالله بن نمير،

و**مسلم** (٦٠٧)، والنسائي في الكبرى (١٧٥٤)، والبيهقي (٣٧٨/١)، من طريق عبدالوهاب الثقفي،

والنسائي في الكبرى (١٧٥٤) من طريق عيسى بن يونس،

والسراج في مسنده (٩٢٧)، وحديثه (١١٩٦)، من طريق أبي بحر البكراوي،

وفي مسنده (٩٥١)، وحديثه (١٢٢٤)، من طريق أشعث بن عبدالرحمن بن زبيد،

وأبو عوانة (١١٤٦، ١٥٧٦) من طريق أبي معاوية،

ثمانيتهم (سليمان بن بلال، وابن إدريس، وابن نمير، وعبدالوهاب، وعيسى بن يونس، والبكراوي، وأشعث، وأبو معاوية) عن عبيدالله بن عمر، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أنس بن محمد بن علي بن يونس، أبو القاسم، الواسطي، الطَّحَّان:

مجهول الحال. لم أجد من ترجمه، وقد روى عن جماعة، كمحمد بن حرب النشائي، وإسحاق بن شاهين، ومحمد بن بشر الأرطباني، وروى عنه -سوى الدارقطني-: ابن المقرئ، والحسن بن بدر بن عبدالله[1].

---

(١) معجم ابن المقرئ (٧٣١)، تاريخ بغداد (٢٤١/٨).

٢- محمد بن حرب النشائي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٣- محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، الكوفي، الأحدب:

«ثقة يحفظ»[١].

٤- عُبَيدالله بن عمر:

ثقة ثبت، قدَّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع، وقدَّمه ابن معين في القاسم عن عائشة، على الزهري عن عروة عنها. سبقت ترجمته في الحديث (٤٠).

٥- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة حال شيخه أنس بن محمد الطحان، مع انفرادِه بهذا الإسناد، ووهمِه فيه.

وقد بيَّن الدارقطنيُّ غلطَ شيخِه فيه من جهتَين:

الجهة الأولى: أن المعروف عن عبيدالله بن عمر في هذا الحديث: روايته عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. وتبيَّن من التخريج أن هذا هو المعروف -قبل ذلك- عن محمد بن عبيد الطنافسي، الذي رواه الطحانُ من طريقه عن عبيدالله.

وقد رواه عن محمد بن عبيد على الصواب الحفاظُ الثقات: أحمد بن حنبل، وصاحبه الميموني، وأبو داود الحراني، وإبراهيم بن إسحاق الزهري. كما رواه عن عبيدالله بن عمر على الصواب أصحابُه الثقات: سليمان بن بلال، وعبدالله بن إدريس، وعبدالله بن نمير، وعبدالوهاب الثقفي، وعيسى بن يونس، وأبو معاوية، ووافقهم ممن فيه لِين: أبو بحر البكراوي، وأشعث بن عبدالرحمن بن زبيد.

---

(١) تقريب التهذيب (٦١١٤).

وبعض هذه الروايات أخرجه مسلم في صحيحه -كما سبق في التخريج-، وهو حديثٌ مشهورٌ عن الزهري -أيضًا-، مخرَّجٌ من طريقه في الصحيحين وغيرهما[١].

الجهة الثانية: أن المعروف عن عبيدالله بن عمر بإسناد (نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت)، إنما هو حديث الرخصة في العرايا. وقد رواه كذلك جماعةٌ من الثقات الحفاظ عن محمد بن عبيد الطنافسي، وجماعةٌ من الثقات الحفاظ عن عبيدالله بن عمر[٢]، وهو في صحيح مسلم من طريق عبيدالله، وهو أيضًا حديثٌ معروفٌ عن نافع، مخرَّجٌ من طريقه في الصحيحين وغيرهما[٣].

وهذه الجهةُ أشار إليها الدارقطنيُّ في آخر كلامه، حيث قال: «والصواب عن عبيدالله: عن الزهري، عن أبي سلمة، وبالإسناد الأول: حديث الرخصة في العرايا»، أي:

---

(١) انظر: تحفة الأشراف (٢٦/١١، ٣٥، ٤٣، ٥٠، ٦١)، إتحاف المهرة (٩٩/١٦).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٠٤٠)، وأبو عوانة (٥٤٦٩) عن عباس الدوري، والميموني، وعمار بن رجاء، وتمام في فوائده (١٤١٣) من طريق يحيى بن أبي طالب، والبيهقي (٣٠٩/٥) من طريق الحسن بن علي بن عفان، ستتهم (أحمد، والدوري، والميموني، وعمار بن رجاء، وابن أبي طالب، وابن عفان) عن محمد بن عبيد.

وأخرجه عبدالرزاق (١٥٢٩٩)، وأبو عوانة (٥٤٧١)، والطبراني (٤٧٦٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٩١٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (٣٣٥/٢)، من طريق الثوري، و**مسلم** (١٥٣٩) من طريق عبدالله بن نمير، و**مسلم** (١٥٣٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠٥٣)، والنسائي في المجتبى (٤٥٨٠)، والكبرى (٦٠٨٤)، وابن الجارود (٦٦٧)، والطبراني (٤٧٧١)، من طريق يحيى بن سعيد القطان، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٢٠٥٤) من طريق عبدالله بن رجاء، وعبدالعزيز بن محمد الدراوردي، والطبراني (٤٧٧٠) من طريق حماد بن سلمة، و(٤٧٧٢) من طريق القعنبي، سبعتهم (الثوري، وابن نمير، والقطان، وابن رجاء، والدراوردي، وحماد بن سلمة، والقعنبي) عن عبيدالله بن عمر.

(٣) قال أبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة (١١٥٦/٣): «وممن روى قصة العرايا عن نافع: أيوب، ومالك بن أنس، وموسى بن عقبة، ونافع بن أبي نعيم، وعبدالله بن سليمان الطويل، ويونس بن يزيد، وعبدالله العمري، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وجويرية بن أسماء، في آخرين». وانظر: تحفة الأشراف (٢١٧/٣)، إتحاف المهرة (٦٣١/٤).

والصواب عن عبيدالله بالإسناد الأول -وهو إسناد: نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت-: حديث الرخصة في العرايا.

وقد نصَّ الدارقطنيُّ على أنه سمع الحديثَ من أصل كتاب شيخه، تأكيدًا على أنه سمعه سماعًا متقنًا، وأنه استثبته من أصل الشيخ، ولم يكتفِ بسماعه من حفظه، ليُعلَمَ أن الغلطَ ثابتٌ في كتابه، ولا يُظنَّ أنه غلط فيه حين حدَّث الدارقطنيَّ به مرةً.

والظاهر أن ذلك الشيخَ كان يكتب حديث عبيدالله بن عمر، فورد عليه الحديثان، فكتب إسناد حديث العرايا، ودخل عليه متن حديث إدراك الركعة، والله أعلم.

هذا، وقد عصَّب الدارقطنيُّ الوهمَ بشيخه، ولم يحمِّله محمدَ بنَ حرب النشائي، ويظهر أنه لم يرَ في شيخه ثقةً وإتقانًا، أو أن حاله لم تتحرَّر له، فأشار إلى أن الوهمَ وَهمُه، وأما محمد بن حرب، فهو من الثقات، ولا يحتمل مثل هذا الخطأ الشديد.

إشكال:

ساق الهيثميُّ في موضعٍ لاحقٍ من ترتيبه للأفراد (كتاب البيوع، باب بيع العرايا)[(١)]، أن الدارقطنيَّ قال في الجزء الثامن من الأفراد: حدثنا أبو القاسم؛ أنس بن محمد بن علي بن يونس الطحان -بواسط، من أصل كتابه-، ثنا محمد بن حرب النشائي، ثنا محمد بن عبيد، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت، أن النبي ﷺ رخَّص في العرايا أن تباع بخرصها.

هكذا ساقه المرتِّب في ذلك الموضع، وقد أشكل عليَّ فيه أولًا أنه لم يَنقُلْ تعليقًا للدارقطني على الحديث، ولا بيانًا لموضع التفرُّد فيه -كعادته المستمرَّة في هذا الكتاب-. لكني احتملتُ أن يكون الدارقطني أورده معاقبًا لحديث الباب، لبيان الصواب فيه.

ثم تبيَّن لي ظاهرًا أن هذا خطأٌ من المرتِّب نفسِه، وأن الدارقطنيَّ إنما روى بهذا الإسناد حديثَ إدراك الركعة فقط، ثم عقَّب عليه بقوله: «والصواب عن عبيدالله: عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وبالإسناد الأول: أن النبي ﷺ رخص في العرايا

(١) الحديث الآتي برقم (١٨٢).

أن تباع بخرصها»[١]، ففهم المرتِّبُ أن قولَه: «وبالإسناد الأول» جملةٌ مستأنفة، وأن الدارقطنيَّ يعطِفُ حديثَ العرايا على حديث إدراك الركعة، ويرويهما معًا بالإسناد نفسِه، فجَعَلهما المرتِّبُ حديثَين.

ويتأكَّد هذا بأمور:

١- أن المرتِّب حذف قوله: «وبالإسناد الأول...» من تعليق الدارقطني على حديث إدراك الركعة -كما سبق التنبيه عليه في موضعه-، مما يوضِّح أنه فهم أن العبارة مستأنفة، وأنه حديثٌ جديد، فذكره في موضعه من كتاب البيوع.

٢- أن الإسناد في الموضعين متطابق تمامًا، حرفًا بحرف، بذِكر نسب شيخ الدارقطني رباعيًّا، وكنيته، ومكان السماع منه، وصفة السماع من أصل كتابه، إلى آخر الإسناد، وهذا مما يبعد أن يكرره الدارقطني، خاصةً والحديثان معزوَّان إلى موضعٍ واحد، هو الجزء الثامن.

٣- أن مصادر رواية محمد بن عبيد، عن عبيدالله بن عمر، لحديث العرايا، قد اتَّفقت على أن لفظه: «رخَّص في بيع العرايا»، وعلى إضافة: «كيلًا» في آخره، ونظرًا لأن الدارقطنيَّ كان يورد المتنَ هنا إيرادًا مختصرًا لذِكر صواب الرواية، فقد تصرَّف فيه، فحكاه بمعناه، ولم يذكر الكيل في آخره، ولو كان يُسنِدُه -كما فهم المرتِّب- لَسَاقَ لفظه بتمامه.

٤- أن صاحب «أطراف الغرائب والأفراد» أورد حديث العرايا في مسند زيد بن ثابت[٢]، ولم يذكر فيه إسنادَ عبيدالله بن عمر، عن نافع، بل ذكر له إسنادَين آخرَين، ولو كان الحديثُ عند الدارقطني مُسنَدًا من هذا الوجه لأورده صاحب الأطراف في ذلك الموضع. والله أعلم.

---

(١) هذا نصُّ تعليق الدارقطني كما في الأطراف، سوى أن ابن طاهر اختصر آخره، فقال: «حديث الرخصة في العرايا».

(٢) برقم (٢٠٨٧).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد شيخه أنس بن محمد الطحان بحديث إدراك الركعة عن محمد بن حرب النشائي، عن محمد بن عبيد، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت، وأنه وهم في ذلك، وأن الصواب بهذا الإسناد حديث العرايا، وأما حديث إدراك الركعة، فيرويه عبيدالله بن عمر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

٥٦- [(١)] ثنا أبو بكر النيسابوري، ثنا محمد بن غالب -بأنطاكية-، ثنا غصن بن إسماعيل، ثنا ابن ثوبان، عن أبيه، عن الزهري ومكحول، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن أدركَ مِن الصَّلاةِ ركعةً، فقد أدركَها**».

قال ابن ثوبان: يعني: يُدرك الفَضِيلة، ويَقضي ما بقي.

غريبٌ من حديث مكحول الشامي، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، لم يروه عنه غيرُ ثابت بن ثوبان، تفرَّد به ابنُه عبدالرحمن عنه[(٢)].

○ التخريج:

أخرجه أبو إسحاق المزكي في المزكيات (١٢)،

وابن شاهين في الخامس من الأفراد (٤١)،

كلاهما (المزكي، وابن شاهين) عن أبي بكر النيسابوري، به، بمثله.

وأخرجه القشيري في تاريخ الرقة (٣٠٥) عن أبي بكر بن صدقة،

وابن حبان (١٤٨٦)، والطبراني في الشاميين (١١٨، ١٨٦)، عن محمد بن عبدالله بن عبدالسلام -مكحول البيروتي-،

وابن عدي في الكامل (١٠٨٨٦)، والمخلدي في الفوائد المنتخبة بانتخاب البحيري [٢٣٠ب]، عن عبدالله بن محمد بن مسلم أبي بكر الإسفراييني،

ثلاثتهم (ابن صدقة، ومكحول البيروتي، وأبو بكر الإسفراييني) عن محمد بن غالب، به، بمثله، إلا أنه عند ابن حبان أدرج قوله: «وليتم ما بقي» في متن الحديث.

○ رجال الإسناد:

١- أبو بكر النيسابوري: عبدالله بن محمد بن زياد بن واصل بن ميمون:

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء الثامن من «الأفراد».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٦٦٢).

ثقة حافظ متقن فقيه. قال مسلمة بن القاسم: «كان ثقةً، جليل القدر، فقيه البدن، عارفًا بالحديث»، وقال الدارقطني: «ما رأيت أحفظ من أبي بكر النيسابوري»، وقال: «لم نر أحفظ منه للأسانيد والمتون، وكان أفقه المشايخ، جالس المزنيَّ، والربيع، وكان يعرف زيادات الألفاظ في المتون»، وقال الخليلي: «هو حافظ ثقة فقيه»، وقال الخطيب البغدادي: «وكان حافظًا، متقنًا، عالمًا بالفقه والحديث معًا، موثقًا في روايته»(١).

٢- محمد بن غالب بن سعيد، أبو عبدالله، الرَّقِّي، نزيل أنطاكية:

مستور. ذكره ابن حبان في الثقات، وهو يروي عن سعيد بن مسلمة، ويحيى بن السكن، وأبي الجواب، وغيرهم، وروى عنه عددٌ من الحفاظ، منهم رواةُ هذا الحديث عنه -ممَّن مرَّ في تخريجه-، وممن روى عنه أيضًا حافظ الشام أحمد بن عمير بن جوصا. وقد ترجمه ابن أبي حاتم، وذكر أنه كتب بعض حديثه ولم يُقضَ له السماع منه، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا(٢).

٣- غصن بن إسماعيل، الرَّقِّي، الأنطاكي:

صدوق يخطئ. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما خالف»، وأدخله ابن حجر في لسان الميزان ذاكرًا كلمة ابن حبان فيه(٣).

٤- عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي، الدمشقي، الزاهد:

«صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة»(٤).

٥- ثابت بن ثوبان العنسي، الشامي:

---

(١) تاريخ بغداد (١١/٣٣٩)، تاريخ الإسلام (٧/٤٩١)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦/١٠٩).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٥٥)، الثقات (٩/١٣٩)، الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٥/٤١١)، تاريخ الإسلام (٦/٤٢١).

(٣) تاريخ الرقة (ص١٥٤)، الثقات (٩/٤)، لسان الميزان (٦/٣٠٧).

(٤) تقريب التهذيب (٣٨٢٠).

«ثقة»[١].

٦- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٧- مكحول الشامي، أبو عبدالله:

«ثقة فقيه، كثير الإرسال، مشهور»[٢].

٨- أبو سلمة:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال غصن بن إسماعيل، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، وتفرُّدهما برواية الحديث من طريق مكحول.

وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في مفاريد ابن ثوبان ومناكيره، ووصفه ابن شاهين بالحُسن[٣]، وأما ابن حبان، فتساهل في إخراجه في صحيحه، مع ما في إدراجه جملة: «وليتم ما بقي» في متن الحديث من إشكال، حيث إنها في عامة الروايات من تتمة كلام ابن ثوبان.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ثابت بن ثوبان بالحديث عن مكحول، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وتفرُّد عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه.

ووافقه ابن شاهين على غرابة إسناد مكحول، فأخرج هذا الحديث مع حديثٍ آخر بالإسناد نفسِه، ثم قال: «وهذان الحديثان ما كتبناهما إلا عن أبي بكر النيسابوري، وهما

(١) المصدر نفسه (٨١١).

(٢) المصدر نفسه (٦٨٧٥).

(٣) الخامس من الأفراد (ص٢٤٠).

غريبان بمكحول، وإسنادهما حَسَنَين، وأما المتن فمشهور، والزهري مشهور، ومكحول غريب»[١].

والأمر كما ذكر ابن شاهين في شهرة متن هذا الحديث، وشهرة إسناده من رواية الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وقد مرَّ في الحديث السابق (٥٥) أن هذا الإسناد مخرَّجٌ في الصحيحين، إلا أن غرابة الحديث عن مكحول، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، دَعَت الدارقطنيَّ وابنَ شاهين إلى تخريجه من طريقه في أفرادهما.

(١) المصدر نفسه.

بابُ ما جاء في التَّمَطِّي[١] في الصَّلاةِ وغَيرِها

٥٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن سعيد المقرئ الجَمَّال، ثنا محمد بن الجهم، ثنا نصر بن حماد، ثنا عمرو بن جُمَيع، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يتمَطَّى الرجل في الصلاة، أو يتمَطَّى عندَ النساء، أو عندَ امرأةٍ، إلا عندَ امرأتِه أو جَوَاريه.

غريبٌ من حديث يحيى بن سعيد، عن عبدالرحمن بن هُرمُز الأعرج، عن أبي هريرة، تفرَّد به عمرو بن جُمَيع عنه[٢].

○ التخريج:

أخرجه أبو علي الصواف في الثالث من فوائده [١٦٥أ] من طريق إسماعيل بن إبراهيم الترجماني، عن عمرو بن جميع، به، بنحوه، لكن وقع فيه: «أو عند العَشاء، إلا أن يكون عند أهله»، فكأنه تحريف عن «النساء».

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن سعيد بن زياد، أبو محمد، المقرئ، المعروف بابن الجَمَّال:

ثقة. قال الدارقطني: «كان من الثقات»[٣].

٢- محمد بن الجهم بن هارون، أبو عبدالله، السمري، الكاتب:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة صدوق»، وقال عبدالله بن أحمد: «صدوق، ما أعلم إلا خيرًا»[٤].

---

(١) في اللسان (٢٨٤/١٥): «تمطَّى الرجل: تمدَّد».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٢٧٦).

(٣) تاريخ بغداد (٣٣٨/١١)، تاريخ الإسلام (٤٧٦/٧). وتوثيق الدارقطني ثابت في كتاب الخطيب البغدادي، خلافًا لابن القطان الذي قال في بيان الوهم والإيهام (٢٢٦/٥): «عبدالله بن محمد بن سعيد لا تعرف حاله، وهو أبو محمد المقرئ، المعروف بابن الجمال، وقد ذكره الخطيب، وعرَّف برواته، وتاريخ وفاته، غير حاله؛ فلم يعرض لها».

(٤) تاريخ بغداد (٥٤٦/٢)، تاريخ الإسلام (٦٠٥/٦).

٣- نصر بن حماد بن عجلان البجلي، أبو الحارث، البصري، الوراق:

متروك الحديث. قال ابن معين: «كذاب»، وقال يعقوب بن شيبة: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «يتكلمون فيه»، وقال مسلم: «ذاهب الحديث»، وقال أبو زرعة، وصالح بن محمد: «لا يكتب حديثه»، وقال أبو حاتم، والأزدي: «متروك الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي في الحديث».

وقد تخفَّف فيه ابن حجر في التقريب، فوصفه بمطلق الضعف، ودفع عنه تهمة الوضع[١].

٤- عمرو بن جُمَيع، أبو المنذر -أو: أبو عثمان-، الكوفي، قاضي حلوان:

متروك الحديث، متَّهم بالكذب. قال الذهبي: «متَّفق على تركه»[٢].

٥- يحيى بن سعيد الأنصاري:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٦).

٦- عبدالرحمن بن هُرمُز، مولى ربيعة بن الحارث، أبو داود، المدني، الأعرج:

«ثقة ثبت عالم»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، قريبٌ من الموضوع.

وليس مِن عِلَّته حالُ نصر بن حماد، لأنه لم ينفرد به، بل تابعه أبو إبراهيم الترجماني، وهو شيخٌ «لا بأس به»[٤].

وإنما بلاؤه في حال عمرو بن جُمَيع، وفي تفرُّده به عن يحيى بن سعيد، مع اتفاقهم على ترك عمرو، ومع تهمته بالكذب والوضع، فهو المتَّهم بهذا الحديث.

---

(١) تهذيب التهذيب (٤/٢١٧)، تقريب التهذيب (٧١٠٩).

(٢) تاريخ الإسلام (٤/٩٣٥)، وانظر: تاريخ بغداد (١٤/٩٣)، لسان الميزان (٦/١٩٦).

(٣) تقريب التهذيب (٤٠٣٣).

(٤) المصدر نفسه (٤١٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن جُمَيع بالحديث عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

بابُ فَتحِ البابِ في الصَّلاة

٥٨- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي، حدثني حَبُّوش بن رزق الله -بمصر-، ثنا بَكَّار بن محمد بن شعبة؛ أبو مالك، ثنا يزيد بن زُرَيع، حدثني بُرْد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كنتُ أجيءُ ورسولُ الله ﷺ في الصَّلاة، فأستَفتِح، فيمشي في القِبلة حتى يفتح الباب، ثم يرجع إلى مُصَلَّاه».

غريبٌ من حديث بُرْد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، تفرَّد به بَكَّار بن محمد بن شعبة، عن يزيد بن زريع، عنه.

وإنما يُعرف هذا من حديث بُرْد، عن الزهري[(١)]. / [٢٥ب]

○ **التخريج:**

رواه برد بن سنان، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: برد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه من هذه الطريق.

وأخرجه جعفر بن محمد الخُلدي في فوائده (٩٩)، والدارقطني في السنن (١٨٥٤)، والعلل (١٠٨/٨)، من طريق حكام بن سلم، عن عنبسة،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (١٠٨/٨) عن أبي الربيع السمان،

كلاهما (عنبسة، والسمان) عن هشام بن عروة، به، بنحوه.

الوجه الثاني: برد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة:

أخرجه الطيالسي (١٥٧١)، والمخلدي في فوائده بانتخاب البحيري [٢٧١ب]، وابن حزم في المحلى (٩٤/٣) من طريق عبدالوارث،

وإسحاق بن راهويه في مسنده (١١٤٧) -وعنه النسائي في المجتبى (١٢١٩)، والكبرى (٥٢٨، ١١٣٠)- عن حاتم بن وردان،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٥٤)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٥ب].

وأحمد (٢٤٦٦١) -ومن طريقه أبو داود (٩٢٢)، والطبراني في مسند الشاميين (٣٦٣)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٢١٠)، وابن عبدالبر في التمهيد (٩٧/٢٠)-، وأبو داود (٩٢٢) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٢١٠)، وابن عبدالبر في التمهيد (٩٧/٢٠)-، والترمذي (٦٠١)، والطبراني في الشاميين (٣٦٣)، والدارقطني في السنن (١٨٥٥)، وابن حزم في المحلى (٩٥/٣)، والبيهقي في السنن (٢٦٥/٢)، من طريق بشر بن المفضل،

وأحمد (٢٦١٤٢)، والبيهقي (٢٦٥/٢)، من طريق علي بن عاصم،

وأحمد (٢٦٦١٢)، والبزار (١٨١/١٨)، من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى،

وأبو يعلى (٤٤٠٦) -وعنه ابن حبان (٢٣٥٥)-، وجعفر الخُلدي في فوائده (١٨٩)، من طريق ثابت بن يزيد،

وابن حبان في الصلاة -كما في إتحاف المهرة (١٨٥/١٧)-، والدارقطني في السنن (١٨٥٦)، من طريق حماد بن سلمة،

وعلَّقه العقيلي في الضعفاء (٥٦٩/٢) عن معتمر بن سليمان،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (١٠٨/٨)، وابن حزم في المحلى (٩٥/٣)، عن يزيد بن زريع،

تسعتهم (عبدالوارث، وحاتم بن وردان، وبشر، وعلي بن عاصم، وعبدالأعلى، وثابت بن يزيد، وحماد، ومعتمر، ويزيد بن زريع) عن برد بن سنان، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن إبراهيم بن نيروز، أبو بكر، الأنماطي:

ثقة. ذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات، وقال الدارقطني في إسنادٍ هو فيه: «كلهم ثقات»[1].

٢- حَبُّوش بن رزق الله بن بيان، أبو محمد، الكلواذي الأصل، المصري:

(١) سنن الدارقطني (٢٧٠٩)، تاريخ بغداد (٣٠٣/٢)، تاريخ الإسلام (٣٤٤/٧).

ثقة. قال ابن يونس، وابن ماكولا: «ثقة»، وقال الذهبي: «من عدول مصر»[١].

٣- بَكَّار بن محمد بن شعبة بن دخان الذهلي، أبو مالك:

ضعيف. قال الدارقطني: «شيخ كان بمصر...، لا يضبط»، ووصفه ابن يونس بالزهد. وأما ابن القطان، فقال: «لا تُعرف حاله»، ولم يزد ابن حجر في بيان حاله على نقل كلام ابن القطان[٢].

٤- يزيد بن زُرَيع، أبو معاوية، البصري:

«ثقة ثبت»[٣].

٥- بُرْد بن سنان، مولى قريش، أبو العلاء، الدمشقي، نزيل البصرة:

«صدوق»[٤].

٦- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٧- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، وعهدة نكارته على بكار بن محمد، فإنه مع ضعفه خولف فيه عن يزيد بن زريع، وعن بُرد.

أما مخالفته عن يزيد، فلم أقف على تعيين مَن خالفه عنه، حيث علَّق الدارقطني وابنُ حزم رواية يزيد بخلاف ما روى بكار عنه، لكنهما لم يذكرا راويَها عن يزيد.

---

(١) الإكمال (٣٧٠/٢)، تاريخ الإسلام (٧٣٣/٦)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٢٧٧/٣).

(٢) علل الدارقطني (١٠٨/٨)، بيان الوهم والإيهام (١٧٨/٣)، لسان الميزان (٣٣٣/٢)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٦٥/٣).

(٣) تقريب التهذيب (٧٧١٣).

(٤) المصدر نفسه (٦٥٣).

إلا أن حال بكار -على كل حال- لا تَحتَمِل أن يُنسب إلى يزيد -وهو الثقة الثبت- أن يخالف الجماعةَ الذين رووه عن برد، عن الزهري، لا عن هشام بن عروة، ومنهم ثقاتٌ أثبات، كعبدالوارث بن سعيد، وبشر بن المفضل، وثابت بن يزيد[١].

ولذلك بيَّن الدارقطني هنا أن المعروف عن برد: روايته عن الزهري، وصرَّح في العلل بقوله -بعد أن أورد رواية بكار-: «ووَهِمَ فيه على يزيد بن زريع. والمحفوظ عن برد: عن الزهري. وبرد لم يسمع عن هشام شيئًا»[٢].

وقد جاءت روايتان أُخريان عن هشام بن عروة، لا ترفعان نكارة روايته من طريقه:

١- رواية حكام بن سلم، عن عنبسة، عن هشام:

وهذه الرواية أخرجها الخُلدي عن محمد بن إبراهيم بن زياد الرازي، عن محمد بن عمرو -زنيج-، عن حكام، به، وقد وصف الدارقطنيُّ شيخَ الخلدي بأنه «دجَّالٌ يضع الحديث»، وفي روايةٍ بأنه «متروك»[٣]، ويظهر أنه سرق هذا الإسناد من الإسناد الذي أخرجه الدارقطني عن الحافظ أبي القاسم البغوي، عن محمد بن حميد الرازي، عن حكام، به، وابن حميد الرازي «حافظ ضعيف»[٤]، فهذا الإسناد ضعيف قبل أن يصل إلى حكام بن سلم.

٢- رواية أبي الربيع السمان، عن هشام:

وأبو الربيع هذا هو أشعث بن سعيد البصري، وهو «متروك»[٥].

وإذن، فلا يثبت الحديث عن هشام بن عروة، وإنما رواه بُرد بن سنان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، ولم يتابَع بُردٌ عليه عن الزهري، قال الترمذي عقب تخريج حديثه: «حسن غريب»، وقال البزار عقبه: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري إلا بُرد».

(١) انظر في حال هؤلاء على التوالي: تقريب التهذيب (٤٢٥١، ٧٠٣، ٨٣٤).
(٢) العلل (١٠٨/٨).
(٣) لسان الميزان (٤٧٣/٦).
(٤) تقريب التهذيب (٥٨٣٤).
(٥) المصدر نفسه (٥٢٣).

وقد اختلفت أنظار العلماء إلى حال هذا التفرُّد:

فقال أبو حاتم الرازي: «لم يرو هذا الحديثَ أحدٌ عن النبي ﷺ غيرُ برد، وهو حديث منكر، ليس يحتمل الزهريُّ مثلَ هذا الحديث، وكان بُرد يرى القدر»(١).

وقال ابن رجب: «واستنكره أبو حاتم الرازي، والجوزجاني، لتفرُّد بُردٍ به، وبُردٌ شامي قدري، وثَّقه ابن معين، وقال أحمد: صالح الحديث. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: كان صدوقًا»(٢).

ونظر آخرون إلى ظاهر إسناده، فصحَّحوه:

فأخرجه ابن حبان في صحيحه.

وقال ابن القطان: «والحديث عندي صحيح، لثقة رواته، واتصاله»(٣).

والناظر إلى حال بُردٍ يجد أنه ليس بتلك المرتبة من الثقة، بل هو صدوق في أحسن أحواله -كما سبق في ترجمته-، وفضلًا عن ذلك، فليس هو من أصحاب الزهري الذين عُرفوا بالرواية عنه، وحفظ حديثه، وموافقة الثقات فيه، بل إن الجوزجانيَّ ذكر قومًا رووا عن الزهري قليلًا أشياءَ يقع في قلب المتوسِّع في حديث الزهري أنها غير محفوظة، وذكر منهم بُردًا(٤)، وهذا يتفق مع استنكاره للحديث -كما سبق نقله في كلام ابن رجب-.

وقد استنكر أبو حاتم الرازي حديثَ بُردٍ هذا، مع أنه قال فيه: «صدوق»، واستند في استنكاره إلى قرائن ألمح إليها في كلامه:

الأولى: أن هذا الحديث لا يُعرف في السنة النبوية من وجهٍ آخر، وقد عبَّر أبو حاتم بأنه «لم يرو هذا الحديثَ أحدٌ عن النبي ﷺ غيرُ برد»، فبدأ بتفرُّده عن النبي ﷺ، فضلًا عن الزهري فمن فوقه.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٤٦٧).

(٢) فتح الباري (٩/٣١٣).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/١٩٦).

(٤) شرح علل الترمذي، لابن رجب (٢/٦٧٤).

الثانية: أن الزهريَّ لا يحتمل مثل هذا الحديث، وذلك أن في مَتنِه نكارةً وتفردًا، وأنه لا يُعرف لا عن عائشة، ولا عن عروة، بل لا يُعرف في السنة النبوية -كما سبق-، ومثل هذا يُستبعد أن يصحَّ عن ثقةٍ إمامٍ كالزهري.

الثالثة: حال بُرد، وقد اكتفى أبو حاتم هنا بنسبته إلى القدر، ولعله لأنه كان حسنَ الرأي فيه، إلا أن غيرَه قد تكلَّم فيه -كما سبق-.

وقد قال الإمام مسلم: «فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك، قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما، العددَ من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغيرُ جائزٍ قبول حديث هذا الضرب من الناس»(١)، وحديث بردٍ مِن أَولى ما ينطبق عليه كلام مسلم.

ولا يكفي في مثل هذا الحديث أن يُنظر إلى ثقة رواته، واتصاله -كما صرَّح ابن القطان، وكما هو ظاهر صنيع ابن حبان-، إذ لا بُدَّ من ملاحظة ما سبق من القرائن، لظهور أثرها في قبول الحديث وردّه، وقد مرَّ أن واحدًا ممن يُؤخَذ عنهم توثيقُ بُرد بن سنان قد استنكره عليه، وهو أبو حاتم الرازي.

فالراجح أن الحديثَ منكرٌ لا يصح، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد بكار بن محمد بن شعبة بالحديث عن يزيد بن زريع، عن بُرْد بن سنان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

---

(١) صحيح مسلم (٦/١).

بابُ الصَّلاةِ في النِّعَال

٥٩- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو إسحاق؛ إسماعيل بن يونس بن ياسين، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا محمد بن جابر، عن أبي إسحاق، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، أن النبي ﷺ صلَّى في نَعْلَيْه.

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبدالله، تفرَّد به محمد بن جابر عنه[1].

○ التخريج:

رواه أبو إسحاق السبيعي، واختُلف عنه على أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٤٨٢٣) عن أحمد بن الحسين الصوفي، عن إسحاق بن إبراهيم -هو ابن أبي إسرائيل-، به[2]، بمثله.

وأخرجه حرب الكرماني في مسائله (٢١/الطهارة والصلاة)، وابن عدي في الكامل (١٤٨٢٢)، من طريق محمد بن سليمان -لوين-، عن محمد بن جابر، به، تامًّا، بقصة خلع النبي ﷺ نعليه في الصلاة، وخلع الناس نعالهم لذلك.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود:

أخرجه الطيالسي (٣٩٥)، وابن أبي شيبة في مسنده (٤٢٥)، ومصنفه (٨١٠٧)، وابن ماجه (١٠٣٩)، من طريق يحيى بن آدم، وأحمد (٤٤٨٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٧٢/٦)، من طريق حسن بن موسى، وعباس الدوري في تاريخه عن ابن معين (١٦٩١) عن أبي النضر هاشم بن القاسم، والبزار (١٦٠٤) من طريق شجاع بن الوليد، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٥١١/١) من طريق أبي غسان مالك بن إسماعيل، والطبراني (٩٢٦٢) من طريق معاوية بن عمرو، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٣٩٨) من طريق

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٧٧٩).

(٢) سقط من المطبوعةِ المعزوِّ إليها ما بين ابن أبي إسرائيل وعلقمة مِن الإسناد، اعتمادًا على نسخة أحمد الثالث [٣/٤٩أ]، وهو تامٌّ في نسخة الظاهرية [٢٩٣أ]، وطبعة دار الكتب العلمية (٣٣٦/٧).

أبي نعيم، وتمام في فوائده (١٧١٦) من طريق محمد بن معاوية، وابن نظيف الفراء في حديث الصابوني وغيره [٨٧ب] من طريق عمرو بن خالد، عشرتهم (الطيالسي، ويحيى بن آدم، وحسن بن موسى، وأبو النضر، وشجاع، وأبو غسان، ومعاوية بن عمرو، وأبو نعيم، ومحمد بن معاوية، وعمرو بن خالد) عن زهير بن معاوية،

وابن المنذر في الأوسط (٧٢٩) من طريق إسرائيل،

كلاهما (زهير، وإسرائيل) عن أبي إسحاق، به، وفي لفظ زهير قصةٌ لابن مسعود وأبي موسى الأشعري، فيها أن أبا موسى أمَّهم، فخلع نعليه، فأنكر عليه ابن مسعود، وقال: رأيت النبي ﷺ يصلي في الخُفَّين والنَّعلَين، وقد اختصره بعض الرواة عن زهير، فلم يذكر إلا القدرَ المرفوع منه. وأما لفظ إسرائيل، ففيه قصة خلع النبي ﷺ نعليه في الصلاة، وخلع الناس نعالهم لذلك.

إلا أن الطيالسيَّ جعله عن زهير، عن أبي إسحاق، عمَّن حدَّثه، عن ابن مسعود.

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، موقوفًا:

أخرجه سعيد بن منصور (١٤١٤/التفسير)، وابن أبي شيبة (٨١٠٩) عن وكيع، كلاهما (سعيد، ووكيع) عن شريك،

وعبدالرزاق (١٥١٩) -ومن طريقه الطبراني في الكبير (٩٢٦١)- عن إسرائيل،

كلاهما (شريك، وإسرائيل) عن أبي إسحاق، به، بقصة إنكار ابن مسعود على أبي موسى الأشعري خلعَ نعليه في الصلاة، دون ذكر القدر المرفوع من الحديث.

إلا أن سعيدًا قال في روايته عن شريك، عن أبي إسحاق: أراه عن أبي الأحوص.

○ رجال الإسناد:

١- إسماعيل بن يونس بن ياسين، أبو إسحاق:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٢- إسحاق بن أبي إسرائيل:

صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٣- محمد بن جابر:

صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٤- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٥- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران، الكوفي، الفقيه:

«ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا»(١).

٦- علقمة بن قيس بن عبدالله النخعي، الكوفي:

«ثقة ثبت، فقيه عابد»(٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لمخالفة محمد بن جابر -على ضعفه- أصحابَ أبي إسحاق السبيعي، الذين لم يذكر واحدٌ منهم -على اختلافهم- إبراهيمَ النخعيَّ في إسناده.

والمتأملُ لخلاف أصحاب أبي إسحاق السبيعي يظهر له أنه كان عند أبي إسحاق حديثان:

أحدهما: حديث خلع النبي ﷺ نعليه في الصلاة، وخلع الناس نعالَهم لذلك.

الثاني: قصة ابن مسعود مع أبي موسى الأشعري، وإنكاره عليه خلعَ نعليه في الصلاة.

وقد روى الحديثَ الأولَ عن أبي إسحاق: محمدُ بنُ جابر، وإسرائيل، واتفقا على جعل مَخْرَجِه: علقمة، عن ابن مسعود، إلا أن محمد بن جابر زاد فيه إبراهيمَ النخعيَّ بين أبي إسحاق وعلقمة، وأخطأ في ذلك -كما سبق-.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٠).

(٢) المصدر نفسه (٤٦٨١).

وإنما يُعرف الحديثُ عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، من حديث ميمون؛ أبي حمزة الأعور[(١)]، قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى من حديث إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، إلا من حديث أبي حمزة عنه»[(٢)]، فأفاد أن الحديث بهذا الإسناد ليس معروفًا من حديث أبي إسحاق، وإنما هو حديث أبي حمزة، وأبو حمزة «ضعيف»[(٣)]، وأما أبو إسحاق فيرويه عن علقمة مباشرة، ولم يسمع منه[(٤)]، فهو منقطع.

وأما الحديث الثاني، وهو قصة ابن مسعود مع أبي موسى الأشعري، فاختُلف فيه عن أبي إسحاق:

* فرواه زهير بن معاوية، عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود، مرفوعًا،

* ورواه شريك، وإسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن ابن مسعود، موقوفًا.

وقد مرَّ في ترجمة أبي إسحاق أنه اختلط بأخرة. وزهيرٌ «ثقةٌ ثبت، إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة»[(٥)]، وأما شريك، فقد ذكر الإمام أحمد أنه سمع من أبي إسحاق قديمًا، وقدَّمه هو وابنُ معين على إسرائيل في أبي إسحاق خاصة[(٦)]، هذا مع أن إسرائيل من أتقن الرواة عن جدّه أبي إسحاق[(٧)]، فرواية شريكٍ وإسرائيلَ أثبتُ وأصح.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٣٣٤) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٢٢/٢٤٣)-، وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (٤٤)، والبزار (١٥٧٠)، والطحاوي (١/٥١١)، والطبراني في الكبير (٩٩٧٢)، والأوسط (٥٠١٧)، والحاكم (١/١٤٠)، من طريق زهير، والشاشي (٣٥٧)، والأصم في حديثه (٢٤٦)، من طريق إسرائيل، كلاهما (زهير، وإسرائيل) عن أبي حمزة، به، مختصرًا ومطوَّلًا.

(٢) مسند البزار (٥/١٧).

(٣) تقريب التهذيب (٧٠٥٧).

(٤) انظر: جامع التحصيل (ص٢٤٥).

(٥) تقريب التهذيب (٢٠٥١).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (٢/١٦٤).

(٧) انظر: المصدر نفسه (١/١٣٣، ١٣٤).

ويحتمل أن أبا إسحاق تداخل عليه الحديثان بعد اختلاطه، فروى قصةَ ابن مسعود مع أبي موسى الأشعري، جاعلًا مَخْرَجَها: علقمة عن ابن مسعود، ومُدرِجًا فيها صلاةَ النبي ﷺ في نعليه، وهذان الأمران إنما هما عند أبي إسحاق في الحديث الأول.

ويؤيد ذلك: أن في سياق حسن بن موسى، وعمرو بن خالد، عن زهير، عن أبي إسحاق: قال زهير: «وسأله رجلٌ عن حديث علقمة»، فربما كان هذا تلقينًا لأبي إسحاق، فإنه حدَّثهم بعد ذلك مُقِرًّا السائلَ على أن الحديث لعلقمة، وعلى هذا جاءت عامة الروايات عن زهير.

هذا، ومما يُلحظ أن إسرائيل قد روى الحديثَين كليهما على وجه الصواب، ولا يظهر أن ذلك اختلافٌ عنه، بل كلا الإسنادَين إليه جيد، وهو ضابط لحديث جدّه، وهما حديثان مختلفان.

ويُلحظ -أيضًا- أن الطيالسيَّ روى الحديث عن زهير، عن أبي إسحاق، عمَّن حدَّثه، عن ابن مسعود، وهذا قد يكون تصرُّفًا من الطيالسي، إلماحًا إلى الوهم في جعله عن علقمة، أو قد يكون تقصيرًا منه، وخروجًا من الخلاف عن أبي إسحاق.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن جابر بالحديث عن أبي إسحاق، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود.

ووافقه على ذلك ابن عدي، قال: «وهذا الحديث يرويه محمد بن جابر عن أبي إسحاق»[1]، إشارةً إلى أنه لا يُتابَع عليه عنه.

---

(١) الكامل (١٣١/٩).

بابُ الصَّلاةِ على الخُمْرَة[١]

٦٠- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو الفضل؛ جعفر بن محمد بن يعقوب (الصَّنْدَلي)[٢] -رحمه الله-، أنا الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح، ثنا يحيى بن عبَّاد، أنا هَمَّام، عن قتادة، عن أنس -أو: عن سعيد بن المسيّب-، أن النبي ﷺ كان يُصَلِّي على الخُمْرَة. [قلت: وما الخُمْرة؟ قال: حُصُرٌ بالمدينة][٣].

غريبٌ من حديث قتادة، عن أنس، تفرَّد به هَمَّام بن يحيى عنه[٤]. / [٢٦أ]

○ التخريج:

رواه قتادة، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: قتادة، عن أنس بن مالك:

علَّقه الدارقطني في العلل (١٥٦/٦) عن ضرار بن حماد، عن يحيى بن عباد، به، بمثله، ولم يشكّ فيه، بل جعله عن أنس بن مالك -وحده-.

وأخرجه ابن سعد (٤٢٧/٨)، وأبو داود (٦٥٨)، والبزار (٧٢٢٨)، والسراج في مسنده (١٢١٢)، وحديثه (١٠١٢)، من طريق المثنى بن سعيد،

والطبراني في الأوسط (٤٢٦٠)، والصغير (٥٨٧) -ومن طريقه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١٠٦/٢)، والضياء في المختارة (١٣٠/٧)-، من طريق محمد بن عيسى الدامغاني، عن عمرو بن حمران، عن هشام الدستوائي،

---

(١) فسَّرها في النهاية (٧٧/٢) بأنها «مقدارُ ما يضع الرجلُ عليه وجهَه في سجوده من حصيرٍ أو نسيجةِ خوصٍ ونحوِه من النبات»، ثم أورد ما فيه إطلاقُها على ما كان كبيرًا من نوعها. وسيأتي في متن الحديث تفسير الراوي للخمرة، وفي دراسته مزيدٌ كذلك.

(٢) وقع في الأصل: «الصيرفي»، ولم أجد من نسبه كذلك، والصواب المثبت من مواضع رواية الدارقطني عنه، ومصادر ترجمته. انظر: ما سيأتي برقم (١٨٤، ١٩٦)، والسنن (١٣٣، ٢٠٠٧، ٣٣٥٧، ٤٦٩٩)، العلل (١٠٥/٤، ٢٠٧/٥، ٢٣٩)، وغيرها. وستأتي ترجمته في موضعها.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١٠٥٤).

كلاهما (المثنى، وهشام) عن قتادة، به، بنحوه، إلا أن لفظ المثنى: كان النبي ﷺ يزور أمَّ سليم أحيانًا، فتدركه الصلاة، فيصلي على بساطٍ لنا، وهو حصيرٌ ننضحه بالماء. وهو عند البزار مختصر[١].

الوجه الثاني: قتادة، عن سعيد بن المسيّب:

علَّقه الدارقطني في العلل (١٥٦/٦) عن محمد بن كثير، عن همام بن يحيى، به، بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٤٠٧٩) عن عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، به، بلفظ: «الصلاة على الخُمرة سنة».

الوجه الثالث: قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن عائشة:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٧١١٦) من طريق نصر بن طريف، عن قتادة، به، بلفظ: أن رسول الله ﷺ كان يصلي على الخمرة وعلى الحصير.

○ رجال الإسناد:

١- جعفر بن محمد بن يعقوب، أبو الفضل، الصَّندلي:

ثقة زاهد. قال الدارقطني: «كان من الثقات»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً صالحًا دَيِّنًا»[٢].

٢- الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزعفراني، أبو علي، البغدادي:

«ثقة»[٣].

٣- يحيى بن عبَّاد الضُّبَعي، أبو عبَّاد، البصري، نزيل بغداد:

«صدوق»[٤].

---

(١) جعل الدارقطني في العلل (١٥٦/٦) روايةَ المثنى بن سعيد هذه وجهًا من أوجه حديث الخمرة، وثمة فرقٌ بين الخمرة والحصير، يأتي بيانه، وبيان أثره على هذا الحديث.

(٢) الحديث الآتي برقم (١٩٦)، تاريخ بغداد (١٢٠/٨)، تاريخ الإسلام (٣٣٧/٧).

(٣) تقريب التهذيب (١٢٨١).

(٤) المصدر نفسه (٧٥٧٦).

٤- همام بن يحيى بن دينار العَوْذِي، أبو عبدالله -أو: أبو بكر-، البصري:

«ثقة ربما وَهِم»[(١)].

٥- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٦- سعيد بن المسيّب:

أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار، اتفقوا على أن مرسلاته أصح المراسيل. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، لحال يحيى بن عباد، إلا أنه قد اختُلف عنه:

* فرواه الحسن بن محمد الزعفراني عنه، عن همام، عن قتادة، عن أنس بن مالك أو سعيد بن المسيب -بالشك-،

* ورواه ضرار بن حماد عنه، فجزم بجعله لأنس، ولم يذكر سعيدًا.

ولم أعرف ضرارَ بنَ حماد هذا، ولم أجد له ذِكرًا في غير هذا الموضع، وقد راجعت النسخة الخطية لعلل الدارقطني -حيث علّقه عنه-، ولم أخرج بشيءٍ يُذكر بعد بحث.

ويبدو مِن هذا الخلاف أن الشكَّ إنما يرجع إلى يحيى بن عباد، وأنه لم يضبط الحديث عن همام تمامَ الضبط.

وقد رواه محمد بن كثير العبدي -وهو «ثقة»[(٢)]-، عن همام، فضبط أنه يرويه عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، مرسلًا. ولم أقف على إسناد هذا الوجه إلى محمد بن كثير، إلا أن الدارقطنيَّ اعتمده في الخلاف عن همام، فقال: «وهو أشبهها بالصواب»[(٣)]،

(١) المصدر نفسه (٧٣١٩).

(٢) المصدر نفسه (٦٢٥٢).

(٣) العلل (١٥٦/٦).

فالظاهر أنه صحيحٌ عن محمد بن كثير[١].

وهذا الراجحُ عن همام يوافق روايةَ سعيد بن أبي عروبة، حيث رواه عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، قال: «الصلاة على الخمرة سُنَّة»، وقد رجَّح العلماء في قول التابعي: «من السنة» أنه حديثٌ موقوف، حيث يحتمل إرادةَ سنة الخلفاء الراشدين، أو سنة أهل البلد، لكنهم استثنوا سعيد بن المسيّب من ذلك، فجعلوا قوله: «سنة» مرسلًا، بإرادة سنة النبي ﷺ[٢].

وهذه الرواية عن سعيد بن أبي عروبة صحيحة، ولا أثر لاختلاطه فيها، فراويها عنه عبدة بن سليمان هو «أثبت الناس سماعًا منه» -كما قال ابن معين-[٣].

وقد جاء الحديث عن هشام الدستوائي، عن قتادة، عن أنس بن مالك، رواه محمد بن عيسى الدامغاني، عن عمرو بن حمران، عن هشام، والدامغاني «مقبول»[٤]، أي: «حيث يتابع، وإلا فليّن الحديث»[٥]، وعمرو بن حمران قال فيه أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث»[٦]، وقد قال الطبراني في هذا الإسناد: «لم يروه عن قتادة إلا هشام، ولا عنه إلا عمرو، تفرد به الدامغاني»[٧]، فلم يتابَع عليه الدامغاني، ولا عمرو بن حمران، وليس حالُهما يحتمل التفرُّد عن ثقةٍ ثبتٍ كهشام الدستوائي، وهو الذي روى عنه كبار الحفاظ، وجمعوا حديثه، وعرفوه، خاصةً حديثه عن قتادة، الذي كان من أثبت الرواة عنه[٨].

---

(١) لا يخفى أن كثيرًا من أسانيد المراسيل ونحوها قد فُقِد بسبب العناية بالمسندات والصحاح والحسان في جُلّ كتب السنة، ولهذا فإن كثيرًا من هذه المراسيل ما زال يظهر في الأجزاء الحديثية ونحوها مما لم يزل يحقق وينشر، وربما كان كثيرٌ منها بأصح الأسانيد إلى مُرسِليها.

(٢) انظر: فتح المغيث (١/٢٢٢).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/٣٥).

(٤) تقريب التهذيب (٦٢٠٥).

(٥) مقدمة ابن حجر لتقريب التهذيب (ص٧٤).

(٦) الجرح والتعديل (٦/٢٢٧).

(٧) المعجم الصغير (١/٣٥٢)، واقتصر في المعجم الأوسط (٤/٣٠١) على تفرد هشام، وعمرو بن حمران.

(٨) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٦٩٥).

فهذا الإسناد عن هشام ضعيف، ويزيده علةً أنه سُلِك فيه الجادة، وهي رواية قتادة عن أنس، فهي أشهرُ من رواية قتادة عن سعيد بن المسيب مرسلًا، وكثيرًا ما يسبق إلى الذهن الإسنادُ الأشهر، كما حصل في بعض طرق رواية همام.

ويزيد هذا الإسنادَ عن هشامٍ علةً أيضًا أن أصحاب قتادة الثقات: ابن أبي عروبة، وهمام، يروونه عنه، عن سعيد بن المسيب، مرسلًا، وهشام الدستوائيُّ من أثبَتِهم عن قتادة، فالأصل أنه يوافقهم، ولا يُقبل إسنادٌ بهذا القدر من اللِين يؤدي به إلى مخالفتهم.

وقد وافق سعيدَ بن أبي عروبة، وهمامًا، على جعله عن قتادة، عن سعيد بن المسيب -لا عن أنس-: نصرُ بنُ طريف، إلا أنه وصله، فجعله عن سعيد، عن عائشة، وزاد فيه: «الحصير»، وهذا باطل، فنصر بن طريف «مُجمَعٌ على تركه، وقد اتُّهم»[١].

وبقي من الروايات عن قتادة: رواية المثنى بن سعيد، عنه، عن أنس، قال: «كان النبي ﷺ يزور أمَّ سليم أحيانًا، فتدركه الصلاة، فيصلي على بساطٍ لنا، وهو حصير ننضحه بالماء».

قال البزار: «وهذا الحديث لا نحفظه يُروى عن قتادة، عن أنس، إلا من حديث المثنى»[٢]، والمثنى «ثقة»[٣]، وقد احتج مسلمٌ بروايته عن قتادة[٤]، **وحديث صلاة النبي ﷺ على بساطٍ في بيت أنس -وهو بيت أمه أم سليم-، محفوظٌ عن أنس، مخرَّجٌ في الصحيحين عنه**[٥]. فالظاهر أن حديث المثنى صحيحٌ محفوظٌ عن قتادة.

وليس في حديث المثنى لفظُ الخمرة، وإنما فيه لفظ البساط، والحصير، وهو كالخمرة إذا كان كبيرًا، قال أبو عبيد: «الخُمرة: شيءٌ منسوجٌ يُعمل من سعف النخل، ويُرَمَّل بالخيوط، وهو صغيرٌ على قدر ما يَسجُد عليه المصلي، أو فُوَيق ذلك. فإنْ عَظُمَ حتى

---

(١) قاله الذهبي في تاريخ الإسلام (٤/٥٣٠)، وانظر: لسان الميزان (٨/٢٦١).

(٢) مسند البزار (١٣/٤٥٥).

(٣) تقريب التهذيب (٦٤٧٠).

(٤) صحيح مسلم (٢٣٤١، ٢٦١٢).

(٥) صحيح البخاري (٣٨٠، ٨٦٠، ٤٢٠٣)، صحيح مسلم (٦٥٨، ٦٥٩). وله عدة طرق عن أنس.

يكفي الرجلَ لجسدِه كلِّه في صلاةٍ، أو مُضطَجَع، أو أكثرَ من ذلك، فحينئذٍ حصيرٌ، وليس بخُمرة»[١].

والذي يظهر أن حديثَ الحصير هو الذي دخل على مَن روى حديثَ الخمرة عن قتادة، عن أنس، فإن المحفوظ عن قتادة بهذا الإسناد حديث الحصير، وأما حديث الخمرة، فالراجح أن قتادة يرويه عن سعيد بن المسيب، مرسلًا، وهو ما اتفق عليه سعيد بن أبي عروبة، وهمام بن يحيى -في المحفوظ عنه-، عن قتادة.

وهذا المرسَل قوي، فقد سبق في ترجمة سعيد بن المسيب اتفاقُهم على أن مرسلاته أصحُّ المراسيل، يتبيَّن ذلك هنا بأن **أصلَ حديث صلاة النبي ﷺ على الخُمرة مخرَّجٌ في الصحيحين من حديث ميمونة -رضي الله عنها-**[٢].

هذا، وقد روى معمر، عن قتادة، عن الحسن، قال: «لا بأس أن يصلَّى على الطنفسة والخُمرة»[٣]. وهذا أثرٌ آخر -فيما يظهر-، وليس وجهًا في الحديث موضع البحث. وإسناد هذا الأثر فيه نظر، فمعمر «سيئ الحفظ لحديث قتادة»، كما قال الدارقطني[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد همام بن يحيى بالحديث عن قتادة، عن أنس.

وهذا إنما بناه على ظاهر الرواية، وإلا فقد رجَّح الدارقطنيُّ في موضعٍ آخر -كما تبيَّن في الدراسة- أن همامًا يرويه عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، مرسلًا.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) غريب الحديث (٢٤٧/٣). وقد أورد ابن الأثير في النهاية (٧٨/٢) حديثًا فيه: «الخمرة التي كان قاعدًا عليها»، قال: «وهذا صريح في إطلاق الخمرة على الكبير من نوعها»، لكنَّ هذا قد يكون إطلاقًا على قِلَّة، ولا يُحكَم له. ورُبَّما فُسِّرتَ الخُمرة بالحصير -كما جاء عقب متن الدارقطني هنا-، وذلك لتوضيح جنسها، ولا يلزم منه تطابقُهما في جميع الصفات.

(٢) صحيح البخاري (٣٣٣، ٣٧٩، ٣٨١)، صحيح مسلم (٤٥٨/١ ح٥١٣).

(٣) أخرجه عبدالرزاق (١٥٥٨) عن معمر.

(٤) العلل (٢٢١/٦).

بابُ السُّترةِ للمُصَلِّي

٦١- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا زياد بن أبي يزيد القَصْري[١]، ثنا وكيع، ثنا سفيان، عن سِمَاك، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، عن النبي ﷺ، قال: «**إذا صَلَّى أحدُكم إلى شيءٍ فليَرْهَقْه**[٢]».

غريبٌ من حديث الثوري، عن سماك، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، لم يروه عنه بهذه الألفاظ[٣] غيرُ وكيع، تفرَّد به زياد بن أبي يزيد القَصْري عنه، ولم نكتبه إلا عن أبي حامد[٤].

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في العلل (١٣١/٢) عن محمد بن هارون الحضرمي، به، بمثله.

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥٠٦/٩) عن أبي بكر البرقاني،

وعن أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي الهاشمي،

كلاهما (البرقاني، والهاشمي) عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه أحمد (١٤١٠) عن وكيع، به، **لكن لفظه: سُئل رسول الله ﷺ: ما يستر المصلي؟ قال:** «**مثلُ آخِرَة الرَّحل**».

وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه -برواية الدبري- (٢٣١٠) -ومن طريق زهير بن محمد بن قمير عنه: الطوسي في مستخرجه على الترمذي (٣١٣)، والسراج في مسنده (٣٦٢)، والحسين بن يحيى القطان في حديثه -المسمى جزء هلال الحفار- (١١٥)

---

(١) ذكر السمعاني في الأنساب (٤٤٠/١٠) أنها نسبة إلى القصر، وذكر ستة مواضع يُطلق عليها ذلك، ولم يذكر زيادًا هذا، لكن الظاهر أنه منسوب إلى قصر ابن هبيرة -عامل العراق لبني أمية-، فقد أخرج له أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٣٧) حديثًا رواه عنه رجلٌ من أهل هذا القصر.

(٢) قال ابن قتيبة في غريب الحديث (٢٣١/٢): «يُريد: فليَغْشَه، ولا يبعد منه، يُقال: رَهَقْتُ الشيء: غَشِيتُه»، وفي اللسان (١٣٠/١٠): «أي: فليَغْشَه، وليَدْنُ منه، ولا يبعد منه».

(٣) وقع في رواية البرقاني عن الدارقطني -عند الخطيب البغدادي-: «بهذا اللفظ».

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦٩)، ولم يسق العبارة الأخيرة.

-ومن طريقه ابن المقرئ في معجمه (٧٢٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٥١١/٩)، وابن العديم في بغية الطلب (٣٨٨٦/٩)-، والدارقطني في العلل (١٣١/٢). ومن طريق أبي مسعود؛ أحمد بن الفرات عن عبدالرزاق: الخطيب في تاريخ بغداد (٥١٢/٩)-،

والطبري في تهذيب الآثار (٤٤٦/مسانيد بقية العشرة[1]) من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

وابن البختري الرزاز في الرابع من حديثه (٥٥) من طريق إسحاق الأزرق،

ثلاثتهم (عبدالرزاق، وابن مهدي، وإسحاق الأزرق) عن سفيان الثوري، به، بنحو لفظ أحمد، عن وكيع، المذكور سابقًا، وبأتم منه.

إلا أن الثوري -في رواية عبدالرزاق (في مصنفه فقط)، وابن مهدي، والأزرق- أرسله، فجعله عن موسى بن طلحة، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الطيالسي (٢٢٨)، وابن أبي شيبة -ومن طريقه **مسلم** (٤٩٩)، وأبو يعلى (٦٦٤)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١١٠٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢٣/٦٠)-، و**مسلم** (٤٩٩)، والترمذي (٣٣٥)، والسراج في مسنده (٣٥٧)، وابن المنذر في الأوسط (٢٤٢١)، وابن قانع في معجم الصحابة (٣٩/٢)، وابن حبان (٢٣٧٩)، وأبو علي الرفاء في فوائده (٣٨)، وأبو نعيم في مستخرجه (١١٠٢)، والبيهقي في السنن (٢٦٩/٢)، ومعرفة السنن (٤٢٢٢)، من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم،

والطيالسي (٢٢٨) عن يزيد بن عطاء،

وأحمد (١٤٠٥)، و**مسلم** (٤٩٩)، وابن ماجه (٩٤٠)، والبزار (٩٣٩)، وأبو يعلى (٦٣٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٤٤٤/بقية العشرة)، وابن خزيمة (٨٠٥، ٨٤٢) -وعنه ابن حبان (٢٣٨٠)-، والسراج في مسنده (٣٦١)، والشاشي في مسنده (٥)، وأبو نعيم في مستخرجه (١١٠٣)، والبيهقي (٢٦٩/٢)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٧٦٠)، من طريق عمر بن عبيد الطنافسي،

---

(١) هو المطبوع باسم: «الجزء المفقود»، والصحيح أن يعبَّر عنه بمحتواه، انظر: الحصائل في علوم العربية وتراثها، لمحمد الدالي (٤٦١/٢).

وأحمد (١٤١١)، وأبو داود (٦٨٥)، وابن خزيمة (٨٤٣)، والسراج (٣٥٩، ٣٦٠)، والشاشي (٤)، من طريق إسرائيل بن يونس،

وأحمد (١٤١٥)، وعبد بن حميد (١٠٠)، وأبو يعلى (٦٢٩)، وابن الجارود (١٦٦)، والسراج (٣٥٨)، وأبو عوانة (١٤٤٠)، والشاشي (٦)، وأبو نعيم في مستخرجه (١١٠٣)، من طريق زائدة،

وعبد بن حميد (١٠١) من طريق شريك،

والطبري في تهذيب الآثار (٤٤٥/بقية العشرة) من طريق أسباط،

وأبو علي الرفاء في فوائده (٣٨) من طريق أبي عوانة،

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٥٠٠) من طريق حازم،

تسعتهم (أبو الأحوص، ويزيد بن عطاء، وعمر بن عبيد، وإسرائيل، وزائدة، وشريك، وأسباط، وأبو عوانة، وحازم) عن سماك بن حرب، به، بنحو لفظ أحمد عن وكيع، وبأتم منه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن هارون الحضرمي، أبو حامد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- زياد بن أبي يزيد -أو: أبي زياد-، أبو بكر، القصري:

صدوق ربما أخطأ. قال الدارقطني: «ما علمتُ إلا خيرًا»[١]، وعصَّب به أبو نعيم الأصبهاني الخطأَ في حديثٍ انفرد به[٢].

٣- وكيع بن الجَرَّاح بن مَلِيح الرُّؤاسي، أبو سفيان، الكوفي:

---

(١) تاريخ بغداد (٩/٥٠٧)، المتفق والمفترق (٢/٩٨١).

(٢) مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم (١/٥٠)، وينظر لتصويب العبارة مخطوطتا الكتاب [١/١٠أ/الظاهرية]، [٤ب/دار الكتب المصرية].

«ثقة حافظ عابد»[١].

٤- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٥- سِمَاك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي، البكري، أبو المغيرة، الكوفي:

«صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن»[٢].

٦- موسى بن طلحة بن عبيدالله التيمي، أبو عيسى -أو: أبو محمد-، المدني، نزيل الكوفة:

«ثقة جليل»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال زياد بن أبي يزيد القصري، لكن في متنه نكارة، فقد خالف زيادًا الإمامُ أحمد بن حنبل، فرواه عن وكيع بمتنٍ آخر، وهو أن النبي ﷺ سئل عمَّا يستر المصلي؟ فقال: «مثل آخرة الرحل».

وهذا المتن ونحوه هو المحفوظ أيضًا عن سفيان الثوري، فقد رواه كذلك عبدالرزاق، وابن مهدي، وإسحاق الأزرق -على اختلافهم في إسناده-، وكذلك رواه أصحاب سماك عن سماك، وهم تسعة رواة فيهم بعض الثقات المتقنين، كأبي الأحوص، وزائدة، وأبي عوانة.

فتبيَّن أن متن زياد القصري شاذٌّ جدًّا، لم يوافَق عليه لا عن وكيع، ولا عن الثوري، ولا عن سماك، ولذلك قال الدارقطني: «وخالف في متنه»[٤].

(١) تقريب التهذيب (٧٤١٤).

(٢) المصدر نفسه (٢٦٢٤).

(٣) المصدر نفسه (٦٩٧٨).

(٤) العلل (٢/١٣١).

لكن قد نقل الأثرمُ عن الإمام أحمد قولَه في وكيع: «كان -يعني: وكيعًا- يروي الأحاديث على غير ألفاظها، ويستعمل "يعني" كثيرًا، ويلحقها في الحديث»[١]، وقال: «كان وكيعٌ يقول في الحديث: "يعني"، وربما طَرَحَ "يعني"، وذَكَرَ تفسيرَ الحديث»[٢]، فهذا يفيد أن وكيعًا كان ربما روى الحديث بما يراه معناه، واختصره، حتى يتغيَّر لفظه، وربما ساق ذلك مساقَ الحديث نفسِه.

فمن المحتمل أن مرجعَ لفظ زياد القصري هنا إلى هذه القضية. والألفاظ الأخرى للحديث وإن كان الدنوُّ من السترة فيها غيرَ ظاهر، إلا أنه قد يمكن استنباطه منها.

هذا، وقد اختُلف في إسناد الحديث عن سفيان الثوري:

* فوصله عنه وكيع، وعبدالرزاق -من رواية زهير بن محمد بن قمير، وأحمد بن الفرات، عنه-،

* وأرسله عنه عبدالرزاق في مصنفه، وابن مهدي، وإسحاق الأزرق.

فأما عبدالرزاق، فرواية الوصل عنه قوية، إذ زهير بن محمد بن قمير «ثقة»[٣]، وأبو مسعود أحمد بن الفرات «ثقة حافظ»[٤]، إلا أن عبدالرزاق أخرجه في مصنفه مرسلًا.

وقد ذكر الدارقطنيُّ أن أصحابَ وكيعٍ رووه عن وكيع مرسلًا[٥]، لكنَّ الإمام أحمد من أجلّ أصحابه، وقد أخرجه في مسنده مسندًا موصولًا، فهذا محفوظٌ عن وكيع.

ويبدو من سياق الدارقطني لخلاف أصحاب الثوري أنه يميل إلى ترجيح إرساله عنه، إلا أنه اعتمد في ذلك -فيما يظهر- على أن وكيعًا يرسله، وقد تبيَّن أن المحفوظَ عن وكيع وصلُه.

---

(١) الأوسط، لابن المنذر (٣/٣٠٦).

(٢) رفع اليدين في الصلاة، لابن القيم (ص٥٣)، تهذيب السنن، له (١/٣٧٧).

(٣) تقريب التهذيب (٢٠٤٨).

(٤) المصدر نفسه (٨٨).

(٥) العلل (٢/١٣١)، وقد نقل الخطيب في تاريخ بغداد (٩/٥١٢) كلام الدارقطني تامًّا، ولم تَرِد هذه العبارة في نقله.

والناظر في طبقات أصحاب الثوري يجد أن وكيعًا وابنَ مهدي من أثبت الناس فيه، ويختلف الأئمة في المفاضلة بينهما[١]، وقد وافقهما هنا غيرُهما على كلا الوجهين، فالظاهر أن الوصلَ ثابتٌ عن الثوري، ولعله كان يرسله أحيانًا لضعف سماكٍ عنده[٢]، وربما كان هذا سببَ تردُّد عبدالرزاق بين وصلِه خارجَ المصنف، وإرسالِه فيه.

وإذا تقرَّر ذلك، فقد مرَّ أن سماكًا تغيَّر بأخرة، وقد قال يعقوب بن شيبة -عقب نقل تضعيف ابن المبارك لسماك-: «... وهو في غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديمًا، مثل شعبة، وسفيان، فحديثهم عنه صحيحٌ مستقيم، والذي قاله ابنُ المبارك إنما نرى أنه فيمن سمع منه بأخرة»[٣].

وهذا الحديث مما رواه سفيان عن سماك، فهو من حديثه المستقيم، ولذلك قال علي بن المديني: «إسناده حسن»[٤]، وصحَّحه مسلم، وابن خزيمة، وابن حبان، بإخراجه في صحاحهم، وقال الترمذي: «حديث طلحة حديث حسن صحيح»[٥]، وقال الطبري: «وهذا خبرٌ عندنا صحيحٌ سندُه»[٦].

وقد أورد الطبري في بقية كلامه عللًا قد يتعلَّل بها بعضهم لتضعيف الحديث:

فذكر أنه ليس له مَخْرَج عن طلحة إلا هذا المخرج. وليست هذه علةً تقضي بضعف الحديث ما دامت ثبتت ثقةُ رواته، واحتمالُهم للتفرُّد فيه، فإن موسى بن طلحة ابنٌ لطلحة، وحافظٌ لحديثه، وسماكٌ ضابط لحديثه عن شيوخه في أول أمره، وهذا الحديث من ذلك، هذا فضلًا عن أنه ليس في الحديث ما يستنكر، وقد وردت السنة بمثله.

ثم ذكر أن الحديث جاء مرسلًا، وأن سماكًا لا يُعتمد على نقله، وقد سبقت الإجابة عن هاتين العلَّتين.

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٢٢).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢/١١٥).

(٣) المصدر نفسه.

(٤) فتح الباري، لابن رجب (٤/٣٥).

(٥) جامع الترمذي (٢/١٥٨).

(٦) تهذيب الآثار (ص٢٦٨/بقية العشرة).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد وكيع بلفظ الحديث عن الثوري، عن سماك، عن موسى بن طلحة، عن أبيه، وتفرُّد زياد بن أبي يزيد القصري عن وكيع، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن محمد بن هارون الحضرمي عن زياد.

بابُ مَنعِ الدَّوَابِّ مِن المرورِ بين يَدَي المُصَلِّي

٦٢- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن الحسين بن محمد بن حاتم، ثنا أحمد بن عبدالله بن زياد الديباجي، ثنا عبدالرحمن بن عمرو بن جَبَلة، ثنا أبو عَوانة، عن حُصَين، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، قال: «مَرَرْتُ أنا وأخي بين يَدَي النبي ﷺ على حمار، فنزلنا عنه، وهو يصلي، فلم يَرُدَّنا، ومرَّ بين يَدَيه جَدْيٌ، فرَدَّه».

غريبٌ من حديث حُصَين بن عبدالرحمن السلمي، عن سعيد بن جُبَير، تفرَّد به ابن جَبَلة عن أبي عَوانة[١].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن الحسين بن محمد بن حاتم بن يزيد، أبو الحسن، البغدادي، المعروف والدُه بعُبَيد العِجْل:

فيه لين. قال الخطيب: بلغني عن أبي الفتح عبيدالله بن أحمد النحوي أنه ذكره، فقال: «كان سيئ الحال في الحديث»، وقال الذهبي: «فيه لين»، وقال: «تكلم فيه»[٢].

٢- أحمد بن عبدالله بن زياد الديباجي، أبو جعفر، التُّستَرِي:

مستور. روى عن سهل بن عثمان، ومحمد بن طريف، وغيرهما، وروى عنه عدد من الحفاظ، كالسرَّاج، وابن صاعد، ومحمد بن مخلد الدوري، وترجم له أبو أحمد الحاكم، وابن منده، والخطيب البغدادي، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وقال ابن القطان: «لا تُعرف له حال»[٣].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٤٠)، وفيه في آخره من إحدى نسختَيه زيادة: «عنه»، أي: عن حصين.

(٢) تاريخ بغداد (٣/٣٠)، تاريخ الإسلام (٧/٥٥٦)، لسان الميزان (٧/٩٧).

(٣) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٢/٥٠٦)، الكنى، لابن منده (١٥٦٨)، تاريخ بغداد (٥/٣٥٦)، بيان الوهم والإيهام (٣/٢٤٠).

٣- عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة الباهلي:

كذاب. قال أبو حاتم الرازي: «كان يكذب فضربت على حديثه»، وقال أبو القاسم البغوي: «ضعيف الحديث جدًّا»، وقال الدارقطني: «متروك يضع الحديث»، وقال الذهبي: «كذاب»[١].

٤- أبو عوانة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٥- حُصَين بن عبدالرحمن السلمي:

ثقة تغيَّر حفظه في الآخر. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٦- سعيد بن جبير:

ثقة ثبت فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، والمتهم بوضعه ابن جبلة.

ولم أجد في الباب لسعيد بن جبير، عن ابن عباس، إلا روايةً مختصرةً فيها أن شاةً مرَّت بين يدي النبي ﷺ وهو في الصلاة، بينه وبين القبلة، فلم يقطع صلاته. وهي رواية ضعيفة أيضًا[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة بالحديث عن أبي عوانة، عن حصين بن عبدالرحمن السلمي، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

---

(١) لسان الميزان (٥/١١٦)، ديوان الضعفاء (٢٤٧٢).

(٢) أخرجها أبو يعلى (٢٦٥٢)، والطبراني (١٢٤١٥)، من طريق أشعث بن سوار، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد. وأشعث ضعيف -كما في التقريب (٥٢٤)-.

بابٌ في الرَّجُل يُصَلِّي والمرأةُ بين يَدَيه

٦٣- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو الحسين؛ العباس بن العباس[(١)] بن المغيرة الجوهري، ثنا عبدالله بن [أبي][(٢)] سعد الورَّاق، ثنا إسحاق بن هشام التمَّار، ثنا أبو عَوانة، عن جابر، عن عطاء، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يصلي وأنا [مُعتَرِضَةٌ][(٣)] بينَهُ وبين القِبلة».

غريبٌ من حديث جابر بن يزيد الجعفي، عن عطاء، عن عروة، عن عائشة، تفرَّد به أبو عَوانة عنه، ولم يروه عنه غيرُ إسحاق بن هشام التمَّار[(٤)].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- العباس بن العباس بن محمد بن عبدالله بن المغيرة الجوهري، أبو الحسين، البغدادي:

ثقة. ذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[(٥)].

٢- عبدالله بن أبي سعد؛ عمرو بن عبدالرحمن بن بشر بن هلال الأنصاري، أبو محمد، البلخي الأصل، البغدادي، الوراق:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقةً، صاحبَ أخبارٍ وآدابٍ ومُلَح»[(٦)].

---

(١) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، لوقوعها مكرَّرة، وتكرارها صواب كما سيأتي في ترجمة الراوي.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من مصادر ترجمة الراوي، وستأتي في موضعها.

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، واللفظة محفوظة في رواية عطاء، عن عروة، عن عائشة، وسيأتي تخريجها.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٦١٤٦).

(٥) تاريخ بغداد (٥١/١٤)، تاريخ الإسلام (٥٥٠/٧).

(٦) تاريخ بغداد (٢٠٤/١١)، تاريخ الإسلام (٥٦٢/٦).

٣- إسحاق بن هشام، أبو يعقوب، الخراساني، التمَّار:

مستور. روى عن حماد بن زيد، وثابت بن زهير، وروى عنه جماعةٌ أوثقُهم: محمد بن علي بن داود البغدادي -أحد الحفاظ[١]-، وقد وصفه الدارقطني بالإغراب في روايةٍ له[٢]، ولم أجد فيه غير ذلك[٣]. ويظهر أن الحافظ ابن عبدالهادي لم يَقِف على حاله، فكتب على حاشية نسخته من كتابه تنقيح التحقيق: «يُنظر فيه»[٤].

٤- أبو عَوانة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٥- جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبدالله، الكوفي:

«ضعيف رافضي»[٥].

٦- عطاء:

ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

٧- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف جابر الجعفي.

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٤/٩٨). وروايته عن المترجم عند الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٩٦٧، ٥٦٥٠).

(٢) العلل (٣/٢١).

(٣) انظر في نسبته وكنيته: الأنساب (١٠/٤٦٧)، معجم ابن المقرئ (٩٤٤)، المخلصيات (٢٠٣).

(٤) تنقيح التحقيق (٤/٢٩٦ الحاشية ٢).

(٥) تقريب التهذيب (٨٧٨).

ومع ذلك، فليس في هذا الإسناد ما لا أصل له، فالحديث محفوظٌ عن عطاء، عن عروة، عن عائشة، رواه جماعةٌ عنه[1]، **وأصله محفوظٌ عن عروة، عن عائشة، مخرَّج في الصحيحين من طرق عنه[2]، وهو فيهما عن عائشة من غير طريق عروة أيضًا[3]**.

وقد يكون مَرَدُّ التفرُّد في رواية جابر الجعفي إلى ضَعفِه ومذهبه في الرفض، وعزوفِ الناس عن رواية الحديث عنه استغناءً بروايةِ غيرِه عن عطاء، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي عوانة بالحديث عن جابر الجعفي، عن عطاء، عن عروة، عن عائشة، وتفرُّد إسحاق بن هشام التمار عن أبي عوانة.

---

(١) أخرجه الطيالسي (١٥٥٥)، والسراج (٤٢١)، من طريق إياس بن دغفل، وعبدالرزاق (٢٣٩١)، وإسحاق بن راهويه (٨٢١)، وأحمد (٢٦٢٨٦)، والطحاوي (٤٦٢/١)، من طريق ابن جريج، وأحمد (٢٤٩٩٧، ٢٥٨٤٦) من طريق إبراهيم بن ميمون الصائغ، وأحمد (٢٥٢٠١)، والسراج (٤٢٢)، من طريق الأوزاعي، كلهم (إياس، وابن جريج، والصائغ، والأوزاعي) عن عطاء. ورواهُ غيرُ هؤلاء عن عطاء، ووقع عنه اختلافٌ في ذِكر عروة وإسقاطه، ورجَّح إثباتَه الدارقطنيُّ في العلل (٢١٢/٨).

(٢) صحيح البخاري (٣٨٣، ٣٨٤، ٥١٢، ٥١٥، ٩٩٧)، صحيح مسلم (٥١٢).

(٣) صحيح البخاري (٣٨٢، ٥٠٨، ٥١١، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٩، ١٢٠٩، ٦٢٧٦)، صحيح مسلم (٥١٢).

بابُ الصَّفِّ للصَّلاة

٦٤- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن إبراهيم بن نيروز، ثنا أحمد بن بَزِيع، ثنا سعيد بن مَسْلَمة، ثنا أبو جَنَاب، عن طلحة بن مُصَرِّف، عن عبدالرحمن بن عوسجة الهَمْداني، عن البراء بن عازب، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أُقيمت الصَّلاةُ مَسَحَ مناكبَنا وصدورَنا، ثم قال: «**لا تختَلِفوا فتختَلِفَ قلوبكم، إن اللهَ -تعالى- وملائكتَه يُصَلُّون على الصُّفوف الأُوَل، صُفُّوا المَناكبَ إلى المَناكب، والأقدامَ إلى الأقدام، لا تختلفوا فتختلف قلوبكم، إن الله -تعالى- يُحِبُّ في الصلاة ما يُحِبُّ في القتال:** ﴿صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾ [الصف:٤]، **لا يتخلَّلْكم إبليسُ وذُرِّيَّته تَخَلُّلَ أولاد الحَذَف**». والحَذَف: ضأنٌ بمكة[1].

غريبٌ من حديث طلحة بن مُصَرِّف، عن عبدالرحمن بن عوسجة، عن البراء، تفرَّد به أبو جَنَاب الكلبي[2] عنه بهذه الألفاظ[3].

○ التخريج:

أخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد (١٤٣) عن علي بن ميمون، عن سعيد بن مسلمة، به، مختصرًا بلفظ: «إن الله -جل ثناؤه- يحب في الصلاة ما يحب في القتال: ﴿صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَانٌ مَّرْصُوصٌ﴾».

وأخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٦٢٧) من طريق محمد بن القاسم الأسدي، عن أبي جناب، به، مختصرًا بلفظ: كان رسول الله ﷺ إذا أقيمت الصلاة مسح

---

(١) انظر: النهاية (٣٥٦/١). كذا قال هنا، والمشهور في هذا اللفظ من رواية الحسن بن عبيدالله النخعي، عن طلحة بن مصرف: «ضأنٌ سودٌ جرد، تكون بأرض اليمن». ورواية الحسن أخرجها ابن أبي شيبة (٣٥٦٤) -وعنه أحمد وابنه في المسند (١٨٩١٧)-، والروياني (٣٦١)، والسراج في مسنده (٧٥٨)، وحديثه (٤٨، ٤٩)، وابن الأعرابي في معجمه (١٢٧٨)، والطبراني في الصغير (٣٣٠)، والحاكم (٢١٧/١، ٥٧٣)، والبيهقي (١٠١/٣).

(٢) زاد بعدها في الأطراف: «يحيى بن أبي حية»، وهذا البيان يحتمل أنه من صاحب الأطراف كما يحتمل أنه من الدارقطني، والله أعلم.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٤١٤).

صدورنا، وقال: «رُصُّوا المناكب بالمناكب، والأقدام بالأقدام، فإن الله -تعالى- يحب في الصلاة ما يحب في القتال: ﴿ كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ ﴾».

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن إبراهيم بن نيروز:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٨).

٢- أحمد بن بَزِيع، أبو علي، الرَّقِّي، الخفاف، الإسكاف:

مستور. روى عن أبيه، ويعلى بن عبيد، وغيرهما، وروى عنه بعض الحفاظ، كأبي عوانة، وابن صاعد، والقشيري -صاحب تاريخ الرَّقَّة-، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[(١)].

٣- سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبدالملك بن مروان الأموي، نزيل الجزيرة:

ضعيف جدًّا. قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «منكر الحديث، في حديثه نظر»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي، ضعيف الحديث، منكر الحديث»، وقال الساجي: «صدوق منكر الحديث»، وقال النسائي: «ضعيف»، وذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «فاحش الخطأ منكر الحديث جدًّا»، وكرَّره في الثقات، وقال: «يخطئ»، وتخفَّف فيه ابن عدي، فقال: «أرجو أنه ممن لا يترك حديثه، ويحتمل في رواياته فإنها متقاربة»، وقال الدارقطني: «ضعيف يعتبر به»[(٢)].

وقد خلص ابن حجر إلى أنه «ضعيف»[(٣)]، الراجح أن ضعفه شديد، فكلمات الأئمة فيه شديدة، خاصة كلمة البخاري، مع كونه من المعتدلين في الجرح.

٤- يحيى بن أبي حيَّة الكلبي، أبو جَنَاب:

«ضعفوه لكثرة تدليسه»[(٤)].

---

(١) مسند عبدالله بن أبي أوفى (٧)، تاريخ الرقة (٦٠، ٦٢، ١٠٠، ١٠٨، ١٤٣، ٣٥٩)، المقتنى في سرد الكنى (٤٤٠٤)، إتحاف المهرة (٢/٤٥٩، ٤/٢٧٠).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٤٣).

(٣) تقريب التهذيب (٢٣٩٥).

(٤) المصدر نفسه (٧٥٣٧).

٥- طلحة بن مُصرِّف:

ثقة قارئ فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٦- عبدالرحمن بن عوسجة الهَمْداني، الكوفي:

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال سعيد بن مسلمة.

وقد بيَّن الدارقطني أن أبا جناب تفرَّد بألفاظ في الحديث عن طلحة، ومرادُه بها ما اقتصر عليه ابن أبي عاصم والطحاوي في تخريج الحديث، وهي قوله: «صفوا المناكب إلى المناكب، والأقدام إلى الأقدام، إن الله -تعالى- يحب في الصلاة ما يحب في القتال: ﴿صَفًّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ﴾»، وأما باقي الحديث فقد جاء مفرَّقًا ومضمومًا عن طلحة بطرقٍ صحيحة -تأتي الإشارة إليها-.

والألفاظ التي تفرد أبو جناب بها منكرة لا أصل لها، فقد روى الحديثَ جمعٌ كبيرٌ عن طلحة فلم يذكروها فيه، قال أبو نعيم الأصبهاني: «رواه الجمُّ الغفير عن طلحة بن مصرف، منهم: زبيد، ومنصور، والأعمش، وجابر الجعفي، وابن أبي ليلى، والحكم بن عتيبة، ومحمد بن سوقة، ورقبة بن مصقلة، وحماد بن أبي سليمان، وأبو جناب الكلبي، وابن أبجر، والحسن بن عبيدالله النخعي، وليث بن أبي سليم، ومالك بن مغول، ومسعر، وفطر بن خليفة، وزيد بن أبي أنيسة، وعلقمة بن مرثد، وعبدالغفار بن القاسم، وأشعث بن سوار، والحجاج بن أرطاة، وعيسى بن عبدالرحمن السلمي، والحسن بن عمارة، والقاسم بن الوليد الهمداني، ومحمد بن عبيدالله العرزمي، ومحمد بن طلحة، وشعبة، وأبو هاشم الرماني، وأبان بن صالح، ومعاذ بن مسلم، ومحمد بن جابر، في آخرين، منهم من طوَّله، ومنهم من اختصره»[٢].

---

(١) المصدر نفسه (٣٩٧٢).

(٢) حلية الأولياء (٥/٢٧).

وملحوظٌ أن عدةً من هؤلاء حفاظٌ مشاهير، كالحكم، ومنصور، والأعمش، وشعبة، ومسعر، ومالك بن مغول. وحال سعيد بن مسلمة وأبي جناب في الضعف يوجب استنكار ما تفرَّدا به عن هؤلاء.

وسيأتي تخريج طريق منصور، عن طلحة، في الحديث التالي -بإذن الله-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي جناب الكلبي ببعض ألفاظ الحديث عن طلحة بن مصرف، عن عبدالرحمن بن عوسجة، عن البراء.

٦٥- (١) ثنا أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري، ثنا عبدالله بن محمد بن سنان، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا حازم بن إبراهيم، عن منصور بن المعتمر، عن طلحة بن مُصَرِّف، عن عبدالرحمن بن عوسجة، عن البراء، قال: كان النبي ﷺ يأتي ناحيةَ الصَّفّ، فيقول: «**لا تختَلِفوا فتختَلِفَ قلوبكم، إن اللهَ وملائكتَه يُصَلُّون على الصَّفِّ الأوَّل**».

وكان يقول: «**زيِّنوا القرآنَ بأصواتِكم**».

وكان يقول: «**مَن منح مَنِيحةَ وَرِقٍ أو لَبَن، أو هَدَى زُقاقًا**(٢)**، كان كعِتق رقبة**».

صحيحٌ من حديث منصور بن المعتمر، عن طلحة. وهو غريبٌ من حديث حازم بن إبراهيم، عن منصور، لم نكتبه إلا عن هذا الشيخ بهذا الإسناد(٣). / [٢٦ب]

○ التخريج:

أخرجه عبدالرزاق (٢٤٥٠، ٢٤٦٨، ٤٢٢١) -ومن طريقه الخطابي في معالم السنن (١/٢٩٠)، وغريب الحديث (١/٣٥٧، ٧٢٨)- عن معمر،

وعبدالرزاق (٤٢٢٠) -ومن طريقه أحمد (١٨٩١٥)، والحاكم (١/٥٧١)-، والدارمي (٣٥٤٣)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٣/١٧٧)، والروياني (٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٢)، والدينوري في المجالسة (١٨٧٦)، وابن الأعرابي في معجمه (٧٩٣)، وابن حبان (٧٤٩)، والمخلص في تاسع المخلصيات (١٥٨)، والحاكم (١/٥٧١)، من طريق سفيان الثوري،

والبخاري في خلق أفعال العباد (٢٦٥)، والروياني (٣٥٨، ٣٥٩)، وابن خزيمة

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء الخامس من «الأفراد».

(٢) قال الترمذي في جامعه (٤/٣٤١): «ومعنى قوله: «مَن مَنح منيحةَ وَرِق» إنما يعني به: قرض الدراهم. قوله: «أو هدى زقاقًا» يعني به: هداية الطريق، وهو إرشاد السبيل».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٤١٦)، واختصر متنه، فلم يذكر إلا أوله، ولم يذكر الحديثَين الآخرَين، وكذا اختصر تعليق الدارقطني عليه، فحذف الجملة الأخيرة.

(١٥٥٦)، والسراج في مسنده (٧٥٦)، وحديثه (٤٦، ٣٢١)، والحاكم (١/٥٧١)، والبيهقي (١٠/٢٢٩)، من طريق جرير،

وأبو داود (٦٦٤)، والنسائي في المجتبى (٨٢٣)، والكبرى (٨٨٧)، والسراج في مسنده (٧٥٧)، وحديثه (٤٧)، وابن حبان (٢١٦١)، والبغوي في شرح السنة (٨١٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧/١١٦)، من طريق أبي الأحوص،

ومحمد بن مخلد في جزء من حديث الحسن بن عرفة (٦٨) -ومن طريقه ابن عساكر في معجمه (١٠٤٨)-، والحاكم (١/٥٧٢)، من طريق عامر بن محمد،

والحاكم (١/٥٧١) من طريق زائدة،

ومن طريق عمرو بن أبي قيس،

و(١/٥٧٢) من طريق إبراهيم بن طهمان،

ثمانيتهم (معمر، والثوري، وجرير، وأبو الأحوص، وعامر بن محمد، وزائدة، وعمرو بن أبي قيس، وابن طهمان) عن منصور، به، بنحوه، تامًّا ومختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٨).

٢- عبدالله بن محمد بن سنان السعدي، أبو محمد، الواسطي، قاضي الدينور، الرَّوحي:

كذاب. قال ابن حبان وأبو نعيم الأصبهاني: «يضع الحديث»، وقال أبو الشيخ: «حدث عندنا بأحاديث لم يتابع عليها، وازدحم الناس عليه، ولم يزالوا يسمعون منه حتى ظهر أمره، ووقفوا على كذبه، تركوا حديثه، وأجمعوا أنه كذاب ذاهب»، وقال ابن عدي: «روى عن روح بن القاسم بواطيل، وكان يسرق الحديث»، وقال الدارقطني وعبدالغني الأزدي: «متروك»[(١)].

(١) تاريخ الإسلام (٦/٣٥٤، ٥٦٤)، لسان الميزان (٤/٥٦٠).

٣- مسلم بن إبراهيم الأزدي، الفراهيدي، أبو عمرو، البصري:

«ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة»[١].

٤- حازم بن إبراهيم البجلي، البصري:

صدوق. ترجمه البخاري وابن أبي حاتم وابن عدي، ولم يذكروا فيه جرحًا ولا تعديلًا، سوى أن ابن عدي قال: «أرجو أنه لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات، ووثَّقه بعض الشيعة[٢].

٥- منصور بن المعتمر:

ثقة ثبت، وكان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٦- طلحة بن مُصرِّف:

ثقة قارئ فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٧- عبدالرحمن بن عوسجة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث السابق (٦٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني مكذوب، لحال عبدالله بن محمد بن سنان، وغرابتُه عن حازم بن إبراهيم تؤكد ذلك.

وأما أصل الحديث عن منصور، فهو صحيحٌ -كما قال الدارقطني-، وقد رواه جمعٌ من الثقات عنه -كما تبيَّن في تخريجه-، ومرَّ في الحديث السابق أنه تابعه جمٌّ غفيرٌ عن طلحة بن مصرف.

ثم إسنادُه إلى البراء صحيح، وقد صحَّحه غيرُ واحد من الأئمة ممن أخرجه في الصحيح، كابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وصحَّحه غيرهم.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٦١٦).

(٢) لسان الميزان (٢/٥٣٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بصحة الحديث من حديث منصور، عن طلحة بن مصرف، عن عبدالرحمن بن عوسجة، عن البراء، وبغرابته من حديث حازم، عن منصور، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري، بإسناده: عبدالله بن محمد بن سنان، عن مسلم بن إبراهيم، عن حازم.

بابٌ في أهلِ الصَّفِّ الأوَّل

٦٦- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن مَخْلَد، ثنا محمد بن الوليد القلانسي، ثنا يوسف بن يعقوب السّلعي، ثنا سليمان التيمي، عن أبي مِجْلَز، عن قيس بن عُبَاد، عن أُبيِّ بن كعب، أن النبي ﷺ أمرهم أن يَلُوه في الصَّفِّ الأول.

غريبٌ من حديث سليمان التيمي، عن أبي مِجْلَز[(١)]، تفرَّد به يوسف بن يعقوب -صاحب السّلعة-[(٢)].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٦/٥٦) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه النسائي في المجتبى (٨٢٠)، والكبرى (٨٨٤)، وابن خزيمة (١٥٧٣) -ومن طريقه ابن حبان (٢١٨١)، وأبو إسحاق المزكي في المزكيات (١٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣٤/٤٩)، والضياء في المختارة (٢٩/٤)-، والحاكم (٢١٤/١)، من طريق محمد بن عمر بن علي المقدمي،

وعبدالله بن جعفر ابن فارس فيما انتخبه الطبرانيُّ لابنه أبي ذر من حديثه [٢٣١أ] عن أحمد بن عصام،

كلاهما (المقدمي، وابن عصام) عن يوسف بن يعقوب السلعي، به، مطوَّلًا، وفيه قصة لقيس بن عُباد مع أُبيّ -رضي الله عنه-.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن مخلد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

---

(١) زاد بعدها في الأطراف: «لاحق بن حميد»، وهذا البيان من صاحب الأطراف، فإنه لم يَرِد في الرواية من طريق الدارقطني كما لم يرد هنا، والله أعلم.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٠).

٢- محمد بن الوليد بن هبيرة الهاشمي، أبو هبيرة، الدمشقي، القلانسي:

«صدوق»(١).

٣- يوسف بن يعقوب بن أبي القاسم السدوسي مولاهم، أبو يعقوب، السِّلعي -وقيل: السَّلْعي-(٢)، البصري، الضُّبَعي:

ثقة. قال أحمد: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صدوق، صالح الحديث». وأبو حاتم معروف بتحرُّزه وشدَّة شرطه، وقد أخرج البخاريُّ للمترجَم في صحيحه. فالراجح أنه أقوى من قول الحافظ ابن حجر فيه: «صدوق»(٣).

٤- سليمان بن طرخان التيمي -نزل في التيم فنسب إليهم-، أبو المعتمر، البصري:

«ثقة عابد»(٤).

٥- أبو مِجْلَز: لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي، البصري:

«ثقة»(٥).

٦- قيس بن عُبَاد الضُّبَعي، أبو عبدالله، البصري:

«ثقة»(٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيحٌ مع غرابته، وتفرُّد يوسف بن يعقوب عن سليمان التيمي

---

(١) تقريب التهذيب (٦٣٧٦).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣٢/٤٨٤)، توضيح المشتبه (٥/١٣٥)، حاشية المعلمي على الإكمال، لابن ماكولا (٤/٤٦٤).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٤٦٥)، تقريب التهذيب (٧٨٩٦).

(٤) تقريب التهذيب (٢٥٧٥).

(٥) المصدر نفسه (٧٤٩٠).

(٦) المصدر نفسه (٥٥٨٢).

محتمل، خاصةً أنه لم يتفرَّد بأصل الحديث، إذ الحديث محفوظٌ عن قيس بن عُبَاد، مرويٌّ عنه من طريقَين صحيحتَين أُخرَيَين(١).

وقد أخرج البخاري في صحيحه(٢) حديثًا ليوسف بن يعقوب، عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عُبَاد، فهذا الإسناد على رسم الصحيح.

وقد صحَّح الحديثَ بهذا الإسنادِ عينِه: ابنُ خزيمة -مع استغرابه له كما سيأتي-، وابنُ حبان، والحاكم، وقال: «هذا حديث صحيحٌ على شرط البخاري، فقد احتجَّ بيوسف بن يعقوب السدوسي، ولم يخرجاه»(٣).

هذا، والحديث عند أصحاب يوسف بن يعقوب السلعي مطوَّل، كما هو عند عامة مَن رواه عن قيس بن عُبَاد، إلا أن رواية محمد بن الوليد القلانسي، عن السلعي، جاءت مختصرة، فالظاهر أن القلانسيَّ أو مَن دونه اختصر متنَها.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يوسف بن يعقوب السلعي بالحديث عن سليمان التيمي، عن أبي مجلز، عن قيس بن عباد، عن أبي بن كعب.

وكرَّر الدارقطني ذلك في تخريجه لفوائد المزكي، حيث قال: «حديثٌ غريبٌ من حديث سليمان التيمي، لم يروه إلا يوسف بن يعقوب الضبعي»(٤).

---

(١) أخرجه الطيالسي (٥٥٧) -ومن طريقه أحمد (٢١٦٥٦)، والبغوي في الجعديات (١٢٩١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١/٢٥٢)-، وأحمد (٢١٦٥٦)، وعبد بن حميد (١٧٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٨٥٠)، والنسائي في المجتبى (٨٢٠)، والكبرى (٨٨٤)، والبغوي في الجعديات (١٢٩٢-١٢٩٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (١/٢٢٦)، وشرح مشكل الآثار (٥٨٣٣)، والشاشي (١٥١٣)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/١١٠)، من طريق إياس بن قتادة، وعبدالرزاق (٢٤٧٩) -ومن طريقه الطبراني في الأوسط (٣٠٠٦)- من طريق خالد الحذاء، كلاهما (إياس، والحذاء) عن قيس بن عباد.

(٢) (٣٩٦٧).

(٣) المستدرك (١/٢١٥).

(٤) المزكيات (ص٢٣٦).

ووافق في ذلك -إجمالًا- ابنَ خزيمة، حيث قال في مطلع روايته لهذا الحديث: «حدثنا محمد بن عمر بن علي بن عطاء بن مقدَّم بخبرٍ غريب»[١].

---

(١) المصدر نفسه (ص٢٣٥)، ولم يورد ابن خزيمة هذه العبارة في صحيحه، وكذلك أخرجه ابنُ حبان عنه بدونها.

باب السِّواك

٦٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي، ثنا محمد بن كامل بن ميمون الزيات، ثنا العُكَّاشي، ثنا إبراهيم بن أبي عبلة، سمعت أم الدرداء تقول [(١)]: قال رسول الله ﷺ: «**ركعتان بسِواك خيرٌ من سبعين ركعةً بغير سِواك**».

غريبٌ من حديث إبراهيم بن أبي عبلة، عن أم الدرداء، عن النبي ﷺ، تفرَّد به محمد بن إسحاق العُكَّاشي عنه، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه[(٢)].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن إبراهيم بن نيروز، أبو بكر، الأنماطي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٨).

٢- محمد بن كامل بن ميمون -ويُقال: محمد بن ميمون بن كامل[(٣)]- الحمراوي، المصري، الزيات:

(١) وضع الناسخ علامة التضبيب هنا، إشارة إلى كونه مرسلًا.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٩٢٢).

(٣) قاله المزي في ترجمة شيخه هنا من تهذيب الكمال (٣٧٣/٢٦)، وهو اختلافٌ بين الرواة عنه في تسميته، انظر: الحديث الآتي برقم (١٤٢)، المجروحين، لابن حبان (٢٨٥/٢)، الكامل، لابن عدي (١٤٩٤٥، ١٤٩٤٧)، مسند الموطأ، للجوهري (١١٢)، علل الدارقطني (١٤٧/٢)، الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين (٥٣٦)، فوائد تمام (١١٤٤)، حلية الأولياء (٧٨/٦، ١٤٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب (٣٦٩/١)، شرف أصحاب الحديث، له (ص٢٨)، أطراف الغرائب والأفراد (٤٨٠، ٦٢٠٣)، الترغيب والترهيب، لقوام السنة (٧٣٩، ١٠٣٥، ١٨٢٤)، العلل المتناهية (٥٨١)، زهر الفردوس (١٣٠، ١٨٣٢، ٢٨٠٦، ٣٠٢٨، ٣٠٥٣)، الزيادات على الموضوعات (٥٥٣، ٦٧٩، ٨٩٧).

ضعيف. قال الدارقطني: «ضعيف»، وقال: «ليس بالقوي»[١].

٣- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عُكَّاشة بن محصن الأسدي، العُكَّاشي، وربما نُسب إلى جده الأعلى: محصن:

«كذبوه»[٢].

٤- إبراهيم بن أبي عَبْلة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٩).

٥- أم الدرداء: هجيمة -وقيل: جهيمة- الأوصابية، الدمشقية، زوج أبي الدرداء، وهي الصغرى، من الوسطى من التابعين:

«ثقة فقيهة»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال العكاشي، وهو المتَّهم به، فضلًا عن كونه مرسلًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن إسحاق العكاشي بالحديث عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أم الدرداء، عن النبي ﷺ.

---

(١) علل الدارقطني (١٤٧/٢)، ذيل ميزان الاعتدال (ص١٨٥، ١٨٦)، لسان الميزان (٥٥٠/٣، ٤٥٧/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٦٢٦٨).

(٣) المصدر نفسه (٨٧٢٨).

٦٨– [١] ثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، ثنا الحسن بن مُكْرَم، ثنا أبو النضر، ثنا قيس بن الربيع، عن أبي علي الصَّيْقَل، عن جعفر بن تمَّام بن العباس، عن أبيه، عن العباس بن عبدالمطلب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**استاكوا، استاكوا، تأتوني قُلْحًا**[٢]، **لولا أن أشُقَّ على أُمَّتي لَفَرَضْتُ عليهم السِّواكَ عند كُلِّ صَلاة**».

٦٩– ثنا محمد بن إسماعيل، ثنا الحسن بن مُكْرَم، ثنا أبو خالد الأموي، ثنا سفيان، عن منصور، عن أبي علي الأسدي، عن جعفر، به، نحوه.

غريبٌ من حديث الثوري، عن منصور، تفرَّد به أبو خالد؛ عبدالعزيز[٣] بن أبان عنه، ولا نعلم حدَّث به [٤] غيرَ الحسن بن مُكْرَم[٥]. / [٢٧أ]

○ التخريج:

أخرجه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢٥٦) من طريق علي بن شعيب، عن أبي النضر، به، بنحوه، إلا أنه أسقط العباس منه، فجعله من رواية تمام بن العباس، عن النبي ﷺ.

وأخرجه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢٥٥)، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٨٥٨)، من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، عن قيس بن الربيع، عن عيسى الزراد –وهو أبو علي الصيقل–، به، بنحوه، إلا أنه جعله عن أبي علي، عن تمام بن معبد، عن ابن عباس.

وأخرجه أحمد (١٨٦٠) –ومن طريقه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢٥٦)– عن إسماعيل بن عمر أبي المنذر،

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذان الحديثان كسابقهما في الجزء العاشر من «الأفراد».

(٢) قال في النهاية (٤/٩٩): «القَلَح: صُفرةٌ تعلو الأسنان، ووسخٌ يركبها».

(٣) في الأطراف: «عبدالله»، والصواب ما في الأصل، وتوافقه مصادر ترجمة الراوي –وستأتي–.

(٤) زاد في الأطراف هنا: «عنه»، وفي نسخةٍ منه: «حدَّث عنه به».

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٤١٢٧)، وهو فيه مختصر، لا يُعرف منه تمام الإسناد، ولا أن الدارقطنيَّ أخرج رواية قيس بن الربيع.

وأحمد (١٥٨٩٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣١٦)، من طريق معاوية بن هشام،

والسري بن يحيى في حديث سفيان الثوري (١٧٦)، والطبراني (١٣٠١) –وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (١٣١٦)– عن حفص بن عمر الرقي، كلاهما (السري، وحفص) عن قبيصة بن عقبة،

والنسائي في الرابع من الإغراب –حديث شعبة وسفيان مما أغرب بعضهم على بعض– (١٧١) –ومن طريقه ابن دقيق العيد في الإمام (٣٨٣/١)– من طريق أبي قتيبة سلم بن قتيبة،

والبيهقي (٣٦/١) من طريق إبراهيم بن أبي الليث، عن الأشجعي،

خمستهم (إسماعيل بن عمر، ومعاوية بن هشام، وقبيصة، وأبو قتيبة، والأشجعي) عن سفيان الثوري، عن أبي علي، به، إلا أنهم لم يذكروا في إسناده منصورًا، ولا العباس،

وقال معاوية بن هشام عن الثوري، عن أبي علي: عن قثم بن تمام، أو تمام بن قثم، عن أبيه،

وقال قبيصة، عن الثوري، [١] عن أبي علي: عن جعفر بن قثم بن عباس –أو: ابن تمام بن عباس–، عن أبيه، لكن حفص بن عمر الرقي جعله عن أبي علي، عن جعفر بياع الأنماط، عن جعفر بن قثم[٢] –أو: ابن تمام–، به.

وقال الأشجعي، عن الثوري، عن أبي علي: عن ابن تمام، عن ابن عباس.

(١) أُدرِجَ منصور هنا عند أبي نعيم في روايته عن الطبراني، وفي نقل ابن دقيق العيد عنه في الإمام (٣٨٤/١)، والصواب حذفه، وهو ما وقع في معجم الطبراني نفسِه.

(٢) وقع في مطبوعة المعجم الكبير: «تميم»، والتصويب من تخريج أبي نعيم عن الطبراني، ومِن نقل ابن دقيق العيد عنه (تصرَّف بعضهم في نقل ابن دقيق العيد، فحوَّله إلى الخطأ)، واسم «تميم» ليس معروفًا في طرق هذا الحديث، ولا في أبناء العباس، بخلاف «قثم»، مع سهولة تحرُّف «قثم» إلى «تميم».

○ **رجال الإسناد الأول:**

١- محمد بن إسماعيل بن إسحاق بن بحر، أبو عبدالله، الفارسي:

ثقة ثبت. قال الخطيب البغدادي: «كان يتفقَّه على مذهب الشافعي...، روى عنه أبو الحسن الدارقطني فأكثر...، وكان ثقةً ثبتًا فاضلًا»[١].

٢- الحسن بن مُكْرَم بن حسان، أبو علي، البزاز، البغدادي:

ثقة ربما أخطأ. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: «ثقة»، وذكر له حديثًا غيرَ محفوظ انفرد به عن أصحاب يزيد بن هارون، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[٢].

٣- أبو النضر: هاشم بن القاسم بن مسلم الليثي مولاهم، البغدادي:

«ثقة ثبت»[٣].

٤- قيس بن الربيع:

صدوق تغيَّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدَّث به. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٥- أبو علي الأسدي مولاهم، الزرَّاد، الصَّيقل:

لا بأس به. قال الدارقطني: «أبو علي لا بأس به»، ولم يقف ابن السكن على حاله، فقال: «مجهول»، وكذا قال ابن القطان: «لا تُعرف له حال ولا اسم»، وقال: «مجهول»[٤]. وروى عنه قيس بن الربيع، ومنصور، والثوري، وأبو حنيفة، وقد قال أبو داود في منصور: «لا يروي إلا عن كل ثقة»[٥]. ولا تصح تسميته: عيسى -كما سيأتي في الدراسة-.

---

(١) تاريخ بغداد (٣٨٢/٢)، تاريخ الإسلام (٦٩٥/٧).

(٢) الثقات (١٨٠/٨)، الإرشاد (٣٤٤/١)، تاريخ بغداد (٤٦٨/٨)، تاريخ الإسلام (٥٣٧/٦).

(٣) تقريب التهذيب (٧٢٥٦).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (٥٨٥)، بيان الوهم والإيهام (١٢١/٥، ١٢٣)، تعجيل المنفعة (٥١٢/٢)، لسان الميزان (١٢٦/٩).

(٥) سؤالات الآجري (١٣١).

٦- جعفر بن تمَّام بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي:

ثقة. قال أبو زرعة الرازي: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات[١].

٧- تمَّام بن العباس بن عبدالمطلب الهاشمي:

له رؤية. قال مصعب الزبيري: «كان امرأً صِدق»، وقال ابن السكن: «ليس يُحفظ له عن رسول الله ﷺ سماعٌ من وجهٍ ثابت»، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين، وقال: «حديثه عن النبي ﷺ مرسل»، وقال ابن منده: «في صحبته مقال»، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «مختلف في صحبته»، وقال ابن عبدالبر: «وكل بني العباس لهم رؤية، وللفضل وعبدالله وعبيدالله سماع ورؤية»، وقال الخطيب البغدادي: «لم يسمع من النبي ﷺ شيئًا، كان له يوم قبض رسول الله ﷺ ستة أشهر»[٢].

○ رجال الإسناد الثاني:

٨- أبو خالد الأموي: عبدالعزيز بن أبان بن محمد بن عبدالله بن سعيد بن العاص، السعيدي، الكوفي، نزيل بغداد:

«متروك، وكذبه ابن معين وغيره»[٣].

٩- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

١٠- منصور بن المعتمر:

ثقة ثبت، وكان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٤٧٥)، الثقات (٦/١٣٢)، تعجيل المنفعة (١/٣٨٧).

(٢) نسب قريش (ص٢٥)، الثقات (٤/٨٥) -وليس فيه كلامه المنقول هنا، وإنما عزاه ابن حجر إليه في الإصابة (٢/٢٢)-، معرفة الصحابة، لابن منده (١/٣٣٠)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١/٤٥٩)، الاستيعاب (١/١٩٦)، موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢٥٧)، بيان الوهم والإيهام (٥/١٢١).

(٣) تقريب التهذيب (٤٠٨٣).

○ دراسة الأسانيد:

ساق الدارقطنيُّ إسنادَين للحديث:

الإسناد الأول: رواية قيس بن الربيع، عن أبي علي، عن جعفر بن تمام بن العباس، عن أبيه، عن العباس.

وهذا الإسناد ليّن، للين قيس بن الربيع، وقد اختُلف عنه:

* فرواه أبو النضر هاشم بن القاسم عن قيس، واختُلف عنه:

** فرواه الحسن بن مكرم، عن أبي النضر، عن قيس، عن أبي علي، عن جعفر بن تمام، عن أبيه، عن العباس.

** ورواه علي بن شعيب، عن أبي النضر، به، فأسقط العباس منه.

* ورواه يحيى بن عبدالحميد الحماني، عن قيس، عن عيسى الزراد، عن تمام بن معبد، عن ابن عباس.

فأما رواية الحماني، فهي أبعد الأوجه عن الصواب، ذلك أنه لم يُسَمَّ أبو علي الزرادُ: عيسى، ولم يُسَمَّ شيخُه: تمامَ بنَ معبد، إلا في هذه الرواية، فكأنَّ الحمانيَّ تحمَّله من قيس في حال تغيُّره وضعف حفظه، على أن الحمانيَّ نفسَه متَّهمٌ مع حفظه[1]، وقد خالفه في الأمرَين المذكورَين أبو النضر؛ هاشم بن القاسم، وهو ثقةٌ ثبت –كما مرَّ في ترجمته–، فلا شكَّ في تقديم روايته على رواية الحماني.

وأما الخلاف عن أبي النضر، فإن كلا الراويَين عنه ثقة، إلا أن عليَّ بنَ شعيب أقوى حالًا من الحسن بن مكرم، فقد وثَّقه النسائي، ومسلمةُ بنُ القاسم –ووصفه بكثرة الحديث–، وابنُ حبان، وقال ابن شاهين: «ثقة جليل»، ووثَّقه الخطيب البغدادي[2]، وأما الحسن بن مكرم، فلم أجد فيه –كما مرَّ في ترجمته– إلا توثيقَ ابن حبان، والخليلي، والخطيب، مع غمز الخليلي له بالخطأ.

---

(١) المصدر نفسه (٧٥٩١).

(٢) تهذيب التهذيب (١٦٧/٣).

ومما يؤيد رواية علي بن شعيب: أن الحسن بن مكرم قد عطف على رواية أبي النضر روايةَ عبدالعزيز بن أبان، عن الثوري، عن منصور، عن أبي علي، فساقهما سياقةً واحدةً -كما عند المصنف-، وهذا يحتمل معه التداخل والوهم[1].

هذا، وقد علَّق ابنُ السكن الحديثَ عن قيس، فجعله يرويه عن منصور بن المعتمر، عن أبي علي[2]، وهذا مخالفٌ لكل طرق رواية قيس التي لم يُذكر فيها منصور، وهي المعتمدة، والظاهر أن روايةَ قيس لم تنضبط لابن السكن.

فتلخَّص أن المحفوظ عن قيس: روايتُه عن أبي علي، عن جعفر بن تمام بن العباس، عن أبيه، بدون ذِكر العباس.

الإسناد الثاني -مما ساقه الدارقطني-: رواية عبدالعزيز بن أبان الأموي، عن سفيان الثوري، عن منصور، عن أبي علي، عن جعفر بن تمام، عن أبيه، عن العباس.

وقد مرَّ في ترجمة عبدالعزيز بن أبان أنه متروك، كذَّبه ابن معين وغيره، فروايته هذه واهيةٌ لا اعتبار لها، خاصةً أنه خولف فيها من جهتين، حيث اختُلف عن الثوري:

* فرواه أبو المنذر إسماعيل بن عمر، وأبو قتيبة سلم بن قتيبة، عن الثوري، عن أبي علي، عن جعفر بن تمام، عن أبيه.

* ورواه معاوية بن هشام، عن الثوري، عن أبي علي، عن قثم بن تمام -أو: تمام بن قثم-، عن أبيه.

---

(١) يؤخذ بالاعتبار أن الدارقطني في آخر سياقه لطرق الحديث في علله (٤٧٦/٧) قال: «وكذلك قيل عن عبدالعزيز بن أبان، عن الثوري، عن منصور، وأسنده عن العباس. وقال عبدالعزيز بن أبان، عن قيس، عن أبي علي الصيقل، نحوَ قوله عن الثوري». فيُلحظ أن الدارقطنيَّ ساق روايتَين كلاهما لعبدالعزيز بن أبان، إحداهما عن الثوري، عن منصور، عن أبي علي، والأخرى عن قيس، عن أبي علي، وكلاهما بنحو الأخرى من حيث روايته عن جعفر بن تمام، عن أبيه، عن العباس. وهذا قد يورد إشكالًا على ما وقع في هذا الموضع من الأفراد مِن جعل الراوي عن قيسٍ: أبا النضر، إذ يحتمل أن صوابَه: أبو خالد الأموي؛ عبدالعزيز بن أبان -كما في العلل-. إلا أنه لا يتمُّ الجزم بذلك، لاحتمال أن يكون ما في العلل هو الوهم. والله أعلم.

(٢) بيان الوهم والإيهام (١٢١/٥).

* ورواه قبيصة بن عقبة، واختُلف عنه:

** فرواه السري بن يحيى، عن قبيصة، عن الثوري، عن أبي علي، عن جعفر بن قثم بن عباس –أو: ابن تمام بن عباس–، عن أبيه.

** ورواه حفص بن عمر الرقي، عن قبيصة، عن الثوري، عن أبي علي، عن جعفر بياع الأنماط، عن جعفر بن قثم بن عباس –أو: ابن تمام بن عباس–، عن أبيه.

* ورواه الأشجعي، عن الثوري، عن أبي علي، عن ابن تمام، عن ابن عباس.

ويلحظ أن الوجه الأول هو الوحيد الذي اتفق عليه راويان عن الثوري، هما: إسماعيل بن عمر –وهو «ثقة»[1]–، وسلم بن قتيبة –وهو «صدوق»[2]–.

وتُقارِبُه روايةُ معاوية بن هشام، إلا أنه لم يَضبِط اسمَ شيخ أبي علي، فشكَّ فيه بين: قثم بن تمام، وتمام بن قثم. والظاهر أنه استحضر أن الحديثَ لأحد بني العباس، لكنه لم يضبط اسمَه، وإنما صوابه: جعفر بن تمام بن العباس. ولذا قال الحافظ ابن حجر: «وشذَّ معاوية بن هشام...، ورواية معاوية بن هشام عنه بخلاف القوم شاذَّة، وهو موصوفٌ بسوء الحفظ»[3]، وذكر روايتَه في موضع آخر، فقال: «ومعاوية سيئ الحفظ»[4].

وكذلك تُقارِب الوجهَ الأولَ روايةُ قبيصة بن عقبة، إلا أنه اختُلف عنه، حيث أدخل حفصُ بنُ عمر الرقيُّ جعفرًا بياعَ الأنماط بين أبي علي وجعفر بن قثم –أو ابن تمام–، وخلت رواية السري بن يحيى عن قبيصة من هذا الإدراج.

وحفص بن عمر الرقي قال فيه أبو أحمد الحاكم: «حدَّث بغير حديثٍ لم يتابَع عليه»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»[5]، وأما السري بن يحيى، فقال

---

(١) تقريب التهذيب (٤٦٩).

(٢) المصدر نفسه (٢٤٧١).

(٣) تعجيل المنفعة (١/٣٦٤).

(٤) الإصابة (٢/٢٣). وقد وصف ابنُ حجر معاويةَ في تقريب التهذيب (٦٧٧١) بأنه: «صدوقٌ له أوهام».

(٥) لسان الميزان (٣/٢٣٦).

فيه ابن أبي حاتم: «كان صدوقًا»، وقال مسلمة: «ثقة جليل»، وذكره ابن حبان في الثقات[١].

فرواية السري أصح، ورواية حفص الرقي شاذَّةٌ لم تُضبط، والظاهر أنه لما وَصَف قبيصةُ أبا علي ببياع الأنماط -كما في رواية السري عنه-، جعلها الرقيُّ صفةً لشيخِ أبي علي، وسماه جعفرًا. ولذلك فإن ابن دقيق العيد ساق رواية الرقي مصدِّرًا إياها بقوله: «وأغرب الحافظ أبو القاسم الطبراني في معجمه الكبير، فرواه من حديث قبيصة...»[٢]، وحقيقة الإغراب هنا من حفص الرقي، شيخ الطبراني، وراوِيهِ عن قبيصة.

ووصْفُ أبي علي ببياع الأنماط لم أقف عليه في طرق الحديث كلها إلا في رواية قبيصة هذه، وهو خطأ، فإن الأنماط «هي الفرش التي تبسط»[٣]، والذي تواطأت عليه طرقُ الحديث عن الثوري، وقيس، وغيرهما: أن أبا علي صيقلٌ زرَّاد، وهما نسبتان إلى صنع الدروع والسلاح[٤]. وقد يكون قبيصةُ ظنَّ أن هذا الرجلَ هو جعفر بن ميمون التميمي، أبو علي الأنماطي، بياع الأنماط[٥]، أحدُ شيوخ الثوري، ثم اختلط ذلك على حفص بن ميمون الرقي، فأدخل جعفرًا بياعَ الأنماط في الإسناد.

ثم قد اتفق السريُّ بنُ يحيى، وحفصٌ الرقي، كلاهما عن قبيصة، على الشك في نَسَب مَخْرَج الحديث، بين: جعفر بن قثم بن العباس، وجعفر بن تمام بن العباس، فهذا شكٌّ من قبيصة نفسِه -فيما يظهر-، ويترجَّح أحدُ وجهيه بالنظر في باقي طرق الحديث، فالصواب أنه جعفر بن تمام بن العباس.

وقد تُكُلم في سماع قبيصة من الثوري، وقيل: إنه سمع منه صغيرًا[٦]، فمن هنا لم يضبط الاسم، كما لم يضبط وصفَ شيخ الثوري من قبل -كما سبق-.

---

(١) ستأتي ترجمته في الحديث (٧٧).

(٢) الإمام (١/٣٨٤).

(٣) الأنساب، للسمعاني (١/٣٧٨).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٦/٢٧٦، ٨/٣٦٣).

(٥) تهذيب الكمال (٥/١١٤).

(٦) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٤٢٦).

وآخرُ أوجه الخلاف عن الثوري هو رواية الأشجعي، عنه، حيث جاءت على نمطٍ آخر، فرواه عن الثوري، عن أبي علي، عن ابن تمام، عن ابن عباس. وقد يمكن تأويل هذه الرواية بأن ابن تمام هو جعفر، وأن ابن عباس هو تمام -على خلاف المعهود في إطلاق «ابن عباس» على عبدالله بن عباس-، وبذلك توافق روايةُ الأشجعي بقيةَ الروايات، لكن يحتمل أن «عن» أُقحِمَت في الإسناد، فتحوَّل من «ابن تمام بن عباس» إلى «ابن تمام عن ابن عباس»[1]، إلا أنه -على ذلك- لا يُذكَر والد ابن تمام في الإسناد.

والتأويل الأول أَولى، فإن كل الرواة عن الثوري اتفقوا على أن شيخ أبي علي هو أحد أحفاد العباس، وأنه يرويه عن والده الذي هو أحد أبناء العباس، وليس هو عبدالله بن عباس.

ورواية الأشجعي إنما جاءت من طريق إبراهيم بن أبي الليث، وقد تُكلِّم فيه، إلا أن كتب الأشجعي كانت عنده، وكان مكثرًا عنه[2]، فقد تُحتَمل روايته عنه، لكنه حالَ المخالفة غيرُ محتمل، وقد يقال: إنه يدخل عليه الوهم والتصحيف لتحديثه من كُتب شيخه.

فتلخَّص مما سبق أن أصوبَ ما قيل عن الثوري في شيخ أبي علي: جعفر بن تمام بن العباس، وهو ما اتفق عليه إسماعيل بن عمر، وسلم بن قتيبة، ووافقهم عليه قبيصة -على شك-، والأشجعي -على تأويل-، وشذَّ عنهم معاوية بن هشام، فأخطأ.

وتلخَّص أن هؤلاء يجعلون الحديثَ للثوري عن أبي علي -مباشرة-، ولا يذكرون بينهما منصورًا، ويجعلونه بعد شيخ أبي علي: عن أبيه، ولا يبلغون به العباسَ نفسَه، فهم جميعًا مخالفون لعبدالعزيز بن أبان من هاتين الجهتَين.

---

(١) وقع في بعض نسخ سنن البيهقي -مصدر رواية الأشجعي- كما في طبعة دار هجر (١٠٨/١): «ابن تمام بن عباس، عن ابن عباس»، وهكذا حكى البخاري رواية الثوري -كما في نسخة أحمد الثالث من التاريخ الكبير [٨٥أ]، وأما مطبوعة التاريخ والنسخ الأخرى فلم تُضبط، وقد نقل البيهقيُّ عقب تخريجه روايةَ الأشجعي كلامَ البخاري، وفي آخره: «وقال الثوري -يعني: كنحو ما رويناه-». فهذا هو الصوابُ في النقل عن البخاري-.

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٤٣/٧-١٤٧)، لسان الميزان (٣٣٧/١).

وبهذا يتبيَّن الإشكالُ في احتمال الذهبيِّ وابنِ حجر سقوطَ منصورٍ من رواية الثوري، فإن الذهبيَّ قال في ترجمة أبي علي: «وعنه منصور. وقيل إن الثوري روى عنه»، قال ابن حجر: «ورواية الثوري عنه في مسند الإمام أحمد، وكأنَّ منصورًا سقط من السند، فإن الحديث مشهورٌ عن منصور، رواه عنه فضيل بن عياض، وجرير بن عبدالحميد، وزائدة، وشيبان بن عبدالرحمن، وقيس بن الربيع، وهؤلاء الثلاثة من أقران سفيان»[١]، وبنى ابنُ حجر على هذا الاحتمال جازمًا في مواضع أخرى، فجعل الثوريَّ من رواته عن منصور[٢].

وقد مرَّ أنه لم يُجعَل منصورٌ شيخًا للثوري إلا في روايةِ راوٍ متروك -هي التي استغربها الدارقطنيُّ في الأفراد هنا-، وأن أصحابَ الثوري يجعلونه من روايته عن أبي علي مباشرةً.

وما ذكره ابن حجر لا يكفي لإثبات أن الثوري يرويه عن منصور، فإنه لا يلزم من شهرة الحديث عن منصور، وروايةِ أقران الثوري له عنه، أن يكون الثوريُّ يرويه عن منصور أيضًا، بل قد ذَكر ابنُ حجر قيسًا من رواته عن منصور، والصحيح أنه يرويه عن أبي علي مباشرةً كذلك -كما سبق بيانه في محلِّه-.

وقد نصَّ أبو حاتم الرازي على أن منصورًا والثوريَّ رويا عن أبي علي[٣].

وعليه، فالصواب المحفوظ عن الثوري أنه يرويه عن أبي علي، عن جعفر بن تمام بن العباس، عن أبيه، وهو المشهور عن الثوري -كما قال ابن حجر[٤]-.

هذا، وللحديث -كما مرَّ في كلام ابن حجر- طريقٌ أخرى هي أشهر طرقه، وهي رواية منصور، عن أبي علي، وقد وقع فيها على منصورٍ وعلى من دونه اختلافاتٌ كثيرة، وكذلك رواه أبو حنيفة عن أبي علي، واختُلف عنه كثيرًا -أيضًا-، فأدَّى ذلك -وما سبق

---

(١) لسان الميزان (٩/١٢٦).

(٢) تعجيل المنفعة (١/٣٦٣)، الإصابة (٢/٢٢).

(٣) الجرح والتعديل (٩/٤٠٩).

(٤) تعجيل المنفعة (١/٣٦٣).

من الاختلاف عن قيسٍ والثوري- ببعض الأئمة إلى الحكم باضطراب الحديث(١). وليست هذه الاختلافات نقطةَ بحث الدارقطني في هذا الموضع، وقد تحرَّر لي -بعد بحثٍ مطوَّلٍ فيها- أن الترجيحَ ممكن، وأن أصوبَ الأوجه عن منصور يوافق الراجحَ عن الثوري وقيس، وهو روايةُ الحديث عن أبي علي، عن جعفر بن تمام بن العباس، عن أبيه، وقد مال إلى هذا الترجيح الخطيبُ البغدادي(٢).

وهذا الإسناد حسنٌ إلى تمام فقط، لحال أبي علي نفسِه، وأما جعفر فثقة، ويبقى أن لتمام رؤيةً للنبي ﷺ، ولا يثبت له سماع -كما سبق في ترجمته-، فحديثه مرسل، قال العلائي: «...، وله رؤية مجردة، فيكون حديثه مرسلًا، ولكن يتصدَّى النظر حينئذٍ فيه وفي أمثاله...؛ هل مُرسَلُه مُرسَلُ صحابيٍّ أم لا؟»(٣).

وقد حرَّر ابنُ حجر هذه المسألة، قال: «لكن هل يلزم من ثبوت الرؤية له، الموجبةِ لبلوغه شريفَ الرتبة بدخوله في حد الصُّحبة، أن يكون ما يرويه عن النبي ﷺ لا يُعدُّ مرسلًا؟ هذا محلُّ نظرٍ وتأمل، والحق الذي جزم به أبو حاتم الرازي وغيره من الأئمة أن مُرسَلَه كمرسل غيره، وأن قولهم: مراسيل الصحابة -رضي الله عنهم- مقبولة بالاتفاق إلا عند بعض من شذَّ؛ إنما يَعنُون بذلك مَن أمكنه التحمُّل والسماع، أما من لا يمكنه ذلك فحكم حديثه حكم غيره من المخضرمين الذين لم يسمعوا من النبي ﷺ»(٤).

وقال السخاوي: «فهذا مرسل، لكن لا يقال: إنه مقبولٌ كمراسيل الصحابة، لأن رواية الصحابة إما أن تكون عن النبي ﷺ، أو عن صحابيٍّ آخر، والكل مقبول، واحتمال كون الصحابي الذي أدرك وسمع يروي عن التابعين بعيدٌ جدًا، بخلاف مراسيل هؤلاء، فإنها عن التابعين بكثرة، فقوي احتمال أن يكون الساقطُ غيرَ الصحابي، وجاء احتمال

---

(١) سؤالات البرقاني للدارقطني (٥٨٥) -وفيه سقط يتمّم من نقل ابن دقيق العيد في الإمام (٣٨٥/١)-، سنن البيهقي (٣٦/١)، بيان الوهم والإيهام (١٢١/٥)، الإمام (٣٨٤/١)، المغني عن حمل الأسفار (ص١٥٦)، تعجيل المنفعة (٣٦٤/١)، الإيثار بمعرفة رواة الآثار (ص٢٠٨).

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق (٢٥٧/٢).

(٣) جامع التحصيل (ص١٥١).

(٤) النكت على كتاب ابن الصلاح (٥٤١/٢).

كونه غيرَ ثقة»[١]. وفصَّل السخاوي مراتبَ المرسل، فجعل مرسلَ مَن له رؤية بلا سماع دون مرسل الصحابي، وفوق مرسل المخضرم[٢].

وإذا ثبت ذلك، فإن رواية تمام بن العباس عن النبي ﷺ من نوع المرسل الضعيف، فيضعف الحديث لذلك، لكن **يشهد له ما أخرجاه في الصحيحين** من حديث أبي هريرة –رضي الله عنه–، أن النبي ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي –أو: على الناس–، لأمرتهم بالسواك مع كل صلاة»[٣]. والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي خالد عبدالعزيز بن أبان الأموي بالحديث عن الثوري، عن منصور، عن أبي علي، عن جعفر بن تمام بن العباس، عن أبيه، عن العباس[٤]، وتفرُّد الحسن بن مُكْرَم عن أبي خالد الأموي. والله –تعالى– أعلم.

(١) فتح المغيث (١/٢٧٢)، وانظر: تدريب الراوي (١/٣٠١).

(٢) فتح المغيث (١/٢٧٤).

(٣) صحيح البخاري (٨٨٧)، صحيح مسلم (٢٥٢)، واللفظ للبخاري.

(٤) مرَّ في موضعه أن أبا نعيم الأصبهاني أخرج روايةً عن الطبراني، ونقلها ابنُ دقيق العيد، جاء فيها ذِكرُ منصور في حديث قبيصة، عن الثوري، ومرَّ أن الطبرانيَّ نفسَه أخرجها في معجمه، فلم يُذكَر منصورٌ فيها، وهذا هو الصواب، فلا تورد هذه الرواية إلا على وجه التنبيه على خطئها، وبراءة رواتها منها، ولا تَرِد بالأحرى على حكم الدارقطني بالتفرُّد هنا.

بابُ المَشْيِ إلى الصَّلاةِ وانتِظارِها

٧٠- قال الدارقطني في السابع: حدثنا حمزة بن القاسم، ثنا محمد بن الخليل المخرِّمي، ثنا محمد بن عبدالله بن عمران، ثنا طلحة بن يحيى، عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يزالُ أحدُكم في صلاةٍ ما انتَظَرَ الصَّلاةَ؛ لا يمنعُه أن ينقَلِبَ إلى أهلِه إلا انتِظارُ الصَّلاة**».

غريبٌ من حديث الضَّحَّاك بن عثمان، عن أبي الزناد، تفرَّد به طلحة بن يحيى الزُّرَقي الأنصاري عنه[1]. / [٢٧ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- حمزة بن القاسم:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٢- محمد بن الخليل المُخَرِّمي، أبو جعفر، البغدادي، الفلاس:

«ثقة»[2].

٣- محمد بن عبدالله بن عمران البياضي، الأنصاري:

مستور. روى عن طلحة بن يحيى. وروى عنه محمد بن الخليل، ومحمد بن إسماعيل السلمي الترمذي -أحد الحفاظ-. وصحَّح له الحاكم[3]، لكن تساهل الحاكم معروف.

٤- طلحة بن يحيى بن النعمان بن أبي عياش الزرقي، الأنصاري، المدني، نزيل بغداد:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٥٢٥٥)، ووقع فيه: «يحيى بن طلحة»، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٦٤).

(٣) المستدرك (٤/٤٣٤).

«صدوق يَهِم»[١].

٥- الضَّحَّاك بن عثمان بن عبدالله بن خالد بن حزام الأسدي، الحزامي، أبو عثمان، المدني:

«صدوق يَهِم»[٢].

٦- أبو الزناد: عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمن، المدني:

«ثقة فقيه»[٣].

٧- الأعرج:

ثقة ثبت عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٥٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، للجهالة في محمد بن عبدالله بن عمران، واللين في طلحة بن يحيى، والضحاك بن عثمان.

وأصل الحديث محفوظٌ عن أبي الزناد، مخرَّج في الصحيحين من طريقه[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد طلحة بن يحيى الزرقي بالحديث عن الضحاك بن عثمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٠٣٧).

(٢) المصدر نفسه (٢٩٧٢).

(٣) المصدر نفسه (٣٣٠٢).

(٤) صحيح البخاري (٦٥٩)، صحيح مسلم (٦٤٩).

بابٌ في الصَّلاةِ جَمَاعةً

٧١- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو بكر؛ عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري، ثنا محمد بن غالب -بأنطاكية-، ثنا غصن بن إسماعيل الرقي، ثنا ابن ثوبان، عن أبيه، عن الزهري، ومكحول، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تَفْضُل صَلاةُ الرَّجُلِ في الجماعة على صَلاتِهِ وَحْدَهُ خمسةً وعشرين جُزءًا**».

غريب من حديث الزهري، ومكحول الشامي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، تفرد به ثابت بن ثوبان عنهما، ولم يروه عنه غير ابنه، تفرد به غصن بن إسماعيل الرقي عنه(١). / [٢٨أ]

○ التخريج:

أخرجه أبو إسحاق المزكي في المزكيات (١١)،

وابن شاهين في الخامس من الأفراد (٤٠)،

كلاهما (المزكي، وابن شاهين) عن أبي بكر النيسابوري، به، بمثله.

وأخرجه القشيري في تاريخ الرقة (٣٠٦) عن أبي بكر بن صدقة،

وابن عدي في الكامل (١٠٨٨٥)، والمخلدي في الفوائد المنتخبة بانتخاب البحيري [٢٣٠ب]، عن عبدالله بن محمد بن مسلم أبي بكر الإسفراييني،

والسِّلَفي في المشيخة البغدادية (١٢٧٦) من طريق محمد بن عبدالله بن عبدالسلام -مكحول البيروتي-،

ثلاثتهم (ابن صدقة، وأبو بكر الإسفراييني، ومكحول البيروتي) عن محمد بن غالب، به، بنحوه.

إلا أن مكحولًا البيروتي لم يذكر مكحولًا الشامي في الإسناد.

وأخرجه البزار (٨٦٤٩)، والطبراني في الشاميين (١١٧، ١٨٥، ٣٦٠٢)، من طريق صفوان بن صالح، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٤٦/٥٣) من طريق موسى بن

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٥٦٦١).

عامر، و(٥٥/٢٠٦) من طريق محمود بن محمد بن مرزوق البعلبكي، ثلاثتهم (صفوان، وموسى، ومحمود) عن الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، به، بنحوه.

إلا أن محمودًا أسقط ثابتَ بنَ ثوبان من إسناده.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (٥٦)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال غصن بن إسماعيل، وعبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، وتفرُّدهما برواية الحديث من طريق مكحول.

وقد أورد ابن عدي هذا الحديث في مفاريد ابن ثوبان ومناكيره، ووصفه ابن شاهين بالحُسن[(١)].

ولم يقع في الوجه الذي أخرجه الدارقطنيُّ إلا خلافان غيرُ مؤثرين:

أحدهما: أن مكحولًا البيروتي رواه عن محمد بن غالب، بإسناده، فجعله عن الزهري وحده، ولم يذكر مكحولًا الشامي، وذِكرُ مكحولٍ محفوظ، رواه عدةٌ من أصحاب محمد بن غالب، كما رواه الوليد بن مسلم عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان أيضًا، ولعل مكحولًا البيروتي قصَّر به، فاقتصر على الإسناد المشهور، وهو رواية الزهري، أو أنه سقطٌ من الإسناد وقع بَعدَه.

وعن الوليد وقع الخلاف الثاني: وهو أن محمود بن محمد بن مرزوق أسقط ثابتًا، فجعله عن عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان، عن الزهري ومكحول، والظاهر أنه سقطُ نُسَخٍ، لا سقطُ رواية، فإن من المعروف أن ابن ثوبان يروي عن مكحول بواسطة أبيه. ومحمودٌ المذكورُ لم أجد من ترجمه سوى ابن عساكر، ولا راويًا عنه سوى الباغندي -أحد الحفاظ المتكلَّم فيهم[(٢)]-، وأورد ابن عساكر خلافًا في اسمه، وساق له هذا الحديث.

---

(١) الخامس من الأفراد (ص٢٤٠).

(٢) انظر: لسان الميزان (٧/٤٧٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ثابت بن ثوبان بالحديث عن الزهري ومكحول الشامي، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، وتفرُّد عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عن أبيه، وتفرُّد غصن بن إسماعيل الرقي عن عبدالرحمن.

والظاهر أن الدارقطني أراد بتفرُّد ثابت بن ثوبان: تفرده بقرن الزهري ومكحول معًا، وإلا **فإن الحديث مشهور عن الزهري، مخرَّج في الصحيحين من طريقه**[1].

وقد قال البزار في هذا الإسناد: «ولا نعلم روى مكحول، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، إلا هذا الحديث»[2]، في إشارةٍ إلى غرابته عن مكحول خاصةً.

وقال ابن شاهين بعد أن أخرج هذا الحديثَ والحديثَ السابقَ برقم (٥٦) بإسنادٍ واحد: «وهذان الحديثان ما كتبناهما إلا عن أبي بكر النيسابوري، وهما غريبان بمكحول، وإسنادهما حَسَنَين، وأما المتن فمشهور، والزهري مشهور، ومكحول غريب»[3].

وإشارةُ البزار، وكلامُ ابن شاهين، أدقُّ من حكم الدارقطني، فإنهما خصَّا غرابةَ الحديث بمكحول، وبيَّن ابنُ شاهين شهرةَ الحديث عن الزهري. وقد كان الدارقطنيُّ وصف الحديث (٥٦) بالغرابة عن مكحول فقط، مع أن مكحولًا قُرن فيه بالزهري كما قُرن به في هذا الحديث، فكان الأَولى أن يكون الأمرُ هنا كما كان هناك.

ثم أضاف الدارقطنيُّ هنا -بعد حكمه بتفرد ثابت بن ثوبان، وتفرد ابنه عبدالرحمن عنه- أن غصن بن إسماعيل الرقي تفرد به عن عبدالرحمن. وقد اتَّضح من التخريج أن في هذه الجملة نظرًا ظاهرًا، فقد صحَّ الحديثُ من طرقٍ عن الوليد بن مسلم، عن ابن ثوبان، وصرَّح بالسماع منه في عامة الطرق عنه.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) صحيح البخاري (٦٤٨، ٤٧١٧)، صحيح مسلم (٦٤٩).

(٢) مسند البزار (١٥/٢٢٥).

(٣) الخامس من الأفراد (ص٢٤٠).

بابُ وَضْعِ اليَدِ اليُمنَى على اليُسرَى في الصَّلاة

٧٢– قال الدارقطني في الأول: حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، وأحمد بن العباس البغوي، وعثمان بن جعفر بن محمد الأحول، قالوا: ثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، ثنا شُرَيح بن مَسْلَمة التَّنُوخي، ثنا إبراهيم بن يوسُف ابن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي إسحاق، عن عاصم بن كُلَيب، عن أبيه، عن وائل القَيْل[1]، قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ ضَرَبَ بيمينه على شماله في الصلاة.

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن عاصم بن كُلَيب بن شهاب الجرمي، عن أبيه، عن وائل بن حُجْر، تفرَّد به عنه (ابنُ)[2] ابنِه: يوسفُ [بنُ إسحاق][3] بن أبي إسحاق، وتفرَّد به عنه ابنُه: إبراهيمُ بنُ يوسف ابن أبي إسحاق، ولم يروه عنه غيرُ شُرَيح بن مَسْلَمة[4].

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (١٨٥٢/٤) عن القاضي الحسين بن إسماعيل، بنحوه، ولم يُتمِّم متنه.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في مشيخته (١٥٥)،

والنسائي في مجلس من إملائه (٣٤) –وعنه الطبراني في المعجم الأوسط (١٧٠٥)–،

والطبراني في الكبير (٣٨/٢٢) عن محمد بن عبدالله الحضرمي،

وعن الحسين بن إسحاق،

والدارقطني في المؤتلف والمختلف (١٨٥٢/٤) عن عمر بن محمد النيسابوري،

(١) قال في النهاية (١٢٢/٤): «هو الملك النافذُ القول والأمر». وقد كان حُجرٌ –والد وائل– من أقيال اليمن، وروي أن النبي ﷺ قال: «وائل سيد الأقيال»، انظر: الإصابة (٣١٣/١١).

(٢) وقع في الأصل: «عن»، وهو تصحيف يأباه السياق، وجاء على الصواب في الأطراف.

(٣) سقط من الأصل لانتقال النظر إلى الاسم التالي –فيما يظهر–، وتمامه من الأطراف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٤٧١).

والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٣٣/٢) من طريق عبدالله بن محمد بن جعفر القزويني،

ومن طريق يحيى بن صاعد،

سبعتهم (الفسوي، والنسائي، والحضرمي، والحسين بن إسحاق، وعمر بن محمد، والقزويني، وابن صاعد) عن أحمد بن عثمان بن حكيم، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- الحسين بن إسماعيل، القاضي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

٢- أحمد بن العباس البغوي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٣).

٣- عثمان بن جعفر بن محمد بن حاتم، أبو عمرو، السمرقندي، ثم البغدادي، المعروف بابن اللبان، الأحول:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[(١)].

٤- أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، أبو عبدالله، الكوفي:

«ثقة»[(٢)].

٥- شُرَيح بن مَسْلَمة التنوخي، الكوفي:

ثقة. قال فيه أبو حاتم -على تشدُّده-: «صدوق»، وقال الدارقطني: «ثقة»، وذكره ابن خلفون في الثقات، وأخرج له البخاري في صحيحه. فهو أرفع من قول الحافظ فيه: «صدوق»[(٣)].

٦- إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السَّبِيعي:

(١) تاريخ بغداد (١٨٣/١٣)، القند في ذكر أخبار سمرقند (ص٤٩٢)، تاريخ الإسلام (٦٠٧/٧).
(٢) تقريب التهذيب (٧٩).
(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٣٩/٦)، تهذيب التهذيب (١٦٢/٢)، تقريب التهذيب (٢٧٧٦).

«صدوق يَهِم»[١].

٧- يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبَّيعي -وقد ينسب لجده-:

«ثقة»[٢].

٨- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٩- عاصم بن كُلَيب بن شهاب بن المجنون الجرمي، الكوفي:

«صدوق، رمي بالإرجاء»[٣].

١٠- كُلَيب بن شهاب بن المجنون الجرمي:

«صدوق»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، لحال إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، وقد أخرج البخاريُّ في الصحيح بالإسناد نفسِه «أحمد بن عثمان بن حكيم، عن شريح بن مسلمة، عن إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق، عن أبيه، عن أبي إسحاق» عدَّةَ أحاديث[٥]، فهو إسنادٌ جيّد ما لم يتحقَّق فيه الوهم على إبراهيم.

والتفرُّد الذي فيه مغتفر، لمكان إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق وأبيه من أبي إسحاق، إذ إنهما من آله، وآلُ الرجل في الغالب أحرَصُ على جمع حديثه، وضبطه.

ويُحتمل أن سببَ تَرْكِ الرواةِ روايةَ هذا الحديث عن أبي إسحاق، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر، أنه إسنادٌ نازلٌ لأبي إسحاق، فإن جماعةً كثيرةً من

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٤).

(٢) المصدر نفسه (٧٨٥٦).

(٣) المصدر نفسه (٣٠٧٥).

(٤) المصدر نفسه (٥٦٦٠).

(٥) صحيح البخاري (٢٤٠، ١٧٨١، ٣١٨٤، ٣٩١٧، ٣٩٥٠، ٤٠٤٠، ٤١٠٦، ٤٣٤٩، ٤٥٠٨).

طبقة تلاميذه قد رووه عن عاصم بن كليب نفسِه[١]، كما كان الحديثُ عند أبي إسحاق بإسنادٍ أعلى، وهو روايتُه عن عبدالجبار بن وائل بن حجر، عن أبيه[٢].

وقد جاءت صفةُ وضع اليدين في الصلاة في بعض طُرق حديث أبي إسحاق، عن عبدالجبار، عن أبيه[٣]، والظاهر أن الحديثَين محفوظان لأبي إسحاق، لا يُعِلُّ أحدُهما الآخرَ، يؤيد ذلك:

١- أن حديثَ أبي إسحاق، عن عبدالجبار بن وائل، عن أبيه، جاء بوضع اليمنى على اليسرى، وأما حديث أبي إسحاق، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل، ففيه أنه ضرب بيمينه على شماله، وبين المتنين اختلاف يتبيَّن بالتأمُّل، فضربُ اليد فيه شدٌّ وقبض، وهو قدرٌ زائد على الوضع.

---

(١) وقع لي منهم ستة وعشرون راويًا، هم: أبو الأحوص، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وعبدالله بن إدريس، ومحمد بن فضيل، وزائدة، وشريك، وعبدالواحد بن زياد، وشعبة، وعبدالعزيز بن مسلم، وزهير بن معاوية، وبشر بن المفضل، وموسى بن أبي عائشة، وخالد بن عبدالله، وقيس بن الربيع، وأبو عَوانة، وعنبسة بن سعيد، وغيلان جامع، وموسى بن أبي كثير، وجعفر الأحمر، وخلاد الصفار، وجرير بن عبدالحميد، وصالح بن عمر، وهُرَيم بن سفيان، وعبيدة بن حميد. وقد خرَّجتُ رواياتهم تخريجًا مفصَّلًا في بحثٍ مُفرد بعنوان: «حديث وائل بن حجر -رضي الله عنه- في صفة الصلاة، دراسة حديثية موسَّعة». وسأكتفي بهذه الإحالة عن الإطالة بتخريج ما ستأتي الإشارة إليه من طرق رواية عاصم هذه.

(٢) وقع لي مِن رواة هذا الإسناد عن أبي إسحاق خمسة عشر راويًا، هم: أبو الأحوص، ومعمر، وأبو بكر بن عياش، وإسرائيل بن يونس، وزهير بن معاوية، وعمر بن عبيد، ويونس بن أبي إسحاق، وعبدالحميد بن أبي جعفر، وزيد بن أبي أنيسة، وحبيب بن حبيب، وحديج بن معاوية، والأعمش، وزكريا بن أبي زائدة، ومحمد بن جابر، وعمار بن رزيق. وسيأتي قريبًا تخريجُ رواياتِ مَن روى موضعَ الشاهد منهم.

(٣) أخرجه أحمد (١٩١٧٥، ١٩١٧٧)، والدارمي (١٢٧٧)، والطحاوي في أحكام القرآن (٣٣٢، ٣٣٣)، والطبراني (٢٢/٢٤)، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٣٦٦٨)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٨١٦)، من طريق زهير، والطبراني (٢٢/٢٥)، من طريق الأعمش، وحديج، ويونس بن أبي إسحاق، ومحمد بن جابر، جميعهم عن أبي إسحاق.

٢- أن متن «ضرب بيمينه على شماله» محفوظٌ عن عاصم بن كليب، رواه أيضًا: محمد بن فضيل، عن عاصم، ورواه جماعةٌ من أصحاب عاصم عنه بألفاظ مقاربة المعنى، مثل: «أخذ شماله بيمينه»[1]، و«ممسكًا يمينه على شماله»[2]، و«قبض باليمنى على اليسرى»[3]. وبالمثل، فإن لفظ وضع اليمنى على اليسرى محفوظٌ عن عبدالجبار بن وائل[4]، فأبو إسحاق متابَعٌ على الوجهين إسنادًا ومتنًا.

٣- أن أبا إسحاق حافظٌ واسعُ الرواية، يُحتمل منه رواية الحديث الواحد بالعدد من الأسانيد، وقد حكى ابن أبي حاتم لأبيه خلافًا في حديثٍ آخرَ عن أبي إسحاق، فقال: «كان أبو إسحاق واسع الحديث، يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير»[5]، وقال أبو حاتم -أيضًا-: «أبو إسحاق السبيعي ثقة...، ويُشَبَّه بالزهري في كثرة الرواية واتساعه في الرجال»[6].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق بالحديث عن جدِّه أبي إسحاق السَّبيعي، وتفرُّد ابنه إبراهيم بن يوسف عن أبيه، وتفرُّد شريح بن مسلمة عن إبراهيم.

---

(١) وهي رواية أبي الأحوص، وابن إدريس، وعبدالواحد بن زياد، وزهير بن معاوية، وبشر بن المفضل، وخالد بن عبدالله، وقيس بن الربيع، وعبيدة بن حميد، وعباد بن العوام، عن عاصم.

(٢) وهي رواية الثوري، عن عاصم.

(٣) وهي رواية أبي عَوانة، عن عاصم.

(٤) أخرجه مسلم (٤٠١) من طريق ابن جحادة، وأحمد (١٩١٥٤) من طريق عبدالرحمن المسعودي، كلاهما عن عبدالجبار.

(٥) العلل (٢٧٧)، وانظر: (١٦٣٤).

(٦) الجرح والتعديل (٦/٢٤٣).

بابُ القِرَاءَةِ في الصَّلاة / [٢٩أ]

٧٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا المنذر بن محمد بن المنذر، ثنا أبي، ثنا علي بن ظَبْيان، عن داوُد بن أبي هند، عن أنس بن مالك، قال: «كان رسول الله ﷺ لا يجهَرُ بِـ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة:١]»(١).

تفرَّد به علي بن ظَبْيان، عن داوُد(٢).

○ التخريج:

أخرجه ابن طاهر المقدسي في مسألة التسمية (ص٤٣) من طريق أبي الجهم؛ عبدالرحمن بن المنذر، عن جدّه محمد بن المنذر، به، بلفظ: «كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، يُخفون ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾[الفاتحة:١]».

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد:

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- المنذر بن محمد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم اللخمي، القابوسي، أبو القاسم، الكوفي:

ضعيف جدًّا. قال الدارقطني: «ليس بالقوي»، وقال في موضع: «ضعيف»، وقال مرةً: «متروك»(٣).

---

(١) هكذا جاء متنُ الحديث في الأصل، ووقع في الأطراف، ونقل ابن المحب الصامت: «كان النبي ﷺ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان، لا يجهرون بِـ ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾»، وسقط: «وعثمان» من نقل ابن المحب. وهذا اختلافٌ كبير، لا يظهر أن مثلَه ينشأ عن سقطٍ في النَّسْخ أو نحوه، فالتزمتُ ما في الأصل لأجل ذلك.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٨٣٤)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٦أ]، حاشية مسألة التسمية، لابن طاهر المقدسي (ص٤٤) -وهي بخط ابن المحب الصامت، ولم يعرفه المحقق-.

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٣٤)، أمالي ابن سمعون (١٨٣)، مسند أبي حنيفة، لابن خسرو (٦٦٢، ١٠٠٩)، لسان الميزان (٨/١٥٣-١٥٤).

٣- محمد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم اللخمي، القابوسي، الكوفي:

مجهول الحال. ذكر ابن الجزري أنه مقرئ معروف. وحاله في الحديث مجهولة، قال العيني: «يُحتاج إلى معرفته»[١].

٤- علي بن ظَبْيان بن هلال العبسي، أبو الحسن، الكوفي، قاضي بغداد:

متروك. قال أبو علي النيسابوري: «لا بأس به»، فخالف الجمهور، إذ قال ابن معين وأبو داود: «ليس بشيء»، وفي رواية عن ابن معين: «كذاب خبيث، ليس بثقة»، وقال ابن نمير: «ضعيف، يخطئ في حديثه كله»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو زرعة: «واهي الحديث جدًّا»، وقال أبو حاتم: «متروك»، وقال يعقوب بن سفيان: «لا يكتب حديثه»، وقال النسائي: «متروك الحديث»، وقال في موضع آخر: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»، وضعفه العقيلي، وابن حبان، والدارقطني، واحتمل ابن عدي أن يكون سرق حديثًا.

فمن الظاهر أن ضعفه شديد عند جُلّ الأئمة، وأن حديثه متروك، وقد تخفَّف فيه ابن حجر حيث قال فيه: «ضعيف»[٢].

٥- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتفرد علي بن ظبيان مع شدة ضعفه به عن داود بن أبي هند.

وإسناد الدارقطني إلى علي بن ظبيان ضعيف جدًّا، وأما المتابعة التي أخرجها ابن طاهر المقدسي، ففي إسنادها جهالة، ولم أعرف عبدالرحمن بن المنذر الذي روى الحديث عن جده محمد بن المنذر. والله أعلم.

---

(١) غاية النهاية (٢/٢٦٦)، عمدة القاري (٧/١٤٩).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/١٧٢)، تقريب التهذيب (٤٧٥٦).

وأما أصل الحديث، فمحفوظ عن أنس بن مالك، وقد أخرجه الشيخان عنه[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن ظبيان بالحديث عن داود بن أبي هند، عن أنس.

(١) صحيح البخاري (٧٤٣)، صحيح مسلم (٣٩٩).

٧٤- قال الدارقطني في السابع: حدثنا عمر بن محمد بن شُعَيب الصابوني، ثنا عبدالله بن أيوب المخرِّمي، ثنا موسى بن هلال، ثنا عَوف، ثنا عسعس بن سلامة، قال: قلت لعثمان: يا أميرَ المؤمنين، ما بال الأنفال وبراءة ليس بينهما: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾؟ قال: «كانت تنزلُ السُّوَر، فلا تزالُ تُكتَبُ حتى تنزل: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، فإذا جاءت: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ كُتِبَت سُورةٌ أخرى، فنزلت الأنفال، فلم تُكتَب: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾».

غريبٌ من حديث عوف، عن (عسعس)[1] بن سلامة، عن عثمان، تفرَّد به موسى بن هلال.

وغيرُه يرويه عن عوف، عن يزيد الفارسي[2]، عن ابن عباس[3].

○ التخريج:

رواه عوف بن أبي جميلة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عوف، عن عسعس بن سلامة، عن عثمان:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس، عن عثمان:

أخرجه يحيى بن سلام في تفسيره -كما في تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين (١٩١/٢)- عن أبي الجراح المهري،

وأبو عبيد في فضائل القرآن (ص٢٨٠، ٢٨٥، ٣٦٩)، وفي الأموال (٤٨)، وأبو داود (٧٨٧)، وابنه في المصاحف (١٠١)، من طريق مروان بن معاوية،

وابن أبي شيبة في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥٧١٦)-، ومصنفه (٣٨٧٠٠)، عن حماد بن أسامة،

---

(١) وقع في الأصل: «عتبة»، وهو سهو، وقد سبق الاسم في الإسناد على الصواب، وهو كذلك في الأطراف، والمصادر.

(٢) وقع في الأطراف: «الرقاشي»، والصواب ما هنا، وصوبه محقق الأطراف في الحاشية.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٠٧).

وحميد بن زنجويه في الأموال (٩٤)، وابن أبي داود في المصاحف (١٠٠)، والمستغفري في فضائل القرآن (٦٤٥)، من طريق النضر بن شميل،

وأحمد (٤٠٦)، وابن شبة في تاريخ المدينة (١٠١٥/٣)، والترمذي (٣٠٨٦)، والبزار (٣٤٤) -وعنه النحاس في الناسخ والمنسوخ (٥٥٢)-، والنسائي في الكبرى (٧٩٥٣)، والطبري في تفسيره (٩٨/١)، وابن أبي داود في المصاحف (٩٩)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

وأحمد (٤٠٦)، وابن شبة في تاريخ المدينة (١٠١٥/٣)، والترمذي (٣٠٨٦)، والطبري في تفسيره (٩٨/١)، وابن أبي داود في المصاحف (٩٩)، من طريق محمد بن جعفر -غندر-،

وأحمد (٥٠٦) عن إسماعيل بن إبراهيم -هو ابن علية-،

وأبو داود (٧٨٦) من طريق هشيم،

والترمذي (٣٠٨٦)، والطبري في تفسيره (٩٨/١)، وابن أبي داود في المصاحف (٩٩)، من طريق ابن أبي عدي،

ومن طريق سهل بن يوسف،

وابن أبي داود في المصاحف (١٠٢)، وابن حبان (٤٣)، من طريق عثمان بن الهيثم،

وابن المنذر في الأوسط (٦٥٢٩)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٠١/١)، والحاكم (٢٢١/٢) -وعنه البيهقي في دلائل النبوة (١٥٢/٧)-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٨٢)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٣٨/١)، من طريق هوذة بن خليفة،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٣١، ١٣٧٤) من طريق عبدالله بن حمران،

والطبراني في المعجم الأوسط (٧٦٣٨) من طريق أشعث،

والخطابي في أعلام الحديث (١٨٥٣/٣)، والبيهقي في السنن (٤٢/٢) من طريق إسحاق الأزرق،

والحاكم (٣٣٠/٢) -وعنه البيهقي في معرفة السنن (٣٠٥٩)، ودلائل النبوة (١٥٢/٧)- من طريق روح بن عبادة،

والبغوي في تفسيره (٧/٤) من طريق يزيد بن زريع،

السبعة عشر راويًا (أبو الجراح المهري، ومروان بن معاوية، وحماد بن أسامة، والنضر بن شميل، ويحيى القطان، وغندر، وابن علية، وهشيم، وابن أبي عدي، وسهل بن يوسف، وعثمان بن الهيثم، وهوذة بن خليفة، وعبدالله بن حمران، وأشعث، وروح بن عبادة، وإسحاق الأزرق، ويزيد بن زريع) عن عوف، به، بألفاظ متقاربة فيها أن عثمان قال: كان رسول الله ﷺ مما يأتي عليه الزمان، وهو ينزل عليه من السور ذوات العدد، فكان إذا نزل عليه الشيء دعا بعض من يكتب له، فيقول: «**ضعوا هذه في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا**»، وإذا أنزلت عليه الآيات، قال: «**ضعوا هذه الآيات في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا**»، وإذا أنزلت عليه الآية، قال: «**ضعوا هذه الآية في السورة التي يذكر فيها كذا وكذا**». قال: وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر ما أنزل من القرآن. قال: فكانت قصتها شبيهًا بقصتها، فظننا أنها منها، وقبض رسول الله ﷺ ولم يبين لنا أنها منها، فمن أجل ذلك قرنتُ بينهما، ولم أكتب بينهما سطرًا: ﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾، ووضعتُها في السبع الطول. طوَّله بعضُهم، واختصره بعضٌ.

○ رجال الإسناد:

١- عمر بن محمد بن شعيب الصابوني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

٢- عبدالله بن محمد بن أيوب بن صبيح، أبو محمد، المخرِّمي، البغدادي:

ثقة. قال ابن أبي حاتم: «صدوق»، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

٣- موسى بن هلال العبدي، البصري:

(١) الجرح والتعديل (١١/٥)، الثقات (٣٦٢/٨)، تاريخ بغداد (٢٧٩/١١)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٨٦/٥).

ضعيف. قال أبو أحمد ابن عدي: «أرجو أنه لا بأس به»، وناقشه ابن القطان -كما سيأتي-. وضعَّفه الجمهور، فقال أبو حاتم الرازي: «مجهول»، وتوقف ابن خزيمة عن تصحيح خبر انفرد به، واحتمل عليه الغلطَ فيه، وذكره العقيلي في الضعفاء، وأورد له حديثًا، وقال: «لا يصح، ولا يتابع عليه»، وقال الدارقطني: «مجهول»، وقال ابن القطان مناقشًا كلام ابن عدي: «الحقُّ أنه لم تثبت عدالته»، وقال الذهبي: «صالح الحديث»[(١)].

٤- عوف بن أبي جَميلة الأعرابي، العبدي، البصري:

«ثقة، رمي بالقدر وبالتشيع»[(٢)].

٥- عسعس بن سلامة، أبو صفرة، التميمي، البصري:

مستور. اختُلف في صحبته، وله ذِكرٌ في صحيح مسلم، فيه أن جندب بن عبدالله البجلي بعث إليه زمن فتنة ابن الزبير ليحدّثه ونفرًا معه. وروى عنه جماعة، كعوف، والحسن البصري، وأخيه سعيد، والأزرق بن قيس، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[(٣)].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرُّد موسى بن هلال مع ضعفه به، ومخالفته الجماعةَ الكثيرةَ من أصحاب عوف الأعرابي، ممن رواه عنه، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس، عن عثمان، وفي هؤلاء «غيرُ واحدٍ من الأئمة الكبار»[(٤)]، كيحيى القطان، وابن علية، وهشيم، والنضر بن شميل، ويزيد بن زريع، وحماد بن أسامة، وغندر.

وقد أشار الدارقطنيُّ إلى هذا التصويب هنا، وصرح به في العلل، فقال: «يرويه عوف الأعرابي، واختلف عنه: فرواه موسى بن هلال العبدي، عن عوف، عن عسعس بن سلامة، عن عثمان. وخالفه يحيى القطان، وابن علية، وغندر، وابن أبي عدي، فرووه

---

(١) لسان الميزان (٨/٢٢٨).

(٢) تقريب التهذيب (٥٢١٥).

(٣) طبقات ابن سعد (٧/١٥٣)، التاريخ الكبير (٧/٩١)، صحيح مسلم (٩٧)، الجرح والتعديل (٧/٤٠)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٤/٢٢٥٩)، الإصابة (٧/١٦٩).

(٤) عبارة الحافظ ابن كثير في تفسيره (١/٢٩)، وبنحوها لأبي نعيم في معرفة الصحابة (١/٧٣).

عن عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس، عن عثمان، وهو الصواب»[١].

ومع مخالفة موسى لهم في إسناده، فقد خالفهم في متنه، فساقهُ سياقةً مختصرةً غريبة.

والحديث بوجهه الراجح حسن الإسناد، فقد قال أبو حاتم الرازي في يزيد الفارسي: «لا بأس به»[٢]، وصحَّحه ابن حبان، والحاكم، وحسَّنه ابن حجر[٣].

وقد انفرد بالحديث يزيد الفارسي، قال الترمذي: «حديث حسن، لا نعرفه إلا من حديث عوف، عن يزيد الفارسي، عن ابن عباس»[٤]، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله ﷺ إلا من هذا الوجه، ولا نعلم رواه عن رسول الله ﷺ إلا عثمان، ولا روى ابن عباس عن عثمان إلا هذا الحديث»[٥].

وقد صحَّ عن عوفٍ أن يزيدَ الفارسيَّ هذا كان يكتب المصاحف[٦]، فهذا يقوي جانبه، ويجبر تفرُّده، لأنه يروي حديثًا في باب عنايته واهتمامه، فهو أَولى بضبطه.

لكن ضعَّف الحديثَ الشيخان أحمد شاكر، والألباني، من جهة نكارة متنه[٧]، ولم أجد مَن سبقهما إلى تضعيفه، وهو موضع نظرٍ وتأمُّل.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد موسى بن هلال بالحديث عن عوف، عن عسعس بن سلامة، عن عثمان.

---

(١) العلل (٨١/١).

(٢) الجرح والتعديل (٢٩٤/٩).

(٣) موافقة الخبر الخبر (٤٥/١)، وقال في يزيد الفارسي: «بصري مُقِل»، ثم نقل قول أبي حاتم فيه: «لا بأس به»، وهذا أوجَهُ من قوله في التقريب (٧٧٩٦): «مقبول».

(٤) جامع الترمذي (٢٧٢/٥).

(٥) مسند البزار (٩/٢).

(٦) مسند أحمد (٣٤٧٧)، تاريخ المدينة، لابن شبة (٦١٠/٢)، الشمائل، للترمذي (٤١٠).

(٧) حاشية أحمد شاكر على مسند أحمد (٣٣٣/١)، ضعيف سنن أبي داود (٣٠٨/١).

بابُ الإسرارِ في صَلاةِ النَّهار

٧٥- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا جعفر ابن محمد[١] المؤذن، ثنا إبراهيم بن سليمان الخَزَّاز[٢]، ثنا إسماعيل بن بُكَير، ثنا إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ سمع صوتَ عبدالله بن حُذافة وهو يقرأ في النهار في الصلاة، يرفع صوتَه، فقال له النبي ﷺ: «**أَسْمِع اللهَ -عزَّ وجل-، ولا تُسمِعْنا**».

غريبٌ من حديث سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، تفرَّد به إبراهيم بن سعد، عن أبيه، ولا نعلم حدث به عنه غيرُ إسماعيل بن بُكَير[٣] [٤].

○ التخريج:

رواه إبراهيم بن سعد، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، مرسلًا:

أخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (ص١٦٩)،

وابن أبي خيثمة -كما في الأحكام الوسطى، لعبدالحق الإشبيلي (٢/٧٠)- عن موسى بن إسماعيل،

كلاهما (أبو عبيد، وموسى) عن إبراهيم بن سعد، به، بنحوه.

---

(١) كذا في الأصل، ويحتمل أنه تصحيفٌ عن: «أحمد»، لأنه اسم أبيه، ولأن الدارقطني كان يختصر اسمه غالبًا في مواضع روايته عنه في مصنفاته، فينسبه: «جعفر بن أحمد المؤذن». لكن يحتمل أن يكون نَسَبَهُ إلى جدّه هنا. وسيأتي نحو ذلك في الحديث (١١٨).

(٢) كذا في الأصل بالإعجام مرتين، في نسبته هذه اختلاف في المصادر بين ذلك، وبين: «الجزار»، و«الخراز»، ولم أقف على ما يرجح في ذلك، فأبقيت ما في الأصل.

(٣) وقع في الأطراف: «بكر»، والصواب ما في الأصل، وقد نقله محقق الأطراف عن كلام الدارقطني في العلل، وسيأتي نقله.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٥٦٣١).

○ **رجال الإسناد:**

١- جعفر بن أحمد بن محمد بن يحيى، أبو محمد، القارئ، المؤذن، مروزي الأصل، ويعرف بالبارد:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة»[(١)].

٢- إبراهيم بن سليمان بن عبدالله بن حيان النهمي، أبو إسحاق، الكوفي، الخزاز:

شيعي متروك. أورده ابن حبان في الثقات، فكأنه لم تتبيَّن له حاله، وقد قال الدارقطني: «ضعيف»، وقال مرةً: «متروك». وهو من الثقات عند الإمامية[(٢)].

٣- إسماعيل بن بكير، الكوفي:

شيعي ضعيف. قال الدارقطني: «ضعيف»، وهو من مصنِّفي الشيعة[(٣)].

٤- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق، المدني، نزيل بغداد:

«ثقة حجة، تُكُلِّم فيه بلا قادح»[(٤)].

٥- سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري:

«ثقة فاضل عابد»[(٥)].

٦- أبو سلمة:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

---

(١) العلل (٥/٤٧٣)، تاريخ بغداد (٨/١٣٨).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (٤٠)، معجم الأدباء (١/٦٨)، لسان الميزان (١/٢٩٣-٢٩٥).

(٣) العلل (٤/١٩)، لسان الميزان (٢/١١٠).

(٤) تقريب التهذيب (١٧٧).

(٥) المصدر نفسه (٢٢٢٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف إبراهيم بن سليمان، وإسماعيل بن بكير، خصوصًا أولهما، مع تفردهما به، قال الدارقطني: «ورواه إسماعيل بن بكير -وهو ضعيف- ، عن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ولا يصح»(١).

ولم يُشِر الدارقطني إلى أن الثقتين الحافظين أبا عبيد القاسم بن سلام، وموسى بن إسماعيل التبوذكي، روياه عن إبراهيم بن سعد، به، فجعلاه مرسلًا، وروايتهما تزيد إسنادَ الدارقطني نكارةً وضعفًا.

والحديث معروفٌ عن أبي سلمة مرسلًا -أيضًا-، رواه عنه الزهري كذلك(٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إبراهيم بن سعد بالحديث عن أبيه، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، وذكر أنه لا يعلم حدَّث به عن إبراهيم غير إسماعيل بن بكير.

---

(١) العلل (١٩/٤).

(٢) أخرجه عبدالرزاق (٤٢٥٢) عن معمر، وابن سعد (١٩٠/٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥٥/٢٧)، من طريق يونس، وعلَّقه الدارقطني في العلل (١٨/٤) عن عُقيل بن خالد، وزياد بن سعد، جميعهم عن الزهري، ولم يذكر معمرٌ أبا سلمة. وقد روي عن الزهري موصولًا، وخطَّأه الدارقطني في الموضع المذكور من العلل.

بابُ فَضلِ القِرَاءَةِ في الصَّلاةِ على غَيرِها

٧٦- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي الثلج، ثنا أبو بدر؛ عباد بن الوليد، ثنا حَبَّان بن هلال، ثنا فُضَيل بن سليمان، حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي، حدثني محمد بن كعب القُرَظي، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**قِراءةُ القُرآنِ في الصَّلاةِ أفضَلُ مِن قِراءةِ القُرآنِ في غَيرِ صَلاة، وقِراءةُ (القُرآن)**[١] **في غَيرِ صَلاةٍ أفضَلُ مِن التَّسبيحِ والتَّكبير، والتَّسبيحُ والتَّكبيرُ أفضَلُ مِن الصَّدَقة، والصَّدَقةُ أفضَلُ من الصِّيام، والصِّيامُ جُنَّةٌ مِن النَّار**».

غريب، تفرَّد به إسماعيل بن إبراهيم المخزومي، عن محمد بن كعب، عن عائشة[٢].

○ التخريج:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٢٣٢) من طريق عبدالرحمن بن المبارك العيشي،

والبيهقي في شعب الإيمان (٢٠٤٩) من طريق محمد بن سلام الجمحي،

والديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (١٢٣٢)- من طريق يحيى بن غيلان،

ثلاثتهم (العيشي، وابن سلام، وابن غيلان) عن فضيل بن سليمان، به، بتمامه عند ابن سلام، ومختصرًا ببعض فقرات الحديث عند الآخرَين.

إلا أن ابن سلام قال فيه عن فضيل: عن رجل من بني مخزوم من ولد عبدالله بن أبي ربيعة، عن أبيه، عن جده، عن عائشة.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن أبي الثلج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧).

٢- عباد بن الوليد بن خالد الغُبَري، أبو بدر، المؤدب:

---

(١) كتبها الناسخ: «القراه»، سهوًا.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٣٩٧)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٦أ].

«صدوق»[١].

٣- حَبَّان بن هلال، أبو حبيب، البصري:

«ثقة ثبت»[٢].

٤- فُضَيل بن سليمان النميري، أبو سليمان، البصري:

«صدوق له خطأ كثير»[٣].

٥- إسماعيل بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي، المدني:

صدوق. قال فيه أبو حاتم: «شيخ»، وقال أبو داود: «ثقة»، وأثنى عليه تلميذه فضيل بن سليمان، فهو أرفع من قول ابن حجر فيه: «مقبول»[٤].

٦- محمد بن كعب بن سليم بن أسد القُرَظي، أبو حمزة، المدني:

«ثقة عالم»[٥].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال فضيل بن سليمان. وقد اختُلف عنه:

* فرواه حبان بن هلال، وعبدالرحمن بن المبارك، ويحيى بن غيلان، عن فضيل، عن إسماعيل بن إبراهيم المخزومي، عن محمد بن كعب، عن عائشة،

* ورواه محمد بن سلام، عن فضيل، عن المخزومي -غير معيَّن-، عن أبيه، عن جده، عن عائشة.

وحبان ثقة ثبت -ومرَّ في حاله-، وعبدالرحمن بن المبارك، ويحيى بن غيلان، ثقتان[٦]،

---

(١) تقريب التهذيب (٣١٥١).

(٢) المصدر نفسه (١٠٦٩).

(٣) المصدر نفسه (٥٤٢٧).

(٤) شعب الإيمان، للبيهقي (٣/٥١٨)، تهذيب التهذيب (١/١٣٨)، تقريب التهذيب (٤١٣).

(٥) تقريب التهذيب (٦٢٥٧).

(٦) المصدر نفسه (٣٩٩٦، ٧٦٢٠) -على التوالي-.

وأما محمد بن سلام الجمحي، فهو صدوقٌ على أحسن أحواله[1]، ويحتمل أن المخالفةَ منه، كما يحتمل أنه اضطرابٌ من فضيل بن سليمان، فقد مرَّ في حاله أنه كثير الخطأ.

والحديث ضعيفٌ على كل وجه، لضعف فضيل وتفرده.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن إبراهيم المخزومي بالحديث عن محمد بن كعب، عن عائشة.

ووافقه الطبراني، وزاد تفرُّد فضيل بن سليمان عن إسماعيل، قال: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن كعب إلا إسماعيل بن إبراهيم بن أبي ربيعة، تفرد به فضيل بن سليمان»[2].

---

(١) انظر: لسان الميزان (١٦٥/٧).

(٢) المعجم الأوسط (٢٩١/٤).

بابُ صِفَةِ الصَّلاة / [٣٠ب]

٧٧- قال الدارقطني في السابع: حدثنا[١] جعفر بن أحمد بن محمد المؤذن، ثنا أبو عبيدة؛ السَّري بن يحيى، ثنا شعيب بن إبراهيم، ثنا سيف[٢] بن عُمر، عن عَمرو بن محمد، عن الشعبي، عن مسروق، قال: سألت عائشةَ عن إطباقِ عبدِالله بن مسعود يَدَيه بين رُكبَتَيه إذا ركع؟ فقالت: «إن النبي ﷺ كان يَرى مَن خلفَه كما يَرى مَن بين يَدَيه، زيادةً من الله زادها الله إياهُ في حُجَّتِه، فرأى ناسًا يصنعون كما تَصنَع الرُّهبان، فحوَّلهم عن ذلك إلى ما عليه الناسُ اليومَ في أخذِ الرُّكَب، وتفريجِ الأصابع».

غريبٌ من حديث الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، تفرَّد به سيف، عن عمرو بن محمد، عنه[٣].

○ التخريج:

أخرجه سيف بن محمد في كتاب الفتوح -كما في التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن (١٥٢/٧)[٤]- به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- جعفر بن أحمد بن محمد المؤذن:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٥).

٢- السَّري بن يحيى بن السري بن مصعب، أبو عبيدة، الكوفي الدارمي، ابن أخي هناد بن السري:

---

(١) كذا في الأصل، وهذا الحديث من كتاب الفتوح لسيف بن عمر -كما سيأتي في التخريج-، وقد أسند الدارقطنيُّ منه بهذا الإسناد كثيرًا في المؤتلف والمختلف بصيغة: «أجاز لنا جعفر بن أحمد المؤذن»، أو: «أخبرنا جعفر بن أحمد المؤذن إجازةً»، أو: «أخبرنا جعفر»، ووقعت صيغة: «حدثنا» في موضعٍ واحدٍ منه (٩٩٧/٢)، وفي موضعٍ من فضائل الصحابة له (٢١) -مع تحريفات فيه-.

(٢) وقع في الأطراف: «شبيب»، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤١٥).

(٤) وليس في القدر المطبوع من «الفتوح».

ثقة. قال ابن أبي حاتم: «كان صدوقًا»، وقال مسلمة: «ثقة جليل»، وذكره ابن حبان في الثقات[١].

٣- شُعَيب بن إبراهيم الكوفي:

فيه جهالة، وهو راوِيَةُ كتب سيف بن عمر. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن عدي: «ليس بالمعروف، وله أحاديث وأخبار وفيه بعض النكرة، وفيها ما فيه تحامُل على السلف»، وقال الذهبي: «راوِيَةُ كتب سيف عنه، فيه جهالة»[٢].

٤- سيف بن عمر التميمي -ويقال: الضبي، ويقال غير ذلك-، الكوفي:

متروك الحديث، عمدةٌ في التاريخ. قال فيه ابن معين: «ضعيف الحديث»، وقال: «فلسٌ خيرٌ منه»، وقال أبو داود: «ليس بشيء»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، يشبه حديثه حديث الواقدي»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات، وقالوا: إنه كان يضع الحديث، اتهم بالزندقة»، وقال ابن عدي: «بعض أحاديثه مشهورة، وعامتها منكرة لم يتابع عليها»، وقال الدارقطني مرةً: «ضعيف»، ومرةً: «متروك»، وقال الحاكم: «اتهم بالزندقة، وهو في الرواية ساقط».

ويظهر من هذا أن حالَه أردأُ من إجمال ابن حجر حيث قال فيه: «ضعيف الحديث»[٣]، وإن كان أشار إلى أن ابن حبان أفحش القول فيه، إلا أن نفيَ تهمة الوضع عنه لا يفيد عدم التشديد في تضعيفه، بل التهمةُ دليلٌ على شدَّة الضعف.

٥- عمرو بن محمد:

مجهول العين. لم أقف على تعيينه، ولا على ترجمةٍ له، مع إكثار سيف بن عمر عنه، خصوصًا عن الشعبي.

٦- الشعبي:

---

(١) الجرح والتعديل (٢٨٥/٤)، الثقات (٣٠٢/٨)، إكمال تهذيب الكمال (٢٢٢/٥).

(٢) لسان الميزان (٢٤٧/٤)، وقد استظهر ابن حجر أنه غيرُ المذكور في ثقات ابن حبان، إلا أن كلام الخطيب في المتفق والمفترق (١١٨٠/٢) يدلُّ على أنهما واحد.

(٣) تهذيب التهذيب (١٤٤/٢)، تقريب التهذيب (٢٧٢٤).

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٧- مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني، الوادعي، أبو عائشة، الكوفي:

«ثقة فقيه عابد»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال سيف بن عمرو، وحال شيخه، مع تفردهما بهذا الإسناد عن الشعبي في إمامته وشهرته وكثرة أصحابه.

ولم أجد للحديث أصلًا عن عائشة -رضي الله عنها-، وهذا ما يظهر من تصرف الحافظ ابن حجر، حيث لم يعزُ الحديث إلا إلى كتاب الفتوح لسيف بن عمر[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سيف بن عمر بالحديث عن عمرو بن محمد، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٦٠١).

(٢) فتح الباري (٢/٢٧٤).

بابُ القُنُوت

٧٨- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا القاضي أبو عبدالله؛ الحسين بن عبدالرحمن[١] الأنطاكي، ثنا محمد بن سليمان بن أبي فاطمة، ثنا أبو عبدالرحمن المقرئ، ثنا المسعودي، عن الحكم بن عُتَيبة، عن القاسم بن محمد، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ كان لا يَقنتُ في صلاة الصُّبح إلا إذا دعا لِقَوم، أو دعا على قَوم، وإنه قَنَتَ في صَلاة الصُّبح بعد الركوع، وقال: «**اللهُمَّ أَنجِ الوليدَ بنَ الوليد، وسلمةَ بنَ هشام، وعياشَ بنَ أبي ربيعة، والمستضعفين مِن المؤمنين والمسلمين مِن أهلِ مكة، اللهُمَّ اشدُدْ وَطْأتَك على مُضَر، وخُذهم بسِنين كَسِنِيّ يوسُف**». قال: فابتُلوا بالجوع، حتى أكلوا العِلْهِز.

قال: قلت للمسعودي: ما العِلْهِز؟ قال: الدم والوبر.

غريبٌ من حديث القاسم، عن أبي هريرة، وغريبٌ من حديث الحكم بن عُتَيبة، عن القاسم بن محمد، ولم نكتبه إلا من رواية عبدالرحمن المسعودي، عن الحكم، تفرَّد به محمد بن سليمان بن أبي فاطمة، عن أبي عبدالرحمن المقرئ، عن عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي[٢].

○ التخريج:

أخرجه أحمد (٩٢٧٣)، والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٢/مسند ابن عباس)، من طريق عبدالله بن بكر السهمي، والطبري في تهذيب الآثار (٥٤٩/مسند ابن عباس) من طريق عبدالعزيز بن عبدالصمد، كلاهما (السهمي، وعبدالعزيز) عن عباد بن منصور، عن القاسم بن محمد، به، بمثله لعبدالعزيز بن عبدالصمد، ومختصرًا للسهمي.

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو عبدالله، الأنطاكي، قاضي ثغور الشام، ويعرف بابن الصابوني:

---

(١) نسبَهُ إلى جدّه، أو سقط من الأصل ذِكر أبيه، وسيأتي أنه: الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن، وكذلك جاء على الصواب في الأحاديث الآتية بالأرقام (٩٩، ١٨٥، ١٨٩، ٣١٠، ٣١٢).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣٧٤)، واختصر متنه إلى: «أن رسول الله ﷺ كان لا يقنت في صلاة الصبح»، فأحال معناه إحالةً بالغة.

ثقة. قال الدارقطني: «كان من الثقات»، وقال البرقاني والخطيب البغدادي: «ثقة»، وذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات[١].

٢- محمد بن سليمان بن أبي فاطمة:

كذاب. قال الدارقطني: «كذاب يضع الحديث»[٢].

٣- عبدالله بن يزيد، أبو عبدالرحمن، المقرئ، المكي، أصله من البصرة أو الأهواز:

«ثقة فاضل»[٣].

٤- عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود، المسعودي، الكوفي:

«صدوق، اختلط قبل موته، وضابطه أن من سمع منه ببغداد فبعد الاختلاط»[٤].

٥- الحكم بن عُتَيبة:

ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٤٤).

٦- القاسم بن محمد:

ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه. سبقت ترجمته في الحديث (٤٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، وعهدة وضعه على ابن أبي فاطمة، والظاهر أنه سرق حديث عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن عباد بن منصور، عن القاسم، وركَّب له إسنادًا جديدًا فيما بينه وبين القاسم، فإن متنيهما يكادان يتطابقان، سوى أن في آخر حديث

---

(١) الحديث الآتي برقم (٣١٢)، تاريخ بغداد (٥٦٨/٨)، تاريخ دمشق (١١٤/٣٣)، تاريخ الإسلام (٣٥٣/٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢٨٥/٤)، الثقات (٣٠٢/٨)، إكمال تهذيب الكمال (٢٢٢/٥).

(٣) تقريب التهذيب (٣٧١٥).

(٤) المصدر نفسه (٣٩١٩).

عباد: «قال عباد: فقلت للقاسم: ما العلهز؟...»، فجعله ابنُ أبي فاطمة من سؤال أبي عبدالرحمن المقرئ للمسعودي.

وقد اختُلف عن عباد بن منصور:

* فرواه عبدالله بن بكر السهمي، عن عباد، عن القاسم، مرسلًا، مختصرًا، حيث أورده بعقب حديث عباد، عن عبدالله بن عبيد بن عمير الليثي، عن أبيه، عن أبي هريرة، بطوله، قال: «فوافقه القاسم بن محمد على أن رسول الله ﷺ قنت بعد الركوع. فقال القاسم: كان رسول الله ﷺ إذا دعا على قوم، أو دعا لقوم، قنت»،

* ورواه عبدالعزيز بن عبدالصمد، عن عباد، عن القاسم، عن أبي هريرة، موصولًا، مطوَّلًا.

وعبدالله بن بكر السهمي، وعبدالعزيز بن عبدالصمد، كلاهما ثقة[(١)]، والظاهر أن هذا الاختلاف من اضطراب شيخهما عباد بن منصور، فإنه «صدوق..، تغير بأخرة»[(٢)].

ولعله ظنَّ حين رواه لعبدالعزيز بن عبدالصمد أن حديث القاسم كحديث عبيد بن عمير، فأسنده كذلك، ويحتمل أن ذلك وقع في حال تغيُّره. والتفصيل في رواية عبدالله بن بكر السهمي عنه أولى بالصواب.

وعلى كل حال، **فأصل الحديث محفوظ عن أبي هريرة، مخرَّج في الصحيحين من طرقٍ عنه**[(٣)].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن سليمان بن أبي فاطمة بالحديث عن أبي عبدالرحمن المقرئ، عن المسعودي، عن الحكم، عن القاسم بن محمد، عن أبي هريرة.

---

(١) المصدر نفسه (٣٢٣٤، ٤١٠٨).

(٢) المصدر نفسه (٣١٤٢).

(٣) صحيح البخاري (٧٩٧، ٨٠٤، ١٠٠٦، ٢٩٣٢، ٣٣٨٦، ٤٥٦٠، ٤٥٩٨، ٦٢٠٠، ٦٣٩٣، ٦٩٤٠)، صحيح مسلم (٦٧٥، ٦٧٦).

٧٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا عبدالله بن سليمان بن الأشعث، ثنا كثير بن عُبَيد، ثنا بَقِيَّة، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، أن النبي ﷺ قنت في صلاة الصبح والمغرب.

غريبٌ من حديث شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء، تفرَّد به بَقِيَّة بن الوليد عنه. ورُوي عن محمد بن كثير، ولم يَثبُت عنه[1]. / [٣٢أ]

○ التخريج:

رواه شعبة، واختُلف عنه على خمسة أوجه:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء:

أخرجه الدارقطني في السنن (١٦٨٤) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣/٥٣)- عن عبدالله بن سليمان بن الأشعث، به، بمثله.

وأخرجه محمد بن المظفر في حديث شعبة (٦١) عن محمد بن محمد بن سليمان، عن كثير بن عبيد، به، بمثله.

الوجه الثاني: شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن البراء:

أخرجه الدارقطني في موضع آخر من الأفراد (١٤٤٠/أطرافه) من طريق هانئ بن يحيى، عن شعبة، به، بنحوه، ولم يذكر المغرب.

الوجه الثالث: شعبة، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي ليلى، عن البراء:

أخرجه أبو القاسم المروزي الحامض -كما في المنتقى من الأول من حديثه (٣٣)- عن محمد بن إشكاب، عن شاذان -هو أسود بن عامر-، عن شعبة، به، بنحوه.

الوجه الرابع: شعبة، عن أبي فروة، عن ابن أبي ليلى، عن البراء:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٤٨٣). وقد أعاده الدارقطنيُّ في الأفراد بتعليقةٍ أكثرَ تفصيلًا، فكرَّره صاحب الأطراف في موضعٍ آخر (١٤٤٢)، ونقل قولَه: «غريب من حديثه -يعني: أبا إسحاق- عن البراء، تفرد به شعبة عنه، وغريب من حديث شعبة عنه، تفرد به بقية بن الوليد عنه».

أخرجه محمد بن المظفر في حديث شعبة (٨٦) عن محمد بن أحمد بن خالد، عن سعيد بن محمد، عن يزيد، عن شعبة، به، بمثله.

الوجه الخامس: شعبة، عن عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، عن البراء:

أخرجه أبو داود الطيالسي (٧٧٣) -ومن طريقه ابن خزيمة (١/١٠٩٩)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (١٥٢٦)، والبيهقي (١٩٨/٢)-،

وابن أبي شيبة (٧١٨١، ٧٢٣٨)، وأحمد (١٨٩٦٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٩/مسند ابن عباس)، وابن خزيمة (١٠٩٨)، والسراج في مسنده (١٣٣٠)، وحديثه (١٢٧٦)، والمحاملي في أماليه (٥٧/رواية ابن مهدي الفارسي)، من طريق وكيع،

وابن أبي شيبة (٧٢٣٨)، وأحمد في مسنده (١٨٨١٧)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٩٥٢) -ومن طريقه العقيلي في الضعفاء (٩٠٣)-، والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٨/مسند ابن عباس)، من طريق عبدالله بن إدريس،

وابن أبي شيبة (٧٢٣٨)، وأحمد (١٨٧٦٢) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٥٢٦)-، و**مسلم** (٦٧٨)، والترمذي (٤٠١)، والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٧/مسند ابن عباس)، وابن خزيمة (٦١٦، ١٠٩٩)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (٣٨٥)، والدارقطني في السنن (١٦٨٥)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٦٧٩)، من طريق محمد بن جعفر -غندر-،

وأحمد (١٨٩٥١)، والنسائي في المجتبى (١٠٨٨)، والكبرى (٦٦٧) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٣٨/٤)-، والروياني في مسنده (٣٣٩)، والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٦/مسند ابن عباس)، والسراج في مسنده (١٣٣٠)، وحديثه (١٢٧٥)، وابن حبان (١٩٨٠)، من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

والدارمي (١٦٣٨)، وأبو داود (١٤٤١)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٥٢٦)، من طريق أبي الوليد الطيالسي،

وأبو داود (١٤٤١) عن مسلم بن إبراهيم،

وعن حفص بن عمر،

ومن طريق معاذ -هو ابن معاذ العنبري-،

والنسائي في المجتبى (١٠٨٨)، والكبرى (٦٦٧)، من طريق يحيى -هو القطان-،

والسراج في مسنده (١٣٣٠)، وحديثه (١٢٧٤)، عن محمد بن عبدالرحيم البزاز -صاعقة-، والسراج في حديثه (١٢٧٦)، والمحاملي في أماليه (٥٧/رواية ابن مهدي)، عن يوسف بن موسى، كلاهما (صاعقة، ويوسف) عن يزيد بن هارون،

والسراج في مسنده (١٣٣١)، وحديثه (١٢٧٧)، من طريق الحسن بن موسى الأشيب،

وأبو عوانة (٢٢٤٢) من طريق شبابة بن سوار،

وأبو عوانة (٢٢٤٣)، والطحاوي (٢٤٢/١)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٩٩٨)، من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين،

وأبو القاسم البغوي في الجعديات (٧١) -ومن طريقه البيهقي (٢٠٥/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٧/٣٦)- عن علي بن الجعد،

والطحاوي (٢٤٢/١) من طريق وهب بن جرير،

وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٥٢٦) من طريق سليمان بن حرب،

الستة عشر راويًا (الطيالسي، ووكيع، وابن إدريس، وغندر، وابن مهدي، وأبو الوليد، ومسلم بن إبراهيم، وحفص بن عمر، ومعاذ، ويحيى القطان، ويزيد، والأشيب، وشبابة، وأبو نعيم، وابن الجعد، ووهب، وسليمان بن حرب) عن شعبة، به، بنحوه، «ومنهم من لم يذكر المغرب»[(١)].

وأخرجه عبدالرزاق (٥٠٢٨)، وابن أبي شيبة (٧١٨١) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه (١٥٢٧)-، وأحمد (١٨٩٥١)، و**مسلم** (٦٧٨)، والنسائي في المجتبى (١٠٨٨)، والكبرى (٦٦٧) -ومن طريقه ابن حزم في المحلى (١٣٨/٤)-، وأبو يعلى (١٦٧٤) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٧/٣٦)-، والروياني (٣٣٩)، والطبري في تهذيب الآثار (٥٥٦، ٥٥٩، ٥٦٠/مسند ابن عباس)، وابن خزيمة (١٠٩٨)،

(١) عبارة الحافظ المزي بعد سياقه طرق الحديث في تحفة الأشراف (٢٧/٢).

والسراج في مسنده (١٣٣٢)، وحديثه (١٢٧٨، ١٢٧٩)، والطحاوي (٢٤٢/١)، وابن حبان (١٩٨٠)، وأبو عوانة (٢٢٤٣)، والمحاملي في أماليه (٥٧/رواية ابن مهدي الفارسي)، من طريق سفيان الثوري،

والدارقطني في الأفراد (١٤٠٦/أطرافه) من طريق مسعر،

كلاهما (الثوري، ومسعر) عن عمرو بن مرة، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- كثير بن عبيد بن نمير المذحجي، أبو الحسن، الحمصي، الحذاء، المقرئ:

«ثقة»[١].

٣- بَقِيَّة بن الوليد بن صائد بن كعب الكَلاعي، أبو يُحمِد، الحمصي:

«صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء»[٢]، ويروي مناكير عن المجهولين[٣].

٤- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي -مولاهم-، أبو بسطام، الواسطي، ثم البصري:

«ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث»[٤]، «ويخطئ في الأسماء قليلًا»[٥].

٥- أبو إسحاق:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

---

(١) تقريب التهذيب (٥٦١٨).

(٢) المصدر نفسه (٧٣٤).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٢٣٩/١).

(٤) تقريب التهذيب (٢٧٩٠).

(٥) الكاشف (٢٢٧٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لكثرة تدليس بقية بن الوليد، ولم يصرّح بالسماع من شعبة.

وقد صرَّح ابنُ حبان بأنه كانت عند بقيةَ أحاديثُ مستقيمةٌ عن شعبة[١]، وعبيدالله بن عمر، ومالك، قال: «ثم سمع عن أقوامٍ كذابين ضعفاء متروكين عن عبيدالله بن عمر وشعبة ومالك، مثل: المجاشع بن عمرو، والسري بن عبدالحميد، وعمر بن موسى الميثمي، وأشباههم، وأقوامٍ لا يعرفون إلا بالكنى، فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء»[٢].

وواقع هذا الحديث يؤكد أن بقيةَ دلَّسه عن بعض الضعفاء، ذلك أن الوجهَ الذي جاء به مخالفٌ لرواية جُلِّ أصحاب شعبة، فقد وجدتُ ستة عشر راويًا، فيهم كبارُ أصحاب شعبة، والثقات المتقنون، كمحمد بن جعفر -غندر-، وابن مهدي، ويحيى القطان، ووكيع، ومعاذ بن معاذ، ويزيد بن هارون، وأبو نعيم؛ الفضل بن دكين، وسليمان بن حرب، كلهم يرويه عن شعبة، عن عمرو بن مرة، عن ابن أبي ليلى، عن البراء.

كما جاءت متابعتان لشعبة على هذا الوجه عن عمرو بن مرة:

١- فصحَّ عن سفيان الثوري، عن عمرو، به. وقد أخرج مسلمٌ هذه الروايةَ في صحيحه على جهة العطف والمتابعة، إلا أن أبا نعيم الفضل بن دكين بيَّن أن سفيان لم يسمعه من عمرو، بل دلَّسه[٣]، ويظهر أنه دلَّسه عن شعبة نفسِه[٤]، ويبدو أن مسلمًا لم يعتمد على رواية الثوري لأجل ذلك.

---

(١) وصفها ابن حبان باليسيرة، وقال ابن معين -كما في تهذيب التهذيب (١/٢٣٩)-: «بقية يحدث عمَّن هو أصغر منه، وعنده ألفا حديثٍ عن شعبةَ صحاح، كان يذاكر شعبةَ بالفقه». ولعل اختلافهما راجعٌ إلى نوع المعدود، فابن حبان يقصد المرفوعات وما في حكمها، وابن معين يضمُّ إليها الموقوفات والمقاطيع وأشباهها، بقرينة ذِكرِه للمذاكرة بالفقه، والله أعلم.

(٢) المجروحين (١/٢٠٠).

(٣) جامع التحصيل (ص١٨٦).

(٤) يؤيده ما جاء عند أبي الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٤/٢٤٣) من طريق أبي نعيم، قال: ثنا سفيان، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، به. قال أبو نعيم: «قد سمعتُه من سفيان وشعبة جميعًا».

٢- وجاء عن مسعر، عن عمرو بن مرة، به، وهي رواية غريبة، قال فيها الدارقطني: «تفرَّد به يوسف بن موسى القطان، عن وكيع، عنه، ولم أره إلا من رواية محمد بن أحمد بن أبي خيثمة عنه»(١). والحديث محفوظٌ عن يوسف بن موسى، عن وكيع وغيره، عن شعبة(٢)، وغَلِط عنه مَن جَعَلَه من حديث مسعر.

وقد خولف الجمعُ عن شعبة على ثلاثة أوجه -سوى مخالفة رواية بقية-:

* فرواه أسود بن عامر، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن ابن أبي ليلى، عن البراء.

* ورواه يزيد، عن شعبة، عن أبي فروة، عن ابن أبي ليلى، عن البراء.

* ورواه هانئ بن يحيى، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن البراء.

ويتَّفق الوجهان الأولان على جعل الحديث من رواية ابن أبي ليلى، عن البراء، وهما موافقان للجماعة في ذلك، لكنهما يختلفان في الواسطة بين شعبة، وابن أبي ليلى، فيجعلها أسود بن عامر: أبا إسحاق، ويجعلها يزيد: أبا فروة.

فأما أسود بن عامر، فهو «ثقة»(٣)، غير أن الدارقطنيَّ قال في حديثه هذا: «لم يروه عنه غير محمد بن إشكاب»(٤)، وابن إشكاب «حافظ صدوق»(٥). لكنَّ الروايةَ مخالفةٌ لما سبق بيانُه من رواية عامة أصحاب شعبة، بجعل شيخه: عمرَو بنَ مرة، لا أبا إسحاق.

فيظهر أن أبا نعيم قد سمعه من شعبة، ثم سمعه نازلًا من الثوري عن شعبة، ولما بلغه أن الثوري يرويه عن عمرو بن مرة، بيَّن أنه دلَّسه، وأنه إنما سمعه من شعبة عن عمرو -كما رواه له أولًا-.

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/٢٧١).

(٢) انظر: مسند السراج (١٣٣٠، ١٣٣١)، حديث السراج (١٢٧٦، ١٢٧٧)، أمالي المحاملي (٥٧/رواية ابن مهدي).

(٣) تقريب التهذيب (٥٠٣).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١٤٤٢). تنبيه: جعل ابن طاهر هذا الوجه في ترجمة «أبو إسحاق، عن البراء»، وواقع الرواية يخالف ذلك، ولا أدري إن كان الخطأ من ابن طاهر، أو هكذا وقع في كتاب الدارقطني.

(٥) تقريب التهذيب (٥٨٢١).

وأما يزيد، فلم أتبيَّنه على وجه التحديد، ذلك أني لم أتبيَّن الراويَ عنه: سعيد بن محمد، وقد قال الدارقطني في الراوي عن سعيد -وهو محمد بن أحمد بن خالد البوراني-: «لا بأس به، ولكنه يحدث عن شيوخ ضعفاء»[١]، فيحتمل أن سعيدًا المذكورَ من هؤلاء. والرواية ضعيفةٌ لهذه الجهالة على كل حال. وأما إن كان المقصودُ بيزيد: يزيدَ بن هارون، فهي أشدُّ ضعفًا، ذلك أن الحديث محفوظٌ عن يزيد، عن شعبة، عن عمرو بن مرة، به، كرواية الجماعة عن شعبة، رواه عن يزيد: محمد بن عبدالرحيم -وهو «ثقة حافظ»[٢]-، ويوسف بن موسى -وهو «صدوق»[٣]-.

وأما رواية هانئ بن يحيى، فهي مخالفةٌ لرواية الجماعة في كلا الواسطتين بين شعبة والبراء، وقد حكم الدارقطنيُّ في «أفراده» بتفرُّد هانئٍ بها، وهانئٌ مع أن أبا حاتم الرازي قال فيه: «ثقة صدوق»، إلا أن ابن حبان ذكره في الثقات، وقال: «يخطئ»[٤]. وقد ساق ابنُ حجر قولَ ابن حبان، ثم عقَّبه بحديثٍ خطأٍ من رواية هانئ[٥]، لكنه من رواية أحد الوضَّاعين عنه. وحديثنا هذا مثالٌ صالحٌ لما ذكره ابن حبان، إلا أن يكون الخطأ ممن دون هانئ، فإن مُرَتِّب «أفراد الدارقطني» لم يَسُق إسناده كاملًا.

وإذن، فقد تبيَّن أن هذه المخالفاتِ جميعًا لا تصح عن شعبة، وأن الصحيحَ -بلا إشكالٍ- روايةُ الجماعة عنه.

هذا، وقد علَّق الدارقطنيُّ متابعةً لرواية بقية، وبيَّن ضعفَها عن راويها، فقال: «ورُوي عن محمد بن كثير، ولم يَثبُت عنه»، ولم يَسُق إسنادَ هذه الرواية، ولا وجدتُ مَن أخرجها مسندةً، إلا أن الدارقطنيَّ كفانا بيانَ ضعفها.

---

(١) سؤالات السلمي (٣٥٣)، سؤالات السهمي (١٠٦، ١١٠).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠٩١).

(٣) المصدر نفسه (٧٨٨٧).

(٤) الجرح والتعديل (٩/١٠٣)، الثقات (٩/٢٤٧).

(٥) لسان الميزان (٨/٣٢١).

وقد وجدتُ لمحمد بن كثير روايةً علَّقها الذهبيُّ عنه، عن شعبة، عن عاصم، عن أبي عثمان النهدي، قال: «صليتُ خلف عمر، فقنت بعد الركوع»[١]. ولم أجد هذه الروايةَ مسندةً أيضًا، ولا يبعد أنها سببُ وهم من رواه على الوجه الذي ذكره الدارقطني، فدخل عليه حديثٌ في حديث، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد بقية بن الوليد بالحديث عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن البراء.

وهو بهذا موافقٌ لشيخه في هذا الإسناد: الحافظ أبي بكر ابن أبي داود، فقد نَقل في «السنن» عنه قولَه: «لم يقل فيه: عن شعبة، عن أبي إسحاق، إلا بقية»[٢].

وزاد الدارقطنيُّ على شيخه إيرادَ متابعةٍ لبقية، لكنَّه بيَّن ضعفَها عن المتابِع، وهو محمد بن كثير، ولم يعتبرها لأجل ذلك ناقضةً للتفرُّد.

---

(١) تنقيح التحقيق (٢٤٢/١).

(٢) السنن (٣٦٦/٢).

بابُ ما جاءَ في التَّشَهُّد

٨٠- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب، ثنا أحمد بن محمد بن بكر القَصِير، ثنا يوسُف بن مروان، ثنا ابن المبارك، عن سفيان، عن أبيه وعمرو بن مُرَّة ومنصور والأعمش وحماد، عن شقيق بن سلمة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، أنه علمهم التشهد: «**التحيات لله**»...، إلى قوله: «**ورسوله**».

غريبٌ من حديث الثوري، عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل، تفرَّد به يوسف بن مروان[(١)]، عن ابن المبارك، عنه، ولم نكتبه إلا عن هذا الشيخ[(٢)]. / [٣٢ب]

○ التخريج:

أخرجه الطبراني في الكبير (٩٩٠١)، وابن عدي في الكامل (١٦٣٣٠، ١٦٣٣١)، وأبو الشيخ في الأقران (٢٥٩)، والدارقطني في السنن (١٣٢٨)، من طريق المسيّب بن واضح، عن ابن المبارك، به، تامًّا.

إلا أنه جعل مغيرةَ مكان عمرو بن مرة[(٣)].

وأخرجه عبدالرزاق (٣٠٩٥) -ومن طريقه أحمد (٤٠٩٨)، وابن ماجه (٨٩٩)، والبزار (١٦٧٤)، وأبو عوانة (٢٠٧٤)، وابن المنذر في الأوسط (١٥٠٤)، وابن حبان (١٩٥٠)، والطبراني (٩٨٨٨)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح البخاري -كما ذكر ابن حجر في فتح الباري (٢/٣١٧)-، والبيهقي (٢/٣٧٧)-،

وأحمد في المسند (٤٠٤٧)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٢٣٠٨، ٣٦٥٨)، والنسائي في الكبرى (٧٥٥) عن إسحاق بن راهويه، وعلقه الدارقطني في العلل

---

(١) وقع في الأطراف: «يوسف بن مهران»، وهو تحريف، فابن مروان معروف بالرواية عن ابن المبارك، وأما ابن مهران فتابعيٌّ متقدم.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٩٧٧).

(٣) جاء عند أبي الشيخ في الأقران زيادة: «وحصين»، وكذلك وقعت في النسخة الخطية [١٨ب]، ولم يذكرها ابن عدي، والدارقطني، مع أن ثلاثتهم يروونه عن شيخٍ واحد.

(٣٣٤/٢) عن عباس بن الحسين القنطري، ثلاثتهم (أحمد، وإسحاق، وعباس) عن يحيى بن آدم،

و**البخاري** -كما نقل خلف الواسطي في أطراف الصحيحين [٨٣/٢أ] عن بعض نُسَخ الصحيح[1]-، وابن ماجه (٨٩٩)، والسري بن يحيى في حديث سفيان الثوري (٣٨) -وعنه الشاشي في مسنده (٥٠٤)-، والإسماعيلي في معجم شيوخه (١٢٩)، من طريق قبيصة،

وأبو عوانة (٢٠٧٣) من طريق محمد بن يوسف الفريابي،

والشاشي (٥٠٩) من طريق علي بن قادم،

والطبراني (٩٩٠٠)، والإسماعيلي (٩٥)، من طريق إبراهيم بن هراسة،

وابن حبان (١٩٥٦) من طريق إبراهيم بن خالد الصنعاني،

سبعتهم (عبدالرزاق، ويحيى بن آدم، وقبيصة، والفريابي، وابن قادم، وابن هراسة، وإبراهيم بن خالد) عن سفيان الثوري، به، تامًّا.

واختلفوا في تعيين شيوخ الثوري:

فجعلهم عبدُالرزاق، وإبراهيمُ بنُ خالد الصنعاني: حمادًا، ومنصورًا، وحصينًا، والأعمش، وأبا هاشم الرماني.

وجعلهم يحيى بنُ آدم -في رواية أحمد، عنه-: حمادًا، ومنصورًا، والأعمش، و-في رواية إسحاق، عنه-: حمادًا، ومنصورًا، و-في رواية القنطري، عنه-: الأعمش، وحمادًا، ومغيرة.

وجعلهم قبيصةُ: الأعمش، ومنصورًا، وحمادًا، وحصينًا، واختصر بعضَهم بعضُ الرواة عنه.

واقتصر الفريابيُّ، وعليُّ بنُ قادم على الأعمش.

وجعلهم إبراهيمُ بنُ هراسة: عاصمَ بن أبي النجود، ومُجِلًّا.

---

(١) ونقله عن خلف: المزي في تحفة الأشراف (٥٤/٧)، وابن حجر في فتح الباري (٣١٧/٢).

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن إبراهيم بن قريش الحكيمي، أبو عبدالله، الكاتب:

ثقة. قال البرقاني: «ثقة، إلا أنه يروي مناكير»، نقله الخطيب البغدادي، وقال: «وقد اعتبرت أنا حديثَه، فقلَّما رأيت فيه منكرًا»[١]. ولعل الخطيب أراد قلةَ ما يكون منكرًا من قِبَل الحكيمي، تأكيدًا لثقته في نفسِه، وإنما شأنه أنه يروي مناكيرَ عهدتُها على غيره.

٢- أحمد بن محمد بن بكر بن خالد بن يزيد، أبو العباس، القَصِير، النيسابوري:

ثقة. قال الخطيب: «كان ثقة»[٢].

٣- يوسف بن مروان النسائي، أبو الحسن، المؤدب، نزيل بغداد:

«ثقة»[٣].

٤- عبدالله بن المبارك:

ثقة ثبت فقيه عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

٥- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٦- سعيد بن مسروق الثوري -والد سفيان-:

«ثقة»[٤].

٧- عمرو بن مُرَّة بن عبدالله بن طارق الجَمَلي، المرادي، أبو عبدالله، الكوفي:

«ثقة عابد كان لا يدلس ورمي بالإرجاء»[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (٨٥/٢)، تاريخ الإسلام (٧٠٢/٧)، لسان الميزان (٥١١/٦).

(٢) تاريخ بغداد (٧١/٦)، تاريخ الإسلام (٦٩١/٦).

(٣) تقريب التهذيب (٧٨٨٣).

(٤) المصدر نفسه (٢٣٩٣).

(٥) المصدر نفسه (٥١١٢).

٨- منصور بن المعتمر:

ثقة ثبت، كان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٩- الأعمش:

ثقة حافظ، يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

١٠- حماد بن أبي سليمان: مسلم، الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل، الكوفي:

«فقيه، صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء»[١].

١١- شقيق بن سلمة، أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، إلا أن يوسفَ بنَ مروان خولف عن ابن المبارك في تعيين شيوخ الثوري، فرواه المسيب بن واضح، عن ابن المبارك، فلم يذكر عمرَو بنَ مرة، وجعل مكانه: مغيرة.

لكن قال الحافظ ابن أبي داود السجستاني: «أَنكَر أبي على المسيب: «مغيرة»، فتركه المسيب»[٢].

ومن الواضح أن الدارقطنيَّ يُلمح إلى استنكارٍ مشابهٍ في استغرابه حديثَ عمرو بن مرة، وكذلك في تخطئته لعباس بن الحسين القنطري حيث ذكر مغيرةَ في حديثه عن يحيى بن آدم، عن الثوري، قال الدارقطني: «وخالفه أحمدُ بنُ حنبل، فرواه عن يحيى بن آدم بهذا الإسناد، وجعل مكان مغيرة منصورًا، وهو الصواب»[٣].

وسبب ذلك: أن أصحابَ الثوري الثقات لم يذكروا فيه عمرَو بنَ مرة، ولا مغيرة، وإنما يتَّفقون على الأعمش، ويزيد جُلُّهم (عبدالرزاق، ويحيى بن آدم، وقبيصة، وإبراهيم بن

(١) المصدر نفسه (١٥٠٠).

(٢) الكامل (٩/٦٤٠)، الأقران (ص٧٩).

(٣) العلل (٢/٣٣٤).

خالد): منصورًا وحمادًا، وعددٌ منهم (عبدالرزاق، وقبيصة، وإبراهيم بن خالد): حصينًا، وبعضُهم (عبدالرزاق، وإبراهيم بن خالد): أبا هاشم الرماني.

وقد زاد ابنُ المبارك عليهم ذِكرَ والد الثوري: سعيد بن مسروق، وهي زيادةٌ محفوظة، فابن المبارك من الثقات الأثبات -كما مرَّ في ترجمته-.

والظاهر أن غرابةَ رواية عمرو بن مرة أشدُّ من غرابةِ رواية مغيرة، إذ الحديثُ محفوظٌ عن مغيرة من غير طريق الثوري[1]، بخلاف حديث عمرو بن مرة، فإني لم أجده في غير هذا الموضع من الأفراد، ولعله نموذجٌ مما ذكر البرقانيُّ أن أبا عبدالله الحكيمي كان «يروي مناكير»، وإن كان بريئًا من عهدتها -كما سبق في ترجمته-.

وأما رواية إبراهيم بن هراسة، عن الثوري، عن عاصم بن أبي النجود ومُحِلّ، كلاهما عن أبي وائل، به، فباطلة، وإبراهيم -مع مخالفته لأصحاب الثوري- متروك الحديث[2].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يوسف بن مروان بالحديث عن ابن المبارك، عن الثوري، عن عمرو بن مرة، عن أبي وائل، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن أبي عبدالله الحكيمي، بإسناده: عن أحمد بن محمد بن بكر، عن يوسف.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٨١). وانظر: تحفة الأشراف (٥٢/٧)، إتحاف المهرة (٢٢٨/١٠).

(٢) انظر: لسان الميزان (٣٧٩/١).

٨١- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا عبدالله بن سليمان بن الأشعث، ثنا محمد بن الوزير الدمشقي، ثنا الوليد بن مسلم، ثنا[١] ابن لَهِيعة، أخبرني جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشج، أن عون بن عبدالله بن عتبة كتب لي في التشهد عن ابن عباس، وأخذ بيدي، وزعم أن عمر بن الخطاب أخذ بيده[٢]، فزعم[٣] أن رسول الله ﷺ أخذ بيده، فعلَّمه[٤]: «**التحيات لله، الصلوات الطيبات المباركات لله**».

غريبٌ من حديث عمر بن الخطاب، عن النبي ﷺ، وهو غريبٌ من حديث ابن عباس، عن عمر، تفرَّد به عون بن عبدالله بن عتبة عنه، ولم يروه غير جعفر بن ربيعة، عن يعقوب بن الأشج، ولا نعلم حدث به غير الوليد بن مسلم، عن ابن لَهِيعة، وتابعه عبدالله بن يوسف الفقيه التنيسي[٥].

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في السنن (١٣٣١)،

والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٠٦)،

كلاهما (الدارقطني، والرامهرمزي) عن عبدالله بن سليمان بن الأشعث، به، بنحوه.

وأخرجه الحاكم (١/٢٦٦)، والمخلص في الثاني الكبير من المخلصيات -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/١٧٧)[٦]-، من طريق صفوان بن صالح، عن الوليد بن مسلم، به، بنحوه.

---

(١) وقع في السنن: «أخبرني».

(٢) زاد في السنن: «فعلَّمه».

(٣) في السنن: «وزعم له».

(٤) زاد في السنن: «التشهد».

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (١١٦).

(٦) تعرَّفت على الجزء الذي وقع فيه الحديث من المخلصيات بمقارنة إسناد ابن حجر في نتائج الأفكار بالإسناد الذي أورده للجزء المذكور في المجمع المؤسس (٢/٤٠١)، والمعجم المفهرس (ص٣٥٣). ولم يقف محقق المخلصيات على هذا الجزء -كما ذكر في مقدمته (١/٢٠)-، مع استقصائه للنسخ الخطية.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢١٨) عن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن ابن لهيعة، به، بنحوه. إلا أنه جعله عن ابن لهيعة، عن عمر بن السائب، عن عبدالجبار، عن عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود قال: علَّمني أبي كلماتٍ زعم أن عمر بن الخطاب علَّمه إياهن، وزعم عمر أن رسول الله ﷺ علَّمه إياهن...، فذكره.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- محمد بن الوزير بن الحكم السلمي، الدمشقي:

«ثقة»[١].

٣- الوليد بن مسلم القرشي مولاهم، أبو العباس، الدمشقي:

«ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية»[٢].

٤- عبدالله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمن، المصري، القاضي:

«صدوق، خلَّط بعد احتراق كتبه، وروايةُ ابن المبارك وابن وهب عنه أعدلُ من غيرهما»[٣]، قال الذهبي: «العمل على تضعيف حديثه»[٤].

٥- جعفر بن ربيعة بن شرحبيل بن حسنة الكندي، أبو شرحبيل، المصري:

«ثقة»[٥].

٦- يعقوب بن عبدالله بن الأشج، مولى قريش، أبو يوسف، المدني:

---

(١) تقريب التهذيب (٦٣٦٩).

(٢) المصدر نفسه (٧٤٥٦).

(٣) المصدر نفسه (٣٥٦٣).

(٤) الكاشف (١/٥٩٠).

(٥) تقريب التهذيب (٩٣٨).

«ثقة»[١].

٧- عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله، الكوفي:

«ثقة عابد»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف عبدالله بن لهيعة. وأما الوليد بن مسلم، فقد صرَّح بالسماع، وتوبع، فلا يؤثر تدليسه.

وقد حسَّن الدارقطنيُّ هذا الإسنادَ -بعد تخريجه في السنن-، لكنه أعقبه ببيان ضعف ابن لهيعة، قال: «هذا إسنادٌ حسن، وابن لهيعة ليس بالقوي». وزاده في العلل تضعيفًا، فقال: «والمحفوظ ما رواه عروة، عن عبدالرحمن بن عبدٍ القاري، أن عمر كان يعلم الناس التشهد من قوله، غير مرفوع[٣]»[٤]. وهذا يقضي أن التحسينَ المشارَ إليه ليس على الاصطلاح المعروف، وإنما هو تحسينُ استغرابٍ أو استنكار.

وأما الحاكم، فإنه وإن أخرج الحديث في مستدركه، فقد أشار إلى ضعفه بأنه أخرجه في الشواهد، حيث أورده عقب حديثٍ قال فيه: «وإنما ذكرتُه لأن له شواهدَ -على ما شَرَطْنا في الشواهد التي تشهد على سندها-»، ثم ساق هذا الحديث استشهادًا لا اعتمادًا.

وبانضمام المخالفة التي بيَّنها الدارقطنيُّ إلى تفرُّد ابن لهيعة بالحديث مع ضعفه، ينزل الحديث إلى رتبة المنكر.

وأما رواية أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، عن أبيه، عن جده، عن ابن لهيعة، عن عمر بن السائب، عن عبدالجبار، عن عون بن عبدالله بن عتبة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب، فهي أشدُّ ضعفًا من سابقتها، ولا تثبت عن ابن لهيعة، فضلًا عمَّن

---

(١) المصدر نفسه (٧٨٢١).

(٢) المصدر نفسه (٥٢٢٣).

(٣) أخرجه مالك (١/ ٩٠)، وعبدالرزاق (٣١٠١)، وابن أبي شيبة (٣٠٢١)، والطحاوي (١/ ٢٦١)، والحاكم (١/ ٢٦٥)، وغيرهم، من طريق الزهري، عن عروة.

(٤) العلل (١/ ١٣٦).

فوقه، فأحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين وأبوه ضعيفان، وجدُّه ضعَّفه ابن عدي، ومشَّاه غيرُه، قال ابن عدي: «وكأنَّ نسلَ رشدين قد خُصُّوا بالضعف، رشدين ضعيف، وابنه حجاجٌ هذا ضعيف، وللحجاج ابنٌ يُقال له: محمد، ضعيف، ولمحمد ابنٌ يقال له: أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، ضعيف»[١]، ومع ذلك فهذا الإسناد مخالفٌ لرواية الثقتين: الوليد بن مسلم، وعبدالله بن يوسف التنيسي، عن ابن لهيعة، ولهذا قال الحافظ ابن حجر: «وأخرجه الطبرانيُّ في الأوسط من رواية الحجاج بن رشدين، عن ابن لهيعة، وساق بقية التشهد، لكن خبط[٢] في سنده بين ابن لهيعة وعمر، والحجاج ضعيف، وكذا مَن بينه وبين الطبراني»[٣].

ويلاحظ أن الطبرانيَّ نسب التفرُّدَ بهذا الحديث إلى ابن لهيعة، مع عدم ثبوته عنه، وهو من باب الحكم بالصورة الظاهرة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ابن لهيعة بالحديث عن جعفر بن ربيعة، وتفرُّد جعفر بن ربيعة عن يعقوب بن الأشج، وتفرُّد عون بن عبدالله بن عتبة عن ابن عباس.

وعبَّر عن ذلك في العلل بقوله: «أسنده الوليد بن مسلم، وعبدالله بن يوسف التنيسي، عن ابن لهيعة، ولا نعلم رفعه عن عمر، عن النبي ﷺ، غيرُه»[٤]، أي: غيرُ ابن لهيعة، إذ هو أقربُ مذكور.

ومرَّ أن هذا هو مراد الدارقطني بتحسين الإسناد في السنن.

---

(١) الكامل (٣/٣٠٠). وانظر: لسان الميزان (١/٥٩٤، ٢/٥٦٠، ٧/٥٥).

(٢) وقع في المطبوع: «ضبط»، والتصويب من السياق، ومن الأصول الخطية [١٣١أ/المحمودية]، [٢٤٠أ/فيض الله]، [١٣٢/الخزانة الملكية بالرباط]، [٢٥٢/السعيدية].

(٣) نتائج الأفكار (٢/١٧٨).

(٤) العلل (١/١٣٦).

٨٢- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، ثنا هارون بن إسحاق، ثنا المحاربي، عن الحسن بن عُبَيدالله، عن عمارة بن عُمَير، عن الأسود بن يزيد، عن عبدالله، قال: «كان رسول الله ﷺ يعلمنا[1] التشهدَ كما يعلمنا السورةَ من القرآن».

غريبٌ من حديث الحسن بن عُبَيدالله، عن عمارة بن عُمَير، تفرَّد به المحاربي: عبدالرحمن بن محمد، عنه، ولم يروه غير هارون بن إسحاق مُسنَدًا مُجَوَّدًا[2]. / [٣٣أ]

○ التخريج:

رواه الحسن بن عبيدالله، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الحسن بن عبيدالله، عن عمارة بن عمير، عن الأسود بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعًا:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: الحسن بن عبيدالله، عن عمارة بن عمير، عن الأسود بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود، موقوفًا:

أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (١١٧٤) من طريق مفضل بن مهلهل، عن الحسن بن عبيدالله، به، بنحوه.

وأخرجه البزار (١٦٣٠) من طريق الأعمش، عن عمارة بن عمير، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن إسماعيل القاضي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

٢- هارون بن إسحاق بن محمد بن مالك الهَمْداني، أبو القاسم، الكوفي:

ثقة. قال فيه النسائي -مع تشدُّده، ومع أنه ذَكَرَه بقلَّة الحديث-: «ثقة». وقال فيه أبو حاتم: «صدوق»، وهذا من أبي حاتم كالتوثيق من غيره. ووُصف بالصلاح

(١) وقع في الأطراف: «يعلمهم»، واللحاق هنا يقتضي صحة ما في الأصل.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٦٥٧).

والعبادة. ولذا قال الذهبي: «حافظ...، ثقة متعبد»، وهو أولى من اقتصار ابن حجر على وصف: «صدوق»[(١)].

٣- عبدالرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد، الكوفي:

«لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد»[(٢)].

٤- الحسن بن عُبَيدالله بن عروة النخعي، أبو عروة، الكوفي:

«ثقة فاضل»[(٣)].

٥- عمارة بن عُمَير التيمي، الكوفي:

«ثقة ثبت»[(٤)].

٦- الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو -أو: أبو عبدالرحمن-، الكوفي:

«ثقة مكثر فقيه»[(٥)].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني فيه ضعف، لحال المحاربي، مع كونه لم يصرّح بالسماع، ثم قد خولف فيه، ذكر الدارقطني روايتَه، وقال: «خالفه مفضل بن مهلهل، فرواه عن الحسن بن عبيدالله، عن عمارة، عن الأسود، عن عبدالله، موقوفًا. والموقوف عن الحسن بن عبيدالله أشبه بالصواب»[(٦)].

ولعل الدارقطني كان يشير إلى هذا الاختلاف في قوله هنا واصفًا إسنادَ المحاربي: «مُسنَدًا مُجَوَّدًا»، فمعناه أنه رواه غيرُه فلم يجوِّد إسنادَه، ولم يُسنده إلى النبي ﷺ.

---

(١) انظر: الكاشف (٢/٣٢٩)، تهذيب التهذيب (٤/٢٥٢)، تقريب التهذيب (٧٢٢١).

(٢) تقريب التهذيب (٣٩٩٩).

(٣) المصدر نفسه (١٢٥٤).

(٤) المصدر نفسه (٤٨٥٦).

(٥) المصدر نفسه (٥٠٩).

(٦) العلل (٢/٢٦٥).

ومفضل بن مهلهل «ثقة ثبت»[1]، فلا يُقارَن المحاربيُّ به، فضلًا عن أن الحديث معروفٌ عن عمارة موقوفًا، حيث رواه عنه الأعمش كذلك -كما تبيَّن في التخريج-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد هارون بن إسحاق بالحديث عن المحاربي، وتفرد المحاربي عن الحسن بن عبيدالله.

(١) تقريب التهذيب (٦٨٦٢).

بابُ ما جاء في السَّهْوِ في الصَّلاة

٨٣- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو صالح الأصبهاني؛ عبدالرحمن بن سعيد بن هارون، وآخرون، قالوا: ثنا أحمد بن سِنان القطان، ثنا أبو أسامة، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: صلى رسول الله ﷺ -[يعني][١]: صلاةً-، فسَهَا فيها، فسَلَّم في الركعتين، فقال له رجلٌ -يُقال له: ذو اليَدَين-: يا رسول الله، أقُصِرَت الصلاةُ[٢]، أم نَسِيتَ؟ فقال: «**ما قُصِرَت الصلاة، [وما نَسِيتُ]**[٣]». قال: إنك صليتَ ركعتين. قال: «**أَكَما يقول ذو اليَدَين؟**». قالوا: نعم. فتقدَّم، فصلى ركعتين، ثم سَلَّم، ثم سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْو.

غريبٌ من حديث عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به أبو أسامة؛ حماد بن أسامة، عنه، ولا نعلم حدث به عنه غيرَ أحمد بن سِنان القطان، وهو من الثقات الأثبات[٤].

○ التخريج:

أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة [٢٢٩/٧٣ب] من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن ماجه (١٢١٣)،

وابن المقرئ في الثالث عشر من فوائده [١٨١ب] -ومن طريقه الضياء في المختارة [٢٢٩/٧٣أ]، وابن حجر في موافقة الخبر الخبر (٣٢١/١)- عن جعفر بن أحمد بن سنان،

وابن الجندي في فوائده [٣ب] عن أحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل،

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، ونقل ابن عبدالهادي.

(٢) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٦٨/٥): «قوله: «قصرت الصلاة»: بضم القاف، وكسر الصاد. وروي بفتح القاف، وضم الصاد. وكلاهما صحيح، ولكن الأول أشهر وأصح».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، ونقل ابن عبدالهادي. وإثباته أليَقُ بالسياق، وأوفَقُ لمصادر الرواية.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٣٣٧٣)، تنقيح التحقيق، لابن عبدالهادي (٣٠٧/٢).

والضياء في المختارة [٢٢٩/٧٣أ] من طريق عبدالله بن محمد ابن يونس السمناني،

أربعتهم (ابن ماجه، وجعفر بن أحمد بن سنان، والوكيل، والسمناني) عن أحمد بن سنان، به، بنحوه.

وأخرجه الشافعي في الأم (٣٥١٢) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٦٦٥)-،

وابن أبي شيبة (٤٥٨٣) -ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٤٣/١)، وأحكام القرآن (٤٣٣)، والبيهقي في معرفة السنن (٤٦٦٦)-،

ومسلم في التمييز (٤٧)، وابن ماجه (١٢١٣)، وأبو داود (١٠١٧)، وابن خزيمة (١٠٣٤) -ومن طريقه الضياء في المختارة [٢٣٠/٧٣أ]، وابن حجر في موافقة الخبر (٣٢١/١)-، والسراج في مسنده -ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخبر (٣٢١/١)-، وابن المقرئ في الثالث عشر من فوائده [١٨١ب] -ومن طريقه الضياء [٢٢٩/٧٣أ]-، والبيهقي في السنن (٣٥٩/٢)، ومعرفة السنن (٤٦٦٧)، من طريق أبي كريب؛ محمد بن العلاء،

وابن ماجه (١٢١٣) عن علي بن محمد،

وأبو داود (١٠١٧) عن أحمد بن محمد بن ثابت،

والبزار (٥٦٠٩) عن عبدالله بن سعيد،

والبزار (٥٦٠٩)، وابن خزيمة (١٠٣٤) -ومن طريقه الضياء [٢٣٠/٧٣أ]، وابن حجر في موافقة الخبر (٣٢١/١)-، عن بشر بن خالد،

والسراج -ومن طريقه ابن حجر في موافقة الخبر (٣٢١/١)- عن أبي جعفر المخرمي -هو محمد بن عبدالله بن المبارك-،

وعن عبدالله بن عمر بن أبان،

والضياء في المختارة [٧٣/٢٢٩ب] من طريق أحمد بن القاسم، عن أبي همام -هو الوليد بن شجاع السكوني-[١]،

عشرتهم (الشافعي، وابن أبي شيبة، وأبو كريب، وعلي بن محمد، وأحمد بن محمد بن ثابت، وعبدالله بن سعيد، وبشر بن خالد، وأبو جعفر المخرمي، وابن أبان، وأبو همام) عن أبي أسامة حماد بن أسامة، به، بنحوه، ومنهم من أحال في متنه على حديثٍ آخرَ لأبي هريرة[٢].

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (١/١٩٩)، وتمام في فوائده (١٧٨٤)، من طريق إبراهيم بن سلام المكي، عن فضيل بن عياض، عن هشام، عن نافع، به، مختصرًا، بلفظ: أن رسول الله ﷺ سجد سجدتي السهو بعد التسليم.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالرحمن بن سعيد بن هارون، أبو صالح، الأصبهاني:

ثقة. قال الخطيب: «وكان ثقة»[٣].

٢- أحمد بن سِنان بن أسد بن حِبَّان، أبو جعفر، القطان، الواسطي:

«ثقة حافظ»[٤]. وقد قال فيه الدارقطني في هذا الموضع من الأفراد: «هو من الثقات الأثبات»، ونقله عنه مغلطاي، فابن حجر[٥].

---

(١) تنبيه: نقل ابن حجر في أماليه: موافقة الخبر الخبر (١/٣٢٢) هذه الطريقَ عن الضياء، فوقع عنده: «من طريق أحمد بن القاسم، عن أبي أسامة»، وهكذا وقع في نسختي كتاب ابن حجر: [٩٥أ/الإسكوريال]، [٧٧ب/لاله لي]، فالظاهر أن «أبا همام» سقط من نسخة ابن حجر من «المختارة»، أو سقط عليه أثناء حفظ مجلس الإملاء، أو أثناء إملائه.

(٢) هذا ما كان يفعله أبو أسامة نفسُه عند تحديثه بهذا الحديث، نقل المرُّوذي -كما في العلل ومعرفة الرجال (٢٦٢)- عن الإمام أحمد، أن أبا أسامة «كان يقول: عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. ثم يقول: عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، مثله».

(٣) تاريخ بغداد (١١/٥٨٤)، تاريخ الإسلام (٧/٤٩٣).

(٤) تقريب التهذيب (٤٤).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/٥٠)، تهذيب التهذيب (١/٢٥).

٣- أبو أسامة: حماد بن أسامة القرشي مولاهم، الكوفي:

«ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كُتب غيره»[١].

٤- عُبَيدالله بن عمر:

ثقة ثبت، قدَّمه أحمد بن صالح على مالك في نافع. سبقت ترجمته في الحديث (٤٠).

٥- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، وقد صحَّحه الضياء بتخريجه في المختارة، والحافظ ابن حجر[٢]، إلا أن بعض الأئمة أنكروه على أبي أسامة، وبيَّنوا ما يُعِلُّه ويؤكِّد خطأَه فيه:

فنقل الإمام أحمد عن يحيى بن سعيد القطان قولَه: «إنما هو في كتاب عبيدالله مرسل»، وفي رواية: «إنما هو: عبيدالله، عن نافع، مرسل»[٣].

ونقل ابنُ المديني عن القطان قولَه: «كان معي في الأطراف حديثُ عبيدالله بن عمر موقوفٌ عن[٤] نافع؛ حديثُ ذي اليدين»[٥]، يعني: أنه كتب طرفَ الإسناد من كتابِ عبيدالله بن عمر ليسمعه منه -كما كان معروفًا من منهجهم في كتابة الأطراف[٦]-، فوقع عنده موقوفًا عن نافع.

---

(١) تقريب التهذيب (١٤٨٧).

(٢) موافقة الخبر الخبر (١/٣٢٢).

(٣) العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي وغيره (ص١٤٨)، تنقيح التحقيق (٢/٣٠٨).

(٤) وقع في مطبوعة المعرفة والتاريخ: «عبيدالله عن عمر موقوفًا على»، وفيه تحريفات، والتصويب من الأصل الخطي [٣/٤٣أ].

(٥) المعرفة والتاريخ (٢/١٥١).

(٦) انظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١/٢٢٦)، ونصوصهم في الباب كثيرة.

والمراد بكونه موقوفًا هنا: أن الإسناد وقف عند نافع، ولم يتجاوزه إلى ابن عمر، ومؤدَّاه الإرسال، فإن حكايةَ قصة ذي اليدين إذا وقعت من كلام نافعٍ كانت مرسلةً ولا بد، لحدوثها في عهد النبي ﷺ.

وقال أحمد في رواية المروذي: «ما ينبغي إلا كما قال يحيى»، وأنكره. وقال الأثرم عنه: «كأنه ضعَّفه»[1].

وقال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث منكر، أخاف أن يكون أخطأ فيه أبو أسامة»[2].

ويستخلص من ذلك أن الحديث منكرٌ حتى عند مَن لم يتحقَّق مِن خطأ أبي أسامة فيه -كما يُفهَم من كلام أبي حاتم الرازي-، وأن الحديث كان في كتاب عبيدالله بن عمر مرسلًا، لا موصولًا، و«الكتاب أحفَظُ عند أهل العلم» كما قال البخاري[3].

ويؤيد ذلك: أنه لم يتابِع أبا أسامة على رواية الحديث عن عبيدالله بن عمر أحدٌ من أصحاب عبيدالله الثقات الكبار، فضلًا عن أنه لم يروه عن نافع أحدٌ من حفاظ أصحابه -كذلك-.

وأما رواية إبراهيم بن سلام المكي، عن فضيل بن عياض، عن هشام، عن نافع، فهي ضربٌ مما قال أبو أحمد الحاكم في ترجمة إبراهيم: «ربما روى ما لا أصل له»، ولعله ساق هذه الرواية تمثيلًا لذلك، وإبراهيمُ ضعَّفه الدارقطنيُّ أيضًا[4]، فلا عبرةَ بروايته.

هذا، وقد جاء بإسنادٍ صحيحٍ عن عبدالله بن عمر العمري -أخي عبيدالله-، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ لم يسجد يوم ذي اليدين سجدتي السهو، وفي لفظ: أنه ذُكر لابن عمر حديثُ ذي اليدين (من حديث أبي هريرة)، فقال: «كان إسلامُ أبي هريرة بعدما قُتِل ذو اليدين»[5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي وغيره (ص١٤٨)، تنقيح التحقيق (٣٠٨/٢).

(٢) علل ابن أبي حاتم (٢٦٧).

(٣) رفع اليدين (ص٨٢).

(٤) انظر: تاريخ الإسلام (١٠٧٨/٥)، لسان الميزان (٢٩١/١).

(٥) أخرجه ابن محرز في معرفة الرجال (٨٢٣)، وابن عدي في الكامل (٩٩٤٨، ١٠٤١٣)، وأبو الشيخ في الأقران (٢٢٣)، من طريق يحيى بن معين، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٥٠/١)،

فهذا معارضٌ لحديث الباب، وقد يُستفاد منه في تأكيد عدم صحَّته عن ابن عمر، لأن قولَ ابن عمر في قصة ذي اليدين مخالفٌ له، لولا أن عبدالله العمري «ضعيف»[1].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي أسامة بالحديث عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، وذكر أنه لا يعلم حدَّث به عن أبي أسامة غير أحمد بن سنان القطان.

وهو في الشطر الأول يوافق الإمامَ أحمد، قال الأثرم: قلت لأبي عبدالله: حديث السهو؛ حديث ابن عمر، يرويه أحدٌ غيرُ أبي أسامة؟ فقال: «أبو أسامة وحده»[2].

ويوافق البزَّارَ، حيث قال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، إلا أبو أسامة»[3].

ووافقهم على ذلك البيهقي، فقال: «تفرَّد به أبو أسامة؛ حماد بن أسامة، وهو من الثقات»[4].

وأما الشطر الثاني، وهو أنه لا يعلم حدَّث به عن أبي أسامة غيرُ أحمد بن سنان، فقد تبيَّن من التخريج أن الحديثَ كان مشهورًا عن أبي أسامة، وأنه رواه عنه بعض القدماء في مصنفاتهم، كالشافعي، وابن أبي شيبة، وأنه خُرِّج من طرقٍ عن أبي أسامة في كتبٍ قديمةٍ معروفة، كسننَي أبي داود، وابن ماجه، ومسندَي البزار، والسراج، وصحيح ابن خزيمة.

وأحكام القرآن (٤٢٣)، عن ابن أبي داود البرلسي، وابن أبي ثابت في الثاني من حديثه [١٤٠أ] عن علي بن داود القنطري، والطبراني في المعجم الكبير (١٣٣٥٦) عن يحيى بن عثمان بن صالح، أربعتهم (ابن معين، وابن أبي داود، والقنطري، ويحيى بن عثمان) عن سعيد بن أبي مريم، عن ليث بن سعد، عن عبدالله بن وهب، عن العمري، به، باللفظ الأول لابن معين ويحيى بن عثمان بن صالح، وبالثاني لابن أبي داود والقنطري.

(١) تقريب التهذيب (٣٤٨٩).

(٢) تنقيح التحقيق (٢/٣٠٨).

(٣) مسند البزار (١٢/١٠٦).

(٤) السنن (٢/٣٥٩)، معرفة السنن (٣/٣٠٤).

ولذا فقد عَجِب الحافظُ الضياءُ المقدسيُّ من الدارقطني، فقال: «فالعجب من الإمام الحافظ الدارقطني، مع[١] كثرة حديثه، ومعرفته بالحديث، قال: «لا نعلم حدَّث به عن أبي أسامة غيرُ أحمد بن سنان»، وقد رواه عنه أبو كريب، وأبو همام، وبشر بن خالد العسكري»[٢]، واقتبس ذلك ابنُ عبدالهادي، وزاد: «وغيرهم»[٣].

ثم تعقَّب ابنُ حجر الضياءَ، فقال: «والعجبُ من الحافظ الضياء أكثرُ، فإنه أغفل تخريجَ أبي داود وابن ماجه له، وروايتُهما نصبَ عينيه في «الأطراف»[٤]. وكذا السرَّاج، وهو داخلٌ في روايته[٥]، وقد اشتملتْ روايةُ الثلاثة على أربعة أنفس، تزيد على الأربعة التي ذكرها، فسبحان من لا يسهو ولا يذهل»[٦].

والواقع أن تعقُّبَ ابن حجر يدخله التعقُّب، فإن الضياءَ أورد تخريجَ أبي داود وابن ماجه للحديث قبل كلمتِه المنقولةِ بأسطرٍ يسيرة، وإن فاتَهُ أن يذكرَ رواته عن أبي أسامة عندهما في مناقشة قول الدارقطني، ويظهر أنه كان سيفعل، فلم يُقدَّر له[٧].

---

(١) وقع في الأصل بخط الضياء: «من»، ولا محلَّ لها في السياق، وهي عند ابن عبدالهادي –في اقتباسه– كما أثبتُّ. وقد نقل ابن حجر كلمة الضياء في موافقة الخبر الخبر (٣٢٢/١)، فوقعت عنده بمعناها، لأنه كان في حالة إملاءٍ من الحفظ، ونصُّ نقله: «وتعقَّبه الضياء في المختارة...، وقال: أنا أتعجَّب من أبي الحسن مع كثرة معرفته، وسعة حفظه، كيف يقول: «تفرَّد به أحمد بن سنان»، مع رواية ثلاثةٍ غيرِه؟».

(٢) الأحاديث المختارة [٧٣/٢٣٠ب].

(٣) تنقيح التحقيق (٣٠٨/٢)، واقتبسه منه الزيلعي في نصب الراية (٦٨/٢) بتصرُّف، واعتمادُ الزيلعي على «تنقيح التحقيق» معروف.

(٤) أي: أطراف السنن الأربع، وأشهرُ مصنَّفاتها في وقت الضياء: «الإشراف»، لابن عساكر.

(٥) أي: أنه من جملة مرويات الضياء، وهو كذلك، بل المنشور من كتابَي السرَّاج «مسنده» و«حديثه» محقَّقٌ على خط الضياء نفسِه.

(٦) موافقة الخبر الخبر (٣٢٢/١)، باختصارٍ يسير.

(٧) يلاحظ أن كلام الضياء انتهى على هيئةٍ يسميها أهل فن التحقيق: «وقفة قلم»، وهي ما يكون توقُّفًا مفاجئًا يظهر منهُ أنه بَقِيَتْ في الكلام بقية.

وقد يجوز أن يُتعجَّب من ابن حجر كما تعجَّب هو من الضياء، فإن ثمة متابعاتٍ في كتبٍ أقربَ وأشهرَ من مسند السراج، كالأم للشافعي، ومصنف ابن أبي شيبة، ومسند البزار.

هذا، وقد أجاب الزيلعيُّ عن الدارقطني، فقال: «ولكن تخلَّص بقوله: «لا نعلم»، والله أعلم»[1]، أي: أن الدارقطني هنا يحكي ما يعلمه من طرق الحديث، ولا يَجزِم بوقوع التفرُّد حقيقةً. وهو جوابٌ متَّجه، إلا أن خفاءَ تلك الطرقِ المشهورةِ عن الدارقطني حين قال كلمته ما زال محلَّ تعجُّب.

وقد وقع لابن خزيمة نحوُ ما وقع للدارقطني، وزاد عليه الجزمَ بالتفرُّد، فقال: «هذا خبرٌ ما رواه عن أبي أسامة غيرُ أبي كريب، وهذا -يعني: بشر بن خالد-»[2]. وهذا كسابقه متعقَّب، والمستغربُ وقوعُه من إمامَين في حديثٍ واحد.

والله -تعالى- أعلم.

(١) نصب الراية (٢/٦٨).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/٢٢٤).

٨٤- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا عبدالله بن سليمان بن الأشعث، ثنا أحمد بن سعيد الهَمْداني.

وثنا عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري، ثنا عيسى بن إبراهيم الغافقي.

قالا: ثنا عبدالله بن وهب، حدثني سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي، عن عبدالله بن محمد بن سيرين، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه سَجَدَ سَجْدَتَي السَّهْو يومَ جاءه ذو اليَدَين بعدَ السَّلام.

غريبٌ من حديث عبدالله بن محمد بن سيرين، عن أبيه، عن أبي هريرة، تفرَّد به سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي عنه، ولا نعلم حدَّث به غيرَ عبدالله بن وهب[1]. / [٣٤أ]

○ **التخريج:**

أخرجه الدارقطني في السنن (١٣٩٤) بإسنادَيه كليهما، به، بمثله.

وأخرجه أبو محمد الخلال في ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد (٣٣) عن علي بن الحسن الجراحي، عن عبدالله بن محمد بن زياد، به، بمثله.

وأخرجه ابن حبان في الثقات (٤١/٧) عن الحسين بن إدريس،

وأحمد بن عمير بن جوصا،

كلاهما عن عيسى بن إبراهيم الغافقي -ونسباه إلى جده مثرود-، به[2]، بمثله.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- أحمد بن سعيد بن بشير[3] الهَمْداني، أبو جعفر، المصري:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٥٤٢٩).

(٢) أُقحم في الإسناد من بعض نُسخ الكتاب: «عبدالله بن محمد الجمحي»، وهو خطأ.

(٣) كذا بخط الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب [٥]، وكذا نقله مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٤٥/١) عن خط الحافظ الصريفيني. والذي في تهذيب الكمال (٣١٢/١) وغيره: «بشر».

«صدوق»[١].

٣- عبدالله بن محمد بن زياد النيسابوري:

ثقة حافظ متقن فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٤- عيسى بن إبراهيم بن عيسى بن مثْرود الغافقي، أبو موسى، المصري:

«ثقة»[٢].

٥- عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي مولاهم، أبو محمد، المصري، الفقيه:

«ثقة حافظ عابد»[٣].

٦- سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي، أبو عبدالله، المدني، قاضي بغداد:

«صدوق له أوهام، وأفرط بن حبان في تضعيفه»[٤].

٧- عبدالله بن محمد بن سيرين مولى أنس بن مالك، الأنصاري، البصري:

مستور. روى عن أبيه، وروى عنه -سوى سعيد بن عبدالرحمن الجمحي- غيرُ واحد، كابنه محمد، وابن عون، وابن أبي رواد[٥]، وله أخبار معروفة[٦]. وقد ترجمه البخاري وابن أبي حاتم، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات[٧].

٨- محمد بن سيرين الأنصاري، أبو بكر بن أبي عمرة، البصري:

---

(١) تقريب التهذيب (٣٨).

(٢) المصدر نفسه (٥٢٨٥).

(٣) المصدر نفسه (٣٦٩٤).

(٤) المصدر نفسه (٢٣٥٠).

(٥) انظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد (٢٠٥/٧)، مصنف ابن أبي شيبة (٦٤٩٢)، الجرح والتعديل (١٥٧/٥)، أمالي ابن سمعون (٢٨١).

(٦) انظر: الطبقات الكبرى (٢٠٥/٧، ٢٣٩)، اعتلال القلوب، للخرائطي (١٩٧) شعب الإيمان، للبيهقي (١٠٢٨٧).

(٧) التاريخ الكبير (١٨٨/٥)، الجرح والتعديل (١٥٧/٥)، الثقات (٤١/٧).

«ثقة ثبت عابد، كبير القدر»[١].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الضعف، لحال سعيد بن عبدالرحمن الجمحي، وعبدالله بن محمد بن سيرين، إلا أنهما لم ينفردا بما لا أصل له، فالحديث مشهورٌ عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، رواه عنه كبارُ أصحابه، **وهو مخرَّجٌ في الصحيحين وغيرهما مطوَّلًا ومختصرًا**[٢].

وعليه، فيرتقي الإسناد إلى مرتبة الحسن.

ومن لطائف هذا الحديث ما ذكره أبو محمد الخلال عقب تخريجه، قال: «لم يرو عبدالله بن محمد بن سيرين، عن أبيه، إلا هذا الحديث». ولعله يقصد الأحاديث المرفوعة، فقد وقفتُ على أخبارٍ لابن سيرين يرويه عنها ابنُه هذا[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سعيد بن عبدالرحمن الجمحي بالحديث عن عبدالله بن محمد بن سيرين، عن أبيه، عن أبي هريرة، وذكر أنه لا يعلم حدَّث به عن سعيد غير عبدالله بن وهب.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٩٤٧).

(٢) صحيح البخاري (٤٨٢، ٧١٤، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ٦٠٥١، ٧٢٥٠)، صحيح مسلم (٥٧٣). وانظر: تحفة الأشراف (١٠/٣٣١، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٨، ٣٥١، ٣٥٥)، إتحاف المهرة (١٥/٥٢٤-٥٢٨).

(٣) سبقت الإحالة إليها في ترجمته.

باب ما جاء في الذِّكرِ والدُّعاءِ عَقِبَ الصلاة

٨٥- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن علي بن إسماعيل الأُبُلِّي، ثنا أبو زيد؛ أحمد بن محمد بن طريف، ثنا جعفر بن محمد بن الحسن، ثنا هشام؛ أبو كُلَيب المرادي، عن مِسْعَر، عن زياد بن عِلاقة، عن وَرَّاد -كاتب المغيرة-، أن المغيرة كتب إلى معاوية يُخبره أن رسولَ الله ﷺ كان يقول في دُبر صلاته: «**لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيءٍ قدير، اللهُمَّ لا مُعطِيَ لما مَنَعْت، ولا مانعَ لما أعطيت، ولا ينفع ذا الجَدِّ منك الجَدّ**[1]».

غريبٌ من حديث زياد بن عِلاقة، وهو -أيضًا- غريبٌ من حديث مِسْعَر بن كِدَام، تفرَّد به هشام بن كُلَيب؛ أبو كُلَيب المرادي، عنه[2].

○ التخريج:

رواه مسعر بن كدام، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: مسعر، عن زياد بن علاقة، عن وراد -كاتب المغيرة-، عن المغيرة:

أخرجه الإسماعيلي -كما ذكر ابن رجب في فتح الباري (٤١٧/٧)، ولم يُبرِز الراويَ عن مسعر-، به، بزيادة: «بيده الخير».

الوجه الثاني: مسعر، عن عبدالملك بن عمير، عن وراد -كاتب المغيرة-، عن المغيرة:

أخرجه السراج في مسنده (٨٤٥)، وحديثه (١٢٩٥)، وأبو عوانة (٢١١٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٢٤٤/٧)، والبيهقي في القضاء والقدر (٣٠٨)، من طريق يزيد بن هارون،

والسراج في مسنده (٨٤٥)، وحديثه (١٢٩٦)، وأبو عوانة (٢١١٧)، وابن قانع في معجم الصحابة (٨٧/٣)، والطبراني في الكبير (٣٨٦/٢٠)، والدعاء (٦٨٦) -ومن

---

(١) قال في النهاية (٢٤٤/١): «أي: لا ينفع ذا الغِنَى منك غِناه، وإنما ينفعه الإيمان والطاعة».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٨٦).

طريقه أبو نعيم في الحلية (٧/٢٤٤)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٢/٢٥٩)-، من طريق أبي نعيم -هو الفضل بن دكين-،

وعلَّقه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٢٤٤) عن يحيى بن آدم،

ثلاثتهم (يزيد بن هارون، وأبو نعيم، ويحيى بن آدم) عن مسعر، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن علي بن إسماعيل، أبو عبد الله، الأُبُلِّي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٢- أحمد بن محمد بن طريف، أبو زيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٧).

٣- جعفر بن محمد بن الحسن:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (٣٧).

٤- هشام بن كُلَيب المرادي، أبو كُلَيب:

مجهول العين. لم أجد له ذِكرًا ولا روايةً في غير هذا الموضع، وفي تعداد الخطيب البغدادي لشيوخ الراوي عنه: جعفر بن محمد بن الحسن ابن التل[1].

وليس هو هشامًا أبا كليب، المترجَم في تهذيب الكمال[2]، فذاك ابن عائذ، وهذا ابن كليب، وذاك أسدي، وهذا مرادي، وذاك يروي عن الشعبي وطبقتِه، ويروي عنه سفيان الثوري وطبقتُه، فهو أقدمُ من هذا.

٥- مِسْعَر بن كِدَام:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٦- زياد بن عِلاقة:

---

(١) المتفق والمفترق (١/٦٤٠).

(٢) (٣٠/٢١٤).

ثقة رمي بالنصب. سبقت ترجمته في الحديث (٣٧).

٧- وَرَّاد الثقفي، أبو سعيد -أو: أبو الورد-، الكوفي، كاتب المغيرة ومولاه: «ثقة»[1].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة حال جعفر بن محمد بن الحسن ابن التل، وشيخه هشام بن كليب المرادي.

وقد خولف هشامٌ عن مسعر، حيث رواه يزيد بن هارون، وأبو نعيم؛ الفضل بن دكين، ويحيى بن آدم، عن مسعر، فجعلوا مكان زياد بن علاقة: عبدالملك بن عمير.

وهذا هو الصواب، لاتفاق هؤلاء الثلاثة الثقات الحفاظ عليه، وكونه معروفًا من حديث عبدالملك بن عمير، رواه عنه عدةٌ من أصحابه، وروايتهم عنه في الصحيحين[2]، بخلاف حديث زياد بن عِلاقة، فهو غريبٌ من حديثه -كما قال الدارقطني-.

فتكون رواية هشام بن كليب منكرةً لأجل ذلك.

ولم أقف على تمام رواية الإسماعيلي لهذا الإسناد، وإن كان الظاهر أنه خرَّجه من طريق هشام أيضًا، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد هشام بن كليب المرادي بالحديث عن مسعر، عن زياد بن علاقة، عن وراد، عن المغيرة، وبغرابته من حديث زياد بن علاقة.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٤٠١).

(٢) صحيح البخاري (٨٤٤، ٦٤٧٣، ٧٢٩٢)، صحيح مسلم (٥٩٣).

٨٦- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا عبدالله بن سليمان بن الأشعث، ثنا هارون بن زياد(١)، وعلي بن صدقة الأنصاري، قالا: ثنا محمد بن حِمْيَر، عن محمد بن زياد الأَلْهاني، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن قرأ آية الكُرسي دُبُرَ كُلِّ صلاةٍ مكتوبة، لم يمنعه مِن دخولِ الجنَّةِ إلا أن يموت**».

غريبٌ من حديث محمد بن زياد الأَلْهاني، عن أبي أمامة، [تفرَّد به محمد بن حِمْيَر، عنه](٢) (٣). / [٣٤ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٤٧٩) من طريق ابن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) كذا في الأصل: «زياد»، وكذا في روايةِ ابن الجوزي من طريق الدارقطني، ونَقلِ السيوطي في اللآلئ المصنوعة (١/٢١٠) عنه، وزادا: «النجار». والظاهر أنه خطأٌ قديمٌ في أصول كتاب الأفراد، إذ سيأتي في التخريج أنه روى الحديثَ خمسةٌ من الرواة عن ابن أبي داود -شيخ الدارقطني-، فسمَّوا شيخَه: هارون بن داود، كما رواه غيرُ ابن أبي داود عن هارون بن داود النجار الطرسوسي، ولذا لم يذكر المزي في تلامذة محمد بن حمير (٢٥/١١٨) إلا هارون بن داود. ويظهر أنه نظرًا لوقوع هذا الإشكال، فقد حذف ابن حجر موضعَه في نقله عن الدارقطني في نتائج الأفكار (٢/٢٩٥)، فقال: «هارون النجار». كما استغربه الألباني في السلسلة الضعيفة (١٣/٣٢).

وحيث تبيَّن أن الاسمَ وقع هكذا في أصولٍ ونقولٍ قديمةٍ عن الكتاب، فإن من المحتمل أن يكون هذا الوجهُ هو روايةُ الدارقطني نفسِه، ولذا لم أصحِّح ما وقع في الأصل.

تنبيه: في الرواة: هارون بن زياد، مترجَمٌ في ثقات ابن حبان (٩/٢٤٢) وغيرِه، وهذا مِصِّيصيٌّ كان حنائيًّا، أما الراوي محلُّ البحث فطرسوسيٌّ كان نجارًا، فهو رجلٌ آخر. وقد ذكر المزيُّ المصيصيَّ في تلامذة عددٍ من الرواة -في تهذيب الكمال (٥/٢٧٠، ٨/١٩٧، ١٩/٣٠٤)-، ولم يذكره فيمن روى عن محمد بن حِمير -كما سبق-.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، والرواية من طريق الدارقطني، ونقل مغلطاي، وابن حجر.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٥٨٦)، شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي (٥/٣٩٧)، نتائج الأفكار (٢/٢٩٥).

وأخرجه ابن شاهين في الخامس من الأفراد (٣٤)،

والسِّلَفي في المشيخة البغدادية (١٣٣٢) من طريق أحمد بن محمد بن عمران،

و(١٣٣٣) من طريق أبي عمر بن حيويه،

وعلي بن عمر الحربي،

وأبو نصر السجزي في الإبانة -كما نقل القرطبي في التذكار في أفضل الأذكار (ص٢٤٠)- من طريق الحسين بن أحمد بن محمد المقابري،

خمستهم (ابن شاهين، وابن عمران، وابن حيويه، والحربي، والمقابري) عن عبدالله بن سليمان بن الأشعث، به، بنحوه. إلا أنه وقع عندهم جميعًا: هارون بن داود، ولم يذكر ابنُ عمران، والمقابريُّ: عليَّ بنَ صدقة الأنصاري.

وأخرجه النسائي في الكبرى (٩٨٤٨)، والطبراني في الكبير (٧٥٣٢)، ومسند الشاميين (٨٢٤)، وزكريا بن يحيى النيسابوري المزكي البزاز في عبادة يوم وليلة -كما نقل الجوري في قوارع القرآن (ص٧٤)-، وأبو بكر ابن مردويه في تفسيره -كما نقل ابن كثير في تفسيره (٦٧٧/١)-، من طريق الحسين بن بشر الطرسوسي،

والروياني في مسنده (١٢٦٨) عن علي بن زيد الفرائضي الطرسوسي،

وابن حبان في كتاب الصلاة -كما في الترغيب والترهيب، للمنذري (٤٥٣/٢)، وإتحاف المهرة (٢٥٩/٦)، ونتائج الأفكار (٢٩٥/٢)-، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٢٤)، والنعالي في جزء من حديثه [١٣٣أ] -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (٨١)-، والجوري في قوارع القرآن (٢٢)، وأبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (٤١٧/١)، والمستغفري في فضائل القرآن (٧٤٤)، وابن الفاخر في موجبات الجنة (١٨٨)، من طريق يَمَان بن سعيد المصيصي،

والطبراني في الكبير (٧٥٣٢) من طريق محمد بن إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي،

وفي مسند الشاميين (٨٢٤) من طريق إبراهيم بن العلاء بن زبريق الحمصي،

وفي الكبير (٧٥٣٢)، والأوسط (٨٠٦٨)، والدعاء (٦٧٥)، ومسند الشاميين (٨٢٤)، عن موسى بن هارون، والنعالي في جزء من حديثه [١٣٣أ] -ومن طريقه عبدالغني المقدسي في الترغيب في الدعاء (٨١)- من طريق عبدالله بن حمدان بن وهب، كلاهما (موسى، وابن وهب) عن هارون بن داود النجار الطرسوسي،

وابن السني في عمل اليوم والليلة (١٢٤) من طريق أحمد بن هارون المصيصي،

سبعتهم (الحسين بن بشر، وعلي بن زيد، ويمان بن سعيد، ومحمد بن إبراهيم ابن زبريق، وأبيه، وهارون بن داود، وأحمد بن هارون) عن محمد بن حِمير، به، بنحوه. وزاد علي بن زيد: «ثلاثَ مِرَار»، ومحمد بن إبراهيم ابن زبريق: «وقل هو الله أحد»، وإبراهيم ابن زبريق: «فإذا مات دخلها».

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- هارون بن زياد: صوابه: هارون بن داود، الطرسوسي، النجار:

مجهول الحال. روى عن محمد بن حمير، وروى عنه بعض الحفاظ، كرواة هذا الحديث عنه (ابن أبي داود، وموسى بن هارون، وعبدالله بن حمدان بن وهب)، ويحيى بن عبدالباقي الأذني[١]، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

٣- علي بن صدقة الأنصاري، الأَذَني:

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يُغرب»[٢].

٤- محمد بن حِمْيَر:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٥- محمد بن زياد الأَلْهاني، أبو سفيان، الحمصي:

---

(١) مكارم الأخلاق، للطبراني (٤١).

(٢) الثقات (٨/٤٧١).

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، وتنجبر جهالة هارون بن داود فيه بمتابعة علي بن صدقة، ثم بمتابعة ستةٍ من الرواة رووه عن محمد بن حِمير، فيهم الصدوق، كالحسين بن بشر، وإبراهيم بن العلاء ابن زبريق[٢]، والضعيف، كعلي بن زيد الفرائضي، ويمان بن سعيد، ومحمد بن إبراهيم ابن زبريق، وأحمد بن هارون[٣].

وأقدم من قوَّى هذا الإسناد -فيما وقفتُ عليه-: الحافظ ابن حبان، حيث صحَّحه خارج صحيحه[٤]، ثم الحافظ أبو نصر السجزي، قال: «وهذا شاميُّ الطريقِ حسن»[٥].

وقد قال ابن حجر في بعض حواشيه: «أخرجه النسائي ولم يعلله، وذلك يقتضي صحَّتَه»[٦]، لكن يَرِدُ على هذا أن النسائيَّ إنما أخرجه في «عمل اليوم والليلة» من «السنن الكبرى»، ولم يخرجه في «المجتبى»، ولو كان كذلك لأمكن أن يتَّجه ما ذكره الحافظ، على نظرٍ فيه أيضًا.

وأما ابن الجوزي، فذكر هذا الحديثَ في «الموضوعات»، ثم كثر الاختلافُ فيه، ما بين موافقٍ، ومتعقِّبٍ.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٨٩).

(٢) قال ابن حجر في ترجمة الحسين بن بشر من التقريب (١٣٠٦): «لا بأس به»، وفي ترجمة ابن زبريق (٢٢٦): «مستقيم الحديث إلا في حديث واحد».

(٣) انظر لهم على التوالي: لسان الميزان (٥/٥٤٠، ٨/٥٤٦، ٦/٤٧٢، ١/٦٨٧).

(٤) هكذا ذكر المنذري في الترغيب والترهيب (٢/٢٩٩)، وأما ابن حجر في نتائج الأفكار (٢/٢٩٥) فقال: «لم أجد للمتقدمين تصريحًا بتصحيحه، وقد أخرجه ابن حبان في كتاب الصلاة المفرد...، ولم يخرجه في كتاب الصحيح».

(٥) نقله القرطبي في التذكار (ص٢٤٠).

(٦) تنزيه الشريعة المرفوعة، لابن عراق (١/٢٨٨).

فممَّن وافقه: الإمام النووي، حيث قال: «وروى الطبراني في معجمه أحاديثَ في فضل آية الكرسي دبر الصلاة المكتوبة، لكنَّها كلها ضعيفة»[١]، وشيخ الإسلام ابن تيمية، حيث قال: «قد روي في قراءة آية الكرسي عقيب الصلاة حديث، لكنه ضعيف، ولهذا لم يروه أحدٌ من أهل الكتب المعتمد عليها، فلا يمكن أن يثبت به حكم شرعي»، وقال: «وأما قراءة آية الكرسي، فقد رُوِيَت بإسنادٍ لا يمكن أن تثبُتَ به سُنَّة»[٢]، وعلَّق استحبابها في موضعٍ على صحَّة الحديث[٣].

وأما من عارضه، فجماعة، منهم الحفاظ: ابن المفضَّل المقدسي، والضياء المقدسي، وأحمد بن عيسى ابن قدامة، والدمياطي، وابن عبدالهادي، والمزي، والذهبي، وابن القيم، وابن حجر[٤]، وغيرهم.

وأبعد بعضُ العلماء، فذكر أن هذا الإسناد على شرط البخاري، لأن البخاري احتجَّ بالمحمدَين: ابن حِمير، وابن زياد الألهاني[٥]. والواقع أن البخاري لم يحتجَّ بالأول، قال ابن حجر: «ليس له في البخاري سوى حديثين، أحدهما: عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن

---

(١) المجموع (٤٨٦/٣)، خلاصة الأحكام (٤٦٨/١).

(٢) مجموع الفتاوى (٥٠٨/٢٢، ٥١٦)، وجاء النصُّ الأول في مختصر الفتاوى المصرية (ص٨٦): «لكنه ضعيف جدًّا».

(٣) مختصر الفتاوى المصرية (ص٥٩). وهذه النصوص الواضحة تورد الإشكال على ما بلغ تلميذَه ابنَ القيم، حيث قال في زاد المعاد (٣٥٢/١): «بلغني عن شيخنا أبي العباس ابن تيمية أنه قال: ما تركتها عقيب كل صلاة».

(٤) انظر: الترغيب والترهيب (٢٩٩/٢)، المحرر (ص١٢٥)، تاريخ الإسلام (١١١٢/١٢)، زاد المعاد (٣٥٢/١)، تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (١٦١/١)، المصباح في أذكار المساء والصباح، للمنبجي (ص١٤٤)، نكت الزركشي على ابن الصلاح (٢٨٢/٢)، نكت ابن حجر على ابن الصلاح (٨٤٩/٢)، نتائج الأفكار (٢٩٥/٢)، اللآلئ المصنوعة (٢١٠/١)، تنزيه الشريعة المرفوعة (٢٨٨/١).

(٥) الترغيب والترهيب (٢٩٩/٢)، زاد المعاد (٣٥٠/١)، تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (١٦١/١)، تفسير ابن كثير (٦٧٧/١)، المصباح، للمنبجي (ص١٤٤)، نكت الزركشي على ابن الصلاح (٢٨٢/٢)، مناقب الأسد الغالب، لابن الجزري (ص٦٠)، اللآلئ المصنوعة (٢١٠/١).

عقبة بن وساج، عن أنس، في خضاب أبي بكر، وذكر له متابعًا. والآخر: عن ثابت بن عجلان، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، قال: مرَّ النبي ﷺ بعنز ميتة...، أورده في الذبائح، وله أصلٌ من حديث ابن عباس عنده في الطهارة[١]»[٢]، ثم لو كان البخاري احتجَّ بمحمد بن حمير، فإنه لم يحتجَّ بروايته عن محمد بن زياد الألهاني على هيئة الاجتماع، وهي شرطٌ للقول بأن الإسناد على رسم البخاري[٣]. قال العلَّامة المعلمي: «وابن حمير... أخرج له البخاريُّ في الصحيح حديثين قد ثَبَتَا من طريق غيره، وهما من روايته عن غير الألهاني، فزَعْمُ أن هذا الحديثَ على شرط البخاري غفلة»[٤].

هذا، ولم يُبرِز ابنُ الجوزي حجةً له في حُكمِه إلا قولَ الدارقطني بتفرد محمد بن حمير به، وقولَ يعقوب بن سفيان فيه: «ليس بالقوي»، قال ابن حجر: «ولم يستدل لمُدَّعاهُ إلا بقول يعقوب بن سفيان: «محمد بن حمير ليس بقوي»»[٥].

ومما يلاحظ أن تضعيف يعقوب بن سفيان هذا إنما جاء في سياق الكلام على حديثٍ منكر[٦]، وهو سياقٌ يتوسَّع فيه بعض الأئمة في الحكم بالضعف على الرواة، وربما شدَّدوا العبارةَ في حاله إذا رأوا أن النكارة من قِبَله، وإن كان في الأصل صدوقًا.

وإذا تبيَّن أن غيرَ يعقوب بن سفيان وثَّق ابنَ حمير، ومنهم حافظ الشام عبدالرحمن بن إبراهيم -دحيم-، ويحيى بن معين، وأن النسائيَّ -على تشدُّده- قال: «ليس به بأس»، والدارقطنيَّ قال: «لا بأس به»، وإن كان أبو حاتم الرازي قال: «يكتب حديثه ولا يحتج

(١) بل وأخرج البخاريُّ حديثَ ابن عباس قبيل حديث محمد بن حمير هذا، ولذا قال ابن حجر في شرح حديث ابن حمير (٩/٦٥٩) بعد أن تكلم على رواته: «فهذا الحديث من أجل هؤلاء من المتابعات لا من الأصول، والأصل فيه الذي قبله».

(٢) هدى الساري (ص٤٣٨).

(٣) انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، لابن حجر (١/٣١٤).

(٤) الفوائد المجموعة، للشوكاني، بحاشية المعلمي (ص٢٦٦).

(٥) نتائج الأفكار (٢/٢٩٥).

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/٣٠٩).

به»، وابنُ قانع قال: «صالح»[١]، فهذا ينقل حالة الإسناد من تفرُّد ضعيفٍ -كما كان عند ابن الجوزي-[٢]، إلى تفرُّد صدوق.

وتفرُّد الصدوق دائرٌ بين القبول والرد، وقد ذكر ابن الصلاح أنه «إن كان المنفرد بالحديث غيرَ بعيدٍ من درجة الحافظ الضابط المقبولِ تفرُّده؛ استحسنَّا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف»، ثم ذكر أن مِن أقسام الشاذ المردود: «الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والضبط ما يقع جابرًا لما يوجبه التفرُّدُ والشذوذُ من النكارة والضعف»[٣].

ومما اعتمده العلماءُ في تقويةِ حديث محمد بن حمير هذا، ودفعِ نكارة تفرده: روايةُ الحديث من غير وجهٍ، حيث جاء عن أبي أمامة من طريقَين أُخرَيَين، وعن جماعةٍ من الصحابة، كلُّ ذلك يُذكر فيه سُنّية قراءة آية الكرسي في أدبار المكتوبات، إلا أن متونهم مختلفة في ثوابها[٤].

والواقع أن دراسةَ هذه الطرقِ والشواهدِ دراسةً مطوَّلةً تُنهِي إلى أنها بين المنكر والموضوع، وأنها لا تفيد حديث أبي أمامة عضدًا ولا تقوية، خاصةً ما كان فيه الحُكم دون الفضل، فشهادة هذا ناقصة[٥].

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٥٥٠/٣).

(٢) وهو أمرٌ لا يستلزم الحكم بالوضع عند غير ابن الجوزي، لكنه قد يستلزمه عنده، لأن اصطلاحه في الموضوع أوسع من الاصطلاح المعروف الذي يقصره على المكذوب المختلق، والله أعلم.

(٣) علوم الحديث (ص٧٩).

(٤) قال ابن القيم في زاد المعاد (٣٥١/١): «وقد روي هذا الحديث من حديث أبي أمامة، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن عمر، والمغيرة بن شعبة، وجابر بن عبدالله، وأنس بن مالك، وفيها كلها ضعف، ولكن إذا انضم بعضها إلى بعض مع تباين طرقها واختلاف مخارجها، دلَّت على أن الحديث له أصل وليس بموضوع».

(٥) ألَّف بعض العلماء، وهو الحافظ الدمياطي، جزءًا في جمع هذه الأسانيد، والكلام عليها، وكذلك فعل بعض المعاصرين، فإحصاؤها وتخريجها وتحرير الكلام عليها يطول جدًّا في هذا المقام. وقد خرَّجتها جميعًا في مسوَّدات بحثي، وانتهيت إلى هذه الخلاصة. ومما يشير إلى مفادها: أن ابن حجر لم يتعقَّب في نتائج الأفكار (٢٩٧/٢) تضعيفَ النووي لأحاديث الباب إلا بحديث أبي أمامة. ويُنظر: حاشية

وفي الجانب الآخر، فإن مما يثير الإشكال على ضبط محمد بن حِمْيَر لحديثه أمرَين:

الأول: أنه -كما قال أبو بكر ابن أبي داود- «لم يحدث به إلا بطرسوس، وليس هو عند أهل حمص»[(١)].

وابن حمير حمصي، فالظاهر أنه حدَّث به في سفرٍ من حفظه، وأما حين كان في بلده، قريبًا من كتبه التي يطالبه المحدّثون بإظهارها إذا روى ما ينفرد به، فإنه لم يحدث به.

ولهذا لم يروِ الحديثَ عنه ثقاتُ أصحابه، وحُفَّاظ أهل الشام الذين يحرصون على أحاديث أهل بلدهم، خصوصًا غرائبها، والذين يستثبتون من أحاديث الراوي، ويأخذون عن كتبه وأصوله، وإنما رواهُ عنه رواةٌ بين مجهولٍ وضعيفٍ وصدوق.

ولهذا -أيضًا- لا نجد الحديثَ مخرَّجًا في مصادر السنة القديمة المعتمدة الأولى -كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية فيما سبق نقله عنه-، بل أول مصدرٍ نقف عليه فيه هو سنن النسائي الكبرى.

الأمر الثاني: أنه اختُلف عليه في متنه، فزاد علي بن زيد الفرائضي: «ثلاث مرار»، وزاد محمد بن إبراهيم ابن زبريق: «وقل هو الله أحد»، وزاد إبراهيم بن العلاء ابن زبريق: «فإذا مات دخلها»، وإن كان في إسناد الأخيرَين نظر، وزاد بعضُ الرواة تقييدَ الصلاة بالمكتوبة، وأسقطه بعضهم.

كما أن ابن حِمير لم يَثْبُت في التعبير بألفاظ الحديث، فروي عنه بتعبيراتٍ، وإن كان لها المؤدَّى نفسُه، ومن ذلك: «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا أن يموت»، «من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم يكن بينه وبين أن

المعلمي على الفوائد المجموعة (ص٢٦٥-٢٦٧)، السلسلة الضعيفة، للألباني (٦٩٨، ٦٩٩، ٣٩٠١، ٥١٣٥، ٥٧٨٧، ٦١٧٣-٦١٧٥).

(١) الأفراد، لابن شاهين (ص٢٣٢). ولا يرد على هذا أنه رواه عنه حمصيان: إبراهيم بن العلاء ابن زبريق، وابنه محمد، فإن الراوي عنهما، حفيد أولهما: عمرو بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم ابن زبريق، فيه جهالة، ولم أجد له ترجمة، ولو صحَّت روايتهما، فلا يبعد أنهما أخذاه عن ابن حمير بطرسوس أيضًا. وابن أبي داود رحل بصحبة أبيه الحافظ الإمام، ودخل هذه البلاد، وعرف مخارج الأحاديث ومواطنها، وكان له اختصاص بأفراد البلدان -كما هو معروف-.

يدخل الجنة إلا أن يموت»، «من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة مكتوبة لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت».

والذي يترجَّح لي أن الحديث لا يرقى إلى مرتبة الحسن[١]، وأنه لا تثبت به سُنَّةٌ عن النبي ﷺ -كما قال ابن تيمية-. والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن حمير بالحديث عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة.

ووافق في ذلك الطبراني، حيث قال: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن زياد إلا محمد بن حمير، ولا يُروَى عن أبي أمامة إلا بهذا الإسناد»[٢].

ووافقه ابن شاهين، فقال: «هذا حديث غريب، تفرَّد به ابن حمير، لا أعلم حدث به عن محمد بن زياد غيره»[٣].

وتابعهم في ذلك بعض من جاء بعدهم، كالذهبي، وابن القيم[٤].

وأما الحافظ مغلطاي، فساق قولَ الطبراني والدارقطني، وقال: «وفي قولهما نظر، وذلك أن ابن السني رواه من حديث إسماعيل بن عياش، عن داود بن إبراهيم الذهلي، عن أبي أمامة»[٥].

---

(١) ولا يرقى إلى الصحة من باب أولى. وقد صحَّحه الضياء، وابن عبدالهادي، وغيرهما، غير أن الحكم بصحَّته بعيد، ولذا لم يجزم ابن حجر به، فحسَّنه في نتائج الأفكار (٢/٢٩٤)، وتعقَّب ابنَ عبدالهادي في تصحيحه بقوله (٢/٢٩٥): «لم أجد للمتقدمين تصريحًا بتصحيحه»، ثم قال عقب ذلك (٢/٢٩٧): «صحيح أو حسن».

(٢) المعجم الأوسط (٨/٩٣).

(٣) الخامس من الأفراد (ص٢٣٢).

(٤) ميزان الاعتدال (٤/١٠٤)، زاد المعاد (١/٣٥٠).

(٥) شرح سنن ابن ماجه (٥/٣٩٧).

وهذا التعقُّب ربما ورد على قول الطبراني: «ولا يُروَى عن أبي أمامة إلا بهذا الإسناد»، لكنَّ مغلطاي لم ينقل هذا القدر من كلامه، وإنما نقل ما اشترك فيه مع الدارقطني، وهو الحكم بتفرُّد محمد بن حمير به. وعليه، فلا يَرِد هذا التعقُّب من وجهين:

الأول: أن مجيء الحديث من طريقٍ أخرى عن أبي أمامة لا ينفي تفرُّد محمد بن حمير بخصوص روايته عن محمد بن زياد الألهاني، عن أبي أمامة.

الثاني: أن إسناد ابن السني «موضوع...، مظلم، مسلسل بالعلل»(١). فمثله لا حقيقةَ له في واقع الرواية، ولا ينفي التفرُّد المذكور، بل قد لا يقوى على نفي قول الطبراني في إسناد ابن حمير: «ولا يُروَى عن أبي أمامة إلا بهذا الإسناد».

(١) السلسلة الضعيفة (١٢/٦٣٠).

٨٧- [١] ثنا محمد بن أحمد بن أبي الثلج، ثنا يحيى بن (زَيد)[٢] الوكيل، ثنا (وَهْب)[٣] بن بيان، ثنا يحيى بن سعيد العطار الحمصي، عن جعفر بن سليمان، عن عطاء بن السائب، عن عطية، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ كان يقرأ هذه الآيات: ﴿سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الصافات: ١٨٠-١٨٢]، دُبُرَ الصَّلَوات.

غريبٌ من حديث عطاء بن السائب، عن عطية، عن أبي سعيد، تفرَّد به جعفر بن سليمان عنه، ولم يروه عنه غيرُ يحيى بن سعيد العطار[٤].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن أبي الثلج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧).

٢- يحيى بن زيد الوكيل:

مجهول. لم أجد بهذا الاسم من لقب بالوكيل. وفي طبقته: يحيى بن زيد بن يحيى بن زيد الفزاري، أبو زكريا. روى عنه ابن مخلد، وابن صاعد، وكلاهما من شيوخ الدارقطني. ومع أن أكثرَ شيوخه عراقيون، إلا أنه روى عن محمد بن مصفى، وهو حمصي، فلا يبعد أن يكون هو هذا الراوي عن وهب بن بيان المصري. وقد ترجمه الخطيب، ولم يذكر فيه

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء العاشر من «الأفراد».

(٢) وقع في الأصل: «يزيد»، والمثبت من مسرد تلاميذ شيخه في ترجمته من تهذيب الكمال (١١٨/٣١)، ولعله أصوب، وانظر ترجمته.

(٣) وقع في الأصل: «وهيب»، مع إعجام الياء، والصواب المثبت من ترجمة الراوي.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٨١٤)، واختصر متنه إلى: «أن رسول الله ﷺ كان يقرأ هذه الآيات... الحديث»، فحسب، فلم تُمكِن معرفة الآيات، ولا موضع قراءتها.

جرحًا ولا تعديلًا[١].

٣- وهب بن بيان الواسطي، أبو عبدالله، نزيل مصر:

«ثقة عابد»[٢].

٤- يحيى بن سعيد العطار، الأنصاري، الشامي:

«ضعيف»[٣].

٥- جعفر بن سليمان الضُّبَعي، أبو سليمان، البصري:

«صدوق زاهد، لكنه كان يتشيع»[٤].

٦- عطاء بن السائب الثقفي، أبو محمد -ويقال: أبو السائب-، الكوفي:

ثقة اختلط. قال يحيى بن سعيد القطان: «ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئًا قط في حديثه القديم»، وقال أحمد بن حنبل: «ثقةٌ ثقة، رجل صالح»، ونصَّ على ثقته قبل اختلاطه جماعة، منهم: ابن سعد، ويعقوب بن سفيان، والعجلي، والنسائي، والطبراني، وقال الساجي: «صدوقٌ ثقة، لم يتكلم الناس في حديثه القديم»[٥].

فالراجح أنه قبل اختلاطه ثقة، لا كما اقتصر الحافظ ابن حجر في قوله: «صدوق اختلط»[٦].

٧- عطية:

صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيا مدلسًا. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

---

(١) تاريخ بغداد (٣٢١/١٦). ولم يذكر راويًا عنه إلا ابن مخلد، ورواية ابن صاعد عنه في علل الدارقطني (٣٠/٦).

(٢) تقريب التهذيب (٧٤٧٠).

(٣) المصدر نفسه (٧٥٥٨).

(٤) المصدر نفسه (٩٤٢).

(٥) تهذيب الكمال (٨٩/٢٠-٩٢)، تهذيب التهذيب (١٠٣/٣).

(٦) تقريب التهذيب (٤٥٩٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لجهالة يحيى بن زيد، وضعف يحيى بن سعيد العطار، وانفراد الأخير به.

والحديث إنما يُعرَف من حديث أبي هارون العبدي، عن أبي سعيد الخدري، رواه جماعةٌ عن أبي هارون[1]، وهو الإسناد المعروف للحديث، بخلاف الإسناد المنكر الذي تفرد به يحيى العطار على ضعفه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد جعفر بن سليمان بالحديث عن عطاء بن السائب، عن عطية، عن أبي سعيد، وتفرُّد يحيى بن سعيد العطار عن جعفر.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٢٦) عن هشيم، وعبد بن حميد (٩٥٥)، والحارث في مسنده (١٩٠/بغية الباحث)، والطبراني في الدعاء (٦٥١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (١١٩)، من طريق سفيان الثوري، وعبد بن حميد (٩٥٧) عن علي بن عاصم، وغيرهم، جميعهم عن أبي هارون، به. قال ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٠٦/٢): «مدار هذا الحديث على أبي هارون، واسمه: عمارة بن جوين، وهو ضعيف جدًّا، اتفقوا على تضعيفه، وكذَّبه بعضهم».

٨٨- [(١)] وثنا أبو محمد ابن صاعد، ثنا عبدالجَبَّار بن العلاء، ثنا سُفيان، عن عُمر بن سعيد، عن موسى بن أبي عائشة، عن بعض أهل أم سلمة، عن أم سلمة، أن النبي ﷺ كان إذا صلَّى الصبح قال: «**اللهُمَّ إني أسألك رِزقًا طَيِّبًا، وعِلمًا نافعًا، وعَمَلًا مُتَقَبَّلًا**».

٨٩- [حاشية[(٢)]: **الدارقطني في الأفراد -أيضًا-**: ثنا المحاملي، ثنا أحمد بن إدريس، ثنا شاذان، ثنا سُفيان، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد، عن أم سلمة، به.

فهذه مفسِّرةٌ للمُبْهَم][(٣)].

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقاته في الجزء العاشر من «الأفراد».

(٢) كتبها الناسخ في الهامش رامزًا لها برمز الحاشية «حـ». ولم يتبيَّن لي إن كانت له، أو نقلها عن الهيثمي في ترتيبه، أو عن بعض مَن طالع نسخةَ الترتيب، وكل ذلك محتمل. والظاهر أن مَن ألحق هذا الحديثَ هنا ألحقه لعلاقته بسابقِه، وتبيينِه للإبهام الواقع فيه. ولم يتميَّز لي أيّ أجزاء «الأفراد» الجزءُ الذي وقع فيه الحديثُ الملحق، إلا أنه ليس في الأجزاء المنشورة منه، وليس في أيٍّ من الأجزاء التي رتَّبها الهيثمي، وإلا لكان وَرَدَ في الأصل لا الحاشية.

(٣) سقط هذان الحديثان من مسند أم سلمة من الأطراف (٢/٤٠٥-٤١٣):

فأما الإسناد الأول، فقد نقله عن أفراد الدارقطني: ابنُ حجر في نتائج الأفكار (٢/٣٣١). ويظهر أن الدارقطنيَّ كان عطفه على الحديث الماضي برقم (٥٤)، فساقه تبعًا لا استقلالًا، إذ لا يظهر في أيٍّ من طبقاته ما يدعو إلى حكمٍ بالتفرُّد -كما سيتبيَّن في التخريج والدراسة-، ولم يقع للدارقطني عليه تعليق، ولما كان كذلك، لم يورده صاحب الأطراف في أطرافه، والله أعلم.

وأما الإسناد الثاني، فقد نقله عن أفراد الدارقطني: ابنُ حجر في النكت الظراف (١٣/٤٦)، وباختصارٍ في نتائج الأفكار (٢/٣٣١). ونظرًا لوقوف الهيثمي وابن حجر والسخاوي -الناسخ- على ما لم نقف عليه من أفراد الدارقطني، فإني أتابعهم في نسبة هذا الإسناد الثاني إليه، وإلا فمن المحتمل -والله أعلم- أنه منقولٌ عن تاريخ بغداد -حيث أخرجه الخطيب من طريق الدارقطني، كما سيأتي-، وظنَّ ناقلُه أنه من الأفراد لكونه عُقِّب بحكمٍ من الدارقطني بتفرُّد أحد رواته، وإنما هو من كتاب العلل -كما سيتبيَّن بالتخريج-.

○ التخريج:

رواه موسى بن أبي عائشة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: موسى بن أبي عائشة، عن بعض أهل أم سلمة، عن أم سلمة:

أخرجه الحميدي في مسنده (٣٠١) -ومن طريقه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١٠٧٧)- عن سفيان -هو ابن عيينة-، عن عمر بن سعيد، به، بنحوه. إلا أنه قال: عن موسى بن أبي عائشة، عن مولى لأم سلمة.

وأخرجه عبدالرزاق (٣٢٢٦) -ومن طريقه الطبراني (٣٠٥/٢٣)، وابن حجر في نتائج الأفكار (٣٣٠/٢)-،

وأحمد (٢٧١٦٤، ٢٧٣٤٢)، والنسائي في الكبرى (٩٨٥٠)، من طريق وكيع،

وأحمد (٢٧٣٤٢) عن عبدالرحمن بن مهدي،

والطبراني في الكبير (٣٠٥/٢٣)، والشجري في الأمالي الخميسية (٣٣٩، ١١١٧)، من طريق أبي الشيخ الأصبهاني، كلاهما (الطبراني، وأبو الشيخ) عن محمود بن أحمد بن الفرج، والخطيب في السابق واللاحق (ص١٣٨)، والشجري في الأمالي الخميسية (٣٣٩، ١١١٧)، من طريق محمد بن علي بن مخلد الفرقدي، والشجري في الأمالي الخميسية (٣٣٩، ١١١٧، ١١٦٩) من طريق محمد بن نصير، ثلاثتهم (ابن الفرج، والفرقدي، وابن نصير) عن إسماعيل بن عمرو البجلي،

والطبراني في الصغير (٧٣٥) -وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٤٦٤/١)-، والإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (٢٥٥)، وأبو علي الحداد في الأول من معجم أسامي مشايخه [٢ب]، من طريق النعمان بن عبدالسلام،

والطبراني في الدعاء (٦٦٩) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٣٠/٢)- من طريق أبي نعيم،

ستتهم (عبدالرزاق، ووكيع، وابن مهدي، وإسماعيل بن عمرو، والنعمان بن عبدالسلام، وأبو نعيم) عن سفيان -هو الثوري-، عن موسى بن أبي عائشة، به، بنحوه.

إلا أنه وقع في مصنف عبدالرزاق، وعند ابن حجر من طريقه: موسى، عن رجلٍ سمع أم سلمة.

وقال عبدالرزاق -في رواية الطبراني من طريقه-، ووكيع، وأبو نعيم، وإسماعيل بن عمرو البجلي -من رواية أبي الشيخ عن ابن الفرج، ورواية الفرقدي، وابن نصير، عنه-: موسى، عن مولى لأم سلمة.

وقال ابن مهدي: موسى، عمَّن سمع أم سلمة.

وقال إسماعيل بن عمرو -من رواية الطبراني، عن محمود بن أحمد بن الفرج، عنه-: سفيان، عن منصور، عن موسى، عن سفينة -مولى لأم سلمة-.

وقال النعمان بن عبدالسلام: سفيان، عن منصور، عن الشعبي، عن أم سلمة.

وأخرجه أبو داود الطيالسي (١٧١٠) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٢٩/٢)-، وابن أبي شيبة (٣١٢٣٠) -وعنه ابن ماجه (٩٢٥)-، وإسحاق بن راهويه (١٩٠٩)، وأحمد (٢٧٢٤٥، ٢٧٣٤٣، ٢٧٣٧٣)، وأحمد بن منيع -كما ذكر البوصيري في مصباح الزجاجة (١١٤/١)-، وعبد بن حميد (١٥٣٦)، وأبو يعلى (٦٩٣٠، ٦٩٥٠، ٦٩٩٧) -ومن طريقه في الموضع الثاني: ابن حجر في نتائج الأفكار (٤١١/٢)، وفي الثالث: ابن السني في عمل اليوم والليلة (١١٠)-، والطبراني في الكبير (٣٠٥/٢٣)، والدعاء (٦٧١) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٣٢٩/٢)-، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٥٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٦٤٥)، وفي الدعوات (١١٩)، من طريق شعبة،

ومسدد في مسنده -كما ذكر البوصيري في مصباح الزجاجة (١١٤/١)، ومن طريقه الطبراني في الدعاء (٦٧٢)، وابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله (١٠٧٧)-، والطبراني في الكبير (٣٠٥/٢٣)، والدعاء (٦٧٢)، من طريق أبي عوانة،

والطبراني في الكبير (٣٠٥/٢٣) من طريق مسعر،

والقاضي أبو يعلى الفراء في السادس من أماليه (٧٨) من طريق رقبة،

أربعتهم (شعبة، وأبو عوانة، ومسعر، ورقبة) عن موسى بن أبي عائشة، به، بنحوه.

إلا أنهم جميعًا قالوا: موسى، عن مولى لأم سلمة.

الوجه الثاني: موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شدَّاد، عن أم سلمة:

أخرجه الدارقطني في العلل (٩/٢٢٠) -ومن طريقه فيه الخطيب في تاريخ بغداد (٥/٦٥)- عن المحاملي، به، تامًّا بنحوه، وزاد: «يكررها ثلاثَ مرَّات».

○ رجال الإسناد الأول:

١- ابن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- عبدالجبَّار بن العلاء:

لا بأس به. سبقت ترجمته في الحديث (٥٤).

٣- سفيان بن عُيَينة:

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٤- عُمر بن سعيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٤).

٥- موسى بن أبي عائشة الهَمْداني مولاهم، أبو الحسن، الكوفي:

«ثقة عابد، وكان يرسل»[1].

٦- بعض أهل أم سلمة:

مجهول العين. وسيأتي البحث في تبيين إبهامه في دراسة الأسانيد -بإذن الله-.

○ رجال الإسناد الثاني:

٧- المحاملي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

(١) تقريب التهذيب (٦٩٨٠).

٨- أحمد بن إدريس بن يوسف بن شداد، أبو جعفر، المخرمي:

مجهول الحال. روى عن شجاع بن الوليد، وشبابة بن سوار، ويزيد بن هارون، وغيرهم، وروى عنه جماعةٌ فيهم بعض الحفاظ، كالمحاملي، وابن مخلد الدوري، وترجمه الخطيب في تاريخ بغداد، ولم يذكر فيه جرحًا وتعديلًا، وإنما غمزه بتخريج هذا الحديث من طريق الدارقطني، ونقل كلامه بتفرده به(١).

٩- شاذان: الأسود بن عامر الشامي، أبو عبدالرحمن، نزيل بغداد:

«ثقة»(٢).

١٠- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

١١- عبدالله بن شدَّاد بن الهاد الليثي، أبو الوليد، المدني:

ثقة. «ولد على عهد النبي ﷺ، وذكره العجلي من كبار التابعين الثقات، وكان معدودًا في الفقهاء»(٣)، ووثَّقه ابن سعد، وأبو زرعة، والنسائي، والخطيب البغدادي(٤).

○ دراسة الأسانيد:

الإسناد الأول من إسنادَي الدارقطني ضعيف، للجهالة الناشئة عن إبهام بعض أهل أم سلمة.

وقد عُيِّنَ المبهم في الإسناد الثاني، فسُمِّي: «عبدالله بن شداد»، وبناءً عليه جزم صاحب الحاشية بأن «هذه مفسِّرةٌ للمُبهَم»، وكذلك جزم به ابن حجر -في موضعٍ-، فقال: «اسم هذا المولى: عبدالله بن شدَّاد»، ثم نقل إسنادَ الدارقطني(٥).

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٦٤)، تاريخ الإسلام (٦/٢٥٩).

(٢) تقريب التهذيب (٥٠٣).

(٣) المصدر نفسه (٣٣٨٢).

(٤) تهذيب التهذيب (٢/٣٥٢).

(٥) النكت الظراف (١٣/٤٦). وهذا يطرح احتمالَ أن صاحب الحاشية هو ابنُ حجر، أو ناقلٌ عنه.

والظاهر أن الإسنادَ لم يُتأمَّل بتمامه لصاحب الحاشية، ولابن حجر، إذ إنه جاء عند الدارقطني -والخطيب من طريقه-، ونُسِبَ فيه الراوي عن أم سلمة: «عبدالله بن شدَّاد بن الهاد»، بهذا التمام، وابنُ الهاد معروفٌ بالرواية عن أم سلمة، وهو ليثي، من بني ليث بن بكر، وليس بمولى[1]، فلا يصحُّ أنه تفسيرٌ للإبهام الأول، وإنما هو مخالفةٌ له.

وعليه، فالإسناد الثاني ضعيف لجهالة حال أحمد بن إدريس فحسب.

إلا أن هذين الإسنادين إنما هما وجهان من أوجه الخلاف عن موسى بن أبي عائشة، وعمَّن دونه. وسأدرس هذه الاختلافات في الفقرات التالية:

١- الخلاف عن سفيان بن عيينة:

ساق الدارقطني في الإسناد الأول وجهًا عنه، وهو ما:

* رواه عبدالجبار بن العلاء، عن سفيان بن عيينة، عن عمر بن سعيد الثوري، عن موسى بن أبي عائشة، عن بعض أهل أم سلمة، عن أم سلمة.

* وقد رواه الحميدي، عن ابن عيينة، به، غير أنه قال: عن مولى لأم سلمة.

وتعبير: «مولى لأم سلمة» مشهورٌ في الحديث، ولذلك قال ابن حجر تعليقًا على الرواية الأولى: «فكأنه أطلق الأهلَ على المولى»[2]، لكنَّ ابن حجر لم يُبرِز من الإسناد إلا عمر بن سعيد الثوري فمن فوقه، فأوهم أنه هو صاحب الإطلاق المذكور، والظاهر من العرض السابق أنه عبدالجبار بن العلاء، إذ هو المخالَف عن ابن عيينة.

والأمر في هذا الاختلاف قريبٌ -كما أشار ابن حجر-.

٢- الخلاف عن سفيان الثوري:

ساق الدارقطني في الإسناد الثاني وجهًا منه، وهو ما:

* رواه أحمد بن إدريس المخرمي، عن شاذان: أسود بن عامر، عن الثوري، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن أم سلمة.

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/٨٢، ٨٣).

(٢) نتائج الأفكار (٢/٣٣١).

* وقد رواه وكيع، وأبو نعيم، وإسماعيل بن عمرو البجلي -من رواية أبي الشيخ عن محمود بن أحمد بن الفرج، ورواية محمد بن علي الفرقدي، ومحمد بن نصير، عنه-، عن الثوري، عن موسى، عن مولى لأم سلمة، عن أم سلمة.

* ورواه عبدالرزاق، وابن مهدي، عن الثوري، عن موسى، عن رجلٍ سمع أم سلمة، عن أم سلمة(١).

* ورواه إسماعيل بن عمرو البجلي -من رواية الطبراني، عن محمود بن أحمد بن الفرج، عنه-، عن الثوري، عن منصور، عن موسى، عن سفينة -مولى لأم سلمة-، عن أم سلمة(٢).

* ورواه النعمان بن عبدالسلام، عن الثوري، عن منصور، عن الشعبي، عن أم سلمة.

ومن ذلك يتبيَّن اتفاقَ أكثر أصحاب الثوري على إبهام الواسطة، وهم وكيع، وأبو نعيم، وابن مهدي، وعبدالرزاق، وتابعهم إسماعيل بن عمرو البجلي -في الأصح عنه ورواية أكثر أصحابه-، ولم يختلف هؤلاء إلا في صيغة الإبهام، بين: مولى لأم سلمة، و: رجلٍ سمع أم سلمة، وهو اختلافٌ قريبٌ محتمل، أما ما عدا ذلك فخطأٌ لا يصح.

وأما رواية النعمان بن عبدالسلام، فقد قال أبو علي الحداد عقبها: «غريبٌ من حديث الثوري، عن أبي عتاب؛ منصور بن المعتمر السلمي، لا أعلم حدث به غير أبي

---

(١) سبق في التخريج أنه وقع عند الطبراني من طريق عبدالرزاق: «مولى لأم سلمة»، وأن ابن حجر أخرجه من طريق عبدالرزاق -مرورًا بالطبراني-، فوقع عنده كما في المصنف: «رجل سمع أم سلمة». والمعتمد ما في المصنف. ويحتمل أنه وقع خطأ في معجم الطبراني، لكن الاستناد في تخطئة نُسَخِه إلى تخريج ابن حجر من طريقه فيه بحث، ذلك أن تخريجَه كان إملاءً من حفظه، وقد يكون اعتمد ما في المصنف، وصوَّب به ما وقع في المعجم، أو يكون اشتبه عليه الوجهان، أو تجوَّز في حكايتهما.

(٢) لا يستبعد وقوع سقط في سياق أسانيد الطبراني، وأن رواية إسماعيل بن عمرو عنده موافقةٌ لمثيلاتها عند الآخرين، لكنْ تداخل إسنادان فحصل الخلل. هذا، وقد اعتمد الطبرانيُّ هذا الوجه، فبوَّب على الحديث بقوله: «سفينة مولى أم سلمة، عن أم سلمة»، والواقع أن هذا الوجه من أضعف أوجه الحديث -كما سيتبين لاحقًا-.

المنذر؛ النعمان بن عبدالسلام النيسابوري -نزيل أصبهان-»[١]. ومع أن النعمان «ثقة»[٢]، إلا أن مخالفتَه لكبار أصحاب الثوري لا تحتمل، والظاهر أنه سلك جادةً في هذا الحديث، فأخطأ فيه.

وبَقِيَت رواية شاذان: أسود بن عامر، عن الثوري، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن أم سلمة. وقد قال فيها الدارقطني عقب تخريجها: «لم يقل فيه: عن عبدالله بن شداد، غيرُ المخرمي، عن شاذان»، قال: «وغيره يرويه عن الثوري، عن موسى بن أبي عائشة، عن مولى لأم سلمة، عن أم سلمة»[٣].

ولهذا حكم ابن حجر عليها بأنها «روايةٌ شاذَّة»[٤]، مع ما سبق من أنه في موضعٍ آخرَ جزم بمفادها وتبيينِها للمُبهم، لكنَّ قولَه بشذوذها أوفقُ لحالها. وقد مرَّ أن في إسناد هذه الرواية رجلًا مجهولَ الحال، هو المتفرِّدُ بها عن شاذان، فحقُّها أن تكون منكرة.

٣- الراجح عن موسى بن أبي عائشة:

إذا تبيَّن ما سبق، تلخَّص أنه لا يُختَلف عن موسى بن أبي عائشة في إبهام شيخه الراوي عن أم سلمة، وأنه لا يصحُّ عنه قولٌ في تسميته.

وقد أشار الدارقطني -كما سبق- إلى ترجيح ذلك عن الثوري، ثم قال: «وكذلك قال عمر بن سعيد بن مسروق، ورقبة بن مصقلة، عن موسى بن أبي عائشة. وهو الصواب»[٥]. وتبيَّن في التخريج أنه تابعهم على ذلك أيضًا: شعبة، وأبو عوانة، ومسعر، وهؤلاء من الحفاظ الثقات المشاهير.

وعليه، فيكون إسناد الحديث ضعيفًا، لجهالة الإبهام المذكورة.

---

(١) يروي أبو علي الحداد الحديثَ من طريق الحافظ أبي أحمد الحاكم، وهذا الأسلوب يشبه أسلوبه، فيحتمل أنه ينقل هذا النصَّ عنه.

(٢) تقريب التهذيب (٧١٥٨).

(٣) العلل (٢٢٠/٩).

(٤) نتائج الأفكار (٣٣١/٢).

(٥) العلل (٢٢٠/٩).

○ حكم الدارقطني:

لم يرد في المتن حكمٌ للدارقطني في هذين الحديثين، إلا أنه حكم في موضعٍ آخرَ على ثانيهما بتفرُّد أحمد بن إدريس المخرمي به عن شاذان، عن الثوري، عن موسى بن أبي عائشة، عن عبدالله بن شداد، عن أم سلمة.

بابٌ في الجُمعَةِ وفَرْضِها

٩٠– قال الدارقطني في التاسع: حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، ثنا إبراهيم بن راشد الأَدَمي، ثنا أبو إسماعيل (الأُبُلّي)(١)، ثنا مالك بن مِغْوَل، وشعبة، قالا: ثنا أبو السَّفَر: حدثني ابن عباس، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الجُمعَةُ على كل مُسلم، إلا أن يكون امرأةٌ، أو عَبدٌ، أو صَبِيٌّ، أو مُسافِر. ومَن استغنى عنها بلهوٍ أو تجارةٍ استغنى الله، واللهُ غَنِيٌّ حَمِيد**».

غريبٌ من حديث شعبة، ومالك بن مِغْوَل، جميعًا عن أبي السَّفَر؛ سعيد [بن أحمد](٢)، تفرَّد به أبو إسماعيل الأُبُلِّي؛ حفص بن عمر، عنهما.

٩١– ثنا أبو عُبَيد؛ القاسم بن إسماعيل، ثنا الهيثم بن خالد بن يزيد، ثنا حفص بن عمر بن ميمون؛ أبو إسماعيل، ثنا شعبة، ومِسْعَر، قالا: ثنا أبو السَّفَر، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ قال: «**مَن كان يُؤمنُ بالله واليوم الآخِر فعليه الجُمعَةُ يومَ الجُمعَة، إلا أن يكون امرأةٌ، أو عَبدٌ، أو مَريضٌ، أو صَبِيٌّ، أو مُسافِر. ومَن استغنى بلهوٍ أو تجارةٍ استغنى اللهُ عنه، والله غَنِيٌّ حَمِيد**».

غريبٌ من حديث مِسْعَر بن كِدَام، عن أبي السَّفَر، تفرَّد به أبو إسماعيل الأُبُلِّي، ولا نعلم حدث به غيرَ الهيثم بن خالد بهذا الإسناد.

٩٢– قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو الطيب؛ محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي البزَّاز، ثنا إبراهيم بن راشد الأَدَمي، ثنا أبو إسماعيل (الأُبُلِّي)(٣)، ثنا مالك بن مِغْوَل وشعبة، قالا: ثنا أبو السَّفَر: سمعت ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن كان...**»، فذكر مثلَه، وقال: «**امرأةً، أو عَبدًا، أو صَبِيًّا، أو مَريضًا، أو مُسافِرًا**».

---

(١) وقع في الأصل: «الأيلي»، بإعجام الياء بنقطتين، والصواب المثبت، انظر: مشتبه النسبة، لعبدالغني الأزدي (ص٩).

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٣) وقع في الأصل: «الأيلي»، بإعجام الياء بنقطتين، والصواب المثبت -كما سبق في مثله-.

تفرَّد به أبو إسماعيل الأُبُلِّي، عنهما[١].

○ **التخريج:**

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٤٠/٧) من طريق عبدالرحمن ابن سَلْم،

ومحمد بن إسماعيل بن سَلَمة،

كلاهما عن الهيثم بن خالد، به، بأطول منه، وليس عنده: «أو مريض»[٢].

○ **رجال الإسناد الأول:**

١- الحسين بن إسماعيل، القاضي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

٢- إبراهيم بن راشد بن سليمان، أبو إسحاق، الأَدَمي:

ثقة ربما وهم. قال ابن أبي حاتم: «كتبنا عنه ببغداد، وهو صدوق»، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخطيب: «وكان ثقة». وذكر له ابنُ عدي وهمًا حمَّله عهدتَه، وإن لم يترجم له في «الكامل»[٣].

٣- أبو إسماعيل الأُبُلِّي: حفص بن عمر بن ميمون، البصري:

كذاب. قال أبو حاتم الرازي: «كان شيخًا كذابًا»، وقال العقيلي: «يحدث عن شعبة، ومسعر، ومالك بن مغول، والأئمة، بالبواطيل»، وقال ابن حبان: «يقلب الأخبار، ويلزق بالأسانيد الصحيحة المتون المواهية، ويعمد إلى خبرٍ يُعرَف من طريقٍ واحد، فيأتي به من طريقٍ آخر لا يُعرف»، وقال ابن عدي: «وأحاديثه كلها إما منكر المتن، أو منكر

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٨٧). وهكذا جاء ترتيب الأحاديث في الأصل، مع أن الثالث منها ألصَقُ بالأول -كما هو ظاهر-، لكن لعل إشكالَ الترتيب من أصل «الأفراد» نفسِه.

(٢) أخرج أبو نعيم -أيضًا- شطرًا منه في أخبار أصبهان (٢٣٢/٢)، لكن ليس فيه شيءٌ من متن الدارقطني هنا.

(٣) الجرح والتعديل (٩٩/٢)، ثقات ابن حبان (٨٤/٨)، الكامل (١٦١/٤)، تاريخ بغداد (٥٨٩/٦)، لسان الميزان (٢٧٧/١)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (١٨١/٢).

الإسناد، وهو إلى الضعف أقرب»، وقال الساجي: «كان يكذب»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ذاهب الحديث»، وقال الدارقطني: «متروك»، وفي موضع: «ضعيف الحديث»[1].

٤- مالك بن مِغْوَل، أبو عبدالله، الكوفي:

«ثقة ثبت»[2].

٥- شعبة:

ثقة حافظ متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٧٩).

٦- سعيد بن أحمد -وقيل: يُحْمِد- الهَمْداني، الثوري، أبو السَّفَر، الكوفي:

«ثقة»[3].

○ رجال الإسناد الثاني:

٧- أبو عُبَيد؛ القاسم بن إسماعيل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٨- الهيثم بن خالد بن يزيد:

ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٩- مِسْعَر بن كِدَام:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

○ رجال الإسناد الثالث:

١٠- محمد بن القاسم بن جعفر، أبو الطيب، الكوكبي، البغدادي، البزَّاز:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[4].

---

(١) الجرح والتعديل (١٨٣/٣)، ضعفاء العقيلي (٤٩٨/١)، المجروحين (٢٥٨/١)، الكامل (٧٩/٤)، علل الدارقطني (٥٦/١)، سنن الدارقطني (٩٨/٣)، لسان الميزان (٢٢٨/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٦٤٥١).

(٣) المصدر نفسه (٢٤١٣).

(٤) تاريخ بغداد (٢٩٨/٤)، تاريخ الإسلام (٣٣٢/٧).

○ دراسة الأسانيد:

أورد الدارقطنيُّ الحديث، فكرَّره بإسنادين لم يغيِّر فيهما إلا شيخَه، وساقَه أيضًا بإسنادٍ ثالث.

ومدار هذه الأسانيد على حفص بن عمر؛ أبي إسماعيل الأُبُلِّي، وقد اختُلف عنه:

* فرواه إبراهيم بن راشد الأدمي، عنه، عن مالك بن مغول، وشعبة، عن أبي السفر، عن ابن عباس.

* ورواه الهيثم بن خالد، عن أبي إسماعيل، عن شعبة، ومسعر، عن أبي السفر، عن ابن عباس.

وأبو إسماعيل نفسُه كذاب، ولا يبعد أن هذا من تلوُّنِه في الحديث، وتركيبِه لأسانيده، وقد مرَّ في كلام ابن حبان ما يُشعر بذلك.

ولعل هذا أقربُ من إرجاع المخالفة في الإسناد الثاني إلى ضعف الهيثم بن خالد، وإن كان تفرَّد به عن أبي إسماعيل -كما سيأتي-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي إسماعيل الأُبُلِّي بالحديث عن شعبة، ومالك بن مغول، عن أبي السفر، عن ابن عباس. وبتفرُّده عن مسعر، عن أبي السفر، عن ابن عباس، وذكر أنه لا يعلم حدث بالإسناد الأخير غير الهيثم بن خالد.

ووافقه على الحكم الثاني: أبو نعيم الأصبهاني، فقال: «تفرَّد به الهيثم، عن حفص، عن مسعر»[1].

(١) حلية الأولياء (٧/٢٤١).

بابُ ما جاء في يَومِ الجُمعَة

٩٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو عُبَيد؛ القاسم بن إسماعيل، ثنا علي بن العباس المروزي، ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ثنا ابن أخي الزهري، عن عمِّه، قال: وبلغنا أن عبدالرحمن بن هُرْمُز الأعرج -مولى ربيعة بن الحارث- فيما ذكر[١] أنه سمع أبا هريرة يحدث عن رسول الله ﷺ، قال: قال أبو القاسم ﷺ: «**نحن الآخِرون السابِقون يومَ القيامة، بَيْدَ أنهم أوتوا الكتابَ مِن قَبْلِنا، وأوتيناه مِن بَعدِهم، ثم هذا اليوم الذي فرضَ اللهُ عليهم، فاختَلَفوا فيه، فهدانا اللهُ له، فالناسُ لنا فيه تَبَع، لليهود غَدًا، وللنصارى بَعدَ غَدٍ**».

غريبٌ من حديث الزهري، يُقال: إنه أخذه عن أبي الزناد، عن الأعرج، تفرَّد به ابن أخي الزهري، عن عمِّه، ولم يروه عنه غيرُ يعقوب[٢]. / [٣٥أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- القاسم بن إسماعيل، أبو عُبَيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٢- علي بن العباس المروزي، ويقال: الدوري:

مجهول العين. ترجمه الخطيب البغدادي، وذكر أنه يروي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، ولم يذكر راويًا عنه إلا الراويَ عنه هنا، ولا ذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وساق الاختلاف في نسبته[٣]. ولم أجده في موضعٍ آخر.

---

(١) لم تُضبَط هذه العبارة في الأصل، والظاهر أنها بالبناء للمجهول، ويحتمل أن تعود إلى ولاء الأعرج لربيعة بن الحارث، أو إلى روايته للحديث.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٢٧٣).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٤٧٠).

٣- يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو يوسف، المدني، نزيل بغداد:

«ثقة فاضل»[١].

٤- ابن أخي الزهري: محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبيدالله بن عبدالله بن شهاب الزهري، المدني:

«صدوق له أوهام»[٢].

٥- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٦- عبدالرحمن بن هرمز، مولى ربيعة بن الحارث، الأعرج:

ثقة ثبت عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٥٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة علي بن العباس المروزي، ولِين ابن أخي الزهري، والانقطاع بين الزهري والأعرج -مع أنه شيخٌ له-.

وقد نقل الدارقطني قولًا مفادُه أن الزهري أخذ الحديثَ عن أبي الزناد، عن الأعرج، ولولا أن الإسناد إلى الزهري لم يصحَّ لكان هذا محتملًا، إذ **الحديثُ محفوظٌ عن أبي الزناد كذلك، أخرجه الشيخان[٣] وغيرُهما من طريقه.**

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ابن أخي الزهري بالحديث عن عمه: الزهري، عن الأعرج -بلاغًا-، عن أبي هريرة، وتفرُّد يعقوب بن إبراهيم بن سعد عن ابن أخي الزهري.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٨١١).

(٢) المصدر نفسه (٦٠٤٩).

(٣) صحيح البخاري (٨٧٦، ٦٨٨٧، ٧٤٩٥)، صحيح مسلم (٨٥٥).

بابُ الصَّلاةِ على النبي ﷺ في الخَمِيس[١] والجُمعَة

٩٤- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو (عُبَيد)[٢]؛ القاسم بن إسماعيل، ومحمد بن موسى بن سهل البربهاري، قالا: ثنا سعيد بن محمد بن (ثواب)[٣]، ثنا عَون بن عمارة، ثنا سَكَن البُرْجُمي، عن الحجَّاج بن سِنان، عن علي بن زيد، عن سعيد بن المسيّب، أظنُّه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الصَّلاةُ عَلَيَّ نُورٌ على الصِّراط، فمَن صَلَّى عَلَيَّ يومَ الجُمعَةِ ثمانينَ مرَّةً غُفِرَتْ له ذُنُوبُ ثمانينَ عامًا**».

غريبٌ من حديث علي بن زيد بن جُدعان، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، تفرَّد به الحجَّاج بن سِنان عنه، وتفرد به السَّكَن بن إبراهيم البُرْجُمي عن الحجَّاج، وتفرَّد به عون بن عمارة عن السَّكَن[٤]. / [٣٦أ]

○ التخريج:

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (١٨٩٣)- من طريق أبي منصور البزاز -هو محمد بن عيسى بن عبدالعزيز-،

وابن حجر في نتائج الأفكار (٥/٥٥) من طريق عبدالصمد بن علي،

كلاهما (أبو منصور، وعبدالصمد) عن الدارقطني به، بمثله.

ولم يُذكَر البربهاريُّ عند أبي منصور.

ووقع عندهما: سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة -دون ظنّ-.

ووقع عند ابن حجر: عون، قال: حدثنا السكن بن أبي السكن.

---

(١) لم يورد من الأفراد ما فيه الصلاة على النبي ﷺ يوم الخميس، وأورده من فوائد تمام.

(٢) وقع في الأصل: «عبدالله»، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، والشيخ هو أبو عبيد المحاملي، أحد شيوخ الدارقطني المشهورين، ولم أجد بهذا الاسم راويًا يكنى أبا عبدالله.

(٣) وقع في الأصل: «أيوب». والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، والمصادر.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٥١٥٨)، زهر الفردوس (٥/٤٦٩) -ووقع فيه: «هو في الأفراد من الأفراد»، محرَّفًا عن: «هو في الأول من الأفراد». وعنده أن الدارقطني قال: «تفرد به سعيد عن عون»، لكن لم يقع ذلك هنا، ولا في الأطراف-.

وأخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٢٢) -ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس (٤٦٨/٥)، وابن بشكوال في القربة بالصلاة على النبي ﷺ (١٠٦)- عن الحسين بن إسماعيل المحاملي،

وعن أحمد بن عبدالله بن نصر بن بجير،

والديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس (٤٦٧/٥)- من طريق محمد بن حميد،

ثلاثتهم (المحاملي، وابن بجير، وابن حميد) عن سعيد بن محمد بن ثواب، به[1]، بنحوه.

وأخرجه النميري في الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام (٢٩٤) من طريق إسحاق بن إبراهيم الصواف، عن عون بن عمارة، به، مختصرًا.

ووقع عنده: سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة -دون ظنّ-.

وأخرجه يوسف بن عمر القواس في جزء من حديثه برواية الأزجي [٦٩أ] من طريق يعيش بن الجهم، عن منصور بن صقير، عن سكن بن أبي السكن البرجمي، به، بنحوه.

إلا أنه لم يذكر الحجاج بن سِنان، وجعله عن سعيد بن المسيّب، عن النبي ﷺ، مرسلًا.

○ رجال الإسناد:

١- القاسم بن إسماعيل، أبو عُبَيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٢- محمد بن موسى بن سهل البربهاري:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٩).

٣- سعيد بن محمد بن ثواب البصري، يعرف بالحُصري:

---

(١) لم يَسُق ابن حجر تمام إسناد ابن حميد لتتبيَّن منه صيغةُ رواية ابن المسيب عن أبي هريرة.

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث»، وأشار ابن صاعد إلى توهيمه في حديث[١]، ووهَّمه الدارقطنيُّ في آخر[٢]، وله أفراد[٣].

٤- عون بن عمارة القيسي، أبو محمد، البصري:

«ضعيف»[٤].

٥- سكن البُرْجُمي:

صدوق. هكذا جاء اسمه في إسناد الأصل، بلا ذكرٍ لوالده في عمود نسبه، وجاء عند ابن حجر من طريق الدارقطني: «السكن بن أبي السكن».

وقد ترجم البخاريُّ، ومسلمٌ، وابنُ أبي حاتم، للسكن بن أبي السكن، وفرَّقوا بينه وبين آخرَ يقال له: السكن بن إسماعيل[٥]، حيث كُنِيَ الأول أبا عمرو، والثاني أبا معاذ[٦]،

---

(١) الثقات (٢٧٢/٨)، تاريخ بغداد (١٣٥/١٠). والحديث هو ما رواه ابن ثواب، عن أزهر بن سعد، عن ابن عون، عن محمد، أن أبا هريرة لقي الحسن بن علي، فقال: أرني الموضع الذي قبَّله النبي ﷺ، فرفع الحسن ثوبه، فقبَّل سُرَّته. قال ابن صاعد: «هكذا قال لنا هذا: «عن محمد، عن أبي هريرة»، وغيره يخالفه في الإسناد». وقد اعتمد الدارقطني في العلل (٣٢/٥) هذه الروايةَ عن أزهر، ثم صوَّب روايةَ الجماعة عن ابن عون: عن عمير بن إسحاق، عن أبي هريرة. والواقع أن ابن ثواب خولف فيه عن أزهر -كما بيَّن ابنُ صاعد-، فأخرجه البيهقي (٢٣٢/٢) من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، عن أزهر، عن ابن عون، صوابًا كرواية الجماعة، فبَرِئ أزهر، وعَلِق الوهمُ بابن ثواب.

(٢) علل الدارقطني (٣٤٨/١).

(٣) سيأتي منها الحديث (١٤٠)، وانظر: المعجم الأوسط (٥٢٦٦)، المعجم الصغير (١١٦٢)، أطراف الغرائب والأفراد (١٠٥٠، ٢٠٠٢، ٥٤٤٠).

(٤) تقريب التهذيب (٥٢٢٤).

(٥) التاريخ الكبير (١٨٠/٤، ١٨٣)، الكنى والأسماء (٥٦٣/١، ٧٧٥/٢)، الجرح والتعديل (٢٨٧/٤، ٢٨٨).

(٦) انظر لكنية الأول: التاريخ الكبير (١٨٠/٤)، الكنى والأسماء (٥٦٣/١)، الجرح والتعديل (٢٨٨/٤)، المعجم الأوسط (٤٨٦٤)، المخلصيات (٢٩٢٢)، المقتنى (٤٣٠/١). ولكنية الثاني: التاريخ الكبير (١٨٣/٤)، الكنى والأسماء (٧٧٥/٢)، علل الدارقطني (٣٢٠/٣)، المقتنى (٨٣/٢).

ونُسِب الأول بُرْجُمِيًّا، والثاني أنصاريًّا[١]، وفرَّق بينهما القواريريُّ والدارقطنيُّ أيضًا -كما سيأتي-.

وقد سمَّى الدارقطنيُّ -في تعليقتِه على هذا الحديث- والدَ السكن البرجمي: إبراهيم[٢]، وهذا متَّفِقٌ مع رواية القواريري عن السكن، حيث قال: «حدثنا السكن بن إبراهيم البرجمي، أبو عمرو»[٣]، ومتَّفقٌ مع أن البخاريَّ ذكر روايةً لسكن بن أبي السكن، عن يونس بن عبيد، ثم ترجم لسكن بن إبراهيم، وقال: «عن يونس»[٤]، فهو هو.

كما روى القواريريُّ -أيضًا- عن «السكن بن إسماعيل الأصم»[٥]، وهذا يؤكِّد ما سبق من التفريق بين الرجلين، إذ روى القواريريُّ عنهما معًا، فغاير في نَسَبِهما ونِسبَتَيهما.

---

(١) انظر لنسبة الأول: ما سبق في التخريج من جزء القواس، التاريخ الكبير (١٨١/٤)، الجرح والتعديل (٢٨٨/٤)، المعجم الأوسط (٤٨٦٤)، مكارم الأخلاق، للطبراني (٩٥)، المخلصيات (٢٩٢٢)، المستدرك (٥١٤/١)، المقتنى (٤٣٠/١). ولنسبة الثاني: ثقات العجلي (٤١٩/١)، العظمة، لأبي الشيخ (١٠٨٠). تنبيه: جاءت نسبةُ ابن إسماعيل برجميًّا في موضعٍ عند ابن عدي (٥٠٣/٣) -وعنه أخذ الذهبي في الميزان (٤٤٩/١)-، وموضعٍ عند المزي في تهذيب الكمال (١٤٦/٦) -أخذًا عن فضائل الأنصار لأبي داود-، وذلك خطأ، لمخالفته ما سبق، ولأن الحديثَ المرويَّ في الموضعَين معروفٌ بدون هذه النسبة.

(٢) وكذلك في موضعٍ آخر من الأفراد (٨١٥/الأطراف)، في حديثٍ أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٨٦٤)، وجاء عنده: «السكن بن أبي السكن؛ أبو عمرو البرجمي».

(٣) مسند أبي يعلى (٥٦٣). وجاءت روايته مقتصرةً على: «السكن بن إبراهيم» عند عبدالله بن أحمد في زوائده على المسند (١٣٠٠).

(٤) التاريخ الكبير (١٨٠/٤، ١٨٣). ويظهر أن ترجمة سكن بن إبراهيم لم تتحرَّر للبخاري، حيث أوردها مختصرة، وقال: «ينظر في نسبة إبراهيم». ولذا لم يترجم ابن أبي حاتم وابن حبان لرجلٍ بهذا الاسم.

(٥) اصطناع المعروف، لابن أبي الدنيا (٧٩)، قضاء الحوائج، له (٢٧)، مسند أبي يعلى (٤٢٩٦). تنبيه: روايتا القواريري المذكورتان توضّحان أن في نقل المزي في تهذيب الكمال (٢٠٧/١١) عن القواريري قوله: «السكن بن إسماعيل البرجمي» نظرًا بالغًا.

وكذلك فرَّق الدارقطني بينهما، فذكرهما في سياقٍ واحد، قال: «السكن بن إسماعيل، والسكن بن نافع، والسكن بن إبراهيم، كلهم ثقات»[١].

وأما ابن حبان، فقال: «السكن بن أبي السكن البرجمي، واسم أبي السكن: سليمان»[٢]، واستشكل ابنُ حجر هذه التسمية[٣]، وهي وهم، فإن السكن بن سليمان ينسب أزديًّا لا بُرجميًّا[٤].

ولم يتحرَّر للمزي -رحمه الله- ما سبق من الفرق بين السكنين، فأدمج ترجمتيهما في ترجمةٍ واحدة، وكذلك جاء في فروع كتابه[٥]، وذلك راجعٌ إلى تشابُه الاسم، واتِّحاد البلد، مع اتفاق الطبقة، فلم يكن لبلد الرجلين وشيوخِهما وتلامذتِهما دلالةٌ واضحةٌ على الفرق بينهما، وقد مرَّ أن القواريريَّ روى عنهما معًا.

ولهذا فقد تداخَلَ كلامُ أئمة الجرح والتعديل في حال الرجلين، فأثَّر ذلك على دقَّة خلاصة الحافظ ابن حجر في «التقريب». وفيما يلي فصلُ كلام الأئمة فيهما[٦]:

فأما السكن بن إسماعيل الأنصاري، فقال ابن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين والقواريري: «حدثنا السكن بن إسماعيل الأصم، وكان ثقة»، وقال عن يحيى في موضعٍ آخر: «وكان كيِّسًا»[٧]، وقال علي بن المديني: «كان ثقة»[٨]، وقال العجلي: «ثقة لا

---

(١) سؤالات السلمي (١٧٧).

(٢) الثقات (٦/٤٢٨).

(٣) تهذيب التهذيب (٢/٦٣)، قال: «فيحرَّر هذا».

(٤) التاريخ الكبير (٤/١٨١)، الجرح والتعديل (٤/٢٨٨). وقد ترجمهُ ابن حبان كذلك في موضعٍ لاحق من الثقات (٨/٣٠٦).

(٥) تهذيب الكمال (١١/٢٠٧)، تذهيب التهذيب (٤/٨٧) -ووقع للذهبي فيه إشكالٌ آخرُ بيَّنه المحقق-، إكمال تهذيب الكمال (٥/٤٢٤)، تهذيب التهذيب (٢/٦٣)، تقريب التهذيب (٢٤٥٩).

(٦) نقل مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (٥/٤٢٤) توثيق ابن خلفون للسكن، ولم يتبيَّن لي إلى أيهما يتوجَّه.

(٧) الجرح والتعديل (٤/٢٨٧)، تهذيب الكمال (١١/٢٠٨).

(٨) تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين (ص١٠٧)، إكمال تهذيب الكمال (٥/٤٢٤)، تهذيب التهذيب (٢/٦٣).

بأس به»[١]، وقال الحافظ عباس بن يزيد البحراني: «حدثنا سكن بن إسماعيل الأصم، وكان ثقة»[٢]، وقال أبو داود: «حدَّث عنه يحيى بن معين، وهو ثقة»[٣].

وأما السكن بن إبراهيم البرجمي، فقال إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين: «سكن البرجمي صالح»[٤]، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخٌ بصريٌّ صدوق»[٥]، وذكره ابن حبان في الثقات[٦]. وقد «غفل الحسيني، فقال: مجهول لا يعرف»، فتعقَّبه ابن حجر[٧].

وفي الرجلين معًا، سبق قريبًا نقل قول الدارقطني: «السكن بن إسماعيل، والسكن بن نافع، والسكن بن إبراهيم، كلهم ثقات».

ويتلخَّص من ذلك أن السكن بن إسماعيل الأنصاري ثقة، وأما السكن بن أبي السكن البرجمي فالأظهر أنه صدوق، لِغَمز ابن معين له بقوله: «صالح».

٦- الحجَّاج بن سِنان:

متروك. قال الأزدي: «متروك»، وقال الذهبي: «أحد المتروكين»[٨].

٧- علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله بن جُدعان التيمي، البصري:

«ضعيف»[٩].

٨- سعيد بن المسيّب:

---

(١) الثقات (١/٤١٩)، إكمال تهذيب الكمال (٥/٤٢٤)، تهذيب التهذيب (٢/٦٣).

(٢) معجم الصحابة، للبغوي (٢٧١٧). وهذا النص لم ينقله المزي، ولم أجد من استدركه عليه.

(٣) سؤالات أبي عبيد الآجري (٧٣٩)، تهذيب الكمال (١١/٢٠٨).

(٤) الجرح والتعديل (٤/٢٨٨)، تاريخ أسماء الثقات (ص١٠٧)، تهذيب الكمال (١١/٢٠٨).

(٥) الجرح والتعديل (٤/٢٨٨)، تهذيب الكمال (١١/٢٠٨).

(٦) (٦/٤٢٨).

(٧) تعجيل المنفعة (١/٥٩٤)، لكنه لم يَزِد على نقل ترجمة «السكن بن إبراهيم» المختصرة في تاريخ البخاري، وأن ابن حبان أورده في الثقات.

(٨) ميزان الاعتدال (٢/٦٩)، لسان الميزان (٢/٥٦٢).

(٩) تقريب التهذيب (٤٧٣٤).

أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لوجود ثلاثة ضعفاء فيه، أحدهم متروك، مع تفرُّدهم به.

وقد أشار ابنُ حجر إلى وهائه بقوله: «قال الدارقطني: تفرَّد به حجَّاج بن سنان عن علي بن زيد، ولم يروه عن الحجَّاج إلا السكن، تفرَّد به عون. قلت: والأربعة ضعفاء»[1]، وتعقَّبه الألبانيُّ في تضعيف السكن[2]، فإنه صدوق -كما سبق في ترجمته-. كما قال ابن حجر في ترجمة حجَّاج بن سنان: «وجدتُ له حديثًا منكرًا»، ثم أورد هذا الحديث[3].

وقد وقع في الحديث اختلافٌ على راويين:

أحدهما: عون بن عمارة، حيث ساق الذهبيُّ -نقلًا عن ضعفاء الأزدي فيما يظهر- الحديثَ عن عون، فقال: عون بن عمارة، عن زكريا -يعني: ابن عبدالرحمن البرجمي-، به[4]. ولم يُبرِز الراويَ عن عون.

ولم أقف لزكريا هذا على ذكرٍ في غير هذا الموضع، والظاهر أنه خطأٌ من بعض النُّسَخ، أو من بعض الرواة عن عون، أو اضطرابٌ من عون نفسِه.

الثاني: السكن البرجمي، حيث رواه منصور بن صقير، عن السكن، فأسقط حجاج بن سنان، وجعله من مراسيل ابن المسيب. ومنصور «ضعيف»[5]، والراوي عنه: يعيش

---

(١) نتائج الأفكار (٥/٥٦).

(٢) السلسلة الضعيفة (٨/٢٧٤).

(٣) لسان الميزان (٢/٥٦٣).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/٦٩).

(٥) تقريب التهذيب (٦٩٠٣).

بن الجهم، ضعيفٌ أيضًا(١). قال الألباني: «ومنصور بن صقير ضعيف، وقد خالف عونَ بن عمارة في إسناده، وعون ضعيف أيضًا، فلا يسوغ الترجيحُ بينهما»(٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحجَّاج بن سنان بالحديث عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، وتفرُّد السكن البرجمي عن الحجَّاج، وتفرُّد عون بن عمارة عن السكن.

ونقل الحافظُ ابنُ حجر عبارةَ الدارقطني، ثم قال: «وكذا أخرجه ابن شاهين في الأفراد، وقال نحوَ ذلك»(٣).

ووافقهما ابن حجر -في جملة غرابة الحديث-، فقال: «هذا حديث غريب»(٤).

(١) انظر: الإرشاد، للخليلي (١/٢٧٠)، لسان الميزان (٨/٥٤١).

(٢) السلسلة الضعيفة (٨/٢٧٦)، باختصارٍ يسير.

(٣) زهر الفردوس (٥/٤٦٩).

(٤) نتائج الأفكار (٥/٥٦).

بابُ ما جاءَ في حُقُوقِ الجُمعَةِ مِن الغُسْلِ والتَّبْكِيرِ وغيرِ ذلك / [٣٦ب]

٩٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن الحسين الهَمَذاني(١) -بالبصرة-، ثنا طالوت بن لقمان الأسدي -بمكة-، ثنا أبو المغيرة؛ عبدالقدوس بن الحجَّاج، ثنا صدقة، عن [ابن](٢) ثوبان، عن الحسن بن الحُرّ، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن جاءَ إلى الجُمعَةِ فَلْيَغتَسِل**».

غريبٌ من حديث الحسن بن الحُرّ، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان عنه، وتفرَّد به صدقة بن عبدالله؛ أبو معاوية، عن ابن ثوبان، وتفرَّد به طالوت بن لقمان عن أبي المغيرة، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا(٣).

○ التخريج:

رواه أبو المغيرة؛ عبدالقدوس بن الحجاج، واختُلف عنه على وجهين:

---

(١) مهملة في الأصل، وضبطتُها بالذال المعجمة نسبةً إلى البلد، لثلاثة أمور:

الأول: أن الدارقطنيَّ روى عنه في المؤتلف والمختلف (٦٩٧/٢)، فوقع عنده: «الهَمَذاني»، هكذا في الأصل الخطي [١٠٨] معجَمًا واضحَ الإعجام، وتصحَّف في المطبوع إلى «الهَمْداني». وكذلك أخرج ابن الجوزي في الموضوعات (١٢٠٦) حديثًا من روايته، فوقع عنده: «الهَمَذاني».

الثاني: أن الرجل نُسِب خزاعيًّا -عند الأزدي في المخزون (ص٦٥، ٦٧)، والحاكم في تاريخ نيسابور (ص٧٣/تلخيصه)، والزنجاني في منتقى من فوائده (٣١)، وابن ماكولا في الإكمال (٢٠١/٦)، والرافعي في التدوين (٧٨/٢)-، ونُسِبَ سلميًّا -عند ابن حبان في مقدمة المجروحين (٥٧/١)، ومن طريقه ابن الجوزي في مناقب الإمام أحمد (ص٥٨٦)، وعنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (٣٤٧/١١)، وإن تحرَّف اسم أبيه في هذه المصادر إلى: الحسن-، وهذا لا يتَّفق مع نسبته هَمْدانيًّا. وهو -عند الزنجاني- يروي عن محمد بن صالح بن علي الأشج، وهو شيخٌ هَمَذاني، وهذا يقرّب المقصود كذلك.

الثالث: أن الدارقطنيَّ في هذا الموضع، وموضعٍ آخر من الأفراد (٩٥٧/الأطراف)، وكذا ابن شاهين -في روايته لهذا الحديث كما سيأتي-، حَرِصَا على ذكر موضع سماعهما منه «بالبصرة»، وربما أشعر ذلك بأن المرادَ إبعادُ كون السماع بهَمَذَان أخذًا من نسبة الشيخ، وهذا يقتضي أنه يُنسب همذانيًّا.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من تعليق الدارقطني أدناه، ومصدر التخريج.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٦٥)، ولم يورد العبارة الأخيرة.

الوجه الأول: أبو المغيرة، عن صدقة، عن ابن ثوبان، عن الحسن بن الحر، عن نافع، عن ابن عمر:

أخرجه ابن شاهين في الخامس من الأفراد (١٧) عن محمد بن الحسين الهمذاني، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن نافع، عن ابن عمر:

أخرجه أحمد بن حنبل (٥٩٣٣)،

وأبو عوانة (٢٦٣٧) عن أحمد بن يوسف السلمي،

وعن محمد بن عوف،

والطبراني في الأوسط (٢٦) عن أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة الحوطي،

و(٥٦) عن أحمد بن عبدالرحيم بن يزيد الحوطي،

خمستهم (أحمد بن حنبل، وأحمد بن يوسف، ومحمد بن عوف، والحوطيان) عن أبي المغيرة، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن الحسين بن محمد بن الهيثم الخزاعي -أو السلمي-، أبو بكر، الهَمَذاني، ثم البصري:

صدوق. قال الأزدي: «حافظ»، وهي كلمة تطلق في الأصل على من جمع الحفظ والثقة، حتى يَصرفَ عن ذلك صارف. وفي شيوخه تعدُّدٌ واختلافُ بلدان، يدلَّان على طلبٍ ورحلة. وروى عنه غيرُ واحد، فيهم حفاظ كالأزدي، والدارقطني، وابن شاهين[1].

---

(١) انظر: مقدمة المجروحين، لابن حبان (٥٧/١)، المخزون، للأزدي (ص٦٥، ٦٧)، المؤتلف والمختلف، للدارقطني (٦٩٧/٢)، أطراف الغرائب والأفراد (٩٥٧)، تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم، للخليفة النيسابوري (ص٧٣)، المنتقى من فوائد أبي القاسم الزنجاني (٣١)، الإكمال، لابن ماكولا (٢٠١/٦)، معجم السفر، للسِّلَفي (ص٤٨)، مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي (ص٥٨٦)، الموضوعات، له (١٢٠٦)، محنة الإمام أحمد، لعبدالغني المقدسي (ص٢٩) -وتحرف فيه جد والده إلى: إبراهيم-، التدوين في أخبار قزوين (٧٨/٢)، سير أعلام النبلاء (٣٤٧/١١).

٢- طالوت بن لقمان الأسدي:

مجهول الحال. قال ابن شاهين: «ما أعرفه». ولم أجد راويًا عنه سوى محمد بن الحسين الهمذاني، لكنه عيَّن موضعَ سماعه منه بمكة، فارتفعت جهالة عينه[1].

٣- عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة، الحمصي:

«ثقة»[2].

٤- صدقة بن عبدالله السمين، أبو معاوية -أو: أبو محمد-، الدمشقي:

«ضعيف»[3].

٥- عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان:

صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٦- الحسن بن الحُرّ بن الحكم الجعفي -أو النخعي-، أبو محمد، الكوفي، نزيل دمشق:

«ثقة فاضل»[4].

٧- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة طالوت بن لقمان، وتفرُّده به، وضعفِ بعض من فوقه.

---

(١) الخامس من الأفراد (ص٢١٢). وانظر المواضع المحال إليها في ترجمة محمد بن الحسين الهمذاني من: المجروحين، معجم السفر، مناقب الإمام أحمد، محنة الإمام أحمد، سير أعلام النبلاء.

(٢) تقريب التهذيب (٤١٤٥).

(٣) المصدر نفسه (٢٩١٣).

(٤) المصدر نفسه (١٢٢٤).

وقد خالف طالوتَ خمسةٌ فيهم ثلاثة حفاظ: الإمام أحمد بن حنبل، وأحمد بن يوسف السلمي، ومحمد بن عوف، فرووه عن أبي المغيرة، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن نافع، عن ابن عمر.

ولا شكَّ أن روايتهم أصح، بل هي تدل على نكارة رواية طالوت، وربما دلَّت على ضعفه.

والمراد هنا صحَّتُه عن أبي المغيرة بهذا الإسناد فحسب، وإلا **فالحديث محفوظٌ عن نافع، عن ابن عمر، مخرَّج في الصحيحين**[1] وغيرهما، وله طرق أخرى عن ابن عمر.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان بالحديث عن الحسن بن الحُرّ، عن نافع، عن ابن عمر، وتفرُّد صدقة بن عبدالله عن ابن ثوبان، وتفرُّد طالوت بن لقمان عن أبي المغيرة؛ عبدالقدوس بن الحجاج، عن صدقة، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه محمد بن الحسين الهمذاني.

ووافقه ابن شاهين على بعض ذلك، لكن مع احترازٍ احترزه، حيث قال عقب تخريج الحديث: «هذا حديثٌ لو رواه عن أبي المغيرة رجلٌ معروف؛ لكان غريبَ الإسناد، فإن صحَّ فهو حسن، وأما طالوت هذا فما أعرفه».

والظاهر -بالنظر إلى السياق- أن مرادَ ابن شاهين بقوله: «إن صحَّ فهو حسن»: أنه إن كان راويه عن أبي المغيرة رجلًا معروفًا -وإن لم يعرفه هو-، فحديثه من غرائب المقبولين، وهي ما تُستَحسن غرابته وتُستَطرف، بخلاف غرائب الضعفاء والمجاهيل الواهية.

---

(١) صحيح البخاري (٨٧٧)، صحيح مسلم (٨٤٤).

٩٦- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي، ثنا أبو جعفر؛ محمد بن (عمرو)[١] بن نافع -بالفسطاط-، ثنا علي بن الحسن السَّامي، ثنا خُلَيْد بن دَعْلَج، عن قتادة، عن الحسن، عن أنس بن مالك.

والمبارك بن فَضَالة، عن الحسن، عن أنس بن مالك.

والربيع بن صَبِيح، عن الحسن، عن أنس بن مالك.

قالوا جميعًا[٢]: قال رسول الله ﷺ: «**مَن تَوَضَّأ يومَ الجُمعَةِ فَبِها ونِعْمَت، ومَن اغتَسَلَ فالغُسْلُ أفضَل**».

غريبٌ من حديث قتادة، ومبارك بن فَضَالة، والربيع بن صَبِيح، عن الحسن، عن أنس، تفرَّد به علي بن الحسن (السَّامي)[٣] بهذا الإسناد[٤]، واختُلف عنه[٥][٦]. / [٣٧أ]

○ **التخريج:**

أولًا: رواية قتادة:

الوجه الأول: قتادة، عن الحسن، عن أنس بن مالك:

أخرجه ابن منده في أماليه (٣٢٥) عن أحمد بن مهران الفارسي، عن محمد بن عمرو بن نافع، به، بمثله.

---

(١) وقع في الأصل: «عمر»، والتصويب من كتب الرواية، وستأتي الإحالة إليها في ترجمته.

(٢) أي: الرواة بأسانيدهم، وإلا فالصحابيُّ الناقلُ عن النبي ﷺ واحدٌ -كما هو ظاهر-.

(٣) وقع في الأصل: «الشامي»، بإعجام الشين، وهو تصحيف، والتصويب من الإسناد أعلاه، والإكمال، لابن ماكولا (٤/٥٥٧)، والأنساب، للسمعاني (٧/٣٢).

(٤) كذا في الأصل، ووقع في الأطراف: «بهذه الألفاظ»، وعند ابن دقيق العيد في الإمام (٣/٥١) -حيث نقل كلام الدارقطني-: «وله ألفاظ»، ولعلَّ ما في الأصل أصح، فألفاظ هذا الحديث مشهورة، وإنما تفرَّد السَّامي بإسناده هذا الذي جمع فيه ثلاثة أسانيد.

(٥) في الأطراف ونقل ابن دقيق العيد: «عليه». ولم يتبيَّن لي مراد الدارقطني بذلك، إذ لم أجد اختلافًا عن علي بن الحسن السامي. ولعله أراد أنه خولف فيه. والله أعلم.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٧٧٩)، الإمام، لابن دقيق العيد (٣/٥١).

الوجه الثاني: قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب:

أخرجه ابن أبي شيبة (٥١٢١)، وأحمد (٢٠٤٩١، ٢٠٤٩٤، ٢٠٥٨٢)، والدارمي (١٥٨١)، وأبو داود (٣٥٤)، وابن الجارود (٢٨٥)، والطحاوي (١/١١٩)، والطبراني (٦٨١٧)، والبيهقي في السنن (١/٢٩٥، ٣/١٩٠)، ومعرفة السنن (٢١٠٤، ٦٣٧٤)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٠/٧٩، ١٦/٢١٢)، من طريق همام،

والترمذي في الجامع (٤٩٧)، والعلل الكبير (١٤١)، والمروزي في الجمعة وفضلها (٣١)، والبزار (٤٥٤١)، والنسائي في المجتبى (١٣٩٦)، والكبرى (١٦٩٦)، والروياني (٧٨٧)، وابن خزيمة (١٧٥٧)، والطبراني (٦٨١٨، ٦٨١٩)، والبيهقي (١/٢٩٥)، من طريق شعبة،

كلاهما (همام، وشعبة) عن قتادة، به، بنحوه.

الوجه الثالث: قتادة، عن الحسن، مرسلًا:

أخرجه عبدالرزاق (٥٣٧٠) عن معمر،

وابن قتيبة في غريب الحديث (١/٢٨٩) من طريق أبي عوانة،

والبيهقي (١/٢٩٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة،

وعلَّقه البخاري -كما في العلل الكبير للترمذي (ص٨٦)-، وابن أبي حاتم في العلل (٥٧٥)، والبيهقي (١/٢٩٦)، عن أبان بن يزيد العطار،

أربعتهم (معمر، وأبو عوانة، وسعيد، وأبان) عن قتادة، به، بنحوه.

ثانيًا: رواية المبارك بن فضالة:

لم أجد من أخرجها.

ثالثًا: رواية الربيع بن صبيح:

الوجه الأول: الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس بن مالك:

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٦/٣٠٦) من طريق السميدع بن صبيح، عن الربيع بن صبيح، به، بمثله.

الوجه الثاني: الربيع بن صبيح، عن الحسن، مرسلًا، وعن يزيد الرقاشي، عن أنس بن مالك:

أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في زياداته على الموطأ بروايته (٦٣)،

وأبو داود الطيالسي (٢٢٢٤) -ومن طريقه البيهقي (٢٩٦/١)-،

والبزار (٦٦٦٩) من طريق يحيى بن أبي بكير[1]،

والبغوي في الجعديات (١٧٥١) -وعنه الدارقطني في العلل (٦٩/٦)- من طريق سفيان الثوري،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (١١٩/١) من طريق يعقوب الحضرمي،

والطحاوي (١١٩/١)، وابن عدي (٦٨٠٢)، من طريق علي بن الجعد،

والبيهقي (٢٩٦/١) من طريق أبي عبدالرحمن المقرئ،

ومن طريق حبان بن علي،

وعلقه الدارقطني في العلل (٦٨/٦) عن هشيم،

وعن عبدالأعلى بن مساور،

عشرتهم (الشيباني، والطيالسي، وابن أبي بكير، والثوري، والحضرمي، وابن الجعد، والمقرئ، وحبان بن علي، وهشيم، وابن مساور) عن الربيع بن صبيح، به، بنحوه.

لكن لم يَسُق مرسلَ الحسن إلا الشيباني، ويحيى بن أبي بكير، ويعقوب الحضرمي.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن إبراهيم بن نيروز، أبو بكر، الأنماطي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٨).

٢- محمد بن عمرو بن نافع الطَّحَّان، أبو جعفر، المصري، المعدَّل:

---

(١) وقع في المطبوع: «بصير»، والتصويب من كشف الأستار (٣٠١/١).

صدوق. روى عنه جماعة، فيهم حفاظٌ كأبي عوانة، ووُصِفَ بالمعدَّل، وهو «اسم لمن عُدّل وزُكّي، وقُبِلَت شهادته عند القضاة»[١]. وأرَّخ الطحاوي وفاته في ذي القعدة، سنة خمس وسبعين ومائتين، وهذا يدلُّ على أنه كان محدِّثًا معروفًا يُعتنى بتقييد أخباره[٢].

٣- علي بن الحسن بن يعمر السَّامي:

متَّهم بالكذب. قال ابن حبان: «لا تحلُّ كِتْبَةُ حديثه إلا على جهة التعجُّب»، وأبطل ابن عدي أحاديثه، وقال: «ضعيف جدًّا»، وقال الدارقطني: «يكذب، يروي عن الثقات بواطيل»، وقال الحاكم وأبو سعيد النقاش: «روى أحاديث موضوعة»، وقال أبو نعيم: «روى أحاديث منكرة، لا شيء»، وقال الذهبي: «في عداد المتروكين»[٣].

٤- خُلَيْد بن دَعْلَج السدوسي البصري، نزل الموصل ثم بيت المقدس:

«ضعيف»[٤].

٥- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٦- الحسن بن أبي الحسن: يَسَار الأنصاري مولاهم، البصري:

«ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيرًا، ويدلس»[٥].

٧- مبارك بن فَضَالة، أبو فضالة، البصري:

«صدوق يدلس ويسوِّي»[٦].

---

(١) الأنساب، للسمعاني (٣٤٢/١٢)، وانظر: الإكمال، لابن ماكولا (٢١١/٧).

(٢) انظر: مسند أبي عوانة (٨٦٩٧، ١١٣٢٨)، المعجم الصغير (٥٢٧)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، للربعي (٥٩٦/٢)، تاريخ بغداد (٢٧٣/٤).

(٣) لسان الميزان (٥١١/٥).

(٤) تقريب التهذيب (١٧٤٠).

(٥) المصدر نفسه (١٢٢٧).

(٦) المصدر نفسه (٦٤٦٤).

٨- **الربيع بن صَبِيح السعدي، البصري:**

«صدوق سيئ الحفظ»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال علي بن الحسن السامي.

وقد تبيَّن من التخريج أن حديث قتادة إنما يُعرف عن الحسن، عن سمرة، وعن الحسن مرسلًا، هكذا رواه كبار أصحاب قتادة، كابن أبي عروبة، وشعبة، وهمام، وأبان، وأبي عوانة، واختَلَف هؤلاء على هذين الوجهين فحسب[٢].

ومن شأن هذا أن يزيد وهاءَ رواية السامي، إذ جاء بوجهٍ لم يروه أصحاب قتادة، وهو روايته عن الحسن، عن أنس.

كما تبين أن الساميَّ خولف عن الربيع بن صبيح، إذ رواه جماعةٌ عن الربيع، فيهم ثقاتٌ حفاظ، كالثوري، وأبي داود الطيالسي، وابن الجعد، وأبي عبدالرحمن المقرئ، فجعلوه عن يزيد الرقاشي -لا عن الحسن-، عن أنس. واتَّفق محمد بن الحسن الشيباني -وهو مختلفٌ فيه[٣]-، ويحيى بن أبي بكير -وهو «ثقة»[٤]-، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي -وهو «صدوق»[٥]-، على رواية الحديث عن الربيع بن صبيح بإسنادَين: يزيد الرقاشي، عن أنس -كرواية الجماعة-، والحسن، مرسلًا.

وقد ذكر الحافظُ البزَّارُ أن سياقَ الربيع بن صبيح لإسنادَيه هذين سبَّب وهمًا لدى بعض الرواة، قال: «وجمع يحيى بن أبي بكير[٦] في هذا الحديث عن الربيع: عن الحسن، ويزيد الرقاشي، عن أنس، فحمله قومٌ من أصحاب الحديث على أنه عن الحسن أيضًا،

---

(١) تقريب التهذيب (١٨٩٥).

(٢) وليس هذا محلّ بحث هذا الاختلاف والترجيح فيه، لخروجه عن نقطة بحث الدارقطني.

(٣) انظر: لسان الميزان (٧/٦٠).

(٤) تقريب التهذيب (٧٥١٦).

(٥) المصدر نفسه (٧٨١٣).

(٦) وتابعه غيره -كما سلف-.

عن أنس. وأحسب أن الربيع إنما ذكره عن الحسن مرسلًا، وعن يزيد الرقاشي، عن أنس، فلما لم يفصله جعلوه كأنه عن الحسن، عن أنس، وعن يزيد، عن أنس»[١].

وممن وَهِم هذا الوهم: راوٍ مجهول الحال[٢]، اسمه السميدع بن صبيح، رواه عن الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس، وهذه متابعةٌ لعلي بن الحسن السامي، لكنَّ كليهما لا يحتمل مخالفةَ جماعة الرواة عن الربيع، قال الدارقطني: «وَهِمَا فيه على الربيع بن صبيح. والمحفوظ عن الربيع: عن يزيد الرقاشي، عن أنس»[٣].

وأما حديث المبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس، فلم أجد له أصلًا عن المبارك، ولم أقف على من تابع الساميَّ عليه، ولا على من خالفه فيه.

وبهذا يتبين أن كل إسنادٍ من هذه الأسانيد أوهى من الآخر، وهي بمجردها تدلُّ على ضعف راويها ونكارة حديثه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن الحسن السامي بحديث قتادة، ومبارك بن فضالة، والربيع بن صبيح، عن الحسن، عن أنس.

---

(١) مسند البزار (٢٠٣/١٣).

(٢) قال الدارقطني في العلل (٦٧/٦) معرِّفًا به: «شيخٌ دلَّ عليه عليُّ بن المديني»، لم يزد على ذلك.

(٣) العلل (٦٧/٦).

بابُ قِصَرِ الخُطبَةِ وطُولِ الصَّلاة / [٣٧ب]

٩٧- قال الدارقطني في الأول(١): حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، حدثني سُرَيج بن يونُس؛ (٢) أبو الحارث، ثنا عبدالرحمن بن عبدالملك ابن أَبْجَر، عن أبيه، عن واصلٍ الأحدب، عن أبي وائل، قال: خَطَبَنا عمَّار -رحمه الله-، فأبلَغَ وأوجَز، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ طُولَ صَلاةِ الرَّجُل وقِصَرَ خُطبَتِه مَئِنَّةٌ**(٣) **مِن فِقهِه، فأطيلوا الصَّلاة، واْقْصُرُوا**(٤) **الخُطبَة. وإنَّ مِن البَيَانِ سِحرًا**(٥)».

غريبٌ صحيحٌ من حديث واصل بن حَيَّان الأحدب، عن أبي وائل؛ شَقِيق بن سلمة، عن عمَّار بن ياسر، تفرَّد به عبدالملك بن سعيد ابن أَبْجَر عنه، حدَّث به عنه: ابنُه عبدالرحمن، وسعيدُ بنُ بشير.

أخرجه(٦) مسلم(٧) بن الحجَّاج في كتابه «الصحيح» عن سريج، [بهذا الإسناد. وهو عندنا بعلوٍّ عن سُرَيج(٨)](٩).

---

(١) ذكر ابن طاهر المقدسي في مقدمة الأطراف (١/١٦) أن الدارقطنيَّ افتتح كتابَه بحديث عائشة الآتي برقم (٢٧٨)، قال: «ثم أتبعه بحديث عمار بن ياسر»، يعني: هذا الحديث.

(٢) وقع في الأصل هنا: «ثنا»، وهو إقحام خاطئ، فأبو الحارث كنية سريج، والحديث مشهورٌ عنه، عن عبدالرحمن بن عبدالملك بن أبجر، بلا واسطة -كما سيأتي في تخريجه-.

(٣) قال في النهاية (٤/٢٩٠): «وكلُّ شيءٍ دلَّ على شيءٍ فهو مَئِنَّةٌ له».

(٤) قال النووي في شرح صحيح مسلم (٦/١٥٨): «الهمزة في «واقصُرُوا» همزةُ وصل».

(٥) قال في النهاية (١/١٧٤): «البيان: إظهار المقصود بأبلغ لفظ...، وقيل: معناه: أن الرجل يكون عليه الحق، وهو أقوم بحُجَّته من خصمه، فيقلب الحق ببيانه إلى نفسه، لأن معنى السِّحر: قَلبُ الشيءِ في عين الإنسان، وليس بقَلبِ الأعيان». والمعنى الأول أوفق لسياق هذا الحديث.

(٦) في الأطراف: «ورواه».

(٧) رمز الناسخ له برمز «م»، اختصارًا.

(٨) العلو -كما في نزهة النظر، لابن حجر (ص١١٥)-: أن يَقِلَّ عددُ رجال السند، وهو هنا نسبي، أي بالنظر إلى سريج بن يونس. ووجه عُلوّه للدارقطني: أنه يَصِل إلى سريج غالبًا بواسطتين -كما في السنن (٤٦، ٥٦١، ١٩٦٢، ٤٥٥٢)-، ووصل إليه هنا بواسطةٍ واحدة.

(٩) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف. وللدارقطني نحوُ العبارة الأخيرة في الحديث الذي أخرجه قبل هذا مباشرةً في الأفراد، وهو الآتي برقم (٢٧٨).

وروى هذا الحديثَ سليمانُ الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي ميسرة؛ عمرو بن شُرَحبيل، عن عبدالله، في طُولِ الصلاة وقَصْرِ الخُطبَة، دون قوله: «**إنَّ مِن البَيَانِ سِحرًا**»، موقوفًا غيرَ مرفوع[1]. / [٣٨أ]

○ التخريج:

رواه أبو وائل، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو وائل، عن عمار بن ياسر:

أخرجه ابن البخاري في مشيخته (٢٨٣)، والمزي في تهذيب الكمال (١٧/٢٥٨)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٦/٤٥٨)، وابن العراقي في حديثه -كما في منتقى منه، للبقاعي (ص٢٢٦)-، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن أخي ميمي في فوائده (٩٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٤٣٩)، وفي معجمه (٤٣٩)، وابن البخاري في مشيخته (٢٨١)، والمزي في تهذيب الكمال (١٧/٢٥٨)-،

والمخلص في السادس من المخلصيات (٩٧) -ومن طريقه قوام السنة الأصبهاني في العوالي الموافقات [١٢٣ب]، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٤٣٩)، والمزي في تهذيب الكمال (١٧/٢٥٩)-،

وقوام السنة في العوالي الموافقات [١٢٣ب]، وأبو البركات النيسابوري في الأربعين (١) -ومن طريقه عبدالخالق بن أسد الحنفي في معجمه (٣٤)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٢/٣٧٦)-، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٤٣٩)، والمزي في تهذيب الكمال (١٧/٢٥٩)، من طريق محمد بن عمر بن علي بن خلف بن زنبور الوراق،

والآبنوسي في مشيخته (٥٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٤٣٩)، والمزي في تهذيب الكمال (١٧/٢٥٩)-، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٤٣٩)، وابن البخاري في مشيخته (٢٨٢)، من طريق عمر بن إبراهيم؛ أبي حفص الكتاني،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢٣٥).

أربعتهم (ابن أخي ميمي، والمخلص، والوراق، والكتاني) عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز -هو البغوي-، به، بنحوه، وزاد ابن أخي ميمي والوراق: «فلما نزل قلنا: يا أبا اليقظان، لقد أبلغت وأوجزت»، زاد الوراق: «فلو كنت تنفَّست».

وأخرجه **مسلم** في صحيحه (٨٦٩)،

وأبو يعلى (١٦٤٢) -ومن طريقه ابن حبان (٢٧٩١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٤٣٨)-،

والبيهقي في السنن (٣/٢٠٨)، والآداب (٣٨٦)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٨٩٧)، من طريق أحمد بن النضر بن عبدالوهاب،

والبيهقي في شعب الإيمان (٤٦٣٥) من طريق علي بن الحسن بن بيان،

ومن طريق أحمد بن موسى،

خمستهم (مسلم، وأبو يعلى، وأحمد بن النضر، وابن بيان، وأحمد بن موسى) عن سريج بن يونس، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٤٤٥)، والدارمي (١٥٩٧)، وابن خزيمة (١٧٨٢)، من طريق العلاء بن عصيم،

وأحمد (١٨٦٠٧) عن قريش بن إبراهيم،

ويعقوب بن سفيان الفسوي في مشيخته (١٦١)، والبيهقي (٣/٢٠٨)، من طريق أحمد بن أسد بن عاصم،

والبزار (١٤٠٦)، وأبو عوانة (٢٧٦٠)، والحاكم (٣/٣٩٣)، من طريق سعيد بن سليمان،

وابن خزيمة (١٧٨٢)، والمخلص في السابع من المخلصيات (٢١٩)، من طريق يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي،

وأبو عوانة (٢٧٥٩، ٢٧٦٠) من طريق معلى بن منصور،

و(٢٧٥٩) من طريق سعيد بن محمد الجرمي،

وأبو عوانة (٢٧٦١)، وابن الأعرابي في معجمه (١٨٢٠)، من طريق أحمد بن إشكاب،

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١٥٣)، والأقران (١٧٣)، من طريق سهل بن عثمان،

وعبدالخالق بن أسد الحنفي في معجمه (٢٦٩) من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني،

عشرتهم (العلاء بن عصيم، وقريش بن إبراهيم، وأحمد بن أسد، وسعيد بن سليمان، والأرحبي، ومعلى بن منصور، والجرمي، وابن إشكال، وسهل بن عثمان، والحماني) عن عبدالرحمن بن عبدالملك بن أبجر، به، بنحوه.

إلا أنه جاء مختصرًا عند ابن أبي شيبة في رواية العلاء بن عصيم، وأبي عوانة في رواية سعيد بن سليمان، وعبدالخالق بن أسد في رواية الحماني، فلم يذكر منه إلا قوله: «إن من البيان سحرًا».

وأخرجه البزار (١٤٠٧)، وأبو عوانة (٢٧٦٢)، وابن المنذر في الأوسط (١٧٨٧)، وتمام في فوائده (١٠٣٧)، من طريق سعيد بن بشير، عن عبدالملك بن أبجر، به[١]، بنحوه. إلا أنه قال عند البزار: «أحسبه عن واصل».

الوجه الثاني: أبو وائل، عن أبي ميسرة؛ عمرو بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود، موقوفًا:

أخرجه ابن أبي شيبة (٥٣٠٥)، والسِّلَفي في معجم السفر (١٥٥٤)، من طريق أبي معاوية،

والبلاذري في أنساب الأشراف (٢١٤/١١)، والطبراني (٩٤٩٤)، من طريق زائدة،

والطبراني (٩٤٩٣)، والبيهقي في السنن (٢٠٨/٣)، والشعب (٤٦٣٤)، من طريق سفيان الثوري،

وابن عبدالبر في التمهيد (١٩/١٠) من طريق سفيان بن عيينة،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٤٢٥/٢) عن محمد بن فضيل،

---

(١) سقط ابن أبجر عند ابن المنذر، والأظهر أنه سقطُ نُسَخٍ ونُسَّاخ، لا مخالفةُ رواية.

خمستهم (أبو معاوية، وزائدة، والثوري، وابن عيينة، وابن فضيل) عن الأعمش، به، ولفظه مختصر.

إلا أن أبا معاوية، وابن فضيل، أسقطا عمرَو بن شرحبيل، وجعلاه عن أبي وائل، عن ابن مسعود، مباشرة.

وجعله ابن عيينة مقطوعًا على عمرو بن شرحبيل من كلامه.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- سُرَيج بن يونس بن إبراهيم البغدادي، أبو الحارث، مروذي الأصل:

«ثقة عابد»[١].

٣- عبدالرحمن بن عبدالملك بن سعيد بن حَيَّان بن أَبْجَر، الكوفي:

«ثقة»[٢].

٤- عبدالملك بن سعيد بن حَيَّان بن أَبْجَر، الكوفي:

«ثقة عابد»[٣].

٥- واصل بن حَيَّان الأحدب، الأسدي، الكوفي، بياع السابري:

«ثقة ثبت»[٤].

٦- شَقِيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل، الكوفي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

---

(١) تقريب التهذيب (٢٢١٩).

(٢) المصدر نفسه (٣٩٣٥).

(٣) المصدر نفسه (٤١٨١).

(٤) المصدر نفسه (٧٣٨٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيح، صحَّحه الدارقطني مع استغرابه له، وقبله أخرجه مسلم في صحيحه، وقبلهما صحَّحه البخاري خارج الصحيح(١).

وقد أشار الدارقطنيُّ إلى مخالفة الأعمش لواصل الأحدب، حيث رواه الأعمش، عن أبي وائل، عن عمرو بن شرحبيل، عن ابن مسعود، موقوفًا. ولم يظهر من الدارقطني ترجيحٌ لأحد الوجهين في هذا الموضع.

وأما في المواضع الأخرى، فقد اختلف قوله:

فأشار في التتبُّع إلى ما قد يُفهم منه ترجيحُ رواية الأعمش، وذلك بقوله: «وخالفه الأعمش، وهو أحفظُ لحديث أبي وائل منه...»(٢).

وصرَّح في العلل بتصحيح الوجهين، فقال: «والقولان عن أبي وائل محفوظان؛ قولُ الأعمش وقولُ واصل جميعًا»، متَّكئًا -فيما يظهر- على أن الحديث جاء عن عمار مرفوعًا، وعن ابن مسعود موقوفًا، من غير رواية أبي وائل عنهما، حيث ذكر ذلك في سياق كلامه، وأسند أثرَ ابن مسعود بآخره(٣).

ويمكن الجمعُ بين قولَي الدارقطني بأنه في التتبُّع إنما يريد إظهارَ قوةِ رواية الأعمش، لا إظهارَ رجحانها، ويَنتَقِد مسلمًا في تخريجه روايةَ واصل الأحدب في الصحيح مع كونه خولف هذه المخالفةَ القوية، والأصلُ في الصحيحين تجنُّب ما هذه صِفتُه -وإن كان صحيحًا في نفسِه-، وهذا ما فعله البخاري -كما اتَّضح آنفًا-، إذ لم يخرّجه في صحيحه مع صحَّتِه عنده.

والواقع أن القرينةَ التي يظهر أن الدارقطنيَّ استند إليها في تصحيح الوجهين -وقد سبق بيانها قريبًا- قرينةٌ قوية، ويؤيدها -أيضًا-: أن الأعمش -على حفظه وتقدُّمه- قد اختُلف عنه:

(١) العلل الكبير، للترمذي (ص٨٧).

(٢) الإلزامات والتتبع (ص١٥٨).

(٣) العلل (٢/٤٢٦).

* فرواه أحد أحفظ أصحابه: أبو معاوية، فأسقط عمرو بن شرحبيل، ووافقه ابن فضيل على ذلك.

* ورواه الثوري -وهو أحفظ أصحاب الأعمش[١]-، وزائدة، فذكرا عمرو بن شرحبيل.

* ورواه ابن عيينة، فجعله من كلام عمرو بن شرحبيل.

وهذا الاختلاف يرجعُ بأثره على قوَّة رواية الأعمش، ويجعل روايةَ واصل الأحدب قويةً كقوَّتها، أو أقوى منها، وهي التي لم يُختلف فيها عنه اختلافًا يُذكر، مع كونه ثقةً ثبتًا -كما سبق في حاله-.

فالصحيح أن الحديثَ محفوظٌ من كلا الوجهين، وأن أبا وائل حدَّث بهما معًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالملك بن سعيد ابن أبجر بالحديث عن واصل الأحدب، عن أبي وائل، عن عمار بن ياسر، وذكر أنه حدَّث به عن عبدالملك: ابنه عبدالرحمن، وسعيد بن بشير.

وكرَّر ذلك في التتبُّع، فقال: «تفرَّد به ابن أبجر، عن واصل، حدث به عنه: ابنه عبدالرحمن، وسعيد بن بشير»[٢].

وفي العلل، فقال: «تفرَّد به عبدالملك ابن أبجر، عن واصل»[٣].

(١) انظر في أصحاب الأعمش: شرح علل الترمذي (٢/٦٢٠، ٧١٥-٧٢٠).

(٢) التتبع (ص١٥٨).

(٣) العلل (٢/٤٢٥).



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
قسم فقه السنة ومصادرها

أحاديث كتاب (الأفراد)
للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)

التي رتَّبها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في كتابه:
جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني

(الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، من الأفراد)

جمعًا وتحقيقًا ودراسة

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب

محمد بن عبدالله بن سريّع السريّع

الرقم الجامعي (٣٦١٠٠٢٦٦٧)

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور

حسين بن شريف العبدلي

الأستاذ المشارك في قسم فقه السنة ومصادرها

الجزء الثاني

العام الجامعي ١٤٤١هـ

بابُ صَلاةِ السَّفَر

٩٨- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أحمد بن محمد بن المغلس، ثنا أبو هَمَّام، ثنا بَقِيَّة بن الوليد، عن أبي يحيى المدني، عن عمرو بن شعيب، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المُتِمُّ [الصَّلاةَ]**[١] **في السَّفَر كالمقصر في الحَضَر**».

غريبٌ من حديث عمرو بن شُعَيب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، تفرَّد به بَقِيَّة بن الوليد، عن أبي يحيى المدني، عنه[٢]. / [٣٨ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في التحقيق (٧٦٦)، والعلل المتناهية (٧٥٧)، من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٤١٧/١) -ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٢٥٠٦)- من طريق عمر بن أحمد السني، عن أبي همام -وصرح بتسميته: الوليد بن شجاع[٣]-، به، بمثله.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (١١٢١) -ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٧٦٧)، والعلل المتناهية (٧٥٦)- من طريق إبراهيم بن موسى الفراء،

وابن منده في أماليه[٤] -ومن طريقه الذهبي في تذكرة الحفاظ (٨٤٩/٣)- من طريق عيسى بن أحمد،

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، والرواية من طريق الدارقطني، ونقل ابن المحب الصامت.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٦٥٧) -وقال في آخره: «الحديث»، فأوهم أنه بَقِيَت من المتن بقية-، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٦أ].

(٣) وكذلك فعل الحافظ ابن المحب الصامت في حاشية نقله لهذا الحديث عن الدارقطني.

(٤) يُعلم ذلك من أن الذهبي أسنده عن يحيى بن أبي منصور الحراني، عن عبدالقادر الرهاوي، بإسنادٍ ينتهي إلى ابن منده في كل ما أخرجه الذهبيُّ به في مصنفاته، وقد قال في ترجمة شيخه من تاريخ الإسلام (٣٦٩/١٥): «وسمع من عبدالقادر: ....، سبعة عشر جزءًا من أمالي الحافظ ابن منده». وقد وصَلَتْنا عدةُ مجالس من أمالي ابن منده، ولم أقف على هذا الحديث في أيٍّ مما وقفت عليه منها.

كلاهما (إبراهيم بن موسى، وعيسى بن أحمد) عن بقية، به، بنحوه.

إلا أن إبراهيم بن موسى جعله عن بقية: عن عبدالعزيز بن عبيدالله، عن عمر بن سعيد.

وجعله عيسى بن أحمد عن بقية: عن عبدالعزيز بن عبدالله العوفي، عن عمرو بن سعيد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن المغلس، أبو عبدالله، البغدادي، البزاز:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣)، وفيها توثيق الخطيب البغدادي والذهبي له. وقد قال ابن الجوزي بعد تخريج هذا الحديث من طريق الدارقطني: «ابن المغلس كذاب»[١]. فتعقَّبه ابن عبدالهادي في تنقيح كتابه بقوله: «أحمد بن محمد بن المغلس، شيخ الدارقطني، ثقة، اشتبه على المؤلف بأحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحمانيّ، وهو كذابٌ وضَّاع»[٢].

٢- أبو همام: الوليد بن شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، الكوفي، نزيل بغداد:

«ثقة»[٣].

٣- بَقِيَّة بن الوليد:

صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، ويروي مناكير عن المجهولين. سبقت ترجمته في الحديث (٧٩).

٤- أبو يحيى المدني:

---

(١) العلل المتناهية (٤٤٧/١)، التحقيق (٤٩٥/١).

(٢) تنقيح التحقيق (٥٢٦/٢).

(٣) تقريب التهذيب (٧٤٢٨).

مجهول العين. لم أجد من عيَّنه. وقد جاء في الطرق الأخرى للحديث أن بقية رواه عن عبدالعزيز بن عبيدالله، أو: ابن عبدالله، ونُسِبَ في بعضها عوفيًّا، وهذه النسبة إلى آل عبدالرحمن بن عوف معروفةٌ في المدنيين، لكني لم أجد بالاسم المذكور من يُنسَب كذلك، أو يكنى أبا يحيى.

٥- عمرو بن شُعَيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص:

«صدوق»[١].

٦- أبو سلمة بن عبدالرحمن:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لكونه من رواية بقية عن رجلٍ مجهولِ العين، وبقيةُ معروفٌ برواية المناكير عن المجاهيل -كما مرَّ في ترجمته-.

وقد اختُلف عن بقية في شيخِه -ومضى ذلك في ترجمته-، كما اختُلف عنه في شيخ شيخِه:

* فسماه أبو همام: عمرو بن شعيب.

* وسماه إبراهيم بن موسى الفراء: عمر بن سعيد.

* وسماه عيسى بن أحمد: عمرو بن سعيد.

ووقعتْ روايةُ الفراء للعقيلي، فترجم لعمر بن سعيد بناءً عليها، وقال: «عن أبي سلمة، مجهول بالنقل، وحديثه غير محفوظ»[٢].

والظاهرُ أن بعضَ هذه الأقوال راجعٌ إلى بعض، وأن تصحيفاتٍ قديمةً جرت على هذا الاسم، ولم يتبيَّن الصواب فيه.

---

(١) المصدر نفسه (٥٠٥٠).

(٢) ضعفاء العقيلي (٣/٢٣).

وقد نظرتُ في شيوخ عمرو بن شعيب، فلم أجده معروفًا بالرواية عن أبي سلمة[١]، والله أعلم.

إلا أن الحديثَ معروفٌ عن أبي سلمة بإسنادٍ ومتنٍ آخرَين، قال العقيلي: «وإنما رُوي هذا الحديث بلفظ: «الصائم في السفر كالمفطر في الحضر»...، على ضعف الرواية فيه»[٢]، وهو حديثٌ اختُلف فيه عن الزهري، عن أبي سلمة، وصوَّب أبو زرعة الرازي[٣]، وابنُ عدي، والدارقطني، أنه موقوفٌ على عبدالرحمن بن عوف -والد أبي سلمة-[٤].

وقد علَّق أبو زرعة الرازي هذا المتنَ عن بقية، عن آخَر، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة. ولم أقف على هذه الرواية، ولا على من رواها عن بقية، وهي مع خطئها أقربُ إلى الصواب إسنادًا ومتنًا من الرواية التي عند الدارقطني.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد بقية بن الوليد بالحديث عن أبي يحيى المدني، عن عمرو بن شعيب، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة.

---

(١) تهذيب الكمال (٦٥/٢٢).

(٢) ضعفاء العقيلي (٢٤/٣-حاشية).

(٣) على إشكالٍ في نسبة الترجيح إليه بيَّنه محققو علل ابن أبي حاتم، وكذا في التعليق الآتي نقله عنه.

(٤) علل ابن أبي حاتم (٦٩٤)، الكامل (٦٨٣/١٠)، علل الدارقطني (١٧٤/٢).

بابُ الدُّفِّ في العِيد

٩٩- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا القاضي أبو عبدالله؛ الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن الأنطاكي، ثنا أبو القاسم؛ عبيدالله بن محمد بن سليمان بن إبراهيم -يعرف بابن أبي المدوَّر، بمصر-، [ثنا أبي][(١)]، ثنا زكريَّا بن المبارك؛ أبو يحيى الواسطي، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: دخل أبو بكر -رضي الله عنه-، وعندي جاريتان تَلعَبان بالدُّفِّ في يومِ عيد، ورسولُ الله ﷺ جالس، فدَفَعَهُما أبو بكر، فقال النبي ﷺ: «**دَعْهُما، فإن لِكُلِّ قَومٍ عِيدًا**[(٢)]**، وهذا عِيدُنا**».

غريبٌ من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن هشام بن عروة، تفرَّد به زكريا بن المبارك عنه، ولا نعلم حدث عنه غيرُ ابن أبي المدوَّر، عن أبيه[(٣)]. / [٣٩ب]

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في موضعٍ آخر من الأفراد (٦٢٣٤/أطرافه) من طريق صالح بن بيان، عن يحيى بن سعيد، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو عبدالله، الأنطاكي، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٨).

٢- عبيدالله بن محمد بن سليمان بن إبراهيم بن موسى بن يزيد -أو: زيد- بن عبدالله الأزدي مولاهم، أبو القاسم، المصري، يعرف بابن أبي المدوَّر، وبالمدوَّري:

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من تعليق الدارقطني أدناه، والإسناد المطابق الآتي برقم (٣١٠).

(٢) وقع في الأصل: «عيد»، بلا إثبات لألف التنوين، وهي طريقةٌ تقع كثيرًا لدى القدماء، والحمل على ذلك أولى من تلحينهم.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٥٠)، ووقع فيه في موضعين: «ابن المدور»، بسقوط «أبي»، والصواب إثباتها كما في الأصل، وستأتي ترجمته.

مجهول الحال. روى عنه اثنان: شيخ الدارقطني هنا، وأبو أحمد؛ حاتم بن عبدالله بن حاتم الجهازي -وهو ثقة-[(١)]، وأُرِّخَت وفاته في رمضان سنة ثلاث وسبعين ومائتين[(٢)]. ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

٣- محمد بن سليمان بن إبراهيم بن موسى بن يزيد -أو: زيد- بن عبدالله الأزدي مولاهم:

مجهول. لم أجد له ذِكرًا إلا في هذا الحديث وحديثٍ آخر بهذا الإسناد -يأتي برقم (٣١٠)-، ولا عنه راويًا إلا ابنه -وهو مجهول الحال كما سبق-.

٤- زكريا بن المبارك، أبو يحيى، الواسطي:

مجهول العين. لم أجد له ذِكرًا إلا في هذا الحديث وحديثٍ آخر بهذا الإسناد -يأتي برقم (٣١٠)-، ولا عنه راويًا إلا راويَه عنه -وهو مجهولٌ كما سبق-.

٥- يحيى بن سعيد الأنصاري:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٦).

٦- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٧- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتعاقب ثلاثة مجاهيل فيه، مع تفرُّدهم بالحديث عن إمام مشهور، روى عنه كبار الحفاظ، وهو يحيى بن سعيد الأنصاري.

---

(١) تحرف في مصدر روايته إلى: أبو حاتم بن عبدالله بن حاتم الجباري. والتصويب والتوثيق من: لسان الميزان (٢/٥٠٦)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/٢٢٨).

(٢) الأنساب، للسمعاني (١٢/١٤٩)، اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (٣/١٨٣)، اللآلئ المصنوعة (٢/١٧٤).

وقد أخرج الدارقطنيُّ متابعةً لهذا الإسناد عن يحيى، إلا أنها من رواية صالح بن بيان، وهو «متروكٌ» عند الدارقطني، وقال فيه العقيلي: «يحدث بالمناكير عمن لا يحتمل، والغالب على حديثه الوهم»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ضعيفًا يروي المناكير عن الثقات»، وقال المستغفري: «كان يروي العجائب وينفرد بالمناكير»[١].

ومثل هذا لا تنفع متابعته، ولا ترفع ضعفًا، بل ربما كانت روايته مسروقةً عن الرواية التي تابعها.

وأصل الحديث محفوظٌ عن هشام بن عروة، وعن عروة، مخرَّج في الصحيحين من طرقٍ عنهما، به[٢]، وإنما الشأن هنا في صحة رواية يحيى بن سعيد الأنصاري -بخصوصها- عن هشام.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد زكريا بن المبارك بالحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وذكر أنه لا يعلم حدث به عنه غير عبيدالله ابن أبي المدوَّر، عن أبيه.

وقد أخرج الدارقطنيُّ نفسُه متابعةً شديدةَ الضعف لزكريا بن المبارك، وهي رواية صالح بن بيان، ولم يرَها واردةً على حكمه بتفرُّد زكريا، بل أرجعَها إلى روايته، وأكَّد حكمه بتفرُّده في كلامه عليها، قال: «هكذا رواه صالح بن بيان عن يحيى بن سعيد، وإنما يُعرَف هذا من رواية زكريا بن المبارك عن يحيى»[٣].

---

(١) لسان الميزان (٤/٢٨١).

(٢) صحيح البخاري (٩٥٢)، صحيح مسلم (٨٩٢): من طريق هشام، صحيح البخاري (٩٤٩، ٩٨٧، ٢٩٠٦، ٣٥٢٩)، صحيح مسلم (٨٩٢): من طريق عروة.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢/٤٦٠).

أبواب صلاة النافلة

بابُ صَلاةِ النَّافِلَةِ في غَيرِ المَكَانِ الذي صَلَّى فيهِ الفَرْضَ

١٠٠- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن القاسم بن محمد الأزدي، قال: قرأتُ على الحسن بن علي بن محمد[١] بن عمرو بن المغيرة، أن محمد بن ثابت حدثهم: ثنا النعمان بن زائدة والنعمان بن سالم -جميعًا، وكانا ابنَي خالة، بعضُهم يُعِين بعضًا على كِتَابِ[٢] العلم-، قالا: ثنا نافع، عن ابن عمر، قال: «كان النبي ﷺ لا يركَعُ بعدَ الفَرضِ في مَوضِعٍ يُصَلِّي فيهِ الفَرض».

غريبٌ من حديث نافع، عن ابن عمر، لم نكتبه بهذا الإسناد إلا عن هذا الشيخ[٣].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

الإسناد إلى نافع مطابقٌ لإسناد الحديث الماضي برقم (١١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، للجهالة في ثلاث طبقات من إسناده، مع الفردية الشديدة فيه إلى طبقة شيخ الدارقطني.

ويزيده نكارةً وضعفًا أن البخاريَّ أخرج في صحيحه من طريق أيوب، عن نافع، قال: «كان ابنُ عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة»[٤].

---

(١) سقط قوله: «بن محمد» من الأطراف.

(٢) أي: كتابة، قال في اللسان (٦٩٨/١): «كتب الشيءَ يكتبه كَتْبًا وكِتابًا وكِتابةً وكِتْبَةً».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٦٤).

(٤) صحيح البخاري (٨٤٨). وقد أخرجه ابن أبي شيبة (٦١٥٣) من طريق أيوب، بلفظ: «أنه كان يصلي سُبحتَه مكانَه»، وأخرجه عبدالرزاق (٣٩٦٨) عن عبدالله بن عمر، وعبدالرزاق (٣٩٦٩)،

○ حكم الدارقطني:

استغرب الدارقطني الحديث من حديث نافع، عن ابن عمر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

وابن أبي شيبة (٦١٥٥)، من طريق عبيدالله بن عمر، كلاهما عن نافع، بمعناه. وقد أورد ابن رجب في فتح الباري (٤٣٢/٧) روايتين عن ابن عمر بخلاف ذلك، لكنَّهما منقطعتان، وهما من غير طريق نافع أصلًا.

بابُ صَلاةِ النَّافِلَةِ في البُيُوتِ، والقِرَاءَةِ فيها

١٠١- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا علي بن الحسن بن أحمد الحَرَّاني، ثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم الحَرَّاني، ثنا سعيد بن بَزِيع، ثنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أنس، وجابر بن عبدالله، قالا: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قَضَى أَحَدُكم الصلاةَ في المسجِدِ في جَماعَة، فَلْيَجعَلْ في بَيتِهِ جُزءًا مِن صَلاتِه، فإنَّ اللهَ جاعِلٌ في بَيتِهِ مِن صَلاتِهِ خَيرًا**».

غريبٌ من حديث الزهري، عن أنس، وجابر، تفرَّد به عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم -وهو ضعيف-، عن سعيد بن بَزِيع، عن ابن إسحاق[١].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- علي بن الحسن بن أحمد بن خالد بن فروخ، أبو الحسين، الحَرَّاني، المعروف بابن الكلاس:

ضعيف. قال الدارقطني: «كان ضعيفًا»، وقال: «لم يكن علي بن الحسن الحراني قويًّا»[٢].

٢- عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم، أبو اليقظان، الحَرَّاني:

ضعيف. ضعَّفه الدارقطني في هذا الموضع، ونقله عنه ابن الجوزي، والذهبي[٣]. وقد ساق له الدارقطني عدَّة أحاديث يتفرَّد بها، منها الحديثان التاليان، وأحاديث أخرى تأتي بالأرقام (١٠٨، ١٤٥، ٣٤٧).

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١١٣٥).

(٢) علل الدارقطني (١٢٤/٢)، تاريخ بغداد (٣١٣/١٣)، أطراف الغرائب والأفراد (٣١٧/٢)، تاريخ الإسلام (٦٧٠/٧).

(٣) كنيتُه من أطراف الغرائب والأفراد (٣٣١/١، ٣١٧/٢)، ونقلُ تضعيفِ الدارقطني في الضعفاء والمتروكين، لابن الجوزي (٩٧/٢)، وميزان الاعتدال (٥٠٦/٢).

٣- سعيد بن بَزِيع الحَرَّاني:

صدوق. قال أبو زرعة: «صدوق»(١).

٤- محمد بن إسحاق بن يَسَار المطَّلبي مولاهم، أبو بكر، المدني، نزيل العراق:

«إمام المغازي، صدوق يدلس»(٢).

٥- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، وشيخ شيخه، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد تفرُّدًا نازلًا.

ومتن الحديث معروفٌ من حديث أبي سفيان، عن جابر، أخرجه مسلم في صحيحه(٣)، وقد قيل فيه: عن جابر، عن أبي سعيد الخدري(٤).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم -مع ضعفه- بالحديث عن عن سعيد بن بزيع، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن أنس، وجابر.

---

(١) الجرح والتعديل (٤/٨).

(٢) تقريب التهذيب (٥٧٢٥).

(٣) (٧٧٨).

(٤) انظر: علل الترمذي الكبير (ص٨٤).

١٠٢- [(١)] وعن الزهري، عن أنس، وجابر، قالا: قال رسول الله ﷺ: «**صَلُّوا فِي بُيُوتِكُم، ولا تَتْرُكُوا النَّوَافِلَ فيها**»[(٢)].

○ التخريج:

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (١٨٤٧)- من طريق الدارقطني[(٣)]، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

الإسناد إلى الزهري مطابقٌ لإسناد الحديث السابق (١٠١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني -كسابقه- ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، وشيخ شيخه، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد تفرُّدًا نازلًا.

ولم أجد للحديث بهذا اللفظ أصلًا من حديث أنس، ولا من حديث جابر.

وقد نظر الشيخ الألباني -رحمه الله- في هذا الإسناد ابتداءً من سعيد بن بزيع، فقال: «رجاله ثقات، غير أن ابن إسحاق مدلس، وقد عنعنه...» ، ثم استشهد له بحديث ابن عمر: «صلوا في بيوتكم، ولا تتخذوها قبورًا»[(٤)]. وفات الشيخَ -رحمه الله- أن ينظر في الراويَين دون سعيد بن بزيع، وهما سببُ ضعف الإسناد -كما سبق-، وتفرُّدهما به -مع ضعفهما وتأخُّر طبقتهما- لا يُنهِضُه للاعتضاد بغيره.

---

(١) وضع الناسخ علامة الفصل «ســ» هنا، لفصل الإسناد عن كلام الدارقطني السابق. وظاهرٌ من العطف أن هذا الحديثَ بإسنادِ سابقه، وأنه كسابقه -أيضًا- في الجزء الثامن من الأفراد.

(٢) سقط هذا الحديث من الأطراف.

(٣) لم يُبرِز ابنُ حجر الراويَ عن الدارقطني عنده، وللديلمي إسنادان إلى أفراد الدارقطني، أحدهما المارُّ في الحديث (٩٤)، والآخر روايتُه عن أبي منصور العجلي، عن أبي الطيب الطبري، عن الدارقطني، وبه أخرج حديثًا برقم (٢٧٨) صرَّح أنه من الأفراد.

(٤) السلسلة الصحيحة (٤/٥٤١).

○ حكم الدارقطني:

لم يرد هنا حُكمٌ للدارقطني على هذا الإسناد، لكنَّ الظاهر أن الدارقطنيَّ ساقه في جملة أسانيد حَكَمَ عليها بحكم واحد، وهو ما مرَّ في الحديث السابق، وسيأتي في الحديث التالي، والأحاديث (١٠٨، ١٤٥، ٣٤٧)، مِن تفرُّد عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم الحراني بالحديث مع ضعفه.

١٠٣- [(١)] وبسنده عن أنس، وجابر، قالا: قال رسول الله ﷺ: «**أَكْثِروا مِن تِلاوَةِ القُرآنِ في بُيُوتِكم، فإنَّ البَيتَ الذي لا يُقرأُ فيه القُرآنُ يَقِلُّ خَيرُه، ويَكثُرُ شَرُّه، ويَضِيقُ على أَهلِه**».

غريبٌ من حديث أنس بن مالك، وجابر، تفرَّد به عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم -وهو ضعيف-، عن سعيد بن بَزِيع، عن ابن إسحاق[(٢)]. / [٤٠أ]

○ التخريج:

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٨٢)- من طريق الدارقطني[(٣)]، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٦٦٧٢) من طريق عمرو بن أبي قيس، عن عبد ربه بن عبدالله، عن عمر بن نبهان، عن الحسن، عن أنس، بنحوه، بدون مطلعه.

○ رجال الإسناد:

الإسناد إلى الزهري مطابقٌ لإسناد الحديث الماضي برقم (١٠١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني -كسابقَيه- ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، وشيخ شيخه، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد تفرُّدًا نازلًا.

ولا تنفعه تقويةً روايةُ البزار، إذ عمرو بن أبي قيس «صدوق له أوهام»[(٤)]، ولم أجد ذكرًا لعبد ربه بن عبدالله، وإنما وجدت راويًا مجهولًا يقال له: عبدالرحمن بن عبدالله بن عبد ربه، يروي عن عمر بن نبهان، ويروي عنه عمرو بن أبي قيس[(٥)]، فكأنه أخٌ لعبد ربه

(١) هذا الحديث معطوف على سابقه، فهو معه في الجزء الثامن من الأفراد.

(٢) سقط هذا الحديث من الأطراف.

(٣) لم يبرز ابن حجر الراوي عن الدارقطني، وانظر حاشية مثل هذا الموضع من الحديث السابق.

(٤) تقريب التهذيب (٥١٠١).

(٥) تهذيب الكمال (٢١٥/١٧)، قال ابن حجر في التقريب (٣٩١٦): «مقبول».

المذكور، أو حصل تخليطٌ في تسميته. وعمر بن نبهان «ضعيف»[١]. ولم يصرح الحسن بسماعه من أنس، وقد مرَّ في ترجمته في الحديث (٩٦) أنه «كان يرسل كثيرًا، ويدلس».

فإسنادُ البزار من الضعف بما لا يقوّي معه إسنادَ الدارقطني.

وللحديث إسنادٌ من مراسيل ابن سابط[٢]، وآخر موقوفٌ على أبي هريرة[٣]. فقد تكون هذه الأسانيدُ مدخلَ الوهم على الضعفاء الذين رووه موصولًا مرفوعًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم -مع ضعفه- بالحديث عن عن سعيد بن بزيع، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن أنس، وجابر.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٩٧٥).

(٢) مصنف عبدالرزاق (٦٠٧٨).

(٣) سنن الدارمي (٣٣٥٢).

[٤١أ]

بابُ صَلاةِ الضُّحَى /

١٠٤ – قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو بكر؛ عبدالله بن سليمان بن الأشعث -لفظًا-، ثنا أحمد بن صالح، قرأت على عبدالله بن نافع: أخبرني هشام بن سعد، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، أن رسول الله ﷺ صلى الضُّحى ببقيع[١] الزبير ثمان ركعات. قال: «**وإنها صَلاةُ رغبٍ ورهب**[٢]».

غريبٌ من حديث عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، وغريبٌ من حديث زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، تفرَّد به هشام بن سعد عنه، ولا نعلم حدث به عنه[٣] غير عبدالله بن نافع الصائغ، ولم أجده إلا من رواية أحمد بن صالح عنه[٤].

○ التخريج:

أخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (١١٨)، وفي ناسخ الحديث ومنسوخه (٢٠٣)، عن عبدالله بن سليمان بن الأشعث، به، بمثله[٥].

---

(١) كذا في الأصل، بإعجام الباء من «بقيع»، وكذلك ضبطها الحازمي في الأماكن (ص١٣٣)، وياقوت في معجم البلدان (٤٧٤/١)، وغيرهما. وذكر ابن الملقن في البدر المنير (٦٠١/٤) وجهًا بضبطها بالنون: «نقيع»، لكنه لم ينقله إلا عن ناسخ إحدى نُسَخ كتاب «السنن الصحاح»، لابن السكن. وسيأتي الكلام عن موضع هذا البقيع في آخر دراسة الأسانيد.

(٢) قال في اللسان (٤٢٢/١): «الرَّغْبُ والرُّغْبُ والرَّغَبُ والرَّغْبَة...: الضَّراعة والمسألة»، وقال (٤٣٦/١): «رَهِبَ الشيءَ رَهْبًا ورَهَبًا ورَهْبةً: خافَهُ، وَالِاسْمُ: الرُّهْبُ...».

(٣) أسقط الناسخ «عنه» أولًا، ثم ألحقها فوق السطر قبيل «به»، لكن الظاهر أنه أرادها بعدها. وأسلوبُ الدارقطني المستمرُّ في مثل هذا التعبير: تقديمُ «به»، وكذلك وقع في هذا الحديث من الأطراف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٧٧٩).

(٥) وقع في الترغيب: «صلى الصبح في بقيع الغرقد». وقوله: «الصبح» خطأ واضح، فالباب عنده معقودٌ أصلًا في «فضل صلاة الضحى وعددها». وقد راجعت الأصلَ الخطيَّ للكتاب، فوجدت أن قوله: «بقيع الغرقد» ملحقٌ في حاشيةٍ علوية، وأن العبارة في الأصل -دون إشكال-: «ببقيع الزبير»، ولم يُشِر المحقق إلى شيءٍ من ذلك. والظاهر أن تلك الحاشية إنما هي تعيينٌ لموضع بقيع الزبير هذا.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- أحمد بن صالح المصري، أبو جعفر، ابن الطبري:

«ثقة حافظ. تكلم فيه النسائيُّ بسبب أوهامٍ له قليلة، ونَقَل عن ابن معين تكذيبَه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظنَّ النسائيُّ أنه عنى ابنَ الطبري»[١].

٣- عبدالله بن نافع الصائغ المخزومي مولاهم، أبو محمد، المدني:

«ثقة، صحيح الكتاب، في حفظه لين»[٢].

٤- هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد:

«صدوق له أوهام، ورمي بالتشيع»[٣].

٥- زيد بن أسلم:

ثقة عالم، وكان يرسل. سبقت ترجمته في الحديث (٢١).

٦- عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد، المدني، مولى ميمونة:

«ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة»[٤].

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ليّن، لِلِين هشام بن سعد.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٨).

(٢) المصدر نفسه (٣٦٥٩).

(٣) المصدر نفسه (٧٢٩٤).

(٤) المصدر نفسه (٤٦٠٥).

وأما عبدالله بن نافع الصائغ، فيحتمل أن الحديث من صحيح حديثه، إذ صرَّح أحمد بن صالح بأنه قرأه عليه، وهذا قد يقتضي أنه من كتابه، أو نقلًا عن كتابه، ولعل هذه هي النكتة في التنصيص على أن رواية أحمد بن صالح عنه وقعت بصيغة القراءة.

وقد أخرج محمد بن الحسن بن زَبَالة هذا الحديثَ على وجهٍ مخالف، إلا أني لم أقف على إسناده، لكون الكتاب مفقودًا حتى الآن، قال السمهودي: «روى ابن زبالة عن عطاء بن يسار، أن النبي ﷺ صلى الضحى في بقيع الزبير ركعتين، فقال له أصحابه: إن هذه الصلاة ما كنتَ تصليها؟ قال: «إنها صلاة رغبٍ ورهب، فلا تدعوها»»[١].

وقد وجدت ابنَ زبالة يروي عن عطاء بن يسار بواسطة: مالك، عن زيد بن أسلم[٢]، فيحتمل أنه روى هذا الحديث بهذا الإسناد كذلك، فيكون مالكٌ مخالفًا لهشام بن سعد، مرسِلًا للحديث.

إلا أن حال ابن زبالة رديئة، فقد «كذبوه»[٣].

وقد روى مالك، عن زيد بن أسلم، عن عائشة، أنها كانت تصلى الضحى ثماني ركعات، ثم تقول: «لو نُشر لي أبواي ما تركتهن»[٤].

وهذه مخالفة ثابتةٌ لهشام بن سعد من وجهٍ آخر، والظاهر أنه لو ثبت حديث أبي سعيد الخدري من حديث زيد بن أسلم لما تركه مالكٌ إلى مثل هذا الموقوف.

وبهذا يتبيَّن ما في تصحيح ابن السكن لهذا الحديث من نظر، حيث أخرجه موصولًا عن أبي سعيد الخدري في «السنن الصحاح»[٥].

(١) وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى (٣/٨٦٩).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٢/٢٥٣).

(٣) تقريب التهذيب (٥٨١٥).

(٤) الموطأ (١/١٥٣) -وعنه عبدالرزاق (٤٩١٧)-. وانظر: علل الدارقطني (٨/٤٣٢).

(٥) البدر المنير (٤/٦٠١).

وأما **أصل صلاة الضحى ثمان ركعات، فثابتٌ في الصحيحين من حديث أم هانئ، وفيه أن ذلك بمكة**[١]، ولعل هذا ما دعا ابنَ أبي داود -شيخَ الدارقطني- إلى تفسير الزبير في متن الحديث بالزبير بن عبدالمطلب -عم النبي ﷺ-، قال عقب هذا الحديث: «هذا الزبير بن عبدالمطلب، مات كافرًا»[٢]. وأما غيرُه من أهل التاريخ والبلدان، فذكروا أنه بقيعٌ للزبير بن العوام بالمدينة[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد هشام بن سعد بالحديث عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن هشام غير عبدالله بن نافع الصائغ، وأنه لم يجده إلا من رواية أحمد بن صالح عنه.

---

(١) صحيح البخاري (٣٥٧، ١١٠٣، ١١٧٦، ٣١٧١، ٤٢٩٢، ٦١٥٨)، صحيح مسلم (٣٣٦: ١/٢٦٦، ٤٩٧).

(٢) ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين (ص١٩٥).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (٣/٥١)، نسب قريش، لمصعب الزبيري (ص٢٤٤)، جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكار (ص٤٦١)، الأماكن، للحازمي (ص١٣٣)، معجم البلدان (١/٤٧٤)، وفاء الوفاء (٢/٢٤٨، ٤/٣٣)، المعالم الأثيرة (ص٥٢).

١٠٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا عبدالله بن سليمان بن الأشعث، ثنا أحمد بن الوليد ابن بُرد، ثنا ابن أبي فُدَيك، عن شِبْل بن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن جده، عن أبي الدرداء، أنه قال: «أوصاني حَبِيبي ﷺ بثلاثٍ: بصَومِ ثلاثةِ أيَّامٍ مِن كُلِّ شَهر، وصَلاةِ الضُّحَى، وأن أُصَلِّيَ وِترًا قبلَ أن أَرقُد».

غريبٌ من حديث العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي الدرداء، تفرَّد به عنه [ابنُه][1] شِبْل بن العلاء، ولم يروه عنه غير محمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك[2].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- أحمد بن الوليد بن محمد[3] بن بُرد بن يزيد بن سخت بن سميع، أبو الوليد، الأنطاكي:

مستور. روى عن سفيان بن عيينة، وابن أبي فديك، وبشر بن بكر، وغيرهم، وروى عنه جماعةٌ فيهم بعض الحفاظ، كابن أبي داود، وابن متويه، ومحمد بن الحسن بن قتيبة، وسمع منه أبو حاتم الرازي، وقال: «شيخ»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال ابن العديم: «وكان شاعرًا فقيهًا»، وأرَّخ ابن قانع وفاته سنة ست وخمسين ومائتين[4]، ولم أقف على من بيَّن حاله في الحديث جرحًا أو تعديلًا.

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦٧٠).

(٣) وقع عند ابن أبي حاتم (٢/٧٤): «أحمد بن محمد بن الوليد»، وأعاده في موضعٍ لاحقٍ (٢/٧٩) فنسبه: «أحمد بن الوليد بن بُرد».

(٤) الجرح والتعديل (٢/٧٤)، الثقات (٨/٣٨)، بغية الطلب (٣/١١٨٩).

٣- محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فُدَيك الديلي مولاهم، أبو إسماعيل، المدني:

«صدوق»(١).

٤- شِبْل بن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي مولاهم، أبو المفضل، المدني:

ضعيف. قال ابن حبان: «روى عنه ابن أبي فديك، بنسخةٍ مستقيمةٍ حدثنا بها الفضل بن محمد العطار بأنطاكية، قال: ثنا أحمد بن الوليد ابن بُرد الأنطاكي، قال: ثنا ابن أبي فديك، قال: ثنا شبل بن العلاء، عن أبيه»، وقال: «مستقيم الحديث جدًّا»، وصحَّح له في صحيحه، وقال: «مستقيم الأمر في الحديث»(٢).

وقال ابن عدي: «حدث عنه ابن أبي فديك، عن أبيه، عن جده، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، بأحاديثَ لا يحدث بها عن العلاء غيرُه مناكيرَ»، وأسند من طريق ابن بُرد، عن ابن أبي فديك، عن شبل، بهذا الإسناد، قال: «أحاديث فيها مناكير». وقال الدارقطني: «ليس بالقوي، ويخرَّج حديثه»(٣).

ومن الواضح أن توثيقَ ابن حبان، وجرحَ ابن عدي، مفسَّران، واردان على موردٍ واحد، هو نسخة شبل بن العلاء، عن أبيه، فالظاهر أن نَفَسَ ابن حبان المتساهلَ في التصحيح أثَّر في توثيقِه لشبل، ولذا فقد وافق الدارقطنيُّ ابنَ عديٍّ على تضعيفه، وقولهما أرجح. فالرجل ضعيفٌ فيما ينفرد به، صالحٌ في المتابعات والشواهد.

٥- العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرَقي، أبو شِبْل، المدني:

«صدوق ربما وهم»(٤).

---

(١) تقريب التهذيب (٥٧٣٦).

(٢) الثقات (٦/٤٥٢)، وأعاد ترجمته مختصرةً في موضع لاحق (٨/٣١٢)، مشاهير علماء الأمصار (ص٢١٧).

(٣) الكامل (٦/١٨٩، ١٩٠)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٢٢٣، ٦٦٩).

(٤) تقريب التهذيب (٥٢٤٧).

٦- عبدالرحمن بن يعقوب الجهني المدني، مولى الحُرَقة:

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف شبل بن العلاء، وتفرُّده بالحديث.

ورواية عبدالرحمن بن يعقوب عن أبي الدرداء غريبة، إذ لم أجد مَن ذكر أنه روى عنه، ولا وجدت إسنادًا وقع فيه ذلك، فضلًا عن أن في سماعه من أبي الدرداء نظرًا، إذْ أقدم شيوخه المعروفين وفاةً: أبو هريرة، وقد توفي سنة ٥٧هـ، أو ٥٨هـ، ونزل إلى الرواية عن بعض التابعين، وأما أبو الدرداء، فالأصحُّ أنه توفي في خلافة عثمان[٢]، أي: قبل سنة ٣٥هـ، فسماع عبدالرحمن بن يعقوب منه مستبعد.

ولأصل الحديث طرقٌ عن أبي الدرداء، وقد أخرجه مسلم في صحيحه[٣] بإسناد الحديث التالي (١٠٦): ابن أبي فديك، عن الضحاك بن عثمان، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبي مرة، عن أبي الدرداء.

ولا يتوجَّه أن يُعَدَّ هذا اختلافًا عن ابن أبي فديك، إذ سبق أنه يروي عن شبلٍ نسخةً معروفة، فذاك الإسناد منها، وهذا إسنادٌ آخرُ عنده للحديث.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد شبل بن العلاء بالحديث عن العلاء بن عبدالرحمن، عن أبيه، عن أبي الدرداء، وتفرد محمد بن إسماعيل بن أبي فديك عن شبل.

(١) تقريب التهذيب (٤٠٤٦).

(٢) الإصابة (٤/٦٢٢).

(٣) (٧٢٢).

١٠٦- [١] ثنا أبو بكر ابن أبي داود، ثنا جعفر بن مسافر، ثنا ابن أبي فُدَيك، عن الضَّحَّاك بن عثمان، عن إبراهيم بن عبدالله بن (حُنَين)[٢]، عن أبي مُرَّة، عن أبي الدرداء، قال: «أوصاني رسول الله ﷺ بثلاثٍ لا أدَعُهُنَّ ما عِشتُ: بصِيام ثلاثةِ أيَّامٍ من كُلِّ شَهر، وصَلاةِ الضُّحَى، وألَّا أنامَ إلا على وِتر».

غريبٌ من حديث أبي مُرَّة -مولى أم هانئ بنت أبي طالب- عن أبي الدرداء، تفرَّد به إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، ولم يروه عنه غير الضَّحَّاك بن عثمان[٣].

○ التخريج:

أخرجه **مسلم** في صحيحه (٧٢٢)، ومحمد بن نصر في الوتر (ص٢٨١/مختصره)، عن هارون بن عبدالله،

ومسلم (٧٢٢)، والبيهقي (٤٧/٣)، من طريق محمد بن رافع،

والسراج في حديثه (٢٠٤٩) عن الحسن بن داود بن محمد بن المنكدر،

ومحمد بن الحسن العطار في حديثه (٨٣٦)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (١٦٣٢)، من طريق عبدالرحمن بن إبراهيم دحيم،

أربعتهم (هارون، وابن رافع، والحسن بن داود، ودحيم) عن ابن أبي فديك، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أبو بكر ابن أبي داود:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- جعفر بن مسافر بن راشد التنيسي، أبو صالح، الهذلي:

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء الثامن من «الأفراد»، ويظهر أن الدارقطني ساقهما متعاقبين فيه.

(٢) وقع في الأصل: «حبيب»، وهو تحريف، وسيأتي على الصواب في تعليق الدارقطني.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦٧٦).

«صدوق ربما أخطأ»[١].

٣- ابن أبي فُدَيك:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث السابق (١٠٥).

٤- الضَّحَّاك بن عثمان:

صدوق يهم. سبقت ترجمته في الحديث (٧٠).

٥- إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين الهاشمي مولاهم، أبو إسحاق، المدني:

«ثقة»[٢].

٦- أبو مرة: يزيد، مولى عقيل بن أبي طالب -ويقال: مولى أم هانئ-، مدني:

«ثقة»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لِلِين جعفر بن مسافر، والضحاك بن عثمان. إلا أن جعفرًا توبع من جماعةٍ فيهم بعض الحفاظ، كهارون بن عبدالله، ودحيم، وأما الضحاك، فتفرَّد به -كما بيَّن الدارقطني هنا-.

وقد أخرج مسلمٌ هذا الحديثَ في الصحيح مع غرابته ولين راويه، والذي يظهر من سياقِهِ أنه أخرجه في الشواهد والمتابعات، فإنه ساقَهُ بعد طرق حديث أبي هريرة في الباب، وصدَّره بحرف العطف: «وحدثني».

وقد مرَّ أن للحديث طرقًا أخرى عن أبي الدرداء تقوِّي صحَّته عنه، منها الإسناد السابق (١٠٥)، وهو ضعيف، ومنها طريق جبير بن نفير، وفيها ضعف[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٩٥٧).

(٢) المصدر نفسه (١٩٥).

(٣) المصدر نفسه (٧٧٩٧).

(٤) أخرجه أحمد (٢٨١٩٩)، وأبو داود (١٤٣٣)، والبزار (٤١٣٦)، من طريق أبي اليمان، والحارث (٣٤٣/بغية الباحث)، والمخلص في الرابع من المخلصيات (٢٣٧)، من طريق أبي حيوة،

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إبراهيم بن عبدالله بن حنين بالحديث عن أبي مرة، عن أبي الدرداء، وتفرد الضحاك بن عثمان عن ابن حنين.

كلاهما (أبو اليمان، وأبو حيوة) عن صفوان بن عمرو، عن أبي إدريس السكوني، عن جبير، به.
وأخرجه أحمد (٢٨١٢٦) عن أبي المغيرة، عن صفوان بن عمرو، قال: حدثني بعض المشيخة عن أبي إدريس السكوني، به. وأبو المغيرة ثقة -كما مرَّ في الحديث (٩٥)-، وقد بيَّنت روايتُه أن في الإسناد إبهامًا، فضلًا عن أن أبا إدريس «مقبول» -كما في التقريب (٧٩٢٧)-.

بابُ ما جاءَ في صَلاةِ اللَيلِ وفَضلِها / [٤١ب]

١٠٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا يعقوب بن يوسف بن زياد، ثنا أبو جنادة، عن مالك بن مِغْوَل، عن منصور، عن أبي وائل، عن حذيفة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قام العبدُ يُصَلِّي أقبَلَ اللهُ -عزَّ وجل- عليه بوَجهِه، فلم يصرف**[1] **عنهُ حتى يَنصَرِفَ العَبد، أو يُحْدِثَ حَدَثَ سُوء**».

غريبٌ من حديث منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، عن حذيفة، وهو غريبٌ من حديث مالك بن مِغْوَل، عن منصور، تفرَّد به أبو جنادة؛ (حُصَين)[2] بن مُخارِق [عنه][3][4].

○ التخريج:

أخرجه ابن المحب الصامت في صفات رب العالمين [٨٧أ] من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد: يعرف بابن عقدة:

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- يعقوب بن يوسف بن زياد:

مجهول العين. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٣- أبو جنادة: حصين بن مخارق:

متروك الحديث، متهم بالكذب. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

---

(١) كذا في الأصلِ والروايةِ من طريق الدارقطني، وكتب فوقها في الأصل: «كذا». ويحتمل أن صوابها: «ينصرف»، كما في أكثر المصادر، أو: «يصرفه»، كما في بعضها.

(٢) وقع في الأصل: «حفص»، وهو تحريف، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، والأطراف، ومصادر ترجمة الراوي.

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، والأطراف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٠١٨).

٤- مالك بن مِغْوَل:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

٥- منصور بن المعتمر:

ثقة ثبت، وكان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٦- أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال ابن عقدة، وجهالة شيخه، ووهاء حال أبي جنادة.

وإنما يُعرَف رفعُ الحديث عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، وخالفه الأعمش، فوقفه عنه على حذيفة[1]. والأعمش «ثقة حافظ» -كما مرَّ في الحديث (٢٦)-، وعاصم «صدوق له أوهام» -كما مرَّ في الحديث (٢٨)-، فرجحان رواية الأعمش ظاهر.

وأما رواية مالك بن مغول، عن منصور، فإنها لم تأتِ إلا بهذا الإسناد الواهي، فلا أصلَ لها، ولا تفيد روايةَ عاصم عضدًا ولا تقويةً البتة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي جنادة؛ حصين بن مخارق بالحديث عن مالك بن مغول، عن منصور، عن أبي وائل، عن حذيفة.

---

(١) حديث عاصم: أخرجه ابن أبي شيبة (٧٦٥٥)، وابن ماجه (١٠٢٣)، والبزار (٢٨٨٩)، وابن خزيمة في صحيحه (٩٢٤)، وفي التوحيد (١٧)، وابن المنذر في الأوسط (١٦٢٦).

وحديث الأعمش: أخرجه عبدالرزاق (١٧٠٣)، وابن أبي شيبة (٧٦٥٤)، وابن خزيمة في التوحيد (١٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٦٥٥)، والطيوري في الطيوريات (٣٥٩)، والذهبي في المعجم المختص (ص٢٧٣).

١٠٨ – قال الدارقطني في الثامن: حدثنا علي بن الحسن بن أحمد الحَرَّاني، ثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم الحَرَّاني، ثنا سعيد بن بَزِيع، ثنا محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن أنس، وجابر، قالا: كان رسول الله ﷺ يأمرُ(١) بالصلاة بالليل، ويقول: «**إنَّ صَلاةَ اللَيلِ مَحضُورَة، تَحضُرُها الملائكَة**».

غريبٌ من حديث الزهري، عن أنس، وجابر، تفرَّد به عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم –وهو ضعيف–، عن سعيد بن بَزِيع، عن ابن إسحاق(٢). / [٤٢أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

الإسناد إلى الزهري مطابقٌ لإسناد الحديث الماضي برقم (١٠١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، وشيخ شيخه، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد تفرُّدًا نازلًا.

وأصل الحديث معروفٌ من حديث أبي سفيان، وأبي الزبير، عن جابر، أخرجه مسلم في صحيحه من طريقهما(٣)**، وفي متنه مغايرة.** ولم أجده من حديث أنس.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم –مع ضعفه– بالحديث عن عن سعيد بن بزيع، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن أنس، وجابر.

---

(١) كذا في الأصل، ووقع في الأطراف: «يأمرنا»، ويحتمل أن «نا» سقطت من هنا، أو زيدت في الأطراف خطأً، لاشتباهها بأول الكلمة التالية: «با».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١١٣٦).

(٣) صحيح مسلم (٧٥٥).

بابُ وَقْتِ الوِتْر، وعَدَدِه، وما يقْرَأُ فيه

١٠٩ – قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن أبي شيبة، ثنا عبدالله بن هاشم الطوسي، ثنا عبدالرحمن بن مَهدِي، ثنا سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن وَثَّاب، عن مسروق، عن عائشة، قالت: «(١) أوتَرَ رسول الله ﷺ مِن أوَّلِ الليل، وآخرِه، وأوسَطِه، وانتهى وِترُه إلى السَّحَر».

[غريبٌ من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن وَثَّاب، ومن حديث الثوري، عن حبيب، تفرَّد به عبدالله بن هاشم الطوسي، عن عبدالرحمن بن مَهدِي.

والمحفوظ عن الثوري: عن أبي حَصِين](٢) (٣).

○ التخريج:

رواه سفيان الثوري، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن وثاب، عن مسروق، عن عائشة:

أخرجه البيهقي (٣/٣٥) من طريق عبدالله بن محمد بن الحسن ابن الشرقي، عن عبدالله بن هاشم الطوسي، به، بلفظ: «من كل الليل أوتر رسول الله ﷺ، فانتهى وتره إلى آخر الليل».

الوجه الثاني: سفيان الثوري، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثاب، عن مسروق، عن عائشة:

أخرجه أبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (١٦٨٨) من طريق عبدالله بن جعفر التغلبي، عن عبدالله بن هاشم الطوسي، به، بنحوه.

وأخرجه أحمد (٢٦٣٣٣)،

---

(١) وقع في الأطراف هنا: «قد».

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤١٧).

والنسائي في الكبرى (١٣٩٤) عن إسحاق بن منصور،

كلاهما (أحمد، وإسحاق) عن عبدالرحمن بن مهدي، به، بنحوه.

وأخرجه إسحاق بن راهويه (١٤٥٠)، وأحمد (٢٦٣٣٣)، و**مسلم** (٧٤٥)، وأبو عوانة (٢٣٠٥)، وأبو نعيم في مستخرجه (١٦٨٨)، والبيهقي (٣/٣٥)، من طريق وكيع،

وإسحاق بن راهويه (١٤٥١)، والدارمي (١٦٢٨)، وتمام في فوائده (٦٥٦)، والسِّلَفي في معجم السفر (٤١٩)، من طريق قبيصة،

كلاهما (وكيع، وقبيصة) عن سفيان الثوري، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٦٩٢٣) -ومن طريقه ابن ماجه (١١٨٥)، وابن حبان (٢٤٤٣)-، وأحمد (٢٥٦١٤)، والترمذي (٤٥٦)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/٣٣٤)، من طريق أبي بكر بن عياش، عن أبي حصين، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن شبيب بن زياد، أبو بكر، البزاز، يعرف بابن أبي شيبة -وربما قيل: ابن شيبة-:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة ثقة، فيه جلادة»، وقال في رواية: «ثقة»[١].

٢- عبدالله بن هاشم بن حَيَّان العبدي، أبو عبدالرحمن، الطوسي، سكن نيسابور:

«ثقة صاحب حديث»[٢].

٣- عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري مولاهم، أبو سعيد، البصري:

«ثقة ثبت حافظ، عارف بالرجال والحديث»[٣].

٤- سفيان الثوري:

---

(١) العلل (٣/٣٨٨)، سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (١٢٧)، تاريخ بغداد (٦/١٧٢)، تاريخ الإسلام (٧/٣١٨).

(٢) تقريب التهذيب (٣٦٧٥).

(٣) المصدر نفسه (٤٠١٨).

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٥- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٦- يحيى بن وثَّاب الأسدي مولاهم، الكوفي، المقرئ:

«ثقة عابد»[١].

٧- مسروق:

ثقة فقيه عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٧٧).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، إلا أنه قد اختُلف عن عبدالله بن هاشم الطوسي:

* فرواه أحمد ابن أبي شيبة -شيخ الدارقطني-، وعبدالله ابن الشرقي، عنه، عن ابن مهدي، عن الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن وثاب، به.

* ورواه عبدالله بن جعفر التغلبي، عن عبدالله بن هاشم، عن ابن مهدي، عن الثوري، عن أبي حصين، عن يحيى بن وثاب، به.

والتغلبي «ثقةٌ يفهم» -كما قال تلميذه أبو حفص ابن بشران-[٢]، ولم يُصِب الذهبيُّ في تضعيفه واتهامه بحديثٍ عُهدته على من فوقه[٣].

---

(١) المصدر نفسه (٧٦٦٤).

(٢) تاريخ بغداد (١١/٨٤).

(٣) قال الذهبي في الميزان (٢/٣٦٤): «ليس بثقة، انفرد بخبر: «من لم يقل: عليٌّ خير البشر، فقد كفر»، فرواه بإسنادٍ انفرد به، وهذا باطل، رواه عن محمد بن منصور الطوسي، عن محمد بن كثير الكوفي -أحد الضعفاء-»، وقال في المغني (١/٤٧٦): «متَّهم، جاء بخبر: «من لم يقل: عليٌّ خير البشر، فقد كفر» بسندٍ ينفرد به». ولم أرَ من سبق الذهبيَّ إلى تضعيفِ التغلبي، واتهامِه بهذا الحديث، بل أخرجه الخطيب البغدادي في ترجمة محمد بن كثير من تاريخ بغداد (٤/٣١٤)، مشيرًا إلى اتهامه به، وقال الجورقاني في الأباطيل (١/٣١٢): «هذا حديث باطل»، ثم ساق أقوال الأئمة في ضعف محمد بن كثير، وقال ابن عساكر بعد أن أسند الحديث في تاريخ دمشق (٤٢/٣٧٢): «محمد بن

إلا أن الإشكالَ في سياق رواية التغلبي، فإن أبا نعيم الأصبهاني ساقها حين أخرجها مقرونةً برواية وكيع عن الثوري، فلا يبعد أنه حملها عليها.

وعليه، فالثابت عن عبدالله بن هاشم: ما رواه أحمد ابن أبي شيبة، وتابعه عليه عبدالله بن محمد ابن الشرقي -وهو في الحديث ثقةٌ صحيحُ السماع[(١)]-.

وإذا تبيَّن ذلك، فإن عبدالله بن هاشم الطوسي قد خولف عن ابن مهدي، إذ رواه عنه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن منصور، فجعلا أبا حصين مكان حبيب بن أبي ثابت.

وفي مخالفة أحمد -مع إمامته-، وإسحاق بن منصور -وهو «ثقة ثبت»[(٢)]-، دلالةٌ كافيةٌ على خطأ عبدالله بن هاشم في ذِكر حبيب بن أبي ثابت، فضلًا عن أنه انضمَّ إلى ذلك: أن الحديث معروفٌ عن سفيان الثوري، عن أبي حصين، رواه عنه كذلك: وكيع، وقبيصة، ثم أن الحديث معروفٌ عن أبي حصين، رواه عنه أبو بكر بن عياش. ولم أجده من طريق حبيب بن أبي ثابت.

ولذلك حكم الدارقطنيُّ بأن المحفوظ الثوري: جعله من حديث أبي حصين، وهذا ما أخرجه مسلم في صحيحه من طريق الثوري -كما سبق في التخريج-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن هاشم الطوسي بالحديث عن عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن وثاب، عن مسروق، عن عائشة، وحكم بأن المحفوظ عن الثوري: عن أبي حصين.

كثير ضعيف»، وصرَّح ابن الجوزي في الموضوعات (٣٤٩/١) بأن محمد بن كثير «هو المتَّهم بوضعه، فإنه كان شيعيًّا». ولا شك أنه يُقدَّم على تضعيف الذهبي المحتمل للتغلبي: توثيقُ أبي حفص ابن بشران، فإنه -مع تلمذته للتغلبي- ثقةٌ حافظٌ عارف -كما في تاريخ بغداد (١١٩/١٣)-.

(١) انظر: الإرشاد، للخليلي (٨٣٨/٣)، الإكمال، لابن ماكولا (٥٢/٥)، لسان الميزان (٥٦٩/٤).

(٢) تقريب التهذيب (٣٨٤).

١١٠ – قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا أحمد بن مَنِيع، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ثنا عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «**بادِرُوا الصُّبحَ بالوِتر**».

١١١ – ثنا أبو حامد؛ محمد بن [هارون الحضرمي، ثنا][١] أحمد بن مَنِيع، ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ثنا عاصم الأحول، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، **مثله**.

غريبٌ من حديث عاصم الأحول، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر، وَمِن حديث عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد بهما يحيى بن زكريا بن أبي زائدة[٢]. / [٤٤أ]

○ التخريج:

أولًا: حديث عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر:

أخرجه الترمذي (٤٦٧) –ومن طريقه الطوسي في مستخرجه عليه (٤٤٧)[٣]–،

ومحمد بن نصر المروزي في الوتر (ص٣٢٨/مختصره)،

وابن خزيمة (١٠٨٧)،

وابن المنذر في الأوسط (٢٦٤٨) عن عبدالرحمن بن يوسف،

أربعتهم (الترمذي، والمروزي، وابن خزيمة، وعبدالرحمن بن يوسف) عن أحمد بن منيع، به، بنحوه.

وأخرجه أحمد (٥٠٤٧) –ومن طريقه أبو عوانة (٢٣٧٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤٩٦)، والطبراني (١٣٣٦٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٩/٢٣٢)–،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، ولا بد منه لتمام الإسناد، وهو كإسناد سابقه.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٣٨٠)، ووقع في أصوله اضطراب أدى إلى إثبات آخر النص: «تفرَّد بهما أبو يحيى؛ زكريا بن أبي زائدة»، وهو خطأ.

(٣) وقع في المطبوع: «نا بذلك محمد بن محمد بن عمر، نا محمد بن عمر»، وفي آخره انتقال نظر من اسم شيخ الطوسي، وقد تكررت عند الطوسي رواية محمد بن محمد بن عمر، عن محمد بن عيسى –هو الترمذي–.

وأبو داود (١٤٣٦)، والحاكم (٣٠١/١)، من طريق هارون بن معروف،

وأبو عوانة (٢٣٧٨) عن الصغاني، عن سبلان -هو إبراهيم بن زياد-،

وابن المنذر في الأوسط (٢٦٤٩) من طريق سريج بن يونس،

وابن حبان (٢٤٤٥) من طريق يحيى بن أيوب،

وتمام في فوائده (٦١٧) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٧٩/٦٢)- من طريق يحيى بن معين،

ستتهم (أحمد، وهارون، وسبلان، وسريج، ويحيى بن أيوب، وابن معين) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، به، بنحوه.

وأخرجه أبو أمية الطرسوسي في مسند عبدالله بن عمر (٤٦) عن إبراهيم بن زياد -سبلان-، عن إسماعيل بن زكريا، عن عبيدالله بن عمر، به، بمثله.

ثانيًا: حديث عاصم الأحول، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر:

أخرجه ابن خزيمة (١٠٨٨) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (١٧٠٣)- عن أحمد بن منيع، به، بنحوه.

وأخرجه أحمد (٥٠٤٩) -ومن طريقه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤٩٧)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (١٧٠٣)، وفي حلية الأولياء (٢٣٢/٩)-،

و**مسلم** (٧٥٠) عن هارون بن معروف،

و**مسلم** (٧٥٠)، وأبو عوانة (٢٣٧٧)، والبيهقي (٤٧٨/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٧/٢٩)، من طريق سريج بن يونس،

و**مسلم** (٧٥٠)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٨٣٧)، من طريق أبي كريب،

وابن خزيمة (١٠٨٨) -من طريقه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٧٠٣)- عن زياد بن أيوب،

والطبراني (١٤٠٨٩) من طريق عبدالله بن عامر بن زرارة،

ستتهم (أحمد، وهارون، وسريج، وأبو كريب، وزياد بن أيوب، وابن زرارة) عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، به، بمثله.

○ رجال الإسناد الأول:

١- محمد بن هارون، أبو حامد، الحضرمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- أحمد بن مَنِيع بن عبدالرحمن البغوي، أبو جعفر، الأصم:

«ثقة حافظ»[١].

٣- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهَمْداني، أبو سعيد، الكوفي:

«ثقة متقن»[٢].

٤- عُبَيدالله بن عمر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٠).

٥- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ رجال الإسناد الثاني:

٦- عاصم بن سليمان الأحول، أبو عبدالرحمن، البصري:

«ثقة، لم يتكلم فيه إلا القطان، فكأنه بسبب دخوله في الولاية»[٣].

٧- عبدالله بن شقيق العُقَيلي، البصري:

«ثقة فيه نصب»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (١١٤).

(٢) المصدر نفسه (٧٥٤٨).

(٣) المصدر نفسه (٣٠٦٠).

(٤) المصدر نفسه (٣٣٨٥).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسنادَي الدارقطني الصحة، بل أخرج مسلم ثانيَهما في صحيحه، وصحَّح الترمذي أوَّلهما عقب تخريجه له، وصحَّحه ابن خزيمة وابن حبان بتخريجه في صحيحيهما.

إلا أن غرابتَهما جعلت بعضَ الأئمة يتلمَّس سببَ انفراد ابن أبي زائدة بهما، فتبيَّن أنه رواهما بالمعنى، واختصرهما من حديثين مشهورَين عن ابن عمر، هما قوله ﷺ: «إذا خِفتَ الصبحَ فأوتر بواحدة»، وقوله: «واجعل آخرَ صلاتك وترًا»، وبعض الرواة يضمُّهما في حديثٍ واحد، وكلاهما مرويٌّ بإسنادَي حديثَي ابن أبي زائدة نفسَيهما.

قال الحافظ ابن رجب: «وخرَّج مسلم من طرقٍ عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر، أن رجلًا سأل النبيَّ ﷺ: كيف صلاة الليل؟ قال: «مثنى مثنى، فإذا خشيتَ الصبح فصلِّ ركعة، واجعل آخرَ صلاتك وترًا»[(١)].

وخرَّجه من طريق ابن أبي زائدة، عن عاصم الأحول، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «بادروا الصبحَ بالوتر».

---

(١) أخرجه ابن أبي‌شيبة (٦٧٨٩، ٦٩٧٩، ٣٩١٥٣، ٣٩١٦٢) -ومن طريقه الطبراني (١٤٠٨٥)-، وأحمد (٥٠٨٢، ٥٥٧١، ٥٦٠٤)، وابن خزيمة (١٠٧٢)، وأبو عوانة (٢٣٧٥)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧٨/١)، وابن حبان (٢٦٢٣)، والطبراني (١٤٠٨٣، ١٤٠٨٤)، من طريق **خالد الحذاء**، وأحمد (٥٦٣٧)، والنسائي في الرابع من الإغراب (٩)، والطحاوي (٢٧٨/١)، من طريق **أبي بشر**، وأحمد (٥٨٦٣)، وأبو داود (١٤٢١)، والنسائي في المجتبى (١٧٠٧)، والكبرى (١٤٠٢)، والطبراني (١٤٠٨٦)، من طريق **قتادة**، وأحمد (٥٣١٣)، ومسلم (٧٤٩)، وأبو نعيم في مستخرجه عليه (٢/١٧٠٢)، من طريق **عمران بن حدير**، ومسلم (٧٤٩)، والبزار (٦١٥٤)، وأبو يعلى (٥٧٧٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧٨/١)، والطبراني (١٤٠٨٧)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٧٠١، ١٧٠٢)، والبيهقي (٣٤/٣)، من طريق **أيوب**، و**بديل بن ميسرة**، ومسلم (٧٤٩)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٧٠٢)، من طريق **الزبير بن خريت**، والبزار (٦١٥٦) من طريق **حميد الطويل**، والطبراني (١٤٠٨٨) من طريق **سعيد الجريري**، تسعتهم (خالد الحذاء، وأبو بشر، وقتادة، وعمران بن حدير، وأيوب، وبديل، والزبير بن خريت، وحميد الطويل، والجريري) عن عبدالله بن شقيق، به، بنحوه، مختصرًا ومطوَّلًا.

وهذا لعله رواه بالمعنى من الحديث الذي قبله.

وخرَّجه الإمام أحمد، وأبو داود، والترمذي، من حديث ابن أبي زائدة، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «بادروا الصبح بالوتر». وصحَّحه الترمذي.

وقد ذكر الدارقطنيُّ وغيرُه أن ابن أبي زائدة تفرَّد بهذا الحديث بالإسنادين.

وذكر الأثرم أنه ذكر لأبي عبدالله -يعني: أحمد بن حنبل- حديثَ ابن أبي زائدة هذا من الوجهين، فقال في الإسناد الأول: «عاصمٌ لم يروِ عن عبدالله بن شقيق شيئًا، ولم يروِه إلا ابن أبي زائدة، وما أدري».

فذكر له الإسنادَ الثاني، فقال أحمد: «هذا أراه اختصره من حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة»[1]، وهو بمعناه».

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٦٨٦٧) -ومن طريقه مسلم (٧٥١)، وأبو نعيم في مستخرجه عليه (١٧٠٥)- عن **أبي أسامة**، وأحمد (٤٨٠١، ٥٢٥٤) -ومن طريقه أبو داود (١٤٣٨)، وأبو عوانة (٢٣٢٠)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٧٠٥)-، والبخاري (٩٩٨)، ومسلم (٧٥١)، والبزار (٥٤١٥، ٥٤٤٤)، والمروزي في الوتر (٥٠/مختصره)، وابن خزيمة (١٠٧٢، ١٠٨٢)، والطوسي في مستخرجه على الترمذي (٤١٧)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٧٠٥)، والبيهقي السنن الكبير (٣٤/٣)، والصغير (٧٨٦)، ومعرفة السنن (٥٥٢٢)، من طريق **يحيى بن سعيد القطان**، وأحمد (٥٠٦٦) عن **محمد بن بشر**، وأحمد (٥٨٩٧، ٥٨٩٨، ٦٤١١)، وابن خزيمة (١٠٨٢)، وأبو عوانة (٢٣١٨)، وتمام في فوائده (٦١٥)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٤١/١٣)، من طريق **محمد بن عبيد**، وأحمد (٦٤١١)، ومسلم (٧٥١)، وأبو نعيم في مستخرجه عليه (١٧٠٥)، والحنائي في الحنائيات (٢٠٥)، من طريق **عبدالله بن نمير**، والبخاري (٤٧٢) من طريق **بشر بن المفضل**، وابن خزيمة (١٠٧٢، ١٠٨٢) من طريق **حماد بن مسعدة**، والسراج في حديثه (١٧٢٥)، وأبو عوانة (٢٣١٩)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٨٣٥)، من طريق **حفص بن غياث**، والمخلص في الرابع من المخلصيات (٢٣) من طريق **يحيى بن سليم**، تسعتهم (أبو أسامة، ويحيى القطان، ومحمد بن بشر، ومحمد بن عبيد، وابن نمير، وبشر بن المفضل، وحماد بن مسعدة، وحفص، ويحيى بن سليم) عن عبيدالله بن عمر، به، بنحوه، مختصرًا ومطوَّلًا.

قال: فقلت له: روى هذين أحدٌ غيره؟ قال: «لا».

قلت –ابن رجب–: والظاهر أنه اختصر حديثَ عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر، أيضًا، كما اختصر حديثَ عبيدالله، عن نافع، عنه. والله أعلم»(١).

وقد وقفتُ على ما يظهر أنه سببٌ إضافيٌّ في إشكال حديث عبدالله بن شقيق خاصةً، حيث رواه محمد بن فضيل –وهو «صدوق عارف»، كما مرَّ في الحديث (١٢)–، عن عاصم الأحول –شيخ ابن أبي زائدة–، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر، قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فسأله عن الوتر، وأنا بينهما، فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا كان من آخر الليل فأوتر بركعة، ثم صلِّ ركعتين قبل الفجر». قال عاصم: وقال لاحقُ بن حميد مثلَ هذا الحديث، إلا أنه قال: «بادروا الصبح بركعة»(٢).

فيحتمل أن ابنَ أبي زائدة حمل لفظ عاصم، عن عبدالله بن شقيق، على لفظ حديثه عن لاحق بن حميد، الذي ساقه في آخر الحديث، ثم رواه من حديث ابن شقيق فقط، فوقع الإشكال.

وقد وقع هذا الإشكال لليث بن أبي سليم –وهو ضعيف–، حيث رواه عن عاصم، عن عبدالله بن شقيق، بلفظ: سأل رجلٌ النبيَّ ﷺ عن صلاة الليل، وأنا بينهما، فقال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خشيت الصبح فبادر الصبح بركعة...»(٣). وسبق أن هذا اللفظَ الأخيرَ لعاصم عن لاحق بن حميد، لا عن عبدالله بن شقيق.

وقد رواه ثابت بن يزيد –وهو «ثقة ثبت»(٤)–، عن عاصم، عن عبدالله بن شقيق، به، فساق لفظه قريبًا من سياقة ابن فضيل، غير أنه لم يذكر حديث لاحق(٥).

---

(١) فتح الباري (١٤٨/٩).

(٢) أخرجه أبو عوانة (٢٣٧٦)، والبيهقي (٢٢/٣)، وابن عساكر في معجمه (٥٩١)، من طريق ابن فضيل.

(٣) أخرجه أحمد (٥٤٩٩) من طريق ليث.

(٤) تقريب التهذيب (٨٣٤).

(٥) أخرجه أبو يعلى (٥٦٣٥) من طريق ثابت.

وحديث لاحق بن حميد -وهو أبو مجلز-، عن ابن عمر، معروف[١]، إلا أنه لم يقع فيه لفظ المبادرة -كما رواه ابن فضيل، عن عاصم الأحول، عن أبي مجلز-. وقد رواه عبدالواحد بن زياد، عن عاصم الأحول، عن أبي مجلز، فلم يذكر فيه لفظ المبادرة أيضًا[٢]، إلا أن تفصيلَ ابن فضيل أضبط، وروايةُ ليثٍ تؤكد وجود لفظ المبادرة في حديث عاصم، وإنْ أخطأ ليثٌ بجعله في حديث عاصم، عن عبدالله بن شقيق.

هذا، وقد مرَّ في كلام الإمام أحمد قوله: «عاصمٌ لم يروِ عن عبدالله بن شقيق شيئًا، ولم يروِه إلا ابن أبي زائدة، وما أدري».

ومرادُ أحمد بقوله: «لم يروه إلا ابن أبي زائدة»: الحديثُ المذكورُ بلفظ المبادرة، لا جملةُ رواية عاصم، عن عبدالله بن شقيق، فأحمد هو الذي أخرج رواية ليث، عن عاصم، عن ابن شقيق، ويبعد ألَّا يقف على رواية ابن فضيل، عن عاصم، عن ابن شقيق.

وأما قوله: «عاصم لم يروِ عن عبدالله بن شقيق شيئًا»، فالظاهر أن مرادَه به: أنه لم يسمع منه، إذ مطلقُ روايتِه عنه أخرجه أحمد نفسُه من حديث ابن أبي زائدة وليث، عن عاصم. وهذا ما فَهِمه ابن أبي حاتم من هذا النص، فأورده في ترجمة عاصم من كتاب «المراسيل»[٣].

---

(١) أخرجه الطيالسي (٢٠٣٨)، وأحمد (٢٨٨٢، ٣٤٧٤، ٥٢٢١)، ومسلم (٧٥٢، ٧٥٣)، والمروزي في الوتر (ص٢٨٢/مختصره)، والنسائي في المجتبى (١٧٠٦)، والكبرى (١٤٠١)، وأبو يعلى (٥٧٥٦)، وأبو عوانة (٢٣٨٣، ٢٣٨٤)، والطحاوي (٢٧٧/١)، والطبراني (١٣٩٦٤، ١٣٩٦٥)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٧٠٨، ١٧٠٩)، وابن حزم في المحلى (٤٧/٣)، والبيهقي (٢٢/٣)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٨٢٩)، من طريق **قتادة**، ومسلم (٧٥٢)، والنسائي في المجتبى (١٧٠٥)، والكبرى (١٤٠٠)، وأبو عوانة (٢٣٨٢)، والبغوي في الجعديات (١٤٢١)، وابن المنذر في الأوسط (٢٦١٠)، والطحاوي (٢٧٧/١)، وابن حبان (٢٦٢٥)، والطبراني (١٣٩٦٣)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (١٧٠٧)، والبيهقي (٢٢/٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٤٣١/٨)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠/٦٤)، من طريق **أبي التياح**، كلاهما (قتادة، وأبو التياح) عن أبي مجلز.

(٢) أخرجه ابن ماجه (١١٧٥)، والبزار (٦١٥٥)، من طريق عبدالواحد.

(٣) (ص١٥٣).

وفضلًا عن الكلام في سماع عاصم من عبدالله بن شقيق، فقد طعن علي بن المديني في رواية عبدالله بن شقيق عن ابن عمر، قال محمد بن عبدالرحيم -الحافظ المعروف بصاعقة-: سألت عليًّا عن عبدالله بن شقيق، رأى ابن عمر؟ قال: «لا، ولكنه قد رأى أبا ذر، وأبا هريرة»[١].

ونقل ابن عساكر هذا النص، فقال: «ومن يدرك أبا هريرة وأبا ذر لا يمتنع أن يلقى ابن عمر، لأنه عاش بعدهما برهة. وقد روى ابن شقيق، عن ابن عمر، حديثًا أخرج في الصحيح»[٢]، ثم أسند هذا الحديث.

والأمران اللذان أجاب بهما ابن عساكر لا يَرِدان على ابن المديني:

فالأول، وهو عدم منع لقاءِ ابنِ شقيق ابنَ عمر، لكونه لقي من مات قبله: لا يَرِد على ابن المديني، لأن ابن المديني يشترط العلم باللقاء، ولا يكتفي بالمعاصرة. ولم يصحَّ لابن شقيقٍ تصريحٌ بالسماع من ابن عمر، وإنما جاء في روايةٍ ضعيفةٍ لليث بن أبي سليم، عن عاصم، عن عبدالله بن شقيق، قال: سألت ابن عمر...، وقد سبق بيان ضعفها، وخطأ ليثٍ في متنها.

والثاني، وهو تخريج حديث ابن شقيق، عن ابن عمر، في الصحيح: لا يَرِد على ابن المديني، من جهة أن اجتهادَ غيره لا يلزمه أولًا، ثم إن مسلمًا كان يكتفي بالمعاصرة وإمكان اللقي، بشروطه المعروفة، بخلاف ابن المديني. ولذا فقد تجنَّب البخاريُّ روايةَ ابن شقيق، فلم يخرجها في صحيحه، لأنه يجري على منهج ابن المديني في ذلك.

ومما يشير إلى عدم سماع عبدالله بن شقيق للحديث من ابن عمر، أن عمران بن حدير قال في روايته عنه: «قال: قال ابن عمر: جاء رجل إلى النبي ﷺ...»[٣]، وصيغة «قال» تُلمح إلى عدم السماع عند الأئمة، كما قال ابن الغَلَابي: «يزعمون أن عقبة بن

---

(١) المعرفة والتاريخ، ليعقوب الفسوي (١٢٨/٢).

(٢) تاريخ دمشق (١٥٧/٢٩).

(٣) سبق تخريج رواية عمران، وهذه الصيغة وردت عند أبي نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم بإسنادٍ غاية في الصحة.

أوس السدوسي لم يسمع من عبدالله بن عمرو، إنما يقول: «قال عبدالله بن عمرو»»[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن زكريا بن أبي زائدة بالحديث عن عاصم الأحول، عن عبدالله بن شقيق، عن ابن عمر، وتفرُّده به عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وهو بذلك يوافق الإمامَ أحمد، فقد سبق نقل قول الأثرم: قلت له: روى هذين أحدٌ غيره؟ قال: «لا».

ويوافق ابنَ خزيمة -وإن كان حكمه مجملًا-، حيث قال: «حدثنا أحمد بن منيع بخبرٍ غريبٍ غريب»، ثم ساق الحديثين على التوالي.

وكذا قال ابن حبان عقب إسناده لحديث عبيدالله: «تفرَّد به ابن أبي زائدة»[٢].

وقد جاءت روايةٌ ظاهرها متابعةٌ لابن أبي زائدة في حديث عبيدالله بن عمر خاصة، حيث مرَّ في التخريج أن أبا أمية الطرسوسي رواه عن إبراهيم بن زياد -سبلان-، عن إسماعيل بن زكريا، عن عبيدالله بن عمر، به، فكأنَّ إسماعيل بن زكريا يتابع ابنَ أبي زائدة.

هكذا وقع في مطبوع كتاب أبي أمية، وفي أصله الخطي[٣]: «إسماعيل بن زكريا»، فإن لم يكن خطأً من النسَّاخ، فهو خطأٌ من أبي أمية، إذ إنه «صدوق صاحب حديث يَهِم»[٤]، وقد خالفه محمد بن إسحاق الصغاني -وهو «ثقة ثبت»[٥]-، فرواه عن سبلان، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، على الصواب، وقد مرَّ تخريج روايته من عند أبي عوانة.

وعليه، فلم يصح ورود تلك الرواية على حكم الدارقطني. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٣١٨).

(٢) ورد عقب هذا النص عبارة: «قاله الشيخ»، وهي عبارةٌ دائرةٌ في صحيح ابن حبان مِن بعض رواته، إشارةً إلى ابن حبان نفسِه، ولذلك فقد نسب إليه ابنُ حجر النصَّ في إتحاف المهرة (١٦٢/٩) بلا إشكال.

(٣) [٢٠٤ب].

(٤) تقريب التهذيب (٥٧٠٠).

(٥) المصدر نفسه (٥٧٢١).

كتاب الجنائز / [٤٤ب]

بابُ ما يَقُولُ عِندَ المريض، وبَعدَ مَوتِه، والدُّعاءِ له

١١٢- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، ثنا عُبَيدالله بن جرير بن جَبَلة، ثنا يزيد بن حبيب؛ أبو خالد البصري، ثنا صالح المُرِّي، سمعت بكر بن عبدالله المُزَني، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**مَن سَمِعَ بِمَوتِ** [(١)] **مُسلمٍ، فدعا له بِخَيرٍ، كَتَبَ اللهُ له أجرَ مَن عادَهُ وشَيَّعَهُ مَيتًا**».

غريبٌ من حديث بكر بن عبدالله المُزَني، عن ابن عمر، تفرَّد به صالح المُرِّي عنه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا بهذا الإسناد[(٢)]. / [٤٥ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد[(٣)].

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن أبي بكر: محمد بن سليمان بن الحارث الأزدي، أبو ذر، الواسطي الأصل، البغدادي، المعروف بابن الباغندي:

ثقة. قال الدارقطني: «ما علمت إلا خيرًا، وكان أصحابنا يؤثرونه على أبيه»، وقال في رواية: «لا بأس به، وما كان ينقم عليه إلا أنه كان يحدث من كتب أبيه»، وذُكر عند الحافظ ابن أبي الفوارس محمد بن سليمان الباغندي، وابنه أبو بكر، وابنه أبو ذر، فقال: «أوثقهم أبو ذر»، ووثقه الحافظ الوزير ابن حنزابة[(٤)].

---

(١) وقع هنا في الأصل ما يشبه حرفًا مضروبًا عليه، والسياق متَّصل في الأطراف، ونقلِ السيوطي في الجامع الكبير (٣٣٧/٩).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٩١٢)، ولم يورد العبارة الأخيرة.

(٣) عزاه السيوطي في الجامع الكبير (٣٣٧/٩) إلى ابن النجار في ذيل تاريخ بغداد من حديث ابن عمر، وليس في القدر الموجود من كتاب ابن النجار.

(٤) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (١٣٠)، سؤالات السلمي للدارقطني (١٣٣)، تاريخ بغداد (٢٥٧/٦)، تاريخ الإسلام (٥١٩/٧).

٢- عُبَيدالله بن جرير بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد العَتَكي، أبو العباس -وقيل: أبو الحسن، وقيل: أبو عبيدالله-، البصري:

ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[١].

٣- يزيد بن حبيب، أبو خالد، البصري:

مجهول العين. لم أجده في غير هذا الحديث، ولم أجد راويًا عنه غيرَ راويه عنه. وقد ترجمه الخطيب، فلم يذكر سوى روايته عن صالح المري، ورواية ابن جبلة عنه، وكأنه أخذهما من هذا الحديث[٢].

٤- صالح بن بشير بن وادع المُرِّي، أبو بشر، البصري، القاص الزاهد:

«ضعيف»[٣].

٥- بكر بن عبدالله المُزَني، أبو عبدالله، البصري:

«ثقة ثبت جليل»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة يزيد بن حبيب، وضعف شيخه صالح المري، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد صالح المري بالحديث عن بكر بن عبدالله المزني، عن ابن عمر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

---

(١) الثقات (٤٢٨/٨)، تاريخ بغداد (٣١/١٢)، تاريخ الإسلام (٣٦٠/٦).

(٢) غنية الملتمس (٦٧٤)، من وافقت كنيته اسم أبيه (٢٣٤/انتخاب مغلطاي).

(٣) تقريب التهذيب (٢٨٤٥).

(٤) المصدر نفسه (٧٤٣).

بابٌ في مَوتِ الأولاد

١١٣- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا القاضي أبو عمر؛ محمد بن يوسف بن يعقوب، ثنا عيسى بن عبدالله بن سليمان؛ أبو موسى العسقلاني، ثنا أبي؛ عبدالله بن سليمان، ثنا مسلمة بن عُلَي[١]، ثنا هشام بن حسَّان، أخبرني عاصم الأحول، حدثتْني حفصة بنت سيرين، عن الزُّبَير بن العَوَّام، قال: سَخَّى[٢] رسولُ الله ﷺ بأنفُسِنا عن أولادِنا، قال: «**مَن ماتَ له ثلاثةٌ مِن الوَلَد لم يَبلُغُوا الحِنث[٣] كانوا له حجابًا من النار**».

غريبٌ من حديث عاصم الأحول [عن حفصة، عن الزُّبَير، وغريبٌ من حديث هشام بن حسَّان عنه][٤]، تفرَّد به مسلمة بن عُلَي عنه، ولم نكتبه إلا عن القاضي أبي عمر بهذا الإسناد.

ورواه الهيثم بن جميل، عن أبي الأحوص، عن عاصم الأحول، عن أنس بن مالك[٥]./ [٤٦أ]

○ التخريج:

رواه عاصم الأحول، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عاصم الأحول، عن حفصة بنت سيرين، عن الزبير بن العوام:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/٣٢٥) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) ضبطها الناسخ بضم العين، على التصغير، وهو ضبطٌ معروفٌ لاسم والد مسلمة، انظر: المؤتلف والمختلف، للدارقطني (٣/١٥٦١)، الإكمال، لابن ماكولا (٦/٢٥١)، توضيح المشتبه (٦/٣٣٦).

(٢) كذا ضبطها الناسخ، ومثله في الأطراف، قال في اللسان (١٤/٣٧٣): «سَخَّى نفسَه عنه، وبنفسِه: تركه. وسخَّيتُ نفسي عنه: تركتُه، ولم تنازعني نفسي إليه»، ووقع في بعض مصادر الرواية بلفظ الشح، ولعله تصحيف عما وقع عند الدارقطني هنا، وهو تعبيرٌ عربيٌّ معروف -كما تبيَّن-.

(٣) قال في النهاية (١/٤٤٩): «أي: لم يبلغوا مبلغَ الرجال، ويجرِ عليهم القلم، فيُكتب عليهم الحنث، وهو الإثم. وقال الجوهري: بلغ الغلامُ الحنثَ: أي المعصية والطاعة».

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، ولا بد منه، فمسلمة لا يرويه عن عاصم.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٤٩١)، ولم يورد قوله: «ولم نكتبه إلا عن القاضي أبي عمر بهذا الإسناد».

الوجه الثاني: عاصم الأحول، عن أنس بن مالك:

أخرجه أبو عوانة (١١٤٩٩) -ومن طريقه ابن حجر في تغليق التعليق (٢/٤٩٨)- عن محمد بن عوف الحمصي،

وأبو عوانة (١١٤٩٩)، وأبو بكر الشافعي في الثالث عشر من حديثه بانتقاء عمر بن جعفر البصري [٩٣ب]، وابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه (ص١٠٠)، من طريق محمد بن أحمد بن الوليد بن بُرد،

وأبو عوانة (١١٤٩٩) عن جعفر الخفاف الأنطاكي،

ثلاثتهم (ابن عوف، وابن بُرد، والخفاف) عن الهيثم بن جميل، عن أبي الأحوص؛ سلام بن سليم، عن عاصم الأحول، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن يوسف بن يعقوب، أبو عمر، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

٢- عيسى بن عبدالله بن سليمان القرشي، أبو موسى، العسقلاني:

ضعيف جدًّا. قال ابن عدي: «ضعيف، يسرق الحديث...، كتب عنه الناس بسُرَّ مَن رأى، والضعف على حديثه بَيِّن»[1].

وقد وَهِم الحافظ ابن حجر، فاستدرك على الذهبي في ترجمته، فقال: «وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وخرج حديثه في صحيحه»[2]. والصواب أن الذي وثَّقه الدارقطنيُّ وابنُ حبان متأخرٌ عن طبقة العسقلاني هذا، وهو عيسى بن عبدالله بن سنان بن دلويه الطيالسي، صاحبُ حديثٍ متقن، بل قال ابن المنادي: «كان يُعَدُّ في الحفاظ»[3].

---

(١) الكامل (٨/٢٥٨-٢٦١)، تاريخ بغداد (١٢/٤٩١)، تاريخ الإسلام (٦/١٣٣).

(٢) لسان الميزان (٦/٢٧٢).

(٣) انظر: الثقات (٨/٤٩٥)، صحيح ابن حبان (٥٣٥٨)، سؤالات الحاكم للدارقطني (١٤١)، تاريخ بغداد (١٢/٤٩٨)، تاريخ الإسلام (٦/٥٨٤)، تذكرة الحفاظ (٢/٦١٠).

٣- عبدالله بن سليمان القرشي، العسقلاني:

مجهول العين. لم أجده راويًا عنه غير ابنه -مع شدة ضعفه-.

٤- مسلمة بن عُلَي الخُشَني، أبو سعيد، الدمشقي، البلاطي:

«متروك»(١).

٥- هشام بن حسَّان الأزدي، القردُوسي، أبو عبدالله، البصري:

«ثقة. من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال، لأنه قيل: كان يرسل عنهما»(٢).

٦- عاصم الأحول:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١١١).

٧- حفصة بنت سيرين الأنصارية، أم الهذيل، البصرية:

«ثقة»(٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف عيسى بن عبدالله العسقلاني، وجهالة أبيه، وترك مسلمة بن علي، مع التفرُّد بهذا الوجه.

ومع ذلك فقد خولف هؤلاء في روايتهم، فرواه الهيثم بن جميل، عن أبي الأحوص، عن عاصم الأحول، عن أنس بن مالك.

والهيثم بن جميل «ثقة، له مناكير»(٤)، فإن كان ضبطه، فهو أقربُ من الوجه الأول وأصحّ، إذ **الحديثُ محفوظٌ من حديث أنس بن مالك -رضي الله عنه-، أخرجه البخاري**

(١) تقريب التهذيب (٦٦٦٢).

(٢) المصدر نفسه (٧٢٨٩).

(٣) المصدر نفسه (٨٥٦١).

(٤) ديوان الضعفاء (٤٥٠١).

من طريق عبدالعزيز بن صهيب، عنه، بنحوه[١].

ومما يزيد الوجهَ الأولَ نكارةً: أن الثقات يروون الحديثَ عن هشام بن حسان على أوجهٍ أخرى، ليس منها هذا الوجه أو ما يقاربه، حيث رواه جماعةٌ عنه، عن الحسن، عن صعصعة بن معاوية، عن أبي ذر[٢]. وقيل عن هشام: عن محمد بن سيرين، عن امرأة يقال لها: مارية، عن رجل من أصحاب النبي ﷺ[٣]. وقيل عن هشام: عن محمد بن سيرين، عن يزيد بن أبي بكرة، عن حبيبة[٤]. وقيل عن هشام: عن محمد بن سيرين، عن عَبيدة السلماني، مرسلًا[٥].

وقد ذكر الدارقطنيُّ روايةَ مسلمة بن عُلَي في ختام الخلافِ الذي أورد فيه روايةَ هشامٍ الأخيرة، فقال: «وقد روى هذا الحديثَ مسلمة بن عُلَي الخشني -وكان ضعيفًا-، عن هشام بن حسان، عن حفصة بنت سيرين، عن الزبير بن العوام، عن النبي ﷺ. ومسلمة متروك»[٦]، كذا اقتصر الدارقطني، والضعف فيمن دون مسلمة ثابتٌ أيضًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مسلمة بن عُلَي بالحديث عن هشام بن حسان، عن عاصم الأحول عن حفصة، عن الزبير، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

---

(١) صحيح البخاري (١٣٨١).

(٢) أخرجه أبو قرة الزبيدي في سننه -ومن طريقه الدمياطي في التسلي والاغتباط (٤٩)-، وابن أبي شيبة (١٢٢٤٦)، وأحمد (٢١٨٥٣)، وأبو عوانة (٧٩٢٧)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٨٦/٧)، من طريق يزيد بن هارون، وأحمد (٢١٨٥٣) عن عبدالرزاق، والبيهقي (١٧١/٩) من طريق عبدالله بن بكر السهمي، أربعتهم (أبو قرة، ويزيد، وعبدالرزاق، وعبدالله بن بكر) عن هشام.

(٣) علَّقه البخاري في التاريخ الكبير (٤٥٢/١) عن يزيد بن هارون، عن هشام.

(٤) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٢٥/٢٤) من طريق عبدالرزاق، عن هشام.

(٥) علَّقه الدارقطني في العلل (١٥٣/٢، ٩٧/٤) عن أبي عاصم الضحاك بن مخلد، عن هشام.

(٦) علل الدارقطني (٩٩/٤).

بابُ الثَّناءِ على المَيت

١١٤ – قال الدارقطني في العاشر: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا داود بن عَمرو المسيّبي، ثنا نافع بن عُمر الجُمَحي، عن أميَّة بن صَفوان، عن أبي بكر بن أبي زُهَير الثقفي، عن أبيه، قال: خَطَبَنا رسول الله ﷺ (بالنُّباة)[١] –أو: بالنَّباوة–؛ من أرض الطائف، فقال: «**تُوشِكُوا**[٢] **أن تَعرِفُوا أهلَ الجنَّةِ مِن أهلِ النَّار**». فقال رجلٌ من المسلمين: بِمَ يا رسول الله؟ قال: «**بالثَّناءِ الحَسَن، والثَّناءِ السَّيِّئ، أنتُم شُهَداء، بَعضُكم على بَعض**».

غريبٌ من حديث أبي بكر بن أبي زُهَير الثقفي، عن أبيه، تفرَّد به أميَّة بن صَفوان بن عبدالله بن صَفوان بن أمية بن خلف الجُمَحي عنه، وتفرَّد به نافع بن عمر الجُمَحي عن أمية[٣]. / [٤٦ب]

○ التخريج:

أخرجه عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي –شيخ الدارقطني– في معجم الصحابة (٣٠٥٨)، به، بنحوه.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٩٤)، وابن صرما في الأربعين حديثًا

(١) أعجمها في الأصل بتقديم الباء، واختلف الأمر عند من أخرجه من طريق الدارقطني: فوقع عند ابن عساكر: «بالنباة»، وعند ابن صرما: «بالنباء»، وعند المزي: «بالنباوة أو بالبناوة»، وحذف الذهبيُّ الشكَّ مقتصرًا على الوجه الثاني: «بالبناوة». وأما في الأطراف، فحُذف الشك، واختلفت النسختان، ففي إحداهما: «بالنباوة»، وفي الأخرى: «بالنباءة». ولا شك أن الصواب تقديم النون في كلا الموضعين، والظاهر أن كلا الاسمين مختومٌ في هذه الرواية بالتاء، لاتفاق جُلِّ المصادر على ذلك، وإن كان المعروف من مواضع الطائف موضعان: النُّباء –بالضم–، والنَّباوة –بالفتح–، انظر: معجم البلدان (٥/٢٥٥، ٢٥٧).

(٢) كذا في الأصل، والوجه: «توشكون»، وهكذا جاء عند ابن عساكر من طريق الدارقطني. وجاء عند المزي في من طريقه: «يوشك». وأما ابن صرما، والذهبي، فجاء عندهما من طريقه كما في الأصل، وكذلك جاء عند البغوي –شيخ الدارقطني–، فأبقيته مع هذا التنبيه.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٧٣٣).

عن سبعة أشياخ [٥أ]، والمزي في تهذيب الكمال (٩١/٣٣)، والذهبي في معجم شيوخه (٣٦٧/١)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله[1].

وأخرجه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (١٦٦/٢) عن أبي القاسم البغوي، به، مختصرًا بلفظ: «خطبنا رسول الله ﷺ» فقط.

وأخرجه ابن حبان (٧٣٨٤) عن أحمد ابن المثنى -هو أبو يعلى الموصلي[2]-،

والطبراني في المعجم الكبير (١٧٨/٢٠) عن موسى بن هارون،

والحاكم (١٢٠/١) -وعنه البيهقي (١٢٣/١٠)- من طريق علي بن عبدالعزيز،

ثلاثتهم (أبو يعلى، وموسى بن هارون، وعلي بن عبدالعزيز) عن داود بن عمرو، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٦٠٣)، ومصنفه (٣٩٧٣٣) -وعنه ابن ماجه (٤٢٢١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٠١)-، وأحمد (٢٤٤٦٧) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (٩١/٣٣)-، وعبد بن حميد (٤٤٢) -ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار (٤٤٥/٤)-، وأحمد بن منيع في مسنده -كما ذكر البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٤٢/٤)-، عن يزيد بن هارون،

وأحمد (١٥٦٧٨، ٢٨٢٩٣) عن عبدالملك بن عمرو،

وأحمد (١٥٦٧٨، ٢٨٢٩٣)، والدولابي في الكنى والأسماء (١٩٧)، والطبراني (١٧٨/٢٠)، من طريق سريج بن النعمان،

والبخاري في الكنى من التاريخ الكبير (٣٣/٩) عن موسى بن إسماعيل،

---

(١) وهو أول حديث ساقه ابن عساكر في ترجمته للدارقطني.

(٢) ذكر البوصيري في مصباح الزجاجة (٢٤٢/٤) أن أبا يعلى أخرجه في مسنده، غير أنه ذكر في الموضع نفسِه أن الدارقطنيَّ أخرجه في سننه، ولعله رأى بعض الأئمة يروونه من طريق الدارقطني، فظنَّه في السنن، وإلا فليس الحديث فيها، بل لعله ليس من موضوعها. ولأجل ذلك لم أجزم بنسبة الحديث إلى مسند أبي يعلى بناءً على عزو البوصيري المذكور.

والفاكهي في أخبار مكة (٢٩٠٨) من طريق بشر بن السري،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٦٠٢) من طريق يوسف بن كامل،

والروياني في مسنده (١٥٤٠)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٣٠٦)، وابن قانع في معجم الصحابة (٢٨/٣)، والطبراني (١٧٨/٢٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٩٧١، ٦٨٠١)، وابن مردويه في تفسيره -كما ذكر ابن كثير في تفسيره (٤٥٦/١)-، من طريق أبي الوليد الطيالسي،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٣٠٧)، والطبراني (١٧٨/٢٠)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٩٧١، ٦٨٠١)، من طريق سعيد بن أبي مريم،

وابن قانع في معجم الصحابة (٢٩/٣) من طريق زكريا بن نافع،

وابن منده في معرفة الصحابة (٨٦٨/٢) من طريق يعقوب بن أبي عباد،

وابن جميع في معجم الشيوخ (ص٩٢) من طريق مؤمل،

والحاكم (١٢٠/١) -وعنه البيهقي (١٢٣/١٠)- من طريق خلاد بن يحيى،

والحاكم (٤٣٦/٤)، والبيهقي في الزهد الكبير (٨٠٧)، من طريق عبدالله بن المبارك،

وعلَّقه أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٣٤٩/٤) عن وكيع،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٨٩٧/٥) عن العلاء بن عبدالجبار،

الستة عشر راويًا (يزيد بن هارون، وعبدالملك بن عمرو، وسريج، وموسى، وبشر، ويوسف بن كامل، وأبو الوليد، وابن أبي مريم، وزكريا بن نافع، ويعقوب بن أبي عباد، ومؤمل، وخلاد، وابن المبارك، ووكيع، والعلاء) عن نافع بن عمر، به[1]، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

(١) سقط «أمية بن صفوان» من مطبوعة معجم شيوخ ابن جميع، ومخطوطته [١٠أ]، وأظنه خطأً من النسَّاخ لا من الرواة.

٢- داود بن عَمرو بن زهير بن عمرو بن جميل، الضبي، أبو سليمان، البغدادي:

«ثقة»(١).

٣- نافع بن عُمر بن عبدالله بن جميل الجُمَحي، المكي:

«ثقة ثبت»(٢).

٤- أمية بن صفوان بن عبدالله بن صفوان بن أمية الجُمَحي، المكي:

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال في موضع آخر: «من خيار أهل مكة، وجِلَّة التابعين»، وأخرج له مسلم، وصحَّح له ابن خزيمة، وابن حبان، والحاكم، وقال الذهبي: «صدوق»(٣). ولعله بمجموع ذلك أرفع من قول ابن حجر في التقريب فيه: «مقبول»، أي: عند المتابعة، وإلا فليّن(٤)، بل قد ذهب ابنُ حجر نفسُه إلى ذلك في موضعٍ آخر، فقال: «صدوق»(٥).

٥- أبو بكر بن أبي زهير الثقفي:

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وصحَّح له، وقال الحاكم في معرض تصحيح حديثه: «من كبار التابعين»(٦)، ولم يذكر الأئمةُ حديثًا يصحُّ عنه إلا هذا الحديث، وحديثًا آخرَ له عن أبي بكر الصديق، في قوله تعالى: ﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾ [النساء: ١٢٣]، وقد توبع عليه عن أبي بكر من طرقٍ أخرى -وإن كان فيها ضعف-(٧)، كما أنه ليس في حديثه هذا ما يستنكر -كما سيأتي-. ولم يُعَلَّ حديثُ أبي بكر بن أبي زهير، عن أبي بكر الصديق، إلا بعدم سماعه منه، وهذا يشير إلى أن حالَه ليست موضعَ علة.

---

(١) تقريب التهذيب (١٨٠٣).

(٢) المصدر نفسه (٧٠٨٠).

(٣) صحيح مسلم (٢٨٨٣)، الثقات (٤١/٤)، مشاهير علماء الأمصار (ص١٣٤)، إكمال تهذيب الكمال (٢٦٨/٢)، تاريخ الإسلام (٣٧٣/٣).

(٤) تقريب التهذيب (٥٥٦).

(٥) نتائج الأفكار (٤٤٦/٤).

(٦) الثقات (٥٦٢/٥)، المستدرك (١٢٠/١).

(٧) انظر: سنن الترمذي (٢٤٨/٥)، تفسير الطبري (٥٢٠/٧-٥٢٥).

ولذلك فقول ابن حجر في أماليه: «صدوق»[١]، أقرب من قوله في التقريب: «مقبول»، أي: عند المتابعة، وإلا فليّن[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، لحال أمية بن صفوان، وأبي بكر بن أبي زهير.

وقد صحَّحه ابن حبان والحاكم، وحسَّنه ابن حجر، قال: «وابن حبان على عادته في تسمية الحسن صحيحًا»[٣].

وللحديث شواهدُ تُرَقّيه وتُقوّيه[٤]، منها في الصحيحين حديثان:

١- حديث أنس بن مالك، قال: مروا بجنازة، فأثنوا عليها خيرًا، فقال النبي ﷺ: «وجبت»، ثم مروا بأخرى، فأثنوا عليها شرًّا، فقال: «وجبت». فقال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: ما وجبت؟ قال: «هذا أثنيتم عليه خيرًا، فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا، فوجبت له النار. أنتم شهداء الله في الأرض»، وفي لفظ: «شهادة القوم. المؤمنون شهداء الله في الأرض»[٥].

٢- حديث أبي الأسود، قال: قدمت المدينة وقد وقع بها مرض، فجلست إلى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فمرت بهم جنازة، فأُثني على صاحبها خيرًا، فقال عمر -رضي الله عنه-: وجبت. ثم مُرَّ بأخرى، فأُثني على صاحبها خيرًا، فقال عمر -رضي الله عنه-: وجبت. ثم مُرَّ بالثالثة، فأُثني على صاحبها شرًّا، فقال: وجبت. قال أبو الأسود: فقلت: وما وجبت يا أمير المؤمنين؟ قال: قلت كما قال النبي ﷺ: «أيما مسلمٍ شهد له أربعةٌ بخير، أدخله الله الجنة»، فقلنا: وثلاثة؟ قال: «وثلاثة»، فقلنا: واثنان؟ قال: «واثنان»، ثم لم نسأله عن الواحد[٦].

---

(١) نتائج الأفكار (٤/٤٤٦).

(٢) تقريب التهذيب (٧٩٦٥).

(٣) نتائج الأفكار (٤/٤٤٥، ٤٤٦)، الإصابة (٧/١٣٠).

(٤) انظر تخريج أحاديث الباب في: نتائج الأفكار (٤/٤٣٤-٤٤٧).

(٥) أخرجه البخاري (١٣٦٧، ٢٦٤٢)، ومسلم (٩٤٩).

(٦) أخرجه البخاري (١٣٦٨).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أمية بن صفوان بالحديث عن أبي بكر بن أبي زهير الثقفي، عن أبيه، وتفرُّد نافع بن عمر الجُمَحي عن أمية.

وهو في الفقرة الأخيرة يوافق شيخه أبا القاسم البغوي، حيث قال عقب تخريج الحديث: «هذا حديثٌ غريب، لا أعلم حدَّث به غير نافع بن عمر».

ووافقهما ابن حجر على استغرابه استغرابًا مجملًا[١].

(١) نتائج الأفكار (٤/٤٤٥)، الإصابة (٧/١٣٠).

بابُ الصَّلاةِ على الجَنَازَة

١١٥- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو علي؛ هُبَيرة بن محمد بن أحمد بن هُبَيرة الشيباني، ثنا أبو ميسرة؛ أحمد بن عبدالله بن ميسرة الحَرَّاني -بنهاوند-، ثنا أبو قتادة الحَرَّاني، عن سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أنس، أن النبي ﷺ صَلَّى على ابنِه إبراهيم، فكَبَّر عليه أربعًا.

غريبٌ من حديث سعيد بن أبي عَروبة، عن قتادة، عن أنس، تفرَّد به أبو قتادة الحَرَّاني؛ عبدالله بن واقد، عنه، ولا نعلم حدث به عنه غير أبي ميسرة[١].

○ التخريج:

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٦/١٤٨) عن محمد بن علي بن الفتح، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي (١٠٣٤٦) عن محمد بن خالد بن يزيد الراسبي، عن أبي ميسرة، به، بمثله.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (١/١٤٠)، وابن شبة في تاريخ المدينة (١/٩٨)، وأبو يعلى (٣٦٦٠) -وعنه ابن عدي (١٤٤١٩)-، ومحمد بن مخلد في فوائده (١١)، من طريق عطاء بن عجلان[٢]، عن أنس، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- هُبَيرة بن محمد بن أحمد بن هُبَيرة الشيباني، أبو علي:

مجهول الحال. روى عن أبي ميسرة النهاوندي، وروى عنه -مع الدارقطني-: أبَوَا حفص الزيات، والكتاني، وابن الثلاج، وغيرهم، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣].

٢- أحمد بن عبدالله بن ميسرة، أبو ميسرة، النهاوندي، ثم الحراني:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٩٨٧)، جامع الآثار، لابن ناصر الدين (٧/٢١٣).

(٢) ظنَّه ابنُ عدي: عطاءَ بنَ أبي رباح، وقد جاء التصريح بنسبته المذكورة في طرق الحديث.

(٣) تاريخ بغداد (١٦/١٤٨).

متروك. قال أبو حاتم الرازي: «يتكلمون فيه»، وقال ابن نمير: «أهل بلده يسيئون الثناء عليه»، وقال ابن عدي: «يحدث عن الثقات بالمناكير، ويسرق حديث الناس»، وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات ما ليس من حديثهم، ويسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به»، وقال الدارقطني: «كان يحدث مِن حفظه، فَيَهِم، وليس ممن يتعمد الكذب»، وقال الذهبي: «متروك»[1].

٣- أبو قتادة: عبدالله بن واقد الحراني، أصله من خراسان:

«متروك. وكان أحمد يثني عليه، وقال: لعله كبر واختلط. وكان يدلس»[2].

٤- سعيد بن أبي عروبة:

ثقة حافظ، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٥- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أبي ميسرة، وأبي قتادة، الحَرَّانيَّين، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد المشهور. وأما جهالة حال شيخ الدارقطني فمغتفرة بمتابعة شيخ ابن عدي له.

وقد احتمل ابنُ عدي براءةَ أبي قتادة منه، لعله نظرًا لـحُسن حاله عند بعض الأئمة -كما سبق في ترجمته-، قال: «وهذا الحديث لعله قد أُتي من قبل أبي ميسرة هذا، وأبو ميسرة سكن همذان، وهو حرانيٌّ ضعيف الحديث»[3].

(١) ديوان الضعفاء (٥٩)، لسان الميزان (١/٤٩٧).

(٢) تقريب التهذيب (٣٦٨٧).

(٣) الكامل (٦/٥٣٣).

ولا يفيد الإسنادَ أن الحديث جاء بإسنادٍ آخر من حديث عطاء بن عجلان، عن أنس، فإن عطاءً هذا «متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب»[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي قتادة الحراني بالحديث عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس، وتفرُّد أبي ميسرة الحراني عن أبي قتادة.

(١) تقريب التهذيب (٤٥٩٤).

بابٌ فيمن صَلَّى على مُؤمِن

١١٦– قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو الطيب المنادي؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل، ثنا أبو زيد؛ أحمد بن محمد بن طريف، ثنا أبي، ثنا محمد بن كثير، عن الأعمش، حدثني عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ أوَّلَ ما يُتحَفُ به المؤمِنُ إذا أُدخِلَ قَبرَه أن يُغفَرَ لِمَنْ صَلَّى عَلَيه**».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن عكرمة، عن ابن عباس، تفرَّد به محمد بن كثير عنه، ولم يروه عنه غير محمد بن طريف.

سألتُ أبا العباس؛ أحمد بن محمد بن سعيد[١] عن محمد بن كثير هذا؟ فقال: «هو محمد بن فُضَيل بن كثير الصيرفي الجعفري، كان محمدُ بنُ طريف ينسبُه إلى جَدِّه»[٢].

○ التخريج:

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٨٨١٩) من طريق محمد بن يعقوب الأصم، عن أبي زيد، به[٣]، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١– أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو الطيب، المنادي:

ثقة مأمون. قال الدارقطني: «ثقة مأمون»، وقال يوسف بن عمر القواس: «كان من أصحاب الحديث الثقات»، وقال: «كان يحفظ الحديث، ثقة»[٤].

٢– أحمد بن محمد بن طريف، أبو زيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٧).

---

(١) هو الحافظ المعروف بابن عقدة، سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥٦٦).

(٣) سقط قوله: «حدثنا أبي» من المطبوع، وهو ثابت في نقل السيوطي عنه في اللآلئ المصنوعة (٢/٣٥٧).

(٤) علل الدارقطني (١/١٠٢)، أمالي ابن بشران (١٥٣٤، ١٥٣٨).

٣- محمد بن طريف بن خليفة البجلي، أبو جعفر، الكوفي:

«صدوق»[١].

٤- محمد بن كثير:

ذهب الحافظ ابن عقدة -كما في تعقيب الدارقطني- إلى أنه: محمد بن فضيل بن كثير الصيرفي الجعفري، وأن محمد بن طريف كان ينسبه إلى جده. ولم أقف لهذا الرجل على ذِكرٍ في غير هذا الحديث.

وقد ذكر المزيُّ هذا الرجلَ في شيوخ محمد بن طريف، وذكر عَقِبَه: «محمد بن كثير القرشي الكوفي»[٢]، وهذا الآخر يروي عن طبقة الأعمش، وهو «ضعيف»[٣].

٥- الأعمش:

ثقة حافظ، يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٦- عكرمة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرد محمد بن كثير به عن الأعمش، مع شهرة حديثه، وكثرة أصحابه. وقد تبيَّن من ترجمة محمد بن كثير أنه إما مجهول العين، أو ضعيف.

ومما يدلُّ على ضعفِ الإسناد أن فيه تصريحَ الأعمش بسماع عكرمة، وقد اتفق أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان على أنه لم يسمع منه[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٩٧٧).

(٢) تهذيب الكمال (٢٥/٤١٠).

(٣) تقريب التهذيب (٦٢٥٣).

(٤) الجرح والتعديل (٤/١٤٦)، المراسيل، لابن أبي حاتم (ص٨٣).

وقد ساق البيهقي هذا الحديث مع أحاديث أخرى، وقال: «في هذه الأسانيد ضعف، وروي ذلك عن الزهري من قوله»[١]، ثم ساقه بإسنادٍ تالفٍ عن الزهري.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن كثير بالحديث عن الأعمش، وتفرد محمد بن طريف عن محمد بن كثير.

---

(١) شعب الإيمان (١١/٤٥٢).

بابُ الإسراعِ بالجنَازَة[١]

١١٧- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن سهل -يُعرَف ببكير ابن الحدَّاد- البغدادي، ثنا أبو السَّرِي؛ محمد بن نُعَيم بن محمد بن عبد[الله][٢] بن عمران بن نُعَيمٍ الأنصاري البياضي -صاحبِ رسول الله ﷺ[٣]-، ثنا عمي: عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمران، حدثني عصمة بن محمد بن فضالة الزرقي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَسرِعُوا بالجنَازَة، فإن كانت صالحةً قدَّمتُموها إلى خير، وإن كانت غيرَ ذلك كان شَرًّا تَضَعُونَه عن رِقابِكم**».

غريبٌ من حديث عروة بن الزُّبَير، عن أبي هريرة، تفرَّد به عصمة بن محمد عن هشام[٤]، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه[٥]. / [٤٨أ]

○ **التخريج:**

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، البغدادي ثم المكي، المعروف ببكير ابن الحداد -أو: بكير الحداد-:

---

(١) عقد المرتِّب قبل هذا الباب «باب القيام للجنازة»، وأورد فيه حديثين من الأفراد، لكن وقع في النسخة نسبتهما إلى الجزء الثامن، والواقع أن كليهما مع تعليق الدارقطني عليهما ثابتٌ في الجزء الثاني (٣٤، ٤٨)، فالظاهر أن رقم الجزء تحرَّف على الناسخ.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الإسناد المطابق الآتي برقم (٣١٦)، ومن مصادر ترجمة الراوي.

(٣) المقصود به: نعيم الثاني، قال الخطيب البغدادي في ترجمة أبي السري من تاريخ بغداد (٥١٦/٤): «ولنعيم الذي سُقنا نسبَهُ إليه صُحبة».

(٤) وقع في الأطراف: «عصمة بن الفضل عن هشام»، وفيه سقط وتحريف.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣٢٤).

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[١].

٢- محمد بن نعيم بن محمد بن عبدالله بن عمران بن نعيم، أبو السري، الأنصاري، البياضي:

مجهول الحال. ترجمه الخطيب البغدادي، وذكر روايته عن عمه، وعن أبي هشام الرفاعي، وذكر أنه روى عنه -مع شيخ الدارقطني هنا-: محمد بن مخلد، ومحمد بن عبدالله ابن عتاب، ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولم أجد فيه غير ذلك[٢].

٣- عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمران، أبو نعيم، الأنصاري، البياضي:

مجهول الحال. ترجمه ابن أبي حاتم، وذكر أنه روى عن أبيه، وفضيل بن عياض، ووهيب بن الورد، وروى عنه علي بن ميسرة الهمداني، ولم يورد فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣]. وقد روى عنه ابن أخيه أيضًا -كما في هذا الحديث-.

٤- عصمة بن محمد بن فضالة الأنصاري، الزُّرَقي، المدني:

متروك الحديث، متَّهم بالكذب. ضعَّفه أبو حاتم الرازي، وقال ابن معين: «كذاب، يضع الحديث»، وقال العقيلي: «يحدث بالبواطيل عن الثقات، ليس ممن يكتب حديثه إلا على جهة الاعتبار»، وقال الدارقطني: «متروك»[٤].

٥- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٦- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/٦)، تاريخ الإسلام (١٦٠/٨).

(٢) تاريخ بغداد (٥١٦/٤)، الأنساب، للسمعاني (٣٨٣/٢).

(٣) الجرح والتعديل (١٦٣/٥).

(٤) لسان الميزان (٤٣٨/٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال عصمة، وجهالة من دونه، وتفرُّدهم به عن هشام بن عروة مع شهرة حديثه وكثرة أصحابه.

والحديث محفوظٌ من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، مخرَّجٌ في الصحيحين[١] من غير طريق عروة عنه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عصمة بن محمد بن فضالة بالحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، وذكر أنه لم يكتبه إلا من هذا الوجه.

(١) صحيح البخاري (١٣١٥)، صحيح مسلم (٩٤٤).

بابُ اتِّباعِ النِّساءِ الجَنَائِزَ

١١٨– قال الدارقطني في العاشر: حدثنا جعفر ابن محمد[١] المؤذن، ثنا إبراهيم بن أحمد بن عمرو الصَّحَّاف، ثنا محمد بن الصَّبَّاح الفزاري، أخبرني أبي؛ صَبَّاح بن صَبِيح، ثنا جابر بن يزيد الجُعفي، عن عامر الشعبي، عن أنس بن مالك، قال: هلك رجلٌ من (الأنصار –أو: امرأة–)[٢]. قال: فذهبنا[٣] مع رسول الله ﷺ إلى الجنازة، حتى إذا كان على باب الدار [ونحن معه، إذا هو بنسوةٍ قُعودٍ على باب الدار][٤]، قال: «**السَّلام عليكُنَّ**». قلن: وعليك السلام يا رسول الله. قال: فقال لهنّ: «**ما يُجلِسُكُنَّ**[٥] **هاهنا؟**». قال: قُلنَ: ننتظر هذه الجنازة. قال: «**هل تَحْمِلْنَها فيمن يَحمِلُها؟**». قلن: لا. [قال: «**هل تُدَلِّينَها فيمن يُدَلِّيها في قَبرها؟**». قلن: لا][٦]. قال: «**فهل تَحثينَ عليها من التُّراب فيمن يَحثي عليها؟**». قال: قلن: لا. قال: «**فارجِعنَ مأزوراتٍ غيرَ مأجورات**». وقال: «**ليسَ للنساءِ في الجنازَةِ نَصِيب**»، يعني: ليس لهنَّ في اتّباع الجنازَةِ أجر.

غريبٌ من حديث عامر الشعبي، عن أنس بن مالك، تفرَّد به جابر بن يزيد الجعفي، ولم يروه عنه غير الصَّبَّاح بن صَبِيح، تفرَّد به عنه ابنه محمد[٧].

○ التخريج:

أخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه (٣٩٤/١) عن أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي الهاشمي، عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) كذا في الأصل، وهي إما نسبةٌ إلى جده، أو تحريف عن «أحمد»، وهو اسم والده –كما سيأتي في ترجمته–، أو وقع فيه سقط، وقد جاء على الصواب في الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) وقع في الأصل: «الأنصاري وامرأة»، والصواب المثبت من الأطراف، والرواية من طريق الدارقطني.

(٣) وقع في الرواية من طريق الدارقطني: «قدمنا»، وما هنا أصحّ.

(٤) ما بين المعقوفين سقط من الأصل لانتقال النظر، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، والسياق يقتضيه.

(٥) في الرواية من طريق الدارقطني: «يحبسكنَّ».

(٦) ما بين المعقوفين سقط من الأصل لانتقال النظر، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (٩٥٣)، واختصر متنه جدًّا، فلم يذكر إلا كليماتٍ من أوله.

وأخرجه البزار (٧٩٣/كشف الأستار)، والطبراني (١١٣٠٩)، من طريق أبي غسان -هو مالك بن إسماعيل- عن الصَّبَّاح؛ أبي عبدالله الفراء، عن جابر، عن عطاء، عن ابن عباس، مختصرًا بلفظ: أن النبي ﷺ لعن النائحة والمستمعة، وقال: «ليس للنساء في الجنازة نصيب».

وأخرجه عبدالرزاق (٦٣٩٢) عن الثوري، عن جابر، عن عمرو بن يحيى، قال: «[ليس] للنساء في الجنازة نصيب»[١].

○ **رجال الإسناد:**

١- جعفر بن أحمد بن محمد بن يحيى، أبو محمد، القارئ، المؤذن، مروزي الأصل، ويعرف بالبارد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٥).

٢- إبراهيم بن أحمد بن عمرو، أبو إسحاق، الكوفي، الصَّحَّاف:

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: «لا بأس به»[٢].

٣- محمد بن الصباح بن صبيح الفزاري، الكوفي:

مجهول الحال. ذكر الخطيب أنه روى عنه إبراهيم بن إسحاق الصواف، وإبراهيم بن أحمد الصحاف الكوفيان[٣]، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

٤- الصباح بن صبيح الفزاري، أبو عبدالله، الكوفي، الفراء:

مستور. ذكره ابن حبان في الثقات باسم: «الصباح الفراء»، وقال: «يروي عن جابر الجعفي، روى عنه الكوفيون»[٤]، ومرَّ في التخريج أن طرفًا من هذا الحديث جاء عن «الصباح؛ أبي عبدالله الفراء»، فهو هذا.

---

(١) سقط ما بين المعقوفين في المطبوع، وسياق عبدالرزاق في ذكر من منع النساء من الجنائز، والحديث معروف عن جابر الجعفي -على الاختلاف في إسناده عنه- بلفظ: «ليس».

(٢) الثقات (٨٩/٨)، سؤالات الحاكم للدارقطني (٣٩).

(٣) تلخيص المتشابه (٣٩٤/١).

(٤) (٣٢٤/٨).

٥- جابر بن يزيد الجعفي:

ضعيف رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٦٣).

٦- عامر الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لجهالة حال محمد بن الصباح، وأبيه، وضعف جابر الجعفي، مع أن محمدًا خولف عن أبيه، فرواه مالك بن إسماعيل؛ أبو غسان، عن الصباح، عن جابر، عن عطاء، عن ابن عباس، ومتنه مختصر.

ومالك بن إسماعيل «ثقة متقن»[1]، فروايته أقوى وأصحُّ عن الصباح، وإن كان الصباح مستورًا.

ويبقى فيه ضعف جابر الجعفي، مع أن الثوري رواه عنه على وجهٍ آخر مقطوعٍ على عمرو بن يحيى، فيحتمل أنه كان يضطرب فيه.

والحديث بقصَّته جاء عن أنس -رضي الله عنه- من طريقين أخريين ضعيفتين[2].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد جابر الجعفي بالحديث عن الشعبي، عن أنس، وتفرُّد الصباح بن صبيح عن جابر، وتفرُّد محمد بن الصباح بن صبيح عن أبيه.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٤٢٤).

(٢) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (٢٦٣/٦).

بابُ ما جاء في اللَّحْدِ[١]

١١٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أحمد بن محمد بن أبي الرجال الصِّلْحِي، ثنا أبو الليث؛ يزيد بن جهور، ثنا أبو توبة، ثنا (سليمان)[٢] بن حيان، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «لُحِدَ للنبي ﷺ، ولأبي بكر وعمر -رضي الله عنهما-».

غريبٌ من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به أبو خالد الأحمر عنه، ولا نعلم حدث به عنه غير أبي توبة؛ الربيع بن نافع[٣]. / [٤٨ب]

○ التخريج:

أخرجه الحسن بن محمد الخلال في المجلس الأول من المجالس العشرة من أماليه (٨) عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن الجندي في جزء من الفوائد الحسان الغرائب [٤ب] عن أحمد بن محمد الصلحي، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١١٩٨٦)،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٨٤١) من طريق محمد بن سعيد -هو ابن الأصبهاني-،

كلاهما (ابن أبي شيبة، وابن الأصبهاني) عن أبي خالد الأحمر، به، بمثله. إلا أنهما جعلاه عن أبي خالد، عن حجاج، عن نافع، به.

وأخرجه ابن سعد (٢/٢٩٦) عن يزيد بن هارون، وابن أبي شيبة (١١٩٨١) عن حفص، كلاهما (يزيد، وحفص) عن حجاج،

---

(١) قال في النهاية (٤/٢٣٦): «اللحد: الشقُّ الذي يُعمَل في جانب القبر لموضع الميت».

(٢) وقع في الأصل: «يزيد»، والتصويب من تعليق الدارقطني، حيث ذكر أن راويَه عن يحيى بن سعيد: أبو خالد الأحمر، واسم أبي خالد: سليمان -قولًا واحدًا-، وقد جاء الاسم على الصواب في الرواية من طريق الدارقطني.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٧٥).

وعلَّقه أبو داود في مسائله لأحمد (١٩٢٩) عن أبي خالد الأحمر، عن ابن عجلان، كلاهما (حجاج، وابن عجلان) عن نافع، بنحوه، إلا أن حجاجًا جعله عن نافع، مرسلًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي الرجال، أبو عبدالله، الصلحي:

صدوق. قال الدارقطني: «ما علمنا إلا خيرًا»[١].

٢- يزيد بن جهور، أبو الليث، الطرسوسي:

صدوق. قال الدارقطني: «لا بأس به»[٢].

٣- الربيع بن نافع، أبو توبة، الحلبي، نزيل طرسوس:

«ثقة حجة»[٣].

٤- سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد، الكوفي، الأحمر:

«صدوق يخطئ»[٤].

٥- يحيى بن سعيد الأنصاري:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٦).

٦- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحُسن، إلا أن أبا توبة خولف فيه عن أبي خالد الأحمر:

---

(١) سؤالات حمزة السهمي للدارقطني (١١٥).

(٢) سؤالات الحاكم للدارقطني (٢٤٢).

(٣) تقريب التهذيب (١٩٠٢).

(٤) المصدر نفسه (٢٥٤٧).

فرواه ابن أبي شيبة -الإمام الحافظ المعروف-، ومحمد بن سعيد ابن الأصبهاني -وهو «ثقة ثبت»[١]-، كلاهما عن أبي خالد، عن حجاج، عن نافع، عن ابن عمر، فجعلا مكان يحيى بن سعيد: حجاجًا.

وقد أورد الدارقطني في العلل حديثَ أبي توبة، فقال: «ووهم فيه»، ثم ذكر حديثَ ابن أبي شيبة -وحده-، وقال: «وهو الصواب»[٢]، وانضمام الحافظ ابن الأصبهاني إلى ابن أبي شيبة يؤكد صحَّة روايتهما، وكذا انضمام رواية يزيد بن هارون، وحفص بن غياث، عن حجاج، فإنهما -وإن كانتا مرسلتين- تعطيان أصلًا لرواية حجاج، بخلاف رواية يحيى بن سعيد التي لم تجئ إلا في حديث أبي توبة.

ولذلك فقد قال أحمد بن حنبل: «ليس هذا من حديث يحيى»[٣].

إلا أن توهيمَ أبي توبة محلُّ بحث، إذ يحتمل أن الواهم هو شيخُه أبا خالد الأحمر، وأنه كان يضطرب فيه، وذلك لأمور:

١- أن أبا توبة ثقة حجة، وأما أبو خالد فصدوق يخطئ، وتحميله الوهم أولى.

٢- أن الحديث جاء عن أبي خالد على وجهٍ ثالث، حيث ذكر أبو داود أن أبا خالد رواه عن ابن عجلان ويحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر. ومع ذلك فحديثه عن ابن عجلان لا أصل له أيضًا، قال الإمام أحمد: «ليس هذا من حديث يحيى وابن عجلان»[٤].

٣- أن أبا خالد خولف في الوجه الأقوى عنه، وهو روايته عن حجاج، حيث رواه يزيد بن هارون، وحفص بن غياث، عن حجاج، عن نافع، مرسلًا، وهما أكثر وأتقن وأحفظ، وروايتهما أصحُّ عن حجاج. وهذا يؤكد أن أبا خالد لم يكن ضابطًا لهذا الحديث في الجملة.

---

(١) المصدر نفسه (٥٩١١).

(٢) العلل (٦/٣٤٨).

(٣) مسائل أبي داود (١٩٢٩).

(٤) المصدر نفسه.

وإذا عاد الحديث إلى حجاج -وهو ابن أرطاة-، فالإسناد به ضعيف، إذ سيأتي في ترجمة حجاج من دراسة الحديث (١٦٧) أنه «صدوق كثير الخطأ والتدليس».

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي خالد الأحمر بالحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، وتفرُّد أبي توبة؛ الربيع بن نافع عن أبي خالد.

كتاب الزكاة

بابُ: ما خالَطَتِ الزَّكاةُ مالًا إلا أَهْلَكَتْه

١٢٠- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن أبي شيبة، ثنا محمد بن بكر بن خالد النيسابوري، ثنا محمد بن عثمان الجُمَحي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: «**ما خالَطَتِ الصَّدَقَةُ مالًا إلا أَهْلَكَتْهُ**».

غريبُ من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، تفرَّد به محمد بن عثمان الجُمَحي عنه[1]. / [٤٩أ]

○ التخريج:

أخرجه القضاعي في مسند الشهاب (٧٨١) عن أبي الطاهر؛ أحمد بن الحسين الموصلي، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الشافعي في الأم (٨٤٩) -ومن طريقه البيهقي في السنن (١٥٩/٤)، ومعرفة السنن (٨٤٢٤)-،

والحميدي (٢٣٩) -ومن طريقه الخطابي في غريب الحديث (٥١٦/١)-،

وأحمد في العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٣٥٢) -ومن طريقه الحاكم في معرفة علوم الحديث (١٤٢)، والقضاعي في مسند الشهاب (٧٨٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٣٢٤٦)-،

وابن أبي عمر العدني في مسنده -كما في المطالب العالية (٩٣٢)-،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٨٠/١) عن إبراهيم بن حمزة،

والترمذي في العلل الكبير (١٨٨)، والبزار (٨٨١/كشف الأستار)، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص٤٧٢) من طريق عمر بن محمد البجيري، ثلاثتهم (الترمذي، والبزار، والبجيري) عن محمد بن عبدالأعلى،

وابن عدي (١٥٢٥٤) من طريق الوليد بن عبدالملك بن مسرح،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٤٩).

وابن عدي (١٥٢٥٥) -ومن طريقه البيهقي (١٥٩/٤)- من طريق سريج بن يونس،

وأبو بكر الذكواني في مجلس من أماليه [٩أ] من طريق محمد بن إبراهيم الشافعي،

وعلقه الذهبي في ميزان الاعتدال (٢٠٠/٤) عن يعقوب بن كاسب،

عشرتهم (الشافعي، والحميدي، وأحمد، وابن أبي عمر، وإبراهيم بن حمزة، ومحمد بن عبدالأعلى، وابن مسرح، وسريج، ومحمد بن إبراهيم الشافعي، وابن كاسب) عن محمد بن عثمان الجمحي، به، بنحوه.

إلا أن البزار في روايته عن محمد بن عبدالأعلى جعل عثمان بن عبدالرحمن الجمحي مكان محمد بن عثمان الجمحي.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن شبيب بن زياد، أبو بكر، البزاز، يعرف بابن أبي شيبة -وربما قيل: ابن شيبة-:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٠٩).

٢- محمد بن بكر بن خالد، أبو جعفر، القصير، النيسابوري، ثم البغدادي:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[١].

٣- محمد بن عثمان بن صفوان بن أمية بن خلف، الجمحي، المكي:

«ضعيف»[٢].

٤- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٥- عروة:

(١) تاريخ بغداد (٤٤٦/٢)، تاريخ الإسلام (١٢١٦/٥).

(٢) تقريب التهذيب (٦١٣٠).

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرُّد محمد بن عثمان الجمحي به -على ضعفه- عن هشام بن عروة -على شهرة حديثه-.

وقد سأل أبو داود أحمدَ بنَ حنبل عن هذا الحديث، فقال: «هذا كتبتُه عن شيخٍ كان بمكة، يقال له: محمد بن عثمان بن صفوان». قال أبو داود: كيف حديثه؟ قال: «حديث منكر»[١]، وتجنَّب أحمد تخريجه في مسنده -مع كتابته له-، وأخرجه ابن عدي في ترجمته من «الكامل» استنكارًا له.

وقد ألمح البخاريُّ إلى أنه خولف فيه، فقال: «هكذا حدثونا عن محمد بن عثمان بن خلف مرفوعًا...، ولا أعلم أحدًا رفع هذا الحديث غيرَه»[٢]، ويُفهم من هذا أن الحديث جاء عن هشام موقوفًا، وهو ما يظهر أنه مقصود يحيى بن معين فيما نقله ابن الجنيد، قال: «سألت يحيى بن معين عن حديث محمد بن عثمان بن صفوان بن أمية الجمحي، عن هشام بن عروة، عن أبيه؟ فذكر يحيى كلامًا لم أضبطه: عن أبيه، موقوف»[٣]، فالظاهر أن الكلام الذي لم يضبطه ابنُ الجنيد هو ذِكرُ الحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، موقوفًا[٤]، وربما ترجيح وقفه على رفعه.

وقد نقل العلَّامة ابن مفلح قولًا آخرَ لابن معين، وهو أنه قال: «كنا ننكر هذا الحديث على محمد بن عثمان، ومحمد مكيٌّ لا بأس به»[٥]. وقد يُفهم من هذا -إن صحَّ

---

(١) مسائل أبي داود (١٨٨٧).

(٢) العلل الكبير، للترمذي (ص١١٠).

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٣٣٣).

(٤) يحتمل أن المراد: موقوفًا على عائشة -رضي الله عنها-، أو على عروة، وإطلاق الموقوف على المقطوع موجودٌ في استعمالهم.

(٥) الفروع (٤/٣٦٦)، ولم أجد هذا النقلَ على أهميته في موضعٍ آخر بعد بحث، ولم يَذكر قولَ ابن معين في الجمحي أحدٌ ممن ترجم له، وأظنُّ ابنَ مفلح نقله عن بعض كتب أبي بكر الخلال.

عن ابن معين- رجوعُه عن إنكار الحديث بعد أن كان يُنكره، خصوصًا مع تقويته لحال الجمحي.

والراجح أن الحديث باقٍ على نكارته، فقد توافَقَ على تضعيف الجمحي أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وأكَّد أبو حاتم تضعيفَه بتكرير عبارتين: «منكر الحديث، ضعيف الحديث»، وإن ذكره ابن حبان في الثقات[١].

وحتى لو رَفَعت كلمةُ ابن معين حالَ الجمحي، فإن تفرُّدَ مثلِه عن مثل هشام بن عروة مستنكر، وتنطبق عليه كلمة مسلم بن الحجاج حين قال: «فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشترك، قد نقل أصحابُهما عنهما حديثَهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما، العددَ من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغيرُ جائزٍ قبولُ حديث هذا الضرب من الناس»[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن عثمان الجمحي بالحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

وأكَّد ذلك في جوابٍ حول حال الجمحي بقوله: «تفرَّد بحديثٍ عن هشام بن عروة في الزكاة»[٣]، يعني: هذا الحديث.

وهو بذلك يوافق ابنَ عدي، حيث قال: «ومحمد بن عثمان بن صفوان يُعرَف بهذا الحديث[٤]، ولا أعلم أنه رواه عن هشام بن عروة غيرُه»[٥].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٤/٨)، الثقات (٤٢٤/٧)، سؤالات البرقاني للدارقطني (٤٧٦).

(٢) مقدمة صحيح مسلم (٦/١).

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (٤٧٦).

(٤) هذا معنى قول البخاري -كما في علل الترمذي (ص١١٠)-: «وهذا حديثه»، أي: هذا حديثه الذي تفرَّد به، واشتهر عنه.

(٥) الكامل (٢٥٥/٩).

ولا تعدُّ متابعةً لمحمد بن عثمان روايةُ البزار عن محمد بن عبدالأعلى، عن عثمان بن عبدالرحمن الجمحي، عن هشام بن عروة، به، إذ هي غلطٌ من البزار أو عليه، وقد رواه حافظان: الترمذي، والبجيري[١]، عن محمد بن عبدالأعلى، عن محمد بن عثمان الجمحي، على الصواب، وساق البجيريُّ نَسَبَه تامًّا.

ولذا علَّق الحافظ ابن حجر على رواية البزار بقوله: «كذا وقع، وأظنه انقلب وتحرَّف»، ثم استند إلى قول ابن عدي المنقول آنفًا[٢]. والاستناد إلى روايتَي الترمذي والبجيري أولى وأقوى، لكن لعل الحافظ لم يقف عليهما[٣].

وعليه، فلم يصحَّ أن يُتعقب بذلك الدارقطني في حكمه المذكور. والله -تعالى- أعلم.

(١) انظر ترجمته في: الإرشاد، للخليلي (٩٧٧/٣)، القند، للنسفي (ص٤٧٢)، تاريخ الإسلام (٢٤١/٧).

(٢) المطالب العالية (٥٨٩/٥).

(٣) وكذا لم يقف عليهما الألباني في السلسلة الضعيفة (١١٥/١١)، وإن كان رجَّح أن الغلط من البزار.

باب ما جاء في الرِّكاز[1] وغَيرِه

١٢١- قال الدارقطني [في الثامن][2]: أخبرنا أبو الحسن؛ علي بن عبدالله بن مبشر، ثنا أبو الأشعث؛ أحمد بن المقدام، ثنا زياد بن عبدالله البَكَّائي، عن الأعمش، عن عبدالرحمن بن ثروان، عن هُزَيل، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الرِّجل جُبَار**[3]، **والعجماء**[4] **جُبَار، والبئر جُبَار**[5]، **والمعدن جُبَار**[6]، **وفي الرِّكاز الخُمس**».

غريبٌ من حديث هُزَيل بن شُرَحبيل، عن أبي هريرة، لم يروه عنه غير أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، تفرَّد به زياد بن عبدالله البَكَّائي عن الأعمش.

واختُلف على أبي قيسٍ في إسناد هذا الحديث: / [٤٩ب]

١٢٢- ثنا إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار، ثنا محمد بن عبدالملك الدقيقي، ثنا (سَلم)[7] بن سلام، ثنا محمد بن طلحة، عن عبدالرحمن بن ثروان، عن هُزَيل، عن

---

(١) قال في النهاية (٢/٢٥٨): « الركاز عند أهل الحجاز: كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض. وعند أهل العراق: المعادن. والقولان تحتملهما اللغة؛ لأن كلا منهما مركوز في الأرض، أي: ثابت...، والحديث إنما جاء في التفسير الأول، وهو الكنز الجاهلي».

(٢) لم يعيَّن الجزء في الأصل، وكتب الناسخ في الحاشية: «لم يعين الجزء». وقد وقفتُ على تعيينه من خلال نقل الحافظ أحمد بن عيسى ابن قدامة المقدسي في كناشٍ له [١٢ب] لمطلع إسناد الحديث الآتي برقم (١٢٦)، وهو حديثٌ أورده المرتِّب في سياقٍ واحد مع ما سبقه وما لحقه، فكلها في جزء واحد من «الأفراد»، هو الجزء الثامن. وقد نقل أحمد بن عيسى في الموضع نفسِه عن الجزء الثامن نفسِه مطلعَ إسناد الحديثين الماضيين برقم (٢٠، ٢٩)، وعيَّنهما المرتِّب في موضعَيهما بالجزء الثامن.

(٣) قال في النهاية (١/٢٣٦): «الجُبَار: الهدر»، وقال (٢/٢٠٤): «أي: ما أصابت الدابة برِجلها فلا قَوَدَ على صاحبها».

(٤) قال في النهاية (٣/١٨٧): «العجماء: البهيمة، سُمّيت به لأنها لا تتكلم».

(٥) قال في النهاية (٥/١٢٦): «البئر هي التي يحفرها الرجل في ملكه، أو في موات، فيقع فيها إنسانٌ فيهلك، فهو هدر».

(٦) قال أبو عبيد في غريب الحديث (٣/٢٥٩): هي «هذه المعادن التي يُستخرج منها الذهب والفضة، فيجيء قومٌ يحتفرونها بشيءٍ مسمى لهم، فربما انهار المعدن عليهم، فقتلهم، فيقول: دماؤهم هدر».

(٧) وقع في الأصل: «مسلم»، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، ومن ترجمة الراوي.

عبدالله -قال: أظنه مرفوعًا-، قال: «**العجماء جُبَار، والمعدن جُبَار، والبئر جُبَار، والرِّجل جُبَار، وفي الرِّكاز الخُمس**».

وهذا حديثٌ غريبٌ من حديث ابن شُرَحبيل، عن عبدالله بن مسعود، تفرَّد به محمد بن طلحة، عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، عن هزيل، عن عبدالله.

١٢٣- [(١)] ثنا عبدالملك بن أحمد الزَّيَّات، ثنا حفص بن (عَمرو)[(٢)]، ثنا عبدالرحمن بن مَهدِي، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هُزَيل[(٣)]، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المعدن جُبَار، والبئر جُبَار، والسائمة[(٤)] جُبَار، والرِّجل جُبَار، وفي الرِّكاز الخُمس**».

أرسله الثوري، عن أبي قيس، عن هُزَيل، عن النبي ﷺ. وهو أصحُّ مِن قول مَن وَصَلَه[(٥)].

○ التخريج:

رواه أبو قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن أبي هريرة:

أخرجه الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٢/٧٨٠) عن محمد بن علي بن الفتح الحربي، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: أبو قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود:

أخرجه الخطيب في الفصل (٢/٧٨١) عن عبدالصمد بن علي الهاشمي، عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) وقع هذا الحديث في الأصل بعد الأحاديث الثلاثة التالية (١٢٤-١٢٦)، والواقع أنه لا ينفصل عن الحديثين السابقين، لاتحاد المدار، وارتباط كلام الدارقطني على الاختلاف، ولذا فقد جاءت هذه الأحاديث (١٢١- ١٢٣) كلها في موضعٍ واحد من الأطراف.

(٢) وقع في الأصل: «عمر»، والصواب المثبت من رواية الدارقطني في السنن، والرواية من طريقه.

(٣) ضبَّب الناسخ هنا، لكون الإسناد مرسلًا.

(٤) قال في النهاية (٢/٤٢٦): «الدابة المرسلة في مرعاها».

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٥٤٩٤).

وأخرجه الدارقطني في السنن (٣٣١١) به، بمثله.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١١٠٨٧)، وابن المنذر -كما في نصب الراية (٣٨٢/٢)-، من طريق ليث -هو ابن أبي سليم-[1]،

والدارقطني في السنن (٣٣٨٢) من طريق عبيد بن إسحاق، عن قيس بن الربيع،

كلاهما (ليث، وقيس) عن أبي قيس، به.

إلا أن ليثًا جعله موقوفًا على عبدالله بن مسعود في الركاز فقط، وفيه قصة.

الوجه الثالث: أبو قيس، عن هزيل بن شرحبيل، مرسلًا:

أخرجه الخطيب في الفصل (٧٨٠/٢) عن عبدالصمد بن علي ابن المأمون الهاشمي، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الدارقطني في السنن (٣٣١٠، ٣٣٨٠) -ومن طريقه فيه البيهقي في السنن (٣٤٤/٨)-، به، بمثله.

وأخرجه ابن وهب -كما في مختصر اختلاف العلماء للطحاوي، اختصار الجصاص (١٥١/٥)-،

وعبدالرزاق (١٨٩٥٩، ١٩٤٧٤) -ومن طريقه الدارقطني في السنن (٣٣٧٩)-،

وابن أبي شيبة (٢٩١٥٣) عن وكيع،

ثلاثتهم (ابن وهب، وعبدالرزاق، ووكيع) عن سفيان الثوري، به، بنحوه.

وأخرجه محمد بن الحسن الشيباني في الأصل (٣٧/٣) عن أبي حنيفة، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (٤١٦/٢) من طريق عبدالله بن نمير، والبيهقي (٣٤٤/٨) من

---

(١) هو عندهما من حديث عبدالله بن إدريس، ووقع في نصب الراية: «عن أبيه»، والمثبت من مصنف ابن أبي شيبة، لكونه مصدرًا أصيلًا لا وسيطًا، واحتمال الخطأ في الوسائط أكبر، واحتمال تحرُّف: «ليث» إلى: «أبيه» وارد، وقد ذكر المزي ليثًا في تلامذة أبي قيس في ترجمته من تهذيب الكمال (٢١/١٧)، ولم يذكر إدريس -والد عبدالله-.

طريق أبي حمزة -هو محمد بن ميمون السكري-، ثلاثتهم (أبو حنيفة، وابن نمير، وأبو حمزة السكري) عن الأعمش،

وابن أبي عاصم في الديات (١٩٥)، والبيهقي في الخلافيات (٥٢١٩)، من طريق ابن أبي ليلى،

والدارقطني في السنن (٣٣٨١)، والخطيب في الفصل (٧٧٨/٢، ٧٧٩)، من طريق شعبة بن الحجاج،

ثلاثتهم (الأعمش، وابن أبي ليلى، وشعبة) عن أبي قيس، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد الأول:

١- علي بن عبدالله بن مبشر، أبو الحسن:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥).

٢- أحمد بن المقدام العجلي، أبو الأشعث، البصري:

«صدوق صاحب حديث»[١].

٣- زياد بن عبدالله بن الطفيل العامري، البَكَّائي، أبو محمد، الكوفي:

«صدوق، ثبتٌ في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين»[٢].

٤- الأعمش:

ثقة حافظ، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٥- عبدالرحمن بن ثَرْوان، أبو قيس:

صدوق ربما خالف. سبقت ترجمته في الحديث (١٠).

٦- هُزَيل بن شُرَحبيل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٠).

○ رجال الإسناد الثاني:

(١) تقريب التهذيب (١١٠).

(٢) المصدر نفسه (٢٠٨٥).

٧- إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح، أبو علي، الصفار، النحوي، البغدادي:

ثقة. قال الدارقطني والخليلي: «ثقة». ولا يلتفت إلى تجهيل ابن حزم له[١].

٨- محمد بن عبدالملك بن مروان الواسطي، أبو جعفر، الدقيقي:

«صدوق»[٢].

٩- سلم بن سلام، أبو المسيب، الواسطي:

«مقبول»[٣].

١٠- محمد بن طلحة بن مُصَرِّف اليامي، الكوفي:

«صدوق له أوهام»[٤].

○ رجال الإسناد الثالث:

١١- عبدالملك بن أحمد بن عبدالرحمن، أبو العباس، الزيات، البغدادي:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[٥].

١٢- حفص بن عَمرو بن رَبَال بن إبراهيم الرَّبَالي، الرقاشي، البصري:

«ثقة عابد»[٦].

١٣- عبدالرحمن بن مهدي:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٠٩).

١٤- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

---

(١) الإرشاد (٢/٦١٢)، تاريخ بغداد (٧/٣٠١)، تاريخ الإسلام (٧/٧٦٦)، لسان الميزان (٢/١٦٥).

(٢) تقريب التهذيب (٦١٠١).

(٣) المصدر نفسه (٢٤٦٧).

(٤) المصدر نفسه (٥٩٨٢).

(٥) تاريخ بغداد (١٢/١٨٤)، تاريخ الإسلام (٧/٥٩٢).

(٦) تقريب التهذيب (١٤٢٨).

○ **دراسة الأسانيد:**

ساق الدارقطني طرفًا من الاختلاف عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، حيث:

* رواه الأعمش -من رواية زياد بن عبدالله البكائي، عنه-، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن أبي هريرة.

* ورواه محمد بن طلحة بن مصرف، وقيس بن الربيع، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود، وشكَّ محمد بن طلحة في رفعه.

* ورواه ليث بن أبي سليم، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود، موقوفًا، بقصةٍ في الركاز فقط.

* ورواه سفيان الثوري، والأعمش -من رواية أبي حنيفة، وعبدالله بن نمير، وأبي حمزة السكري، عنه-، وابن أبي ليلى، وشعبة، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، مرسلًا.

ويتَّضح من ذلك أنه اختُلف -قبل الاختلاف عن أبي قيس- على الأعمش:

فذكر الدارقطني أن زياد بن عبدالله البَكَّائي تفرَّد به عن الأعمش، عن أبي قيس، عن هزيل، عن أبي هريرة، وتبيَّن من التخريج أنه خالفه فيه عن الأعمش: أبو حنيفة، وابن نمير -وهو «ثقةٌ صاحب حديث»[(١)]-، وأبو حمزة السكري، وهو «ثقة»[(٢)]-.

وقد سبق في ترجمة زياد البكائي أن في حديثه عن غير ابن إسحاق لِينًا، وهذا من هذا الباب، والراجح رواية الثلاثة الذين خالفوه. وهذا ما صوَّبه الدارقطني في العلل، فقال حين ذكر رواية البكائي: «وغيره يرويه عن الأعمش، عن أبي قيس، عن هزيل، مرسلًا...، والمرسل هو الصواب»[(٣)].

وقال ابن عبدالبر: «ورواه زياد بن عبدالله البكائي...، فوصله وأسنده، وليس زيادٌ البكائيُّ ممن يُحتجُّ به إذا خالفه مثلُ الثوري»[(٤)]، يعني بمخالفة الثوري: ما سيأتي من روايته

---

(١) المصدر نفسه (٣٦٦٨).

(٢) المصدر نفسه (٦٣٤٨).

(٣) العلل (٣٧١/٥).

(٤) التمهيد (٢٥/٧).

إياه عن أبي قيس -لا عن الأعمش- مرسلًا، وهذا من الموازنة بين طبقاتٍ مختلفة في الأسانيد، ولعل الأئمة في مثل ذلك كانوا ينظرون إلى لِين تلميذ الراوي عن المدار، فيحمِّلونه العلة، ويذهبون إلى أن الوجه الذي جاء به يزداد ضعفًا بمخالفة راوٍ آخرَ عن المدار لشيخه.

وأما حديث أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود، فذكر الدارقطنيُّ أنه تفرَّد به محمد بن طلحة، عن أبي قيس، لكنه أخرج في السنن روايةً من طريق قيس بن الربيع، عن أبي قيس، به، إلا أنها من رواية عبيد بن إسحاق عن قيس، وعبيدٌ متروك الحديث[١]، ولا عبرة بروايته، ولعله ركَّب حديثَ محمد بن طلحة على قيس[٢].

وقد شكَّ محمد بن طلحة في رفع الحديث ووقفه، ثم جاءت رواية ليث بن أبي سليم، عن أبي قيس، عن هزيل، عن ابن مسعود، موقوفًا في الركاز فقط، بذكر قصةٍ جرت بين ابن مسعود ورجلٍ سأله. وليثٌ وإن كان ضعيفًا -كما مرَّ في الحديث (٤)-، إلا أن في روايته تفصيلًا وقصَّة، فيُشبه أنه حفظها، وهي أقرب إلى الصواب في حديث ابن مسعود، ويظهر أن محمد بن طلحة سمع من أبي قيس هذا الموقوفَ في الركاز، فاشتبه عليه بحديثِ أبي قيس المرسَلِ الآخر الذي لفظه: «العجماء جبار، والمعدن جبار، والبئر جبار، والرجل جبار، وفي الركاز الخُمس»، وبقي شاكًّا في رفعه.

وإذن فلم يبق إلا الرواية عن أبي قيس، عن هزيل، مرسلًا، وهي رواية الأعمش -في الراجح عنه-، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن أبي ليلى، وهؤلاء فيهم الحفاظ الأكابر، وروايتهم هي الراجحة عن أبي قيس، وقد رجَّحها الدارقطني هنا، فقال: «أرسله الثوري، عن أبي قيس، عن هزيل، عن النبي ﷺ، وهو أصحُّ مِن قول مَن وصله»، ورجَّحها في العلل بذكر رواية شعبة أيضًا، فقال عقب رواية محمد بن طلحة: «وخالفه شعبة والثوري، فروياه عن أبي قيس، عن هزيل، مرسلًا، والمرسل هو الصواب»[٣].

---

(١) انظر: لسان الميزان (٣٤٩/٥).

(٢) وهذا أولى من قول البيهقي في السنن (٣٤٤/٨)، ومعرفة السنن (١٧٥٩٣): «وقيس لا يحتج به»، فإن الرواية لا تصحُّ عن قيس أصلًا.

(٣) العلل (٣٧١/٥).

ووافقه الخطيب البغدادي، فقال: «وقول مَن أرسله ولم يوصله عن أبي قيس أصح»[١]. وكذلك ابن عبدالبر، قال: «وهذا حديثٌ مرسل، هكذا رواه الثوري وغيره عن أبي قيس هذا»[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد زياد بن عبدالله البَكَّائي بالحديث عن الأعمش، عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، عن هزيل بن شرحبيل، عن أبي هريرة، وبتفرُّد محمد بن طلحة، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبدالله بن مسعود.

وقد وافقه على الشقَّين جميعًا: الخطيب البغدادي، ولعله اقتبس ذلك منه، فإنه خرَّج الإسنادين من طريقه -كما سلف-، ثم قال بعد الأول: «تفرَّد بروايته زياد البَكَّائي عن الأعمش»، وبعد الثاني: «تفرَّد محمد بن طلحة بروايته هكذا»[٣].

وقد سبق أن الدارقطنيَّ أخرج في موضعٍ آخرَ متابعةً لمحمد بن طلحة، غير أنه هنا حكم بتفرُّده، والظاهر أنه لم يرَ تلك المتابعة ناقضةً للتفرد، لشدَّة ضعف راويها عن المتابِع فيها. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الفصل للوصل (٢/٧٨٠).

(٢) التمهيد (٧/٢٥).

(٣) الفصل للوصل (٢/٧٨١).

١٢٤- [١] ثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا داود بن رُشَيْد، ثنا عَبَّاد بن العوام، ح

وثنا أبو بكر النيسابوري، ثنا أحمد بن منصور، ثنا نُعَيم بن حماد، ثنا محمد بن يزيد الواسطي:

جميعًا عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الرِّجل [جُبَار]**[٢]».

تفرَّد به سفيان بن حسين، عن الزهري. وخالفه أصحابُ الزهري، فلم يذكروا «**الرِّجل**» في الحديث[٣]:

١٢٥- ثنا أبو بكر النيسابوري، (ثنا أحمد بن عبدالرحمن)[٤] بن وهب، ثنا عمي[٥]،

وثنا أبو بكر النيسابوري، ثنا يونُس بن عبدالأعلى، ثنا ابن وهب:

أخبرني يونُس، عن ابن شهاب، عن ابن المسيّب وعُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ، قال: «**العجماء جَرْحُها جُبَار، والبئر جُبَار، والمعدن جُبَار، وفي الرِّكاز الخُمس**». قال ابن شهاب: «والجُبَار: الهَدْر. والعجماء: البهيمة».

غريبٌ من حديث الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة وابن المسيّب، عن أبي هريرة، تفرَّد به يونس بن يزيد عنه بهذا الإسناد، وليس فيه ذكر: «**الرِّجل جبار**»[٦].

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذان الحديثان كسابقاتهما في الجزء الثامن من «الأفراد».

(٢) سقط من الأصل، وكتب الناسخ موضعه: «كذا»، وتمامه من الأطراف، ورواية الدارقطني في كُتبه الأخرى بالإسناد نفسِه.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥١٠٢).

(٤) وقع في الأصل هنا: «ثنا يونس بن عبد الأعلى، ثنا»، وهو انتقال نظر من الإسناد التالي، إذ لا يروي يونس عن ابن أخي ابن وهب الذي يروي عن عمه، بل هو من طبقته، والتصويب من رواية الدارقطني في سننه.

(٥) هو عبدالله بن وهب، وهو شيخ يونس بن عبدالأعلى في الإسناد التالي.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٥١٧٥).

○ التخريج:

رواه الزهري، واختُلف عنه في إسناده، وفي ذِكرِ لفظة: «الرِّجل جبار» وعدمِ ذِكرها، على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، بلفظ: «الرِّجل جبار»:

أخرجه الدارقطني في السنن (٣٣٠٥، ٣٣٨٣)، وفي العلل (٤/٣٥٠)، عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، به، بمثله.

وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق (١٨٦٠) من طريق محمد بن عبدالملك، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه المخلص في الثامن من المخلصيات (١٢٦) عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (٨٦٧٤) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن (١٧٥٨٨)- عن أحمد بن الحسين الصوفي، عن داود بن رشيد، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٧٧٩٩) عن عبدالله بن عبدالله بن أسيد،

والنسائي في الكبرى (٥٧٥٦) عن عبدالله بن الربيع،

وأبو عوانة (٦٨١٦) من طريق بشر بن آدم،

والطبراني في الأوسط (٤٩٢٩)، والصغير (٧٤٢)، من طريق بشار بن موسى،

والبيهقي في السنن (٨/٣٤٣)، والخلافيات (٥٢١٤)، من طريق النفيلي،

خمستهم (ابن أسيد، وابن الربيع، وبشر، وبشار، والنفيلي) عن عباد بن العوام، به، بمثله.

وأخرجه الدارقطني في السنن (٣٣٠٦، ٣٣٨٤) عن أبي بكر النيسابوري، عن أحمد بن منصور، به، بمثله.

وأخرجه أبو داود (٤٥٩٢) -ومن طريقه أبو عوانة (٦٨١٦)، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٧٨١/٢)- عن عثمان بن أبي شيبة، عن محمد بن يزيد الواسطي، به، بمثله.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الديات (١٩٣) من طريق إبراهيم بن صدقة، عن سفيان بن حسين، به، بمثله.

الوجه الثاني: الزهري، عن سعيد بن المسيب وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة، بعدم ذكر لفظة: «الرِّجل جبار»:

أخرجه ابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٤٦٤/١) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي ابن المأمون، عن الدارقطني، عن أبي بكر النيسابوري، عن يونس بن عبدالأعلى، به، بمثله.

وأخرجه الدارقطني في السنن (٣٣٠٤) عن أبي بكر النيسابوري، عن أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، به، بمثله.

وأخرجه في السنن (٣٣٠٤)، والعلل (٥٤٩/٤)، عن أبي بكر النيسابوري، عن يونس بن عبدالأعلى، به، بمثله.

وأخرجه أبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٢٠٣٢) من طريق إبراهيم بن عبدالله، عن عبدالله بن محمد بن زياد -هو أبو بكر النيسابوري-، عن يونس بن عبدالأعلى، به، بنحوه.

وأخرجه النسائي في المجتبى (٢٥١٥)، والكبرى (٢٢٨٧)،

وأبو عوانة (٦٨٠١)،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٠٤/٣)،

والمخلص في الرابع من المخلصيات (٧١) عن أحمد بن عبدالله بن سيف،

أربعتهم (النسائي، وأبو عوانة، والطحاوي، وابن سيف) عن يونس بن عبدالأعلى، به، ولم يسق أربعتُهم متونَهم، بل أحالوا على متنٍ آخر ليس فيه ذكر «الرِّجل».

وأخرجه **مسلم** (١٧١٠) عن أبي الطاهر -هو ابن السرح-،

وعن حرملة -هو ابن يحيى-،

كلاهما (ابن السرح، وحرملة) عن ابن وهب، به، ولم يسق مسلم متنيهما، وأحال إلى متنٍ آخر ليس فيه ذكر «الرِّجل».

وأخرجه أبو عوانة (٦٨٠٢) من طريق وهب الله بن راشد،

وعلقه الدارقطني في العلل (٥٤٨/٤) عن شبيب بن سعيد،

كلاهما (وهب الله، وشبيب) عن يونس بن يزيد، به، ولم يسوقا متنيهما، وأحال أبو عوانة إلى متنٍ آخر ليس فيه ذكر «الرِّجل».

إلا أن وهب الله جعله عن يونس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب -وحده-، عن أبي هريرة. وجعل شبيبُ بن سعيد مكان عبيدالله بن عبدالله بن عتبة: أبا سلمة.

وأخرجه أبو عوانة (٦٨٠٧)، وابن عدي (٢٢٦٠)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (١٥٠/٥)، من طريق أيوب بن خالد الجهني، عن الأوزاعي،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٥٤٨/٤) عن إسحاق بن راشد،

كلاهما (الأوزاعي، وإسحاق بن راشد) عن الزهري، به، بنحوه، ولم يسق الدارقطني متن إسحاق بن راشد. إلا أن إسحاق جعله عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة -وحده-، ولم يذكر ابنَ المسيب، وكذلك فعل الأوزاعي، مع إبداله ابنَ عباس بأبي هريرة.

الوجه الثالث: الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، بعدم ذكر لفظة: «الرِّجل جبار»:

أخرجه مالك في الموطأ (٢٤٩/١، ٨٦٨/٢-رواية يحيى، ٦٥٤، ٢٣٣٨/رواية أبي مصعب الزهري، ٦٧٧/رواية محمد بن الحسن) -ومن طريقه الدارمي (١٧١٠، ٢٤٢٣)، و**البخاري** (١٤٩٩)، و**مسلم** (١٧١٠)، والبزار (٧٨٦٣)، والنسائي في المجتبى (٢٥١٦)، والكبرى (٢٢٨٨، ٥٨٠٣)، وابن خزيمة (٢٣٢٦)، وأبو عوانة (٦٨٠٠)، والطحاوي (٢٠٣/٣، ٢٧٦)، وابن حبان (٦٠٠٥)، والدارقطني في السنن (٣٣٠٣)، والعلل (٥٤٩/٤)-،

والشافعي في القديم -كما في معرفة السنن، للبيهقي (١٧٥٧٠)-، والحميدي (١١١٠)، وابن أبي شيبة (١١٠٩١، ٢٩١٥٩، ٣٤٨٩٩) -وعنه **مسلم** (١٧١٠)، وابن ماجه (٢٦٧٣)-، وأحمد (٧٣٧٤)، و**مسلم** (١٧١٠)، وأبو داود (٣٠٨٥، ٤٥٩٣)، والترمذي (١٣٧٧)، والبزار (٧٨٦٢)، والنسائي في المجتبى (٢٥١٤)، والكبرى (٢٢٨٦)، وابن الجارود (٣٧٢، ٧٩٥)، وأبو عوانة (٦٧٩٨، ٦٧٩٩)، والطحاوي (٣٠٢/٣، ٢٧٦)، والدارقطني في السنن (٣٣٠١، ٣٣٠٢)، من طريق سفيان بن عيينة،

وعبدالرزاق (١٩٤٧١) -ومن طريقه أحمد (٧٨١٩)، والبزار (٧٦٤٠)، والنسائي في المجتبى (٢٥١٤)، والكبرى (٢٢٨٦)، وأبو عوانة (٦٨٠٤)، والدارقطني في السنن (٣٣٠٣)- عن معمر،

وعبدالرزاق (١٩٤٧١) -ومن طريقه أحمد (٧٥٧٤)، وأبو عوانة (٨٦٠٤)، والدارقطني في السنن (٣٣٠٣)-، وأحمد (٧٩٤٣)، وابن خزيمة (٢٣٢٦)، وأبو عوانة (٦٨٠٣)، والدارقطني في السنن (٣٣٠٣)، من طريق ابن جريج،

و**البخاري** (٦٩١٢)، و**مسلم** (١٧١٠)، والترمذي (٦٤٢، ١٣٧٧)، والنسائي في الكبرى (٥٨٠٢)، وأبو عوانة (٦٨٠٦)، وابن حبان (٦٠٠٦، ٦٠٠٧)، والدارقطني في السنن (٣٣٠٣)، والعلل (٥٤٨/٤)، من طريق الليث بن سعد،

وأبو عوانة (٦٨٠٥)، والدارقطني في السنن (٣٣٠٣)، والعلل (٥٤٩/٤)، من طريق الزبيدي،

وأبو عوانة (٦٨٠٨)، وابن عدي (٧٤٥٠)، من طريق زمعة بن صالح،

والدارقطني في السنن (٣٣٠٣) من طريق عُقيل،

ومن طريق جعفر بن برقان،

تسعتهم (مالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر، وابن جريج، والليث، والزبيدي، وزمعة، وعقيل، وجعفر بن برقان) عن الزهري، به، بنحوه.

إلا أن الزبيدي، وزمعة، وجعفر بن برقان، لم يذكروا أبا سلمة، وجعلوه عن ابن المسيب وحده، وكذلك اختصر بعضُ الرواة عن الباقين، فلم يذكروا أبا سلمة.

واختصر البزارُ حديثَ سفيان بن عيينة، فلم يذكر ابنَ المسيب، وجعله عن أبي سلمة وحده.

الوجه الرابع: الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أبي هريرة، بعدم ذكر لفظة: «الرِّجل جبار»:

أخرجه تمام في فوائده (١٥١٧) عن أبي علي؛ محمد بن هارون، عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، عن أبيه، عن جده، عن الأوزاعي، عن الوليد بن سريع المحاربي، عن سليمان بن حبيب المحاربي، عن الزهري، به، بنحوه.

○ رجال الإسنادين الأولين:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- داود بن رُشَيْد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٣- عَبَّاد بن العوام بن عمر الكلابي مولاهم، أبو سهل، الواسطي:

«ثقة»[١].

٤- أبو بكر النيسابوري:

ثقة حافظ متقن فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٥- أحمد بن منصور بن سيار، أبو بكر، البغدادي، الرمادي:

«ثقة حافظ»[٢].

٦- نُعَيم بن حماد بن معاوية الخزاعي، أبو عبدالله، المروزي، نزيل مصر:

---

(١) تقريب التهذيب (٣١٣٨).

(٢) المصدر نفسه (١١٣).

«صدوق يخطئ كثيرًا، فقيه عارف بالفرائض...، وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم»[١].

٧- محمد بن يزيد الكلاعي، مولى خولان، أبو سعيد -أو: أبو يزيد، أو :أبو إسحاق-، الواسطي، أصله شامي:

«ثقة ثبت»[٢].

٨- سفيان بن حسين بن حسن، أبو محمد -أو: أبو الحسن-، الواسطي:

«ثقة في غير الزهري باتفاقهم»[٣].

٩- ابن شهاب الزهري:

الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

١٠- سعيد بن المسيّب:

أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

○ رجال الإسناد الثالث:

١١- أحمد بن عبدالرحمن بن وهب بن مسلم، أبو عبيدالله، المصري، لقبه بَحْشل:

«صدوق تغير بأخرة»[٤].

١٢- عبدالله بن وهب:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٨٤).

١٣- يونس بن عبدالأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى، المصري:

«ثقة»[٥].

---

(١) المصدر نفسه (٧١٦٦).

(٢) المصدر نفسه (٦٤٠٣).

(٣) المصدر نفسه (٢٤٣٧).

(٤) المصدر نفسه (٦٧).

(٥) المصدر نفسه (٧٩٠٧).

١٤– يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأَيْلي، مولى آل أبي سفيان، أبو يزيد:

«ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا، وفي غير الزهري خطأً»(١).

١٥– عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبدالله، المدني:

«ثقة فقيه ثبت»(٢).

○ دراسة الأسانيد:

وقع على الزهري اختلافان في الحديث، تعرَّض إلى أحدهما الدارقطني صريحًا، وأشار ضِمنَهُ إشارةً إلى الآخر:

الاختلاف الأول: في ذِكر لفظة: «الرِّجل جبار»، وعدم ذِكرها:

* حيث رواه سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فساق الحديث مختصرًا، ليس فيه إلا لفظة: «الرِّجل جبار»،

* ورواه يونس بن يزيد، ومالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر، وابن جريج، والليث بن سعد، والزبيدي، وزمعة بن صالح، وعُقيل، وجعفر بن برقان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، فساقوا الحديث بأطول من لفظ سفيان بن حسين، ولم يذكر أيٌّ منهم لفظ: «الرِّجل جبار».

وقد ذكر الدارقطنيُّ أن سفيان بن حسين تفرَّد بلفظ: «الرِّجل جبار»، قال: «وخالفه أصحابُ الزهري، فلم يذكروا «الرِّجل» في الحديث»، ثم ساق حديث يونس بن يزيد، عن الزهري، به، قال: «وليس فيه ذكر: «الرِّجل جبار»».

ومع اختلاف أصحاب الزهري فيمن قَرَنَه بسعيد بن المسيّب في الحديث، واطّلاع الدارقطني على ذلك -كما سيأتي-، إلا أن الدارقطنيَّ استعمل القدرَ المشتركَ بينهم في هذه القضية، وهي عدم ذكر لفظة: «الرِّجل» في المتن، وأعلَّ بذلك رواية سفيان بن حسين.

---

(١) المصدر نفسه (٧٩١٩).

(٢) المصدر نفسه (٤٣٠٩).

وقد مرَّ في ترجمة سفيان بن حسين أنه «ثقة في غير الزهري باتفاقهم»، وصرَّح بتوهيمه الدارقطنيُّ في السنن، فقال: «لم يروه غير سفيان بن حسين، وخالفه الحفاظ عن الزهري، منهم: مالك، وابن عيينة، ويونس، ومعمر، وابن جريج، والزبيدي، وعقيل، وليث بن سعد، وغيرهم، كلهم رووه عن الزهري فقالوا: «العجماء جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار»، ولم يذكروا الرِّجل، وهو الصواب»[١]، وقال: «وهو وهم، لأن الثقات الذين قدمنا أحاديثهم خالفوه، ولم يذكروا ذلك»[٢].

وقبله قال الإمام الشافعي: «فأما ما روي عن رسول الله ﷺ من أن «الرِّجل جبار»، فهو -والله تعالى أعلم- غلط، لأن الحفاظ لم يحفظوا هكذا»[٣]، قال البيهقي موضِّحًا: «وإنما أراد حديثَ سفيان بن حسين، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ: «الرجل جبار». فهذه زيادةٌ تفرَّد بها سفيان بن حسين من أصحاب الزهري، أنكره عليه أبو الحسن الدارقطنيُّ وغيره من الحفاظ»[٤].

وقال الخطابي: «وقد تكلَّم الناسُ في هذا الحديث، وقيل: إنه غير محفوظ، وسفيان بن حسين معروفٌ بسوء الحفظ. قالوا: وإنما هو: «العجماء جرحها جبار»»[٥].

وقال البيهقي: «الأمر فيه على ما قال الشافعي، وذاك لأن حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ، في «العجماء جبار»، رواه مالك بن أنس، وابن جريج، والليث بن سعد، ومعمر، وعُقيل، وسفيان بن عيينة، وغيرهم، عن الزهري، فلم يذكر فيه أحدٌ منهم: «الرِّجل جبار»، إلا سفيان بن حسين...»[٦]، وقال: «فأما حديث سفيان بن حسين، عن الزهري، فإنه وهم، وكان سفيانُ بن حسين في غير حديث الزهري أوثقَ منه في حديث الزهري»[٧].

(١) سنن الدارقطني (٤/٢٣٥).

(٢) المصدر نفسه (٤/١٨٧).

(٣) الأم (٨/٣٥٣).

(٤) السنن الصغير (٣/٣٥٤). وانظر توضيح ابن القيم -أيضًا- في الفروسية (ص١٧٣).

(٥) معالم السنن (٤/٣٩).

(٦) معرفة السنن والآثار (١٣/٩٧).

(٧) الخلافيات (٧/٢٣٥).

وقال ابن عبدالبر: «ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «الرِّجل جبار».. لا يُثبته أهل العلم بالحديث...، وهذا حديثٌ لا يوجد عند أحدٍ من أصحاب الزهري إلا سفيان بن حسين، وهو عندهم فيما ينفرد به لا تقوم به حجة»[١].

وقد ألمح إلى توهيم سفيان بن حسين مَنْ حكم بتفرُّده بهذا الحديث عن الزهري، كالبزار، وأبي عوانة، والطبراني، وابن عدي -وسيأتي نقل أقوالهم-، حتى قال الحافظ ابن حجر: «وقد اتَّفق الحفَّاظُ على تغليط سفيان بن حسين حيث روى عن الزهري: «الرِّجل جبار»، وما ذاك إلا أن الزهريَّ مُكثرٌ من الحديث والأصحاب، فتفرَّدَ سفيانُ عنه بهذا اللفظ، فعُدَّ منكرًا»[٢].

والظاهر أن ابن حجر لم يعتدَّ بخلاف ابن حزمٍ[٣] إذ ساق الحديث، ثم قال: «فقال قوم: سفيان بن حسين ضعيف في الزهري. قال علي: وما ندري وجهَ هذا، وسفيان بن حسين ثقة، فمن ادَّعى عليه خطأً فليبيّنه، وإلا فروايته حجَّة، وهذا إسنادٌ مستقيم، لاتصال الثقات فيه»[٤]، وهذه ظاهريةٌ شديدةٌ في النظر في الأسانيد، ولا تجري على سَنن أئمة الحديث ونُقَّاده في تفصيل أحوال الرواة ومرويَّاتهم، ولا تخرم اتفاقهم[٥].

الاختلاف الثاني عن الزهري: في تعيين شيخه فيه:

ألمح الدارقطنيُّ في استغرابه لرواية يونس بن يزيد إلى أنه اختُلف عن الزهري[٦]:

---

(١) التمهيد (٧/٢٤-٢٦).

(٢) فتح الباري (١٢/٢٥٦).

(٣) ويبعد أنه لم يطلع على كلامه، فقد نقله شيخُه ابن الملقن في شرحه على البخاري (٣١/٤٧٧) الذي كان بين يدي ابن حجر حالَ تأليف «الفتح».

(٤) المحلى (١١/٢٠).

(٥) وأولى بعدم الاعتداد: تكلُّف الحافظ ابن التركماني في الجوهر النقي (٨/٣٤٤) في توثيق سفيان بن حسين، لتقوية روايته هذه.

(٦) رُوي الحديث عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عامر بن ربيعة، ولم أتعرَّض لهذا الوجه هنا لبُعده عن نقطة بحث الدارقطني، وقد أعلَّه واستغربه بعض الأئمة، انظر: السنن الكبرى، للنسائي (٥/٣٥٥)، مستخرج أبي عوانة (١٣/٤١٣)، المعجم الأوسط (٤/١٨٥)، تاريخ دمشق (٥٢/١٤٦)، تحفة الأشراف (٤/٢٣٠).

* فرواه يونس بن يزيد -من رواية ابن وهب، عنه-، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة.

* ورواه إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة -وحده-، عن أبي هريرة.

* ورواه الأوزاعي -من رواية أيوب بن خالد الجهني، عنه-، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس.

* ورواه يونس بن يزيد -من رواية وهب الله بن راشد، عنه-، وسفيان بن حسين، والزبيدي، وزمعة بن صالح، وجعفر بن برقان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب -وحده-، عن أبي هريرة(١).

* ورواه يونس بن يزيد -من رواية شبيب بن سعيد، عنه-، ومالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر، وابن جريج، والليث، وعقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة(٢).

* ورواه الأوزاعي -من روية يحيى بن حمزة، عنه-، عن الزهري، عن عروة، عن أبي هريرة.

ولا بد لتحرير الراجح عن الزهري من تحرير الخلاف عمن دونه:

١- الخلاف عن يونس:

---

(١) ذكر الدارقطني في العلل (٤/٣٥٠) أن أبا أمية الطرسوسي رواه عن بشر بن آدم، عن عباد بن العوام، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة -جمع بينهما-، قال: «وليس أبو سلمة بمحفوظٍ في الحديث»، يعني: حديث سفيان بن حسين خاصة. ورواية أبي أمية أخرجها أبو عوانة (٦٨١٦) عنه، لكنه قَرَنَها بإسنادٍ آخر، ولم يذكر في الحديث إلا سعيد بن المسيب، فلم يتبيَّن إن كان أبو عوانة ساق رواية أبي أمية عينَها، أو حملها على الرواية الأخرى. ولا شكَّ أن ذكر أبي سلمة غيرُ محفوظٍ في حديث سفيان بن حسين، لتوافر الرواة عنه وعمَّن دونه على ذلك، وقد سبق تخريج رواياتهم.

(٢) وذِكرُ سعيد وأبي سلمة محفوظٌ عن كل واحدٍ من هؤلاء، وما جاء مِن إسقاط أحدهما عن أحدٍ منهم فإنما هو اختصارٌ ممن أسقطه.

اتفق الرواةُ عن يونس على روايته عنه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، واختلفوا فيمن ذَكَره مقرونًا بسعيد:

* فجعله ابن وهب: عبيدالله بن عبدالله بن عتبة.

* وجعله شبيب بن سعيد: أبا سلمة بن عبدالرحمن.

* ولم يقرن وهب الله بن راشد بسعيد أحدًا.

ولعل وهب الله بن راشد أو مَن دونه قصَّر به، أو لم يضبطه، خصوصًا مع اختلاف الرواة في هذه القضية.

وأما شبيب بن سعيد فإنه «لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه، لا من رواية ابن وهب»[١]، وروايته هنا علقها الدارقطني، ولم يتبيَّن الراوي عنه، إلا أنه يبعد أن يكون ابنَ وهب، لكون ابن وهب يخالفه هنا. وأما ابن وهب فهو «ثقة حافظ» -كما مر في ترجمته-، ولم يسلك جادَّة الحديث التي جاءت عن جُلّ أصحاب الزهري بذكر أبي سلمة، فهو أضبط لرواية يونس، وروايته أرجح عنه.

٢- الخلاف عن الأوزاعي:

* رواه أيوب بن خالد الجهني، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس،

* ورواه يحيى بن حمزة، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، عن أبي هريرة.

وكلا الروايتين منكرةٌ عن الأوزاعي، ولا يصحُّ أيٌّ من الوجهين عنه، فأيوب بن خالد «ضعيف»[٢]، قال ابن عدي: «حدث عن الأوزاعي بالمناكير، سألت أبا عروبة عنه، فقال: ولي بريد بيروت، فسمع من الأوزاعي هناك، فجاء بأحاديث مناكير»، ثم أسند حديثَه هذا، وقال: «وهذا الحديث بهذا الإسناد لا أعلم يرويه عن الأوزاعي غير أيوب بن خالد»[٣]، وقال أبو أحمد الحاكم: «لا يتابع في أكثر حديثه»[٤].

(١) تقريب التهذيب (٢٧٣٩).

(٢) المصدر نفسه (٦١١).

(٣) الكامل (٢/٢١٨).

(٤) تاريخ دمشق (١٠/٩٨).

وأما رواية يحيى بن حمزة، فقد جاءت من طريق أبي علي؛ محمد بن هارون الدمشقي، عن أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة، عن أبيه، عن جده، وأبو علي متَّهم[1]، وشيخه له مناكير، وفي سماعه من أبيه كلام[2]، ونصَّ ابن حبان في أبيه أنه «يُتَّقى من حديثه ما رواه عنه أحمد بن محمد بن يحيى بن حمزة وأخوه عبيد، فإنهما كانا يُدخِلان عليه كلَّ شيء»[3]، فهذا إسنادٌ تالف، فضلًا عما فيه من المخالفة الظاهرة والقول البعيد في شيخ الزهري.

٣- الخلاف عن الزهري:

تلخَّص أنه اختُلف عنه:

* فرواه يونس بن يزيد، عنه، عن سعيد بن المسيب، وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن أبي هريرة.

* ورواه إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة -وحده-، عن أبي هريرة.

* ورواه سفيان بن حسين، والزبيدي، وزمعة بن صالح، وجعفر بن برقان، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب -وحده-، عن أبي هريرة.

* ورواه مالك، وسفيان بن عيينة، ومعمر، وابن جريج، والليث، وعقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة.

فأما من اقتصر على سعيد بن المسيب، فسفيان بن حسين سبق أنه ثقة في غير الزهري، وزمعة بن صالح «ضعيف»[4]، وجعفر بن بُرقان «صدوق يَهِم في حديث الزهري»[5]، والعمدة في هذا الوجه على الزبيدي، فإنه «ثقة ثبت من كبار أصحاب الزهري»[6].

---

(١) انظر: لسان الميزان (٥٥٨/٧).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦٥٠/١).

(٣) الثقات (٧٤/٩).

(٤) تقريب التهذيب (٢٠٣٥).

(٥) المصدر نفسه (٩٣٢).

(٦) المصدر نفسه (٦٣٧٢).

ويظهر أن الزبيديَّ ومن وافقه من الضعفاء قصَّروا بذكر مَن قرنه الزهريُّ بسعيد بن المسيب، أو لم يضبطوه، أو لم يسمعوا الزهريَّ يذكره، إلا أنه محفوظٌ في حديث غيرهم.

وقد استغرب الدارقطنيُّ هنا روايةَ يونس بن يزيد، وذكر أنه تفرَّد به عن الزهري بهذا الإسناد، والظاهر أن مقصودَه: بجمع سعيد بن المسيب وعبيدالله بن عبدالله بن عتبة معًا، وإلا فالدارقطنيُّ نفسُه هو الذي أورد متابعة إسحاق بن راشد ليونس في ذكر عبيدالله، لكنه لم يقرنه بسعيد بن المسيب.

ومن الواضح أن أكثر أصحاب الزهري، وفيهم الطبقة العليا من أتقن أصحابه، كمالك، وابن عيينة، ومعمر، وعقيل، يجعلونه عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، وأبي سلمة بن عبدالرحمن، ولهذا رجَّح روايتهم الدارقطنيُّ في العلل بقوله: «والصحيح عن الزهري: عن سعيد، وأبي سلمة»، إلا أنه عاد فقال: «وحديثه عن عبيدالله غير مدفوع، لأنه قد اجتمع عليه اثنان»[(١)]، يعني: يونس، وإسحاق بن راشد. وقد أضاف الحافظُ ابنُ حجر إليهم الأوزاعيَّ، قال: «قد تابعه الأوزاعي عن الزهري في قوله: عن عبيدالله، لكن قال: عن ابن عباس، بدل: أبي هريرة، وهو وهمٌ من الراوي عنه أيوبِ[(٢)] بن خالد -كما نبَّه عليه ابن عدي-»[(٣)]، لكن سبق أن أيوب ضعيف، وأنه منكر الحديث عن الأوزاعي بالذات، وهذا ما نبَّه إليه ابنُ عدي إجمالًا. فالأظهر أنه لا اعتداد بهذه المتابعة.

وقد مرَّ في ترجمة يونس بن يزيد «أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا»، وإسحاق بن راشد هو الآخر «ثقة في حديثه عن الزهري بعض الوهم»[(٤)]، ولا يظهر لي -والله أعلم- أن روايتَيهما تَقوَيَان على مخالفة الجماعة المذكورين من أتقن أصحاب الزهري وأرفع أصحابه، والأقرب أنهما وَهِما فيما رويا، هذا إن صحَّ الإسناد إلى إسحاق بن راشد، فإني لم أقف على روايته إلا معلَّقةً عند الدارقطني.

---

(١) العلل (٤/٥٤٨)، وقال العيني في عمدة القاري (٢٤/٧٠) -ويظهر أنه اقتبسه من الدارقطني-: «وقول الليث ومالك أصح، ويجوز أن يكون ابنُ شهاب الزهريُّ سمعه من الثلاثة جميعًا».

(٢) وقع في المطبوع: «يوسف»، وهو خطأ.

(٣) فتح الباري (١٢/٢٥٤).

(٤) تقريب التهذيب (٣٥٠).

ومما يؤكد ذلك: أنني لم أجد الحديث من طريق عبيدالله بن عبدالله بن عتبة إلا في هذه الروايات المخالفة عن الزهري، وأما عن أبي سلمة فقد جاء من طرق أخرى، وهو عند مسلم من حديث الأسود بن العلاء[١]، وعند أحمد والدارمي من حديث محمد بن عمرو بن علقمة[٢]، كلاهما عن أبي سلمة، به. والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن حسين بالحديث عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، بذكر لفظة: «الرِّجل جبار». وبتفرُّد يونس بن يزيد بالحديث عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله بن عتبة، وسعيد بن المسيب -معًا-، عن أبي هريرة.

وهو في الشق الأول يوافق البزارَ، حيث قال: «وهذا الحديث لا نعلم رواه عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة إلا سفيان بن حسين»[٣].

وأبا عوانة، حيث قال عقب رواية سفيان بن حسين: «لم يَقُله أحدٌ غيره»[٤].

والطبرانيَّ، حيث قال: «لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا سفيان بن حسين»[٥].

وابنَ عدي، حيث قال: «لم يأتِ به عن الزهري غير سفيان بن حسين فيما علمت»[٦].

ووافقهم البيهقيُّ، فقال: «هذه الزيادة ينفرد بها سفيان بن حسين عن الزهري»[٧].

وابنُ عبدالبر، قال: «لم يروه عن الزهري إلا سفيان بن حسين الواسطي»[٨].

---

(١) صحيح مسلم (١٧١٠).

(٢) مسند أحمد (١٠٢٩٠، ١٠٥٦٠، ١٠٦٦٤)، سنن الدارمي (٢٤٢٢).

(٣) مسند البزار (٢٣٣/١٤).

(٤) مستخرج أبي عوانة (٤١٣/١٣).

(٥) المعجم الأوسط (١٥٦/٥)، المعجم الصغير (٣٩/٢).

(٦) الكامل (٥٥٨/٥).

(٧) السنن (٣٤٣/٨)، وانظر: معرفة السنن (٩٧/١٣).

(٨) الاستذكار (٢١٣/٢٥).

وأما في الشق الثاني من حكم الدارقطني، فهو يوافق شيخَه أبا بكر النيسابوري، حيث قال: «لا أعلم أحدًا ذكر في إسناده عبيدالله بن عبدالله غيرَ يونس بن يزيد»[1]، إلا أن الدارقطنيَّ كان أدقّ، فذكر غرابته عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله وسعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، وأن يونس تفرَّد به «بهذا الإسناد»، فلا يَرِد عليه أنه جاء -كما سبق- عن الزهري، عن عبيدالله بن عبدالله -وحده-، إذ يُفسَّر كلامُ الدارقطني بأنه أراد جمعَ ابن المسيب وعبيدالله معًا، وهذا ما لا تحتمله كلمة أبي بكر النيسابوري.

والله -تعالى- أعلم.

(١) سنن الدارقطني (١٨٦/٤).

١٢٦– [(١)] ثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، ثنا جعفر بن محمد القلانسي، ثنا آدم بن أبي إياس، ثنا شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الدَّابَّة جَرْحُها جُبَار، والرِّجل جُبَار، والبئر جُبَار، والمعدن جُبَار، وفي الرِّكاز الخُمس**».

تفرَّد به آدم، عن شعبة، بقوله: «**الرِّجل جُبَار**»[(٢)].

○ التخريج:

رواه شعبة بن الحجاج، واختُلف عنه:

الوجه الأول: شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، بذكر لفظة: «الرِّجل جبار»:

أخرجه الدارقطني في السنن (٣٣١٢، ٣٤٩٧) عن محمد بن إسماعيل الفارسي، به، بمثله، مع تقديم وتأخير في الموضع الثاني، وذكر فيه أن الفارسيَّ حدثهم من أصله.

وأخرجه البيهقي (٣٤٣/٨) عن أبي عبدالرحمن السلمي، وأبي بكر ابن الحارث، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٧٧٣/٢) من طريق محمد بن أحمد بن محمويه العسكري، عن جعفر بن محمد القلانسي، به، بمثله، مع تقديم وتأخير.

الوجه الثاني: شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، بعدم ذكر لفظة: «الرِّجل جبار»:

أخرجه إسحاق بن راهويه (٦٤) –ومن طريقه وطريقٍ أخرى: الخطيب في الفصل (٧٧٧/٢)– عن النضر –هو ابن شميل–،

وأحمد (٩٤٩٤) –ومن طريقه الخطيب في الفصل (٧٧٨/٢)– عن عفان،

وأحمد (٩٩٩٤) عن حجاج،

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقاته في الجزء الثامن من «الأفراد».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٤٥١). ونقل مطلع إسناده أحمد بن عيسى المقدسي في كناشٍ له [١٢ب].

وأحمد (١٠٠١٩)، و**مسلم** (١٧١٠)، من طريق محمد بن جعفر -هو غندر-،

و**البخاري** (٦٩١٣) عن مسلم -هو ابن إبراهيم-،

و**مسلم** (١٧١٠) من طريق معاذ -هو ابن معاذ-،

وأبو عوانة (٦٧٩٦) من طريق أبي النضر -هو هاشم بن القاسم-،

والإسماعيلي في مستخرجه على البخاري -كما في فتح الباري (٢٥٧/١٢)-، والخطيب في الفصل (٧٧٦/٢)، من طريق علي بن الجعد،

والإسماعيلي أيضًا -كما في فتح الباري (٢٥٧/١٢)- من طريق أبي زيد،

والبيهقي (١١٠/٨)، والخطيب في الفصل (٧٧٦/٢)، من طريق عبدالصمد،

ومن طريق حفص بن عمر -هو الحوضي-،

والخطيب في الفصل (٧٧٥/٢) من طريق يزيد بن هارون،

و(٧٧٦/٢) من طريق عاصم بن علي،

و(٧٧٧/٢) من طريق عبدالرحمن بن مهدي،

و(٧٧٨/٢) من طريق شبابة بن سوار،

وعلَّقه أبو عوانة (عقب ٦٧٩٦) عن حبان -هو ابن هلال-،

الستة عشر راويًا (النضر، وعفان، وحجاج، وغندر، ومسلم، ومعاذ، وأبو النضر، وابن الجعد، وأبو زيد، وعبدالصمد، وحفص، ويزيد بن هارون، وعاصم بن علي، وابن مهدي، وشبابة، وحبان) عن شعبة بن الحجاج، به، بنحوه، مع تقديمٍ وتأخيرٍ واختصارٍ عند بعضهم أو بعض من دونهم.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن إسماعيل الفارسي:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦٨).

٢- جعفر بن محمد بن حماد القلانسي، أبو الفضل، الرملي، ثم العسقلاني:

صدوق. قال ابن حمويه فيه: «أزهد من رأيت»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «صدوق، عابد، كبير القدر»[(١)].

٣- آدم بن أبي إياس؛ عبدالرحمن، أبو الحسن، العسقلاني:

«ثقة عابد»[(٢)].

٤- شعبة:

ثقة حافظ متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٧٩).

٥- محمد بن زياد الجمحي مولاهم، أبو الحارث، المدني، نزيل البصرة:

«ثقة ثبت، ربما أرسل»[(٣)].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، إلا أن آدم بن أبي إياس خولف عن شعبة في زيادة: «الرِّجل جبار»، فلم يذكرها ستة عشر راويًا -فيما وقفت عليه- عن شعبة، منهم حُفَّاظ أصحابه، كمحمد بن جعفر غندر، وعبدالرحمن بن مهدي، وعبدالصمد بن عبدالوارث، وعفان، ومعاذ بن معاذ، وغيرهم.

وانضاف إلى ذلك أن غيرَ شعبة رواه عن محمد بن زياد، فلم يذكر الزيادة أيضًا، وهم: حماد بن سلمة -الذي قال فيه الإمام أحمد: «ليس أحدٌ أروى عنه (يعني: محمد بن زياد) من حماد بن سلمة ولا أحسن حديثًا»[(٤)]-، والربيع بن مسلم -الذي قال فيه أبو داود: «أروى الناس عن محمد بن زياد»[(٥)]-، وميسور بن عبدالرحمن -وهو صاحبُ

(١) الثقات (١٦٣/٨)، تاريخ الإسلام (٥٣٢/٦)، سير أعلام النبلاء (١٠٨/١٤).

(٢) تقريب التهذيب (١٣٢).

(٣) المصدر نفسه (٥٨٨٨).

(٤) المعرفة والتاريخ (١٩١/٢)، الجرح والتعديل (٢٥٧/٧).

(٥) سؤالات الآجري (١١١/٢).

نسخةٍ عن محمد بن زياد[(١)]ـ[(٢)].

وقد جزم الدارقطنيُّ في السنن بوهم آدم في هذه الزيادة، فقال: «كذا قال: «والرِّجل جبار»، وهو وهم، ولم يتابعه عليه أحدٌ عن شعبة»[(٣)].

وألمح إلى ذلك البيهقي، فقال: «وقد روى هذا الحديثَ عن شعبة: محمد بن جعفر غندر -وهو الحَكَمُ في حديث شعبة-، ومعاذ بن معاذ العنبري، ومسلم بن إبراهيم، وأبو عمر الحوضي، وغيرهم، دون هذه الزيادة، وكذلك رواه الربيع بن مسلم، عن محمد بن زياد، دون هذه الزيادة»[(٤)].

وذهب الخطيب البغدادي إلى أنها دَخَلَت على آدم من حديث شعبة الآخر، الذي يرويه عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل، مرسلًا -وقد سبق برقم (١٢٣)-، فأورد حديثَ آدم في باب «ذكر المتون المتغايرة التي وُصل بعضها ببعض، وأُدرج في الرواية» من كتاب «الفصل للوصل المدرج في النقل»، وقال: «قوله: «الرِّجل جبار»، لم يذكره بهذا الإسناد عن شعبة غيرُ آدم بن أبي إياس...، وقد روى شعبةُ الزيادةَ التي زادها آدمُ عنه، لكن عن غير محمد بن زياد عن أبي هريرة؛ رواها في حديثه عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان الأزدي، عن هزيل بن شرحبيل، مرسلًا عن النبي ﷺ»[(٥)].

ومما يقوِّي ما ذهب إليه الخطيب: أن آدم روى عن شعبة حديثَ أبي قيس، عن هزيل، مرسلًا، فلم يذكر فيه لفظة «الرِّجل» التي حُفِظَت عن شعبة فيه[(٦)]، فكأنه نقلها وهمًا إلى حديثه عن محمد بن زياد.

---

(١) المؤتلف والمختلف، للدارقطني (٢٠٧٩/٤).

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة (٢٩١٦٠)، وأحمد (٩٣٨٩، ١٠١٧٣، ١٠٣٩٣)، وأبو عوانة (٦٨١٧)، والطحاوي (٢٠٤/٣)، من طريق حماد، ومسلم (١٧١٠)، والبزار (٩٤٨٠)، وأبو عوانة (٦٧٩٧) من طريق الربيع، وأبو عوانة (٦٨١٧) من طريق ميسور.

(٣) السنن (٢٩٨/٤).

(٤) السنن (٣٤٣/٨)، الخلافيات (٢٣٥/٧).

(٥) الفصل (٧٧٤/٢-٧٧٥).

(٦) أخرجه من طريق آدم: الخطيب في الفصل (٧٧٩/٢)، بنفس إسناده إليه في حديث شعبة عن

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد آدم بن أبي إياس بزيادة: «الرِّجل جبار» عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة.

ووافقه على ذلك البيهقي، قال: «ورواه آدم بن أبي إياس، عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة، وزاد فيه: «والرِّجل جبار»، ولم يُتابَع»[(١)].

والخطيب البغدادي، قال: «قوله: «الرجل جبار»، لم يذكره بهذا الإسناد عن شعبة غيرُ آدم بن أبي إياس، وباقي المتن محفوظٌ عنه»[(٢)].

محمد بن زياد. وقد روى اللفظةَ عن شعبة في حديث أبي قيس: محمد بن جعفر غندر -عند الدارقطني في السنن (٣٣٨١)-، ويزيد بن زريع -عند الخطيب في الفصل (٧٧٨/٢)-.

(١) الخلافيات (٢٣٥/٧).

(٢) الفصل (٧٧٤/٢).

باب زكاة الفطر

١٢٧- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن عبدالله بن غيلان الخَزَّاز، ثنا الحسن بن الصَّبَّاح (البزَّار)[١]، ثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: «فرض رسول الله ﷺ صدقة الفِطر[٢] على كل حُرٍّ وعبد، صغيرٍ وكبير: نصفُ صاعٍ من بُرّ، أو صاعٌ مما سواه[٣]».

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الحارث، عن علي، عن النبي ﷺ، تفرَّد به شيخنا أبو بكر ابن غيلان -وكان من الثقات-، عن الحسن بن الصباح البزَّار، عن أبي بكر بن عياش، عنه.

١٢٨- وثنا به عبدالله بن أحمد بن إبراهيم المارستاني، ثنا الحسن بن الصَّبَّاح، ثنا أبو بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، بهذا، موقوفًا[٤].

○ التخريج:

رواه الحسن بن الصباح البزار، واختُلف عنه:

الوجه الأول: الحسن بن الصباح، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، مرفوعًا:

---

(١) وقع في الأصل: «البزاز»، بإعجام الحرف الأخير، والصواب المثبت من ترجمته، ومن الموضع التالي في تعليق الدارقطني، حيث وضع الناسخ علامة الإهمال على الراء، وهو منصوصُ ابنِ حجر في التقريب (١٢٥١).

(٢) كذا في الأصل، وفي الأطراف، سوى أنه قال في الأطراف: «زكاة الفطر»، ووقع عند الدارقطني في السنن بالإسناد نفسِه -وعند ابن الجوزي من طريقه فيه-، وعند الحاكم من طريق الحسن بن الصَّبَّاح: «عن النبي ﷺ، أنه قال في صدقة الفطر...».

(٣) كذا في الأصل، والذي عند الدارقطني في السنن بالإسناد نفسِه -وعند ابن الجوزي من طريقه فيه-، وعند الحاكم من طريق الحسن بن الصباح: «أو صاعًا من تمر»، إلا أن ما في الأصل يوافق بحروفه المتنَ الذي ساقه الدارقطني في العلل (٣٦٢/١) للحديث.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٧١).

أخرجه الدارقطني في السنن (٢١١٣) -ومن طريقه فيه ابن الجوزي في التحقيق (١٠١٠)- عن محمد بن عبدالله بن غيلان، به، بنحوه.

وأخرجه الحاكم (٤١١/١) من طريق أحمد بن سلمة -هو النيسابوري-، عن الحسن بن الصباح، به، بنحوه.

الوجه الثاني: الحسن بن الصباح، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، موقوفًا:

أخرجه الدارقطني في السنن (٢١١٤) عن عبدالله بن أحمد المارستاني، به، ولم يسق متنه.

وأخرجه سحنون في المدونة (١١٨/٢) من طريق سفيان الثوري،

وعيسى بن حماد في حديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب (١٣) من طريق خالد بن كثير،

والدارقطني في السنن (٢١١٢)، والحاكم (٤١١/١) -ومن طريقهما البيهقي (١٦٦/٤)-، من طريق عقيل بن خالد، عن عتبة بن عبدالله بن عتبة؛ أبي العميس[1]،

ثلاثتهم (الثوري، وخالد بن كثير، وعتبة) عن أبي إسحاق، به، ولفظ الثوري: «صاعًا من طعام، [أو] صاعًا من شعير، أو صاعًا من تمر، أو صاعًا من زبيب»، وبنحوه لفظ خالد، لكنه لم يذكر الفقرة الأولى، وجعلها على الترتيب لا التخيير، ولعتبة نحو لفظ الثوري بالتخيير، لكنه جعل مكان الطعام: الحنطة، وقال في الزبيب: «سلت أو زبيب».

○ رجال الإسناد الأول:

١- محمد بن عبدالله بن غيلان الخزاز، أبو بكر، البغدادي، المعروف بالسوسي:

---

(١) هكذا جاء الإسناد عند الدارقطني، وهو عند الحاكم بالإسناد نفسه، إلا أنه سقط عتبة فيه، فصار من رواية عُقيل، عن أبي إسحاق، وهكذا وقعت روايةُ الحاكم للبيهقي، فقال معقِّبًا: «ولم يَذكُر أبو عبدالله في إسناده: عتبةَ بنَ عبدالله»، وقال ابن عبدالهادي في تنقيح التحقيق (١١٢/٣): «ورواية عُقيل عن أبي إسحاق غريبةٌ جدًّا». والظاهر أن إسقاط عتبة خطأ، والصواب تتميمُ الإسناد به، وهو ما اعتمده الدارقطني في المقارنة بين أصحاب أبي إسحاق -كما سيأتي-.

ثقة. وثَّقه الدارقطني هنا، وقال في رواية: «كان من ثقات المسلمين»(١).

٢- الحسن بن الصَّبَّاح البزار، أبو علي، الواسطي، نزيل بغداد:

«صدوق يَهِم، وكان عابدًا فاضلًا»(٢).

٣- أبو بكر بن عياش:

ثقة، إلا أنه لما كبر ساء حفظه، وكتابه صحيح. سبقت ترجمته في الحديث (١).

٤- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٥- الحارث بن عبدالله الهَمْداني الحُوتي، أبو زهير، الكوفي، الأعور:

«كذَّبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف»(٣).

○ رجال الإسناد الثاني:

٦- عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن مالك، أبو العباس، المارستاني، الضرير:

ضعيف. قال ابن قانع: «تُكُلِّم فيه»(٤).

○ دراسة الأسانيد:

ساق الدارقطني خلافًا نازلًا عن شيخ شيوخه: الحسن بن الصباح، في روايته للحديث عن أبي بكر بن عياش:

* حيث رواه محمد بن عبدالله بن غيلان، عن الحسن، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، مرفوعًا،

* ورواه عبدالله بن أحمد المارستاني، عن الحسن، به، موقوفًا.

---

(١) تاريخ بغداد (٣/٤٦٥)، تاريخ الإسلام (٧/٤٦٥).

(٢) تقريب التهذيب (١٢٥١).

(٣) المصدر نفسه (١٠٢٩).

(٤) تاريخ بغداد (١١/٢٢)، تاريخ الإسلام (٧/٣٢٣)، لسان الميزان (٤/٤٢٥). واقتبس كلمته السمعاني في الأنساب (١٢/١٩).

وذهب الدارقطنيُّ إلى تفرُّد شيخه ابن غيلان بالوجه المرفوع، وذهب أبعَدَ حين جزم بوهمه -مع ثقته عنده- في العلل، فقال: «رفعه أبو بكر؛ محمد بن عبدالله بن غيلان، عن الحسن بن الصباح البزار، عن أبي بكر بن عياش، ووهم في رفعه، وغيره يرويه موقوفًا»[١].

والواقع أن كلام الدارقطني متعقَّبٌ من ثلاث جهات:

١- أن راوي الوجه الموقوف ضعيف، وهو أولى بالتوهيم. لكن يحتمل أن الرجل ليس ضعيفًا في نقد الدارقطني، أو أنه وقف على رواية غيره -وهذا أبعد-.

٢- أن الحسن بن الصباح نفسَه صدوق يهم -كما مرَّ في ترجمته[٢]-، فيحتمل أن هذا التردُّدَ من اضطرابه وتوهُّمه.

٣- أن ابن غيلان لم ينفرد برفعه، بل تابعه أحمد بن سلمة النيسابوري -«أحد الحفاظ المتقنين»[٣]-، فرواه عن الحسن بن الصباح، به، مرفوعًا.

وإذن، فلم يكن الوهم من ابن غيلان، بل كان الرجلُ على حُسن ظنِّ الدارقطني به حين وثَّقه.

والظاهر أن الدارقطنيَّ عَدَل هنا عن أصل الثقة الذي عرفه عن شيخه ابن غيلان، إلى توهيمه في هذا الحديث؛ نظرًا لأن الحديث يُعرف عن أبي إسحاق موقوفًا، وإن لم يقف الدارقطنيُّ -فيما يظهر- إلا على رواية عتبة بن عبدالله عن أبي إسحاق كذلك، وعتبة «ثقة»[٤].

وقد تبيَّن أنه تابع عتبةَ: سفيانُ الثوري -أحد أحفظ أصحاب أبي إسحاق[٥]-، وخالدُ بنُ كثير -و«ليس به بأس»[٦]-، فروياه عن أبي إسحاق موقوفًا.

---

(١) العلل (٣٦٣/١).

(٢) والدارقطني هو راوي قول النسائي فيه: «صالح»، كما في تاريخ بغداد (٢٩٩/٨).

(٣) قاله الخطيب في تاريخ بغداد (٣٠٢/٥).

(٤) تقريب التهذيب (٤٤٣٢).

(٥) انظر: شرح علل الترمذي، لابن رجب (٤٥٤/١، ٧٠٩/٢).

(٦) تقريب التهذيب (١٦٦٩).

ورجَّح الموقوفَ الدارقطنيُّ في السنن من غير تصريحٍ بتوهيم ابن غيلان، فقال عقب روايته: «كذا حدثنا مرفوعًا»، ثم أسنده موقوفًا، وقال: «وهو الصواب»(١).

وأخرجه الحاكم مرفوعًا، غير أنه تعقَّبه بقوله: «هكذا أسنده عن علي، ووقفه غيره»، ثم أسند الموقوف(٢).

وكذا أسنده البيهقي موقوفًا، ثم قال: «وروي ذلك مرفوعًا، والموقوف أصح»(٣).

وقال ابن عبدالهادي: «وأما حديث علي، فهو من رواية الحارث عنه، وقد روي عنه مرفوعًا وموقوفًا، وهو أشبه»(٤).

إذا ثبت ما سبق، فقد استظهر الحافظُ ابنُ حجر أن الوهمَ في حديث أبي بكر بن عياش إنما هو من أبي بكرٍ نفسِه، متعقِّبًا توهيمَ الدارقطني لشيخه ابن غيلان، وذلك لصحَّة الرواية المرفوعة عن أبي بكر، وكونِه يخالف المحفوظَ عن أبي إسحاق من رواية الثقات عنه. حيث نقل ابنُ حجر إسنادَ الدارقطني، فالحاكم، ثم قال: «فالظاهر أن الوهمَ فيه من أبي بكر بن عياش»(٥). وقد مرَّ أن أبا بكرٍ ساء حفظه لما كبر، فيكون هذا من حديثه حالَ سوء حفظه. غير أن ذلك كلَّه إنما يقال على فرض ضبط الحسن بن الصباح لروايته عن أبي بكر، وعدم اضطرابه أو وهمه فيها.

وأيًّا من كان الواهم، فلا شكَّ أن روايةَ أبي بكر بن عياش المرفوعةَ وهم، وأن المحفوظَ وقفُ الحديث على علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، يؤكد ذلك أن في رواية أبي بكر بن عياش مخالفةً في المتن أيضًا، فإن جميع الرواة عن أبي إسحاق لم يذكروا لفظة: «نصف صاع من بر»، ولا ذكروا قوله: «على كل حُرٍّ وعبد، صغيرٍ وكبير»(٦).

---

(١) سنن الدارقطني (٣/٨٢).

(٢) المستدرك (١/٤١١).

(٣) سنن البيهقي (٤/١٦٧).

(٤) تنقيح التحقيق (٣/١٢٠).

(٥) إتحاف المهرة (١١/٣١٤).

(٦) أخرج ابن أبي شيبة (١٠٦٥٦) عن وكيع، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: «هي -يعني: صدقة الفطر- على من أطاق الصوم»، وقد يكون في هذا نوعُ مخالفةٍ لرواية أبي بكر بن عياش في هذه اللفظة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد شيخه أبي بكر ابن غيلان برفع الحديث عن الحسن بن الصباح البزار، عن أبي بكر بن عياش، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن الحارث، عن علي، عن النبي ﷺ.

وحكم الدارقطني متعقَّبٌ برواية أحمد بن سلمة -وهو من الحفاظ الثقات-، عن الحسن بن الصباح، به، مرفوعًا. والله -تعالى- أعلم.

١٢٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا، ثنا عَبَّاد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن أبي بكر بن عمر بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر، عن سالم، عن ابن عمر، قال: «فرض رسول الله ﷺ زكاةَ الفِطر صاعًا من شعير، أو صاعًا من تمر، عن الذَّكر والأُنثَى، والحُرِّ والعبد».

غريبٌ من حديث سالم بن عبدالله، عن أبيه، تفرَّد به أبو بكر بن عمر عنه، ولم يروه عنه غيرُ إبراهيم بن أبي يحيى[١]. / [٥٠أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١٣٤٢) من طريق محمد بن عبيد المحاربي، عن إبراهيم بن محمد -هو ابن أبي يحيى-، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- عَبَّاد بن يعقوب:

صدوق رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٣٥).

٣- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق، المدني:

«متروك»[٢].

٤- أبو بكر بن عمر بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر القرشي، العدوي، المدني:

«ثقة»[٣].

٥- سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب القرشي، العدوي، أبو عمر -أو: أبو عبدالله-، المدني:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٠٣٠).

(٢) تقريب التهذيب (٢٤١).

(٣) المصدر نفسه (٧٩٨٤).

«أحد الفقهاء السبعة، وكان ثبتًا عابدًا فاضلًا، كان يُشبَّه بأبيه في الهدي والسمت»[١].

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتفرُّد إبراهيم بن أبي يحيى به مع كونه متروكًا، وشدَّة غرابة الحديث عن سالم مع أن حديثَه مشهورٌ عند أصحابه الحفَّاظ[٢].

والحديث محفوظٌ عن نافع، عن ابن عمر، وهو في الصحيحين من طرقٍ عنه[٣].

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي بكر بن عمر بن عبدالرحمن بن عبدالله بن عمر بالحديث عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، وتفرُّد إبراهيم بن أبي يحيى عن أبي بكر.

---

(١) المصدر نفسه (٢١٧٦).

(٢) ولا يضرُّ الإسنادَ حالُ شيخ الدارقطني، وشيخ شيخه، لما تبيَّن في التخريج من أن الحديثَ محفوظٌ عن إبراهيم بن أبي يحيى من طريق أخرى.

(٣) صحيح البخاري (١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٧، ١٥١١، ١٥١٢)، صحيح مسلم (٩٨٤).

باب نفقة الأهل

١٣٠- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو عمرو؛ يوسف بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، ثنا محمد بن صُدْران، ثنا المعتمر بن سليمان، قال: قرأت على الفُضَيل بن ميسرة؛ أبي معاذ: عن أبي حَرِيز، أن عمرو بن عبدالله الهَمْداني حدثه، أن وهب بن جابر الخيواني[١] حدثه، أنه سمع عبدالله بن عَمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**كفى بالمرءِ إثمًا أن يُضَيّع من يَقُوتُه**».

غريبٌ من حديث أبي حَرِيز؛ عبدالله بن الحسين -قاضي سجستان-، عن أبي إسحاق السَّبِيعي؛ عمرو بن عبدالله الهَمْداني، تفرَّد به الفُضَيل بن ميسرة؛ أبو معاذ، عنه[٢] [٣].

○ التخريج[٤]:

أخرجه النسائي في الكبرى (٩١٣٣)، وابن عدي في الكامل (١٠٠٨٥) عن محمد بن عبدة، كلاهما (النسائي، وابن عبدة) عن محمد بن عبدالأعلى، عن المعتمر بن سليمان، به، بنحوه. إلا أنه وقع عند النسائي: «أن جابر بن وهب الخيواني»[٥].

---

(١) كذا في الأصل بغير استشكال، وقد نبّه في الأطراف إلى أن اسمه جاء في هذه الرواية: «أبو وهب»، وجعله قولًا في اسمه في الترجمة: «وهب بن جابر -وقيل: أبو وهب-، عن عبدالله». وسيأتي في التخريج أن الاسم وقع عند النسائي من هذه الطريق مقلوبًا: «جابر بن وهب»، لكنه جاء كما في الأصل عند ابن عدي من هذه الطريق أيضًا. والذي يظهر -والله أعلم- أن ثمة تصرُّفًا قديمًا في نُسَخ بعض الكتب أدَّى إلى تصحيح الاسم هنا وعند ابن عدي، وأن الدارقطنيَّ أراد -فيما أراد من غرابةٍ- غرابةَ قلب الاسم إلى: «جابر بن وهب»، والله أعلم.

(٢) زاد في الأطراف: «وقال فيه: عن أبي وهب. والله أعلم»، ولم يظهر لي إن كان ذلك من تمام عبارة الدارقطني، أو تنبيهًا من ابن طاهر المقدسي لكونه لم يَسُق الإسناد كاملًا، ولعل الثاني أقوى.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٦٢٩).

(٤) للحديث طرقٌ كثيرة في السنن والمسانيد وغيرها عن أبي إسحاق السبيعي، به، مطوَّلًا ومختصرًا، واقتصرتُ في التخريج على موضع الغرابة عند الدارقطني.

(٥) صوَّبه المحقق إلى: «وهب بن جابر الخيواني»، مع أنه عزا إلى تحفة الأشراف، وقد نبَّه المزيُّ هناك (٣٨٧/٦) على وقوع الاسم مقلوبًا.

○ **رجال الإسناد:**

١- يوسف بن يعقوب بن يوسف، أبو عمرو، النيسابوري:

كذاب. سبقت ترجمته في الحديث (١٤).

٢- محمد بن إبراهيم بن صُدْران الأزدي، السَّلِيمي، أبو جعفر، البصري، المؤذن:

«صدوق»[١].

٣- المعتمر بن سليمان:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٤- فُضَيل بن ميسرة، أبو معاذ، البصري:

«صدوق»[٢].

٥- عبدالله بن حسين الأزدي، أبو حَرِيز، البصري، قاضي سجستان:

«صدوق يخطئ»[٣].

٦- عمرو بن عبدالله الهَمْداني، أبو إسحاق، السَّبِيعي:

ثقة مكثر، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٧- وهب بن جابر الخَيْواني، الهَمْداني، الكوفي:

ثقة. وثَّقه يحيى بن معين، والعجلي، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحَّح له في الصحيح، وصحَّح له الحاكم، وقال: إنه «من كبار تابعي الكوفة»، وقال ابن المديني والنسائي: «مجهول»، ولعل ذلك لكونه لم يرو عنه إلا أبو إسحاق السبيعي، ولم يرو إلا

(١) تقريب التهذيب (٥٦٩٥).

(٢) المصدر نفسه (٥٤٣٩).

(٣) المصدر نفسه (٢١٧٦).

حديثين[١]. ويظهر أن ابن حجر راعى ذلك حين قال فيه: «مقبول»[٢]، إلا أن توثيق ابن معين والعجلي كافٍ في الحكم بثقته. وقد توبع على حديثه هذا عن عبدالله بن عمرو[٣]، فدلَّ على صدقه.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني تالف، لحال شيخه، غير أن الحديثَ محفوظٌ عن المعتمر بن سليمان، إلى آخر الإسناد، وهو إسناد حسن، ولا يضرُّه تفرُّد فضيل بن ميسرة عن أبي حريز، إلا أن قوله في رواية النسائي: «جابر بن وهب الخيواني» خطأ، وقد وهَّمه الحافظُ المزيُّ في غير موضع[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الفضيل بن ميسرة بالحديث عن أبي حَرِيز؛ عبدالله بن الحسين، عن أبي إسحاق السبيعي، عن وهب بن جابر الخيواني، عن عبدالله بن عمرو.

---

(١) تهذيب الكمال (١١٩/٣١)، صحيح ابن حبان (٤٢٤٠)، المستدرك (٤١٥/١).

(٢) تقريب التهذيب (٧٤٧١).

(٣) أخرجه مسلم (٩٩٦) من طريق خيثمة بن عبدالرحمن، عنه، بنحوه.

(٤) تحفة الأشراف (٢٨٤/٦، ٣٨٧)، تهذيب الكمال (٤٦٤/٤، ١١٩/٣١، ١٢١).

١٣١- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن الفتح القلانسي، ثنا أبو إسماعيل؛ محمد بن إسماعيل الترمذي، ثنا القاسم ابن عَوانة؛ أبو صفوان الكلابي، ثنا يحيى بن كثير -وهو أبو النضر البصري-، ثنا سليمان التيمي، عن مجاهد، عن أبي هريرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**دينارٌ أنفقتَه**[١] **على نفسِك، دينارٌ أنفقتَه على والِدَيك، دينارٌ أنفقتَه على ابنٍ لك، ودينارٌ أنفقتَه على أهلِك، ودينارٌ أنفقتَه في سبيل الله، وهو أحسَنُها أجرًا**».

غريبٌ من حديث سليمان التيمي، عن مجاهد، عن أبي هريرة، تفرَّد به يحيى بن كثير؛ أبو النضر، عنه[٢]. / [٥٠ب]

○ التخريج:

أخرجه السمعاني في المنتخب من معجم شيوخه (٢١٧/١) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن الفتح القلانسي، أبو بكر، البغدادي:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «وكان ثقة»[٣].

٢- محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي، أبو إسماعيل، الترمذي، نزيل بغداد: «ثقة حافظ»[٤].

٣- القاسم بن يزيد بن عَوانة الكلابي العامري، أبو صفوان، البصري، نزيل دمشق:

صدوق. قال تلميذه الحافظ محمد بن إسماعيل الترمذي: «لا بأس به، رأيته يفهم الحديث»[٥].

---

(١) وقع في الأطراف: «تنفقه»، والمثبت أولى، لموافقته سياقَ باقي الحديث.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٤٧٦).

(٣) تاريخ بغداد (٢٨٠/٤)، تاريخ الإسلام (٦٧٣/٧).

(٤) تقريب التهذيب (٥٧٣٨).

(٥) تاريخ دمشق (٢١٨/٤٩)، تاريخ الإسلام (٦٦٣/٥).

٤- يحيى بن كثير، أبو النضر، صاحب البصري:

ضعيف جدًّا. ضعَّفه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني -في موضع-، زاد أبو حاتم: «ذاهب الحديث جدًّا»، وقال عمرو بن علي الفلاس: «لا يتعمد الكذب، ويُكثر الغلط والوهم»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال العقيلي: «منكر الحديث»، وقال الساجي: «ضعيف الحديث جدًّا، متروك، يحدث عن الثقات بأحاديث بواطيل»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وقال الدارقطني -في موضع-: «متروك الحديث»(١). ويظهر من ذلك أن الرجل أشدُّ ضعفًا من إجمال ابن حجر في حاله بقوله: «ضعيف»(٢)، وقد قال فيه الذهبي: «واهٍ»(٣).

٥- سليمان التيمي:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٦٦).

٦- مجاهد:

ثقة إمام. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال يحيى بن كثير، وتفرُّده بهذا الإسناد عن التيمي.

وأصل الحديث محفوظٌ عن مجاهد، مخرَّجٌ عند مسلم من طريقه(٤).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن كثير البصري بالحديث عن سليمان التيمي، عن مجاهد، عن أبي هريرة.

---

(١) علل الدارقطني (٢٢/١)، تهذيب الكمال (٥٠٢/٣١)، تهذيب التهذيب (٣٨٣/٤).

(٢) تقريب التهذيب (٧٦٣١).

(٣) سير أعلام النبلاء (٥٣٩/٩).

(٤) صحيح مسلم (٩٩٥).

١٣٢- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أحمد بن علي بن العلاء؛ أبو عبدالله، ثنا العباس بن محمد بن حاتم الدوري، ثنا يونُس بن محمد المؤدب، ثنا حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رمثة، قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ وعنده ناسٌ من ربيعة يختَصِمون في دم، فسمعتُه يقول: «**اليَدُ العُليا خَيرٌ مِن اليَدِ السُّفلَى. أُمَّك وأباك، وأختَك وأخاك، ثم أدناك فأدناك**». ثم قال: «**مَن هذا معك يا أبا رمثة؟**». فقلت: ابني. فقال: «**أما إنه لا يجني عليك، ولا تجني عليه**».

قال: فنظرتُ، فإذا في نُغض[١] كتفه مثل (بعرة)[٢] البعير، أو بيضة الحمامة، فقلت: ألا أداويك منها يا رسول الله، فإنا أهل بيتٍ نتطبَّب؟ قال: «**يُداويها الذي وَضَعَها**».

غريبٌ من حديث عاصم بن بهدلة، عن أبي رمثة، تفرَّد به حماد بن سلمة عنه[٣].

○ التخريج:

أخرجه أحمد (٧٢٢٩) عن يونس، بمثله، وليس عنده: «اليد العليا...».

وأخرجه ابن سعد (٤٢٧/١) عن يعقوب بن إسحاق الحضرمي،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١١٤٤) عن هدبة،

والطبراني (٢٧٨/٢٢) من طريق حجاج بن المنهال،

ثلاثتهم (يعقوب، وهدبة، وحجاج) عن حماد بن سلمة، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن علي بن العلاء بن موسى، أبو عبدالله، الجوزجاني:

ثقة مأمون عابد. قال الدارقطني: «كان ثقةً وأيَّ ثقة، من البكَّائين»، وقال يوسف بن عمر القواس: «الشيخ الصالح الثقة المأمون»[٤].

---

(١) قال في النهاية (٨٧/٥): «أعلى الكتف. وقيل: هو العظم الرقيق الذي على طرفه».

(٢) في الأصل: «بصرة»، وكتب فوقها: «كذا»، والصواب المثبت من الرواية من طريق يونس، وحماد.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٧٢٥).

(٤) تاريخ بغداد (٥٠٧/٥)، تاريخ الإسلام (٥٤٣/٧).

٢- العباس بن محمد بن حاتم الدوري:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٣- يونس بن محمد بن مسلم، أبو محمد، البغدادي، المؤدب:

«ثقة ثبت»[١].

٤- حماد بن سلمة:

ثقه عابد، وتغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

٥- عاصم بن بهدلة:

صدوق له أوهام، حجة في القراءة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٨).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، لولا أني لم أجد لعاصم سماعًا من أبي رمثة، وعاصمٌ ذكره ابن حبان في أتباع التابعين[٢]، وجعله ابن حجر في الطبقة السادسة، وهم طبقةٌ عاصروا صغار التابعين، ولم يثبت لهم لقاءُ أحدٍ من الصحابة[٣]. فالظاهر أن عاصمًا لم يسمع من أبي رمثة.

وأصل الحديث محفوظٌ عن أبي رمثة، والصحيح أنه جاء مع أبيه، لا مع ابنه، وأن الذين اختصموا في الدم من بني يربوع، لا من ربيعة[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد حماد بن سلمة بالحديث عن عاصم بن بهدلة، عن أبي رمثة.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٩١٤).

(٢) الثقات (٢٥٦/٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص٧٥، ٢٨٥).

(٤) انظر: حواشي تحقيق مسند أحمد، للشيخ شعيب الأرناؤوط ومن معه (٦٧٧/١١).

بابٌ في المُكثِرِين

١٣٣- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا القاضي أبو جعفر؛ أحمد بن إسحاق بن البهلول، ثنا مُؤَمَّل بن إهاب -بمكة-، ثنا أبو داوُد، عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ هذا الدِّينارَ والدِّرهَمَ أهلَكَا مَن كان قبلَكم، وإنهما مُهلِكَاكم**».

غريبٌ من حديث شعبة بن الحجَّاج، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري، عن النبي ﷺ، تفرَّد به أبو داوُد عنه، ولم يُسنِده عنه غير المؤمل بن إهاب.

١٣٤- ثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن أبي شيبة، ثنا عبدالله بن هاشم الطوسي، ثنا يحيى بن سعيد القطَّان، عن سفيان، حدثني سليمان، عن أبي وائل، عن أبي موسى -قال: أراه عن النبي ﷺ-، قال: «**إنَّ هذا الدِّينارَ والدِّرهَمَ أهلَكَا مَن كان قبلَكم** [1]».

غريبٌ من حديث سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، تفرَّد به يحيى بن سعيد القطان عنه، ولم يُسنِده عنه غير عبدالله بن هاشم[2].

١٣٥- ثنا أبو القاسم؛ بدر بن الهيثم القاضي، ثنا أحمد بن يحيى بن [3] زكريا الأودي، ثنا يحيى بن المنذر؛ أبو المنذر الحجري، ثنا عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، عن يحيى بن وَثَّاب، عن علقمة، عن عبدالله، أنه كان يعطي الناسَ أُعطِياتِهم، فأعطى رجلًا[4] ألفَي دِرهَم، فقال: خُذها، بارك الله لك فيها، أَمَا إني سمعت النبي ﷺ يقول: «**أَهلَكَ مَن كان قبلَكم الدِّينارُ والدِّرهَم، وهُما مُهلِكَاكم**».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن يحيى بن وَثَّاب، عن علقمة، [عن عبدالله][5]،

---

(١) كذا انقطع المتن في الأصل، وتمامه عند الدارقطني في العلل بالإسناد نفسِه: «**ألا وهُما مُهلِكَاكم**».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٠٢٧).

(٣) وقع في الأصل هنا: «أبي»، وهو إقحام خاطئ، ولم يقع في الرواية من طريق الدارقطني، ومصادر ترجمة الراوي.

(٤) وقع في الرواية من طريق الدارقطني: «رجالًا»، والصواب المثبت، والسياق يقتضيه.

(٥) سقط من الأصل، ولا بد منه، وتمامه من الإسناد أعلاه.

عن النبي ﷺ، تفرَّد به عبدالله بن الأجلح عنه، ولم يرو[ه][(١)] عنه غيرُ يحيى بن المنذر[(٢)].

○ التخريج:

رواه الأعمش، واختُلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، مرفوعًا:

أخرجه المخلص في الجزء العاشر من المخلصيات (٢١٣) عن أحمد بن إسحاق بن البهلول، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٢٠٢٢) عن أحمد بن الحسن بن عبدالملك،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (١١٢/٤) من طريق عبدالله بن أبي داود،

ومن طريق أحمد بن عمير،

والبيهقي في شعب الإيمان (٩٨١٤) من طريق عبدالله بن محمد بن ناجية،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٤/٦١) من طريق عبدالله بن محمد بن يونس السمناني،

خمستهم (أحمد بن الحسن، وابن أبي داود، وابن عمير، وابن ناجية، والسمناني) عن مؤمل بن إهاب، به، بنحوه.

وأخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٩٨١٤) من طريق محمد بن جعفر بن حبيب القتات، عن أبي نعيم؛ الفضل بن دكين، عن سفيان الثوري، به، بنحوه.

وأخرجه يعقوب بن سفيان الفسوي في مشيخته (٧٤م) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٩٨١٥)- عن مؤمل بن إهاب، وعلَّقه الرافعي في التدوين في أخبار قزوين (٢٨٠/١) من طريق محمد بن عبد بن عامر، عن قتيبة بن سعيد، كلاهما (مؤمل، وقتيبة) عن مالك بن سعير،

وابن حبان (٦٩٤) من طريق الحسين بن حريث، عن وكيع،

---

(١) سقط من الأصل سهوًا.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٧٧٥).

كلاهما (مالك بن سعير، ووكيع) عن الأعمش، به، بنحوه.

وأخرجه البيهقي في الشعب (٩٨١٦) من طريق جعفر بن محمد بن الليث، عن سليمان بن حرب، والوليد بن الحكم، عن حماد بن زيد، عن عاصم -هو ابن بهدلة-، عن أبي وائل، به، ولم يسق متنه.

الوجه الثاني: الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، بالشك في رفعه:

أخرجه الدارقطني في العلل (٣/٣٨٨)،

والمخلص في الثامن من المخلصيات (٣٨)،

كلاهما (الدارقطني، والمخلص) عن أحمد بن محمد بن أبي شيبة، به، بأتم منه.

وأخرجه المخلدي في فوائده بانتخاب البحيري [٢٢٢أ] عن أحمد بن محمد الطوسي، عن عبدالله بن هاشم، به، بأتم منه.

وأخرجه البيهقي في الشعب (٩٨١٣) من طريق محمد بن عبيد، عن الأعمش، به -وصيغته: ولا أعلمه إلا قال: رفعه-، بنحوه.

الوجه الثالث: الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، موقوفًا:

أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٨٧٣) من طريق أبي حذيفة -هو موسى بن مسعود النهدي-، عن سفيان الثوري، به، بأتم منه.

وأخرجه مسدد -كما في المطالب العالية (٣١٧٧)-، وابن أبي شيبة (٣٧٥٤٣) -ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١/٢٦١)-، وهناد في الزهد (٦٨٣)، وأبو داود في الزهد (٢٩٣)، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص٤٧)، من طريق أبي معاوية،

وابن أبي شيبة (٤٠٣٨٣) عن وكيع،

والبيهقي في شعب الإيمان (٩٨١٢) من طريق جعفر بن عون،

ثلاثتهم (أبو معاوية، ووكيع، وجعفر بن عون) عن الأعمش، به، بنحوه.

وأخرجه قوام السنة الأصبهاني في الترغيب والترهيب (١٤٤٠) من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي وائل، به، بنحوه.

الوجه الرابع: الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن ابن مسعود، مرفوعًا:

أخرجه الخطيب في المتفق والمفترق (٣٢٣) عن عبدالصمد بن علي ابن المأمون الهاشمي، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه البزار (١٦١٣) عن أحمد بن يحيى الصوفي -هو ابن زكريا الأودي-، به، ولم يسق متنه.

وأخرجه البزار (١٦١٢)، وابن الأعرابي في معجمه (٩٠٣)، والطبراني (١٠٠٦٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٠٢/٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٨١٧)، من طريق أحمد بن يحيى بن المنذر، عن أبيه، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد الأول:

١- أحمد بن إسحاق بن البهلول:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٢- مؤمل بن إِهَاب الربعي العجلي، أبو عبدالرحمن، الكوفي، نزيل الرملة:

ثقة ربما وهم. قال فيه أبو حاتم الرازي: «صدوق»، وقال النسائي -في موضع-: «لا بأس به»، وقال -في موضع آخر-: «ثقة»، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات. لكن قال ابن الجنيد: «سئل يحيى بن معين عنه؟ فكأنه ضعَّفه»[١]، وهذه العبارة فيها تردُّد واشتباه، وقد تحتمل ملابساتٍ لا تقضي بنزول حال الرجل عن الثقة، وإن كانت لا ترفعه إلى أعلاها[٢]، وقد قوَّى حالَه أبو حاتم الرازي والنسائي -على تشدُّدهما-.

وعلى ذلك، فقول ابن حجر فيه: «صدوق له أوهام»[٣] فيه نظر، وقد قال فيه الذهبيُّ في موضع: «ثقة صاحب حديث»، وفي آخر: «صدوق»[٤].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٩٤/٤).

(٢) انظر: التنكيل، للمعلمي (٨١٣/١-٨١٥).

(٣) تقريب التهذيب (٧٠٣٠).

(٤) تاريخ الإسلام (٢٢٠/٦)، الكاشف (٥٧٤٨).

٣- أبو داود: سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي، البصري:

«ثقة حافظ، غلط في أحاديث»[١].

٤- شعبة بن الحجاج:

ثقة حافظ متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٧٩).

٥- سليمان الأعمش:

ثقة حافظ، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٦- أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ رجال الإسناد الثاني:

٧- أحمد بن محمد، أبو بكر، يعرف بابن أبي شيبة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٠٩).

٨- عبدالله بن هاشم الطوسي:

ثقة صاحب حديث. سبقت ترجمته في الحديث (١٠٩).

٩- يحى بن سعيد بن فَرُّوخ التميمي، أبو سعيد، البصري، القطَّان:

«ثقة متقن حافظ، إمام قدوة»[٢].

١٠- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

١١- بدر بن الهيثم بن خلف اللخمي، أبو القاسم، الكوفي، نزيل بغداد، القاضي:

ثقة. قال الدارقطني: «كان ثقةً نبيلًا»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (٢٥٥٠).

(٢) المصدر نفسه (٧٥٥٧).

(٣) تاريخ بغداد (٧/٦٠٢)، تاريخ الإسلام (٧/٣١٩).

١٢- أحمد بن يحيى بن زكريا الأودي، أبو جعفر، الكوفي، العابد:

«ثقة»[(١)].

١٣- يحيى بن المنذر الحجري، الكندي، أبو المنذر، الكوفي:

ضعيف. قال العقيلي: «في حديثه نظر»، وضعَّفه الدارقطني[(٢)].

١٤- عبدالله بن الأجلح: يحيى بن عبدالله الكندي، أبو محمد، الكوفي:

«صدوق»[(٣)].

١٥- يحيى بن وثَّاب:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (١٠٩).

١٦- علقمة:

ثقة ثبت، فقيه عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

○ دراسة الأسانيد:

ساق الدارقطني اختلافًا عن الأعمش في روايته عن أبي وائل، عن أبي موسى، بين رفع الحديث، والشك في رفعه، وأشار ضمنًا إلى وجهٍ في وقفه، وذلك في قوله: «ولم **يُسنِده** عنه غير المؤمل بن إهاب»، وقولِه: «ولم **يُسنِده** عنه غير عبدالله بن هاشم»، كما أورد وجهًا رابعًا عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود.

ولا بد لتحرير هذا الخلاف من تحرير الخلاف الواقع عمَّن دون الأعمش:

١- الخلاف عن سفيان الثوري:

* رواه عبدالله بن هاشم، عن يحيى بن سعيد القطان، عن الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، بالشك في رفعه: «أراه عن النبي ﷺ».

(١) تقريب التهذيب (١٢٤).

(٢) لسان الميزان (٨/٤٧٨).

(٣) تقريب التهذيب (٣٢٠٢).

* ورواه محمد بن جعفر بن حبيب القتات، عن أبي نعيم، عن الثوري، به، مرفوعًا.

* ورواه أبو حذيفة النهدي، عن الثوري، به، موقوفًا.

فأما رواية الرفع الصريح، فراويها محمد بن جعفر القتات ضعَّفه ابن قانع، والخطيب، وقال الدارقطني: «تكلموا في سماعه من أبي نعيم»[(١)]، فهي رواية منكرةٌ عن أبي نعيم، ولا أثر لها في الاختلاف عن الثوري.

ورواية الشك تفرَّد بها -كما ذكر الدارقطني- عبدالله بن هاشم الطوسي، عن يحيى القطان، عن الثوري، ولم أقف على ما ينفي ذلك، وليس فيه ما يضعِّف الحديث عن القطان -فيما يظهر-، فهي روايةٌ صحيحةٌ عن الثوري.

وأما رواية أبي حذيفة النهدي، فأبو حذيفة «صدوق سيئ الحفظ»[(٢)]، وقد ضُعِّف في الثوري[(٣)]، إلا أن روايته تعتضد بأن الحديث جاء عن الأعمش موقوفًا، بل يمكن القول: إنها لا تخالف رواية يحيى القطان، لأن الشكَّ يتضمَّن احتمالَ الوقف، فربما جنح الثوريُّ أو تلامذته إلى روايته موقوفًا أحيانًا.

فالراجح أن الثوريَّ يرويه بالشك في رفعه، وربما وقفه تارة، بل جزم الدارقطني في العلل بأن الثوريَّ يرويه موقوفًا، مع اطلاعه على رواية الشك[(٤)].

٢- الخلاف عن وكيع:

* رواه حسين بن حريث، عن وكيع، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، مرفوعًا.

* ورواه ابن أبي شيبة، عن وكيع، به، موقوفًا.

والحسين بن حريث مروزيٌّ ثقة -كما سيأتي في الحديث (١٣٩)- ، إلا أن ابن أبي شيبة «ثقةٌ حافظ»، وهو كوفيٌّ[(٥)] كشيخهما، فهو أحفَظُ إجمالًا، وأعرَفُ بحديث

---

(١) لسان الميزان (٣٤/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٠١٠).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (٧٢٦/٢).

(٤) العلل (٣٧١/٢).

(٥) تقريب التهذيب (٣٥٧٥).

وكيع خصوصًا، وروايته هي المحفوظة عنه. وبذلك يُعلَم أن في تصحيح ابن حبان لحديث الحسين بن حريث نظرًا.

٣- الخلاف عن الأعمش:

اختُلف عنه:

* فرواه مؤمل بن إهاب بإسنادين: عن مالك بن سعير، وعن أبي داود الطيالسي، عن شعبة، كلاهما (مالك، وشعبة) عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، مرفوعًا.

* ورواه سفيان الثوري، ومحمد بن عبيد، عن الأعمش، به، بالشك في رفعه، وربما وقفه الثوري.

* ورواه أبو معاوية، ووكيع، وجعفر بن عون، عن الأعمش، به، موقوفًا.

* ورواه يحيى بن المنذر، عن عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعًا.

وقد بيَّن الدارقطني أن مؤمل بن إهاب تفرد بالحديث عن أبي داود، عن شعبة، ولم يُسنِده سواه، وقد سبق أن مؤملًا ثقة ربما وهم، والظاهر أنه لما كان يرويه عن مالك بن سعير، عن الأعمش، مرفوعًا، ظنَّ أن حديثَ أبي داود، عن شعبة، عن الأعمش، مرفوعٌ كذلك، فحمل أحدهما على الآخر، ورفعهما جميعًا.

ولذا فإن احتمالَ وهم مؤمل في حديث شعبة قائم، بل غالبٌ على الظن، خصوصًا أن الحديث لم يُحفظ عن أحدٍ من أصحاب شعبة، ولو كان يرويه مرفوعًا لاشتهر عنه، لكونه من أحفظ أصحاب الأعمش[1].

---

(١) **تنبيه**: أخرج أبو نعيم في حلية الأولياء (١١٢/٤) رواية مؤمل بن إهاب، عن أبي داود، عن شعبة، وقال: «غريبٌ من حديث شعبة عن الأعمش، لا أعلم رواه عن شعبة إلا أبو داود، ويحيى بن سعيد، وحديث أبي داود تفرَّد به عنه: مؤمل، وحديث يحيى: عبدُالله بن هاشم الطوسي»، كذا قال، وقد كشفتُ عن هذا الموضع في أربع نسخ خطية لكتاب الحلية، فلم أجده مختلفًا في أيٍّ منها إلا بزيادة توضيحٍ في إحداها. ولا شكَّ أن ما يعطيه كلامُ أبي نعيم مِن أن يحيى القطان يرويه عن شعبة، وأن عبدالله بن هاشم يتفرد عنه بهذا، غيرُ صحيح، فهذه الرواية إنما هي رواية القطان عن

وقد جزم الدارقطنيُّ بأن شعبة يرويه موقوفًا، مع اطلاعه على رواية مؤمل بن إهاب المذكورة[١]، ولم أقف على رواية شعبة الموقوفة مسندةً.

وقد اتَّفق على وقف الحديث ثلاثةُ رواةٍ عن الأعمش[٢]، هم: أبو معاوية –وهو من أحفظ الناس لحديث الأعمش–، ووكيع –وهو كذلك من حُفَّاظ أصحاب الأعمش–، وجعفر بن عون –وهو صدوق[٣]–.

وأما أحفظ الناس لحديث الأعمش: سفيان الثوري، فقد جاء عنه بالشك في رفعه، وجاء عنه موقوفًا، ووافقه على رواية الشك: محمد بن عبيد –وهو «ثقة»[٤]–.

والظاهر –والله أعلم– أن هذا الشكَّ مرجعُه الأعمشُ نفسُه، ولعل مالك بن سعير –وهو صدوق له ما يُنكر[٥]– أخذ جانبًا من ذلك الشك، فجزم برفعه، إلا أن الروايةَ المستقرَّة التي اتَّفق عليها ثلاثةُ ثقاتٍ عن الأعمش، فيهم اثنان من أحفظ أصحابه، هي رواية الوقف، وهي الراجحة عن الأعمش، ولعله رجع إليها بعد تردُّد.

وقد رجَّح وقفَه الدارقطني في موضعين من علله[٦].

وأبعَدَ يحيى بن المنذر –وهو ضعيف كما مرَّ في حاله–، فرواه عن عبدالله بن الأجلح، عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعًا، ونصَّ الدارقطني على تفرُّد يحيى بن المنذر بهذا الوجه. وقد تبيَّن فيما سبق أن كبار أصحاب الأعمش إنما يختلفون في رفع الحديث ووقفه من حديث أبي وائل، عن أبي موسى، فكلهم

الثوري، وهي رواية شهيرة عن عبدالله بن هاشم، ولا يُختلف عنه في كونها من حديث الثوري –لا شعبة–، ولعل أمرها اشتبه على أبي نعيم وهو يملي كتابه، أو سَقَط عليه ما يوضِّح مقصوده.

(١) العلل (٢/٣٧١).

(٢) انظر في أصحاب الأعمش: شرح علل الترمذي (٢/٧١٥–٧٢٠).

(٣) كما سيأتي في ترجمته في الحديث (٣١٨).

(٤) تقريب التهذيب (٦١١٤).

(٥) قال ابن حجر في التقريب (٦٤٤٠): «لا بأس به»، وقد ضعَّفه أبو داود، وقال الساجي: «عنده مناكير»، وقال فيه أبو زرعة، وأبو حاتم، والدارقطني: «صدوق». انظر: تهذيب التهذيب (٤/١٢).

(٦) (٢/٣٧١، ٣/٣٨٨).

على اختلافهم مخالفٌ لهذا الوجه، وهو وجهٌ منكرٌ عن الأعمش، لضعف راويه، ومخالفته.

ومما يؤكد نكارتَه أنه لا يُحفظ من حديث ابن مسعود، قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن عبدالله، عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه»[١]، وأما حديث أبي وائل، عن أبي موسى، فقد توبع الأعمشُ عليه، حيث رواه عاصم بن بهدلة -كما تبيَّن في التخريج-، لكن اختُلف عنه:

* فرواه جعفر بن محمد بن الليث، عن سليمان بن حرب والوليد بن الحكم، عن حماد بن زيد، عن عاصم، عن أبي وائل، به، مرفوعًا،

* ورواه حماد بن سلمة، عن عاصم، به، موقوفًا.

ورواية حماد بن زيد منكرة، فإن جعفرًا المذكور «ضعَّفه الدارقطني، وقال: كان يُتَّهم في سماعه»[٢]، أما رواية حماد بن سلمة فإسنادها إليه جيد، وهي الصواب عن عاصم.

والراجح عن عاصم يؤكد أن المحفوظَ في الحديث وقفُه على أبي موسى، ويلغي الشكَّ الذي جاء في رواية بعض أصحاب الأعمش عنه. وسيأتي في الحديث التالي أن للحديث طريقًا أخرى موقوفةً -أيضًا- على أبي موسى.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي داود الطيالسي بالحديث عن شعبة، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى الأشعري، وتفرُّد المؤمل بن إهاب عن أبي داود.

وبتفرُّد يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي موسى، وتفرُّد عبدالله بن هاشم الطوسي عن القطان.

وبتفرُّد عبدالله بن الأجلح عن الأعمش، عن يحيى بن وثاب، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، وتفرُّد يحيى بن المنذر عن عبدالله بن الأجلح.

---

(١) مسند البزار (٥/٥٢).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٣٨١).

وقد وافقه على بعض الشقَّين الأولين: أبو نعيم الأصبهاني، فقال: «غريبٌ من حديث شعبة عن الأعمش، لا أعلم رواه عن شعبة إلا أبو داود...، وحديث أبي داود تفرَّد به عنه مؤمل»، قال: «وحديث يحيى [تفرَّد به] عبدُالله بن هاشم الطوسي»[١].

ووافقه أبو نعيم -أيضًا- على بعض الشق الثالث، فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث يحيي بن وثاب، لم يروه عن الأعمش إلا ابن الأجلح»[٢].

وقبلهما قال البزار: «لا نعلمه يُروى عن عبدالله، عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه»[٣].

(١) حلية الأولياء (١١٢/٤)، وقد مرَّ في حاشيةٍ سابقة توضيحُ ما وقع لأبي نعيم من إشكالٍ في نصه هذا، وما بين المعقوفين عن نسخةٍ من نسخ الكتاب الخطية.

(٢) حلية الأولياء (١٠٢/٢).

(٣) مسند البزار (٥٢/٥).

١٣٦- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو عثمان؛ سعيد بن محمد بن أحمد بن الخياط[١]، ثنا أبو هشام الرفاعي، ثنا وهب بن جرير، حدثني أبي، [قال: سمعت منصور بن زاذان يحدث عن سعيد بن أبي بُردة، عن أبيه][٢]، عن جدِّه: أبي موسى ......[٣]: «**إن هذا الدِّينارَ والدِّرهَمَ أَهْلَكا مَن كان قبلَكم، وإني لا أراهما إلا مُهلِكاكم**[٤]».

غريبٌ من حديث سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن جده، وهو غريب من حديث منصور بن زاذان عنه، تفرد به جرير بن حازم عنه[٥].

○ التخريج:

أخرجه أحمد في الزهد (١١١٠) عن وهب بن جرير، به، موقوفًا على أبي موسى الأشعري، بنحوه.

---

(١) كذا في الأصل، بإضافة «بن» قبل اللقب، وبإعجامه بياء مثناة من أسفل: «الخياط». وقد أكثر الدارقطنيُّ في مصنَّفاته عن هذا الشيخ، ومن ذلك الحديثان الآتيان (٢٢٣، ٢٧٣)، لكني لم أجد موضعًا أضاف فيه «بن» قبل لقبه، واضطربت المواضع في اللقب بين «الحناط»، و«الخياط»، واختلف اللقبان في الكتاب الواحد من كتب الدارقطني، فضلًا عن الكتب التي أسندت أو نقلت عنه. ولم أجد ما يرجح أحد الوجهين، ولا وجدت اللقبَ في مصادر ترجمته، وإنما لُقِّب فيها: «البيّع».

(٢) سقط من الأصل، لعله لانتقال النظر، وتمامه من تعليق الدارقطني أدناه، ومن رواية أحمد عن وهب بن جرير.

(٣) بيَّض الناسخ هنا مقدار كلمة، وضبَّب على البياض، لسقوط ما بين الصحابي والمتن. ولم أجد الحديثَ من طريق أبي هشام الرفاعي. وقد أورد الحديثَ صاحبُ الأطراف، ولم يبيِّن فيه رفعًا ولا وقفًا، لكن تبيَّن لي باستقراء مظانّ الموقوفات عنده أنه لا يسكت على ما كان موقوفًا، بل ينبِّه عليه، لكونه خلاف الأصل الذي هو كون الأحاديث مسندةً مرفوعة، فيقول مثلًا (١٣١٢، ٣٧١٥، ٣٨٦٧): «... الحديث موقوف»، أو (٣٢٣١): «... الحديث، ولم يرفعه»، أو (٣٧٢١، ٣٨٣٥، ٣٨٥٠، ٣٨٥٣، ٣٩٩٧، ٤٠٠١): «موقوف». وعليه، فالأرجح أن هذه الرواية مرفوعة، والله أعلم.

(٤) كذا في الأصل، والوجه: «مُهلِكَيكم»، وهكذا جاء عند أحمد في روايته عن وهب بن جرير.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٤٩٨٧).

○ **رجال الإسناد:**

١- سعيد بن محمد بن أحمد بن سعيد، أبو عثمان، البغدادي، المعروف بأخي زبير الحافظ:

ثقة. ذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات[1].

٢- أبو هشام الرفاعي: محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، الكوفي، قاضي المدائن:

«ليس بالقوي»[2].

٣- وهب بن جرير بن حازم بن زيد الأزدي، أبو عبدالله، البصري:

«ثقة»[3].

٤- جرير بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي، أبو النضر، البصري:

«ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه»[4].

٥- منصور بن زاذان الثقفي، أبو المغيرة، الواسطي:

«ثقة ثبت عابد»[5].

٦- سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، الكوفي:

«ثقة ثبت»[6].

٧- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل: اسمه عامر، وقيل: الحارث:

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/١٥٣)، تاريخ الإسلام (٧/٤٤٤).

(٢) تقريب التهذيب (٦٤٠٢).

(٣) المصدر نفسه (٧٤٧٢).

(٤) المصدر نفسه (٩١١).

(٥) المصدر نفسه (٦٨٩٨).

(٦) المصدر نفسه (٢٢٧٥).

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف أبي هشام الرفاعي، فإنْ كان يرويه مرفوعًا فرَفعُه منكر، لمخالفته الإمام أحمد بن حنبل، حيث رواه عن وهب بن جرير، به، موقوفًا.

وإسناد الموقوف جيد، وإن كان يُخشى من تفرُّد جريرٍ به مع ما ذُكر من أوهامه إذا حدث من حفظه، إلا أن الأثرَ محفوظٌ عن أبي موسى الأشعري -كما مرَّ في الحديث السابق-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد جرير بن حازم بالحديث عن منصور بن زاذان، عن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه، عن جده.

---

(١) المصدر نفسه (٧٩٥٢).

بابُ ما جاءَ في السَّخَاءِ والبُخْل / [٥١أ]

١٣٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا محمد بن إبراهيم بن نيروز، ثنا محمد بن عمرو (بن)[1] نافع ، ثنا علي بن الحسن (السَّامي)[2]، ثنا خُلَيد بن دَعْلَج، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما طَلَعَت الشَّمسُ[3] إلا عن جَنْبَتَيها مَلَكان يهتفان؛ يقولان: اللهُمَّ عَجِّل لِمُنفِقٍ خَلَفًا، ولِمُمسِكٍ تَلَفًا**».

غريبٌ من حديث قتادة، عن أنس بن مالك، تفرَّد به خُلَيد بن دَعْلَج، ولا نعلم حدث به عنه غيرُ علي بن الحسن[4] السَّامي.

وغيره يرويه عن قتادة، عن خُلَيد بن عبدالله العصري[5]، عن أبي الدرداء[6]. / [٥١ب]

○ التخريج:

رواه قتادة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: قتادة، عن أنس:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: قتادة، عن خليد بن عبدالله العصري، عن أبي الدرداء:

أخرجه أبو داود الطيالسي (١٠٧٢) -ومن طريقه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٢٦/١، ٢٣٣/٢)-، وأحمد في المسند (٢٢١٣٥)، وفي الزهد (١٠٢) -ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (٦٠/٩)، والخطيب في البخلاء (٣٠٧)-، والطبري في تهذيب الآثار

(١) وقع في الأصل: «عن»، وهو تحريف، والتصويب من الإسناد المشابه الماضي برقم (٩٦)، ومن ترجمة الراوي وتلميذه.

(٢) وقع في الأصل: «الشامي»، بإعجام الشين، وهو تصحيف، ووقع مثله في تعليق الدارقطني على الحديث الماضي برقم (٩٦)، وسيأتي في تعليق الدارقطني هنا على الصواب.

(٣) كذا في الأصل، وفي الأطراف: «شمسٌ».

(٤) وقع في الأطراف: «الحسين»، وهو تحريف، وصوَّبه المحقق استظهارًا.

(٥) وقع في الأطراف: «خالد بن عبدالله القصري»، وفيه تحريفان.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٩٨٤).

(٤٤٤، ٤٤٧/مسند ابن عباس)، وابن السني في القناعة (٣٢)، والحاكم (٢/٤٤٤)، وأبو نعيم في الحلية (٢/٢٣٣)، من طريق هشام الدستوائي[1]،

ومسدد في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٢/٣٣٦٧)-، وابن أبي الدنيا في ذم الدنيا[2] (٤٥١)، وفي كلام الليالي والأيام (١)، من طريق أبي عوانة،

وابن أبي شيبة في مسنده (٣٦)، وعبد بن حميد (٢٠٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٨٨٨)، من طريق شيبان بن عبدالرحمن،

وابن أبي الدنيا في ذم الدنيا (٤٥٢)، وفي كلام الليالي والأيام (٢)، من طريق سعيد بن أبي عروبة،

وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥/٣٣٦٧)، وعنه ابن حبان (٣٣٢٩)، وابن السني في القناعة (٣٠)-، وابن السني في الموضع نفسه، والقضاعي في مسند الشهاب (٨١٠)، والسِّلَفي في المشيخة البغدادية (٢٧٩٦)، والذهبي في تاريخ الإسلام (٥/٦٦٠)، من طريق سلام بن مسكين،

وابن جرير الطبري في تفسيره (١٢/١٥٤، ٢٤/٤٦٥)، وتهذيب الآثار (٤٤٣/ مسند ابن عباس)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٣٢٦)، والفاكهي في حديثه عن ابن أبي مسرَّة (٦٤) -ومن طريقه ابن بشران في أماليه (٥٥٠، ١٠٣٩)، والبيهقي في الشعب (٣١٣٩)-، من طريق عباد بن راشد،

وابن خزيمة -كما في الأمالي المطلقة لابن حجر (ص١٥٥)، وعنه ابن حبان (٦٨٦)-، والمحاملي في أماليه (٣١٦/رواية ابن مهدي)، والطبراني في الأوسط (٢٨٩١)،

---

(١) وقع في بعض مطبوعات «المسند» و«الزهد» للإمام أحمد، وبعض مواضع الرواية من طريقه: «همام»، والصواب المثبت من طبعة المكنز للمسند، حيث اعتمد محققوها في تصويب هذا الموضع على نُسخٍ إحداها من أوثقها عندهم، وعلى نقولاتٍ منها للهيثمي في غاية المقصد، ولابن حجر في أطراف المسند. ويؤكده أنه جاء على الصواب في رواية صالح لكتاب الزهد -وهي محفوظة بنسخة عتيقة- [١٩٦أ]، ويدل عليه أن الحديث معروفٌ عن هشام من غير الطريق التي عند أحمد، وأما همامٌ فلا يُعرف الحديث عنه.

(٢) تصرَّف محققه فطبعه باسم «الزهد»، مع اعترافه (ص١٣) بأن المؤلف سماه «ذم الدنيا».

وابن السني في القناعة (٣١)، وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٣١٠)، من طريق سليمان التيمي،

وعلقه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٢٣٤) عن الحكم بن عبدالله،

ثمانيتهم (هشام، وأبو عوانة، وشيبان، وابن أبي عروبة، وسلام بن مسكين، وعباد بن راشد، والتيمي، والحكم) عن قتادة، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا، إلا أن أبا عوانة شك في رفعه في إحدى طرقه عنه عند ابن أبي الدنيا.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن إبراهيم بن نيروز:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٨).

٢- محمد بن عمرو بن نافع:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٩٦).

٣- علي بن الحسن السَّامي:

متَّهم بالكذب. سبقت ترجمته في الحديث (٩٦).

٤- خُلَيْد بن دَعْلَج:

ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٩٦).

٥- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال علي بن الحسن السامي، وزاده وهاءً أن رواية حفاظ أصحاب قتادة، كابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، ومن معهما، خالفت رواية السامي، حيث رووه عن قتادة، عن خليد بن عبدالله العصري، عن أبي الدرداء.

ورواية هؤلاء هي الصحيحة عن قتادة كما أشار الدارقطني، قال الحافظ ابن حجر: «والصواب قول الجماعة: عن خليد، عن أبي الدرداء»[١].

وقد صرَّح قتادةُ بسماعه من خليد في رواية عباد بن راشد، وعباد «صدوق له أوهام»[٢]، لكن جاءت روايةُ الحاكم من طريق هشام الدستوائي مفصَّلةً، وفيها تصريح قتادة بالسماع، فهو صحيحٌ عنه.

وخليد العصري «صدوق»[٣]، وقد نصَّ يحيى بن معين على سماعه من أبي الدرداء، وأصرَّ عليه بعد مراجعته فيه[٤]، فالظاهر صحَّتُه تبعًا لابن معين.

وعليه، فهذا الإسناد حسن، وقد صحَّحه الحاكم عقب تخريجه، وقال الذهبي في موضع: «إسناده صالح»[٥]، وصرَّح بتصحيحه في موضعٍ آخر[٦]، وقال ابن حجر: «حسن صحيح غريب»[٧].

ويشهد له ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «ما من يوم يصبح العباد فيه إلا ملكان ينزلان، فيقول أحدهما: اللهم أعط منفقًا خلفًا، ويقول الآخر: اللهم أعط ممسكًا تلفًا»[٨].

---

(١) الأمالي المطلقة (ص١٥٦).

(٢) تقريب التهذيب (٣١٢٦).

(٣) المصدر نفسه (١٧٤١)، وقال الذهبي في تاريخ الإسلام (١٠٩١/٢): «ثقة»، وأما ابن القطان، فتعقَّب عبدَالحق في سكوته على هذا الحديث، فقال في بيان الوهم والإيهام (٦٤٣/٤): «وخليد هذا بصري، يروي عن أبي ذر، وأبي الدرداء، روى عنه قتادة، وأبو الأشهب، ولا أعرف حاله»، فتعقَّبه الذهبي في رسالة الرد على ابن القطان بما سيأتي نقله عنه.

(٤) تاريخ ابن معين برواية الدوري (٢٨٧/٤).

(٥) الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام (ص٥٣).

(٦) تاريخ الإسلام (٦٦٠/٥).

(٧) الأمالي المطلقة (ص١٥٥).

(٨) صحيح البخاري (١٤٤٢)، صحيح مسلم (١٠١٠).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد خليد بن دعلج بالحديث عن قتادة، عن أنس، وتفرُّد علي بن الحسن السامي عن خُلَيد.

بابُ ما جاءَ في الصَّدَقَة

١٣٨- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا عبدالله بن محمد بن الحسين الحِمْيَري الحَذَّاء، أنا إسحاق بن إبراهيم -شاذان-، ثنا سعد بن الصلت، ثنا عطاء بن عجلان، عن عكرمة[١]، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**تَصَدَّقوا، فإنَّ أحَدَكُم يُعطِي اللُّقمَةَ -أو الشَّيءَ-، فتَقَع في يَدِ اللهِ -عز وجل- قبل أن تَقَعَ في يَدِ السَّائل**»، ثم تلا هذه الآية: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾ [التوبة: ١٠٤]، «**فيُرَبِّيها كما يُرَبِّي أَحَدُكُم مُهرَه -أو: فَصِيلَه-**[٢]**، فيُوفيها إيَّاهُ يَومَ القيامة**».

غريبٌ من حديث عكرمة، عن ابن عباس، وهو غريبٌ من حديث عطاء بن عجلان، عن عكرمة، تفرَّد به سعد بن الصلت عنه[٣].

○ التخريج:

أخرجه ابن المقرئ في معجمه (٩٩٢)،

وابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٣٧٩)،

كلاهما عن عبدالله بن محمد الحذاء، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن الحسين بن الصباح الحِمْيَري، أبو محمد، الحذَّاء، المعروف بابن عَوَّة:

---

(١) أورد صاحب الأطراف هذا الحديث في مسند عكرمة -مولى ابن عباس-، عن ابن عباس، وهو الظاهر من إطلاق الدارقطني اسمَ عكرمة في الإسناد وفي تعليقه عليه، لكنَّ المذكورَ في شيوخ عطاء بن عجلان من تهذيب الكمال (٩٥/٢٠): عكرمة بن خالد المخزومي، وقد أخرج الترمذيُّ (١١٩١) له حديثًا عنه، عن ابن عباس، فيظهر أنه شيخُه هنا.

(٢) نقل في اللسان (١٨٥/٥): «المُهر: ولد الفرس»، و(٥٢٢/١١) «الفصيل: ولد الناقة إذا فصل عن أمه».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥٨٨)، ولم يذكر من متنه إلا أول كلمة: «تصدقوا».

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة، لم يكن عنده شيءٌ من الحديث إلا جزءٌ واحدٌ عن شاذان»[١].

٢- إسحاق بن إبراهيم بن عبدالله النهشلي، أبو بكر، الفارسي، المعروف بشاذان، سبط سعد بن الصلت القاضي:

ثقة له مناكير وغرائب. قال ابن أبي حاتم: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الذهبي: «له مناكير وغرائب»، قال ابن حجر: «وقد جمع ابن منده غرائبه، ووقعت لنا من طريقه[٢]»[٣].

٣- سعد بن الصلت بن برد بن أسلم، مولى جرير بن عبدالله البجلي، الكوفي، قاضي شيراز:

صدوق يخطئ. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أغرب»، وقال مسلمة بن القاسم: «لا بأس به لولا كثرة خطئه»، وقال الذهبي: «ما رأيت لأحدٍ فيه جرحًا، فمحله الصدق»، وقال في موضع: «هو صالح الحديث، وما علمت لأحدٍ فيه جرحًا»[٤]، وكلام ابن حبان ومسلمة فيه نوع جرح.

٤- عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد، البصري، العطار:

«متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلاس وغيرهما الكذب»[٥].

٥- عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي:

«ثقة»[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٣٤٢/١١)، تاريخ الإسلام (٤٩٢/٧).

(٢) انظر: إثارة الفوائد المجموعة، للعلائي (١٨٥/١)، ولم أقف على إسناد ابن حجر إليه.

(٣) الجرح والتعديل (٢١١/٢)، الثقات (١٢٠/٨)، لسان الميزان (٣٣/٢).

(٤) الثقات (٣٧٨/٦)، تاريخ الإسلام (١١٠٧/٤)، سير أعلام النبلاء (٣١٨/٩)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٣٦/٤).

(٥) تقريب التهذيب (٤٥٩٤).

(٦) المصدر نفسه (٤٦٦٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، إن لم يكن موضوعًا، لحال عطاء بن عجلان.

وبعض المتن محفوظ من حديث أبي هريرة في الصحيحين[1]، وبعضه في السنن[2].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سعد بن الصلت بالحديث عن عطاء بن عجلان، عن عكرمة، عن ابن عباس.

(١) صحيح البخاري (١٤١٠، ٧٤٣٠)، صحيح مسلم (١٠١٤).

(٢) سنن الترمذي (٦٦١، ٦٦٢)، سنن النسائي (٢٥٤٤)، سنن ابن ماجه (١٨٤٢).

١٣٩ – قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا أبو عمار؛ الحسين بن حُرَيث المروزي، ثنا الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن منصور، عن شقيق، عن أبي مسعود الأنصاري، قال: «كان رسول الله ﷺ يَأمُرُ بالصَّدَقَة، وما يَجِدُ أَحَدُنا شيئًا يتَصَدَّقُ به، حتى نَنطَلِق إلى السُّوق، فنَحمِل على ظُهورنا، فنَجِيء بالمُدّ، فنُعطِيه رسولَ الله ﷺ. إني لَأعرف اليومَ رجلًا له مائة ألف، ما كان له يومَئذٍ دِرهَم».

غريبٌ من حديث منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، عن أبي مسعود الأنصاري؛ عقبة بن عمرو، تفرَّد به الحسين بن واقد عنه[1].

○ التخريج:

أخرجه ابن الجندي في الفوائد الحسان الغرائب [٤ب] عن محمد بن هارون، به، بمثله.

وأخرجه النسائي في المجتبى (٢٥٤٨)، والكبرى (٢٣٠) –وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٤٨٦)–،

والطبراني (١٧/٢٠٢) عن إبراهيم بن متويه الأصبهاني،

كلاهما (النسائي، وابن متويه) عن الحسين بن حريث، به، بنحوه.

وعلَّقه أبو عوانة –كما في إتحاف المهرة (١١/٢٦٠)– عن علي بن خشرم، عن الفضل بن موسى، به، ولم يسق متنه، لكن السياق الذي خرَّجه تحته ابنُ حجر مختلف.

○ رجال الإسناد:

١– محمد بن هارون، أبو حامد، الحضرمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢– الحسين بن حُرَيث الخزاعي مولاهم، أبو عمار، المروزي:

«ثقة»[2].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٩٥٥).

(٢) تقريب التهذيب (١٣١٤).

٣- الفضل بن موسى السِّيناني، أبو عبدالله، المروزي:

«ثقة ثبت، وربما أغرب»[١].

٤- الحسين بن واقد، أبو علي[٢]، المروزي، القاضي:

«ثقة له أوهام»[٣].

٥- منصور بن المعتمر:

ثقة ثبت، وكان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٦- شقيق، أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني فيه نظر، فإني لم أجد للحسين بن واقد سماعًا من منصور، ولم يَذكر منصورًا في شيوخه أحدٌ ممن ترجم له، وإن كنت وجدتُه روى عنه أحاديثَ وآثارًا قليلة[٤]، واختُلف عنه في أحدها، وأنكر الكوفيون أن يكون من حديث منصور أصلًا[٥].

وقد ذكر الدارقطنيُّ والخليليُّ الحسينَ بنَ واقد بالتدليس، وجعله ابن حجر في المرتبة الأولى التي لم توصف بالتدليس إلا نادرًا[٦]، فمن المحتمل أن حديثَه عن منصور من نوع المرسل الخفي، أي: أنه عاصره ولم يسمع منه.

---

(١) المصدر نفسه (٥٤١٩).

(٢) تابع ابن حجر في التقريب أصلَه، فكناه أبا عبدالله، مع أنه نبَّه في تهذيب التهذيب (٤٣٨/١) إلى أن أكثر العلماء كنوه أبا علي، بل قال مغلطاي في إكمال تهذيب الكمال (ص١٧٧/التراجم الساقطة): «ولم أرَ من كناه أبا عبدالله غير صاحب الكمال، وكأنه سلفُ المزي في ذلك».

(٣) تقريب التهذيب (١٣٥٨).

(٤) سيأتي منها برقم (٣٣٢) حديثٌ استغرب الدارقطنيُّ تفرُّدَه به عن منصور -أيضًا-.

(٥) انظر: سنن الدارقطني (٤١٢٣)، مختصر اختلاف العلماء للطحاوي (٤٧٦/٤).

(٦) تعريف أهل التقديس (ص٢٠).

ولا شكَّ أن انفرادَ مروزيٍّ -كالحسين بن واقد- بالحديث عن منصور بن المعتمر، وهو إمامُ أهل الكوفة وأثبَتُهم، ولا يتابعه عليه أحدٌ منهم، يُحدِث في النفس تردُّدًا وشكًّا في صحَّة ذلك التفرُّد.

وقد أورَدَ أبو عوانة هذا الإسناد في مستخرجه، ونقل عنه ابن حجر أنه قال: «لم أرَ للحسين في هذا الباب غيرَ هذا، أخرج تقوية لما تقدم»[1]، ولم يصلنا موضع هذا النقل فيما وصلنا من مستخرج أبي عوانة، ولم يتَّضح لي معناه.

والحديث إنما يُستغرب من حديث منصور، لكنه **مشهورٌ عن الأعمش، عن أبي وائل، عن أبي مسعود، مخرَّجٌ في الصحيحين وغيرهما من طريقه بسياقين**[2].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسين بن واقد بالحديث عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، عن أبي مسعود الأنصاري.

---

(١) إتحاف المهرة (١١/٢٦٠). وقد راجعت النسخة الخطية للتأكد من سلامة النص.

(٢) صحيح البخاري (١٤١٥، ١٤١٦، ٢٢٧٣، ٤٦٦٨)، صحيح مسلم (١٠١٨).

١٤٠- قال الدارقطني في الأول: حدثنا محمد بن موسى بن سهل، ثنا سعيد بن محمد بن ثواب (الحصري)[١]، ثنا عبد[الع]زيز[٢] بن عبدالله؛ أبو وهب الجدعاني، ثنا خالد الحَذَّاء، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «**خَيرُ أبوابِ البِرّ الصَّدَقَة**».

غريبٌ من حديث خالد بن مهران الحذَّاء، عن أبي الشعثاء؛ جابر بن زيد، عن ابن عباس، تفرَّد به أبو وهب الجدعاني؛ عبدالعزيز بن عبدالله، ولا نعلم حدث به عنه غيرُ سعيد بن محمد بن ثواب[٣]. / [٥٢أ]

○ التخريج:

أخرجه الطبراني (١٢٨٣٤) عن أبي زكريا الدينوري البصري، عن سعيد بن محمد بن ثواب، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن موسى بن سهل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٩).

٢- سعيد بن محمد بن ثواب البصري، يُعرف بالحُصري:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٩٤).

٣- عبدالعزيز بن عبدالله الجدعاني، القرشي، أبو وهب، البصري:

ضعيف. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يُغرب، يجب أن يُعتبر حديثه إذا بَيَّن السماع»، وتكلم فيه ابن عدي، وساق له أحاديث تستنكر، وقال: «عامة ما يرويه لا يتابعه عليه الثقات»[٤].

---

(١) وقع في الأصل: «الحضرمي»، والصواب المثبت من ترجمة الراوي، فإنه بصريٌّ يُعرف بالحُصري.

(٢) ألحق الناسخ اسم «العزيز» في الحاشية، ولم يظهر ما بين المعقوفين في التصوير.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣١٠).

(٤) لسان الميزان (٥/٢٠٨).

٤- خالد بن مهران، أبو المَنازِل، البصري، الحَذَّاء:

«ثقة، يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغيَّر لما قدم من الشام»[١].

٥- جابر بن زيد الأزدي ثم الجَوْفي، أبو الشعثاء، البصري:

«ثقة فقيه»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرُّد أبي وهب الجدعاني به مع ضعفه ونكارة حديثه، خصوصًا وهو يرويه عن شيخٍ معروفٍ له أصحابٌ حفاظٌ يجمعون حديثه، وهو خالد الحذاء.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي وهب؛ عبدالعزيز بن عبدالله الجدعاني بالحديث عن خالد الحذاء، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس، وتفرُّد سعيد بن محمد بن ثواب عن أبي وهب.

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٨٠).

(٢) المصدر نفسه (٨٦٥).

كتاب الصيام /

[٥٣ب]

بابُ ما جاءَ في الصِّيَام

١٤١– قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو طلحة؛ أحمد بن محمد بن عبدالكريم، ثنا زياد بن يحيى الحساني، ثنا أبو عتاب؛ سهل بن حماد، ثنا جرير بن أيوب البجلي، ثنا محمد بن عبدالرحمن، عن أبي إسحاق، عن مسروق، عن عائشة –رضي الله عنها–، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما مِن عَبدٍ أصبحَ صائمًا إلا فَتَحَ اللهُ له أبوابَ السَّماء، وسبَّحَتْ أعضاؤه، واستَغفَرَ لهُ أهلُ سَماءِ الدُّنيا، إلى أن تُوارَى بالحِجَاب، فإن صَلَّى رَكعَةً أو رَكعَتَين تَطَوُّعًا أضاءَتْ له السَّماءُ نُورًا، وقُلْنَ أزواجُهُ مِن الحُورِ العِينِ: اللهُمَّ اقبِضْهُ إلينا، فقَد اشتَقْنا إلى رُؤيَتِه، وإن هَلَّلَ وَسَبَّحَ تَلَقَّاه سَبعون أَلفَ مَلَكٍ يَكتُبُونَها، إلى أن تُوارَى بالحِجَاب**».

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن مسروق، عن عائشة، تفرَّد به محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، ولم يروه عنه غير جرير بن أيوب البجلي[(١)]. / [٥٥ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٩٧) من طريق عبدالصمد ابن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله. إلا أنه قرن الإسناد بإسناد ابن عدي الآتي، وساق إسنادَ ابن عدي، وسيأتي بيان ما فيه من الاختلاف.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٧٤٩) عن محمد بن يعقوب،

وفي الصغير (٨٤٠) عن محمد بن يزيد المبرد،

وابن عدي في الكامل (٣٥٨٩) –ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٣٣١٩)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٩٧)– عن عبدالله بن عبدالحميد،

وأبو الشيخ –ومن طريقه الشجري في الأمالي الخميسية (١٢٩٨، ١٥٠٠)– عن محمد بن العباس بن أيوب،

أربعتهم (محمد بن يعقوب، والمبرد، وعبدالله بن عبدالحميد، وابن أيوب) عن زياد بن يحيى، به، بنحوه.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤١٨).

إلا أن عبدالله بن عبدالحميد جعله عن محمد بن عبدالرحمن، عن الشعبي، عن مسروق.

وأخرجه أبو إسحاق المزكي في المزكيات -بانتقاء الدارقطني- (١٦١) -ومن طريقه الشجري في الأمالي الخميسية (١٨٧٣)-، وابن جميع في معجم شيوخه (ص١١٥) -ومن طريقه البيهقي في الشعب (٣٣٢٠)، والطيوري في الطيوريات (١٣١٦)، والذهبي في ميزان الاعتدال (٣٦٠/١)-، والبيهقي في الشعب (٣٣٢٠)، من طريق القاسم بن الحكم العرني، عن جرير بن أيوب، به، بنحوه.

وأخرجه الخطيب في تلخيص المتشابه (٨١٥/٢) من طريق الدارقطني، عن علي بن الفضل بن طاهر، عن أحيد بن جرير بن المسيب، عن علي بن حبيب البلخي، عن نوح بن أبي مريم، عن أبي إسحاق، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن عبدالكريم الفزاري، أبو طلحة، البصري، المعروف بالوساوسي:

صدوق. قال الدارقطني: «تكلموا فيه»، وقال البرقاني: «ثقة»[(١)]. وجرح الدارقطني غير مفسَّر، ولا بيَّن فيه مَن تكلم فيه، فيبقى الرجل على أصل القبول[(٢)].

٢- زياد بن يحيى بن حسان الحساني، النُّكري، أبو الخطاب، البصري:

«ثقة»[(٣)].

٣- سهل بن حماد، أبو عتاب، البصري، الدلَّال:

«صدوق»[(٤)].

٤- جرير بن أيوب بن أبي زرعة بن عمرو البجلي، الكوفي:

---

(١) تاريخ بغداد (٢١٣/٦)، تاريخ الإسلام (٤٥٧/٧)، لسان الميزان (٦٣٣/١).

(٢) انظر: التنكيل، للمعلمي (٣٣١/١).

(٣) تقريب التهذيب (٢١٠٤).

(٤) المصدر نفسه (٢٦٥٤).

مشهور بالضعف، متَّهم بالوضع. قال فيه أبو نعيم؛ الفضل بن دكين: «كان يضع الحديث»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وفي رواية: «ليس بذاك»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «متروك»، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: «منكر الحديث»، زاد أبو حاتم: «ضعيف الحديث»، وقال الساجي: «ضعيف الحديث جدًّا»، وضعَّفه غيرهم[١].

٥- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبدالرحمن، الكوفي، القاضي:

«صدوق سيئ الحفظ جدًّا»[٢].

٦- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٧- مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني، الوادعي، أبو عائشة، الكوفي:

ثقة فقيه عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٧٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال جرير بن أيوب، بل قال ابن الجوزي: «المتَّهم به جرير»[٣]، وساقه الذهبي في ترجمته، وقال: «هذا موضوع على ابن أبي ليلى»[٤].

ولا يبعد أن جريرًا سرقه أو دخل عليه من حديث نوح بن أبي مريم، عن أبي إسحاق، فركَّبه على ابن أبي ليلى، ونوحٌ «كذَّبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع»[٥].

وقد وقع في الحديث خلافٌ نازل، حيث رواه شيخ الدارقطني: أحمد بن محمد بن عبدالكريم، وتابعه ثلاثة عن زياد بن يحيى، عن سهل بن حماد، عن جرير، به، وخالفهم

---

(١) لسان الميزان (٢/٤٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠٨١).

(٣) العلل المتناهية (٢/٥٦).

(٤) ميزان الاعتدال (١/٣٦٠).

(٥) تقريب التهذيب (٧٢١٠).

شيخ ابن عدي: عبدالله بن عبدالحميد الواسطي، فرواه عن زياد، به، لكن جعله من حديث ابن أبي ليلى، عن الشعبي، عن مسروق. ولم أعرف شيخَ ابن عدي، والصواب رواية الجماعة.

وقد ساق الدارقطنيُّ اختلافًا في الحديث في العلل[١]، لكن اضطربت في كلامه نُسَخ الكتاب، ولم يتبيَّن مرادُه ولا تصويبُه، ومن الواضح أن الدارقطني اطَّلع على غيرما طريقٍ للحديث -كما تبيَّن في التخريج-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى بالحديث عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن مسروق، عن عائشة، وتفرُّد جرير بن أيوب البجلي عن ابن أبي ليلى.

وقد وافقه على ذلك الطبراني، وزاد عليه، فقال في موضع: «لم يروه عن أبي إسحاق إلا ابن أبي ليلى، ولا عنه إلا جرير بن أيوب، تفرَّد به أبو عتاب»[٢]، وقال في آخر: «لم يرو هذا الحديث عن أبي إسحاق إلا محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، ولا رواه عن محمد بن عبدالرحمن إلا جرير بن أيوب، ولا رواه عن جرير إلا أبو عتاب، تفرَّد به زياد بن يحيى»[٣].

وحُكم الطبراني بتفرُّد أبي عتاب متعقَّبٌ -كما يبيِّنه التخريج- بمتابعة القاسم بن الحكم، وهي متابعةٌ حسنةٌ جاءت عنه من طريقين، والقاسم «صدوق فيه لين»[٤].

والدارقطنيُّ هو راوي طريق نوح بن أبي مريم، عن أبي إسحاق، إلا أن حال نوح من الضعف وتُهَمَتَه بالوضع لم تجعل روايتَه عنده ناقضةً لتفرد ابن أبي ليلى عن أبي إسحاق.

وعليه، فلا يصح أن يُتعقَّب الدارقطني في حكمه المذكور. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) العلل (٩/١٣٨، ٤٨٦).

(٢) المعجم الصغير (٢/٩٢).

(٣) المعجم الأوسط (٧/٣٦٨).

(٤) تقريب التهذيب (٥٤٥٥).

بابُ ما جاءَ في السَّحُور

١٤٢ – قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن إبراهيم بن نيروز، ثنا محمد بن كامل الزياتُ، ثنا العُكَّاشي، ثنا إبراهيم بن أبي عبلة العُقَيلي: سمعت أبا أمامة الباهلي: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**اللهُمَّ بارِك لأُمَّتي في سُحُورها**» –ثلاثًا–، ثم قال: «**تَسَحَّروا ولو بِشَربَةٍ مِن ماء، ولو بِتَمرة، ولو بِحَبَّاتِ زَبِيب، إنَّ الملائكةَ تُصَلِّي عليكم**».

غريبٌ من حديث إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي أمامة، تفرَّد به العُكَّاشي[١].

○ التخريج:

أخرجه أبو طاهر ابن أبي الصقر في مشيخته (٤٨) عن إسماعيل بن عبدالرحمن بن عمر، عن الدارقطني، به[٢]، بنحوه[٣].

وأخرجه عبدالوهاب ابن منده في فوائده عن أبيه (١٢٥٩)، وأبو موسى المديني في ذكر الإمام أبي عبدالله بن منده (٢٥)، من طريق أحمد بن سلمة بن الضحاك، عن محمد بن ميمون بن كامل –هو الزيات–[٤]، به، بنحوه، ووقع عند ابن منده: «اللهم بارك لأمتي في بكورها»، ولعله سهو، ولم يسق أبو موسى المديني الفقرة الأولى.

وأخرجه الطبراني في مسند الشاميين (١٦) –ومن طريقه أبو نعيم في حلية الأولياء (٢٤٦/٥)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٦/٦)– من طريق سعيد بن حفص النفيلي، عن العكاشي، به، بمثله.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٥٧٤)، وعنده في آخره: «تفرَّد به محمد بن إسحاق العُكَّاشي»، ولم يورد متن: «تسحروا...».

(٢) تحرَّف جدُّ شيخ الدارقطني عنده إلى: «ميمون».

(٣) وأخرجه الديلمي في مسند الفردوس –كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٥٦٠)– من طريق الدارقطني –أيضًا–، لكن لم يُبرز ابن حجر من دونه عنده.

(٤) هو اختلاف معروف في نسبه، سبق بيانه في ترجمته، ولم يستحضره محقق «ذكر الإمام أبي عبدالله ابن منده»، فأقحم من مشيخة ابن أبي الصقر ما أفسد الإسناد، وهو على الصواب في أصله الخطي.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن إبراهيم بن نيروز الأنماطي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٨).

٢- محمد بن كامل بن ميمون -ويُقال: محمد بن ميمون بن كامل- الزيات:

ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٦٧).

٣- العُكَّاشي:

كذبوه. سبقت ترجمته في الحديث (٦٧).

٤- إبراهيم بن أبي عَبْلة العقيلي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٩).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني باطل، لحال العكاشي، وهو المتَّهم به، قال ابن حجر عقب سياقه: «قلت: العكاشي تالف»[١].

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد العُكَّاشي بالحديث عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي أمامة.

ووافقه على ذلك أبو نعيم الأصبهاني، قال: «تفرَّد به عن إبراهيم: العُكَّاشي، وهو محمد بن إسحاق»[٢].

---

(١) زهر الفردوس (٢/٢٣١).

(٢) حلية الأولياء (٥/٢٤٦).

بابُ الصَّومِ في السَّفَر / [٥٦ب]

١٤٣ – قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا عبدالواحد بن حماد بن الحارث الـخُجَندي، ثنا بِشر بن مهران، ثنا محمد بن دينار، عن داوُد بن أبي هند، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله، قال: كنا مع النبي ﷺ في سَفَر، فشكا إليه الـمُشَاةُ الجهدَ، وما يَلحَقُهم مِن العَنَاء، فأمرهم بالنَّسْل(١)، فنَسَلُوا، فذَهَبَ عنهم ما كانوا يَجِدُون مِن التَّعَب.

وكان الناسُ بين صائمٍ ومُفطِر، فشَكَوا إليه مَشَقَّةَ الصَّومِ عليهم، فلما رَكِبَ راحِلَتَهُ دَعَا بقَدَحِ ماءٍ، فشَرِبَ والناسُ يَنظُرُون، وقال: «**لَيسَ مِن البِرِّ الصِّيَامُ في السَّفَر**»، فأفطَرَ بَعضُ الناس، وصام بَعضُهم، فسمى الذين صاموا: العُصَاة.

قال جعفر: فأولادهم إلى السَّاعةِ يُسمَّون: أولادَ العُصَاة.

غريبٌ من حديث داوُد بن أبي هند، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، تفرَّد به بشر بن مهران، عن محمد بن دينار الطاحي، عنه، ولم نكتبه إلا عن أبي العباس(٢). / [٥٧أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد:

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- عبدالواحد بن حماد بن الحارث الخُجَندي:

مجهول العين. لم أجد من ذكره أو ترجم له، ووجدت له أحاديثَ يسيرة، جُلُّها من

(١) قال في النهاية (٥/٤٩): «أي: الإسراع في المشي».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٧٣)، ولم يتَّضِح مِن تلخيصه مَن بين ابن عقدة وبشر بن مهران، وهو موضع علة -كما سيأتي-، وساق أول المتن مع لفظ النسلان، ثم قال بآخر كلام الدارقطني: «يعني: حديث النسلان»، فأوهم تقييدَ حكم الدارقطني بذلك، وإنما ساق الدارقطنيُّ الحديثَ كاملًا، وحكم بالغرابة والتفرُّد على جملته.

رواية ابن عقدة عنه، وقد مرَّ في ترجمة ابن عقدة أنه «يروي نُسَخًا عن شيوخٍ لا يعرفون، ولا يتابع عليها»، لكن أخرج الحارثيُّ عن شيخين له عن عبدالواحد[1]، إلا أن شيخيه مجهولان، والحارثيَّ نفسَه ضعيفٌ متَّهم[2]، فلا ترفع روايتُه جهالةَ عين المترجم.

٣- بشر -ويقال: بشير- بن مهران الهاشمي مولاهم، البصري، الخصاف:

ضعيف. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «روى عنه البصريون الغرائب»، وقال ابن أبي حاتم: «ترك أبي حديثَه»[3].

٤- محمد بن دينار الطاحي:

صدوق سيئ الحفظ، وتغيَّر قبل موته. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

٥- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٦- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبدالله، المعروف بالصادق:

«صدوق فقيه إمام»[4].

٧- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر، الباقر:

«ثقة فاضل»[5].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لضعف ابن عقدة، وجهالة شيخه، وضعف من فوقه، والانفراد عن داود بن أبي هند بحديثٍ لا يُعرف من حديث أصحابه.

---

(١) مسند أبي حنيفة (١٥٧٤، ١٦٤٦).

(٢) انظر: لسان الميزان (٥٧٩/٤).

(٣) لسان الميزان (٣١٥/٢).

(٤) تقريب التهذيب (٩٥٠).

(٥) المصدر نفسه (٦١٥١).

وأصل الحديث محفوظٌ عن جعفر، مخرَّجٌ مختصرًا عند مسلم من طريقه[١]، وأما أصله عن جابر -رضي الله عنه-، فمتفقٌ عليه[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد بشر بن مهران بالحديث عن محمد بن دينار الطاحي، عن داود بن أبي هند، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن أبي العباس ابن عقدة.

---

(١) صحيح مسلم (١١١٤).

(٢) صحيح البخاري (١٩٤٦)، صحيح مسلم (١١١٥).

بابٌ في الصَّائمِ يَحْتَجِم

١٤٤- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا عبدالله بن أحمد بن ربيعة القاضي، ثنا أحمد بن بكر البالسي، ثنا خالد بن يزيد القَسْري، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن حماد، عن مجاهد، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ احتَجَمَ وهوَ صَائم.

غريبٌ من حديث حماد بن أبي سليمان، عن مجاهد، عن ابن عمر، وهو غريبٌ من حديث إسماعيل بن أبي خالد، تفرَّد به خالد بن يزيد القَسْري عنه، ولم يروه عنه غيرُ أحمد بن بكر البالسي[١].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن أحمد بن ربيعة، القاضي:

ضعيف، متَّهم بالكذب. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

٢- أحمد بن بكر -ويقال: بكرويه- البالسي، أبو سعيد:

ضعيف جدًّا، متَّهم بالوضع. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»، وقال أبو نعيم الجرجاني[٢]: «روى مناكير عن الثقات»، وقال الأزدي: «كان يضع الحديث»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وقال: «غيره أثبت منه»[٣].

٣- خالد بن يزيد القَسْري: خالد بن عبدالله بن يزيد بن أسد البجلي، أمير الحجاز ثم الكوفة:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣١٧٥)، ولم يتبيَّن عنده مَن دون البالسي في الإسناد، وسيأتي أنه متكلَّم فيه.

(٢) هو عبدالملك بن محمد بن عدي، أحد الحفاظ. وهو صاحب هذا القول، نقله عنه تلميذه ابن عدي في الكامل (١١٠٠)، وعنه الذهبي في الميزان (١١٦/١)، لكن سقط اسمُه من بعض نسخ «الميزان»، ومن «لسان الميزان» كذلك، فنُسِب إلى ابن عدي خطأً.

(٣) لسان الميزان (٤١١/١).

ضعيف. قال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي»، وقال العقيلي: «لا يتابع على حديثه»، وقال ابن عدي: «أحاديثه كلها لا يتابع عليها لا إسنادًا ولا متنًا...، وهو عندي ضعيف»[(١)].

٤- إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم، البجلي، الكوفي:

«ثقة ثبت»[(٢)].

٥- حماد بن أبي سليمان؛ مسلم، الأشعري مولاهم، أبو إسماعيل، الكوفي:

فقيه صدوق له أوهام. سبقت ترجمته في الحديث (٨٠).

٦- مجاهد:

ثقة إمام في التفسير وفي العلم. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع -فيما يظهر-، وبلاؤه من شيخه، أو شيخ شيخه[(٣)].

ومما يدلُّ على بطلانه أنه لا يحفظ عن إسماعيل بن أبي خالد، ولا عن حماد بن أبي سليمان، ولا عن مجاهد، بهذا الإسناد عن ابن عمر، مع شهرة حديثهم وكثرة أصحابهم، بل يُروى عنهم بأوجهٍ أخرى:

فأما إسماعيل بن أبي خالد، فرواه عبدالله بن نمير، ويعلى بن عبيد، ويزيد بن هارون -وهم ثقات، ويزيد ثقة متقن[(٤)]-، وعبيدة بن حميد -وهو «صدوق ربما أخطأ»[(٥)]-،

(١) لسان الميزان (٣/٣٤٨)، وهو من رجال التقريب (١٦٤٩)، لكنه لم يذكر فيه حاله.

(٢) تقريب التهذيب (٤٣٨).

(٣) أورد ابن عدي في الكامل (٤/٢٦٣) حديثًا آخر لأحمد بن بكر، عن خالد القسري، وقال: «أخاف أن يكون البلاء من أحمد بن بكر لا من خالد، فإن أحمد ضعيف».

(٤) انظر فيهم على التوالي: تقريب التهذيب (٣٦٦٨، ٧٨٤٤، ٧٧٨٩).

(٥) تقريب التهذيب (٤٤٠٨).

أربعتهم عن إسماعيل، عن عبدالله بن أبي السفر، عن عامر الشعبي، قال: احتجم النبي ﷺ وهو مُحرِم، ولم يذكر الصيام إلا عبيدة بن حميد عن إسماعيل، وهو خطأ منه[(١)].

وكذلك رواه عبدالله بن نمير، عن إسماعيل، عن رجل، عن عامر -هو الشعبي-، قال: أخبرني من رأى حسين بن علي يحتجم وهو صائم[(٢)]، ورواه الثوري عن إسماعيل، لكن بحذف الواسطتين[(٣)]، غير أنه قرن إسماعيلَ بغيره، فلعله حمل حديثه على حديثهم.

وأما حماد بن أبي سليمان، فرواه قبيصة بن عقبة -وهو «صدوق ربما خالف»[(٤)]-، ومعاوية بن هشام -وهو «صدوق له أوهام»[(٥)]-، عن سفيان الثوري، عن حماد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم[(٦)]، وكذلك رواه أبو حنيفة، عن حماد[(٧)].

ورواه الأشجعي -وهو «ثقة مأمون، أثبت الناس كتابًا في الثوري»[(٨)]-، عن الثوري، عن حماد، عن سعيد بن جبير، أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، مرسلًا، دون ذكر الصيام[(٩)].

---

(١) أخرجه ابن سعد (١٣٦/٨)، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٤٩٦)، عن عبدالله بن نمير، وابن سعد (١٣٦/٨) عن يعلى بن عبيد، وهو -أيضًا-، وأحمد في العلل ومعرفة الرجال -أيضًا- (٥٥٠١)، عن يزيد بن هارون، وأحمد في العلل -أيضًا- (٥٥٠٠) عن عبيدة بن حميد. ونبَّه عبدالله بن أحمد بن حنبل على غلط عبيدة.

(٢) أخرجه أحمد في العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥٥١٩) عن ابن نمير.

(٣) أخرجه عبدالرزاق (٧٦٧٦).

(٤) تقريب التهذيب (٥٥١٣)، وانظر حاله في روايته عن الثوري في: شرح علل الترمذي (٧٢٦/٢).

(٥) تقريب التهذيب (٦٧٧١).

(٦) أخرجه النسائي في الكبرى (٣٢١٦)، والسراج في حديثه (٢٤٤٨)، من طريق قبيصة، والطبراني (١٢٣٩١) من طريق معاوية. ونفى النسائيُّ وعباس الدوريُّ -عند السراج- علمَهما بمتابعةٍ لقبيصة عن الثوري، وحكم الطبراني في المعجم الأوسط (١٦٩/٢) بتفرُّد معاوية، وكلا القولين متعقَّب.

(٧) أخرجه الطبراني في الأوسط (١٦٠٥)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٩٠).

(٨) تقريب التهذيب (٤٣١٨).

(٩) نقله الإمام أحمد -في رواية مهنا- عن كتاب الأشجعي -كما في زاد المعاد (٧٧/٢)، والتوضيح، لابن الملقن (٢٩٨/١٣)-، ولم يَسُق أحمدُ الإسنادَ بين الأشجعي وسعيد، لكنه كان يتكلم على

ورواه أبو هاشم الرماني -وهو «ثقة»[١]- عن حماد، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم -مرسلًا-[٢].

وقد أشار النسائي إلى ترجيح هذا الوجه عن حماد حين أخرجه، ولا يمنع أن تكون رواية الثوري عن حماد بدون ذكر الصيام محفوظة عنه -أيضًا-، ولا شك أن اجتماعهما على إرساله يضعِّف رواية أبي حنيفة الموصولة.

وأما مجاهد، فرواه النعمان بن المنذر -وهو «صدوق»[٣]- عنه، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم من وجع، ولم يذكر الصيام[٤].

ورواه عبيد بن إسحاق -وهو ضعيف جدًّا[٥]-، عن قيس بن الربيع -وهو صدوق تغيَّر وأُدخِل عليه[٦]-، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم -وفي رواية: صائم محرم-[٧].

وقد بيَّن أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان نكارةَ هذه الرواية، فقالا: «هذا خطأ، إنما هو منصور، عن مجاهد، قال: وُثِئَت رجل رسول الله ﷺ، فحجمها وهو محرم»[٨].

رواية قبيصة، عن الثوري، عن حماد، عن سعيد، عن ابن عباس، ويريد بيان أن قبيصة خولف عن الثوري، فلا بُدَّ أن الإسنادَ بين الأشجعي وسعيد واحد.

(١) تقريب التهذيب (٨٤٢٥).

(٢) أخرجه النسائي في السنن الكبرى (٣٢١٧).

(٣) تقريب التهذيب (٧١٦٤).

(٤) أخرجه ابن سعد (٤٤٦/١)، وأبو يعلى في معجمه (١٥١)، وابن خزيمة (٢٦٥٥)، والسراج في حديثه (٢٦١٥)، والطبراني (١١٥٠٠)، وأبو الطاهر الذهلي في الثالث والعشرين من حديثه (١٢٣)، والبيهقي (٦٥/٥).

(٥) انظر: لسان الميزان (٣٤٩/٥).

(٦) سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

(٧) أخرجه الطبراني (١١٠٣٩)، وذكر أبو زرعة -كما في علل ابن أبي حاتم (٦٦٣)- أنه لم يكتبه إلا عن عبيد.

(٨) علل ابن أبي حاتم (٦٦٣). والرواية التي ذكراها أخرجها ابن أبي شيبة (٢٥٠٥٠) من طريق حسن بن صالح، عن منصور، به، ولم يذكر الإحرام. وأخرج أحمد في العلل ومعرفة الرجال برواية

ورواه عبدالله بن خراش، عن العوام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: احتجم رسول الله ﷺ وهو صائم محرم[١].

وابن خراش «ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب»[٢]، فروايته واهية جدًّا.

وبذلك يتبيَّن أن الحديث لا يصح بلفظ الصيام، ولا بجعله من حديث ابن عمر، عن أيٍّ من رواته المشهورين في إسناد الدارقطني: إسماعيل بن أبي خالد، وحماد بن أبي سليمان، ومجاهد، ومن شأن ذلك أن يزيدَ وهاء إسناد الدارقطني، ويؤكدَ بطلانه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد خالد بن يزيد القَسْري بالحديث عن إسماعيل بن أبي خالد، عن حماد بن أبي سليمان، عن مجاهد، عن ابن عمر، وتفرُّد أحمد بن بكر البالسي عن خالد.

عبدالله (١٧٩٩، ٥٢٠٩)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (١٠٦٨/السِّفر الثالث) -ومن طريقه الخطيب في الكفاية (٧٣١)-، من طريق حجاج بن محمد، عن شعبة، قال: «وجدت منذ أيام في كتابٍ عندي عن منصور، عن مجاهد، قال: لم يحتجم رسول الله ﷺ وهو محرم». قال شعبة: «ما أدري كيف كتبته، ولا أذكر أني سمعته». والظاهر أنه يقصد هذا الحديث، فإن لفظ حسن بن صالح، عن منصور: قلت لمجاهد: أحتجم رسول الله ﷺ؟ قال: «إلا أن رجله وثئت، فحجمها رسول الله ﷺ».

(١) أخرجه الطبراني (١١١٠٣)، وابن عدي (١٠٤٥٤).

(٢) تقريب التهذيب (٣٢٩٣).

بابٌ في الصَّائمِ يَكْتَحِل

١٤٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا علي بن الحسن بن أحمد الحَرَّاني، ثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم الحَرَّاني، ثنا سعيد بن بَزِيع، ثنا محمد بن إسحاق، [..... الزهري][١]، عن أنس بن مالك، وجابر، قالا: كان رسول الله ﷺ يأمر[٢] بالإثمدِ الكحلِ عند المنام، وقال: «**ليَتَّقِهِ الصَّائم**».

غريبٌ من حديث الزهري، عن أنس، وجابر، تفرَّد به هذا الشيخ: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم -وكان ضعيفًا-، عن سعيد بن بَزِيع، عن ابن إسحاق[٣].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

الإسناد إلى الزهري مطابقٌ لإسناد الحديث الماضي برقم (١٠١)، وسبقت تراجم رجاله فيه.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، وشيخ شيخه، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد تفرُّدًا نازلًا.

وقد جاء خلافُه عن أنس، فروى حفيده عبيدالله بن أبي بكر بن أنس أنه كان يكتحل وهو صائم[٤].

---

(١) سقط من الأصل، ولا بد منه، وتمامه من تعليق الدارقطني عقبه، ولم أجد للحديث إسنادًا أستدركُ منه صيغةَ أداء ابن إسحاق له.

(٢) كذا في الأصل، ووقع في الأطراف: «يأمرنا»، ويحتمل أن «نا» سقطت من هنا، أو زيدت في الأطراف خطأً، لاشتباهها بأول الكلمة التالية: «با».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١١٣٧).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٢)، وأبو داود (٢٣٧٨)، بإسنادٍ لا بأس به، قال ابن عبدالهادي في تنقيح التحقيق (٢٤٨/٣): «إسناد مقارب»، وقد علَّق البخاري في الصحيح (٣١/٣) جزمًا أن

وكذلك جاء خلافُه عن الزهري، فروى معمر عنه أنه قال: «لا بأس بالكحل للصائم»[(١)].

وقد قال الترمذي: «لا يصحُّ عن النبي ﷺ في هذا الباب شيء»[(٢)].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم -مع ضعفه- بالحديث عن عن سعيد بن بزيع، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن أنس، وجابر.

أنسًا لم يرَ بالكحل للصائم بأسًا. ورُوي عن أنس مرفوعًا بإسنادين شديدَي الضعف عند ابن وهب في الجامع (٢٩٦/الأحكام)، والترمذي (٧٢٦)، وغيرهما.

(١) أخرجه ابن أبي شيبة (٩٥٢٥) بإسنادٍ فيه لين، لكون راويه عن معمر بصريًّا، وقد تُكُلّم في رواية البصريين عن معمر، غير أنه أثرٌ عن تابعي، فلا بأس به وإن كان لينًا.

(٢) جامع الترمذي (٩٦/٣).

١٤٦ - قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن سهل بن فضل[١] الكاتب، ثنا عمر بن شبَّة، ثنا أبو عتَّاب الدَّلَّال، ثنا سعيد بن زيد، عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع، عن ابن عمر، قال: «خَرَجَ علينا رسول الله ﷺ وعيناه مملوءتان من إثمد؛ كَحلَتْهُ أمُّ سَلَمة في رَمَضَان، وكان يكرَهُ من الكُحل كُلَّ شَيءٍ له طَعْم».

غريبٌ من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به عمرو بن خالد؛ أبو خالد الواسطي، عنه، ولا نعلم حدث به عنه غير سعيد بن زيد، وهو أخو حماد بن زيد[٢].

١٤٧ - وثنا عثمان بن أحمد الدقيقي، ثنا أحمد بن الخليل البُرْجُلاني، ثنا يحيى بن إسحاق، ثنا سعيد بن زيد -أخو حماد-، عن عمرو بن خالد:

عن محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب.

وعن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع، عن ابن عمر، قال[٣]: «انتَظَرْنا رسولَ الله ﷺ في رَمَضَان أن يَخرُجَ إلينا، فخَرَجَ مِن بَيتِ أُمِّ سَلَمَة، قد كَحلَتْهُ ومَلَأَتْ عَينَيه».

زاد فيه يحيى بنُ إسحاق إسنادً آخر[٤].

○ التخريج:

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/٣٢٠) من طريق علي بن سعيد بن جرير[٥]،

---

(١) كذا في الأصل، وقد اختُلف في هذا الاسم في مواضع تخريج الدارقطني وغيره عن هذا الشيخ بين: «الفضل»، و«الفضيل»، وبالثاني تُرجم في مصادر ترجمته، ولا يلزم من ذلك ترجيحه، والله أعلم بالصواب.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٦٨).

(٣) كذا في الأصل، والسياق يقتضي أن يكون بالتثنية: «قالا»، وكذلك وقع في الغيلانيات من طريق يحيى بن إسحاق، لكن وقع في المصادر الأخرى كما في الأصل، فأبقيته كذلك.

(٤) لم أجد لهذا الحديث وتعليق الدارقطني عليه أثرًا في الأطراف، ولعله لم يذكره لأن الدارقطني لم يحكم عليه بغرابةٍ أو تفرُّد.

(٥) وقع في المطبوع: «جبير»، وهو تحريف، وهو على الصواب في أصله الخطي [١٠٧ب].

وابن أبي عاصم -ومن طريقه الضياء المقدسي في السنن والأحكام (٣٦٦٣)- عن أبي الخطاب -هو زياد بن يحيى الحساني-،

كلاهما (علي بن سعيد، وأبو الخطاب) عن أبي عتاب الدلال، به، بنحوه، وزاد أبو الخطاب: «وهو صائم».

وأخرجه الحارث بن أبي أسامة في مسنده (٥٨٢/بغية الباحث)،

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٧٥) عن بشر بن موسى،

كلاهما (الحارث، وبشر) عن يحيى بن إسحاق، به، بنحوه.

وأخرجه ابن فيل في جزئه (٢/الملحق) من طريق مسلم بن إبراهيم،

وأبو يعلى -كما في المطالب العالية (١٠٦٤)، وعنه ابن عدي في الكامل (١٢١٨٢)- عن عمار؛ أبي ياسر المستملي،

كلاهما (مسلم، وأبو ياسر) عن سعيد بن زيد، به بإسنادَيْه، بنحوه. إلا أن مسلمًا لم يذكر: «عن علي بن أبي طالب» في إسناد محمد بن علي، وجعله أبو ياسر من حديث حبيب عن ابن عمر، ومحمد بن علي عن ابن عمر، وقال في متنه: «خرج علينا رسول الله ﷺ من بيت حفصة».

○ رجال الإسناد الأول:

١- محمد بن سهل بن فضل -أو: فضيل-، أبو عبدالله، الكاتب:

ثقة. قال مسلمة بن القاسم: «كان كثير الرواية»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[(١)].

٢- عمر بن شَبَّة بن عبيدة بن زيد النُّمَيري، أبو زيد بن أبي معاذ، البصري، نزيل بغداد:

«صدوق له تصانيف»[(٢)].

---

(١) تاريخ بغداد (٢٥٧/٣)، تاريخ الإسلام (٥١٣/٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣٢٨/٨).

(٢) تقريب التهذيب (٤٩١٨).

٣- أبو عتَّاب الدلَّال:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (١٤١).

٤- سعيد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو الحسن، البصري، أخو حماد:

«صدوق له أوهام»[(١)].

٥- عمرو بن خالد القرشي مولاهم، أبو خالد، كوفيٌّ نزل واسط:

«متروك، ورماه وكيع بالكذب»[(٢)].

٦- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٧- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ رجال الإسناد الثاني:

٨- عثمان بن أحمد بن عبدالله بن يزيد، أبو عمرو بن السَّمَّاك، البغدادي، الدقيقي، وهو بـ«الدقَّاق» أشهر:

ثقة ثبت. قال الدارقطني: «أكثَرَ الكتابَ، وكتب الكتب الطوالَ المصنفات بخطه، وكان من الثقات»، وقال ابن شاهين: «الثقة المأمون»، وقال ابن الفضل القطان: «كان ثقة صدوقًا صالحًا»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً ثبتًا»، وغمزه الذهبي، فذكره في «الميزان» لروايته بعضَ البواطيل التي آفتُها من غيره، فناقشه ابن حجر بأن هذا شأن المتقدمين والمتأخرين، وقال: «وإني لكثير التألُّم من ذِكرِهِ لهذا الرجل الثقة في هذا الكتاب بغير مستندٍ ولا سلف»[(٣)].

٩- أحمد بن الخليل بن ثابت، أبو جعفر، البغدادي، البُرْجُلاني:

---

(١) المصدر نفسه (٢٣١٢).

(٢) المصدر نفسه (٥٠٢١).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/١٩٠)، تاريخ الإسلام (٧/٨٠١)، لسان الميزان (٥/٣٧٣).

«صدوق»[١].

١٠– يحيى بن إسحاق:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٣).

١١– محمد بن علي:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٣).

١٢– علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين:

«ثقة ثبت، عابد فقيه، فاضل مشهور»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسنادا الدارقطني واهيان جدًّا، لحال عمرو بن خالد، بل ذكرهما ابن عدي في أحاديث، وقال: «وهذه الأحاديث التي يرويها عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، ليست هي بمحفوظة، ولا يرويها غيرُه، وهو المتَّهم فيها»[٣].

وأغرب ابنُ حبان، فذكر الحديثَ في ترجمة سعيد بن زيد، وكأنه يعصِّب جنايته به، مع أن عمرَو بنَ خالد أولى بذلك منه، وأقربُ إليه، إلا إن كان لم يتحرَّر لابن حبان تعيينُ شخص عمرو بن خالد، وأما حالُه فلا تخفى عليه، وقد جرحه جرحًا شديدًا[٤].

وبراءة سعيد بن زيد من تهمة الحديث لا تنفي عنه بعضَ الوهم، فإنه جاء عنه تارةً بإسناد ابن عمر وحدَه، وتارة بزيادةً إسناد محمد بن علي، وهي زيادةٌ لم ينفرد بها يحيى بن إسحاق –كما قد يُفهم من تعليق الدارقطني هنا في «الأفراد»–، بل وافقه عليها إجمالًا: مسلم بن إبراهيم –وهو «ثقة مأمون»[٥]–، وأبو ياسر المستملي.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٣).

(٢) المصدر نفسه (٤٧١٥).

(٣) الكامل (٥٦٩/٧).

(٤) المجروحين (٧٦/٢). وسيأتي في دراسة الحديث (٣٣٩) أن ابن حبان عصَّب بعمرو بن خالد نكارةَ حديثٍ يرويه سعيدٌ عنه –أيضًا–، وكان الأولى أن يفعل ذلك هنا –كذلك–.

(٥) تقريب التهذيب (٦٦١٦).

واختُلف عن سعيد بن زيد في سياق هذه الزيادة، فقال يحيى بن إسحاق: محمد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي، ولم يذكر مسلم بن إبراهيم عليًّا، والظاهر أن هذا اضطرابٌ من شيخهما.

وأما أبو ياسر المستملي، فأبعد، فجعله عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن عمر، وعن محمد بن علي، عن ابن عمر، وخالف في متنه، فذكر حفصة مكان أم سلمة -رضي الله عنهما-. وأبو ياسرٍ هذا «ضعيف»[1]، ولعل هذا الحديث دليلٌ على ضعفه وقلة ضبطه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن خالد الواسطي بالحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع، عن ابن عمر، وتفرُّد سعيد بن زيد عن عمرو.

(١) المصدر نفسه (٤٨٣٥).

بابٌ في الصَّائمِ يُقَبِّل / [٥٧ب]

١٤٨- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو الحسن؛ أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني، ثنا سليمان بن توبة، ثنا سعيد بن سليمان، ثنا يزيد بن عطاء، عن حميد الأعرج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: «كان رسول الله ﷺ يُقَبِّلُ وهو صَائم، وكان أَمْلَكَكُم لأربِه[(١)]».

غريبٌ من حديث حميد [بن قيس][(٢)] الأعرج، عن الزهري، تفرَّد به يزيد بن عطاء عنه[(٣)].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن يزيد بن يحيى، أبو الحسن، الزعفراني، البغدادي:

ثقة. ذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[(٤)].

٢- سليمان -ويقال: سلمان[(٥)]- بن توبة، النهرواني:

«صدوق»[(٦)].

٣- سعيد بن سليمان الضبي، أبو عثمان، الواسطي، نزيل بغداد، البزاز، لقبه: سعدويه:

---

(١) قال في النهاية (٣٦/١): «أي: لحاجته، تعني أنه كان غالبًا لهواه. وأكثر المحدِّثين يروونه بفتح الهمزة والراء، يعنون: الحاجة، وبعضهم يرويه بكسر الهمزة وسكون الراء، وله تأويلان: أحدهما: أنه الحاجة...، والثاني: أرادت به العضو، وعنت به من الأعضاء الذَّكَر خاصة».

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٠٠).

(٤) تاريخ بغداد (٣١٥/٦)، تاريخ الإسلام (٥٠٥/٧).

(٥) صوَّب الأول ابن حجر في التقريب (ص٢٤٦).

(٦) تقريب التهذيب (٢٥٤٠).

«ثقة حافظ»[١].

٤- يزيد بن عطاء بن يزيد اليشكري -ويقال غيرُ ذلك في نسبه-، أبو خالد، الواسطي، البزاز:

«لين الحديث»[٢].

٥- حميد بن قيس، أبو صفوان، المكي، الأعرج، القارئ:

«ليس به بأس»[٣].

٦- الزهري:

الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٧- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليِّن، لِلِين يزيد بن عطاء.

ومرادُ الدارقطني هنا استغرابُ رواية حميد الأعرج بخصوصها، وإلا فالحديث معروفٌ عن الزهري، مختَلَفٌ عنه وعمَّن دونه فيه اختلافًا طويلًا[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يزيد بن عطاء بالحديث عن حميد الأعرج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

---

(١) المصدر نفسه (٢٣٢٩).

(٢) المصدر نفسه (٧٧٥٦).

(٣) المصدر نفسه (١٥٥٦).

(٤) انظر: السنن الكبرى، للنسائي (٣/٢٩٥-٢٩٦)، علل الدارقطني (٩/٦٣-٦٥، ١٤٢-١٤٣).

بابُ الاعتِكَاف

١٤٩- قال الدارقطني في الأول: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، ثنا عباد بن يعقوب، ثنا علي بن عابس، عن أبي فَزَارة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، أن النبي ﷺ اعتَكَفَ العَشْرَ الأواخرَ من رَمَضَان في قُبَّةٍ مِن خُوص.

غريبٌ من حديث أبي فَزَارة؛ راشد بن كيسان، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه، تفرَّد به علي بن عابس عنه(١).

○ التخريج:

أخرجه أحمد (١٩٣٦٧) عن موسى بن داود،

وعبدالله بن أحمد في زياداته على مسند أبيه (١٩٣٦٨) عن هارون بن معروف،

وعن أبي معمر -هو إسماعيل بن إبراهيم الهذلي القطيعي-،

وعن محمد بن حسان السمتي،

وابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٦٩٣/السِّفر الثالث) عن يحيى بن عبدالحميد الحماني،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٠٠٥)، والطبراني (٦٤٢٢)، من طريق محمد بن سعيد ابن الأصبهاني،

والطبراني (٦٤٢٢) من طريق عمرو بن عون الواسطي،

وابن عدي (١٢٦٠٩) من طريق الحسن بن حماد -سجادة-،

ثمانيتهم (موسى بن داود، وهارون، وأبو معمر، والسمتي، وابن الحماني، وابن الأصبهاني، وعمرو بن عون، وسجادة) عن علي بن عابس، به، بنحوه. إلا أن موسى شك، فقال في آخر الإسناد: عن أبيه -فيما أعلم-.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٩٤١).

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- عباد بن يعقوب:

صدوق رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٣٥).

٣- علي بن عابس الأسدي، الكوفي:

«ضعيف»[١].

٤- راشد بن كيسان العبسي، أبو فزارة، الكوفي:

«ثقة»[٢].

٥- عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني، ثم الكوفي:

«ثقة»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لضعف علي بن عابس، وتفرُّده به، وقد أخرجه ابن عدي في ترجمته نموذجًا لمناكيره.

ولا يؤثر في إسناد الدارقطني ضعفُ شيخه، لكونه محفوظًا عن علي بن عابس، ولا الشكُّ الذي شكَّه أحد رواته عن ابن عابس، لكونه مجزومًا به في رواية الجماعة عنه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن عابس بالحديث عن أبي فزارة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن أبيه.

وهو يوافق ابنَ عدي، قال: «عن أبي فزارة لا يرويه غير علي بن عابس»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٥٧).

(٢) المصدر نفسه (١٨٥٦).

(٣) المصدر نفسه (٣٩٩٣).

(٤) الكامل (٨/٩٨).

١٥٠- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن أحمد [(١)] بن محمد بن أبي الثلج -وما سمعناه إلا منه-، ثنا القاسم بن محمد بن الحارث المروزي، ثنا عبدان بن عثمان، عن عبدالله بن المبارك، [عن يونُس][(٢)]، عن الزهري، عن نافع: حدثني عبدالله بن عمر، أن رسول الله ﷺ كان يَعتَكِفُ العَشْرَ الأواخِرَ مِن رَمَضَان. وقال: قد أراني عبدُالله بن عمر المكانَ الذي كان رسولُ الله ﷺ فيه[(٣)] من المسجد.

غريبٌ من حديث الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، وهو غريبٌ من حديث يونس بن يزيد، عن الزهري، تفرَّد به عبدان بن عثمان، عن عبدالله بن المبارك، عن يونس، عن الزهري[(٤)]. / [٥٨أ]

○ التخريج:

رواه يونس بن يزيد، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يونس، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: يونس، عن نافع، عن ابن عمر:

أخرجه عبدالله بن وهب في جامعه (٣٠٨/الأحكام) -ومن طريقه[(٥)] **البخاري** (٢٠٢٥)، **ومسلم** (١١٧١)، وابن ماجه (١٧٧٣)، وأبو داود (٢٤٦٥)، وأبو عوانة

---

(١) وقع في الأصل هنا: «بن أحمد»، وكتب الناسخ فوقها: «كذا»، وهو سهو، فإني لم أجد من كرَّر «أحمد» في نسب هذا الرجل، لا في روايةٍ عنه، ولا في ترجمةٍ له، ويقطع بخطئه أن الدارقطنيَّ ترجم في المؤتلف والمختلف (٢٢١/١) لمحمد بن عبدالله بن إسماعيل بن أبي الثلج، فقال: «حدثنا عنه ابنُ ابنِه: محمد بن أحمد بن أبي الثلج»، فثبت أن أحمد ابنٌ لمحمد مباشرةً.

(٢) سقط من الأصل، ولا بد منه، وتمامه من تعليق الدارقطني بعقبه.

(٣) كذا في الأصل، والسياق يقتضي إضافة كلمة: «يعتكف»، وهي ثابتة في مصادر التخريج، لكني لم أقف على نقلٍ عن الدارقطني، أو طريقٍ لرواية ابن المبارك، أُثبتها منها.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٢٦)، ولم يورد قول الدارقطني عند ذكر شيخه ابن أبي الثلج: «وما سمعناه إلا منه»، مع علاقته بحكم التفرُّد، وإيرادِهِ أشباهَه في مواضع أخرى.

(٥) اختصره بعضهم، فلم يذكر العبارة الأخيرة فيه.

(٣٢٩٩)، والطحاوي في أحكام القرآن (١١٠١)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢٦٧٥)، والبيهقي (٣١٥/٤)، وابن الحداد في جامع الصحيحين (١١٧١)-،

وجعفر بن محمد الخُلدي في فوائده (٤٥) من طريق أحمد بن شبيب بن سعيد، عن أبيه،

كلاهما (ابن وهب، وشبيب بن سعيد) عن يونس بن يزيد، به، بمثله. وقال ابن وهب، عن يونس: «أن نافعًا حدَّثه»، وقال شبيب، عن يونس: «قال نافع».

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الثلج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧).

٢- القاسم بن محمد بن الحارث المروزي:

ثقة. الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[١].

٣- عبدان بن عثمان: عبدالله بن عثمان بن جَبَلة بن أبي رَوَّاد العَتَكي، أبو عبدالرحمن المروزي، و«عبدان» لقبه:

«ثقة حافظ»[٢].

٤- عبدالله بن المبارك:

ثقة ثبت فقيه عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

٥- يونس بن يزيد:

ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهمًا قليلًا، وفي غير الزهري خطأً. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٥).

٦- الزهري:

---

(١) تاريخ بغداد (٤٢٩/١٤)، تاريخ الإسلام (٣٨٧/٦).

(٢) تقريب التهذيب (٣٤٦٥).

الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٧- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، إلا أن ابنَ المبارك خولف فيه، فرواه عبدالله بن وهب -وهو «ثقة حافظ»، كما مرَّ في الحديث (٨٤)-، وشبيب بن سعيد -و«لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه»[1]، وهو كذلك هنا-، كلاهما عن يونس، عن نافع، عن ابن عمر، فلم يذكرا الزهريَّ في إسناده، بل صرَّح يونس -في رواية ابن وهب- بسماعه الحديثَ من نافع.

والصحيح أن إدخالَ الزهري بين يونس ونافع خطأ، لأمور:

١- أن شبيب بن سعيد «كان عنده كتب يونس بن يزيد» -كما قال أبو حاتم الرازي-، وقال ابن المديني: «كان من أصحاب يونس...، وكتابه كتابٌ صحيح، وقد كتبتُها عن ابنه أحمد»[2]. فيغلب على الظن بناءً على ذلك أن الحديثَ في كتاب يونس بن يزيد -وعنه أخذ شبيب- ليس فيه الزهري. وكتابُ الراوي من المرجحات القوية عند الاختلاف عنه.

٢- أن ذِكرَ الزهري في حديث يونس جادَّة معروفة، لاشتهاره بحديثه، وإكثاره عنه. ومخالفةُ الجادَّة أقربُ إلى الضبط، بخلاف سلوكها.

٣- أن من لم يذكر الزهريَّ أكثر ممن ذكره.

٤- أن المعروفَ عن الزهري حديثُه عن عروة، عن عائشة: «كان النبي ﷺ يعتكف في العشر الأواخر من رمضان حتى توفاه الله»، وفيه اختلافٌ عنه[3]، ولم أجد لحديثه عن

(١) المصدر نفسه (٢٧٣٩).

(٢) تهذيب الكمال (٣٦١/١٢).

(٣) انظر: علل الدارقطني (١٦٧/٩).

نافع، عن ابن عمر، ذِكرًا سوى في إسناد الدارقطني هنا[١].

وكما هو ظاهرٌ من التخريج، فقد أخرج الشيخان في صحيحيهما حديث يونس، عن نافع، بغير ذكر الزهري، وهو الصحيح.

ولم يظهر لي تعيين الواهم في إسناد الدارقطني، وقد حكم الدارقطني بتفرُّد عبدان بن عثمان به عن ابن المبارك، وألمح إلى تفرُّد شيخه ابن أبي الثلج به، إلا أنه لا يلزم من ذلك أنه يوهِّمهما.

وعلى ما سبق، فهذا مثالٌ صحيحٌ للنوع الذي اصطُلح في علوم الحديث على تسميته: «المزيد في متصل الأسانيد»[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدان بن عثمان بالحديث عن عبدالله بن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر، وذكر أنه لم يسمعه إلا من شيخه محمد بن أحمد بن أبي الثلج.

---

(١) رواية الزهري عن نافع غريبةٌ أصلًا، لم يخرجها أحدٌ من الستة، ووجدتُ الحافظَ أبا بكر الصغاني قال -كما في سنن البيهقي (٣٠/٥)- في حديثٍ: «هذا مما يُقال: سمع ابنُ شهاب عن نافع»، فدلَّ على أن أحاديثَه عنه قليلةٌ تُستَغربُ وتُعَدّ، وأن الأصلَ أنه لا يروي عنه، ولا يُخَرَجُ عن هذا الأصل إلا بإثباتٍ قوي، ويكون هذا الأصلُ مؤيدًا قويًّا لكل ما ينفي ذلك.

(٢) وهو -كما في نزهة النظر (ص٩٥)-: المخالفة «بزيادة راوٍ في أثناء الإسناد، ومَن لم يزدها أتقنُ ممن زادها. وشرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة».

بابُ قَضَاءِ الفَائِتِ مِن رَمَضَان

١٥١- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، وأبو القاسم؛ بدر بن الهيثم القاضي، قالا: ثنا علي بن المنذر، ثنا سفيان بن عُيَينة، عن عمرٍو ويحيى بن سعيد، عن أبي سلمة، سمعت عائشة تقول: «إنْ كان لَيَكُون عَلَيَّ الصِّيامُ مِن شَهرِ رَمَضَان، فما أقضِيهِ حتَّى شَعبان».

غريبٌ من حديث عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن عائشة، تفرَّد به سفيان بن عُيَينة عنه، وتفرَّد به علي بن المنذر، عن ابن عيينة.

قال لنا ابن صاعد: «حديث يحيى بن سعيد مشهور، وحديث عمرٍو لم نسمعه[١] إلا من علي بن المنذر [الطَّريقي][٢]، عن ابن عُيَينة»[٣].

○ التخريج:

رواه سفيان بن عيينة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ابن عيينة، عن عمرو بن دينار ويحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي سلمة، عن عائشة:

أخرجه المخلص في السادس من المخلصيات (١٩٩) عن يحيى بن محمد بن صاعد، به، بمثله.

وأخرجه ابن ماجه (١٦٦٩)،

وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٢٥٩٩) من طريق محمد بن العباس -هو ابن أيوب الأخرم-،

كلاهما (ابن ماجه، وابن الأخرم) عن علي بن المنذر، به، بمثله.

الوجه الثاني: ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن أبي سلمة، عن عائشة:

---

(١) في الأطراف: «أسمعه».

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤٤٦)، وقدَّم قول ابن صاعد، واختصر كلام الدارقطني.

أخرجه **مسلم** (١١٤٦) عن عمرو الناقد،

وابن خزيمة (٢٠٤٦) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢٥٩٩)- عن عبدالجبار بن العلاء،

وأبو نعيم في مستخرجه (٢٥٩٩) من طريق عبدالرحمن بن بشر،

والخلعي في الخلعيات (٨٧٨) من طريق الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني،

أربعتهم (عمرو الناقد، وعبدالجبار، وابن بشر، وابن الصباح) عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- بدر بن الهيثم، أبو القاسم، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٥).

٣- علي بن المنذر الطَّرِيقي، الكوفي:

ثقة. قال ابن نمير: «ثقة صدوق»، وقال أبو حاتم: «محله الصدق»، وقال النسائي: «شيعي محض، ثقة»، وقال ابن أبي حاتم: «صدوق ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الإسماعيلي: «في القلب منه شيء، لست أخبره»، وقال الدارقطني، ومسلمة بن القاسم: «لا بأس به»[١]، زاد مسلمة: «كان يتشيع».

ومجموع هذه الأقوال يفيد أنه ثقة، ولعل غمز من غمزه إنما كان لتشيعه.

وقد قصَّر به ابنُ حجر عن مرتبة الثقة حين قال: «صدوق يتشيع»[٢].

٤- سفيان بن عيينة:

(١) تهذيب التهذيب (١٩٤/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٤٨٠٣).

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٥- عمرو بن دينار الجمحي -مولاهم-، أبو محمد، المكي، الأثرم:

«ثقة ثبت»[١].

٦- يحيى بن سعيد:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٦).

٧- أبو سلمة:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، إلا أن عليَّ بنَ المنذر لم يُتابَع على ذكر عمرو بن دينار، قاله الدارقطني هنا، وأكَّده بأن شيخه ابنَ صاعد -على سعة روايته، خصوصًا عن أصحاب ابن عيينة- لم يسمعه إلا من علي بن المنذر.

ونظرًا لكون عددٍ من أصحاب ابن عيينة -كعمرو الناقد، وهو «ثقة حافظ»[٢]، وعبدالرحمن بن بشر، والحسن بن محمد بن الصبَّاح، وهما ثقتان[٣]- لا يذكرون عمرَو بنَ دينار فيه، ولكون الحديث لا يُعرَف من طريقٍ أخرى عن عمرو بن دينار -كما حكم الدارقطني، وأشار إليه ابنُ صاعد-، فإن الراجح أن ذِكرَه في الإسناد وهمٌ من علي بن المنذر، وأن الحديث لا يصحُّ عنه[٤].

---

(١) المصدر نفسه (٥٠٢٤).

(٢) المصدر نفسه (٥١٠٦).

(٣) انظر فيهما على التوالي: المصدر نفسه (٣٨١٠، ١٢٨١).

(٤) ساق الدارقطنيُّ الحديثَ في العلل (١٤٥/٩) من رواية جماعةٍ فيهم ابن جريج، وابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، ثم أورد روايةَ علي بن المنذر عن ابن عيينة، وقال: «وأغرب بعمرو بن دينار فيه»، ثم انفصل إلى رواية ابن إسحاق، عن يحيى بن سعيد، وأنه زاد فيها ألفاظًا لم يأتِ بها غيرُه، قال: «والصحيح قول ابن جريج ومن تابعه». والظاهر أن التصحيح الأخير يتوجه إلى رواية ابن إسحاق وما زاده من ألفاظ فحسب، وأنه في رواية علي بن المنذر اكتفى باستغرابها.

وقد وقفتُ على حديثٍ لابن عيينة، عن عبدالله بن أبي لبيد، عن أبي سلمة، عن عائشة، في صيام النبي ﷺ شهرَ شعبان، وغيرِ ذلك، رواه عنه جُلُّ أصحابه[١]، وزاد فيه اثنان منهم، هما: العباس بن الوليد النرسي -وهو «ثقة»[٢]-، ويحيى بن آدم -وهو «ثقة حافظ»[٣]-، أن ابنَ عيينة قال بعقبه: «قالت هيَ -يعني: عائشة-: «كان يكون عليَّ الصيامُ من رمضان، فما أصومه حتى يكون شعبان...»»[٤].

وهذا السياقُ الأخيرُ يَحتمل وجهين:

١- أنه تابعٌ لإسناد الحديث السابق له، فيكون ابن عيينة يروي هذا المتنَ -أيضًا- عن عبدالله بن أبي لبيد، عن أبي سلمة، عن عائشة. فإن صحَّ هذا كان إشارةً قويةً إلى أن عليَّ بنَ المنذر أراد ابنَ أبي لبيد، فأخطأ بذكر عمرو بن دينار.

لكن يُستغرب أن يكون الحديثُ عند ابن عيينة موصولًا بهذا الإسناد، ثم لا يُروَى عنه إلا بعقب حديثٍ آخر، بل لا يرويه عامةُ أصحابه عنه مع روايتهم للحديث الذي سَبَقه.

٢- أنه تعليقٌ من ابن عيينة عن عائشة -رضي الله عنها-. وهذا أقرب إلى ظاهر السياق، ويشير إليه اختصارُ عامَّة أصحاب ابن عيينة له، وعدمُ إيرادهم إياه في الرواية، لكونه معلَّقًا غيرَ مُسنَد.

وعليه فقد يُحتَمل أن ابن عيينة ساق حديثًا لعمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن عائشة، فعلَّق هذا الحديثَ بعقبه -كما علَّقه بعقب حديث ابن أبي لبيد-، فظنَّ عليُّ بن المنذر أنه يرويه بالإسناد نفسِه، فرواه كذلك، وليس كذلك. والله أعلم.

---

(١) أخرجه عبدالرزاق (٨٠٠١)، والحميدي (١٧٣)، وابن أبي شيبة (١٠٠٢٧)، وأحمد (٢٤٧٥٠)، ومسلم (١١٥٦) عن عمرو الناقد، والنسائي في المجتبى (٢١٩٧)، والكبرى (٢٥٠٠)، عن ابن المقرئ، وفي الكبرى (٤١٣، ٤٥٤) عن قتيبة، والطحاوي في السنن المأثورة (٣٢١) من طريق الشافعي، جميعهم عن ابن عيينة، وله طرق أخرى عن غيرهم عنه كذلك.

(٢) تقريب التهذيب (٣١٩٣).

(٣) المصدر نفسه (٧٤٩٦).

(٤) أخرجه أبو يعلى (٤٨٦٠، ٤٨٦١) عن العباس بن الوليد، وأبو عوانة (٢٩٢٠، ٣٢٢٦) من طريق يحيى بن آدم، واللفظ للعباس.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة بالحديث عن عمرو بن دينار، عن أبي سلمة، عن عائشة، وتفرُّد علي بن المنذر عن ابن عيينة.

ونقل عن شيخه الحافظ يحيى بن محمد بن صاعد قوله: «حديث عمرٍو لم نسمعه إلا من علي بن المنذر، عن ابن عيينة»، وهي إشارةٌ إلى تفرُّد علي، وإن لم تكن بصراحة حكم الدارقطني.

ثم أكَّد الدارقطنيُّ حكمَه في العلل بقوله: «ورواه علي بن المنذر، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، ويحيى بن سعيد، عن أبي سلمة، عن عائشة، وأغرب بعمرو بن دينار فيه»[1].

(١) العلل (١٤٥/٩).

بابُ صِيَامِ عاشُوراء

١٥٢- قال الدارقطني[(١)]: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا مؤمَّل بن هشام؛ أبو هشام اليشكري، ثنا إسماعيل بن عُلَيَّة، عن أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «كان عاشُورَاءُ يومًا يَصُومُهُ أهلُ الجاهِلِيَّة، فلما فُرِضَ رمضان تُرِك، فمَن شاءَ صامَهُ، ومَن شاءَ أَفطَرَه».

غريبٌ من حديث أيوب السَّختياني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، لم يروه عنه غيرُ إسماعيل بن عُلَيَّة[(٢)]. / [٥٨ب]

○ التخريج:

أخرجه أبو عوانة في مستخرجه (٣٢٠٣) من طريق أحمد بن إبراهيم -هو الدورقي-، عن إسماعيل بن علية، به، بمثله.

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٦٣٠/مسند عمر) عن ابن بشار، عن عبدالوهاب -هو ابن عبدالمجيد الثقفي-، عن أيوب، به، بلفظ: قالت: «إن أهل الجاهلية كانوا يصومون يومًا، فمن شاء صامه، ومن شاء أفطر»، تعني: عاشوراء.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن هارون، أبو حامد، الحضرمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- مؤمَّل بن هشام اليشكري، أبو هشام، البصري:

«ثقة»[(٣)].

٣- إسماعيل بن علية: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم، أبو بشر، البصري:

---

(١) كتب في الحاشية: «لم يعين الجزء»، وليس هو من أحاديث الأجزاء الموجودة.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٣٢٥)، وسقط عنده: «عن أبيه»، ونبَّه عليه المحقق في الحاشية.

(٣) تقريب التهذيب (٧٠٣٣).

«ثقة حافظ»[١].

٤- أيوب بن أبي تميمة؛ كيسان السَّختياني، أبو بكر، البصري:

«ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد»[٢].

٥- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٦- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيح، وهو من صحيح حديث أيوب عن هشام، مع أن أيوب مات قبله[٣]، ولعلَّ هذا ما جعله غريبًا، لأن روايتَه عن أيوب نازلة، والمحدِّثون يطلبون العالي، ويُعرِضون عن النازل، فتَقِلُّ رواتُه لأجل ذلك، فيُستغرَب.

والأشهرُ عن أيوب في الباب: ما رواه عن نافع، عن ابن عمر، أنه قال في عاشوراء: «صامه رسول الله ﷺ، وأمر بصومه، فلما فُرض رمضان تُرك»، إذ رواه عنه عددٌ من أصحابه، وأشهر رواياته: رواية إسماعيل بن علية[٤].

---

(١) المصدر نفسه (٤١٦).

(٢) المصدر نفسه (٦٠٥).

(٣) تهذيب الكمال (٣٠/٢٣٤).

(٤) أخرجه أبو عبيد في الناسخ والمنسوخ (١١٩)، وأحمد (٤٥٦٩)، والبخاري (١٨٩٢) عن مسدد، والبزار (٥٦٦١) عن مؤمل بن هشام، والطبري في تهذيب الآثار (٦١٨/مسند عمر) عن يعقوب بن إبراهيم، وأبو يعلى الفراء في المجلس الثاني من أماليه (١٧) من طريق داود بن عمرو الضبي، والحازمي في الاعتبار (ص١٣٣) من طريق سعيد بن منصور، جميعهم عن إسماعيل بن علية، وعلَّقه الدارقطني في العلل (٧/٤٠) عن حماد بن زيد، وعبدالوارث، وعاصم بن هلال، جميعهم عن أيوب، وساق اختلاف ألفاظهم، ولم أقف على رواياتهم مسندةً.

وهذا الحديثُ لا يُعِلُّ حديثَ أيوب، عن هشام، لأن راوي ذاك قد روَى هذا، أعني: ابنَ علية، بل رواهما معًا عن ابن علية نفسِه: زوجُ ابنته[1]: مؤمل بن هشام، ثم لأن الحديثين محفوظان من غير طريق أيوب بالإسنادَين كليهما: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، ونافع، عن ابن عمر، ثم لأن بين متنَي الحديثين مغايرةً تقضي بكونهما حديثَين مستقلَّين.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن علية بالحديث عن أيوب، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة.

إلا أنه صحَّ عن عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي -وهو «ثقة تغيَّر قبل موته»[2]، لكن «حُجب الناس عنه»، فلم يحدث حال تغيُّره[3]-، فرواه عن أيوب بنحو رواية ابن علية، وإن كان اختصر ذِكرَ فرضِ رمضان منه.

وهذه الرواية تَرِد على حكم الدارقطني بتفرُّد ابن علية، والظاهر أنها لم تقع له للسبب المذكور آنفًا في غرابة هذا الحديث عن أيوب. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) تهذيب الكمال (١٨٦/٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (٤٢٦١).

(٣) ضعفاء العقيلي (٥٦٣/٢)، ميزان الاعتدال (٥٩٢/٢).

بابٌ مِنهُ[1] في صِيَامِ دَاوُدَ وغَيرِه

١٥٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا حمزة بن القاسم الهاشمي الإمام، ثنا عباس بن محمد، ثنا محمد بن عمران، حدثني أبي، ثنا ابن أبي ليلى، عن الحكم وحبيب، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، أنه كان يَصُوم الدَّهر، فقال له النبي ﷺ: «**بلغني أنَّك تَصُومُ ولا تُفطِر؟**». قلت: إني لأصوم. قال: «**فعَلَيك بصِيامِ ثلاثةٍ مِن كُلِّ شَهر، فلَهُو صَومِ الدَّهرِ كُلِّه**». قلت: يا رسول الله، إن بي قوةً، إن لي نشاطًا. قال: «**فإن كنتَ لا بُدَّ صائمًا، فعَلَيك بصِيامِ نبيِّ الله داوُد: كان يَصُوم يَومًا، ويُفطِرُ يَومًا، ولا يَفِرُّ إذا لاقَى**».

غريبٌ من حديث الحكم وحبيب بن أبي ثابت، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جده، تفرَّد به محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عنهما[2]. / [٥٩أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن السماك في الثامن من حديثه [١٧ب] من طريق أبان بن عبدالله، عن عمرو بن شعيب، به، بنحوه مطوَّلًا، إلا أن سياقَ أكثرِه من حكاية شعيبٍ نفسِه، ولم يسنده إلى عبدالله بن عمرو، وبعضه مسند.

وأخرجه أحمد (٦٦٥٦، ٧٠٧٠)، والنسائي في المجتبى (٢٤١٥)، والكبرى (٢٧١٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٨٥)، وشرح مشكل الآثار (٥٨٩١، ٥٨٩٢)، والطبراني (١٤٢٥٨، ١٤٥٧١)، من طريق ثابت البناني، عن شعيب بن عبدالله بن عمرو، عن أبيه عبدالله بن عمرو، بلفظ: قال لي رسول الله ﷺ: «صم يومًا ولك عشرة». قلت: زدني. قال: «صم يومين ولك تسعة». قلت: زدني. قال: «صم ثلاثة ولك ثمانية». هذا لفظ أحمد في الموضع الثاني، وللباقين نحوه، وبعضهم لم يسند الحديث إلى عبدالله بن عمرو، وإنما ساق قصتَه مِن حكاية مَن دونه.

---

(١) يعني: صيام التطوع، حيث إن السياق فيه، وقد أورد قبله بباب: «باب أي الصيام أفضل؟ وفي صيام داود».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٥٧٧).

○ **رجال الإسناد:**

١- حمزة بن القاسم الهاشمي:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٢- عباس بن محمد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٣- محمد بن عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، أبو عبدالرحمن، الكوفي:

«صدوق»[١].

٤- عمران بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى:

«مقبول»[٢].

٥- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى:

صدوق سيئ الحفظ جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (١٤١).

٦- الحكم:

ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٤٤).

٧- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٨- عمرو بن شعيب:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٩٨).

٩- شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص:

---

(١) تقريب التهذيب (٦١٩٧).

(٢) المصدر نفسه (٥١٦٦).

«صدوق، ثبت سماعه من جده»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لِلِين محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى، وخفاءِ حال ابنه، لكن يظهر أن للحديث أصلًا عن عمرو بن شعيب، فقد رواه أبان بن عبدالله عنه، بأطول من سياق الدارقطني، وأبان «صدوقٌ في حفظه لين»[٢].

وللحديث سياقٌ آخرُ رواه ثابت البناني عن شعيب، عن أبيه عبدالله بن عمرو -كذا قال، وإنما أراد جدَّه[٣]-، إلا أن أصلَ سياقِ عمرو بن شعيب **محفوظٌ عن عبدالله بن عمرو، مخرَّجٌ في الصحيحين من حديثه مطوَّلًا ومختصرًا**[٤].

وقد وقع في رواية عمرو بن شعيب تردُّدٌ في إسناد الحديث إلى عبدالله بن عمرو، أو سياق قصته دون ذلك، ولعله راجعٌ إلى شعيبٍ -والد عمرٍو- نفسِه، فقد وقع هذا التردُّدُ في رواية ثابت البناني عنه أيضًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى بالحديث عن الحكم، وحبيب بن أبي ثابت، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

---

(١) المصدر نفسه (٢٨٠٦).

(٢) المصدر نفسه (١٤٠).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٥٣٤/١٢).

(٤) صحيح البخاري (١١٣١، ١٩٧٤-١٩٨٠، ٣٤١٨-٣٤٢٠، ٥٠٥٢، ٦١٣٤، ٦٢٧٧)، صحيح مسلم (١١٥٩).

كتاب الحج

بابُ ما يَقُولُ إذا خَرَجَ لِسَفَرٍ، وإذا رَجَعَ مِنه

١٥٤- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو العباس؛ أحمد بن محمد بن يوسف بن مسعدة الأصبهاني، ثنا أبو عمرو؛ الضَّحَّاك بن [الحسن بن](١) أبي الحسن الأصبهاني، ثنا أبي، حدثتْنا عافية بنت مزيد(٢) بن عجلان، قالت: هذا ما أهدى إليَّ سفيان الثوري مع زوجي عصام بن يزيد -(جَبَّر)(٣)-، وحدثني به زوجي عن سفيان: عن أبي الأحوص، عن سِمَاك، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يَخرُج في سفرٍ قال: «**اللهُمَّ أنتَ الصَّاحِبُ في السَّفَر، والخَلِيفَةُ في الأهل، اللهُمَّ إني أعُوذُ بِكَ مِن الضُّـبْنَةِ(٤) في السَّفَر، والكَآبَةِ في المُنقَلَب، اللهُمَّ اقبِض لنا الأرضَ، وهَوِّن علينا السَّفَر**». وإذا أراد الرجوعَ قال: «**آيِبُون تائبون، لربنا حامدون**». فإذا دخل (٥) أهلَه قال: «**أوبًا أوبًا(٦)، لرَبِّنا توبًا، لا يُغادِرُ عَلَينا حَوبًا(٧)**». / [٥٩ب]

---

(١) سقط من الأصل، ولا بد منه، وتمامه من تعليق الدارقطني، وترجمة الراوي.

(٢) وقع في بعض المصادر: «يزيد»، والصواب ما في الأصل، إذ هما أخوان: مزيد، ويزيد -كما في طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ (١١٣/٢، ٤٠٥)-، وزوجُ عافية هو ابن عمِّها. ولعافية أخٌ اسمه الضحاك بن مزيد، وللضحاك بنتٌ هي زوجة الحسن بن أبي الحسن -راوي هذا الحديث عن عافية-، فالحسن يرويه عن عمَّة زوجته، انظر: طبقات المحدثين بأصبهان (٣٠٨/٢، ٤٥٢/٣).

(٣) وقع في الأصل: «بن خيرة»، وهو تحريفٌ وإقحام، صوابه المثبت، وهو لقب عصام بن يزيد، قال أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (١١٤/٢) متحدِّثًا عن عافية: «وكانت تُحَدِّث، وتقول: هذا ما أهداه إليَّ سفيانُ بيدَي زوجي عصام: جَبَّر»، وانظر: نزهة الألباب في الألقاب (١٦١/١).

(٤) قال في النهاية (٧٣/٣): هي «ما تحت يدك من مال وعيال، ومن تلزمك نفقته. سموا ضُبْنَة لأنهم في ضِبْن من يعولهم، والضِّبْن: ما بين الكشح والإبط. تعوَّذ بالله من كثرة العيال في مظنَّة الحاجة، وهو السفر. وقيل: تعوَّذ من صحبة من لا غَناء فيه ولا كفاية من الرفاق، إنما هو كَلٌّ وعيال على من يرافقه».

(٥) كتب الناسخ هنا: «كذا»، أي: بلا حرف جر، وهو كذلك في جُلِّ مصادر رواية أبي الأحوص، وفي بعضها: «إذا دخل بيتَه»، وزِيدَ في أقلّها حرف الجر: «على»، أو: «إلى».

(٦) صحَّح عليها الناسخ لتثبيت تكرارها.

(٧) الحوب: الإثم، انظر: النهاية (٤٥٥/١).

غريبٌ من حديث الثوري، عن أبي الأحوص؛ سَلَّام بن سَلِيم، عن سِمَاك، تفرَّد به الضَّحَّاك بن الحسن الأصبهاني، عن أبيه، بهذا الإسناد[1].

○ التخريج:

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (١/٤١٢، ٢/٣٤٦) من طريق عبدالله بن محمد بن عيسى المقرئ، عن الضحاك بن الحسن، به، بمثله، ولم يسق الفقرة الأخيرة منه.

وأخرجه مسدد في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٦٢٣٩)، ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (٦٣٩٦)، والطبراني في الكبير (١١٧٣٥)، والدعاء (٨٠٩، ٨٤٤، ٨٥٢)، والبيهقي (٥/٢٥٠)-،

وابن أبي شيبة (٣١٥٨٥، ٣١٥٩١، ٣٥٨٧٢، ٣٥٨٧٧) -وعنه أحمد وابنه عبدالله في زياداته (٢٣٤٨)-،

وأحمد (٢٧٦٧) -ومن طريقه الضياء في المختارة (١٢/٧٠)- عن إسحاق -هو ابن عيسى، قاله الضياء-،

وابن قتيبة في غريب الحديث (٢/٣٣٤) من طريق الحماني،

والسرقسطي في الدلائل (٢/٧٩٦) من طريق سعيد بن منصور،

وأبو يعلى (٢٣٥٣) -وعنه ابن حبان (٢٧١٦)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٥٣١)- عن خلف بن هشام،

والطبري في تهذيب الآثار (١٥٥/مسند علي) عن هناد بن السري،

والمحاملي في الدعاء (٣١، ٨٩) -ومن طريقه قوام السنة في الترغيب والترهيب (٧٨٣)- من طريق الحسن بن الربيع،

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٦١٧) من طريق عاصم بن علي،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٦٤٦)، ولم يورده في ترجمة: «سماك عن عكرمة»، بل ترجم عليه: «أحاديث لم تُنسَب الرواية فيها عن عكرمة»، ولم يَسُق من إسناده سوى ما في تعليق الدارقطني دون ذِكرَ سماك، فكأنه ما وقع له الإسناد كاملًا، ولم يظهر لي سبب ذلك.

والطبراني في الكبير (١١٧٣٥)، والدعاء (٨٠٩، ٨٤٤، ٨٥٢)، من طريق يوسف بن عدي،

عشرتهم (مسدد، وابن أبي شيبة، وإسحاق، والحماني، وسعيد، وخلف، وهناد، والحسن بن الربيع، وعاصم، ويوسف بن عدي) عن أبي الأحوص، به، بنحوه.

وأخرجه البزار (٣١٢٧/كشف الأستار)، والطبري في تهذيب الآثار (١٥٦/مسند علي)، من طريق الوليد بن أبي ثور،

والطبراني في الأوسط (١٥٢٨)، والحاكم (٤٨٨/١) -وعنه البيهقي في الدعوات الكبير (٤٧٩)-، من طريق يعقوب بن إسحاق، عن زائدة،

كلاهما (الوليد، وزائدة) عن سماك، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن يوسف بن مسعدة، أبو العباس، الأصبهاني، نزيل بغداد:

ثقة. أثنى عليه أبو عمر ابن حيويه خيرًا، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[1].

٢- الضحاك بن الحسن بن أبي الحسن: نصر بن عثمان، أبو عمرو، الأصبهاني:

مستور. روى عن أبيه، وروى عنه اثنان -شيخ الدارقطني ومُتابِعُه-، وترجم له أبو نعيم في أخبار أصبهان، وذكر حفيدًا له، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[2].

٣- الحسن بن أبي الحسن؛ نصر بن عثمان، الأصبهاني:

فقيه مستور. قال أبو الشيخ: «يقال: إنه كان كتب عن النعمان وزفر، وكان يتفقَّه»، وروى عنه ابناه: الضحاك، ومحمد -المعروف بمتُّويه-، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[3].

---

(١) تاريخ بغداد (٣١٨/٦).

(٢) أخبار أصبهان (٤١٢/١). وقد تداخلت فيه ترجمتا الضحاك بن الحسن، والضحاك بن مزيد، وكذلك في أصله الخطي [١٤٩ب]، وأكثر ما فيها إنما هو للثاني -كما توضّحه المقارنة بترجمته في طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ (٤٠٥/٢)-.

(٣) طبقات المحدثين بأصبهان (٣٠٨/٢)، أخبار أصبهان (٣٠٦/١)، الإكمال، لابن ماكولا (١٦٠/٧).

٤- عافية بنت مزيد بن عجلان، امرأة عصام بن يزيد بن عجلان -جَبَّر-:

عابدة مستورة. قال أبو الشيخ الأصبهاني: «كانت متعبِّدة»، وكانت تَعرِف مقدارَ حديث زوجها وابنه، حيث قالت: «كان عند عصام أربعون صحيفة، وإن محمدًا -تعني: ابن عصام- لم يسمع منها إلا أربع صحائف»، وذكرتْ أن الثوريَّ كتب إليها وإلى زوجها -كما في هذا الحديث-، ولم أجد فيها جرحًا ولا تعديلًا[1].

٥- عصام بن يزيد بن عجلان، مولى مرة الطيب، أبو سعيد، الأصبهاني، لقبه: جَبَّر، خادم سفيان الثوري:

فيه ضعف. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ينفرد ويخالف، وكان صدوقًا»، وقد صحب الثوريَّ ثلاث عشرة سنة، وكان يسأله المسائل، وحمل كتابَه إلى المهدي[2].

٦- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٧- سَلَّام بن سليم الحنفي مولاهم، أبو الأحوص، الكوفي:

«ثقة متقن صاحب حديث»[3].

٨- سِمَاك:

صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن. سبقت ترجمته في الحديث (٦١).

٩- عكرمة:

ثقة ثبت، عالم بالتفسير. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان (١١٢/٢، ١١٤)، أخبار أصبهان (١٥٦/٢، ٣٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٢٦/٧)، حلية الأولياء (٣٩٠/١٠)، لسان الميزان (٤٣٥/٥).

(٣) تقريب التهذيب (٢٧٠٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، للجهالة في طبقات إسناده، وإن كان يحتمل أنهم أهلُ بيتٍ يروون كتابًا كتبه الثوري إليهم، وأن انفرادَهم عن الثوري سببُه أن أبا الأحوص قرينٌ له، بل مات الثوريُّ قبله، فلذا لم يُحفظ الحديثُ عن الثوري لنزول إسناده فيه، ورواه الجمعُ عن أبي الأحوص نفسِه بعلو.

وقد وقعتْ غرابةٌ مشابهةٌ في رواية زائدة، عن سِمَاك، قال الطبراني: «لم يرو هذا الحديثَ عن زائدة إلا يعقوب، والمشهور من حديث أبي الأحوص؛ سَلَّام بن سليم، عن سماك»[1].

لكن يعقوب هو ابن إسحاق الحضرمي: «صدوق»[2]، وقد رواه عن سماك أيضًا: الوليد بن أبي ثور -وإن كان «ضعيفًا»[3]-، وقال البزار: «رواه عن سِمَاكٍ غيرُ واحد»[4]، وصحَّحه الحاكم من حديث زائدة عن سماك، فالظاهر أنه لا يَبعُد ثبوتُه عن غير أبي الأحوص، وإن كانت رواية أبي الأحوص هي أشهر طرقه -بلا شك-.

والحديث لا يبلغ مرتبة الصحَّة بنفسه -كما ذهب إليه ابن حبان، والحاكم-، لضعف رواية سماك عن عكرمة، وقد صحَّحه الضياء معقبًا إياه بقوله: «له شاهد في صحيح مسلم[5] من رواية علي الأزدي، عن ابن عمر، نحوه»[6]، فكأنه صحَّحه لشاهده، وهو الأقرب.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الضحاك بن الحسن الأصبهاني بالحديث عن أبيه، بإسناده، عن الثوري، عن أبي الأحوص، عن سِمَاك، عن عكرمة، عن ابن عباس.

---

(١) المعجم الأوسط (١٤٧/٢).

(٢) تقريب التهذيب (٧٨١٣).

(٣) المصدر نفسه (٧٤٣١).

(٤) كشف الأستار (٣٣/٤).

(٥) (١٣٤٢).

(٦) الأحاديث المختارة (٧٣/١٢).

بابُ التَّحمِيل

١٥٥- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن إسماعيل بن إسحاق الفارسي، ثنا أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة، ثنا محمد بن عيسى الطَّبَّاع، ثنا شُعَيب بن مبشر (الجَزري)[١]، ثنا مَعقِل بن عُبَيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: بينا عَمرو بن العاص يُسايِرُ عُمرَ بنَ الخطاب، فقال له عَمرو: سِر أيها الرجل. فقال له عُمر: إن ابني على شأفتي[٢]. فقال له عمرو: سِر أيها الرجل، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا رَكِبَ أحَدُكم الدَّابَّة، فَلْيَحمِلْها على مَلَاذِّه[٣]، فإن اللهَ -تعالى- يَحمِل على القَوِي والضَّعِيف**».

غريبٌ من حديث نافع، عن ابن عمر، عن عمرو بن العاص، تفرَّد به مَعقِل بن عُبَيدالله، ولم يروه عنه غير شُعَيب بن مبشر[٤].

○ التخريج:

أخرجه الخطابي في غريب الحديث (١/٦٠٦) من طريق محمد بن عيسى، به، مختصرًا.

---

(١) كتبها الناسخ أولًا: «الخولاني»، ثم ضرب على «لا»، وجعل فتحةً مكان نقطة الخاء، وأعجمها من أسفل، فصارت: «الجَوني». ولم أجد من نَسَبَ شعيبًا جَونيًّا، وإنما نُسِب كلبيًّا -كما في مصادر ترجمته الآتية-، وهي نسبةٌ لا تجتمع مع النسبتين المعروفتين إلى جَون -كما في اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير (١/٣١٢)-، وقد احتملتُ أن صوابها: «الجُوني»، بضم الجيم، نسبةً إلى مدينةٍ بالشام -كما في المصدر السابق-، غير أني وجدتُ شعيبًا نُسِب جَزَريًّا -كما في شعب الإيمان، للبيهقي (٣٦٢٨)-، وهذا أقربُ إلى روايته عن معقل بن عبيدالله -وهو جزريٌّ أيضًا-، فالأصوب المثبت.

(٢) لم يظهر لي في قراءة هذه العبارة إلا هذا الوجه، ولم يُعجِم الناسخُ منها إلا الكلمة الأخيرة. والشأفة: قرحة تخرج في أسفل القدم، انظر: النهاية (٢/٤٣٦).

(٣) كذا في الأصل، وهو الموافق لما عند المناوي في فيض القدير (١/٣٦٥) معزوًّا إلى هذا الموضع من الأفراد، ووقع عند الخطابي من طريق الطباع: «مَلَاذِّها»، وعزاه السيوطي في الجامع الكبير (١/٣٩٥) إلى الدارقطني في الأفراد. والمراد -كما في النهاية (٤/٢٤٧)-: «ليُجْرِها في السهولة لا في الحزونة. والملاذّ: جمع مَلَذّ، وهو موضع اللذة».

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٦٤٦)، ولم يورد منه إلا أول كلماته، فلم يُعرَف متنه.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن إسماعيل بن إسحاق الفارسي:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦٨).

٢- أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة الحَوْطي، أبو عبدالله:

«صدوق»[١].

٣- محمد بن عيسى بن نجيح ابن الطَّبَّاع، أبو جعفر، البغدادي، نزيل أذنة:

«ثقة فقيه، كان من أعلم الناس بحديث هشيم»[٢].

٤- شعيب بن مبشر الكلبي، الجزري:

ضعيف جدًّا، متَّهم بالوضع. ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: «يتفرد عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، لا يجوز الاحتجاج به»، وساق له ابن الجوزي في «الموضوعات» حديثًا انفرد به، وأعلَّه به. وأغرب الذهبي، فقال فيه: «حسن الحديث»، مع نقله تضعيف ابن حبان له، وبيانه حديثًا أُنكِرَ عليه، فلعله أراد بالحُسن معنًى غير المعنى الاصطلاحي، كالغرابة[٣].

٥- مَعقِل بن عُبَيدالله العبسي مولاهم، أبو عبدالله، الجزري:

«صدوق يخطئ»[٤].

٦- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

---

(١) تقريب التهذيب (٧٣).

(٢) المصدر نفسه (٦٢١٠).

(٣) الموضوعات (٣٩/٣)، لسان الميزان (٢٥٣/٤).

(٤) تقريب التهذيب (٦٧٩٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لشدَّة ضعف شعيب بن مبشر، مع انفراده به، ولم أجد للحديث أصلًا عن أيٍّ من رواته فوق شعيب.

وعليه، ففي قول المناوي -عقب تخريجه من الأفراد-: «بإسنادٍ ضعيف»[1] تخفُّف.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مَعقِل بن عُبيدالله بالحديث عن نافع، عن ابن عمر، عن عمرو بن العاص، وتفرُّد شعيب بن مبشر عن مَعقِل.

(١) فيض القدير (١/٣٦٥).

بابُ التِّجَارَةِ في الحَجّ

١٥٦- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا عبدالله بن أحمد بن إسحاق المصري، ثنا إبراهيم بن مرزوق، ثنا عباد بن صُهَيب، ثنا ابن أبي ذئب، أخبرني مهاجر بن يزيد، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن عُبَيد بن عُمَير، عن عبدالله بن عباس، أن الناسَ في[1] أول ما كان الحج كانوا يتبايعون بمنى، وبعرفة، وبسوق ذي المجاز، وبمواسم الحج، فخافوا البيعَ وهم حُرُم، فأنزل الله -عز وجل-: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَبْتَغُوا فَضْلًا مِّن رَّبِّكُمْ﴾ فِي مَوَاسِمِ الحَجِّ [البقرة: ١٩٨].

قال: فحدثني عُبَيد بن عُمَير، أنه كان يقرؤها كذلك.

غريبٌ من حديث عطاء بن أبي رباح، عن عُبَيد بن عُمَير، عن ابن عباس، وهو غريبٌ من حديث المهاجر بن يزيد عن عطاء، تفرَّد به عباد بن صُهَيب، عن ابن أبي ذئب، عنه، بهذا الإسناد[2]. / [٦٠أ]

○ التخريج:

رواه ابن أبي ذئب، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ابن أبي ذئب، عن مهاجر بن يزيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: ابن أبي ذئب، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس:

أخرجه أبو داود (١٧٣٤)، والبزار (٥٢٩٥)، وابن خزيمة (٣٠٥٤)، والحاكم (٢/٢٧٦)، من طريق حماد بن مسعدة،

وأبو داود (١٧٣٥)، وابنه في المصاحف (١٩٣)، من طريق ابن أبي فديك،

---

(١) في الأطراف: «من»، والمثبت أولى وأوفق للسياق.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥٢٤).

وابن خزيمة (٣٠٥٥)، والحاكم (٤٨١/١) -وعنه البيهقي (٣٣٣/٤)- من طريق أبي بكر الحنفي،

والحاكم (٤٤٩/١) -وعنه البيهقي في السنن (٣٣٣/٤)، ومعرفة السنن والآثار (٩١٧٨)- من طريق آدم بن أبي إياس،

أربعتهم (حماد بن مسعدة، وابن أبي فديك، وأبو بكر الحنفي، وآدم) عن ابن أبي ذئب، به، بنحوه. إلا أن ابن أبي فديك أسقط عطاءً من الإسناد، وقال في آخره: «قال ابن أبي ذئب: فحدثني عبيد أنه كان يقرؤها في المصحف».

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٥٧٢)، والطبري في تفسيره (٥٠٥/٣)، وابن أبي داود في المصاحف (١٩٢)، من طريق حجاج -هو ابن أرطاة-،

والطبري في تفسيره (٥٠٤/٣، ٥٠٥، ٥٠٨)، وابن أبي داود في المصاحف (١٩٥)، من طريق طلحة بن عمرو،

كلاهما (حجاج، وطلحة) عن عطاء بن أبي رباح، به، مختصرًا بذكر قراءة الآية فحسب. إلا أنهما جعلاه عن عطاء، عن ابن عباس، ولم يذكرا عبيد بن عمير.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٥٥٩)، وابن أبي داود في المصاحف (١٧٠)، من طريق ابن جريج، عن عطاء -هو ابن أبي رباح-، به، بنحوه مختصرًا، ولم يُسَق أولُه عند ابن أبي داود. إلا أن ابن جريج جعله عن عطاء، بذكر سبب نزول الآية مرسلًا، ولم يذكر عبيد بن عمير، ولا ابن عباس.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن أحمد بن إسحاق بن إبراهيم، أبو محمد، الجوهري، المصري، نزيل بغداد:

ثقة. قال أبو يعلى الوراق الطوسي[١]: «كان ثقة»[٢].

---

(١) هو عثمان بن الحسن بن علي، قال فيه البرقاني: «كان ذا معرفة وفضل، له تخريجاتٌ وجموع، وهو ثقة»، انظر: تاريخ بغداد (١٩٨/١٣)، تاريخ الإسلام (٢٦٩/٨).

(٢) تاريخ بغداد (٣٠/١١)، تاريخ الإسلام (٦٦١/٧).

٢- إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي، البصري، نزيل مصر:

«ثقة، عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع»[١].

٣- عباد بن صُهَيب، أبو بكر، البصري:

قدري، ضعيف في الحديث، ربما تلقَّن بأخرة[٢]. ترك ابن المديني حديثه، وقال: «ذهب حديثه»، وقال ابن أبي شيبة: «تركنا حديثه قبل أن يموت بعشرين سنة»، وقال البخاري في موضع: «تركوه»، وفي آخر: «سكتوا عنه»[٣]، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، ضعيف الحديث، ترك حديثه»[٤]، وقال: «روى عنه من لم يفهم العلم»[٥]، وقال النسائي في موضع: «متروك»، وقال في آخر: «ليس بثقة»، وقال السعدي: «متروك الحديث»، وقال ابن حبان: «كان قدريًّا داعيةً، ومع ذلك يروي أشياء إذا سمعها المبتدئ في هذه الصناعة شهد لها بالوضع».

وقد بيَّن عدةٌ من العلماء سببَ ترك حديثه على جهتين:

الأولى: البدعة: قال أبو بكر بن أبي الأسود: «كان خالي عبدالرحمن بن مهدي يترك الحديث عن الحسن بن أبي جعفر الجفري، وعباد بن صهيب، وغيرهما من أهل القدر، للمذهب والضعف...»[٦]، وقوله: «للمذهب»، و: «أهل القدر»، ينصرف إلى عباد وحدَه، فإن الحسن لم يذكر بالقدر، بل نفى عنه أبو داود القدر صراحةً[٧]، وإذن فينصرف إلى الحسن قولُه: «الضعف». وقال العجلي في عباد: «كان مشهورًا بالسماع،

---

(١) تقريب التهذيب (٢٤٨).

(٢) الأقوال فيه منقولة عن ترجمته من لسان الميزان (٣٩٠/٤)، سوى ما عُزِيَ إلى مصدر.

(٣) التاريخ الأوسط (٩٤٧/٤).

(٤) كذا في اللسان، ووقع في الجرح والتعديل (٨٢/٦): «ضعيف الحديث، منكر الحديث، ترك حديثه».

(٥) الجرح والتعديل (٨٢/٦)، ويحتمل أن الكلمة لابنه، فإنه لم ينسبها إلى أبيه صراحة، وإن كان الأصلُ في الكتاب النقلُ عنه.

(٦) سؤالات السلمي للدارقطني (٢٦١).

(٧) سؤالات الآجري (٩٠٠).

إلا أنه كان يرى القدر ويدعو له، فتُرِك حديثه»، وبنحوه قال ابن سعد، وهو ما يشير إليه أن ابن معين قال في عباد: «كان من الحديث بمكان، إلا أن الله يضع من يشاء، ويرفع من يشاء»، قيل له: فتراه صدوقًا في الحديث؟ قال: «ما كتبت عنه شيئًا»، فابن معين -مع أنه لم يكتب عنه- لم يضعِّفه في الحديث، فضَعْفُه في غير ذلك.

الثانية: التلقين: قال الحافظ عبدان الأهوازي: «لم يكذبه الناس، إنما لقنه صهيب بن محمد بن صهيب أحاديثَ في آخر الأمر».

وأما الإشارة بتهمة الوضع في كلام ابن حبان، فقد دفعها غيره، فقال الإمام أحمد -وقد رآه بالبصرة-: «ما كان بصاحب كذب[1]»، وسبق قول عبدان الأهوازي: «لم يكذبه الناس»، وردَّ الدارقطنيُّ على ابن حبان، فبيَّن أن المتَّهم بالحديثين اللذَين أوردهما في ترجمة عباد: غيرُ عباد، قال: «وإن كان عباد ضعيفًا. ولا أعلمه حدَّث عنه ثقةٌ بحديثٍ موضوع»[2]. وإلى ذلك يشير قول الساجي: «عني بطلب الحديث، ورحل، وكتب عنه الناس، وكان قدريًّا، وكان يحدث عن كل مَن لقي، وكانت كتبه ملأى من الكذب»، فحاد الساجيُّ عن اتهامه بالكذب، وذكر أن كتبه ملأى منه، ولا يلزم من هذا أن يكون هو واضعُ ذلك، خصوصًا مع كونه يحدث عن كل من لقي، فتكون كثرة الكذب في حديثه -إن صحَّ ذلك- من جهة غيره.

ولذا فقد توسَّط فيه بعض العلماء، وقوَّاه بعضهم، وذلك من جهة الضبط، مع الاتفاق على بدعته والرغبة عن حديثه:

فسبق أن أبا بكر بن أبي الأسود ذكر أن خالَه ابنَ مهدي ترك حديث عبادٍ وغيره أولَ أمره، قال: «فلما كان بأخرة حدَّث عنهم، وخرَّجهم في تصانيفه، فقلت: يا خال، أليس قد كنتَ أمسكتَ عن الرواية عن هؤلاء؟ فقال: نعم، لكن خفت أن يخاصموني بين يدي ربي، فيقولون: يارب، سل عبدالرحمن لم أسقط عدالتنا؟»[3].

---

(١) وقع في اللسان: «كتب»، والصواب المثبت من أصله الميزان (٢/٣٣٣)، وأصلَي الميزان: العلل ومعرفة الرجال، برواية عبدالله (٤٣٨٧)، ضعفاء العقيلي (٢/٦٤٤).

(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص١٩٨).

(٣) سؤالات السلمي للدارقطني (٢٦١).

وروي عن ابن معين توثيقُ عباد، وجعلُه أثبتَ من أبي عاصم النبيل -وهو «ثقة ثبت»[١]-، لكن لا يثبت كلا القولين عن ابن معين[٢]، خصوصًا مع نفيه أنه كتب عنه -كما سبق-[٣].

وسئل الإمام أحمد عن أبي عامر الخزاز، فقال: «قد رُوِي عنه»، ولَيَّنَ أمرَه، ثم سئل عن عباد بن صهيب، فقال: «كان يُرمى بالقدر، وكان أمرُه قريبًا من أبي عامر الخزاز»[٤]، وقد اختُلف في حال أبي عامر، وخلص ابن حجر إلى أنه «صدوق كثير الخطأ»[٥].

وقال أبو داود في عباد بن صهيب: «صدوق قدري».

وساق العقيلي في ترجمته خطأين أخطأهما من جهة ضبطه، أحدهما: ذكر تصريح شيخه الجعد بن أوس بسماع «أشياء» من السائب بن يزيد، والصواب أنه لم يسمعها، والثاني: إبدال راوٍ بآخر في إسناد حديث[٦]. وكلاهما يقع مثلُه من عامة الضعفاء، وبنحو ذلك توهيمُ الدارقطني لعبادٍ في مواضعَ من علله.

وقال ابن عدي: «ولعباد تصانيفُ كثيرة، وحديثٌ كثيرٌ عن المعروفين وعن الضعفاء، ويتبيَّن على حديثه الضعف، ومع ضعفه يكتب حديثه»[٧].

فالراجح أن عبادًا قدريٌّ داعيةٌ إلى بدعته، وهو في الحديث ضعيف -مع كثرة حديثه وعنايته بالسماع والرواية-، ويشتدُّ ضعفه إذا احتمل أن الحديث مما تلقَّنه وليس من حديثه، أو تبيَّن أن الراوي عنه سمع منه بأخرة.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٩٧٧).

(٢) قال ابن حجر -في اللسان- في الأول: «رواية شاذة»، وقال الذهبي -في تاريخ الإسلام (٣٣٦/٥)- في راوي الثاني عن ابن معين: «لا أعرفه».

(٣) وروى هذا النفي عنه -أيضًا- الدوري (٣٥٨١).

(٤) العلل ومعرفة الرجال، برواية المروذي (١٥٦). وقال أحمد في رواية عبدالله (١٣٠٢): «أبو عامر الخزاز صالح الحديث»، وخرَّج له في المسند وغيره.

(٥) تقريب التهذيب (٢٨٦١).

(٦) ضعفاء العقيلي (٦٤٣/٢-٦٤٥).

(٧) الكامل (٢٨٧/٧)، وهي في اللسان مختصرة.

٤- محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث بن أبي ذئب القرشي، العامري، أبو الحارث، المدني:

«ثقة فقيه فاضل»[١].

٥- مهاجر بن يزيد العامري مولاهم، أبو عبدالله، مولى آل ابن أبي ذئب:

مجهول الحال. روى عن عمر بن عبدالعزيز، وروى عنه ابن أبي ذئب، وعمر بن طلحة. قال ابن سعد: «قليل الحديث»، وذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وابن حبان في الثقات[٢]، ولم أقف فيه على جرح ولا تعديل.

٦- عطاء بن أبي رَبَاح:

ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

٧- عُبَيد بن عُمَير بن قتادة الليثي، أبو عاصم، المكي، قاص أهل مكة[٣]:

«مُجمعٌ على ثقته»[٤].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال عباد بن صهيب، وأما إلى عباد فالإسناد جيد، وهو وجهٌ من الاختلاف عن ابن أبي ذئب، حيث:

* رواه عباد بن صهيب، عن ابن أبي ذئب، عن مهاجر بن يزيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس.

* ورواه حماد بن مسعدة، وأبو بكر الحنفي، وآدم بن أبي إياس، عن ابن أبي ذئب، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس -بإسقاط مهاجر بن يزيد-.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٠٨٢).

(٢) طبقات ابن سعد (ص٣٥٢/متمم تابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، الجرح والتعديل (٢٦١/٨)، الثقات (١٧٩/٩)، تاريخ دمشق (٢٧١/٦١).

(٣) اختُلف في تعيين عبيد في هذا الحديث، والراجح أنه هذا -كما سيأتي-.

(٤) تقريب التهذيب (٤٣٨٥).

* ورواه ابن أبي فديك، عن ابن أبي ذئب، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس -بإسقاط مهاجر بن يزيد وعطاء بن أبي رباح-.

وبذلك يتَّضح أن ثلاثةً اتفقوا عن ابن أبي ذئب على جعله عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، وثلاثتهم ثقات[١]، ووافقهم عباد بن صهيب -مع ضعفه- على ذِكر عطاء في الإسناد، وإن زاد فيه رجلًا.

وانفرد دونهم جميعًا ابنُ أبي فديك -وهو «صدوق»[٢]-، فرواه بإسقاط عطاء، ولا شكَّ أن في إسقاط عطاءٍ نظرًا -كما سيأتي-، إلا أنه قد يُشير إلى أن ابنَ أبي ذئب نفسَه كان يتجوَّز في إسناد الحديث، فيقصِّر به حينًا، ويجوِّده فيتمّمه حينًا.

وقد اتَّفق أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان على نفي سماع ابن أبي ذئب من عطاء بن أبي رباح، وذكرا أنه إنما يروي أحدَ الأحاديث بلاغًا عنه[٣]، وهذا نوعٌ من إدخال الواسطة، وهي قرينةٌ قويَّةٌ على الانقطاع، وذلك أرجحُ من إثبات الإمام أحمدَ سماعَه منه[٤].

كما نقل مترجمو مهاجر بن يزيد -مولى ابن أبي ذئب- قولَ ابن أبي ذئب: «كتبتُ معه إلى عطاء بن أبي رباح»[٥].

وكل ما سبق يؤيد أن رواية عباد بن صهيب -على ضعفه- بإدخال مهاجر بن يزيد في الإسناد محفوظةٌ عن ابن أبي ذئب، وأنه لم يسمع هذا الحديث من عطاء، وإنما من مولاه مهاجر -وقد بعثه إليه-، عنه.

وفي مثل هذه المسألة رجَّح أبو حاتم الرازي روايةً لابن لهيعة في إدخال رجلٍ في إسناد حديثٍ، فقيل له: لمَ حكمتَ برواية ابن لهيعة، وقد عرفتَ ابنَ لهيعة وكثرة أوهامه؟

---

(١) تراجمهم في تقريب التهذيب: حماد (١٥٠٥)، أبو بكر (٤١٤٧)، آدم (١٣٢).

(٢) تقريب التهذيب (٥٧٣٦).

(٣) علل ابن أبي حاتم (١٢٢٠)، وانظر: فتح الباري (٣٨٥/٩)، تغليق التعليق (٤٤٨/٤).

(٤) مسائل أحمد برواية ابن هانئ (٢٣٢٦).

(٥) طبقات ابن سعد (ص٣٥٢/متمم تابعي أهل المدينة ومن بعدهم)، الجرح والتعديل (٢٦١/٨).

فقال: «في رواية ابن لهيعة زيادةُ رجل، ولو كان نقصانَ رجلٍ كان أسهلَ على ابن لهيعة حفظُه»[١]، ولغيره من الأئمة نحو ذلك[٢].

هذا، وقد تبيَّن من التخريج أن الحديثَ إنما يدور على عطاء بن أبي رباح، وأنه رواه عنه غيرُ واحد (ابن أبي ذئب، وحجاج، وطلحة بن عمرو، وابن جريج) -على اختلافهم في سياقِهِ إسنادًا ومتنًا-، وهذا يؤكد أن رواية ابن أبي فديك التي أسقط فيها عطاءً ليست بمحفوظة، وأنها إما وهمٌ منه، أو تقصيرٌ وتجوُّزٌ من ابن أبي ذئب، وأن الصوابَ روايتُه عن عطاء، عن عبيد بن عمير.

إلا أن ابن أبي فديك قال في آخر الحديث: «قال ابن أبي ذئب: فحدثني عبيدٌ أنه كان يقرؤها في المصحف»، فجعله من حديث ابن أبي ذئب، عن عبيد بن عمير، مباشرةً بصيغة السماع.

ونظرًا لأن ابن أبي ذئب لم يدرك عبيدَ بنَ عمير الليثي -وهو الراوي المشهور الذي ينصرف إليه إطلاق «عبيد بن عمير»-، فقد أشكل هذا التصريحُ بسماعه على بعض العلماء، فأجابوا بأن عبيد بن عمير رجلٌ آخرُ غيرُ الليثي:

قال أحمد بن صالح المصري -راوي الحديث عن ابن أبي فديك-: «هذا عبيد بن عمير: مولى أم الفضل، هم ثلاثة إخوة: عمر، وعبدالله، وعبيد. عمر وعبدالله روى عنهما القاسم بن عباس»[٣].

وتابع أحمدَ بنَ صالح في ذلك تلميذُه: أبو بكر بن أبي داود، فقال: «ليس هو عبيد بن عمير الليثي، هذا هو عبيد بن عمير: مولى أم الفضل، ويقال: مولى ابن عباس»[٤].

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٤٨٨).

(٢) انظر: مقارنة المرويات، لإبراهيم اللاحم (٢/٢٢-٢٥).

(٣) تهذيب الكمال (١٥/٣٨٤، ١٩/٢٢٦) -وهكذا وقع في الموضعين: «عمر»، وروايته أخرجها أبو داود (٣١٦١) عن أحمد بن صالح، وفيها: «عمرو»-، وقد اختصر أبو داود ما نقله المزي عن أحمد بن صالح في موضع تخريجه لهذا الحديث، فقال عند ذكر عبيد بن عمير: «قال أحمدُ بنُ صالح كلامًا معناه أنه مولى ابن عباس».

(٤) المصاحف (ص٣٤٣).

وترجم الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق لعبيد بن عمير الليثي، ثم لعبيد بن عمير -مولى بني هاشم-، واستند في افتراقهما على هذا الحديث، وأخرجه في ترجمة الثاني من طريق ابن أبي داود، ونقل كلامه[1].

وقال المزي: «ويؤيد قولَ أحمد بن صالح ومَن تبعه: إنه ليس بعبيد بن عمير الليثي؛ قولُه في الحديث: «قال ابن أبي ذئب: فحدثني عبيد...»، فإن ابن أبي ذئب لم يدرك عبيد بن عمير الليثي»[2].

والواقع أن نظرةً في اختلاف الرواة عن ابن أبي ذئب توضِّح بجلاءٍ أن الحديث إنما هو حديث عطاء عن عبيد بن عمير، وأن ابن أبي ذئب أحدُ رواته عن عطاء، وقد قصَّر به في رواية ابن أبي فديك فقط، فأسقط عطاءً، أو وَهِمَ عليه ابنُ أبي فديك في ذلك، ثم وَهِمَ عليه أيضًا في تسمية قائل: «فحدثني عبيد»، فإن عبادَ بن صهيب، وحمادَ بن مسعدة، وآدمَ بن أبي إياس، ثلاثتَهم ساقوا العبارةَ عن ابن أبي ذئب، فقالوا: «قال: فحدثني عبيد»، بلا تعيين قائل، ولم يقل أيٌّ منهم -كما قال ابن أبي فديك-: «قال ابن أبي ذئب». وعليه، فيكون قائلُ ذلك: عطاءَ بنَ أبي رباح، لأنه هو مَخْرَجُ الحديث عن عبيد، قال مغلطاي: «فهذا كالتصريح بأن قائلَ ذلك هو عطاء، بغير شكٍّ ولا مرية»[3].

ولذا ناقش ابنُ عساكر قولَ أحمد بن صالح، فقال: «المحفوظ رواية عطاء، عن عبيد بن عمير الليثي المكي، فأما عبيد بن عمير -مولى ابن عباس-، فغير مشهور. ولم يُدرك ابنُ أبي ذئب عبيدَ بنَ عمير الليثي. فلعلهما اثنان رويا الحديث -إن صحَّ قولُ ابن صالح-»[4].

ولا يخفى ما في كلام ابن عساكر من تشكُّكٍ في صحَّة قول أحمد بن صالح، وما في الاحتمال الذي احتمله من أن اثنين باسمٍ واحدٍ رويا الحديث من بُعدٍ وتكلُّف[5].

---

(١) المتفق والمفترق (١٥٨٥/٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢٢٧/١٩).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٩٨/٩).

(٤) الإشراف على معرفة الأطراف [٢٦٣/١أ].

(٥) وقد ذهب المزي في تهذيب الكمال (٢٢٧/١٩) إلى هذا الاحتمال، قال: «فإن عبيد بن عمير الذي روى عنه عطاءٌ هو الليثي، ولم يدركه ابن أبي ذئب، والذي روى عنه ابنُ أبي ذئب مشافهةً

ويؤيد قولَ ابن عساكر: «فأما عبيد بن عمير -مولى ابن عباس-، فغير مشهور» أي لم أجد عنه روايةً في غير هذا الحديث، ولم أجد من ترجم له أو ذكره قبل أحمد بن صالح، وإنما المعروف عبدالله بن عمير، وقد أخرج له مسلم في صحيحه[١]، وبه كان أبوه عميرٌ يُكنى[٢].

ومع نَصرِ المزي للقول بأن عبيد بن عمير هو مولى ابن عباس -أو أم الفضل-، فقد قال: «ويحتمل أن يكون ابنُ أبي فديك وَهِم في إسقاطِهِ عطاءً من الإسناد»، ولم يُجِب عن هذا الاحتمال القوي، بل اكتفى بأن «القول الأول أولى وأقوى»[٣]، ولا شكَّ أن هذا الاحتمال -من واقع أسانيد الحديث- هو الأولى والأقوى، وإن لم يكن إسقاطُ عطاءٍ وهمًا من ابن أبي فديك، فنسبتُهُ عبارةَ: «فحدثني عبيد» إلى ابن أبي ذئب وهمٌ محقَّق، سببُه سقوطُ عطاء في روايته.

ومما قد يشير إلى رأي أبي داود في هذه العبارة من حديث ابن أبي فديك: أنه اختصر متنه، وأحال إلى متن حماد بن مسعدة، فقال: «أن الناس في أول ما كان الحج كانوا يبيعون...، فذكر معناه إلى قوله: «مواسم الحج»». وتنبيهه الأخير في غاية الدقة، فإنه بقي من المتن عبارة: «قال ابن أبي ذئب: فحدثني عبيد...»، ولكن أبا داود حذفها من رواية ابن أبي فديك، وأوقف سياقه عند ما قبلها، هذا مع أنه وقف عليها -جزمًا-، إذ روى هو وابنُه حديثَ ابن أبي فديك عن شيخٍ واحد، وسماعهما -على الأغلب- سماعٌ واحد، وقد ساق ابنُه العبارةَ في روايته.

وعلى ذلك، فعبيد بن عمير في رواية ابن أبي ذئب شيخٌ لعطاء بن أبي رباح لا غير، وهو عبيد بن عمير الليثي المكي.

آخر، والحديث عند ابن أبي ذئب بالإسنادين جميعًا، ولفظ الروايتين يختلف كما أن إسنادهما مختلف». وفي استناده إلى اختلاف اللفظين نظر، لأنه اختلافٌ يسيرٌ لا يقتضي تغايُرَ الراوي.

(١) تهذيب الكمال (١٥/٣٨٤).

(٢) المصدر نفسه (٢٢/٣٨١).

(٣) المصدر نفسه (١٩/٢٢٧).

ثم بعد ذلك يُحتمل أن ذكر عبيدٍ وهمٌ عن عطاء، فقد تلخَّص من التخريج والدراسة أن الحديث دار على عطاء:

* فرواه مهاجر بن يزيد -شيخ ابن أبي ذئب فيه- عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس،

* ورواه حجاج بن أرطاة، وطلحة بن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس، مختصرًا،

* ورواه ابن جريج، عن عطاء، مرسلًا.

وقد مرَّ أن مهاجر بن يزيد مجهول الحال، وحجاجُ بن أرطاة «صدوق كثير الخطأ والتدليس»[١]، وطلحة بن عمرو «متروك»[٢]، وأما ابن جريج، فهو «ثقة فقيه فاضل» -كما مرَّ في الحديث (٤٩)-، وهو مع ذلك أحد «أثبت الناس في عطاء» -كما قال أحمد بن حنبل-، وقد لزمه نحو عشرين سنة[٣].

فالراجح عن عطاء أنه يرسل الحديث، وأن ذِكرَ عبيد بن عمير، وابن عباس، وهمٌ عليه، ولعل الدارقطني يشير إلى ذلك في استغرابه حديث عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، فإنه انفرد به -فيما يظهر- مهاجرٌ هذا، ورواية ابن أبي ذئب ترجع إليه -كما سبق بيانه-. والله أعلم.

وأما أصل الحديث فمحفوظٌ عن ابن عباس -رضي الله عنهما-، مخرَّجٌ عند البخاري من طريق عمرو بن دينار، عنه[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عباد بن صهيب بالحديث عن ابن أبي ذئب، عن المهاجر بن يزيد، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس.

---

(١) تقريب التهذيب (١١١٩).

(٢) المصدر نفسه (٣٠٣٠).

(٣) تهذيب الكمال (١٨/٣٤٧، ٣٤٨).

(٤) صحيح البخاري (١٧٧٠، ٢٠٥٠، ٢٠٩٨، ٤٥١٩).

بابٌ فيمَن حَجَّ ماشِيًا

١٥٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا علي بن سعيد بن مسروق الكندي، ثنا عيسى بن سوادة النخعي، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، قال: مرض ابنُ عباس مرضًا شديدًا، فدعا ولده، فجمعهم، فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن حَجَّ مِن مَكَّةَ ماشِيًا حتَّى يَرجِعَ إلى مَكَّة، كَتَبَ اللهُ له بِكُلِّ خُطوَةٍ سَبعَمِائةِ حَسَنَةٍ مِن حَسَناتِ الحَرَم**». قيل: وما حَسَناتُ الحَرَم؟ قال: كلُّ حَسَنَةٍ مائةُ ألفِ حَسَنَة.

غريبٌ من حديث زاذان[١]؛ أبي عمر، عن ابن عباس، تفرَّد به إسماعيل بن أبي خالد عنه، وتفرَّد به عيسى بن سوادة بن الجعد النخعي، عن إسماعيل بن أبي خالد[٢]. / [٦٠ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن (٤٨) من طريق عبدالصمد ابن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن خزيمة (٢٧٩١)،

والحاكم (١/٤٦٠) -وعنه البيهقي في السنن (١٠/٧٨)، وشعب الإيمان (٣٦٩٥)- من طريق محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي،

كلاهما (ابن خزيمة، والخثعمي) عن علي بن سعيد بن مسروق، به، بنحوه.

وأخرجه البخاري في الضعفاء الكبير -كما في ميزان الاعتدال (٣/٣١٤)- من طريق محمد بن حميد،

والبزار (٤٧٤٥) عن عبدالله بن سعيد،

والدولابي في الكنى والأسماء (١١٨٥) من طريق عمار بن الحسن،

والطبراني في الكبير (١٢٦٠٦) من طريق محمد بن عيسى الطباع،

(١) تحرَّف في الأطراف إلى: «شاذان»، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٢٠).

وفي الكبير (١٢٦٠٦)، والأوسط (٢٦٧٥)، من طريق منصور بن أبي مزاحم، والبيهقي (٤/٣٣١) من طريق فروة بن أبي المغراء،

ستتهم (ابن حميد، وابن سعيد، وعمار، والطباع، ومنصور، وفروة) عن عيسى بن سوادة، به، بنحوه. إلا أن محمد بن حميد سمى شيخه: عيسى بن سواء.

وأخرجه أبو علي الرفاء في فوائده (٥٦) عن سليمان بن الفضل بن جبريل، عن محمد بن سليمان، عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- علي بن سعيد بن مسروق الكندي، الكوفي:

«صدوق»[١].

٣- عيسى بن سوادة بن الجعد -وقيل: ابن أبي الجعد- النخعي، الكوفي، ثم الرازي:

منكر الحديث، متهم بالكذب. قال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال في موضع: «كان كذابًا، قد رأيته وكتبت عنه»، وقال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث ضعيف»، وقال ابن خزيمة: «في القلب من عيسى»[٢].

وعليه فلا يصحُّ قول البيهقي فيه: «مجهول»[٣].

٤- إسماعيل بن أبي خالد:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٤).

٥- زاذان الكندي، أبو عمر -ويكنى أبا عبد الله أيضًا-، البزاز:

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٣٨).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٤/٤٢١)، تاريخ بغداد (١٢/٤٧٨)، لسان الميزان (٦/٢٦٦).

(٣) سنن البيهقي (٤/٣٣١).

«صدوق يرسل، وفيه شيعية»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عيسى بن سوادة، قال أبو حاتم الرازي في ترجمته: «روى عن إسماعيل بن أبي خالد، عن زاذان، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، حديثًا منكرًا»[٢].

وقال ابن خزيمة: «باب فضل الحج ماشيًا من مكة -إن صح الخبر، فإن في القلب من عيسى بن سوادة هذا-»، ثم ساق الحديث[٣]، وعليه فلا تصحُّ نسبةُ تصحيح الحديث إلى ابن خزيمة -كما فعل الحافظ ابن حجر[٤]-.

وقد وقع عيسى عند البخاري في الضعفاء الكبير منسوبًا: «عيسى بن سواء»، فإن لم يكن غلطًا في النُّسَخ، فهو خطأ من الراوي عن عيسى: محمد بن حميد، وهو الرازي، أحد الحفاظ الضعفاء[٥]، ولذا فقد أورد ابنُ حجر في ترجمة عيسى بن سواء روايتَي ابن خزيمة والحاكم، وقال: «ورأيته في نسخة عتيقة من المستدرك: «عيسى بن سوادة»، وكذا هو في صحيح ابن خزيمة، فالظاهر أنه النخعيُّ الذي قبله»[٦]، يعني: عيسى بن سوادة.

وللحديث أسانيد أخرى لا تصح عن ابن عباس[٧].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن أبي خالد بالحديث عن زاذان؛ أبي عمر، عن ابن عباس، وتفرُّد عيسى بن سوادة، عن إسماعيل.

---

(١) تقريب التهذيب (١٩٧٦).

(٢) الجرح والتعديل (٦/٢٧٧).

(٣) صحيح ابن خزيمة (٤/٤٢١).

(٤) لسان الميزان (٦/٢٦٦).

(٥) تقريب التهذيب (٥٨٣٤).

(٦) لسان الميزان (٦/٢٦٧).

(٧) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة، للألباني (٤٩٥، ٤٩٦، ٣٤٩٩).

وقد وافقه على الشق الأخير من حكمه: الطبراني، قال: «لم يرو هذا الحديث عن إسماعيل إلا عيسى»[١].

والبيهقي، قال: «تفرَّد به عيسى بن سوادة»[٢].

وقد استدرك التقيُّ الفاسي على البيهقي، فقال: «لم ينفرد به عيسى بن سوادة كما ذكر البيهقي، لأنا رويناه في الأربعين المختارة، لخطيب مكة الحافظِ ابن مَسْدي، وغيرها، من حديث سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد -الذي رواه عنه ابن سوادة-. وقال ابن مَسْدي: «هذا حديث حسن غريب». انتهى»[٣].

ولا يَرِد هذا الإسناد على البيهقي، ولا على الطبراني والدارقطني قبله، فإنه من رواية سليمان بن الفضل بن جبريل، وهو ضعيف جدًّا، ضعَّفه الدارقطني، وأخرج له حديثًا باطلًا -كما ذكر الحافظ ابن حجر-[٤]، وهذا الإسنادُ حقيقٌ بهذا الوصف أيضًا، لكونه مشهورًا من حديث عيسى بن سوادة -في ضعفه ونكارة حديثه-، وقد حكم عددٌ من الأئمة بتفرُّده به، فروايته عن سفيان بن عيينة -في ثقته وجلالته- باطلة.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المعجم الأوسط (٣/١٢٢).

(٢) السنن (٤/٣٣١)، شعب الإيمان (٥/٤٤٤).

(٣) شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام (١/١٣٢). وقد وصلتْنا نسخة فريدة من كتاب ابن مَسْدي، إلا أنها مبتورة الوسط، ووقع هذا الحديث فيما بُتر منها. والغالب أن ابن مَسْدي أسنده من فوائد أبي علي الرفاء، وقد سبق تخريجه منها.

(٤) انظر: تاريخ بغداد (١٠/٨٢)، تاريخ دمشق (٢٢/٣٦٢)، تاريخ الإسلام (٦/٧٥٥)، لسان الميزان (٤/١٧٢).

بابٌ في رُكُوبِ البُدْن[١]

١٥٨- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا عبدالله ابن منيع: ابن محمد بن عبدالعزيز، ثنا عثمان بن أبي شيبة.

وثنا أبو محمد ابن صاعد، وأبو محمد؛ يزداد بن عبدالرحمن، وبدر بن الهيثم، قالوا: ثنا أبو سعيد الأشج.

قالا: ثنا أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبدالكريم بن مالك، عن عكرمة، عن أنس، أن النبي ﷺ رأى رجلًا يَسُوق بَدَنَة، فقال: «**اركَبْها**». قال: إنها بَدَنَة. قال: «**اركَبْها**». قال: إنها بَدَنَة. قال: «**اركَبْها، غيرَ مَفْدُوحَة**[٢]».

غريبٌ من حديث عكرمة -مولى ابن عباس-، عن أنس بن مالك، تفرَّد به أبو خالد الأحمر، عن ابن جريج، عن عبدالكريم الجزري، عنه[٣].

○ التخريج:

رواه ابن جريج، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ابن جريج، عن عبدالكريم بن مالك، عن عكرمة، عن أنس:

أخرجه ابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (١١٧) عن ابن منيع، به، بنحوه.

وأخرجه ابن عدي (٧٧٨٦) عن محمد بن صالح بن ذريح، عن عثمان بن أبي شيبة، به، بنحوه.

وهو عند أبي سعيد الأشج في حديثه (٩٢) به، بمثله، ولم يكرر قوله: «قال: «اركبها». قال: إنها بدنة».

وأخرجه أبو يعلى (٣٦٢٥) عن أبي سعيد الأشج، به، بنحوه.

---

(١) جمع بَدَنَة، قال في النهاية (١/١٠٨): «البَدَنَة تقع على الجمل والناقة والبقرة، وهي بالإبل أشبه. وسميت بَدَنَةً لعظمها وسمنها».

(٢) قال في النهاية (٣/٤١٩): «المفدوح: الذي فدحه الدَّين، أي: أثقله»، فلعل المراد هنا عدم إثقال البدنة حال الركوب.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٩٦٥).

وأخرجه أبو بكر ابن أبي شيبة (١٥٥٨٦، ٣٩٠٩١) عن أبي خالد، به، بنحوه مختصرًا. إلا أنه جعله عن ابن جريج، عمَّن حدَّثه[1] عن أنس، موقوفًا عليه.

الوجه الثاني: ابن جريج، عن عبدالكريم بن مالك، عن عكرمة، مرسلًا:

علَّقه الدارقطني في العلل (١٢٨/٦) عن عبدالمجيد بن أبي رواد،

وهشام بن سليمان،

والبرساني -هو محمد بن بكر-،

ثلاثتهم عن ابن جريج، به، ولم يسق متونهم.

وأخرجه ابن أبي شيبة (١٥٥٨١) من طريق شريك، عن عبدالكريم، عن عكرمة، مقطوعًا عليه، مختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ابن بنت منيع:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن، ابن أبي شيبة، الكوفي:

«ثقة حافظ شهير، وله أوهام»[2].

٣- ابن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

---

(١) وقع هنا في الموضع الأول من المصنَّف: «عن حميد». ولا شك أن الإسنادَ واحدٌ في الموضعين عند ابن أبي شيبة، فإنه كرَّر سياقَه وأسانيده فيهما، كعادته في كتاب الرد على أبي حنيفة. والصواب في هذا الإسناد: «عمَّن حدَّثه»، وأما حميد، فإن أبا خالد الأحمر يرويه عنه مباشرةً، عن أنس، مرفوعًا، وقد أخرجه ابن أبي شيبة في الموضعين (١٥٥٨٢، ٣٩٠٨٩) عنه كذلك، ويظهر أنه انتقل بصر بعض النسَّاخ منه إلى الإسناد المذكور.

(٢) تقريب التهذيب (٤٥١٣).

٤- يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد، أبو محمد، المروزي، ثم البغدادي، الكاتب:

ثقة. ذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات[١].

٥- بدر بن الهيثم:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٥).

٦- عبدالله بن سعيد بن حصين الكندي، أبو سعيد، الكوفي، الأشج:

«ثقة»[٢].

٧- أبو خالد الأحمر:

صدوق يخطئ. سبقت ترجمته في الحديث (١١٩).

٨- ابن جريج:

ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٩- عبدالكريم بن مالك، مولى بني أمية، أبو سعيد، الجزري:

«ثقة متقن»[٣].

١٠- عكرمة، مولى ابن عباس:

ثقة ثبت، عالم بالتفسير. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لِلِين أبي خالد الأحمر، وقد خالفه فيه عن ابن جريج ثلاثة، أحدهم عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد -وهو من أوثق أصحاب ابن جريج[٤]-،

(١) تاريخ بغداد (٥١٨/١٦)، تاريخ الإسلام (٥٤١/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٣٣٥٤).

(٣) المصدر نفسه (٤١٥٤).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٦٠٦/٢).

فجعلوه بالإسناد نفسِه مرسلًا. وهذه الرواية أصحُّ وأثبت، وبها تكون رواية أبي خالد الأحمر منكرة.

وقد رجَّح الإرسالَ ابنُ عدي، قال: «وهذا الحديث في الأصل عن عكرمة: مرَّ على النبي ﷺ...، مرسلًا»[١].

كما رجَّحه الدارقطني في العلل، فذكر الوجه المرسل، وقال: «وهو [المحفوظ]»[٢].

ويؤيد عدمَ ذِكر أنسٍ روايةُ شريك، عن عبدالكريم، عن عكرمة، وإن كان رواها مقطوعةً عليه، لكنَّ شريكًا «صدوق يخطئ كثيرًا» -كما مرَّ في الحديث (٣٢)-، فيظهر أنه لم يضبط صيغة رواية عكرمة، إلا أنه يوافق المحفوظَ عن ابن جريج في عدم ذكر أنس.

وقد بيَّن أبو حاتم الرازي نكارةَ رواية أبي خالد الأحمر من غير أن يورد الوجهَ المرسل، مستندًا إلى أن «عكرمة، عن أنس» إسنادٌ لا يُحفَظ ولا يُعرف في واقع الروايات، حيث سأله ابنُه عن رواية أبي خالد، فقال: «"عكرمة عن أنس" ليس له نظام، وهذا حديثٌ لا أدري ما هو»[٣].

ومما يؤكد عدمَ ضبط أبي خالد للحديث أنه رواه عن ابن جريج مرةً، فجعله عنه، عمَّن حدَّثه عن أنس، موقوفًا عليه، وهي رواية أبي بكر ابن أبي شيبة عن أبي خالد.

هذا، والحديث وإن أرسله عبدالكريم عن عكرمة، فقد **حُفِظ أصلُه عن عكرمة موصولًا عن غير أنس، وهو عند البخاري من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن أبي هريرة**[٤]، ورواه غيرُ يحيى عن عكرمة كذلك[٥]، وهذا يزيد رواية أبي خالد نكارة.

---

(١) الكامل (٥/٢٧١).

(٢) علل الدارقطني (٦/١٢٨)، وما بين المعقوفين اجتهد المحقق في إثباته، ولم يكن واضحًا في أصله، وهو موافقٌ لعادة الدارقطني وتعبيره في مثل هذا الموضع.

(٣) علل ابن أبي حاتم (٨٠٥).

(٤) صحيح البخاري (١٧٠٦). وقد مال الدارقطني في العلل (٥/٣٤٣) إلى أن يحيى دلَّسه عن رجلٍ مجهول، ولعله لأجل ذلك تجنَّبه مسلم، لكن يأتي أنه رواه غيرُه عن عكرمة.

(٥) أخرجه البزار (٨٧٩٢) من طريق الحكم بن أبان، والطحاوي (٢/١٦٠) من طريق أيوب، كلاهما عن عكرمة، به.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي خالد الأحمر بالحديث عن ابن جريج، عن عبدالكريم الجزري، عن عكرمة -مولى ابن عباس-، عن أنس بن مالك.

بابُ ما جاءَ في التَّلْبِيَة / [٦٢ب]

١٥٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو طلحة؛ أحمد بن محمد بن عبدالكريم الفزاري، ثنا جَمِيل بن الحسن، ثنا محبوب بن الحسن، ثنا داوُد بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ وَقَفَ بِعَرَفات، فلما قال: «**لَبَّيكَ اللهُمَّ لَبَّيك**»، قال: «**إنَّما الخَيرُ خَيرُ الآخِرَة**».

غريبٌ من حديث داوُد بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس، تفرَّد به محبوب بن الحسن عنه، ولا نعلم حدث به عنه غيرَ جَمِيل بن الحسن الجهضمي(١).

○ التخريج:

رواه داود بن أبي هند، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: داود، عن عكرمة، عن ابن عباس:

أخرجه ابن الجارود في المنتقى (٤٧٠)،

وابن خزيمة (٢٨٣١) -ومن طريق يوسف بن محمد بن محمد بن يوسف عنه: البيهقي (٥/٤٥)-،

والطبراني في الأوسط (٥٤١٩) عن محمد بن هارون الأنصاري،

والحاكم (١/٤٦٥) من طريق الهيثم بن خلف الدوري،

أربعتهم (ابن الجارود، وابن خزيمة، وابن هارون، والهيثم) عن جميل بن الحسن، به، بمثله.

إلا أنه وقع في رواية يوسف بن محمد عن ابن خزيمة: «نصر بن علي الجهضمي»، مكان: جميل بن الحسن الجهضمي، وقال في متنه: «خطب»، مكان: وقف(٢).

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥٥٩).

(٢) وليس الأمران خطأً في المطبوع أو النُّسخ، فقد أخرجه عن البيهقي: زاهر الشحامي في جزءٍ من حديث ابن خزيمة [١٥٨أ]، فجاء فيه كما في مطبوعة سنن البيهقي -سوى أنه سقط رفعُه إلى النبي ﷺ-.

الوجه الثاني: داود، عن عكرمة، مرسلًا:

أخرجه سعيد بن منصور -كما في البدر المنير، لابن الملقن (١٦٢/٦)، ونتائج الأفكار، لابن حجر (٢٣٤/٥)- عن هشيم، عن داود، به، بنحوه، ونسَبَ عكرمةَ: عكرمةَ بن خالد المخزومي.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن عبدالكريم الفزاري، أبو طلحة:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (١٤١).

٢- جَمِيل بن الحسن بن جميل العتكي، الجهضمي، أبو الحسن، البصري، نزيل الأهواز:

«صدوق يخطئ»[١].

٣- محبوب بن الحسن:

صدوق فيه لين، ورمي بالقدر. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧).

٤- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٥- عكرمة:

ثقة ثبت، عالم بالتفسير. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني لين، للين محبوب بن الحسن، وقد خولف فيه، فرواه هشيم، عن داود، عن عكرمة بن خالد المخزومي، مرسلًا، قال الحافظ ابن حجر: «فكأنه وقع في رواية جميل[٢]: عكرمة، غير منسوب، فظنَّ أنه مولى ابن عباس، ووصَلَ الحديثَ بذكر ابن

---

(١) تقريب التهذيب (٩٧٠).

(٢) كذا وقع هنا، وسيأتي في بقية الكلام مقارنةٌ بين محبوب وهشيم، فلا أدري هل ذِكرُ جميلٍ سهوٌ من الحافظ -وقد كان يملي من حفظه-، وإنما أراد محبوبًا، أو أنه متردِّدٌ في عهدة الخطأ بين الرجلين.

عباس فيه وهمًا. وهشيمٌ أحفَظُ من محبوب، وأعرَفُ بحديث داود، وروايته هي الراجحة»، وتعقَّب ابنُ حجر بذلك الحاكمَ في تصحيح الحديث[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محبوب بن الحسن بالحديث عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس، وتفرُّد جميل بن الحسن الجهضمي عن محبوب.

ووافقه على الشق الأول: الطبراني، قال: «لم يرو هذا الحديث عن داود بن أبي هند إلا محبوب بن الحسن»[٢].

وأما تفرُّد جميل بن الحسن، فقد رواه يوسف بن محمد بن محمد بن يوسف -هو الطوسي، وهو مجهول الحال[٣]- عن ابن خزيمة، عن نصر بن علي الجهضمي، عن محبوب، لكنَّ ذِكرَ نصرٍ خطأٌ ظاهر، فإن ابنَ خزيمة نفسَه أخرجه في صحيحه عن جميل بن الحسن الجهضمي، ولعل يوسفَ المذكورَ اشتبه عليه، أو وقع خطأٌ في نسخته، فضلًا عن خطئه في متن الحديث بتغيير لفظة: «وقف» إلى: «خطب».

وعليه، فلا تَرِد هذه الرواية على حكم الدارقطني بتفرد جميل. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) نتائج الأفكار (٥/٢٣٤).

(٢) المعجم الأوسط (٥/٣١٧).

(٣) روى عنه الحاكم -كما في هذا الحديث-، وأبو سعيد النقاش في فنون العجائب (٣٤)، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

بابُ ما جاءَ في القِرَان والإِفرَاد والتَّمَتُّع

١٦٠ – قال الدارقطني في التاسع: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا محمد بن عبدالوَاهِب الحارثي، ثنا محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن جابر، أن النبي ﷺ أَفْرَدَ الحَجّ.

غريبٌ من حديث عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله، تفرَّد به محمد بن مسلم الطائفي عنه، ولم يروه عنه غير محمد بن عبدالوَاهِب[1].

○ التخريج:

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٦٧٩/٣)، ورشيد الدين العطار في نزهة الناظر في ذكر من حدَّث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر (ص٤٤)، من طريق أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن شاذان، عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز -هو البغوي-، به، بمثله.

وأخرجه ابن حزم في حجة الوداع (٥١٦) من طريق إبراهيم بن حماد،

والخطيب في تاريخ بغداد (٦٧٩/٣)، وتلخيص المتشابه (٦٤١/٢)، من طريق محمد بن عبيدالله بن المنادي،

والخطيب في تاريخ بغداد (٦٧٩/٣) من طريق موسى بن هارون،

و(٦٨٠/٣) من طريق صالح بن محمد -المعروف بجزرة-،

أربعتهم (ابن حماد، وابن المنادي، وابن هارون، وصالح جزرة) عن محمد بن عبدالواهب الحارثي، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٣٣).

٢- محمد بن عبدالوَاهِب[١] **بن الزبير بن زنباع، الحارثي، أبو جعفر، الكوفي، ثم البغدادي:**

ثقة يُغرب. قال صالح جزرة: «ثقة»، واستنكر حديثين يرويهما، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»، وقال الدارقطني: «ثقة عنده غرائب»، ووثقه الحاكم. وأبطل ابن معين حديثين من روايته[٢].

٣- محمد بن مسلم الطائفي:

«صدوق يخطئ من حفظه»[٣].

٤- عمرو بن دينار:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٥١).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرد الطائفي -مع كونه صدوقًا يخطئ- عن عمرو بن دينار، وهو ثقة ثبت له أصحابٌ من كبار الحفاظ يجمعون حديثه ويضبطونه، كأيوب السختياني، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، وغيرهم.

وقد ألقى الحافظ صالح جزرة هذا الإسناد على يحيى بن معين، فقال: «باطل»، قال صالح: «مشهورٌ من حديث أبي الزبير، عن جابر[٤]، فأما عن عمرو فمنكر»[٥].

---

(١) تحرَّف في مصادر عديدة إلى: «عبدالوهاب»، والصواب المثبت، وقد ضبطه الخطيب في تلخيص المتشابه (٦٤١/٢) بتقديم الألف على الهاء، وأخرج حديثَه هذا. ولأجل التحريف المذكور خفي حاله على بعض العلماء، كابن حزم في حجة الوداع (ص٧١٥)، وابن القيم في زاد المعاد (١٦٤/٢)، وكرَّر قاسم بن قطلوبغا ترجمتَه في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٤٦/٨، ٤٤٧) للسبب ذاته.

(٢) تاريخ بغداد (٦٧٨/٣)، سؤالات السجزي للحاكم (٢٩٤)، تاريخ الإسلام (٦٧٨/٥)، لسان الميزان (٣٢٣/٧).

(٣) تقريب التهذيب (٦٢٩٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٢١٣).

(٥) تاريخ بغداد (٦٨٠/٣).

ولا يظهر أن النكارة فيه من محمد بن عبدالواهب الحارثي، فقد تواطأ غير واحد على توثيقه -كما سبق في ترجمته-، ومن استنكر حديثَه لم يحمّله عهدة النكارة.

وبهذا يتَّضح ما في قول ابن حزم في الحارثي إنه مجهولٌ[1] مِن نظر، وقد تردَّد ابن حزم في الموضع نفسِه في تعيين محمد بن مسلم، وذهب إلى أنه إن كان هو الطائفي فهو «ساقط البتة»، قال ابن القيم: «هو الطائفي يقينًا»، «ولم أرَ هذه العبارة فيه لغيره»[2].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن مسلم الطائفي بالحديث عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله، وتفرُّد محمد بن عبدالواهب الحارثي عن الطائفي.

ووافقه على ذلك رفيقُه الحافظ أبو بكر؛ أحمد بن إبراهيم بن شاذان، قال: «غريبٌ من حديث عمرو بن دينار عن جابر، تفرَّد به محمد بن مسلم، لم يروه عنه غير الحارثي»[3].

---

(١) حجة الوداع (ص٧١٥).

(٢) زاد المعاد (٢/١٦٤).

(٣) نزهة الناظر، للرشيد العطار (ص٤٤).

بابُ ما جاءَ في القِرَان / [٦٣أ]

١٦١- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا الحسين بن الحسن المروزي، ثنا يزيد بن زُرَيع، عن يونُس بن عُبَيد، عن حُمَيد، عن أنس، أن النبي ﷺ قال: «**لَبَّيكَ بِحَجَّةٍ وعُمرَة**».

قال لنا أبو محمد ابن صاعد: «هذا الحديثُ حديثٌ غريب، كَتَبَه معنا مُرَبَّعٌ وأصحابُه، ثم قَدِموا، فكان في فَوائدِهم».

غريبٌ من حديث يونُس بن عُبَيد، عن حُمَيد الطَّويل، تفرَّد به يزيد بن زُرَيع عنه، وتفرَّد به الحسين المروزي عن يزيد، ولم نكتبه إلا عن ابن صاعد[(١)].

○ التخريج:

رواه يزيد بن زريع، ويونس بن عبيد، واختُلف عنهما:

أولًا: الاختلاف عن يزيد بن زريع:

الوجه الأول: يزيد بن زريع، عن يونس بن عبيد، عن حميد، عن أنس:

أخرجه ابن عساكر في معجمه (١٠٦٧) من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله[(٢)].

وأخرجه الدارقطني في السنن (٢٧٣٤) -ومن طريقه فيها: ابن الجوزي في التحقيق (١٢٤٧)-،

والمخلص في السادس من المخلصيات (٢٠٥)،

كلاهما عن يحيى بن محمد بن صاعد، به، وزادا في متنه: «معًا»، وعَقِبه: قال يزيد بن زريع: وحدثناه حميد، بمثله.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٧٩١)، ولم يورد قول ابن صاعد.

(٢) جاء في آخره: «قال أبو محمد ابن صاعد: هذا حديث غريب، يعني: من رواية يونس. وقد رُوي عن يزيد بن زريع، عن حميدٍ نفسِه». والجملة الأخيرة يشتَبِه أن تكون من تمام كلام ابن صاعد، لكن الوقوف على مصدر ابن عساكر -وهو هذا الموضع من «الأفراد»- بيَّن أنها من كلام ابن عساكر نفسِه، وسيأتي الوجه الذي ذكره قريبًا.

وأخرجه الحاكم (٤٧٢/١) من طريق إبراهيم بن أبي طالب، عن الحسين بن الحسن المروزي، به، بزيادة: «معًا».

الوجه الثاني: يزيد بن زريع، عن حبيب بن الشهيد، عن بكر بن عبدالله، عن أنس:

أخرجه **مسلم** (١٢٣٢) عن أمية بن بسطام،

وأبو نعيم في مستخرجه (٢٨٦٢) من طريق أبي الأشعث -هو أحمد بن المقدام-،

كلاهما (أمية، وأبو الأشعث) عن يزيد بن زريع، به، بنحوه، وفي آخره زيادة من كلام بكر بن عبدالله، قال: فسألت ابن عمر، فقال: «أهللنا بالحج»، فرجعت إلى أنس، فأخبرته ما قال ابن عمر، فقال: «كأنما كنا صبيانًا».

الوجه الثالث: يزيد بن زريع، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن أنس:

أخرجه زاهر بن طاهر الشحامي في السباعيات الألف [٨٤ب]، وفي الثالث من حديث يوسف بن عاصم الرازي وغيره [١٤٩ب]، من طريق محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، به، بزيادة: «معًا».

ثانيًا: الاختلاف عن يونس بن عبيد:

الوجه الأول: يونس بن عبيد، عن حميد، عن أنس:

سبق تخريجه في الوجه الأول من الاختلاف عن يزيد بن زريع.

الوجه الثاني: يونس بن عبيد، عن أبي قدامة الحنفي، عن أنس:

أخرجه أحمد (١٢٦٤٣)، والبزار (٦٥٠١)، وأبو يعلى في معجمه (٤٢)، والمخلص في الثامن من المخلصيات (٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٢٩٢/٨، ٢٧٦/١١)، من طريق روح بن عبادة، عن شعبة، عن يونس، عن أبي قدامة، قال: قلت لأنس: بأي شيء كان رسول الله ﷺ يهل؟ قال: سمعته سبع مرار: «بعمرة وحجة، بعمرة وحجة».

الوجه الثالث: يونس بن عبيد، عن بكر بن عبدالله، عن أنس:

أخرجه البزار (٦٧٥٦) من طريق يحيى بن أبي زكريا الغساني،

وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٢٧٦/٨)- من طريق عبدالوارث،

كلاهما (يحيى، وعبدالوارث) عن يونس بن عبيد، به، بمعناه.

الوجه الرابع: يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عمران بن حصين:

أخرجه أبو عمرو بن نجيد في جزء من أحاديثه (٩٦٩)، وأبو نعيم في منتخب من حديث يونس بن عبيد (١٢)، من طريق صغدي بن سنان، عن يونس، به، بمعناه.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- الحسين بن الحسن بن حرب السلمي، أبو عبدالله، المروزي نزيل مكة:

ثقة. قال أبو حاتم الرازي: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة»[(١)]. وقد اقتصر ابن حجر في التقريب على وصفه بقوله: «صدوق»[(٢)]، والظاهر أنه أرفع من ذلك، فأبو حاتم الرازي يتشدَّد في التعديل، وقد وثَّقه معه ابن حبان ومسلمة، ولذا قال الذهبي في الكاشف: «ثقة عالم»[(٣)].

٣- يزيد بن زُرَيع:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٥٨).

٤- يونُس بن عُبَيد بن دينار العبدي، أبو عبيد، البصري:

«ثقة ثبت فاضل ورع»[(٤)].

٥- حُمَيد بن أبي حُمَيد الطَّويل، أبو عبيدة، البصري:

«ثقة مدلس»[(٥)].

---

(١) تهذيب التهذيب (٤٢١/١).

(٢) (١٣١٥).

(٣) (١٠٨٣).

(٤) تقريب التهذيب (٧٩٠٩).

(٥) المصدر نفسه (١٥٤٤).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، وقد صحَّحه الحاكم من حديث الحسين بن الحسن المروزي، إلا أنه قد خولف عن يزيد بن زريع:

* فرواه أمية بن بسطام، وأحمد بن المقدام، عن يزيد، عن حبيب بن الشهيد، عن بكر بن عبدالله، عن أنس بن مالك، وذكرا فيه قصة جرت لبكر بن عبدالله مع أنس وابن عمر -رضي الله عنهما-.

* ورواه محمد بن المنهال، عن يزيد بن زريع، عن يحيى بن أبي إسحاق، عن أنس.

وأمية بن بسطام هو ابن عم يزيد بن زريع، وهو «صدوق»[1]، وأحمد بن المقدام «صدوق» كذلك[2]، وقد اختار مسلم هذا الوجه، فأخرجه عن أمية.

إلا أن محمد بن المنهال «ثقة حافظ»[3]، وسبق أن الحسين بن الحسن المروزي ثقة.

والظاهر من تعدد الأوجه عن يزيد بن زريع مع ثقة رواتها عنه أن جميعها محفوظٌ عنه، فإنه «ثقة ثبت» -كما سبق في حاله-، ولا يبعد أنه حفظ الحديث عن غير شيخ.

وأصل الحديث محفوظ بالأوجه الثلاثة كلها:

فحديث حميد رواه عنه جماعةٌ من أصحابه[4]، وبعضهم يذكر فيه تصريحه بسماع أنس، وبعضهم يُدخل فيه بينه وبينه بكرَ بنَ عبدالله، وهو الوجه الذي أخرجه البخاريُّ

---

(١) المصدر نفسه (٥٥٢).

(٢) المصدر نفسه (١١٠).

(٣) المصدر نفسه (٦٣٢٨).

(٤) منهم يزيد بن زريع نفسُه -كما سلف في تخريج روايه-، وأخرجه الحميدي (١٢٤٩)، وابن أبي شيبة (١٤٨٨٦)، وأحمد (١٢٢٧٤)، عن سفيان بن عيينة، وابن سعد (١٧٥/٢) عن عبدالوهاب بن عطاء، وابن سعد (١٨٨/٢)، وابن أبي شيبة (١٤٨٨٥، ١٦٥٠٤) عن ابن علية، وأحمد (١٣٠٦٨) عن يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (١٤٠١٥) من طريق ابن المبارك، و(١٤٢١٨) من طريق شعبة، والدارمي (١٩٠٥) عن يزيد بن هارون.

من حديث حميد، وألمح مسلمٌ إلى هذا الاختلاف عنه[١].

وحديث بكر بن عبدالله (وهو الوجه الثاني عن يزيد بن زريع) محفوظٌ عن حبيب بن الشهيد (شيخ يزيد)، حيث رواه سعيد بن عامر عنه[٢]، ومحفوظ عن بكر، حيث رواه حميد، عنه، وهو عند البخاري -كما سلف-، كما جاء عن خالد الحذاء، عن بكر[٣]، وسبق تخريجه من حديث يونس بن عبيد، عن بكر.

وحديث يحيى بن أبي إسحاق رواه عنه غيرُ واحدٍ من أصحابه[٤].

ومع ذلك، فتبقى في الوجه الأول غرابةُ رواية يونس بن عبيد عن حميد الطويل، حيث إن يونس أكبر من حميد، وروايته عنه غير مشهورة، ولم يخرَّج منها في الكتب الستة شيء، بل المشهورُ المخرَّجُ عند الجماعة: رواية يونس عن حميد بن هلال[٥].

وقد خولف يزيد بن زريع عن يونس بن عبيد:

* فرواه شعبة، عن يونس، عن أبي قدامة الحنفي، عن أنس،

* ورواه يحيى بن أبي زكريا الغساني، وعبدالوارث، عن يونس، عن بكر بن عبدالله، عن أنس،

* ورواه صغدي بن سنان، عن يونس، عن الحسن، عن عمران بن حصين.

فأما الوجه الأخير، فصغدي ضعيف جدًّا[٦]، ولا نظر إلى روايته.

---

(١) صحيح البخاري (٤٣٥٣)، صحيح مسلم (١٢٥١)، وانظر: علل الترمذي الكبير (ص١٣٠).
(٢) سنن الدارمي (١٩٦٦)، مسند البزار (٦٧٥٥)، مسند أبي يعلى (٤١٥٤، ٥٦٩٥).
(٣) مسند البزار (٦٧٥٣، ٦٧٥٤)، مسند أبي يعلى (٤١٥٥)، صحيح ابن خزيمة (٢٦١٨).
(٤) أخرجه ابن سعد (١٨٨/٢)، وابن أبي شيبة (١٤٨٨١، ١٦٥٠٢)، عن ابن علية، وأحمد (١٢١٣٩) -وعنه أبو داود (١٧٩٥)-، ومسلم (١٢٥١)، والنسائي (٢٧٤٩)، من طريق هشيم، وأحمد (١٤٢١٧) من طريق شعبة، وابن ماجه (٢٩٦٨) من طريق عبدالأعلى بن عبدالأعلى، وغيرهم.
(٥) تهذيب الكمال (٥١٨/٣٢).
(٦) انظر: لسان الميزان (٣٢٠/٤).

وأما ما قبله، فلا يبعد -كما لم يبعد في الاختلاف عن يزيد بن زريع- أن الحديث كان عند يونس بن عبيد عن عدة شيوخ، خصوصًا أن رواةَ كل وجهٍ عنه ثقات أثبات: يزيد بن زريع، وشعبة، وعبدالوارث.

ويلاحظ أن أبا قدامة الحنفي، وبكر بن عبدالله، من طبقة شيوخ يونس بن عبيد، وهما شيخان لحميد الطويل -أيضًا-، فهذا وجه غرابة رواية يونس، عن حميد، وهو أن يونس ينزل فيها، فيرويها عمَّن شاركه في بعض شيوخه وهو أصغر منه -كما سبق-، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يزيد بن زريع بالحديث عن يونس بن عبيد، عن حميد الطويل، عن أنس، وتفرُّد الحسين المروزي عن يزيد، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن ابن صاعد.

والدارقطنيُّ في ذلك يوافق شيخه ابن صاعد في جُملة غرابة الحديث، حيث نقل عنه قوله: «هذا الحديثُ حديثٌ غريب، كتبه معنا مربعٌ وأصحابُه، ثم قدموا، فكان في فوائدهم».

ومربَّعٌ هو الحافظ محمد بن إبراهيم الأنماطي، أحد تلامذة أحمد وابن معين، وهو شيخٌ لابن صاعد[1]. والظاهر أن ابن صاعد أراد هنا أن يبين علوَّ إسناده، وأنه يشارك ذلك الحافظَ وأصحابَه عن شيخهم في هذا الحديث الذي استُفيد عنهم واستُغرب من حديثهم.

هذا، والحديث يرويه غيرُ ابن صاعد -كما تبين في تخريجه-، وإن لم يكتبه الدارقطني إلا عنه. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٢/٢٧٠)، تاريخ الإسلام (٦/١٣٩).

١٦٢- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا محمد بن (المفَضَّل)[١] بن إبراهيم الأشعري، ثنا أبي، ثنا إسماعيل بن أبي زياد السكوني -وهو إسماعيل بن مسلم-، عن داوُد بن أبي هند، عن أنس بن مالك، أن رسول الله ﷺ لَبَّى بالحَجِّ والعُمرَةِ جميعًا.

غريبٌ من حديث داوُد بن أبي هند، عن أنس بن مالك، تفرَّد به إسماعيل بن أبي زياد[٢] عنه[٣].

○ التخريج:

أخرجه تمام في فوائده (١١٨٣) من طريق سيار بن الحسن، عن عبدالرحمن بن جبلة، عن جعفر بن سليمان، عن داود، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد:

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- محمد بن المفَضَّل بن إبراهيم بن قيس بن رمانة، أبو جعفر، الأشعري:

رافضي مجهول الحال. لم أجد راويًا عنه إلا ابن عقدة[٤]، وقد مرَّ في ترجمته أنه يروي عن شيوخٍ لا يُعرفون، لكني وجدتُ هذا الشيخَ معروفًا عند الرافضة، وقد صنَّف

(١) وقع في الأصل: «الفضل»، والصواب المثبت من إسنادٍ مشابه في سنن الدارقطني (٢٠٧٧)، ومن مصادر روايات الراوي وترجمته -وستأتي الإحالة إلى بعضها-.

(٢) وقع في الأطراف: «إسماعيل بن زياد»، وهو قولٌ في اسمه، غير أن الدارقطنيَّ يسمي والده مسلمًا -كما سبق في الإسناد، وكما في الضعفاء والمتروكين (٨٣)، وسؤالات البرقاني (٤)-، وسيأتي في الحديث (٢٨٩) على الصواب: «إسماعيل بن أبي زياد».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٨٣٦)، جامع الآثار، لابن ناصر الدين (٥/٤٤٩).

(٤) جاءت في صفة النفاق ونعت المنافقين، لأبي نعيم (ص١٠٦)، روايةٌ لأحمد بن زياد بن عجلان، عن محمد بن مفضل بن إبراهيم، إلا أن «أحمد بن زياد بن عجلان» هذا هو ابن عقدة نفسُه، نُسب إلى بعض أجداده الأعلين تدليسًا، وتمام نسبه: أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبدالله بن عجلان. وسيأتي نحوُ هذا وأشدُّ منه في الحديث (٣٠٠).

كتبًا منها: «التقية»، و«مجالس الأئمة»، وهو موثَّقٌ عندهم[١]، غير أن توثيقَهم لا يكفي في رفع جهالة حاله، إن لم يكن عائدًا عليه بعكسه.

وجده الأعلى: قيس بن رمانة، كوفيٌّ رافضيٌّ معروف[٢].

٣- المفَضَّل بن إبراهيم الأشعري:

مجهول الحال. لم أجد راويًا عنه إلا ابنه، وذكره البخاريُّ ضمن ترجمة راوٍ آخر، ولم يذكر الراويَ عنه[٣]، ولم أقف فيه على غير ذلك. وسبق أن جدَّه وابنه رافضيان، فكأنه بيتُ رفض.

٤- إسماعيل بن مسلم، ابن أبي زياد -وقيل: ابن زياد-، الكوفي:

«متروك، كذبوه»[٤].

٥- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، شبيه بالموضوع، لجهالة محمد بن المفضل الأشعري وأبيه، ووهاء حال إسماعيل بن أبي زياد.

وقد تبيَّن في التخريج أن الحديث جاء من جهةٍ أخرى عن داود بن أبي هند، وهي رواية سيار بن الحسن، عن عبدالرحمن بن جبلة، عن جعفر بن سليمان، عنه.

---

(١) انظر: المفيد من معجم رجال الحديث، للجواهري (ص٥٨٠).

(٢) ترجمته في لسان الميزان (٦/٤٠٥).

(٣) التاريخ الكبير (٨/١١٠). والإسناد الذي ذكره البخاري أخرجه الدارقطني في الأفراد -كما في أطرافه (٤٦٤٧)-، إلا أن صاحب الأطراف اقتطعه، فلم يذكر مَن دون المفضل، ولم أجده في موضعٍ آخر، ولعل الدارقطنيَّ أخرجه بنفس إسناد هذا الحديث، فإن كان كذلك رجع الأمر إلى محمد بن المفضل.

(٤) تقريب التهذيب (٤٤٦، ص١١٠).

وابن جبلة هذا هو عبدالرحمن بن عمرو بن جبلة -كما صُرِّح به في روايةٍ أخرى لسيار عنه[1]-، وهو كذاب -كما سبق في الحديث (٦٢)-.

فالحديث من هذه الجهة واهٍ -أيضًا-، ولا يبعد أن ابن جبلة سرقه من حديث إسماعيل بن أبي زياد أو غيره، وركَّبه على جعفر بن سليمان، فرواية ابن جبلة لا ترفع غرابةَ الحديث عن داود.

كل ذلك فضلًا عن أنه لم يصح سماع داود بن أبي هند من أنس -كما سبق في الحديث (٥٣)-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن أبي زياد بالحديث عن داود بن أبي هند، عن أنس بن مالك.

وجاءت لإسماعيل متابعة واهية جدًّا، لا تجبر تفرُّده، ولا يُتعقَّب بها الدارقطني في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) علل الدارقطني (١٣/١).

بابُ المُتَابَعَةِ بَينَ الحَجِّ والعُمرَة

١٦٣- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو بكر؛ محمد ابن نيروز الأنماطي، ثنا عمرو بن علي، ثنا فُضَيل بن سليمان، ثنا محمد بن عثمان بن عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع، عن عاصم بن عُبَيدالله، عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن النبي ﷺ: «**تابِعُوا بَينَ الحَجِّ والعُمرَة، فإنَّهما يَنفِيَان الفقرَ والذُّنُوبَ كما تَنفِي الكِيرُ خَبَثَ (الحديد)**[1]».

غريبٌ من حديث محمد بن عثمان بن عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع[2]، عن عاصم بن عُبَيدالله، لم يروه عنه غير الفُضَيل بن سليمان (النميري)[3][4].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد من رواية محمد بن عثمان.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن إبراهيم بن نيروز، أبو بكر، الأنماطي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٨).

٢- عمرو بن علي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٣).

٣- فُضَيل بن سليمان النميري:

صدوق له خطأ كثير. سبقت ترجمته في الحديث (٧٦).

٤- عاصم بن عُبَيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي، المدني:

(١) كتبها الناسخ على رسم: «الحديث» سهوًا.
(٢) وقع في الأطراف: «أشوع»، وصوَّبه المحقق في الحاشية.
(٣) وقع في الأصل: «المنقري»، والصواب المثبت من الأطراف، وترجمة الراوي.
(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢١٠).

«ضعيف»[١].

٥- عبدالله بن عامر بن ربيعة العنزي، حليف بني عدي، أبو محمد، المدني:

«ولد على عهد النبي ﷺ، ولأبيه صحبة مشهورة، ووثقه العجلي»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف عاصم بن عبيدالله.

والحديث مشهورٌ عن عاصم، وقد اختُلف عنه وعمَّن دونه في هذا الحديث اختلافًا كثيرًا، قال الدارقطني في العلل: «يرويه عاصم بن عبيدالله بن عاصم بن عمر بن الخطاب -ولم يكن بالحافظ-، رواه عن عبدالله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه، عن عمر، وكان يضطرب فيه، فتارةً لا يذكر فيه عامر بن ربيعة، فيجعله عن عبدالله بن عامر، عن عمر، وتارةً يذكره فيه[٣]. حدث به عنه عبيدالله بن عمر، ومحمد بن عجلان، وسفيان الثوري، وشريك بن عبدالله، واختلف عنهم فيه...»، ثم ساق ذلك مطوّلًا[٤].

وإنما مرادُ الدارقطني هنا غرابةُ رواية محمد بن عثمان عن عاصم بخصوصها، وهي روايةٌ لم يذكرها في العلل، مع حُسنِ إسنادها إلى راويها، وكونِها تزيدُ اضطرابَ عاصم بن عبيدالله بيانًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الفضيل بن سليمان بالحديث عن محمد بن عثمان بن عبدالرحمن بن سعيد بن يربوع، عن عاصم بن عُبَيدالله.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٠٦٥).

(٢) المصدر نفسه (٣٤٠٣).

(٣) وتارةً لا يذكر عمر -كما في رواية الأفراد هنا-، وهو وجهٌ ذكره الدارقطني في بقية كلامه، لكن بإسنادٍ آخر.

(٤) العلل (١/١٦٨-١٧١).

بابٌ في المُحْرِمِ يَحلِقُ رأسَه

١٦٤ – قال الدارقطني[١]: حدثنا أبو القاسم؛ بدر بن الهيثم بن خلف القاضي، ثنا هارون بن إسحاق الهَمْداني، ثنا سفيان بن عُيَينة، عن ابن أبي نَجِيح، عن مجاهد.

وأيوب بن موسى، عن مجاهد:

عن ابن أبي ليلى، عن كعب -وهو ابن عُجرَة-، أن النبي ﷺ رأى كعبًا وهو يوقِد تحت قِدر -أو: بُرْمَة[٢]-، والقَملُ يتهافَتُ على وَجهِه، فقال: «**أيُؤذيك هَوَامُّك**[٣] **يا كعب؟**». قال: نعم. قال: «**فاحلِق رأسَك، وأَطعِم فرَقًا**[٤] **بين سِتَّةِ مَسَاكين، أو صُم ثلاثةَ أيام، أو انسك نَسِيكة**[٥]».

غريبٌ من حديث أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص القرشي الأموي، عن مجاهد، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، تفرَّد به سفيان بن عُيَينة، وتفرَّد به هارون بن إسحاق الهَمْداني، عن سفيان بن عُيَينة، بهذا الإسناد[٦]. / [٦٣ب]

○ التخريج:

رواه سفيان بن عيينة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح وأيوب بن موسى، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

---

(١) كتب في الحاشية: «لم يعين الجزء»، وليس هو من أحاديث الأجزاء الموجودة.

(٢) قال في النهاية (١/١٢١): «البُرمة: القِدر -مطلقًا-، وهي في الأصل: المتَّخذة من الحجر المعروف بالحجاز واليمن».

(٣) جمع هامَّة، قال في النهاية (٥/٢٧٥): «كل ذات سم يقتل...، وقد يقع على ما يدبُّ من الحيوان، وإن لم يقتل، كالحشرات»، ثم ذكر هذا الحديث، وقال: «أراد القمل».

(٤) قال في النهاية (٣/٤٣٧): «الفَرَق -بالتحريك-: مكيال...»، ثم ساق الخلاف في مقدار سعته.

(٥) قال في النهاية (٥/٤٨): «النسيكة: الذبيحة».

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٠١).

الوجه الثاني: سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح وأيوب السختياني، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة:

أخرجه الحميدي (٧٢٦) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢٧٦٦)-،

وأبو عبيد في الأموال (١٦١١)،

وسعيد بن منصور في سننه (٢٩١/التفسير)،

و**مسلم** (١٢٠١)، والفاكهي في أخبار مكة (٢٨٦٠)، والترمذي (٩٥٣)، والسراج في حديثه (٢٤٢٩)، والطبراني في المعجم الكبير (١١٤/١٩)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢٧٦٦)، والبيهقي (١٧٠/٤، ٥٥/٥)، من طريق محمد بن أبي عمر،

والطبري في تفسيره (٣٨٦/٣) من طريق يحيى بن آدم،

وأبو علي الطوسي في مستخرجه على الترمذي (٨٧٥) عن زياد بن أيوب،

وأبو عوانة (٣٦٣٥)، وابن حبان (٣٩٨٠)، من طريق إبراهيم بن بشار،

والطبراني (١١٥/١٩) من طريق سفيان بن وكيع،

ثمانيتهم (الحميدي، وأبو عبيد، وسعيد، وابن أبي عمر، ويحيى بن آدم، وزياد بن أيوب، وإبراهيم بن بشار، وابن وكيع) عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه.

إلا أن أيوب جاء مهملًا عند أبي نعيم في رواية الحميدي، وعند من سوى الترمذي في رواية ابن أبي عمر، وفي رواية زياد عند الطوسي، وعند أبي عوانة في رواية إبراهيم بن بشار، وفي رواية سفيان بن وكيع عند الطبراني.

○ رجال الإسناد:

١- بدر بن الهيثم بن خلف، أبو القاسم، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٥).

٢- هارون بن إسحاق الهَمْداني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٨٢).

٣- سفيان بن عيينة:

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٤- عبدالله بن أبي نَجِيح؛ يسار، الثقفي مولاهم، أبو يسار، المكي:

«ثقة...، وربما دلس»[١].

٥- مجاهد:

ثقة إمام في التفسير وفي العلم. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٦- أيوب بن موسى بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي، أبو موسى، المكي:

«ثقة»[٢].

٧- عبدالرحمن بن أبي ليلى:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٩).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، إلا أن هارون بن إسحاق خولف عن ابن عيينة، فرواه الحميدي -وهو «أجلُّ أصحاب ابن عيينة»[٣]-، ويحيى بن آدم -وهو «ثقة حافظ»[٤]-، فصرَّحا بأن شيخَ ابن عيينة في الحديث هو أيوب السختياني، ووافقهما ابنُ أبي عمر وإبراهيم بن بشار -في بعض الروايات عنهما-.

ولا شكَّ أن رواية هؤلاء، بحفظهم وتقدُّمهم في ابن عيينة واجتماعهم، أضبط من انفراد هارون بن إسحاق -وإن كان ثقة-.

ويؤيد ذلك أن الحديثَ مشهورٌ عن أيوب السختياني، حيث رواه عنه جماعةٌ من أصحابه المعروفين بالرواية عنه[٥]، وأما أيوب بن موسى، فلم أجد الحديث من طريقه إلا

---

(١) تقريب التهذيب (٣٦٦٢).

(٢) المصدر نفسه (٦٢٥).

(٣) المصدر نفسه (٣٣٢٠).

(٤) المصدر نفسه (٧٤٩٦).

(٥) أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢٠٧) عن معمر، وأحمد (١٨٣٩٤)، ومسلم (١٢٠١)، والترمذي

في هذا الموضع، بل إن روايته عن مجاهد من أصلها لا تُعرف[١].

وحديث أيوب بن موسى محصورٌ عند الأئمة الذين هم تلامذةُ ابن عيينة، قال ابن المديني: «له نحو أربعين حديثًا»[٢]، فلو كان سفيان يروي عنه عن مجاهد شيئًا، لاشتهر هذا الإسناد.

هذا، وقد قال صاحب الأطراف: «وقال -يعني: الدارقطني- في موضعٍ آخر: «ورواه ابن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد»، يعني: أن هذا هو المحفوظ»[٣]. ولم أقف على الموضع الآخر، إلا أن في تفسير كلام الدارقطني بما قاله صاحب الأطراف نظرًا، فإن ذِكرَ أيوب محفوظٌ في رواية هارون بن إسحاق وغيرِه عن ابن عيينة[٤]، وابنُ أبي نجيح معطوفٌ عليه، وليس مُبدلًا عنه حتى يقال: إنه هو المحفوظ، وإنما الشأن في تعيين أيوب بالسختياني أو بابن موسى.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة بالحديث عن أيوب بن موسى، عن مجاهد، عن ابن أبي ليلى، عن كعب بن عجرة، وتفرُّد هارون بن إسحاق الهَمْداني، عن سفيان.

(٢٩٧٤)، من طريق إسماعيل بن علية، والبخاري (٤١٩٠، ٥٧٠٣)، ومسلم (١٢٠١)، من طريق حماد بن زيد، والبخاري (٥٦٦٥) من طريق سفيان الثوري، و(٦٧٠٨) من طريق ابن عون، وابن حبان (٣٩٧٨) من طريق يزيد بن زريع، والطبراني (١١٤/١٩) من طريق حماد بن سلمة، والطحاوي (١٢٠/٣) من طريق وهيب، جميعهم عن أيوب، به.

(١) لم يُذكر مجاهد في شيوخه من ترجمته في تهذيب الكمال (٤٩٥/٣)، ولا ذُكر هو في الرواة عن مجاهد من ترجمته (٢٣٠/٢٧)، ولم أجد من حديثه عنه شيئًا.

(٢) تهذيب الكمال (٤٩٥/٣).

(٣) (١٢٠/٢).

(٤) وإن لم يذكره بعض أصحابه اختصارًا، كأحمد في مسنده (١٨٤١٢)، والشافعي -كما في السنن المأثورة (٤٦٧)، وأحكام القرآن، للطحاوي (١٧٠٣)-.

بابٌ: لا يَقطَعُ الحَاجُّ التَّلبِيَةَ حَتَّى يَرمِي الجَمرَة

١٦٥- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو محمد؛ عبدالله بن أحمد بن عتاب العبدي -إملاءً، في جمادى الآخرة، سنة ٣١٧-، ثنا أبو عقيل؛ محمد بن مسلمة بن الرَّيَّان الرَّملي، ثنا أبي، ثنا القاسم بن غصن، عن حُصَين بن عبدالرحمن، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، أنه قال عند جمرة العقبة: هاهنا سمعتُ الذي أُنزِلَتْ[1] عليه سُورةُ البَقَرة ﷺ، وهو يقول: «**لَبَّيكَ اللهُمَّ لَبَّيك**».

غريبٌ من حديث حُصَين بن عبدالرحمن، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، تفرَّد به القاسم بن غصن عنه، وتفرَّد به مسلمة بن رَيَّان عن القاسم بن غصن.

والمعروف عن حُصَين: عن كثير بن مدرك، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود[2]. / [٦٥أ]

○ التخريج:

رواه حصين بن عبدالرحمن، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: حصين، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: حصين، عن كثير بن مدرك، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود:

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (١٨٦) -ومن طريقه **مسلم** (١٢٨٣)، وأبو عوانة (٣٩٩٨)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٢٩٥٣)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٠٦٦)-، والنسائي في المجتبى (٣٠٦٩)، والكبرى (٤٠٣٩)، وأبو عوانة (٣٩٩٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢٢٥)، وأحكام القرآن (١٥٢٠)، من طريق أبي الأحوص -هو سلام بن سليم-،

(١) في نسخة من الأطراف: «أنزل»، وفي النسخة الأخرى كما في الأصل.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٠٣١).

وأحمد (٣٦١٩) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه (٢٩٥٤)-، و**مسلم** (١٢٨٣)، والبيهقي في السنن (١١٢/٥)، من طريق هشيم،

وأحمد (٤٠٥٦) -ومن طريقه أبو نعيم في مستخرجه (٢٩٥٥)-، و**مسلم** (١٢٨٣)، والنسائي في الكبرى (٤٠٢٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢٥/٢)، وأحكام القرآن (١٥٢١)، والطبراني في الكبير (١٠٤٨١)، وأبو نعيم في مستخرجه (٢٩٥٥)، من طريق سفيان -هو الثوري-،

و**مسلم** (١٢٨٣) من طريق زياد البكائي،

وأبو عوانة (٣٩٩٧) من طريق ورقاء -هو ابن عمر-،

وأبو نعيم في مستخرجه (٢٩٥٦) من طريق سليمان بن كثير،

ستتهم (أبو الأحوص، وهشيم، وسفيان، والبكائي، وورقاء، وسليمان بن كثير) عن حصين بن عبدالرحمن، به، بمعناه، واختلفوا في تعيين الموضع الذي ساق فيه ابنُ مسعود الحديثَ، فقال أبو الأحوص، والبكائي، وورقاء، وسليمان بن كثير: «بجمع»، وقال هشيم: «حين أفاض من جمع»، وقال الثوري: «ليلة جمع» -وفي رواية عنه: «ليلة المزدلفة»-.

إلا أن زيادًا البكائي جعله من حديث عبدالرحمن بن يزيد وأخيه الأسود معًا عن ابن مسعود.

الوجه الثالث: حصين، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٦٦٦) من طريق محمد بن عبدالعزيز الرملي، عن القاسم بن غصن، عن حصين، به، بلفظ: «رأيت رسول الله ﷺ لبَّى حتى رمى جمرة العقبة».

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن أحمد بن عتاب بن محمد بن فائد العبدي، أبو محمد:

ثقة. قال الخطيب: «كان ثقة»[(١)].

٢- محمد بن مسلمة بن محمد بن الرَّيَّان الثقفي، أبو عقيل، الرملي:

(١) تاريخ بغداد (٢٣/١١)، تاريخ الإسلام (٣٤٠/٧).

مستور. روى عن أبيه، ومحمد بن أبي السري، ومعاوية بن الهيثم بن الريان الخراساني، وروى عنه غير واحد، كشيخ الدارقطني هنا، والحافظ أحمد بن عمرو الطحان -نزيل الرملة-، والقاضي عبدالله بن أحمد ابن زبر الربعي، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

٣- مسلمة بن محمد بن الرَّيَّان الثقفي، أبو الريان، الرملي:

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يروي عن القاسم بن غصن، عن سليمان التيمي. حدثنا عنه ابنُ قتيبة نسخةً حسنةً مستقيمة»[٢].

والظاهر من كلام ابن حبان أنه سبر ما وقع له من حديثه، ولم يرَ فيه ما يُستنكر، وهذا من أرفع درجات توثيق ابن حبان.

٤- القاسم بن غصن:

ضعيف. سئل عنه وكيع، فقال: «لا بأس به». وأما أحمد فقال: «حدث بأحاديث مناكير»، وقال أبو زرعة: «ليس بقوي»، وقال أبو حاتم: «ضعيف»، وقال البزار: «لم يكن بالقوي في الحديث»، وقال ابن حبان: «يروي المناكير عن المشاهير، يقلب الأسانيد ويسند الموقوف، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة وغرائب ومناكير»، وذكره جماعة في الضعفاء[٣].

ويظهر أن مراد وكيع بقوله: «لا بأس به»: في العدالة، ويحتمل أنه لم تكن ظهرت له مناكيرُ حديثِه في وقته، إذ وكيعٌ متقدمُ الزمن على جميع مَن ضعَّفه.

٥- حُصَين بن عبدالرحمن:

ثقة تغيَّر حفظه في الآخر. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٦- أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي، الكوفي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

---

(١) الإكمال، لابن ماكولا (١١١/٤)، تاريخ دمشق (١٠٢/٥، ٢٣١/٥٥).

(٢) الثقات (١٨٠/٩)، المؤتلف والمختلف، للدارقطني (١٠٧٣/٢)، المؤتلف والمختلف، لعبدالغني الأزدي (٣٧٤/١)، تهذيب مستمر الأوهام، لابن ماكولا (ص٢٢٨)، الإكمال، له (١١١/٤).

(٣) انظر: لسان الميزان (٣٧٩/٦).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف القاسم بن غصن، وقد اختُلف عنه:

* فرواه محمد بن مسلمة بن الريان، عن أبيه، عنه، عن حصين، عن أبي وائل، عن ابن مسعود،

* ورواه محمد بن عبدالعزيز الرملي، عن القاسم بن غصن، عن حصين، عن إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود، بمتنٍ بمعناه.

وراوي الوجه الثاني معروفٌ برواية المناكير عن شيخه، قال ابن عدي: «وأما إذا روى عن القاسم بن غصن: محمدُ بنُ عبدالعزيز الرملي، فإنه يأتي عنه عن مشايخه بمناكير»(١).

ومع ذلك، فالقاسم بن غصن نفسُه مخالَفٌ في الوجهين جميعًا، حيث رواه جماعة من أصحاب حصين الثقات، كسفيان الثوري، وأبي الأحوص، وتابعهم بعض الصدوقين، كزياد البكائي، وورقاء بن عمر، وسليمان بن كثير، بل تابعهم أثبت الناس في حصين، وهو هشيم، قال يحيى القطان وابن مهدي: «هشيم في حصين أثبت من سفيان وشعبة»، وقال ابن مهدي فيه: «أثبت الناس في حصين»، وقال أحمد: «ليس أحدٌ أصحُّ حديثًا عن حصين من هشيم»(٢)، كلهم رواه عن حصين، عن كثير بن مدرك، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، وكلهم خالف القاسمَ في متنه أيضًا، فلم يذكروا أن ابن مسعود ساق الحديث عند جمرة العقبة، بل بالمزدلفة.

وقد مال الدارقطني إلى ترجيح هذا الوجه، فوصفه هنا بـ«المعروف عن حصين»، وهو يشير بذلك إلى أن حديث القاسم بن غصن منكر، وهو كذلك، لكونه خالف جماعة الثقات مع ضعفه.

ومما يؤيده -أيضًا-: أن الحديث جاء عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود، موقوفًا، وهو في صحيح البخاري من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن عبدالرحمن، قال: «خرجنا مع عبدالله -رضي الله عنه- إلى مكة، ثم قدمنا جمعًا...، ثم صلى الفجر حين

---

(١) الكامل (٨/٦١٢).

(٢) تهذيب الكمال (٣٠/٢٨١، ٢٨٢). وفضلًا عن كون هشيمٍ أخصَّ أصحاب حصين، فقد صرَّح بسماع هذا الحديث منه في كل مواضع تخريج روايته، فلا أثر لتدليسه هنا.

طلع الفجر...، ثم وقف حتى أسفر، ثم قال: «لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة»، فما أدري أقوله كان أسرع أم دفع عثمان -رضي الله عنه-، **فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر**»[١].

وكذلك جاء الحديث عن أبي وائل، عن ابن مسعود، موقوفًا، رواه عامر بن شقيق -وإن كان «لين الحديث»[٢]-، عنه، عن ابن مسعود، أنه لبى حتى رمى جمرة العقبة[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد القاسم بن غصن بالحديث عن حُصَين بن عبدالرحمن، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، وتفرُّد مسلمة بن ريان عن القاسم.

(١) صحيح البخاري (١٦٨٣). وأخرجه الطحاوي (٢/٢٢٧)، والبيهقي (٥/١٢١، ١٢٩)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (١٤١٦)، وعند بعضهم التصريح بوقفه. وأخرجه الطحاوي (٢/٢٢٤) من طريق إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، موقوفًا -كذلك-.

(٢) تقريب التهذيب (٣٠٩٣).

(٣) أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في الحجة على أهل المدينة (٢/١٠٤)، وابن أبي شيبة (١٤٥٤٩)، والطبراني (٩٢٠٥)، من طرق عنه، وقد جاء عنه مرفوعًا، ولا يصح، انظر: علل الدارقطني (٧/٢٧٠).

بابٌ: لا تُوضَعُ النَّوَاصِي إلا في حَجٍّ أو عُمرَة

١٦٦– قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حَيَّة، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا محمد بن سليمان بن مسمول، ثنا عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تُوضَعُ النَّوَاصِي**[1] **إلا في حَجٍّ أو عُمرَة**».

غريبٌ من حديث محمد بن المنكدر، عن جابر، وهو غريبٌ من حديث عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، تفرَّد به محمد بن سليمان بن مسمول عنه[2].

○ التخريج:

رواه محمد بن المنكدر، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن المنكدر، عن جابر:

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٣٩١/٤)، وأبو بكر الأنصاري في مشيخته: أحاديث الشيوخ الثقات (٢٣٨)، من طريق أحمد بن محمد بن عمران -المعروف بابن الجندي-، عن عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حية، به، بمثله.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (١٥٦٣)، والطبراني في الأوسط (٩٤٧٥)، عن يعقوب بن إسحاق بن أبي إسرائيل،

وابن عدي في الكامل (١٥٢٥١) عن أبي يعلى،

كلاهما (يعقوب، وأبو يعلى) عن إسحاق بن أبي إسرائيل، به، بنحوه.

وأخرجه البزار (١١٣٤/كشف الأستار) عن عمرو بن مالك، عن محمد بن سليمان بن مسمول، به، بمثله.

وأخرجه الرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٤٩٢) من طريق أحمد بن سليمان بن

---

(١) أي: لحلق الرأس، حيث استُدلَّ بهذا الحديث على كراهيته، انظر: المغني، لابن قدامة (١٢٢/١).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٧١٤)، وأحال في كلام الدارقطني إلى كلامه على الحديث الآتي برقم (٢٣٢)، وبينهما فرق يسير.

هاشم، عن محمد بن إسماعيل بن الأشج، قال: سألت يوسف بن محمد المنكدري، فقلت: أأخبرك أبوك أن جابر بن عبدالله حدثه أن رسول الله ﷺ قال: «لا توضع النواصي إلا لله -عز وجل- في حج أو عمرة»؟ قال: نعم.

الوجه الثاني: محمد بن المنكدر، مقطوعًا:

أخرجه البغوي في الجعديات (١٦٧٧) عن محمد بن عباد، والخلال في الترجل (٥٨) من طريق ابن أبي عمر، و(٥٩) من طريق حامد بن يحيى، والعقيلي (٤٧٣/٣) من طريق بشر بن الحكم، أربعتهم (ابن عباد، وابن أبي عمر، وحامد، وبشر) عن سفيان -هو ابن عيينة-، عن نافع بن محرز، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، بنحوه.

إلا أن ابن عباد لم يذكر نافعًا، وقال: عن ابنِ ابنِ المنكدر[1].

○ رجال الإسناد:

١- عبدالوهاب بن عيسى بن عبدالوهاب بن أبي حية، أبو القاسم، البغدادي:

ثقة، تكلم فيه لوقفه في القرآن. قال الدارقطني: «ثقة يُرمى بالوقف»، وقال الخطيب: «وكان صدوقًا في روايته، ويذهب إلى الوقف في القرآن»[2].

٢- إسحاق بن أبي إسرائيل:

صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٣- محمد بن سليمان بن مسمول المخزومي، المكي:

ضعيف. وثَّقه ابن معين، وذكره ابن حبان في الثقات. لكن تكلم فيه الحميدي -وهو من أهل بلده-، وضعَّفه أبو حاتم، والنسائي، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه متنًا أو إسنادًا»، وذكره جماعةٌ من المصنفين في الضعفاء[3].

قال الألباني: «فلعل ابن معين لم يقف على تلك المنكرات التي ذكرها ابن عدي،

---

(١) وقع في مطبوع الجعديات، وفي نسخة كوبريلي [٤٩أ]: «ابن المنكدر»، والصواب المثبت من نسخة دار الكتب المصرية [٢١٦] -وهي بخط الحافظ ابن النجار-.

(٢) تاريخ بغداد (٢٨٧/١٢)، تاريخ الإسلام (٣٥٦/٧).

(٣) انظر: لسان الميزان (١٧١/٧).

والأخرى التي أشار إليها، ولذلك لم يعتمده من جاء بعده من الحفاظ، كأبي حاتم وغيره»[1].

٤- عمر بن محمد بن المنكدر التيمي، المدني:

«ثقة»[2].

٥- محمد بن المنكدر:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف محمد بن سليمان بن مسمول، وقد خولف فيه عن عمر بن محمد بن المنكدر، فقال نافعُ بنُ محرز، عن عمر: عن أبيه، مقطوعًا عليه من كلامه.

ونافع بن محرز ذكره ابن حبان في الثقات[3]، ولم أقف في حاله على غير ذلك، إلا أن العقيلي رجَّح روايته، فقال عقبها: «وهذا الحديث أولى من حديث محمد بن سليمان بن مسمول»[4]، والظاهر أن الرجلَ -على الجهالة التي فيه- أقوى عند العقيلي من ابن مسمول، أو أن العقيليَّ نظر إلى أن الأشبه بألفاظ الحديث كونه مقطوعًا، فرجَّح ذلك وإن كان في حال راويه بعض الجهالة[5].

ولا تصحُّ رواية محمد بن عباد، عن سفيان بن عيينة، عن ابن ابن المنكدر، عن أبيه، مقطوعًا، إذ المحفوظ عن سفيان رواية الجماعة عنه، بذكر نافعٍ بينه وبين ابن ابن المنكدر، ومحمد بن عباد «صدوق يَهِم»[6]، والظاهر أنه لم يضبط إسنادَ ابن عيينة لهذا الأثر.

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٢/٤٧٨).

(٢) تقريب التهذيب (٤٩٦٨).

(٣) (٩/٢١٠).

(٤) الضعفاء (٣/٤٧٤).

(٥) حكى المروذي في الورع (٢٣) حكايةً لابن عيينة، وفيها ذِكرٌ لنافع بن محرز هذا، فلعله كان من الحجازيين المعروفين عنده. ويلاحظ أن العقيليَّ حجازيٌّ كذلك، فلا يبعد أنه عرف نافعًا هذا بالثقة.

(٦) تقريب التهذيب (٥٩٩٣).

وقد قال البزار في كلامه على هذا الحديث: «وعمر حدث بأحاديث عن كتب، فوقع في النفس منه تهمة»[(١)]، وأشار الأزدي إلى نحو ما أشار إليه البزار[(٢)]، إلا أن الراجح أن عمر ثقةٌ -كما سبق في حاله-، والعهدة هنا على ابن مسمول.

هذا، وقد جاءت متابعةٌ لحديث ابن مسمول الموصول، أخرجها الرامهرمزي من طريق يوسف بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، إلا أن في الإسناد إلى يوسف مجاهيل لم أقف عليهم، ويوسف نفسُه «ضعيف»[(٣)].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن سليمان بن مسمول به عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر.

وقد قال البزار: «لا نعلمه عن جابر إلا بهذا الإسناد»[(٤)]، غير أن للحديث إسنادًا آخر عن جابر -كما سلف-، لكنه إسنادٌ مظلم، فوروده على كلام البزار غير قوي.

ووافق الدارقطنيُّ الطبرانيَّ، حيث إنه قال في هذا الحديث وحديثٍ آخر: «لم يرو هذين الحديثين عن عمر بن محمد بن المنكدر إلا محمد بن سليمان بن مسمول»[(٥)].

---

(١) كشف الأستار (٢/٣١).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/٢٥١).

(٣) تقريب التهذيب (٧٨٨١).

(٤) كشف الأستار (٢/٣١).

(٥) المعجم الأوسط (٩/١٨٠).

بابٌ فيمن رَمَى وحَلَق

١٦٧- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو عُبَيد؛ القاسم بن إسماعيل، ثنا يحيى بن (مُعَلَّى)[(١)] بن منصور الرازي، ثنا محمد بن مخلد الحضرمي، ثنا عبدالواحد بن زياد، ثنا حَجَّاج بن أرطاة، عن الزهري، عن عَمْرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ: «**إذا رمى الرجلُ جمرةَ العقبة، وحلق رأسَه، فقد حلَّ له كلُّ شيءٍ إلا النساء**».

غريبٌ من حديث الزهري، عن عَمْرة، عن عائشة، تفرَّد به الحَجَّاج بن أرطاة عنه من هذه الرواية، واختُلف عن[(٢)] الحَجَّاج في إسناده[(٣)]. / [٦٥ب]

○ التخريج:

رواه حجاج بن أرطاة، واختُلف عنه على أربعة أوجه[(٤)]:

الوجه الأول: حجاج بن أرطاة، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة:

أخرجه أبو داود (١٩٧٨)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢٢٨)، وأحكام القرآن (١٥٥١)، من طريق مسدد، عن عبدالواحد بن زياد، به، بنحوه، ولم يذكر الحلق عند أبي داود.

---

(١) وقع في الأصل: «بعلى» مهملة، وليس أولها ميمًا، لاختلافه عن رسم الميم عند الناسخ، والصواب المثبت من مصادر ترجمته.

(٢) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، وفي الأطراف: «على»، والتعبيران مستعملان عند الدارقطني وغيره.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤٨٨)، ولم يذكر الراوي عن حجاج بن أرطاة، فلم يتضح معنى قول الدارقطني: «من هذه الرواية».

(٤) أخرج الدارقطني الوجهَ الثالثَ منها في موضعٍ آخرَ من الأفراد -كما في الأطراف (٦٤٧٤)-، وساق عقبه طرفًا من الاختلاف عن الحجاج، غير أن في كلامه أن أبا خالد الأحمر تفرد بروايته عن حجاج بن أرطاة، وسيأتي أنه توبع عليها، وقد أخرج الدارقطني نفسُه متابعتَه. وفي كلامه أيضًا: أن عبدالواحد بن زياد رواه عن الحجاج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، كذا قال، والصواب: «عمرة»، مكان: «عروة»، كما في إسناد الحديث هنا، وكما في مصادر تخريجه، والظاهر أن الإشكال من الدارقطني نفسِه، فإنه جعله «عن عروة» في حكاية رواية عبدالواحد في العلل (٩/١٥٠) أيضًا.

وأخرجه الطبري في تفسيره (٥٦٩/٣) عن هناد بن السري، عن عبدالرحيم بن سليمان، عن حجاج بن أرطاة، به، بنحوه، وزاد فيه الذبح.

الوجه الثاني: حجاج بن أرطاة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة:

أخرجه الدارقطني في السنن (٢٦٨٨) من طريق محمد بن إبراهيم الأسباطي، عن عبدالرحيم بن سليمان،

وعلقه في العلل (١٥٠/٩) عن عمرو بن صالح،

كلاهما (عبدالرحيم، وعمرو) عن حجاج بن أرطاة، به، بنحوه، وزاد فيه الذبح.

الوجه الثالث: حجاج بن أرطاة، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة:

أخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٩٩٥)، وأبو سعيد الأشج في حديثه (٩٣) -ومن طريقه الدارقطني في السنن (٢٦٨٧)- عن أبي خالد الأحمر،

وأحمد (٢٥٧٤٣)، والحارث (٣٨٠/بغية الباحث)، وابن خزيمة (٢٩٣٧)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٢٨/٢)، وأحكام القرآن (١٥٥٠)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٦٢٤)، والبيهقي (١٣٦/٥)، من طريق يزيد بن هارون،

والطبري في تفسيره (٥٦٩/٣) عن هناد بن السري، والدارقطني في السنن (٢٦٨٨) من طريق محمد بن إبراهيم الأسباطي، كلاهما عن عبدالرحيم بن سليمان،

ثلاثتهم (أبو خالد، ويزيد، وعبدالرحيم) عن حجاج، به، بنحوه، وزاد يزيدُ بن هارون -في طريقٍ عند البيهقي-، وعبدُالرحيم بن سليمان، الذبحَ، واختَلف لفظُ أبي خالد الأحمر في كل مصدرٍ من مصادر تخريجه.

الوجه الرابع: حجاج بن أرطاة، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي الجهم، عن عمرة، عن عائشة:

أخرجه ابن أبي شيبة (١٤٣٣٤) -وعنه أبو يعلى (٤٤٦٤)-، وإسحاق بن راهويه (٩٩٧)، والدارقطني (٢٦٨٦)، من طريق أبي معاوية -هو محمد بن خازم الضرير-، عن حجاج، به، بنحوه، وزاد فيه الذبح.

○ **رجال الإسناد:**

١- القاسم بن إسماعيل، أبو عُبَيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٢- يحيى بن مُعَلَّى بن منصور، أبو عوانة، الرازي، نزيل بغداد:

«صدوق صاحب حديث»[١].

٣- محمد بن مخلد الحضرمي، أبو عمرو، البصري:

فيه ضعف. قال البخاري: «معروف الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «لا أعرفه»، وضعَّفه الأزدي، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

٤- عبدالواحد بن زياد العبدي مولاهم، البصري:

«ثقة، في حديثه عن الأعمش -وحده- مقال»[٣].

٥- حجاج بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة، الكوفي، القاضي، الفقيه:

«صدوق كثير الخطأ والتدليس»[٤].

٦- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٧- عَمْرَة بنت عبدالرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية، المدنية:

«ثقة»[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (٧٦٥٠).

(٢) التاريخ الكبير (١/٢٤١)، الكنى والأسماء، لمسلم (٢٣٤١)، لسان الميزان (٧/٤٩٥).

(٣) تقريب التهذيب (٤٢٤٠).

(٤) المصدر نفسه (١١١٩).

(٥) المصدر نفسه (٨٦٤٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، ضعَّفه أبو داود عقب تخريجه بقوله: «هذا حديث ضعيف، الحجاج لم يرَ الزهريَّ، ولم يسمع منه»[١].

وفضلًا عن هذه العلة، فإنه قد اختُلف عن الحجاج -مع لينه- فيه، بل سرى الاختلاف إلى بعض من دونه، فاختلف عن عبدالرحيم بن سليمان، عن الحجاج، في تعيين شيخ الزهري بين: عمرة، وعروة. وكلا الوجهين جاء عن الحجاج -كما تبيَّن في التخريج-:

* فقد رواه عبدالواحد بن زياد، عن الحجاج، عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة،

* ورواه عمرو بن صالح، عن الحجاج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة،

* واتفق ثلاثة رواة: يزيد بن هارون، وأبو خالد الأحمر، وعبدالرحيم بن سليمان، على روايته عن الحجاج، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن عمرة، عن عائشة.

* وقد رواه أبو معاوية الضرير، عن الحجاج، فجعله عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي الجهم، قال الدارقطني: «وتفرَّد به أبو معاوية عن حجاج بهذا الإسناد»[٢]، وقال: «ووهم في ذلك»[٣]، وسبب ذلك أن الحديث -كما سيأتي- مروي عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم من غير طريق الحجاج بوجهٍ آخر، وأما ابن أبي الجهم، فلا يُعرف في الباب عنه عن عمرة شيء. وأبو معاوية معروفٌ بأنه قد يَهِم في حديثه عن غير الأعمش[٤].

وما اتَّفق عليه الثلاثة المذكورون، وفيهم ثقة متقن كيزيد بن هارون، هو أقوى الأوجه عن حجاج، إلا أن عبدالواحد بن زياد ثقةٌ أيضًا -كما مرَّ في حاله-، وقد تابعه عبدالرحيم بن سليمان، فبيَّن أن الحجاجَ يعطف حديث الزهري على حديث أبي بكر ابن حزم.

---

(١) سنن أبي داود (٢/٢٠٢). وقد قال بعدم سماع الحجاج من الزهري جماعة، وورد أن الحجاجَ نفسَه نفى سماعه منه، انظر: جامع التحصيل (ص١٦٠).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢/٥٠١).

(٣) العلل (٩/١٥٠).

(٤) تقريب التهذيب (٥٨٤١).

وقد جاء حديثُ الزهري من وجهٍ آخر مفصَّلًا مضبوطًا، حيث رواه شعيب بن أبي حمزة -وهو «من أثبت الناس في الزهري»[١]-، عن الزهري، أنه قال: أخبرني سالم، أنه سمع عبدالله بن عمر يقول: قال عمر بن الخطاب: «إذا أحدكم رمى الجمرة وحلق أو قصر، فقد حلَّ له كل شيء إلا النساء والطيب». قال الزهري: فلما حجَّ سليمان بن عبدالملك أخبرتُ بذلك رجاءَ بن حيوة، [فأخبر] سليمانَ، فقال عمرُ بنُ عبدالعزيز، وخارجةُ بنُ زيد، وأبو بكر ابنُ حزم، [لسليمان]: «فإن عائشةَ زوجَ النبي ﷺ كانت تفتي بأنه قد حلَّ له الطيب، وأنه لا يحرم عليه شيء إلا النساء». [فأرسل سليمانُ إلى سالم]، فجمع بينه وبينهم، فأخبره سالم عن ذلك...[٢].

ورواه معمر عن الزهري مختصرًا، فساق أوله، ثم قال: قال سالم: وكانت عائشة تقول: «فقد حلَّ له كل شيء إلا النساء»، وتقول: «أنا طيَّبتُ رسول الله ﷺ»[٣].

والحديث الأخير مشهورٌ عن عائشة -رضي الله عنها- بلفظ: «طيَّبت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت»، وممن رواه عن عائشة: عمرة بنت عبدالرحمن، وعروة، وهو في صحيح مسلم[٤] من طريقهما، وراوِيهِ عن عمرة عنده: ابنُها، وعن عروة: الزهري، وسيأتي أنه رواه أبو بكر ابن حزم عن عمرة -أيضًا-.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٩٨).

(٢) أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٣/٤)، والطبراني في مسند الشاميين (٣١٧٨)، من طريق أبي اليمان، عن شعيب. والسياق للطبراني، لأنه أتم من سياق البخاري، لكن وقعت فيه إشكالات، فصحَّحتها وجعلتها بين معقوفين.

(٣) أخرجه إسحاق بن راهويه (١١٢١) -وعنه النسائي في الكبرى (٤١٥٢)-، وابن خزيمة (٢٩٣٩)، والبيهقي (٥/١٣٥)، من طريق عبدالرزاق، عن معمر. وقصَّر إسحاق، فلم يذكر فيه عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، وهو ثابت في روايتي ابن خزيمة والبيهقي، فضلًا عن رواية شعيب المَسُوقة أعلاه. والحديث محفوظ عن سالم من غير رواية الزهري، انظر: معرفة السنن والآثار، للبيهقي (٩٤٧٨، ١٠٢٢٠، ١٠٢٢١).

(٤) (١١٨٩).

وكالحال في حديث الزهري، فقد جاء الحديث بقصَّته عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، فرواه أفلح بن حميد -وهو «ثقة»[(١)]-، عن أبي بكر، أن سليمان بن عبدالملك عامَ حجَّ جمع أناسًا من أهل العلم، فيهم عمرُ بن عبدالعزيز، وخارجةُ بن زيد بن ثابت، والقاسمُ بن محمد، وسالمُ وعبدُالله ابنا عبدالله، وابنُ شهاب، وأبو بكر، فسألهم عن الطيب قبل الإفاضة؟ فكلهم أمره بالطيب، وقال القاسم: أخبرتني عائشة أنها طيَّبَت رسول الله ﷺ لحرمه حين أحرم، ولحله قبل أن يطوف بالبيت...[(٢)].

وكذا جاء الحديث مختصرًا بالمتن المذكور أخيرًا عن أبي بكر ابن حزم، عن عمرة، عن عائشة، رواه أسامة بن زيد الليثي -وهو «صدوق يَهِم»[(٣)]- عنه[(٤)].

ومثلما أعلَّ أبو داود الروايةَ الأولى بعدم سماع الحجاج بن أرطاة من الزهري، فقد أشار ابنُ خزيمة إلى ذلك في روايته عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، قال: «ولو ثبت خبر عمرة، عن عائشة...، إلا أن روايةَ الحجاج بن أرطأة: عن أبي بكر بن محمد، ولستُ أقف على سماع الحجاج هذا الخبرَ من أبي بكر بن محمد»[(٥)].

والذي يظهر من مجموع ما سبق -والله أعلم- أن الحجاج بن أرطاة بلغه أن الزهري وأبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم يحدثان بهذا الحديث، ويُسنِدان فتوى عائشة -رضي الله عنها- بحل كل شيء إلا النساء، وإجابتَها عن قول عمر -رضي الله عنه- في استثناء الطيب بتطييبها للنبي ﷺ، فلم يضبط الحجاجُ ذلك، ودخل عليه بعضُ الحديث في بعض، وهذا مِن أدلِّ ما يكون على حال الحجاج في كثرة الخطأ وقلة الضبط.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٤٧).

(٢) أخرجه النسائي في الكبرى (٤١٤٦)، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٥١٥، ٥١٦). وقد سمعه أفلح من القاسم مباشرة -أيضًا-، وهو في صحيح مسلم (١١٨٩) من طريقه هكذا، وانظر: علل الدارقطني (٩/١٣٠).

(٣) تقريب التهذيب (٣١٧).

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢٢٨)، وأحكام القرآن (١٥٥٢)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٩/٢٩٨)، وغيرهما.

(٥) صحيح ابن خزيمة (٤/٥١٥).

ومما يدلُّ عليه أيضًا: اضطرابُ الحجاج في متن الحديث، حيث زاد في بعض الطرق الذبحَ، وأسقطه في بعضٍ، قال البيهقي: «وهذا من تخليطات الحجاج بن أرطاة، وإنما الحديث عن عمرة، عن عائشة -رضي الله عنها-، عن النبي ﷺ، كما رواه سائر الناس عن عائشة -رضي الله عنها-...»، ثم أسند حديثها في تطييب النبي ﷺ[١].

والظاهر أن الدارقطنيَّ حيثُ ساق الاختلافَ عن الحجاج في موضعين من مصنفاته[٢]، ولم يرجح فيهما شيئًا، إنما يذهب إلى اضطراب الحجاج فيه، وعدم ضبطه له.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحجاج بن أرطاة بالحديث عن الزهري، عن عمرة، عن عائشة.

---

(١) السنن (١٣٦/٥).

(٢) العلل (١٥٠/٩)، أطراف الغرائب والأفراد (٥٠١/٢).

بابٌ في طَوَافِ الإفاضَةِ والإقامَةِ بمِنَى

١٦٨- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو محمد؛ يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد الكاتب، ثنا أبو سعيد الأشج؛ عبدالله بن سعيد، ثنا أبو خالد الأحمر، عن محمد بن إسحاق، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «أفاض رسول الله ﷺ مِن آخِر يَومِ النَّحر، حِينَ صَلَّى الظهرَ، ثم رجع، فمَكَثَ بمِنَى لَيالِيَ أيامِ التَّشريق، يَرمِي الجمرَةَ إذا زالَتِ الشَّمس، كُلَّ جَمرةٍ بسَبعِ حَصَيات، يُكَبِّرُ مع كُلِّ حَصَاة، ويَقِفُ عندَ الأولى، وعندَ الثانية، فيُطيلُ القِيَام، (و)[1]يَتَضَرَّع، ثم يَرمِي الثالثةَ ولا يَقِفُ عندَها».

غريبٌ من حديث عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، تفرَّد به محمد بن إسحاق، ولا نعلم حدَّث به عنه غيرَ أبي خالد الأحمر[2]. / [٦٦أ]

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في السنن (٢٦٨٠) عن يزداد، به، بمثله.

وأخرجه أبو داود (١٩٧٣)،

وأبو يعلى (٤٧٤٤)،

وابن الجارود (٤٩٢)،

وابن خزيمة (٢٩٥٦، ٢٩٧١)،

والسراج في حديثه (١١٦٦)،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٥١٤)، وأحكام القرآن (١٤٩٥)، عن فهد بن سليمان،

سبعتهم (أبو داود، وأبو يعلى، وابن الجارود، وابن خزيمة، والسراج، وفهد) عن أبي سعيد الأشج، به، بمثله.

---

(١) وقع في الأصل: «ثم»، والتصويب من رواية الدارقطني في سننه، ومن مصادر الرواية، وهو الأوفق للسياق.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٣٦٤).

وهو عند أبي سعيد الأشج في حديثه (٩٠) عن أبي خالد، به، بمثله.

وأخرجه أحمد (٢٥٢٣١)، وأبو داود (١٩٧٣)، عن علي بن بحر،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢/٢٢٠)، وشرح مشكل الآثار (٣٥١٤)، من طريق أحمد بن حميد،

كلاهما (علي بن بحر، وأحمد بن حميد) عن أبي خالد الأحمر، به، بمثله.

وأخرجه السراج في حديثه (١١٦٥) -وعنه ابن حبان (٣٨٦٨)- عن سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبيه(١)،

والحاكم (١/٤٧٧) -وعنه البيهقي (٥/١٤٨)- من طريق أحمد بن خالد الوهبي،

كلاهما (يحيى بن سعيد الأموي، وأحمد بن خالد الوهبي) عن محمد بن إسحاق، به، بنحوه، وساق الأمويُّ تصريحَ ابن إسحاق بالتحديث عن عبدالرحمن بن القاسم.

○ رجال الإسناد:

١- يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد، أبو محمد، الكاتب:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٢- عبدالله بن سعيد، أبو سعيد، الأشج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٣- أبو خالد الأحمر:

صدوق يخطئ. سبقت ترجمته في الحديث (١١٩).

٤- محمد بن إسحاق:

إمام المغازي، صدوق يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (١٠١).

٥- عبدالرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد، المدني:

---

(١) سقط ذكر أبيه في حديث السراج، ولا بد من إضافته، وهو ثابت في صحيح ابن حبان.

«ثقة جليل. قال ابن عيينة: كان أفضل أهل زمانه»[١].

٦- القاسم بن محمد:

ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة. سبقت ترجمته في الحديث (٤٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لأن فيه محمد بن إسحاق، وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع.

وقد ورد تصريحه بالسماع من رواية سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، عن أبيه، عنه، وسعيد «ثقة ربما أخطأ»[٢]، وأبوه «صدوق يُغرب»[٣]، وخالفه كلٌّ من أبي خالد الأحمر -وهو صدوق يخطئ كما مرَّ في حاله-، وأحمد بن خالد الوهبي -وهو «صدوق»[٤]-، فلم يذكرا ذلك التصريح، واتفاقُهما أقوى من رواية يحيى بن سعيد مع إغرابه، ومع احتمال خطأ ابنه.

وقد ساق البيهقيُّ مخالفةً لابن إسحاق، وهي رواية عمر بن قيس، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ أَذِن لأصحابه، فزاروا البيتَ يوم النَّحر ظهيرةً، وزار رسول الله ﷺ مع نسائه ليلًا[٥]. إلا أن عمر بن قيس متروك[٦].

وقد تكلَّم العلماء في دلالة هذا الحديث على أن النبي ﷺ صلى الظهر يوم النحر بمكة، حيث يوافق ذلك حديث جابر الطويل في صحيح مسلم[٧]، لكن يخالفه ما في صحيح مسلم -أيضًا- عن ابن عمر أن النبي ﷺ صلى الظهر يوم النحر بمنى[٨]، وأجاب

---

(١) تقريب التهذيب (٣٩٨١).

(٢) المصدر نفسه (٢٤١٥).

(٣) المصدر نفسه (٧٥٥٤).

(٤) المصدر نفسه (٣٠).

(٥) السنن (٥/٤٨، ١٤٤).

(٦) تقريب التهذيب (٤٩٥٩).

(٧) صحيح مسلم (١٢١٨).

(٨) المصدر نفسه (١٣٠٨).

بعضهم بترجيح حديث ابن عمر من جهة الصحة، أو بالجمع بينهما بتأويل حديث عائشة -رضي الله عنها-[١].

والظاهر أن حالَ ابن إسحاق لا يحتمل التفرُّدَ بهذا المتن عن عائشة -رضي الله عنها-، ولا يبعد عدمُ ضبطِه له، فضلًا عن احتمال تدليسه إياه، فلا تُعامَلُ روايتُه معاملةَ الرواية الصحيحة الثابتة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن إسحاق بالحديث عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن ابن إسحاق غير أبي خالد الأحمر.

وقد تبيَّن من التخريج أن الحديث محفوظٌ عن ابن إسحاق من غير رواية أبي خالد الأحمر، حيث رواه اثنان: أحمد بن خالد الوهبي، ويحيى بن سعيد الأموي.

ويقال في هذا الموضع ما قاله الزيلعي في حديثٍ سابق: «ولكن تخلَّص بقوله: «لا نعلم»، والله أعلم»[٢].

(١) انظر: معرفة السنن والآثار (٧/٣١٤-٣١٦)، زاد المعاد (٢/٣٤٠-٣٤٥)، البداية والنهاية (٧/٦٢٣، ٦٣٠)، جامع الآثار، لابن ناصر الدين (٦/٢٠٨-٢١١).

(٢) انظر: الحديث (٨٣).

كتاب الأضاحي

(باب الصيد والذبائح)[1]

---

(١) هو باب عام ملحق بكتاب الأضاحي، عقد الهيثمي تحته أبوابًا أخرى.

بابُ ما جاءَ في الأرنَبِ، والضَّبِّ، وغَيرِ ذلك

١٦٩- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو محمد ابن صاعد، ثنا العباس بن الوليد بن مَزْيَد، ثنا عقبة بن علقمة البيروتي، عن عباد بن كثير، عن الهيثم، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: أُهدِيَ إلى رسول الله ﷺ ضَبٌّ، فلم يَأْكُلْه، فأتى سائلٌ، فأرَدنا أن نُعطِيَه [١]، فمَنَعَنا رسولُ الله ﷺ، وقال: «**لا تُطعِمُوهُم مِمَّا لا تَأْكُلُون**».

غريبٌ من حديث الهيثم بن حبيب (الصرَّاف)[٢]، عن إبراهيم النخعي، تفرَّد به عبَّاد بن كثير عنه، ولم يروه عنه غير عقبة بن علقمة[٣]. / [٦٨أ]

○ التخريج:

أخرجه المخلص في السادس (١٩٢)، والثامن (٢٨٦)، من المخلصيات، عن يحيى بن محمد بن صاعد، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أبو محمد ابن صاعد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- العباس بن الوليد بن مَزْيَد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢١).

٣- عقبة بن علقمة بن حديج المعافري، البيروتي:

«صدوق، لكن كان ابنه محمد يُدخِل عليه ما ليس من حديثه»[٤]، وله مناكير عن الأوزاعي، ويروي عنه الحارثُ بنُ سليمان مناكير، قال ابن عدي: «روى عن الأوزاعي ما

---

(١) بيَّض الناسخ هنا مقدار كلمة، والسياق في مصدر التخريج متَّصل.

(٢) وقع في الأصل: «الصواف»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر ترجمة الراوي.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٩٨٦)، ولم يسق متنه، بل أدرج كلامَ الدارقطني تحت متنٍ مختصرٍ نصُّه: «أن النبي ﷺ كره أن يأكل الضب»، فلم يتبيَّن منه المتن الآخر في إطعام السائلين.

(٤) تقريب التهذيب (٤٦٤٥).

لم يوافقه عليه أحد، من رواية ابنه محمد وغيرِه عنه...، وقد روى الحارثُ بنُ سليمان عن عقبةَ أحاديثَ ليست هي بالمحفوظة»[1].

٤- عباد بن كثير بن قيس الرملي، الفلسطيني، ويقال له: التميمي:

«ضعيف. قال ابن عدي: هو خيرٌ من عباد الثقفي»[2].

٥- الهيثم بن حبيب الصيرفي، الكوفي:

«صدوق»[3].

٦- إبراهيم النخعي:

ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

٧- الأسود:

ثقة مكثر فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٨٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف عباد بن كثير، ولِين عقبة بن علقمة.

والحديث إنما يُعرَف من رواية حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، ورجَّح أبو زرعة الرازي، والدارقطني، أنه عن عائشة مرسلًا، ليس فيه الأسود[4].

وحماد بن أبي سليمان من شيوخ الهيثم بن حبيب المعروفين[5]، فقد يكون الهيثم أو بعضُ مَن دونه أسقط حمادًا من الإسناد، وأخطأ بإدراج الأسود. والله أعلم.

---

(١) الكامل (٨/٣١١، ٣١٢).

(٢) تقريب التهذيب (٣١٤٠).

(٣) المصدر نفسه (٧٣٦٠).

(٤) علل ابن أبي حاتم (١٥٠٤)، علل الدارقطني (٨/٢٦٤). وغلَّطا أيضًا رواية الحديث عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وصوَّبا أنه عن حماد، لا عن منصور.

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣٠/٣٦٩).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبَّاد بن كثير بالحديث عن الهيثم بن حبيب الصرَّاف، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، عن عائشة، وتفرُّد عقبة بن علقمة عن عبَّاد.

بابُ النَّهيِ عَنِ اتِّخَاذِ ذَوَاتِ الرُّوحِ غَرَضًا[١]

١٧٠- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن سعيد بن زياد المقرئ، ومحمد بن عبدالله بن الحسين (العلَّاف)[٢]، وعبدالله بن محمد بن أبي سعيد البزاز، وأبو بكر بن مجاهد، قالوا: ثنا عبدالرحمن بن محمد بن منصور، ثنا سالم بن نوح، ثنا عمر بن عامر، عن جابر، عن الشعبي، عن ابن عباس، أنَّ النبيَّ ﷺ نَهَى أنْ يُتَّخَذَ شَيءٌ مِن البَهَائمِ غَرَضًا.

غريبٌ من حديث الشعبي، عن ابن عباس، وهو غريبٌ من حديث جابر بن يزيد الجعفي، عن الشعبي، تفرَّد به عمر بن عامر -قاضي البصرة- عنه، ولم يروه عنه غير سالم بن نوح[٣].

○ **التخريج:**

رواه الشعبي، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الشعبي، عن ابن عباس:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٢٥٧٣) من طريق زيد بن الحريش، عن سالم بن نوح، به، بنحوه.

الوجه الثاني: الشعبي، عن وراد، عن المغيرة بن شعبة:

أخرجه الطبراني في الكبير (٣٨٥/٢٠)، والأوسط (٢٠٨٢)، من طريق موسى بن سفيان الجنديسابوري، عن عبدالله بن الجهم الرازي، عن عمرو بن أبي قيس، عن منصور، عن الشعبي، به، بنحوه.

---

(١) قال في النهاية (٣/٣٦٠): «الغرض: الهدف»، أي: في الرَّمي.

(٢) وقع في الأصل على رسم: «العلاى»، والصواب المثبت من ترجمة الراوي.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٠٤)، ووقع فيه سقط كبير، حيث جاء فيه: «غريب من حديث الشعبي عنه -يعني: عن ابن عباس-، لم يروه عنه غير سالم بن نوح»، وسالم بن نوح إنما يرويه عن راويه عن راويه عن الشعبي.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن محمد بن سعيد بن زياد، أبو محمد، المقرئ:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٧).

٢- محمد بن عبدالله بن الحسين، أبو بكر، البغدادي، العلّاف، المعروف بالمستعيني:

ثقة. قال الخطيب: «كان ثقة»[١].

٣- عبدالله بن محمد بن أحمد بن أبي سعيد، أبو بكر، البزاز، البغدادي:

ثقة. قال الخطيب: «كان ثقة»[٢].

٤- أبو بكر بن مجاهد: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، البغدادي، المقرئ:

ثقة مأمون. قال الخطيب البغدادي: «كان شيخ القرَّاء في وقته، والمقدَّم منهم على أهل عصره...، وكان ثقةً مأمونًا»[٣].

٥- عبدالرحمن بن محمد بن منصور الحارثي، البصري، ثم السامرائي، يلقب كُرْبُزان:

ليّن. كان موسى بن هارون يرضاه، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة مشهور»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الخليلي: «صدَّقوه». وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»، وقال ابنه: «تكلموا فيه»، وقال ابن عدي: «حدث بأشياء لم يتابع عليها»، وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[٤].

والظاهر أن تعديلَه مجمل، وأن مَن ضعَّفه قد وقف له على ما يُنكر عليه -كما يُفهم من عبارة ابن عدي-، فتليينه هو الراجح.

---

(١) تاريخ بغداد (٤٦٧/٣)، تاريخ الإسلام (٥٢٦/٧).

(٢) تاريخ بغداد (٣٤٨/١١)، تاريخ الإسلام (٦٦١/٧).

(٣) تاريخ بغداد (٣٥٣/٦)، تاريخ الإسلام (٤٨٧/٧).

(٤) الجرح والتعديل (٢٨٣/٥)، الإرشاد (٥٠٩/٢)، لسان الميزان (١٢٧/٥).

٦- سالم بن نوح بن أبي عطاء، أبو سعيد، البصري، العطار:

«صدوق له أوهام»[١].

٧- عمر بن عامر السلمي، البصري، قاضيها:

«صدوق له أوهام»[٢].

٨- جابر بن يزيد الجعفي:

ضعيف رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٦٣).

٩- الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، للين سالم بن نوح، وعمر بن عامر، وضعف جابر الجعفي، مع ما حكم به الدارقطني من تفرُّدهم به.

وكذلك الوجه الثاني عن الشعبي، وهو رواية منصور عنه، عن وراد، عن المغيرة بن شعبة، فقد قال فيه الطبراني: «لم يروه عن منصور إلا عمرو بن أبي قيس، تفرَّد به عبدالله بن الجهم»[٣]، وعمرو «صدوق له أوهام»[٤]، وعبدالله بن الجهم «صدوق»[٥]، ولم أجد في الراوي عنه: موسى بن سفيان الجنديسابوري إلا ذِكرَ ابن حبان له في الثقات[٦].

وأصل الحديث محفوظٌ عن ابن عباس، وهو في صحيح مسلم من حديثه[٧]، ولم أجده من حديث المغيرة، فالوجه الأول -على ضعفه- أقرب من الوجه الثاني.

---

(١) تقريب التهذيب (٢١٨٥).

(٢) المصدر نفسه (٤٩٢٥).

(٣) المعجم الأوسط (٢/٣١٤).

(٤) تقريب التهذيب (٥١٠١).

(٥) المصدر نفسه (٣٢٥٩).

(٦) (٩/١٦٣).

(٧) (١٩٥٧).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمر بن عامر -قاضي البصرة- بالحديث عن جابر بن يزيد الجعفي، عن الشعبي، عن ابن عباس، وتفرُّد سالم بن نوح عن عمر بن عامر.

بابُ ما جاءَ في الكِلَاب

١٧١- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو بكر؛ يعقوب بن إبراهيم البَزَّاز، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا الحكم بن ظُهَير، عن علقمة بن مَرْثَد، عن سليمان بن بُرَيدة، عن أبيه، قال: بعث نبيُّ الله ﷺ خالدَ بنَ الوليد، قال: «**أُخرُج، فلا تَدَعَنَّ بالمدينَةِ كَلبًا إلا قَتَلْتَه**». قال: فخَرَجَ خالدُ بنُ الوليد، فلم يَدَعْ بالمدينَةِ كَلبًا إلا قَتَلَه، إلا كَلبَ امرأةٍ في دارٍ قاصِيَةٍ مِن دُورِ الأنصار، فإنه تَرَكَه. قال: فقال نبيُّ الله ﷺ: «**انطَلِق، فاقتُلْه**». قال: فانطَلَقَ خالدُ بنُ الوليد، فأَمَرَ به، فقُتِل. قال: ثم رَجَعَ إلى النبي ﷺ، فأخبَرَه. قال: فقال نبيُّ الله ﷺ: «**الليلةَ يَنفَعُني النَّوم**».

وهذا حديثٌ غريبٌ من حديث علقمة بن مَرْثَد، تفرَّد به الحكم بن ظُهَير عنه[١]./ [٦٩أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عدي في الكامل (٤١٩٣) عن محمد بن أحمد بن هارون، عن الحسن بن عرفة، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- يعقوب بن إبراهيم، أبو بكر، البزاز:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (٥١).

٢- الحسن بن عرفة:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٥١).

٣- الحكم بن ظُهَير الفزاري، أبو محمد:

«متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين»[٢].

٤- علقمة بن مَرْثَد الحضرمي، أبو الحارث، الكوفي:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٥١٧).

(٢) تقريب التهذيب (١٤٤٥).

«ثقة»[١].

٥- سليمان بن بُرَيدة بن الحَصِيب الأسلمي، المروزي، قاضيها:

«ثقة»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الحكم بن ظهير، وقد أخرجه ابن عدي في ترجمته مع أحاديثَ أُخَر، وقال: «وهذه الأحاديث عن علقمة بن مرثد لا يحدث بها إلا الحكم بن ظهير عنه، وللحكم غير ما ذكرنا من الحديث، وعامة أحاديثه غير محفوظة»[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحكم بن ظهير بالحديث عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

وهو بذلك يوافق ابن عدي، حيث حكم بتفرد الحكم عن علقمة في هذا الحديث وأحاديث أخرى -كما سبق-.

---

(١) المصدر نفسه (٤٦٨٢).

(٢) المصدر نفسه (٢٥٣٨).

(٣) الكامل (٣/٢٤٥).

بابُ ما جاءَ في الوَلِيمَةِ والدَّعوَة

١٧٢ - قال الدارقطني في السابع: حدثنا إبراهيم بن حماد، ثنا محمد بن إسماعيل الحسَّاني، ثنا علي بن عاصم، عن داوُد بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن عَمِّه، عن أبي ذر، قال: دَخَلَ عَلَيَّ رسول الله ﷺ، وأنا نائمٌ في المسجِد، فنَكَبَني بِرِجلِه، وقال: «**ألا أراكَ نائمًا؟**». قلت: مَسجِدُ نَبِيّي، ومُهاجَرِي. قال: «**كيف بالوليمة، تَدْعُونَ الشَّبعان، وتَطرُدُونَ الغَرثان**[1]».

غريبٌ من حديث داوُد بن أبي هند، تفرَّد به علي بن عاصم عنه، ولا نعلم حدَّث به عنه غيرَ الحساني[2]. / [٦٩ب]

○ التخريج:

رواه داود بن أبي هند، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: بذِكر الوليمة:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: بعدم ذِكر الوليمة:

أخرجه أحمد (٢١٧٧٨)، والدارمي (١٤٣٩)، وابن أبي عاصم في السنة (١١٠٨)، وابن حبان (٦٦٦٨)، والمخلص في الأول من المخلصيات (٣٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١/١٤٦، ١٤٧)، من طريق معتمر بن سليمان،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١/١٤٨) من طريق خالد -هو الواسطي-،

و(١/١٤٨) من طريق علي بن مسهر،

ثلاثتهم (معتمر، وخالد، وابن مسهر) عن داود بن أبي هند، به، مطوَّلًا -إلا عند الدارمي-، ولفظ أحمد: عن أبي ذر، قال: أتاني نبيُّ الله ﷺ وأنا نائمٌ في مسجد المدينة،

---

(١) أي: الجائع، انظر: النهاية (٣/٣٥٣).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٧١٨)، واختصر متنه، فلم يَسُق منه إلا دخولَ النبي ﷺ على أبي ذر في المسجد، وليس هو موضع الغرابة، بل هو معروفٌ عن داود -كما سيأتي-.

فضربني برجله، فقال: «ألا أراك نائمًا فيه؟». قال: قلت: يا نبي الله، غلبتْني عيني. قال: «كيف تصنع إذا أخرجت منه؟». قال: آتي الشام، الأرض المقدسة المباركة. قال: «كيف تصنع إذا أخرجت من الشام؟». قال: أعود إليه. قال: «كيف تصنع إذا أخرجت منه؟». قال: ما أصنع يا نبي الله؟ أضرب بسيفي. فقال النبي ﷺ: «ألا أدلُّك على ما هو خيرٌ لك من ذلك، وأقرب رشدًا؟ تسمع وتطيع، وتنساق لهم حيث ساقوك». وللباقين مثله ونحوه.

○ رجال الإسناد:

١- إبراهيم بن حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم الأزدي، مولى آل جرير بن حازم، أبو إسحاق، البغدادي، القاضي:

ثقة ثبت عابد. قال أبو بكر النيسابوري: «ما رأيت أعبد منه»، وقال الدارقطني: «ثقة جبل»، وقال: «ثقة فاضل»، وذكره يوسف القواس في شيوخه الثقات، وقال عمر بن إبراهيم المقرئ: «الشيخ الصالح الرضا»[(١)].

٢- محمد بن إسماعيل بن البَخْتَري الحسَّاني، أبو عبدالله، الواسطي، نزيل بغداد:

«صدوق»[(٢)].

٣- علي بن عاصم:

صدوق يخطئ ويُصِر. سبقت ترجمته في الحديث (٥).

٤- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٥- أبو حرب بن أبي الأسود الديلي، البصري، قيل: اسمه محجن، وقيل: عطاء:

«ثقة»[(٣)].

٦- عم أبي حرب بن أبي الأسود الديلي:

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٥٧٠)، تاريخ الإسلام (٧/٤٧٢).

(٢) تقريب التهذيب (٥٧٢٩).

(٣) المصدر نفسه (٨٠٤٢).

مجهول العين. قال الأثرم: «رجل ليس بمعروف»[١]، ولم أقف على تعيينه، ولا على راوٍ عنه غيرِ أبي حرب. وقد بيَّض له الحسينيُّ وابنُ حجر في تراجم رجال المسند، ولم يوردا فيه شيئًا[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، للين علي بن عاصم، وتفرُّده بهذا المتن عن داود بن أبي هند، وتعدُّ روايته شاذةً بمخالفته لمن هو أوثق منه، كمعتمر بن سليمان -وهو ثقة، كما مرَّ في الحديث (٤)-[٣]، وخالد بن عبدالله الواسطي -وهو «ثقة ثبت»[٤]-، وعلي بن مسهر -وهو «ثقة له غرائب»[٥]-، حيث رووه جميعًا عن داود بن أبي هند، فاتفقوا على عدم ذكر متن الوليمة فيه.

ولذلك قال الدارقطني: «رواه الحسَّاني، عن علي بن عاصم، فذكر فيه ما لم يأتِ به غيره، وما أحسبه حفظه، وهو: قال: وقال لي: «كيف بالوليمة تدعون الشبعان، وتطردون الغرثان»، وليس هذا الكلامُ بمحفوظٍ في هذا الحديث»[٦].

ومن مخالفة علي بن عاصم -أيضًا-: أنه ساق جوابَ أبي ذر عن نومه في المسجد بقوله: «مسجد نبيي، ومهاجري»، والمحفوظ في رواية الجماعة أنه قال: «غلبتني عيني».

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن عاصم بالحديث عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن عمه، عن أبي ذر، وتفرُّد محمد بن إسماعيل الحسَّاني عن علي.

---

(١) ناسخ الحديث ومنسوخه (ص٤٢).

(٢) الإكمال (ص٦١١)، تعجيل المنفعة (٢/٦٣٨).

(٣) في الحديث اختلافٌ إسناديٌ عن معتمر، ساقَهُ الدارقطني في العلل (٣/٢٠٦).

(٤) تقريب التهذيب (١٦٤٧).

(٥) المصدر نفسه (٤٨٠٠).

(٦) العلل (٣/٢٠٦).

كتاب البيوع

بابٌ في طلبِ الرِّزق، والإجمالِ والرِّفقِ في ذلك

١٧٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي -قراءةً عليه-، ثنا مصعب بن عبدالله بن مصعب الزبيري، ثنا هشام بن عبدالله بن عكرمة المخزومي، ثنا هشام بن عروة، عن[١] أبيه، عن عائشة، أن رسول الله ﷺ قال: «**التَمِسُوا الرِّزقَ في خَبَايَا الأرض**[٢]».

غريبٌ من حديث هشام بن عروة، [عن أبيه، عن عائشة][٣]، تفرد به هشام بن [٤] عبدالله المخزومي، ولم يروه عنه غير مصعب[٥].

○ التخريج:

أخرجه ابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٤٦٠/٣)، والقاضي أبو البركات الأنصاري الموصلي في عيون الأخبار [١٠٠-١٠١]، من طريق أبي الغنائم عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به[٦]، بمثله.

وهو عند أبي القاسم البغوي -شيخ الدارقطني- في حديث مصعب الزبيري (١).

وأخرجه الكلاباذي في بحر الفوائد (٨٩٨) عن محمد بن عبدالله الفقيه،

والخطابي في غريب الحديث (٢٠٢/١) عن محمد بن علي،

---

(١) كتب الناسخ فوقها: «لعل»، ولم يتبين لي وجه التردد فيها، وربما كانت الكلمة في أصله مبتورةً أو غير ظاهرة.

(٢) قال في النهاية (٣/٢) عند قوله: «خبايا»: «هي جمع خبيئة، كخطيئة وخطايا. وأراد بالخبايا: الزرع، لأنه إذا ألقى البذرَ في الأرض فقد خبأه فيها...، ويجوز أن يكون: ما خبأه الله في معادن الأرض».

(٣) ليس في الأصل، وتمامه من الأطراف، وتذكرة الحفاظ لابن طاهر.

(٤) وقع هنا في الأصل: «أبي»، وهي زيادة مقحمة، والصواب حذفها كما يدل عليه الإسناد المسوق آنفًا، وكما وقع في الأطراف، وتذكرة الحفاظ، ومصادر التخريج.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٩٩)، تذكرة الحفاظ، لابن طاهر المقدسي (ص٦٠).

(٦) سقط من الإسناد عند الأنصاري: «عن أبيه»، والنسخة بخطه، وهذا ضربٌ من أوهامه التي ذكر المنذري أنه وقف عليها -كما في ترجمته من التكملة (١٦/٢)-.

وابن أبي شريح الأنصاري في جزء بيبي (١) -ومن طريقه ابن عساكر في معجمه (١٠١٧)، وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٢٩٤/٣)، وابن رشيد في ملء العيبة (٣٠١/٥)، والذهبي في تاريخ الإسلام (١٢٢٧/٤)-،

والقضاعي في مسند الشهاب (٦٩٤) من طريق عيسى بن الوزير علي بن عيسى،

و(٦٩٥) من طريق أحمد بن محمد بن زياد،

وأبو بكر الأنصاري في مشيخته: أحاديث الشيوخ الثقات (٨٨) من طريق عبدالله بن محمد بن حبابة،

ستتهم (محمد بن عبدالله الفقيه، ومحمد بن علي، وابن أبي شريح، وابن الوزير، وابن زياد، وابن حبابة) عن عبدالله بن محمد عبدالعزيز البغوي، به، بمثله.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زياداته على فضائل الصحابة لأبيه (٤٣١)،

وأبو يعلى (٤٣٨٤)،

والطبراني في الأوسط (٨٩٥) عن أحمد بن يحيى الحلواني،

والطبراني في الأوسط (٨٠٩٧)، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٦١٧)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٨٦/٢)، من طريق موسى بن هارون الحمال،

والبيهقي في شعب الإيمان (١١٧٨) من طريق صالح بن محمد -هو جزرة-،

و(١١٧٩) من طريق بهلول الأنباري،

وفي الشعب (١١٧٩)، والآداب (٩٥٨)، من طريق أبي أمية الطرسوسي،

وعبدالغفار الشيروي في الأول من العوالي الصحاح والغرائب الحسان [٢١٧أ] من طريق الزبير بن بكار،

والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص٤٩٥) من طريق يحيى بن بدر،

تسعتهم (عبدالله بن أحمد، وأبو يعلى، والحلواني، وموسى، وصالح جزرة، وبهلول، وأبو أمية، والزبير، وابن بدر) عن مصعب بن عبدالله الزبيري، به، بنحوه. وساق عبدالله بن أحمد قصةً لهشام بن عبدالله مع مالك حدَّثه على إثرها بهذا الحديث.

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (٦٢٩٩/أطرافه) من طريق سليمان بن الربيع، عن كادح -هو ابن رحمة-،

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢١٣/٢) عن محمد بن جعفر بن يوسف، عن محمد بن أحمد بن راشد، عن أبي السائب سلم بن جنادة، عن أبي أسامة -حماد بن أسامة-،

كلاهما (كادح، وأبو أسامة) عن هشام بن عروة، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم، البغوي:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- مصعب بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام، الزبيري، الأسدي، أبو عبدالله، المدني، نزيل بغداد:

«صدوق، عالم بالنسب»(١).

٣- هشام بن عبدالله بن عكرمة بن عبدالرحمن بن الحارث المخزومي، أبو الوليد، المكي:

ضعيف الحديث على جلالته. قال ابن سعد: «كان لَزُومًا لهشام بن عروة، وكان من خاصَّته، وسمع منه سماعًا كثيرًا، إلا أنه لم يحدّث. وكان رجلًا جليلًا، يحتسب، ويأمر بالمعروف، وينهى عن المنكر...، ولاه هارون الرشيد قضاء المدينة، وكان سخيًّا وصولًا لرحمه»، وقال مطرف بن عبدالله: «كان قاضي المدينة، ومن صالح قضاتها»، وقال ابن حبان: «يروي عن هشام بن عروة ما لا أصل له من حديثه، كأنه هشامٌ آخر، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»(٢)، وسيأتي مَن استنكر روايتَه لهذا الحديث.

٤- هشام بن عروة:

---

(١) تقريب التهذيب (٦٦٩٣).

(٢) طبقات ابن سعد (٤٢٢/٥) -بتصرف يسير-، المجروحين (٩١/٣)، تاريخ الإسلام (١٢٢٦/٤)، لسان الميزان (٣٣٥/٨).

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٥- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لضعف هشام بن عبدالله المخزومي، مع تفرُّده بالحديث عن هشام بن عروة من بين كل أصحابه الثقات المعروفين بحفظ حديثه، وتنطبق عليه كلمة مسلم بن الحجاج حين قال: «فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته، وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره، أو لمثل هشام بن عروة، وحديثهما عند أهل العلم مبسوطٌ مشترك، قد نقل أصحابُهما عنهما حديثَهما على الاتفاق منهم في أكثره، فيروي عنهما، أو عن أحدهما، العددَ من الحديث مما لا يعرفه أحدٌ من أصحابهما، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم، فغيرُ جائزٍ قبولُ حديث هذا الضرب من الناس»(١).

وهذا هو حكم النسائي، حيث قال: «وهو حديث منكر»(٢).

وقد أعقب ابنُ حبان كلمتَه المنقولةَ آنفًا في تضعيف هشام بن عبدالله بذِكر هذا الحديث نموذجًا لما رواه عن هشام بن عروة مما لا أصل له من حديثه.

وقال البيهقي عقب تخريجه: «إن صح»(٣).

وقال ابن طاهر المقدسي: «والحديث لا أصل له من حديث النبي ﷺ، ولا من حديث عائشة -رضي الله عنها-، ولا من حديث عروة عنها عن النبي ﷺ»(٤).

وقد جاءت لهشام بن عبدالله متابعتان، قال الشيروي في تخريج فوائده: «اشتهر بهشام بن عبدالله...، وقد توبع عليه»(٥):

---

(١) مقدمة صحيح مسلم (٦/١).

(٢) نقله ابن الجوزي في العلل المتناهية (١١٣/٢).

(٣) شعب الإيمان (٤٣٩/٢).

(٤) تذكرة الحفاظ (ص٦١).

(٥) الأول من العوالي الصحاح والغرائب الحسان [٢١٧أ].

١- فرواه سليمان بن الربيع، عن كادح بن رحمة، عن هشام بن عروة، به. وسليمان ضعَّفه الدارقطني[١]، وكادح متروكٌ متَّهم بالكذب[٢]، فهذه المتابعة باطلةٌ لا قيمةَ لها، وقد أرجعها الدارقطني إلى رواية هشام بن عبدالله، فقال: «وإنما يُعرَف هذا من رواية هشام بن عبدالله عن هشام»[٣]، قال ابن طاهر المقدسي: «فإن هذا الحديث معروف بهشام، وكادح سرقه منه، وقد أشار الدارقطنيُّ إلى هذا»[٤].

٢- كما رواه أبو نعيم الأصبهاني عن محمد بن جعفر بن يوسف، عن محمد بن أحمد بن راشد، عن أبي السائب؛ سلم بن جنادة، عن أبي أسامة؛ حماد بن أسامة، عن هشام بن عروة، به.

وأبو أسامة ثقةٌ في الأصل -كما سبق في الحديث (٨٣)-، وأبو السائب «ثقة ربما خالف»[٥]، ومحمد بن أحمد بن راشد هو ابن معدان، وصفه الذهبي بالإمام الحافظ الرحَّال المصنِّف، وأثنى قبله أبو الشيخ وأبو نعيم على كثرة حديثه وتصانيفه[٦]، وأما محمد بن جعفر بن يوسف، فيكنى أبا بكر، ولقَّبه أبو نعيم بالمكتب، والمقرئ[٧]، وأكثر عنه في مصنَّفاته، إلا أنني لم أجد شيئًا في حاله بعد بحثٍ وتتبُّعٍ، لا جرحًا ولا تعديلًا.

وقد خالفه الحافظ أبو بكر ابن المقرئ، فروى عن محمد بن أحمد بن راشد بن معدان، عن أبي السائب سلم بن جنادة، عن أبي أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، حديث: «تزوجوا النساء، فإنهن يأتين بالمال»[٨]. وهذا الحديث مشهورٌ عن أبي السائب،

---

(١) لسان الميزان (٤/١٥٢).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٦/٤٠٧).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢/٤٧١).

(٤) تذكرة الحفاظ (ص٦١).

(٥) تقريب التهذيب (٢٤٦٤).

(٦) طبقات المحدثين بأصبهان (٣/٤٩٢)، أخبار أصبهان (٢/٢١٣)، سير أعلام النبلاء (١٤/٤٠٤)، تذكرة الحفاظ (٣/٨١٤).

(٧) أخبار أصبهان (١/١٠٦)، حلية الأولياء (٦/١٩٥).

(٨) معجم ابن المقرئ (٢٦٠).

مختَلَفٌ فيه عنه وعن أبي أسامة وصلًا وإرسالًا[(١)]، فالظاهر أن محمد بن جعفر بن يوسف أراد هذا الحديث، فذهب وهله إلى حديث طلب الرزق في خبايا الأرض، إذ الحديثان في موضوعٍ واحد[(٢)].

ولذلك فالحديثُ -محلُّ البحث هنا- غيرُ معروفٍ عن أبي أسامة، ولا عن أبي السائب، ولا عمَّن دونهما، بخلاف الحديث الآخر، وهذا يؤكد أن هذا الإسنادَ لا أصلَ له في حديث الباب.

هذا، وقد أشار النسائي، ثم ابن طاهر المقدسي، في تمام كلامهما المنقول آنفًا، إلى أصل هذا الحديث، فقال الأول: «وقد رُوي من قول عروة»، وقال الثاني: «وإنما هو شيءٌ من كلام عروة».

والظاهر أنهما قصدا ما روي عن عروة، أنه قال: «عليك بالزراعة، فإنه كان يُتمثَّل فيها ببيتٍ في الجاهلية:

تتبَّع خبايا الأرض وادعُ مليكَها لعلك يومًا أن تُجاب وتُرزَقا».

ولم أجد هذا إلا بإسنادٍ ضعيف[(٣)]، لكن ما دامت ثبتت نكارة الرواية المسندة، فلا إشكال في استفادة منشأ الوهم -احتمالًا- من إسنادٍ ضعيف، فيقال: لعل هذا أو نحوه هو ما سمعه هشام بن عبدالله من هشام بن عروة عن أبيه، فاختلط عليه لضعفه، فرواه مسندًا مرفوعًا.

---

(١) انظر: علل الدارقطني (٩/٦١).

(٢) بل كان حديث طلب الرزق في خبايا الأرض بإسنادِه المشهور عندَ شيخ أبي نعيم المذكور، فهو شيخُه فيه في الموضع الآخر الذي سبق التخريج منه. إشارة: يلاحظ أن أبا نعيم أخرج حديث: «اطلبوا الرزق في خبايا الأرض» في ترجمة ابن معدان من «أخبار أصبهان»، فلما ترجم ابن عساكر لابن معدان في «تاريخ دمشق» (٥١/٣٨)، أخرج رواية ابن المقرئ عنه، بمتن: «تزوجوا النساء...»، ثم نقل ثناء أبي نعيم على ابن معدان من ترجمته. فقد تكون هذه إشارةً من ابن عساكر إلى إعلال ما أخرجه أبو نعيم، وإعراضه عنه مع اطّلاعه عليه إلى ما أخرجه هو.

(٣) أخرجه ابن أبي الدنيا في إصلاح المال (٣٠٧) من طريق ابن لهيعة، عن الزهري، عن عروة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد هشام بن عبدالله المخزومي بالحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وتفرُّد مصعب الزبيري عن هشام.

وهو بذلك يوافق الطبراني، حيث قال: «لم يرو هذا الحديث عن هشام بن عروة إلا هشام بن عبدالله بن عكرمة، تفرد به مصعب الزبيري»[(١)].

ووافقهما ابن عساكر على استغرابه في الجملة، فقال: «حسن غريب»[(٢)].

وكذلك الذهبي، قال: «هذا حديث غريب، تفرد مصعب عن هشام»[(٣)].

وقد جاءت متابعتان لهشام بن عبدالله، عن هشام بن عروة، إلا أنه سبق في الكلام عليهما أن الأولى باطلة، ويحتمل أنها مسروقة من رواية هشام، وأن الثانية لا أصل لها، وإنما هو حديثٌ آخرُ دخل على أحد رُواته.

فلا ترد أيٌّ من المتابعتين على حكم الدارقطني هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المعجم الأوسط (١/٢٧٤، ٨/١٠١) -ولم يذكر تفرد مصعب في الموضع الأول-.

(٢) معجم ابن عساكر (٢/٨١٢).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/١٢٢٧، ٥/٩٤٢)، سير أعلام النبلاء (١١/٣٢).

١٧٤ – قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو بكر النيسابوري؛ عبدالله بن محمد بن زياد، ثنا يونُس بن عبدالأعلى، ثنا الحَجَّاج بن سليمان الرعيني، قال: قلت لابن لَهِيعة: كنتُ أسمع بعضَ عَجَائزِنا تقول: الرِّفقُ في المَعِيشَةِ خَيرٌ مِن بَعضِ التِّجَارَة؟ فقال: حدثني محمد بن المنكدر، عن جابر، أن النبي ﷺ قال: «**الرِّفقُ في المَعِيشَةِ خَيرٌ مِن بَعضِ التِّجَارَة**».

غريبٌ من حديث محمد بن المنكدر، عن جابر، لم يروه عنه غيرُ ابن لَهِيعة، تفرَّد به حَجَّاج بن سليمان عنه[1].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٥/٣٢) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن الأعرابي في معجمه (٦٥٠) -ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (٢٤٢)- عن محمد بن الربيع الجيزي،

وابن عدي في الكامل (٤٣٩٥، ٩٩٨٣) عن عبدالله بن عمرو بن أبي الطاهر بن السرح،

و(٩٩٨٢) عن عبدالكريم بن إبراهيم المرادي،

و(٩٩٨٤) عن الحسن بن يونس الأنماري،

وأبو الشيخ الأصبهاني في أمثال الحديث (٨٨) عن عمر بن بحر الأسدي،

والإسماعيلي في معجم شيوخه (٣٦٣/١) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٦١٤٢)- عن أحمد بن محمد بن عبيدة النيسابوري،

والبيهقي في الشعب (٦١٤٢) من طريق محمد بن موسى بن النعمان،

سبعتهم (محمد بن الربيع، وابن السرح، وعبدالكريم المرادي، والحسن الأنماري، وابن بحر، وابن عبيدة، وابن النعمان) عن يونس بن عبدالأعلى، به، بمثله.

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٧١٨).

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٨٧٤٦) عن مطلب بن شعيب،

وابن عدي في الكامل (٤٣٩٦، ٩٩٨٥)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦١٣٦)، من طريق إبراهيم بن سليمان البرلسي،

كلاهما (مطلب، والبرلسي) عن أبي صالح عبدالله بن صالح -كاتب الليث-، عن ابن لهيعة، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن زياد، أبو بكر، النيسابوري:

ثقة حافظ متقن فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٢- يونس بن عبدالأعلى:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٥).

٣- حَجَّاج بن سليمان بن أفلح الرعيني، أبو الأزهر، المعروف بابن القمري:

منكر الحديث، خاصةً إذا روى عن ابن لهيعة. قال الحاكم: «ثقة مأمون».

وقال أبو زرعة: «منكر الحديث»، وقال ابن يونس: «في حديثه خطأ ومناكير»، وقال ابن حبان: «يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات»، وقال ابن عدي: «يحدث عن الليث وابن لهيعة أحاديثَ منكرة»، لكنه عاد فقال: «وإذا روى عن غير ابن لهيعة فهو مستقيم -إن شاء الله تعالى-»، وأورد الدارقطنيُّ له في غرائب مالك حديثًا عن مالك خولف في سنده عنه[1].

والظاهرُ أن جرحَ مَن جرحه مفسَّر، خصوصًا قول من فصَّل أحوال حديثه، وأما توثيق الحاكم فمجمل، فضلًا عمَّا عُرف من تساهله في مستدركه.

كما يظهر أن ضعفَ حجاج لا يختصُّ بروايته عن ابن لهيعة -كما أشار ابن عدي آخِرًا-، فتضعيفُ الأئمةِ له عام، بل ذكر ابنُ عدي نفسُه أنه يروي عن الليث أحاديثَ

---

(١) الكامل (٣/٣٠١)، لسان الميزان (٢/٥٦١، ٥٦٢)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/٢٩٩).

منكرة، وضعَّفه ابنُ حبان حتى مع روايته عن الثقات، وجعله في مرتبة الاعتبار، لا القبول، وأما إذا روى عن الضعفاء، فهو دون ذلك كله.

وقد دافع عنه ابن عدي فيما رواه عن ابن لهيعة، فقال بعد أن أورد بعض حديثه عنه: «وهذه الأحاديث يتفرَّد بها حجاجٌ عن ابن لهيعة، ولعلنا قد أُتينا من قِبل ابن لهيعة لا من قِبل حجاج، فإن ابن لهيعة له أحاديث منكرات...»[1].

وهذه المدافعة إنما طرحها ابن عدي على سبيل الاحتمال، والظاهر أنها تتوجَّه إن توبع حجاج على تلك الأحاديث، فأما مع تفرُّده بها، فلا يلزم من ضعف ابن لهيعة أن تعصَّب به عهدة النكارة، فحجاجٌ ضعيفٌ أيضًا عن ابن لهيعة وغيره -كما سلف-.

٤- عبدالله بن لَهِيعة:

العمل على تضعيف حديثه. سبقت ترجمته في الحديث (٨١).

٥- محمد بن المنكدر:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لكونه من رواية حجاج بن سليمان الرعيني، عن ابن لهيعة.

إلا أن متابعةً جاءت لحجاج، حيث رواه عبدالله بن صالح كاتب الليث، عن ابن لهيعة، به، وصرَّح أبو صالح بسماعه من ابن لهيعة.

وقد ذكر ابنُ طاهر المقدسي رواية حجاج، ثم قال: «وقد رواه أبو صالح -كاتب الليث- عن ابن لهيعة أيضًا، وأبو صالح لعله سرقه منه»[2].

وهذا الاحتمال بهذه الصفة فيه نظر، إذ لم أجد مَن ذكر أبا صالح بسرقة الحديث، وقد دَفَعَ عنه غيرُ واحدٍ من الأئمة تهمةَ الكذب، ولكنَّ الرجل -كما سبق في الحديث (١٥)- «كانت فيه غفلة»، وأثبت بعضُ الأئمة أنه أُدخِلَت عليه أحاديثُ مكذوبة،

---

(١) الكامل (٣٠٢/٣).

(٢) ذخيرة الحفاظ (١٤١٣/٣).

قال أبو حاتم الرازي: «الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عُمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالدُ بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليمَ الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزنُ أبي صالح وزنَ الكذب، كان رجلًا صالحًا»[١].

والذي يظهر من رواية حجاج بن سليمان الرعيني أنه هو صاحب هذا الحديث، فإنه الذي حاوَرَ ابنَ لهيعة في متنه، فحدَّثه به بإسناده مرفوعًا. وحجاجٌ رجلٌ قديم، مات سنة ١٩٧هـ، أي قبل وفاة أبي صالح بخمس وعشرين سنة[٢]. ولم أجد الحديثَ من رواية كبار أصحاب أبي صالح ومتقدّميهم. ومجموع ذلك يقرِّب أن الحديث كان مشهورًا لحجاج، ثم أُدخِل على أبي صالح في أواخر عمره، فحدَّث به. والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ابن لَهِيعة بالحديث عن محمد بن المنكدر، عن جابر، وتفرُّد حجاج بن سليمان عن ابن لَهِيعة.

وهو في الشق الأول يوافق الطبرانيَّ، حيث قال: «لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر إلا ابن لهيعة»[٣].

وابنَ عدي، حيث قال: «وهذا لا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير ابن لهيعة»[٤].

وأما في الشق الثاني، فقد خالفه الطبراني، فقال -بعدما سبق-: «تفرد به عبدالله بن صالح، ولا يروى عن جابر إلا بهذا الإسناد».

وأسند ابن عدي أحاديثَ لحجاج بن سليمان، عن ابن لهيعة، فيها هذا الحديث، ثم قال: «وهذه الأحاديث يتفرَّد بها حجاج عن ابن لهيعة»، لكنه قال في موضع آخر:

---

(١) تهذيب الكمال (١٥/١٠٤-١٠٦).

(٢) انظر وفاة حجاج في الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/٢٩٩)، ووفاة أبي صالح في تهذيب الكمال (١٥/١٠٧).

(٣) المعجم الأوسط (٨/٣١٨).

(٤) الكامل (٦/٤١٣).

«لا أعلم يرويه عن ابن المنكدر غير ابن لهيعة، وعن ابن لهيعة حجاج بن سليمان وأبو صالح»[١].

ومن الظاهر أن قول ابن عدي هو أسلم الأقوال، وأصدقُها على واقع الأسانيد، إلا أن قولَ الدارقطني -بالنظر إلى البحث السابق- محتملٌ للصحة، إذ الأرجحُ أن رواية عبدالله بن صالح راجعةٌ إلى رواية حجاج بن سليمان، فبقي تفرُّد حجاجٍ قائمًا.

وأما قول الطبراني، ففيه نظر بالغ، والحديث محفوظٌ عن غير عبدالله بن صالح دون شك. والله -تعالى- أعلم.

(١) الكامل (٣/٣٠٢، ٦/٤١٣).

بابٌ فيما يَنبَغِي لِلتَّاجِرِ وغَيرِه مِن الاحتِيَاطِ لِدِينِه في مَعِيشَتِه

قال تمام في السادس عشر من «فوائده»: أخبرنا أبو الحسن؛ خيثمة بن سليمان، ثنا محمد بن عيسى بن حيان المدائني، ثنا سلَّام بن سليمان، عن حمزة الزَّيَّات، عن الأجلح، عن الضَّحَّاك بن مُزاحم، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ -عز وجل- بَعَثَني مَلْحَمَةً**[١] **ومَرْحَمَة، ولم يَبْعَثْني تاجِرًا ولا زَرَّاعًا، وإنَّ شِرَارَ النَّاسِ يَومَ القِيامَةِ التُّجَّارُ والزَّرَّاعُون، إلا مَن شحَّ على دِينِه**»[٢].

١٧٥- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن إسماعيل الأَدَمي، ثنا الحسين بن نصر (الخُرْسي)[٣]، ثنا سلَّام بن سليمان الثقفي، عن حمزة الزَّيَّات، به، **مثله**.

غريبٌ من حديث حمزة الزَّيَّات، عن الأجلح بن عبدالله الكندي، تفرَّد به سلَّام بن سليمان المدائني [عنه][٤].

○ التخريج:

رواه الضحاك بن مزاحم، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس:

أخرجه ابن السماك في الثاني من الأول من حديثه [٩٠ب] -ومن طريقه أبو علي ابن شاذان في الثاني من فوائده [١٠٥أ]، وجعفر السراج في منتخب الفوائد الصحاح العوالي من حديثه، تخريج الخطيب البغدادي (١٢٦)-،

(١) الملحمة -كما في النهاية (٢٣٩/٤)- «هي الحرب، وموضع القتال»، قال: «ومن أسمائه ﷺ: نبي الملحمة، يعني: نبي القتال».

(٢) فوائد تمام (٩٧٨).

(٣) ضبطها الناسخ بالشين المعجمة، ووضع تحت الحاء علامة الإهمال: «الحرشي»، والصواب المثبت، وبه ضبطه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٩٤٣/٢)، وتبعه غيره من أهل المشتبه والأنساب، كابن ماكولا في الإكمال (٢٤٢/٢)، والسمعاني في الأنساب (٨٩/٥).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٤٢٣)، وما بين المعقوفين منه.

وابن عدي (٧٩٥٨) -ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١٢٠٩)- عن عمر بن محمد بن شعيب،

وأبو علي ابن شاذان في الثاني من فوائده [١٠٥أ] عن أبي سهل بن زياد،

ثلاثتهم (ابن السماك، وابن شعيب، وابن زياد) عن محمد بن عيسى بن حيان، به، بمثله، إلا أن ابن السماك قال في آخره: «إلا من أخذ الحق، وأعطى الحق».

وأخرجه ابن المظفر في حديثه عن حاجب بن أركين (١٠١) من طريق يزيد بن عبدالصمد،

والجورقاني في الأباطيل والمناكير (٥١٦) من طريق عثمان بن سعيد،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠٢/١٤) من طريق عبدالله بن روح المدائني،

ثلاثتهم (يزيد بن عبدالصمد، وعثمان، وابن روح) عن سلام بن سليمان، به، بنحوه للأول، ومثله للآخرَين.

الوجه الثاني: الضحاك بن مزاحم، عن النبي ﷺ -مباشرة-:

أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١١٩/مسند علي) عن عمرو بن عبدالحميد الآملي، عن مروان بن معاوية الفزاري، عن مغيرة بن مسلم، عن أبي الأسود؛ نصير القصاب،

وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٤٢١) من طريق سفيان الثوري، عن رجل،

كلاهما (أبو الأسود، والرجل) عن الضحاك، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، أبو بكر، البغدادي، المقرئ، المعروف بالحَمزيِّ:

ثقة عالم. قال مسلمة: «ثقة»، والدارقطني: «الشيخ الصالح»، وذكره القواس في شيوخه الثقات، وقال الذهبي: «حمل الناسُ عنه لضبطه وزهده وخيره، وكان صالحًا ثقةً عالمًا»[1].

٢- الحسين بن نصر، أبو علي، الفارسي، المؤدب، المعروف بالخُرْسي:

---

(١) تاريخ بغداد (٥٦/٦)، تاريخ الإسلام (٥٢٩/٧)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٨٦/١).

مجهول الحال. قال الدارقطني: «حدثنا عنه جماعةٌ من شيوخنا»، وترجمه الخطيب، فذكر أنه روى عن سلام بن سليمان المدائني وغيره، وروى عنه العباس بن علي النسائي، وأحمد بن محمد الأدمي، ولم يورد في حاله شيئًا، وقال ابن القطان: «لا يُعرف»[١].

٣- سلَّام بن سليمان الثقفي مولاهم، المدائني:

ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

٤- حمزة الزَّيَّات:

صدوق زاهد ربما وهم. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

٥- أجلح بن عبدالله بن حُجَية الكندي، أبو حُجَية، يقال: اسمه يحيى:

«صدوق شيعي»[٢].

٦- الضَّحَّاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم -أو: أبو محمد-، الخراساني:

«صدوق كثير الإرسال»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لضعف سلام بن سليمان، مع تفرُّده به، ولذا قال ابن عدي: «وهذا عن حمزة غير محفوظ»[٤].

وهذا الإعلالُ أولى من قول الجورقاني: «هذا حديثٌ باطل، والضحاك لم يسمع من ابن عباس حرفًا»، ثم ذكر بعض من ضعَّف الأجلح[٥]، فإن الظاهر أن ضعفَ الحديث نشأ دون الضحاك والأجلح، وأنهما لم يرويا الحديث بهذا الإسناد أصلًا.

---

(١) المؤتلف والمختلف (٢/٩٤٣)، تاريخ بغداد (٨/٧٢٤)، بيان الوهم والإيهام (٣/١٤٩)، تهذيب الكمال (١٢/٢٨٧)، تنقيح التحقيق (٢/٤٦٨)، لسان الميزان (٣/٢١٤).

(٢) تقريب التهذيب (٢٨٥).

(٣) المصدر نفسه (٢٩٧٨).

(٤) الكامل (٥/٣٣٩).

(٥) الأباطيل والمناكير (٢/١٥٦).

وقد ضعَّفه ابن الجوزي بسلَّام، لكنه نقل أقوال الأئمة في سلَّام الطويل، وليس هو راوي هذا الحديث، بل راوي هذا الحديث متأخرٌ عنه -كما هو واضحٌ من تأخُّر طبقة تلامذته-[١]، ثم أعلَّه بالأجلح، وفيه ما مرَّ في الكلام على إعلال الجورقاني، ثم أعلَّه بأن الدارقطنيَّ قال في محمد بن عيسى بن حيان المدائني: «ضعيف»، وهذه العلة أجاب عنها السيوطيُّ بإيراد إسناد الدارقطني في الأفراد، وفيه متابعة الحسين بن نصر لمحمد بن عيسى[٢]، وقد تبيَّن بالتخريج أنه توبع عليه ثلاثَ متابعاتٍ أخرى كذلك.

هذا، وقد جاء الحديث عن الضحاك معضلًا، حيث رواه ابن جرير الطبري عن عمرو بن عبدالحميد الآملي، بإسنادٍ ينتهي إلى أبي الأسود نصير القصاب، عن الضحاك، وعمرو مجهول[٣]، وأبو الأسود ذكره ابن حبان في الثقات، ولم يتكلم عليه البخاريُّ وابنُ أبي حاتم بشيء[٤]، فهذا إسناد ليّن.

إلا أن الثوريَّ رواه عن رجل، عن الضحاك، معضلًا أيضًا، ولا يستبعد أن الرجل هو أبو الأسود المذكور، فإنه من طبقة شيوخ الثوري.

ومع لِين هذا الإسناد، إلا أنه أصلح حالًا من رواية سلام بن سليمان المنكرة.

وقد زاد الجورقانيُّ إعلالَ الحديث بعلةٍ متنية، فأسند بعده حديث أنس مرفوعًا: «ما من مسلم يغرس غرسًا، أو يزرع زرعًا، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له صدقة»[٥]، وحديث جابر: «من كانت له أرض فليزرعها»[٦]، وهما في الصحيحين.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سلَّام بن سليمان المدائني بالحديث عن حمزة الزيات، عن الأجلح

---

(١) أسند ابن الجوزي الحديث من طريق ابن عدي، وابن عدي إنما أورده في ترجمة سلام بن سليمان، لا سلام الطويل.

(٢) اللآلئ المصنوعة (٢/١٢٠).

(٣) توسَّع صاحب «معجم شيوخ الطبري» في ترجمة عمرو (ص٣٨١)، وانتهى إلى جهالته.

(٤) التاريخ الكبير (٨/١١٦)، الجرح والتعديل (٨/٤٩٢)، الثقات (٧/٥٤٣).

(٥) صحيح البخاري (٢٣٢٠، ٦٠١٢)، صحيح مسلم (١٥٥٣).

(٦) صحيح البخاري (٢٣٤٠، ٢٦٣٢)، صحيح مسلم (١٥٣٦).

بن عبدالله الكندي، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس.

ووافقه على غرابة الحديث إجمالًا: الخطيب البغدادي، فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث الأجلح -واسمه يحيى- ابن عبد الله بن حُجَية بن عدي الكندي، عن الضحاك بن مزاحم، عن ابن عباس، وغريبٌ من حديث أبي عمارة؛ حمزة بن حبيب الزيات -قارئ أهل الكوفة-، عن الأجلح، وقع إلينا بعلو من رواية سلّام بن سليمان المدائني -نزيل دمشق-، عن حمزة»[١].

(١) منتخب فوائد جعفر السراج (ص١٩٥).

بابُ حَثِّ التُّجَّارِ عَلَى الصَّدَقَة / [٧٠أ]

١٧٦– قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن عمار القطان -من أصل كتابه-، ثنا عبدالله بن محمد بن أيوب، ثنا سفيان بن عُيَينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن قيس بن أبي غَرَزَة، قال: أتانا رسول الله ﷺ، فقال: «**يا مَعشَرَ التُّجَّار، إنَّ بَيعَكُم يَحضُرُه الحَلِفُ والكَذِب، فَشُوبُوهُ**[١] **بالصَّدَقَة**».

١٧٧– ثنا أحمد بن محمد بن عمار، ثنا عبدالله بن محمد بن أيوب، ثنا سفيان بن عُيَينة، عن جامِع بن أبي راشد، وعاصم، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غَرَزَة، قال: كُنَّا نُسَمَّى السَّماسِرَةَ[٢] على عَهدِ رسول الله ﷺ، (فأتى)[٣] رسولُ الله ﷺ البقيعَ...، ثم ذكر نحوَه.

غريبٌ من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن قيس بن أبي غَرَزَة، تفرَّد به عبدالله ابن أيوب، عن ابن عُيَينة، ولم نكتبه إلا عن شَيخِنا هذا، وكان من الثقات[٤].

○ التخريج:

رواه سفيان بن عيينة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن قيس بن أبي غرزة:

(١) قال في النهاية (٢/٥٠٧): «أصل الشَّوب: الخلط»، قال: «أمرهم بالصدقة لما يجري بينهم من الكذب والربا والزيادة والنقصان في القول، لتكون كفارةً لذلك».

(٢) قال في النهاية (٢/٤٠٠): «جمع سمسار، وهو القيّم بالأمر، الحافظ له، وهو في البيع اسمٌ للذي يَدخُل بين البائع والمشتري متوسطًا لإمضاء البيع. والسَّمْسَرة: البيع والشراء».

(٣) وقع في الأصل: «فأتانا»، ولعله سبق ذهن من المتن السابق، والتصويب من السياق، ومن الرواية من طريق الدارقطني.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢٧٧).

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢٤٠/٦) عن أبي بكر البرقاني، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن جميع الصيداوي في معجم شيوخه (ص٦٣) عن محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى بن عمار العطار -ببغداد-، عن عبدالله بن محمد بن أيوب، به، بمثله. إلا أنه لم يذكر فيه قيسَ بنَ أبي حازم.

الوجه الثاني: سفيان بن عيينة، عن جامع بن أبي راشد وعاصم، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غرزة:

أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢٤٠/٦) عن أبي بكر البرقاني، عن الدارقطني، به، بمثله. لكنه لم يكرر الإسناد، بل عطف إسنادَي ابن أيوب على بعضهما.

وأخرجه الحميدي (٤٤٢) -ومن طريقه الخطابي في غريب الحديث (٢٨٠/٢)، والحاكم (٥/٢)-،

وأحمد (١٦٣٨٤)،

وأبو داود (٣٣٢٧) عن الحسين بن عيسى البسطامي،

وعن عبدالله بن محمد الزهري،

وأبو داود (٣٣٢٧)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠١٥)، والطبراني في الكبير (٣٥٧/١٨)، من طريق حامد بن يحيى،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠١٤) عن محمد بن أبي عمرو،

والنسائي في المجتبى (٣٨٣١)، والكبرى (٤٧٢١)، وابن الجارود (٥٥٧)، عن محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ،

والطبراني (٣٥٧/١٨) من طريق إبراهيم بن بشار الرمادي،

ثمانيتهم (الحميدي، وأحمد، والبسطامي، والزهري، وحامد بن يحيى، ومحمد بن أبي عمرو، وابن المقرئ، والرمادي) عن سفيان بن عيينة، به، بنحوه. وزادوا جميعًا -عدا أحمد، والرمادي- ذكرَ عبدالملك بن أعين مقرونًا بجامع وعاصم.

○ **رجال الإسناد الأول:**

١- أحمد بن محمد بن عمار بن عيسى بن حيان، أبو بكر، القطان، المعروف بسبنك:

ثقة. وثَّقه الدارقطني في هذا الموضع من الأفراد، وقال الآبندوني: «لا بأس به»[١].

٢- عبدالله بن محمد بن أيوب:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٤).

٣- سفيان بن عيينة:

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٤- إسماعيل بن أبي خالد:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٤).

٥- قيس بن أبي حازم البجلي، أبو عبدالله، الكوفي:

«ثقة...، مخضرم، ويقال: له رؤية...، جاز المائة وتغيَّر»[٢].

○ **رجال الإسناد الثاني:**

٦- جامع بن أبي راشد الكاهلي، الكوفي، الصيرفي:

«ثقة فاضل»[٣].

٧- عاصم:

صدوق له أوهام، حجة في القراءة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٨).

٨- أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

(١) تاريخ بغداد (٦/٢٤٠)، تاريخ الإسلام (٧/٥٤٦).

(٢) تقريب التهذيب (٥٥٦٦).

(٣) المصدر نفسه (٨٨٧).

○ دراسة الأسانيد:

أول إسنادَي الدارقطني –وهو محلُّ بحثِه هنا– ظاهره الصحة، إلا أنه استغربه، وحكم بتفرد عبدالله بن محمد بن أيوب به عن ابن عيينة، وزاد إشارةً إلى إعلاله في موضع آخر، فقال: «غريب من حديث إسماعيل عن قيس، تفرَّد به عبدالله ابن أيوب عن ابن عيينة عنه، والمحفوظ: عن جامع وعاصم، عن أبي وائل، عن قيس»(١).

ولا شكَّ أن الوجهَ الثاني هو المعروف عن ابن عيينة، وهو رواية كبار أصحابه وأثبتهم عنه، وفيهم الإمامان الحميدي، وأحمد بن حنبل، وغيرهما، لكن قد يقال: إن ابن أيوب قد روى ما رواه الجماعة، ثم عطف عليه الإسناد الجديد، قال ابن رجب: «وهذا مما يستدلُّ به الأئمة كثيرًا على صحة رواية من انفرد بالإسناد، إذا روى الحديث بالإسناد الذي روى به الجماعة»(٢).

ومع ذلك، فالغرابة الشديدة تورث نظرًا بالغًا في صحة الإسناد، خصوصًا أن الإسنادَ الذي انفرد به ابن أيوب يعطي راويًا جديدًا عن الصحابي قيس بن أبي غرزة، إذ قد حَكَم مسلمٌ والأزديُّ والحاكمُ بأنه لم يرو عنه إلا أبو وائل(٣)، وذُكِرَ أن الحكم روى عنه، لكنه لم يسمع منه(٤)، بل بوَّب ابن الجوزي بقوله: «تسمية الصحابة الذين انفرد بالرواية عن كل واحدٍ منهم واحدٌ من التابعين، لم يشارك غيرَه في الرواية عنه، **فإن وُجد له مشاركةٌ فتلك الروايةُ لا تثبت عند الحفاظ**»، وذكر فيهم: «قيس بن أبي غرزة: انفرد بالرواية عنه أبو وائل»(٥).

ولم أجد مَن ذَكَر روايةَ قيس بن أبي حازم عنه في أي موضع.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢/١١٥).

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٨٣٩).

(٣) المنفردات والوحدان (٢٤)، المخزون (١٩٧)، المستدرك (٢/٥)، وذهب الحاكم إلى أن البخاري ومسلمًا لم يخرجاه لأجل هذا التفرد، وفي هذا إشارةٌ إلى أن البخاريَّ يحكم به أيضًا.

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٤٥٢).

(٥) تلقيح فهوم أهل الأثر (ص٢٩٦).

ومرويَّات سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، معروفة[١]، وحديث سفيان بن عيينة من أشهر الحديث عند الأئمة، فلو كان يصحُّ أنه يروي هذا الحديثَ بهذا الإسناد لانتشر عنه، ولَمَا تتابع جملةٌ من الأئمة على الحكم بأنه لم يروِ عن قيس بن أبي غرزة غيرُ أبي وائل.

ومما يحتمل: أن ابن أيوب سمع من ابن عيينة الحديثَ بإسناده المشهور، وسمع معه بالإسناد الآخر حديثًا آخر، فغلط فيه، فجعلهما لحديثٍ واحد، أو وقع ذلك لتلميذه -شيخ الدارقطني- في سماعه منه.

والمحفوظ -كما قال الدارقطني-: رواية سفيان بن عيينة، عن جامع بن أبي راشد وعاصم بن بهدلة، ومعهما عبدالملك بن أعين -كما رواه جماعةُ أصحابِ ابن عيينة-، عن أبي وائل، عن قيس، وهو حديثٌ مشهورٌ عن أبي وائل، قال الترمذي: «رواه منصور، والأعمش، وحبيب بن أبي ثابت، وغير واحد، عن أبي وائل، عن قيس بن أبي غرزة»[٢]، وقال أبو نعيم الأصبهاني: «ورواه عن أبي وائل جماعة، منهم الأعمش، ومنصور، وحبيب بن أبي ثابت، ومغيرة، وعاصم بن بهدلة، وجامع بن أبي راشد، والحكم بن عتيبة، وعبدالملك بن أعين، وحبيب بن حسان، وعبيدة بن معتب، وحبيب بن زيد الأنصاري»[٣].

وقد صحَّحه الترمذي، والحاكم، بل ألزم الدارقطنيُّ الشيخَين بتخريجه[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن محمد بن أيوب بالحديث عن ابن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن قيس بن أبي غَرَزَة، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه أحمد بن محمد بن عمار القطان.

---

(١) أخرج منها الحميديُّ جملةَ أحاديث (٧٨، ٩٩، ١٥٤، ١٥٧، ٢٧٠، ٤٥٨، ٤٦٠، ٨١٣، ٨١٧، ٨١٨، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٧٨، ٩١٨، ٩٨٩، ١٠٨٧)، وأحمدُ حديثين (٨١٠٢، ١٩٣٧٥).

(٢) جامع الترمذي (٣/٥٠٦).

(٣) معرفة الصحابة (٤/٢٣١١).

(٤) جامع الترمذي (٣/٥٠٦)، الإلزامات (ص١٠٦)، المستدرك (٢/٥).

فأما كونه لم يكتبه إلا عن شيخه، ففيه بحث:

حيث ترجم الخطيب البغدادي لشيخ الدارقطني هذا، فنَسَبَه: «أحمد بن محمد بن عمار بن عيسى بن حيان، أبو بكر، القطان»، وذكر أنه كان «يعرف بسبنك، وإليه ينسب عمر بن محمد بن إبراهيم البجلي، المعروف بابن سبنك، لأنه كان جدَّه أبا أمه»[١].

وترجم ابنُ جميع الصيداوي في باب المحمدين من معجم شيوخه لرجلٍ سماه: «محمد بن أحمد بن محمد بن عيسى بن عمار العطار»، وذكر أنه سمع منه ببغداد[٢]، ثم أسند هذا الحديثَ عنه، عن عبدالله بن محمد بن أيوب، ولم يذكر قيس بن أبي حازم.

ولم أجد للشيخ الذي روى عنه ابن جميع ترجمةً ولا ذِكرًا في موضعٍ آخر، ومع حرص الخطيب البغدادي على استيعاب تلك الطبقة في تاريخه، واستفادته من معجم ابن جميع، حتى إنه ربما لم يُتَرجِم الرجلَ إلا بما ذكره ابن جميع[٣]، فإنه لم يذكر ذلك الشيخَ في التاريخ.

وابنُ جميع محدِّثٌ شاميٌّ رحَّالٌ في طلب الحديث، وهو من أقران الدارقطني، إذ وُلِدا في وقتٍ متقاربٍ جدًّا، إذ قيل -كما وقع للدارقطني-: إن ابن جميع ولد سنة ٣٠٦هـ، وقيل: سنة ٣٠٥هـ[٤].

وقد دخل ابنُ جميع بغدادَ وكتب بها في السنة التي توفي فيها شيخُ الدارقطني المذكور (سنة ٣٢٨هـ)[٥].

ويغلب على الظنِّ أن الحديثَ لو كان عند شيخٍ بغداديٍّ في تلك الطبقة لم يَفُت الدارقطنيَّ أن يكتبه عنه، لغرابته، مع نظافة ظاهر إسناده، ولَمَا اكتفى بكتابته عن شيخه المذكور.

---

(١) تاريخ بغداد (٢٤٠/٦).

(٢) معجم الشيوخ (ص٦٣).

(٣) انظر: تاريخ بغداد (١١٠/٢، ١٤٢، ٥١٨، ٣٤٣/٦، ١٨٧/١٣، ١٨٨، ٢١٩، ٣٦٧/١٥).

(٤) انظر: تاريخ الإسلام (٥٧٧/٨، ٤٧/٩).

(٥) انظر: معجم الشيوخ (ص٢٥٥)، تاريخ بغداد (٤٧٧/١٦).

ومن خلال جميع ذلك يظهر -والله أعلم- أن الشيخَ الذي روى عنه ابنُ جميع هو شيخُ الدارقطني نفسُه، لكنَّ ابنَ جميعٍ لم يضبط اسمه، فقدَّم فيه وأخَّر في موضعين، وأهل بغداد أعرَفُ بشيوخهم(١).

وأما لقب «العطار»، فيظهر أنه تحريفٌ في نسخة المعجم عن «القطان»(٢)، وكذلك يظهر أن سقوط «قيس بن أبي حازم» من الإسناد سببه انتقال نظر من بعض النسَّاخ إلى «قيس بن أبي غرزة»(٣).

والله -تعالى- أعلم.

(١) وقع أنْ لقَّب ابنُ جميع شيخًا بالصيرفي، ولقَّبه الدارقطنيُّ بالزيات، فترجم لهما الخطيب البغدادي (١٩٢/٦)، وقال في شيخ ابن جميع: «وأخشى أن يكون هذا وشيخُ الدارقطني واحدًا».

(٢) وقد راجعت النسخة الخطية [٣أ] للتثبت من وقوع اللقب كما هو في المطبوع.

(٣) ونسخة المعجم وحيدة، لا تظهر على خطها أمارات الإتقان، ومن المعجم قطعةٌ لم يعتمدها المحقق في المكتبة الأزهرية، ولكنها لا تتضمَّن الموضعَ الذي ورد فيه هذا الحديث.

بابُ ما جاءَ في الغِشّ وخَلطِ الطَّعَام بِغَيرِ جِنسِه

١٧٨– قال الدارقطني في الثامن: حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري، ثنا حُمَيد بن صَبِيح الجُنْدَيْسابوري، ثنا أبو هارون الهَمْداني، ثنا مالك بن دينار، عن قتادة، عن أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن غَشَّنا فلَيسَ مِنَّا**».

غريبٌ من حديث مالك بن دينار، عن قتادة، عن أنس، تفرد به حُمَيد بن صَبِيح بهذا الإسناد، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا[(١)].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١– محمد بن نوح الجنديسابوري:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٢– حميد بن صَبيح الجنديسابوري:

مجهول العين. لم أجده في موضعٍ آخر[(٢)].

٣– أبو هارون الهَمْداني:

مجهول العين. لم أجده في موضعٍ آخر[(٣)].

٤– مالك بن دينار، أبو يحيى، البصري، الزاهد:

«صدوق عابد»[(٤)].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٠٤٤)، واختصر كلام الدارقطني، فلم يذكر العبارة الأخيرة.

(٢) احتمل محقق الأطراف أن صوابه: «عبدالحميد بن صبيح»، لكن ليس في الرواة من يُنسَب جنديسابوريًّا بهذا الاسم، على أن صاحب الأطراف لم يذكر نسبته: «الجنديسابوري».

(٣) وليس خطأً صوابُه: «هارون الهمداني»، فإن هارون هذا شيخٌ لمحمد بن نوح الجنديسابوري، لا يروي عنه بواسطة –كالراوي محل البحث هنا–.

(٤) تقريب التهذيب (٦٤٣٥).

٥- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرد مجهولَين به، واستمرار غرابته إلى آخر إسناده، مع كونه من طريق شيخٍ مشهورِ الحديث كثيرِ الأصحاب، وهو قتادة.

والحديث محفوظ في صحيح مسلم[1] **من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-.**

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد حميد بن صبيح بالحديث عن أبي هارون الهمداني، عن مالك بن دينار، عن قتادة، عن أنس، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه محمد بن نوح الجنديسابوري.

---

(١) (١٠١، ١٠٢).

بابٌ فيمَن أَخْبَرَ بِثَمَنِ السِّلعَةِ فكَذَب

١٧٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو صالح الأصبهاني؛ عبدالرحمن بن سعيد بن هارون، ثنا أبو مسعود؛ أحمد بن الفرات، أنا عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد، عن أبي جعفر الرازي، عن حُصَين بن عبدالرحمن، عن عبدالعزيز المكي، عن ابن عمر، قال: مَرَّ رجلٌ على النبي ﷺ بِشَيءٍ، فقال: «**بِكَم اشتَرَيْتَ هذا؟**». فقال: بكذا وكذا. فقال الرَّجُل: (كذَبْتُهم)[1]، وفيهم النبيُّ ﷺ! فأتى النبيَّ ﷺ، فأخبرَه، فأَمَرَهُ أن يَتَصَدَّق بالزِّيَادَة.

غريبٌ من حديث عبدالعزيز بن رُفَيع المكي، عن ابن عمر، وهو غريبٌ من حديث حُصَين بن عبدالرحمن السلمي، عن عبدالعزيز بن رُفَيع، تفرَّد به أبو جعفر الرازي عنه، ولا نعلم حدث به غير عبدالرحمن الدَّشْتَكي[2]. / [٧٠ب]

○ التخريج:

أخرجه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/٢٣٤) عن محمد بن علي بن الفتح، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالرحمن بن سعيد بن هارون، أبو صالح، الأصبهاني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٨٣).

٢- أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، أبو مسعود، الرازي، نزيل أصبهان:

«ثقة حافظ، تكلم فيه بلا مستند»[3].

٣- عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكي، أبو محمد، الرازي، المقرئ:

---

(١) وقع في الأصل: «كذبتم»، والمثبت من الرواية من طريق الدارقطني، وهو أوفق للسياق.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٠٩٨).

(٣) تقريب التهذيب (٨٨).

«ثقة»[١].

٤- أبو جعفر الرازي: عيسى بن أبي عيسى: عبدالله بن ماهان التميمي مولاهم، مشهور بكنيته، أصله من مرو، وكان يتجر إلى الري:

«صدوق سيئ الحفظ، خصوصًا عن مغيرة»[٢].

٥- حُصَين بن عبدالرحمن السلمي:

ثقة تغيَّر حفظه في الآخر. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٦- عبدالعزيز بن رُفَيع المكي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، للين أبي جعفر الرازي، مع تفرُّده بهذا الإسناد المستغرب في مَخْرَجه عن ابن عمر، وعن عبدالعزيز بن رفيع. كما لم أجد ما يبين وقتَ سماع أبي جعفر من حصين، إن كان قبل التغيُّر أو بعده.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي جعفر الرازي بالحديث عن حصين بن عبدالرحمن السلمي، عن عبدالعزيز بن رُفَيع المكي، عن ابن عمر، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير عبدالرحمن الدشتكي عن أبي جعفر.

---

(١) المصدر نفسه (٣٩١٤).

(٢) المصدر نفسه (٨٠١٩).

بابٌ في أُجْرَةِ الحَجَّام

١٨٠- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا محمد بن إسماعيل بن عمر، ثنا جدي؛ عمر بن الخطاب بن أبي خيرة، ثنا حفص بن سليمان، عن عبدالعزيز بن رُفَيع، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، أن النبيَّ ﷺ احتَجَم، وأعطَى الحَجَّامَ أجرَه.

غريبٌ من حديث عبدالعزيز بن رُفَيع، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، تفرد به حفص بن سليمان عنه[١].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد:

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- محمد بن إسماعيل بن عمر بن الخطاب بن خالد بن سويد العنبري، الكوفي، المعروف بابن أبي خيرة:

مجهول العين. لم أجد راويًا عنه إلا ابن عقدة، ولم أجده يُذكر إلا بروايته عن جده. وقد مرَّ في ترجمة ابن عقدة أنه كان «يروي نُسَخًا عن شيوخٍ لا يعرفون، ولا يتابع عليها».

٣- عمر بن الخطاب بن خالد بن سويد العنبري، الكوفي، المعروف بابن أبي خيرة:

مجهول العين. لم أجد راويًا عنه إلا ابنه -من رواية ابن عقدة عنه-، ولم أجد له ترجمةً إلا لتمييزه[٢].

٤- حفص بن سليمان الأسدي، أبو عمر، البزاز، الكوفي، الغاضري:

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٧٦).

(٢) المتفق والمفترق (١٦٠٢/٣)، الإكمال، لابن ماكولا (٣٢/٢)، تهذيب التهذيب (٢٢٢/٣).

«متروك الحديث مع إمامته في القراءة»[1].

٥- عبدالعزيز بن رُفَيع:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١).

٦- عمرو بن دينار:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٥١).

٧- سعيد بن جبير:

ثقة ثبت فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف ابن عقدة، وتوالي مجهولَي عينٍ في إسناده، مع تفرُّد حفص بن سليمان -وهو متروك- به.

والمعروفُ في باب الحجامة من حديث عمرو بن دينار: روايتُه عن عطاء وطاوس، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، وهو في الصحيحين من طريقه[2].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد حفص بن سليمان بالحديث عن عبدالعزيز بن رُفَيع، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

(١) تقريب التهذيب (١٤٠٥).

(٢) صحيح البخاري (١٨٣٥، ٥٦٩٥)، صحيح مسلم (١٢٠٢).

بابُ التَّسْعِير

١٨١- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أحمد بن عيسى بن علي الخواص، ثنا سفيان بن زياد بن آدم، ثنا عبدالله بن أبي علاج الموصلي، حدثني أبي، عن محمد بن علي بن حسين، عن أبيه، عن جده، عن علي، قال: غلا السِّعر بالمدينة. قال: فذهب أصحاب النبي ﷺ إلى النبي ﷺ، فقالوا: يا رسول الله، غلا السِّعر، فسَعِّر لنا. فقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ اللهَ هُو المُعطِي، [وهُو المانِع]**(١)**، وإنَّ للهِ مَلَكًا اسمُه عُمارَة، على فَرَسٍ مِن حِجارةِ الياقُوت، طُولُه مَدُّ بَصَرِه، يَدُورُ في الأمصار، ويَقِفُ في الأسواق، فيُنادِي: ألا (لِيَغْلُ)**(٢) **كذا وكذا، ألا لِيَرخُص سِعرُ كذا وكذا**».

غريبٌ من حديث أبي جعفر؛ محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، [عن](٣) علي، تفرَّد به ابن أبي علاج الموصلي، عن أبيه، وكان ضعيفًا(٤). / [٧١ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٢١١) من طريق عبدالصمد ابن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٥٧١/١٣) من طريق عبدالله بن عثمان الصفار، عن أحمد بن عيسى بن علي الخواص، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عيسى بن علي الخواص:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

٢- سفيان بن زياد بن آدم:

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، والسياق يقتضيه.

(٢) في الأصل: «ليغلوا»، والمثبت هو الوجه في اللغة.

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الإسناد أعلاه، ومصادر التخريج.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥١)، ووقع فيه: «عبدالله بن أبي صلاح»، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

٣- عبدالله بن أيوب بن أبي علاج الموصلي:

«متهم بالوضع، كذاب، مع أنه من كبار الصالحين»[١].

٤- أيوب بن أبي علاج الموصلي:

«متهم بالكذب، ساقط»[٢].

٥- محمد بن علي بن حسين بن علي بن أبي طالب:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٣).

٦- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين:

ثقة ثبت، عابد فقيه، فاضل مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع. قال الخطيب البغدادي في هذا الحديث وحديثٍ آخر: «وإن كانا جميعًا موضوعَين»[٣]، وحكم ابن الجوزي بوضعه -كما يعلم من تخريجه إياه في الموضوعات-، وقال الذهبي في هذا الحديث وأحاديثَ أخرى: «بواطيل»[٤].

وقد روى ابن أبي علاج هذا الحديثَ مختصرًا بإسنادٍ آخر[٥]، فكأنَّه كان يتلوَّن فيه، ويرويه بأسانيد لا أصول لها.

ولمعنى الحديث من حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه- طريق أخرى، أخرجها البزار في مسنده، وإسنادها واهٍ أيضًا[٦].

---

(١) قاله الذهبي. انظر: لسان الميزان (٤/٤٣٨).

(٢) قاله الذهبي. انظر: لسان الميزان (٢/٢٥٠).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٥٧١).

(٤) ميزان الاعتدال (٢/٣٥٦).

(٥) أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٢١٣) من طريقه، عن حماد بن عمرو النصيبي، عن زيد بن رفيع، عن أنس بن مالك.

(٦) مسند البزار (٨٩٩). وفيه الأصبغ بن نباتة «متروك رمي بالرفض» -كما في التقريب (٥٣٧)-.

وأصل الحديث في المسند والسنن من حديث أنس، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وغيرهم، وحديث أنس صحَّحه الترمذي، وابن حبان، وقال ابن حجر: «على شرط مسلم»، وحسَّن ابن حجر حديثَي أبي هريرة وأبي سعيد[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ابن أبي علاج الموصلي بالحديث عن أبيه، عن أبي جعفر؛ محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي.

---

(١) انظر: التلخيص الحبير (١٧٥٧/٤).

بابُ بَيعِ العَرَايَا

١٨٢- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو القاسم؛ أنس بن محمد بن علي بن يونس الطَّحَّان -بواسط، من أصل كتابه-، ثنا محمد بن حرب النَّشَائي، ثنا محمد بن عُبَيد، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت، أن النبي ﷺ رخَّص في العَرايا أن تُباع بِخَرصِها. / [٧٢أ]

○ **تعليق:**

هذا الإسناد لا أصل له، بل هو إسنادٌ مركَّبٌ نشأ عن خطأٍ من الحافظ الهيثمي -رحمه الله- في ترتيبه للأفراد، حيث فَهِم من عبارةٍ للدارقطني أنه أخرج هذا الحديث بهذا الإسناد، والواقع خلاف ذلك.

وقد سبق بيان ذلك مفصَّلًا في الحديث (٥٥).

بابٌ في الإِجَارَة

١٨٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن مخلد بن حفص، ثنا أحمد بن محمد بن أنس، ثنا عمرو بن محمد بن الحسن، [ثنا][1] أبو مسعود الجرَّار، عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «**إذا استأجَرَ أحَدُكُم أَجِيرًا فَلْيُعلِمْهُ أَجرَه**».

غريبٌ من حديث حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، تفرَّد به عبدالأعلى بن أبي المساور؛ أبو مسعود، عنه، ولم يروه عنه غير عمرو بن محمد الأعسم[2] [3].

○ **التخريج:**

رواه حماد بن أبي سليمان، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود:

أخرجه الديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٤٤٤)- من طريق محمد بن عيسى، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: حماد، عن إبراهيم، عن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري:

أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في الأصل (٤٢٦/٣)، والآثار (٧٤٧)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٨٩)، والبيهقي (١٢٠/٦)، من طريق أبي حنيفة،

وعبدالرزاق (١٥٨٤٥) -وعنه إسحاق بن راهويه في مسنده، كما في نصب الراية (١٣١/٤)، والتلخيص الحبير (١٩٣٨/٤)- عن معمر،

وعبدالرزاق (١٥٨٤٥)، وابن أبي شيبة (٢٢٤٠٨)، من طريق سفيان الثوري،

---

(١) سقط من الأصل، ولا بد منه، فسيأتي في تعليق الدارقطني أن المتفرد به عن حماد هو أبو مسعود؛ عبدالأعلى بن أبي المساور، وقد وقع في الرواية من طريق الدارقطني هنا: «عن أبي مسعود».

(٢) كتب الناسخ في الحاشية: «يحرر: الأعشى»، فكأنه أشكل عليه رسم الكلمة في الأصل، وما أثبَتَهُ أولًا هو الصواب، وهو لقبٌ معروف لهذا الرجل -كما سيأتي في ترجمته-.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٧٧٨)، ووقع فيه: «علي بن أبي المساور»، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

وإسحاق بن راهويه في مسنده -كما في نصب الراية (١٣١/٤)-، وأحمد (١١٧٤٣، ١١٨٢٨، ١١٨٥٥)، وأبو داود في المراسيل (١٨١) -ومن طريقه البيهقي (١٢٠/٦)-، من طريق حماد بن سلمة،

والنسائي في المجتبى (٣٨٩١)، والكبرى (٤٦٥٦)، من طريق شعبة،

خمستهم (أبو حنيفة، ومعمر، والثوري، وحماد، وشعبة) عن حماد بن أبي سليمان، به، بنحوه.

إلا أنه وقع عند البيهقي في رواية أبي حنيفة: حماد، عن الأسود، عن أبي هريرة.

وقال معمر والثوري -عند عبدالرزاق-: عن أبي هريرة وأبي سعيد أو أحدهما، ورواه عبدالرزاق عن الثوري -مرةً- من حديث أبي سعيد فقط، قال: وحدَّث به مرةً أخرى، فلم يبلغ به النبي ﷺ. وهو عند ابن أبي شيبة من حديث الثوري موقوف.

وجعله حماد بن سلمة من حديث أبي سعيد الخدري -فقط-، وكذلك قال شعبة، إلا أنه وقفه عليه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن مخلد بن حفص:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٢- أحمد بن محمد بن أنس، أبو العباس، البغدادي، المعروف بابن القريبطي:

ثقة. قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»، وقال الذهبي: «الحافظ...، أحد الثقات المجودين»[1].

٣- عمرو بن محمد بن الحسن، المعروف بالأعسم:

واهٍ. قال ابن حبان: «روى عن الثقات المناكير، ويضع أسامي المحدثين»، وقال الدارقطني: «منكر الحديث»، وفي رواية: «كان ضعيفًا كثيرَ الوهم»، وقال الحاكم:

(١) الجرح والتعديل (٧٤/٢)، تاريخ بغداد (٦٦/٦)، تاريخ الإسلام (٤٩٣/٦)، سير أعلام النبلاء (٥٣/١٣).

«ساقط، روى أحاديث موضوعة عن قوم لا يوجد في حديثهم منها شيء...»، وقال النقاش: «روى أحاديث موضوعة»[١].

٤- أبو مسعود الجرَّار: عبدالأعلى بن أبي المساور الزهري مولاهم، الكوفي، نزل المدائن:

«متروك، كذبه ابن معين»[٢].

٥- حماد:

فقيه، صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء. سبقت ترجمته في الحديث (٨٠).

٦- إبراهيم:

ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

٧- علقمة:

ثقة ثبت، فقيه عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الأعسم، والجرار، وقد تبين بالتخريج أن أصحاب حماد بن أبي سليمان يختلفون عليه في جهةٍ أخرى ليس فيها علقمة ولا ابن مسعود أصلًا، وهذا يدل على شدَّة ضعف هذا الوجه.

وقد ذكر البيهقيُّ روايةَ أبي حنيفة، ثم قال: «كذا رواه أبو حنيفة، وكذا في كتابي: عن أبي هريرة. وقيل من وجهٍ آخر ضعيف: عن ابن مسعود»[٣]، ولم يتبيَّن لي إن كان قصدُ البيهقي بالوجه الأخير وجهًا عن أبي حنيفة، أو وجهًا في الحديث، ولعله أراد الثاني، فإن الرواية عن أبي حنيفة محفوظة، ولم أجد عنه وجهًا بذكر ابن مسعود.

---

(١) لسان الميزان (٦/٢٢٦).

(٢) تقريب التهذيب (٣٧٣٧).

(٣) سنن البيهقي (٦/١٢٠).

وقد رجَّح أبو زرعة الرازي أن الحديث موقوف على أبي سعيد الخدري[١]، وهو مقتضى قوة ما اتفق عليه الثوري وشعبة، ولعل حمادًا لم يضبط باقي الأوجه، فإن له أوهامًا -كما سبق في ترجمته-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي مسعود الجرار؛ عبدالأعلى بن أبي المساور بالحديث عن حماد، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله بن مسعود، وتفرُّد عمرو بن محمد الأعسم عن أبي مسعود.

(١) علل ابن أبي حاتم (١١١٨، ٢٨٣٥).

بابٌ في كَسْبِ الإِمَاء

١٨٤- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا جعفر بن محمد بن يعقوب الصندلي، أنا الحسن بن محمد بن الصبَّاح، ثنا زيد بن الحُبَاب، ثنا سفيان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن كَسْبِ الإِمَاء».

غريبٌ من حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، [و][١]غريبٌ من حديث سفيان الثوري، عن أبي الزناد، تفرَّد به الحسن بن محمد الزعفراني، عن زيد بن الحُبَاب، عنه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا[٢].

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في العلل (٢٠٧/٥) عن جعفر بن محمد الصندلي، به، بمثله.

وأخرجه أبو إسحاق المزكي في المزكيات (١٠١) عن عبدالرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي -هو ابن أبي حاتم-، عن الحسن بن محمد بن الصباح، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- جعفر بن محمد بن يعقوب الصندلي:

ثقة زاهد. سبقت ترجمته في الحديث (٦٠).

٢- الحسن بن محمد بن الصبَّاح الزعفراني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٦٠).

٣- زيد بن الحُبَاب العُكْلي، أبو الحسين، أصله من خراسان، وكان بالكوفة:

«صدوق، يخطئ في حديث الثوري»[٣].

٤- سفيان الثوري:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٢٥٢).

(٣) تقريب التهذيب (٢١٢٤).

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٥- أبو الزناد:

ثقة فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٧٠).

٧- الأعرج:

ثقة ثبت عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٧٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين رواية زيد بن الحباب عن الثوري، وهو منها، إلا أنه يحتمل أن الخطأ ممن دون زيد، قال الدارقطني: «يرويه الزعفراني عن زيد بن الحباب...، ويقال: إنه وهم فيه، وإنما رواه زيد بن الحباب، عن شعبة، عن محمد بن جحادة، عن أبي حازم، عن أبي هريرة»(١).

ولم أجد هذا الوجه عن زيد بن الحباب، فإن ثبت، فلا شك أنه أولى بالصحة عنه، إذ حديثُ شعبة هذا محفوظ، رواه عنه عدَّةٌ من أصحابه، **وهو في صحيح البخاري من طريقين عنه**(٢).

وقد جاء هذا الحديث عن الثوري أيضًا، بموافقة شعبة، غير أن إسنادَه ضعيفٌ عن الثوري(٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسن بن محمد الزعفراني بالحديث عن زيد بن الحباب، عن سفيان الثوري، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه جعفر بن محمد الصندلي.

---

(١) العلل (٥/٢٠٧).

(٢) (٢٢٨٣، ٥٣٤٨).

(٣) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٧/١٠١)، والخطيب في تلخيص المتشابه (٢/٨١١).

وكرَّر الدارقطني هذا الحكمَ في موضعين آخرين، فقال في العلل: «تفرَّد به الزعفراني، عن زيد بن الحباب، ولم نكتبه إلا عن (الصندلي)»[١].

وقال في تخريج المزكيات: «تفرَّد به الزعفراني»[٢].

وقد تبيَّن بالتخريج أن شيخ الدارقطني توبع عليه، فرواه ابنُ أبي حاتم عن الزعفراني أيضًا، ولا شكَّ أن الدارقطنيَّ اطَّلع على روايته، فإنه هو الذي خرَّجها في انتقائه من مسموعات أبي إسحاق المزكي، وهذا يؤكد أن قوله: «لم نكتبه إلا عن فلان» ليس على إرادة الحكم بالتفرُّد عنده -كما مرَّ بيانه في الدراسة-.

(١) العلل (٢٠٧/٥)، ووقع فيه: «ولم نكتبه إلا عن الصيدلاني»، وهو تحريف.

(٢) المزكيات (ص٢٠٠).

بابُ ما جاءَ في الرَّهْن

١٨٥– قال الدارقطني في الخامس: ثنا الحسين بن الحسين[(١)]، ثنا أحمد بن عبدالله الكندي، ثنا إبراهيم بن الجَرَّاح، عن أبي يوسُف، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، قالت: «اشترَى رسولُ الله ﷺ مِن يَهُودِيٍّ طَعامًا، ورَهَنَهُ دِرعَه».

غريبٌ من حديث حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة، وهو غريبٌ من حديث أبي حنيفة، عن حماد، تفرَّد به الكندي، عن إبراهيم بن الجَرَّاح، عن أبي يوسُف[(٢)]. / [٧٢ب]

○ التخريج:

رواه أبو حنيفة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة:

أخرجه الحارثي في مسند أبي حنيفة (٧٨٦) عن محمد بن المنذر بن سعيد الهروي، عن أحمد بن عبدالله الكندي، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عبدالله بن مسعود:

أخرجه ابن المظفر في حديثه عن حاجب بن أركين (٥٢) –وعنه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٨٠)– من طريق محمد بن خالد بن خلي، عن يحيى بن صالح، عن محمد بن الحسن، عن أبي حنيفة، به[(٣)]، بمثله، وزاد بعد «طعامًا»: «نسيئة».

○ رجال الإسناد:

١– الحسين بن الحسين:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٨).

---

(١) كتب فوقها في الأصل: «كذا»، ولعله استشكل تكرار الاسم، وهو صحيح كما في ترجمته.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٠٠٤).

(٣) وقع في حديث ابن المظفر عن حاجب: «الأسود، عن عبدالله بن عباس»، وضبَّب عليه الناسخ [٢٥٠أ]، وتبيَّن برواية أبي نعيم عن ابن المظفر أنه خطأ، فضلًا عن أن رواية الأسود عن ابن عباس غير معروفة، وإنما يروي عن ابن مسعود.

٢- أحمد بن عبدالله بن محمد الكندي، أبو علي، الخراساني، المعروف باللجلاج:

ضعيف جدًّا، يروي بواطيل من حديث أبي حنيفة. قال ابن عدي: «حدث بأحاديث مناكير لأبي حنيفة»، ثم ذكر بعضها، وقال: «وهذه الأحاديث لأبي حنيفة لم يحدث بها إلا أحمد بن عبدالله هذا، وقد روى أخبارًا كثيرةً لأبي حنيفة من هذا الضرب، وهي بواطيل، ولا يُعرف أحمد بن عبدالله هذا إلا بهذه الأحاديث»، وقال الدارقطني: «ضعيف»[1].

٣- إبراهيم بن الجَرَّاح بن صبيح التميمي ثم المازني مولاهم، المروزي، ثم الكوفي، قاضي مصر:

صدوق. قال يونس بن عبدالأعلى: «كان داهيةً عالمًا»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»[2].

٤- أبو يوسف: يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، القاضي، صاحب أبي حنيفة:

فقيه فيه ضعف. قال أحمد: «صدوق»، وقال الفلاس: «صدوق كثير الخطأ»، وقال النسائي في كتاب الضعفاء لما ذكر أصحاب أبي حنيفة: «أبو يوسف ثقة»، وقال ابن عدي: «إذا روى عنه ثقة، وروى هو عن ثقة، فلا بأس به»، وقال الخليلي: «صدوق في الحديث، ومحلُّه في الفقه كبير...، ويروي عن الضعفاء، ويخطئ في أحاديث».

وقد وهَّاه ابن المبارك، وضعَّفه أبو زرعة الرازي، وقال أبو حاتم: «يكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «في حديثه ضعف»[3].

---

(١) الكامل (١/٤٤٥)، لسان الميزان (١/٥٠٤).

(٢) تاريخ الإسلام (٥/٢٦٥)، لسان الميزان (١/٢٥٧).

(٣) أسامي الضعفاء، لأبي زرعة (٣٧٦)، الجرح والتعديل (٩/٢٠١)، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٣٨)، الإرشاد (١/٤٠٢، ٢/٥٦٩)، لسان الميزان (٨/٥١٨).

تنبيه: نقل الذهبي في الميزان أن البخاري قال فيه: «تركوه»، ولم يتعقبه ابن حجر في اللسان، والذي في ترجمته من التاريخ الكبير (٨/٣٩٧): «وصاحبُه أبو حنيفة تركوه»، فالكلام على أبي حنيفة، لا على أبي يوسف.

والظاهر أن في حديث الرجل ضعفًا مع فقهه، وأن تقويةَ مَن قوّاه إنما كانت بالنسبة إلى أصحاب أبي حنيفة[1]، وإما بالنظر إلى كونه صاحبَ سنةٍ وأثر، شديدًا على الجهمية، حيث كان يُباين صاحبَيه في الإيمان والقرآن، وكثيرًا ما يخالف أصحابَه ويتبع الأثر -كما قاله عمرو الناقد والمزني وابن حبان وابن عدي والخليلي[2]-.

٥- النعمان بن ثابت، أبو حنيفة، الكوفي، الإمام:

«فقيه مشهور»[3].

٦- حماد:

فقيه، صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء. سبقت ترجمته في الحديث (٨٠).

٧- إبراهيم:

ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

٨- الأسود:

ثقة مكثر فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٨٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال أحمد بن عبدالله الكندي ومروياته المنكرة من حديث أبي حنيفة.

والأقوى عن أبي حنيفة رواية محمد بن الحسن الشيباني، بجعله من حديث ابن مسعود، فإسنادها إلى محمد بن الحسن حسن.

---

(١) قال ابن معين: «ليس في أصحاب الرأي أحدٌ أكثرُ حديثًا ولا أثبتُ من أبي يوسف»، وقال أحمد بن حنبل: «كان أبو يوسف من أمثلهم، كان من أكثرهم حديثًا». انظر: مسائل ابن هانئ (١٩٢٨، ٢٣٠٠)، الكامل (١٧٨٥٧).

(٢) انظر المصادر المتقدمة.

(٣) تقريب التهذيب (٧١٥٣).

وأما عن إبراهيم، عن الأسود، فالصحيح جعلُه من حديث عائشة، كما هو في الصحيحين من رواية الأعمش عن إبراهيم[1].

ولا يبعد أن أبا حنيفة -أو شيخَه حماد بن أبي سليمان- كان يغلط فيه، فيجعله من حديث ابن مسعود، فحاول الكنديُّ أن يَرُدَّ حديثَه إلى الصواب. والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أحمد بن عبدالله الكندي بالحديث عن إبراهيم بن الجراح، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة.

---

(١) صحيح البخاري (٢٠٦٨، ٢٠٩٦، ٢٢٠٠، ٢٢٥١، ٢٢٥٢، ٢٣٨٦، ٢٥٠٩، ٢٥١٣، ٢٩١٦، ٤٤٦٧)، صحيح مسلم (١٦٠٣).

بابٌ في النَّسِيئَةِ والنَّقدِ الحاضِر

١٨٦- قال الدارقطني في السابع: حدثنا (حُبْشُون)[١] بن أيوب، ثنا عباس بن محمد، ثنا [٢] محمد بن ثابت، ثنا عبدالعزيز بن قُرَير، قال: سألت عطاء عن الصرف، فقلت: تَجِدُه في كتاب الله؟ قال: لا. قلت: عن رسول الله ﷺ؟ قال: لا. قال: قد سألتُ ابنَ عباس كما سألتَني، فقلت: تَجِدُه في كتاب الله؟ قال: لا. قلت: فعن رسول الله؟ قال: لا. قلت: فمَه؟ قال: سمعت أسامة بن زيد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّما الرِّبَا في النَّسِيئَة**».

غريبٌ من حديث عبدالعزيز بن قُرَير، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد، لم يروه عنه غير محمد بن ثابت العبدي[٣]. / [٧٣أ]

○ التخريج:

أخرجه البزار (٢٥٦٠) قال: وجدت في كتابي عن خالد بن خداش،

والطبراني في الكبير (٤٣١)، والأوسط (٥٤٢٧)، والصغير (٨١٣) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤/٤٧٤)- من طريق عبيدالله بن عمر القواريري،

كلاهما (خالد بن خداش، والقواريري) عن محمد بن ثابت العبدي، به، مختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١- حبشون بن موسى بن أيوب، أبو نصر، الخلال، البغدادي:

صدوق. قال الدارقطني: «صدوق»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[٤].

---

(١) كتبها الناسخ على رسم: «حسبون»، ثم أعادها في الحاشية على رسم: «حسون» -مهملةً-، وكتب فوقها: «يحرَّر»، والصواب المثبت من مصادر ترجمة الراوي.

(٢) وقع في الأصل هنا: «يونس بن»، وهو مقحمٌ لا يصح، يدلُّ على ذلك قول الدارقطني في تعليقه أدناه بتفرد محمد بن ثابت عن عبدالعزيز بن قرير.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٦٧).

(٤) المؤتلف والمختلف (٢/٨٠٦)، تاريخ بغداد (٩/٢٢١)، تاريخ الإسلام (٧/٦٤٥).

٢- عباس بن محمد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٣- محمد بن ثابت العبدي، أبو عبدالله، البصري:

«صدوق لين الحديث»[١].

٤- عبدالعزيز بن قُرَير العبدي، البصري:

«ثقة»[٢].

٥- عطاء بن أبي رَبَاح:

ثقة فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، للين محمد بن ثابت العبدي، مع تفرُّده به.

ويظهر أن محمدًا لم يضبطه عن عبدالعزيز بن قُرَير، فإن المحفوظَ عن عطاء أن المسألةَ التي في متنِه إنما وقعت بين أبي سعيد الخدري وابن عباس -رضي الله عنهما-، وهذا **ما أخرجه مسلم من طريق الأوزاعي، عن عطاء**[٣]، وهي قصةٌ محفوظةٌ من طريقٍ أخرى[٤]، وأما حديث ابن عباس عن أسامة فثابتٌ في الجميع.

وقد يحتمل أن هذا الوهمَ هو ما دفع الرواةَ الآخرين عن محمد بن ثابت إلى اختصارِ الحديث -كما سبق في التخريج-، حيث اقتصروا فيه على القدر المحفوظ، وهو رواية عطاء، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٧٧١).

(٢) المصدر نفسه (٤١١٦).

(٣) صحيح مسلم (١٥٩٦).

(٤) أخرجها مسلم (١٥٩٦) من طريق أبي صالح السمان، عن أبي سعيد.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن ثابت العبدي بالحديث عن عبدالعزيز بن قرير، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس، عن أسامة بن زيد.

ووافقه الطبراني، لكنه زاد تفرُّد القواريري به عن محمد بن ثابت، قال: «لم يرو هذا الحديث عن عبدالعزيز إلا محمد بن ثابت، تفرد به القواريري»[1].

والحكم بتفرد القواريري منقوضٌ بما في هذا الموضع من الأفراد من رواية عباس الدوري، وبما تبين في التخريج من رواية خالد بن خداش، كلاهما عن محمد بن ثابت.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المعجم الأوسط (٥/٣٢٠)، المعجم الصغير (٢/٧٨).

بابُ الغَصْب

١٨٧- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري الضَّرَّاب، ثنا عبدالله بن محمد بن سنان، ثنا موسى بن عبدالله؛ أبو عمران اللؤلؤي[١]، ثنا عمر بن سعيد، عن سعيد بن أبي عروبة، عن مَطَر الوَرَّاق، وأيوب، (و)[٢]يَعلَى بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: «**لا يَحْلِبَنَّ أَحَدٌ ماشِيَةَ أَخِيهِ إلا بإذنِه، أَيُحِبُّ أَحَدُكُم أن تُؤتَى مَشْرَبَتُه[٣]، فتُكسَرَ خِزانَتُه، فيُنتَثَلَ[٤] طَعامُه؟**».

غريبٌ من حديث مَطَر الوَرَّاق و[٥]يَعلَى بن حكيم، عن نافع، تفرَّد به عمر بن سعيد (الأبَحّ)[٦]، عن سعيد بن أبي عَروبة، ولم نكتبه إلا عن هذا الشيخ[٧]. / [٧٤أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري، الضرَّاب:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٨).

٢- عبدالله بن محمد بن سنان:

(١) كذا في الأصل، وكان كتبها: «الدينوري»، ثم ضرب عليها، ولم أجد مَن نَسَبَه بأي من النسبتين، وسيأتي لقبه الذي اشتهر به في ترجمته.

(٢) وقع في الأصل: «عن»، والصواب المثبت، بدلالة تعليق الدارقطني أدناه، ويعلى من شيوخ سعيد بن أبي عروبة، ومن الرواة عن نافع، وكان صديقًا لأيوب.

(٣) قال في النهاية (٢/٤٥٥): «المشربة بالضم والفتح: الغرفة».

(٤) قال في النهاية (٥/١٦): «أي: يُستخرج ويُؤخذ».

(٥) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، لمخالفتها ما كان كَتَب في الإسناد، وقد سبق أن فيما كتب هناك خطأً، وما هنا هو الصواب، وهو الموافق لما في الأطراف.

(٦) وقع في الأصل: «الأشج» بإعجام الشين، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر ترجمة الراوي.

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٤٥)، ولم يورد العبارة الأخيرة.

كذاب. سبقت ترجمته في الحديث (٦٥).

٣- موسى بن عبدالله بن عبدالرحمن السلمي، أبو عمران، البصري، الأسلع[١]:

مستور. روى عنه عددٌ من الحفاظ، كأبي زرعة الرازي، وأحمد بن علي القاضي المروزي، وعبدالله بن أحمد بن حنبل، وأبي يعلى، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[٢].

٤- عمر بن سعيد -ويقال: ابن حماد بن سعيد- البصري، الأبح:

منكر الحديث، خاصةً عن ابن أبي عروبة. قال البخاري: «منكر الحديث»، وقال أبو داود: «بلغني عن أحمد قال: تجيء عنه مناكير»، قال أبو داود: «حدث عن سعيد بن أبي عروبة غرائب»، وقال أبو حاتم: «ليس بقوي»، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ كثيرًا حتى استحق الترك»، وقال ابن عدي: «وفي بعض ما يرويه عن ابن أبي عروبة إنكار»، وقال ابن شاقلا: «حدث عن ابن أبي عروبة بمناكير»[٣].

٥- سعيد بن أبي عروبة:

ثقة حافظ، كثير التدليس، واختلط. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٦- مَطَر بن طهمان السلمي مولاهم، أبو رجاء، الخراساني، ثم البصري، الوَرَّاق:

«صدوق كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف»[٤].

٧- أيوب:

ثقة ثبت حجة، من كبار الفقهاء العباد. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٢).

٨- يَعلَى بن حكيم الثقفي مولاهم، المكي، نزيل البصرة:

---

(١) ويقال: «صاحب السّلعة»، وانظر في ضبطها ومعناها: تعليق الشيخ المعلمي على الإكمال، لابن ماكولا (٤/٤٦٣-٤٦٦).

(٢) العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٤٢٨١)، تاريخ الإسلام (٥/٩٤٥).

(٣) سؤالات الآجري (٢/٥٩)، الجرح والتعديل (٦/١١١)، تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص١٧٥)، لسان الميزان (٦/٩٣، ١٠٨).

(٤) تقريب التهذيب (٦٦٩٩).

«ثقة»[١].

٩- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال عبدالله بن محمد بن سنان، وهو أولى بعُهدة البطلان من عمر بن سعيد الأبح، وإن كان منكرَ الحديث عن ابن أبي عروبة.

والحديث مشهورٌ عن نافع، مخرَّج في الصحيحين من طريقه[٢]، وروايةُ أيوب عنه مشهورةٌ كذلك، رواها عنه غيرُ واحدٍ من أصحابه، وهي عند مسلم في الصحيح -أيضًا-، ولذا لم يستغربها الدارقطني هنا، واقتصر على غرابة رواية مطر الوراق ويعلى بن حكيم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمر بن سعيد الأبَحّ بالحديث عن سعيد بن أبي عروبة، عن مطر الوراق ويعلى بن حكيم، عن نافع، عن ابن عمر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري.

---

(١) المصدر نفسه (٧٨٤١).

(٢) صحيح البخاري (٢٤٣٥)، صحيح مسلم (١٧٢٦).

بابٌ فيمن أَدرَكَ مالَهُ بِعَينِهِ عِندَ مَنْ أَفلَس

١٨٨- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري، ثنا محمد بن جوشن بن علي بن دينار الرقي؛ أبو العباس، ثنا أبو يعقوب الأفطس، ثنا أبو يوسُف، ثنا أبو بكر الهُذَلي، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن وَجَدَ عَينَ مالِه عِندَ مُفلِسٍ؛ فهُوَ أَحَقُّ بِهِ مِن الغُرَمَاء**».

غريبٌ من حديث سعيد بن جُبَير، عن ابن عمر، تفرَّد به أبو بكر الهُذَلي عنه، وتفرَّد به أبو يعقوب الأفطس؛ إسحاق بن [يونُس، عن أبي][١] يوسُف القاضي، عنه[٢].

○ **التخريج:**

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن نوح بن عبدالله، أبو الحسن، الجنديسابوري:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٢- محمد بن جوشن بن علي بن دينار، أبو العباس، الرقي:

مجهول الحال. لم أجد من ترجم له، وقد روى عن إسماعيل بن رجاء، وموسى بن داود الضبي، وغيرهما، وروى عنه -مع محمد بن نوح-: إسحاق بن إبراهيم الأذرعي[٣].

٣- أبو يعقوب الأفطس: إسحاق -وقيل: يوسف- بن يونس الطرسوسي:

ضعيف. قال ابن عدي: «كل ما روى عن الثقات منكر»، وذكر له بعض مناكيره، ووثَّقه الدارقطني، فناقشه الذهبي[٤]. وجرحُ ابن عدي مفسَّر، بخلاف توثيق الدارقطني، فيُقدَّم المفسَّرُ عليه.

---

(١) سقط من الأصل، ولا بد منه، وتمامه من الأطراف، وإسناد الحديث.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٩٦٠).

(٣) فوائد تمام (١٧٤، ٥٦١، ٥٦٤، ١٠١٤، ١٢٨٠).

(٤) الجرح والتعديل (٢/٢٣٨)، تاريخ بغداد (٧/٣٤٨، ١٦/٤٣٨)، لسان الميزان (٨/٥٧٠).

٤- أبو يوسف؛ يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، القاضي، صاحب أبي حنيفة:

فيه ضعف. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٥).

٥- أبو بكر الهذلي: قيل: اسمه: سُلمى بن عبدالله، وقيل: روح:

«أخباري متروك الحديث»[(١)].

٦- سعيد بن جبير:

ثقة ثبت فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتوالي الجهالة والضعف في عدةٍ من طبقاته.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي بكر الهذلي بالحديث عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، وتفرُّد أبي يعقوب الأفطس، عن أبي يوسف القاضي، عن أبي بكر الهذلي.

(١) تقريب التهذيب (٨٠٠٢).

كتاب الأيمان والنذور

باب على من تكون اليمين؟

١٨٩- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو عبدالله القاضي؛ الحسين بن الحسين[1] بن عبدالرحمن الأنطاكي، ثنا أحمد بن عبدالله بن محمد الكندي، ثنا إبراهيم بن الجَرَّاح، ثنا أبو يوسُف، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن الشعبي، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «**المُدَّعَى عَلَيه أَوْلَى بِاليَمِين، إذا لم تَكُن بَيِّنَةٌ**».

[2] غريبٌ من حديث حماد بن أبي سليمان، عن الشعبي، وهو غريبٌ من حديث أبي حنيفة، عن حماد، تفرَّد به أحمد بن عبدالله الكندي، عن إبراهيم بن الجَرَّاح، عن أبي يوسُف، عنه[3]. / [٧٤ب]

○ التخريج:

رواه أبو حنيفة، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو حنيفة، عن حماد، عن الشعبي، عن ابن عباس:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١١٣١) عن أحمد بن علي بن الحسن المدائني، والحارثي في مسند أبي حنيفة (٨٩٥) عن محمد بن المنذر بن سعيد الهروي، كلاهما (المدائني، والهروي) عن أحمد بن عبدالله الكندي، به، بمثله.

الوجه الثاني: أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، مقطوعًا:

أخرجه أبو يوسف في الآثار -رواية ابنه يوسف عنه- (٧٣٨)، ومحمد بن الحسن الشيباني في الأصل (٥٧٤/٧)، والآثار (٧٨٣)، كلاهما (أبو يوسف، ومحمد) عن أبي حنيفة، به، بنحوه.

---

(١) كتب فوقها: «صح»، لتأكيد صحة تكرار الاسم.

(٢) زاد في الأطراف هنا: «غريب من حديث الشعبي عنه»، يعني: عن ابن عباس، وفيه إشكال، لمغايرته المعهودَ في كلام الدارقطني من عدم تكرار وصف الغرابة مرارًا.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٠٠).

وأخرجه محمد بن الحسن الشيباني في الأصل (٥٧٤/٧) عن محمد بن أبان، عن حماد، به، بنحوه.

الوجه الثالث: أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن شريح، عن عمر بن الخطاب:

أخرجه الدارقطني في السنن (٤٥١٠)، وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص٨٨)، وابن خسرو في مسند أبي حنيفة (٢٠٩)، من طريق إسحاق بن خالد -وهو ابن خلدون- بن يزيد البالسي، عن عبدالعزيز بن عبدالرحمن القرشي، عن أبي حنيفة، به، بنحوه. إلا أنه وقع عند أبي نعيم موقوفًا.

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو عبدالله، الأنطاكي، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٨).

٢- أحمد بن عبدالله بن محمد الكندي:

ضعيف جدًّا، يروي بواطيل من حديث أبي حنيفة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٥).

٣- إبراهيم بن الجَرَّاح:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٥).

٤- أبو يوسُف:

فيه ضعف. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٥).

٥- أبو حنيفة:

فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٥).

٦- حماد بن أبي سليمان:

فقيه، صدوق له أوهام، ورمي بالإرجاء. سبقت ترجمته في الحديث (٨٠).

٧- الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال أحمد بن عبدالله الكندي، وبواطيل ما يرويه من حديث أبي حنيفة، وقد ذكر ابن عدي هذا الحديثَ نموذجًا لمناكيره من حديثه.

ويؤكد ذلك أن أبا يوسف نفسَه أخرج الأثرَ في كتابه «الآثار» عن أبي حنيفة، فلم يسقه كما ساقه الكندي، بل جعله من حديث حماد، عن إبراهيم النخعي -مقطوعًا-، وتابعه على ذلك محمد بن الحسن الشيباني، وهذان صاحبا أبي حنيفة، فلا يصحُّ عنه غيرُ روايتهما، وقد توبع أبو حنيفة عليها -كما تبيَّن في التخريج-.

وأما الوجه الثالث عن أبي حنيفة، وهو رواية إسحاق بن خالد البالسي، عن عبدالعزيز بن عبدالرحمن، عن أبي حنيفة، عن حماد، عن شريح، عن عمر بن الخطاب، فهو وجهٌ باطلٌ -أيضًا-، إذ إسحاق يروي المناكير[١]، وشيخه متروكٌ متَّهم[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أحمد بن عبدالله الكندي بالحديث عن إبراهيم بن الجرَّاح، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، عن حماد بن أبي سليمان، عن الشعبي، عن ابن عباس.

---

(١) انظر: لسان الميزان (٢/٥٥).

(٢) انظر: المصدر نفسه (٥/٢١١).

بابٌ فيمَن اختَارَ التَّحلِيف

١٩٠- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، ثنا محمود بن خِدَاش، ثنا يوسُف بن عطية البصري، ثنا أبو بكر -صاحب القواريري-، قال: جاء رجلٌ إلى محمد بن سيرين، فادَّعى عليه درهمَين، فأبَى أن يعطيه، فقال له: تحلف؟ قال: «نعم». قال: فقيل له: يا أبا بكر، تحلف على درهمَين؟ قال: «لا أُطعِمُه حرامًا وأنا أعلم»[1].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٢/٥٣) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٢٩٠/٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٢/٥٣)- من طريق عبدالله بن عثمان الصفار، عن الحسين بن إسماعيل، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن إسماعيل، القاضي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

٢- محمود بن خِدَاش الطالقاني، نزيل بغداد:

«صدوق»[2].

٣- يوسُف بن عطية بن ثابت، أبو سهل، البصري، الصفار:

«متروك»[3].

٤- أبو بكر، صاحب القواريري:

---

(١) لم يقع هذا الأثر في الأطراف، لكونه مقطوعًا على ابن سيرين، على خلاف شرط الكتاب.

(٢) تقريب التهذيب (٦٥١١).

(٣) المصدر نفسه (٧٨٧٣).

مجهول العين. لم أتبينه، ووقع في رواية الخطيب البغدادي: «صاحب القوارير».

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الحكاية ضعيف جدًّا، لحال يوسف بن عطية.

○ حكم الدارقطني:

لم يعقِّب الدارقطني الحكاية بحكم.

بابٌ فيمن نَذَرَ غيرَ قُربَة

١٩١- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو إسحاق؛ إسماعيل بن يونُس بن ياسين، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا محمد بن جابر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوُس(١)، عن أبي إسرائيل، أنه حَلَفَ (لَيَقُومَنَّ)(٢) (عُريانًا)(٣) إلى الليل(٤)، ولا يَستَظِلّ، فرآه النبي ﷺ، فسأل عنه، فأُخبِرَ بِفِعلِه، قال: «**مُرُوهُ فَلْيَلبَس ثِيابَه، ولْيَأتِ(٥) المسجِد، ولْيَستَظِلّ، فيَكون فيهِ بَقِيَّةَ يَومِه**». ولم يَذكُر الصِّيام.

غريبٌ من حديث طاوُس، عن أبي إسرائيل، عن النبي ﷺ، ولم يروه عنه هكذا غيرُ حبيب بن أبي ثابت، تفرَّد به محمد بن جابر عنه(٦). / [٧٥أ]

○ التخريج:

رواه حبيب بن أبي ثابت، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، عن أبي إسرائيل:

لم أجد من أخرجه من طريق حبيب بهذا الوجه.

وأخرجه الشافعي في الأم (٢٩٠٦) -ومن طريقه البيهقي في السنن (١٠/٧٥)، ومعرفة السنن (١٩٦٣٦)-، عن سفيان بن عيينة، والدارقطني في السنن (٤٣٢٥) من طريق الحسن بن عمارة، كلاهما (ابن عيينة، والحسن بن عمارة) عن عمرو بن دينار،

وعبدالرزاق (١٦٨٣٣) عن معمر، وعبدالرزاق (١٦٨٣٤) -وعنه أحمد (١٧٨٠٤)-، وأحمد (١٧٨٠٤) عن محمد بن بكر، كلاهما (عبدالرزاق، ومحمد بن بكر) عن ابن جريج،

---

(١) ضبَّب الناسخ هنا، ولعله يريد أن الرواية تحتمل الإرسال، وسيأتي بيان ذلك.

(٢) اضطرب رسمها في الأصل، وتُقرأ: «ليصومَنَّ»، لكن المثبت من الأطراف، ومن قول الدارقطني عقبه: «ولم يذكر الصيام».

(٣) وقع في الأصل: «يومًا»، والصواب المثبت من الأطراف، بدليل قوله عقبه: «مروه فليلبس ثيابه».

(٤) لم يقع قوله: «إلى الليل» في الأطراف.

(٥) وقع في الأصل: «وليأتي»، والمثبت هو الوجه لغةً.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٤٥٧١).

والطبراني في الكبير (١٠٩٣٠)، والأوسط (٨٤٦٨)، من طريق عبدالرحمن بن المبارك، عن وهيب، ثلاثتهم (معمر، وابن جريج، ووهيب) عن ابن طاوس،

والبغوي في معجم الصحابة (٢٨١٢)، والطبراني (٣٩١/٢٢) -وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٦٩٢)- من طريق ليث،

ثلاثتهم (عمرو بن دينار، وابن طاوس، وليث) عن طاوس، به، ولم يذكروا لبس الثياب، وزادوا أن أبا إسرائيل نذر الصيامَ وعدمَ الكلام.

إلا أن صيغة بعضهم ظاهرةُ الإرسال، بجعل طاوس يحكي قصةَ أبي إسرائيل مع النبي ﷺ مباشرةً، ووصَلَه الحسنُ بنُ عمارة عن عمرو بن دينار، ووهيبٌ عن ابن طاوس، فجعلاه من رواية طاوس عن ابن عباس.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس:

أخرجه الطبراني (١٢٣٦٠)، والدارقطني في السنن (٤٣٢٣، ٤٣٢٦)، من طريق الحسن بن عمارة، عن حبيب بن أبي ثابت، به، ولم يذكر لبس الثياب، وزاد الصيامَ وعدمَ الكلام.

○ رجال الإسناد:

١- إسماعيل بن يونس بن ياسين، أبو إسحاق:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٢- إسحاق بن أبي إسرائيل:

صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٣- محمد بن جابر:

صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٤- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٥- طاوُس بن كيسان الحميري مولاهم، أبو عبدالرحمن، الفارسي، اليماني، يقال: اسمه ذكوان، و«طاوُس» لقب:

«ثقة فقيه فاضل»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني لين، لِلين محمد بن جابر، ومع ذلك فروايته أقوى من رواية الحسن بن عمارة، الذي جعله عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، إذ الحسن بن عمارة «متروك» -كما مرَّ في الحديث (٥٠)-، وأصلُ الحديث معروفٌ من حديث طاوس، حيث رواه ثلاثةٌ عنه -كما تبيَّن في التخريج-.

ويظهر أن محمد بن جابر لسوء حفظه لم يضبط متنَ الحديث، فذكر فيه أن أبا إسرائيل نذر أن يقوم عريانًا، ولم يذكر أنه نذر الصوم، ولا عدم الكلام، وخالَفَ في ذلك جميع من روى الحديث سواه.

وقد جاءت رواية محمد بن جابر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، بصيغة: «عن أبي إسرائيل، أنه حلف...، فرآه النبي ﷺ، فسأل عنه، فأُخبِرَ بفعله، قال...»، وهذه الصيغة وإن كان وقع فيها إسنادُ الحديثِ إلى أبي إسرائيل، إلا أن كونَها مرسلةً محتملٌ جدًّا، فإنه عاد بعدَ ذِكر أبي إسرائيل إلى الإشارة إليه بصيغة الغائب، وهذا يدلُّ على أن طاوسًا لا يُسند الحديث عنه، بل إنما ذكره لحكاية قصته.

وبنحو ذلك جاءت الصيغة عند أحمد في روايته عن عبدالرزاق ومحمد بن بكر، عن ابن جريج، عن ابن طاوس، حيث وقع عنده: «ابن طاوس، عن أبيه، عن أبي إسرائيل، قال: دخل النبيُّ ﷺ المسجدَ وأبو إسرائيل يصلي، فقيل للنبي ﷺ...، فقال النبي ﷺ...»، قال الحافظ ابن حجر: «وقوله: «عن أبي إسرائيل» لم يقصد به الرواية عنه...، والتقدير: عن طاوس، أنه حدَّثهم عن قصة أبي إسرائيل، فذكرها مرسلةً، ويدلُّ على ذلك: الالتفاتُ الذي في السياق، وأن عمرَو بنَ دينار رواه عن طاوس مرسلًا»[٢].

---

(١) تقريب التهذيب (٣٠٠٩).

(٢) التلخيص الحبير (٣١٤٣/٦).

والواقع أن الصيغةَ عند عبدالرزاق نفسِه -وهو أحد شيخَي أحمد فيه- ظاهرةُ الإرسال، وكذلك صيغةُ رواية معمر، عن ابن طاوس، عند عبدالرزاق -أيضًا-، ففي الأولى: «ابن طاوس، عن أبيه، قال: دخل النبيُّ ﷺ المسجد...»، وفي الثانية: «ابن طاوس، عن أبيه، قال: مرَّ النبيُّ ﷺ...»، وهاتان الروايتان أقربُ في الدلالة على المراد من رواية عمرو بن دينار، عن طاوس، التي استدلَّ بها الحافظ ابن حجر.

وما قيل في روايةِ محمد بن جابر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن طاوس، وروايةِ ابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه، يقال في رواية ليث بن أبي سليم، عن طاوس، فإنه ذكر أبا إسرائيل بقصد حكاية قصته، ثم عاد إلى الإشارة إليه بصيغة الغائب، فقال: «عن أبي إسرائيل، قال: رآه النبي ﷺ وهو قائم في الشمس، فقال: «ما له؟». قالوا: نذر أن يقوم...».

وقد خالف الحسنُ بن عمارة في حديث عمرو بن دينار، فوصَلَه بذِكر ابن عباس بعد طاوس، وجَعلِهِ من مسنده، وهي المخالفة الثانية للحسن في هذا الحديث -بعد مخالفته المذكورة آنفًا عن حبيب بن أبي ثابت-، وقد مرَّ أن الحسن متروك.

كما خالف وهيبٌ معمرًا وابنَ جريج عن ابن طاوس، فوصَلَه بذِكر ابن عباس، قال الطبراني: «لم يروِ هذا الحديث عن ابن طاوس موصولًا إلا وهيب، تفرَّد به عبدالرحمن بن المبارك»[(١)]، وعبدالرحمن «ثقة»[(٢)]، ووهيب «ثقة ثبت، لكنه تغيَّر قليلًا بأخرة»[(٣)]، فقد يكون هذا مما رواه بعد التغيُّر، وإلا فإنه لا يحتمل مخالفةَ ثقتين حافظين كمعمر وابن جريج، خصوصًا وأولهما يماني كابن طاوس، وثانيهما مكي، وكان ابن طاوس يختلف إلى مكة، وأما وهيب فبصري.

وقد روى وهيبٌ هذا الحديثَ عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، **وروايته هذه مخرَّجةٌ عند البخاري**، وإن كان البخاري أشار إلى أنه خولف فيها عن أيوب -أيضًا-[(٤)].

---

(١) المعجم الأوسط (٨/٢٢٤).

(٢) تقريب التهذيب (٣٩٩٦).

(٣) المصدر نفسه (٧٤٨٧).

(٤) صحيح البخاري (٦٧٠٤)، وانظر: فتح الباري (١١/٥٩٠).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد حبيب بن أبي ثابت بالحديث عن طاوس، عن أبي إسرائيل، عن النبي ﷺ، وتفرُّد محمد بن جابر عن حبيب.

فإن كان مرادُ الدارقطني بالتفرُّد: التفرُّدَ بوصل الحديث عن طاوس، عن أبي إسرائيل، عن النبي ﷺ، فقد مرَّ أن هذه الصيغة وإن كان ظاهرها الوصل، إلا أن المراد بها الإرسال، وإنما ذُكر أبو إسرائيل لحكاية قصَّته. ومع ذلك فلم ينفرد حبيب بهذه الصيغة عن طاوس، فقد رواها معه ليث بن أبي سليم، وكذلك جاءت في بعض طرق رواية ابن جريج، عن ابن طاوس، عن أبيه.

وإن كان مرادُ الدارقطني بالتفرُّد: التفرُّدَ في المتن بذكر العري، وعدم ذكر الصيام وترك الكلام، فإني لم أجد ما يمكن أن يُتعقَّب به هذا الحكم من هذه الجهة. والله -تعالى- أعلم.

كتاب القضاء / [٧٥ب]

بابٌ فيمن أَعَانَ على خُصُومَةٍ بِغَيرِ حَقّ

١٩٢- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو محمد؛ الحسن بن أحمد بن سعيد الرهاوي، أخبرني جَدِّي: سعيد بن محمد، أن عمَّار بن مطر حدثهم، ثنا هُشَيم، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن حالَتْ شفاعَتُه دون حَدٍّ من حدود الله، فقد ضادَّ الله في أمرِه، ومَن أعان على خُصومةٍ ليس له بها عِلم، لم يَزَل في سخطِ اللهِ -عزَّ وجل- حتَّى يُقلِع**».

غريبٌ من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به عمَّار بن مطر الرهاوي، عن هُشَيم بن بَشِير، عنه[1].

○ التخريج:

رواه يحيى بن سعيد الأنصاري، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالوهاب، عن ابن عمر، موقوفًا:

أخرجه ابن المنذر في الأوسط (٩٠٨٧) من طريق سعيد -هو ابن منصور-، عن هشيم، به، مختصرًا بذكر الجملة الأولى فقط.

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٩٩٣٧) عن عبدة -هو ابن سليمان-،

وعلَّقه الدوري في تاريخه عن ابن معين (١٣٧٠) عن سفيان،

كلاهما (عبدة، وسفيان) عن يحيى بن سعيد، به، مختصرًا، بذكر الجملة الأولى عند ابن أبي شيبة، وطرف الجملة الثانية عند الدوري.

○ رجال الإسناد:

١- الحسن بن أحمد بن سعيد، أبو محمد، الرهاوي:

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٧٧).

مقبول. سبقت ترجمته في الحديث (٤٨).

٢- سعيد بن محمد بن يحيى بن خالد السلمي، الرهاوي:

مجهول العين. لم أجد له ذكرًا إلا في رواية حفيده السابق عنه.

٣- عمار بن مطر الرهاوي:

هالك، متهم بالكذب. سبقت ترجمته في الحديث (٤٨).

٤- هُشَيم بن بَشِير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية ابن أبي خازم، الواسطي:

«ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي»[(١)].

٥- يحيى بن سعيد الأنصاري:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٦).

٦- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لشدة ضعف عمار بن مطر -إن صحَّ عنه-، مع كونه خولف عن هشيم، حيث رواه سعيد بن منصور، عن هشيم، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن عبدالوهاب، عن ابن عمر، موقوفًا. وسعيد بن منصور «ثقة»[(٢)]، وكان ضابطًا لحديث هشيم[(٣)].

كما توبع هشيم عن يحيى بمثل رواية سعيد بن منصور، حيث رواه عبدة بن سليمان عن يحيى كذلك، وعبدة «ثقة ثبت»[(٤)]، وعلَّقه الدوري عن سفيان عن يحيى -أيضًا-،

---

(١) تقريب التهذيب (٧٣١٢).

(٢) المصدر نفسه (٢٣٩٩).

(٣) انظر: شرح معاني الآثار (٣٨٧/١).

(٤) تقريب التهذيب (٤٢٦٩).

ولم يتبيَّن لي أي السفيانين هو، فكلاهما يروي عن يحيى، لكن الدارقطنيَّ ساق فيه خلافًا ضعيفًا عن سفيان الثوري[١]، فيظهر أنه هو المقصود، والثوريُّ إمامٌ حافظ.

وعبدالوهاب المذكور في الإسناد هو ابن بخت، كما رجَّح ذلك ابنُ معين وأحمدُ والدارقطني[٢].

وإذا تبيَّن أن عبدالوهاب هو شيخ يحيى بن سعيد الأنصاري فيه، لا نافع، فإن رواية نافع إنما تُعرَف من طريق مطر الوراق، وعطاء الخراساني، وفيه عنهما وعمَّن دونهما خلافٌ ساقه الدارقطني في العلل مطوَّلًا[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمار بن مطر الرهاوي بالحديث عن هُشَيم بن بَشِير، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن نافع، عن ابن عمر.

---

(١) العلل (١١١/٧).

(٢) تاريخ الدوري عن ابن معين (١٣٧٠)، العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٥١٢٩)، علل الدارقطني (١١١/٧).

(٣) (١٠٨/٧-١١١)، وانظر: علل ابن أبي حاتم (٢٠٤٥).

بابٌ: لا يَقضِي القَاضِي وهو غَضْبَان

١٩٣- قال الدارقطني في الأول: حدثنا محمد بن سليمان بن محمد الباهلي، ثنا الحسين بن عبدالرحمن الجَرْجَرائي، ثنا طَلْق بن غَنَّام، ثنا أبو (مالك)[١]، وقيس، (و)[٢]إسحاق بن إبراهيم الثقفي، عن عبدالملك بن عُمَير، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، أنه كتب لابنه وهو بسِجِسْتان، قال: أما بعد، فلا تَقضِ بين اثنَين وأنتَ غَضبان، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**لا يَحكُمُ الحاكِمُ بينَ اثنَين وهو غَضبان**».

غريبٌ من حديث أبي يعقوب؛ إسحاق بن إبراهيم الثقفي -وهو عزيز الحديث-، عن عبدالملك بن عمير، [عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، تفرَّد به طَلْق بن غَنَّام عنه، ولا نعلم حدث به عنه غير الحسين بن عبدالرحمن الجَرْجَرائي][٣] [٤]. / [٧٦أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١١١٠٧) من طريق عبدالرحمن بن هانئ، عن أبي مالك النخعي، به، بلفظ: «لا تقضِ بين اثنين وأنت جائع، ولا وأنت غضبان»، ولم يذكر كتاب أبي بكرة لابنه[٥].

---

(١) وقع في الأصل: «مدرك»، والظاهر أنه تحريف، إذ لم أجد لطلقٍ روايةً عمَّن يُكنى أبا مدرك، لكنه روى عن أبي مالك النخعي -كما في سنن الدارقطني (٣٢١٣)، والجليس الصالح الكافي، للمعافى بن زكريا (ص١٣٤)، وأطراف الغرائب والأفراد (٢٨٨٨)-، وأبو مالك من رواة هذا الحديث عن عبدالملك بن عمير -كما سيأتي في التخريج-.

(٢) وقع في الأصل: «بن»، وهو تحريف، يدل عليه تعليق الدارقطني بتفرد طلق عن إسحاق. ويحتمل أن قوله: «بن» صواب، وإنما وقع بعده سقط، تمامه: «الربيع، و»، لكنَّ حذفَ نِسبة أبي مالك قد يرجِّح أن نسَبَ قيس محذوفٌ أيضًا.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، مع تكميل ما اختصره صاحبه.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦١٣)، ولم يذكر إلا طرفه الأول من موضعٍ آخر من الأفراد.

(٥) وقد أخرجه من طريق أبي مالك أيضًا: الدارقطني في موضعٍ آخر من الأفراد -كما في أطرافه (٤٦١٣)-، وأظنه بنفس إسناد ابن عدي، لأنه أعلَّ ألفاظًا ذكرها أبو مالك، كما فعل ابن عدي.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن سليمان بن محمد بن سليمان بن عمرو بن الحصين الباهلي، أبو جعفر، النعماني:

ثقة. قال الدارقطني: «كان من الثقات»[١].

٢- الحسين بن عبدالرحمن، أبو علي، الجَرْجَرائي:

«مقبول»[٢].

٣- طَلْق بن غَنَّام بن طلق بن معاوية النخعي، أبو محمد، الكوفي:

«ثقة»[٣].

٤- أبو مالك النخعي الواسطي: اسمه: عبدالملك -وقيل: عبادة- بن الحسين -وقيل: ابن أبي الحسين-، ويقال له: ابن ذر:

«متروك»[٤].

٥- قيس:

صدوق تغيَّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدَّث به. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٦- إسحاق بن إبراهيم الثقفي، أبو يعقوب، الكوفي:

«وثقه ابن حبان، وفيه ضعف»[٥].

٧- عبدالملك بن عُمَير:

ثقة فصيح عالم، تغيَّر حفظه، وربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٤٨).

---

(١) الحديث الآتي برقم (٢٩٠)، تاريخ بغداد (٢٣٣/٣)، تاريخ الإسلام (٤٦٥/٧).

(٢) تقريب التهذيب (١٣٢٧)، وقد ذهب الذهبي إلى ثقته في تاريخ الإسلام (٧٣/٦).

(٣) تقريب التهذيب (٣٠٤٣).

(٤) المصدر نفسه (٨٣٣٧).

(٥) المصدر نفسه (٣٣٦).

٨- عبدالرحمن بن أبي بكرة: نفيع بن الحارث الثقفي، البصري:

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، وضَعفُ قيس وإسحاق بن إبراهيم الثقفي منجبر، إذ **الحديثُ مشهورٌ عن عبدالملك بن عمير، مخرَّج في الصحيحين من حديثه**[٢]، وقد أخرجه أبو نعيم الأصبهانيُّ من طريق الثوري، وزائدة، وزهير، ثم قال: «ورواه عن عبدالملك جماعة منهم: شعبة، ورقبة بن مصقلة، وهشيم، وأبو عوانة، وشريك، وأبو الأشهب، ويزيد بن عطاء، وسفيان بن عيينة، وجعفر الأحمر، وداود الطائي، وإسرائيل، وقيس بن الربيع، وأبو مالك النخعي، وعبدالحكيم بن منصور، وشعيب بن صفوان، وهريم بن سفيان، وغيرهم»[٣].

وأما أبو مالك النخعي وما زاده في الحديث، فالرجل متروك، وزيادته على هؤلاء -وفيهم حفاظ- باطلة، وقد أشار ابن عدي والدارقطني إلى ذلك[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد طَلْق بن غَنَّام بالحديث عن أبي يعقوب؛ إسحاق بن إبراهيم الثقفي، عن عبدالملك بن عمير، عن عبدالرحمن بن أبي بكرة، عن أبيه، وتفرُّد الحسين بن عبدالرحمن الجَرْجَرائي عن طلق.

والحديث -كما سبق- مشهورٌ عن عبدالملك بن عمير، وإنما أراد الدارقطني إبراز رواية إسحاق بن إبراهيم الثقفي، نظرًا لعِزَّة حديثه وقلة الرواية عنه -كما نوَّه الدارقطني في تعليقته-.

---

(١) المصدر نفسه (٣٨١٦).

(٢) صحيح البخاري (٧١٥٨)، صحيح مسلم (١٧١٧).

(٣) معرفة الصحابة (٢٦٨١/٥).

(٤) الكامل (٢١٧/٧)، أطراف الغرائب والأفراد (١٨٧/٢).

كتاب العتق / [٧٦أ]

بابٌ فيمن يُعتِقُ بَعضَ مَملُوك

١٩٤ – قال الدارقطني في الثامن: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي الثلج، ثنا محمد بن حماد الطِّهْراني، ثنا عبدالرَّزَّاق، ثنا عمر بن حوشب، عن إسماعيل بن أمية، عن أبيه، عن جدِّه، قال: كان لنا غلامٌ يقال له: طهمان –أو: ذكوان–، فأعتق نصفه، فأتى النبيَّ ﷺ، فذكر ذلك له؟ قال: «**تَعتُق في عِتقِك، وتَرِقُّ في رِقِّك**».

قال عبدالرَّزَّاق: يعني: أن تكون مملوكًا شهرًا، وحُرًّا شهرًا(١).

غريبٌ من حديث إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه، عن جده، تفرَّد به عمر(٢) بن حوشب عنه، ولم يروه عنه غير عبدالرَّزَّاق(٣). / [٧٦ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن منده –ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/٤٦)– عن علي بن العباس الغزي، عن محمد بن حماد الطهراني، به، بنحوه، وزاد: «فكان يخدم سيده حتى مات».

وهو في مصنف عبدالرزاق (١٧٧٦٩) به، بنحوه، وزاد: «فكان يخدم سيده حتى مات».

وأخرجه أحمد (١٥٦٣٩) –ومن طريقه الطبراني (٥٥١٧)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (٥٤٧)، والبيهقي (٢٧٤/١٠)–،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٥١/٦)، وأبو داود في المراسيل (١٩٧)، عن يحيى بن موسى،

وأبو داود في المراسيل (١٩٧) عن محمد بن رافع،

---

(١) جاء هذا التفسير عند أبي داود في المراسيل (١٩٧) غير منسوب، ولم أقف عليه عند غيره، وأفاد هذا الموضعُ أنه من كلام عبدالرزاق.

(٢) وقع في الأطراف: «عمرو»، والصواب ما في الأصل، بدلالة الإسناد قبله، ومصادر ترجمة الراوي، وقد وقع هذا الخطأ في مصادر أخرى، وممن نبَّه عليه المزي في حاشية تهذيب الكمال (٤٧/٣).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢٤٨).

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٥٣٣)، وابن منده -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١/٤٦)-، من طريق أبي مسعود؛ أحمد بن الفرات،

والبغوي في معجم الصحابة (١٣٥٠) عن محمد بن زنجويه،

وعن زهير بن محمد،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٩٧٦) من طريق إسحاق بن إبراهيم،

سبعتهم (أحمد، ويحيى بن موسى، وابن رافع، وأبو مسعود، وابن زنجويه، وزهير، وإسحاق) عن عبدالرزاق، به، بنحوه، تامًّا ومختصرًا.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن أحمد بن أبي الثلج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧).

٢- محمد بن حماد الطِّهْراني:

«ثقة حافظ، لم يُصِب من ضعفه»[١].

٣- عبدالرَّزَّاق:

ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٤- عمر بن حوشب الصنعاني:

«مجهول»[٢].

٥- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي:

«ثقة ثبت»[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٢٩).

(٢) المصدر نفسه (٤٨٨٥).

(٣) المصدر نفسه (٤٢٥).

٦- أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية الأموي، ولد الأشدق:

«صدوق»[١].

٧- عمرو بن سعيد بن العاص بن سعيد بن العاص بن أمية القرشي الأموي المعروف بالأشدق:

«تابعي، ولي إمرة المدينة لمعاوية ولابنه، قتله عبدالملك بن مروان سنة سبعين، وَهِم من زعم أن له صحبة، وإنما لأبيه رؤية، وكان عمرو مسرفًا على نفسه»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة عمر بن حوشب، مع تفرُّده به عن إسماعيل بن أمية، وإسماعيل من أجلَّة الرواة المكيين، وقد روى عنه كبار الحفاظ، كالسفيانين، وابن جريج، ومعمر، وغيرهم، وهذا يزيد تفرُّدَ هذا المجهول عنه ضعفًا.

ثم إن الإسناد مرسل، لأن الصحيح أنه ليس لعمرو بن سعيد بن العاص صحبة[٣].

وبهاتين العلَّتين أعلَّه البيهقي[٤]، وابن عبدالهادي[٥]، وأعلَّه ابن القطان بجهالة حال عمر بن حوشب، لكنه زاد وصفَ أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص بذلك[٦]، والصحيح ما مرَّ في ترجمته من كونه صدوقًا.

ومما يدلُّ على عدم ضبط هذه الرواية: أنها مع ضعفها تخالف المشهورَ عند أهل الأنساب والتاريخ والسير، وهو أن غلامًا اسمه «رافع» كان لسعيد بن العاص، فورثه ولدُ سعيد، فأعتقه بعضُهم، وتمسَّك بعضٌ، فجاء رافعٌ إلى النبي ﷺ يستعين به على من لم

---

(١) المصدر نفسه (٥٥٨).

(٢) المصدر نفسه (٥٠٣٤).

(٣) كما مرَّ في ترجمته، وانظر: الإصابة (٤٣٥/٨).

(٤) السنن (٢٧٤/١٠)، معرفة السنن والآثار (٣٨٩/١٤).

(٥) تنقيح التحقيق (٩٢/٥).

(٦) بيان الوهم والإيهام (١٠٤/٥).

يعتق حتى يعتقه، فكلَّمه فيه، فوهبه له، فأعتقه رسول الله ﷺ، فكان يقول: أنا مولى رسول الله ﷺ[١].

وهذا الخبر جاء مرويًّا بإسنادٍ صحيحٍ إلى محمد بن عمرو بن سعيد بن العاص[٢]، وهو رجل مجهول الحال[٣]، ولم يدرك النبيَّ ﷺ، إلا أنه يحكي ما وقع لأجداده وأهل بيته، فلا يبعد ضبطُه له ما دام صحَّ الإسناد إليه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمر بن حوشب بالحديث عن إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه، عن جده، وتفرُّد عبدالرزاق عن عمر بن حوشب.

ووافقه على الشق الأول البيهقي، فقال: «تفرَّد به عمر بن حوشب»[٤].

(١) انظر: طبقات ابن سعد (٤٩٨/١)، أنساب الأشراف (٤٨٢/١)، تاريخ دمشق (٢٦١/٤).

(٢) أخرجه عبدالرزاق (١٧٧٩٧)، وسعيد بن منصور -ومن طريقه البيهقي (٢٧٨/١٠)، وابن عساكر (٢٣/٥٥)-، والبخاري في التاريخ (١٩٢/١، ٢٣٤/٦)، والطبراني (٤٤٧٢)، من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عنه.

(٣) انظر: لسان الميزان (٤١٧/٧).

(٤) السنن (٢٧٤/١٠)، معرفة السنن والآثار (٣٨٩/١٤).

كتاب الوصايا

بابٌ فيمن أَوصَى بِسَهمٍ مِن مالِه

١٩٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو العباس؛ محمد بن أحمد بن عمرو بن عبدالخالق البزَّار، ثنا أبو عُلَاثة؛ محمد بن (عمرو)[١] بن خالد، ثنا أبي، ثنا محمد بن سلمة، عن الفزاري، عن أبي قيس الأودي، عن هُزَيل بن شُرَحْبيل، عن عبدالله بن مسعود، قال: «أَوصَى رَجُلٌ بِسَهمٍ مِن مالِه لِرَجُلٍ، فرُفِعَ ذلك إلى النبي ﷺ، فجَعَلَ له السُّدس».

قال الفزاري: «وللجَدِّ -أيضًا- سُدسٌ».

غريبٌ من حديث أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، عن هُزَيل، عن عبدالله، وهو غريبٌ من حديث الفزاري -وهو محمد بن (عُبَيدالله)[٢] العرزمي-، عن أبي قيس، تفرَّد به محمد بن سلمة الحرَّاني عنه.

ورُوي عن الثوري، عن أبي قيس[٣]. / [٧٧أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٢٨٤٣) -ومن طريقه ابن المنذر في الأوسط (٧٠٥٥)- عن وكيع،

والبزار (٢٠٤٧)، والطبراني في الأوسط (٨٣٣٨)، والجصاص في شرح مختصر الطحاوي (٤/١٦٣)، من طريق أبي بكر الحنفي،

كلاهما (وكيع، وأبو بكر الحنفي) عن محمد بن عبيدالله، به، بنحوه، إلا أن وكيعًا وقفه على ابن مسعود.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١٠)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

---

(١) وقع في الأصل: «عمر»، والصواب المثبت من مصادر ترجمة الراوي.

(٢) وقع في الأصل: «عبدالله»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر ترجمة الراوي.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٦٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال العرزمي، فإنه متروك.

وقد اضطرب فيه، فرواه عنه وكيعٌ موقوفًا، ورواه عنه محمد بن سلمة الحراني -وهو ثقة، كما مرَّ في ترجمته-، وأبو بكر الحنفي -وهو «ثقة»[١] أيضًا-، مرفوعًا.

ويحتمل أن وكيعًا قصَّر بإسناده، فلم يرفعه، لعلمه بشدة ضعف شيخه، فضلًا عن أنه أهمله، فسماه «محمدًا»، ولم ينسبه.

وقد أورد الدارقطنيُّ هنا أن الحديثَ رُوي عن الثوري، عن أبي قيس، أي: بمتابعة العرزمي، ولم أقف على هذه الرواية بعد بحثٍ وتتبع، وتمريض الدارقطني لها يشير إلى ضعفها، خصوصًا مع استغرابه الحديث من حديث أبي قيس. والمشهورُ عن الثوري بهذا الإسناد حديثان: حديث ميراث السائبة، وحديث بنتٍ وابنة ابنٍ وأخت (وفيه أن لابنة الابن السُّدس)، وهما عند البخاري في صحيحه من طريقه[٢]، وسيأتي ثانيهما من غير طريق الثوري في الحديث التالي.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد بالحديث محمد بن سلمة الحرَّاني عن محمد بن عبيدالله العرزمي الفزاري، عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، عن هُزَيل، عن عبدالله بن مسعود.

وهو بذلك يوافق والدَ شيخِه البزارَ إجمالًا، حيث استغرب الحديث في جملته، فقال: «هذا الحديث لا نعلم يروى كلامه عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد»[٣].

وأما الطبراني، فزاد تفرُّدَ العرزمي، وخالف الدارقطنيَّ في المتفرِّد عنه، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن أبي قيس إلا العرزمي، تفرَّد به أبو بكر الحنفي، ولا يُروى متَّصلًا عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٤١٤٧).

(٢) صحيح البخاري (٦٧٤٢، ٦٧٥٣).

(٣) مسند البزار (٥/٤١٥).

(٤) المعجم الأوسط (٨/١٨٢).

فأما تفرُّد العرزمي عن أبي قيس، فيظهر أن الدارقطنيَّ تحاشى الحكمَ به لكونه وَقَفَ على متابعة الثوري له -وإن ألمح إلى ضعفها-، على أنه استغربه من حديث أبي قيس، وفي هذا إشارة إلى أن مَخْرَج الحديث يضيق عنه.

وأما المتفرِّد عن العرزمي، فقد حكم كلا الإمامين بما وقف عليه، وكلا الروايتين ثابتٌ عن محمد بن سلمة الحراني، وعن أبي بكر الحنفي، فلا يتوجَّه الحكمُ بتفرُّد أيٍّ منهما، فضلًا عن أن وكيعًا وافقهما في رواية الحديث عن العرزمي، وإن خالف في رفعه.

والله -تعالى- أعلم.

كتاب الفرائض / [٧٧ب]

بابٌ في بِنتٍ وبِنتِ ابنٍ وأُختٍ

١٩٦- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو الفضل؛ جعفر بن محمد بن يعقوب الصَّندلي، أنا الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح، ثنا إسحاق بن يوسُف الأزرق، ثنا مِسْعَر، عن أبي قيس، عن هُزَيل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ -في بنتٍ وبنتِ ابنٍ وأخت-: «**للبِنتِ النِّصف، ولابنةِ الابنِ السُّدُسُ؛ تَكمِلَة الثُّلثَين، وللأُختِ سَهْمان**».

غريبٌ من حديث مِسْعَر بن كِدَام، عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، تفرَّد به الحسن الزعفراني، عن إسحاق الأزرق، عنه[1]، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا -وكان من الثقات-. وكذلك رواه أبو عبدالرحمن النَّسائي عن الزعفراني[2].

○ التخريج:

أخرجه ابن حبان (٦٠٣٤)، والطبراني في المعجم الكبير (٩٨٧٦)، عن أحمد بن يحيى بن زهير التستري،

والطبراني في المعجم الصغير (٥٤٨) عن علي بن عيسى الكاتب الوزير -مذاكرةً-،

كلاهما (التستري، والوزير) عن الحسن بن محمد، به، بنحوه وبأطول منه.

○ رجال الإسناد:

١- جعفر بن محمد بن يعقوب، أبو الفضل، الصندلي:

ثقة زاهد. سبقت ترجمته في الحديث (٦٠).

٢- الحسن بن محمد بن الصَّبَّاح الزعفراني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٦٠).

٣- إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي، الواسطي، المعروف بالأزرق:

(١) زاد في الأطراف هنا: «والمحفوظ: عن الثوري -يعني: لا عن مسعر-»، ولم أتمكن من إدراجها في متن الكتاب، لاختلاف السياق عنه في الأطراف -كما سيأتي-.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٨٦٨)، ولم يورد أوله، وعنده في سياقه تقديم وتأخير.

«ثقة»[١].

٤- مِسْعَر بن كِدَام:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٥- أبو قيس؛ عبدالرحمن بن ثَرْوان:

صدوق ربما خالف. سبقت ترجمته في الحديث (١٠).

٦- هُزَيل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيحٌ مع غرابته عن مسعر، وقد صحَّحه ابن حبان بتخريجه في صحيحه.

إلا أن في الأطراف زيادةً في كلام الدارقطني، وهي قوله: «والمحفوظ: عن الثوري»، وفسَّرها صاحب الأطراف بقوله: «يعني: لا عن مسعر»، وهذا يقتضي أن يكونَ الحسنُ بن محمد الزعفراني خولف فيه عن إسحاق بن يوسف الأزرق، ويكونَ الصوابُ أن الأزرق يرويه عن الثوري، وليس عن مسعر.

ولم أجد هذا الوجه من طريق إسحاق الأزرق، ويحتاج بعد وجوده أن يُنظر في ثقة الراوي عن إسحاق، ورجحان روايته على رواية الحسن الزعفراني[٢]. والله أعلم.

ورواية مسعر للحديث عن أبي قيس ليست بمستنكرة، فإن **الحديث مشهورٌ عن أبي قيس، وهو عند البخاري من حديث شعبة والثوري عنه**[٣]، ورواه معهما حجاج

(١) تقريب التهذيب (٣٩٦).

(٢) ذكر الدارقطنيُّ أن النسائيَّ روى الحديث عن الزعفراني، والنسائيُّ لم يخرج الحديثَ في المجتبى، وإنما أخرج في الكبرى روايتَي الثوري (٦٢٩٤)، وشعبة (٦٢٩٥، ٦٢٩٦)، ولعله اكتفى بهما عن غيرهما، ويحتمل -على بُعدٍ- أن يكون تجنَّب رواية الزعفراني، عن إسحاق الأزرق، عن مسعر، عمدًا، لكونه يرى أنه وهم فيها -كما أشار الدارقطني هنا-.

(٣) صحيح البخاري (٦٧٣٦، ٦٧٤٢).

بن أرطاة، وابن أبي ليلى، والأعمش[1]، جميعهم عن أبي قيس، فلا يبعد أن يرويَه غيرُ هؤلاء عنه -أيضًا-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسن بن محمد الزعفراني بالحديث عن إسحاق الأزرق، عن مِسْعَر بن كِدَام، عن أبي قيس؛ عبدالرحمن بن ثروان، عن هُزَيل بن شُرَحْبيل، عن ابن مسعود، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه جعفر بن محمد بن يعقوب الصندلي.

وقد نصَّ الدارقطنيُّ على أنه رواه عن الزعفراني -مع شيخه الصندلي-: النسائي، ولم أجد هذه الرواية مسندةً، وتبيَّن بالتخريج أنه تابعهما عليه: أحمد بن يحيى بن زهير التستري، وعلي بن عيسى الكاتب الوزير.

ونصُّ الدارقطني الآنفُ ذِكرُه مهمّ، لأنه يفيد أن قوله: «ولم نكتبه إلا عن شيخنا...» لا يدلُّ على حكمٍ بالتفرُّد عنده، وأنه يذكر ذلك لبيان ضيقِ مَخْرَج الرواية، وقلَّةِ رواتها، بحيث إنه لم يجد الحديث عند أحدٍ من شيوخه إلا عند هذا الشيخ، مع أنه ربما يبلغه أن غيرَه رواه، لكن لا يقف على إسنادٍ لروايته.

وقد وافق الدارقطنيَّ على حكمه: الطبراني، قال: «لم يروه عن مسعر إلا إسحاق، تفرَّد به الزعفراني»[2].

(١) انظر: المسند المصنف المعلل (١٨/٣٢٨-٣٣٠).

(٢) المعجم الصغير (١/٣٣٠).

بابٌ: لا يُتْمَ بَعدَ حُلُم

١٩٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا القاضي أحمد بن إسحاق بن البهلول، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري، ثنا يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي، عن أبيه، عن محمد بن المنكدر، عن أنس بن مالك، عن النبي ﷺ، قال: «**لا يُتْمَ بَعدَ حُلُم**».

غريبٌ من حديث محمد بن المنكدر، عن أنس، تفرَّد به يزيد بن عبدالملك النوفلي، ولم يروه عنه غيرُ ابنه يحيى[١].

○ التخريج:

أخرجه ابن أبي الدنيا في العيال (٦٣٥)،

والبزار (٦٢٤٣)،

وأبو الفضل الزهري في حديثه (٤٥٤) عن يحيى بن محمد،

والقضاعي في مسند الشهاب (٨٣٩) من طريق أحمد بن الحسن الصوفي،

أربعتهم (ابن أبي الدنيا، والبزار، ويحيى، والصوفي) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي (١٨٦٨٤) من طريق دحيم -هو عبدالرحمن بن إبراهيم-، عن يحيى بن يزيد بن عبدالملك[٢]، به، بمثله.

وأخرجه الحارثي في مسند أبي حنيفة (٢٤٥) قال: كتب إليَّ صالح بن أبي رميح: ثنا موسى بن عيسى بن إبراهيم، ثنا الفضل بن سهل، ثنا علي بن عبدالله، حدثنا سفيان بن عيينة، حدثني الزبير بن سعيد بن داود، قال: سمعت أبا حنيفة يقول: ثنا محمد بن المنكدر...، فذكره، بمثله.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٢٥٥).

(٢) وقع في المطبوع: «دحيم، حدثنا يزيد بن عبدالملك، حدثني أبي»، وفيه سقط، فإن دحيمًا معروف بالرواية عن يحيى -كما في مصدر ترجمته الآتية-، وطبقة دحيم لا تلحق الرواية عن يزيد، بل توفي يزيدُ ولِدُحيمٍ أقلُّ من ثلاث سنين.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن إسحاق بن البهلول:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٢- إبراهيم بن سعيد الجوهري، أبو إسحاق، الطبري، نزيل بغداد:

«ثقة حافظ، تُكُلِّم فيه بلا حجة»[(١)].

٣- يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي، المدني:

صدوق عابد، وإنما ضُعِّف لضعف مروياته عن أبيه. قال أحمد: «لا بأس به، ولم يكن عنده إلا حديث أبيه، ولو كان عنده غيرُ حديث أبيه لتبيَّن أمره»، وقال أبو زرعة: «لا بأس به، إنما الشأن في أبيه»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث، لا أدري منه أو من أبيه، لا ترى في حديثه حديثًا مستقيمًا»، وقال الزبير بن بكار: «كان خيِّرًا»، وقال ابن أبي حاتم: «من عُبَّاد أهل المدينة»، وقال ابن عدي: «الضعف على حديثه بَيِّن، وعامتها غير محفوظة»[(٢)].

٤- يزيد بن عبدالملك بن المغيرة بن نوفل بن الحارث الهاشمي، النوفلي:

«ضعيف»[(٣)].

٥- محمد بن المنكدر:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني منكر، لضعف يزيد بن عبدالملك، وتفرُّده بالحديث عن تابعي مشهورٍ كابن المنكدر، روى عنه كبار الأئمة الحفاظ، وعرفوا حديثه.

---

(١) تقريب التهذيب (١٧٩).

(٢) الجرح والتعديل (١٩٨/٩)، لسان الميزان (٤٨٣/٨).

(٣) تقريب التهذيب (٧٧٥١).

وقد أخرج الحارثيُّ إسنادًا ينتهي إلى أبي حنيفة، ويتابع فيه أبو حنيفة يزيدَ بن عبدالملك عن ابن المنكدر، لكن مرَّ في الحديث (١٤٣) أن الحارثيَّ نفسَه ضعيفٌ متَّهم، فضلًا عن أن الدارقطنيَّ قال في شيخه في هذا الإسناد (صالح بن أبي رميح): «لا شيء»[١]، ولم أعرف شيخ صالح (موسى بن عيسى بن إبراهيم)، والإسناد يمرُّ بابن المديني، ثم بسفيان بن عيينة، وفي غاية البُعد أن يرويَ هذان حديثًا لا يوجد إلا عند الحارثي، فهذا إسنادٌ باطل.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يزيد بن عبدالملك النوفلي بالحديث عن محمد بن المنكدر، عن أنس، وتفرُّد يحيى بن يزيد بن عبدالملك النوفلي عن أبيه.

وهو بذلك يوافق ابنَ عدي، حيث أورد هذا الحديثَ وحديثًا آخر، فقال: «وهذان الحديثان عن محمد بن المنكدر، عن أنس، لا يرويهما عنه غيرُ يزيد بن عبدالملك»[٢].

وهما يوافقان البزارَ في استغراب الحديث إجمالًا، حيث قال: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد»[٣].

وقد وردت متابعةٌ ليزيد بن عبدالملك عن ابن المنكدر، إلا أن إسنادها باطل، فلا يُتعقَّب بها الدارقطنيُّ ومن وافقه في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) لسان الميزان (٤/٥٨٥). **تنبيه**: في اللسان: «صالح بن رميح»، وهو ذات الرجل، فإنه ربما نُسب إلى جده رميح، أو إلى كنية أبيه محمد، قال النسفي في القند (ص٢٥٧): «أبو محمد؛ صالح بن محمد بن رميح الترمذي، يعرف بصالح بن أبي رميح».

(٢) الكامل (١٠/٦٧٢).

(٣) مسند البزار (١٢/٣٥٠).

كتاب النكاح / [١٧٨أ]

بابُ ما جاءَ في نِكَاحِ المُتْعَة

١٩٨ - قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن الحسين بن الصَّبَّاح الحذَّاء، ثنا إسحاق بن إبراهيم -شاذان-، ثنا عمر بن حبيب القاضي العدوي، ثنا سليمان التيمي، عن طاوُس، قال: قيل له: أسمعت ابنَ عمر يقول: «نَهَى رسول الله ﷺ عن مُتعَةِ النِّساء»؟ قال: نعم.

غريبٌ من حديث سليمان التيمي، عن طاوُس، عن ابن عمر، تفرَّد به عمر بن حبيب القاضي عنه، وتفرَّد به إسحاق بن [إبراهيم][١] -شاذان-، عن عمر.

وعنده عن عمر بن حبيب الحديثُ الآخرُ المحفوظُ بهذا الإسناد في «صلاة الليل»[٢].

○ التخريج:

رواه سليمان التيمي، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: بمتن النهي عن متعة النساء:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: بمتن النهي عن نبيذ الجر:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٣٧٧)، والترمذي (١٨٦٧)، وأبو عوانة (٨٥٠٣)، من طريق يزيد بن هارون،

وأحمد (٤٩٣١) عن ابن أبي عدي،

و(٥٢٨٣) عن يحيى بن سعيد،

وأحمد (٦٠٦٨)، والنسائي في المجتبى (٥٦٦٠)، والكبرى (٥١٠٥)، وأبو عوانة (٨٥٠١، ٨٥٠٢، ٨٥٠٥)، والبغوي في الجعديات (١٣٠١)، والطحاوي (٤/٢٢٥)، وابن الأعرابي في معجمه (٢١٨٧)، وابن حبان (٥٤١١)، والطبراني (١٣٤٥٠، ١٣٤٥١)، من طريق شعبة،

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، ولا بد منه لتصحيح اسم الرجل ولقبه.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٠٤٢).

و**مسلم** (١٩٩٧)، والترمذي (١٨٦٧)، من طريق إسماعيل بن علية،

والنسائي في المجتبى (٥٦٥٩)، والكبرى (٥١٠٤، ٦٧٩٣)، من طريق عبدالله بن المبارك،

وأبو عوانة (٨٥٠٤) من طريق الأنصاري،

والطبراني (١٣٤٥٢) من طريق سليمان بن المغيرة،

ثمانيتهم (يزيد بن هارون، وابن أبي عدي، ويحيى بن سعيد، وشعبة، وابن علية، وابن المبارك، والأنصاري، وابن المغيرة) عن سليمان التيمي، به، وذكر أكثرُهم فيه أن ابن عمر سئل: هل نهى النبي ﷺ عن نبيذ الجر، فقال: «نعم»، وأن طاوس أكَّد سماعَه لذلك من ابن عمر.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن الحسين بن الصَّبَّاح، أبو محمد، الحذَّاء:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٨).

٢- إسحاق بن إبراهيم، المعروف بشاذان:

ثقة له مناكير وغرائب. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٨).

٣- عمر بن حبيب بن محمد العدوي، البصري، القاضي:

«ضعيف»(١).

٤- سليمان التيمي:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٦٦).

٥- طاوُس:

ثقة فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (١٩١).

(١) تقريب التهذيب (٤٨٧٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف عمر بن حبيب، وقد خولف فيه، فرواه جماعةُ أصحابِ سليمان التيمي بمتنٍ مغاير، وهو أن ابن عمر سُئل: أنهى رسول الله ﷺ عن نبيذ الجر؟ فقال: «نعم»، قال طاوس: «والله إني سمعتُه منه»[١]، وممن رواه عن التيمي كذلك كبارُ الحفاظ، كشعبة، وإسماعيل بن علية، وابن المبارك، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن هارون، وهو حديثٌ محفوظٌ عن طاوس من طرقٍ أخرى -أيضًا-[٢].

ومن الظاهر أن المتن اشتبه على عمر بن حبيب، فجعل طاوسًا هو الذي سُئل عن الحديث، وجعل متنه في متعة النساء، وكل ذلك دليلٌ على ضعفه.

فالإسناد بهذه المخالفة القوية منكر.

وقد أشار الدارقطنيُّ في تعليقته إلى أن إسحاق بن إبراهيم -شاذان- يروي عن عمر بن حبيب -أيضًا- حديثًا آخر عن سليمان التيمي، عن طاوس، عن ابن عمر، وهو حديث: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وهو حديث محفوظٌ بهذا الإسناد -كما قال الدارقطني-، وقد رواه بعض أصحاب التيمي عنه[٣].

ولم أجد في مشهورِ حديثِ التيمي بهذا الإسناد إلا حديثَين: النهي عن نبيذ الجر، و«صلاة الليل»، وبه يتبيَّن أنهما كانا عند عمر بن حبيب، لكنه أخطأ في أولهما، وأصاب في الآخر.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمر بن حبيب القاضي بالحديث عن سليمان التيمي، عن طاوُس، عن ابن عمر، وتفرُّد إسحاق بن إبراهيم -شاذان-، عن عمر بن حبيب.

---

(١) السياق ليزيد بن هارون، وللبقية نحوه، وقد تجوَّز بعضهم، فحكى المتنَ من قول ابن عمر مباشرةً.

(٢) انظر: المسند المصنف المعلل (١٥/٤٩٦-٤٩٨).

(٣) انظر: المصدر نفسه (١٤/٣٧١-٣٧٣).

بابٌ في نِكاحِ المُحْرِمِ

١٩٩- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو محمد ابن صاعد، ثنا محمد بن أبي عبدالرحمن المقرئ، ثنا سعيد بن سالم القدَّاح، ثنا ابن جُرَيج، عن عطاء، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ نَكَحَ خالتَه -يعني: ميمونة[١]- وهو مُحْرِم.

غريبٌ من حديث عطاء، عن جابر بن (زيد)[٢]، عن ابن عباس، تفرَّد به سعيد بن سالم القدَّاح، عن ابن جُرَيج، عن عطاء[٣] [٤].

○ التخريج:

رواه ابن جريج، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٦٠٩٩) عن محمد بن عبدالرحمن -ثعلب-،

وفي المعجم الصغير (٩٩) عن أحمد بن عبيد بن إسماعيل الفريابي،

كلاهما (ثعلب، والفريابي) عن محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ، به، بمثله.

الوجه الثاني: فيه إسنادان عن ابن جريج:

الإسناد الأول: ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٣٥/٨)، والنسائي في المجتبى (٣٢٩٩)، والكبرى (٣١٨٦، ٥٣٨٥)، والعقيلي في الضعفاء (١٠٧٨)، من طريق عبيدالله بن موسى،

وابن أبي شيبة (١٣٤١٢) عن عيسى بن يونس،

والنسائي في المجتبى (٣٢٩٨)، والكبرى (٥٣٧٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٧٥٠)، من طريق وهيب،

---

(١) زاد في إحدى نسختَي الأطراف موضِّحًا: «خالة ابن عباس».

(٢) وقع في الأصل: «يزيد»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر ترجمة الراوي، وهو أبو الشعثاء.

(٣) زاد في الأطراف: «وقد رواه عطاء، عن ابن عباس»، ويحتمل أنها تعليق لصاحب الأطراف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٠٩، ٢٧٣٤).

والنسائي في الكبرى (٣١٨٧) من طريق سفيان بن حبيب،

أربعتهم (عبيدالله، وعيسى، ووهيب، وسفيان) عن ابن جريج، به، بنحوه، إلا أن عيسى وسفيان أرسلاه، فلم يذكرا فيه ابنَ عباس.

الإسناد الثاني: ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن أبي الشعثاء، عن ابن عباس:

أخرجه أحمد (٢٠٤٢)، والنسائي في المجتبى (٢٨٥٩)، والكبرى (٣٨٠٧)، وابن حبان (٤١٣١)، من طريق يحيى القطان،

وأحمد (٣١٧٧)، وأبو عوانة (٣٦٥١، ٣٦٥٢)، من طريق محمد بن بكر،

وأحمد (٣١٧٧) عن حجاج -هو ابن محمد المصيصي-،

وأبو عوانة (٣٦٥١) من طريق روح -هو ابن عبادة-،

وأبو عوانة (٣٦٥٣) من طريق سفيان -هو الثوري-،

خمستهم (القطان، وابن بكر، وحجاج، وروح، وسفيان) عن ابن جريج، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- ابن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- محمد بن أبي عبدالرحمن المقرئ:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٧).

٣- سعيد بن سالم، أبو عثمان، المكي، القدَّاح:

«صدوق يهم، ورمي بالإرجاء، وكان فقيهًا»[١].

٤- ابن جريج:

ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٥- عطاء:

---

(١) المصدر نفسه (٢٣١٥).

ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال...، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

٦- جابر بن زيد، أبو الشعثاء:

ثقة فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين سعيد بن سالم القداح، وقد تبيَّن أنه خولف فيه عن ابن جريج من جهتين:

الأولى: أن ابن جريج إنما يروي حديث أبي الشعثاء عن عمرو بن دينار -لا عن عطاء-، عنه. وهذا رواه عن ابن جريج جماعةٌ فيهم حفاظ كبار، كالثوري، ويحيى القطان، وحجاج بن محمد المصيصي[١].

الثانية: أن ابن جريج إنما يروي حديثَ عطاء بغير ذكر أبي الشعثاء، على اختلافٍ بين أصحابه في وصله بذكر ابن عباس، وإرساله بعدم ذكره[٢]. وأيًّا ما كان الراجح عن ابن جريج في هذا الحديث، فإن الجميع -على اختلافهم- متَّفقون على أن عطاءً لا يرويه عن أبي الشعثاء.

وبهذه الجهة أشار الطبراني إلى إعلال رواية سعيد بن سالم القداح، قال: «لم يُدخِل بين عطاء وبين ابن عباس: أبا الشعثاء، في هذا الحديث، أحدٌ ممن رواه عن ابن جريج إلا سعيد بن سالم القداح»[٣]، وقال: «ورواه غيرُه عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، ولم يذكر أبا الشعثاء»[٤].

---

(١) وهو محفوظ عن عمرو بن دينار من غير طريق ابن جريج أيضًا، انظر: تحفة الأشراف (٣٧١/٤)، إتحاف المهرة (٢٩/٧).

(٢) ليس هذا موضع إطالة البحث في هذا الاختلاف، والراجح أنه من مراسيل عطاء، وأن روايةَ وهيبٍ الموصولةَ خطأٌ عليه لا منه، إذ هو يروي الحديث بأسانيد أخرى.

(٣) المعجم الأوسط (١٦٩/٦).

(٤) المعجم الصغير (٧٨/١).

ولعل الجهة الأولى أقوى في الإعلال وأظهر، لأن حديثَ ابن جريج فيها أصحُّ وأشهر.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سعيد بن سالم القداح بالحديث عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي الشعثاء؛ جابر بن زيد، عن ابن عباس.

ووافقه الطبراني، قال: «لم يروه عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي الشعثاء، إلا سعيد بن سالم»[١].

---

(١) المصدر نفسه.

٢٠٠- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا محمد بن علي بن إسماعيل الأُبُلِّي، ثنا الهيثم بن خالد؛ أبو صالح الورَّاق، ثنا أبو نُعَيم، ثنا عبدالله بن (محرَّر)[1]، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفان: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**المُحْرِم لا يَنْكِح ولا يُنْكِح**».

غريبٌ من حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفان، تفرَّد به يحيى بن أبي كثير عنه، ولم يروه عنه غير عبدالله بن المحرَّر[2] [3]. / [٧٩أ]

○ التخريج:

رواه يحيى بن أبي كثير، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفان:

أخرجه حمزة السهمي في تاريخ جرجان (ص٤٢٧) من طريق موسى بن عيسى بن أحمد النجار القاضي، عن الهيثم بن خالد، به، بمثله.

الوجه الثاني: يحيى بن أبي كثير، عن نافع، عن نبيه بن وهب، عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفان:

أخرجه محمد بن بشر الزنبري في فوائده [٢٩ب]، والطبراني في المعجم الأوسط (٧٣٨٥)، من طريق عمر بن يونس اليمامي، عن سليمان بن أبي سليمان، عن يحيى بن أبي كثير، به، بنحوه، وزاد: «ولا يَخطِب».

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن علي بن إسماعيل الأُبُلِّي:

---

(١) وقع في الأصل: «محرز»، بإعجام الزاي، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه، ومصدر التخريج.

(٢) كتب فوقها: «كذا»، ولعله استشكل اختلافها عما كتب في الإسناد قبلُ: «محرز»، لكن سبق أن الصواب ما هنا بإهمال الراءين.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٠٨).

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٢- الهيثم بن خالد بن يزيد، أبو صالح، الكوفي، ورَّاق أبي نعيم:

«ثقة»(١).

٣- أبو نعيم: الفضل بن دكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي مولاهم، الكوفي، الأحول، المُلائي، مشهور بكنيته:

«ثقة ثبت»(٢).

٤- عبدالله بن محرَّر، الجزري، القاضي:

«متروك»(٣).

٥- يحيى بن أبي كثير الطائي مولاهم، أبو نصر، اليمامي:

«ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل»(٤).

٦- أبو سلمة بن عبدالرحمن:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٧- أبان بن عثمان بن عفان الأموي، أبو سعيد -وقيل: أبو عبدالله-، المدني:

«ثقة»(٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عبدالله بن محرر، وتفرُّده به عن يحيى بن أبي كثير.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٣٦٧).

(٢) المصدر نفسه (٥٤٠١).

(٣) المصدر نفسه (٣٥٧٣).

(٤) المصدر نفسه (٧٦٣٢).

(٥) المصدر نفسه (١٤١).

وقد جاء وجهٌ مخالفٌ لرواية ابن محرر، وهو ما رواه سليمان بن أبي سليمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن نافع، عن نبيه بن وهب، عن أبان بن عثمان، عن عثمان.

وهذا الوجه موافقٌ لروايةٍ مشهورةٍ عن نافع، وعن نبيه، **أخرجها مسلم في صحيحه من عدَّة طرقٍ عنهما**[١]، إلا أن راويَ هذا الوجه عن يحيى بن أبي كثير: سليمان بن أبي سليمان، هو سليمان بن داود اليمامي[٢]، وهو ضعيف جدًّا[٣].

وعليه، فلم يثبت كلا الوجهين عن يحيى، والراجح أنه لم يرو أيًّا منهما، وإن كان أحدُهما صحيحًا في نفسِه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن أبي كثير بالحديث عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبان بن عثمان، عن عثمان بن عفان، وتفرُّد عبدالله بن المحرَّر عن يحيى.

---

(١) صحيح مسلم (١٤٠٩).

(٢) قال البزار في مسنده (١٥/٢٢٠): «سليمان بن داود اليمامي، وهو يعرف بسليمان بن أبي سليمان، روى عنه عمر بن يونس، وسعيد بن سليمان سعدويه». وقد فرَّق بينهما البخاري، فتعقَّبه الخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق (١/١١٩) بقوله: «وسليمان بن داود اليمامي هو سليمان بن أبي سليمان، وليس بغيره، وقد وهم البخاريُّ إذ جعله اثنين». وتبع البخاريَّ على التفرقة بينهما: ابن أبي حاتم، وابن حبان، وابن عدي. لكن الظاهر أن تفرقةَ ابن أبي حاتم لم تكن جازمة، فإنه ذكر عمرَ بنَ يونس في الرواة عن الرجلين، مع أن عمر لا يسمي شيخَه إلا: سليمان بن أبي سليمان.

وكأنَّ ابن حجر لم يقنع بتعقُّب الخطيب على البخاري، حيث قال في لسان الميزان (٤/١٥٩): «تعقبه الخطيب في الموضح، ولم يأت على دعواه بدليلٍ قوي»، إلا أن من القرائن القوية: اتفاقَ الطبقة والشيخ والبلد، وأن حال الرجلين في الضعف متقارب، إذ ضعَّفهما جميعًا جُلُّ مَن فرَّق بينهما. وعلى أيٍّ، فهذا يبيِّن ضعفَ هذا الراوي، سواء كان رجلًا أو اثنين.

(٣) انظر: لسان الميزان (٤/١٤٠، ١٥٨).

بابُ الرَّضَاع

٢٠١- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن القاسم بن نصر -أخو أبي الليث الفرائضي-، ثنا محمد بن سليمان -لُوَين-، ثنا ابن عُيَينة، عن إسماعيل بن أمية، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عقبة بن الحارث، قال: أتيتُ رسولَ الله ﷺ، فقلت: إني تزوَّجتُ ابنةَ أبي إهاب[١]، وإنَّ امرأةً زَعَمَتْ أنها أرضَعَتْنا. قال: «**كَيفَ وَقَد قِيل؟**».

غريبٌ من حديث إسماعيل بن أمية، عن ابن أبي مُلَيكة، تفرَّد به سفيان بن عُيَينة عنه[٢]./ [٧٩ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (١٣٩٥/السِّفر الثاني) عن محمد بن سليمان -لوين-، به، بمثل أوله، واختصر باقيه.

وأخرجه الحميدي (٥٩٠)،

وسعيد بن منصور (٩٩٠)،

وأحمد (١٦٤٠٠، ١٩٧٣٤)،

والطبراني (٣٥٣/١٧) من طريق علي بن المديني،

أربعتهم (الحميدي، وسعيد، وأحمد، وابن المديني) عن سفيان بن عيينة، به، مطولًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن القاسم بن نصر بن زياد، أبو بكر، البغدادي، نيسابوري الأصل، يعرف بأخي أبي الليث الفرائضي:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[٣].

٢- محمد بن سليمان بن حبيب الأسدي، أبو جعفر، الكوفي ثم المصيصي، العلاف، لقبه: لُوَين:

(١) وقع في الأطراف: «ابنة إهاب»، والصواب ما في الأصل.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢١٩).

(٣) تاريخ بغداد (٥٧٨/٥)، تاريخ الإسلام (٣٦٦/٧).

«ثقة»[١].

٣- سفيان بن عيينة:

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٤- إسماعيل بن أمية:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٤).

٥- عبدالله بن عبيدالله بن عبد الله بن أبي مُلَيكة -يقال: اسمه: زهير- بن عبدالله بن جدعان التيمي، المدني:

«ثقة فقيه»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيح، ولا يضرُّه تفرُّد ابن عيينة، فإنه ثقةٌ حافظٌ إمام حجة، وقد رواه عنه أثباتُ أصحابه وقدماؤهم، فليس من حديثه بأخرة.

وفي الحديث خلافٌ طويل جدًّا عن ابن أبي مليكة وعمَّن دونه[٣]، وليس هو محلَّ بحث الدارقطني هنا، وإنما أراد بيان غرابة رواية إسماعيل بن أمية بخصوصها.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سفيان بن عيينة بالحديث عن إسماعيل بن أمية، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عقبة بن الحارث.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٩٢٥).

(٢) المصدر نفسه (٣٤٥٤).

(٣) خلاصة الراجح فيه: أن ابن أبي مليكة سمع الحديث من عقبة بن الحارث، ولم يضبط لفظه، فسمعه من عبيد بن أبي مريم، عن عقبة. انظر: الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافًا في التاريخ الكبير -السِّفر الثاني- (ص٤٤٤-٤٦١).

بابُ التَّزوِيجِ في شَهرِ شَوَّال

٢٠٢– قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو عمر الطالقاني؛ أحمد بن أحمد[(١)] بن عُبَيدالله -قدم علينا حاجًّا-، ثنا عبدالصمد بن الفضل البلخي، ثنا عصام بن يوسف، عن المبارك بن مجاهد الخراساني، عن هشام بن عروة، عن أخيه: عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «تَزَوَّجَني رسول الله ﷺ في شَوَّال، وبَنَى بي في شَوَّال، فأيُّ نِسائه كان أحظَى عِندَهُ مِنِّي؟».

غريبٌ من حديث هشام بن عروة، عن أخيه: عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، تفرَّد به المبارك بن (مجاهد)[(٢)] عنه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا[(٣)]. / [٨٠أ]

○ التخريج:

رواه هشام بن عروة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: هشام بن عروة، عن أخيه عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة:

أخرجه المخلص في الرابع من المخلصيات (١٤٣) من طريق همام بن يحيى،

والخطيب في تاريخ بغداد (٥/٥٦٤) من طريق خنيس بن بكر بن خنيس، عن زيد بن بكر[(٤)]،

كلاهما (همام، وزيد) عن هشام بن عروة، به، بنحوه، إلا أن همامًا اختصره، فلم يذكر سوى البناء في شوال.

---

(١) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، مستشكلًا تكرار الاسم، وهو صواب.

(٢) وقع في الأصل: «فضالة»، وهو سهو، والصواب المثبت من الإسناد أعلاه، والأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦١٣٤)، ولم يورد العبارة الأخيرة.

(٤) وقع في المطبوع: «زيد بن أبي بكر»، والتصويب من أطراف الغرائب والأفراد (٦٢٦١)، حيث أخرج الدارقطني هذا الإسنادَ في موضعٍ لم يبلغنا من أفراده.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن أحمد بن محمد بن عُبَيدالله، أبو عمر، الطالقاني:

مجهول الحال. روى عن أبيه، وعبدالصمد بن الفضل، وصالح بن محمد -جزرة-، وروى عنه جماعة، كالدارقطني، وابن شاهين، وعبدالله بن عثمان الصفار، وترجمه الخطيب البغدادي، لقدومه بغداد، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

٢- عبدالصمد بن الفضل بن موسى بن هانئ بن مسمار، أبو يحيى، البلخي:

ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: «ثقة»، وقال الخليلي: «ثقةٌ متَّفقٌ عليه»[٢].

٣- عصام بن يوسف بن ميمون بن قدامة الباهلي، أبو محمد، البلخي:

صدوق له أوهام. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان صاحبَ حديث، ثبتًا في الرواية، ربما أخطأ»، وقال الخليلي: «صدوق». وقال ابن سعد: «كان عندهم ضعيفًا في الحديث»، وقال ابن عدي: «روى أحاديث لا يتابع عليها»[٣].

٤- المبارك بن مجاهد، أبو الأزهر، المروزي، الخراساني:

ضعيف قدري. قال أبو حاتم الرازي: «ما أرى بحديثه بأسًا». لكن ضعَّفه قتيبة جدًّا، وقال: «كان قدريًّا»، وقال الأزدي: «متروك»، وقال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم»، وذكره ابن الجارود والدولابي والعقيلي في الضعفاء[٤].

والظاهر أن الرجلَ ضعيف، وأن تشديدَ مَن شدَّد فيه كان لقدريَّته، وتنفعه كلمة أبي حاتم في تقوية حاله، لكنها لا ترفع وصفَ الضعف عنه، لتوارُد الأئمة على تضعيفه،

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٥).

(٢) الثقات (٤١٦/٨)، علل الدارقطني (٣٥٧/٢)، سؤالات السلمي للدارقطني (٢٠٨)، الإرشاد (٩٤٢/٣).

(٣) تاريخ الإسلام (٣٩٦/٥)، لسان الميزان (٤٣٦/٥).

(٤) لسان الميزان (٤٥٥/٦، ٨/٩).

وذِكرِهم نماذجَ من مناكيره في كتب الضعفاء.

٥- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٦- عبدالله بن عروة بن الزبير بن العوام، أبو بكر، الأسدي:

«ثقة ثبت فاضل»[١].

٧- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لحال الجهالة والضعف واللين في رجاله، مع التفرُّد والغرابة عن هشام بن عروة، وحديثُه مشهورٌ يحفظه كبار الثقات، ويُستنكر انفرادُ ضعيفٍ كالمبارك بن مجاهد بإسنادٍ كهذا عنه.

وأصلُ الحديث من حديث عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، معروفٌ من طريق سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عنه، مخرَّجٌ في صحيح مسلم[٢]، وقد قال الترمذي بعد أن صحَّحه: «لا نعرفه إلا من حديث الثوري، عن إسماعيل بن أمية»[٣]، ولو كان حديث هشام بن عروة عن أخيه صحيحًا لاشتُهر وعُرف.

هذا، وقد خولف المبارك بن مجاهد، فرواه همام بن يحيى، وزيد بن بكر بن خنيس، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة.

فأما زيد، فقد ذكر الدارقطنيُّ أن حديثَه «تفرَّد به أخوه خنيس بن بكر»[٤]، وخنيس ضعيف[٥]، وأما همام، فظاهر الإسناد إليه الـحُسن.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٤٧٥).

(٢) صحيح مسلم (١٤٢٣).

(٣) جامع الترمذي (٣/٣٩٤).

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢/٤٦٥).

(٥) انظر: لسان الميزان (٣/٣٨٥).

إلا أن هذا الحديث غيرُ معروفٍ عن هشام بن عروة بهذا الإسناد، ولا مشهورٍ عنه، وإنما الصحيح من حديثه عن أبيه، عن عائشة: أن النبي ﷺ تزوَّجها وهي بنت ست سنين، وأُدخِلَت عليه وهي بنت تسع. وهذا ما رواه كبارُ أصحاب هشام، وهو المخرَّج في الصحيحين من طرقٍ عنه[1]، فالظاهر أن من روى حديث التزويج في شوال بهذا الإسناد قد تداخَلَ عليه الحديثان.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد المبارك بن مجاهد بالحديث عن هشام بن عروة، عن أخيه: عبدالله بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه أحمد بن أحمد الطالقاني.

---

(١) صحيح البخاري (٣٨٩٤، ٣٨٩٦، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٥٨)، صحيح مسلم (١٤٢٢).

بابٌ في مَعصِيَةِ النِّسَاءِ فيما لا خِبْرَةَ لَهُنَّ فِيه

٢٠٣ – قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن عيسى بن السُّكَين، ثنا أحمد بن محمد بن (عمر)[١] بن يونس، ثنا عبدالرَّزَّاق، أنا سفيان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يَزَال (الرِّجَالُ)**[٢] **بِخَيرٍ ما لم** -أُرَاهُ قال- **يُطِيعُوا النِّسَاء**». قال ابن السُّكَين: [أنا أَشُكّ][٣].

كذا قال، وهو وهم. والصواب: «**لا يزال الناسُ بخيرٍ ما عجَّلوا الفِطر**»[٤].

○ التخريج:

رواه عبدالرزاق، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: بلفظ: «لا يزال الرجال بخير ما لم يطيعوا النساء»:

لم أجد من أخرجه بهذا اللفظ.

الوجه الثاني: بلفظ: «لا يزال الناس بخير ما عجَّلوا الفِطر»:

هو في مصنف عبدالرزاق -برواية الدبري- (٧٧٢٦) -ومن طريقه فيه: الطبراني (٥٩٦٢)، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٢/٧٣٧)-، به، بمثله.

وأخرجه أحمد (٢٣٢٩٢) عن عبدالرزاق، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عيسى بن السُّكَين:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٩).

---

(١) وقع في الأصل: «عمرو»، والصواب المثبت من مصادر ترجمة الراوي.

(٢) وقع في الأصل: «الرجل»، والصواب المثبت من السياق، والأطراف، والجامع الكبير، للسيوطي (١٢/٢٩).

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٥٥٢٠)، وقد وهم صاحبه، فجعل الحديث في مسند أبي هريرة، فضلًا عن أنه لم يوضِّح مَن ابن السكين، وما علاقته بالإسناد، ولا أورد من إسناد الحديث شيئًا.

٢- أحمد بن محمد بن عمر بن يونس بن القاسم الحنفي، أبو سهل، اليمامي:

كذاب. كذَّبه أبو حاتم، وسلمة بن شبيب، وابن صاعد، وضعَّفه ابن حبان، والدارقطني، وقال ابن عدي: «حدث عن الثقات بمناكير ونسخ عجائب»، وقال الخطيب البغدادي: «كان غير ثقة»(١).

٣- عبدالرَّزَّاق:

ثقة حافظ مصنف شهير، عمي في آخر عمره فتغير. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٤- سفيان:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٥- أبو حازم: سلمة بن دينار، المدني، الأعرج، الأفزر، التمار، القاص، مولى الأسود بن سفيان:

«ثقة عابد»(٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني مكذوب، والمتهم به أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامي.

والظاهر أن ابن السكين سمعه يحدث بهذا الحديث، لكنه شكَّ في نسبته إليه تورُّعًا، لشدة نكارته.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بوهم رواية الحديث بلفظ: «ما لم يطيعوا النساء»، وبيَّن أن صوابه: «ما عجَّلوا الفطر».

ولعل في وصف الدارقطني هذه الروايةَ بمجرد الوهم بعضَ التسامح، فواقع الحال أن راويَها كذاب. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) لسان الميزان (١/٦٢٩).

(٢) تقريب التهذيب (٢٤٨٩).

بابُ الوَصِيَّةِ بِالنِّسَاء وعِشْرَتِهِنّ

٢٠٤- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا جعفر بن عبدالله بن جعفر المُحمَّدي، حدثني أخي: محمد بن عبدالله، حدثني إسحاق بن جعفر بن محمد، قال: قال لي محمد بن عمارة بن غَزِيَّة: حدثني أبوك: أبو عبدالله، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أُوصِيكُم بِالنِّسَاءِ خَيرًا، فإنَّكُم أَخَذتُمُوهُنَّ بِأمانَةِ الله، واستَحلَلْتُم فُرُوجَهُنَّ بِكَلِمَةِ الله**».

غريبٌ من حديث محمد بن عمارة بن غَزِيَّة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، تفرَّد به إسحاق بن جعفر بن محمد عنه، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه[١]. / [٨١أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد:

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- جعفر بن عبدالله بن جعفر بن عبدالله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب، المحمدي، العلوي، الهاشمي، أبو عبدالله، الكوفي:

رافضي مجهول الحال. ترجم له أبو أحمد الحاكم، فلم يذكر إلا كنيته، وترجم له ابن حجر، فساق ما أورده ابن النجاشي في رجال الشيعة، ونقل عنه توثيقه عند الإمامية، وأن له كتابًا في المتعة[٢].

وتوثيق الرافضة لا يكفي في رفع جهالة حال الرجل عند أهل السنة، إن لم يكن عائدًا عليه بعكسه.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٨٥)، ولم يورد العبارة الأخيرة.

(٢) الأسامي والكنى (٥/٤٢٩)، لسان الميزان (٢/٤٥٦)، وانظر: المفيد من معجم رجال الحديث، للجواهري (ص١٠٨).

٣- محمد بن عبدالله بن جعفر بن عبدالله بن جعفر بن محمد بن علي بن أبي طالب، المحمدي، العلوي، الهاشمي:

مجهول الحال. لم أجده في غير هذا الموضع، وقد ذكر ابن النجاشي في ترجمة أخيه جعفر -الماضية قريبًا- أنه يروي عنه. وله عقب[١].

٤- إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي، الهاشمي، الجعفري:

«صدوق»[٢].

٥- محمد بن عمارة بن غَزِيَّة الأنصاري:

مجهول الحال. روى عنه أبو معشر، وعبدالله بن إبراهيم الغفاري، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، ولا رأيت من ترجم له[٣].

٦- أبو عبدالله؛ جعفر بن محمد:

صدوق فقيه إمام. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٣).

٧- محمد بن علي:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف ابن عقدة، وجهالة حال عدةٍ من رجال إسناده.

وأما متن الحديث، فقطعةٌ من حديث جابر الطويل في صفة حجة النبي ﷺ المخرَّج في صحيح مسلم، ولفظها فيه: «فاتقوا الله في النساء، فإنكم أخذتموهن بأمان الله...»، والباقي مثله، وله تتمة[٤].

---

(١) انظر: ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار (٤/١٥٠).

(٢) تقريب التهذيب (٣٤٧).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (١/١٦٤)، تهذيب الكمال (١٤/٢٧٤).

(٤) صحيح مسلم (١٢١٨).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسحاق بن جعفر بن محمد بالحديث عن محمد بن عمارة بن غَزِيَّة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر، وذكر أنه لم يكتبه إلا من هذا الوجه.

بابٌ في مَعرِفَةِ حَقّ الزَّوج

٢٠٥- قال الدارقطني في الأول: حدثنا الحسين بن محمد بن سعيد، ثنا خلاد بن أسلم، ثنا سعيد بن خُثَيم، عن محمد بن خالد الضَّبِّي، عن السَّرِي -وهو ابن إسماعيل-، عن الشعبي، عن كعب بن عُجرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**أَلَا أُخبِرُكم بِرِجالِكُم مِن أهل الجنَّة؟**». قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «**النبيُّ في الجنَّة، [والصِّدِّيقُ في الجنَّة]**[١]، **والشَّهيدُ في الجنَّة، والرَّجُلُ يَزُورُ أخاه في ناحِيَةِ المِصرِ في الله في الجنَّة. أَلَا أُخبِرُكُم**[٢] **بِنسائكُم مِن أهل الجنَّة؟**». قلنا: بلى يا رسول الله. قال: «**الوَدُودُ الوَلُودُ العَؤُود**[٣]**، التي إذا**[٤] **ظلمتْ قالتْ: هذه يَدِي في يَدِك، لا أَذُوقُ غَمْضًا حتَّى تَرضَى**».

غريبٌ من حديث الشعبي، عن كعب بن عُجرة، وهو غريبٌ من حديث أبي خالد؛ (محمد)[٥] بن خالد الضَّبِّي، عن السَّري بن إسماعيل، عن الشعبي، تفرَّد به سعيد بن خُثَيم؛ أبو معمر الهلالي، عنه[٦].

○ التخريج:

أخرجه ابن الفاخر في موجبات الجنة (٣٨٠) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١٠٩٩) عن الصائغ -هو جعفر بن محمد- بن شاكر، عن خلاد بن أسلم، به، وزاد: «والمولود في الجنة»، واختصره، فلم يذكر ما يتعلق بالنساء.

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) في الرواية من طريق الدارقطني: «أنبئكم».

(٣) لم يقع قوله: «العؤود» في الرواية من طريق الدارقطني. والعَؤود -كما قال المناوي في فيض القدير (١٠٦/٣)-: «التي تعود على زوجها بالنفع».

(٤) في الرواية من طريق الدارقطني: «التي إن هي».

(٥) وقع في الأصل: «أحمد»، والصواب المثبت من الإسناد أعلاه، والأطراف، وترجمة الراوي.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢٩٨)، وعنده بدل «الشعبي»: «عامر».

وأخرجه خيثمة بن سليمان في الثالث من فضائل الصحابة (ص٩٦) من طريق إبراهيم بن إسحاق الضبي،

والطبراني في الكبير (١٩/١٤٠)، والأوسط (٥٦٤٨) -ومن طريقه ابن الفاخر في موجبات الجنة (٣٨١)-، من طريق الحسين بن يزيد الطحان،

وفي الكبير (١٩/١٤٠) -ومن طريقه ابن الفاخر في موجبات الجنة (٣٨١)- من طريق إسماعيل بن علي السدي،

وابن عدي في الكامل (٨٦٤٤) من طريق أحمد بن رشد،

أربعتهم (الضبي، والطحان، والسدي، وابن رشد) عن سعيد بن خثيم، به، بنحوه، ولم يَسُق الضبيُّ وابن رشد ما يتعلق بالنساء، وزاد الطحان وابن رشد: «والمولود في الجنة»، واختصر ابن رشد أوله، وزاد فيه: «والنفساء في الجنة»، وقال الطحان والسدي: «ظَلمت أو ظُلمت».

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن محمد بن سعيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٢- خلاد بن أسلم:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٣- سعيد بن خُثَيم بن رَشَد الهلالي، أبو معمر، الكوفي:

«صدوق رمي بالتشيع، له أغاليط»[1].

٤- محمد بن خالد الضَّبِّي، أبو خالد -وقيل في كنيته غير ذلك-، الكوفي، لقبه: سؤر الأسد:

«صدوق»[2].

---

(١) تقريب التهذيب (٢٢٩٥).

(٢) المصدر نفسه (٥٨٥١).

٥- السَّرِي بن إسماعيل الهمداني، الكوفي، ابن عم الشعبي، القاضي:

«متروك الحديث»[١].

٦- الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال السري بن إسماعيل، وتفرده عن الشعبي -في إمامته وكثرة أصحابه الحفاظ-.

وقد أورد ابن عدي الحديثَ في مناكير سعيد بن خثيم، لكن يظهر أن تفرُّدَه به غيرُ مستنكر، فشيخه ليس من أولئك المتقنين المكثرين الذين يُجمع حديثهم ويُحفظ، ثم إن الإسناد واهٍ بوهاء السري بن إسماعيل، فلا يُستبعد أن يَعزِفَ الرواةُ عن تحمُّله وروايته.

ومع ذلك، فاختلاف ألفاظ الرواة عن سعيد بن خثيم يُشعر بنزول ضبطه للحديث.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سعيد بن خثيم؛ أبي معمر الهلالي بالحديث عن أبي خالد؛ محمد بن خالد الضبي، عن السري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن كعب بن عجرة.

ووافقه الطبراني، وزاد تفرد السري، ومحمد بن خالد، وغرابة الحديث إجمالًا، قال: «لم يرو هذا الحديث عن الشعبي إلا السري بن إسماعيل، ولا عن السري إلا محمد بن خالد الضبي، تفرَّد به سعيد بن خثيم، ولا يروى عن كعب بن عجرة إلا بهذا الإسناد»[٢].

وسبق أن ابن عدي أورد الحديث في مناكير سعيد بن خثيم، ومضمون هذا أنه يتفرد به، وهذه موافقةٌ للدارقطني.

---

(١) المصدر نفسه (٢٢٢١).

(٢) المعجم الأوسط (١٢/٦).

كتاب الطلاق

بابٌ فيمن يُفَرّقُ بَينَ امرَأَةٍ وزَوجِها / [٨١ب]

٢٠٦- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن مخلد بن حفص، ثنا إبراهيم بن محمد العتيق، ثنا نصر بن باب، عن القاسم بن (بهرام)[١]، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن عَمِلَ في فُرقَةٍ بين امرَأةٍ وزَوجِها كان في غَضَبِ اللهِ ولَعنَتِه في الدُّنيا والآخِرَة، وكان حَقًّا على اللهِ أن يَضرِبَهُ [يومَ القيامة][٢] بِصَخرَةٍ مِن نار جَهَنَّم، إلا أن يَتُوب**».

غريبٌ من حديث عمرو بن دينار، عن ابن عباس، تفرَّد به القاسم بن بهرام عنه[٣].

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٢٩٤) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن مخلد بن حفص:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٢- إبراهيم بن محمد بن مروان، أبو إسحاق، المعروف بالعتيق:

«ضعيف». قال الدارقطني: «غمزوه»[٤].

٣- نصر بن باب، أبو سهل، الخراساني، المروزي:

متروك الحديث، متَّهم بالكذب. ضرب أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة، على حديثه، وأسقطوه، وقال ابن معين: «ليس حديثه بشيء»، وقال أبو عبيد؛ القاسم بن سلام:

---

(١) وقع في الأصل: «مهران»، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه، والرواية من طريق الدارقطني، والأطراف.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥١٢).

(٤) تاريخ الإسلام (٢٨٩/٦) -والعبارة الأولى للذهبي فيه-، لسان الميزان (٣٤٢/١).

«تركنا حديثه، وكان امرأً صالحًا»، وقال البخاري: «يرمونه بالكذب»، ووهَّاه أبو داود، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»، وقال ابن حبان: «لا يحتج به». وقد ذكر بعض الأئمة أنه لم يكن به بأس أولًا، ثم حدث عمن لم يدركه، فتركوا حديثه، وساق بعضهم مناكير يرويها، وإن توقف أحمد في تكذيبه[1].

٤- القاسم بن بهرام، أبو همدان، قاضي هيت:

متروك الحديث، متَّهم بالكذب. قال ابن حبان: «لا يجوز الاحتجاج به بحال»، وقال ابن عدي: «كذاب»، وقال الدارقطني: «ضعيف»، وفي موضع: «متروك»[2].

٥- عمرو بن دينار:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٥١).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل إن لم يكن موضوعًا، لما في إسناده من ضعيف، ومتروكَين متَّهَمين بالكذب.

وقد أودعه ابنُ الجوزي موضوعاتِه، وأعله بالقاسم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد القاسم بن بهرام بالحديث عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس.

---

(١) لسان الميزان (٨/٢٥٧).

(٢) الضعفاء والمتروكين (٦١٧)، المؤتلف والمختلف (٤/٢٣٢٥)، سؤالات السلمي للدارقطني (٣٠١، ٣٠٥، ٣٠٦)، لسان الميزان (٦/٣٦٩، ٩/١٨٤).

بابُ نَفَقَةِ المُطَلَّقَة

٢٠٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو العباس؛ محمد بن موسى بن علي بن عيسى الخلال -المعروف بابن الدولابي-، ثنا حُمَيد بن الربيع، ثنا فردوس بن الأشعري، ثنا مسعود بن سليمان، ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي بكر بن أبي الجهم وعامر الشعبي، أنهما حدثاه أنهما سمعا فاطمة بنت قيس، قالت: خَرَجَ زَوجي في بَعثِ اليَمامة. قالت: فأرسَلَ إليَّ بِطَلَاقِه مِن بعض الطريق، وأمر لي بِخَمسَةِ آصُعٍ مِن تمر، وخَمسَةِ آصُعٍ مِن شَعِير. فقلت لأخيه: أكون في مَنزِلِكم حتَّى تَنقَضِي عِدَّتِي. فأتى النبيَّ ﷺ، فذَكَرَ ذلكَ له، فقال: «**لَيسَتْ لها سُكنَى ولا نَفَقَة**».

غريبٌ من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن أبي بكر بن أبي الجهم وعامر الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، تفرَّد به مسعود بن سليمان عنه بهذا الإسناد.

ورواه محمد بن جابر، عن حبيب، عن الشعبي -وحدَه-[1]. / [٨٢أ]

○ التخريج:

رواه حبيب بن أبي ثابت، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي بكر بن الجهم والشعبي -معًا-، عن فاطمة بنت قيس:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن الشعبي -وحده-، عن فاطمة بنت قيس:

أخرجه الطبراني في الكبير (٣٨٣/٢٤) من طريق محمد بن سليمان -لوين-،

وابن عدي في الكامل (١٤٨١٩) من طريق إسحاق بن أبي إسرائيل،

كلاهما (لوين، وإسحاق) عن محمد بن جابر، به، بمعناه.

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٥٨٨٩، ٥٨٩١)، وسقط عنده في الموضع الأول ذِكر حبيب.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن موسى بن علي بن عيسى بن داود بن حيان بن شبيب، أبو العباس، البغدادي، الخلال، المعروف بابن الدولابي -أو: بالدولابي-:

ثقة. قال يوسف بن عمر القواس: «كان من الثقات»[١].

٢- حُمَيد بن الربيع بن حميد بن مالك بن سحيم اللخمي، أبو الحسن، الكوفي، الخزاز:

ضعيف جدًّا. قال أحمد بن حنبل: «ما علمت إلا ثقة»، وأحسن القول فيه، وأنكر على ابن معين طعنَه عليه، وقال عثمان بن أبي شيبة: «ثقة، لكنه شرهٌ يدلس»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما أخطأ»، وقال الدارقطني مرةً: «حمل الحديثَ عنه الأئمةُ، ورووا عنه، ومن تكلم فيه لم يتكلم فيه بحجة».

وقد اتَّهمه ابن معين بالكذب، وقال النسائي: «ليس بشيء»، وقال مسلمة بن القاسم: «ضعيف»، وقال الدارقطني مرةً: «تكلموا فيه»، وقال البرقاني: «كان أبو الحسن الدارقطني يحسن القول فيه، وأنا أقول: إنه ليس بحجة، لأني رأيت عامة شيوخنا يقولون: هو ذاهب الحديث»[٢].

وأما ابن عدي، فقال: «كان يسرق الحديث، ويرفع أحاديث موقوفة، وروى أحاديثَ عن أئمة الناس غيرَ محفوظةٍ عنهم»، ثم ذكر له أحاديثَ مناكيرَ وبواطيلَ يتفرد بها، ثم قال: «ولحميد بن الربيع حديثٌ كثير، بعضُه سُرق من الثقات، وبعضُه من الموقوفات التي رفعه، وبعضه زاد في أسانيده، فجعل بدل ضعيفٍ ثقةً، وهو أكثر من ذلك، فاستغنيت بمقدار ما ذكرته من مناكيره وبواطيله، لكي يُستَدلَّ به على كثير ما رواه، وهو ضعيفٌ جدًّا في كل ما يرويه»[٣].

وهذا جرحٌ واضحٌ مفسَّرٌ من إمامٍ ناقد، ولا مَعدِل عن الأخذ به.

---

(١) تاريخ بغداد (٤٠١/٤)، تاريخ الإسلام (٤٨٣/٧).

(٢) ثقات ابن حبان (١٩٧/٨)، تاريخ بغداد (٢٨/٩)، لسان الميزان (٢٩٧/٣).

(٣) الكامل (٤١٤/٣-٤١٨).

٣- فردوس بن الأشعري، الكوفي:

مستور. قال أبو حاتم الرازي: «شيخ»، وذكره ابن حبان في الثقات[١].

٤- مسعود بن سليمان: هو سَعَّاد بن سليمان[٢] الجعفي -ويقال في نسبه غير ذلك-، الكوفي:

«صدوق يخطئ، وكان شيعيًّا»[٣].

٥- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٦- أبو بكر بن عبدالله بن أبي الجهم العدوي، وقد ينسب إلى جده:

(١) الجرح والتعديل (٩٣/٧)، الثقات (٣٢١/٧).

(٢) ترجم ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٢٨٤/٨) لمسعود بن سليمان، وذكر روايتَه عن حبيب بن أبي ثابت -شيخِه في هذا الحديث-، ونقل عن أبيه قوله فيه: «مجهول»، وتبعه الذهبي في الميزان (٣٢١/٤)، ولم يتعقَّبه ابن حجر في اللسان (٤٥/٨).

وقد أسند البزارُ حديثًا لفردوس بن الأشعري، عن مسعود، عن حبيب بن أبي ثابت، وقال عقبه (٢٣٦/٤): «ومسعود بن سليمان؛ لا نعلم أحدًا قال: «مسعود» إلا فردوس، وقد روى غيرُ فردوسٍ بعضَ أحاديث فردوس، عن سَعَّاد بن سليمان، وهو واحد: سَعَّاد ومسعود»، وأسند الطبرانيُّ في الأوسط (٣٧٩٦) حديثًا لسعَّاد، عن حبيب، وقال عقبه: «وقد اختلف في اسم سَعَّاد بن سليمان، فبعضهم يقول: سَعَّاد، وبعضهم يقول: مسعود».

وقد وقفت على مصداق كلام البزار، حيث أخرج الطبري في تهذيب الآثار (١٥٤/مسند عمر)، والطبراني في الكبير (١٥٧٥)، حديثًا من طريق فردوس، عن مسعود، عن حبيب، وأخرجه البزار (٣٤٢٠) من طريق عبدالصمد بن النعمان، عن سَعَّاد، عن حبيب. وكذلك روى فردوس، عن مسعود، عن حبيب، حديثًا آخر -كما في إمتاع الأسماع، للمقريزي (٢٨٠/١١)-، وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣٧٩٦) من طريق حسن بن حسين، عن سَعَّاد، عن حبيب.

فثبت بذلك أنه رجلٌ واحد، وإنما سماه فردوس: مسعودًا، وسماه غيره: سَعَّادًا، وانتفت الجهالة التي ذهب إليها أبو حاتم الرازي.

(٣) تقريب التهذيب (٢٢٢٥).

«ثقة فقيه»[(١)].

٧- عامر الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال حميد بن الربيع.

والحديث من حديث حبيب، عن الشعبي، مشهورٌ من رواية محمد بن جابر، حتى قال ابن عدي: «لا أعلم رواه عن حبيب بن أبي ثابت غيرُ محمد بن جابر»[(٢)]، وقال الدارقطني: «تفرَّد به محمد بن جابر، عن حبيب، عن الشعبي»[(٣)]، والحديث من حديث أبي بكر بن أبي الجهم مشهورٌ من رواية شعبة، والثوري، وأبي عميس، عنه[(٤)]، وإذن، فلا يَبعُد أن حميد بن الربيع سرقَ حديث محمد بن جابر، فجعل له إسنادًا ينتهي إلى مسعود بن سليمان عن حبيب، وزاد فيه أبا بكر بن أبي الجهم.

وبهذا يتبيَّن أن هذا الإسنادَ لا يرفع غرابةَ حديث حبيب، وتفرُّدَ محمد بن جابر عنه، قال ابن عدي -في تتمة كلامه السابق-: «ولهذا طرق عن الشعبي، وهو من حديث حبيب بن أبي ثابت غريب»، وقد مرَّ في الحديث (١٦) أن محمد بن جابر «صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن»، فتفرُّده عن حبيب بن أبي ثابت منكر.

وأما من حديث الشعبي، فله طرق -كما قال ابن عدي-، وكذلك من حديث أبي بكر بن أبي الجهم -كما سبق-، **وهو في صحيح مسلم من طرقٍ عنهما، ومن طرقٍ عن فاطمة بنت قيس**[(٥)].

---

(١) المصدر نفسه (٧٩٧٠).

(٢) الكامل (١٣٠/٩).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٩٧/٢).

(٤) انظر: علل الدارقطني (٣٧٥/٩).

(٥) صحيح مسلم (١٤٨٠).

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مسعود بن سليمان بالحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي بكر بن الجهم وعامر الشعبي، عن فاطمة بنت قيس.

كتاب الأطعمة / [٨٣ب]

بابٌ في لَحمِ الخَيل، وغَيرِه

٢٠٨– قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا أبو عمار؛ الحسين بن حُرَيث المروزي، ثنا الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن أبي الزُّبَير، عن جابر.

وعن عمرو بن دينار، عن جابر.

وعن عبدالله بن أبي نَجِيح، عن عطاء، عن جابر:

قال: «أطعَمَنَا رسولُ الله ﷺ لُحومَ الخَيل، ونَهَانا عن لُحومِ الحُمُر».

غريبٌ من حديث عبدالله بن أبي نَجِيح، عن عطاء بن أبي رَبَاح، عن جابر، تفرَّد به الحسين بن واقد عنه، ولم يروه عنه غيرُ الفضل بن موسى السِّيناني[1]. / [٨٥أ]

○ التخريج:

رواه الحسين بن واقد، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الحسين بن واقد، عن أبي الزبير عن جابر، وعن عمرو بن دينار عن جابر، وعن ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر:

أخرجه المخلص -ومن طريقه أبو النون الدبوسي في الأول من معجمه بتخريج ابن أيبك [٧أ]- عن محمد بن هارون الحضرمي، به، بمثله.

وأخرجه النسائي في المجتبى (٤٣٦٩)، والكبرى (٤٨٢٢، ٦٦٠٩)،

والطيوري في الطيوريات (٣٣٢) من طريق الحسن بن محمد الداركي،

كلاهما (النسائي، والداركي) عن الحسين بن حريث، به، بمثله، وزاد الداركي: «يوم خيبر».

وأخرجه الحازمي في الاعتبار في الناسخ والمنسوخ (ص١٦١) من طريق محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة، عن الفضل بن موسى، به، بمثله، وزاد: «يوم خيبر».

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٣٩).

الوجه الثاني: الحسين بن واقد، عن أبي الزبير عن جابر، وعن عمرو بن دينار عن جابر:

أخرجه عمر بن روح النهرواني في جزء من حديثه [١٩٨أ] من طريق علي بن الحسن بن شقيق، أخبرنا الحسين بن واقد، عن أبي الزبير، قال: سمعت جابر بن عبدالله يقول: «إن رسول الله ﷺ نحر يوم خيبر الخيل، فأطعمنا، ونهانا عن لحوم الحُمُر الأهلية». قال الحسين بن واقد: وكذلك حدثني عمرو بن دينار.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن هارون، أبو حامد، الحضرمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- الحسين بن حُرَيث، أبو عمار، المروزي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٩).

٣- الفضل بن موسى السِّيناني:

ثقة ثبت، وربما أغرب. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٩).

٤- الحسين بن واقد:

ثقة له أوهام. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٩).

٥- أبو الزبير: محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي مولاهم، المكي:

«صدوق إلا أنه يدلس»(١).

٦- عمرو بن دينار الجمحي -مولاهم-، أبو محمد، المكي، الأثرم:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٥١).

٧- عبدالله بن أبي نَجِيح:

ثقة، وربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٤).

---

(١) تقريب التهذيب (٦٢٩١).

٨- عطاء بن أبي رَبَاح:

ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، إلا أن ذكرَ رواية ابن أبي نجيح عن عطاء شاذ، فقد خولف فيه الفضل بن موسى عن الحسين بن واقد، حيث رواه عن الحسين: عليُّ بنُ الحسن بن شقيق -وهو «ثقة حافظ»[١]، والإسناد إليه صحيح-، فساقَهُ سياقةً مفصَّلة، جاء فيها أن الحسين بن واقد أورد الحديث أولًا عن أبي الزبير، عن جابر، ثم أورده عن عمرو بن دينار أخيرًا -بعد حكاية متنه- بقوله: «وكذلك حدثني عمرو بن دينار»، ولم يذكر رواية ابن أبي نجيح عن عطاء عن جابر.

وهذه السياقة أضبط، والفضل بن موسى على ثقته وثبته ربما أغرب، ويظهر أن عليَّ بنَ الحسن بن شقيق أحفظ منه، على أنه قد يكون الخطأ من شيخهما الحسين بن واقد، فإن له أوهامًا -كما مرَّ في ترجمته-.

وبهذا يتبيَّن أنه لا يصحُّ عَدُّ ابن أبي نجيح متابعًا لعبدالكريم الجزري في الحديث الذي رواه عن عطاء، عن جابر، قال: «كنا نأكل لحومَ الخيل على عهد رسول الله ﷺ»، حيث أنكر بعضُ الأئمة هذا الحديثَ على عبدالكريم[٢].

وأما عن أبي الزبير عن جابر، فمحفوظٌ مخرَّجٌ في صحيح مسلم من طريقين[٣].

وكذلك حديث عمرو بن دينار، إلا أنه اختُلف فيه على عمرو، فأدخل حمادُ بنُ زيد محمدَ بنَ علي بين عمرو وجابر، وأسقطه سفيانُ بنُ عيينة، **واختار الشيخان رواية حماد**[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٠٦).

(٢) انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (٤٥٦١/السفر الثالث)، الكامل (٤٥٨/٨)، شرح علل الترمذي (٨٠٤/٢).

(٣) صحيح مسلم (١٩٤١).

(٤) صحيح البخاري (٤٢١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢٤)، صحيح مسلم (١٩٤١). وانظر: فتح الباري (٦٤٩/٩).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسين بن واقد بالحديث عن عبدالله بن أبي نجيح، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر، وتفرُّد الفضل بن موسى السِّيناني عن الحسين بن واقد.

وقد قال أبو طاهر السِّلَفي: «لم يحدث بها[1] إلا أبو عمار؛ الحسين بن حريث»[2]، وقوله متعقَّبٌ برواية محمد بن عبدالعزيز بن أبي رزمة عن الحسين بن واقد، وقد سبق تخريجها.

(١) يعني: الأسانيد الثلاثة عن جابر.

(٢) الطيوريات (٢/٣٨٣).

كتاب الأشربة

بابٌ فيما يُسْكِرُ مِن الشَّرَاب / [٨٦أ]

٢٠٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو ذر؛ أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، ثنا أحمد بن يحيى بن مالك السُّوسي، ثنا محمد بن عمر، عن إسحاق بن حازم، عن ابن مُحَيصِن السهمي، عن عطاء، عن جابر، عن النبي ﷺ، قال: «**ما أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرام**».

غريبٌ من حديث (عمر)[1] [بن عبدالرحمن][2] بن مُحَيصِن السهمي، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبدالله، تفرَّد به إسحاق بن حازم عنه، ولم يروه عنه غير محمد بن عمر الواقدي[3]. / [٨٦ب]

○ التخريج:

رواه عطاء بن أبي رباح، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عطاء، عن جابر:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: عطاء، عن عائشة:

أخرجه ابن عدي في الكامل (١١١٠٨) من طريق أبي نعيم؛ عبدالرحمن بن هانئ، عن ابن جريج، عن عطاء، به، بمثله.

الوجه الثالث: عطاء، قوله، مقطوعًا:

أخرجه عبدالرزاق (١٨٠٧٨) عن ابن جريج،

---

(١) وقع في الأصل: «عمرو»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادرِ ترجمة الراوي، ونقلِ الذهبي في معرفة القراء الكبار (٢٢٣/١) عن رواية الواقدي، عن إسحاق بن حازم.

(٢) سقط من الأصل، وهو ثابت في الأطراف، لكن تحرف فيه إلى: «عبدالله»، وصحَّحه المحقق في الحاشية.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٥٠).

وابن أبي شيبة (٢٥٣٠٧) عن إسماعيل بن علية، وإسماعيل القاضي -كما في شرح صحيح البخاري لابن بطال (٥٩/٦)-، والدارقطني (٤٦٦٧، ٤٦٦٨)، من طريق أبي عوانة، كلاهما (ابن علية، وأبو عوانة) عن ليث -هو ابن أبي سليم-،

كلاهما (ابن جريج، وليث) عن عطاء، به، بمعناه لابن جريج، وبنحوه لليث، وقرن ليثٌ طاوسًا ومجاهدًا بعطاء.

إلا أن أبا عوانة جعله عن ليث، عن عطاء وطاوس ومجاهد، عن ابن عباس، موقوفًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو ذر، الواسطي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١١٢).

٢- أحمد بن يحيى بن مالك السُّوسي، أبو جعفر، الكوفي، سكن سامراء:

ثقة. قال أبو حاتم: «كتبنا عنه»، وقال: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وأثنى عليه ابن خراش[١].

٣- محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي، المدني، نزيل بغداد، القاضي:

«متروك مع سعة علمه»[٢].

٤- إسحاق بن حازم -وقيل بن أبي حازم- المدني، البزاز:

«صدوق، تكلم فيه للقدر»[٣].

٥- عمر بن عبدالرحمن بن مُحَيصن السهمي، قارئ أهل مكة، مختلف في اسمه:

ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال في مشاهير علماء الأمصار: «كان ثبتًا»، وكان من علماء القرآن والأثر والعربية، قال الذهبي: «وهو في الحديث ثقة، قد احتجَّ به

---

(١) الجرح والتعديل (٨٢/٢)، الثقات (٤٣/٨)، تاريخ بغداد (٤٤/٦).

(٢) تقريب التهذيب (٦١٧٥).

(٣) المصدر نفسه (٣٤٨).

مسلم وغيره»[١]. فتوثيقه أولى من قول ابن حجر فيه: «مقبول»[٢].

٦- عطاء بن أبي رَبَاح:

ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الواقدي.

وقد رواه عبدالرحمن بن هانئ -وهو «صدوق له أغلاط»[٣]-، عن ابن جريج، عن عطاء، فجعله عن عائشة، وهو وجهٌ منكر، لمخالفته عبدالرزاق، حيث رواه عن ابن جريج، عن عطاء، مقطوعًا.

ووافق ابنَ جريج على هذا الوجه الأخير: ليث بن أبي سليم، إلا أنه اضطرب فيه، فرواه مرةً مقطوعًا على عطاء، ومرةً موقوفًا على ابن عباس.

وأصح الأوجه عن عطاء: المقطوع.

وقد جاء الحديث عن جابر من رواية داود بن بكر بن أبي الفرات، عن محمد بن المنكدر، عن جابر[٤]، وقال فيه الترمذي: «حسن غريب من حديث جابر»، وداود «صدوق»[٥]، ولعل في تفرُّده عن ابن المنكدر نظرًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسحاق بن حازم بالحديث عن ابن مُحَيصِن السهمي، عن عطاء بن أبي رباح، عن جابر بن عبدالله، وتفرُّد محمد بن عمر الواقدي عن إسحاق.

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٢٨)، معرفة القراء الكبار (٢٢١/١)، تهذيب التهذيب (٢٣٩/٣).

(٢) تقريب التهذيب (٤٩٣٨).

(٣) المصدر نفسه (٤٠٣٢).

(٤) أخرجه أبو داود (٣٦٨١)، والترمذي (١٨٦٥)، وابن ماجه (٣٣٩٣).

(٥) تقريب التهذيب (١٧٧٧).

بابُ الإِذنِ في الانتِبَاذِ في الجَرّ[١] وغيره

٢١٠- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو القاسم؛ بدر بن الهيثم القاضي، ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا يحيى بن اليمان، عن المنهال بن خليفة، عن ميسرة (النَّهدي)[٢]، عن أبي صالح الحنفي، عن عائشة، سُئِلَتْ عن الجَرِّ الأخضَر؟ فقالت: «لم يَكُن على عَهدِ رسول الله ﷺ جَرٌّ أخضَر، وما هو إلا بِمَنزِلَة القَوارير».

غريبٌ من حديث ميسرة بن حبيب (النَّهدي)، عن أبي صالح الحنفي، عن عائشة، تفرَّد به يحيى بن اليمان، عن المنهال بن خليفة، عنه[٣]. / [٨٧أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- بدر بن الهيثم، أبو القاسم، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٥).

٢- أبو سعيد الأشج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٣- يحيى بن يمان العجلي، الكوفي:

«صدوق عابد، يخطئ كثيرًا، وقد تغير»[٤].

٤- المنهال بن خليفة العجلي، أبو قدامة، الكوفي:

---

(١) قال في النهاية (١/٢٦٠): «جمع جَرَّة، وهو الإناء المعروف من الفخار».

(٢) وقع في الأصل هنا وفي تعليق الدارقطني: «البهزي»، بإعجام الباء -هنا- والزاي -في الموضعين-، والصواب المثبت من إحدى نسختَي الأطراف، ومصادر ترجمة الراوي.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤٥٥)، ولم ينسب المنهال.

(٤) تقريب التهذيب (٧٦٧٩).

«ضعيف»[١].

٥- ميسرة بن حبيب النَّهدي، أبو حازم، الكوفي:

«صدوق»[٢].

٦- أبو صالح الحنفي: عبدالرحمن بن قيس، الكوفي:

«ثقة»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرد يحيى بن اليمان به -على لينه-، وتفرد شيخه المنهال بن خليفة به -على ضعفه-.

كما لم أقف على سماعٍ لأبي صالح الحنفي من عائشة، وإن كان ابن المديني ذكر أنه روى عنها[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن اليمان بالحديث عن المنهال بن خليفة، عن ميسرة بن حبيب النَّهدي، عن أبي صالح الحنفي، عن عائشة.

---

(١) المصدر نفسه (٦٩١٧).

(٢) المصدر نفسه (٧٠٣٧).

(٣) المصدر نفسه (٣٩٨٧).

(٤) المحدث الفاصل (ص٢٨٩).

كتاب الطب

بابُ ما جاءَ في الحُمَّى

٢١١- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا يزداد بن عبدالرحمن، ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا إسحاق بن (سليمان)[١] الرازي، قال: سمعت الجرَّاح بن الضحَّاك الكندي يذكر عن كُرَيب بن سليم الكندي، عن (أَمَة)[٢] -امرأة الزُّبَير بن العوَّام-، قالت: «كان رسول الله ﷺ يأمُرُ إذا حُمَّ الزُّبَير أن نُبرِّدَ له الماء، ونُحَدِّرَه عَلَيه».

غريبٌ من حديث (أَمَة) -امرأة الزبير، وهي أُمُّ خالد بنتُ خالد بن سعيد بن العاص-، عن النبي ﷺ، تفرَّد به كُرَيب بن سليم عنها، ولم يروه عنه غير الجرَّاح بن الضَّحَّاك الكندي، تفرَّد به إسحاق بن (سليمان) الرازي عنه[٣].

○ التخريج:

هو عند أبي سعيد الأشج في حديثه (٤٥)، به، بمثله.

وأخرجه الترمذي في العلل الكبير (٥٩٠)،

وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٤٥٢)،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٥٢٣) من طريق الحسن بن سفيان،

---

(١) وقع في الأصل هنا وفي تعليق الدارقطني: «سليم»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر التخريج، ومصادر ترجمة الراوي.

(٢) وقع في الأصل هنا وفي تعليق الدارقطني: «آمنة»، بإعجام النون، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر التخريج، ومصادر ترجمة الصحابية -رضي الله عنها-، ومنها: طبقات ابن سعد (٩٤/٤)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٧٧٩/٢/السِّفر الثاني)، ثقات ابن حبان (٢٥/٣)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٣٢٦٧/٦)، الاستيعاب (١٧٩٠/٤)، أسد الغابة (٣٢٥/٦)، تهذيب الكمال (١٢٩/٣٥)، تاريخ الإسلام (٨٩٤/٢)، سير أعلام النبلاء (٤٧٠/٣)، الإصابة (١٥٨/١٣). **تنبيه:** وقع لبعضهم سهوٌ في هذه الصحابية، حيث ضَبط اسمها بالضم والتشديد: «أُمِّه»، فظنَّها أُمًّا لكريب بن سليم، قال ابن حبان في ترجمة كريب من الثقات (٣٣٩/٥): «يروي عن أُمِّه، وهي بنت خالد بن سعيد...»، وترجم ابن حجر لمسندها في إتحاف المهرة (٣٣٠/١٨) بقوله: «والدة كريب بن سليم، وكانت زوجة الزبير».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٩١٩).

والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٧٠/١) من طريق أحمد بن إسحاق بن البهلول،

أربعتهم (الترمذي، وابن أبي عاصم، والحسن بن سفيان، وابن البهلول) عن أبي سعيد الأشج، به، بمثله للترمذي والحسن وابن البهلول، ونحوه لابن أبي عاصم.

وأخرجه ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٣٨٠/السفر الثاني)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٧٠/١)، من طريق محمد بن عبدالله بن نمير،

وابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٣٨٠/السفر الثاني) عن محمد بن العلاء؛ أبي كريب،

والحاكم (٤٠٣/٤) من طريق حامد بن أبي حامد المقرئ،

ثلاثتهم (ابن نمير، وأبو كريب، وحامد) عن إسحاق بن سليمان الرازي، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- يزداد بن عبدالرحمن:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٢- أبو سعيد الأشج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٣- إسحاق بن سليمان، أبو يحيى، الرازي، كوفي الأصل:

«ثقة فاضل»[١].

٤- الجرَّاح بن الضَّحَّاك بن قيس الكندي، الكوفي:

«صدوق»[٢].

٥- كُرَيب بن سليم الكندي:

---

(١) تقريب التهذيب (٣٥٧).

(٢) المصدر نفسه (٩٠٦).

مجهول العين. لم أجد يروي عنه سوى الجراح بن الضحاك، وذكره ابن حبان في الثقات، وصحَّح له في الصحيح[١]، لكنه متساهلٌ في ذلك، فلا يرفع ذلك جهالة عينه.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة كريب بن سليم الكندي.

ومما يُشكل على متنه: أن البخاريَّ أخرج في صحيحه عن أم خالد، قالت: «قدمتُ من أرض الحبشة وأنا جويرية»، وفي لفظ له: قال النبي ﷺ: «ائتوني بأم خالد»، فأُتِيَ بها تُحمَل، وفي لفظ: قالت: «فذهبتُ ألعب بخاتم النبوة، فزبرني أبي»[٢].

وقد كان قدومُها من الحبشة مع أبيها عام خيبر، سنة سبع من الهجرة[٣]، قال مصعب الزبيري: «قَدِمَتْ مع أبيها في السفينتين، وسَمِعَتْ من رسول الله ﷺ، وبايعتْه وهي صغيرة»[٤].

وبحديث البخاري ردَّ الحافظُ ابنُ حجر قولَ ابن سعد: إن أم خالد قدمت من الحبشة وقد بلغت وعقلت[٥].

وعلى ذلك، فمن المشكل ما يُفيده متنُ حديث الباب من أن الزبير -رضي الله عنه- تزوَّجها في حياة النبي ﷺ، وأن النبي ﷺ كان يوصيها برعايته إذا مرض.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد كريب بن سليم بالحديث عن أمة -امرأة الزبير-، عن النبي ﷺ، وتفرُّد الجرَّاح بن الضحَّاك الكندي عن كريب، وتفرُّد إسحاق بن سليمان الرازي عن الجرَّاح.

---

(١) التاريخ الكبير (٧/٢٣١)، الجرح والتعديل (٧/١٦٩)، الثقات (٥/٣٣٩، ٧/٣٥٧)، صحيح ابن حبان (٦٠٩٢).

(٢) صحيح البخاري (٣٠٧١، ٣٨٧٤، ٥٨٢٣، ٥٨٤٥، ٥٩٩٣).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (٤/٩٦)، معرفة الصحابة، لأبي نعيم (٢/٩٣٩).

(٤) تاريخ ابن أبي خيثمة (٣٣٨١/السفر الثاني) -وفي المطبوع تصحيفات-.

(٥) الإصابة (١٣/١٥٩).

بابُ ما جاءَ في الحِجَامَة / [٨٨أ]

٢١٢- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو روق؛ أحمد بن محمد بن [(١)] بكر الهزاني -بالبصرة-، ثنا أبو الخطاب؛ زياد بن يحيى، ثنا عَذَّال[(٢)] بن محمد، ثنا محمد بن جُحَادة، عن نافع، قال: قال لي عبدالله بن عمر: قد تَبَيَّغ[(٣)] بي الدَّم، فابْغِني حَجَّامًا، ولا يَكُوننَّ صَبِيًّا صَغيرًا، ولا شَيخًا كبيرًا، فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**الحِجَامة تَزيدُ الحافِظَ حِفظًا، والعاقِلَ عَقلًا، واحتَجِمُوا على اسمِ الله، ولا تَحتَجِمُوا الخميسَ، والجمعةَ، والسبتَ، والأحدَ، واحتَجِمُوا يومَ الاثنين والثلاثاء، وما مِن جُذَامٍ، ولا بَرَصٍ، إلا يَنزِل في يوم الأربعاء**».

غريبٌ من حديث محمد بن جُحَادة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، ومن حديث عَذَّال بن محمد عنه، تفرَّد به زياد بن يحيى عنه.

ورواه الحسن بن أبي جعفر، عن ابن جُحَادة، وهو غريبٌ عنه:

٢١٣- ثنا الحسن بن محمد بن بشر البجلي، ثنا سليمان بن محمد بن أبي (العطوس)[(٤)]، ثنا إبراهيم بن محمد بن ميمون، ثنا عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جُحَادة، عن نافع، قال: قال لي عبدالله: يا نافع، قد تَبَيَّغَ بي الدَّم، فالتَمِس لي حَجَّامًا، فذكر عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**الحِجَامَة على الرِّيق أَمْثَل، وفيه[(٥)] شِفاءٌ وبَرَكَة، وتَزِيدُ في العَقل**»، ثم ذكر باقي الحديث، نحوه[(٦)].

---

(١) وقع في الأصل هنا: «أبي»، وهو إقحام خاطئ لم يقع في رواية ابن عساكر من طريق الدارقطني.

(٢) أهملها في الأصل هنا وفي تعليق الدارقطني، وكتب فوقها هنا: «كذا»، وقد اضطربت فيه مصادر تخريج الحديث، والمثبت هو الصحيح كما في كتب الضبط: توضيح المشتبه (٤٢١/٦) -وقال: «له في الثامن من أفراد الدارقطني حديثٌ في الحجامة»، يعني: هذا الحديث-، تبصير المنتبه (١٠٤٤/٣).

(٣) قال في النهاية (١٧٤/١): «أي: غلبة الدم على الإنسان، يقال: تَبَيَّغ به الدم، إذا تردَّد فيه».

(٤) وقع في الأصل: «العطوش»، بإعجام الشين، والصواب المثبت من رواية ابن الجوزي من طريق الدارقطني، ومن مروياته في مصادر أخرى تأتي الإحالة إليها في ترجمته.

(٥) كذا في الأصل، وكتب الناسخ فوقها: «كذا»، والسياق يقتضي التأنيث، لعود الضمير على الحجامة، لكنه وقع كذلك في رواية ابن الجوزي من طريق الدارقطني.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٣٧).

٢١٤- ثنا أبو الحسن؛ أحمد بن العباس البغوي، ثنا عمر بن شَبَّة، ثنا عبدالله بن هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي، ثنا أبي: سمعت أيوب السَّختياني يحدث عن نافع، قال: قال لي ابن عمر: «اذهَب فأْتِني بِحَجَّام، ولا تَأتِني بِغُلامٍ صَغير، ولا شَيخٍ كبير، واحتَجِمُوا على بركةِ الله يومَ الخميس، واحتَجِمُوا يومَ الجُمعة، ولا تَحتَجِمُوا يومَ السَّبت، واحتَجِمُوا يومَ الأحد، واحتَجِمُوا يومَ الاثنين، ويومَ الثلاثاء، ولا تَحتَجِمُوا يومَ الأربعاء، فإنه ما نَزَلَ مِن السَّماء[1] بَرَصٌ، ولا جُذَامٌ، إلا يومَ الأربعاء». ولم يرفعه.

تفرَّد به عبدالله بن هشام، عن أبيه، عن أيوب[2]. / [٨٨ب]

○ التخريج:

رواه نافع، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا:

أخرجه ابن عساكر في أخبار لحفظ القرآن (٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤٦٣)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، عن أبي روق؛ أحمد بن محمد الهزاني، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٥٩٦٨)،

والحاكم (٤/٢١١) من طريق علي بن الحسين بن الجنيد،

وجعفر بن محمد الفريابي،

وزكريا بن يحيى الساجي،

وأبو نعيم في الطب النبوي (٢٩٧) من طريق محمد بن العباس بن أيوب،

خمستهم (البزار، وابن الجنيد، والفريابي، والساجي، وابن أيوب) عن زياد بن يحيى، به، بنحوه، مع تغيير في أيام الحجامة المأمور بها.

---

(١) كذا في الأصل: «ما نزل من السماء»، ووقع عند ابن الجوزي من طريق الدارقطني: «لم يبدأ»، ولم تقع هذه الجملة عند من أخرج هذه الطريق.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٣١).

وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤٦٤) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، عن الحسن بن محمد بن بشر البجلي، به، بمثله، وزاد في آخره: «والحفظ».

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٨٧)، والخطيب في الفقيه والمتفقه (٨٧٣)، من طريق سويد بن سعيد،

وحرب الكرماني في مسائله (١٢٣٥/آخر الكتاب) عن جبارة بن مغلس،

وابن حبان في المجروحين (٢/١٠٠)، وابن عدي في الكامل (٤٩٦١، ١٢٤١٨)، من طريق محمد بن أبان الواسطي،

وابن عدي (١٢٤١٧)، والحاكم (٤/٤٠٩)، من طريق عبدالملك بن عبد ربه الطائي،

أربعتهم (سويد، وجبارة، ومحمد بن أبان، وعبدالملك بن عبد ربه) عن عثمان بن مطر، به[1]، بتمامه.

إلا أنه وقع عند الحاكم: «عبدالملك بن عبد ربه الطائي، ثنا أبو علي؛ عثمان بن جعفر، ثنا محمد بن جحادة».

وأخرجه ابن ماجه (٣٤٨٨)، وحرب الكرماني في مسائله (١٢٣٦/آخره)، عن محمد بن المصفى، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون،

والبزار (٥٩٦٩)، والطبري في تهذيب الآثار (٨١٢، ٨٤٢/مسند ابن عباس)، والإسماعيلي في معجم شيوخه (٣٠٢) -ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١١/٢٢٣)-، والحاكم (٤/٢١١)، من طريق أبي صالح؛ عبدالله بن صالح، عن عطاف بن خالد،

وابن أبي حاتم في العلل (٢٣٣٠)، وأبو نعيم في الطب النبوي (٢٩٨)، والنسفي في القند في ذكر علماء سمرقند (ص٥٥٨)، من طريق زكريا بن يحيى الوقار، عن محمد بن إسماعيل المرادي، عن أبيه،

ثلاثتهم (سعيد بن ميمون، وعطاف بن خالد، وإسماعيل المرادي) عن نافع، به، بنحوه.

---

(١) اضطرب الإسناد في الفقيه والمتفقه، فجاء فيه: «عثمان بن مطر، عن عثمان، ومحمد بن جحادة».

الوجه الثاني: نافع، عن ابن عمر، موقوفًا:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤٦٥) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٨٤٣/مسند ابن عباس)، والحاكم (٢١١/٤)، من طريق محمد بن عمر بن علي المقدمي، عن عبدالله بن هشام الدستوائي، به، بنحوه، مع تغيير في أيام الحجامة.

○ رجال الإسناد الأول:

١- أحمد بن محمد بن بكر بن زياد بن العلاء الهزاني، أبو روق، البصري:

صدوق. قال مسلمة بن القاسم: «تكلموا فيه لأن كتبه كانت احترقت، فحدث من فروع، فتكلم الناس فيه لذلك، ولم أر أحدًا من أصحاب الحديث ترك الكتابة عنه، فلذلك كتبت عنه...، وسألت ابن الأعرابي عنه؟ فقال: ثقة مأمون»، وقال الذهبي: «صدوق»، وقال: «مُسنِد البصرة، الثقة المعمر»[١].

٢- زياد بن يحيى:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٤١).

٣- عذال بن محمد الكوفي:

مجهول العين، متَّهم بالوضع. قال البزار: «شيخ كوفي»، وذكره الحافظ أحمد بن علي السليماني فيمن يضع الحديث، وذكر له حديث الباب، وقال الحاكم: «مجهول، لا أعرفه بعدالة ولا جرح»، وقال ابن الجوزي: «في مقام المجهولين»[٢].

٤- محمد بن جُحَادة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٥- نافع:

---

(١) سير أعلام النبلاء (٢٨٥/١٥)، لسان الميزان (٥٩٢/١).

(٢) مسند البزار (٢٣٧/١٢)، المستدرك (٢١١/٤)، العلل المتناهية (٣٩٢/٢)، لسان الميزان (٤٢٣/٥، ٣٠٢/٦).

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ رجال الإسناد الثاني:

٦- الحسن بن محمد بن بشر بن داود البجلي، أبو القاسم، الكوفي:

مجهول الحال. روى عن أحمد بن موسى، وعبدالسلام بن الحسين، وغيرهما، وروى عنه الدارقطني، وابن المظفر، وابن الثلاج، ولم أقف فيه على جرح أو تعديل[(١)].

٧- سليمان بن محمد بن أبي العطوس:

مجهول الحال. روى عنه شيخ الدارقطني هنا، وبعض الشيعة، ولم أقف في حاله على شيء جرحًا أو تعديلًا، ولم يترجمه أصحاب رجال الشيعة[(٢)].

٨- إبراهيم بن محمد بن ميمون الكندي، الكوفي:

ضعيف جدًّا، شيعي جلد. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الأزدي: «منكر الحديث»، وقال الذهبي: «من أجلاد الشيعة»، وقال: «روى حديثًا موضوعًا»[(٣)].

٩- عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل -أو: أبو علي-، البصري:

ضعيف جدًّا. قال ابن معين -في رواية-، وأبو زرعة، وأبو داود، والنسائي -في موضع-: «ضعيف»، وقال ابن معين -في رواية-: «ضعيف لا يكتب حديثه»، وفي رواية: «ليس بشيء»، وقال ابن المديني: «ضعيف جدًّا»، وقال البخاري: «عنده عجائب»، وقال هو وأبو أحمد الحاكم: «منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث منكر الحديث، أشبه حديثه بحديث يوسف بن عطية»، وقال صالح جزرة: «لا يكتب حديثه»، وقال النسائي -في موضع-: «ليس بثقة»، وقال العقيلي: «يحدث عن الثقات بالمناكير»، وقال ابن عدي: «متروك الحديث...، والضعف على حديثه بيّن»، وقال ابن حبان: «يروي الموضوعات عن الأثبات لا يحل الاحتجاج به»،

---

(١) تاريخ بغداد (٨/٤٤٠).

(٢) تفسير فرات الكوفي (ص٤٤٤)، مقاتل الطالبيين، للأصفهاني (ص١٧٧)، دلائل الإمامة، لابن رستم الطبري الشيعي (ص٧٢).

(٣) لسان الميزان (١/٣٥٧).

وضعَّفه الدارقطني وغيره[١].

وظاهرٌ من هذا العرض أن الرجل شديد الضعف، حتى شبَّه أبو حاتم حديثَه بحديث يوسف بن عطية، وهو «متروك»[٢]، وهذا أولى من اقتصار ابن حجر في حال عثمان على قوله: «ضعيف»[٣].

١٠- الحسن بن أبي جعفر الجُفْري، البصري:

«ضعيف الحديث مع عبادته وفضله»[٤].

○ رجال الإسناد الثالث:

١١- أحمد بن العباس، أبو الحسن، البغوي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٣).

١٢- عمر بن شَبَّة:

صدوق له تصانيف. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٦).

١٣- عبدالله بن هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي:

ضعيف جدًّا. قال أبو حاتم: «متروك الحديث»، وقال الساجي: «فيه ضعف، لم يكن صاحب حديث»، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

١٤- أيوب السَّختياني:

ثقة ثبت حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٢).

○ دراسة الأسانيد:

ساق الدارقطني الحديث بطريقين عن ابن جحادة، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا:

---

(١) تهذيب التهذيب (٣/٨٠).

(٢) تقريب التهذيب (٧٨٧٤).

(٣) المصدر نفسه (٤٥١٩).

(٤) المصدر نفسه (١٢٢٢).

(٥) الثقات (٨/٣٤٧)، لسان الميزان (٥/٣٠).

١- رواية عذال بن محمد، عن ابن جحادة: وقد تبين في حال عذَّال أنه رجلٌ غير معروف، وأنه اتُّهم بوضع هذا الحديث، فروايته واهيةٌ جدًّا.

٢- رواية الحسن بن أبي جعفر، عن ابن جحادة: وقد تبيَّن من التخريج أنها تدور على عثمان بن مطر، وهو ضعيف جدًّا، فروايته منكرة.

وقد أخرج ابنُ حبان هذه الروايةَ في ترجمة عثمان بن مطر من «المجروحين»، نموذجًا لمناكيره، وأما ابن عدي، فأخرجها في مناكير الحسن بن أبي جعفر وعثمان بن مطر -معًا-، لكنه مال إلى تحميل الثاني عهدتها، فقال: «ولعل البلاء من عثمان بن مطر، لا من الحسن، فإنه [لا] يرويه عنه غيره»[1].

وقد جاء ما صورته متابعةٌ لعذال بن محمد وابن أبي جعفر عن ابن جحادة، حيث أخرج الحاكمُ الحديثَ من طريق عبدالملك بن عبد ربه الطائي، فوقع عنده: «ثنا أبو علي؛ عثمان بن جعفر، ثنا محمد بن جحادة»، وقال عَقِبَه: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات غير عثمان بن جعفر هذا، فإني لا أعرفه بعدالةٍ ولا جرح»، وعقَّب الذهبي في تلخيصه بقوله: «هو واهٍ»[2]، وأورد ابنُ حجر هذا الرجلَ في زوائده على الميزان، فقال: «عثمان بن جعفر: عن محمد بن جحادة، وعنه عبدالملك بن عبد ربه الطائي، بحديثٍ منكرٍ في الحجامة»، ثم ساق كلام الحاكم[3].

والصحيح أن هذا الرجل لا وجود له في الخارج، وإنما تركَّب اسمُه عن سقط، إذ تمامُ الإسناد: «ثنا أبو علي؛ عثمان بن [مطر، عن الحسن بن أبي] جعفر»، يؤكد ذلك أن ابنَ عدي أخرج الحديثَ من طريق عبدالملك بن عبد ربه الطائي، فجاء عنده هكذا: «حدثنا أبو علي المكفوف -واسمه: عثمان-، عن الحسن بن أبي جعفر، عن محمد بن جحادة، فذكر حديثًا»، ولم يصرّح ابن عدي بالحديث المقصود هنا، لكنه قال عقب ذلك مباشرة: «حدثنا الحسن بن سفيان بهذا الحديث -أيضًا- عن محمد بن أبان، عن

---

(١) الكامل (٣/٤٨١)، وما بين المعقوفين ساقط منه، ومن ذخيرة الحفاظ (٣/١٢٥٢)، ولا بد منه لاستقامة العبارة.

(٢) المستدرك وتلخيصه (٤/٤٠٩).

(٣) لسان الميزان (٥/٣٧٥).

عثمان بن مطر، عن الحسن بن أبي جعفر، عن ابن جحادة، عن نافع، عن ابن عمر، حديث الحجامة»[١]، فتبيَّن أن المقصودَ هو هذا الحديثُ نفسُه[٢].

وفي الجملة، فإن مما يزيد الرواية عن محمد بن جحادة نكارةً: أن إسناد «محمد بن جحادة، عن نافع» إسنادٌ غير معروف، وقد نصَّ البزارُ على أنه لم يروِ «ابنُ جحادة، عن نافع، غيرَ هذا الحديث»[٣].

هذا، وجاء الحديث عن نافع، عن ابن عمر، من غير حديث ابن جحادة:

١- فرواه محمد بن المصفى، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن عبدالله بن عصمة، عن سعيد بن ميمون، عن نافع، به. وهذا إسنادٌ واهٍ، مسلسل بالمجاهيل بين ابن المصفى ونافع[٤]، وابن المصفى نفسُه «صدوق له أوهام، وكان يدلس»[٥]. وقد قال ابن حجر في سعيد بن ميمون: «هو مجهول، وخبره منكرٌ جدًّا في الحجامة»[٦].

٢- ورواه عبدالله بن صالح -كاتب الليث-، عن عطاف بن خالد، عن نافع، به. وعطاف «صدوق يَهِم»[٧]، وقد حدَّث عن نافع بما لم يتابع عليه[٨]، بل قال البزار بعد أن أسند هذا الحديث من طريقه: «والعطاف إنما لَانَ حديثُه بهذا الحديث»[٩]، وهذا يعني أن هذا الحديث من أشدّ مناكير العطاف في نظر البزار، لأن به نَزَلت مرتبتُه عنده، وربما عند غيره -أيضًا-.

---

(١) الكامل (٣٨/٨).

(٢) وقد أخرج ابنُ عدي الإسنادَ الثانيَ في موضعٍ آخر، وساق متنه تامًّا -كما مرَّ في التخريج-.

(٣) مسند البزار (٢٣٧/١٢).

(٤) انظر فيهم على التوالي: تقريب التهذيب (٤٤٩٧، ٣٤٧٨، ٢٤٠٢).

(٥) تقريب التهذيب (٦٣٠٤).

(٦) تهذيب التهذيب (٤٧/٢).

(٧) تقريب التهذيب (٤٦١٢).

(٨) انظر: مسند البزار (٨٤/١)، تهذيب التهذيب (١١٣/٣).

(٩) مسند البزار (٢٣٦/١٢).

وقد ذهب أبو حاتم الرازي إلى تحميل عبدالله بن صالح عهدةَ النكارة، فقال: «وهو مما أُدخِلَ على أبي صالح»[١]، وقد مرَّ في الحديث (١٥) أن أبا صالح «كانت فيه غفلة»، وأثبت بعضُ الأئمة أنه أُدخِلَت عليه أحاديثُ مكذوبة، قال أبو حاتم الرازي: «الأحاديث التي أخرجها أبو صالح في آخر عمره فأنكروها عليه، أرى أن هذا مما افتعل خالدُ بن نجيح، وكان أبو صالح يصحبه، وكان أبو صالح سليمَ الناحية، وكان خالد بن نجيح يفتعل الكذب، ويضعه في كتب الناس، ولم يكن وزنُ أبي صالح وزنَ الكذب، كان رجلًا صالحًا»[٢]. وقال ابن حجر في رواية عبدالله بن صالح لهذا الحديث: «الجمهور على تضعيفه، وكان البخاري حسنَ الرأي فيه، إلا أنه كان كثيرَ التخليط. والبخاريُّ يعرف صحيحَ حديثه من سقيمه، فلا يُغتَرُّ بروايته عنه[٣]، والظاهر أنه وهم في رفعه»[٤].

فالحديث من هذه الطريق -على الاحتمالين في عهدة النكارة- منكر.

٣- ورواه زكريا بن يحيى الوقار، عن محمد بن إسماعيل المرادي، عن أبيه، عن نافع، به. قال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث باطل، ومحمد هذا هو مجهول، وأبوه مجهول»[٥]، وزكريا وهَّاه جماعة، وكذَّبه صالح جزرة، واتَّهمه ابن عدي بالوضع[٦].

ويتلخص مما سبق أن أسانيد الحديث بين منكر، وواهٍ، وباطل، ولا يستفيد بعضها من بعض تقويةً ولا عضدًا، خصوصًا أنها تنتهي إلى نافع، وهو الذي توافَرَ كبار الحفاظ على جمع حديثه، وحفظه، وروايته، ولا يمكن أن تصحَّح عنه أسانيدُ بهذه المنزلة من الوهاء والضعف.

وقد جاء الحديث من رواية أحد كبار أصحاب نافع على صفةٍ مخالفة، وهي الوقف، حيث رواه عبدالله بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن أيوب، عن نافع، به.

---

(١) علل ابن أبي حاتم (٦/٩٣).
(٢) تهذيب الكمال (١٥/١٠٤-١٠٦).
(٣) يعني: في صحيحه.
(٤) لسان الميزان (٥/٤٢٤).
(٥) علل ابن أبي حاتم (٦/٩٢).
(٦) انظر: لسان الميزان (٣/٥١٧).

وصحَّح الحاكمُ الحديثَ موقوفًا من هذا الوجه، وعقَّب به على رواية عذال بن محمد، عن ابن جحادة، عن نافع، فكأنه يُعِلُّها به، قال: «رواة هذا الحديث كلهم ثقات، إلا عذال بن محمد، فإنه مجهولٌ لا أعرفه بعدالة ولا جرح، وقد صحَّ الحديث عن ابن عمر -رضي الله عنهما- من قوله، غير مسندٍ ولا متصل»[١].

وقبله صرَّح ابن جرير الطبري بإعلال حديث عطاف بن خالد، عن نافع، بهذه الرواية الموقوفة، فإنه قال عقب حديث عطاف: «ويوهّي هذا الخبرَ ويضعّفه ما حدثني...»، ثم أسند هذه الرواية، قال: «فلم يرفعه أيوب، عن نافع، إلى النبي ﷺ»[٢].

إلا أن أبا حاتم الرازي بيَّن أن هذه الروايةَ الموقوفةَ واهيةٌ -أيضًا-، قال: «ورواه عبدالله بن هشام الدستوائي، عن أبيه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، وعبدالله متروك الحديث»[٣]، وقد مرَّ في حال عبدالله أن الساجيَّ تكلم فيه -أيضًا-.

ورواة هذا الإسناد: هشام الدستوائي، وأيوب، ونافع، ثلاثتهم من مشاهير الثقات الحفاظ، وصحيحُ حديثهم حَفِظه الثقاتُ ورووه ونشروه، ولا يصحُّ أن ينفرد به منفردٌ في درجة عبدالله بن هشام من الضعف، فهذا إسنادٌ منكرٌ عن الثلاثة جميعًا.

وعليه، فالحديث بوجهَيه المرفوعِ والموقوفِ واهٍ، ولا يصحُّ من أسانيده عن نافع شيء، ويؤكد ذلك تضارب المتن في بعض طرقه بين النهي والندب، فضلًا عن غرابة ألفاظه وتكلُّفِها، حتى قال أبو حاتم الرازي في طريقٍ أخرى للحديث عن ابن عمر: «ليس هو حديث أهل الصدق»[٤]، فكأنه يشير إلى نكارة متنه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد زياد بن يحيى بالحديث عن عَذَّال بن محمد، عن محمد بن جُحَادة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

---

(١) المستدرك (٤/٢١١).

(٢) تهذيب الآثار (١/٥٣٣/مسند ابن عباس).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٦/٩٣).

(٤) المصدر نفسه (٦/٢٣١).

وبغرابة الحديث عن الحسن بن أبي جعفر، عن ابن جُحَادة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ.

وبتفرُّد عبدالله بن هشام الدَّسْتَوائي، عن أبيه، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر -موقوفًا-.

وقد وافق الدارقطنيُّ في الحكم الأول -إجمالًا-: البزارَ، حيث إنه قال في عَذَّال: «لم يتابَع على هذا الحديث عن ابن جحادة»[1]، وهذا يعطي غرابةً في الحديث، لكن مرَّ أن عذَّالًا توبع عن ابن جحادة متابعةً واهية، ولعل الدارقطني تحاشى الحكمَ بتفرُّده لذلك، وإن كان استغربه من حديث ابن جحادة.

وأما الحكم الثاني، فقد وافق الدارقطنيُّ فيه ابنَ عدي، وقد مرَّ نقل قوله: «لا يرويه عنه غيره»، أي: عن الحسن بن أبي جعفر غير عثمان بن مطر.

---

(١) مسند البزار (١٢/٢٣٧).

بابُ ما جاءَ في العَدْوَى، والطِّيَرَة، واتِّقَاءِ المَجْذُوم

٢١٥ – قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو علي؛ [(١)] هُبَيرة بن محمد بن أحمد بن هُبَيرة الشيباني، ثنا أبو ميسرة؛ أحمد بن عبدالله، ثنا عيسى بن يونُس، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا عَدوَى، ولا طِيَرة، ولا هامة، واتَّقُوا المَجْذُومَ كما يُتَّقَى الأَسَد**».

غريبٌ من حديث أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، لم يروه عنه بهذه الألفاظ غير عبدالله بن سعيد بن أبي هند، تفرَّد به عيسى بن يونُس عنه، وتفرَّد به أبو ميسرة عن عيسى[(٢)]. / [٨٩أ]

○ التخريج:

رواه أبو الزناد، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة:

أخرجه الدارقطني في العلل (٢٠٦/٥) به، بمثله.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١٣٩/١، ١٥٥)، والأوسط (٦٩٤) –ومن طريقه ابن عدي في الكامل (١٥٣٠٤)–، وأبو نعيم في الطب (٢٨٧)، من طريق علي بن المديني، والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٩/١، ١٥٥)، والأوسط (١٨٧٧) –ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (٥٣١/٣)–، والخطيب في تاريخ بغداد (٥٣١/٣) من طريق إسماعيل بن إسحاق، كلاهما (البخاري، وإسماعيل) عن إبراهيم بن حمزة، والبزار (٨٨٧٧) من طريق يحيى بن حسان، والفاكهي في حديثه عن ابن أبي مسرَّة (١١٠) –ومن طريقه ابن بشران في أماليه (١١٨٩)، والبيهقي (٢١٨/٧)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٥٢/٣)– من طريق يحيى بن محمد الجاري، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٥٢/٣) من طريق عبدالرحمن بن سلام، خمستهم (ابن المديني، وإبراهيم بن حمزة، ويحيى الجاري، وعبدالرحمن بن سلام)

(١) وقع في الأصل هنا: «بن»، وهو إقحام خاطئ، ولم يقع في رواية الدارقطني للحديث في العلل، والرجل من شيوخ الدارقطني المعروفين.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٢٦١)، ولم يسم أبا ميسرة.

عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان،

وأخرجه ابن عدي (١٦١٣٨) عن جعفر بن أحمد بن علي بن بيان، عن يحيى بن عبدالله بن بكير، عن المغيرة بن عبدالرحمن،

كلاهما (محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، والمغيرة بن عبدالرحمن) عن أبي الزناد، به، بنحوه، إلا أنه:

لم يقع في ألفاظ رواية ابن عثمان ذكر الطِّيَرة[1]، وجعل الرواة مكانها: «ولا صفر»، واختصره بعضهم، وقال البخاري عن ابن المديني: «وفِرَّ من المجذوم كما تَفِرُّ من الأسد».

وجعله البخاري عن إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي: عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن جده أبي الزناد، ولم يسق لفظه.

وقال يحيى بن حسان، عن الدراوردي: عن محمد بن عبدالله -يعني: ابن الحسن-، عن أبي الزناد، وقال في لفظه: «اتقوا النظر إلى المجاذيم كما تتقوا -كذا- الأسد»، ولم يَسُق أوله.

ولم يَسُق الخطيبُ لفظَ عبدالرحمن بن سلام.

وأما المغيرة بن عبدالرحمن فلم يَسُق أوله، ولفظه: «اتقوا المجذوم كما يُتَّقى الأسد».

الوجه الثاني: فيه إسنادان:

الإسناد الأول: أبو الزناد، عن رجل، عن عمر بن الخطاب، موقوفًا:

علَّقه الدارقطني في العلل (٢٠٧/٥) عن عيسى بن يونس، به، ولم يسق متنه.

وأخرجه معمر في جامعه (٢٠٤١٣، ٢١٢٥٥) -ومن طريقه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة (٥٥٩/٢)-، وابن سعد في الطبقات (١١٨/٤)، والبلاذري في أنساب الأشراف (٣١٠/١٠)، والطبري في تهذيب الآثار (٨٧/مسند علي)، وابن خزيمة في التوكل -كما في إتحاف المهرة (١٤٢/١٢)-، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل

---

(١) إلا ما وقع في أمالي ابن بشران من ذِكرها، ولم تُذكَر عند الفاكهي -وابن بشران يرويه عنه-، ولا عند الخطيب -وهو يرويه عن ابن بشران-.

(١١٢/٤)، من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، وابن سعد (١١٨/٤) من طريق صالح بن كيسان، ثلاثتهم (معمر، وابن أبي الزناد، وصالح) عن أبي الزناد، به، بقصة عمر في مؤاكلة رجلٍ مجذوم، سماه بعضهم: معيقيب، وليس فيه متن: «لا عدوى...».

إلا أن معمرًا جعله عن أبي الزناد، عن عمر، ولم يذكر بينهما واسطة، وسمَّى الواسطةَ ابنُ أبي الزناد، وصالحُ بنُ كيسان: خارجةَ بنَ زيد بن ثابت.

الإسناد الثاني: أبو الزناد، عن رجال، عن النبي ﷺ:

أخرجه ابن وهب في الجامع (٦٣٤/الحديث)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٩/١)، والأوسط (٦٩٤) -ومن طريقه ابن عدي في الكامل (١٥٣٠٤)-، عن الأويسي، كلاهما (ابن وهب، والأويسي) عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، به، ولم يذكر الطيرة، وجعل مكانها: «ولا صفر»، هذا لفظ ابن وهب، ولم يَسُق البخاري لفظ الأويسي، وأحال فيه إلى لفظ ابن المديني، عن الدراوردي، عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن أبي الزناد -وقد سبق تخريج روايته وبيان لفظه-.

وقال ابن وهب في وصف الرجال: «رجال أهل رضى وقناعة، من أبناء الصحابة وأوَّلية الناس»، وقال الأويسي: «مشيخة من أهل الصلاح، ممن أدرك».

○ رجال الإسناد:

١- هُبَيرة بن محمد بن أحمد بن هُبَيرة الشيباني، أبو علي:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (١١٥).

٢- أحمد بن عبدالله، أبو ميسرة:

متروك. سبقت ترجمته في الحديث (١١٥).

٣- عيسى بن يونُس بن أبي إسحاق السَّبِيعي، الكوفي، نزل الشام مرابطًا:

«ثقة مأمون»[1].

٤- عبدالله بن سعيد بن أبي هند الفزاري مولاهم، أبو بكر، المدني:

(١) تقريب التهذيب (٥٣٤١).

«صدوق ربما وهم»[١].

٥- أبو الزناد:

ثقة فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٧٠).

٧- الأعرج:

ثقة ثبت عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٧٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة شيخه، وترك حديث شيخ شيخه أبي ميسرة.

وقد تبيَّن من التخريج أن أبا ميسرة خولف فيه عن عيسى بن يونس، قال الدارقطني في العلل بعد أن ساق روايته: «وغيرُه يرويه عن عيسى بن يونس، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن أبي الزناد، عن رجل، عن عمر بن الخطاب، قوله، وهو أشبه»[٢].

ولم أجد هذا الوجه عن عيسى في موضعٍ آخر، ولم يبيِّن الدارقطني إن كان متنُه فيه يتضمَّن لفظ: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، واتقوا المجذوم كما يُتَّقى الأسد» أم لا، إذ إنَّ الأثرَ محفوظٌ عن أبي الزناد بدونه، حيث رواه معمر بن راشد، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، وصالح بن كيسان، عن أبي الزناد، فساقوا قصةً لعمر -رضي الله عنه- في مؤاكلة رجلٍ مجذوم، وسماه بعضهم: معيقيب، ولم يذكر أيٌّ منهم فيه لفظ: «لا عدوى...».

فإن كان عبدالله بن سعيد بن أبي هند خالفهم في ذلك، فروايتهم أرجح، لاجتماعهم، وفيهم معمر، وهو «ثقة ثبت» -كما مرَّ في الحديث (٨)-، وسيأتي بيان الإسناد المحفوظ عن أبي الزناد بمتن: «لا عدوى...».

وقد اختلف هؤلاء في الواسطة بين أبي الزناد وعمر، فأسقطها معمر، ولعله تقصيرٌ منه، وأثبتها ابنُ أبي الزناد وصالحُ بنُ كيسان، وسمَّيَاها: خارجة بن زيد بن ثابت[٣]، وروايةُ

---

(١) المصدر نفسه (٣٣٥٨).

(٢) علل الدارقطني (٥/٢٠٧).

(٣) وهو -كما في التقريب (١٦٠٩)- من الطبقة الوسطى من التابعين، ويظهر أنه لم يدرك عمر.

عبدالله بن سعيد بن أبي هند تؤيد روايةَ من أثبتها، فإنه ذكر واسطةً مبهمةً بين أبي الزناد وعمر.

هذا، وقد خولف أبو ميسرة فيه عن عيسى بن يونس من جهةٍ أخرى لم يوردها الدارقطني، فقد روى علي بن خشرم -وهو «ثقة»[(١)]-، والنضر بن يزيد -وهو ثقة أيضًا[(٢)]-، عن عيسى بن يونس، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، عن أمه: فاطمة بنت الحسين، عن ابن عباس، حديث النهي عن النظر إلى المجذومين[(٣)]. فيظهر أنه كان عند عيسى عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند: هذا الحديث، وأثر عمر المذكور آنفًا، وخلَّط أبو ميسرة، فروى عن عيسى حديث: «لا عدوى...»، وجعله عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أخذًا من حديث محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان -الآتي بحثه-.

وإضافةً إلى ما سبق، فقد تبيَّن من التخريج أن الحديث جاء من طريقين عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن رجال، عن النبي ﷺ، بمتن: «لا عدوى...».

وهؤلاء الرجال ليسوا من الصحابة، لتصريحه في رواية ابن وهب، عن ابن أبي الزناد، بأنهم: «من أبناء الصحابة»، وقد قال في رواية الأويسي، عن ابن أبي الزناد: «ممن أدرك»، ولم يبين مَن المراد بإداركهم، إلا أن الظاهرَ أن المراد: ممن أدرك الصحابة، ولذلك فقد عدَّ البخاريُّ هذا الإسناد مرسلًا في موضع، ومنقطعًا في آخر.

وقد رجَّح البخاريُّ هذا الوجهَ عن أبي الزناد على روايةٍ سيأتي بحثها رُوِيَت عنه، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: «وهذا أصح، مرسل»[(٤)]، وقال: «هذا بانقطاعه أصح»[(٥)].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٢٩).

(٢) المعجم الصغير، للطبراني (٢٥٢/١)، ثقات ابن حبان (٢١٤/٩).

(٣) أخرجه ابن خزيمة في التوكل -كما في إتحاف المهرة (١٨٨/٨)- عن علي، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه (٥٣٦) من طريق النضر.

(٤) التاريخ الكبير (١٣٩/١).

(٥) التاريخ الأوسط (٤٦٨/٣).

والبحث هنا -كما هو ظاهر- في رواية أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة فحسب، وإلا **فمتن الحديث محفوظ عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، مخرَّج في الصحيحين من طرقٍ عنه**[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن سعيد بن أبي هند بالحديث بهذه الألفاظ عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وتفرُّد عيسى بن يونس عن عبدالله، وتفرُّد أبي ميسرة عن عيسى.

وقد تبيَّن من التخريج أن الحديث جاء عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، من طرقٍ أخرى ليس فيها لفظ الطيرة، حيث ورد من طريق أربعة رواة:

١- محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان: وروايته مشهورة عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي عنه، رواها عن الدراوردي: ابن المديني، وإبراهيم بن حمزة -من رواية إسماعيل بن إسحاق القاضي عنه-، ويحيى بن محمد الجاري، وعبدالرحمن بن سلام.

ومحمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان «صدوق»[٢]، قال ابن حبان: «في حديثه عن أبي الزناد بعض المناكير»[٣]، وابن حبان يعتمد في ذلك على سياق البخاري في تاريخه، حيث ترجم لمحمد، وذكر له حديثَه هذا، ورجَّح أن الصواب عن أبي الزناد: رواية ابنه عبدالرحمن عنه، عن رجال، عن النبي ﷺ، مرسلًا، وقد مرَّ ذكر هذه الرواية، وترجيح البخاري فيها، وقد قال البخاري عقب ذلك: «عنده عجائب».

ومن المحتمل أن العهدة في ذلك على الدراوردي، فإنه «صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ»[٤]، وكذا كان «سيئَ الحفظ، فربما حدث من حفظه الشيءَ فيخطئ»[٥]،

(١) صحيح البخاري (٥٧٠٧، ٥٧١٧، ٥٧٥٧، ٥٧٧٠، ٥٧٧٣، ٥٧٧٥)، صحيح مسلم (٢٢٢٠، ٢٢٢١، ٢٢٢٣).

(٢) تقريب التهذيب (٦٠٣٨).

(٣) الثقات (٤١٧/٧).

(٤) تقريب التهذيب (٤١١٩).

(٥) تهذيب التهذيب (٥٩٣/٢)، وهو قول أبي زرعة الرازي.

وقد خالفه عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان اثنان: عبدالله بن سعيد بن أبي هند، وعبدالرحمن بن أبي الزناد، حيث رويا عن محمد، عن أمه: فاطمة بنت الحسين، عن ابن عباس، حديثَ النهي عن النظر إلى المجذومين[1]. فغيرُ بعيدٍ أن يكون الدراورديُّ أراد هذا الحديث، فروى الحديثَ بالإسناد والمتن الآخرَين، وإن كان هذا الاحتمال دون الأول في القوة.

٢- محمد بن عبدالرحمن بن أبي الزناد: وقد أسند روايتَه البخاري، عن إبراهيم بن حمزة، عن عبدالعزيز الدراوردي، عنه، عن جده، به.

وتعقَّب الخطيبُ البغداديُّ روايةَ البخاري هذه، قال: «وفي موضعين من هذا الحديث خطأ، أحدهما: رواية الدراوردي، عن [ابن] أبي الزناد. والثاني: رواية محمد بن عبدالرحمن، عن جده: أبي الزناد.

وقد ذُكِرَ أن محمدًا لم يروه[2] عن جده، وأن الواقديَّ انفرد بالرواية عن محمد.

وقد روى حديثَ الدراوردي هذا غيرُ البخاري عن إبراهيم بن حمزة على الصواب»، ثم أسند الخطيبُ روايةَ إسماعيل بن إسحاق، عن إبراهيم بن حمزة، وأعقبها برواياتِ غيرِ إبراهيم بن حمزة، عن الدراوردي، ثم خلص إلى أنهم اتفقوا «على أن الحديث عند الدراوردي عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان -وهو المعروف بالديباج-، عن أبي الزناد. وهو الصحيح»[3].

---

(١) سبق تخريج رواية عيسى بن يونس، عن عبدالله بن سعيد بن أبي هند، وقد أخرجه من طرق أخرى عن عبدالله: أحمد (٢١٠٤، ٢١٠٥)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٨/١)، وابن ماجه (٣٥٤٣)، وابن خزيمة في التوكل -كما في إتحاف المهرة (١٨٨/٨)-، وغيرهم. وأخرجه من طريق عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان: ابن وهب في الجامع (٦٣٥/الحديث)، والطيالسي (٢٧٢٤)، وأحمد (٢٧٦٥)، والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٨/١)، وابن ماجه (٣٥٤٣)، وابن خزيمة في التوكل -كما في إتحاف المهرة (١٨٨/٨)-، وغيرهم.

(٢) كذا، ولعل الصواب: «لم يروِ».

(٣) تاريخ بغداد (٥٣١/٣، ٥٣٢)، وما بين المعقوفين ساقط منه، ولا بد منه.

وما ذهب إليه الخطيب قويٌّ راجح، خصوصًا أن راويَ الوجهِ الموافقِ للجماعة عن إبراهيم بن حمزة هو إسماعيل بن إسحاق القاضي، وهو من الحفاظ المعروفين المتقنين. ولا يلزم من ذلك توهيم البخاري، بل شيخهما إبراهيم بن حمزة «صدوق»[١]، فلا يبعد منه الوهم والاضطراب، وقد يكون الاضطراب من شيخه الدراوردي، فقد سبق أنه سيئ الحفظ.

فتلخَّص أن رواية محمد بن عبدالرحمن بن أبي الزناد خطأ، وأنها تعود إلى الرواية الأولى: رواية محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان.

٣- محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب -الملقَّب بالنفس الزكية-: وروايته أسندها البزار عن محمد بن مسكين -وهو «ثقة»[٢]-، عن يحيى بن حسان -وهو «ثقة»[٣] أيضًا-، قال: حدثنا عبدالعزيز بن محمد، عن محمد بن عبدالله -يعني: ابن الحسن-، عن أبي الزناد، فذكره بمتن النهي عن النظر إلى المجاذيم.

ومدار الأمر هنا على تعيين شيخ عبدالعزيز بن محمد -وهو الدراوردي-، فإن رواية الدراوردي محفوظةٌ -كما سلف- عن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، وأما في رواية البزار، فقد جاء مهملًا: «محمد بن عبدالله»، وعيَّنه أحد الرواة بقوله: «يعني: ابن الحسن»، وخالف في متنه، وكل ذلك خطأ، أيًّا كان مُخطِئُه، لمخالفته جماعةَ الرواة عن الدراوردي، وفيهم علي بن المديني في إمامته وحفظه.

فهذه الرواية راجعةٌ -كسابقتها- إلى رواية محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان.

٤- المغيرة بن عبدالرحمن: وروايته أخرجها ابن عدي عن جعفر بن أحمد بن علي بن بيان، عن يحيى بن عبدالله بن بكير، عن المغيرة بن عبدالرحمن، عن أبي الزناد، به.

وشيخ ابن عدي رافضيٌّ معروف بالكذب والوضع[٤]، ولا عبرة بحديثه.

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٧).

(٢) المصدر نفسه (٦٢٩٠).

(٣) المصدر نفسه (٧٥٢٩).

(٤) انظر: لسان الميزان (٢/٤٣٨، ٤٤١).

وعليه، فلم يثبت للحديث إسنادٌ عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وإنما الحديثُ عند أبي الزناد عن رجال من التابعين -مرسلًا-، وعن عمر موقوفًا بلفظ مغاير.

وقد مرَّ أن الدارقطني حكم بتفرُّد عبدالله بن سعيد بن أبي هند بالألفاظ التي عنده عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة:

فإن كان يشير إلى لفظ الطيرة، فلا يَرِد على كلامه شيء، لأن هذا اللفظ لم يأتِ في غير هذه الرواية -بحسب ما وقفت عليه-.

وإن أراد بالألفاظ: المتن المرفوع -إجمالًا-، وأراد أنه يخالف المحفوظَ عن أبي الزناد في قصة عمر الموقوفة -وقد مرَّ أنه أعلَّ هذا الإسنادَ بها-، فالواقع أن المتن المرفوع قد جاء من طرقٍ أخرى عن أبي الزناد، بهذا الإسناد، وإن كان لم يثبت منها إلا رواية محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان، وهي في نفسِها لا تثبت عن أبي الزناد، إلا أن ذلك لا ينفي أنه رواه غيرُ عبدالله بن سعيد بن أبي هند، عن أبي الزناد، فيكون حكم الدارقطني متعقَّبًا من هذه الجهة. والله -تعالى- أعلم.

كتاب اللباس والزينة

بابٌ في الثِّيَابِ البِيض

٢١٦- قال الدارقطني في الرابع والعاشر(١): حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن إسحاق بن إبراهيم المُلْحَمي، ثنا محمد بن عبدالرحمن بن بَحِير الكلاعي -بمصر-، ثنا إسحاق الفَروي، ثنا نافع بن [أبي](٢) نُعَيم القارئ، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**البَسُوا الثِّيَابَ البِيضَ**(٣)**، وكَفِّنُوا فيها مَوتَاكُم، فإنَّها أَطهَرُ وأَطيَب**».

غريبٌ من حديث نافع بن أبي نُعَيم القارئ، عن نافع، عن ابن عمر، لم نكتبه إلا عن هذا الشيخ بهذا الإسناد. / [٨٩ب]

[تفرَّد به إسحاق الفروي، ولم يروه عنه غير محمد بن عبدالرحمن بن بَحِير بن ريسان](٤).

○ **تعليق:**

كرَّر الدارقطنيُّ هذا الحديثَ إسنادًا ومتنًا في جزأين من «الأفراد»، هما: الجزء الرابع، والجزء العاشر.

وحيث إن الجزء الرابع من الأجزاء المنشورة، فسأكتفي بإثبات النص وضبطه، لدخوله في حدود البحث (الجزء العاشر)، وأما تخريجه ودراسته فقد سُبِقتُ إليها في الرسالة العلمية التي شملت الجزء الرابع(٥).

---

(١) استدرك ابنُ المحب الصامت في غاشية جزء «مسند نافع بن أبي نعيم القارئ»، لابن المقرئ [٢١أ]، أحاديثَ لم تقع في الجزء، فنقل متن هذا الحديث، وقال: «في رابع أفراد الدارقطني، وكُرِّر في العاشر».

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من تعليق الدارقطني أدناه، والجزء الرابع، والأطراف.

(٣) كذا في الأصل، والجزء الرابع، ووقع في الأطراف: «البياض».

(٤) هذا نصُّ تعليق الدارقطني الوارد في أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٦٣). وحيث إن ما ورد في الأصل يطابق ما وقع في الجزء الرابع، فلا بد أن صاحب الأطراف نقل هذا التعليق عن الجزء العاشر.

(٥) الأفراد والغرائب (ص١١٨١-١١٨٥).

بابٌ في الكُمّ[(١)]

٢١٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد ومحمد بن هارون الحضرمي، قالا: ثنا عبدالله بن محمد بن الحَجَّاج بن أبي عثمان الصواف، ثنا مُعاذ بن هشام، حدثني أبي، عن بُدَيل بن ميسرة العُقَيلي، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد بن السَّكَن الأنصارية، قالت: «إنّ كُمَّ رسول الله ﷺ كان إلى الرُّصْغ[(٢)]».

غريبٌ من حديث بُدَيل بن ميسرة العُقَيلي، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، تفرَّد به هشام الدَّسْتَوائي عنه، ولم يروه عنه غير ابنه مُعاذ[(٣)].

○ **التخريج:**

رواه بديل بن ميسرة العقيلي، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: بديل، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، عن النبي ﷺ:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩٦/٤)، والمزي في تهذيب الكمال (٥٤/١٦)، من طريق أبي الغنائم عبد الصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه المخلص في جزء من الفوائد الحسان من حديث أبي حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي [١٦٢ب] -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٩٦/٤)، والمزي في تهذيب الكمال (٥٤/١٦)-، عن محمد بن هارون الحضرمي، به[(٤)]، بنحوه.

---

(١) نقل في اللسان (٥٢٦/١٢): «الكُمُّ من الثوب: مدخل اليد ومخرجها».

(٢) كذا في الأصل، ووقع في الأطراف وعند المزي من طريق الدارقطني: «الرُّسْغ»، وهما لغتان فيه، قاله في النهاية (٢٢٧/٢)، وقال: «وهو مفصل ما بين الكف والساعد».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٨٦٤).

(٤) وقع اسم شيخ الحضرمي فيه: «عبيدالله بن الحجاج»، وضبّب عليه، وكتب الحافظُ ابنُ المحب الصامت في الحاشية: «هو عبدالله بن الحجاج بن أبي عثمان الصواف»، وأما شيخه المزي، فقد صحَّحه في تهذيب الكمال، وفي منتقاه من هذا الجزء (٣٧)، أو وقع له صوابًا، وقبلهما نبَّه ابنُ عساكر بعد أن أخرجه بإسناده إلى هذا الجزء -وهو يرويه عن شيخَين له-، فقال عقبه: «هكذا قالا، والصواب كما تقدم: عبدالله بن محمد بن الحجاج»، ويعني بما تقدم: رواية الدارقطني عن الحضرمي في هذا الموضع من الأفراد، حيث أخرجها من طريقه -كما سبق-.

وأخرجه الترمذي في الجامع (١٧٦٥)، والشمائل (٥٧)،

وموسى بن هارون الحمال في الخامس من فوائده (٥٧)،

وابن عدي في الكامل (١٦٦٥٧) عن صالح بن أحمد بن يونس،

والقفال في شمائل النبوة (٢٣٤) عن أبي عروبة،

وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٢٤٧) عن زكريا الساجي،

خمستهم (الترمذي، وموسى، وصالح، وأبو عروبة، والساجي) عن عبدالله بن محمد بن الحجاج، به، بنحوه.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (٢٢٨٤) -ومن طريقه أبو داود (٤٠٢٧)، وموسى بن هارون في الخامس من فوائده (٥٨)، والنسائي في الكبرى (٩٥٨٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٧٥٦)، والآداب (٥٩٨)-،

وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (١٥٥) من طريق أبي طليق،

والطبراني (١٦٣/٢٤) من طريق علي بن المديني،

ثلاثتهم (إسحاق، وأبو طليق، وابن المديني) عن معاذ بن هشام، به، بنحوه.

الوجه الثاني: بديل، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٤٥٨/١)، وابن أبي شيبة (٢٦٤٦٤)، وإسحاق بن راهويه (٢٢٨٥)، وأحمد في الزهد (٢٤)، وهناد في الزهد (٧١٥)، وموسى بن هارون في الخامس من فوائده (٥٦)، والنسائي في الكبرى (٩٥٨٨)، وابن منده في معرفة الصحابة (٢٨٤/١)، من طريق موسى بن ثروان -أو: سروان- المعلم، عن بديل، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- محمد بن هارون الحضرمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٣- عبدالله بن محمد بن الحجاج بن أبي عثمان -وقد ينسب إلى جده-، أبو يحيى، البصري، الصواف، ختن معاذ بن هشام:

«صدوق»(١).

٤- معاذ بن هشام بن أبي عبدالله الدَّسْتَوائي، البصري، وقد سكن اليمن:

«صدوق ربما وهم»(٢).

٥- هشام بن أبي عبدالله؛ سَنْبَر، أبو بكر، البصري، الدَّسْتَوائي:

«ثقة ثبت، وقد رمي بالقدر»(٣).

٦- بُدَيْل بن ميسرة العُقَيلي، البصري:

«ثقة»(٤).

٧- شهر بن حوشب الأشعري، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن:

«صدوق كثير الإرسال والأوهام»(٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين معاذ بن هشام الدستوائي، وتفرُّده عن أبيه، مع المخالفة القاصرة، حيث إن موسى المعلم قد رواه عن بديل بن ميسرة، مرسلًا، وموسى «ثقة»(٦) بلا خلافٍ يذكر.

وليست هذه مقارنةً بين معاذ بن هشام وموسى المعلم، ولا بين هشام الدستوائي وموسى، بل المراد أن كونَ الحديث محفوظًا برواية الثقة عن بديل بن ميسرة مرسلًا، وكون

---

(١) تقريب التهذيب (٣٥٨١).

(٢) المصدر نفسه (٦٧٤٢).

(٣) المصدر نفسه (٧٢٩٩).

(٤) المصدر نفسه (٦٤٦).

(٥) المصدر نفسه (٢٨٣٠).

(٦) المصدر نفسه (٦٩٥٢).

المتفردِ عن الثقة الذي وَصَلَهُ عن بديلٍ صاحبَ أوهام، قرينةٌ على أن الوصلَ خطأٌ على ذلك الثقة، لا خطأٌ منه. ولهذا لا يَرِد هنا بحثُ زيادة الثقة، لأن في ثبوت الزيادة عن الثقة نظرًا أصلًا.

وترجيحُ الإرسال هو ما ألمح إليه إسحاق بن راهويه، فإنه مع كونه يؤلف كتابًا في المسانيد، وكونه في سياق مسند أسماء بنت يزيد، فقد خالف هاتين الجادَّتَين، وأخرج مرسلَ بديل بن ميسرة عقب الموصول، إشارةً إلى إعلاله به.

وكذلك صنع النسائي، فلم يدع الموصولَ حتى أعقبه بالمرسل، وقد ذكر ابنُ رجب أن «النسائيَّ إذا استوعب طرق الحديث بدأ بما هو غلط، ثم يذكر بعد ذلك الصوابَ المخالفَ له»[١].

وكذا أشار ابنُ عدي بإخراجه هذا الحديثَ تدليلًا على أن معاذ بن هشام «ربما يغلط في الشيء بعد الشيء»، فيظهر أنه يميل إلى عَدِّ هذا الحديث من أغلاطه.

وقد أعلَّ ابنُ القطان الحديثَ بشهر بن حوشب[٢]، والظاهر أنه معلولٌ دونَه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد هشام الدَّسْتَوائي بالحديث عن بُدَيل بن ميسرة العُقَيلي، عن شهر بن حوشب، عن أسماء بنت يزيد، وتفرُّد معاذ بن هشام الدَّسْتَوائي عن أبيه.

وهو بذلك يوافق الترمذيَّ -إجمالًا-، حيث قال: «هذا حديث حسن غريب»[٣].

ويوافق ابنَ عدي، قال: «وهذا أيضًا يرويه معاذ بن هشام»[٤]، وهذه عبارةٌ معروفة لابن عدي في بيان التفرد، يريد بها: أنه يرويه معاذ، ولا يرويه غيره[٥].

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٢٥).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٣/٥٩١).

(٣) جامع الترمذي (٤/٢٣٨).

(٤) الكامل (١٠/٤٤).

(٥) سبق نظيرها في الحديثين (٢١، ٥٩).

بابٌ في ثَوبِ الشُّهْرَة

٢١٨- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو طالب الحافظ؛ أحمد بن نصر، ثنا أحمد بن إسماعيل بن (شكام)[١]؛ أبو الحسين، ثنا أحمد ابن أبي شعيب بن[٢] الحسن، ثنا مخلد بن يزيد، عن أبي نُعَيم -وهو عمر بن الصُّبح-، عن عبدالرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة وزيد بن ثابت، عن النبي ﷺ، أنه نَهَى عن الشُّهرتَين. قيل: يا رسول الله، وما الشُّهرتان؟ قال: «**دِقَّة** -أو: **رِقَّةُ**- **الثِّيَاب، وغِلَظُها وخُشُونَتُها، وطُولُها وقِصَرُها، ولكنْ سَدَادٌ فيما دُونَ ذلك واقتِصَاد**».

غريبٌ من حديث عبدالرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة وزيد بن ثابت، تفرَّد به أبو نعيم؛ عمر بن الصُّبح، عنه[٣].

○ التخريج:

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٨٢١)، وابن الجوزي في تلبيس إبليس (٢٤٣)، من طريق محمد بن الهيثم، عن أحمد بن أبي شعيب، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن نصر بن طالب، أبو طالب، البغدادي:

حافظ متقن. وصفه الدارقطني بالحافظ هنا، وقال في رواية: «حافظ متقن»، وكان يقول: «أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ أستاذي»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً

(١) وقع في الأصل على رسم: «بشكام»، بإهمال أوله، والصواب المثبت من الحديث الآتي برقم (٢٧٤)، ومصادر ترجمته -وستأتي-، ومن مواضع ذِكره في الكامل، لابن عدي (٧٩٧)، والمخزون، للأزدي (ص٤٧)، وتعليقات الدارقطني على المجروحين (ص٢٦٨)، ومسند الشهاب (٤١٥)، وتهذيب الكمال (٣٩٠/١٠)، واللآلئ المصنوعة (٣١/٢). ووقع في بعض المصادر: «إشكاب»، وهو تحريف.

(٢) كذا في الأصل، ولم أجد من رفع نسبَ أحمد فوق جدِّه أبي شعيب، وأحمدُ يكنى أبا الحسن، فيحتمل أن «بن» تحريف عن «أبو»، بحيث تتأخَّر كنيته عن اسمه كما تأخَّرت في الراوي عنه.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥١٥١).

ثبتًا»، وقال الذهبي: «كان حافظَ بغداد في زمانه»[١].

٢- أحمد بن إسماعيل بن شكام، أبو الحسين، الحراني:

مستور. روى عن ابن أبي شعيب، والنفيلي، وروى عنه غير واحد، بعضهم حفاظ، كأبي طالب، وأبي عروبة الحراني، ولم أقف فيه على جرحٍ أو تعديل[٢].

٣- أحمد بن عبدالله بن أبي شعيب؛ مسلم، أبو الحسن، الحراني، مولى قريش:

«ثقة»[٣].

٤- مخلد بن يزيد القرشي، الحراني:

«صدوق له أوهام»[٤].

٥- عمر بن الصُّبح، أبو نعيم، الخراساني:

«متروك، كذبه ابن راهويه»[٥].

٦- عبدالرحمن بن حرملة بن عمرو بن سَنَّة الأسلمي، أبو حرملة، المدني:

«صدوق ربما أخطأ»[٦].

٧- سعيد بن المسيّب:

أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال عمر بن الصبح، وتفرُّده به.

---

(١) تاريخ دمشق (٦/٥١)، تاريخ بغداد (٦/٤٠٩)، تاريخ الإسلام (٧/٤٧٢).

(٢) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٣/٢٢٢)، الكنى، لابن منده (ص٢٤٥).

(٣) تقريب التهذيب (٥٧).

(٤) المصدر نفسه (٦٥٤٠).

(٥) المصدر نفسه (٤٩٢٢).

(٦) المصدر نفسه (٣٨٤٠).

وقد وقع عمرُ هذا في الإسناد مكنيًّا، فقال البيهقي: «أبو نعيم هذا لا نعرفه»[1]، وعَرَفَه الدارقطنيُّ هنا، وميَّزهُ في الإسناد[2] وفي التعليق عليه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي نعيم؛ عمر بن الصُّبح بالحديث عن عبدالرحمن بن حرملة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة وزيد بن ثابت.

(١) شعب الإيمان (٢٧٦/٨).

(٢) ويحتمل أن الذي ميَّزه: شيخه أبو طالب، أو شيخ شيخه ابن شكام، أما أحمد بن أبي شعيب الحراني، فقد جاءت رواية محمد بن الهيثم عنه بلا تمييز، وهي التي وقعت للبيهقي.

٢١٩- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون، ثنا أبو عمار؛ الحسين بن حُرَيث، ثنا أبو وهب؛ محمد بن مزاحم، عن بُكَير بن معروف، عن مقاتل بن حيان، عن ابن بُرَيدة، عن أبيه، قال: «شَهِدتُ مع رسول الله ﷺ فتحَ خيبر، وكنت فيمن صعد الثُّلمَة(١)، فقاتلتُ حتى تراءى مكاني، وأبليتُ، وعليَّ ثوبٌ أحمر، وما علمتُ أني ركبتُ في الإسلام ذنبًا أعظمَ منه؛ للشُّهرة».

غريبٌ من حديث مقاتل بن حيان، عن عبدالله بن بُرَيدة، عن أبيه، تفرَّد به بُكَير بن معروف، ولا نعلم حدث به عنه غير أبي وهب؛ محمد بن مزاحم(٢). / [٩٠أ]

○ التخريج:

أخرجه الروياني في مسنده (٣٩)، وابن عدي في الكامل (٢٩٨١)، من طريق محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، عن محمد بن مزاحم، بنحوه.

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (١٠٢٨/مسانيد العشرة) من طريق عمرو بن أبي سلمة،

والدولابي في الكنى والأسماء (١٨٢٧)، والعقيلي في الضعفاء (٣٣٦/١)، من طريق الوليد بن مسلم،

كلاهما (عمرو، والوليد) عن بكير بن معروف، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن هارون، أبو حامد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- الحسين بن حُرَيث، أبو عمار:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٩).

٣- محمد بن مزاحم العامري مولاهم، أبو وهب، المروزي:

---

(١) كتب فوقها: «كذا»، قال في اللسان (٧٩/١٢): «والثُّلمَة: الخلل في الحائط وغيره».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٥٢٨)، واختصر متنه، فلم يتبيَّن المقصود منه.

«صدوق»(١).

٤- بُكَير بن معروف الأسدي، أبو معاذ -أو: أبو الحسن-، الدامغاني، قاضي نيسابور، ثم نزيل دمشق:

«صدوق فيه لين»(٢).

٥- مقاتل بن حيان النَّبَطي، أبو بسطام، البلخي، الخزَّاز:

«صدوق فاضل»(٣).

٦- عبدالله بن بُرَيدة بن الحصيب الأسلمي، أبو سهل، المروزي، قاضيها:

«ثقة»(٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين بُكير بن معروف، وقد أورده العقيلي، فابن عدي، في ترجمته من ضعفائهما، فهما يستنكرانه عليه.

وحديث ابن بريدة، عن أبيه، في قصة خيبر، معروفٌ من طرقٍ أخرى، وليس فيه ذِكرُ الثوب الأحمر، وأمر الشهرة(٥)، فهذا وجه نكارة حديث بكير، وهو الأقربُ إلى تحمُّل عهدتها.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٢٨٥).

(٢) المصدر نفسه (٧٦٨).

(٣) المصدر نفسه (٦٨٦٧).

(٤) المصدر نفسه (٣٢٢٧).

(٥) أخرجه ابن سعد (٢٧٣/٣)، وابن أبي شيبة (٣٩٦٤٩)، وأحمد (٢٣٤٩٨)، وابن أبي عاصم في السنة (١٤١٣)، والبزار (٤٤٤٣)، والنسائي في الكبرى (٨٣٤٧، ٨٥٤٦)، والطبري في تاريخه (١١/٣)، والحاكم (٤٣٧/٣)، من طريق ميمون؛ أبي عبدالله، وأحمد (٢٣٤٥٩، ٢٣٤٧٥)، والنسائي في الكبرى (٨٣٤٦، ٨٥٤٧)، والبيهقي (١٣٢/٩)، من طريق الحسين بن واقد، وابن أبي عاصم في السنة (١٤١٤)، والطبراني في مسند الشاميين (٢٤٤٤)، من طريق عطاء الخراساني، والطبري في تاريخه (١٢/٣)، والحاكم (٣٧/٣)، والبيهقي (١٣٢/٩)، من طريق المسيب بن مسلم، أربعتهم (ميمون، والحسين بن واقد، وعطاء الخراساني، والمسيب بن مسلم) عن عبدالله بن بريدة، به، مطوَّلًا ومختصرًا، بسياقاتٍ مختلفة.

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد بُكَير بن معروف بالحديث عن مقاتل بن حيان، عن عبدالله بن بريدة، عن أبيه، وذكر أنه لا يعلم رواه غير أبي وهب؛ محمد بن مزاحم، عن بكير.

ولعل العقيليَّ وابنَ عدي أشارا إلى تفرُّد بكير في استنكار الحديث عليه.

وأما محمد بن مزاحم، فقد تبيَّن من التخريج أن الحديث جاء عن اثنين سواه عن بكير: عمرو بن أبي سلمة، والوليد بن مسلم، والإسناد إليهما صحيح، وقد صرَّحا بسماعهما بكيرًا، فجاز تعقُّب حكم الدارقطني من هذه الجهة، لولا أنه تخلَّص بقوله: «لا نعلم». والله -تعالى- أعلم.

بابٌ في السَّرَاويل

٢٢٠- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو محمد؛ عبدالله بن محمد بن سعيد المقرئ ابن الجمال، ثنا محمد بن الجهم، ثنا نصر بن حماد، ثنا عمرو بن جُمَيع، عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**رَحِمَ اللهُ المُتَسَرْوِلَاتِ**[(١)] **مِن النِّسَاء**».

غريبٌ من حديث يحيى بن سعيد، عن عبدالرحمن بن هُرمُز الأعرج، عن أبي هريرة، تفرَّد به (عمرو بن جُمَيع)[(٢)] عنه[(٣)]. / [٩٠ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (٥٧)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، إن لم يكن موضوعًا، لحال نصر بن حماد -وهو «متروك الحديث»-، وحال عمرو بن جميع -وهو «متروك الحديث، متَّهم بالكذب»-، وتفرُّدهما بهذا الحديث.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن جُمَيع بالحديث عن يحيى بن سعيد، عن الأعرج، عن أبي هريرة.

---

(١) وقع في الأطراف: «المسترسلات»، والصواب المثبت من تبويب المرتِّب هنا، واللآلئ المصنوعة.

(٢) وقع في الأصل: «جميع بن عمير»، وفيه قلب وتحريف، والصواب المثبت من الإسناد أعلاه، والأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٢٧٧)، اللآلئ المصنوعة (٢/٢٢٢).

بابُ ما جاء في الخاتَم

٢٢١- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، ثنا عَبَّاد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن شريك بن عبدالله بن أبي نَمِر، عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، عن أبيه، عن عبدالله بن عباس، عن علي بن أبي طالب، قال: «كان خاتَمُ رسول الله ﷺ في يَمِينِه».

غريبٌ من حديث إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، تفرَّد به شريك بن عبدالله بن أبي نَمِر عنه، ولم يروه عنه غير إبراهيم بن أبي يحيى.

ورواه سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نَمِر، فلم يذكر فيه ابنَ عباس[(١)]. / [٩١ب]

○ التخريج:

رواه شريك بن عبدالله بن أبي نمر، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شريك، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١١٥٣) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: شريك، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي:

أخرجه أبو داود (٤٢٢٦) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٥٩٥٨)-، والترمذي في الشمائل (٩٦)، والنسائي في المجتبى (٥٢٤٧)، والكبرى (٩٤٥٨)، وابن حبان (٥٥٠١)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٣٤٧)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٩٥٨)، وفي الجامع في الخاتم (١٣، ١٤)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٧٥/١)، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٨٩٨)، والضياء في المختارة (٢٠٠/٢)، من طريق عبدالله بن وهب، والترمذي في الشمائل (٩٥)، والعلل الكبير (٥٢٣)، والبزار (٩٢٢)، والقفال في شمائل النبوة (٢٦١)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٣٤٧)، وتمام في فوائده (٢٠٣)، والضياء في المختارة (٢٠١/٢)، من طريق يحيى

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٧).

بن حسان، كلاهما (ابن وهب، ويحيى بن حسان) عن سليمان بن بلال، عن شريك، به، بنحوه، وعند الضياء من طريق ابن وهب زيادة: «ويحوّل فصَّه مما يلي باطن كفّه».

وجاء سياق ابن وهب عند أبي داود، والنسائي، والبيهقي، والخطيب في الجامع، كما يلي: قال ابن وهب: أخبرني سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي، عن النبي ﷺ. قال شريك: وأخبرني أبو سلمة بن عبدالرحمن، أن النبي ﷺ كان يتختم في يمينه.

وأما يحيى بن حسان، فجعل المتن لحديث علي، ولم يعطف عليه مرسل أبي سلمة.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- عَبَّاد بن يعقوب:

صدوق رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٣٥).

٣- إبراهيم بن أبي يحيى:

متروك. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٩).

٤- شريك بن عبدالله بن أبي نَمِر، أبو عبدالله، المدني:

«صدوق يخطئ»[١].

٥- إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٠٦).

٦- عبدالله بن حُنَين الهاشمي مولاهم، المدني:

«ثقة»[٢].

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٨٨).

(٢) المصدر نفسه (٣٢٨٦).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، ووهاء المتفرد به: إبراهيم بن أبي يحيى، وكونه خولف فيه عن شريك بن عبدالله بن أبي نمر، حيث رواه سليمان بن بلال -وهو «ثقة»[1]-، عن شريك، بإسناده، فلم يذكر فيه ابنَ عباس.

ومع ذلك، فقد قال البخاري في حديث سليمان بن بلال: «ليس هو عندي بمحفوظ، وأراه أراد حديثَ عبدالله بن حنين، عن علي، عن النبي ﷺ، أنه نهى عن لبس المعصفر، وعن خاتم الذهب»[2].

وأشار الدارقطنيُّ إلى ذلك، فأورد حديثَ الباب ضمنَ الاختلاف في حديث النهي عن لبس المعصفر وخاتم الذهب، وقال: «تفرَّد به سليمان بن بلال عنه -يعني: عن شريك- بهذا الإسناد»[3].

وقد بيَّن البيهقيُّ ذلك واضحًا، فأورد روايةَ ابن وهب، عن سليمان بن بلال، وفيها سِياقُ رواية عبدالله بن حنين، عن علي، بلا متن، ثم عَطْفُ مرسل أبي سلمة بمتنه، قال البيهقي: «فروايةُ أبي سلمة عن النبي ﷺ منقطعة، وأما روايةُ ابن حنين عن علي، فإن أراد هذا الحديثَ، فهي موصولةٌ من تلك الجهة، لكني أخاف أن يكون أراد حديثَ النهي عن تختم الذهب، ولبس القسي والمعصفر، والقراءة في الركوع -وهو المعروف بهذا الإسناد، دون ذكر التختُّم في اليمين-، فسقط متنُه»[4].

ومفاد ذلك أن بعض الرواة رأى متنَ حديث علي ساقطًا، فظنَّه مماثلًا لمتنِ مرسل أبي سلمة المعطوفِ عليه، فرواهما بلفظٍ واحد، وتبيَّن بروايةِ ابن وهب المفصَّلةِ أن سليمان بن بلال لم يَسُق متنَ حديث علي، لعله لكونه لم يضبطه، أو لسقوطه من كتابه، أو لغير ذلك من الأسباب، فكلُّ مَن ساق المتنَ عنه فقد تصرَّف بناءً على الظنّ المذكور.

---

(١) المصدر نفسه (٢٥٣٩).

(٢) علل الترمذي الكبير (ص٢٨٦).

(٣) علل الدارقطني (٣٠٥/١).

(٤) الجامع في الخاتم (ص٤٨)، شعب الإيمان (٣٧٢/٨).

ويؤكد ذلك ويثبّته: أن الحديثَ محفوظٌ عن شريك بن عبدالله أبي نمر نفسِه بلفظ النهي عن خاتم الذهب، إذ رواه عنه كذلك: إسماعيل بن جعفر، وزهير بن محمد، والدراوردي، وإن اختلفوا في سياقة الإسناد[١].

فخلص من ذلك أن الحديث كان عند شريك بن أبي نمر موصولًا في خاتم الذهب، ومرسلًا في التختُّم في اليمين.

وأصل التختُّم في اليمين ثابت في الصحيحين من حديث ابن عمر –رضي الله عنهما–[٢]، وعند مسلم من حديث أنس –رضي الله عنه–[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد شريك بن عبدالله بن أبي نَمِر بالحديث عن إبراهيم بن عبدالله بن حُنَين، عن أبيه، عن ابن عباس، عن علي، وتفرُّد إبراهيم بن أبي يحيى عن شريك.

---

(١) أخرجه النسائي في الكبرى (٩٥٧٦)، وابن خزيمة في حديث إسماعيل بن جعفر (٤١٣)، من طريق إسماعيل بن جعفر، والنسائي في الكبرى (٩٥٧٥) من طريق زهير بن محمد، وأبو الغنائم النرسي في فوائد الكوفيين (٧) من طريق الدراوردي. وقد جعله إسماعيلُ بن جعفر عن شريك، عن عبدالله بن حنين، عن علي، وجوَّده زهير والدراوردي، فجعلاه عن شريك، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن أبيه، عن علي، وقولهما أرجح.

(٢) صحيح البخاري (٥٨٧٦)، صحيح مسلم (٢٠٩١).

(٣) صحيح مسلم (٢٠٩٤). وانظر سياق ابن حجر لأحاديث التختُّم في اليمين في فتح الباري (٣٢٦/١٠).

بابُ ما جاءَ في خاتَمِ الذَّهَب، وحِلْيَةِ الذَّهَبِ، والحَرِير، وغَيرِ ذلك

٢٢٢- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو طالب الحافظ، ثنا أبو أحمد؛ جعفر بن محمد بن عبدالله بن مروان الحراني، قال: كتبتُ من كتاب أبي كريمة؛ عبدالله بن وهب بن عمر بن أبي كريمة، قال: حدثني عَمِّي، عن أبيه، عن مُفَضَّل بن مُهَلهَل، عن منصور، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر، قال: بينما[١] النبي ﷺ ذاتَ يومٍ يَخطُب الناس[٢]، إذ جاء[٣] أعرابي، فقال: يا رسول الله، أَكَلَتْنا الضَّبع -يعني: السَّنَة-[٤]. قال: فلكزه الناس، فجلس، ثم قام، فقال: يا رسول الله، أَكَلَتْنا الضَّبع. فالتفَتَ إليه رسول الله ﷺ، فقال: «**غَيرُ هذا أَخوف عَلَيكُم**[٥]**؛ أن تُلهِيَكم الدُّنيا حَتَّى تُصَبَّ عَلَيكم صَبًّا، فيا ليتَ أُمَّتي لا يَلبَسُون الذَّهَب**».

غريبٌ من حديث منصور بن المعتمر، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر، تفرَّد به مُفَضَّل بن مُهَلهَل عنه، ولم نكتبه إلا عن أبي طالب من هذا الوجه[٦].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أبو طالب الحافظ:

حافظ متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٨).

---

(١) في الأطراف: «بينا».

(٢) سقط قوله: «الناس» من الأطراف.

(٣) في الأطراف: «جاءه».

(٤) قال في النهاية (٣/٧٣): «يعني: السَّنَة المُجدِبة، وهي في الأصل الحيوان المعروف، والعرب تكني به عن سنة الجدب».

(٥) كذا في الأصل، ولعله سقط قبل «أخوف»: «أنا»، أو بعدها: «عندي»، أو نحو ذلك مما يُعلم بمراجعة سياقات الحديث عن زيد بن وهب.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦٩٦)، ولم يورد آخر العبارة، ولم يتبين عنده من دون مفضل.

٢- جعفر بن محمد بن عبدالله بن مروان الأموي مولاهم، أبو أحمد، الحراني:

مستور. روى عن أبي كريمة، وروى عنه أبو طالب، وإبراهيم بن محمد المصيصي، وعلي بن أحمد الحراني، ولم أقف في حاله على جرح أو تعديل(١).

٣- عبدالله بن وهب بن عمر بن أبي كريمة، أبو كريمة، الحراني:

مجهول الحال. لم أجده يروي إلا عن عمه عبدالملك، ولا يروي عنه إلا الراوي عنه هنا، وعمر بن أحمد بن خالد بن مسرح الحراني، ولم أقف في حاله على جرح أو تعديل(٢).

٤- عم عبدالله بن وهب: عبدالملك بن عمر بن أبي كريمة الحراني:

مجهول الحال. روى عن أبيه، وروى عنه أبناء أخوَيه: عبدالله بن وهب، ومحمد بن وهب، وإسماعيل بن عبيد، ولم أقف في حاله على جرح أو تعديل(٣).

٥- والد عم عبدالله بن وهب: عمر بن أبي كريمة الحراني:

مجهول الحال. روى عن إدريس بن إسماعيل، وأبي الزبير، والمفضل بن مهلهل، ولم أجد يروي عنه إلا ابنه عبدالملك، ولم أقف في حاله على جرح أو تعديل(٤).

٦- المُفَضَّل بن مُهَلهَل السعدي، أبو عبدالرحمن، الكوفي:

«ثقة ثبت، نبيل عابد»(٥).

٧- منصور بن المعتمر:

ثقة ثبت، وكان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٨- زيد بن وهب الجهني، أبو سليمان، الكوفي:

---

(١) الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٣٩١/١)، أطراف الغرائب والأفراد (٨٢٠)، الكنى، لابن منده (ص٥٩).

(٢) تجريد الأسماء والكنى المذكورة في المتفق والمفترق (٤٠/٢).

(٣) الكنى والأسماء، للدولابي (٣٠٠/١)، تاريخ بغداد (٢٥٦/٧)، تهذيب الكمال (١٥٣/٣).

(٤) انظر الإحالات السابقة.

(٥) تقريب التهذيب (٦٨٦٢).

«مخضرم، ثقة جليل»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، مسلسل بالمجاهيل.

والحديث عن زيد بن وهب إنما يُعرف بيزيد بن أبي زياد -وهو «ضعيف»[٢]-، وقد رواه عن يزيد: شعبة، والثوري، وغيرهما[٣]، وقال البزار بعدما أخرجه من طريقه: «لا نعلم له طريقًا غيرَ هذا الطريق»[٤].

ولم أجد لمنصور روايةً عن زيد بن وهب أصلًا، وإن كان بعضُ مَن ترجم لزيد ذكر أن منصورًا روى عنه[٥]، فلا يبعد أنهم أخذوا ذلك عن هذا الإسناد وأمثاله.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مُفَضَّل بن مُهَلَهَل بالحديث عن منصور بن المعتمر، عن زيد بن وهب، عن أبي ذر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه أبي طالب من هذا الوجه.

---

(١) المصدر نفسه (٢١٥٩).

(٢) المصدر نفسه (٧٧١٧).

(٣) انظر: المسند المصنف المعلل (٣٣٣/٢٧).

(٤) مسند البزار (٣٩٧/٩).

(٥) تاريخ بغداد (٤٤٤/٩)، تهذيب الكمال (١١٣/١٠).

٢٢٣- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو عثمان؛ سعيد بن محمد بن أحمد الخياط، ثنا حُمَيد بن زنجويه، ثنا خضر بن محمد الحَرَّاني، ثنا هُشَيم، عن عُبَيدة، عن ربعي بن حِرَاش، عن حذيفة، قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، أَكَلَتْنا الضَّبع. فقال رسول الله ﷺ: «**إنَّ الدُّنيا سَتُفتَحُ عَلَيكُم، فيا ليتَ أُمَّتي لا يَلبَسُون الحَرِير**».

غريبٌ من حديث عُبَيدة بن مُعَتِّب، عن ربعي بن حِرَاش، عن حذيفة، تفرَّد به هُشَيم بن بَشِير، ولم يروه عنه غير الخضر بن محمد بن شجاع[1]. / [٩٢أ]

○ التخريج:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٩٤٣٧) عن هيثم بن خلف الدوري، عن حميد بن زنجويه، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- سعيد بن محمد بن أحمد، أبو عثمان، الخياط:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٦).

٢- حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبدالله الأزدي، أبو أحمد، ابن زنجويه، وهو لقب أبيه:

«ثقة ثبت، له تصانيف»[2].

٣- الخضر بن محمد بن شجاع، أبو مروان، الجزري، الحراني:

«صدوق»[3].

٤- هُشَيم بن بَشِير:

ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٢).

٥- عُبَيدة بن مُعَتِّب الضبي، أبو عبدالرحيم، الكوفي، الضرير:

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٩٧٠).

(٢) تقريب التهذيب (١٥٥٨).

(٣) المصدر نفسه (١٧٢٠).

«ضعيف، واختلط بأخرة»[١].

٦- ربعي بن حِرَاش:

ثقة عابد مخضرم. سبقت ترجمته في الحديث (٤٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف عبيدة بن معتب، ولم أجد هشيمًا صرَّح بسماعه منه، وإن كان سمع منه في الجملة، فيحتمل أنه دلَّسه.

كما لم أجد لعبيدة بن معتب روايةً سوى هذه عن ربعي بن حراش، فهو إسناد غريب جدًّا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد هُشَيم بن بَشِير بالحديث عن عُبَيدة بن مُعَتِّب، عن ربعي بن حِرَاش، عن حذيفة، وتفرُّد الخضر بن محمد بن شجاع عن هشيم.

ووافقه على ذلك الطبراني، قال: «لم يرو هذا الحديثَ عن عُبَيدة إلا هُشَيم، تفرَّد به الخضر بن محمد، ولا يروى عن حذيفة إلا بهذا الإسناد»[٢].

---

(١) المصدر نفسه (٤٤١٦).

(٢) المعجم الأوسط (١٦٦/٩).

بابٌ في فَرْقِ الشَّعْر

قال تمام في الرابع من «فوائده»: أنا أبو الميمون بن راشد، ثنا أبو زياد؛ ربيعة بن الحارث الـجُبْلاني(١) الحمصي -بدمشق-، ثنا جعفر بن عبدالله السالمي، ثنا إسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن دينار، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، قال: «سَدَل رسولُ الله ﷺ ناصيتَه ما شاء الله -عز وجل-، ثم فَرَقَ [فَرْقَ](٢) أهل الكتاب». عبدالله بن دينار هو الحمصي(٣).

٢٢٤- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا القاضي أبو العباس؛ أحمد بن عبدالله بن نصر، ثنا ربيعة بن الحارث الـجُبْلاني، ثنا جعفر بن عبدالله السالمي، به، ولفظه: «كان رسول الله ﷺ يَسْدُِل ناصيته سَدْلَ أهل الكتاب، ثم فَرَقَ بعد ذلك فَرْقَ العَرَب(٤)».

صحيحٌ من حديث الزهري.

وهو غريبٌ من حديث عبدالله بن دينار البهراني [الحمصي](٥) عنه، تفرَّد به إسماعيل بن عياش عنه، ولا نعلم حدث به عنه غيرَ جعفر بن عبدالله السالمي(٦).

○ التخريج:

أخرجه ابن حبان في الثقات (٧/٣٣) عن أحمد بن عمرو بن جابر،

وعن محمد بن إبراهيم بن خالد،

وعن عياش بن سعيد،

وابن عدي (١٠٦١٨) عن عبدالصمد بن سعيد،

---

(١) وقع في المطبوع: «الحيلاني»، وهو تصحيف، انظر: الأنساب (٣/١٩٩).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وكتب الناسخ موضعه: «كذا»، وتمامه من المطبوع.

(٣) فوائد تمام (٢٣٥)، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨/٦٠).

(٤) قال القاضي عياض في إكمال المعلم (٧/٣٠٢): «سدل الشعر: إرساله، والمراد به هنا عند العلماء: إرسالُه على الجبين، واتخاذه كالقصة، يقال: سدل شعره وثوبه، إذا أرسله ولم يضمّ جوانبه. والفرق: تفريق الشعر بعضِه من بعض. والفرق: تفريقك من كل شيئين».

(٥) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٢٤٦٤).

والخطيب في تاريخ بغداد (٩/٤٣٩) من طريق رائع[١] بن عبدالله المقدسي،

خمستهم (أحمد، ومحمد، وعياش، وعبدالصمد، ورائع) عن ربيعة بن الحارث، به، بنحو لفظ الدارقطني لهم، إلا لرائع فبمثله.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٣١١٠) عن بكر بن سهل، عن محمد بن أبي السري، عن آدم بن أبي إياس، عن إسماعيل بن عياش، به، بنحوه، وزاد: «وكان رسول الله ﷺ إذا شكَّ في أمرٍ يعمله المشركون وأهل الكتاب، ما لم يأتِ به وحي، عمل بعمل أهل الكتاب».

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عبدالله بن نصر بن بُجَير بن عبدالله بن صالح بن أسامة، أبو العباس، الذهلي، القاضي:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان من شيوخ القضاة ومتقدميهم، ولي قضاء البصرة وواسط وغيرهما من البلدان، وكان ثقة»[٢].

٢- ربيعة بن الحارث بن عبيد -ويقال: ابن عبدالله- بن الحارث الجُبْلاني، أبو زياد، الحمصي، القاضي:

مستور. روى عن أحمد بن حنبل، وعتبة بن السكن، وعبدالله بن عبدالجبار الخبائري، وغيرهم، وروى عنه النسائي، وأبو عوانة، وأبو الميمون ابن راشد، وعبدالصمد بن سعيد الحمصي، وجماعة، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[٣].

٣- جعفر بن عبدالله السالمي:

ضعيف. وهَّمه ابن منده وأبو نعيم في حديثٍ خَطَؤُهُ فيه شديد، وقال ابن حجر فيه وفي اثنين معه: «الثلاثة ضعفاء»[٤].

---

(١) كذا في المطبوع، وضبطه ابن نقطة في تكملة الإكمال (٢/٦٧٤) بياء بعد الألف: «رايع»، ولعله من باب تسهيل الهمزة.

(٢) تاريخ بغداد (٥/٣٧٨)، تاريخ الإسلام (٧/٤٥٥).

(٣) تاريخ دمشق (١٨/٥٩)، تاريخ الإسلام (٦/٥٤٥).

(٤) معرفة الصحابة، لأبي نعيم (١/١٩٩)، الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لمغلطاي

٤- إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي، أبو عتبة، الحمصي:

«صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّطٌ في غيرهم»[1].

٥- عبدالله بن دينار البهراني، الأسدي، أبو محمد، الحمصي:

«ضعيف»[2].

٦- الزهري:

الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٧- عبيدالله بن عبدالله بن عتبة:

ثقة فقيه ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٥).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الضعف، لضعف جعفر بن عبدالله السالمي، إلا أنه توبع عن إسماعيل بن عياش، حيث رواه الطبراني عن بكر بن سهل -وفيه ضعف[3]-، عن محمد بن أبي السري -وهو «صدوق عارف، له أوهام كثيرة»[4]-، عن آدم بن أبي إياس -وهو «ثقة عابد»، كما مرَّ في الحديث (١٢٦)-، عن إسماعيل بن عياش، به. وهذا إسنادٌ ضعيفٌ -كما هو ظاهر-، لكنه صالحٌ في المتابعات.

والحديث -كما قال الدارقطنيُّ- صحيحٌ عن الزهري، مخرَّج في الصحيحين من طريقين عنه[5]، وإنما أراد الدارقطنيُّ هنا حديثَ عبدالله بن دينار بخصوصه، لكونه كان

(١٦٣/٢)، الإصابة (٣٦/١٠). وعبارة ابن حجر في الإصابة فيها اضطراب، ويحتمل أنها من كلام ابن منده.

(١) تقريب التهذيب (٤٧٣).

(٢) المصدر نفسه (٣٣٠١).

(٣) انظر: لسان الميزان (٣٤٤/٢).

(٤) تقريب التهذيب (٦٢٦٣).

(٥) صحيح البخاري (٣٥٥٨، ٣٩٤٤، ٥٩١٧)، صحيح مسلم (٢٣٣٦).

«عزيز الحديث جدًّا» -كما قال ابن حبان قبل أن يخرّج حديثه هذا-[١].

تنبيه: جاء اللفظ الذي أخرجه تمام في فوائده مخالفًا لألفاظ الحديث في عامَّة طرقه، فجعل الفَرق من عمل أهل الكتاب، والصحيح أنه للعرب، وأما السدل فلأهل الكتاب.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن عياش بالحديث عن عبدالله بن دينار البهراني الحمصي، عن الزهري، عن عُبَيدالله بن عبدالله بن عتبة، عن ابن عباس، وذكر أنه لا يعلم حدث به عنه غير جعفر بن عبدالله السالمي.

ووافقه الطبرانيُّ على الشق الأول من كلامه، لكنه خالفه في الثاني، قال: «لم يرو هذا الحديثَ عن عبدالله بن دينار البهراني إلا إسماعيل، ولا عن إسماعيل إلا آدم، تفرَّد به محمد»[٢].

وواقعُ الرواية ينفي تفرُّد آدم بن أبي إياس بالحديث عن إسماعيل بن عياش، بل الحديث من حديث جعفر بن عبدالله السالمي عن إسماعيل أشهر، إلا إن أراد الطبرانيُّ تفرُّدَ آدم بالزيادة الطويلة المذكورة آنفًا في التخريج، فذلك محتملٌ حينئذٍ.

وكذلك يُثبِت واقعُ الرواية أنه رواه غيرُ جعفر بن عبدالله السالمي عن إسماعيل، فقد جاءت رواية آدم بن أبي إياس بإسنادٍ صالح في المتابعات، فيمكن تعقُّب حكم الدارقطني بها، إلا أن عبارة الدارقطني كانت أسلم، فإنه نفى علمه بالمتابعة، ولم ينفِ المتابعة رأسًا كما فعل الطبراني.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الثقات (٧/٣٣).

(٢) المعجم الأوسط (٣/٢٦٩).

بابُ الأَخْذِ مِن الشَّارِب

٢٢٥- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري، ثنا جعفر بن حبيب، ثنا عبدالله بن رُشَيد، أنا حفص بن عمر، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، قال: قيل لابن عمر: إنك تُحفِي شارِبَك؟ قال: «رأيتُ النبيَّ ﷺ يَفعَلُه».

غريبٌ من حديث عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به [١] عبدالله بن رُشَيد، عن حفص بن عمر، عنه[٢].

○ التخريج:

رواه عبيدالله بن عمر، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر:

أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في الآثار (٣٢١) -ومن طريقه أبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص١٨٠)- عن أبي حنيفة،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٧/٤٤) عن عبدالعزيز بن أبي سلمة الماجشون،

كلاهما (أبو حنيفة، والماجشون) عن عبيدالله بن عمر، به، بلفظٍ ليس فيه ذكر إحفاء الشارب، بل فيه أن ابن عمر سئل عن أربع خصال، هي: استلام الركنين اليمانيين، ولبس النعال السبتية، والصبغ بالصفرة، والإهلال يوم التروية، فأجاب بنحو جوابه.

الوجه الثاني: عبيدالله بن عمر، عن سعيد المقبري، عن ابن عمر:

أخرجه أبو يوسف في الآثار (٥٣٣)،

وابن سعد في الطبقات (١/٤٤٩) عن عفان، وابن عبدالبر في التمهيد (٢١/٨٠) من طريق موسى بن إسماعيل، كلاهما عن حماد بن سلمة،

وابن سعد في الطبقات (٤/١٧٩) عن عبدالله بن نمير،

---

(١) وقع هنا في الأصل: «عنه»، وليست في الأطراف، وهي مقحمة، إذ ستأتي في موضعها آخرَ الكلام.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٣٦٢).

وابن أبي شيبة (٢٦٦٧٤) -وعنه ابن ماجه (٣٦٢٦)- عن أبي أسامة -هو حماد بن أسامة-،

وأحمد (٤٧٦٣)، وأبو عوانة (٣٥٤٩)، والبيهقي في شعب الإيمان (٥٩٨٤)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والنسائي في المجتبى (١٢٢، ٢٩٧٢)، والكبرى (١١٧، ٣٩١٧)، من طريق ابن إدريس،

والطبري في تهذيب الآثار (٩٢٠/مسانيد العشرة) من طريق المعتمر،

والطبراني (١٣٣١٥) من طريق عبدالله بن رجاء المكي،

وأبو نعيم في مسند أبي حنيفة (ص١٧٩) من طريق زفر بن الهذيل، وأبي يحيى الحماني، وعلَّقه الدارقطني في العلل (٤٥/٧) عن النعمان بن عبدالسلام، ثلاثتهم (زفر، والحماني، والنعمان) عن أبي حنيفة،

تسعتهم (أبو يوسف، وحماد بن سلمة، وابن نمير، وأبو أسامة، والقطان، وابن إدريس، والمعتمر، وابن رجاء، وأبو حنيفة) عن عبيدالله بن عمر، به، على اختلافٍ بينهم في جعل المقبري يرويه عن عبيد بن جريج، أو يحكي قصة سؤال عبيدٍ لابن عمر، ولم يذكر إحفاءَ الشارب إلا حماد بن سلمة -في رواية عفان عنه-، وأما الباقون ففي لفظهم أن ابن عمر سئل عن أربع خصال، هي: استلام الركنين اليمانيين، ولبس النعال السبتية، والصبغ بالصفرة، والإهلال يوم التروية. وقد اختصره بعضهم، وقطَّعه بعض المصنِّفين.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن نوح الـجُنْدَيْسابوري:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٢- جعفر بن حبيب:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٣- عبدالله بن رُشَيد:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٤- حفص بن عمر بن ناجية الجنديسابوري، القناد:

ضعيف جدًّا. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: «متروك»[(١)].

٥- عُبَيدالله بن عمر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٠).

٦- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال حفص بن عمر، ومخالفته في الإسناد والمتن:

أما الإسناد، فإن جُلَّ أصحاب عبيدالله بن عمر -وفيهم الحفاظ الأثبات، كيحيى القطان، وأبو أسامة، وابن نمير، وابن إدريس- يروون القصةَ عنه، عن سعيد المقبري، عن ابن عمر، وبعضهم يُدخِل السائلَ (عبيد بن جريج) في الإسناد.

ولم يتابَع حفصَ بنَ عمر على جعله عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، إلا من طريق اثنين:

١- أبو حنيفة، فيما رواه محمد بن الحسن عنه، قال أبو نعيم الأصبهاني: «لم يروه عن عبيدالله، عن نافع، إلا محمد بن الحسن»[(٢)]، يقصد: من حديث أبي حنيفة.

وخولف محمد بن الحسن، فرواه زفر بن الهذيل، وأبو يحيى الحماني، والنعمان بن عبدالسلام، عن أبي حنيفة، عن المقبري، كرواية الجماعة، وهو الصواب.

---

(١) لسان الميزان (٣/٢٣٦). تنبيه: وقع في اللسان وأصله أنه روى «عن عبدالله بن رشيد»، والصواب أنه روى «عنه عبدالله بن رشيد»، انظر: سؤالات البرقاني (١٢٠)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/٤٧٤).

(٢) مسند أبي حنيفة (ص١٨٠).

٢- عبدالعزيز الماجشون، وروايته علَّقها الدارقطني، ولم أجدها موصولة، وهي تخالف رواية عامةَ أصحاب عبيدالله الثقات -كما سلف-، ولعل الوهم فيها ممن دون الماجشون.

والحديث محفوظٌ عن المقبري من غير رواية عبيدالله بن عمر، وهو مخرَّج في الصحيحين من حديث مالكٍ عنه(١).

وأما المتن، فإن أصحابَ عبيدالله بن عمر الحفاظَ المذكورين يجعلونه بسؤال ابن عمر عن أربع خصال ليس منها إحفاء الشارب.

ولم يذكر إحفاء الشارب عن عبيدالله إلا حماد بن سلمة، على أنه اختُلف عنه، فرواه عفان كذلك، ورواه موسى بن إسماعيل بذكر تصفير اللحية.

وكلا الراويين عن حماد بن سلمة ثقة ثبت(٢)، فهذا من اضطراب حماد، وقد قال الإمام مسلم: «وحمادٌ يُعَدُّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت...، فإنه يخطئ في حديثهم كثيرًا»(٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن رُشَيد، عن حفص بن عمر، بالحديث عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

وقد مرَّ في الدراسة أنه جاءت متابعاتٌ ضعيفةٌ لحفص في إسناده، وفي متنه، إلا أنه ليس منها ما تابعه في إسناده ومتنه معًا.

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بها الدارقطني في حكمه بتفرده في ذلك. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) صحيح البخاري (١٦٦)، صحيح مسلم (١١٨٧).

(٢) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٤٦٢٥، ٦٩٤٣).

(٣) التمييز (ص٢١٨).

بابُ ما جاءَ في الخِضَاب

٢٢٦- قال الدارقطني في السابع: حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، ثنا جابر بن كُرْديّ، ثنا أبو سفيان الحِمْيَري، ثنا الضَّحَّاك بن حُمْرة، عن غيلان بن جامع، عن إياد بن لَقِيط، عن أبي رمثة، قال: «كان رسول الله ﷺ يخضِب بالحناء والكتم، وكان شعرُه يبلغ كتفَيه -أو: منكبَيه. الشكُّ من أبي سفيان-».

غريبٌ من حديث غيلان بن جامع المحاربي، عن إياد بن لَقِيط، عن أبي رمثة، تفرَّد به الضَّحَّاك بن حُمْرة عنه[1]. / [٩٢ب]

○ **التخريج:**

أخرجه أسلم بن سهل الواسطي -بحشل- في تاريخ واسط (ص١٣٣)،

والطبري في تهذيب الآثار (٩١١/مسانيد العشرة)، وفي تاريخه (١٨٢/٣)،

كلاهما (بحشل، والطبري) عن جابر بن كردي، به، بمثله، وهو عند بحشل مختصرٌ بالجملة الثانية منه فحسب. إلا أن بحشلًا جعله عن إياد بن لقيط، عن أبيه.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زياداته على المسند (١٧٧٦٩)، والطبري في تهذيب الآثار (٩١١/مسانيد العشرة)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢٣٨/١)، من طريق محمد بن عبدالله المخرمي،

وعبدالله بن أحمد في زياداته على المسند (١٧٧٧٢)، والمحاملي في أماليه (٥٠٢/ رواية ابن البيع)، عن محمد بن حسان الأزرق،

وأسلم بن سهل -بحشل- في تاريخ واسط (ص١٣٣) عن أحمد بن سهل بن علي،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (٧٣٣، ٩٧٦) عن زياد بن أيوب،

والطبراني في الكبير (٢٨٤/٢٢، ١٩٥/٢٣) من طريق أبي مسعود؛ أحمد بن الفرات،

وابن عدي في الكامل (٩٦٤٤) من طريق عقبة بن مكرم،

والقفال في شمائل النبوة (١١٤) من طريق طليق بن محمد بن السكن،

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٧٢٤)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٦أ].

والبيهقي في دلائل النبوة (١/٢٣٨) من طريق عبيدالله بن سعيد،

ثمانيتهم (المخرمي، والأزرق، وأحمد بن سهل، وزياد بن أيوب، وأبو مسعود، وعقبة، وطليق، وعبيدالله بن سعيد) عن أبي سفيان الحميري، به، بنحوه، تامًّا ومختصرًا. إلا أن أحمد بن سهل جعله عن إياد بن لقيط، عن أبيه.

○ رجال الإسناد:

١- علي بن عبدالله بن مبشر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥).

٢- جابر بن كُرْديّ الواسطي، البزاز:

«صدوق»[١].

٣- أبو سفيان الحِمْيَري: سعيد بن يحيى بن مهدي بن عبدالرحمن، الواسطي، الحذاء:

«صدوق وسط»[٢].

٤- الضحَّاك بن حُمْرة الأُملوكي، الواسطي:

«ضعيف»[٣].

٥- غيلان بن جامع بن أشعث المحاربي، أبو عبدالله، الكوفي، قاضيها:

«ثقة»[٤].

٦- إيَاد بن لَقِيط السَّدوسي:

«ثقة»[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (٨٧٥).

(٢) المصدر نفسه (٢٤١٧).

(٣) المصدر نفسه (٢٩٦٦).

(٤) المصدر نفسه (٥٣٦٨).

(٥) المصدر نفسه (٥٨٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف الضحاك بن حمرة، وتفرُّده به عن غيلان بن جامع، عن إياد بن لقيط.

وإذا عُلِم أن حديث أبي رمثة في صفة النبي ﷺ مشهور، رواه جماعةٌ عن إياد بن لقيط، منهم سفيان الثوري -في إمامته وجلالته-، ورواه غيرُ إيادٍ عن أبي رمثة[(١)]، ولم يَسُقه أيٌّ منهم سياقةَ الضحاك بن حمرة، فلم يذكروا الكتم، ولا ذكر أيٌّ منهم الجملةَ الثانية التي فيها مبلغُ شَعر النبي ﷺ، عُلم أن رواية الضحاك منكرةٌ بهذه المخالفات[(٢)].

وقد ألمح أبو القاسم البغوي إلى إشكال هذه الرواية حين نصَّ على أن راويَها «زاد في لفظه»[(٣)]، وكذا أخرجها ابن عدي في مناكير الضحاك بن حمرة.

هذا، وقد وقع في رواية أسلم بن سهل عن جابر بن كردي وأحمد بن سهل بن علي -قرنهما-، عن أبي سفيان الحميري، أنه من رواية إياد بن لقيط، عن أبيه، قال الحافظ ابن حجر: «وهو وهم...، قال أبو بكر بن سمعان الحافظ -الراوي عن أسلم-: «كذا وقع، وإنما هو إياد بن لقيط، عن أبي رمثة»[(٤)]»[(٥)]، ويحتمل أنه تحريفُ نسخة، لا خطأُ رواية، خصوصًا مع تقارب رسم «أبي رمثة» و«أبيه» عند الاستعجال والمشق، وإلا فالحديث معروفٌ عن جابر بن كردي، وعن أبي سفيان الحميري، من مسند أبي رمثة.

---

(١) انظر: تحفة الأشراف (٩/٢٠٨-٢٠٩)، إتحاف المهرة (١٤/٢٥٩، ٢٦١)، المسند المصنف المعلل (٢٧/٥٠٩-٥١٤).

(٢) تنبيه: أسند عبدالله بن أحمد بن حنبل في زياداته على مسند أبيه روايةَ الضحاك هذه، ثم أعقبها برواية ابن أبجر، عن إياد بن لقيط، عن أبي رمثة، فساق قطعةً من متنه، ثم قال: «وذكره»، فاعتمد ابنُ حجر على ذلك في تخريج رواية ابن أبجر تحت متن رواية الضحاك في أطراف المسند (٦/٢٢٧)، وعنه في إتحاف المهرة (١٤/٢٦٣). والواقع أن متن ابن أبجر محفوظٌ من الطريق التي أخرجها عبدالله، ومن طرقٍ أخرى عنه، وليس في أيٍّ منها لفظُ الضحاك المذكور. والظاهر أن مقصود عبدالله بقوله: «ذكره»: أنه ذكر بقيةَ حديث ابن أبجر المسوق آنفًا، حيث أخرجه أحمد قبل هذا الموضع بقليل.

(٣) معجم الصحابة (٢/٣٦٧).

(٤) تاريخ واسط (ص١٣٣).

(٥) الإصابة (٩/٤٠٥).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الضحَّاك بن حُمْرة بالحديث عن غيلان بن جامع المحاربي، عن إياد بن لَقِيط، عن أبي رمثة.

ووافق في استغراب الحديث -جملةً- شيخَه أبا القاسم البغوي، وزاد أبو القاسم تفرُّدَ أبي سفيان الحميري، قال: «ولا أعلم روى هذا الحديثَ غيرُ أبي سفيان الحميري، وهو غريب»[1].

(١) معجم الصحابة (١٧٣/٢).

بابُ قبُولِ الهَدِيَّةِ مِن الطِّيْب

٢٢٧- قال الدارقطني في الخامس: أخبرنا أبو بكر النيسابوري، ثنا أبو زرعة الرازي؛ (عُبَيدالله)(١) بن عبدالكريم، ثنا بشر بن (عُبَيس)(٢) بن مرحوم، ثنا (نافع)(٣) بن خارجة -مولى الجحشيين-، عن أبيه، عن جده، عن [محمد بن](٤) عبدالله بن جحش، عن زينب -زوج النبي ﷺ-، عن النبي ﷺ، قال: «**اقبَلُوا الكَرَامَة، وأفضَلُ الكَرَامَةِ: الطِّيْب، أخفُّه مَحْمَلًا، وأطيَبُه رائحةً**».

غريبٌ من حديث زينب، عن النبي ﷺ، تفرَّد به نافع بن خارجة بهذا الإسناد، ولا نعلم حدث به عنه غيرَ بشر بن (عُبَيس)(٥).

○ التخريج:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٦٢٨٩)، وأبو نعيم في معجم الصحابة (٧٤٢٩) -ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٦٨)-، من طريق محمد بن علي الصائغ، عن بشر بن عبيس، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أبو بكر النيسابوري:

(١) وقع في الأصل: «عبدالله»، والصواب المثبت من مصادر ترجمته.

(٢) وقع في الأصل هنا وفي تعليق الدارقطني: «عنبس»، ووقع في الأطراف: «عيسى»، وصوَّبه المحقق في الحاشية إلى المثبت من مصادر التخريج، ومصادر ترجمة الراوي، وهو الصواب.

(٣) وقع في الأصل: «بشر»، وهو سهو لعله لانتقال النظر من الراوي السابق، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه، والأطراف، ومصادر التخريج، ومصادر ترجمة الراوي.

(٤) سقط من الأصل، وتمامه من مصادر التخريج، ولا بد منه، لأن طبقة الراوي عنه لا تلحق عبدَالله بنَ جحش، الذي استشهد في أحد -رضي الله عنه-، وابنه محمد معروفٌ بالرواية عن عمَّته زينب، ولو ثبت ما سيأتي من احتمال أن الراوي عنه هنا هو نافع بن أبي نافع البزاز، فإن نافعًا يروي عن أبي أحمد بن جحش -أخي عبدالله- بواسطة -كما في تلخيص المتشابه (١٦١٢)-، مع أن أبا أحمد بقي إلى خلافة عمر -كما في ثقات ابن حبان (٣/٣٠٦)-.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٥٨٧٥)، ولم يُبرز من إسناده إلا نافعًا وبشرًا.

ثقة حافظ متقن فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٢- عُبَيدالله بن عبدالكريم بن يزيد بن فروخ، أبو زرعة، الرازي:

«إمام حافظ ثقة مشهور»[١].

٣- بشر بن عُبَيس بن مرحوم - وقد يُنسب إلى جده- بن عبدالعزيز، البصري، نزيل الحجاز، العطار:

«صدوق يخطئ»[٢].

٤- نافع بن خارجة بن نافع، مولى آل جحش:

مجهول الحال. لم أقف على مَن يروي عنه سوى بشر بن عبيس بن مرحوم، وقد أسند البخاريُّ عن بشرٍ تاريخَ وفاته، ثم قال: «سمع أباه، عن جده»[٣]، ولم أقف فيه على أكثر من ذلك، ولا على ذِكره في غير هذا الحديث.

٥- خارجة بن نافع:

مجهول العين. لم أجد له راويًا سوى ابنه، ولا ذكرًا إلا في هذا الحديث.

٦- نافع:

ثقة -إن كان هو نافع بن أبي نافع-. في المدنيين راوٍ يُعرف بنافع بن أبي نافع البزاز، مولى أبي أحمد؛ عبدالله بن جحش -أخي زينب بنت جحش-، يروي عن أبيه، وأبي هريرة، ويروي عنه أبو حازم؛ سلمة بن دينار، وابن أبي ذئب، وهذا قال فيه ابن معين: «ثقة»، وقال ابن حبان: «من ثقات أهل المدينة»[٤].

والطبقة مقاربة، والولاء واحد، فيحتمل أنه هو.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٣١٦).

(٢) المصدر نفسه (٦٩٥).

(٣) التاريخ الأوسط (١٣٧٨).

(٤) انظر: تاريخ الدوري عن ابن معين (١٩٠/٣)، تاريخ ابن أبي خيثمة (٢١٤/٢/السِّفر الثالث)، الجرح والتعديل (٤٥٣/٨)، مشاهير علماء الأمصار (ص١٢٨)، ثقات ابن حبان (٤٦٨/٥)، تلخيص المتشابه (٨٣٣/٢)، تهذيب التهذيب (٢٠٩/٤)، تقريب التهذيب (٧٠٨٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة خارجة بن نافع وأبيه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد نافع بن خارجة بالحديث عن أبيه، عن جده، عن محمد بن عبدالله بن جحش، عن زينب بنت جحش، عن النبي ﷺ، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير بشر بن عُبَيس عن نافع.

ووافقه على ذلك الطبراني، قال: «لا يروى هذا الحديث عن زينب إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به بشر بن عبيس»[١].

(١) المعجم الأوسط (٦/٢٣٩).

كتاب الإمارة /

[٩٣أ]

بابُ إِكرَامِ الإمَامِ العَادِلِ وأَهلِ الخَير

٢٢٨- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو بكر؛ يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى البَزَّاز، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا الحكم بن ظُهَير، عن علقمة بن مَرْثَد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ مِن حَقِّ إجلال**(١) **اللهِ على العِبَاد ثلاثًا: إكرامَ الإمامِ المُقسِطِ، و(ذي)**(٢) **الشَّيْبَةِ المسلمِ، وحامِلِ كِتَابِ الله غَيرِ الجافي عنه، ولا الغالي (فيه)**(٣)».

غريبٌ من حديث علقمة بن مَرْثَد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، تفرَّد به الحكم بن ظُهَير عنه(٤). / [٩٤أ]

○ التخريج:

أخرجه الروياني في مسنده (١٢) عن محمد بن إسحاق،

وابن عدي في الكامل (٤١٩٦) عن إسحاق بن عبدالله الكوفي،

كلاهما (محمد، وإسحاق) عن الحسن بن عرفة، به، بنحوه.

وأخرجه أبو سعيد النقاش في مجلس من أماليه [٤٧ب]، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٥٦/٢)، من طريق يحيى بن عبدالحميد الحماني، عن الحكم بن ظهير، به، بمثله، بتمامه للخطيب، وبذكر إكرام حامل القرآن فقط للنقاش.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١٧١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

---

(١) وقع في الأطراف: «جلال»، وكلا الصيغتين جاء في المصادر، ولكليهما وجه.

(٢) وقع في الأصل: «ذو»، والوجه الإعرابي هو المثبت.

(٣) وقع في الأصل: «عنه»، ولعله سهو وانتقال ذهن، والصواب المثبت من السياق، ومصادر الرواية.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١٥١٦)، اللآلئ المصنوعة (١٣٩/١).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الحكم بن ظهير -وهو «متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين»-، وقد أخرجهُ ابن عدي في ترجمته مع أحاديثَ أُخَر، وقال: «وهذه الأحاديث عن علقمة بن مرثد لا يحدث بها إلا الحكم بن ظهير عنه، وللحكم غير ما ذكرنا من الحديث، وعامة أحاديثه غير محفوظة»(١).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحكم بن ظهير بالحديث عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

وهو بذلك يوافق ابن عدي، حيث حكم بتفرد الحكم عن علقمة في هذا الحديث وأحاديث أخرى -كما سبق-.

ووافقهما النقاش، فقال عقب إخراجه: «لا أعلم أحدًا رواه عن بريدة بن الحصيب غير ابنه، تفرَّد به الحكم عن علقمة»(٢).

---

(١) الكامل (٣/٢٤٥).

(٢) مجلس من أماليه [٤٧ب].

بابُ ما جاءَ في الجَمَاعَة

٢٢٩- قال الدارقطني في الأول: حدثنا القاضي أبو جعفر؛ [أحمد بن][١] إسحاق بن البهلول، حدثني أبي.

وثنا أبو بكر الأزرق[٢]؛ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول، حدثني جدي: ثنا محمد بن يعلى، حدثني (سليمان)[٣] العامري، عن الشيباني، عن زياد بن عِلاقة، عن أسامة بن شريك: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**يَدُ اللهِ على الجَمَاعَة، فإذا شَذَّ الشَّاذُّ مِنهُم اختَطَفَتْهُ الشَّيَاطِينُ كما يَختَطِفُ الذِّئبُ الشَّاةَ[٤] مِن الغَنَم**».

غريبٌ من حديث زياد بن عِلاقة، عن أسامة بن شريك، وهو غريبٌ من حديث أبي إسحاق الشيباني، عن زياد بن عِلاقة، تفرَّد به سليمان العامري عنه -وهو: سليمان بن عمرو بن عبدالله[٥] بن وهب؛ أبو داود النخعي-، وتفرَّد به محمد بن يعلى -ويعرف بزُنْبُور[٦]- عنه[٧]. / [٩٥أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في تلبيس إبليس (٧) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، عن أحمد بن إسحاق بن البهلول، به، بمثله.

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، ومن مرويات الدارقطني عن هذا الشيخ مع تلقيبه بالقاضي وتكنيته بأبي جعفر، ومن السياق الذي يقتضي أنه وابنَ أخيه يرويان معًا عن أبيه إسحاق بن البهلول، ومن مصادر ترجمته.

(٢) وضع هنا في الأصل علامة «صح»، يظهر أنه لبيان اتصال السياق، وأنه لم تسقط كلمة «ثنا»، أو «عن»، أو نحوها، وإنما أبو بكر الأزرق هو يوسف المذكور عقيبه.

(٣) وقع في الأصل: «سليم»، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه، والرواية من طريق الدارقطني.

(٤) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، ولعله ظن من السياق أن الصواب هنا: «الشاذ»، وما كتبه هو الصواب الوارد في الرواية من طريق الدارقطني، ومصادر التخريج.

(٥) سقط قوله: «بن عبدالله» من الأطراف.

(٦) وقع في الأطراف: «بابن نبور»، وهو تحريف، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (٥٩٠).

وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٤٤) عن محمد بن عبدالرحمن، عن أحمد بن إسحاق بن البهلول، به، بمثله، غير أنه قال في آخره: «كما يختطف الشاةَ ذئبُ الغنم».

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٤٠١٥٦)، ومسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٣٤٣٨)-، ومن طريقه ابن أبي عاصم في السنة (١١٤٠)، والطبراني (٤٨٨)-، وأحمد بن منيع، وأبو يعلى، في مسنديهما -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٣٤٣٨)-، وابن أبي عاصم في السنة (١١٤١)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٤٨٧)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٤٣)، من طريق مجالد،

وابن أبي عاصم في السنة (٨١)، وابن قانع في معجم الصحابة (١/١٣)، والطبراني في الكبير (٤٨٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٥)، والخطيب في المتفق والمفترق (١٠١٩)، وفي تلخيص المتشابه (١/٢١٤)، من طريق عبدالأعلى بن أبي المساور،

والنسائي في المجتبى (٤٠٥٩)، والكبرى (٣٤٧٢) -وعنه الطحاوي في شرح مشكل الآثار (٢٣٢٩)-، وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤/٣٤٣٨)-، والطبراني (٤٨٧)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٧٤)، والخطيب في تالي تلخيص المتشابه (١٥٧)، من طريق زيد بن عطاء بن السائب،

وأبو عوانة (٧٥٨٧) من طريق أبي شيبة -هو إبراهيم بن عثمان-،

وأبو عوانة (٧٥٨٨)، وابن البختري في الرابع من حديثه (٤٧)، وابن بطة في الإبانة الكبرى (١/٣٠١)، من طريق شريك بن عبدالله،

خمستهم (مجالد، وعبدالأعلى بن أبي المساور، وزيد بن عطاء، وأبو شيبة، وشريك) عن زياد بن علاقة، به، بمثله لعبدالأعلى بن أبي المساور -فحسب-، وبمتنٍ مغاير لبقيتهم، لفظُ مجالدٍ فيه: «من فرَّق بين أمتي وهم جميع، فاضربوا رأسه كائنًا من كان»، وللباقين مثل هذا أو نحوه.

إلا أنه وقع في رواية شريك شكٌّ في صحابي الحديث بين أسامة بن شريك، وعرفجة.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن إسحاق بن البهلول، أبو جعفر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٢- إسحاق بن البهلول:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٣- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول بن حسان التنوخي، أبو بكر، الأنباري المولد، البغدادي الدار، الأزرق، الكاتب:

ثقة جليل. قال أبو القاسم التنوخي: «كان كاتبًا جليلًا، متخشّنًا في دينه، أمّارًا بالمعروف»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[١].

٤- محمد بن يعلى السلمي، أبو ليلى، الكوفي، لقبه زُنْبُور:

«ضعيف»[٢].

٥- سليمان العامري: سليمان بن عمرو بن عبدالله بن وهب النخعي، أبو داود، الكوفي:

كذاب وضاع. قال الحافظ ابن حجر: «كذَّبه ونَسَبه إلى الوضع من المتقدمين والمتأخرين ممن نُقل كلامُهم في الجرح، أو ألَّفوا فيه، فوق الثلاثين نفسًا»[٣].

٦- سليمان بن أبي سليمان الشيباني، أبو إسحاق، الكوفي:

«ثقة»[٤].

٧- زياد بن عِلاقة:

ثقة رمي بالنصب. سبقت ترجمته في الحديث (٣٧).

---

(١) تاريخ بغداد (٤٧١/١٦)، تاريخ الإسلام (٥٨٤/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٦٤١٢).

(٣) لسان الميزان (٤/١٦٣-١٦٦).

(٤) تقريب التهذيب (٢٥٦٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، لحال أبي داود النخعي[١]، والظاهر أنه سرق حديثَ عبدالأعلى بن أبي المساور، عن زياد بن علاقة، فركَّبه على أبي إسحاق الشيباني، يدلُّ على ذلك تطابُق المتن في روايتيهما.

وابن أبي المساور «متروك، كذبه ابن معين»[٢]، فالحديث بهذا المتن باطل، يؤكده أن المحفوظَ عن زياد بن علاقة في باب مفارقة الجماعة: حديثه عن عرفجة -رضي الله عنه-، سمع النبي ﷺ يقول: «إنه ستكون هنات وهنات، فمن أراد أن يفرق أمر هذه الأمة وهي جميع، فاضربوه بالسيف كائنًا من كان»، وقد أخرجه مسلم في صحيحه من طريق شعبة، وأبي عوانة، وشيبان، وإسرائيل، وعبدالله بن المختار، عن زياد[٣].

وجُلُّ هؤلاء حفاظٌ أثباتٌ، ورواياتهم مخرَّجةٌ في الصحيح، وبه يتبيَّن أن من روى هذا المتنَ عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، فقد أخطأ، وهُم -كما وضَّحه التخريج-: مجالد -و«ليس بالقوي»، كما مرَّ في الحديث (٥١)-، وزيد بن عطاء بن السائب -وهو «مقبول»[٤]، أي: إذا توبع-، وأبو شيبة -وهو «متروك الحديث»، كما مرَّ في الحديث

---

(١) ولرداءة حاله دلَّسه محمد بن يعلى -زُنْبُور-، وسمَّاه «سليمان العامري»، فاضطرَّ الدارقطني إلى بيان اسمه ونسبه وكنيته التي يشتهر بها، وكذلك بيَّنه الخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق -كما سيأتي-. ولم أقف على تمام نسب أبي داود النخعي، إلا أن من بطون النخعيين -كما في اللباب في تهذيب الأنساب (٣٠٦/٢)-: عامر بن سعد بن مالك بن النخع، فيحتمل أن زنبورًا نَسَبَه إلى هذا الجد. ولا يشكل على ذلك أن الخطيب قال في ترجمة أبي داود من تاريخ بغداد (٢٠/١٠): «ابن عم شريك بن عبدالله القاضي»، ونَسَبُ شريكٍ لا ينتهي إلى ذلك الجد -كما في النسب الكبير، لابن الكلبي (٢٩٤/١)، وطبقات ابن سعد (٣٧٨/٦)-، إذ الظاهرُ أن الخطيبَ اقتبس ذلك من قولٍ لشريك أسنده في ترجمة أبي داود (٢٢/١٠)، وفيه: «ما لقينا من ابن عمنا...»، وهذا إنما المراد به: العم الأعلى، يؤكده أن شريكًا لا يلتقي في آبائه الأوائل مع أيٍّ من آباء أبي داود، ويؤيده أن القول حُكي -كما في الجرح والتعديل (١٣٢/٤)- بلفظ: «ابن عمٍ لنا».

(٢) تقريب التهذيب (٣٧٣٧).

(٣) صحيح مسلم (١٨٥٢).

(٤) تقريب التهذيب (٢١٤٦).

(٢٥)-، وشريك -وهو «صدوق يخطئ كثيرًا»، كما مرَّ في الحديث (٣٢)-، إلا أن شريكًا قارب، فشكَّ في الصحابي بين أسامة بن شريك، وعرفجة، والصواب الثاني بلا إشكال، لثقة رواتهم وحفظهم، ولضعف رواة الأول -كما تبيَّن آنفًا-[١].

هذا، وقد جاء في مجلسٍ من أمالي الشيخ الثاني للدارقطني في هذا الحديث، وهو أبو بكر الأزرق، أنه قال: ثنا جدي، ثنا محمد بن يعلى، قال: ثنا سليمان العامري، عن سليمان الشيباني، عن عرفجة، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «من أدركتم يريد أن يفرق أمتي وهم جميع، فاضربوا عنقه كائنًا من كان»[٢].

وقد أخرجه الخطيب البغدادي من طريق أبي بكر الأزرق -إملاءً-، فساقه بمثله إسنادًا ومتنًا، ثم أسند عن محمد بن علي بن الفتح، عن الدارقطني، قال: «غريب من حديث الشيباني، تفرد به سليمان بن عمرو؛ أبو داود النخعي -وهو ضعيف الحديث-، ولا أعلمه رواه عنه إلا محمد بن يعلى -يُلقَّب زُنْبُورًا-، ولا حدث به عن ابن[٣] زُنْبُور -فيما أعلم- غير إسحاق بن بهلول»[٤].

وظاهرُ هذا وقوعُ الاختلاف بين رواية الدارقطني عن أبي بكر الأزرق، وبين ما أملاه أبو بكر، حيث رواه الدارقطنيُّ عنه من حديث سليمان العامري، عن الشيباني، عن زياد بن علاقة، عن أسامة بن شريك، بمتن: «يَدُ الله على الجماعة، فإذا شَذَّ الشاذ...»، وأملاه أبو بكر من حديث سليمان العامري، عن الشيباني، عن عرفجة، بمتن: «من أدركتم يريد أن يفرق...».

والملحوظ أولًا أن في أمالي أبي بكر الأزرق سقطًا بعد الشيباني، إذ لا تلحق طبقةُ الشيباني عرفجةَ، وإنما يروي عن زياد بن علاقة.

ثم يُلحظ أن أبا بكر الأزرق أملى عقب هذا الحديث مباشرةً عن جده، عن أبيه، عن إبراهيم بن عثمان -هو أبو شيبة-، عن زياد بن علاقة، عن عرفجة، بمتن: «من أدركتم

---

(١) جاء الحديث عن أبي شيبة على الصواب -كما سيأتي-، لكنه متروكٌ لا يشتغل بالخلاف عنه.

(٢) جزء من أمالي أبي بكر؛ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول الأنباري الكاتب [٦أ].

(٣) كذا، والصواب حذف «ابن».

(٤) موضح أوهام الجمع والتفريق (١٢٨/٢).

يريد أن يفرق...».

والذي يظهر -والله أعلم- أنه حصل الخلل على راوي الأمالي عن أبي بكر الأزرق -وهو شيخ الخطيب في تخريجه من طريقه-، فتداخل الحديثان عليه، ولم يضبط إسنادَ الأول ولا متنَه، وهذا الشيخ هو أحمد بن محمد بن أحمد بن حماد الواعظ، المعروف بابن المتيم، وقد قال فيه الخطيب: «صدوق»[١]، ولم يرفعه إلى مرتبة الثقة، ورواية الدارقطني عن أبي بكر الأزرق تقضي على روايته -إن نُصِب الخلاف بينهما-.

وأما حكم التفرد الذي أسنده الخطيب عن الدارقطني، فإن شيخَ الخطيب فيه (محمد بن علي بن الفتح) هو أحد رواة أفراد الدارقطني عنه[٢]، غير أني لم أجد الحديثَ بالمتن المذكور، ولا بالإسناد المذكور -بنقصانه-، ولم أجد تعليقَ الدارقطني المذكور، في مسند عرفجة من الأطراف، وإنما هو حكمُه في هذا الموضع -محل البحث-، والحكمان متشابهان، وإنما نقص مما عند الخطيب غرابة الحديث من حديث زياد بن علاقة، وزاد عنده ضعف حديث أبي داود النخعي، وتفرد إسحاق بن البهلول بالحديث عن زنبور.

وكأنَّ الخطيب تصرَّف فيه أو تجوَّز، ويحتمل أنه كان نبَّه على خطأ الرواية التي ساقها، ثم نقل كلامَ الدارقطني اعتمادًا على ذلك التنبيه، فلم يُنقل تنبيهه، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سليمان العامري -وهو: سليمان بن عمرو بن عبدالله بن وهب؛ أبو داود النخعي- بالحديث عن أبي إسحاق الشيباني، عن زياد بن عِلاقة، عن أسامة بن شريك، وتفرُّد محمد بن يعلى -ويعرف بزُنْبُور- عن أبي داود النخعي.

وزاد في موضع آخر -إن صحَّ أنه تكلَّم فيه على هذا الحديث بهذا الإسناد[٣]- تفرُّدَ إسحاق بن البهلول، عن محمد بن يعلى.

---

(١) تاريخ بغداد (٢٣/٦).

(٢) انظر: الفصل الثاني من قسم الدراسة (ص٧١).

(٣) سبق بحث ذلك قريبًا في نقل الخطيب حكم الدارقطني.

بابٌ فيمن وَلِيَ شَيئًا مِن أَمْرِ النَّاس

٢٣٠- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، ثنا إسماعيل بن موسى، ثنا عمر بن سعد النصري، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة، قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**وَيلٌ للأُمَراء، وَيلٌ للعُرَفاء**[١]**، وَيلٌ للأُمَناء، ليَأتِيَنَّ على أَحَدِهِم يَومٌ يَوَدُّ لَو أنه مُعَلَّقٌ بِالنَّجم، مُذَبْذَبٌ، وأَنَّه لم يَتَأَمَّرْ على اثنَين**».

غريبٌ من حديث مجاهد بن جَبر، عن عائشة، تفرَّد به ليث بن أبي سُلَيم عنه، ولا نعلم حدث به غير عمر بن سعد النصري[٢]. / [٩٥ب]

○ التخريج:

رواه ليث بن أبي سليم، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: ليث، عن مجاهد، عن عائشة:

أخرجه أبو بكر المرُّوذي في أخبار الشيوخ وأخلاقهم (١٣٦)،

وأبو يعلى (٤٧٤٥) -ومن طريقه أبو طاهر السِّلَفي في جزء من مسند ابن زيدان (٣٩)-،

والطبراني في الأوسط (٣٨٨٠) عن علي بن سعيد الرازي،

ثلاثتهم (المروذي، وأبو يعلى، وعلي بن سعيد) عن إسماعيل بن موسى، به، بنحوه، ولم يَسُق المروذي أوله.

الوجه الثاني: ليث، عن أبي إدريس، عن ثوبان:

أخرجه الروياني في مسنده (٦٤٠) من طريق هريم بن سفيان، عن ليث، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، أبو عبدالله:

---

(١) قال في النهاية (٢١٨/٣): «جمع عريف، وهو القيّم بأمور القبيلة أو الجماعة من الناس، يلي أمورهم، ويتعرف الأمير منه أحوالهم».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤٢٩).

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- إسماعيل بن موسى:

صدوق يخطئ. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٣- عمر بن سعد بن أبي الضيزم النصري، الكوفي[١]:

مجهول الحال. روى عن الأعمش، وعطاء بن السائب، وليث، وغيرهم، وروى عنه إسماعيل بن موسى، وموسى بن إسماعيل المنقري، وقال البخاري: «لا يصح حديثه»، لكنه لم يذكر سوى روايته عن شيخٍ متَّفقٍ على ضعفه[٢]، وقال البيهقي: «مجهول»[٣].

٤- ليث بن أبي سُلَيم:

صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه، فتُرك. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٥- مجاهد بن جَبر:

ثقة إمام. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة عمر بن سعد، وضعف ليث بن أبي سليم. وقد تبيَّن أنه اختُلف عن ليث -أيضًا-:

* فرواه عمر بن سعد، عن ليث، عن مجاهد، عن عائشة،

* ورواه هريم بن سفيان، عن ليث، عن أبي إدريس، عن ثوبان.

وهريم «صدوق»[٤]، وروايته أقوى، لكن مرَّ في حال ليث أنه اختلط جدًّا، ومرَّ فيها أن أحمد، وأبا زرعة، وأبا حاتم، والبزار، نصُّوا على اضطراب حديثه.

---

(١) جاء في اللسان وأصله: «عداده في البصريين»، ثم أعاد في اللسان ترجمته كوفيًّا، والصواب أنه كوفي، وقد نسبه كذلك ابن ماكولا في الإكمال (٣٩٠/١)، وهو الموافق لمشيخته الكوفية.

(٢) وبها فسَّر العقيليُّ في ضعفائه (٢٣/٣) كلامَ البخاري.

(٣) لسان الميزان (١٠٥/٦، ١٠٦).

(٤) تقريب التهذيب (٧٢٧٩).

ولم أقف للحديث على أصلٍ عن مجاهد، ولا عن أبي إدريس، ولا عن عائشة، ولا عن ثوبان، فالظاهر أنه منكرٌ لا يصحُّ عنهم جميعًا.

وإنما اشتهر الحديث عن أبي هريرة، وصحَّحه من حديثه ابنُ خزيمة، وابن حبان، والحاكم[1].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ليث بن أبي سُلَيم بالحديث عن مجاهد بن جبر، عن عائشة، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن ليث غير عمر بن سعد النصري.

ووافقه الطبراني في تفرد عمر، وزاد تفرد إسماعيل بن موسى عنه، قال: «لم يرو هذا الحديث عن ليث إلا عمر بن سعد، تفرَّد به إسماعيل بن موسى»[2].

(١) صحيح ابن حبان (٤٤٨٣)، المستدرك (٤/٩١)، فتح الباري (١٣/١٦٩)، إتحاف المهرة (١٥/٥٢).

(٢) المعجم الأوسط (٤/١٦٧).

كتاب الجهاد / [٩٦أ]

باب ما جاء في الشهادة

٢٣١- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا عبدالغافر بن سلامة، ثنا يحيى بن عثمان الحمصي، ثنا بَقِيَّة بن الوليد، ثنا عمر بن محمد، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ سأل جبريلَ -عليه السلام- عن هذه الآية: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَصَعِقَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِي ٱلْأَرْضِ إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الزمر: ٦٨]: «**مَن أولئكَ النَّفرُ الذين لم يَشأِ اللهُ أن يَصعقَهُم؟ قال: هُمُ الشُّهَدَاء، ثَنِيَّةُ اللهِ -عز وجل-**[١]**، مُتَقَلِّدِين أسيافَهُم حَولَ العَرش**».

غريبٌ من حديث زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي هريرة، تفرَّد به عمر بن محمد عنه، وتفرَّد به بَقِيَّة بن الوليد عن عمر بن محمد[٢]. / [٩٦ب]

○ التخريج:

أخرجه أبو أحمد العسال -كما في فوائد أبي الفرج؛ مسعود بن الحسن الثقفي [٦٨أ]-، والثعلبي في تفسيره: الكشف والبيان (٢٥٣٤)، وأبو الفرج الثقفي في فوائده [٦٧ب]، من طريق محمد بن مصفى،

والديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (١٦٩٦)- من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي -هو ابن راهويه-،

كلاهما (ابن مصفى، وابن راهويه) عن بقية، به، بمثله لابن راهويه، وزاد ابن مصفى -عند الثقفي فقط-: «تتلقاهم الملائكة بنجائب من ياقوت، أزمَّتها الدر الأبيض، عليها رحائل الذهب، أغشيتها من السندس والإستبرق، مد خطاها مد أبصار الرجال، يسيرون في الجنة بخيول، يقولون عند طول النزهة: انطلقوا بنا إلى ربنا -عز وجل- ننظر إليه كيف يقضي بين خلقه، فيضحك إليهم، وإنه إذا ضحك إلى عبد في موطن فلا حساب عليه».

وأخرجه ابن أبي الدنيا في صفة الجنة (٢٤٥)، وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥٨٠٦)، والمطالب العالية (٣٧٠٢)، ومن طريقه الثعلبي في تفسيره (٢٥٣٥)-،

---

(١) قال في اللسان (١٤/١٢٤): «الثَّنِيَّة: ما استُثني...، يعني من استثناه من الصعقة الأولى».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٠٤٢).

وابن بطة في الإبانة (٩٧/٧)، من طريق أبي اليمان، والواحدي في التفسير الوسيط (٨٠٥) من طريق هشام بن عمار، كلاهما (أبو اليمان، وهشام) عن إسماعيل بن عياش،

والحاكم (٢٥٣/٢) -وعنه البيهقي في البعث والنشور (٢٣٨)- من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، قالا: حدثنا أبو أسامة،

كلاهما (إسماعيل، وأبو أسامة) عن عمر بن محمد، به، مطوَّلًا لإسماعيل عند أكثرهم، ومختصرًا لأبي أسامة.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالغافر بن سلامة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٢- يحيى بن عثمان الحمصي:

صدوق عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٣- بَقِيَّة بن الوليد:

صدوق، كثير التدليس عن الضعفاء، ويروي مناكير عن المجهولين. سبقت ترجمته في الحديث (٧٩).

٤- عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، المدني، نزيل عسقلان:

«ثقة»[1].

٥- زيد بن أسلم:

ثقة عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٢١).

٦- أسلم العدوي، مولى عمر:

«ثقة مخضرم»[2].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٩٦٥).

(٢) المصدر نفسه (٤٠٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، وربما ارتقى إلى الصحة، حيث توبع بقية وصرَّح بالسماع، هذا مع غرابة إسناده ومتنه، خصوصًا بلفظه المطوَّل.

وقد أورده ابن كثير من رواية إسماعيل بن عياش، عن عمر بن محمد، به، وقال: «رجاله كلهم ثقات إلا شيخ إسماعيل بن عياش، فإنه غير معروف»[١]. والواقع أن إسماعيل معروفٌ بالرواية عن عمر بن محمد بن زيد العمري -كما يُعلم من ترجمتيهما[٢]-، ورواية عمر عن زيد بن أسلم مخرَّجةٌ عند البخاري[٣] فمن دونه، إلا أنني لم أجد روايةً لإسماعيل، عن عمر، عن زيد -بهذه التركيبة الثلاثية-، سوى الحديث محل البحث[٤].

وقد جاء من وجهين آخرَين عن أبي هريرة تفسيرُ الاستثناء في قوله -تعالى-: ﴿إِلَّا مَن شَآءَ ٱللَّهُ﴾ بالشهداء:

الأول: رواية العوام بن حوشب، عمَّن حدَّثه عن أبي هريرة، موقوفًا[٥]. وفيه جهالة.

الثاني: رواية إسماعيل بن رافع، عن محمد بن يزيد بن أبي زياد، عن محمد بن كعب القرظي، عن رجل من الأنصار، عن أبي هريرة، مرفوعًا، ضمن حديث طويل جدًّا في شأن الصور[٦].

---

(١) تفسير ابن كثير (٧/١١٨).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٣/١٦٤، ٢١/٥٠٠)، وروايته عنه مخرَّجةٌ في مصادر كثيرة.

(٣) (٣٦٨٧).

(٤) وكذا لم أجد من ذكر أن بقية يروي عن عمر بن محمد بن زيد. ووجدت له حديثًا آخر يرويه عن عمر بن محمد -هكذا غير منسوب-، بنفس إسناد هذا الحديث، وهو في سبب نزول قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، أخرجه حرب الكرماني في مسائله (١٦٦٤/ آخر الكتاب)، والفريابي في القدر (٤٢٣، ٤٢٤)، والبيهقي في القضاء والقدر (١١٢).

(٥) أخرجه سعيد بن منصور (٢٥٦٩، ١٦٧٩/التفسير)، والطبري في تفسيره (١٨/١٣٥)، من طريق هشيم، عن العوام.

(٦) أخرجه إسحاق بن راهويه (١٠)، وابن أبي الدنيا في الأهوال (٥٥)، والطبري في تفسيره (١٦/٤٤٧، ١٨/١٣٢، ٢٠/٢٥٦)، والعقيلي في الضعفاء (١٦٦٤)، وابن أبي حاتم في تفسيره

وهو إسناد واهٍ، لضعف إسماعيل، وجهالة شيخه[١]، واضطرابه فيه -حيث قيل عنه غير ما سبق-[٢].

وقد ذكر ابنُ رجب تفسيرَ الاستثناء بالشهداء، فقال: «رُوي ذلك عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، في حديث الصور الطويل، ومن وجهٍ آخرَ بإسنادٍ أجودَ من إسناد حديث الصور»[٣]، يعني: حديث الباب، وقال ابن حجر في حديث الباب: «صحَّحه الحاكم، ورواته ثقات»[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمر بن محمد بالحديث عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن أبي هريرة، وتفرُّد بقية بن الوليد عن عمر.

ووافقه على الشق الثاني أبو الفرج الثقفي، قال: «هذا حديث حسن المتن، غريب الإسناد، لا أعرفه هكذا إلا من حديث أبي يُحمد؛ بقية بن الوليد...»[٥].

إلا أنه تبيَّن من التخريج وجود متابعتين لبقية:

١- متابعة إسماعيل بن عياش، وقد جاءت من طريقين عنه.

٢- متابعة أبي أسامة، وهذه أخرجها الحاكم من طريق أبي بكر وعثمان ابني أبي شيبة، عنه، وأخرجها البيهقي عن الحاكم هكذا.

(١٦٦٢٨)، والطبراني في الأحاديث الطوال (٣٦)، وابن عدي في الكامل (١٥٦٠١)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٨٦-٣٨٨)، والبيهقي في البعث والنشور (١١٩٢)، من طرق عن إسماعيل.

(١) إسماعيل «ضعيف الحفظ» -كما في التقريب (٤٤٢)-، وشيخه «مجهول الحال» -كما في التقريب (٦٣٩٨)-، وقال البخاري في التاريخ (١/٢٦٠): «روى عنه إسماعيل بن رافع حديث الصور، مرسل، ولم يصح».

(٢) انظر: مصادر التخريج السابقة، البداية والنهاية (١٩/٣٢٣)، فتح الباري (١١/٣٦٨، ٣٧١).

(٣) أهوال القبور (ص١٢٧).

(٤) فتح الباري (١١/٣٧١).

(٥) فوائد أبي الفرج الثقفي [٦٧ب].

ورواية أبي أسامة هذه غريبة جدًّا، وكونها عن ابني أبي شيبة -مع شهرة حديثهما- أغرب، والذي يغلب على ظني أنه وقع في ذلك الإسناد تحريفٌ عند الحاكم أو بعض من فوقه، وأن اسمَ أبي أسامة فيه محرَّفٌ عن: «إسماعيل» فإن الحديث معروفٌ عن إسماعيل بن عياش -كما سلف-، وابنا أبي شيبة من الرواة عنه.

وبذلك يتبيَّن أن الحكم بتفرُّد بقية عن عمر بن محمد متعقَّب، وأما الحكم بتفرُّد عمر عن زيد بن أسلم، فسالمٌ من ذلك. والله -تعالى- أعلم.

باب ما جاء في الخيل والمسابقة / [٩٧ب]

٢٣٢- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حَيَّة، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا محمد بن سليمان بن مسمول، ثنا عمر بن محمد بن المنكدر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال: سَبَّق رسولُ الله ﷺ بين الخَيل، وكنتُ على فرسٍ منها، فقال: «**لا تَزَال تبضعُه**»، أي: لا تزال تَضرِبُه.

غريبٌ من حديث محمد بن المنكدر، عن جابر، تفرَّد به عنه ابنه عمر، وتفرَّد به محمد بن سليمان بن مسمول عن عمر[١]. / [٩٨أ]

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في السنن (٤٨٢٣) عن عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حية، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي في الكامل (١٥٢٥٠) عن أبي يعلى،

والطبراني في الأوسط (٩٤٧٦) عن يعقوب بن إسحاق بن أبي إسرائيل،

كلاهما (أبو يعلى، ويعقوب) عن إسحاق بن أبي إسرائيل، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١٦٦)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف محمد بن سليمان بن مسمول.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن سليمان بن مسمول بالحديث عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٧١٣).

ووافقه الطبراني، فقال في هذا الحديث وحديثٍ آخر: «لم يرو هذين الحديثين عن عمر بن محمد بن المنكدر إلا محمد بن سليمان بن مسمول»[1].

(١) المعجم الأوسط (٩/١٨٠).

كتاب السير والمغازي

بابٌ فيما صَبَرَ عَلَيه سَيِّدُنا رسولُ الله ﷺ في دُعائِهِ إلى الإسلام، وفيمَنْ صَدَّ النَّاسَ عن الإسلام

٢٣٣- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن أحمد بن صالح الأزدي، ثنا الزُّبَير بن بكار، حدثني أبو يحيى؛ هارون بن عبدالله الزهري، عن عبدالله بن سلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير، عن أبيه، عن جده، عن عروة بن الزُّبَير: حدثني عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه: عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، قال: أكثر ما نالت قريشٌ من رسول الله ﷺ أني رأيته يومًا -قال عمرو: فرأيتُ عينَي عثمان ذرفتا مِن تَذَكُّر ذلك-. قال عثمان بن عفان: كان رسول الله ﷺ يطوف بالبيت / ويدُه في يد أبي بكر، [١٠٠أ] وفي الحِجر ثلاثةُ نفرٍ جلوس: عقبة بن أبي مُعيط، وأبو جهل بن هشام، وأميَّة بن خلف، فمرَّ رسول الله ﷺ، فلما حاذاهم أسمعوه [بعضَ][١] ما يكره، فعُرِفَ ذلك في وجه النبي ﷺ، فدنوتُ منه حتى وسَّطتُه، فكان بيني وبين أبي بكر، وأدخَلَ أصابعَه في أصابعي، حتى طُفنا جميعًا، فلما حاذاهم قال أبو جهل: والله لا نُصالحك ما بَلَّ بَحْرٌ صُوفةً[٢]، وأنت تنهانا عمَّا[٣] كان يَعبُدُ آباؤنا. فقال رسول الله ﷺ: «**(أنا)**[٤] **ذلك**». ثم مضى عنهم، فصنعوا به في الشوط الثالث مثلَ ذلك، حتى [إذا][٥] كان في الشوط الرابع ناهضوه، ووثب أبو جهل يريد أن يأخذ بمجمع ثوبه، فدفعتُ في صدره، فوقع على استه، ودفع أبو بكر أميةَ بنَ خلف، ودفع رسولُ الله ﷺ عقبةَ بنَ أبي معيط، حتى[٦] انفرجوا عن رسول الله ﷺ وهو واقف، ثم قال لهم: «**أَمَا واللهِ لا تَنتهُون حَتَّى يَحِلَّ بِكُم عِقَابُهُ**

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من رواية الخطيب وابن الجوزي وابن سيد الناس من طريق الدارقطني، وسقط هذا الموضع عند الضياء.

(٢) قال في اللسان (٩/٢٠٠): «صوف البحر: شيءٌ على شكل هذا الصوف الحيواني، واحدته صوفة، ومن الأبديات قولهم: لا آتيك ما بَلَّ بحرٌ صوفةً».

(٣) كذا في الأصل، وفي الرواية من طريق الدارقطني: «تنهانا أن نعبد ما».

(٤) رسمها في الأصل أولًا: «أنا»، ثم ضرب على النقطة، وجعلها بالأسفل: «أبا». وفي مصادر الرواية من طريق الدارقطني: للخطيب: «أنا»، وللبقية كالمثبت، ولعله الأوفق للسياق.

(٥) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، والسياق يقتضيه.

(٦) كذا في الأصل، وفي الرواية من طريق الدارقطني: «ثم».

عاجِلًا». قال عثمان: فوالله ما منهم رجلٌ إلا قد أخَذَتْهُ[١] أَفْكَل[٢]، وهو يرتَعِد، فجعل رسول الله ﷺ يقول: «**بِئسَ القَومُ أنتُم لِنَبِيِّكُم**». ثم انصرف رسول الله ﷺ[٣] إلى بيته، وتبعناه خلفَه، حتى انتهى إلى باب بيته، فوقف على السُّدَّة[٤]، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: «**أَبشِرُوا، فإنَّ الله مُظهِر دِينه، ومُتِمّ كَلِمَته، وناصِر نَبِيّه، إنَّ هؤلاءِ الذين تَرَونَ مِمَّا يَذبَحُ اللهُ -عز وجل- بأيديكُم عاجِلًا**». ثم انصرفنا إلى بُيُوتِنا. فواللهِ لقد رأيتُهم؛ قد ذبحهم اللهُ -عز وجل- بأيدينا.

غريبٌ من حديث عروة بن الزبير، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه، تفرَّد به عبدالله بن عروة عن أبيه، ولم يروه عنه غير ابنه سلمة[٥]، تفرَّد به عنه ابنه عبدالله[٦]. / [١٠٠ب]

○ التخريج:

أخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (١/١٤)، وابن الجوزي في الوفا بفضائل المصطفى (٢٢٩)، والضياء في المختارة (١/٥١٤)، وابن سيد الناس في عيون الأثر (١/١٩٤)، من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن صالح بن علي الأزدي، أبو بكر، السامري، ثم البغدادي:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة»[٧].

٢- الزبير بن بكار بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير الأسدي،

---

(١) كذا في الأصل، وفي الرواية من طريق الدارقطني: «أخذه».

(٢) قال في النهاية (١/٥٦): «الأفكل: الرّعدة من بردٍ أو خوف».

(٣) لم يقع قوله: «رسول الله ﷺ» ولا نحوه في الرواية من طريق الدارقطني.

(٤) قال في النهاية (٢/٣٥٣): «السُّدَّة كالظلة على الباب لتقي الباب من المطر. وقيل: هي الباب نفسُه. وقيل: هي الساحة بين يديه».

(٥) وقع في نسخةٍ من الأطراف: «مسلمة»، وأثبته المحقق في المتن، والصواب ما في النسخة الأخرى، الموافق لما في الأصل هنا وفي الإسناد أعلاه، ولما في مصادر الرواية من طريق الدارقطني.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٢١١).

(٧) تاريخ بغداد (٢/١٥)، تاريخ الإسلام (٧/٤٩٩).

أبو عبدالله، المدني، قاضيها:

«ثقة»[١].

٣- هارون بن عبدالله بن محمد بن كثير بن معن بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو يحيى، قاضي مصر وغيرها:

صدوق فقيه. قال الخليلي: «ثقة»، وأثنى على فقهه في مذهب مالك الزبير بن بكار وأبو إسحاق الشيرازي والقاضي عياض وغيرهم، وغمزه ابن حجر لدعوته إلى القول بخلق القرآن ومعاقبته على تركه حين ألزمه الخليفة بذلك، إلا أنه تسامح فيه بعدُ، فعُزل[٢].

٤- عبدالله بن سلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير:

مجهول العين. لم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث.

٥- سلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير:

مجهول الحال. معروف العين في أبناء عبدالله بن عروة بن الزبير[٣]، ولم أقف له على ترجمة. وقد روى الواقدي عمَّن سمَّاه: مسلمة بن عبدالله بن عروة، قال ابن أبي حاتم: «خطَّ عليه أبي، وقال: هذا هو الواقدي»[٤]، لكن ذكره ابن حبان في الثقات، وذكر أن الدراورديَّ يروي عنه[٥]، إلا أنني لم أجد مَن أورده في أبناء عبدالله بن عروة. وحاله في الحديث مجهولةٌ على كل حال.

٦- عبدالله بن عروة بن الزبير:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠٢).

٧- عروة بن الزبير:

---

(١) تقريب التهذيب (١٩٩١).

(٢) الجرح والتعديل (٩٢/٩)، الإرشاد (٢٢٨/١) تاريخ بغداد (١٩/١٦)، تاريخ الإسلام (٩٤٩/٥)، لسان الميزان (٣٠٧/٨).

(٣) انظر: طبقات ابن سعد (ص٢٢٦/متمم تابعي أهل المدينة ومن بعدهم).

(٤) الجرح والتعديل (٢٧٠/٨).

(٥) الثقات (٤٨٩/٧).

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٨- عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، أبو عثمان:

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة عبدالله بن سلمة بن عبدالله بن عروة بن الزبير وأبيه، مع تفرُّدهما به.

بل بيَّن الحافظ ابن حجر أن في سياقاته، فضلًا عن إسناده، مخالفةً لما أخرجه البخاري في صحيحه من طريق محمد بن إبراهيم التيمي، عن عروة، قال: سألت ابن عمرو بن العاص: أخبرني بأشد شيءٍ صنعه المشركون بالنبي ﷺ؟ قال: «بينا النبي ﷺ يصلي في حجر الكعبة، إذ أقبل عقبة بن أبي معيط، فوضع ثوبه في عنقه، فخنقه خنقًا شديدًا، فأقبل أبو بكر حتى أخذ بمنكبه، ودفعه عن النبي ﷺ، قال: ﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾»[٢].

قال ابن حجر حين أورد حديث الباب: «فذكر قصةً يخالف سياقُها حديثَ عبدالله بن عمرو هذا، فهذا الاختلاف ثابتٌ على عروة في السند، لكن سنده ضعيف...»، ثم بيَّن نماذج من تلك المخالفة، واحتمل أن تكون الحادثة تعدَّدت، لاختلاف الوقائع[٣]، لكن الأولى التعويل على ما صحَّ عند البخاري، وأما هذه الرواية فلا يصحُّ إسنادها، ولا يُبنى عليها وقوع الحادثة بلهَ تعدُّدها.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن عروة بالحديث عن أبيه: عروة بن الزبير، عن عمرو بن عثمان بن عفان، عن أبيه، وتفرُّد سلمة بن عبدالله بن عروة عن أبيه، وتفرُّد عبدالله بن سلمة بن عبدالله بن عروة عن أبيه.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٠٧٧).

(٢) صحيح البخاري (٣٨٥٦).

(٣) فتح الباري (١٦٨/٧).

كتاب قتال أهل البغي[1] / [١٠٢أ]

(١) ليس فيه شيء مما يدخل في حدود البحث.

كتاب الحدود والديات

باب في الخطأ والنسيان

٢٣٤- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو محمد بن صاعد، وأبو بكر النيسابوري، وموسى بن جعفر بن قُرَين، وعبدالله بن أحمد بن إسحاق المصري، وأحمد بن إبراهيم بن حبيب الزَّرَّاد، قالوا: ثنا الربيع بن سليمان، ثنا بشر بن بكر التنيسي، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عُبَيد بن عُمَير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: «**إنَّ اللهَ -عز وجل- تَجاوَزَ لي عَن أُمَّتي**[١] **الخَطَأَ والنِّسيَانَ وما أُكرِهُوا عَلَيه**».

غريبٌ من حديث عطاء بن أبي رَبَاح، عن عُبَيد بن عُمَير، عن ابن عباس، وهو غريبٌ من حديث الأوزاعي، عن عطاء، تفرَّد به بشر بن بكر التنيسي، ولم يحدث به عنه غير الربيع بن سليمان، (وأبي)[٢] يعقوب البويطي الفقيه[٣]. / [١٠٣أ]

○ **التخريج:**

رواه عطاء بن أبي رباح، واختلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس:

أخرجه الدارقطني في السنن (٤٣٥١) عن ابن صاعد، وأبي بكر النيسابوري، وموسى بن جعفر، وأحمد بن إبراهيم بن حبيب، وعبدالله بن إسحاق المصري، به، بنحوه.

وأخرجه المخلص في الأول من المخلصيات (١٩١) -ومن طريقه الضياء في المختارة (١١/١٨٣)-،

والضياء في المختارة (١١/١٨٣) من طريق عبيدالله بن محمد ابن حبابة،

كلاهما (المخلص، وابن حبابة) عن ابن صاعد، به، بمثله.

---

(١) في الأطراف: «تجاوز لأمتي عن».

(٢) في الأصل: «وأبو»، وفي إحدى نسختَي الأطراف ونقلِ الضياء عن الدارقطني في المختارة: «والي»، واعتمدها محقق الأطراف، والصواب المثبت من السياق، ومصادر الرواية، وهو ما في نسخة الأطراف الأخرى.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥٢٥)، الأحاديث المختارة (١١/١٨٤)، ولم يورد صاحب الأطراف الجملة الأولى، وبدأ نقل الضياء بتفرد بشر.

وأخرجه ابن جميع في معجم الشيوخ (ص٣٦١) عن موسى بن جعفر بن قرين، به، بنحوه.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط (٨٩٦١، ٩٢٠٦، ٩٦٥٩)، والإقناع (١٩٦)، والتفسير (١٨٥)،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٩٥)،

وابن حبان (٧٢١٩)، وابن عدي (٥٢١٤)، عن وصيف بن عبدالله الحافظ،

والطبراني في الصغير (٧٦٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٠/٢٦١)، والضياء في المختارة (١١/١٨٢)- عن كنيز الخادم،

وابن عدي (٥٢٠٣) عن ابن الجارود،

و(٥٢٠٤) عن عبدالله بن محمد بن يوسف،

و(٥٢٠٥) عن ابن جوصا،

و(٥٢٠٦) عن كهمس بن معمر،

و(٥٢٠٧) عن إبراهيم بن إسماعيل بن الفرج الغافقي،

و(٥٢٠٨) عن الحكم بن إبراهيم بن الحكم،

و(٥٢٠٩) عن أحمد بن محمد بن زنجويه،

و(٥٢١٠) عن أحمد بن علي بن الحسن المدائني،

و(٥٢١١) عن عبدالله بن أحمد بن أبي الطاهر بن أبي السرح،

و(٥٢١٢) عن الحسين بن عياض الحميري،

و(٥٢١٣) عن عيسى بن أحمد الصدفي،

و(٥٢١٥) عن محمد بن زكريا الإستراباذي،

و(٥٢١٦) عن عبدالله بن يحيى بن موسى السرخسي،

و(٥٢١٧) عن عبدالله بن محمد بن المنهال،

و(٥٢١٨) عن عبدالملك بن محمد،

و(٥٢١٩) عن علي بن حاتم،

وابن حزم في المحلى (٤/٤، ٦/٢٢٠، ١٠/٤٠٤)، والإحكام في أصول الأحكام (٥/١٤٩)، من طريق فاطمة بنت الحسن بن الريان،

والبيهقي في السنن (٧/٣٥٦)، ومعرفة السنن (١٤٨١١)، والخلافيات (٢٠٨٠، ٣٥٧٨)، من طريق محمد بن يعقوب الأصم،

الاثنان والعشرون راويًا (ابن المنذر، والطحاوي، ووصيف، وكنيز، وابن الجارود، وابن يوسف، وابن جوصا، وكهمس، والغافقي، والحكم، وابن زنجويه، والمدائني، وابن أبي السرح، والحميري، والصدفي، والإستراباذي، والسرخسي، وابن المنهال، وعبدالملك بن محمد، وعلي بن حاتم، وفاطمة، والأصم) عن الربيع بن سليمان، به، بنحوه.

وأخرجه ابن عدي (٥٢٠١، ٥٢٠٢) من طريق أبي يعقوب؛ يوسف بن يحيى البويطي،

و(٥٢٢٠-٥٢٢٢) من طريق أبي علي؛ حسين بن أبي معاوية،

والحاكم (٢/١٩٨) -وعنه البيهقي في السنن (١٠/٦٠)، والخلافيات (٤٤٢٢)- عن محمد بن يعقوب الأصم، عن بحر بن نصر،

ثلاثتهم (البويطي، وابن أبي معاوية، وبحر) عن بشر بن بكر، به، بنحوه.

إلا أن البويطي قال فيه عن بشر: عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، أن النبي ﷺ قال...، قال البويطي: وحدثني به مرةً أخرى، فقال: عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وأخرجه ابن عدي (٣/٥٦٥) -تعليقًا- عن أبي الأشنان؛ الحسن بن علي النخعي، عن عبدالله بن يزيد الدمشقي،

والحاكم (٢/١٩٨) -وعنه البيهقي في الخلافيات (٤٤٢٢)- عن محمد بن يعقوب الأصم، عن الربيع بن سليمان، عن أيوب بن سويد،

كلاهما (عبدالله بن يزيد، وأيوب بن سويد) عن الأوزاعي، به، بنحوه.

الوجه الثاني: عطاء، عن ابن عباس:

أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥)، وحرب الكرماني في مسائله (٥٧٩/آخر الكتاب)، والعقيلي في الضعفاء (١٦٥٩)، والطبراني في الأوسط (٨٢٧٣)، وابن عدي (٥١٩١-

٥١٩٨)، والبيهقي (٣٥٦/٧)، والضياء في المختارة (٢٠٠/١١)، من طريق محمد بن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي،

والطبراني في الأوسط (٨٢٧٥) من طريق محمد بن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج،

كلاهما (الأوزاعي، وابن جريج) عن عطاء، به، بنحوه.

الوجه الثالث: عطاء، عن النبي ﷺ، مرسلًا:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠١٦٩) عن يحيى بن سليم، عن ابن جريج، عن عطاء، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أبو محمد ابن صاعد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- أبو بكر النيسابوري:

ثقة حافظ متقن فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٣- موسى بن جعفر بن محمد بن قُرَيْن العثماني، أبو الحسن، البغدادي، الكوفي الأصل:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[١].

٤- عبدالله بن أحمد بن إسحاق المصري:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٦).

٥- أحمد بن إبراهيم بن حبيب بن عيسى، أبو الحسن، البغدادي، العطار، ويعرف بالزَّرَّاد:

ثقة. قال أبو الفتح الأزدي والدارقطني: «ثقة»[٢].

---

(١) تاريخ بغداد (٦٣/١٥)، تاريخ الإسلام (٥٦٦/٧).

(٢) تاريخ بغداد (٢٢/٥).

٦- الربيع بن سليمان بن عبدالجبار المرادي، أبو محمد، المصري، المؤذن، صاحب الشافعي:

«ثقة»[١].

٧- بشر بن بكر البجلي، أبو عبدالله، التنيسي، الدمشقي الأصل:

«ثقة يُغرب»[٢].

٨- عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو، الفقيه:

«ثقة جليل»[٣].

٩- عطاء بن أبي رَبَاح:

ثقة فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

١٠- عبيد بن عمير:

مُجمعٌ على ثقته. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيح مع غرابته، وهو من غرائب بشر بن بكر التي نُصَّ عليها في ترجمته، ومن الأحاديث التي ذكر مسلمة بن القاسم أنه يرويها عن الأوزاعي وينفرد بها[٤].

وقد جاءت له متابعتان لا تثبتان:

١- رواية عبدالله بن يزيد الدمشقي، عن الأوزاعي، وقد كفى الحافظُ ابنُ عدي أمرَها، فبيَّن أن راويَها عن عبدالله بن يزيد: الحسن بن علي النخعي «كان يكذب كذبًا فاحشًا، ويحدث عن قوم لم يرهم، ويُلزق أحاديثَ قومٍ تفردوا به على قومٍ ليس عندهم»،

(١) تقريب التهذيب (١٨٩٤).

(٢) المصدر نفسه (٦٧٧).

(٣) المصدر نفسه (٣٩٦٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١/٢٢٤).

قال: «حدث عن عبدالله بن يزيد الدمشقي، وما أظنه رآه»، ثم ذكر له هذا الحديث، قال: «وهذا إنما يُروَى عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي»[١].

٢- رواية أيوب بن سويد، عن الأوزاعي، وهذه رواها الحاكم عن أبي العباس؛ محمد بن يعقوب الأصم -غير مرة-، عن الربيع بن سليمان، عن أيوب. وذِكرُ أيوب بن سويد خطأٌ من الحاكم، فقد أخرجه البيهقيُّ عن شيخين له، قال: «في آخرين»، عن الأصم، عن الربيع، عن بشر بن بكر -لا أيوب بن سويد-. وروايةُ الجماعة الكثيرين عن الربيع بن سليمان، عن بشر بن بكر، تُثبِت أن ما سوى ذلك غلطٌ عنه[٢].

وقد خولف بشر بن بكر فيه عن الأوزاعي، خالفه الوليد بن مسلم، فرواه عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، بإسقاط عبيد بن عمير. والوليد -كما مرَّ في الحديث (٨١)- «ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية»، فيحتمل أن إسقاط عبيد بن عمير من تسويته وتدليسه، وإليه ذهب ابن حجر، قال: «لكن فيه تسوية الوليد، فقد رواه بشر بن بكر عن الأوزاعي، فأدخل بين عطاء وابن عباس: عبيدَ بنَ عمير»[٣]، غير أنه يحتمل كون ذلك من الراوي عنه: محمد بن المصفى، فهو معروفٌ بالتدليس والتسوية -أيضًا-[٤]، وقد يكون تقصيرًا منه، أو وهمًا.

ومما يؤيد تحميلَ ابن المصفى العهدةَ هنا: أنه قرن بهذا الإسناد عن الوليد بن مسلم ثلاثةَ أسانيد أخرى للحديث نفسِه، هي: الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، و: الوليد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، و: الوليد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر[٥]. واستنكر الإمامان أحمد وأبو حاتم الرازي هذه الأسانيدَ -أو بعضَها- حين ذُكرت لهما روايةُ ابن المصفى، بل قال أحمد -في رواية-:

---

(١) الكامل (٣/٥٦٤).

(٢) غَلِطَ الحاكمُ فيه غلطًا آخرَ على الأصم، نبَّه عليه البيهقي، وسيأتي بيانه في موضعه.

(٣) موافقة الخبر الخبر (١/٥١٠).

(٤) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٧٠٣).

(٥) المعجم الأوسط (٨٢٧٣-٨٢٧٦).

«هذا كذبٌ وباطل»، وقال أبو حاتم: «هذه أحاديث منكرة، كأنها موضوعة»[١]، وذلك لشدَّة فرديَّتِها بأسانيدَ ظاهرها الصحَّة أو الحُسن، بل أَوَّلُها إسنادٌ ذهبِيٌّ لا يُعرف إلا من هذا الوجه، قال ابن رجب: «صحَّحه الحاكم وغرَّبه، وهو عند حُذَّاق الحفاظ باطلٌ على مالك»[٢]. وسيأتي بيان علة حديث ابن جريج. وأما ابن لهيعة، فالمحفوظ عنه روايته عن ابن عجلان، عن أبي بكر الهذلي، عن الحسن، مرسلًا[٣].

وبحديث ابن المصفى عن الوليد، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، وحديثه عن الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، وباستنكار أحمد لهما، أدخل العقيليُّ ابنَ المصفى في ضعفائه[٤]، ويظهر أنه لم يضبط هذه الأسانيد عن الوليد، أو أسقط منها شيخًا أو شيوخًا للوليد ضعفاء.

وإذا عاد الأمر إلى حديث بشر بن بكر، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، فقد قال الحاكم فيه: «حديث صحيح على شرط الشيخين»[٥]، وقال البيهقي: «جوَّد إسناده بشر بن بكر، وهو من الثقات»[٦]، وقال: «إسناده مستقيم، ورواته ثقات»[٧]، وصحَّحه الضياء في المختارة[٨].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (١٣٤٠)، علل ابن أبي حاتم (١٢٩٦)، شرح مختصر الطحاوي، للجصاص (٩/٥).

(٢) جامع العلوم والحكم (٣٦٣/٢)، وتصحيح الحاكم وتغريبه في خلافيات البيهقي (٢٨٤/٦). وقد أغرب البيهقي في السنن (٨٤/٦)، فأعلَّ حديثَ ابن المصفى، عن الوليد، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، بأن «المحفوظ عن الوليد: عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس، و: عن الوليد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن عقبة بن عامر»، مع أن هذين الإسنادين من رواية ابن المصفى نفسِه عن الوليد، وهو يعطفهما على الإسناد الأول، فحال الأسانيد كلها سواء.

(٣) أخرجه ابن عدي (٨٠٥٢) بإسنادٍ جيدٍ إلى ابن لهيعة.

(٤) (٥٦٣/٣). تنبيه: لا يلتفت إلى متابعتين لابن المصفى في الحديث الأول، أسندهما ابن عدي (٥١٩٩، ٥٢٠٠)، ففي إسناديهما كذابان، وهما مسروقتان من رواية ابن المصفى -فيما يظهر-.

(٥) المستدرك (١٩٨/٢).

(٦) السنن (٣٥٦/٧).

(٧) الخلافيات (٥٨/٣، ٧٩/٥).

(٨) (١٨٢/١١-١٨٤).

وعند التحقُّق من حال هذه الرواية، يتَّضح أن راويَها لم يكن ضابطًا لها تمام الضبط، يجلِّي ذلك أن البويطي -وهو «ثقة»[(١)]- رواها عن بشر، فقال فيها: عن الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، أن النبي ﷺ قال... -مرسلًا-. قال البويطي: وحدثني به مرةً أخرى، فقال: عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ.

وهذا يُثبِت أن بشرًا كان كان يحدث به تارةً مرسلًا بإسقاط ابن عباس، وتارةً موصولًا بذكره، وهو نوعُ اضطراب، وقد حفظه عنه البويطي بوجهَيه، وحفظ غيرُه وجهًا واحدًا منه.

ومع ما سبق من أن لبشر انفراداتٍ وغرائبَ، خصوصًا عن الأوزاعي، فقد خولف في هذا الحديث عنه -سوى مخالفة الوليد بن مسلم السابق ذكرها-:

فرواه أبو شعيب الحراني، عن يحيى بن عبدالله البابلتي، عن الأوزاعي، عن عمر -أو: عمرو-[(٢)]، عن الحسن، عن النبي ﷺ -مرسلًا-[(٣)].

وأبو شعيب صدوقٌ ثقة[(٤)]، والبابلتي «ضعيف»[(٥)]، إلا أنني جردتُ أحاديث جزء أبي شعيب الذي أخرج فيه هذا الحديث، وهو عبارةٌ عن نسخة واحدة عن البابلتي، عن الأوزاعي، تقارب ٦٠ حديثًا وأثرًا، وخرَّجتُها جميعًا تخريجًا مختصرًا، فوجدتُ أكثرَها من الأحاديثِ المعروفةِ المحفوظةِ عن الأوزاعي، وليست مما خالف فيه البابلتي، أو أُنكِرَ عليه.

وقد قال ابن عدي: «وليحيى البابلتي عن الأوزاعي أحاديثُ صالحة، وفي تلك الأحاديث أحاديثُ ينفرد بها عن الأوزاعي»[(٦)]، فليس كلُّ حديثِه عن الأوزاعي ضعيفًا.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٨٩٢).

(٢) وقفتُ لجزء أبي شعيب الحراني الذي أخرج فيه هذا الحديث على نسختين كلاهما من القرن السابع، جاء في إحداهما: «عمر»، وفي الأخرى: «عمرو»، ولم يتحرَّر لي أيهما الصواب، ولا مَن واسطة الأوزاعي إلى الحسن هنا.

(٣) أخرجه أبو شعيب الحراني في الأول من حديثه -كما في الفوائد المنتقاة منه [١٣٦أ/نسخة الظاهرية] [٣٦ب/نسخة المحمودية]-.

(٤) انظر: لسان الميزان (٤/٤٥٤).

(٥) تقريب التهذيب (٧٥٨٥).

(٦) الكامل (١٠/٦٤٧).

وقال الحافظ الهيثم بن خلف الدوري: «كان البابلتيُّ زوجَ أم أبي شعيب الحراني، وكان الأوزاعيُّ زوجَ أم البابلتي»[١]، فيظهر أن لهذه السلسلة خصوصيةً، ويحتمل أنها نسخةٌ للأوزاعي كانت عند أهل بيته: ضبطها البابلتي عن الأوزاعي، وتحمَّلها أبو شعيب الحراني عنه، فتكون روايةَ كتاب، وهي أضبطُ من الحفظ، ولذلك اعتمد بعضُ الحفاظ على هذه النسخة في سماع حديث الأوزاعي، قال الخليلي: «وروى عليُّ بنُ إبراهيم القطان القزوينيُّ[٢] وأقرانُه حديثَ الأوزاعي عن أبي شعيب، عن يحيى، عنه»[٣].

ومجموع ما سبق يعطي اطمئنانًا إلى هذا الوجه عن الأوزاعي، وإذا انضمَّ إليه أن الحديثَ معروفٌ عن الحسن البصري مرسلًا[٤]، بل قال الإمام أحمد: «ليس يُروَى فيه إلا عن الحسن، عن النبي ﷺ»[٥]، فإن ذلك يقوّي جدًّا أن هذا الوجهَ محفوظٌ عن الأوزاعي.

ومن جهةٍ أخرى، فقد قال أبو حاتم الرازي: «لم يسمع الأوزاعيُّ هذا الحديثَ من عطاء، إنما سمعه من رجلٍ لم يسمه، أتوهَّم أنه عبدالله بن عامر، أو إسماعيل بن مسلم. ولا يصحُّ هذا الحديث، ولا يثبت إسناده»[٦].

ولم أجد الوجهَ الذي أشار إليه أبو حاتم، بإدخال الأوزاعي فيه واسطةً مجهولةً بينه وبين عطاء، وإن صحَّ عنه، فهو وجهٌ ثانٍ من مخالفة بشر بن بكر عن الأوزاعي.

---

(١) تاريخ بغداد (٨/٣٥٦).

(٢) هو الحافظ المشهور راوي سنن ابن ماجه، محدّث قزوين وعالمها.

(٣) الإرشاد (٢/٤٦٨).

(٤) أخرجه معمر في جامعه (٢١٥١٢)، وعبدالرزاق في المصنف (١٢١٦٦)، والتفسير (٣٦٧)، وسعيد بن منصور (١١٤٥) -ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق (٢/٢٩٣)-، وابن أبي شيبة (١٩٠١٦)، من طريق هشام بن حسان، وسعيد بن منصور (١١٤٦) من طريق جعفر بن حيان، كلاهما (هشام، وجعفر) عن الحسن. وأخرجه سعيد بن منصور (١١٤٤) -وعنه حرب الكرماني في مسائله (٥٧٦/آخر الكتاب)- من طريق منصور، وعوف، وابن أبي الدنيا في الصبر (٥٦) من طريق محرز بن عمرو، ثلاثتهم (منصور، وعوف، ومحرز) عن الحسن، مقطوعًا من كلامه.

(٥) العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (١٣٤٠).

(٦) علل ابن أبي حاتم (١٢٩٦).

وقد وجدتُ للأوزاعي حديثًا مشابهًا، يقول فيه: «بلغني عن عطاء»، وخالف فيه بشرُ بنُ بكر، فجاء عنه بذكر السماع بين الأوزاعي وعطاء، وليس بالعنعنة فقط[١].

هذا، وللحديث وجهٌ آخر عن عطاء بن أبي رباح -شيخ الأوزاعي-، حيث روى يحيى بن سليم الطائفي عن عبدالله بن عثمان -هو ابن خثيم-، قال: حلف أخي عمر بن عثمان بعتق جارية له ألا يشرب من يدها إلى أجلٍ ضربه، فنسي قبل الأجل، فشرب، فاستفتيتُ له عطاءً ومجاهدًا وسعيدَ بنَ جبير وعليًّا الأزدي، فكلهم رأى أنها حرة.

قال يحيى: حدَّثْنا بهذا الحديث ابنَ جريج، فأنكر أن يكون كان عطاءٌ يرى في النسيان شيئًا، قال -يعني: ابن جريج-: وقال عطاء: بلغني أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله تجاوز لأمتي عن ثلاث: عن الخطأ، والنسيان، وما استكرهوا عليه»[٢].

ويحيى بن سليم الطائفي «صدوق سيئ الحفظ»[٣]، إلا أنه هنا يحكي قصةً مفصَّلة، فيها مراجعةُ ابنِ جريجٍ في نقلٍ عن شيخه عطاء، وإنكاره لما نُقل له عنه، مع بيان ما كان يستند إليه عطاءٌ في رأيه لتأكيد ذلك الإنكار، هذا فضلًا عن أن يحيى كان يُتقن حديثَ ابن خثيم -الذي بدأ به هذه الرواية-[٤]، وهذه قرائنُ قويةٌ على ضبط يحيى لما روى هنا، وهذا أصحُّ من حديث ابن المصفى، عن الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس -وهو أحد أسانيد ابن المصفى المنكرة في هذا الحديث، كما سلف-.

وابن جريج -كما قال الإمام أحمد- «أثبت الناس في عطاء»، وقد لزمه نحو عشرين سنة[٥]، ولا شك أن حديثَه عن عطاء أصحُّ وأثبت من حديث الأوزاعي، عن عطاء، عن عبيد بن عمير، عن ابن عباس، الذي انفرد به بشر بن بكر عن الأوزاعي، قال ابن رجب بعد أن أورد رواية ابن جريج: «وهذا المرسل أشبه»[٦].

---

(١) المستدرك (١/١٧٨)، الخلافيات (١/٤٤٩-٤٥١).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة (٢٠١٦٧- ٢٠١٦٩).

(٣) تقريب التهذيب (٧٥٦٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/٣٦٢).

(٥) تهذيب الكمال (١٨/٣٤٧، ٣٤٨).

(٦) جامع العلوم والحكم (٢/٣٦٢).

وكأنَّ الإمام الشافعي كان يشير إلى هذا الوجه في قوله: «... وهو قول عطاء، أنه يُطرَح عن الناس الخطأ والنسيان، ورواه عطاء»[١]، ولو كان عطاء يُسنده عن أحدٍ من الصحابة لذكره الشافعيُّ في كلامه، لأنه أقوى في الاحتجاج.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بغرابة الحديث من حديث عطاء بن أبي رباح، عن عُبَيد بن عُمَير، عن ابن عباس، وبتفرُّد بشر بن بكر التنيسي به عن الأوزاعي، عن عطاء، وتفرُّد الربيع بن سليمان، وأبي يعقوب البويطي الفقيه، عن بشر.

ووافقه الطبراني على تفرُّد بشر، قال: «لم يروه عن الأوزاعي إلا بشر»[٢].

وكذلك قال ابن عدي: «إنما يُروى عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي»[٣].

وقد مرَّ في الدراسة ذكرُ متابعتين وردتا لبشر، وبيانُ نكارتهما، فهما لا تردان على الحكم بتفرده.

وأما تفرُّد الربيع والبويطي عن بشر، فقد قال ابن صاعد -شيخ الدارقطني- بعد أن رواه عن الربيع: «هذا حديثٌ غريبُ الإسناد، ما سمعناه إلا منه»[٤].

وقال الطبراني في تمام كلامه السالف: «تفرد به الربيع بن سليمان».

فكان الدارقطنيُّ أوسعَ نظرًا، ولم تَفُته متابعة البويطي للربيع، وقد صحَّت عنه.

إلا أن ابن عدي قال في تمام كلامه السابق: «رواه عن بشر ثلاثُ أنفس: البويطي، والربيع، والحسين بن أبي معاوية»، وأسنده عن ثلاثة شيوخ: مصريَّيْن وجرجاني، فقال الجرجاني: «حدثنا حسين بن أبي معاوية البزاز»، وقال المصريان: «حدثنا حسين أبو علي الصائغ».

---

(١) الأم (١٧٢/٨).
(٢) المعجم الصغير (٥٢/٢).
(٣) الكامل (٥٦٥/٣).
(٤) المخلصيات (١٨٤/١).

ولم أقف على ترجمة هذا الرجل، ولا على ذكرٍ له في موضعٍ آخر غير هذا الحديث، فالأظهر أن رواية هذا المجهول لا تَرِد على قول الدارقطني.

كما مرَّ في التخريج أن متابعةً أخرى جاءت عن بشر بن بكر، وهي ما رواه الحاكم، عن أبي العباس؛ محمد بن يعقوب الأصم، عن بحر بن نصر، عن بشر، به.

وقد انتقد الحاكمَ تلميذُه البيهقي بعد أن رواه عنه، فقال: «كذا قال في أحد الموضعين: «عن أبي العباس، عن بحر»، وقد مضى ذلك عن أبي عبدالله السوسي وغيره عن أبي العباس، عن الربيع، وهو أشهر، ورواه جماعةٌ من المصريين وغيرِهم عن الربيع، وبه يُعرَف، وتابعه على ذلك البويطي، والحسين بن أبي معاوية»[1].

وفي هذا أن البيهقيَّ أعلَّ ذكرَ بحر بن نصر بمخالفة الحاكم لأصحاب الأصم، وبكونه معروفًا عن الربيع، لا عن بحر، هذا مع وقوف البيهقي على المتابعتين المعروفتين للربيع.

وفي قول البيهقي: «في أحد الموضعين» تنبيهٌ إلى أن الحاكم رواه في موضعٍ آخرَ على الصواب، وقد أخرجه عنه أولًا، على أنه مرَّ في الدراسة أن الحاكمَ غلط فيه عن أبي العباس الأصم غلطًا آخر، حيث جعله من روايته عن الربيع، عن أيوب بن سويد، لا عن بشر بن بكر، عن الأوزاعي، فكأنَّ الحاكم لم يضبط أسانيد هذا الحديث.

فخلص أن هذه المتابعة لا تصحُّ -أيضًا-، ولا تَرِد على حكم الدارقطني بتفرُّد الربيع والبويطي بالحديث عن بشر بن بكر. والله -تعالى- أعلم.

(١) سنن البيهقي (٦١/١٠).

بابٌ في أَولادِ الزِّنَا

٢٣٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أحمد بن نصر بن سندويه البندار، ثنا الفضل بن سهل الأعرج، ثنا إسحاق بن منصور السَّلولي، ثنا أبو إسرائيل، عن فُضَيل بن عمرو، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**لا يَدخُلُ الجنَّةَ ولدُ زِنَا، ولا وَلَدُه، ولا وَلَدُ وَلَدِه**».

٢٣٦- ثنا محمد بن مخلد، ثنا حمدان بن عمر، ثنا إسحاق بن منصور، بهذا، وقال: عن ابن عمر، قال: حدثني أبو هريرة.

غريبٌ من حديث مجاهد، عن ابن عُمر، عن أبي هريرة، وهو غريبٌ من حديث الفضيل بن عمرو الفُقَيمي، عن مجاهد، تفرَّد به [1] أبو إسرائيل المُلَائي؛ إسماعيل بن أبي إسحاق[2]. / [١٠٣ب]

○ التخريج:

رواه مجاهد، واختلف عنه على ثمانية أوجه:

الوجه الأول: مجاهد، عن ابن عمر، عن أبي هريرة:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٦٤) من طريق ابن المأمون، عن الدارقطني، عن محمد بن مخلد، به، بمثله.

وأخرجه ابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٥٠٤) من طريق محمد بن عيسى العطار،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/٣٠٨) من طريق سعيد بن بحر القراطيسي،

كلاهما (العطار، والقراطيسي) عن إسحاق بن منصور، به، بمثله، وقال القراطيسي في حديثه: عن مجاهد، قال: أضفتُ ابنَ عمر، فجاء ذات ليلة، فقال: حدثني أبو هريرة...، فذكره.

---

(١) وقع في الأصل هنا حرف «و»، وهو مقحم لا محلَّ له في سياق الكلام، ولم يقع في الأطراف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٢٤٢) -ووقع فيه آخرَه: «إسماعيل بن إسحاق»، وصوَّبه المحقق في الحاشية-، اللآلئ المصنوعة (٢/١٦٣).

وأخرجه الثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٣٢١١)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٨/٣، ٢٤٩/٨) -ومن طريقه في الموضع الثاني: ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٦٤)-، من طريق يوسف بن أسباط، عن أبي إسرائيل، به، بمثله.

الوجه الثاني: مجاهد، عن ابن أبي ذباب، عن أبي هريرة:

أخرجه عبد بن حميد في مسنده (١٤٦٧) -ومن طريقه ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٦٦)-، والنسائي في الكبرى (٤٩٠٧)، والطبراني في المعجم الأوسط (٨٥٨)-، من طريق عمرو بن أبي قيس، عن إبراهيم بن مهاجر،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٢/٥) من طريق وكيع، ومن طريق عبدالواحد بن زياد، وعلَّقه أبو نعيم في الحلية (٣٠٨/٣) عن حفص بن غياث، ثلاثتهم عن الأعمش،

والبخاري في التاريخ (١٣٢/٥)، والنسائي في الكبرى (٤٩٠٤)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١٣)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٧/٣)، من طريق مروان الفزاري، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١١) من طريق فضيل بن سليمان، وعلَّقه الدارقطني في العلل (٣٣٨/٤) عن أبي شهاب الحناط، ثلاثتهم (مروان، وفضيل، وأبو شهاب) عن الحسن بن عمرو الفقيمي،

والنسائي في الكبرى (٤٩٠٥) من طريق المنهال بن عمرو،

و(٤٩٠٦) من طريق الحكم،

خمستهم (إبراهيم بن مهاجر، والأعمش، والحسن بن عمرو، والمنهال بن عمرو، والحكم) عن مجاهد، به، وسمى ابنُ مهاجر شيخَ مجاهد: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ذباب، وسماه الأعمش -في رواية وكيع-: عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ذباب، وسماه -في رواية عبدالواحد-: عبدالرحمن بن سعد بن أبي ذباب[1]، ولم يسق أبو نعيم رواية حفص بن غياث عن الأعمش، وسماه الحسن بن عمرو -في رواية مروان وأبي شهاب-: عبدالله بن عبدالرحمن بن سعد بن أبي ذباب، وكذلك قال فضيل بن سليمان عن الحسن

(١) وقع في مطبوعة تاريخ البخاري: «بن ذباب»، والصواب المثبت من أصله الخطي، والمصادر.

بن عمرو، لكنه لم يذكر: «بن أبي ذباب»، وقال المنهال بن عمرو: ابن أبي ذباب -غير مسمى-، وقال الحكم: عبدالله -غير منسوب-.

وقال الأعمش -في رواية عبدالواحد- عن مجاهد: «نزلت على عبدالرحمن...»، وقال الحسن بن عمرو -في رواية مروان-، عن مجاهد: «كنت نازلًا عند عبدالله بن عبدالرحمن بن سعد بن أبي ذباب بالمدينة، فأبطأ ليلةً، ثم أتانا وهو يقول: شغلني عنكم أبو هريرة، ثكلت منبوذًا أمُّه إن كان ما قال أبو هريرة حقًّا. فقلت: وما حدثكم أبو هريرة؟ فقال: حدثنا الليلة عن رسول الله ﷺ حديثين...»، وبنحوه لفضيل بن سليمان عن الحسن بن عمرو، وللمنهال بن عمرو، والحكم -باختصار-، جميعهم عن مجاهد.

وجعله الأعمش، والحكم، عن مجاهد، موقوفًا على أبي هريرة.

ولفظ إبراهيم بن مهاجر: «لا يدخل ولد الزنا ولا شيءٌ من نسله إلى سبعة آباء الجنة»، ولفظ الباقين مختصر: «لا يدخل الجنة ولد زنا»، أو: «ولد زنية».

الوجه الثالث: مجاهد، عن أبي هريرة:

أخرجه ابن أبي شيبة، وابن أبي عمر، في مسنديهما -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٤٩٨١)-، والنسائي في الكبرى (٤٩٠٣)، وأبو عوانة (١١١٢٧)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٧/٣)، من طريق محمد بن فضيل، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٩١٢) من طريق عبدالرحمن بن مغراء، وعلَّقه الدارقطني في العلل (٣٣٨/٤) عن عمرو بن عبدالغفار، ثلاثتهم (ابن فضيل، وابن مغراء، وعمرو بن عبدالغفار) عن الحسن بن عمرو،

وهناد في الزهد (٩٨٠)، والنسائي في الكبرى (٤٩٠١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٠٧/٣)، من طريق موسى الجهني، عن منصور،

كلاهما (الحسن بن عمرو، ومنصور) عن مجاهد، به، ووقفه منصور على أبي هريرة، وقال فيه عن مجاهد: سمعت أبا هريرة.

ولفظ الحسن بن عمرو مختصر -كلفظ من رواه عنه بذكر ابن أبي ذباب، وقد سبقوا في الوجه الثاني-، وذكر عقبه حديث جريج الراهب. وأما منصور، فلفظه: «أربعة لا يَلِجون الجنة: عاقٌّ بوالديه، ومدمن خمر، ومنان، وولد زنا».

الوجه الرابع: مجاهد، عن ابن عمر:

أخرجه النسائي في الكبرى (٤٩٠٨) من طريق يونس بن خباب، عن مجاهد، به، موقوفًا، بلفظ: «لا يدخل الجنة ولد زنا، ولا الثاني، ولا الثالث».

الوجه الخامس: مجاهد، عن عبدالله بن عمرو:

أخرجه الطبري في تهذيب الآثار (٣٠٨/مسند علي)، وابن فيل في جزئه (١١٥) -ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٥٧/١٤)، وابن الجوزي في الموضوعات (١٥٦٣)-، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣٠٩/٣)، من طريق مؤمل بن إسماعيل، عن سفيان الثوري، عن عبدالكريم الجزري، عن مجاهد، به، بلفظ: «لا يدخل الجنة عاق، ولا منان، ولا مدمن خمر، ولا ولد زنا، ولا من أتى ذات محرم، ولا مرتدٌّ أعرابيًّا بعد هجرة»، ولم يُذكر عند ابن فيل مدمن الخمر، واختُصر عند أبي نعيم، فلم يُذكر فيه إلا العاق والمدمن وولد الزنا.

الوجه السادس: مجاهد، عن أبي سعيد الخدري:

أخرجه أبو يعلى (١١٦٨)، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٨/٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤٨٩)، من طريق جرير، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٨/٣) من طريق مسعود بن سعد الجعفي، وعبدالعزيز بن مسلم، ثلاثتهم (جرير، ومسعود، وعبدالعزيز) عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، به، بلفظ: «لا يدخل الجنة ولد زنا، ولا مدمن خمر، ولا عاق، ولا منان»، مع عكس الترتيب لأبي نعيم، وقد ساق فيه أبو نعيم لفظَ جرير، وقرن به مسعودًا وعبدَالعزيز.

الوجه السابع: مجاهد، عن مولى لأبي قتادة، عن أبي قتادة:

أخرجه أسلم بن سهل بحشل في تاريخ واسط (ص٢٣٨) عن محمد بن سهل بن زياد، والطبري في تهذيب الآثار (٣١٢/مسند علي) عن العباس بن أبي طالب، وأبو نعيم في الحلية (٣٠٩/٣) من طريق الحسين بن جعفر القتات، ثلاثتهم (محمد بن سهل، وابن أبي طالب، والقتات) عن أحمد بن عبدالله بن يونس[1]، والطحاوي في شرح مشكل الآثار

(١) وقع في تاريخ واسط: «عبدالله بن يونس»، والصواب المثبت، فهو المعروف بالرواية عن أبي إسرائيل.

(٩١٥) من طريق محمد بن سابق، وأبو نعيم في الحلية (٣/٣٠٨) من طريق عبيدالله بن موسى، ثلاثتهم (ابن يونس، وابن سابق، وعبيدالله) عن أبي إسرائيل، عن منصور، عن مجاهد، به، إلا أن ابن يونس جعله -في رواية القتات فقط- عن أبي إسرائيل، عن فضيل بن عمرو، عن مجاهد، وقد كَنى في روايتهم -سوى عبيدالله- مجاهدًا: «أبا الحجاج»، ولم يسمه.

ولفظه: «لا يدخل الجنة عاق لوالديه، ولا ولد زنا، ولا مدمن خمر»، وزاد ابن سابق: «ولا منان»، واختصره محمد بن سهل عن ابن يونس، فلم يذكر إلا العاق.

الوجه الثامن: مجاهد، مرسلًا:

علَّقه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٠٩) عن عبدالله بن الوليد، عن سفيان الثوري، عن عبدالكريم، عن مجاهد، به، بلفظ: «لا يدخل الجنة عاق، ولا مدمن خمر، ولا ولد زنا، ولا مرتدٌّ أعرابيًّا بعد هجرته، ولا من أتى ذات محرم».

○ رجال الإسناد الأول:

١- أحمد بن نصر بن سندويه بن يعقوب بن حسان، أبو بكر، البغدادي، المعروف بحبشون البندار:

صدوق. قال الدارقطني: «صدوق، كتبنا عنه»[(١)].

٢- الفضل بن سهل بن إبراهيم، البغدادي، أصله من خراسان، الأعرج:

ثقة. قال أبو حاتم الرازي -في تشدده-: «صدوق»، وقال النسائي: «ثقة كيس صاحب حديث»، وقال أحمد بن الحسين الصوفي يقول: «كان أحد الدواهي»، قال الخطيب البغدادي: «يعني في الذكاء، والمعرفة، وجودة الأحاديث»، ووثقه مسلمة بن القاسم، وذكره ابن حبان في الثقات.

وقد قال أبو داود فيه: «لا أحدث عنه»، وعلَّل ذلك بأنه كان لا يفوته حديث جيد، فناقشه الذهبي بقوله: «ما بهذا الخيال يُغمَز الحافظ، ثم هذا أبو داود قائلُ هذا قد روى عنه في سننه»[(٢)].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٤٠٩)، تاريخ الإسلام (٧/٤٤١).

(٢) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، لابن خلفون (ص٤٩٦)، سير أعلام النبلاء (١٢/٢٠٩)، تهذيب التهذيب (٣/٣٩١).

وهذا يوضح أن توثيقه أقوى من اقتصار ابن حجر على قوله: «صدوق»[١]، بل لعله يصحُّ أن يوصف بالثقة الحافظ.

٣- إسحاق بن منصور السَّلولي مولاهم، أبو عبدالرحمن:

«صدوق، تكلم فيه للتشيع»[٢].

٤- إسماعيل بن أبي إسحاق العبسي، أبو إسرائيل، الكوفي، الملائي، معروف بكنيته:

«صدوق سيئ الحفظ، نُسب إلى الغلو في التشيع»[٣].

٥- فضيل بن عمرو الفُقَيمي، أبو النضر، الكوفي:

«ثقة»[٤].

٦- مجاهد:

ثقة إمام. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ رجال الإسناد الثاني:

٧- محمد بن مخلد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٨- حمدان بن عمر: أحمد بن عمر الحِمْيَري، أبو جعفر، البغدادي، يُعرف بحمدان:

«صدوق»[٥].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين أبي إسرائيل الملائي، وتفرُّده عن فضيل بن عمرو، وقد أدّى بفضيل -مع ثقته- إلى أن يخالف جماعةً من الرواة عن مجاهد، حيث رواه إبراهيم

---

(١) تقريب التهذيب (٥٤٠٣).

(٢) المصدر نفسه (٣٨٥).

(٣) المصدر نفسه (٤٤٠).

(٤) المصدر نفسه (٥٤٣٠).

(٥) المصدر نفسه (٨٤).

بن مهاجر -وهو «صدوق لين الحفظ»[١]-، والأعمش -وهو «ثقة حافظ»، كما مرَّ في الحديث (٢٦)-، والمنهال بن عمرو -وهو «صدوق ربما وهم»[٢]-، والحكم -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٤٤)-، جميعًا عن مجاهد، فلم يجعل أيٌّ منهم الواسطةَ بينه وبين أبي هريرة ابنَ عمر، بل جعلوه ابنَ أبي ذباب، على اختلافهم في تسميته ونسبته، وعلى اختلافهم في رفع الحديث ووقفه، وهم بالقدر المشترك بينهم مخالفون لما روى أبو إسرائيل الملائي، عن فضيل بن عمرو، عن مجاهد.

وقد رواه الحسن بن عمرو عن مجاهد، واختُلف عنه في ذكر الواسطة وإسقاطها:

* فأثبتها مروان بن معاوية الفزاري -وهو «ثقة حافظ»[٣]-، وفضيل بن سليمان -وهو «صدوق له خطأ كثير»، كما مرَّ في الحديث (٧٦)-، وأبو شهاب الحناط -وهو «صدوق يَهِم»[٤]-، رواه ثلاثتهم عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عبدالله بن عبدالرحمن بن سعد -زاد مروان وأبو شهاب: ابن أبي ذباب-، عن أبي هريرة،

* وأسقطها ابن فضيل -وهو «صدوق عارف»، كما مرَّ في الحديث (١٢)-، وعبدالرحمن بن مغراء -وهو «صدوق»[٥]-، وعمرو بن عبدالغفار -وهو متروك متهم[٦]-، فرووه عن الحسن بن عمرو، عن مجاهد، عن أبي هريرة -مباشرة-.

ولا يخفى أن فيمن أثبتها مَن هو أثبتُ وأحفظُ ممن أسقطها، فضلًا عن أنهم باجتماعهم أقوى روايةً، والظاهر أن إسقاط مَن أسقطها إما قلةُ ضبط، أو تقصيرٌ وعدمُ تمام، وقد حكى الدارقطنيُّ هذا الخلاف، ثم قال: «والأشبه من ذلك قولُ مَن ذكر ابنَ أبي ذباب»[٧].

---

(١) المصدر نفسه (٢٥٤).

(٢) المصدر نفسه (٦٩١٨).

(٣) المصدر نفسه (٦٥٧٥).

(٤) المصدر نفسه (٣٧٩٠).

(٥) المصدر نفسه (٤٠١٣).

(٦) انظر: لسان الميزان (٦/٢١٥).

(٧) العلل (٤/٣٣٨).

وبذلك ينضمُّ الحسن بن عمرو -وهو «ثقة ثبت»[(١)]- إلى من خالف رواية أبي إسرائيل، عن فضيل بن عمرو، عن مجاهد، في جعل الواسطة بينه وبين أبي هريرة: ابنَ عمر.

ويُلحظ في رواية سعيد بن بحر القراطيسي -وهو ثقة[(٢)]-، عن أبي إسرائيل، عن فضيل، أن مجاهدًا قال: أضفتُ ابنَ عمر، فجاء ذات ليلة، فقال: حدثني أبو هريرة...، فذكره، وهذا يدلُّ على أن أبا إسرائيل كان يستحضر أن في الإسناد ذِكرًا لضيافة، فلم يضبط لسوء حفظه، فجعلها ضيافةً لابن عمر عند مجاهد، والصواب ما رواه الأعمش والحسن بن عمرو والمنهال بن عمرو والحكم، من أن مجاهدًا نزل على ابن أبي ذباب.

وقد اتفق هؤلاء الأربعةُ -أيضًا- على روايته عن مجاهد بلفظٍ مختصر: «لا يدخل الجنة ولد زنا»، أو: «ولد زنية»، وانفرد إبراهيم بن مهاجر -وقد مرَّ أنه «صدوق ليّن الحفظ»، فزاد فيه: «ولا شيء من نسله إلى سبعة آباء»، وهي زيادة منكرة، وقد استنكر حديثَه هذا ابنُ حبان في ترجمته من المجروحين[(٣)]، وكذلك زيادة أبي إسرائيل، عن فضيل بن عمرو، عن مجاهد: «ولا ولده، ولا ولد ولده»[(٤)]، فإن الثقات الأثبات، كالأعمش، والحكم، والحسن بن عمرو، لا يذكرون فيه عن مجاهد شيئًا من هذه الزيادات.

وقد جاءت الزيادة بلفظ: «ولا الثاني ولا الثالث» من حديث يونس بن خباب، عن مجاهد، عن ابن عُمر، موقوفًا. ويونس «صدوق يخطئ»[(٥)]، والإسناد إليه فيه لِينٌ، ولم أجد الحديث موقوفًا على ابن عمر إلا من هذه الطريق الضعيفة، فهو وجه منكر.

---

(١) تقريب التهذيب (١٢٦٧).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٠/١٣١)، تاريخ الإسلام (٦/٩٠).

(٣) (١/١٠٢).

(٤) أخرج أبو نعيم في الحلية (٨/٢٤٩) أن يوسف بن أسباط استنكرها حين سمعها من أبي إسرائيل، قال: تعاظمني ذلك الكلام، فقال لي أبو إسرائيل: «أيش أنكرتَ من ذلك؟ بلغني من حديثٍ آخر أنه لا يدخل الجنة إلى سبعة آباء»، وهذا يفيد دخول حديث إبراهيم بن مهاجر على أبي إسرائيل، إلا أن في الإسناد بركة بن محمد الحلبي، وفيه كلام كثير، وقد اتهم بالكذب، وقد أخرج أبو نعيم رواية يوسف في موضع آخر (٣/٣٠٨) من طريق أخرى بدون هذا الكلام، انظر في بركة: لسان الميزان (٢/٢٧١).

(٥) تقريب التهذيب (٧٩٠٣).

هذا، وجاء الحديث عن مجاهد من طرقٍ أخرى، في متونها تعدادُ جماعةٍ ممن لا يدخلون الجنة، وذُكِر فيهم ولد الزنا:

١- فرواه موسى الجهني، عن منصور، عن مجاهد، عن أبي هريرة، موقوفًا، بلفظ: «أربعةٌ لا يَلِجون الجنة: عاق لوالديه، ومدمن خمر، ومنان، وولد زنية»، وقد صرَّح مجاهد بسماعه أبا هريرة، وإسناده جيد، وموسى الجهني «ثقة»[(١)]، لولا أن المحفوظَ عن منصور من رواية كبار أصحابه، كالثوري، وشعبة، وجرير، أنه يرويه عن سالم بن أبي الجعد -زاد شعبة: عن نبيط بن شريط-، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، مرفوعًا[(٢)].

٢- ورواه مؤمل بن إسماعيل، عن سفيان الثوري، عن عبدالكريم الجزري، عن مجاهد، عن عبدالله بن عمرو بن العاص، مرفوعًا. ومؤمل «صدوق سيئ الحفظ»[(٣)]، وقد خولف فيه، فرواه عبدالله بن الوليد -راوي جامع الثوري[(٤)]-، عن الثوري، به، مرسلًا، وهي رواية معمر، عن عبدالكريم الجزري، ورواه إسرائيل عن عبدالكريم مقطوعًا من كلام مجاهد[(٥)]، ولم يذكر معمرٌ وإسرائيلُ في متنه ولدَ الزنا.

فهذا الوجه من أوهام مؤمل على الثوري.

٣- ورواه يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد الخدري. ويزيد «ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن»[(٦)]، وقد اضطرب فيه اضطرابًا كثيرًا، إسنادًا ومتنًا، فقرن بمجاهد سالمَ بنَ أبي الجعد، وأفرد أحدَهما أحيانًا، وشكَّ تارةً في ذكر أبي سعيد الخدري، وجعله تارةً عن عبدالله بن عمرو، ورفعه مرةً، ووقفه مرةً، وذكر في متنه ولد الزنا حينًا، ولم يذكره أحيانًا

(١) المصدر نفسه (٦٩٨٥).

(٢) انظر: تحفة الأشراف (٢٨٣/٦)، إتحاف المهرة (٤٤١/٩).

(٣) تقريب التهذيب (٧٠٢٩).

(٤) تهذيب التهذيب (٤٥٣/٢).

(٥) رواية معمر أخرجها هو في جامعه (٢١٠٤٦) -وعنه ببعضه عبدالرزاق (١٣٥٤٩)، ومن طريق ابن المبارك عنه: الطبري في تهذيب الآثار (٣٠٩/مسند علي)، لكنه لم يرفعه-. ورواية إسرائيل أخرجها النسائي في الكبرى (٤٩٠٢).

(٦) تقريب التهذيب (٧٧١٧).

أخرى، وربما سرى بعضُ هذا الاضطراب إلى من دون يزيد، فاختَلَف أصحابهم عنهم[١].

وقد سئل يحيى بن معين عن حديث جرير، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ: «لا يدخل الجنة ولد زنا»؟ فقال: «يزيد بن أبي زياد ضعيف»[٢].

فهذا الوجه من مناكير يزيد بن أبي زياد التي اضطرب فيها كثيراً.

٤- ورواه أبو إسرائيل، عن منصور، عن مجاهد، عن مولى لأبي قتادة، عن أبي قتادة.

وعن أبي إسرائيل: محمد بن سابق، وأحمد بن عبدالله بن يونس، وعبيدالله بن موسى.

وقد اختُلف عن ابن يونس في شيخ شيخه:

* فقال محمد بن سهل بن زياد، والعباس بن أبي طالب، عن ابن يونس، عن أبي إسرائيل، عن منصور،

* وقال الحسين بن جعفر القتات، عن ابن يونس، عن أبي إسرائيل، عن فضيل بن عمرو.

وما اجتمع عليه الأولان، وفيهما العباس -وهو ثقة[٣]-، أصحُّ من الثاني، فراويه

(١) سبق تخريج ما جاء من طريق يزيد، عن مجاهد، عن أبي سعيد، وفيه ذِكر ولد الزنا، وأما ما عدا ذلك، فأخرجه ابن أبي شيبة (٢٥٦٤٨)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٢٣٢، ٦٦٨)، من طريق محمد بن فضيل، وابن أبي شيبة (٢٥٦٤٩، ٢٧٠٤٩، ٢٨٢٨٩) عن عبدالرحيم بن سليمان، وأحمد (١١٣٩٢)، والبغوي في تفسيره (٥/٨٧)، وشرح السنة (٣٤٢٨)، من طريق عبدالعزيز بن مسلم، وأحمد (١١٥٧٤)، والبخاري في التاريخ (٢/٢٥٧)، والنسائي في الكبرى (٤٨٩٨)، والطبري في تهذيب الآثار (٣١٠/مسند علي)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٣/٣٠٩)، والبيهقي في السنن (٨/٢٨٨)، وشعب الإيمان (٥٢٠٤)، من طريق شعبة، ويعقوب بن سفيان الفسوي في مشيخته (١٤٤)، والطبري في تهذيب الآثار (٣٠٤/مسند علي)، من طريق عبدالله بن إدريس، والنسائي في الكبرى (٤٨٩٩) من طريق زائدة، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٤٨٩) من طريق جرير، وعلقه أبو نعيم في الحلية (٣/٣٠٩) عن موسى بن أعين، جميعهم عن يزيد بن أبي زياد، على اختلافٍ كثيرٍ بينهم.

(٢) تاريخ ابن أبي خيثمة (١/٢٠٥/السِّفر الثالث).

(٣) قال أبو حاتم -على تشدده-: «صدوق»، ووثَّقه ابنه، وعبدالله بن إسحاق المدائني، ومسلمة بن القاسم، فهو أقوى من قول ابن حجر فيه في التقريب (٣١٦٣): «صدوق». انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٨٨).

القتات صدوق[١]، والظاهر أنه دخل عليه ذكرُ فضيل بن عمرو من حديث الباب الذي رواه أبو إسرائيل، عن فضيل، عن مجاهد، عن ابن عمر، عن أبي هريرة[٢].

وقد مرَّ أن أبا إسرائيل «صدوق سيئ الحفظ»، وأن المحفوظ عن منصور رواية كبار أصحابه، كالثوري، وشعبة، وجرير، عنه، عن سالم بن أبي الجعد -زاد شعبة: عن نبيط بن شريط-، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو.

ولذلك قال الدارقطني بعد أن ذكر حديثَ أبي إسرائيل هذا: «وهو وهم، وأبو إسرائيل ضعيف، وإنما روى هذا الحديث منصورٌ، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابان، عن عبدالله بن عمرو»[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بغرابة الحديث من حديث مجاهد، عن ابن عُمر، عن أبي هريرة، وتفرُّد أبي إسرائيل المُلَائي به عن الفضيل بن عمرو الفُقَيمي، عن مجاهد.

---

(١) قال الدارقطني: «صدوق». انظر: سؤالات الحاكم (٨٦).

(٢) اعتمد الدارقطني في العلل (١١٢/٣) رواية القتات في سياق الخلاف عن أبي إسرائيل، والراجح أنها معلولة -كما تبيَّن-.

(٣) العلل (١١٣/٣).

كتاب الديات[1]

(١) هكذا عقد الهيثمي كتابًا للديات، مع أنه عقد قبله كتابًا للحدود والديات معًا، على أن غالب الكتاب السابق إنما كان في الحدود فحسب.

بابُ القَسَامَة[١]

٢٣٧- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي -بالكوفة-، ثنا أبو كُرَيب؛ محمد بن العلاء، ثنا يونُس بن بُكَير، عن عبدالرحمن بن (آمين)[٢] الكناني، عن محمد بن مسلم الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، قال: كانت القَسَامَةُ في الدَّم يومَ خيبر، وذلك أن رجلًا من الأنصار من أصحاب رسول الله ﷺ فُقِدَ تحتَ الليل، فجاءتِ الأنصارُ فيه إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: صاحبُنا يَتَشَحَّطُ في دَمِه. فقال رسول الله ﷺ: «**هل تَعرِفُون قاتِلَه؟**». قالوا: إنما قُتِلَ الآن، قتلتْهُ يهود[٣]. فقال رسول الله ﷺ: «**اختاروهم[٤] خمسين، فليحلفوا بالله جهدَ أيمانهم غيرَ ملحين: ما قتلنا، ثم خُذُوا مِنهم الدِّيَة**».

غريبٌ من حديث الزهري، عن أبي سلمة، عن أبيه، تفرَّد به عبدالرحمن بن (آمين) عنه، وتفرَّد به يونس بن بُكَير عن عبدالرحمن[٥].

○ التخريج:

رواه الزهري، واختُلف عنه على وجهين:

---

(١) قال في النهاية (٤/٦٢): «القَسامة: اليمين، كالقَسَم. وحقيقتها: أن يقسم من أولياء الدم خمسون نفرًا على استحقاقهم دمَ صاحبهم إذا وجدوه قتيلًا بين قومٍ ولم يُعرف قاتله، فإن لم يكونوا خمسين أقسم الموجودون خمسين يمينًا، ولا يكون فيهم صبي، ولا امرأة، ولا مجنون، ولا عبد، أو يقسم بها المتَّهمون على نفي القتل عنهم، فإن حلف المدَّعون استحقوا الدية، وإن حلف المتَّهمون لم تلزمهم الدية».

(٢) وقع في الأصل هنا وفي تعليق الدارقطني: «أعين»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر ترجمة الراوي. وقد قيل في اسم أبيه: «يامين»، وذكر الدارقطني في المؤتلف والمختلف -كما في الإكمال، لابن ماكولا (١/٦)، ولسان الميزان (٥/١٤٥)- أن الأصح: «آمين»، بالمد، وصوَّبه قبله أبو حاتم وأبو زرعة -كما في بيان خطأ البخاري (ص٦٩)-.

(٣) كذا في الأصل، وفي مصدر التخريج: «لا، إلا أن قتلته يهود».

(٤) كتب فوقها في الأصل: «كذا»، وتعدية «اختار» بنفسه معروفة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ﴾. ووقع في مصدر التخريج: «اختاروا منهم».

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٥٥١)، ولم يورد إلا مطلعه.

الوجه الأول: الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه:

أخرجه البزار (١٠٢٦) عن أبي كريب، به، بمثله، واختصر آخره، وزاد: «ففعلوا».

الوجه الثاني: الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن وسليمان بن يسار، عن رجل من الأنصار من أصحاب النبي ﷺ:

أخرجه عبدالرزاق (١٩٣٤٨) -ومن طريقه أبو داود (٤٥٢٦)، وأبو عوانة (٦٤٨٤)- عن معمر،

وعبدالرزاق (١٩٣٥٠) -ومن طريقه أحمد (٢٤١٥٨)، و**مسلم** (١٦٧٠)، وأبو عوانة (٦٤٨٣)، والبيهقي (٨/١٢٢)- عن ابن جريج،

وأحمد (١٦٨٦٦، ٢٣٦٥٨)، وأبو عوانة (٦٤٨٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٨١)، والبيهقي (٨/١٢٢)، من طريق عُقيل،

و**مسلم** (١٦٧٠)، والنسائي في المجتبى (٤٧٥٠)، والكبرى (٦٨٨٣)، وابن الجارود (٧٩٧)، وأبو عوانة (٦٤٧٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٥٨٠)، والبيهقي (٨/١٣٠)، من طريق يونس،

و**مسلم** (١٦٧٠)، وأبو عوانة (٦٤٨١)، من طريق صالح -هو ابن كيسان-،

والنسائي في المجتبى (٤٧٥١)، والكبرى (٦٨٨٤)، وأبو عوانة (٦٤٧٩، ٦٤٨٠)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٢٠٢)، وشرح مشكل الآثار (٤٥٨٢)، من طريق الأوزاعي،

ستتهم (معمر، وابن جريج، وعُقيل، ويونس، وصالح، والأوزاعي) عن الزهري، به، بنحوه، مختصرًا، فلم يذكر أيٌّ منهم قصة الاستحلاف وآخرَه إلا معمرًا، وفصَّل ابن جريج، فجعل آخرَه من مرسل الزهري.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- محمد بن العلاء، أبو كريب:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٣- يونس بن بُكَير:

صدوق يخطئ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٤- عبدالرحمن بن آمين -ويقال: يامين- الكناني، أبو العلاء، المدني:

منكر الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات، فخالف الجمهور، حيث قال البخاري وأبو حاتم -في موضع-: «منكر الحديث»، زاد أبو حاتم: «لا يشبه حديثُه حديثَ الثقات»، وذكره أبو زرعة في الضعفاء، وقال أبو حاتم -في موضع آخر-: «ليس بقوي في الحديث»، وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس حديثه بالقائم»، وقال عبدالغني الأزدي: «فيه ضعف»، وذكره العقيلي والساجي وابن الجارود وابن عدي في الضعفاء[1].

٥- محمد بن مسلم الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٦- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لحال عبدالرحمن بن آمين، ومخالفته جماعةَ أصحاب الزهري من أهل الطبقات الأولى من حُفَّاظ حديثه، كمعمر، وعقيل، ويونس، ومن معهم من الثقات الأثبات.

ومخالفة ابن آمين وقعت على ضربين: في إسناده، بجعله عن أبي سلمة، عن أبيه، وفي متنه، بسياق الحديث سياقةً واحدةً غير مفصولة، والصواب أن الزهري يروي أولَ

---

(١) الكنى والأسماء، لمسلم (٢٥١٦)، أسامي الضعفاء، لأبي زرعة (١٨٩)، الجرح والتعديل (٥/٢١٠، ٣٠٢)، الكامل (٧/٢١٩)، المؤتلف والمختلف، لعبدالغني الأزدي (١/٦٠)، لسان الميزان (٥/٨٧، ١٤٥).

الحديث عن أبي سلمة وسليمان بن يسار، عن رجال من الأنصار من الصحابة، ويروي آخره مرسلًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن آمين بالحديث عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبيه، وتفرُّد يونس بن بُكَير عن عبدالرحمن.

وهو بذلك يوافق -في الإجمال- البزارَ، حيث قال: «لا نعلمه يروى عن عبدالرحمن بن عوف، إلا بهذا الإسناد، ولم نسمعه إلا من أبي كريب»[١].

(١) مسند البزار (٢٣٨/٣).

بابٌ: لا يُقادُ الوَالِدُ بِالوَلَد

٢٣٨- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حَيَّة، ثنا إسحاق أبي إسرائيل، ثنا محمد بن جابر، عن يعقوب بن عطاء، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جَدِّه، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا يُقادُ الوَالِدُ بِوَلَدِه**».

غريبٌ من حديث يعقوب بن عطاء بن أبي رَبَاح، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جده، تفرَّد به محمد بن جابر اليمامي [عنه][١] [٢].

○ التخريج:

أخرجه ابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٧١/٢) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن المقرئ في معجمه (١٠٩٩) عن عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حية[٣]، به، بمثله.

وأخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٤٤١/٢٣) من طريق محمد بن جعفر بن أحمد بن عمر المعروف بابن الكوفي، عن إسحاق بن أبي إسرائيل، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالوهاب بن عيسى بن أبي حية، أبو القاسم:

ثقة، تكلم فيه لوقفه في القرآن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٦).

٢- إسحاق بن أبي إسرائيل:

صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٣- محمد بن جابر اليمامي:

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من نقل ابن المحب الصامت.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٥٧١)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٥ب].

(٣) تحرَّف اسمه في المطبوع إلى: «عبدالوهاب بن عيش بن أبي حبة».

صدوق ذهبت كتبه فساء حفظه، وخلط كثيرًا، وعمي فصار يلقن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٤- يعقوب بن عطاء بن أبي رَبَاح المكي:

«ضعيف»[١].

٥- عمرو بن شُعَيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٩٨).

٦- شُعَيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص:

صدوق. ثبت سماعه من جده. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، للين محمد بن جابر، وضعف يعقوب بن عطاء، قال ابن عبدالهادي بعد أن نقل الإسناد عن الدارقطني من هذا الموضع: «ومحمد ويعقوب لا يحتج بهما»[٢].

والحديث مشهورٌ عن عمرو بن شعيب، وفيه اختلافٌ كثيرٌ عنه، بلغ بالترمذي أن قال: «هذا حديثٌ فيه اضطراب»[٣].

وإنما أورد الدارقطنيُّ الحديثَ هنا ليبين غرابة طريق يعقوب بن عطاء عن عمرو فحسب.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن جابر اليمامي بالحديث عن يعقوب بن عطاء بن أبي رَبَاح، عن عمرو بن شُعَيب، عن أبيه، عن جده.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٨٢٦).

(٢) تنقيح التحقيق (٤/٤٧٢).

(٣) جامع الترمذي (٤/١٨).

بابُ العَقلِ على (العَصَبَة)[1]، وفي الجَنِين غُرَّة

٢٣٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري، ثنا جعفر بن محمد بن حبيب، ثنا عبدالله بن رُشَيد، ثنا عُبَيد بن عبدالله، عن أبي بكر الهذلي، عن عامر الشعبي، عن عروة بن المغيرة، عن أبيه: المغيرة، قال: قَتَلَتِ امرَأَةٌ ضَرَّتَها، فقال النبي ﷺ: «**يَرِثُها وَلَدُها، ويَعقِلُ عنها**[2] **عَصَبَتُها**».

غريبٌ من حديث الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، تفرَّد به أبو بكر الهذلي عنه، ولم يروه عنه غير عُبَيد بن عبدالله[3]. / [١٠٤ب]

○ التخريج:

رواه الشعبي، واختُلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: الشعبي، عن جابر:

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٣٤٠٧)، والمطالب العالية (١٩٠١)، وعنه ابن أبي عاصم في الديات (١٧٠)، وأبو يعلى (١٨٢٣)-، وابن ماجه (٢٦٤٨)، وأبو داود (٤٥٧٥) -ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٤٩٤٧)-، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث (١٢٢٦/٣)، والبيهقي في

---

(١) وقع في الأصل: «العصبية»، ولعله سهو، إذ لم أجد إطلاق العصبية على العصبة، بل العصبية -كما في النهاية (٢٤٦/٣)- مرادفة للتعصب، وهو المحاماة والمدافعة، والعصبية -كما في اللسان (٩٧/١٥)- أُخذت من العصبة. والعصبة -كما في النهاية (٢٤٥/٣)-: «الأقارب من جهة الأب، لأنهم يعصبونه ويعتصب بهم، أي: يحيطون به ويشتد بهم».

(٢) قال في النهاية (٢٧٨/٣): «أما العقل فهو الدية، وأصله: أن القاتل كان إذا قتل قتيلًا جمع الدية من الإبل، فعقلها بفناء أولياء المقتول، أي: شَدَّها في عُقلها، ليسلمها إليهم، ويقبضوها منه، فسميت الدية عقلًا بالمصدر».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٧٨).

السنن (٨/١٠٧)، ومعرفة السنن (١٦٢٨٤)، والخلافيات (٤٩٤٧)، وابن عبدالبر في الأجوبة عن المسائل المستغربة (ص٢٤٦)، من طريق عبدالواحد بن زياد، عن مجالد، عن الشعبي، به، مطوَّلًا.

الوجه الثالث: الشعبي، عن المغيرة بن شعبة:

أخرجه عبدالله بن أحمد في وجادات المسند (١٨٤٣١)، قال: وجدت في كتاب أبي بخط يده: حدثني أبو النضر؛ الحارث بن النعمان، عن شيبان، عن جابر –هو الجعفي–، عن عامر –هو الشعبي–، به، بأطول منه.

الوجه الرابع: الشعبي، مرسلًا:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣١٠٤٥) عن حفص بن غياث، عن مجالد، عن الشعبي، به، مطوَّلًا.

○ رجال الإسناد:

١– محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٢– جعفر بن محمد بن حبيب:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٣– عبدالله بن رُشَيد:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٤– عُبَيد بن عبدالله:

مجهول العين. لم أقف على من يروي عنه سوى عبدالله بن رُشَيد، وساق له ابن حجر حديثًا وهَّمه ابن منده، ويظهر أنه هو الواهم فيه[1].

٥– أبو بكر الهذلي:

(١) الإصابة (٨/٣٤٠).

أخباري متروك الحديث. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٨).

٦- عامر الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٧- عروة بن المغيرة بن شعبة الثقفي، أبو يَعْفُور، الكوفي:

«ثقة»(١).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أبي بكر الهذلي، وجهالة الراوي عنه، وقد خولف عن الشعبي:

* فرواه مجالد، عن الشعبي، عن جابر، وقيل عن مجالد: عن الشعبي، مرسلًا،

* ورواه جابر الجعفي، عن الشعبي، عن المغيرة بن شعبة.

وقد مرَّ في الحديث (٥١) أن مجالدًا «ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره»، ومرَّ في الحديث (٦٣) أن جابرًا «ضعيف رافضي»، فكلا الوجهين ضعيفٌ عن الشعبي، خصوصًا ما اضطرب فيه مجالد.

وأصل الحديث محفوظٌ عن المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- من طريقٍ أخرى أخرجها مسلم في صحيحه(٢)، ومتفق عليه من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-(٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي بكر الهذلي بالحديث عن الشعبي، عن عروة بن المغيرة بن شعبة، عن أبيه، وتفرُّد عُبَيد بن عبدالله عن أبي بكر.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٥٦٩).

(٢) (١٦٨٢).

(٣) صحيح البخاري (٦٧٤٠، ٦٩٠٩، ٦٩١٠)، صحيح مسلم (١٦٨١).

كتاب التفسير

سُورَةُ فَاتِحَةِ الكِتَاب

٢٤٠- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو طالب الحافظ؛ أحمد بن نصر بن طالب، ثنا عمران بن موسى بن أيوب، ثنا أبي، ثنا الوليد بن مسلم، عن علي الكلبي، عن سليمان بن مهران، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ كان يقرؤها: ﴿**(مَالِكِ)**[1] يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤].

غريبٌ من حديث أبي نوفل؛ علي بن سليمان بن كيسان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعًا، تفرَّد به موسى بن أيوب النصيبي، عن الوليد بن مسلم، عنه[2]. / [١٠٥أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن نصر بن طالب، أبو طالب:

حافظ متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٨).

٢- عمران بن موسى بن أيوب النصيبي:

مستور. روى عن أبيه، وعبدة بن سليمان، وخطاب بن سيار، وغيرهم، وروى عنه غيرُ واحد، منهم حفاظ، كأبي طالب -هنا-، وأحمد بن عمير بن جوصا[3]، ولم أقف له على ترجمة، ولا في حاله على كلام.

٣- موسى بن أيوب بن عيسى النصيبي، أبو عمران، الأنطاكي:

---

(١) وقع في الأصل: «ملك»، والصواب المثبت من الأطراف، وقد علَّق الدارقطنيُّ روايةَ علي الكلبي في العلل (٤/١٣٩)، فساقها ضمن ما ثبتت فيه الألف: «مالك».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٦٩).

(٣) تفسير الثعلبي (١٠٥٦)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢٧١)، تاريخ دمشق (١٦/٢٨٢).

«صدوق»[١].

٤- الوليد بن مسلم:

ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية. سبقت ترجمته في الحديث (٨١).

٥- علي بن سليمان بن كيسان الكلبي، أبو نوفل، الدمشقي، الكوفي الأصل:

صدوق. قال هشام بن عمار: «ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «ما أرى بحديثه بأسًا، صالح الحديث، ليس بالمشهور»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يُغرب»[٢].

٦- سليمان بن مهران الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٧- أبو صالح:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال عمران بن موسى بن أيوب، ولأن الوليد مدلسٌ مُسَوٍّ، ولم يصرح بسماعه من شيخه، ولا بسماع مَن فوقه مِن بعضهم.

والحديث مشهورٌ عن الأعمش، وفيه عنه وعمَّن دونه اختلاف[٣]، ومحلُّ بحث الدارقطني هنا روايةُ علي بن سليمان الكلبي عنه خصوصًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد موسى بن أيوب النصيبي بالحديث عن الوليد بن مسلم، عن أبي نوفل؛ علي بن سليمان بن كيسان، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٩٤٧).

(٢) الجرح والتعديل (١٨٨/٦)، الثقات (٢١٣/٧)، تاريخ دمشق (٥٢٠/٤١)، تاريخ الإسلام (٦٩٢/٤، ٧٧٥)، لسان الميزان (٥٤٧/٥).

(٣) انظر: علل الدارقطني (١٣٨/٤-١٤٠).

سُورَةُ الأَنعَام

٢٤١- قال الدارقطني في الأول: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا / المحاربي [١٠٦أ] -بالكوفة-، ثنا محمد بن العلاء؛ أبو كُرَيب، ثنا ابن إدريس، ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، قال: لما نزلت: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَمْ يَلْبِسُوٓا۟ إِيمَـٰنَهُم بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٨٢] شَقَّ ذلك على أصحاب رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «**أَلَا تَرَون إلى قَولِ لُقمان:** ﴿إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾[لقمان: ١٣]؟».

قال ابن إدريس: حدَّثنيه -أولًا- أبي، عن أبان بن تَغلِب، عن الأعمش. ثم سمعتُه.

غريبٌ من حديث أبان بن تَغْلِب؛ (أبي)[١] سعيد، عن الأعمش، وهو -أيضًا- غريبٌ من حديث إدريس بن يزيد الأودي، عن أبان بن تغلب، لم يروه عنه غيرُ ابنه عبدالله بن إدريس، تفرَّد به أبو كُرَيب؛ محمد بن العلاء، عنه[٢].

○ التخريج:

أخرجه **مسلم** (١٢٤)،

والبزار (١٤٩٤)،

وابن جرير الطبري في تفسيره (٩/٣٧٠)،

وأبو عوانة (٢٨٦) عن المعمري،

وابن حبان (٢٥٣) عن الحسن بن أحمد بن إبراهيم بن فيل البالسي،

وابن حبان (٢٥٣)، وابن منده في الإيمان (٢٦٨)، من طريق محمد بن إسحاق -هو ابن خزيمة-[٣]،

---

(١) وقع في الأصل: «بن»، والصواب المثبت من الأطراف، والمؤتلف والمختلف، للدارقطني (١/٣٠٦)، ولم أجد من سمى جد أبان سعيدًا في أي مصدر.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٧٨٥).

(٣) أهمله ابن حبان، فسماه: «محمد بن إسحاق»، وقد رَوَى في صحيحه عن محمد بن إسحاق

وابن عدي في الكامل (٢٤٨٨)، والداني في البيان في عد آي القرآن (ص٢٢)، من طريق إسحاق بن إبراهيم بن يونس،

وابن عدي (٢٤٩٠)، وابن المقرئ في معجمه (٣٤٥) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٦٧٩)-، عن أحمد بن يحيى بن زهير،

وابن عدي (٢٤٩١)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٣٢٤)، والخطيب في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (١٢٧٩)، من طريق عبدالله بن زيدان،

وابن عدي (٢٤٨٩) عن القاسم بن زكريا المقرئ،

و(٢٤٩٢) عن يعقوب بن إبراهيم الأكفاني،

وأبو بكر الأبهري في فوائده (٤١) عن محمد بن الحسين الخثعمي،

وابن المقرئ في معجمه (٣٤٥) -ومن طريقه أبو موسى المديني في اللطائف (٦٧٩)- عن محمد بن عبدالرحيم بن محمد الكوفي،

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٩٨٩) من طريق محمد بن هارون الروياني،

وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٣٢٤) من طريق أحمد بن يوسف بن الضحاك،

والبيهقي في البعث والنشور (٦٣٦)، وأبو الغنائم النرسي في فوائد الكوفيين (١٥)، وأبو موسى المديني في اللطائف (٦٧٩)، من طريق علي بن محمد بن هارون الحميري،

الستة عشر راويًا (مسلم، والبزار، والطبري، والمعمري، وابن فيل، وابن خزيمة، وإسحاق بن إبراهيم بن يونس، وابن زهير، وابن زيدان، والقاسم بن زكريا، والأكفاني، والخثعمي، ومحمد بن عبدالرحيم، والروياني، وابن الضحاك، والحميري) عن أبي كريب؛ محمد بن العلاء[1]، به، بنحوه.

بن خزيمة، وعن محمد بن إسحاق الثقفي السرَّاج، كليهما عن أبي كريب، ولعل المراد هنا ابن خزيمة، بدلالة أنه روى الحديث -كما أخرجه من طريقه ابن منده-. وقد وقع في إسناد ابن منده: «محمد بن إسحاق بن المغيرة»، والمغيرة هو والدُ جدِّ ابن خزيمة.

(١) وقع شيخُ الروياني في مطبوعة شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة: «أبو بكر»، والصواب

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٢١٦) -ومن طريقه **مسلم** (١٢٤)، وابن منده في الإيمان (٢٦٧)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٣٢٢)، والبيهقي في السنن (١٠/١٨٥)، والبعث والنشور (٦٣٤)-،

وابن أبي حاتم في تفسيره (٧٥٤٢) عن أبي سعيد الأشج،

وابن منده في الإيمان (٢٦٧) من طريق محمد بن عبدالله بن نمير،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، والأشج، وابن نمير) عن عبدالله بن إدريس، عن الأعمش، به، بنحوه، ولم يذكروا كلام ابن إدريس بآخره.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- محمد بن العلاء، أبو كريب:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٣- عبدالله بن إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي، أبو محمد، الكوفي:

«ثقة فقيه عابد»[1].

٤- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٥- إبراهيم:

ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

أنه أبو كريب، فالروياني يروي عنه، وهو المعروف بحديث ابن إدريس، عن أبيه، عن أبان بن تغلب، عن الأعمش، ثم إن اللالكائي خرَّج الحديث بعقبه، قال: «أخرجه مسلم عن أبي كريب، والبخاري من حديث الأعمش»، فدلَّ تقديمُه مسلمًا على أن الحديثَ عنده لأبي كريب، حيث أراد أن يذكر موضع الالتقاء بين إسناده وإسناد الصحيح.

(١) تقريب التهذيب (٣٢٠٧).

٦- علقمة:

ثقة ثبت، فقيه عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

٧- إدريس بن يزيد بن عبدالرحمن الأودي:

«ثقة»[١].

٨- أبان بن تَغْلِب، أبو سعد[٢]، الكوفي:

«ثقة، تكلم فيه للتشيع»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيح، ولا يضرُّه ضعف شيخه، فالحديث محفوظٌ عن أبي كريب من حديث ستة عشر راويًا -فيما وجدت-، فيهم أئمة حفاظ.

والإسناد الأخير الذي زاده أبو كريب يُعدُّ من غرائب صحيح مسلم، وتفرُّده به مقبول، فإنه ثقةٌ حافظ -كما مرَّ في حاله-، وزيادةُ مثلِه مقبولة، خصوصًا أنها إسنادٌ نازلٌ بدرجتين، وقد لا يعتني الرواة بحفظه وروايته.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن إدريس بالحديث عن أبيه، عن أبان بن تغلب بن سعيد، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، وتفرُّد أبي كُرَيب؛ محمد بن العلاء عن ابن إدريس.

وقد وافق في الحكم بتفرُّد أبي كريب ابنَ عدي، حيث قال: «وهذا الحديث حديث أبي كريب، عن ابن إدريس؛ هذا الذي قال في آخره: حدثني -أولًا- أبي، عن أبان بن تغلب، عن الأعمش، ثم سمعته. وقد رواه جماعة من الكوفيين، عن ابن إدريس، عن

---

(١) المصدر نفسه (٢٩٦).

(٢) هذا هو المشهور في كنيته في كتب التراجم، وقد مرَّ أن الدارقطني كناه هنا وفي المؤتلف والمختلف: أبا سعيد، وذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (٨٠٧/٣) أنه قيل في كنيته: أبو أمية.

(٣) تقريب التهذيب (١٣٦).

الأعمش، هذا الحديثَ، ولم يذكروا فيه ما قال أبو كريب في آخره، منهم أبو سعيد الأشج، وغيرُه»[(١)].

وقد مرَّ في التخريج أنه رواه عن ابن إدريس بدون الزيادة المذكورة -سوى الأشج-: ابن أبي شيبة، ومحمد بن عبدالله بن نمير.

إلا أن ابنَ المقرئ نقل عن أبي بكر الجعابي قولَه: «حدَّث بهذا الحديث محمدُ بنُ عبدالله بن نمير، مثلَ ما حدث به أبو كريب»[(٢)]، قال الحافظ أبو موسى المديني معلقًا: «هذا حديثٌ يُعَدُّ في أفراد أبي كريب، رواه الناسُ عنه، فلذلك قال الجعابيُّ ما قال»[(٣)].

والجعابيُّ حافظٌ واسعُ الرواية، عالمٌ بالعلل والرجال، كثيرُ التصانيف، لكن كانت له غرائب[(٤)]. وقد أخرج ابن منده -كما سلف في التخريج- روايةَ محمد بن عبدالله بن نمير، فلم يذكر فيها ما ذكر أبو كريب، وهي عنده بإسنادٍ غايةٍ في الصحة إليه[(٥)].

فإن كان الجعابيُّ ضبط ما قال، وصحَّت الرواية التي وقعت له عن ابن نمير[(٦)]، فهذا يَرِد على قول من قال بتفرد أبي كريب، وإلا فلا.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) الكامل (٢/٢٨٥).

(٢) معجم ابن المقرئ (ص١٢٤).

(٣) اللطائف من دقائق المعارف (ص٣٤٠).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٤/٤٢)، تاريخ الإسلام (٨/٨٤)، لسان الميزان (٧/٤٠٨).

(٥) قرنها ابن منده بأسانيدَ أخرى عن ابن إدريس، وعن الأعمش، إلا أن من المستبعد أن يكون ابنُ نمير يذكر ما ذكر أبو كريب، ثم لا ينبّه ابنُ منده على ذلك، خصوصًا وقد عقَّب هذه الأسانيد مباشرةً برواية أبي كريب، ولو كان ابنُ نمير يوافقه لجعل روايتَه مع روايتِه.

(٦) إذ بينه وبين ابن نمير طبقة. ولا يخفى أن كثيرًا من الضعفاء والمتَّهمين كان يحدث بما ينفرد به الراوي، فيجعله لغيره، إما غلطًا وتوهُّمًا، أو إغرابًا وسرقة، فلا بد من النظر في صحة الرواية قبل نقض حكم التفرد بها.

سُورَةُ بَرَاءَة

٢٤٢- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا الحكم بن ظُهَير، عن علقمة بن مَرْثَد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه، قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿ٱلَّذِينَ يَكۡنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلۡفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرۡهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٖ ...﴾ [التوبة: ٣٤]، حتَّى فَرَغَ مِن الآيةِ كُلِّها. قال: فقال أصحابُ رسول الله ﷺ: فما نَكنِزُ اليَوم؟ فقال أبو بكرٍ الصِّدِّيق: لَأَسأَلَنَّ النبيَّ ﷺ: ما نَكنِز؟ فأتى النبيَّ ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنه قد نَزَلَ في الكَنزِ ما نَزَل، فماذا نَكنِز؟ فقال: «**لِسَانًا ذاكِرًا، وقَلبًا شاكِرًا، وزَوجَةً صالِحَةً تُعِينُ أَحَدَكُم على إيمانِه**».

غريبٌ من حديث علقمة بن مَرْثَد، تفرَّد به الحكم بن ظُهَير عنه[١]. / [١٠٦ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في فضيلة ذكر الله (٧) من طريق أبي معمر؛ إسماعيل بن إبراهيم القطيعي، عن الحكم بن ظهير، به، بنحوه، ولم يذكر الزوجة، وذكر مكانها: «جسدًا على البلاء صابرًا».

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١٧١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الحكم بن ظهير -وهو «متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين»-، واضطرب في متنه مع ذلك، فذكر مرةً الزوجة الصالحة، ومرةً الجسد الصابر.

ولم يُصِب الحافظ ابن عساكر حين حكم عليه بالحُسن بعد تخريجه[٢].

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٥١٩).

(٢) فضيلة ذكر الله (ص٣٠).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحكم بن ظهير بالحديث عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

ووافقه ابن عساكر في جملة استغراب الحديث، فقال: «حسن غريب»[١].

(١) المصدر نفسه.

سُورَةُ الرُّوم

٢٤٣- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أحمد بن القاسم بن نصر، ثنا محمد بن سليمان -لُوَيْن-، ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة، عن نِيَار بن مُكْرَم -وكانت له صُحبة-، قال: لما نزلت: ﴿الٓمٓ ۝١ غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ [الروم: ١، ٢] خرج بها أبو بكر / -رضي الله عنه- إلى المشركين، فقالوا: هذا كلامُ صاحبِك. قال: «اللهُ -تعالى- أنزل هذا». [١٠٧ب]

وكانت فارسٌ غَلَبت الرومَ، واتخذوهم شبهَ العبيد، وكان المشركون يحبُّون ألَّا تَغلِب الرومُ فارسَ؛ لأنهم أهلُ كتابٍ وتَصديقٍ بالبعث.

فقالوا لأبي بكر: نبايعك على أن الرومَ لا تَغلِب فارسَ. فقال أبو بكر: «البِضعُ فيما بين الثلاث إلى التِّسع». قالوا: ننتظر من ذلك سِتَّ سنين، لا أقلَّ ولا أكثر.

قال: فوضعوا الرهان، وذلك قبل أن يحرم الرهان، فرجع أبو بكر -رضي الله عنه- بها إلى أصحابِه، فأخبرهم الخبرَ، فقالوا: بئسَ ما صنعتَ[١] ألَّا[٢] أقررتَها كما قال الله -تعالى-، إن[٣] شاء اللهُ أن يقول سِتًّا لَقال. فلما كانت سنةُ سِتّ، لم تظهر الرومُ على فارس، فأخذوا الرهان. فلما كانت سنةُ سَبع، ظَهَرَتِ الرومُ على فارس، فذلك قوله: ﴿[يَوْمَئِذٍ][٤] يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ﴾ [الروم: ٤، ٥].

غريبٌ من حديث عروة بن الزبير، عن نِيَار بن مُكْرَم الأسلمي، عن أبي بكر الصِّدِّيق، تفرَّد به أبو الزناد؛ عبدالله[٥] بن ذكوان عنه، ولم يروه عنه غير ابنه عبدالرحمن[٦].

---

(١) وقع في الأصل: «بئس ما جئت به صنعت»، وكتب فوق آخرها: «كذا»، والمثبت من الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) وقع في الأصل: «أن لا»، وذلك يقتضي تشديد اللام، ولعله من باب قوله -تعالى-: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ...﴾، فيكون المراد: بئس ما صنعت من عدم إقرارها.

(٣) كذا في الأصل، وفي الرواية من طريق الدارقطني: «لو»، ولكليهما وجه.

(٤) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٥) وقع في الأطراف: «عبدالرحمن»، والصواب ما في الأصل، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٤١).

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٩/١) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في السنة (١٢١٠)،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٤٢/٧) عن روح بن الفرج،

وابن قانع في معجم الصحابة (١٧٢/٣) عن يحيى بن محمد بن صاعد،

والواحدي في التفسير الوسيط (٤٢٨/٣) -ومن طريقه ابن الأثير في أسد الغابة (٥٩٨/٤)- من طريق عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي،

(عبدالله بن أحمد، وروح، وابن صاعد، والبغوي) عن محمد بن سليمان -لوين-، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

وأخرجه سنيد في تفسيره -كما في الجواب الصحيح، لابن تيمية (٢٧١/١)-، والطبراني في الأوسط (٧٢٦٦)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٦٥١)، من طريق إبراهيم، كلاهما (سنيد، وإبراهيم) عن حجاج بن محمد -هو المصيصي-،

والبخاري في التاريخ الكبير (١٣٩/٨) -وعنه الترمذي (٣١٩٤)- عن إسماعيل بن أبي أويس،

وعبدالله بن أحمد في السنة (١١٦) -ومن طريقه البيهقي في الاعتقاد (ص١٠٧)، والأسماء والصفات (٥١٠)-، وابن خزيمة في التوحيد (٣٢٩) -ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (١٥١٦)، وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (١٥٢)-، والإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (٣٣١) -وعنه حمزة السهمي في تاريخ جرجان (ص٢١٣)-، وابن بطة في الإبانة (٢٧١/٥)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٤٦٤)، وقوام السنة في الحجة في بيان المحجة (١١٢)، وابن الأثير في أسد الغابة (٢٩٨/٥)، من طريق سريج بن النعمان،

وأبو طاهر السلفي في المشيخة البغدادية (١١٣٥) من طريق سويد بن سعيد،

أربعتهم (حجاج، وابن أبي أويس، وسريج، وسويد) عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا، إلا أن إبراهيم جعله عن حجاج، عن ابن جريج، عن ابن أبي الزناد، واقتصر لفظه على قوله: «البِضع ما بين الثلاث إلى التسع»، مرفوعًا إلى النبي ﷺ من حديث نيار، ولم يذكر هذا اللفظ سنيدٌ عن حجاج، وجعله ابنُ أبي أويس وسريجُ بنُ النعمان عن ابن أبي الزناد من كلام المشركين لأبي بكر، ولم يُسَق لفظ سويد بن سعيد بتمامه.

وقال سريج بن النعمان -عند ابن خزيمة فقط- في أوله: «خرج رسول الله ﷺ، فجعل يقرأ...»، وجعل حجاجُ بنُ محمد وابنُ أبي أويس قارئَها: أبا بكر الصديق -كرواية لوين-، ولم يسمِّه سويد بن سعيد.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن القاسم بن نصر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠١).

٢- محمد بن سليمان، لقبه: لُوَين:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠١).

٣- عبدالرحمن بن أبي الزناد؛ عبد الله بن ذكوان، مولى قريش، المدني:

«صدوق، تغيَّر حفظه لما قدم بغداد»[١].

٤- عبدالله بن ذكوان، المعروف بأبي الزناد:

ثقة فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٧٠).

٥- عروة بن الزبير:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

---

(١) تقريب التهذيب (٣٨٦١).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني حسن، لحال ابن أبي الزناد، والحديث محفوظٌ عنه قبل خروجه إلى بغداد، فقد رواه إسماعيل بن أبي أويس عنه، وهو مدني.

وقد قال الترمذي فيه: «حسن صحيح»، مع استغرابه له[١]، وتصحيحه مقتضى شرط ابن خزيمة في التوحيد -وقد أخرجه فيه-[٢]، وصرَّح به البيهقي بقوله: «هذا إسنادٌ صحيح»[٣]، وعلق شيخ الإسلام ابن تيمية على استغراب الترمذي له بقوله: «يعني: غريبًا من هذا الوجه، وإلا فهو مشهورٌ متواترٌ عن أهل التفسير والمغازي والحديث والفقه، والقصة متواترة عند الناس»[٤].

وقد وقع في جانبين من المتن اختلافٌ بين بعض الرواة:

الأول: قارئ الآية على المشركين:

فوقع عند ابن خزيمة في رواية سريج بن النعمان أنه النبي ﷺ، ووقع عند عبدالله بن أحمد وأبي نعيم وقوام السنة أنه أبو بكر -رضي الله عنه-، ولم تُذكر هذه القضية عند الباقين ممن أخرج رواية سريج، وسريج «ثقة يهم قليلًا»[٥]، فلعل هذا من أوهامه، والصحيح ما وافق فيه سريجٌ حجاجَ بنَ محمد، وابنَ أبي أويس، ولوينًا، من أن قارئَ الآية أبو بكر، وأنه ليس للنبي ﷺ في هذا الحديث ذِكر[٦].

---

(١) جامع الترمذي (٥/٣٤٥).

(٢) فقد قال في عنوانه: «بنقل الأخبار الثابتة الصحيحة، بنقل العدول عن العدول، من غير قطعٍ في إسناد، ولا جرحٍ في ناقلي الأخبار».

(٣) الأسماء والصفات (١/٥٨٦).

(٤) الجواب الصحيح (١/٢٧٤).

(٥) تقريب التهذيب (٢٢١٨).

(٦) وهذا الاختلاف يفسّر إنشاء الحافظ ابن حجر مسندًا لنيار في إتحاف المهرة (١٣/٦١١)، حيث ذكر فيه هذا الحديث فقط، اعتمادًا على رواية ابن خزيمة، وأما صاحب الأطراف، فجعله في رواية نيار عن أبي بكر الصديق، اعتمادًا على رواية الدارقطني هنا، وهو مقتضى تعليق الدارقطني عقبها.

الثاني: لفظ: «البِضع ما بين الثلاث إلى التسع»:

* حيث رواه لوين، عن ابن أبي الزناد، فجعله من كلام أبي بكر،

* ورواه إسماعيل بن أبي أويس، وسريج بن النعمان، عن ابن أبي الزناد، فجعلاه من كلام المشركين لأبي بكر،

* ورُوي عن ابن جريج، عن ابن أبي الزناد، فجعله مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

ورواية ابن جريج أسندها الطبراني وأبو الشيخ الأصبهاني عن شيخٍ واحد، هو محمد بن أحمد بن راشد بن معدان -وقد مرَّ في الحديث (١٧٣) أنه من الحفَّاظ-، واختلفا في تسمية شيخه، فسماه الطبراني: إبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيصي، وسماه أبو الشيخ: إبراهيم المقسمي، ورواه إبراهيمُ هذا عن حجاج بن محمد المصيصي -وهو ثقة ثبت من أثبت أصحاب ابن جريج، كما مر في الحديث (٤٩)-، عن ابن جريج، به.

ولاختلاف الطبراني وأبي الشيخ أثرٌ بالغٌ هنا، فإبراهيم بن عبدالله بن خالد المصيصي متروك متَّهم بالكذب[1]، وإبراهيم المقسمي «ثقة»[2]، وكلاهما يروي عن حجاج، ويروي عنه ابن معدان.

والذي يظهر أن سياق الطبراني أضبط، لأنه أسند عن ابن معدان، عن ابن خالد المصيصي، عن حجاج، ثلاثةَ أحاديث متوالية، فيشبه أنه ينقلها من كتابه عن ابن معدان عن ابن خالد.

وكذلك فالنكارةُ الظاهرةُ في هذه الرواية من جهات: غرابةِ رواية ابن جريج أصلًا، ومخالفةِ سنيدٍ عن حجاج في إدخال ابن جريج في الإسناد، ومخالفةِ سنيدٍ في ذكر هذا اللفظ في رواية حجاج، ورفعِ هذا اللفظ إلى النبي ﷺ، ومخالفةِ أصحاب ابن أبي الزناد، كل هذه أدلةٌ على أنها من رواية هذا المتروك، لا ذلك الثقة.

وبقي الاختلاف بين لوين، حيث جعل تفسير البِضع من كلام أبي بكر، وبين ابن أبي أويس، وسريج بن النعمان، حيث جعلاه من كلام المشركين لأبي بكر.

---

(١) انظر: لسان الميزان (٣٠٢/١).

(٢) تقريب التهذيب (١٦٤).

ولا شك أن ما اجتمع عليه الاثنان أقوى مما انفرد به الواحد، خصوصًا أن ابن أبي أويس مدني، وسماعه من ابن أبي الزناد قبل تغيُّره حين انتقل إلى بغداد، لكن يحتمل أن لوينًا، أو ابن أبي الزناد نفسَه -مرةً-، حكى القصةَ بالإجمال، واستند إلى إقرار أبي بكر -رضي الله عنه- للمشركين على ذلك التفسير في نسبته إليه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي الزناد؛ عبدالله بن ذكوان بالحديث عن عروة بن الزبير، عن نِيَار بن مُكْرَم الأسلمي، عن أبي بكر الصديق، وتفرُّد عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه.

وهو في بعض ذلك يوافق الترمذيَّ، حيث قال: «حسن صحيح، غريبٌ من حديث نِيَار بن مُكرَم، لا نعرفه إلا من حديث عبدالرحمن بن أبي الزناد»[1].

(١) جامع الترمذي (٥/٣٤٥).

٢٤٤- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو العباس؛ عبدالله بن جعفر بن أحمد بن خُشَيْش، وآخرون، قالوا: ثنا إبراهيم بن راشد الأَدَمي، حدثني أبو إسماعيل (الأُبُلِّي)[١]، ثنا مالك بن مِغْوَل وعبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، قالا: ثنا عطية العوفي: سمعت ابن عمر يقول: قرأت على رسول الله ﷺ: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]، فقال لي: «﴿مِن ضُعْفٍ﴾ **يا بُنَيّ**».

غريبٌ من حديث مالك بن مِغْوَل، ومن حديث عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن عطية العوفي، تفرد به أبو إسماعيل الأُبُلِّي؛ [٢] حفص بن عمر، عنهما، ولا نعلم حدث به غير إبراهيم بن راشد[٣].

○ التخريج:

أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١١٧٥)،

والطبراني في المعجم الكبير (١٣٨٥٣) عن أحمد بن الحسن بن هارون الصباحي،

كلاهما (ابن الأعرابي، والصباحي) عن إبراهيم بن راشد الأدمي، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن جعفر بن أحمد بن خُشَيْش، أبو العباس، البغدادي، الصيرفي:

ثقة. قال الدارقطني: «كان من الثقات»، وذكره يوسف القواس في ثقات شيوخه[٤].

٢- إبراهيم بن راشد الأَدَمي:

ثقة ربما وهم. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

---

(١) وقع في الأصل: «الأيلي»، بإعجام الياء بنقطتين، والصواب المثبت، وقد مرَّ ذاتُ التصحيف للناسخ في الحديثين (٩٠، ٩٢).

(٢) وقع في الأصل هنا: «عن»، وهو إقحام خاطئ، فحفصٌ اسمُ أبي إسماعيل، ولم يقع الإقحام في الأطراف، ويدل على خطئه السياق.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤١).

(٤) الحديث الآتي برقم (٣٠٨)، تاريخ بغداد (٨٤/١١)، تاريخ الإسلام (٣٤١/٧).

٣- حفص بن عمر، أبو إسماعيل، الأُبُلِّي:

كذاب. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

٤- مالك بن مِغْوَل:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

٥- عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد المكي:

«صدوق عابد ربما وهم، ورمي بالإرجاء»[١].

٦- عطية العَوفي:

صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيا مدلسًا. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، لحال أبي إسماعيل الأبلي، وتفرده بالرواية عن هذين الشيخين -معًا-، مع أن الحديث إنما يعرف من حديث فضيل بن مرزوق، عن عطية، قال الترمذي -وأخرجه من طريق فضيل-: «حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث فضيل بن مرزوق»[٢]، وقال العقيلي: «هذا الحديث يُعرف بفضيل بن مرزوق، عن عطية، عن ابن عمر»[٣].

والحديث من حديث فضيل مشهور، رواه عنه جماعة[٤]، وقد سرقه بعضهم -كما فعل أبو إسماعيل-، أو غلط فيه، فادَّعاه، أو ركَّبه على شيوخٍ آخرين[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٠٩٦).

(٢) جامع الترمذي (١٨٩/٥).

(٣) الضعفاء (٥٧٩/٢).

(٤) انظر: تحفة الأشراف (١٣/٦)، إتحاف المهرة (٥٩٧/٨).

(٥) انظر: المعجم الكبير، للطبراني (١٣٨٥٤، ١٣٨٥٥)، مسند أبي حنيفة، للحارثي (٦٠١).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي إسماعيل الأُبُلِّي؛ حفص بن عمر بالحديث عن مالك بن مِغْوَل وعبدالعزيز بن أبي رَوَّاد، عن عطية العوفي، عن ابن عمر، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير إبراهيم بن راشد عن أبي إسماعيل.

سُورَةُ القِتَال

٢٤٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو الحسن؛ علي بن محمد بن أحمد المصري، ثنا المقدام بن داوُد، ثنا ذُؤَيب بن عمامة السهمي، ثنا عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، عن سهل بن سعد الساعدي، قال: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ﴾ [محمد: ٢٤]، وغلامٌ جالسٌ عند رسول الله ﷺ، فقال: بلى واللهِ يا رسول الله، إن عليها أقفالَها، ولا يفتحها إلا الذي أقفلها.

فلما وَلِيَ عمرُ بنُ الخطاب طلبه ليستعمِلَه، وقال: «لم يَقُل ذلك إلا مِن عقل».

غريبٌ من حديث أبي حازم، عن سهل بن سعد، تفرَّد به ذُؤَيب بن عمامة، عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه، لم نكتبه إلا عن شيخنا هذا[١]. / [١٠٨أ]

○ **التخريج:**

أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٩٧٢) عن علي بن محمد بن عيسى،

والبيهقي في القضاء والقدر (٣٨٦) عن أبي الحسين بن بشران،

كلاهما (علي بن محمد، وابن بشران) عن علي بن محمد المصري، به، بمثله.

○ **رجال الإسناد:**

١- علي بن محمد بن أحمد بن الحسن، أبو الحسن، البغدادي، الواعظ، يعرف بالمصري لإقامته بمصر مدة طويلة:

ثقة عارف. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً أمينًا عارفًا، جمع حديثَ الليث بن سعد، وابن لهيعة، وصنَّف كتبًا كثيرةً في الزهد»[٢].

٢- مقدام بن داود بن عيسى بن تَلِيد الرعيني، أبو عمرو، المصري:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢١٦٣)، ولم يورد العبارة الأخيرة.

(٢) تاريخ بغداد (٥٤٨/١٣)، تاريخ الإسلام (٧١٩/٧).

فقيه ضعيف. قال مسلمة بن قاسم: «رواياته لا بأس بها». لكن قال النسائي: «ليس بثقة»، وقال ابن أبي حاتم وابن يونس: «تكلموا فيه»، وضعَّفه الدارقطني، وقال الكندي: «كان فقيهًا مفتيًا، لم يكن بالمحمود في الرواية»[(١)].

٣- ذؤيب بن عبدالله بن عمرو بن محمد بن ذؤيب بن عمامة القرشي، السهمي، أبو عبدالله، المدني:

صدوق يَهِم. قال فيه أبو حاتم الرازي -على تشدده، وقد سمع منه-: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «روى عنه النضرُ بنُ سلمة المروزي -شاذان- الغرائبَ، يجب أن يعتبر حديثُه من غير رواية شاذان عنه».

وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وضعَّفه الدارقطني[(٢)].

٤- عبدالعزيز بن أبي حازم؛ سلمة بن دينار، المدني:

«صدوق فقيه»[(٣)].

٥- أبو حازم:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لحال المقدام بن داود، وذؤيب بن عمامة، مع تفرُّدهما به.

وقد أورده الحافظ الذهبي في ترجمة المقدام من الميزان، وعقَّبه بضعف ذؤيب[(٤)]، والظاهر أن المقدام أقرب إلى تحمُّل عهدة النكارة.

---

(١) الجرح والتعديل (٣٠٣/٨)، لسان الميزان (١٤٤/٨).

(٢) الثقات (٢٣٨/٨)، تاريخ أسماء الضعفاء، لابن شاهين (١٨٩)، تاريخ الإسلام (٣١٢/٥)، لسان الميزان (٤٣٠/٣) -وفيه أن عبارة: «صدوق» لأبي زرعة، والصواب أنها لأبي حاتم، كما في الجرح والتعديل (٤٥٠/٣)-.

(٣) تقريب التهذيب (٤٠٨٨).

(٤) ميزان الاعتدال (٣٧٧/٤).

والحديث إنما يُعرف من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، مرسلًا، بسياقٍ فيه بعض الاختلاف[1]، فلعل ذؤيبًا رواه عن بعض شيوخه من أصحاب هشام -وهو في طبقة تلاميذهم-، فقلبه المقدام لضعفه، ورواه بإسنادٍ مدنيٍّ آخرَ متَّصل، وغيَّر سياقَه شيئًا ما.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ذُؤَيب بن عمامة بالحديث عن عبدالعزيز بن أبي حازم، عن أبيه: أبي حازم، عن سهل بن سعد، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه علي بن محمد بن أحمد المصري.

---

(١) أخرجه إسحاق بن راهويه -كما في المطالب العالية (٣٧١٧)- من طريق وهيب، والطبري في تفسيره (٢١٧/٢١) من طريق حماد بن زيد، كلاهما عن هشام، به.

سُورَةُ الفَتْح

٦٢٤٦- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا يزداد بن عبدالرحمن، ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا يونُس بن بُكَير، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، في قوله -عز وجل-: ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَىٰ﴾ [الفتح: ٢٦]، قال[١]: «لا إلهَ إلا اللهُ وَحدَهُ لا شَرِيكَ له».

غريبٌ من حديث الزهري، عن عروة، عن المسور ومروان، تفرَّد به محمد بن إسحاق عنه، ولا نعلم حدث به عنه هكذا غيرَ يونس بن بُكَير[٢].

○ التخريج:

رواه الزهري، واختُلف عنه على أربعة أوجه:

الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم:

هو عند أبي سعيد الأشج في جزء من حديثه (٦٠)، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (١٦١٣) من طريق عثمان بن أبي شيبة، عن يونس بن بكير، به، بمثله، غير أنه لم يذكر قوله: «وحده لا شريك له».

الوجه الثاني: الزهري، عن عروة -مقطوعًا-:

أخرجه أبو سعيد الأشج في جزء من حديثه (٦١) -ومن طريقه ابن المقرئ في معجمه (١٣١٩)- عن عبدالله بن الأجلح، عن محمد بن إسحاق، عن الزهري، به، بمثله.

الوجه الثالث: الزهري -قوله، مقطوعًا-:

---

(١) كذا في الأصل، وكذلك وقع في مصادر رواية يونس. ولعل صاحب الأطراف فهم من ذلك أن القائل هو النبي ﷺ، فأنشأ مسندًا للمسور ومروان معًا، والصحيح أنه من كلامهما، قال الدارقطني في العلل (٧/٢٥٠): «يرويه يونس، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، عن مسور ومروان، قالا ذلك».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٤١٢).

أخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٢٩١٩)، والطبري في تفسيره (٣١٤/٢١)، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٢٧٨٤)، والمستغفري في فضائل القرآن (٥٥٤)، من طريق معمر، عن الزهري، به، إلا أنه قال في تفسير كلمة التقوى: «بسم الله الرحمن الرحيم».

الوجه الرابع: الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

أخرجه الطبري في تفسيره (٣٠٨/٢١)، وابن منده في الإيمان (٢٠٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (١٩٦)، والرافعي في التدوين -معلقًا- (٣٨٨/٣)، من طريق يحيى بن سعيد،

وابن أبي حاتم في تفسيره -كما في تفسير ابن كثير (٣٤٥/٧)- من طريق عبدالرحمن بن خالد،

وابن حبان (٢١٨)، وابن منده في الإيمان (١٩٩)، والحنائي في الحنائيات (١٠)، من طريق شعيب بن أبي حمزة،

والطبراني في الأوسط (١٢٧٢) من طريق زكريا بن عيسى الشعبي،

والبيهقي في الأسماء والصفات (١٩٥) من طريق إسحاق بن يحيى الكلبي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٨/٦٣) من طريق الوليد بن محمد الموقري،

ستتهم (يحيى، وعبدالرحمن بن خالد، وشعيب، وزكريا، وإسحاق، والوليد) عن الزهري، به، وقالوا في تفسير كلمة التقوى: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، وجعلوا الحديث جميعًا -سوى عند الرافعي في التدوين- معاقبًا لحديث: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...»، وسياق الطبري فيه: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، أن أبا هريرة أخبره أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله، فمن قال لا إله إلا الله فقد عصم مني ماله ونفسه إلا بحقه وحسابه على الله». وأنزل الله في كتابه، فذكر قومًا استكبروا، فقال: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓا۟ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: ٣٥]، وقال الله: ﴿إِذْ جَعَلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْحَمِيَّةَ حَمِيَّةَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ فَأَنزَلَ ٱللَّهُ سَكِينَتَهُۥ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ وَعَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ ٱلتَّقْوَىٰ وَكَانُوٓا۟ أَحَقَّ بِهَا وَأَهْلَهَا﴾ [الفتح: ٢٦]، وهي: لا إله إلا الله، محمد رسول الله، استكبر عنها المشركون يوم الحديبية، يوم كاتبهم رسول الله ﷺ على قضية المدة.

○ **رجال الإسناد:**

١- يزداد بن عبدالرحمن:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٢- أبو سعيد الأشج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٣- يونس بن بُكَير:

صدوق يخطئ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٤- محمد بن إسحاق:

إمام المغازي، صدوق يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (١٠١).

٥- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٦- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ليّن، للين يونس بن بكير، وقد خولف فيه، فرواه عبدالله بن الأجلح، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن عروة، مقطوعًا.

وابن الأجلح «صدوق» -كما مرَّ في الحديث (١٣٥)-، والظاهر أنه أحسن حالًا من يونس بن بكير.

وخولف يونسُ من جهةٍ أخرى، هي أن حديث الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم، مشهورٌ عن ابن إسحاق وغيره عن الزهري، في قصة صلح الحديبية، وليس فيها هذا اللفظ[1].

(١) أخرجه بطوله: أحمد (١٩٢١٢) عن يزيد بن هارون، عن ابن إسحاق. ورواه جماعة عن ابن إسحاق، لكن المصنّفين قطّعوا رواياتهم، أو اختصروها، أو أحالوا في لفظها على ألفاظ غيره عن

وجهةٌ ثالثة في مخالفة يونس، ذكرها الدارقطني حين أورد روايته، فقال: «وغيرُه يرويه عن الزهري، قوله، لا يتجاوزه، وهو المحفوظ»[١]، فرواية يونس تخالفُ المحفوظَ عن الزهري، إلا أنني لم أجده -كما يُفهم من صنيع الدارقطني- بمتن: «لا إله إلا الله»، بل المعروف من حديث معمر -أحد أثبت أصحاب الزهري-، عن الزهري، أنه قال في كلمة التقوى: «بسم الله الرحمن الرحيم»[٢].

وبمجموع ذلك تكون رواية يونس المخرَّجة عند الدارقطني منكرةً.

هذا، وقد جاء من رواية عددٍ من أصحاب الزهري، منهم شعيب بن أبي حمزة -وهو «من أثبت الناس في الزهري»[٣]-، ويحيى بن سعيد الأنصاري -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٤٦)-: عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، مرفوعًا: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...»، ووقعت بعده زيادةٌ فيها تفسير كلمة التقوى التي استكبر عنها المشركون، وأنها: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله».

قال ابن منده -عقب أن أخرجه من طريق شعيب، ويحيى-: «وأرى هذه الزيادةَ من قول الزهري»[٤]، وقال ابن كثير: «والظاهر أنها مدرجةٌ من كلام الزهري»[٥].

وما قاله هذان الحافظان متَّجه، لأن حديث «أمرت أن أقاتل...» محفوظٌ عن الزهري، مخرَّجٌ في الصحيحين وغيرها، مع اقتصار الرواة أو المصنّفين فيه على القدر المرفوع[٦]، ثم

الزهري. وأما غير ابن إسحاق، فهو عند البخاري وغيره من حديث معمر، وسفيان بن عيينة، وغيرهما مطوَّلًا ومختصرًا ومقطَّعًا، انظر: تحفة الأشراف (٨/٣٧١-٣٧٤)، إتحاف المهرة (١٣/١٨٦-١٩٠).

(١) العلل (٧/٢٥٠).

(٢) أورد الدارقطني في موضع آخر من العلل (٦/١٩٢) خلافًا عمَّن دون معمر في هذا الحديث، وقال: «والمحفوظ: عن الزهري، قوله»، فهو يستحضر رواية معمر، وأنها ليست في متنها كرواية يونس، عن ابن إسحاق.

(٣) تقريب التهذيب (٢٧٩٨).

(٤) الإيمان (١/٣٦٠).

(٥) تفسير ابن كثير (٧/٣٤٥).

(٦) أخرجه البخاري (٢٩٤٦)، والنسائي (٣١١٨، ٤٠٠٩)، من طريق شعيب، ومسلم (٢١)، والنسائي (٣١١٣، ٤٠٠٧)، من طريق يونس، كلاهما عن الزهري. وشعيب أحد رواة الزيادة.

لأن الزهريَّ معروفٌ بالإدراج في الأحاديث[١]، إلا أن ما سبق عن الزهري من تفسيره لكلمة التقوى بـ: «بسم الله الرحمن الرحيم»، وما جاء في آخر قصة الحديبية من رواية معمر، عن الزهري: أن حمية المشركين كانت «أنهم لم يُقِرُّوا ببسم الله الرحمن الرحيم...»[٢]، يخالف ما ورد هنا من جعلها: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، فلعل الأَولى أن يوجَّه ذلك بكونه من كلام سعيد بن المسيب، لا الزهري.

وكل ذلك يبين أن اختصارَ مَن اختصر الحديث، فأفرد تفسير كلمة التقوى أنها: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، وجعله مرفوعًا من حديث الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، أنه منكرٌ بعيد عن الصواب.

ويتلخَّص مما سبق ترجيح أن الزهري يفسر كلمة التقوى بـ«بسم الله الرحمن الرحيم»، ويروي عن سعيد بن المسيب أنها: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله»، ويُروَى عنه أن عروة يفسرها بـ«لا إله إلا الله وحده لا شريك له»، وهذا الأخير من رواية ابن الأجلح، عن ابن إسحاق، عن الزهري، وابن إسحاق مدلس -كما مرَّ في حاله-، ولم يصرح بسماعه هنا، فبقي في هذه الرواية عن الزهري نظر.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن إسحاق بالحديث عن الزهري، عن عروة، عن المسور ومروان، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن ابن إسحاق هكذا غير يونس بن بُكَير.

---

(١) انظر: شرح مشكل الآثار (٣١١/٦)، نكت ابن حجر على ابن الصلاح (٨٢٩/٢).

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٢٧٣١)، والطبري في تفسيره (٣٠٨/٢١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦١)، من طريق معمر.

سُورَةُ النَّجْم

٢٤٧- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو عُبَيدالله المعدّل؛ أحمد بن عمرو بن عثمان، ثنا شُعَيب بن أيوب، ثنا أبو أسامة، ثنا زكريا بن أبي زائدة، عن ابن أَشْوَع، عن الشعبي، عن مسروق، قال: قلت لعائشة -رضي الله عنها-: ما قوله -عز وجل-: ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴿٨﴾ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ ﴿٩﴾ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم: ٨-١٠] ؟ قالت: «إنما ذاك جِبريل، كان يأتيهِ في صُورَةِ الرَّجُل، وإنه أتاهُ في هذه المَرَّةِ في صُورَتِه التي هي صُورَتُه، قد سَدَّ أُفقَ السَّمَاء».

غريبٌ من حديث سعيد بن عمرو بن أَشْوَع -قاضي الكوفة-، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، تفرَّد به زكريا بن أبي زائدة عنه، وتفرَّد به أبو أسامة عن زكريا.

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة، عن أبي أسامة، مختصرًا:

٢٤٨- ثنا به عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو أسامة، عن زكريا، عن ابن أَشْوَع، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة. قال: قلت: ﴿ دَنَا فَتَدَلَّىٰ ﴾ [النجم: ٨] ؟ قالت: «ذاك جِبريل -عليه السلام-».

كذلك ثناهُ مختصرًا، والأول أتمّ[١]. / [١٠٨ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (١٨٠) عن عبدالله -هو ابن محمد بن عبدالعزيز البغوي-، عن أبي بكر -هو ابن أبي شيبة-، به، بمثله، باختصاره.

وأخرجه إسحاق بن راهويه في مسنده (١٤٢٦) -ومن طريقه السراج في حديثه (١٤١١)، وابن منده في الإيمان (٧٦٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٩٢١)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٢٨٥٦)-،

و**البخاري** (٣٢٣٥) عن محمد بن يوسف،

و**مسلم** (١٧٧)، والبيهقي في دلائل النبوة (٢/٣٦٧)، من طريق محمد بن عبدالله بن نمير،

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٦٤١٦)، واقتطع متنه، ولم يورد متن ابن أبي شيبة ليتبين اختصاره.

والطبري في تفسيره (١٨/٢٢)، وأبو عوانة (٤٧٧)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٤٤) -وعنه أبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٤٤٤)-، والبيهقي في دلائل النبوة (٣٦٧/٢)، من طريق إبراهيم بن سعيد،

وابن منده في الإيمان (٧٦٩) من طريق محمد بن عثمان بن كرامة،

خمستهم (إسحاق، ومحمد بن يوسف، وابن نمير، وإبراهيم بن سعيد، وابن كرامة) عن أبي أسامة، به، بنحوه، بتمامه.

○ رجال الإسناد الأول:

١- أحمد بن عمرو بن عثمان، أبو عبيدالله، المعدّل:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٣١).

٢- شُعَيب بن أيوب بن رزيق الصريفيني، الواسطي الأصل، القاضي:

«صدوق يدلس»[١].

٣- أبو أسامة:

ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كُتب غيره. سبقت ترجمته في الحديث (٨٣).

٤- زكريا بن أبي زائدة؛ خالد -ويقال: هبيرة- بن ميمون بن فيروز الهَمْداني، الوادعي، أبو يحيى، الكوفي:

«ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة»[٢].

٥- سعيد بن عمرو بن أَشْوَع الهمداني، الكوفي، قاضيها:

«ثقة، رمي بالتشيع»[٣].

٦- الشعبي:

---

(١) تقريب التهذيب (٢٧٩٤).

(٢) المصدر نفسه (٢٠٢٢).

(٣) المصدر نفسه (٢٣٦٨).

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٧- مسروق:

ثقة فقيه عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٧٧).

○ رجال الإسناد الثاني:

٨- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٩- أبو بكر بن أبي شيبة: عبدالله بن محمد بن أبي شيبة؛ إبراهيم بن عثمان، الكوفي، الواسطي الأصل:

«ثقة حافظ، صاحب تصانيف»(١).

○ دراسة الأسانيد:

أول إسنادَي الدارقطني صحيح، ولا يضرُّه حال شُعَيب بن أيوب وتدليسه، فقد توبع، وصرح بالسماع.

وتبيَّن بالتخريج أنه إسنادٌ **متَّفقٌ عليه في الصحيحين**، فهو من الغرائب الصحاح.

وقد رواه ابن أبي شيبة، فاختصره، وكأنَّ الدارقطنيَّ ينتقده في ذلك بقوله: «كذلك حدثناه مختصرًا، والأول أتمّ».

والاختصار الشديد معروفٌ عن ابن أبي شيبة، حتى انتقده الإمام أحمد مرةً في حديثٍ اختصره، قال الخلال: «أبو عبدالله لا يرى بأسًا باختصار الحديث، وابنُ أبي شيبة اختصر في غير موضع الاختصار»، ونقله ابن رجب بمعناه، فحكى فيه أن «ابن أبي شيبة في مصنفاته يختصر مثلَ هذا الاختصارَ المخلَّ بالمعنى»(٢).

ولم يبدُ لي -بعدُ- وجهٌ لانتقاد اختصار ابن أبي شيبة في هذا الحديث -إن كان الدارقطني يشير إلى ذلك-. والله أعلم.

---

(١) المصدر نفسه (٣٥٧٥).

(٢) العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى (١٠١٨/٣)، فتح الباري، لابن رجب (١٠٥/٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد زَكريا بن أبي زائدة بالحديث عن سعيد بن عمرو بن أَشْوَع، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة، وتفرُّد أبي أسامة عن زَكريا.

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة
(٠٣٢)
كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
قسم فقه السنة ومصادرها



أحاديث كتاب (الأفراد)
للإمام الحافظ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)

التي رتَّبها الحافظ علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ) في كتابه:
جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني

(الأجزاء: الأول، والخامس، والسابع، والثامن، والتاسع، والعاشر، من الأفراد)

جمعًا وتحقيقًا ودراسة

رسالة علمية مقدمة للحصول على درجة العالمية العالية (الدكتوراه)

إعداد الطالب
محمد بن عبدالله بن سريّع السريّع
الرقم الجامعي (٣٦١٠٠٢٦٦٧)

إشراف فضيلة الشيخ الدكتور
حسين بن شريف العبدلي
الأستاذ المشارك في قسم فقه السنة ومصادرها

الجزء الثالث

العام الجامعي ١٤٤١هـ

سُورَةُ الحَاقَّة

٢٤٩- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني، ثنا محمد بن مسلم بن وارَة، ثنا محمد بن موسى بن أَعْيَن، ثنا أبي، عن سفيان، عن موسى بن المسيّب، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**ما أرسَلَ اللهُ سَفَّةً**[(١)] **مِن الرِّيح إلا بِمِكيال، ولا قَطرةً مِن ماءٍ**[(٢)] **إلا بميزان، إلا يومَ نُوحٍ وعاد، فإنَّ الماءَ يومَ نُوحٍ طغَى على الخُزَّان، فلم يَكُن لَهُم عَلَيه سُلطان**»، ثم قرأ: ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلْمَآءُ حَمَلْنَٰكُمْ فِى ٱلْجَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١]، «**وإنَّ الرِّيحَ يومَ عادٍ عَتَتْ على الخُزَّان**»، ثم قرأ: ﴿رِيحٍ صَرْصَرٍ عَاتِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٦].

غريبٌ من حديث سفيان الثوري، عن موسى بن المسيّب، تفرَّد به موسى بن أَعْيَن عنه[(٣)].

○ التخريج:

رواه سفيان الثوري، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان، عن موسى بن المسيب، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، مرفوعًا:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٦٢/٢٦١) من طريق أبي بكر؛ محمد بن عبيدالله بن الشخير، عن أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني، به، بنحوه.

وأخرجه أبو الشيخ في العظمة (٧٢٨، ٨٠٢)، وابن مردويه في تفسيره -كما في تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (٤/٨٣)-، والثعلبي في تفسيره الكشف والبيان (٣٢٢٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/٦٥)، من طريق المعافى بن سليمان الحراني، عن موسى بن أعين، به، بنحوه.

---

(١) قال في اللسان (٩/١٥٣): «السَّفة: فِعلُ مَرَّة»، فلعل معناه: ما أرسل ريحًا مرةً، وذكر في اللسان أنه يُستعمل في ذَرِّ الشيء، ومنه حديث: «فكأنَّما تُسِفُّهم الملّ»، ومنه اشتُقَّت «المسفسفة» و«السفسافة»، للريح التي تجري فويق الأرض، وتثير التراب الدقيق.

(٢) كذا في الأصل، بالتنكير، والسياق يقتضي التعريف: «الماء».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٤١٩).

الوجه الثاني: سفيان، عن موسى بن المسيب، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس، موقوفًا:

أخرجه ابن جرير الطبري (٢٣/٢١٠) من طريق مِهران -هو ابن أبي عمر-،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٦/٦٥) من طريق الفريابي -هو محمد بن يوسف-،

كلاهما (مِهران، والفريابي) عن الثوري، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٨).

٢- محمد بن مسلم بن عثمان بن عبدالله الرازي، المعروف بابن وارَة:

«ثقة حافظ»[(١)].

٣- محمد بن موسى بن أَعْيَن، أبو يحيى، الجزري، الحراني:

«صدوق»[(٢)].

٤- موسى بن أَعْيَن مولى قريش، أبو سعيد، الجزري:

«ثقة عابد»[(٣)].

٥- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٦- موسى بن المسيّب -أو السائب- الثقفي، أبو جعفر، الكوفي، البزاز:

«صدوق، لا يُلتفت إلى الأزدي في تضعيفه»[(٤)].

---

(١) تقريب التهذيب (٦٢٩٧).

(٢) المصدر نفسه (٦٣٣٤).

(٣) المصدر نفسه (٦٩٤٤).

(٤) المصدر نفسه (٧٠١٤).

٧- **شهر بن حوشب**:

صدوق كثير الإرسال والأوهام. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٧).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، إلا أن موسى بن أعين خولف فيه عن الثوري، خالفه محمد بن يوسف الفريابي -وهو «ثقة فاضل، يقال: أخطأ في شيءٍ من حديث سفيان، وهو مقدَّمٌ فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق»[(١)]-، ومِهران بن أبي عمر -وهو «صدوق له أوهام، سيئ الحفظ»[(٢)]-، فروياه عن الثوري، بإسناده، موقوفًا على ابن عباس.

وأشار أبو نعيم الأصبهاني إلى ترجيح الموقوف، قال: «رواه الفريابيُّ والناسُ موقوفًا على سفيان»[(٣)]، ولعل عندَ أبي نعيم غيرَ روايتي الفريابي ومهران بالوجه الموقوف، لأنه نسبه إلى «الناس». واجتماع الفريابي -مع ثقته وتقديمه في الثوري- ومهران -وإن كان ليّنًا-، مقدَّمٌ على انفراد موسى بن أعين.

والحديث ضعيفٌ بضعف شهر بن حوشب، وقد اضطرب فيه، فرواه عبدالجليل بن عطية -وهو «صدوق يَهِم»[(٤)]- عنه، عن أبي هريرة، موقوفًا، مختصرًا[(٥)].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد موسى بن أَعْيَن بالحديث عن سفيان الثوري، عن موسى بن المسيّب، عن شهر بن حوشب، عن ابن عباس.

ووافقه على ذلك أبو نعيم، قال: «تفرَّد برفعه موسى بن أعين، عن سفيان»[(٦)].

---

(١) المصدر نفسه (٦٤١٥).

(٢) المصدر نفسه (٦٩٣٣).

(٣) حلية الأولياء (٦/٦٥).

(٤) تقريب التهذيب (٣٧٤٧).

(٥) أخرجه ابن أبي الدنيا في المطر والرعد والبرق (١١).

(٦) حلية الأولياء (٦/٦٥)، ووقع فيه: «تفرد به يرفعه عن موسى»، وهو مشكل، ولعل صوابه المثبت.

سُورَة: ﴿إِذَا ٱلشَّمۡسُ كُوِّرَتۡ﴾

٢٥٠- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا، ثنا عَبَّاد بن يعقوب، ثنا إبراهيم بن أبي يحيى، عن إسحاق بن أبي فروة، عن يحيى بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يقرأ: ﴿بِظَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤].

غريبٌ من حديث عروة، عن عائشة، تفرَّد به يحيى بن عروة عن أبيه، ولم يروه عنه غيرُ إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، تفرَّد به إبراهيم بن أبي يحيى عنه[1]. / [١٠٩أ]

○ التخريج:

رواه عروة بن الزبير، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عروة، عن عائشة:

أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٠٧/١١) عن عبدالله بن الحسين الهمذاني، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه عبدالرزاق في تفسيره (٣٥٢٤)،

وحفص بن عمر الدوري في جزء قراءات النبي ﷺ (١٢٣) عن أبي عمارة -هو حمزة بن القاسم-،

ومحمد بن أحمد الذهلي -كما في حاشية جزء قراءات النبي ﷺ، لحفص الدوري [١٤٤ب][2]- من طريق أبي تميلة؛ يحيى بن واضح،

والخطيب في تاريخ بغداد (٥٧٧/٥) من طريق عبدالرحمن بن صالح،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٦٣٣٥).

(٢) لم يُثبت المحقق هذه الحاشية، ولا عامَّةَ الحواشي المكتوبة على نسخة الظاهرية، وهي بخط العلَّامة المحدِّث ابن المحب الصامت، وتتضمن تخريجاتٍ وتوضيحاتٍ نفيسة. تنبيه: وقع في أول هذه الحاشية: «رواه أبو نصر؛ محمد بن أحمد الذهلي...»، ولعله سهو، فكنية الرجل: أبو الطاهر، وأما نصرٌ فجد والده. ولأبي الطاهر الذهلي هذا أجزاءٌ كثيرةٌ بانتقاء الدارقطني، طبع منها الثالث والعشرون، ووصلنا الثالث عشر، ولم يطبع. ويظهر أن هذا الحديث في بعض ما لم يصلنا منها.

أربعتهم (عبدالرزاق، وأبو عمارة، وأبو تميلة، وعبدالرحمن بن صالح) عن إبراهيم بن أبي يحيى، به، بمثله، إلا أن عبدالرزاق جعله عن إبراهيم، عن ابن أبي فروة، عن ابن الزبير -كذا-، عن النبي ﷺ، وجعل عبدالرحمن بن صالح مكان ابن أبي فروة: عبدالله بن أبي بكر.

وأخرجه الدوري في قراءات النبي ﷺ (١٢٢)، والحاكم في المستدرك (٢/٢٥٢)، من طريق المعافى بن عمران الموصلي، عن مروان[١]،

وأبو علي الصواف في الثالث من فوائده [١٦٢أ] من طريق معن بن عيسى، قال: حدثنا شيخٌ لنا مدني،

كلاهما (مروان، والشيخ المدني) عن إسحاق بن أبي فروة، به، بمثله.

وأخرجه الدارقطني في الأفراد (٦١٤٠/أطرافه) من طريق إسحاق بن محمد، عن عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي فروة[٢]، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، به، بمثله[٣].

الوجه الثاني: عروة، مقطوعًا:

أخرجه سعيد بن منصور في سننه (٢٤١٤/التفسير) عن أبي معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، به.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا:

---

(١) لم يُذكر مروان في المستدرك، وكذلك في إتحاف المهرة (٣٩١/١٧)، وهو سقط ظاهر، فطبقة المعافى لا تلحق ابن أبي فروة، ولعل شيخَه عند الحاكم هو شيخُه عند الدوري، وإن كنت لم أعرف الراوي عن المعافى عند الدوري، وأما الإسناد إلى المعافى عند الحاكم فصحيح.

(٢) وقع في الأطراف: «بردة»، واستصوب المحقق المثبت، وهو استظهارٌ قوي، لقرب الرسم، وتقارب الطبقة.

(٣) وقع في الأطراف: «بضنين»، والظاهر أن رسم الضاد خطأ، إذ الحديث معروف من حديث عروة بالظاء، وإنما اختُلف في إسناده.

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- عَبَّاد بن يعقوب:

صدوق رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٣٥).

٣- إبراهيم بن أبي يحيى:

متروك. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٩).

٤- إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة الأموي مولاهم، المدني:

«متروك»[١].

٥- يحيى بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي، أبو عروة، المدني:

«ثقة»[٢].

٦- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، فهو من رواية متروكَين: إبراهيم بن أبي يحيى، عن إسحاق بن أبي فروة. ولا يعلَّل بالمحاربي -شيخ الدارقطني-، لكونه توبع عليه متابعاتٍ قاصرة.

وقد اضطرب فيه إبراهيم بن أبي يحيى:

* فرواه غيرُ واحدٍ عنه كما عند الدارقطني،

* ورواه عبدالرزاق، عنه، عن ابن أبي فروة، عن ابن الزبير، عن النبي ﷺ،

* ورواه عبدالرحمن بن صالح، عنه، عن عبدالله بن أبي بكر، عن يحيى بن عروة، عن عروة، عن عائشة.

(١) تقريب التهذيب (٣٦٨).

(٢) المصدر نفسه (٧٦٠٨).

والوجه الأخير إنما جُعل فيه عبدالله بن أبي بكر مكانَ ابن أبي فروة، ويحتمل أنه خطأ من راويه عن ابن أبي يحيى، أو ممن دونه، لأن كل من سواه -على اختلافهم- رووه عن ابن أبي يحيى، عن ابن أبي فروة. كما يحتمل أنه من تلوُّن ابن أبي يحيى في الحديث.

هذا، وقد جاء الحديث من رواية أبي معاوية، عن هشام بن عروة، عن أبيه، مقطوعًا، من قراءة عروة نفسِه، وزاد تفسيرَ كلمة: «بظنين» بقوله: «بمتَّهم».

وأبو معاوية «ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِم في حديث غيره»[1]، ونصَّ الإمام أحمد حين سئل عن حديث أبي معاوية عن هشام بن عروة على أن «فيها أحاديث مضطربة، يرفع منها أحاديثَ إلى النبي ﷺ»[2].

لكن لعل هذا الحديثَ لا يدخل فيما لم يضبطه أبو معاوية عن هشام، فإنه لم يرفعه إلى النبي ﷺ، بل ولا وقفه على صحابي، ويظهر أنه توبع عليه[3].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن عروة بالحديث عن أبيه، عن عائشة، وتفرُّد إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن يحيى بن عروة، وتفرُّد إبراهيم بن أبي يحيى عن ابن أبي فروة.

فأما تفرُّد يحيى بن عروة عن أبيه، فقد أخرج الدارقطنيُّ نفسُه -كما مرَّ في التخريج- روايةً من طريق أخيه عثمان بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وقال: «تفرَّد به عبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي فروة، عن عثمان بن عروة، عن أبيه، ولم يروه عنه غير إسحاق بن محمد». ويظهر أن الدارقطنيَّ لم يعدّ هذه الرواية ناقضةً لتفرد يحيى، لجهالة

(١) المصدر نفسه (٥٨٤١).

(٢) تهذيب التهذيب (٥٥٢/٣).

(٣) عزا السيوطيُّ في الدر المنثور (٢٧٦/١٥) حديثَ هشام بن عروة إلى عبد بن حميد في تفسيره، ونصُّه عنده: «عن هشام بن عروة، قال: كان أبي يقرؤها: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، فقيل له في ذلك؟ فقال: قالت عائشة: «إن الكُتَّاب يخطئون في المصاحف»». وهذا بزيادته سياقٌ مغايرٌ لسياق أبي معاوية، فكأنه من رواية غيره عن هشام.

حال عبدالملك[١]، أو لضعفٍ في الإسناد دونه، وسيأتي احتمالُ أن تكون روايتُه راجعةً إلى رواية يحيى.

وأما تفرُّد إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة عن يحيى بن عروة، فقد جاءت روايةُ عبدالرحمن بن صالح، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن عبدالله بن أبي بكر، عن يحيى بن عروة، به، وظاهرُها أن عبدالله بن أبي بكر يتابع ابنَ أبي فروة عن يحيى، إلا أنه سبق أن هذه الرواية مِن خطأ الرواة دون إبراهيم، أو مِن تلوُّنه واضطرابه.

وأما تفرُّد إبراهيم بن أبي يحيى عن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، فقد جاءت روايتان في ظاهرهما ما يَرِدُ عليه:

١- رواية المعافى بن عمران الموصلي، عن مروان، عن إسحاق. وقد تأملت هذا الإسناد طويلًا، ويظهر لي أن فيه ثلاثة احتمالات:

أ- أن يكون وقع في شيخ المعافى تحريفٌ أو تعمية، ويُراد به إبراهيم بن أبي يحيى، ومن المعلوم أن الرواة كانوا يجتنبون تسميته لضعفه، وربما غيَّروا اسمَه بما لا يقاربه، كابن أبي عطاء، وأبي الذئب، وابن سمعان، وعبدالوهاب المغربي[٢]، قال ابن الجوزي: «كانوا يُبَهرِجونه، لأنه ليس بثقة»[٣].

وقد فعل المعافى ذلك في أحد ولاة الموصل، قال بشر بن الحارث: «كان بالموصل والٍ يقال له: سعيد بن عَتَّاب، وكان المعافى لا يسميه باسمه إذا ذكره، كأنه يكره أن يسميه سعيدًا»[٤].

---

(١) ترجم له البخاري في التاريخ الكبير (٤٢٣/٥)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٣٥٥/٥)، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابن حبان في الثقات (١٠٦/٧).

(٢) انظر: موضح أوهام الجمع والتفريق (٣٦٥/١-٣٧١).

(٣) الضعفاء والمتروكين (٥١/١).

(٤) تاريخ الموصل، لأبي زكريا الأزدي (ص٣١٢).

ب- أن يكون الصواب في شيخ المعافى: «أبي مروان»، ويفسَّر بعبدالملك بن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي فروة -وكنيته أبو مروان[(١)]-، وهو المذكور آنفًا في رواية عثمان بن عروة، ويكون هذا الوجهُ هو الصحيحَ عنه، فترجع رواية عثمان بن عروة إلى رواية إسحاق بن أبي فروة، عن يحيى بن عروة.

ج- أن يكون مروان هو مروان بن جناح، أحد الرواة عن إسحاق بن أبي فروة[(٢)]، لكني لم أجد للمعافى بن عمران روايةً عنه[(٣)]، وحُكمُ الدارقطني بتفرُّد إبراهيم بن أبي يحيى مما يدفع هذا الاحتمال[(٤)].

٢- رواية معن بن عيسى، عن شيخٍ مدني. والمبهم -إن صحَّت الرواية عن معن- يفسَّر بإبراهيم بن أبي يحيى، فإنه شيخٌ مدني، ومرَّ أن الرواة كانوا يدلسون اسمه لضعفه، ومن المشهور إبهامُ الإمام الشافعي إياه بـ«الثقة»، و«من لا أتهم».

وإذن، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بما سبق الدارقطني في أحكامه المذكورة. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) انظر: طبقات ابن سعد (ص١٤٣/متمم تابعي أهل المدينة)، سنن الدارقطني (١٧٤١)، جامع المسانيد والسنن (٣٧٣/٩).

(٢) تهذيب الكمال (٤٤٧/٢).

(٣) سها محقق جزء قراءات النبي ﷺ، للدوري، فذكر في حاشيته (ص١٦٨) أن مروان بن جناح «معروفٌ برواية المعافى عنه»، وأحال إلى موضع ذكر رواية مروان عن ابن أبي فروة، فاتَّضح أنه إنما قصد هذا.

(٤) مرَّ أن موضعَ مروان هذا سقط كليًّا من رواية المعافى عند الحاكم، وأستبعد أن يكون ذلك اختلافًا عن المعافى بذكره وإسقاطه، فإن سوءَ نُسَخ المستدرك -قديمًا وحديثًا- معلوم، خصوصًا وقد صحَّح الحاكم هذا الإسناد، ويبعد أن يخفى عليه هذا السقطُ الظاهرُ في الطبقة.

بابُ عَرْضِ القُرآن

٢٥١- قال الدارقطني في السابع: حدثنا القاضي أبو جعفر؛ أحمد بن إسحاق بن البهلول، ثنا أبي، [ثنا أبي][١]، عن أبي شيبة؛ إبراهيم بن عثمان، عن (مسافر)[٢] بن الجُلَاس -مولى عمرو بن حُرَيث-، عن عمرو بن حُرَيث، قال: «كان رسول الله ﷺ يَعرِض القُرآنَ في كُلِّ سَنَةٍ مَرَّة، فلما كان العامُ الذي ماتَ فيه عَرَضَهُ عَرضَتَين على قِراءةِ الناسِ التي يُقرَأُ بها اليومَ؛ على حَرفِ زيد».

غريبٌ من حديث عمرو بن حُرَيث المخزومي، عن النبي ﷺ، تفرَّد به مسافر بن الجُلَاس -مولى عمرو- عنه، ولم يروه عنه غير أبي شيبة؛ إبراهيم بن عثمان[٣]. / [١١٠أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن إسحاق بن البهلول بن حسان، أبو جعفر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٢- إسحاق بن البهلول بن حسان:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٣- البهلول بن حسان:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٤- إبراهيم بن عثمان، أبو شيبة:

---

(١) سقط من الأصل، ولا بد منه لتمام الإسناد، وقد مضى إسنادٌ مشابهٌ له برقم (٢٥)، ومضى هناك تخريجه من مصدرين، وكذلك أخرج الدارقطني بهذا الإسناد حديثًا آخر في السنن (٦٥٩).

(٢) وقع في الأصل: «مساور»، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه، والأطراف، والإكمال، لابن ماكولا (١٧٢/٣).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢٠٤)، ولم يورد الجملة الأولى.

متروك الحديث. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٥- مسافر بن الجُلَاس، مولى عمرو بن حُرَيث:

مجهول العين. لم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث، وأورده ابن ماكولا لضبط اسم أبيه، فلم يزد فيه على روايته عن عمرو بن حريث، ورواية أبي شيبة عنه[1].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أبي شيبة، مع تفرُّده به عن شيخٍ له مجهول.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مسافر بن الجُلَاس -مولى عمرو بن حُرَيث- بالحديث عن عمرو بن حُرَيث المخزومي، عن النبي ﷺ، وتفرُّد أبي شيبة؛ إبراهيم بن عثمان عن مسافر.

(١) الإكمال (١٧٢/٣).

٢٥٢– [١] ثنا محمد بن مخلد، ثنا حاتم بن الليث، ثنا يحيى بن (خُلَيف بن عقبة)[٢]، ثنا عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك، قال: «كان جِبريل يَعرِضُ القُرآنَ على النبي ﷺ كُلَّ عامٍ مَرَّةً في رمضان، فلمَّا كان العامُ الذي قُبِضَ فيه عَرَضَهُ مَرَّتَين». قال محمد: فأنا أرجو أن تكون قِراءَتُنا على العَرضَةِ الآخِرَة.

غريبٌ من حديث عبدالله بن عون، عن ابن سيرين، عن أنس، تفرَّد به يحيى بن خُلَيف عنه[٣].

○ التخريج:

رواه عبدالله بن عون، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أنس:

أخرجه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة (١٦٢/٧) من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين، مرسلًا:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (١٩٥/٢) عن يحيى بن خليف بن عقبة،

وعن عبدالوهاب بن عطاء،

كلاهما (يحيى بن خليف، وعبدالوهاب) عن ابن عون، به، بمثله.

وأخرجه يحيى بن سلام في تفسيره -كما في مختصره: تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين (١١٢/١)- عن الحسن بن دينار،

وابن وهب في الجامع (٧٣/التفسير)، وأبو عبيد في فضائل القرآن (٧٨٦)، من طريق أيوب،

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء السابع من «الأفراد».

(٢) وقع في الأصل: «خلف بن عتبة»، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه في «خليف»، وفي الاسمَين جميعًا: من الرواية من طريق الدارقطني، ومصادر ترجمة الراوي.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٤١٩).

وسعيد بن منصور في سننه (٥٧/التفسير) من طريق منصور بن زاذان،

وابن أبي شيبة (٣٢٢٩٩) من طريق هشام -هو ابن حسان-،

والمستغفري في فضائل القرآن (٤٣٧) من طريق يزيد بن إبراهيم التستري،

خمستهم (الحسن بن دينار، وأيوب، ومنصور، وهشام، ويزيد) عن ابن سيرين، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن مخلد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٢- حاتم بن الليث -ويقال: ابن أبي الليث- بن الحارث بن عبدالرحمن، أبو الفضل، الجوهري، البغدادي:

ثقة حافظ. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان ممن صنَّف، وجمع التاريخ»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقةً ثبتًا، متقنًا حافظًا»[١].

٣- يحيى بن خُلَيف بن عقبة السَّعدي، البصري:

ضعيف. ذكره ابن حبان في الثقات، وأورده ابن عدي في الضعفاء، وساق له حديثًا منكرًا عن الثوري، وقال الذهبي: «منكر الحديث»، ورجَّح ابن حجر أنه راوٍ قال فيه الذهبي: «ليس بثقة، أتى عن مالك بما لا يحتمل»[٢].

٤- عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون، البصري:

«ثقة ثبت فاضل»[٣].

٥- محمد بن سيرين:

ثقة ثبت عابد، كبير القدر. سبقت ترجمته في الحديث (٨٤).

---

(١) الثقات (٢١١/٨)، تاريخ بغداد (١٥٣/٩)، تاريخ الإسلام (٣٠٨/٦).

(٢) الثقات (٢٦٥/٩)، الكامل (٦٣٦/١٠)، لسان الميزان (٤٣٥/٨).

(٣) تقريب التهذيب (٣٥١٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف يحيى بن خليف، وقد رواه عنه ابن سعد، فجعله من مرسل محمد بن سيرين، إلا أن ابنَ سعد قرنه بعبدالوهاب بن عطاء، فيحتمل أنه حمل روايته على روايته، ولم يَسُق الوجهَ الذي رواه يحيى بحذافيره.

وإن كان يحيى حدَّثَ ابنَ سعد به مرسلًا، فهو اضطرابٌ منه -على ضعفه-، إذ الوجهُ الموصولُ محفوظٌ عنه بإسنادٍ غايةٍ في الصحة، وهو إسناد الدارقطني هنا.

وأيًّا ما يكن، فعبدالوهاب بن عطاء أحسن حالًا من يحيى بن خليف، وروايته المرسلة أصحُّ عن ابن عون، فضلًا عن أن الحديث محفوظٌ عن ابن سيرين مرسلًا من رواية عدةٍ من أصحابه، وفيهم الطبقة العليا منهم: أيوب، وهشام بن حسان، ويزيد بن إبراهيم[١].

واتفاق هؤلاء يعطي أن الوجهَ الموصولَ منكرٌ، بعيدٌ عن الصحة التي ذهب إليها الضياء بتخريجه له في المختارة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن خُلَيف بالحديث عن عبدالله بن عون، عن ابن سيرين، عن أنس.

---

(١) انظر في أصحاب ابن سيرين: شرح علل الترمذي (٢/٦٨٨).

باب ما يقول إذا قُرِئَ القُرآن

٢٥٣- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا محمد بن عَبَّاد بن موسى -سَنْدُولا-، ثنا يحيى بن سُلَيم الطائفي، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قرأ سورة الرحمن -أو: قُرِئَت عنده-، فقال رسول الله ﷺ: «**ما لِي أسمَعُ الجِنَّ أَحسَنَ جوَابًا لِرَدِّها مِنكُم؟**». قالوا: وما ذاك يا رسول الله؟ قال: «**ما أَتَيتُ على آيَةٍ مِنها فيها**: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن] **إلا قالت: لا، ليسَ بِنِعمَةِ رَبِّنا نُكَذِّب**».

غريبٌ من حديث نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به إسماعيل بن أمية، وتفرَّد به يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل، وتفرَّد به محمد[١] بن عَبَّاد عن يحيى بن سُلَيم، ولم نكتبه إلا عن أبي حامد -رحمه الله-[٢]. / [١١٠ب]

○ التخريج:

أخرجه المستغفري في فضائل القرآن (٩٣٥) عن زاهر بن أحمد،

والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (٤٩٣/٥) من طريق محمد بن إسماعيل بن العباس المستملي،

وجعفر السراج في منتخب الفوائد الصحاح العوالي، تخريج الخطيب البغدادي (١٣٣) من طريق أبي الفتح؛ يوسف بن عمر -هو القواس-،

ثلاثتهم (زاهر، والمستملي، والقواس) عن أبي حامد[٣]؛ محمد بن هارون الحضرمي، به، بمثله لزاهر، ونحوه في آخره للمستملي والقواس.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في الشكر (٦٨)،

والطبري في تفسيره (١٩٠/٢٢)،

وأبو محمد الجوهري في مجلس من أماليه [١١٢ب] من طريق قاسم بن زكريا المطرز،

(١) وقع في الأطراف: «يحيى»، وهو تحريف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٢٢).

(٣) وقعت كنيته عند الخطيب: «أبو بكر»، ولعله خطأ أو سهو.

ثلاثتهم (ابن أبي الدنيا، والطبري، والمطرز) عن محمد بن عباد، به[1]، بنحوه.

وأخرجه البزار (٥٨٥٣)، والطبري في تفسيره (١٩٠/٢٢)، عن عمرو بن مالك البصري، عن يحيى بن سليم، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن هارون، أبو حامد، الحضرمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- محمد بن عَبَّاد بن موسى العُكْلي، يلقب: سندولا:

«صدوق يخطئ»[2].

٣- يحيى بن سُلَيم الطائفي، نزيل مكة:

«صدوق سيئ الحفظ»[3].

٤- إسماعيل بن أمية:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٤).

٥- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرُّد محمد بن عباد -سندولا- به عن يحيى بن سُليم الطائفي، وتفرُّد يحيى به عن إسماعيل بن أمية، هذا مع معرفة محمد بالخطأ، ويحيى بسوء الحفظ، ومع شهرة مرويات إسماعيل بن أمية، ورواية كبار الحفاظ عنه، كابن جريج،

---

(١) وقع في بعض مطبوعات كتاب ابن أبي الدنيا: «إسماعيل بن أمية، عن عمرو بن سعيد بن العاص»، وهو تحريفٌ عن «بن عمرو...»، نبَّه عليه الغماري في الأربعين الغمارية في شكر النعم (ص٢٦)، وجاء على الصواب في نسخة الظاهرية [٨ب].

(٢) تقريب التهذيب (٥٩٩٥).

(٣) المصدر نفسه (٧٥٦٣).

ومعمر، والسفيانين، وغيرهم، فضلًا عن كون روايته عن نافع، عن ابن عمر، إسنادًا قويًّا نظيفًا تتطلَّع إليه همم الثقات، ولا يصح أن ينفرد به الضعفاء وأهل اللين.

وقد كان صحيحُ حديثِ إسماعيل بن أمية معروفًا محصورًا عند الأئمة، قال ابن المديني: «له نحو ستين حديثًا أو أكثر»[١]، فلو كان هذا من صحيح حديثه لرواه ثقاتُ أصحابه عنه، ولخرَّجه الحفَّاظ في الصحاح.

وفي حديث يحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية مناكيرُ وأخطاءٌ واضطراب، بيَّنها الأئمة في مواضعها[٢]، وإنما خرَّج البخاريُّ له عنه حديثًا واحدًا «له أصلٌ عنده من غير هذا الوجه»[٣]، ومع ذلك فقد اختُلف عن يحيى فيه[٤]، قال ابن عدي: «وليحيى بن سليم عن إسماعيل بن أمية، وابن خثيم، وسائر مشايخه، أحاديثُ صالحة، وأفراداتٌ وغرائبُ يتفرَّد بها عنهم...»[٥]. وبهذا يتبيَّن أن قولَ الحافظ ابن حجر: «والتحقيق أن الكلامَ فيه إنما وقع في روايته عن عبيدالله بن عمر خاصةً»[٦]، فيه نظر.

ومن المحتمل أن نكارةَ الإسناد أتت من محمد بن عباد -سندولا-، فإنه صاحب خطأ، وقد تفرَّد به.

هذا، وللحديث إسناد آخرُ غريبٌ منكرٌ -أيضًا-، رواه الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر[٧].

---

(١) تهذيب الكمال (٣/٤٧).

(٢) انظر: الحديث الآتي برقم (٢٧٣)، سنن أبي داود (٣٨١٥)، علل ابن أبي حاتم (٤٧٨)، المعجم الأوسط (١٣١٨، ١٣١٩، ٢٨٥٩، ٨٤٨٧)، الكامل، لابن عدي (١٨٤٣٣)، سنن الدارقطني (٤٧١٤)، علل الدارقطني (١/٢٦٠، ٤/٢٦٤، ٧/٣٤، ٦٣، ٩٧)، أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٢٠، ٣٣٣٦، ٣٣٣٧، ٣٣٥٣، ٣٣٦١)، الإرشاد، للخليلي (١/٣٨٥)، سنن البيهقي (٩/٢٥٥، ١٠/٢٩٣)، معرفة السنن والآثار (١١٤١٦، ١٨٨٤٤).

(٣) هدى الساري (ص٤٥١).

(٤) انظر: سنن البيهقي (٦/١٤)، فتح الباري (٤/٤١٨).

(٥) الكامل (١٠/٥٧٨).

(٦) فتح الباري (٤/٤١٨).

(٧) انظر: جامع الترمذي (٣٢٩١)، ضعفاء العقيلي (٢/٤٦٠)، الكامل (٧٣٥٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن أمية بالحديث عن نافع، عن ابن عمر، وتفرُّد يحيى بن سليم الطائفي عن إسماعيل، وتفرُّد محمد بن عَبَّاد عن يحيى بن سليم، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن أبي حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي.

وفي شأن تفرُّد محمد بن عباد عن يحيى بن سليم، فقد روى الحديثَ عمرو بن مالك البصري، عن يحيى، به.

وعمرٌو هو الراسبي، وهو «ضعيف»(١)، بل نصَّ ابن عدي على أنه كان «يسرق الحديث»(٢)، ونصَّ -أيضًا- على أنه سرق الإسنادَ الآخرَ لحديث الباب: رواية هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن زهير بن محمد، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال ابن عدي: «لا يُعرَف إلا بهشام بن عمار، وقد سرقه جماعةٌ من الضعفاء، فحدثوا به عن الوليد»، وذكر عمرَو بنَ مالك منهم(٣).

ففي غاية القُرب -والحال كذلك- أنه سرق -أيضًا- إسنادَ محمد بن عباد بن موسى، عن يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، فرواه عن يحيى بن سليم.

وبذلك لا تَرِد رواية عمرو على حكم الدارقطني بتفرد محمد بن عباد.

وأما ما ذكره الدارقطنيُّ من أنه لم يكتب الحديث إلا عن أبي حامد الحضرمي، فهذا ما أمكنه ووقع إليه ووجده عند شيوخه، وإلا فالحديث معروفٌ عن محمد بن عباد، وقد رواه عنه ثلاثةٌ -فيما وقفت عليه، كما تبيَّن في التخريج- سوى الحضرمي.

---

(١) تقريب التهذيب (٥١٠٣).

(٢) تهذيب التهذيب (٣٠١/٣).

(٣) الكامل (١٣٢/٥، ١٥٧/٨)، باختصار يسير. ورواية عمرو المسروقة رواها البزار عنه -كما في تفسير ابن كثير (٤٨٨/٧)-.

وقد وافق الدارقطنيُّ في غرابة الحديث إجمالًا البزارَ، حيث كان قال: «هذا الحديث لا نعلمه يُروى عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه بهذا الإسناد»[١].

ووافقهما الخطيبُ البغدادي، فقال: «هذا حديثٌ غريبٌ من حديث نافع، عن مولاه أبي عبدالرحمن؛ عبدالله بن عمر، ومن حديث إسماعيل بن أمية القرشي المكي، عن نافع، لا أعلم رواه إلا يحيى بن سليم الطائفي عنه»[٢].

والله -تعالى- أعلم.

(١) مسند البزار (١٢/١٩١).

(٢) منتخب فوائد جعفر السراج (ص٢٠٣).

بابُ (القِرَاءَةِ)(١) بِالصَّوتِ الحَسَن

٢٥٤- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا أبو عبدالرحمن؛ عبدالله بن عمر، ثنا عبدالله بن خِرَاش الشيباني، عن العَوَّام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**زَيِّنُوا القُرآنَ بِأصوَاتِكُم**».

غريبٌ من حديث مجاهد، عن ابن عباس، تفرَّد به عَوَّام بن حوشب عنه، وتفرَّد به عبدالله بن خِرَاش بن حوشب عن عَمِّه العَوَّام(٢). / [١١١أ]

○ التخريج:

أخرجه أبو طاهر السِّلَفي في المشيخة البغدادية (٥٩٧) من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١١١١٣) عن الحسين بن إسحاق التستري،

وابن عدي في الكامل (١٠٤٥٣) عن ابن ناجية،

كلاهما (التستري، وابن ناجية) عن عبدالله بن عمر، به(٣)، بمثله لابن ناجية، وبلفظ: «زينوا أصواتكم بالقرآن» للتستري.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم:

---

(١) رسمها الناسخ بالتاء المفتوحة: «القرات»، ولعله سهو.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٣٣)، ووقع أول العبارة عنده: «غريب من حديث العوام بن حوشب عن مجاهد، تفرد به عنه، وتفرد به عنه عبدالله بن خراش...»، وهو تعبيرٌ مشكل، ولا يجري على عادة الدارقطني في ذكرِ غرابة الحديث عن شيخ المتفرد أولًا، ثم النصِّ على اسم المتفرد، والظاهر أن صاحب الأطراف تطلَّب شدَّة الاختصار فأشكل.

(٣) سقط «مجاهد» من إسناد الطبراني، وهو سقطُ نَسْخٍ أو طباعةٍ -دون شك-، فإنما أورده الطبراني في ترجمة «مجاهد، عن ابن عباس»، وقد عزاه ابن الملقن في البدر المنير (٦٣٩/٩)، والتوضيح (١١٧/٢٤)، إلى الطبراني، فأثبت مجاهدًا فيه.

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- عبدالله بن عمر بن محمد بن أبان بن صالح بن عمير الأموي مولاهم، أبو عبدالرحمن، الكوفي، يلقب: مُشْكُدانه:

«صدوق فيه تشيع»[١].

٣- عبدالله بن خِرَاش بن حوشب الشيباني، أبو جعفر، الكوفي:

«ضعيف، وأطلق عليه ابن عمار الكذب»[٢].

٤- العَوَّام بن حوشب بن يزيد الشيباني، أبو عيسى، الواسطي:

«ثقة ثبت فاضل»[٣].

٥- مجاهد:

ثقة إمام. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عبدالله بن خراش، مع تفرُّده به عن عمه الثقة الثبت.

وقد أورده ابن عدي في مناكير عبدالله بن خراش. وأما ابن حجر، فأغرب حين حسَّن هذا الإسناد[٤س]، مع أنه نقل في تضعيف عبدالله بن خراش ما نقل.

وللحديث عن ابن عباس إسنادٌ منكرٌ آخر، رواه أبو سعد البقال، عن الضحاك، عن ابن عباس[٥]، وأبو سعد «ضعيف مدلس» -كما مرَّ في الحديث (٤٤)-، وقد أورد ابنُ عدي الحديثَ في مناكيره، وبيَّن ابنُ حجر علَّتَه، قال: «غلط فيه البقال، وإنما سمعه

---

(١) تقريب التهذيب (٣٤٩٣).

(٢) المصدر نفسه (٣٢٩٣).

(٣) المصدر نفسه (٥٢١١).

(٤) فتح الباري (١٣/٥١٩)، تغليق التعليق (٥/٣٧٧).

(٥) أخرجه الطبراني (١٢٦٤٣)، وابن عدي (٨٤٨٤، ٨٤٨٥، ١٦٧٤٦)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٢/١٣٢)، من طرقٍ عن أبي سعد.

الضحاك من عبدالرحمن بن عوسجة، عن البراء»[١]، وحديث ابن عوسجة مشهور، وفيه نصُّه على أن الضحاكَ ذكَّره إياه بعد أن نسيه، وصحَّحه ابن خزيمة وغيرُه[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد العَوَّام بن حوشب بالحديث عن مجاهد، عن ابن عباس، وتفرُّد عبدالله بن خراش بن حوشب عن عَمِّه العَوَّام.

(١) تغليق التعليق (٣٧٧/٥).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١٥٥١)، مستدرك الحاكم (٥٧٣/١). وانظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٨٨١).

كتاب التعبير

بابٌ في (تَفصِيلِ)[1] الرُّؤيا

٢٥٥- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو ذر؛ أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، ثنا إبراهيم بن راشد الأَدَمي، ثنا سليمان بن داوُد الهاشمي، ثنا سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي، عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**مَن رأى خَيرًا في مَنَامِه، فَلْيَحمَدِ اللهَ وليَشْكُرْه**[2]**، ومَن رَأى غَيرَ ذلك، فَلْيَستَعِذْ بالله، ولا يَذكُرْها، فإنَّها لا تَضُرُّه**».

غريبٌ من حديث عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي عنه[3].

○ التخريج:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢١٣٨) عن أحمد بن زهير التستري، عن إبراهيم بن راشد الأدمي، به، بنحوه.

وأخرجه أحمد (٦٣٢٤)،

وابن عدي (٨٥٩١) من طريق هارون بن عبدالله،

كلاهما (أحمد، وهارون) عن سليمان بن داود الهاشمي، به، بنحوه، وزاد أحمد في أوله: «الرؤيا الصالحة جزءٌ من سبعين جزءًا من النبوة...».

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو ذر، الواسطي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١١٢).

(١) وقع في الأصل ما يشبه النقطة فوق الصاد، فاشتبهت أن تُقرأ: «تفضيل»، والأصوب المثبت، ولعل المراد به: تفصيل أنواعها بين رؤيا خير ورؤيا مكروهة، وما يفعله الرائي مع كل نوع. ولم أجد تبويبًا مقاربًا -على الوجهين بالصاد والضاد-، لا للهيثمي ولا لغيره.

(٢) كذا في الأصل، وفي نقل السيوطي في الجامع الكبير (٩/٢٠٠) عن هذا الموضع، ووقع في مصادر رواية سعيد: «وليذكره»، أي: الخير الذي رآه، وهو أوفق للسياق.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٣٨٨).

٢- إبراهيم بن راشد الأَدَمي:

ثقة ربما وهم. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

٣- سليمان بن داوُد بن داوُد بن علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي، أبو أيوب، البغدادي، الفقيه:

«ثقة جليل»[١].

٤- سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي:

صدوق له أوهام. سبقت ترجمته في الحديث (٨٤).

٥- عُبَيدالله بن عمر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٠).

٦- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال سعيد بن عبدالرحمن الجمحي. وقد تبيَّن برواية الإمام أحمد، عن سليمان بن داود الهاشمي، عن الجمحي، أن حديثَه هذا إنما هو زيادةٌ على حديث: «الرؤيا الصالحة جزءٌ من سبعين جزءًا من النبوة»، وهذا الحديث رواه -بالاقتصار على هذا المتن- عن عبيدالله بن عمر: شعيب بن إسحاق، وعبدالله بن نمير، وأبو أسامة، ويحيى بن سعيد القطان، ومحمد بن بشر[٢]، ورواه -بالاقتصار عليه كذلك- عن نافع: الليث بن سعد، وعبدالعزيز بن أبي رواد، وشعيب بن أبي حمزة، والضحاك بن عثمان،

---

(١) تقريب التهذيب (٢٥٥٢).

(٢) أخرجه شعيب بن إسحاق في حديثه عن عبيدالله بن عمر [١٤٧أ]، وابن أبي شيبة (٣٢٤٧٦)، ومسلم (٢٢٦٥)، وابن ماجه (٣٨٩٧)، وأبو عوانة (٩٩٨٨)، من طريق ابن نمير، وابن أبي شيبة -وعنه مسلم (٢٢٦٥)-، وابن ماجه (٣٨٩٧)، من طريق أبي أسامة، وأحمد (٤٧٦٩)، ومسلم (٢٢٦٥)، وأبو عوانة (٩٩٨٩)، من طريق يحيى بن سعيد، والنسائي في الكبرى (٧٥٧٩) من طريق محمد بن بشر.

ومالك -إن صح عنه-، وعبدالله بن عمر العمري، وأسامة بن زيد، ويونس بن يزيد، والمعلى بن إسماعيل، وعبدالله بن عامر، وغيرهم(١).

وهذا الوجه المقتصر على متن جزء النبوة هو ما اختاره مسلم، فأخرجه في صحيحه. وبه يتَّضح أن حديثَ الجمحي منكر، لمخالفته -مع لينه- الثقات الأثبات عن عبيدالله، وعن نافع، حيث لم يذكر أيٌّ منهم ما ذَكَر في متنه عنهما.

والمتن في نفسِه متَّفق على معناه من حديث أبي قتادة، وعند البخاري من حديث أبي سعيد الخدري، وعند مسلم من حديث جابر(٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سعيد بن عبدالرحمن الجُمَحي بالحديث عن عُبَيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر.

ووافق في ذلك الطبرانيَّ، وزاد الطبرانيُّ تفرُّدَ الراوي عنه، قال: «لم يرو هذا الحديثَ عن عبيدالله بن عمر إلا سعيد بن عبدالرحمن، تفرد به سليمان بن داود»(٣).

ووافق ابنَ عدي، قال: «وهذا أعرفه عن عبيدالله من حديث سعيدٍ عنه»(٤)، يريد: أنه لا يعرفه من حديث غيره.

---

(١) أخرجه أحمد (٦١١٧)، ومسلم (٢٢٦٥)، وأبو عوانة (٩٩٩٠)، من طريق الليث، وأحمد (٥١٩٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٩٦/٨)، من طريق عبدالعزيز، وأحمد (٦١٤٣) من طريق شعيب، ومسلم (٢٢٦٥) من طريق الضحاك بن عثمان، وأبو عوانة (٩٩٩١) من طريق سعيد بن داود الزنبري عن مالك، و(٩٩٩٢) من طريق عبدالله بن عمر، وأسامة بن زيد، ويونس بن يزيد، والطبراني في الشاميين (٧١٤) من طريق المعلى بن إسماعيل، وابن عدي في الكامل (١٠٠٤٤) من طريق عبدالله بن عامر.

(٢) حديث أبي قتادة: صحيح البخاري (٣٢٩٢، ٥٧٤٧، ٦٩٨٦، ٦٩٩٥، ٧٠٠٥، ٧٠٤٤)، صحيح مسلم (٢٢٦١)، حديث أبي سعيد: صحيح البخاري (٦٩٨٥، ٧٠٤٥)، حديث جابر: صحيح مسلم (٢٢٦٢).

(٣) المعجم الأوسط (٣٣٢/٢).

(٤) الكامل (٥٢٩/٥).

بابٌ فيمن رَأَى النبيَّ ﷺ

٢٥٦- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا عبدالوهاب بن عيسى، ثنا إسحاق بن أبي إسرائيل، ثنا خلف بن خليفة، عن أبي مالك الأشجعي، قال: قال أبي: قال رسول الله ﷺ: «**مَن رَآنِي في المَنَامِ فقَد رَآنِي**». / [١١١ب]

[غريبٌ من حديث أبي مالك، عن أبيه، تفرَّد به خلف بن خليفة عنه][(١)] [(٢)].

○ التخريج:

أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٢٤٨٧)، ومسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (١/٦٠١٧)، وعنه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٣٠٥)-،

وأحمد (١٦١٢٥، ٢٧٨٥٢) عن حسين بن محمد،

وأحمد (٢٧٨٥٢)، والبزار (٢٧٧٣) عن محمد بن عبدالرحيم، كلاهما عن سريج بن النعمان،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٥٢/٤) عن سعيد بن سليمان،

والترمذي في الشمائل (٤٠٨)، والضياء في المختارة (٩٩/٨)، والمزي في تهذيب الكمال (٣٣٦/١٣)، من طريق قتيبة،

وأبو القاسم البغوي في معجم الصحابة (١٨٥٣) عن أحمد بن إبراهيم الموصلي،

وابن قانع في معجم الصحابة (٤٧/٢) من طريق نصر بن الحكم،

والطبراني في الكبير (٨١٨٠) -ومن طريقه الضياء في المختارة (١٠٠/٨)- من طريق سعيد بن منصور،

والخطيب في تاريخ بغداد (٢١٧/١١)، والضياء في المختارة (١٠٠/٨)، من طريق عبدالله بن عون الخراز،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٢٩٨).

والخطيب في تاريخ بغداد (٢٢٢/١٢) من طريق داود بن رشيد،

عشرتهم (ابن أبي شيبة، وحسين بن محمد، وسريج، وسعيد بن سليمان، وقتيبة، وأحمد بن إبراهيم، ونصر بن الحكم، وسعيد بن منصور، وعبدالله بن عون الخراز، وداود بن رشيد) عن خلف بن خليفة، به، بمثله، وزاد محمد بن عبدالرحيم عن سريج: «في اليقظة، إن الشيطان لا يتكون في صورتي»، وزاد نصر بن الحكم وابن عون الخراز: «فإن الشيطان لا يتمثل بي».

وأخرجه البرذعي في أسئلته لأبي زرعة الرازي (٣٧١/٢) عن أبي زرعة، قال: ذاكرني القاسم بن أبي شيبة، عن يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، به، بزيادة: «في اليقظة».

○ رجال الإسناد:

١- عبدالوهاب بن عيسى:

ثقة، تكلم فيه لوقفه في القرآن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٦).

٢- إسحاق بن أبي إسرائيل:

صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن. سبقت ترجمته في الحديث (١٦).

٣- خلف بن خليفة بن صاعد الأشجعي مولاهم، أبو أحمد، الكوفي، نزل واسط، ثم بغداد:

«صدوق، اختلط في الآخر، وادعى أنه رأى عمرو بن حريث الصحابي، فأنكر عليه ذلك ابنُ عيينة وأحمد»[1].

٤- أبو مالك الأشجعي: سعد بن طارق، الكوفي:

«ثقة»[2].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، لحال خلف بن خليفة، وأما اختلاطه، فقد قال الإمام

(١) تقريب التهذيب (١٧٣١).

(٢) المصدر نفسه (٢٢٤٠).

أحمد في رواية الميموني: «رأيت خلف بن خليفة وهو مفلوج، سنة (تسع وسبعين)[١] ومائة، قد حُمِل، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديمًا فسماعه صحيح»[٢].

ولم أجد ما يدلُّ على تاريخ سماع أيٍّ من رواة هذا الحديث عن خلفٍ منه، إلا أن أقدمَهم وفاةً: حسين بن محمد -شيخ الإمام أحمد-، حيث «مات سنة ثلاث عشرة [ومائتين]، أو بعدها بسنةٍ أو سنتين»[٣]، كما أن بعضَ رواته عن خلفٍ أدرك شيوخًا عراقيين قدماء، ماتوا قبل خلفٍ بسنوات. فالظاهر أن هذا من قديم حديثه.

واتفاقُ الرواة عن خلف، وعدم اضطرابه في حديثه، قرينةٌ أخرى على ضبطه له.

ومتن الحديث متَّفق عليه من حديث أبي هريرة، وأبي قتادة، وعند البخاري من حديث أنس، وأبي سعيد الخدري، وعند مسلم من حديث جابر -رضي الله عنهم-[٤]،

---

(١) وقع في تهذيب الكمال: «سبع وثمانين»، وضبَّب عليه المزي -كما ذكر المحقق في حاشيته-، والظاهر أن الصواب المثبت، فإن أحمد نفسَه قال -في رواية الأثرم، كما في تاريخ بغداد (٩/٢٦٧)- حين سئل عن وفاة خلف: «أظنه في سنة ثمانين، أو في آخر سنة تسع -يعني وسبعين-».

ويدل على صحَّة ما استصوبتُه: أن أحمد قال -في رواية عبدالله (٤٥٥٤)-: «رأيت خلف بن خليفة، وهو كبير، فوضعه إنسان من يده، فلما وضعه صاح -يعني: من الكِبَر-»، وهذا يتَّفق مع بلوغ خلفٍ نحوَ التسعين في سنة تسع وسبعين ومائة، إذ حقَّق ابن حجر في تهذيب التهذيب (١/٥٤٧) أن مولده «سنة إحدى وتسعين، أو اثنتين».

وسنة تسع وسبعين ومائة هي أول سنة طلب فيها أحمدُ الحديثَ -كما في مناقبه، لابن الجوزي (ص٢٦-٢٩)-، وقد كان مجيؤه إلى خلفٍ بقصد الكتابة عنه، فإنه قال -في تمام كلامه السابق من رواية عبدالله-: «فتكلم بكلامٍ خَفِيَ عليَّ، وجعلتُ لا أفهم ما يقول، فتركتُه ولم أكتب عنه شيئًا».

والتحريف من «تسع وسبعين» إلى «سبع وثمانين» محتمل، فكثيرًا ما تختلط السبع بالتسع، ولا يبعد أن تتحرف «سبعين» إلى الرسم القديم: «ثمنين».

(٢) تهذيب الكمال (٨/٢٨٧).

(٣) تقريب التهذيب (١٣٤٥).

(٤) حديث أبي هريرة: صحيح البخاري (١١٠، ٦١٩٧، ٦٩٩٣)، صحيح مسلم (٢٢٦٦، ٢٢٦٧)، حديث أبي قتادة: صحيح البخاري (٦٩٩٦)، صحيح مسلم (٢٢٦٧)، حديث أنس:

وحكم بعض العلماء بتواتره[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد خلف بن خليفة بالحديث عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه.

ووافق في ذلك أبا زرعة الرازي، حيث قال: «إنما هذا حديث خلف بن خليفة»[٢].

والبزارَ، قال: «لا نعلم أحدًا حدث به عن أبي مالك إلا خلف بن خليفة»[٣].

ووافق الدارقطنيُّ -أيضًا- شيخَه أبا القاسم البغوي، قال: «لم يحدث بهذا الحديث -فيما أعلم- غيرُ خلف بن خليفة»[٤].

وقد حكى أبو زرعة أن القاسمَ بنَ أبي شيبة ذاكَرَهُ بالحديث عن يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي -متابعًا لخلف-، فأنكر عليه أبو زرعة ذلك، قال: «ليس هذا من حديث يزيد بن هارون»، ثم نقل أن الحافظَ محمدَ بنَ عبدالله بن نمير أنكر ذلك عليه أيضًا، قال أبو زرعة: «فقال لي -يعني: القاسم-: كيف وقع في كتابي؟ فقلت: لم يقع في كتابك، أنت أوقعتَه»[٥].

والقاسم -وهو أخو الحافظَين أبي بكر وعثمان ابنَي أبي شيبة- متروك الحديث، صاحب مناكير[٦]، ولعله كتب أحاديثَ يزيد بن هارون، عن أبي مالك الأشجعي، عن أبيه[٧]، فأقحم هذا الحديثَ فيها.

وإذن، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بروايته الدارقطنيُّ في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

صحيح البخاري (٦٩٩٤)، حديث أبي سعيد الخدري: صحيح البخاري (٦٩٩٧)، حديث جابر: صحيح مسلم (٢٢٦٨).

(١) انظر: قطف الأزهار المتناثرة (ص١٧١)، نظم المتناثر (ص٢١٨).

(٢) أسئلة البرذعي (٣٧١/٢).

(٣) مسند البزار (٢٠٢/٧).

(٤) معجم الصحابة (٢٧٩/٣).

(٥) أسئلة البرذعي (٣٧١/٢، ٣٧٢).

(٦) انظر: لسان الميزان (٣٨٢/٦).

(٧) سرد جملتَها أحمد في مسنده (١٦١٢٠-١٦١٢٤)، وانظر: تحفة الأشراف (٢٠٥/٤، ٢٠٦).

كتاب القدر

بابُ تمييزِ أَهلِ الجَنَّةِ وغَيرِهِم

٢٥٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو بكر النيسابوري؛ عبدالله بن محمد بن زياد، ثنا يونُس بن عبدالأعلى، ثنا ابن وهب: أخبرني عبدالرحمن بن سَلْمان، عن عُقَيل، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: خرج النبي ﷺ يومًا، فسمع ناسًا من أصحابه يذكرون القَدَر، فقال: «**إنَّكُم قَد أَخَذتُم في شُعبَتَين بَعِيدَتَي الغَور**[١]**، فيهما هَلَك أهلُ الكِتَاب مِن قَبلِكُم**».

ولقد أخرَجَ يومًا كِتابًا، فقال وهو يقرأ: «هذا كتابٌ مِن الرحمن الرحيم، فيه تَسمِيَةُ أهلِ النار بأسمائهم، وأسماءِ آبائهم، وقبائلِهم، وعشائرِهم، مُجْمَلٌ على آخِرِهم، لا يَنقُص مِنهم أَحَد: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]».

ثم أخرج فيه كتابًا آخر، فقرأ عليهم: «هذا كتابٌ مِن الرحمن الرحيم، فيه تَسمِيَةُ أهلِ الجنَّة بأسمائهم، وأسماءِ قبائلِهم، وعشائرِهم، مُجْمَلٌ على آخِرِهم، لا يَنقُص مِنهم أَحَد: ﴿فَرِيقٌ فِي ٱلْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي ٱلسَّعِيرِ﴾ [الشورى: ٧]».

غريبٌ من حديث عُقَيل بن خالد الأَيْلي، عن عكرمة، عن ابن عباس، تفرَّد به عبدالرحمن بن سَلْمان الحَجْري المصري عنه، ولم يروه عنه غيرُ عبدالله بن وهب[٢]. / [١١٢أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن بطة في الإبانة (٣/٢٤٠، ٣٠٧) عن أبي بكر النيسابوري، به، بمثله.

وأخرجه أبو داود في الرد على القدر -ومن طريقه ابن بطة في الإبانة (٣/٢٤٠، ٣٠٧)[٣]- عن أحمد بن سعيد الهمداني،

---

(١) قال في النهاية (٣/٣٩٣): «غور كل شيء: عمقه وبعده: أي يبعد أن تدركوا حقيقة علمه، كالماء الغائر الذي لا يقدر عليه».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٦٠٨).

(٣) يدلُّ على أن ابن بطة أخرج هذا الحديث من كتاب القدر لأبي داود أمران: الأول: أنه أسند في الإبانة عن شيخه في هذا الحديث: أبي عبدالله؛ محمد بن أحمد بن يعقوب المتوثي، عن أبي داود، قرابة ١٦٠ نصًّا متعلقًا بباب القدر والرد على أهل الأهواء، وهو موضوع كتاب أبي داود. الثاني: أن

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٨٣) من طريق موهب بن يزيد،

كلاهما (الهمداني، وموهب) عن ابن وهب، به، بمثله، ولم يُذكر كتاب أهل النار في لفظ موهب.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن زياد، أبو بكر، النيسابوري:

ثقة حافظ متقن فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٢- يونس بن عبدالأعلى:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٥).

٣- عبدالله بن وهب:

ثقة حافظ عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٨٤).

٤- عبدالرحمن بن سلمان الحَجْري، الرعيني، المصري:

«لا بأس به»[١]، وله غرائب عن عُقيل خاصةً، قاله ابن يونس، وقال أبو حاتم: «يروي عن عُقيل أحاديثَ عن مشيخةٍ لعقيل، يُدخِل بينهم الزهريَّ في شيءٍ سمعه عُقيلٌ من أولئك المشيخة، ما رأيتُ من حديثه منكرًا، وهو صالح الحديث»[٢].

٥- عُقَيل بن خالد بن عَقِيل الأموي مولاهم، أبو خالد، الأَيْلي:

«ثقة ثبت»[٣].

٦- عكرمة:

المزيّ في تهذيب الكمال (٢٠/٢٤٢، ٢٦٧) رمز لرواية عُقيل عن عكرمة برمز (قد)، وهو رمز كتاب أبي داود المذكور، وسيأتي أني لم أجد هذه الرواية إلا في هذا الحديث.

(١) تقريب التهذيب (٣٨٨٢).

(٢) تهذيب التهذيب (٢/٥١٢).

(٣) تقريب النهذيب (٤٦٦٥).

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال عبدالرحمن بن سلمان الحجري، وتفرُّده عن عُقيل، مع كونه معروفًا بالإغراب والخطأ عنه.

ولم أجد لعُقيلٍ سماعًا من عكرمة، بل لم أرَ روايته عنه في غير هذا الحديث، فهذه علَّةٌ أخرى في إسناده.

والحديث مشهورٌ من حديث أبي قبيل، عن شُفي، عن عبدالله بن عمرو، وهو مخرَّج في المسند والسنن، وصحَّحه الترمذي مع استغرابه، وفي تعيين صحابيه اختلاف، ورجَّح ابن كثير أنه موقوفٌ على عبدالله بن عمرو[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن سلمان الحَجْري المصري بالحديث عن عُقَيل بن خالد الأَيْلي، عن عكرمة، عن ابن عباس، وتفرُّد عبدالله بن وهب عن عبدالرحمن.

---

(١) مسند أحمد (٦٦٧٤)، جامع الترمذي (٢١٤١)، السنن الكبرى، للنسائي (١١٤٠٩)، تفسير ابن كثير (١٩٢/٧).

بابُ الأعمالِ بِالخَوَاتِيم

٢٥٨- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي -إملاءً من لفظه-، ثنا علي بن الجعد، ثنا أبو غسان -وهو محمد بن مطرف-، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنَّ العَبدَ لَيَعمَلُ فيما بَينَ النَّاسِ بِعَمَلِ أَهلِ الجنَّة، وإنَّه لَمِن أَهلِ النَّار، وإنَّ العَبدَ لَيَعمَلُ فيما بَينَ النَّاسِ بِعَمَلِ أَهلِ النَّار، وإنَّه لَمِن أَهلِ الجنَّة، وإنَّما الأعمالُ بِالخَوَاتِيم**».

[ثابت][1]. غريبٌ من حديث أبي حازم؛ سلمة بن دينار، عن سهل بن سعد؛ [2] قولُه: «إنما الأعمال بالخواتيم»، تفرَّد بهذا اللفظ أبو غسان؛ محمد بن مطرف، عنه[3].

○ التخريج:

رواه أبو حازم، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: بزيادة: «إنما الأعمال بالخواتيم»:

أخرجه أبو بكر الأنصاري في مشيخته: أحاديث الشيوخ الثقات (٨٠) -وعنه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٥/٤١٥)- عن محمد بن أحمد النرسي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٥/٤١٦) من طريق أبي الغنائم بن المأمون،

كلاهما (النرسي، وابن المأمون) عن الدارقطني، به، بمثله، وقال النرسي في أوله: «إن العبد ليعمل فيما يبدو للناس».

وهو عند أبي القاسم البغوي في الجعديات (٢٩٢٩) عن علي بن الجعد، به، بنحوه.

وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١٠٨٤) عن عيسى بن علي،

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، ورواية ابن عساكر من طريق الدارقطني.

(٢) وقع في الأصل هنا حرف «و»، ولم يقع في الأطراف ولا رواية ابن عساكر من طريق الدارقطني، وحذفه أصحُّ وأوفقُ للسياق، إذ المستغربُ من حديث أبي حازم إنما هو اللفظُ الذي سيذكره فحسب، فتكون كلمة «قوله» بدلًا من «غريب»، لا معطوفةً عليها، فكأنه قال: «غريبٌ قولُه: «إنما الأعمال بالخواتيم» من حديث أبي حازم، عن سهل، تفرَّد به أبو غسان».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢١٦٤).

ومحيي السنة البغوي في تفسيره (٣/٢٢٤)، وشرح السنة (٨٠)، من طريق عبدالرحمن بن أبي شريح،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٥/٤١٦) من طريق أبي أحمد التميمي،

وابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٤/٣٠٣) من طريق عبيدالله بن محمد بن حبابة[1]،

أربعتهم (عيسى بن علي، وابن أبي شريح، وأبو أحمد التميمي، وابن حبابة) عن أبي القاسم البغوي، به، بنحوه.

وأخرجه إبراهيم الحربي في غريب الحديث (٢/٥٥٧)،

والطبراني في المعجم الكبير (٥٧٩٨) عن محمد بن جعفر الرازي،

والقضاعي في مسند الشهاب (١١٦٧) من طريق إبراهيم بن هاشم البغوي،

والخطيب في تاريخ بغداد (٤/٤٧٦) من طريق محمد بن غالب،

أربعتهم (الحربي، والرازي، وابن هاشم البغوي، وابن غالب) عن علي بن الجعد، به، بنحوه للرازي، ومختصرًا عند الباقين بذكر لفظ الخواتيم فقط.

وأخرجه أحمد (٢٣٢٩٩)، وأبو عوانة (١١٦١٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٨٥)، من طريق يزيد بن هارون،

و**البخاري** (٦٤٩٣) عن علي بن عياش الألهاني الحمصي،

و**البخاري** (٦٦٠٧) -ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (١١٦٨)-، وأبو عوانة (٢١٠، ١١٦١١)، والطبراني (٥٧٨٤)، وابن منده في الإيمان (٦٤٦)، والبيهقي في القضاء والقدر (١١٠-١١١)، من طريق سعيد بن أبي مريم،

والطبراني (٥٧٩٩) من طريق يحيى بن الحارث الشيرازي،

أربعتهم (يزيد، والألهاني، وابن أبي مريم، والشيرازي) عن أبي غسان؛ محمد بن مطرف، به، بنحوه، وبأطول منه لبعضهم.

الوجه الثاني: بدون زيادة: «إنما الأعمال بالخواتيم»:

---

(١) هو راوي «الجعديات» عن البغوي، وإسنادُ ابن الدبيثي إسنادُها.

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (١٠٦)، وعبد بن حميد (٤٥٧)، والطبراني (٥٨٠٦)، من طريق خالد بن مخلد، عن سليمان بن بلال،

وابن أبي شيبة في مسنده (١١٨)، و**البخاري** (٢٨٩٨، ٤٢٠٢)، و**مسلم** (١١٢: ١/١٠٦، ٤/٢٠٤٢)، وأبو عوانة (١١٦٠٩)، وابن منده في الإيمان (٦٤٤)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٣٠٠)، والخطيب في الأسماء المبهمة (ص٢٧٥)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٣٩٥٨)، من طريق يعقوب بن عبدالرحمن القاريّ،

وأحمد (٢٣٢٧٦) من طريق عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار،

وعبد بن حميد (٤٥٩)، و**البخاري** (٤٢٠٧)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٢٣)، والطبراني (٥٨٩١)، وابن منده في الإيمان (٦٤٥)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/٢٥٢)، من طريق عبدالعزيز بن أبي حازم،

والروياني في مسنده (١٠٥٢)، وابن حبان (٦١٧٥)، وابن بطة في الإبانة (٣/٣٠٢)، والمخلص في الحادي عشر من المخلصيات (٩٧)، من طريق أسامة بن زيد،

وأبو يعلى (٧٥٤٤)، وأبو عوانة (١١٦١٢)، والبغوي في الجعديات (٢٩٣٠، ٢٩٣١) -وعنه ابن عدي (٨٥٩٣)، والمخلص في السادس من المخلصيات (٤٨)-، والطبراني (٥٨٢٥)، والآجري في الشريعة (٣٦٧)، وابن بطة في الإبانة (٣/٣٠٢)، والمخلص في الحادي عشر من المخلصيات (٩٨)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٠٨٦)، من طريق سعيد بن عبدالرحمن الجمحي،

وتمام في فوائده (٥٧) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥١/٨٢)- من طريق عبدالحميد بن سليمان،

وابن عساكر في معجمه (٤٩٠) من طريق الفضيل بن سليمان،

وعلّقه أبو عوانة (عقب ١١٦١١) عن محمد بن جعفر -هو ابن أبي كثير-،

تسعتهم (سليمان بن بلال، ويعقوب القاري، وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار، وابن أبي حازم، وأسامة بن زيد، وسعيد الجمحي، وعبدالحميد بن سليمان، والفضيل بن سليمان، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير) عن أبي حازم، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم، البغوي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- علي بن الجعد بن عُبَيد الجوهري، البغدادي:

«ثقة ثبت، رمي بالتشيع»[١].

٣- محمد بن مطرف بن داود الليثي، أبو غسان، المدني، نزيل عسقلان:

«ثقة»[٢].

٤- سلمة بن دينار، أبو حازم:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠٣).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني صحيح، وهو مخرَّجٌ عند البخاري في صحيحه -كما تبيَّن في التخريج-.

وقد انفرد أبو غسان؛ محمد بن مطرف بزيادةٍ متنيةٍ في آخره عن أبي حازم، وهي قوله: «وإنما الأعمال بالخواتيم»، وعُرف بهذه الزيادة، حتى أُفرِدَت من طريقه عن الحديث الأصلي.

فأما البخاري، فأخرج الحديثَ بهذه الزيادة في موضعين من صحيحه محتجًّا بها، مبوِّبًا عليها بلفظها في كتاب الرقاق: «باب الأعمال بالخواتيم، وما يخاف منها»، وفي كتاب القدر: «باب العمل بالخواتيم»، مع تخريجه الحديثَ بدونها في مواضعَ أخرى[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٦٩٨).

(٢) المصدر نفسه (٦٣٠٥).

(٣) صحيح البخاري (٨/١٠٣، ١٢٤). ولا يرد هنا قول شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة (٥/١٠١) -في حديثٍ ذكره-: «والبخاري رواه في سائر المواضع على الصواب ليبين غلطَ هذا الراوي، كما جرت عادته بمثل ذلك: إذا وقع من بعض الرواة غلطٌ في لفظ، ذكرَ ألفاظَ سائر الرواة

وأما مسلم، فمع أنه احتجَّ بأبي غسَّان، وأخرج له عن أبي حازم -خصوصًا- خمسةَ أحاديث[١]، فإنه لم يخرّج روايتَه لهذا الحديث، لا في الأصول ولا في المتابعات، وإنما أخرجه في موضعين من حديث يعقوب بن عبدالرحمن القاريّ[٢].

وقد أورد الدارقطنيُّ الحديثَ في تتبُّعه على الصحيحين، وهو الكتاب الذي قال في مطلعه: «ذِكرُ أحاديث معلولة اشتمل عليها كتاب البخاري ومسلم أو أحدهما، بيَّنتُ عللَها والصوابَ منها»[٣]، قال: «وأخرج البخاريُّ حديثَ أبي غسان، عن أبي حازم، عن سهل: «إنما الأعمال بخواتيمها». ورواه ابن أبي حازم، ويعقوب بن عبدالرحمن، وسعيد الجمحي، لم يقولوا هذا. وأخرجه مسلمٌ من حديث يعقوب فقط»[٤].

ويظهر أن الدارقطنيَّ في كلمته الأخيرة يشير إلى أن مسلمًا ترك رواية أبي غسان تَرْكًا نقديًّا، لأجل زيادته التي زادها.

وقد ساق الدارقطنيُّ ممن لم يذكر الزيادةَ ثلاثةً: ابنَ أبي حازم -وهو «صدوق»[٥]-، ويعقوبَ بن عبدالرحمن -وهو «ثقة»[٦]-، وسعيدًا الجمحي -وهو «صدوق له أوهام»، كما مرَّ في الحديث (٨٤)-، وتبيَّن بالتخريج أنه تابعهم ستة رواة: سليمان بن بلال -وهو «ثقة»[٧]-، وعبدالرحمن بن عبدالله بن دينار -وهو «صدوق يخطئ»[٨]-، وأسامة بن

التي يُعلَم بها الصواب، وما علمتُ وقع فيه غلطٌ إلا وقد بيّن فيه الصواب»؛ فإن احتجاجَ البخاري بزيادة أبي غسان ظاهرٌ هنا.

(١) (١٠٩١، ١٧٩٠، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢١٤٩).

(٢) ولا يَرِد أنه ترك حديث أبي غسان لكون إسناده فيه نازلًا بدرجة عن غيره من أصحاب أبي حازم، فإنه ربما جعل حديث أبي غسان متابعةً بعد الإسناد العالي، وربما أخرجه أصالةً، وأما تَرْكُه بالكلية مع شُهرته فلا ينصرف هنا إلا لإشكال الزيادة التي زادها، وسيأتي إلماحُ الدارقطني إلى ذلك.

(٣) التتبع (ص١٢٠).

(٤) المصدر نفسه (ص٢٠١).

(٥) تقريب التهذيب (٤٠٨٨).

(٦) المصدر نفسه (٧٨٢٤).

(٧) المصدر نفسه (٢٥٣٩).

(٨) المصدر نفسه (٣٩١٣).

زيد -وهو «صدوق يَهِم»[١]-، وعبدالحميد بن سليمان -وهو «ضعيف»[٢]-، والفضيل بن سليمان -وهو «صدوق له خطأ كثير»، كما مرَّ في الحديث (٧٦)-، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير -وهو «ثقة»[٣]-.

وبهذا يتَّضح أن أقوى من لم يذكر الزيادة: يعقوبُ بن عبدالرحمن، وابنُ أبي حازم -وهو مع كونه صدوقًا: ابنٌ للشيخ المختَلَف عنه[٤]-، وأما مَن سواهما، فبين ثقةٍ لم تأتِ روايتُه بإسنادٍ قويّ، كسليمان بن بلال، فإني لم أجد روايتَه إلا من طريق خالد بن مخلد القطواني -وهو «صدوق له أفراد»[٥]-، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، فإني لم أجد روايته مسندةً[٦]، وبين صدوقٍ يخطئ أو يَهِم، وبين ضعيف.

والظاهر أن البخاريَّ نظر إلى ثقة أبي غسان، وضبطه لحديث أبي حازم[٧]، وعدم المعارض القوي له، فجعل زيادتَه عنه من باب زيادة الثقة التي احتفَّت بها قرائن القبول. قال ابن حجر مجيبًا عن تتبُّع الدارقطني: «زادها أبو غسان، وهو ثقة حافظ، فاعتمده البخاري»[٨].

وربما أشكل على تتبُّع الدارقطني: كلامُه في هذا الموضع من الأفراد، فإنه بدأه بقوله: «ثابت»، لكن يظهر أنه قصد بالثابت: أصلَ الحديث، لا هذا اللفظ بخصوصه، ذلك

---

(١) المصدر نفسه (٣١٧).

(٢) المصدر نفسه (٣٧٦٤).

(٣) المصدر نفسه (٥٧٨٤).

(٤) لكن قيل -كما في تهذيب التهذيب (٥٨٣/٢)-: إنه سمع مع سليمان بن بلال، وإنه يروي من كتبه، فتعود روايته -إن صحَّ هذا- إلى رواية سليمان.

(٥) تقريب التهذيب (١٦٧٧).

(٦) علَّقها عنه أبو عوانة، وقد تتبَّعت حديث محمد بن جعفر عن أبي حازم عنده، فوجدته أخرج منه أربعة أحاديث، رواها جميعًا من طريق محمد بن خالد ابن عثمة عنه، إلا واحدًا أسنده بإسنادٍ ثانٍ. وابن عثمة «صدوق يخطئ» -كما في التقريب (٥٨٤٧)-.

(٧) اعتمد البخاريُّ على أحاديث أبي غسان، عن أبي حازم، وانفرد عن أصحاب الكتب الستة بتخريج جملةٍ منها -سوى هذا الحديث-، انظر: تحفة الأشراف (١٦٦/٢، ١٢٢/٤-١٢٣).

(٨) هدى الساري (ص٣٨٠).

أنه عقَّب ذلك مباشرةً باستغراب الزيادة من حديث أبي حازم، وحكم بتفرد أبي غسان بها.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي غسان؛ محمد بن مطرف بلفظ: «إنما الأعمال بالخواتيم» عن أبي حازم؛ سلمة بن دينار، عن سهل بن سعد.

كتاب الفتن

-نعوذ بالله منها مما ظهر منها وما بطن-

بابٌ في البَابِ الذي كانَ بَينَ النَّاسِ وبَينَ الفِتَن

٢٥٩- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن محمد بن الجرَّاح الضرَّاب، وعمر بن محمد بن (شُعَيب)[١] الصابوني، قالا: ثنا عبدالله بن أيوب المخرِّمي، ثنا عبدالرحمن بن مُسهِر، ثنا سعيد بن المَرْزُبان؛ أبو سَعْد البَقَّال، عن شقيق بن سلمة، عن عمر بن الخطاب، قال: أيُّكم يحدثُنا عن رسول الله ﷺ في الفِتنَة؟

قال حُذَيفة: أنا.

قال: هاتِ، إنك لَجَريء.

قال: سمعت النبي ﷺ وهو يقول: «**فِتنَةُ الرَّجُل في أهلِه، ومالِه، ووَلَدِه، وجارِه، يُكَفِّر ذلك الصَّلاةُ والزكاة**».

قال: إني لم أسألك عن هذا، سمعت النبي ﷺ وهو يقول: «**إنَّها تَكُونُ فِتنَةٌ دُونَها بابُ رَدمٍ مِن حَدِيد، فإذا فُتِحَ ذلك البابُ لم يَسُدّهُ شَيءٌ إلى يَومِ القِيامَة**».

غريبٌ من حديث أبي سَعْد البَقَّال؛ سعيد بن المَرْزُبان، عن أبي وائل، عن عمر بن الخطاب، (و)[٢]حذيفة بن اليمان، تفرَّد به عبدالرحمن بن مُسهِر -أخو علي بن مُسهِر- عنه[٣]. / [١١٤ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن الجرَّاح بن ميمون، أبو عبدالله، البغدادي، الضرَّاب:

(١) وقع في الأصل: «سعيد»، وهو تصحيف، والصواب المثبت من مواضع رواية الدارقطني عن هذا الشيخ، ومنها ما سبق برقم (٣٦، ٧٤)، ومن مصادر ترجمته.

(٢) وقع في الأصل: «عن»، وهو سهو، والصواب المثبت من الأطراف، ومن السياق، فليس في الحديث روايةٌ لعمر عن حذيفة.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٠٨).

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[١].

٢- عمر بن محمد بن شعيب الصابوني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

٣- عبدالله بن أيوب المخرِّمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٤).

٤- عبدالرحمن بن مُسهِر، قاضي جَبُّل:

متروك الحديث. قال محمود بن غيلان: «أسقطه أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «فيه نظر»، وقال أبو حاتم: «متروك»، ومرَّ أبو زرعة بحديثٍ له فضرب عليه، وتركه النسائي، وضعَّفه الدارقطني، وذكره العقيلي، والساجي، وابن الجارود، وابن عدي، وابن شاهين، في الضعفاء[٢].

٥- سعيد بن المَرْزُبان، أبو سَعد، البَقَّال:

ضعيف مدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٤٤).

٦- شقيق بن سلمة، أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني واهٍ بوهاء عبدالرحمن بن مسهر، وبضعف شيخه أبي سعد البقال.

وأصل الحديث محفوظٌ عن أبي وائل، وهو في الصحيحين من طريقين عنه[٣]، لكن بروايته عن حذيفة قصَّتَه مع عمر، لا برواية أبي وائلٍ نفسِه للقصة عن حذيفة وعمر، وباختلافاتٍ في المتن تزيد تأكيدًا كونَ هذه الرواية ضعيفةً غيرَ مضبوطة.

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٨٥)، تاريخ الإسلام (٧/٤٨٧).

(٢) لسان الميزان (٥/١٣٨).

(٣) صحيح البخاري (٥٢٥، ١٤٣٥، ١٨٩٥، ٣٥٨٦، ٧٠٩٦)، صحيح مسلم (١٤٤).

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن مُسهِر -أخي علي بن مُسهِر- بالحديث عن أبي سَعْد البَقَّال؛ سعيد بن المَرْزُبان، عن أبي وائل، عن عمر بن الخطاب، وحذيفة بن اليمان.

بابُ تَغَيُّرِ النَّاسِ والزَّمَان

٢٦٠- قال الدارقطني في السابع: حدثنا حبشون بن موسى بن أيوب الخلال، ثنا علي بن داود القَنْطري، ثنا الحارث بن سليمان، ثنا عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن الزُّبَيْر بن عَدِي، قال: أتينا أنسَ بنَ مالك نشكوا إليه الحجاجَ، فقال: اصبروا، فإنه «**لا يَأتِي عَلَيكُم يَومٌ إلا الذي بَعدَه شَرٌّ مِنه، حتَّى تَلقَوا رَبَّكُم -عز وجل-**»، سمعته من نبيكم ﷺ.

غريبٌ من حديث الأوزاعي، عن الزبير بن عَدِي، تفرَّد به الحارث بن سليمان، عن عقبة بن علقمة، عنه[١].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- حبشون بن موسى بن أيوب الخلال:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٦).

٢- علي بن داود بن يزيد القَنْطري، الأدمي:

«صدوق»[٢].

٣- الحارث بن سليمان، أبو سليمان، الرملي:

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان راويًا لعقبة بن علقمة، روى عنه أبو زرعة، وعلي بن داود القنطري، يُغرِب»، وعلَّق ابن قطلوبغا بقوله: «لا يروي أبو زرعة إلا عن ثقة[٣]»[٤].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٨٤٩)، ولم يورد الجملة الأولى.

(٢) تقريب التهذيب (٤٧٣٠).

(٣) انظر: شرح علل الترمذي (١/٣٨٦، ٣٨٧)، لسان الميزان (٣/٣٩٦).

(٤) الثقات (٨/١٨٣)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣/٢٤٥).

٤- عقبة بن علقمة:

صدوق، لكن كان ابنه محمد يدخل عليه ما ليس من حديثه، وله مناكير عن الأوزاعي، ويروي عنه الحارثُ بنُ سليمان مناكير. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٩).

٥- الأوزاعي:

ثقة جليل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٣٤).

٦- الزُّبَير بن عَدِي الهَمْداني، اليامي، أبو عبدالله، الكوفي، قاضي الري:

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لنكارة مرويات الحارث بن سليمان، عن عقبة بن علقمة، ونكارة مرويات عقبة عن الأوزاعي.

وأصل الحديث محفوظٌ عن الزبير بن عدي، مخرَّجٌ في صحيح البخاري من حديث الثوري عنه[٢]، والمستنكر هنا كون الأوزاعي يرويه عن الزبير.

ولم أجد للأوزاعي روايةً عن الزبير، ولا وجدت مَن ذكر أنه يروي عنه، فهذه تركيبةٌ إسناديةٌ منكرة، يشبهها أن الحارثَ بنَ سليمان روى عن عقبة بن علقمة -أيضًا-، عن الأوزاعي، عن الأعمش، حديثًا، فقال ابن عدي: «و"الأوزاعي عن الأعمش" ما أرى يصحُّ منها شيء»[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحارث بن سليمان بالحديث عن عقبة بن علقمة، عن الأوزاعي، عن الزبير بن عَدِي، عن أنس بن مالك.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٠٠١).

(٢) صحيح البخاري (٧٠٦٨).

(٣) الكامل (٣١٢/٨).

٢٦١- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني -بواسط-، ثنا إسحاق بن وهب العلَّاف، ثنا سهل بن سَعِيد، ثنا زياد بن أبي زياد الجصَّاص، ثنا أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يأتي على النَّاسِ زَمَانٌ هُم فيهِ ذِئاب، فمَن لم يَكُن ذِئبًا أَكَلَتْهُ الذِّئاب**».

غريبٌ من حديث زياد بن أبي زياد، عن أنس بن مالك، تفرَّد به إسحاق بن وهب العلَّاف، عن سهل بن (سَعِيد)[١]، عنه[٢].

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (١٥٠٧) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٦) عن أحمد -هو ابن علي الأبار-، عن إسحاق بن وهب العلَّاف، به، بمثله.

وأخرجه أسلم بن سهل بحشل في تاريخ واسط (ص٥٨) عن سهل بن سعيد، به، بمثله، إلا أنه لم يسم زيادًا، وكناه: أبا سهل الجصاص، قال بحشل: «قيل لي: إن اسمه زياد».

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعدان، أبو بكر، الواسطي، الصيدلاني:

صدوق. روى عنه جماعة فيهم بعض الحفاظ[٣]، وأكثر عنه الدارقطنيُّ في مصنفاته، خصوصًا عن شيخه شعيب بن أيوب، وذكر في موضعٍ أنه حدَّثه من أصله[٤]، وهذا يدل على أنه معروف بالطلب، وأن الدارقطني وثق بأصله فأكثر عنه منه.

---

(١) وقع في الأصل: «سعد»، والصواب المثبت من الإسناد أعلاه، والأطراف، ومصادر الرواية.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٨٤٨).

(٣) معجم ابن المقرئ (٥١٣)، معجم شيوخ ابن جميع (ص١٦١)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٦٠١)، مشيخة أبي بكر الأنصاري: أحاديث الشيوخ الثقات (١٩٠).

(٤) سنن الدارقطني (٣٥٨٠).

٢- إسحاق بن وهب بن زياد، أبو يعقوب، الواسطي، العلّاف:

«صدوق»[١].

٣- سهل بن سعيد[٢] بن عبدالرحمن، أبو الفضل، الدحلاني[٣]، الواسطي:

مجهول الحال. روى عنه اثنان هذا الحديثَ، وروى عنه بحشل حديثًا آخر[٤]، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا.

٤- زياد بن أبي زياد، أبو محمد، الواسطي، البصري الأصل، الجصَّاص:

واهٍ. قال العجلي: «لا بأس به»، وقال البزار: «ليس به بأس، وليس بالحافظ»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما وهم»، وناقشه الذهبي، فقال: «بل هو مجمعٌ على ضعفه».

والرجل لم يثبّته أحمد، وقال ابن معين وابن المديني: «ليس بشيء»، وضعَّفه ابن المديني جدًّا، وأبو زرعة: «واهي الحديث»، وقال أبو حاتم: «منكر الحديث»، وقال النسائي: «ليس بثقة»، وقال -في رواية- والدارقطني وابن عدي: «متروك»[٥].

وظاهرٌ من كلمات الأئمة أن ضعفَ الرجل شديد، وذلك أولى من اقتصار ابن حجر فيه على قوله: «ضعيف»[٦].

---

(١) تقريب التهذيب (٣٨٩).

(٢) ذكرهُ المزي في الرواة عن زياد الجصاص في ترجمته من تهذيب الكمال (٤٧١/٩)، فتردَّد فيه، قال: «سهل بن سعيد، أو: ابن شعيب»، ولعله وقف على روايته لهذا الحديث عند الطبراني أو الدارقطني، فأشكل عليه ما في نسخته. ولكنه في تاريخ واسط مجوَّدٌ في الموضعين: «سهل بن سعيد».

(٣) وقع في موضعَي ذِكره من مطبوعة تاريخ واسط: «الدخلاني»، وليست بذاك الوضوح في أصله الخطي [٥٢ب، ٦٢ب]، لكن الأظهر أنها حاء مهملة. ولم أجد هذه النسبة بوجهيها في أيٍّ من كُتب الأنساب والمشتبه.

(٤) تاريخ واسط (ص١٨٣).

(٥) ميزان الاعتدال (٨٢/٢)، تهذيب التهذيب (٦٤٧/١).

(٦) تقريب التهذيب (٢٠٧٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة سهل بن سعيد الواسطي، ووهاء شيخه زياد الجصاص، وانفرادهما به من حديث أنس -رضي الله عنه-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسحاق بن وهب العلّاف بالحديث عن عن سهل بن سَعِيد، عن زياد بن أبي زياد، عن أنس بن مالك.

وكذلك فعل الطبراني، وزاد تفرُّد سهل، قال: «لم يرو هذا الحديث عن زياد الجصَّاص إلا سهل بن سعيد، تفرَّد به إسحاق بن وهب»[١].

وتَرِد عليهما جميعًا رواية أسلم بن سهل بحشل، عن سهل بن سعيد، فإنها تنقض الحكم بتفرُّد إسحاق بن وهب، وبحشل من الثقات الحفاظ، وإن ليَّنه الدارقطني[٢].

ويُلحظ أن الدارقطنيَّ لم يتعرَّض لتفرُّد زياد الجصاص بالحديث عن أنس، بل بدأ تعليقته بقوله: «غريبٌ من حديث زياد عن أنس»، أي: أنه يُستغرب مجيؤه من هذه الطريق. وأما ابن الجوزي، فقال -عقب تخريجه من طريق الدارقطني-: «قال الدارقطني: تفرَّد به زياد»[٣]، وليس في كلام الدارقطني ما يفيد هذا -كما سبق-.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المعجم الأوسط (٢٢٤/١).

(٢) انظر: لسان الميزان (٩٧/٢).

(٣) الموضوعات (٢٧٢/٣).

٢٦٢- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العُمري، ثنا أبو كُرَيب، ثنا يونُس بن بُكَير، عن محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن أبيه، عن عوف بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يكون أمام الدجَّال سُنونٌ خوادع، يكثر بها المطر، ويقل فيها النبت، ويُكَذَّب فيها الصادق، ويُصَدَّق فيها الكاذب، ويُؤتَمَن فيها الخائن، ويُخَوَّن فيها الأمين، وينطق فيها الرُّوَيبِضة**». قيل: يا رسول الله، وما الرُّوَيبِضة؟ قال: «**مَن لا يُؤبَهُ له**».

٢٦٣- ثناهُ أبو العباس بن الأثرم؛ محمد بن أحمد، ثنا حُمَيد بن الربيع، ثنا يونُس بن بُكَير، بهذا الإسناد، نحوه.

غريبٌ من حديث إبراهيم بن أبي عَبْلة، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي، تفرَّد به محمد بن إسحاق عنه، ولا أعلم حدث به عنه غيرَ يونُس بن بُكَير[1]. / [١١٥أ]

○ **التخريج:**

رواه إبراهيم بن أبي عبلة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبيه، عن عوف بن مالك:

أخرجه الخطيب البغدادي في مسألة الاحتجاج بالشافعي (ص٣٤) عن القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي، عن أبي العباس بن الأثرم، به، تامًّا، ووقع عنده تصريح ابن إسحاق بسماع إبراهيم بن أبي عبلة.

وأخرجه البزار (٢٧٤٠)،

وأبو يعلى -كما في المطالب العالية (٤٥١٧/١)-،

والروياني (٥٨٨، ٥٩٢)،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٤٦٤) عن إبراهيم بن أبي داود،

وابن المنادي في الملاحم (١٩٠) عن موسى بن إسحاق،

والطبراني في الكبير (٦٧/١٨)، والشاميين (٤٨)، عن محمد بن عبدالله الحضرمي،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٢٣٩).

وفي الكبير (٦٧/١٨) عن القاسم بن زكريا المطرز،

وأحمد بن زهير التستري،

ثمانيتهم (البزار، وأبو يعلى، والروياني، وابن أبي داود، وموسى بن إسحاق، والحضرمي، والمطرز، والتستري) عن أبي كريب، به، بنحوه، ووقع في رواية موسى تصريحُ ابن إسحاق بسماع ابن أبي عبلة.

وأخرجه الطبراني في الكبير (٦٧/١٨)، والشاميين (٤٧)، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٦٠٣/٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٧/٥٨)-، من طريق مسلمة بن عُلَي، عن إبراهيم بن أبي عبلة، به، بنحوه.

الوجه الثاني: إبراهيم بن أبي عبلة، عن عوف بن مالك:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٦٧/١٨) عن أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة، عن أبيه، عن إسماعيل بن عياش، عن إبراهيم بن أبي عبلة، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد الأول:

١- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن واقد بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب، العُمري، الكوفي:

ضعيف. قال أبو أحمد الحاكم: «فيه نظر»، وقال محمد بن أحمد بن حماد الحافظ: «تُكُلِّم فيه بالكوفة وببغداد»[(١)].

٢- أبو كريب:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٣- يونس بن بُكَير:

صدوق يخطئ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٤- محمد بن إسحاق:

إمام المغازي، صدوق يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (١٠١).

(١) لسان الميزان (٣٥٣/١).

٥- إبراهيم بن أبي عَبْلة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٩).

٦- شِمر بن يقظان العقيلي، الشامي:

ثقة. قال الآجري عن أبي داود: «أبو عبلة ثقة»، وقد ذكره في سياق الشاميين، ولم أجد في الرواة شاميًّا يكنى أبا عبلة سواه[١]، وأورده ابن حبان في الثقات[٢].

○ رجال الإسناد الثاني:

٧- محمد بن أحمد بن أحمد بن حماد، أبو العباس، ابن الأثرم، المقرئ:

ثقة فاضل. قاله الدارقطني[٣].

٨- حميد بن الربيع:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لأن ابن إسحاق مدلس، ولم يصحَّ عنه التصريح بسماع الحديث من إبراهيم بن أبي عبلة، وإنما ورد في روايتين:

١- رواية الخطيب من طريق حميد بن الربيع، عن يونس بن بكير، عن ابن إسحاق. وحميدٌ -كما مرَّ في حاله- ضعيفٌ جدًّا، ولا عبرة بروايته.

٢- رواية ابن المنادي، عن موسى بن إسحاق، عن أبي كريب، عن يونس، عن ابن إسحاق. وهذا إسنادٌ صحيحٌ في ظاهره، لكنَّ نسخة كتاب ابن المنادي «الملاحم» على فرادتها متأخرةٌ جدًّا، مكتوبةٌ عام ١٢٧١هـ، وكثيرة الأخطاء[٤]، فلا يوثق بمخالفتها.

(١) انظر: الكنى والأسماء، للدولابي (٧١٢/٢)، الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٦٠٣/٥) -ومختصره المقتنى، للذهبي (٣٧٩/١)-، الإكمال، لابن ماكولا (٣٠٨/٦).

(٢) سؤالات الآجري (٢١٣/٢)، الثقات (٣٦٧/٤).

(٣) تاريخ بغداد (٨٠/٢)، تاريخ الإسلام (٧٠١/٧).

(٤) مقدمة المحقق (ص١٢، ١٣). وهي في مكتبة من مكتبات الرافضة.

هذا فضلًا عن أن رواية أبي كريب مشهورةٌ في المصنَّفات من رواية الحفاظ عنه، كالبزار، وأبي يعلى، والروياني، ومحمد بن عبدالله الحضرمي –مطيَّن–، وغيرهم، وليس في أيٍّ منها التصريح بالسماع[1]، فما جاء فردًا خلافَ ذلك فهو خطأ.

وقد جاء الحديث من حديث مسلمة بن عُلَي الخشني، عن ابن أبي عبلة، وقد مرَّ في الحديث (١١٣) أن مسلمة «متروك»، فروايته واهية، ولا يبعد أن ابن إسحاق دلَّسه عنه[2].

وقد خالفهما إسماعيلُ بنُ عياش، فرواه عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن عوف بن مالك –مباشرة، بغير ذكر أبي عبلة–.

وإسماعيل «صدوق في روايته عن أهل بلده» –كما مرَّ في الحديث (٢٢٤)–، وهذه الرواية منها، إذ ابنُ أبي عبلة شاميٌّ كإسماعيل، والإسناد إلى إسماعيل حسن: رواه الطبراني عن أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة –وهو «صدوق»، كما مرَّ في الحديث (١٥٥)–، عن أبيه –وهو «ثقة»[3]–.

فهذه الرواية –بإسقاط الواسطة– أصحُّ عن إبراهيم بن أبي عبلة.

وإبراهيمُ وإن أدرك عوفَ بنَ مالك، إذ إنه رأى عبدَالله بنَ عمر –وقد ماتا في عام واحد، رضي الله عنهما–[4]، إلا أني لم أجد لإبراهيم روايةً صحيحةً مباشرةً عن عوف بن

---

(١) نقل ابن حجر في المطالب العالية (٢/٤٥١٧) رواية ابن إسحاق من مسند البزار، فذكر أنه وقع فيها تصريحه بالسماع، وهذا لا يطابق ما في مسند البزار نفسِه، ولا نُقُولَ عبدالحق الإشبيلي في الأحكام الكبرى (٥٤٢/٤)، وابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٨٥٦١)، والهيثمي في كشف الأستار (٣٣٧٣).

(٢) ترجم أبو أحمد الحاكم لأبي عبلة –والد إبراهيم–، فساق هذا الحديث نموذجًا من مروياته، لكنه أورده من رواية مسلمة بن علي، مع أن رواية ابن إسحاق أشهرُ وأقربُ تناولًا، فهل كان يومئ –وهو الحافظ الناقد– إلى أن الحديث لم يروه –في واقع الأمر– إلا مسلمة، وأن روايةَ ابن إسحاق راجعةٌ إلى روايته؟

(٣) تقريب التهذيب (٤٢٦٤).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣٤٠/١٥، ٤٤٤/٢٢).

مالك، فضلًا عن سماعٍ منه، بل يروي عنه بواسطةٍ واحدة، وبواسطتين[١]، فالأظهر أنه لم يسمع منه[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن إسحاق بالحديث عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبيه، عن عوف بن مالك الأشجعي، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن ابن إسحاق غير يونس بن بُكَير.

ووافق في غرابة الحديث -إجمالًا- البزارَ، فإنه أخرج روايةَ ابن إسحاق، ثم قال: «وحديث عوف بن مالك لا نعرفه يُروى إلا بهذا الإسناد»[٣].

وقد تبيَّن بالتخريج أن مسلمة بن عُلَي الخشني قد رواه عن إبراهيم بن أبي عبلة، كرواية ابن إسحاق، لكن مسلمة متروك، وروايةُ مثلِهِ لا تُورَدُ على أحكام الحفاظ بالتفرُّد. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) انظر: المعجم الكبير، للطبراني (١٨/٤٣، ٦٥)، تحفة الأشراف (٨/٢١١)، إتحاف المهرة (١٢/٥٣٩).

(٢) قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/٣٢٢) ردًّا على من حسَّن هذا الإسناد: «كان يكون كذلك لولا الانقطاع بين إبراهيم بن أبي عبلة وعوف، فإن بين وفاتيهما تسعًا وسبعين سنة، ولذلك لم يذكروا له روايةً عن أحد من الصحابة سوى أنس بن مالك -رضي الله عنه- ونحوه، ولم يذكروا له روايةً عن عوف...».

(٣) الأحكام الكبرى (٤/٥٤٢). وسقط هذا النص من مسند البزار، ولم ينقله ابن كثير في جامع المسانيد والسنن (٨٥٦١)، ولا الهيثمي في كشف الأستار (٣٣٧٣)، فكأنه سقطٌ قديم.

بابُ النَّهيِ عَن القِتَالِ في الفِتَن

٢٦٤- قال الدارقطني في السابع: حدثنا عبدالله بن محمد بن سعيد المقرئ، ومحمد بن سهل بن الفضل الكاتب، وآخرون، قالوا: ثنا عيسى بن أبي حرب الصفَّار، ثنا يحيى بن أبي بُكَير، حدثني سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان، عن أسامة بن زيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا تَرجِعُوا بَعدِي كُفَّارًا يَضرِبُ بَعضُكُم رِقابَ بَعضٍ**».

غريبٌ من حديث سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد، وهو غريبٌ من حديث الثوري عنه، تفرَّد به يحيى بن أبي (بُكَير)[١] عنه، ولم يروه غيرُ عيسى بن أبي حرب[٢].

○ التخريج:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٧٧٧٦) عن محمد بن يعقوب،

والإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (١٩٣) عن إبراهيم بن الحسين الصفَّار،

وابن سمعون في أماليه (١٣) عن علي بن أحمد بن الهيثم،

وابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٦١٠) عن محمد بن عبدالصمد،

وابن جميع في معجم شيوخه (ص٢٤٢) عن الحسين بن إدريس،

والحاكم -كما نقل الحازمي في الفيصل في مشتبه النسبة (٢/٥٦١)- عن حمزة بن القاسم الهاشمي،

ستتهم (محمد بن يعقوب، وإبراهيم الصفار، وابن الهيثم، وابن عبدالصمد، وابن إدريس، والهاشمي) عن عيسى بن أبي حرب، به، بنحوه، ولفظ ابن عبدالصمد مختصر.

---

(١) وقع في الأصل على رسم: «كثير» مهملةً، وهو تحريف، والصواب المثبت من الإسناد أعلاه، والأطراف، ومصادر الرواية.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٩)، واختصر الجملتين الأخيرتين إلى: «تفرَّد به عيسى بن أبي حرب، عن يحيى بن أبي بكير، عن الثوري».

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن محمد بن سعيد المقرئ:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٧).

٢- محمد بن سهل بن فضل الكاتب:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٦).

٣- عيسى بن موسى بن أبي حرب، أبو يحيى، البصري، الصفَّار:

ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن القاسم: «ثقة»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[(١)].

٤- يحيى بن أبي بُكَير -واسمه: نَسْر- الكرماني، كوفي الأصل، نزل بغداد:

«ثقة»[(٢)].

٥- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٦- سليمان التيمي:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٦٦).

٧- أبو عثمان: عبدالرحمن بن ملّ النَّهْدي، مشهور بكنيته:

«مخضرم، ثقة ثبت عابد»[(٣)].

○ **دراسة الأسانيد:**

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، قال الذهبي: «رواته ثقات، وهو من الأفراد، لم

---

(١) الثقات (٤٩٥/٨)، تاريخ بغداد (٤٩٢/١٢)، تاريخ الإسلام (٣٨٤/٦)، الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٤٦٦/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٥١٦).

(٣) المصدر نفسه (٤٠١٧).

يخرجوه في الكتب الستة»[١].

إلا أن يحيى بن أبي بُكَير خولف في متنه عن الثوري، فرواه أبو نعيم -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٢٠٠)-، وعباد بن موسى -وهو ثقة[٢]-، وأبو قرة -وهو «ثقة يُغرب»[٣]-، ومحمد بن حمزة الرقي -وهو ضعيف[٤]-، ومهران بن أبي عمر -وهو «صدوق له أوهام، سيئ الحفظ»[٥]-، جميعهم عن الثوري، بإسناده، أن النبي ﷺ قال: «ما تركت بعدي فتنةً أضرَّ على الرجال من النساء»[٦].

وباجتماع هؤلاء على رواية هذا الحديث المشهور عن سليمان التيمي[٧]، وفيهم أبو نعيم، وهو أحدُ أثبتِ أصحاب الثوري[٨]، يتبيَّن أن رواية يحيى بن أبي بكير بمتن: «لا ترجعوا بعدي كفارًا...»، مع غرابته عن التيمي وعن الثوري معًا بهذا الإسناد، إنما هي خطأٌ ظاهر، وأن حديثًا دخل على بعض الرواة في حديث، لتشابه الحديثين موضوعًا وفي بعض اللفظ.

وأقوى ما يظهر في عهدة الوهم تعصيبُها بعيسى بن أبي حرب، فإنه قد خولف عن يحيى بن أبي بكير، إذ رواه إبراهيم بن الحارث البغدادي، عن يحيى، عن الثوري، به، بمتن: «ما خلَّفت بعدي فتنةً أضرَّ على الرجال...»[٩]، كرواية الجماعة عن الثوري.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٩/٤٩٨).

(٢) انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٨٣).

(٣) تقريب التهذيب (٦٩٧٧).

(٤) انظر: تاريخ الإسلام (٤/١١٩٢)، لسان الميزان (٧/١٠٦).

(٥) تقريب التهذيب (٦٩٣٣).

(٦) أخرجه أبو عوانة (٤٤٦٠)، والطبراني في الكبير (٤١٦)، من طريق أبي نعيم، وابن أبي ثابت في الثاني من حديثه [١٤٠ب] من طريق عباد بن موسى، وابن حبان (٥٩٦٩) من طريق أبي قرة، وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١٤١) من طريق محمد بن حمزة الرقي، وأبو عمرو بن نجيد السلمي في جزء أحاديثه (٩٩٢) من طريق مهران.

(٧) رواه جماعةٌ كثيرون عن التيمي، وهو في الصحيحين من حديثه، انظر: حلية الأولياء (٣/٣٥)، تحفة الأشراف (١/٤٩)، إتحاف المهرة (١/٢٩٦).

(٨) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٢٢-٧٢٦).

(٩) أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٥٠٢٨).

وإبراهيم بن الحارث «صدوق»[١]، ولم يشتهر بالثقة كعيسى بن أبي حرب، إلا أن روايته أوفقُ للصواب عن الثوري، ولا ينبغي تحميلُ ابن أبي بكير الخطأَ ما دام جاء الحديث عنه على الصواب بإسنادٍ جيد[٢].

وحديث: «لا ترجعوا بعدي كُفَّارًا يضرب بعضُكم رقابَ بعض» مشهور، مخرَّجٌ في الصحيحين من حديث جماعةٍ من الصحابة، وبوَّب عليه البخاري بنصّه بابًا[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن أبي بُكَير بالحديث عن سفيان الثوري، عن سليمان التيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد، وتفرُّد عيسى بن أبي حرب عن ابن أبي بُكَير.

ووافق في ذلك الطبرانيَّ، قال: «لم يرو هذا الحديث عن سفيان إلا يحيى بن أبي بُكَير، تفرَّد به عيسى بن أبي حرب»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (١٥٩).

(٢) وقفتُ على روايةٍ أخرى لعيسى بن أبي حرب، عن يحيى بن أبي بكير، عن الثوري، ضعَّفها الدارقطني في العلل (٣/٢١٢، ٢١٣)، واحتمل في الأفراد -كما في أطرافه (٤٧١٢)- أن خلطًا وقع بين الثوري وابن عيينة، لأن الحديثَ إنما يُحفظ عن ابن عيينة، ويظهر أنه لا يتحمَّل ذلك إلا عيسى بن أبي حرب. وقد جاء هذا الحديث عن الثوري على الصواب أيضًا -كما في جزء حديث عباس الترقفي (٩٤)-.

(٣) صحيح البخاري (١٢١، ٤٤٠٥، ٦٨٦٩، ٧٠٨٠)، صحيح مسلم (٦٥): من حديث جرير، صحيح البخاري (١٧٣٩، ٧٠٧٩): من حديث ابن عباس، صحيح البخاري (١٧٤١، ٧٠٧٨)، صحيح مسلم (١٦٧٩): من حديث أبي بكرة، صحيح البخاري (٤٤٠٣، ٦١٦٦، ٦٧٨٥، ٦٨٦٨، ٧٠٧٧)، صحيح مسلم (٦٦): من حديث ابن عمر.

(٤) المعجم الأوسط (٧/٣٧٨).

بابٌ: فَنَاءُ هذه الأُمَّةِ بَعضِها بِبَعضٍ

٢٦٥- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو إسحاق؛ إبراهيم بن [محمد][١] العُمري، ثنا أبو كُرَيب؛ محمد بن العلاء، ثنا محمد بن عباد -ابن أخي يحيى بن زكريا بن أبي زائدة-، [عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة][٢]، عن إسماعيل بن زَرْبِيّ، عن أبي بُردة، قال: قال البراء: إن صاحبَ بُدْنِ رسول الله ﷺ لم يكذبنا، حدثنا صاحبُ بُدْنِه [٣] : «**أن فَنَاءَ أُمَّتي بَعضِها بِبَعضٍ**».

غريبٌ من حديث أبي بُردة بن أبي موسى، عن البراء بن عازب[٤]، تفرَّد به إسماعيل بن زَرْبِيّ عنه، وهو غريبٌ من حديث إسماعيل بن زَرْبِيّ، عن أبي بُردة، تفرَّد به أبو كُرَيب، عن محمد بن عباد بن أبي زائدة، عن عمِّه يحيى[٥]. / [١١٧أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- إبراهيم بن محمد العُمري:

ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦٢).

---

(١) سقط من الأصل، ولا بد منه، إذ لم أجد الدارقطنيَّ يطلق على شيخه هذا: «إبراهيم بن العمري» في أيٍّ من مواضع روايته عنه، و«العمريُّ» نسبةٌ له هو كما أنها نسبةُ آبائه.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من تعليق الدارقطني أدناه، ويظهر أن نظر الناسخ انتقل من «زائدة» الأولى إلى الثانية.

(٣) بيَّض الناسخ هنا بياضًا طويلًا بمقدار أربع كلمات، وضبَّب فيه، ولعله استشكل السياق، وظنَّ أنه سقط منه رفع الحديث إلى النبي ﷺ. والواقع أنه هكذا وقع في الأطراف، إذ جاء فيه: «حدثني صاحب بُدْنِ رسول الله ﷺ: أن فناء أمتي بعضها ببعض». والظاهر أنه اكتُفِيَ بنسبة الأمة إلى المتكلم في متن الحديث عن رفعه إلى النبي ﷺ، لكونها لا تُنسَب إلا إليه ﷺ.

(٤) وقع في الأطراف: «غريب من حديث أبي بردة عن أبيه»، وهو تحريف شديد.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٤٥٠٦).

٢- محمد بن العلاء، أبو كريب:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٣- محمد بن عباد بن زكريا بن أبي زائدة الكوفي:

مجهول. ترجمه ابن أبي حاتم، ولم يسق فيه شيئًا، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم أجد راويًا عنه سوى أبي كريب، ولا وجدت فيه جرحًا ولا تعديلًا[١].

٤- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة:

ثقة متقن. سبقت ترجمته في الحديث (١١٠).

٥- إسماعيل بن زَرْبِيّ -أو: ابن أبي زَرْبِيّ-، الكوفي:

ضعيف. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الأزدي: «يتكلمون فيه»[٢].

٦- أبو بردة بن أبي موسى:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، وجهالة محمد بن عباد بن أبي زائدة، وضعف إسماعيل بن زربي، مع الفردية الشديدة في هذا الإسناد.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن زَرْبِيّ بالحديث عن أبي بُردة بن أبي موسى، عن البراء بن عازب، وتفرُّد أبي كُرَيب، عن محمد بن عباد بن أبي زائدة، عن عمِّه يحيى، عن إسماعيل بن زَرْبِيّ.

---

(١) الجرح والتعديل (١٥/٨)، الثقات (٦٨/٩).

(٢) لسان الميزان (١٢٢/٢).

بابُ ما جاءَ في المَهْدِي / [١١٧ب]

٢٦٦- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا أبو عبدالرحمن؛ عبدالله بن عمر بن أبان، ثنا يوسف بن حوشب الشيباني، ثنا واسط بن الحارث، عن عاصم بن أبي النَّجُود، عن زِرّ بن حُبَيش، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: **«لا يَذهَبُ الدَّهرُ حتَّى يَملِكَ رَجُلٌ مِن أهلِ بَيتِي، يُوافِقُ اسمُهُ اسمِي، يَملأُ الأرضَ قِسطًا وعَدلًا كَمَا مُلِئَتْ جَورًا وظُلمًا»**.

غريبٌ من حديث واسط بن الحارث، عن عاصم بن أبي النَّجُود، تفرَّد به يوسف بن حوشب الشيباني -وهو أخو العَوَّام بن حوشب-، ولم يروه عنه غير عبدالله بن عمر بن أبان(١).

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤٣٦) من طريق ابن المأمون، عن الدارقطني، به، بنحوه.

وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠٢٢٥)، وابن عدي في الكامل (٦٥٦/٨، ١٧٥٢٥)، عن عبدان بن أحمد،

وابن عدي (٦٥٦/٨، ١٧٥٢٤) عن محمد بن إبراهيم بن أبان بن ميمون السراج،

كلاهما (عبدان، والسراج) عن عبدالله بن عمر بن أبان، به، بنحوه.

إلا أن ابن عدي لم يذكر واسط بن الحارث في روايته عن عبدان، وذكر أن عبدان قال: «حدثناه مُشْكُدانه -هو عبدالله بن عمر بن أبان- من أصل كتابه».

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز:

ثقة حافظ، تُكلِّم فيه بلا حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٦٩٥).

٢- عبدالله بن عمر بن أبان، أبو عبدالرحمن:

صدوق فيه تشيع. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥٤).

٣- يوسف بن حوشب الشيباني:

ضعيف. قال أبو حاتم: «شيخ»، وأورده ابن عدي في الضعفاء، وذكر أن له «أحاديث، وليست بالكثيرة، وأحاديثه محتملة»، وذكره الحاكم في جملة إخوته بني حوشب، فقال: «ثقات كلهم، يُجمَع حديثهم»[١].

وتوثيق الحاكم -فضلًا عن تساهله- مجمل، إذ الرجل عنده مذكور في جملة رجال، ومثل هذا يحصل فيه التسامح في العبارة.

ولم يقف الذهبي على ما سبق، فقال: «لا يكاد يعرف»[٢].

٤- واسط بن الحارث بن حوشب، الواسطي، ابن أخي العوام بن حوشب:

ضعيف. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «روى عنه عبدالله بن خراش بن حوشب نسخةً مستقيمةً تُشبه حديثَ الأثبات». لكن قال ابن عدي: «عامة أحاديثه لا يتابع عليها»، وأورد له أحاديثَ من النسخة المذكورة واستنكرها[٣]، وقد مرَّ في الحديث (٢٥٤) أن راوي النسخة عنه -عبدالله بن خراش بن حوشب- «ضعيف جدًّا، وأطلق عليه ابن عمار الكذب».

٥- عاصم بن أبي النجود:

صدوق له أوهام، حجة في القراءة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٨).

٦- زِرّ بن حُبَيْش بن حُبَاشة الأسدي، أبو مريم، الكوفي:

«ثقة جليل مخضرم»[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (٩/٢٢٠)، الكامل (١٠/٤٦٢)، سؤالات مسعود السجزي للحاكم (١٠٢).

(٢) لسان الميزان (٨/٥٥٢).

(٣) الثقات (٧/٥٦٥)، الكامل (١٠/٣٠٥)، لسان الميزان (٨/٣٦٩).

(٤) تقريب التهذيب (٢٠٠٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف يوسف بن حوشب.

وقد روى الحديثَ الحافظ عبدان الأهوازي، فاختُلف عنه:

* فأما الطبراني، فرواه عنه، عن عبدالله بن عمر بن أبان -مشكدانه-، عن يوسف بن حوشب، عن واسط بن الحارث، عن عاصم، به،

* وأما ابن عدي، فأسند الحديث عن شيخه ابن ميمون السراج، عن مشكدانه، به، ثم قال: «ذكرتُ هذا الحديث لعبدان، فقال: حدثناه مشكدانه -من أصل كتابه-، عن يوسف بن حوشب، عن عاصم نفسِه، وليس بينهما واسط بن الحارث. وقال: هذا من زيادة البغداديين، فإنهم يرفعون الأحاديث ويوصلونها»[١].

وهذا اختلافٌ غريبٌ عن عبدان، فإن الطبرانيَّ يروي عنه ما انتقده هو على غيره.

وعلى أيٍّ، فابن ميمون السراج ثقة[٢]، وقد تابعه الحافظ الثبت أبو القاسم البغوي -شيخ الدارقطني في هذا الحديث-، وكلاهما بغدادي، لكنهما باتفاقهما وثقتهما فوقَ تُهمةِ وصل الأحاديث، خصوصًا بهذا الإسناد والاسم الغريب الذي لا يسبق إليه الخطأ. وإن كان، فيحتمل أن الاختلاف من مشكدانه نفسِه، فإنه صدوق -كما مرَّ في حاله-.

هذا، وقد روى مشكدانه الحديثَ عن يوسف بن حوشب بإسنادٍ آخر، وهو روايته عن أبي يزيد الأعور، عن عمرو بن مرة، عن زر بن حبيش، به[٣]. قال ابن عدي: «لا أعلم رواه عن أبي يزيد الأعور غير يوسف بن حوشب»[٤]، وكذلك لم أجده عن عمرو بن مرة إلا بهذا الإسناد.

---

(١) الكامل (٨/٦٥٦).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (٢/٢٩٢)، تاريخ الإسلام (٧/٩٤).

(٣) أخرجه الطبراني (١٠٢٠٨)، وابن عدي (١٨٠٤٤، ١٨٠٤٥)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٥/٧٥)، والبيهقي في البعث والنشور (١١٢)، من طرقٍ عن مشكدانه، وشيخُ ابن عدي فيه هو شيخُه في الإسناد الأول، فهما حديثان ليوسف عند مشكدانه.

(٤) الكامل (١٠/٤٦٢).

ولعل هذا من اضطراب يوسف وضعفه، وليس من المقبول في النقد الصحيح انفرادُ من كان في مثل حاله بإسنادَين للحديث لا يجيئان من غير طريقه، ولا يُعرفان عن راويَيهما إلا من روايته.

وأما أصل الحديث، فمحفوظ عن عاصم، عن زر، عن عبدالله، رواه جماعةٌ من الحفاظ عنه[1]، وإنما المستغرب هنا حديث واسطٍ بخصوصه عن عاصم، وحديث عمرو بن مرة عن زر.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يوسف بن حوشب الشيباني بالحديث عن واسط بن الحارث، عن عاصم بن أبي النجود، وتفرُّد عبدالله بن عمر بن أبان عن يوسف.

ووافق ابنَ عدي في تفرُّد يوسف، حيث قال: «وهذا لا يرويه عن واسط غيرُ يوسف بن حوشب»[2].

---

(١) سنن أبي داود (٤٢٨٢)، سنن الترمذي (٢٢٣٠، ٢٢٣١).

(٢) الكامل (١٠/٣٠٦).

٢٦٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو عمرو؛ يوسف بن يعقوب بن يوسف النيسابوري، ثنا أبو بُرَيد الجَرمي؛ (١) عمرو بن يزيد، ثنا محمد بن مروان، عن هشام بن حسَّان، عن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يكون المَهدِيُّ في أمتي، إن قُصِرَ فسَبع، وإلا فثَمان، وإلا فتِسع، تَنعَمُ أُمَّتي فيها نِعمةً لم يَنعَموا مثلها، تُرسَل السَّماءُ عليهم مِدرارًا، ولا تَدَّخِر الأرضُ شيئًا مِن النَّبات، ويكون المالُ كُدُوسًا**[٢]**، يَقُوم الرَّجُلُ فيقول: يا مَهدِيّ، أَعطِنِي. فيقول: خُذ**».

غريبٌ من حديث محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، وهو غريبٌ من حديث هشام بن حسَّان عنه، تفرَّد به محمد بن مروان العقيلي عنه، ولا أعلم رواه[٣] (غيرَ أبي بُرَيد الجَرمي عنه)[٤] [٥].

حاشية[٦]: خالفه نصر بن علي، فرواه عن محمد بن مروان، عن عمارة بن أبي حفصة، عن زيد العَمِّي، عن أبي الصِّدِّيق، عن أبي سعيد، به. / [١١٨أ]

---

(١) وقع في الأصل هنا: «عن»، وهو إقحام خاطئ، لم يقع في الرواية من طريق الدارقطني، وأبو بريد الجرمي هو عمرو بن يزيد، وهو معروفٌ بالرواية عن محمد بن مروان مباشرةً بلا واسطة، كما في تهذيب الكمال (٣٠١/٢٢، ٣٨٨/٢٦).

(٢) نقل في اللسان (١٩٢/٦): الكدس: «المتراكب الكثير الذي لا يزايل بعضه بعضًا».

(٣) في الموضع الأول من الأطراف: «تفرد به عنه»، وفي الثاني: «ولا نعلم حدث به».

(٤) اضطرب الناسخ في هذا الموضع -لعله بسبب الإقحام السابق في الإسناد-، فكتب أولًا: «عنه غير بريد عنه»، ثم ضرب على ذلك، وكتب بعده: «غير عمرو بن يزيد عنه، ولا أعلم رواه عنه غير أبي بريد». وكل ذلك خطأ، إذ جاء في الموضع الأول من الأطراف: «تفرد به عنه أبو بريد الجرمي؛ عمرو بن يزيد»، وفي الثاني: «ولا نعلم حدث به غير أبي بريد الجرمي». وقد أثبتُّ الأقربَ إلى ما كتبه الناسخ أولًا قبل الضرب عليه، والأوفقَ للإسناد أعلاه، ولما في موضع الأطراف الثاني، إذ يظهر أنه مأخوذ عن هذا الموضع.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣٩٦، ٥٤١٢). وهذا من المواضع النادرة التي كرَّر فيها صاحب الأطراف حديثًا بتعليقة الدارقطني عليه، ولعل الدارقطنيَّ كان كرَّره في جزءٍ لاحقٍ من الأفراد، ولم يتنبَّه صاحب الأطراف إلى أنه سبق له إثباته، يؤكده أن ثمةَ تفاوتًا يسيرًا بين كلام الدارقطني في الموضعين.

(٦) كتبها الناسخ في الهامش رامزًا لها برمز الحاشية «حـ». ولم يتبيَّن لي إن كانت له، أو نقلها عن الهيثمي في ترتيبه، أو عن بعض مَن طالع نسخةَ الترتيب، وكل ذلك محتمل.

○ التخريج:

رواه محمد بن مروان العقيلي، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: محمد بن مروان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤٤٤) من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون[١]، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٣٣٢٦/كشف الأستار)،

والطبراني في الأوسط (٥٤٠٦) عن محمد بن أحمد بن أبي خيثمة،

كلاهما (البزار، ومحمد ابن أبي خيثمة) عن أبي بُرَيد الجرمي، به، بمثله لابن أبي خيثمة، ولفظ البزار: ذكر رسول الله ﷺ المهديَّ، قال: «إن قصر فسبع، وإلا فثمان، وإلا فتسع، ولتُملأن الأرضُ عدلًا وقسطًا، كما مُلِئَت جورًا وظلمًا».

الوجه الثاني: محمد بن مروان، عن عمارة بن أبي حفصة، عن زيد العَمِّي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري:

أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١٠٤٨، ١١٢٧)،

وابن ماجه (٤٠٨٣)، والحاكم (٥٥٨/٤)، من طريق نصر بن علي الجهضمي،

وابن أبي خيثمة -كما في الأحكام الكبرى، لعبدالحق الإشبيلي (٥٣٠/٤)، ومن طريقه المستغفري في دلائل النبوة (١١٨)- عن عبيدالله بن عمر،

والمحاملي في أماليه -برواية ابن مهدي الفارسي- (٣٤٤) -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٤٤١)- عن محمد بن المثنى،

وابن عدي في الكامل (٧٢٢٧) من طريق يحيى بن خلف،

خمستهم (نعيم بن حماد، ونصر بن علي، وعبيدالله بن عمر، ومحمد بن المثنى، ويحيى بن خلف) عن محمد بن مروان، به، بنحوه، تامًّا ومختصرًا.

---

(١) تحرف في المطبوع إلى: «ميمون».

○ رجال الإسناد:

١- يوسف بن يعقوب بن يوسف، أبو عمرو، النيسابوري:

كذاب. سبقت ترجمته في الحديث (١٤).

٢- عمرو بن يزيد الجَرمي، أبو بُرَيد:

«صدوق»[١].

٣- محمد بن مروان بن قدامة العقيلي، أبو بكر، البصري، ويقال: العجلي:

«صدوق له أوهام»[٢].

٤- هشام بن حسَّان:

ثقة، من أثبت الناس في ابن سيرين. سبقت ترجمته في الحديث (١١٣).

٥- محمد بن سيرين:

ثقة ثبت عابد، كبير القدر. سبقت ترجمته في الحديث (٨٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، ولا يضرُّه حال شيخه، فقد تابعه عليه حافظان: البزار، ومحمد ابن أبي خيثمة.

وقد خولف أبو بريد الجرمي -وهو «صدوق»، كما مرَّ في حاله-، فرواه خمسةٌ، فيهم نصر بن علي، ومحمد بن المثنى -وهما ثقتان ثبتان[٣]-، عن محمد بن مروان، عن عمارة بن أبي حفصة، عن زيد العَمِّي، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري.

وهذا الإسناد معروفٌ عن عمارة، وعن زيد العَمِّي[٤]، بخلاف الإسناد الأول الذي لا يُعرف إلا من هذه الطريق -كما في حكم الدارقطني ومن وافقه-.

---

(١) تقريب التهذيب (٥١٤١).

(٢) المصدر نفسه (٦٢٨٢).

(٣) انظر فيهما على التوالي: المصدر نفسه (٧١٢٠، ٦٢٦٤).

(٤) انظر: تحفة الأشراف (٣/٣٣٥)، إتحاف المهرة (٥/١٧٩).

ويتبيَّن بذلك أن رواية أبي بريد الجرمي شاذَّة، إن لم تكن منكرة.

وقد يقال: إنه اضطربَ فيه شيخُه محمد بن مروان، لكونه صدوقًا له أوهام، وهو محتمل، إلا أن انفراد أبي بريد، ومخالفته للجماعة، تقرِّب أنه الواهم فيه، وأن شيخه بريء من العهدة، خصوصًا وقد قال فيه ابن حبان: «ربما أغرب»[١]، فهذا من إغراباته.

والمحفوظ عن هشام بن حسان في هذا الباب إنما هو لفظٌ مختصرٌ من كلام ابن سيرين، رواه أبو أسامة -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٨٣)-، عن هشام، عن ابن سيرين، قال: «المهدي من هذه الأمة، وهو الذي يؤم عيسى ابن مريم -عليهما السلام-»[٢].

وفي هذا الشأن أغرب الحافظُ الطبرانيُّ جدًّا، فقال في تعليقته على هذا الحديث: «ورواه عبدالقاهر بن شعيب بن الحبحاب، ويحيى بن سُلَيم[٣] الطائفي، عن هشام بن حسان، عن العلاء بن بشير، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري»[٤].

ويظهر -والله أعلم- أن هذا الإسناد خطأٌ على هشام بن حسان، فإما أن يكون ممن رواه عنه -إن كان رواه-، أو من الطبراني في تعليقه، وذلك لأمور:

١- أني لم أجد الإشارة إليه، فضلًا عن أن أجده مسندًا، في موضعٍ آخر.

٢- أن هشامَ بنَ حسان من حفاظ أهل البصرة، والعلاءَ بنَ بشير بصريٌّ كذلك، وقد قال إمامُ البصريين -بل المحدثين- في النقد، عليُّ بنُ المديني، حين ذَكَرَ العلاء: «مجهول، لم يروِ عنه غير المعلى بن زياد»[٥]، ولو صحَّ عن حافظِ البصرة هشامِ بن حسان أنه يروي عنه لكان ابنُ المديني أَولى الناس بمعرفة ذلك، خصوصًا والراويان المذكوران عن هشامٍ في طبقة شيوخ ابن المديني، وأحدهما -وهو عبدالقاهر- بصري.

---

(١) الثقات (٨/٤٨٨).

(٢) أخرجه نعيم بن حماد في الفتن (١١٠٧)، وابن أبي شيبة (٤٠٤٤٣)، كلاهما عن أبي أسامة.

(٣) وقع فيه: «مسلم»، والصواب المثبت.

(٤) المعجم الأوسط (٥/٣١٢).

(٥) تهذيب الكمال (٢٢/٤٧٦).

٣- أن المحفوظ عن هشام -كما سبق- ما رواه الثقةُ الثبتُ أبو أسامة عنه، من كلام ابن سيرين، أما الراويان المذكوران، فعبدالقاهر بن شعيب «لا بأس به»[1]، ويحيى بن سُلَيم «صدوق سيئ الحفظ» -كما مرَّ في الحديث (٢٥٣)-، وليس هما في درجة أبي أسامة، فضلًا عن أن هشامًا قد روى عنه كبار الحفاظ، وجمعوا حديثه، ومستبعدٌ أن لا يرويَ عنه هذا الإسنادَ أحدٌ منهم، مع طرافته وغرابته، خصوصًا وفيه روايةٌ عن شيخ مُقِلّ، قيل إنه تفرَّد عنه غيرُ هشام.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن مروان العقيلي بالحديث عن هشام بن حسَّان عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، وذكر أنه لا يعلم رواه غير أبي بُرَيد الجَرمي عن محمد بن مروان.

ووافق البزارَ في تفرُّد محمد بن مروان، حيث قال: «هذا الحديث لا نعلم رواه عن هشام إلا محمد بن مروان، ولا نعلم أحدًا تابعه عليه»[2].

ووافق الطبرانيّ في تفرد ابن مروان، وتفرُّد أبي بُرَيد، حيث قال: «لم يرو هذا الحديثَ عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين إلا محمد بن مروان، تفرد به أبو بُرَيد»[3].

---

(١) تقريب التهذيب (٤١٤٢).

(٢) الأحكام الكبرى (٥٣٠/٤)، كشف الأستار (١١٤/٤).

(٣) المعجم الأوسط (٣١٢/٥).

كتاب الأدب

بابٌ في سُوءِ الخُلق

٢٦٨- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن موسى بن سهل البربهاري، ثنا إبراهيم بن سُوَيد الجذوعي، ثنا إسماعيل بن حكيم، ثنا الفضل بن عيسى، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال: قيل: يا رسول الله، ما الشُّؤم؟ قال: «**سُوءُ الخُلق**».

غريبٌ من حديث محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، تفرَّد به الفضل بن عيسى الرَّقاشي عنه، ولا نعلم[1] حدث به عنه غير إسماعيل بن حكيم[2]. / [١١٨ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن قتيبة في عيون الأخبار (٢١٣٨) من طريق أزهر بن جميل،

وابن أبي الدنيا في التواضع والخمول (١٨٨)، ومداراة الناس (٩٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٨/٦٤)، من طريق عقبة بن مكرم،

والطبراني في المعجم الأوسط (٥٧٢٦) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي،

والطبراني في المعجم الأوسط (٨٤٠٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٦٥٧، ٧٦٥٨)، من طريق موسى بن سهل الجوني، عن سهيل بن إبراهيم الجارودي،

وحمزة السهمي في تاريخ جرجان (ص٩٩) من طريق عبيدالله ابن عائشة،

وقوام السنة في الترغيب والترهيب (١٢٢٢) من طريق عبيدالله بن يوسف،

ستتهم (أزهر، وعقبة، والمقدمي، والجارودي، وابن عائشة، وعبيدالله بن يوسف) عن إسماعيل بن حكيم، به، بنحوه.

وأخرجه البيهقي في الشعب (٧٦٥٩) من طريق أحمد بن ناجية، عن سهيل بن إبراهيم الجارودي، عن عبيدالله بن سفيان الغداني، عن الفضل بن عيسى الرَّقاشي، به، بمثله.

---

(١) في الأطراف: «أعلم».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٣٦٩٥).

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤٥/١٦) من طريق عبدالله بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، به، بسياقٍ آخرَ مطوَّل، ولفظ الشاهد منه: «وسوء الخلق شؤم».

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن موسى بن سهل البربهاري، أبو بكر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٩).

٢- إبراهيم بن سُوَيد الجذوعي:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (١٩).

٣- إسماعيل بن حكيم الخزاعي، البصري، صاحب الزيادي:

«فيه جهالة». روى عن يونس بن عبيد، والجريري، وغيرهما، وروى عنه عقبة بن مكرم، وأزهر بن جميل، وغيرهما، وذكره ابن أبي حاتم بلا جرحٍ أو تعديل[1].

٤- الفضل بن عيسى بن أبان الرَّقاشي، أبو عيسى، البصري، الواعظ:

«منكر الحديث، ورمي بالقدر»[2].

٥- محمد بن المنكدر:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر جدًّا، لحال الفضل بن عيسى، مع تفرُّده عن ابن المنكدر -في ثقته، وشهرة حديثه، وكثرة أصحابه الحفاظ-، فضلًا عن الجهالة في المتفرِّد عنه.

وقد ضعَّف إسنادَ هذا الحديث البيهقي[3].

---

(١) الجرح والتعديل (١٦٥/٢)، تاريخ الإسلام (١٠٧٣/٤، ٣٢/٥)، والعبارة المبدوء بها للذهبي في الموضع الثاني.

(٢) تقريب التهذيب (٥٤١٣).

(٣) شعب الإيمان (٣٧٩/١٠).

وأما رواية عبدالله بن محمد بن المنكدر، فإسنادها مظلم، فيه مجاهيل، وعبدُالله نفسُه غير معروف[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الفضل بن عيسى الرَّقاشي بالحديث عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير إسماعيل بن حكيم عن الفضل.

وكذلك قال الطبراني في تفرُّد الفضل، وزاد الغرابةَ الإجمالية، قال: «لم يرو هذا الحديثَ عن محمد بن المنكدر إلا الفضل بن عيسى، ولا يُروَى عن جابر إلا بهذا الإسناد»[٢].

وأما تفرُّد إسماعيل بن حكيم، فقد تبيَّن في التخريج أنه رواه موسى بن سهل الجوني، عن سهيل بن إبراهيم الجارودي، عن الفضل، به، ورواه أحمد بن ناجية، عن سهيل، عن عبيدالله بن سفيان الغداني، عن الفضل، به.

وفي هذا اختلافٌ عن سهيل، فإنه يرويه في الوجه الأول عن الفضل مباشرة، ويُدخِل في الوجه الثاني بينه وبينه: عبيدَالله بنَ سفيان الغداني، قال البيهقي: «فزاد ابنُ ناجية في إسناده رجلًا، وهو أولى»[٣]، وسهيل -أصلًا- «يخطئ ويخالف»، كما قال ابن حبان[٤].

ويظهر أن الرواية الأولى مدلَّسة، أو قصَّر فيها راويها[٥].

والرجلُ المزيدُ -وهو عبيدالله بن سفيان- واهٍ كذَّبه ابن معين والأزدي[٦]، والظاهر أنه سرق حديث إسماعيل بن حكيم، فادَّعى روايتَه عن الفضل.

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بذلك الدارقطني في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الضعيفة (٤٨٧/٧).

(٢) المعجم الأوسط (٣٨/٦، ٢٠٣/٨).

(٣) شعب الإيمان (٣٧٩/١٠).

(٤) الثقات (٢٩٩/٨، ٣٠٣).

(٥) ولا يُغترُّ بتصريح سهيل فيها بسماع الفضل، فقد مرَّ أنه غير ضابط.

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٣١٨/٥)، لسان الميزان (٣٢٩/٥، ٨٠/٩).

بابٌ في مُدَارَاةِ النَّاس

٢٦٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن (مَزْيَد)[١] بن أبي الأزهر النحوي، ثنا الحسين بن عبدالرحمن الاحتياطي، ثنا يوسف بن أسباط، عن سفيان الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ**».

غريبٌ من حديث الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، تفرَّد به يوسف بن أسباط عنه[٢]. / [١١٩أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٢١٥) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد (٦٠٠/٨) من طريق زاهر بن أحمد السرخسي، عن محمد بن مزيد بن أبي الأزهر، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي (٥١٣٥) عن عبدالله بن محمد بن نصر الرملي،

و(٥١٣٦) عن محمد بن علي بن نعيم البلدي،

و(٥١٣٧) عن علي بن إبراهيم بن الهيثم البلدي،

و(٥١٣٨) عن محمد بن العباس الدمشقي،

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٤٣٣/١) من طريق علي بن أحمد بن محمد بن زياد،

خمستهم (ابن نصر، وابن نعيم، وابن الهيثم، وابن العباس، وابن زياد) عن الحسين بن عبدالرحمن الاحتياطي، به، بمثله.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في مداراة الناس (٣) -ومن طريقه قوام السنة في الترغيب

---

(١) وقع في الأصل: «يزيد»، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، ومصادر ترجمة الراوي، وقد ضبطه الدارقطني في المؤتلف والمختلف (٢٠٣٥/٤) بالميم.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٩٦)، وقال بعد متنه: «... الحديث»، فأوهم أن له تتمة.

والترهيب (٢٣٩٦)، والسمعاني في أدب الإملاء والاستملاء (ص١٤٥)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (١٢١٥)-، وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (١٠٥)، وأبو عروبة الحراني في حديثه برواية الأنطاكي [٩٨ب] -ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٢٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (٩٢)-، وابن الأعرابي في معجمه (٩١٦) -ومن طريقه القضاعي في مسند الشهاب (٩١)-، وابن حبان في صحيحه (٤٧١)، وفي روضة العقلاء (ص٧٠)، والطبراني في مكارم الأخلاق (١٤١)، وابن عدي (١٧٩٣٩-١٧٩٤٧)، وأبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٧٥٢)، وفي أمثال الحديث (١٣٠)، وابن المقرئ في الأول من فوائده [٩٩أ] -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٨/٢٠١)-، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/٢٤٦)، والخليلي في الإرشاد (١/٣١١)، والبيهقي في شعب الإيمان (٨٠٨٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤/٣٠٩)، من طرقٍ كثيرةٍ عن المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٦٣)، وابن عدي (١٧٩٣٠)، وأبو طاهر السِّلَفي في المشيخة البغدادية (٤٤٩)، من طريق يوسف بن محمد بن المنكدر،

وابن عدي (٦١٧٣) من طريق أبي الأخيل؛ خالد بن عمرو الحمصي، عن سفيان بن عيينة،

كلاهما (يوسف بن محمد بن المنكدر، وابن عيينة) عن محمد بن المنكدر، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن مَزْيَد بن محمود الخزاعي، أبو بكر، البغدادي، المعروف بابن أبي الأزهر:

كذاب. قال الدارقطني: «كان ضعيفًا فيما يرويه، كتبت عنه أحاديث منكرة»، وقال الخطيب البغدادي: «كان غيرَ ثقة، يضع الأحاديث على الثقات»، واتُّهم في بعض دعاوى السماع، وقال المرزباني: «كذَّبه أصحاب الحديث، وأنا أقول: كان كذابًا قبيحَ الكذب ظاهرَه»، وقال الحسن بن علي البصري: «ليس بالمرضي»، وقال مسلمة بن القاسم: «تكلم فيه أهل الحديث...»[1].

---

(١) تاريخ بغداد (٤/٤٦٤)، تاريخ الإسلام (٧/٥١٥)، لسان الميزان (٧/٥٠٠، ٩/٢٥).

٢- الحسين -ويقال: الحسن- بن عبدالرحمن بن عباد بن الهيثم الفزاري، أبو علي، الاحتياطي:

متروك الحديث. ذكره ابن حبان في الثقات. لكن قال ابن المديني: «تركوا حديثه»، وقال أحمد: «أعرفه بالتخليط»، وقال ابن عدي: «يسرق الحديث، ولا يشبه حديثُه حديثَ أهل الصدق»، وقال الأزدي: «لو قلت: كان كذابًا؛ لجاز»(١).

٣- يوسف بن أسباط بن واصل الشيباني، أبو محمد، الواعظ:

زاهد صالح، ضعيف الحديث. وثَّقه ابن معين، وقال أحمد: «ثقة»، قيل: فدفن كتبه؟ قال: «قد علمت، يقال»، ثم قال: «ومن مثل يوسف؟»، وقال العجلي: «ثقة، صاحب سنة وخير، دفن كتبه»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث، ربما أخطأ». وقال أبو حاتم الرازي: «كان رجلًا عابدًا، دفن كتبه، وهو يغلط كثيرًا، وهو رجل صالح، لا يحتج بحديثه»، وقال البخاري: «كان قد دفن كتبه، فكان لا يجيء بحديثه كما ينبغي»، وقال العقيلي: «دفن كتبه، فحدث بعدُ من حفظه بأحاديث منها ما لا أصل له، ومنها ما يخطئ فيه».

وتوثيق من وثَّقه ينصرف إلى عدالته وصلاحه وعدم تعمده الكذب، قال ابن عدي: «ويوسف عندي من أهل الصدق، إلا أنه لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه، فيغلط، ويشبَّه عليه، ولا يتعمد الكذب»(٢).

٤- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٥- محمد بن المنكدر:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠).

---

(١) الثقات (١٧٩/٨)، لسان الميزان (٦٥/٣، ١٨١).

(٢) سؤالات أبي داود لأحمد (٣٣٠)، ترتيب ثقات العجلي (٢٠٥٥)، ضعفاء العقيلي (٣٠٥/٤)، الجرح والتعديل (٢١٨/٩)، لسان الميزان (٥٤٨/٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، وليس من علَّته حالُ شيخ الدارقطني، فقد تابعه عليه خمسةُ رواة -كما تبيَّن في التخريج-، وإنما وهاؤه في أن شيخَه أبا علي الاحتياطيَّ سرق الحديث، قال ابن عدي: «وهذا الحديثُ حديثُ المسيب بن واضح، عن يوسف بن أسباط، سرقه منه الاحتياطيُّ هذا وغيرُه من الضعفاء»[١]، وقال: «وهذا يُعرَف بالمسيب بن واضح، عن يوسف، عن سفيان، بهذا الإسناد، وقد سرقه منه جماعةٌ ضعفاء، رووه عن يوسف»[٢]، وقبله قال ابن حبان: «لم يروه غير المسيب»[٣].

وقد أنكر هذا الحديثَ بعضُ الأئمة، وتفاوتت كلماتُهم في سبب النكارة وعهدتها:

فقال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث باطلٌ لا أصل له، ويوسف بن أسباط دفن كتبه»[٤]، وعبارته الأخيرة تفيد ميله إلى تحميل يوسف بن أسباط عهدته، وأنه خلَّط فيه بسبب دفن كتبه.

وكذلك أورده ابن عدي في ترجمة يوسف بن أسباط، وحكم بتفرُّده به، وذكر في آخر ترجمته ما سبق نقله عنه من أن يوسف «لما عدم كتبه كان يحمل على حفظه، فيغلط، ويشبَّه عليه»، فكأنه بذلك يجعل هذا الحديثَ من مناكيره. ولم يورده في ترجمة المسيب بن واضح، مع أنه نصَّ -كما سبق- على أن الحديث يُعرف به.

وحكم الخليليُّ بتفرُّد يوسف بن أسباط به، قال: «وهو زاهد، إلا أنه لم يُرضَ حفظه، وقيل: اشتبه عليه، وإنما هو: سفيان، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة، أن النبي ﷺ قال: «كل معروفٍ صدقة»»[٥]، فأفاد أن يوسفَ هو الغالطُ في الحديث، وأن سببَ غلطه اشتباهه عليه بحديث: «كل معروف صدقة»، وهو عند الثوري بإسنادٍ آخر.

---

(١) الكامل (٥٤٠/٣).

(٢) المصدر نفسه (٤٣٨/١٠).

(٣) نقله ابن حجر في لسان الميزان (٧١/٨) عن روضة العقلاء، ولم أره فيه.

(٤) علل ابن أبي حاتم (٢٣٥٩).

(٥) الإرشاد (٣١١/١).

وأما أبو زرعة الدمشقي، فأخرج رواية المسيب بن واضح، وقال: «ليس هذا المحفوظ، وهو معضلٌ غليظ»، ثم قال: حدثنا محمد بن حازم الرملي -قال أبو زرعة: ثقةٌ حافظ، معروفٌ ببلده-، حدثنا يوسف بن أسباط، عن رجل، عن محمد بن المنكدر، يرفعه، قال: «مداراة الناس صدقة». قال أبو زرعة: «القلبُ إلى هذا أَسْكَن»(١).

فبيَّن أبو زرعة الدمشقي أن المسيب خولف فيه عن يوسف بن أسباط، وأن ثقةً حافظًا -هو محمد بن حازم الرملي(٢)- رواه عن يوسف، عن رجل، عن ابن المنكدر، مرسلًا، ومال أبو زرعة إلى رُجحان هذا الوجه عن يوسف.

والذي يظهر أنه ما دام خولف المسيبُ فيه -وقد تفرَّد به-، وأنه حُفِظَ عن يوسف بن أسباط على خلاف ما رواه المسيب، فإن يوسفَ يبرأ من نكارته، وتُعَصَّب بالمسيب.

وفي المسيب اختلافٌ وكلامٌ كثيرٌ متفاوتٌ في شدة الجرح وخفَّته، والأظهر أنه ضعيف جدًّا(٣).

وقد سبق في كلام الخليلي أن الحديث كان عند الثوري، عن أبي مالك الأشجعي، عن ربعي، عن حذيفة، بلفظ: «كل معروفٍ صدقة»(٤)، بل صحَّ الحديث بهذا اللفظ عن محمد بن المنكدر، عن جابر -كإسناد رواية المسيب-، صحَّحه البخاريُّ وغيرُه من طريقه(٥).

والظاهر أن هذه الأحاديثَ وغيرَها تداخلت على المسيب بن واضح، فروى حديث المداراة بالإسناد المنكر المذكور.

(١) الفوائد المعللة (ص١٥٢، ١٥٣).

(٢) ذكره ابن حبان في الثقات (٩/١٢٨)، ووصفه أبو زرعة الدمشقي بالثقة الحافظ هنا، فهو مما استُفيد من جزء الفوائد المعللة.

(٣) انظر: لسان الميزان (٨/٦٩).

(٤) أخرجه أحمد (٢٣٨٥٠)، والبخاري في الأدب المفرد (٢٣٣)، وأبو داود (٤٩٤٧)، وغيرهم، من طرقٍ عن الثوري.

(٥) صحيح البخاري (٦٠٢١) من طريق أبي غسان، عن ابن المنكدر. وله طرق أخرى عن ابن المنكدر، انظر: تحفة الأشراف (٢/٣٧٦)، إتحاف المهرة (٣/٥٤٢).

وبذلك يتَّضح أن تصحيحَ ابن حبان للحديث من طريق المسيب فيه تساهلٌ بيِّن.

كما يظهر أن بعضَ تلك الأحاديث تداخل على أبي الأخيل؛ خالد بن عمرو الحمصي -وهو «ضعيف، وكذَّبه جعفر الفريابي»[١]-، فروى حديث المداراة عن سفيان بن عيينة، عن ابن المنكدر، عن جابر. وقد أخرجه ابن عدي في ترجمته، وقال مستنكرًا عليه: «وكنا في شُغلٍ من حديث الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، عن النبي ﷺ: «مداراة الناس صدقة»، يرويه عنه يوسف بن أسباط، حتى جاءنا أبو الأخيل، فحدث به عن ابن عيينة»، وذكر له متابعةً لا قيمة لها عن ابن عيينة[٢].

ولم يبقَ من طرق حديث المداراة عن محمد بن المنكدر إلا رواية ابنه يوسف، ويوسف «ضعيف»[٣]، وقد مرَّ أن الحديث إنما يحفظ عن ابن المنكدر، عن جابر، بلفظ: «كل معروف صدقة»، لا بلفظ المداراة، فرواية يوسف منكرة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يوسف بن أسباط بالحديث عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر.

ووافق في ذلك ابنَ عدي، قال: «لا يرويه غيرُ يوسف عن الثوري»[٤].

ووافقهما أبو نعيم الأصبهاني، قال: «تفرَّد به يوسف عن الثوري»[٥].

وكذلك الخليلي، قال: «تفرَّد يوسف بن أسباط، عن الثوري، عن محمد بن المنكدر، بحديث...»، ثم أسند هذا الحديث، وقال ثانيةً: «تفرَّد به يوسف»[٦].

---

(١) تقريب التهذيب (١٦٦١).

(٢) الكامل (٣٠٦/٤).

(٣) تقريب التهذيب (٧٨٨١).

(٤) الكامل (٤٣٨/١٠).

(٥) حلية الأولياء (٢٤٦/٨).

(٦) الإرشاد (٣١١/١).

بابٌ: أَحبِبْ حَبِيبَك هَونًا ما، وأَبغِضْ بَغِيضَك هَونًا ما

قال تمام في الخامس والعشرين من فوائده: أخبرنا أبو محمد؛ عبدالرحمن بن (جيش)[١] الفرغاني، ثنا أحمد بن علي بن سعيد القاضي، ثنا يحيى بن الفضل العَنَزي، ثنا أبو عامر العَقَدي، ثنا هارون بن إبراهيم الأهوازي، عن محمد بن سيرين، عن حُمَيد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، عن علي: سمعت النبي ﷺ يقول: «**أَحبِبْ حبيبَك هونًا ما، عسى أن يكون بَغِيضَك يومًا ما، وأَبغِضْ بَغِيضَك (هَونًا)[٢] ما، عسى أن يكون حبيبَك يومًا ما**»[٣].... / [١٢١ب]

٢٧٠- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن موسى بن سهل البربهاري، ثنا يحيى بن الفضل الخِرَقي، ثنا أبو عامر العَقَدي، ثنا هارون بن إبراهيم الأهوازي، عن محمد بن سيرين، عن حُمَيد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، عن علي، عن النبي ﷺ، مثله.

٢٧١- ثنا محمد بن موسى بن سهل، ثنا يحيى بن الفضل الخِرَقي، ثنا مسلم بن إبراهيم، ثنا الحسن بن أبي جعفر، عن أيوب السَّختياني، عن حُمَيد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، به، مثله.

[غريبٌ من حديث أيوب السَّختياني، عن حُمَيد][٤]، تفرَّد به الحسن بن أبي جعفر الجُفري عنه.

والذي قبله غريبٌ من حديث محمد بن سيرين، عن حُمَيد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، عن علي، تفرَّد به هارون بن إبراهيم الأهوازي عنه[٥]. / [١٢٢أ]

---

(١) وقع في الأصل: «حبيش»، بالحاء وإعجام الباء والياء، والصواب المثبت من فوائد تمام، وترجمة الراوي في تاريخ دمشق (٣٤/٢٦٢)، وتاريخ الإسلام (٧/٩٠٨)، وضبطها الذهبي بالجيم.

(٢) وقع في الأصل سهوًا: «يومًا».

(٣) فوائد تمام (١٥٣٩).

(٤) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٢٥٩، ٢٦٠)، وقال في الثاني: «وقبله حديثٌ انقطع عليّ»، فكأنه لم يظهر إسنادُه أو متنُه في نسخته من «الأفراد»، ورجَّح المحقق أنه الحديثُ نفسُه، وتبيَّن بما هنا صوابُ ذلك.

○ التخريج:

رواه محمد بن سيرين، وأيوب السَّختياني، واختُلف عن كلٍّ منهما على ثلاثة أوجه:

أولًا: الخلاف عن محمد بن سيرين:

الوجه الأول: محمد بن سيرين، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن علي، مرفوعًا:

أخرجه أبو الشيخ في أمثال الحديث (١١٢) عن عبدالرحمن ابن حماد الرازي،

وابن المقرئ -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢/٥٦)- عن أبي عروبة؛ الحسين بن محمد الحراني،

وتمام في فوائده (١٥٣٩) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢/٥٥)- من طريق أحمد بن علي بن سعيد القاضي،

وتمام (١٥٤٠) -ومن طريقه الضياء في المختارة (٢/٥٥)- من طريق محمد بن إسحاق بن خزيمة،

أربعتهم (ابن حماد، وأبو عروبة، وأحمد بن علي القاضي، وابن خزيمة) عن يحيى بن الفضل، به، بمثله.

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٢/١٨) عن زيد بن حباب، عن هارون بن إبراهيم، به، ولم يسق متنه، إلا أنه جعله عن ابن سيرين، أن رسول الله ﷺ قال...، مرسلًا.

الوجه الثاني: محمد بن سيرين، عن عَبِيدة، عن علي، موقوفًا:

علَّقه الدارقطني في العلل (٢/١٨) عن داود بن الزبرقان، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، به، ولم يسق متنه.

الوجه الثالث: محمد بن سيرين، عن أبي هريرة:

أخرجه الترمذي (١٩٩٧)، والبزار (٩٨٨٣)، والطبري في تهذيب الآثار (٣/٤٤٣ مسند علي)، وابن حبان في المجروحين (١/٣٥١)، وابن عدي في الكامل (٤٨٨٨)، وأبو الشيخ في أمثال الحديث (١١٤)، وتمام في فوائده (١٥٤٤، ١٥٤٥)، والبيهقي في

شعب الإيمان (٦١٧١)، من طريق أبي كريب، عن سويد بن عمرو الكلبي، عن حماد بن سلمة، عن أيوب السختياني،

والخرائطي في اعتلال القلوب (٣٦٦)، وابن عدي (٤٨٨٧)، وابن المقرئ في معجمه (٩٣٥) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٧/٢٥)، وعلي بن عمر الحربي في الثالث من فوائده -الحربيات- [١٥٣أ]، وتمام في فوائده (١٥٤٣)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣٧٩/١٣) -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٢٢٥)-، من طريق الحسن بن واصل -وسماه بعضهم: الحسن بن دينار-،

كلاهما (أيوب، والحسن بن دينار) عن محمد بن سيرين، به، بمثله، إلا أن في رواية أيوب شكًّا في رفعه في أكثر الروايات، بلفظ: «أُراه رفعه».

ثانيًا: الخلاف عن أيوب السَّختياني:

الوجه الأول: أيوب، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن علي، مرفوعًا:

أخرجه أبو الشيخ في أمثال الحديث (١١٣) عن عبدالرحمن بن محمد -هو ابن حماد- الرازي،

وتمام في فوائده (١٥٤٢) من طريق أحمد بن علي بن سعيد القاضي،

ومن طريق محمد بن إسحاق بن خزيمة،

ثلاثتهم (ابن حماد، وأحمد بن علي القاضي، وابن خزيمة) عن يحيى بن الفضل، به، وأحالوا فيه على متن يحيى بن الفضل، عن أبي عامر العقدي، عن هارون بن إبراهيم الأهوازي، عن ابن سيرين، عن حميد، عن علي، قائلين: «بمثله».

وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (ص٢٨٣/مسند علي) عن الحسين بن علي الصدائي،

وعن محمد بن إسماعيل الضراري،

والخرائطي في اعتلال القلوب (٣٧١) عن أحمد بن إسحاق بن صالح الوزان،

وأبو سعيد ابن يونس في تاريخ مصر -كما في طبقات الشافعية، لابن كثير (٢٤٨/١)- من طريق علي بن عبدالعزيز،

وتمام في فوائده (١٥٤١) من طريق أبي قلابة؛ عبدالملك بن محمد الرقاشي[١]، والبيهقي في شعب الإيمان (٦١٧٢) من طريق عثمان بن سعيد،

ستتهم (الصدائي، والضراري، والوزان، وعلي بن عبدالعزيز، والرقاشي، وعثمان) عن مسلم بن إبراهيم، به، بمثله.

الوجه الثاني: أيوب، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن علي، موقوفًا:

أخرجه البيهقي في شعب الإيمان (٦١٧٠) من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن أيوب، به، ولم يسق متنه.

الوجه الثالث: أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، مرفوعًا:

سبق تخريجه في الوجه الثالث من الخلاف عن ابن سيرين.

○ رجال الإسناد الأول:

١- محمد بن موسى بن سهل البربهاري:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٩).

٢- يحيى بن الفضل بن يحيى بن كيسان العَنَزي، البصري، الخِرَقي:

«صدوق»[٢].

٣- أبو عامر العَقَدي: عبدالملك بن عمرو القيسي:

«ثقة»[٣].

٤- هارون بن إبراهيم الأهوازي، أبو محمد:

«ثقة»[٤].

---

(١) وقع في المطبوع: «الرواسي»، وهو تحريف، والتصويب من ترتيب الهيثمي [١٢٢أ]، والروض البسام (١١٩١).

(٢) تقريب التهذيب (٧٦٢٢).

(٣) المصدر نفسه (٤١٩٩).

(٤) المصدر نفسه (٧٢٢٠).

٥- محمد بن سيرين:

ثقة ثبت عابد، كبير القدر. سبقت ترجمته في الحديث (٨٤).

٦- حُمَيد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، البصري:

«ثقة فقيه»[١].

○ رجال الإسناد الثاني:

٧- مسلم بن إبراهيم:

ثقة مأمون مكثر، عمي بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٦٥).

٨- الحسن بن أبي جعفر الجُفْري:

ضعيف الحديث مع عبادته وفضله. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٣).

○ دراسة الأسانيد:

أورد الدارقطنيُّ الحديثَ بإسنادَين:

الإسناد الأول: رواية يحيى بن الفضل الخِرَقي، عن أبي عامر العَقَدي، عن هارون بن إبراهيم الأهوازي، عن محمد بن سيرين، عن حميد بن عبدالرحمن الحميري، عن علي، مرفوعًا.

وظاهر هذا الإسناد الحسن، لكن خولف أبو عامر فيه، فرواه زيد بن حباب، عن هارون، عن ابن سيرين، أن رسول الله ﷺ قال...، مرسلًا.

وقد مرَّ في الحديث (١٨٤) أن زيدًا «صدوق»، فأبو عامر أقوى منه، إلا أن الشأن في ثبوت الرواية عن أبي عامر، إذ الراوي عنه -يحيى بن الفضل- «صدوق»، وهذا الحكم مأخوذٌ -فيما يظهر- من رواية بعض الحفاظ عنه، مع إيراد ابن حبان له في الثقات، فإني لم أجد فيه سوى ذلك جرحًا ولا تعديلًا، قال الضياء المقدسي: «يحيى بن الفضل لا أعرفه بجرحٍ ولا تعديل، وقد روى عنه هؤلاء الأئمةُ الثلاثة: القاضي أحمد بن علي، والإمام محمد ابن خزيمة، والإمام أبو عروبة»[٢].

(١) المصدر نفسه (١٥٥٤).

(٢) الأحاديث المختارة (٥٦/٢).

إلا أن إيرادَ ابن حبان له في ثقاته لم يكن مطلقًا، بل ذكر أنه «يُغرِب»[1]، وهذا يفيد اجتنابَ ما أغرب فيه، أو خالف، أو أدى بشيخه إلى المخالفة، وهذا الإسناد من تلك الأضرُب.

ويُلحَظ من التخريج أن عامةَ من روى عن يحيى بن الفضل روايةَ أبي عامر العقدي هذه، قرن بها روايةَ يحيى، عن مسلم بن إبراهيم، عن الحسن بن أبي جعفر، عن أيوب، عن حميد، عن علي، مرفوعًا. وهذا الإسناد الثاني مشهورٌ عن مسلم بن إبراهيم، رواه جماعةٌ عنه، بخلاف رواية أبي عامر العقدي.

ويترجَّح لي -والله أعلم- أن يحيى بن الفضل تحمَّل الحديثين: حديثَ أبي عامر، وحديثَ مسلم بن إبراهيم، وكان حديثُ أبي عامر مرسلًا -كرواية زيد بن الحباب، عن هارون بن إبراهيم، عن ابن سيرين-، لكنَّ يحيى حَمَلَه على حديث مسلم، ورواهما معًا بإسنادٍ واحد، فأخطأ في أحدهما، وأصاب في الآخر.

وقد جاء حديث ابن سيرين بوجهين واهيين آخرين:

١- رواية داود بن الزبرقان، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن عَبِيدة، عن علي، موقوفًا. ودواد «متروك، وكذَّبه الأزدي»[2].

٢- رواية الحسن بن دينار، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. والحسن متروك، اتُّهم بالكذب، وحُكي الإجماع على ضعفه[3].

لكن ورد الحديث عن ابن سيرين من جهةٍ أخرى، كرواية الحسن بن دينار، فرواه أبو كريب، عن سويد بن عمرو الكلبي، عن حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، إلا أنه شُكَّ في رفعه في جل الروايات عن أبي كريب، فقال الراوي: «أُراه رفعه».

وهذا إسنادٌ ظاهرُه الصحَّة، إلا أن الأئمة استغربوه، فقال الترمذي: «هذا حديث

(١) الثقات (٩/٢٦٨).

(٢) تقريب التهذيب (١٧٨٥).

(٣) انظر: لسان الميزان (٣/٤٠).

غريب، لا نعرفه بهذا الإسناد إلا من هذا الوجه»[١]، وقال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يُروى عن أبي هريرة -رضي الله عنه- إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد، ولم نسمعه إلا من أبي كريب»[٢]، وقال ابن عدي: «وهذا لا أعلم أحدًا قال عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، (مرفوعًا)، إلا الحسن بن دينار. ومن حديث أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، رواه عنه حماد بن سلمة، وعن حماد: سويد بن عمرو الكلبي، وعن سويد: أبو كريب»[٣]، وقال الدارقطني: «قاله أبو كريب عنه -يعني: عن سويد-، وليس غير أبي كريب»[٤].

وأما ابن حبان، فشدَّد في إنكاره على سويد بن عمرو، فذكر سويدًا في المجروحين، وقال فيه: «كان يقلب الأسانيد، ويضع على الأسانيد الصحاح المتونَ الواهية، لا يجوز الاحتجاجُ به بحال»، ثم ساق له هذا الحديث، وقال: «وهذا الحديثُ ليس من حديث أبي هريرة، ولا من حديث ابن سيرين، ولا من حديث أيوب وهشام[٥]، ولا من حديث حماد بن سلمة»[٦].

ولم يوافَق ابنُ حبان في تضعيفه سويدًا، قال الذهبي: «وأما ابن حبان، فأسرف واجترأ»، ثم ساق كلامه[٧]، وقال في موضع آخر: «صويلح، اتهمه ابن حبان بالوضع

---

(١) جامع الترمذي (٤/٣٦٠). قال ابن حجر في النكت الظراف (١٠/٣٣٤) تعليقًا على كلام الترمذي: «جاء من رواية الحسن بن (دينار)، أحد الضعفاء، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، أخرجه ابن عدي. فإما أن يكون الترمذي لم يعتدَّ بذلك، لشدة ضعف الحسن، وإما أن يكون أراد أن الغرابة (مقيدة) بكونها من رواية حماد، عن أيوب، وإما أن يكون ما اطلع على رواية الحسن...». تنبيه: وقع في النكت: «الحسن بن أبي جعفر»، وهو سهو من الحافظ -كما يدل عليه آخر كلامه فيما لم أنقله-، ووقع أيضًا: «أن الغرابة معتدة»، وهو تحريف من الناسخ أو الطابع.

(٢) مسند البزار (١٧/٢٢١).

(٣) الكامل (٣/٤٥٤).

(٤) العلل (٤/٨٣).

(٥) قال الدارقطني في تعليقاته على المجروحين (ص١١٩): «قد وهم أبو حاتم -يعني: ابن حبان- في ذكر هشام في حديث سويد بن عمرو، لا أعلم أحدًا ذكر هشامًا في هذا الحديث».

(٦) المجروحين (١/٣٥١).

(٧) ميزان الاعتدال (٢/٢٣٣).

فبالغ»[١]، وقال ابن حجر: «ثقة، أفحش ابنُ حبان القولَ فيه، ولم يأتِ بدليل»[٢].

والأمر كما قالا في حال الرجل، فإنه موثَّقٌ عند جماعةٍ من الأئمة، وأخرج له مسلم متابعةً[٣]، إلا أن ذلك لا يمنع أن يكون مخطئًا في هذا الحديث، وإن كان خطؤه لا يقتضي التشديد فيه كما فعل ابن حبان.

وقد أعلَّ البزار روايةَ سويدٍ هذه، فقال بعد كلامه المنقول آنفًا في استغرابها: «وحدث به الحسن بن أبي جعفر، عن أيوب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن علي. (وكذلك) حدث هارون الأهوازي، عن محمد، عن حميد بن عبدالرحمن، عن علي. وهو الصواب»[٤]، وكذلك عقَّب الدارقطنيُّ روايةَ سويدٍ بهاتين الروايتين[٥].

وهذا فيه بعضُ القصور، إذ تَبيَّن سابقًا أن في حديث هارون الأهوازي نظرًا بالغًا، ومضى -ويأتي- أن الحسن بن أبي جعفر ضعيف، فروايتهما لا تُبَيِّن علةَ حديث سويد بن عمرو الكلبي بيانًا ظاهرًا.

وقد بيَّنها البيهقيُّ، فأثبت خطأَ سويدٍ في حديثه، قال: «رواه سويد بن عمرو، عن حماد، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وهو وهم»، وكان أسند قبيل ذلك إسنادًا صحيحًا قويًّا عن موسى بن إسماعيل، عن حماد، عن أيوب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن علي، أنه كان يقول:...، موقوفًا[٦].

وموسى بن إسماعيل «ثقة ثبت» -كما مرَّ في الحديث (٢٨)-، وروايته تقضي على رواية سويد بن عمرو، فإنه أوثق منه بمراحل.

فثبت أن الصوابَ عن حماد بن سلمة روايةُ الحديث عن أيوب، عن ابن سيرين، عن حميد بن عبدالرحمن، عن علي، موقوفًا.

---

(١) من تكلم فيه وهو موثق (ص٩٧).

(٢) تقريب التهذيب (٢٦٩٤).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (١٣٥/٢).

(٤) مسند البزار (٢٢١/١٧).

(٥) العلل (٨٣/٤، ٨٤).

(٦) شعب الإيمان (٥١٥/٨).

وقد خولف حماد عن أيوب، وهو:

الإسناد الثاني مما ساقه الدارقطني للحديث: رواية الحسن بن أبي جعفر، عن أيوب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن علي، مرفوعًا.

فخالف الحسنُ حمادًا في موضعين من الإسناد، قال الدارقطني: «ولم يذكر ابن سيرين، ورَفَعَه»(١).

وقد مرَّ في حال الحسن أنه «ضعيف الحديث»، وأما حماد بن سلمة، فثقة -كما مرَّ في الحديث (٧)-، وإن كان يخطئ في حديث أيوب وأضرابه كثيرًا -كما قال الإمام مسلم(٢)-، إلا أنه معروفٌ بمجالسة أيوب، والسماع القديم منه(٣)، فتبقى روايته عنه على أصل الثقة والصحة حتى يَثبُت ما ينقلها عن ذلك.

وقد أعلَّ بعض الأئمة حديث الحسن بن أبي جعفر، ولم يبيّنوا سبب العلة:

فقال الترمذي: «وقد رُوي هذا الحديثُ عن أيوب، رواه الحسن بن أبي جعفر، وهو حديثٌ ضعيفٌ -أيضًا-، بإسنادٍ له عن علي، عن النبي ﷺ. والصحيح: عن علي، موقوف، قوله»(٤).

وأسنده أبو سعيد ابن يونس، ثم قال: «هذا خطأ، والصحيح عن علي من قوله»(٥).

وقال ابن حبان: «وقد رفعه عن علي: الحسنُ بنُ أبي جعفر الجفري، عن أيوب، عن حميد بن عبدالرحمن، عن علي بن أبي طالب. وهو خطأٌ فاحش»(٦).

---

(١) العلل (١٩/٢)، والدارقطني هنا يحكي مخالفةَ الحسن بن أبي جعفر، لكن لرواية سويد، عن حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة. والظاهر أن ثمة سقطًا في النص بين الروايتين، فالسياق يدلُّ على أنه ذكَرَ رواية حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن حميد، عن علي، موقوفًا. وقد نقل النصَّ الضياءُ في الأحاديث المختارة (٥٧/٢)، فجاء عنده كما في النسخ التي بين أيدينا، والله أعلم.

(٢) التمييز (ص٢١٨).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٢٦٠/٧).

(٤) جامع الترمذي (٣٦٠/٤)، باختصارٍ يسير.

(٥) طبقات الشافعية، لابن كثير (٢٤٨/١).

(٦) المجروحين (٣٥١/١).

وذكر الدارقطنيُّ روايةَ الحسن ضمن رواياتٍ أخرى مرفوعة، ثم قال: «ولا يصح رفعه»(١)، وقد حكم بتفرُّد الحسن عن أيوب في هذا الموضع من الأفراد.

وكذلك أسند البيهقيُّ رواية الحسن، وذكر بعدها روايةً أخرى، ثم قال: «وروي من أوجهٍ أُخَرَ ضعيفة، والمحفوظ موقوف»(٢).

وأما ابن جرير الطبري، فأسند حديث الحسن بن أبي جعفر، وصحَّحه، ثم قال: «وقد يجب أن يكون على مذهب الآخرين سقيمًا غير صحيح، لعلل:

إحداها: أن المعروفَ من رواية أصحاب عليٍّ هذا الخبرَ عن علي: الوقفُ به على علي، وتركُ رفعه إلى رسول الله ﷺ.

والثانية: أن حميد بن عبدالرحمن لا يُعلَم له سماع من علي.

والثالثة: أنه خبرٌ قد رواه حماد بن سلمة، عن أيوب، فجعله عنه، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ.

والرابعة: أن الحسن بن أبي جعفر عندهم ممن لا يجوز الاحتجاج بنقله في الدين»(٣).

والعلَّتان الأوليان لا تمسَّان الحسنَ بنَ أبي جعفر وروايتَه مباشرةً، وأما الثالثة، فقد سبق أن روايةَ حماد، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، معلولةٌ لا تصحُّ عنه، وأما العلة الرابعة، فتضعيفُ الحسن ثابتٌ، ومخالفةُ الطبري فيه قد تدلُّ على تساهله في التصحيح، والشأن هنا في سبب خطأ الحسن، وتحديدِ الصوابِ المخالفِ له، وهو رواية حماد بن سلمة، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن حميد، عن علي، موقوفًا.

ويَخلُص من هذا البحث أن الراجحَ في حديث هارون بن إبراهيم الأهوازي: روايته عن ابن سيرين، مرسلًا. وأن الصحيحَ في حديث أيوب: روايته عن ابن سيرين، عن حميد بن عبدالرحمن، عن علي، موقوفًا.

---

(١) العلل (٨٤/٤).

(٢) شعب الإيمان (٥١٧/٨).

(٣) تهذيب الآثار (ص٢٨٣، ٢٨٤/مسند علي).

وأيوب «ثقة ثبت حجة» -كما مرَّ في الحديث (١٥٢)-، وهو في الطبقة الأولى من أثبات أصحاب ابن سيرين[1]، وأما هارون فقد مرَّ في حاله أنه «ثقة»، فأيوب أصحُّ منه حديثًا وأضبط، ويظهر -والله أعلم- أن الحديث لم يكن عند ابن سيرين عن النبي ﷺ حتى بإرساله، وإنما هو موقوفٌ على علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-[2].

ومرَّ في كلام ابن جرير الطبري أنه نسب إلى الآخرين -وهم غالبًا نقَّاد الحديث وأئمته- «أن حميد بن عبدالرحمن لا يُعلَم له سماعٌ من علي»، ويؤيد هذا أن حميدًا ينزل إلى بعض التابعين في روايته، وأقدمُ شيوخه من الصحابة وفاةً: أبو بكرة -وقد توفي سنة إحدى أو اثنتين وخمسين[3]-، فيبعد إدراكه عليًّا -رضي الله عنه-.

لكن جاء الموقوف عن علي -رضي الله عنه- من طرقٍ أخرى[4]، ومجموعها يقوّي أن له أصلًا عنه -موقوفًا-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسن بن أبي جعفر الجُفري بالحديث عن أيوب السَّختياني، عن حُمَيد، عن حميد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، عن علي.

وبتفرُّد هارون بن إبراهيم الأهوازي بالحديث عن محمد بن سيرين، عن حُمَيد بن عبدالرحمن الحِمْيَري، عن علي.

---

(١) انظر: شرح علل الترمذي (٦٨٨/٢).

(٢) مرَّ أن داود بن الزبرقان رواه عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن عَبِيدة، عن علي، موقوفًا، وأن داود متروك. ولا يبعد أن الحديث كان عند هشام، عن ابن سيرين، عن حميد، عن علي، موقوفًا، كما كان عند أيوب، وإنما غلط داود في جعل عَبيدة مكان حميد.

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣٠/٨).

(٤) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٨٦٢٢)، فضائل الصحابة، لأحمد (٤٨٤)، الأدب المفرد (١٣٢١)، تاريخ المدينة، لابن شبة (١٢٦٦/٤)، تهذيب الآثار (ص٢٨٣-٢٨٥/مسند علي)، شعب الإيمان (٥١٤/٨-٥١٧).

بابُ جَوَازِ (الاستِلْقَاء، ووَضْعِ الرِّجْلِ عَلَى الأُخرَى)[1]

٢٧٢- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا بشر بن الوليد القاضي، ثنا عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة، عن ابن شهاب، عن محمود بن لَبِيد، عن عَبَّاد بن تميم، عن عَمِّه -وكانت له صحبة-، أنه رأى رسولَ الله ﷺ يَستَلقِي[2]، ثم يَنصِبُ إحدَى رِجْلَيه، ويَعرِضُ عَلَيها الأُخرَى.

غريبٌ من حديث [الزهري، عن][3] محمود بن لَبِيد، عن عَبَّاد بن تميم، تفرَّد به عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشُون بهذا الإسناد[4].

○ التخريج:

رواه الزهري، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الزهري، عن محمود بن لبيد، عن عباد بن تميم، عن عمه:

أخرجه ابن عبدالبر في التمهيد (٩/٢٠٤) من طريق عبيدالله بن محمد بن حبابة، عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز -هو أبو القاسم البغوي-، به، بمثله.

وهو عند البغوي في الجعديات (٢٨٦٤)، به، بمثله.

وأخرجه البغوي في الجعديات (٢٨٦٢) -ومن طريقه ابن عبدالبر في التمهيد (٩/٢٠٤)-، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢٧٨)، من طريق علي بن الجعد،

والبغوي في الجعديات (٢٨٦٤)، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤/٢٧٨)، والطبراني في الكبير -كما في نخب الأفكار، للعيني (١٣/٤٣٤)، وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤١٥٩)-، من طريق حجاج بن منهال،

---

(١) في الأصل: «ذلك»، إشارةً إلى ما جاء في الباب السابق، ونصُّه: «باب الاستلقاء، ووضع الرِّجل على الأخرى». وحيث لم يورد المرتِّبُ في الباب السابق شيئًا للدارقطني، كان لا بد من نقل عنوانه إلى هذا الباب الذي أشار إليه فيه، وساق فيه حديثًا من الأفراد.

(٢) في الأطراف: «أنه رأى النبيَّ ﷺ مستلقيًا»، ولعله ساق متنَ روايةٍ أخرى ذكرها مع هذه.

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٠٨٨).

والبغوي في الجعديات (٢٨٦٤) من طريق أبي صالح -هو كاتب الليث-،

والطبراني في الكبير -كما في نخب الأفكار، للعيني (١٣/٤٣٤)، وعنه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٤١٥٩)- من طريق أحمد بن يونس،

أربعتهم (ابن الجعد، وحجاج، وأبو صالح، وابن يونس) عن عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشون، به، بمثله.

الوجه الثاني: الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه[1]:

أخرجه معمر في جامعه (٢١١٤١) -ومن طريقه أحمد (١٦٦٩٣، ١٦٧١٠، ٢٤٢٧٤، ٢٤٢٩١)، وعبد بن حميد (٥١٧)، و**مسلم** (٢١٠٠)، وأبو عوانة (٩١٤٥)، والبيهقي (٢/٢٢٥)-،

ومالك في موطئه (١/١٧٢) -ومن طريقه أحمد (١٦٦٩٣، ٢٤٢٧٤)، و**البخاري** (٤٧٥)، و**مسلم** (٢١٠٠)، وأبو داود (٤٨٦٦)، والنسائي في المجتبى (٧٣٣)، والكبرى (٨٠٢)، وأبو عوانة (٩١٤٢، ٩١٤٥)، والطحاوي (٤/٢٧٨)، وابن حبان (٥٥٥٢)-،

والطيالسي (١١٩٧)، وأبو عوانة (٩١٤٥)، والطحاوي (٤/٢٧٨)، من طريق ابن أبي ذئب،

والحميدي (٤١٨)، وابن أبي شيبة (٢٧١٥٥) -وعنه **مسلم** (٢١٠٠)-، وأحمد (١٦٧١٢)، والدارمي (٢٦٩٨)، و**البخاري** (٦٢٨٧)، و**مسلم** (٢١٠٠)، والترمذي (٢٧٦٥)، وأبو عوانة (٩١٤١)، والطحاوي (٤/٢٧٧، ٢٧٨)، والبيهقي (٢/٢٢٤)، من طريق سفيان بن عيينة،

وأحمد (١٦٧٠٧، ٢٤٢٨٨) من طريق ابن جريج، عن يحيى بن جرجة،

و**البخاري** (٥٩٦٩)، وأبو عوانة (٩١٤٧)، من طريق إبراهيم بن سعد،

و**مسلم** (٢١٠٠)، وأبو عوانة (٩١٤٢، ٩١٤٣)، والطحاوي (٤/٢٧٨)، من

---

(١) هذا الوجه مشهورٌ جدًّا الزهري، رواه عنه كثيرٌ من أصحابه، وتفرَّقت رواياتهم في المصنَّفات، وقد رأيت الاقتصار على أبرز المصادر التي أخرجت رواياتهم تطلُّبًا للاختصار، مع عدم الإخلال، وستأتي الإشارة إلى بعض أسمائهم مضمَّنةً في كلام العلماء على الحديث.

طريق يونس -هو ابن يزيد-،

وأبو عوانة (٩١٤٤) من طريق عُقيل،

و(٩١٤٥) من طريق ابن جريج،

تسعتهم (معمر، ومالك، وابن أبي ذئب، وابن عيينة، ويحيى بن جرجة، وإبراهيم بن سعد، ويونس، وعُقيل، وابن جريج) عن الزهري، به، بنحوه. وصرَّح الزهري بسماع عباد في رواية ابن أبي ذئب -عند الطحاوي-، ورواية ابن عيينة -عند الحميدي والبخاري والطحاوي-، ورواية عُقيل.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- بشر بن الوليد بن خالد، أبو الوليد، الكندي، القاضي:

صدوق فقيه، اختلط. قال صالح بن محمد -جزرة-: «هو صدوق، ولكنه لا يعقل، كان قد خرف»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال مسلمة بن القاسم والدارقطني: «ثقة». وقال الآجري: سألت أبا داود: بشر بن الوليد ثقة؟ قال: «لا»، وقال السليماني: «منكر الحديث»، وقال البرقاني: «ليس هو من شرط الصحيح»[1].

والظاهر أن من تكلم فيه تكلم لكونه كان من أهل الرأي، أو لاختلاطه، كما نُسِب إليه القول بالوقف في القرآن، قال ابن سعد: «بقي حتى كبرت سنه، وتكلم بالوقف، فأمسك أصحاب الحديث عنه، وتركوه»[2].

٣- عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشُون، المدني، نزيل بغداد:

«ثقة فقيه مصنِّف»[3].

---

(١) تاريخ بغداد (٥٦١/٧)، تاريخ الإسلام (٧٩٩/٥)، لسان الميزان (٣١٦/٢).

(٢) الطبقات (٣٥٦/٧).

(٣) تقريب التهذيب (٤١٠٤).

٤- ابن شهاب الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٥- [١] عَبَّاد بن تميم بن غزية الأنصاري، المازني، المدني:

«ثقة، وقد قيل: إن له رؤية»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، ولا يضرُّه حال بشر بن الوليد، فقد تابعه عليه أربعة عن الماجشون -كما بيَّنه التخريج-، لكن خولف ابنُ الماجِشُون عن الزهري، فرواه أحفظ أصحابه ورُفَعاؤهم، كمعمر، ومالك، وابن عيينة، ويونس، وعُقيل، فلم يذكروا في إسناده محمودَ بنَ لبيد، وهم أتقنُ منه، وأخصُّ بالزهري.

وقد تتابع الأئمةُ على تغليط ابن الماجِشون في هذه الرواية، أو الإشارة إلى ذلك:

فذكر ابنُ رجب أن مسلم بن الحجاج وهَّمه في ذلك[٣].

وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان: «خالف عبدُالعزيز الماجِشوني أصحابَ الزهري في ذلك، أدخل فيما بين الزهري وعباد محمود بن لبيد، ولم يُدخِله أحد من الحفاظ»[٤].

وقال أبو القاسم البغوي: «هكذا حدث بهذا الحديث عبدُالعزيز ابن الماجِشون، عن الزهري، عن محمود بن لبيد، عن عباد بن تميم، عن عمه...، ورواه ابنُ عيينة، ومالكٌ، عن الزهري، عن عباد بن تميم، عن عمه، أنه رأى النبي ﷺ، وليس فيه ذِكر محمود بن لبيد»[٥].

(١) لم أترجم لمحمود بن لبيد لأنه -كما في التقريب (٦٥١٧)- «صحابي صغير»، فليس من شرط الترجمة في هذا البحث.

(٢) تقريب التهذيب (٣١٢٣).

(٣) فتح الباري (٣/٤٠٥).

(٤) علل ابن أبي حاتم (٢٢٩٨).

(٥) الجعديات (ص٤١٩).

وأخرج أبو نعيم الأصبهاني رواية ابن أبي ذئب، وقال: «رواه معمر، ومالك، وإبراهيم بن سعد، وابن عيينة، وابن جريج، ويحيى بن سعيد، وزياد بن سعد، ويونس، وعقيل، والزبيدي، ويحيى بن جرجة، ومحمد بن أبي حفصة، وسفيان بن حسين. ورواه الماجِشُون، عن الزهري، عن محمود بن لبيد عن عباد بن تميم، عن عمه...، والصواب رواية الجماعة»(١).

وقال ابن عبدالبر: «ووهم فيه عبدالعزيز بن أبي سلمة، فرواه عن ابن شهاب، عن محمود بن لبيد، عن عباد بن تميم، عن عمه...، ولا وجهَ لذِكر محمود بن لبيد في هذا الإسناد، وهو من الوهم البَيِّن عند أهل العلم»(٢).

وقال ابن رجب: «هذا الحديث رواه أكابرُ أصحاب الزهري عنه، عن عباد، عن عمه، وخالفهم عبدالعزيز ابن الماجِشُون، فرواه عن الزهري: حدثني محمود بن لبيد، عن عباد، فزاد في إسناده محمودَ بن لبيد. وهو وهم، قاله مسلم بن الحجاج، وأبو بكر الخطيب، وغيرهما»(٣).

والظاهر أن كلام الخطيب الذي أشار إليه ابن رجب كان في كتابه «المزيد في متصل الأسانيد» -وليس مما عُثر عليه من كتبه-، إذ هذه الروايةُ مثالٌ صحيحٌ على تلك القضية، فقد صحَّ تصريح الزهري بسماع عباد بن تميم، وزاد ابن الماجِشون واسطةً بينهما على سبيل الوهم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجِشُون بالحديث عن الزهري، عن محمود بن لَبِيد، عن عباد بن تميم، عن عمه.

---

(١) معرفة الصحابة (٣/١٦٥٦).

(٢) التمهيد (٩/٢٠٣).

(٣) فتح الباري (٣/٤٠٥).

بابٌ في التَّنَاجِي

٢٧٣- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو عثمان؛ سعيد بن محمد بن أحمد الخياط، ثنا محمد بن يزيد الأَدَمي، ثنا يحيى بن سُلَيم الطائفي، عن عُبَيدالله بن عُمر وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، قال: «**لا يَتَنَاجَى**[١] **اثنَانِ**[٢] **دُونَ الواحِد. ولا يَدخُلُ الواحِدُ على الاثنَين وهُما يَتَنَاجَيان الكَلامَ** [٣]».

تفرَّد به يحيى بن سُلَيم بهذا[٤]. / [١٢٢ب]

○ التخريج:

تضمَّن المتن حديثين:

أولًا: حديث النهي عن التناجي:

أخرجه الحميدي (٦٦٠) عن سفيان بن عيينة،

وابن أبي شيبة (٢٧٢١٥) -ومن طريقه **مسلم** (٢١٨٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٥/٢٨٩)- عن محمد بن بشر،

وابن أبي شيبة (٢٧٢١٥) -ومن طريقه **مسلم** (٢١٨٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٥/٢٨٩)-، وأحمد (٦٣٧٩)، **ومسلم** (٢١٨٣)، وأبو عوانة (٩٥٧٣)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٨٢)، من طريق عبدالله بن نمير،

وأحمد (٤٧٥٥)، **ومسلم** (٢١٨٣)، والبزار (٥٥٦٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٨٣)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٠٥)، من طريق يحيى -هو ابن سعيد القطان-،

---

(١) في الأطراف: «يتناجَ»، بالجزم على النهي، ولِمَا في الأصل وجهٌ بالرفع على النفي بمعنى النهي.

(٢) سقط قوله: «اثنان» من الأطراف، وقد كتبها ناسخُ إحدى نسختيه ثم ضرب عليها، والصواب إثباتها كما في الأصل.

(٣) وقع في الأصل هنا كلمة مهملة على رسم: «البابى»، وكتب الناسخ فوقها: «كذا». ويظهر أنها مقحمة، إذ الكلام تامٌّ بدونها. ولم أجد هذه الرواية في مصدرٍ آخر لتقويم ما في الأصل.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٣٣٣٧).

وأبو عوانة (٩٥٧٣) من طريق بقية،

خمستهم (ابن عيينة، وابن بشر، وابن نمير، والقطان، وبقية) عن عبيدالله بن عمر، به، بنحوه.

وأخرجه معمر في جامعه (٢٠٧١٦) -ومن طريقه أحمد (٦٤٤٩)، والبغوي في الجعديات (١١٩٠)-، وأحمد (٦١٩٣)، و**مسلم** (٢١٨٣)، والبزار (٥٨٠٢، ٥٨٠٣)، وأبو عوانة (٩٥٧٥، ٩٥٧٦)، والبغوي في الجعديات (١١٨٧-١١٨٩)، والبيهقي (٢٣٢/٣)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٨٩/١٥)، من طريق أيوب،

ومالك في موطئه (٩٨٩/٢) -ومن طريقه **البخاري** (٦٢٨٨)، و**مسلم** (٢١٨٣)، وأبو عوانة (٩٥٧٧، ٩٥٧٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٧٨٤، ١٧٨٥)-،

والطيالسي (١٩٣٩) عن جويرية بن أسماء،

وعبدالرزاق في زيادته على جامع معمر (٢٠٧١٧) عن عبدالله بن عمر،

وأحمد (٤٩٦٨) من طريق محمد بن إسحاق،

وأحمد (٥١٤١)، و**مسلم** (٢١٨٣)، وأبو عوانة (٩٥٧١، ٩٥٧٢)، والبغوي في الجعديات (١١٨٦)، من طريق أيوب بن موسى،

وأحمد (٦١٣٢)، وأبو عوانة (٩٥٨١)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥٠٧)، من طريق شعيب بن أبي حمزة،

وأحمد (٦١٦٥)، و**مسلم** (٢١٨٣)، وأبو عوانة (٩٥٨٠)، وابن عبدالبر في التمهيد (٢٨٩/١٥)، من طريق الليث بن سعد،

والبزار (٥٥٦٨) من طريق عبدالله بن عامر،

والبزار (٥٥٦٨م)، وأبو عوانة (٩٥٧٩)، من طريق ابن جريج،

والبزار (٥٨٥٠)، والطبراني في الأوسط (٤٧٦)، وابن عبدالبر في التمهيد (١٥/ ٢٩٠)، من طريق ابن عجلان،

والطبراني في مسند الشاميين (٧١٩) من طريق المعلى بن إسماعيل،

الاثنا عشر راويًا (أيوب، ومالك، وجويرية، وعبدالله بن عمر، وابن إسحاق، وأيوب بن موسى، وشعيب، والليث، وعبدالله بن عامر، وابن جريج، وابن عجلان، والمعلى) عن نافع، به، بنحوه.

ثانيًا: حديث النهي عن الدخول على المتناجِيَيْن:

أخرجه ابن حبان في المجروحين (١/١٤٤) من طريق أحمد بن عبدالله بن ميسرة الحراني، عن يحيى بن سُليم، عن عبيدالله -فقط-، به، بلفظ: «يستأذن الواحد على الاثنين إذا تناجيا».

وأخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٢١٨) عن عبدة بن سليمان،

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥١١)، والدارقطني في العلل (٧/١٧٧، ١٧٨)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

والدارقطني في العلل (٧/١٧٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١/٢٨٠)، من طريق أبي أسامة؛ حماد بن أسامة،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٧/١٧٧) عن عبدالله بن نمير،

أربعتهم (عبدة، والقطان، وأبو أسامة، وابن نمير) عن عبيدالله بن عمر، به، بمعناه، إلا أنهم جميعًا جعلوه عن عبيدالله، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن ابن عمر، وجعله موقوفًا على ابن عمر: عبدةُ، والقطانُ، وابنُ نمير.

وأخرجه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (٥١٢) من طريق عبيدالله بن موسى، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (٩)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨/١٩٨)، من طريق عمران بن عيينة، كلاهما (عبيدالله، وعمران) عن عبدالعزيز بن أبي رواد،

والطبراني في المعجم الكبير (١٣٤١٧) من طريق عمران بن عيينة، عن حصين[1]،

وابن عدي في الكامل (١٥٨٥٧) من طريق مسلمة بن عُلَي، عن الأوزاعي، عن يحيى -هو ابن أبي كثير-،

(١) وأخرجه ابن عدي (٥٥٦٩) من طريق عمران، لكنه لم يضبط متنه، فقال فيه: «لا يتناجى اثنان دون الثالث. كلام هذا معناه»، والظاهر أنه يقصد هذا الحديث.

ثلاثتهم (عبدالعزيز بن أبي رواد، وحصين، ويحيى) عن نافع، به، بمعناه، إلا أن ابن أبي رواد -في رواية عبيدالله بن موسى عنه- جعله موقوفًا على ابن عمر.

○ رجال الإسناد:

١- سعيد بن محمد بن أحمد، أبو عثمان:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٦).

٢- محمد بن يزيد الأَدَمي، أبو جعفر، البغدادي، الخرَّاز:

«ثقة عابد»[١].

٣- يحيى بن سُلَيم الطائفي:

صدوق سيئ الحفظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥٣).

٤- عُبَيدالله بن عمر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٤٠).

٥- إسماعيل بن أمية:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٤).

٦- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين يحيى بن سُليم الطائفي، مع تفرُّده به عن شيخيه: عبيدالله بن عمر، وإسماعيل بن أمية.

فأما تفرُّده عن إسماعيل بن أمية، فإنه مطلقٌ -فيما وقفتُ عليه-، إذ لم أجد أيًّا من الحديثين عن إسماعيل بن أمية، لا عن نافع، ولا عن غيره، فيظهر أن هذا من مناكير الطائفي عن إسماعيل، وقد سبقت الإشارة إليها في الحديث (٢٥٣).

---

(١) تقريب التهذيب (٦٤٠٨).

وأما عبيدالله بن عمر، فقد **تبيَّن من التخريج أن حديث النهي عن التناجي محفوظٌ عنه، مخرَّجٌ في صحيح مسلم من طريقه، وهو محفوظٌ عن نافع كذلك، رواه جملةُ أصحابه عنه، وأخرجاه في الصحيحين.**

وفي شأن حديث النهي عن الدخول على المتناجِيَين، تبيَّن من التخريج -أيضًا- أن الأثبات الثقات، وهم: عبدة بن سليمان، ويحيى القطان، وأبو أسامة، وعبدالله بن نمير، لا يختلفون عن عبيدالله بن عمر في أن شيخَه فيه: سعيدٌ المقبري -وليس نافعًا-، وإنما يختلفون في وقف الحديث ورفعه، حيث رفعه أبو أسامة، ووقفه الباقون.

ومَن وقفه عن عبيدالله أكثر وأحفظ، وروايتهم أصحُّ عنه، خصوصًا أن الحديث جاء عن سعيد المقبري موقوفًا من غير روايته، حيث رواه داود بن قيس عن المقبري كذلك[(١)]، وداود «ثقة فاضل»[(٢)]. وإنما رَفَعه عن المقبري: عَبدالله بن عمر العمري -أخو عبيدالله-[(٣)]، وهو «ضعيف»[(٤)]، ورفعُهُ له منكر، لمخالفته أخاه عبيدَالله، وداودَ بنَ قيس.

وقد جاء حديث النهي عن الدخول بين المتناجيين من غير طريق عبيدالله عن نافع، فرواه عمرانُ بنُ عيينة -وهو «صدوق له أوهام»[(٥)]-، عن عبدالعزيز بن أبي رواد، وعن حصين، كلاهما عن نافع، به، مرفوعًا.

ولعل عمران حمل إحدى الروايتين على الأخرى، فإن عبيدالله بن موسى -وهو «ثقة»[(٦)]- رواه عن عبدالعزيز، به، موقوفًا، وروايته أصحّ.

وقد ذهب الحافظ ابن عقدة إلى أن حصينًا -الذي رواه عمران بن عيينة عنه، عن نافع، به، مرفوعًا- هو ابن أبي جميل، وهذا قال فيه ابن عدي: «حديثه ليس بالمحفوظ»،

---

(١) أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١١٦٦).

(٢) تقريب التهذيب (١٨٠٨).

(٣) أخرجه أحمد (٦٠٥٧، ٦٣٣٤).

(٤) تقريب التهذيب (٣٤٨٩).

(٥) المصدر نفسه (٥١٦٤).

(٦) المصدر نفسه (٤٣٤٥).

وأخرج له هذا الحديثَ وحديثًا آخر[١]. على أن عمران معروفٌ بالرواية عن حصين بن عمر الأحمسي، وهو «متروك»[٢]، لكني لم أجد له روايةً عن نافع.

كما جاء الحديث عن نافع مرفوعًا من طريق مسلمة بن عُلَي الخشني، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عنه، وقد مرَّ في الحديث (١١٣) أن مسلمة «متروك».

ويتلخَّص مما سبق: أن حديثَ النهي عن التناجي محفوظٌ عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر، مرفوعًا، وتوبع عبيدالله عليه عن نافع، وأن حديثَ النهي عن الدخول على المتناجيين محفوظٌ عن عبيدالله، عن سعيد المقبري، عن ابن عمر، موقوفًا، ورواه عبدالعزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، موقوفًا -أيضًا-.

وبذلك يتَّضح أن يحيى بن سُلَيم الطائفي خلط في الحديثين، فرواهما -أولًا- عن إسماعيل بن أمية، ولا يُعرف الحديثان عنه، ثم رواهما -ثانيًا- عن عبيدالله، وعبيدالله إنما يروي الأول عن نافع مرفوعًا، والثاني عن المقبري موقوفًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن سُلَيم الطائفي بالحديث عن عُبَيدالله بن عُمر وإسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر.

---

(١) الكامل (٤/١٠٠).

(٢) تقريب التهذيب (١٣٧٨).

بابٌ في سِبَابِ المُسْلِمِ وقِتَالِه

٢٧٤- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو طالب الحافظ، ثنا أحمد بن إسماعيل بن شكام[١]، ثنا مُعَلَّل بن نُفَيل، ثنا عيسى بن يونُس، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**سِبَابُ المُسلِمِ فُسُوق، وقِتَالُه كُفر**».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، تفرَّد به مُعَلَّل بن نُفَيل، عن عيسى بن يونُس.

والصواب: عن أبي وائل، عن عبدالله[٢].

○ **التخريج:**

رواه عيسى بن يونس، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود:

أخرجه ابن ماجه (٦٩، ٣٩٣٩) عن هشام بن عمار،

وابن منده في الإيمان (٦٥٦) من طريق سعيد الأشعثي،

كلاهما (هشام، والأشعثي) عن عيسى بن يونس، به، بمثله.

وأخرجه أحمد (٣٩٨٠، ٤٤٣١)، و**مسلم** (٦٤)، وابن ماجه (٦٩)، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٠٨٩)، والنسائي في المجتبى (٤١٤٧)، والكبرى (٣٥٦١)، وأبو عوانة (٦٦٠٧)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨٤٦)، وابن حبان (٥٩٣٩)، والطبراني في الدعاء (٢٠٤٣)، وابن عدي في مقدمة الكامل (٢٢٩)، وابن

---

(١) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، ولعله استغرب الاسم، وهو صواب -كما سبق بيانه في الحديث (٢١٨)-.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٨٦٤).

منده في الإيمان (٦٥٤)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٢٢١)، والبيهقي (٢٠/٨)، من طريق شعبة،

و**البخاري** (٧٠٧٦) من طريق حفص -هو ابن غياث-،

ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٠٩٣) من طريق منصور بن أبي الأسود،

وأبو عوانة (١٢٨) من طريق يحيى بن أبي زائدة،

وابن عدي (٧٦٠٧) من طريق سليمان بن قرم،

وابن عدي (١٤٠٨٠)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢١٥/١٠)، من طريق قيس بن الربيع،

وابن بطة في الإبانة الكبرى (٧٢٦/٢) من طريق عمر بن عبدالرحمن؛ أبي حفص الأبار،

سبعتهم (شعبة، وحفص، وابن أبي الأسود، وابن أبي زائدة، وابن قرم، وقيس، وأبو حفص الأبار) عن الأعمش، به، بمثله، مطوَّلًا ومختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١- أبو طالب الحافظ:

حافظ متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٨).

٢- أحمد بن إسماعيل بن شكام:

مستور. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٨).

٣- معلَّل بن نُفَيل النهدي، أبو أحمد، الحراني:

صدوق. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الطبراني: «ثقة»، وأورد ابن عدي حديثًا اختُلف عنه فيه[1].

---

(١) الثقات (٢٠١/٩)، المعجم الصغير (١٨٤/١)، الكامل (١٢٨١٢، ١٢٨١٣)، الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٣٨٢/١)، الكنى، لابن منده (ص٥٨)، تاريخ الإسلام (٩٤٣/٥).

٤- عيسى بن يونس:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٥).

٥- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٦- أبو سفيان:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (١١).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال ابن شكام، وقد خولف شيخُه معلَّلٌ عن عيسى بن يونس، فرواه هشام بن عمار -وهو «صدوق»[١]-، وسعيد الأشعثي -وهو «ثقة»[٢]-، عن عيسى، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود.

وقد علَّل الدارقطنيُّ هنا روايةَ معلَّل، وصوَّب أنه عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله، والأمر كما قال، لاجتماع راويين على هذا الوجه عن عيسى، ولأنهما أقوى حالًا ممن خالفهما.

هذا فضلًا عن أن الحديث -كما نصَّ ابن عدي، وكما تبيَّن بالتخريج- «مشهورٌ عن الأعمش»[٣]، عن أبي وائل، عن عبدالله، رواه جماعةٌ من أصحابه عنه، فيهم ثلاثةٌ من أضبطهم لحديثه، وهم شعبة، وحفص بن غياث، وابن أبي زائدة[٤]، وهذا الوجه هو المخرَّج في الصحيحين.

وعليه، فليس الحديث من حديث الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، بل يُعَدُّ هذا وجهًا منكرًا عنه.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٣٠٣).

(٢) المصدر نفسه (٢٣٧٢).

(٣) الكامل (٥/٢٠٩).

(٤) انظر في أصحاب الأعمش: شرح علل الترمذي (٢/٦٢٠، ٧١٥-٧٢٠).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مُعَلَّل بن نُفَيل بالحديث عن عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن أبي سفيان، عن جابر، وصوَّب أنه عن أبي وائل، عن عبدالله.

٢٧٥- [(١)] ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل (السَّوطي)[(٢)]، ثنا إبراهيم بن راشد، ثنا داوُد بن مهران، ثنا عبدالعزيز بن (عبدالصمد)[(٣)]، عن سليمان التيمي، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، أن رسول الله ﷺ قال: «**سِبَابُ المُسلِمِ فُسُوق، وقِتَالُه كُفر**».

غريبٌ من حديث سليمان التيمي، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، تفرَّد به عبدالعزيز بن (عبدالصمد) عنه[(٤)].

○ التخريج:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير [١٩٦أ/تشستربتي] [١٦٧ب/أحمد الثالث] عن ابن المثنى -هو محمد-، عن أبي عبدالصمد -هو عبدالعزيز بن عبدالصمد-، قال:

حدثنا سليمان التيمي، عن أبي عمرو -أكبر من بقي من أصحاب ابن مسعود، فيما زعموا-: قال ابن مسعود: «سِبَاب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

وحدثنا سليمان التيمي، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ: «سِبَاب المؤمن فسوق، وقتاله كفر»[(٥)].

---

(١) لم يعين الجزء هنا، وهي عادةٌ للمؤلف فيما كان نقلًا مستمرًّا عن الجزء نفسه، فهذا الحديث كسابقه في الجزء السابع من «الأفراد».

(٢) وقع في الأصل: «السيوطي»، وهو تحريف، وقد وقع مثله في بعض مواضع رواية الدارقطني عن هذا الشيخ في مصنفاته، والصواب المثبت من مصادر ترجمته.

(٣) وقع في الأصل هنا وفي تعليقة الدارقطني: «عبدالله»، والصواب المثبت من الأطراف في تعليقة الدارقطني، ومن مصدر تخريج روايته. ولم أجد لداود بن مهران شيخًا يُنسب: «عبدالعزيز بن عبدالله»، وأما روايتُه عن عبدالعزيز بن عبدالصمد فمعروفة -كما في الجرح والتعديل (٤٢٦/٣)-، وكذا روايةُ عبدالعزيز بن عبدالصمد عن سليمان التيمي -كما في سنن الأثرم (١٢٥)، وسنن البيهقي (٤٠٥/٢)، وأطراف الغرائب والأفراد (٢٨١٦)-.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٣٩٨٦).

(٥) وقع الإسناد الأول فقط في مطبوعة التاريخ (٤٨/٤)، وسقط منها الإسناد الثاني -وهو موضع البحث هنا-، نظرًا لسقوطه من النسخة المعتمدة في التحقيق، وهو ثابت في النسختين المخرَّج منهما.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن أبان، أبو بكر، البغدادي، البزاز، يعرف بابن السوطي:

ثقة. قال الدارقطني: «ثقة»، وقال يوسف بن عمر القواس: «كان من الثقات»(١).

٢- إبراهيم بن راشد:

ثقة ربما وهم. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

٣- داود بن مهران، أبو سليمان، الدبَّاغ:

ثقة متقن. قال محمد بن عبدالرحيم -الحافظ المعروف بصاعقة-: «كان ثقةً ثقة»، وقال العجلي: «ثقة»، وقال يعقوب بن شيبة: «كان شيخًا صدوقًا ثقةً»، وقال أحمد بن علي الخزاز: «الشيخ الصالح»، وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان متقنًا»(٢).

٤- عبدالعزيز بن عبدالصمد العَمِّي، أبو عبدالصمد(٣)، البصري:

«ثقة حافظ»(٤).

٥- سليمان التيمي:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٦٦).

٦- أبو وائل:

---

(١) تاريخ بغداد (٥٤/٦)، تاريخ الإسلام (٤٥٦/٧).

(٢) ثقات العجلي (٤٢٧)، الجرح والتعديل (٤٢٦/٣)، ثقات ابن حبان (٢٣٥/٨)، تاريخ بغداد (٣٣١/٩).

(٣) وقع في التقريب، وفي أصله بخط الحافظ ابن حجر [١٧٥]: «أبو عبدالله»، ولا شك أنه سهو غير مقصود، فإن الحافظ نفسَه كناه في التقريب نفسِه (ص٦٥٥) أبا عبدالصمد، وكذلك جاءت كنيتُه في أصول التقريب (الكمال، وتهذيبه، وتهذيب تهذيبه) وغيرها من المصادر، قولًا واحدًا، بل قال المزي في تهذيب الكمال (٤٤/٣٤): «مشهورٌ باسمه وكنيته».

(٤) تقريب التهذيب (٤١٠٨).

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيحٌ مع غرابته، والمتفردُ به -أبو عبدالصمد؛ عبدالعزيز بن عبدالصمد- ثقةٌ حافظ -كما مرَّ في ترجمته-، فتفرُّد مثلِه مقبولٌ غيرُ مستنكر.

وقد تبيَّن من التخريج أن أبا عبدالصمد يرويه بإسنادَين: أحدهما: إسناد الدارقطني هنا، والثاني: عن التيمي، عن أبي عمرو -هو الشيباني-، عن عبدالله بن مسعود، موقوفًا.

وعلى أن أبا عبدالصمد قد تفرَّد عن التيمي بالإسناد الأول -كما حكم الدارقطني- فإنه توبع على الإسناد الثاني، إذ رواه حماد بن سلمة، ويحيى القطان، وبشر بن المفضل، وإسماعيل بن علية، ومعاذ بن معاذ، عن سليمان التيمي، به، مع تردُّدٍ في مواضعَ من متنه عند أكثرهم[1].

وخالف هؤلاء جميعًا معتمرُ بنُ سليمان التيمي، فرواه عن أبيه، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود، مرفوعًا[2].

قال ابن منده: «رواه معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود، مرفوعًا. وأوقفه يحيى القطانُ وجماعة»[3].

---

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الأوسط (٤٠/٣) من طريق حماد، وعبدالله بن أحمد بن حنبل في السنة (٧٨٥)، وأبو بكر الخلال في السنة (١٤٤٢)، والخليلي في الإرشاد (٥٤٢/٢)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (٤٣٢/١)، من طريق يحيى، ومحمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة (١٠٩٧) من طريق بشر، والخلال في السنة (١٢٩٦) من طريق إسماعيل، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٨٩١) من طريق معاذ.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٢٠١)، ومصنفه (١٣٧١٧) -وعنه ابن أبي الدنيا في الصمت (٥٨٩)، وابن أبي عاصم في الديات (٤)، وأبو يعلى (٤٩٩١)-، والبزار (١٧٩٦)، والطبراني في الدعاء (٢٠٤٢)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١٨٨٨)، والخليلي في الإرشاد (٥٤٢/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٤/٣٥، ٢٢١/٥١)، من طريق معتمر. ومن لطائف رواية معتمرٍ هذه أنها تسلسلت بلفظ السماع: «سمعت»، فأوردها بعض أصحاب كتب المسلسلات المتأخرة.

(٣) الإيمان (٦٧١/٢).

وقد حكى الدارقطنيُّ طرفًا من هذا الاختلاف عن التيمي، فقال: «رفعه عنه ابنه معتمر، ووقفه يحيى القطان، وحماد بن سلمة. ورفعه صحيح»[١].

وكأنَّ الدارقطنيَّ احترز عن ترجيح معتمرٍ على القطان وحماد، وحادَ عنه إلى تصحيح رفع الحديث.

والحديث صحيحٌ بهذا الإسناد مرفوعًا -دون شك-، بل مرَّ في الحديث السابق (٢٧٤) أنه مخرَّجٌ في الصحيحين كذلك، لكنَّ الشأنَ هنا في رواية أبي عمرو الشيباني بخصوصها، فإن معتمرًا وإن كان «ثقةً» -كما مرَّ في الحديث (٤)-، إلا أن مَن خالفه عن التيمي حفاظٌ أثبات، قد يرجح كلٌّ منهم منفردًا على معتمر، فكيف باجتماعهم؟

ورواية أبي عبدالصمد، عن سليمان التيمي، تُبيِّنُ سببَ مخالفة معتمر، إذ فيها أن الحديثَ كان عند أبيه عن أبي عمرو الشيباني، عن ابن مسعود، موقوفًا، وعن أبي وائل، عن ابن مسعود، مرفوعًا، فيظهر أن معتمرًا حمل أحدَ الإسنادَين على الآخر، أو ظنَّ أن كليهما مرفوع، فروى حديث أبي عمرو مرفوعًا، وخالف في ذلك ووهم.

ومما يلاحظ أن رواية التيمي، عن أبي عمرو الشيباني، قد انتشرت عنه، فرواها عنه جمعٌ من أصحابه، بخلاف روايته عن أبي وائل، التي تفرَّد بها عنه أبو عبدالصمد.

ومرجع ذلك -فيما يظهر-: أن للتيميِّ سماعًا من أبي عمرو، فقد وجدتُه صرَّح بسماعه منه في رواية معتمر لهذا الحديث، ولحديثين آخرين[٢]، وأما عن أبي وائل، فلم أجد له روايةً عنه أصلًا، وإنما يُدخِل بينه وبينه واسطة[٣]، والتيميُّ مدلس[٤]، ولعله أسقط منه الأعمشَ -وهو يروي عنه مع أنه من أقرانه[٥]-، أو غيرَه ممن رواه عن أبي وائل، فلذلك لم ينتشر عنه. والله أعلم.

---

(١) العلل (٢/٥٢٢).

(٢) سنن سعيد بن منصور (٢٢٢٢)، تهذيب الآثار، للطبري (١٣٩/مسند علي).

(٣) انظر -مثلًا-: سنن النسائي المجتبى (٤٠٣٢)، مستخرج أبي عوانة (١٠١٣٣)، صحيح ابن حبان (٢١٢٤).

(٤) تعريف أهل التقديس (٥٤).

(٥) تهذيب الكمال (١٢/٦، ٨١).

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالعزيز بن عبدالصمد بالحديث عن سليمان التيمي، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود.

بابُ النَّهيِ عَن الضَّربِ في الوَجه

٢٧٦- قال الدارقطني في الأول: أخبرنا علي بن عبدالله بن مبشر، وأحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل، وأبو صالح الأصبهاني؛ عبدالرحمن بن سعيد بن هارون، قالوا: ثنا أحمد بن سِنان القَطَّان، ثنا أبو معاوية الضَّرير، عن مِسْعَر، عن عطية، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا قاتَلَ أَحَدُكُم (فَلْيَتَّقِ)**[1] **الوَجه**».

غريبٌ من حديث أبي سلمة؛ مِسْعَر بن كِدَام، عن عطية بن سعد العوفي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، تفرَّد به أبو معاوية الضَّرير عنه، وتفرَّد به أحمد بن سِنان القَطَّان عن أبي معاوية[2].

○ التخريج:

رواه مسعر بن كدام، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: مسعر، عن عطية، عن أبي سعيد، مرفوعًا:

أخرجه ابن الجندي في جزء من الفوائد الحسان الغرائب [٣ب] عن أحمد -هو ابن عبدالله بن محمد الوكيل-، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٢٠٦٢/كشف الأستار)،

ويوسف بن القاسم الميانجي في جزء من حديثه [٥٩ب]، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٥١/٧) من طريق جعفر بن أحمد بن سنان،

كلاهما (البزار، وجعفر بن أحمد بن سنان) عن أحمد بن سنان القطان، به، بنحوه.

الوجه الثاني: مسعر، عن عطية، عن أبي سعيد، موقوفًا:

علَّقه أبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء (٢٥١/٧) عن أبي نعيم -هو الفضل بن دكين-، يعني: عن مسعر، به، ولم يسق متنه.

(١) رسمها الناسخ: «فليتَّقي»، على عادة النسَّاخ القدماء في إثبات الياء، والوجه اللغوي حذفها. ووقع في الأطراف: «فليجتنب»، وما في الأصل أوفق لمتن الرواية عن شيخ الدارقطني.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٨١٨)، وقال بعد آخره: «الحديث»، فأوهم أن له تتمة.

○ **رجال الإسناد:**

١- علي بن عبدالله بن مبشر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥).

٢- أحمد بن عبدالله بن محمد الوكيل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤٦).

٣- عبدالرحمن بن سعيد بن هارون، أبو صالح، الأصبهاني:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٨٣).

٤- أحمد بن سنان القطان:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٨٣).

٥- أبو معاوية الضَّرير: محمد بن خازم الكوفي:

«ثقة، أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يَهِم في حديث غيره»[(١)].

٦- مِسْعَر بن كِدَام، أبو سلمة:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٧- عطية بن سعد العَوفي:

صدوق يخطئ كثيرًا، وكان شيعيًّا مدلسًا. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني ليّن، لحال أبي معاوية في غير الأعمش، وهذا من ذلك.

وقد ذكر أبو نعيم الأصبهاني أن أبا نعيم؛ الفضل بن دكين -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٢٠٠)- قد رواه عن مسعر، فجعله موقوفًا. وظاهرٌ أن أبا نعيم أثبت من أبي معاوية هنا، وروايته أصحُّ عن مسعر، ولعلَّ أبا نعيم الأصبهاني كان يشير إلى ذلك بتعقيبه على حديث أبي معاوية بذِكر تفرُّده برفعه، وذِكر مخالفة أبي نعيم له.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٤١).

والحديث معروفٌ عن عطية مرفوعًا[١]، وإنما البحث هنا في رواية مسعرٍ له عنه.

وعطية ليّن مع تدليسه -كما مرَّ في حاله-، إلا أن **المتن مخرَّجٌ في الصحيحين من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-**[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي معاوية الضَّرير بالحديث عن مِسْعَر بن كِدَام، عن عطية بن سعد العوفي، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ، وتفرُّد أحمد بن سنان القطان عن أبي معاوية.

ووافق البزارَ في ذلك، إذ كان قال: «لا نعلم رواه هكذا إلا أبو معاوية، ولم نسمعه إلا من أحمد»[٣].

ووافقهما على غرابته، وتفرُّد أبي معاوية به: أبو نعيم الأصبهاني، قال: «غريب من حديث مسعر، تفرَّد برفعه أبو معاوية»[٤].

---

(١) انظر: إتحاف المهرة (٥/٣٥٠)، المسند المصنف المعلل (٢٨/٥١٠).

(٢) صحيح البخاري (٢٥٥٩)، صحيح مسلم (٢٦١٢).

(٣) كشف الأستار (٢/٤٤٢).

(٤) حلية الأولياء (٧/٢٥١).

بابٌ: لا يَحِلُّ لِمُسلِمٍ أن يُرَوِّعَ مُسلِمًا

٢٧٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر -بواسط-، ثنا الحسين بن عبدالله الكوفي، ثنا النضر بن شُمَيل، ثنا فروة بن يونُس، ثنا عبدالكريم؛ أبو أمية، عن مجاهد، عن ابن عمر، أن رسول الله ﷺ قال: «**لا يَحِلُّ لِمُسلِمٍ أن يُرَوِّعَ مُسلِمًا**».

غريبٌ من حديث مجاهد، عن ابن عمر، تفرَّد به عبدالكريم بن أبي المُخارق؛ أبو أمية، عنه، ولم يروه عنه غير فروة بن يونُس[(١)]. / [١٢٣أ]

○ التخريج:

أخرجه البزار (١٥٢١/كشف الأستار) عن الحسين بن عبدالله الكوفي[(٢)]، به، بمثله، لكن قال في متنه: «لا يحل لمسلم -أو: مؤمن-».

○ رجال الإسناد:

١- علي بن عبدالله بن مبشر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥).

٢- الحسين بن عبدالله بن محمد بن سليمان، أبو عبدالله، الواسطي، ويعرف بالكوفي -أو: ابن الكوفي-، إمام مسجد العوام بن حوشب:

صدوق. قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي، وكان صدوقًا»[(٣)].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٨١٨).

(٢) وقع فيه: «الحسن»، وكذلك وقع في موضعٍ من مسند البزار (١٣٩٦) روى فيه عنه، فأشكل على الهيثمي، فقال في مجمع الزوائد (٣٢٣/١): «إلا أن شيخ البزار لم أر من ذكره، وهو الحسن بن عبدالله الكوفي»، ووقع كذلك عند ابن حجر في مواضع -كما سيأتي-، والصواب في اسمه ما في الأصل، وستأتي ترجمته.

(٣) تاريخ واسط (ص٢٢٠)، الجرح والتعديل (٥٨/٣)، علل ابن أبي حاتم (١٩٣١). تنبيه: أغرب ابن حجر في مختصر زوائد البزار (١٦/١)، فضعَّفه، لكنه وقع عنده باسم: «الحسن»، وكان عنده ما سبقت الإشارة إليه من عدم معرفة الهيثمي له، فيحتمل أنه ضعَّفه لأجل ذلك، غير أنه ذكره في تغليق التعليق (٣٩/٢)، والفتح (٨٢/١)، باسم «الحسن» -أيضًا-، وذكر أنه توبع، فلم يبقَ وجهٌ لتضعيف الحديث بضعفه -لو كان ضعيفًا-.

٣- النضر بن شُمَيل المازني، أبو الحسن، البصري، نزيل مرو، النحوي:

«ثقة ثبت»[١].

٤- فروة بن يونُس الكلابي، أبو يونُس، البصري:

«مقبول»[٢].

٥- عبدالكريم بن أبي المُخارق؛ قيس -وقيل: طارق-، أبو أمية، البصري، نزيل مكة، المعلم:

«ضعيف»[٣].

٦- مجاهد:

ثقة إمام. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرد فروة بن يونس به، وهو مقبول -أي: إن توبع، ولم يتابَع هنا-، وتفرد عبدالكريم بن أبي المخارق به -مع ضعفه- عن مجاهد في إمامته وشهرة حديثه وكثرة أصحابه الحفاظ. وقد ضعَّفه البزار بعبدالكريم -كما سيأتي نقله عنه-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالكريم بن أبي المُخارق؛ أبي أمية بالحديث عن مجاهد، عن ابن عمر، وتفرُّد فروة بن يونس عن عبدالكريم.

ووافق في ذلك -إجمالًا- البزارَ، فإنه قال: «لا نعلمه عن ابن عمر إلا من هذا الوجه، وعبد الكريم ليس بالقوي، وإنما يُكتَب مما ينفرد به...»[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٧١٣٥).

(٢) المصدر نفسه (٥٣٩٢).

(٣) المصدر نفسه (٤١٥٦).

(٤) كشف الأستار (٢/٢٠٣).

بابٌ في الغِيبَةِ والنَّمِيمَة

٢٧٨- قال الدارقطني في الأول[١]: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي -قراءةً عليه وأنا أسمع-، أنا أبو الحسن؛ علي بن الجعد، ثنا سفيان الثوري، عن علي بن الأقمر، عن أبي حذيفة، عن عائشة، قالت: حكيتُ إنسانًا[٢]، فقال النبي ﷺ: «**ما أُحِبُّ أني حكيتُ إنسانًا وأن لي كذا وكذا**».

قال لنا أبو القاسم: أُخبِرتُ عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين -أحدهما أو كلاهما[٣]-، قال: «اسمُ أبي حذيفة: سلمة بن (صُهَيبة)[٤]. وكان من أصحاب عبدالله بن مسعود»[٥].

غريبٌ من حديث أبي حذيفة؛ سلمة بن (صُهَيبة) الأرحبي، عن عائشة -أم المؤمنين-، تفرَّد به علي بن الأقمر عنه، ولا نعلم حدث به [عنه][٦] غير سفيان الثوري، وهو عندنا

---

(١) هذا الحديث هو الذي افتتح به الدارقطنيُّ كتابَ «الأفراد» -كما نصَّ ابن طاهر المقدسي في مقدمة الأطراف (١/١٦)-.

(٢) قال في النهاية (١/٤٢١): «أي: فعلت مثل فعله. يقال: حكاه وحاكاه. وأكثر ما يستعمل في القبيح المحاكاة».

(٣) كذا في الأصل ورواية العطار من طريق الدارقطني ورواية المخلص والكتاني عن البغوي، ووقع في الأطراف وراوية ابن الأبار من طريق الدارقطني: «كليهما». ولكلٍّ منهما وجه.

(٤) وقع في الأصل هنا وفي تعليقة الدارقطني: «صهيب»، وهو قولٌ فيه، إلا أن الصواب في نص كتاب الدارقطني هو المثبت من الأطراف -في كلام البغوي فقط، حيث اختصر تعليقةَ الدارقطني-، ومن رواية ابن الأبار والعطار من طريق الدارقطني -لكن اختصر ابنُ الأبار تعليقةَ الدارقطني-، ومن رواية المخلص عن البغوي، ومن مصادر قول ابن معين. ووقع في رواية الآبنوسي عن الكتاني عن البغوي: «صهيب»، لكن ضبَّب عليها ناسخ أصل مشيخة الآبنوسي [٩ب].

(٥) قول أحمد -محكيًّا عن أبي إسحاق السبيعي-: في العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٤٢٦٠)، وقول يحيى: في رواية الدوري (١٤٦٧، ٢٩٠٥، ٣١٢١)، ورواية ابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٣٨/ قطعة الكوفيين)، وحكاه ابنُ معين عند ابن أبي خيثمة عن الكوفيين.

(٦) سقط من الأصل ورواية ابن الأبار من طريق الدارقطني، وتمامه من الأطراف، ومن رواية الرشيد العطار من طريق الدارقطني.

بعلوٍّ عنه[١].

وأبو حذيفة هذا روى عن: علي بن أبي طالب، وعبدالله بن مسعود، وحذيفة بن اليمان، وعائشة -أم المؤمنين-.

روى عنه: أبو إسحاق السَّبيعي، وخيثمة بن عبدالرحمن (الجعفي)[٢]، وعلي بن الأقمر[٣].

○ التخريج:

أخرجه ابن الأبار في معجم أصحاب أبي علي الصدفي (ص١٥١) من طريق محمد بن الحسين بن محمد بن سعدون الموصلي،

ورشيد الدين العطار في نزهة الناظر في ذكر من حدث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر (ص٩٩)، والمزي في تهذيب الكمال (٢٩٤/١١)، والذهبي في معجم شيوخه (١٠٤/١)، وفي المعجم المختص (ص٤٣)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون،

كلاهما (ابن سعدون، وابن المأمون) عن الدارقطني، به، بمثله، إلا في لفظ: «أحب»، حيث قالا مكانه: «يسرُّني».

وهو عند أبي القاسم البغوي في أول حديث سفيان الثوري من الجعديات (١٧٣٦)، به، بمثله.

---

(١) وجه العلو هنا: أن بين الدارقطني والثوري في هذا الحديث رجلان، والأغلب أنه لا يصل إليه إلا بثلاث وسائط فأكثر.

(٢) وقع في الأصل: «النخعي»، وهو تحريف، والصواب المثبت من الأطراف، ورواية العطار من طريق الدارقطني، ومصادر ترجمة الراوي، وهو من رجال التقريب (١٧٧٣). وقد أخرج ابن منده في الصحابة لأبي سبرة النخعي -جد خيثمة-، قال ابن الأثير في أسد الغابة (١٣٥/٥): «قول ابن منده: «النخعي»، وهمٌ منه، وإنما هو الجعفي...، ولعله اشتبه عليه، فإن «النخعي» و«الجعفي» يشتبهان في الخط».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٨١٨).

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في التوبيخ والتنبيه (١٨٧)،

وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٣/٣٩٤)،

والمخلص في الجزء العاشر من المخلصيات -بانتقاء البقال- (٢٢)، وفي المجلس الأول من سبعة مجالس من أماليه (٢) -ومن طريقه الخطيب في تاريخ بغداد (١٥/١٠١)، والمزي في تهذيب الكمال (١١/٢٩٤)-،

وأبو حفص؛ عمر بن إبراهيم بن أحمد الكتاني المقرئ في جزء من الفوائد المنتقاة العوالي [٢أ] -ومن طريقه الآبنوسي في مشيخته (٤٧)، وابن طاهر المقدسي في مقدمة أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني (١/١٦)، ومسعود بن الحسن الثقفي في عروس الأجزاء (٥٩)، والمزي في تهذيب الكمال (١١/٢٩٤)-،

والبيهقي (١٠/٢٤٧) من طريق محمد بن إسماعيل الوراق،

وابن طاهر في مقدمة الأطراف (١/١٦)، والمزي في تهذيب الكمال (١١/٢٩٤)، من طريق عبيدالله بن محمد ابن سليمان ابن حبابة(١)،

وابن طاهر في مقدمة الأطراف (١/١٦) من طريق عبدالرحمن بن محمد بن أبي شريح،

وأبو طاهر السِّلَفي في المشيخة البغدادية (٢٥٦٥) من طريق عمر بن أحمد بن عثمان الواعظ -هو ابن شاهين-،

ثمانيتهم (أبو الشيخ، وأبو أحمد الحاكم، والمخلص، والكتاني، والوراق، وابن حبابة، وابن أبي شريح، وابن شاهين) عن أبي القاسم البغوي، به، بنحوه.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في ذم الغيبة (١٤٧)، وفي الصمت (٢٨٣)،

وأبو يعلى في معجمه (٢٥٦) -وعنه أبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (١٨٧)-،

والبيهقي في شعب الإيمان (٦٢٩٤) من طريق أحمد بن محمد بن منصور الحاسب،

ثلاثتهم (ابن أبي الدنيا، وأبو يعلى، والحاسب) عن علي بن الجعد، به، بنحوه.

---

(١) وهو راوي الجعديات عن البغوي.

وأخرجه ابن المبارك في مسنده (٢١)، وفي الزهد (٧٤٢)،

ووكيع في الزهد (٤٣٦) -وعنه أحمد (٢٥٦٨٩، ٢٥٦٩٠، ٢٦٣٤٧)، وهناد في الزهد (١١٨٩)، وعن هناد: الترمذي (٢٥٠٣)-،

وإسحاق بن راهويه (١٥٩٦)، وأحمد (٢٥٦٠٤)، عن عبدالرزاق،

وإسحاق (١٥٩٧)، وابن أبي خيثمة في تاريخه (٣٤٢/قطعة الكوفيين)، وأبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (٢٤٨/٢) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي، ثلاثتهم (إسحاق، وابن أبي خيثمة، والترمذي) عن أبي نعيم؛ الفضل بن دكين[١]،

وأحمد في المسند (٢٦١٩٩)، وفي العلل ومعرفة الرجال برواية عبدالله (٤٢٦١) -ومن طريقه الخرائطي في مساوئ الأخلاق (١٩٨)-، والترمذي (٢٥٠٢) عن محمد بن بشار، وابن أبي الدنيا في ذم الغيبة (٦٩)، وفي الصمت (٢٠٦) -ومن طريقه الخطيب البغدادي في الكفاية في معرفة أصول علم الرواية (٧٤)- عن أبي خيثمة، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٠٨٠) من طريق داود بن عمرو الضبي، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٢٩٥) من طريق محمد بن أبي بكر -هو المقدمي-، خمستهم (أحمد، ومحمد بن بشار، وأبو خيثمة، وداود بن عمرو، والمقدمي) عن عبدالرحمن بن مهدي،

وأبو داود (٤٨٧٥)، والترمذي (٢٥٠٢)، والخرائطي في مساوئ الأخلاق (١٩٥)، وأبو الشيخ في التوبيخ والتنبيه (١٨٨)، من طريق يحيى بن سعيد القطان،

ستتهم (ابن المبارك، ووكيع، وعبدالرزاق، وأبو نعيم، وعبدالرحمن، ويحيى) عن سفيان الثوري، به، بنحوه. إلا أن وكيعًا -في رواية أحمد- قال مرةً: «عن أبي حذيفة، أن عائشة حكت امرأةً عند النبي ﷺ...»، وقال مرةً: «عن عائشة، أنها حكت امرأة، فقال لها النبي ﷺ...»، ومرةً: «عن عائشة، أنها ذكرت امرأةً...»، وكاللفظ الأخير لأبي خيثمة -فقط- عن عبدالرحمن بن مهدي.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني في أخبار أصبهان (٢٤٨/٢) من طريق محمد بن إسماعيل الترمذي، عن أبي نعيم، عن مسعر -مقرونًا بسفيان-، عن علي بن الأقمر به، بنحوه.

---

(١) أطلق عليه إسحاق -كعادته-: «الملائي»، دون اسمٍ أو كنية.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم، البغوي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- علي بن الجعد:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥٨).

٣- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٤- علي بن الأقمر بن عمرو الهَمْداني، الوادِعي، أبو الوازِع، الكوفي:

«ثقة»[1].

٥- سلمة بن صُهيبة -ويقال: ابن صُهَيب، ويقال غير ذلك- الأرحبي، أبو حذيفة، الكوفي:

«ثقة»[2].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيح مع غرابته، وقد صحَّحه الترمذي، فقال عقب تخريجه من طريقين عن الثوري: «هذا حديث حسن صحيح».

ولم أقف لأبي حذيفة على تصريحٍ بالسماعِ من عائشة، لكنَّ ابن معين قال: «وقد سمع سلمة بن صهيبة من عائشة»[3].

لكن جاءت روايةُ أحمد عن وكيع، وروايةُ أبي خيثمة عن ابن مهدي، بصيغة الأنأنة، وبحكاية قصة عائشة -وإن ذُكِرَتْ عائشةُ في الإسناد بقصد ذلك، لا بقصد الرواية عنها-،

---

(١) تقريب التهذيب (٤٦٩٠).

(٢) المصدر نفسه (٢٤٩٨).

(٣) تاريخ الدوري عن ابن معين (٢٩٠٥).

فهاتان الروايتان مرسلتان، إلا أن بقيةَ الرواة عن وكيع وابن مهدي، وبقيةَ الرواة عن الثوري، يَصِلونه، ويجعلونه مسندًا إلى عائشة -رضي الله عنها-، بحكايتها قصَّتَها مع النبي ﷺ، فهذا محفوظٌ عن الثوري، ولعله كان يقصّر به ويجوّده، وفعل ذلك تلميذاه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن الأقمر بالحديث عن أبي حذيفة؛ سلمة بن صُهَيبة الأرحبي، عن عائشة، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن ابن الأقمر غير سفيان الثوري.

ووافقه في آخره ابن شاهين، قال: «تفرَّد به الثوريُّ عن علي بن الأقمر، وهو حديثٌ غريب»[١].

لكن جاءت روايةٌ عن أبي نعيم؛ الفضل بن دكين، قرن فيها مسعرًا بسفيان، كلاهما عن علي بن الأقمر، به، وهي رواية محمد بن إسماعيل الترمذي، عن أبي نعيم.

والترمذي «ثقة حافظ»[٢]، إلا أن الشأنَ في صحة الإسناد إليه، فقد أخرجه أبو نعيم الأصبهاني، عن الحسين بن محمد بن علي -هو الزعفراني، أحد الحفاظ[٣]-، قال: حدثنا محمد بن سليمان بن إسماعيل الأصبهاني -من أصل كتابه-، عن الترمذي، فساقه. ولم أعرف محمدًا هذا، ولم أجد له ذِكرًا سوى في هذا الموضع، بل ترجم له أبو نعيم في الأصبهانيين، فلم يورد في ترجمته شيئًا غيرَ هذا الحديث، فهو مجهول الحال على أحسن حال.

وأيًّا ما يكن، فإن الحديثَ محفوظٌ عن أبي نعيم، عن الثوري وحده، بلا ذكرٍ لمسعرٍ فيه، وقد مرَّ في التخريج أنه رواه عن أبي نعيمٍ كذلك الحافظان الإمامان: إسحاق بن راهويه، وأبو بكر بن أبي خيثمة. فبانَ أن ذِكرَ مسعرٍ عن أبي نعيم منكر.

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بذلك الدارقطني في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السِّلَفي (٣٦١/٢)، ولم ينسب الكلام إلى ابن شاهين، لكنَّه أسند الحديثَ من طريقه قبيل هذه التعليقة، ولابن شاهين كتاب معروفٌ في الأفراد وَصَلَنا بعضُه، والظاهر أن هذا النصَّ منه.

(٢) تقريب التهذيب (٥٧٣٨).

(٣) أخبار أصبهان (٣٣٦/١)، تاريخ الإسلام (٣٠١/٨).

٢٧٩- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، ثنا مقدام بن داوُد، ثنا علي بن معبد، ثنا وهب بن راشد، عن مالك بن دينار، عن ثابت البُنَاني، قال: دخلت على أنس بن مالك، فقلت: يا أبا حمزة، إني أريد أن أتكلَّم. قال: «تكلَّم يا أعمش»[١]. قال: قلت: ما بالنا إذا اجتمعنا جميعًا [تفرَّقنا و][٢]لم يَقُل أحدٌ في صاحبه إلا خيرًا، فإذا غاب كلُّ واحدٍ منا إلى مَنزِله لم يَألُ[٣] أن ينالَ من صاحبه؟ فقال لي أنس: «ويلَكَ يا أعمش، هذه كانت عَلامةَ المنافِقِين على عَهدِ رسول الله ﷺ».

غريبٌ من حديث مالك بن دينار، عن ثابت البُنَاني، عن أنس، تفرَّد به وهب بن راشد عنه[٤].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في ذم ذي الوجهين واللسانين (١١) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن إسماعيل الفارسي:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦٨).

٢- مقدام بن داود:

ضعيف فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٥).

٣- علي بن معبد بن شدَّاد الرَّقِّي، نزيل مصر:

---

(١) وقع في الأطراف: «دخلت على أنس، فقال: إني أريد أن أتكلم يا أعمش»، وفيه سقطٌ وتحريف، وصوَّبه المحقق في الحاشية من الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٣) كذا في الأصل مضبوطةً بضم اللام، ووقع في الرواية من طريق الدارقطني: «لم يُبالِ»، ولكلٍّ من القراءتين وجهٌ في المعنى.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٧٥٨)، واختصره، فلم يذكر إلا مطلعه، ولم يتبين من متنه شيء.

«ثقة فقيه»[١].

٤- وهب بن راشد الرَّقّي -ويقال: البصري-:

متروك. قال أبو حاتم والعقيلي: «منكر الحديث»، زاد أبو حاتم: «حدث بأحاديث بواطيل»، وقال ابن حبان: «يروي عن مالك بن دينار العجائب، لا تحل الرواية عنه ولا الاحتجاج به»، وقال ابن عدي: «ليس حديثه بالمستقيم، أحاديثه كلها فيها نظر»، وقال الدارقطني: «متروك»[٢].

٥- مالك بن دينار:

صدوق عابد. سبقت ترجمته في الحديث (١٧٨).

٦- ثابت البُنَاني:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لتفرد وهب بن راشد به عن مالك بن دينار، وقد عُلم أنه يروي البواطيل، خصوصًا عن مالك، فضلًا عما فيه من ضعف مقدام بن داود.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد وهب بن راشد بالحديث عن مالك بن دينار، عن ثابت البُنَاني، عن أنس.

---

(١) تقريب التهذيب (٤٨٠١).

(٢) المجروحين (٣/٧٥)، لسان الميزان (٨/٣٩٧).

٢٨٠- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو بكر النيسابوري، ثنا محمد بن يحيى، ثنا أزهر بن سعد، عن ابن عون، قال: جاء رجلٌ إلى محمد بن سيرين، فقال: يا أبا بكر، [إني قد][1] اغتبتُك، فاجعلني في حِلّ؟ قال: «أنا لا أُحِلُّ ما حَرَّم الله»[2]. / [١٢٣ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٢١٢) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن سعد في الطبقات (٧/٢٠٠)،

وأبو الشيخ الأصبهاني في التوبيخ والتنبيه (١٨٢)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢/١٢١)، من طريق الفضل بن العباس،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢/٢٦٣)، والبيهقي في شعب الإيمان (٦٣٧١) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٢١٣)-، من طريق محمد بن يونس الكديمي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٢١٣) من طريق سليمان بن قريش،

أربعتهم (ابن سعد، والفضل، والكديمي، وابن قريش) عن أزهر، به، بنحوه.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في مشيخته (٤٩)، والجصاص في أحكام القرآن (٥/٢٩١)، من طريق يزيد بن مرة الذراع،

والدينوري في المجالسة وجواهر العلم (٦٦٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٢١٣)- من طريق محمد بن عبدالله الأنصاري،

كلاهما (يزيد بن مرة، والأنصاري) عن ابن عون، به، بنحوه.

وأخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٢/٦٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣/٢١٢)- عن سعيد بن أسد، عن ضمرة بن ربيعة، عن ابن شوذب، عن أيوب،

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) لم يقع هذا الأثر في الأطراف، لكونه من كلام الإمام ابن سيرين، على خلاف شرط الكتاب.

والخرائطي في مساوئ الأخلاق (١٨٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٢/٥٣)- من طريق محمد بن عبدالعزيز الرملي، والثعلبي في تفسيره (٢٨١١) من طريق هارون بن معروف، كلاهما (الرملي، وهارون) عن ضمرة، عن ابن شوذب،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٦٣/٢) من طريق أبي عمير -هو ابن النحاس الرملي-، عن ضمرة،

ثلاثتهم (أيوب، وابن شوذب، وضمرة) عن ابن سيرين، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- أبو بكر النيسابوري:

ثقة حافظ متقن فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٢- محمد بن يحيى بن عبدالله بن خالد بن فارس بن ذؤيب الذهلي، النيسابوري:

«ثقة حافظ جليل»[1].

٣- أزهر بن سعد الباهلي، أبو بكر، البصري، السَّمَّان:

«ثقة»[2].

٤- ابن عون:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥٢).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني صحيحٌ مقطوعٌ على ابن سيرين.

وقد رواه غيرُ أزهر عن ابن عون، وجاء من رواية غير ابن عون عن ابن سيرين، لكن اضطرب فيه ضمرةُ بنُ ربيعة -وهو «صدوق يهم قليلًا»، كما مرَّ في الحديث (٢٢)-، فرواه مرةً عن ابن شوذب، عن أيوب، عن ابن سيرين، ومرةً بإسقاط أيوب، ومرةً عن ابن سيرين مباشرةً -بإسقاط ابن شوذب وأيوب معًا-.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٣٨٧).

(٢) المصدر نفسه (٣٠٧).

وأيًّا ما كان الصحيح من حديث ضمرة، فالحكاية ثابتةٌ عن ابن سيرين من رواية ابن عون.

○ حكم الدارقطني:

لم يحكم الدارقطني على هذا الأثر بشيء، والذي يظهر أنه لم يورده أصالةً على شرط كتابه، وإنما تبعًا لحديثٍ في الباب، أو في ختام إملاء أحد الأجزاء، أو نحو ذلك. والله -تعالى- أعلم.

بابٌ في المُتَشَبِّهِين بِالنِّسَاء

٢٨١- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا بدر بن الهيثم، ثنا أبو سعيد الأشج، ثنا يعقوب بن حيَّان القيسي[(١)]، عن عبدالرحمن بن إسحاق، عن نافع، قال: كان ابنُ عُمر وعبدُالله بن عَمرٍو عند بئر[(٢)] المطلب، إذْ أقبلت امرأةٌ تسوق غنمًا، متنكّبةً قوسًا، فقال عبدالله بن عَمرو[(٣)]: «أرجلٌ أنتَ أم امرأة؟». فقالت: امرأة. فالتَفَتَ إلى[(٤)] ابنِ عُمر، فقال: «إنَّ الله -تعالى- لَعَنَ على لِسَانِ نَبِيّه ﷺ الإماءَ[(٥)] المُتَشَبِّهاتِ بِالرِّجالِ مِن النِّساء، والمُتَشَبِّهين مِن الرِّجالِ بِالنِّساء».

غريبٌ من حديث نافع، عن عبدالله بن [عُمر، وعبدالله بن][(٦)] عَمرو بن العاص، تفرَّد به عبدالرحمن بن إسحاق؛ أبو شيبة، ولم يروه عنه غير يعقوب بن حيَّان، ولا أعلم حدث به عنه غير أبي (سعيد)[(٧)] الأشج[(٨)].

---

(١) وقع في مطبوعة جزء شيخ الدارقطني: «العيسي»، وهي في أصله الخطي [٢٨٠أ] أقرب إلى المثبت.

(٢) وقع عند شيخ الدارقطني: «بني».

(٣) وقع عند شيخ الدارقطني: «عمر»، وهو خطأ من النسَّاخ.

(٤) ضبطها الناسخ بتشديد آخرها: «إليَّ»، وكذلك أعجمها ياءً محققُ جزء شيخ الدارقطني، والصواب أنها: «إِلَى»، أي: أن عبدَالله بن عَمرو التفتَ إلى ابن عُمر، فقال -أي: ابن عَمرو-:...

(٥) كذا في الأصل، وبنحوه في حاشية المجلس التاسع عشر من أمالي ابن عساكر [١٦٦أ]، ووقع عند شيخ الدارقطني: «نبيه الأُمِّي ﷺ»، فإن كان الصوابُ الأخيرَ، فيحتمل أن من أثبتها «الإماء» قرأها على رسم: «الإمَى»، وهو رسمٌ معروفٌ عند القدماء للكلمات الممدودة.

(٦) سقط من الأصل، ووقعت العبارة في الأطراف: «غريب من حديث نافع عنهما»، أي: عن ابن عُمر، وابن عَمرو. وقد أورد صاحبُ الأطراف الحديثَ في مسند ابن عُمر، وهذا يؤيد أن ابنَ عُمر مذكورٌ في عبارة الدارقطني. ويُؤخذ عليه عدمُ إيراد الحديث في مسند عبدالله بن عَمرو -ولو إحالةً-، خصوصًا أن المتنَ المرويَّ فيه إنما هو من حديثه، وكذلك جعله ابنُ المحب الصامت من حديث ابن عَمرو في تعليقته المنقولة على حاشية المجلس التاسع عشر من أمالي ابن عساكر [١٦٦أ]. وسيأتي في الحديث (٢٨٣) أن صاحب الأطراف أعاد حديثًا في مسندَين لكونه جاء عن صحابيَّين في روايةٍ واحدة.

(٧) وقع في الأصل: «سعد»، والصواب المثبت من الإسناد، والأطراف، ومصادر التخريج والترجمة.

(٨) أطراف الغرائب والأفراد (٣٣١٨)، المجلس التاسع عشر من أمالي ابن عساكر [١٦٦أ].

○ التخريج:

هو عند بدر بن الهيثم -شيخ الدارقطني- في جزء من حديثه -برواية عيسى بن علي بن عيسى الوزير عنه- (٦)، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- بدر بن الهيثم:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٥).

٢- أبو سعيد الأشج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٨).

٣- يعقوب بن حيَّان القيسي:

مجهول العين. لم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث.

٤- عبدالرحمن بن إسحاق، أبو شيبة:

ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٢).

٥- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر جدًّا، لتفرُّد يعقوب بن حيان به مع جهالة عينه. ويؤكد نكارتَه أني لم أجد في غيره روايةً لعبدالرحمن بن إسحاق عن نافع، وعلى فرض وجودها فتفرُّد عبدالرحمن به -مع ضعفه- عن نافع -مع كونه ثقةً مشهورًا حَفِظَ الأثباتُ حديثه، وروى عنه كبار الحفاظ-، هو تفرُّدٌ مستنكر.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن إسحاق؛ أبي شيبة بالحديث عن نافع، عن عبدالله بن عُمر، وعبدالله بن عَمرو بن العاص، وتفرُّد يعقوب بن حيَّان عن أبي شيبة، وذكر أنه لا يعلم حدث به عن يعقوب غيرُ أبي سعيد الأشج.

بابٌ: لا يُقَال: خَبُثَت نفسي

٢٨٢- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، ثنا محمد بن يزيد -أخو كرخويه-، ثنا أبو عامر، ثنا زَمْعة، عن بُدَيل، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «**لا يقولَنَّ أحدُكم: خَبُثَت نفسِي. ولكِن ليَقُل: لَقِسَت**(١) **نفسِي**».

غريبٌ من حديث بُدَيل بن ميسرة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة، وهو غريبٌ من حديث زَمْعة بن صالح، عن بُدَيل، تفرَّد به محمد بن يزيد -أخو كرخويه-، عن أبي عامر العَقَدي، عنه(٢). / [١٢٤أ]

○ **التخريج:**

رواه زمعة بن صالح، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: زمعة بن صالح، عن بديل بن ميسرة، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة:

أخرجه أبو يعلى في مسنده (٥٨٥٤)، ومعجمه (٣٣) -وعنه ابن عدي في الكامل (٧٤٥١)-،

والقفال في شمائل النبوة (٧٣٩) عن أبي بكر الباغندي،

كلاهما (أبو يعلى، والباغندي) عن محمد بن يزيد -أخي كرخويه، وقال الباغندي: أخو شاذان-، به، بمثله.

الوجه الثاني: زمعة بن صالح، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة:

علَّقه الدارقطني في العلل (٤/٤١٨) عن بندار -هو محمد بن بشار-، عن أبي عامر، به، ولم يسق متنه.

---

(١) قال في النهاية (٤/٢٦٣): «أي غَثَت. واللقس: الغثيان، وإنما كره «خبثت» هربًا من لفظ الخبث والخبيث».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥١٥٧).

الوجه الثالث: زمعة بن صالح، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة:

علَّقه ابن عدي (١٦٢/٥) عن زمعة -ولم يذكر الراوي عنه-، به، ولم يسق متنه.

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن إسماعيل القاضي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

٢- محمد بن يزيد، أبو بكر، الواسطي، يعرف بأخي كرخويه:

ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني: «حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، حدثنا محمد بن يزيد الواسطي، يعرف بأخي كرخويه، وكان من الثقات»، وقال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[1].

٣- أبو عامر العَقَدي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧٠).

٤- زَمْعة بن صالح الجَنَدي، أبو وهب، اليماني، نزيل مكة:

«ضعيف»[2].

٥- بُدَيْل بن ميسرة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٧).

٦- سعيد بن المسيّب:

أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف زمعة، وقد اختُلف عن الراوي عنه -أبي عامر

---

(١) الثقات (١٠٣/٩)، الصفات، للدارقطني (٣٨)، علل الدارقطني (٤٢٤/٧)، تاريخ بغداد (٥٩٤/٤)، تاريخ الإسلام (١٢٥٥/٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٠٣٥).

العقدي- في شيخ زمعةَ فيه، فجعله محمدُ بنُ يزيد -أخو كرخويه-: بديلَ بنَ ميسرة، وجعله بندارٌ: الزهريَّ.

وقد حكى الدارقطنيُّ هذا الخلاف عن أبي عامر، فقال -حين ساق قولَ بندار-: «وهو أشبه بالصواب»[١]. ويتأيَّد هذا الترجيح بأمرين:

١- أن الحديث معروفٌ عن الزهري بأوجهٍ أخرى، قد رواه أصحابُه، واختلفوا عنه فيه[٢]، وهو في الصحيحين من حديثه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه[٣]. وأما بُديل، فلا يُعرَف الحديثُ عنه لا بهذا الإسناد ولا بغيره.

وعليه، فرواية زمعة للحديث عن الزهري -وإن خالف فيه عنه- أقربُ إلى الصحة -نسبيًّا-، لأنه لم يُنشئ فيها حديثًا لا وجود له، بل روى ما رواه الناس، وإنما لم يروه كروايتهم.

٢- أن بندارًا بصريٌّ كالشيخ المختَلَفِ عنه -أبي عامر العقدي-، وأما محمد بن يزيد -أخو كرخويه-، فواسطي، وبلديُّ الرجل أضبطُ لحديثه من الغرباء في الجملة.

وقد علَّقه ابن عدي عن زمعة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، وهذا أقرب من الوجهين السابقين، لأنه قد رواه سفيان بن حسين، والنعمان بن راشد، عن الزهري، كذلك[٤]، لكني لم أجد هذا الوجه مسندًا عن زمعة، ولم أعرف الراويَ عنه، وقد حكاه ابن عدي عنه بصيغة «رُوي».

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن يزيد -أخي كرخويه- بالحديث عن أبي عامر العَقَدي عن زَمْعة بن صالح، عن بُدَيل بن ميسرة، عن سعيد بن المسيّب، عن أبي هريرة.

---

(١) العلل (٤/٤١٨).

(٢) انظر: السنن الكبرى، للنسائي (٩/٣٨٦)، علل الدارقطني (٦/٢٥٨، ٨/٢٠١)، التمهيد (١٩/٤٨).

(٣) صحيح البخاري (٦١٨٠)، صحيح مسلم (٢٢٥١).

(٤) أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٨٢٢) وغيرُه من طريق سفيان، وابن أبي الدنيا في الصمت (٣٦١) وغيرُه من طريق النعمان.

ووافقَ في غرابة حديث بديل -إجمالًا- ابنَ عدي، إذ قال: «لا أعرفه عن بديل، عن سعيد بن المسيّب، إلا من هذا الوجه»[1].

(١) الكامل (١٦٢/٥).

بابٌ: الأَرْواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَة

٢٨٣- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا محمد بن مخلد، وأحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، قالا: ثنا أحمد بن الحجَّاج بن الصلت، ثنا علي بن ثابت، ثنا قيس، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن علي، رفعه، قال: «**الأرواحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَة، [فما تَعَارَفَ مِنها ائتَلَف، وما تَنَاكَرَ مِنها اختَلَف]**[(١)]».

و: ثنا قيس، عن أبي إسحاق، عن مُرَّة، عن عبدالله، عن النبي ﷺ، **مثله**.

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن مُرَّة بن شراحيل، عن عبدالله، ومن حديث حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطُّفَيل؛ [عامر بن واثلة][(٢)]، عن علي -مرفوعَيْن-، تفرَّد (بهما)[(٣)] علي بن ثابت العطار، عن قيس بن الربيع، ولا أعلم حدث بهما عنه غيرَ أحمد بن الحجَّاج[(٤)].

○ **التخريج:**

تضمَّنت رواية الدارقطني حديثين:

أولًا: حديث علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-:

رواه حبيب بن أبي ثابت، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن علي، مرفوعًا:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

---

(١) مكان ما بين المعقوفين في الأصل: «مثله»، أي: مثل متن الحديث السابق، وهو حديث أبي هريرة عند تمام في العاشر من فوائده (٦١١)، وقد نقلتُ بقيةَ المتن كما هي منه.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٣) وقع في الأصل: «به»، والسياق يقتضي التثنية، وقد جاءت الإشارة إلى الحديثين بالتثنية في العبارة التالية.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٤٨، ٣٨٥٤) -أورد حديثَ عبدالله بن مسعود في مسند علي، ثم أعاده في مسنده-.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن علي، موقوفًا:

أخرجه الخرائطي في اعتلال القلوب (٤٥٩) من طريق أبي داود الطيالسي، عن قيس بن الربيع، به[١]، بمثله.

وأخرجه ابن حبان في روضة العقلاء (ص١٠٧) من طريق محمد بن كثير، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٥١٩٩)، وحلية الأولياء (٦٧/٥)، من طريق يحيى بن يمان، كلاهما (ابن كثير، وابن يمان) عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، به، بمثله، إلا أن ابن يمان جعله من حديث أبي الطفيل، عن النبي ﷺ.

ثانيًا: حديث عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-:

رواه أبو إسحاق السبيعي، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن مُرَّة بن شراحيل، عن عبدالله بن مسعود، مرفوعًا:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن مُرَّة بن شراحيل، عن عبدالله بن مسعود، موقوفًا:

أخرجه مسدد -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥٥٨٠)، والمطالب العالية (٣٤٣٥)- عن يحيى -هو ابن سعيد القطان-، والطبراني في المعجم الكبير (٨٩١٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٨٩١٢)، من طريق محمد بن كثير، كلاهما (القطان، ومحمد بن كثير) عن شعبة، عن أبي إسحاق، به[٢]، بمثله.

---

(١) وقع فيه: «حبيب بن أبي حبيب»، وهو تحريف، فإن قيسًا معروف بالرواية عن حبيب بن أبي ثابت، وحبيب كذلك عن أبي الطفيل، ولم أجد من يُنسب «حبيب بن أبي حبيب» يروي عنه قيس، أو يروي عن أبي الطفيل.

(٢) وقع في رواية القطان في إتحاف الخيرة: «أبو إسحاق، عن عمرو -أو: مُرَّة-»، ووقع فيها في المطالب العالية: «أبو إسحاق، عن عمرو بن مرة». وتصرَّف محقّق الأول، فصوَّب الإسناد من الثاني، لكنه جعله: «عن عمرو، عن مُرَّة». ويظهر -والله أعلم- أن ما في إتحاف الخيرة هو الأصوب، وكأنّ شعبة كان يشك في شيخ أبي إسحاق في هذا الأثر، وقد تبيَّن بمتابعة محمد بن كثير أن شيخه فيه: مُرَّة، لا عمرو.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن مخلد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٢- أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١١٢).

٣- أحمد بن الحجاج بن الصلت الأسدي، أبو العباس:

ضعيف جدًّا. أورد له الذهبيُّ حديثًا رواه بإسنادٍ نظيف، وذكر أنه هو آفته، قال: «والعجب أن الخطيب ذكره في تاريخ بغداد، ولم يضعفه، وكأنه سكت عنه لانهتاك حاله»، وتعقَّب الذهبيُّ ابنَ الجوزي في تحسين هذا الحديث، وقال: «بل هو باطل»، قال: «ابن الصلت هذا فيه جهالة، والآفة منه، وما رأيتُ لأحدٍ فيه كلامًا»، وقال ابن حجر: «ضعيف جدًّا»، وعصَّب به نكارةَ حديثٍ آخر[1].

٤- علي بن ثابت الكوفي، الدهَّان، العطار:

«صدوق»[2].

٥- قيس بن الربيع:

صدوق تغيَّر لما كبر، وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه، فحدَّث به. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٦- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٧- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

---

(١) تاريخ بغداد (١٨٨/٥)، تلخيص العلل المتناهية (ص٣١٧)، ميزان الاعتدال (١١٨/١)، التلخيص الحبير (٣٠٧٦/٦).

(٢) تقريب التهذيب (٤٦٩٧).

٨- مُرَّة بن شراحيل الهَمْداني، أبو إسماعيل، الكوفي، يقال له: مُرَّة الطيِّب: «ثقة عابد»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أحمد بن الحجاج بن الصلت، وتفرُّده برفع الحديث بهذين الإسنادين.

وقد تبيَّن من التخريج أنه أدَّى بشيخه علي بن ثابت -وهو «صدوق»- إلى مخالفة أبي داود الطيالسي في حديث علي، حيث رواه أبو داود -وهو «ثقة حافظ»، كما مرَّ في الحديث (١٣٣)-، عن قيس بن الربيع، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عن علي، موقوفًا. ولا شك أن رواية أبي داود أصحُّ عن قيس، لثقة أبي داود وحفظه.

وهذا الوجه محفوظٌ عن حبيب بن أبي ثابت، إذ هو الذي رواه سفيان الثوري -في إمامته وحفظه- عنه، قال الدارقطني: «والصحيح موقوف»[٢].

وفي شأن رواية الثوري الموقوفة هذه، فإن راويها عنه هو محمد بن كثير -وهو «ثقة»[٣]-، وقد خالفه يحيى بن يمان -الذي مرَّ في الحديث (٢١٠) أنه «صدوق يخطئ كثيرًا»-، فرواه عن الثوري، عن حبيب، عن أبي الطفيل، عن النبي ﷺ، جاعلًا إياه من مسند أبي الطفيل.

وقد استغرب أبو نعيم الأصبهاني روايةَ ابن يمان، قال: «غريبٌ من حديث حبيب وسفيان، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»[٤]، وظاهرٌ أن هذا الوجه من أغلاط ابن يمان التي عُرف بها، والراجح عن الثوري ما رواه محمد بن كثير -في ثقته-.

ومما يلاحظ أن الدارقطنيَّ لما ساق في العلل الخلافَ عن حبيب بن أبي ثابت، أورد رواية قيس بن الربيع مرفوعةً فقط، وكأنَّه أخذها عن هذا الإسناد الذي أسنده في الأفراد،

---

(١) المصدر نفسه (٦٥٦٢).

(٢) العلل (١٢٠/٢).

(٣) تقريب التهذيب (٦٢٥٢).

(٤) حلية الأولياء (٦٧/٥).

والواقع أن قيسًا يرويه موقوفًا -كرواية الثوري- في رواية الطيالسي عنه، وهي الأصح عن قيس -كما سبق-.

وأما حديث أبي إسحاق، عن مُرَّة، عن عبدالله بن مسعود، فإني لم أجد عن قيس روايةً سوى ما أخرجه الدارقطني هنا، ولا يبعد أنه يرويه موقوفًا كما روى حديث حبيب بن أبي ثابت.

ووقف الحديث هو الصواب عن أبي إسحاق، فقد رواه كذلك شعبة بن الحجاج -في ثقته وجلالته-[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن ثابت العطار بالحديث عن قيس بن الربيع، عن أبي إسحاق السبيعي، عن مُرَّة بن شراحيل، عن عبدالله، مرفوعًا، وبتفرُّده بالحديث عن قيس بن الربيع، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطُّفَيل؛ عامر بن واثلة، عن علي، مرفوعًا، وذكر أنه لا يعلم حدث بهما غير أحمد بن الحجاج عن علي بن ثابت.

---

(١) قال أبو نعيم الأصبهاني بعد أن أسند رواية شعبة: «كذا في كتابي عنه؛ موقوف، ومشهورُهُ: شعبة، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعًا». والظاهر أنهما حديثان كانا عند شعبة، وقد تبين في التخريج أن محمد بن كثير -راوي الموقوف عن شعبة- لم ينفرد به عنه، علمًا بأن محمد بن كثير قد روى عن شعبة حديثَ أبي هريرة -أيضًا-.

كتاب البر والصلة

بابٌ في حَقِّ الوَالِدَيْن

٢٨٤- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو جعفر؛ أحمد بن إسحاق بن البهلول، حدثني أبي،

[و][١] ثنا أبو بكر؛ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول، ثنا جَدِّي: إسحاق بن البهلول، [حدثني أبي][٢]، عن محمد بن يونُس بن خَبَّاب، عن يونُس بن خَبَّاب، عن يزيد التيمي، عن زيد بن أرقم: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَن أَصبَحَ والِدَاهُ راضِيَيْن عنه أَصبَحَ وله بابانِ مَفتُوحانِ مِن الجنَّة، ومَن أَمسَى [٣] والِدَاهُ راضِيَيْن عنه أَمسَى وله بابان مَفتُوحانِ مِن الجنَّة. ومَن أَصبَحَا ساخِطَيْن عليه أَصبَحَ له بابانِ مَفتُوحانِ مِن النار، ومَن أَمسَيَا ساخِطَيْن عليه أَمسَى له بابانِ مَفتُوحانِ مِن النار، وإن كان واحِدًا فواحِدًا**». فقيل: وإن ظَلَمَاه؟ قال: «**وإن ظَلَمَاه، وإن ظَلَمَاه**[٤]».

غريبٌ من حديث يزيد بن حَيَّان التيمي، عن زيد بن أرقم، تفرَّد به يونُس بن خَبَّاب عنه، ولم يروه عنه غيرُ ابنه: محمد بن يونُس، تفرَّد به البهلول بن حسَّان عنه[٥].

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في البر والصلة (١١٢) من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، عن أحمد بن إسحاق بن البهلول، به[٦]، بمثله، لكن سقطت عنده جملة:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، ولا بد منه، إذ المذكور بعده شيخٌ للدارقطني، وقد مرَّ مثل هذين الإسنادين بعطفهما في الحديث الماضي برقم (٢٢٩).

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، ولا بد منه، وتمامه من تعليق الدارقطني أدناه، ومصادر رواية شيخه يوسف بن يعقوب.

(٣) وقع في الأصل هنا: «و»، وهي مقحمة خطأً، بدلالة نصب «راضيين» الآتية، ولو ثبتت الواو كان موقعها الرفع على الخبرية، وقد تكرَّر نحوُ هذه العبارة في الحديث بلا واو، ولم تقع الواو في الرواية من طريق الدارقطني.

(٤) كتب الناسخ فوق الجملة الثانية: «صح»، لتأكيد صحة تكرارها.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٢١٢٣).

(٦) سقط عنده ذِكر البهلول بن حسان -والد إسحاق بن البهلول-، ولا بد من ذِكره -كما مضى

«ومن أمسيا ساخِطَيْن...».

وهو عند أبي بكر؛ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول -شيخ الدارقطني- في مجلس من أماليه -برواية أحمد بن محمد بن أحمد المعروف بابن المُتَيَّم عنه- [٨ب]، به، بالجملة الأولى منه فقط، مع تقديمٍ وتأخير.

وأخرجه ابن شاهين في الترغيب في فضائل الأعمال (٢٩٠) عن يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول، به، بالجملة الأولى منه فقط، مع تقديمٍ وتأخير.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن إسحاق بن البهلول، أبو جعفر:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٢- إسحاق بن البهلول بن حسان:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٣- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول، أبو بكر:

ثقة جليل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢٩).

٤- البهلول بن حسان:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٥- محمد بن يونُس بن خَبَّاب:

مجهول العين. لم أجد راويًا عنه سوى البهلول بن حسان، ولم أقف فيه على جرحٍ ولا تعديل.

٦- يونُس بن خَبَّاب الأسيدي مولاهم، الكوفي:

صدوق يخطئ، ورمي بالرفض. سبقت ترجمته في الحديث (٣١).

في تعليقةٍ سابقة-، فقد ذكر الدارقطنيُّ في تعليقته أن البهلول هو راويه عن محمد بن يونس. وكذا سقط عند ابن الجوزي ذِكر يونس بن خباب، ولعله سبق نظر من نسب ابنه.

٧- يزيد بن حيان التيمي، الكوفي:

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرُّد محمد بن يونس بن خباب به مع جهالته، وتفرد أبيه به مع لينه، فضلًا عن أني لم أقف ليونس على روايةٍ عن يزيد التيمي سوى هذه، ولم أرَ في طُرقها سماعًا له منه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يونُس بن خَبَّاب بالحديث عن يزيد بن حَيَّان التيمي، عن زيد بن أرقم، وتفرُّد محمد بن يونُس بن خَبَّاب عن أبيه، وتفرُّد البهلول بن حسان عن محمد بن يونُس.

(١) تقريب التهذيب (٧٧٠٦).

٢٨٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب، ثنا أحمد بن محمد بن بكر، ثنا محمد بن عبدالواهب، ثنا الزِّنجيُّ بن خالد، عن إسماعيل بن أُمَيَّة، عن نافع، عن ابن عمر، قال: أمرني عمرُ أن أُطَلِّقَ امرَأَتي، فأتيتُ النبيَّ ﷺ، فقلت: يا رسول الله، إنَّ أبي يَأمُرُني أن أُطَلِّقَ امرَأَتي؟ قال: «**طَلِّقْها يا عَبدَالله**».

غريبٌ من حديث إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به مسلم بن خالد -الزِّنجي- عنه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا بهذا الإسناد[1]. / [١٢٦أ]

○ التخريج:

رواه مسلم بن خالد، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: مسلم بن خالد، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، أن ابن عمر:

أخرجه أبو العباس الأصم في الثاني من حديثه (٣) من طريق عقبة -هو ابن علقمة المعافري-، عن مسلم بن خالد، به، ولفظه: عن نافع، أن ابن عمر جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: إن أبي أمرني أن أطلق امرأتي؟ قال: «طلقها يا عبدالله».

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٨٠).

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٢١)، ولم يورد العبارةَ الأخيرة، ووقع عنده تحريفٌ شديدٌ في متن الحديث، فقد جاء فيه: «أن ابن عمر طلق امرأته... الحديث»، ولم يَذكُر في ترجمة «إسماعيل بن أمية عن نافع» سوى هذا الحديث وثلاثة أحاديثَ أخرى بمتونٍ مغايرة، فتعيَّن أن رابعها محرَّفٌ عمَّا في الأصل. ويؤكد ذلك أن المتنَ الذي في الأطراف رُوي من غير طريق مسلم بن خالد، عن إسماعيل بن أمية، به، أخرجه الدارقطنيُّ نفسُه في سننه (٣٩٠٩) من طريق سعيد بن مسلمة، عن إسماعيل، فلو صحَّ ما في الأطراف ما كان للحكم بتفرُّد مسلم بن خالد وجهٌ.

٢- أحمد بن محمد بن بكر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٨٠).

٣- محمد بن عبدالواهب:

ثقة يُغرب. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٠).

٤- مسلم بن خالد المخزومي مولاهم، المكي، المعروف بالزِّنجي:

«فقيه صدوق كثير الأوهام»[١].

٥- إسماعيل بن أمية:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٤).

٦- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين مسلم بن خالد، على أنه اختُلف عنه فيه:

* فقال محمد بن عبدالواهب الحارثي عنه، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر،

* وقال عقبة بن علقمة عنه، عن عبيدالله بن عمر، عن نافع، أن ابن عمر...، فجعل مكان إسماعيل: عبيدَالله، وأرسل الحديث.

وقد مرَّ في حال عقبة بن علقمة -في الحديث (١٦٩)- أنه «صدوق، لكن كان ابنه محمد يُدخِل عليه ما ليس من حديثه»، وأن له مناكير عن الأوزاعي، ويروي عنه الحارثُ بنُ سليمان مناكير. وليس هذا الحديث من روايته عن الأوزاعي، ولا من رواية ابنه محمدٍ أو الحارثِ بن سليمان عنه، فالظاهر أنه فيه باقٍ على أصل صدقه.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٦٢٥).

وأقرب الأمر أن في الحديث اضطرابًا من مسلم بن خالد، فإنه -كما مرَّ في حاله- «كثير الأوهام».

ولم أجد الحديثَ من حديث نافع؛ لا من رواية إسماعيل بن أمية، ولا من رواية عبيدالله بن عمر، فهو منكرٌ عن ثلاثتهم جميعًا -فيما يظهر-.

وإنما يُعرَف الحديثُ من حديث ابن أبي ذئب، عن خاله، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، وهذا إسنادٌ حسنٌ مخرَّجٌ في السنن، وقد صحَّحه الترمذيُّ وابنُ حبان والحاكم[1].

ومسلم بن خالد من الرواة عن ابن أبي ذئب[2]، فلا يبعد أنه سمع منه حديثَ حمزة، ثم تداخلت عليه الأحاديث، فرواه من حديث نافع، ولم يضبطه -مع ذلك-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مسلم بن خالد -الزنجي- بالحديث عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

---

(١) سنن أبي داود (٥١٣٨)، سنن الترمذي (١١٨٩)، السنن الكبرى، للنسائي (٥٦٣١)، سنن ابن ماجه (٢٠٨٨)، صحيح ابن حبان (٤٢٦، ٤٢٧)، المستدرك (١٩٧/٢، ١٥٢/٤).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٥١٠/٢٧).

بابٌ في الأولاد[١]

٢٨٦- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو الحسن؛ علي بن عبدالله بن مبشر بن دينار -بواسط-، ثنا محمد بن كثير -ابن بنت يزيد بن هارون-، ثنا سرور بن المغيرة، عن سليمان التيمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن كان[٢] له ثلاثُ بنات، يعولهنَّ ويرحمهنَّ، فله بهنَّ الجنة**».

غريبٌ من حديث أبي المعتمر؛ سليمان بن طرخان التيمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، تفرَّد به سرور بن المغيرة بن زاذان -وهو ابن أخي منصور بن زاذن- عنه، ولم يروه عنه غيرُ[٣] محمد بن (كثير)[٤] [٥]. / [١٢٦ب]

○ التخريج:

رواه سليمان التيمي، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سليمان التيمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر:

أخرجه الحسن بن محمد الخلال في ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ومن لم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد (٦)،

وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد (٤/٨٠) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون،

كلاهما (الخلال، وابن المأمون) عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) عقد المرتِّب قبل هذا الباب بابًا «فيمن يُعتِق والده»، وأورد فيه حديثًا من الأفراد، لكن وقع في النسخة نسبته إلى الجزء الثامن، والواقع أنه مع تعليق الدارقطني عليه ثابتٌ في الجزء الثاني (٩)، فالظاهر أن رقم الجزء تحرَّف على الناسخ.

(٢) وقع في إحدى نسختَي الأطراف: «كُنَّ»، ووقع كما في الأصل في حاشية النسخة الأخرى بخطٍّ مختلف. وكلا الوجهين صحيح.

(٣) وقع في الأطراف بدل: «ولم يروه عنه غير»: «وتفرد به».

(٤) وقع في الأصل: «المنكدر»، وهو سهو، والصواب المثبت من الإسناد أعلاه، والأطراف.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (١٧٠٣).

وأخرجه أبو الفتح الأزدي في ذكر اسم كل صحابي ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث (ص١٤٧)،

وابن الفاخر الأصبهاني في موجبات الجنة (٢٤٠) من طريق الحسن بن الحسين بن علي بن العباس -هو النوبختي-،

كلاهما (الأزدي، والنوبختي) عن علي بن عبدالله بن مبشر، به، بمثله لابن العباس، وقال الأزدي في لفظه: «من عال ابنتين أو أختين حتى يفنيهما أدخل الجنة»، وسمَّى شيخَ ابنِ مبشر: أحمدَ بنَ كثير.

وأخرجه أسلم بن سهل الواسطي -بحشل- في تاريخ واسط (ص٨٣)،

والبزار (١٩٠٨/كشف الأستار)،

كلاهما (أسلم، والبزار) عن محمد بن كثير، به، بنحوه، وله عندهما تتمة.

الوجه الثاني: سليمان التيمي، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس:

أخرجه الترمذي (١٩١٧)، وابن أبي الدنيا في العيال (٨٧، ٦١٢)، والحارث في مسنده (٩٠٣/بغية الباحث)، وأسلم بن سهل في تاريخ واسط (ص٩٠)، وأبو يعلى -كما في المطالب العالية (٢٥٥٦/٤)، وعنه ابن عدي (٥٢٦٠)-، وابن حبان في المجروحين (٢٤٣/١)، والطبراني (١١٥٤٢)، من طريق معتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه، به، بنحوه، وله تتمة عند بعضهم فيها ضم اليتيم، وإذهاب الكريمتين، ولم يُذكر في لفظ الترمذي إلا ضم اليتيم، ولا في لفظ أسلم بن سهل إلا إذهاب الكريمتين.

○ رجال الإسناد:

١- علي بن عبدالله بن مبشر، أبو الحسن:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥).

٢- محمد بن كثير بن محمد بن نافع الثقفي، أبو العباس، الواسطي، ابن بنت يزيد بن هارون:

مستور. روى عنه جماعةٌ فيهم حُفَّاظٌ كالبزار، وبحشل، وغيرهما[١]، ولم أقف فيه على جرحٍ ولا تعديل، وأورد له الدارقطنيُّ حديثًا رواه عن سفيان بن عيينة، فخالف فيه جماعةَ أصحاب سفيان[٢].

وقد روى أبو الفتح الأزدي هذا الحديثَ عن ابن مبشر، فسمى شيخَه: أحمدَ بنَ كثير، وخالفه الدارقطنيُّ -في هذا الموضع من الأفراد-، والحسنُ بنُ الحسين النوبختي -وهو ثقةٌ في الحديث، صحيحُ السماع[٣]-، روياه عن ابن مبشر، عن محمد بن كثير. وروايتُهما أصحُّ باجتماعِهما، وإمامةِ الدارقطني وحفظِه، وثقةِ النوبختي.

وأحمد بن كثير -الذي أخطأ الأزديُّ بذِكره- أخٌ لمحمد، وقد روى بحشلٌ عنهما في موضعٍ واحد، مفرِّقًا بينهما، وكان أحمدُ يُكنى: أبا نافع[٤]، وأما محمد، فقال البخاريُّ في ترجمة شيخه سرور بن المغيرة: «نَسَبَه محمدُ بنُ كثير؛ أبو العباس الواسطي»[٥]، فكناه أبا العباس[٦].

ولم أقف على روايةٍ -سوى رواية الأزدي- لعلي بن عبدالله بن مبشر عن أحمد، أو على مَن ذَكَرَ له روايةً عنه، وإنما يروي عن محمد -فقط-، كما لم أجد لأحمد روايةً عن

(١) تاريخ واسط (ص٨٣، ١٤٤، ١٨٤)، معجم الصحابة، لابن قانع (٣/٩١)، المعجم الكبير، للطبراني (٢٠/٢١٣)، أطراف الغرائب والأفراد (١٦٠٠)، الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين (٥٣٩)، الإرشاد، للخليلي (٢/٤٧٨)، الحاوي للفتاوي، للسيوطي (٢/٢٣٦).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٠٠)، ولم يذكر منهم إلا الحميدي، ولتخريج رواياتهم موضعٌ آخر.

(٣) انظر: تاريخ بغداد (٨/٢٥٣)، تاريخ الإسلام (٩/٤٢).

(٤) لاحظت تكرار وقوع كنيته في الرواية عنه، فيظهر أنها كانت تستعمل لتمييزه عن أخيه.

(٥) التاريخ الكبير (٤/٢١٦)، ووقع فيه: «محمد بن كثير، هو أبو العباس الواسطي»، وهو ما وقع في بعض النسخ، وجاء بلا «هو» في نسخة أحمد الثالث [١٨٤ب]. وقد فهم ابن حبان في الثقات (٦/٤٣٧) أن: «أبو العباس» قولٌ في كنية سرور بن المغيرة نفسِه، والصواب ما سبق، إذ لم يَكُنِ سرورًا أحدٌ ممن ترجم له إلا بأبي عامر، ومنهم أهل كتب الكنى. تنظر مصادر ترجمته في موضعها.

(٦) انظر في أحمد: تاريخ واسط (ص١٤٤)، اعتلال القلوب، للخرائطي (٥٨٥)، مساوئ الأخلاق، له (١٣٣، ٤٠٥)، علل الدارقطني (٢/٣٦٨)، تفسير الثعلبي (٢٢٣٤)، تاريخ بغداد (٢/٢٢٨، ٥/٥٨٦).

سرور بن المغيرة، وإنما يروي عنه محمد -فقط-[١].

٣- سرور بن المغيرة بن زاذان السلمي، أبو عامر، البصري، ثم الواسطي، ابن أخي منصور بن زاذان:

صدوق يُغرب، خصوصًا عن سليمان التيمي. قال ابن سعد: «كان يروي التفسير عن عباد بن منصور، عن الحسن. وكان معروفًا»، وقال ابن معين: «زعموا أنه واسطي، لا أعرفه»، وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»، وأكثر ابنُ أبي حاتم في تفسيره جدًّا من تخريج تفسير الحسن بالإسناد المذكور، وقال ابن حبان: «كان متقنًا على قلة روايته»، وذَكَره في طبقتين من الثقات، قال في إحداهما: «روى عنه أبو سعيد الحدادُ الغرائبَ»[٢]، وقال الأزدي: «عنده مناكير عن التيمي[٣]»[٤].

---

(١) أشكل الأمر على محقق لسان الميزان (٢١/٤)، حيث اعتمد الذهبيُّ -وعنه ابنُ حجر- على رواية الأزدي، فعمد المحقق إلى وضع «محمد» مكان «أحمد»، أخذًا عن التاريخ الكبير وتاريخ واسط. وبعكسه قال محقق أطراف الغرائب والأفراد في حاشية موضعَي ذِكر محمد بن كثير فيه -وأحدهما هذا الحديث- (٣٠٣/١، ٣١٦): «لعل صوابه: أحمد».

(٢) وأبو سعيد ثقة حافظ، انظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة (٣٣٤/١).

(٣) وقع في لسان الميزان -حيث نقل الحافظُ عبارةَ الأزدي-: «مناكير عن الشعبي»، وسرورٌ لا يروي عن الشعبي، بل لا تلحق طبقتُه الروايةَ عنه، ولم أجد له عنه روايةً ولو بواسطة، وإنما يشتهر سرورٌ بالرواية عن سليمان التيمي، ومن ذلك حديثُنا هذا، وقد أخرجه الأزديُّ في ذكر من لا أخ له يوافق اسمه -كما مرَّ في التخريج-، وحَكَم بتفرُّده به عن التيمي -كما سيأتي-، فظاهرٌ أن لدى الأزدي نظرًا فيما يرويه سرورٌ عن التيمي، لا عن الشعبي، ويظهر أنه أعاده في ضعفائه، فقال فيه ما نقله ابن حجر بتصحيفٍ وقع له فيه.

(٤) طبقات ابن سعد (٣١٥/٧)، سؤالات ابن الجنيد لابن معين (٥٩٢)، التاريخ الكبير (٢١٦/٤)، الكنى والأسماء، لمسلم (٢٣٨٣)، تاريخ واسط (ص٨٣)، طبقات الأسماء المفردة، للبرديجي (ص١٠٨)، الجرح والتعديل (٣٢٥/٤)، مشاهير علماء الأمصار (ص٢٨٠)، الثقات (٤٣٧/٦، ٣٠١/٨)، ذكر اسم كل صحابي ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه، للأزدي (ص١٤٦)، سؤالات السلمي للدارقطني (١٦٤)، المقتنى في سرد الكنى (٣٤٢٠)، لسان الميزان (٢١/٤).

٤- سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٦٦).

٥- محمد بن المنكدر:

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني فيه لين، لحال سرور بن المغيرة، ومحمد بن كثير الراوي عنه.

وقد تبيَّن في التخريج أن سرورًا خولف عن سليمان التيمي، فرواه المعتمر -ابن التيمي- عن أبيه، عن حنش، عن عكرمة، عن ابن عباس.

والمعتمر -كما مرَّ في الحديث (٤)- «ثقة»، فهو أقوى حالًا من سرور، وأخصُّ بأبيه، وروايته هي المحفوظة عنه، وأما روايةُ سرورٍ فتصلح أن تُعَدَّ من مناكيره التي نصَّ الأزديُّ على كونه يرويها عن التيمي -كما مرَّ في ترجمته-.

ومما يؤيد ذلك أمران:

١- أن رواية (سليمان التيمي، عن محمد بن المنكدر) تركيبةٌ إسناديةٌ غيرُ معروفةٍ عند الحفَّاظ، ولذا قال الدارقطني عقب رواية هذا الحديث في موضع آخر: «لم يُسنِد سليمان التيميُّ عن محمد بن المنكدر غيرَ هذا»[١].

٢- أن رواية الحديث عن ابن المنكدر، عن جابر، ضيِّقة المخْرَج، لا تكاد تُعرف إلا من رواية علي بن زيد بن جدعان -وهو «ضعيف»، كما مرَّ في الحديث (٩٤)-[٢]،

---

(١) ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ومن لم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد، للخلال (ص٢٨).

(٢) أخرجه أحمد (١٤٤٦٨)، والبخاري في الأدب المفرد (٧٨)، وغيرهما، من طريق علي بن زيد. وسيأتي قول البزار -بعد أن أسند رواية سرور، عن سليمان التيمي-: «لا نعلم رواه هكذا إلا سليمان، وعلي بن زيد». وقد أخرجه ابن أبي شيبة (٢٧٠٧٦)، وأبو يعلى (٢٢١٠)، من طريق يزيد بن هارون، عن سفيان بن حسين، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، إلا أن سفيان إنما تحمَّله عن علي بن زيد، وقد صرَّح بذلك في رواية حشرج بن نباتة -عند ابن أبي الدنيا في العيال (٩٢)-، وعمر

والمحفوظ عن ابن المنكدر ما رواه معمر، عنه، مرسلًا[١].

فتحميلُ التيمي -مع ثقته- أن يرويَ ما انفرد به الضعفاء، ويخالفَ الثقات، محلٌّ للاستنكار على من رواه عنه ما لم يكن متقنًا، ولذا فقد أنكروا على عاصم بن هلال روايتَهُ هذا الحديث عن أيوب، عن ابن المنكدر، عن جابر، موصولًا[٢]، وقد قال أبو زرعة في عاصم: «حدث عن أيوب بأحاديث مناكير»[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سرور بن المغيرة بالحديث عن سليمان التيمي، عن محمد بن المنكدر، عن جابر، وتفرُّد محمد بن كثير عن سرور.

ووافق في ذلك البزارَ، إذ قال: «لا نعلم رواه هكذا إلا سليمانُ -يعني: التيمي-، وعليُّ بنُ زيد، ولم نسمعه إلا من محمدٍ، عن سرور»[٤].

ووافقهما الأزدي في تفرُّد سرور، فقال: «لم يروه عن التيمي غير سرور»[٥].

بن عبدالله بن رزين -عند البيهقي في شعب الإيمان (٨٣١٦)-، فرجع حديث سفيان بن حسين إلى علي بن زيد.

(١) أخرجه معمر في جامعه (٢٠٦٠٥) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٨٣١٥)-.

(٢) أخرجه أبو يعلى في معجمه (٣٠) -وعنه ابن عدي (١٢٨٩١)-، والطبراني في الأوسط (٥١٥٧)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٤/٣). قال ابن عدي: «ليس بمحفوظٍ عن أيوب بهذا الإسناد»، وقال الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عاصم بن هلال»، وبنحوه لأبي نعيم.

(٣) الجرح والتعديل (٣٥١/٦).

(٤) كشف الأستار (٣٨٤/٢).

(٥) ذكر اسم كل صحابي ومن بعده ممن لا أخ له يوافق اسمه (ص١٤٧).

بابٌ فيمن أَدْخَلَ على مُؤمِنٍ سُرُورًا

٢٨٧- قال الدارقطني في الأول: ثنا أبو (حامد)[١]؛ محمد بن هارون، ثنا (زَيد)[٢] بن سعيد، ثنا أبو إسحاق الفزاري، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**مَن أَدخَلَ على مُؤمِنٍ سُرُورًا فقَد سَرَّني، ومَن سَرَّني فقَد اتَّخَذَ عِندَ اللهِ عَهدًا**[٣]، **ومَن اتَّخَذَ عِندَ اللهِ عَهدًا فلَن تَمَسَّهُ النَّارُ أَبَدًا**».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، تفرَّد به أبو إسحاق الفزاري؛ إبراهيم بن محمد، عنه، وتفرَّد به زَيد بن سعيد الواسطي، عن أبي إسحاق، ولم نكتبه إلا عن أبي حامد[٤]. / [١٢٨ب]

○ التخريج:

أخرجه محمد بن عبدالكريم الرافعي في فهرست مروياته -كما ذكر ابنه في التدوين في أخبار قزوين (١٧/٢)-، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٨٥١)، والبر والصلة (٤٣٢)، من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه المخلص في التاسع من المخلصيات -المعروف بجزء ابن الطلاية- (٣٠) -ومن طريقه ابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (١٢١/٤)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (٥٤٣/٨)، وتذكرة الحفاظ (٢٧٤/١)، ومعجم الشيوخ (١٥٦/٢)، وميزان الاعتدال (٩٧/٢)-،

وأبو الغنائم النرسي في ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان (٩) -ومن طريقه الذهبي في معجم شيوخه (١٥٦/٢)- من طريق عبيدالله بن عبدالرحمن الزهري،

---

(١) وقع في الأصل: «حاتم»، ولعله سهو، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه، والرواية من طريق الدارقطني، ومواضع تخريج الدارقطني عن هذا الشيخ -وهي كثيرة، ومرَّ منها عدد-.

(٢) وقع في الأصل: «يزيد»، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه، والرواية من طريق الدارقطني، ومصادر التخريج.

(٣) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، ولم يتبيَّن لي وجه الإشكال عنده.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٥٣).

وابن الجوزي في البر والصلة (٤٣٢) من طريق يعقوب بن القاسم الطبري،

ثلاثتهم (المخلص، والزهري، والطبري) عن أبي حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، به، بمثله، وقال الزهري: «اتخذ عندي عهدًا».

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن هارون، أبو حامد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- زيد بن سعيد، أبو علي، الواسطي:

متَّهم. روى عنه غيرُ واحد، وقال الذهبي: «عن أبي إسحاق الفزاري بخبرٍ باطل»، ثم ذكر له هذا الحديث، وقال في موضعٍ آخر: «هذا حديثٌ منكر، تفرد به زيد بن سعيدٍ هذا، وسائرُ رواته ثقاتٌ أعلام، فالآفةُ زيدٌ هذا، ولم أجد أحدًا ذكره بجرحٍ ولا تعديل»، وقال في ثالث: «هذا حديثٌ شبهُ موضوع مع لطافة إسناده. وزيدٌ هذا لم أجد له ذكرًا في دواوين الضعفاء، والآفة منه»، وقال في رابع: «هذا حديث منكرٌ غريبٌ مردود، لا يحتمله أبو إسحاق، وزيدٌ الآفةُ منه، مع أنه ما ذكروه من الضعفاء»[1].

وقد بحثت في مرويات زيد بن سعيد، فوجدته روى عن أبي إسحاق الفزاري -أيضًا-، عن الأعمش -أيضًا-، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، مرفوعًا: «لا تسبُّوا الدهر، فإن الله هو الدهر»[2]، مع أن هذا الحديث إنما يعرف عن عمار بن محمد، عن الأعمش، قال البزار: «لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، إلا

---

(١) ميزان الاعتدال (٩٧/٢)، معجم الشيوخ (١٥٦/٢)، سير أعلام النبلاء (٥٤٣/٨)، تذكرة الحفاظ (٢٧٤/١). ورواية محمد بن هارون الحضرمي عن زيد مشهورة، ومنها روايته عنه حديثَ الباب، وروى عنه غيرَه، فانظر: المحدث الفاصل، للرامهرمزي (ص٥٢٢، ٥٣٣، ٥٤٥)، فضائل القرآن، للمستغفري (٨١٧) -وتكنيته أبا علي منه-، وما يأتي.

(٢) أخرجه ابن أخي ميمي الدقاق في فوائده (٣١١)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٥٧/٨)، من طريق محمد بن هارون الحضرمي، عن زيد. واستغربه أبو نعيم من حديث الأعمش والفزاري، وقال: «لم نكتبه إلا من حديث زيد فيما أعلم».

عمار بن محمد»[١]، وقد سرقه من عمارٍ أخوه سيف -وسيفٌ «كذَّبوه»[٢]-[٣]، فالظاهر أن زيدَ بنَ سعيدٍ هذا سرَقَه كذلك، أو أُدخِلَ عليه، فركَّبه على أبي إسحاق الفزاري.

وكذا روى زيدٌ عن بشر بن السري، عن الثوري، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء، حديث: «عريش كعريش موسى»، وحكم الدارقطني بغرابته من حديث الثوري، وبتفرُّد زيد به[٤]، والحديث إنما يُعرف عن ثورٍ مرسلًا[٥].

٣- إبراهيم بن محمد الفزاري، أبو إسحاق:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٧).

٤- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٥- مجاهد:

ثقة إمام. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال زيد بن سعيد الواسطي، وتفرُّده به عن الثقة الحافظ أبي إسحاق الفزاري.

ولا يبعد أن حالَ الحديث كحال الحديث المذكور آنفًا في ترجمة زيد، وأنه سرقه أو أُدخِلَ عليه من حديث بعض الضعفاء.

---

(١) مسند البزار (١٦/١٢٥).

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٢٦).

(٣) أخرجه أبو الحسن القزويني في أماليه [٧ب]، والثعلبي في تفسيره (٢٧١٠)، من طريق سيف.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٤٦٥٨)، والحديث عند الدارقطني من روايته عن محمد بن هارون الحضرمي، عن زيد، وهو عند الحضرمي في الفوائد الحسان من حديثه [١٥٥ب] -وعنه المخلص في جزء ابن الطلاية (١٣)-.

(٥) أخرجه عبدالرزاق (٥١٩٠) عن يحيى بن العلاء وغيره، والمروذي في الورع (٨٤/القطعة المسندة) من طريق وكيع، جميعهم عن ثور.

وقد وهَّى الحديثَ الحافظُ الذهبي، واتَّهم زيدًا به، ومرَّ نقل أقواله في ذلك في الترجمة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي إسحاق الفزاري بالحديث عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس، وتفرُّد زَيد بن سعيد الواسطي، عن أبي إسحاق، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن أبي حامد الحضرمي.

ووافقه الذهبيُّ على غرابة الحديث -كما سبق نقله عنه-.

وقد وجدتُ الحديثَ عند أبي طالب؛ يحيى بن الحسين بن هارون العلوي في أماليه، حيث رواه عن ابن عدي، عن إبراهيم بن درستويه الفارسي، عن أبي علي؛ زيد بن سعيد الواسطي، به[١].

وأبو طالب المذكور من أئمة الزيدية، قال فيه السمعاني: «كان فاضلًا غزيرَ العلم، مكثرًا، عارفا بالأدب وطريقة الحديث»، وقال أبو طاهر: «كان من نبلاء أهل البيت، ومن المجودين في صناعة الحديث وغيره من الأصول والفروع»، وعدَّه الدقاق «من الأئمة الحفاظ»، قال: «وما رأيت في العلويين أفضل منه»[٢].

وعلى فرض قبول روايته، فإن الدارقطنيَّ لم يحكم بتفرد أبي حامد الحضرمي به عن زيد بن سعيد، وإنما ذكر أنه لم يكتبه إلا عنه، ولا يمنع هذا أن يوجد عند غيره.

---

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب (٥٧٨).

(٢) لسان الميزان (٨/٤٢٩).

كتابٌ في ذكر الأنبياء

-صلى الله على نبينا وعليهم وسلم- / [١٢٩أ]

بابُ ذِكرِ يُونُس -صلى اللهُ على نبيّنا وعليه وسلم-

٢٨٨- قال الدارقطني في السابع: حدثنا عبدالله بن محمد بن سعيد المقرئ، ثنا محمد بن ماهان، ثنا عُمَير بن إبراهيم، ثنا هُشَيم، عن داوُد بن أبي هند، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: «**كأنِّي أنظر إلى يونُس بن مَتَّى، عليه عباءتان قَطَوانيتان**(١)**، يُلَبِّي، تُجيبُه الجبال، والله يقول له: لبَّيك يا يونُس، هذا أنا معك**».

غريبٌ من حديث داوُد بن أبي هند، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، تفرَّد به عُمَير(٢) بن إبراهيم، عن هُشَيم، بهذا الإسناد(٣). / [١٣٠أ]

○ التخريج:

رواه داود بن أبي هند، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: داود بن أبي هند، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: داود بن أبي هند، عن أبي العالية، عن ابن عباس:

أخرجه أحمد (١٨٧٩) -ومن طريقه **مسلم** (١٦٦)، وابن منده في الإيمان (٧٢٣)، وأبو نعيم في مستخرجه على صحيح مسلم (٤٢٣)، والبيهقي في السنن (٤٢/٥)، وشعب الإيمان (٣٧٣٤)-،

و**مسلم** (١٦٦)، وابن منده في الإيمان (٧٢٣)، والبيهقي (٤٢/٥)، من طريق سريج بن يونس،

والسرقسطي في الدلائل (٨٣٧/٢) من طريق سعيد بن منصور،

والسراج في حديثه (٢٥٨٧) عن محمد بن الصباح،

وابن منده في الإيمان (٧٢٣) من طريق عمرو بن عون،

---

(١) قال في النهاية (٨٥/٤): «القطوانية: عباءة بيضاء قصيرة الخمل».

(٢) وقع في إحدى نسختَي الأطراف: «عمر»، وجعله المحقق في صلب الكتاب، والصواب المثبتُ الموافقُ لنسخة الأطراف الأخرى، وسيأتي في ترجمة الراوي أن له حديثًا آخر سُمّي فيه «عُمَيرًا».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٤٨).

ومن طريق عمرو بن زرارة،

ستتهم (أحمد، وسريج، وسعيد، وابن الصباح، وابن عون، وابن زرارة) عن هشيم بن بشير، به، ولفظ أحمد: «كأني أنظر إلى يونس بن مَتَّى على ناقة حمراء جعدة، عليه جُبَّة من صوف، خطام ناقته خلبة، وهو يلبي»، وللباقين نحوه، وهو أطول من هذا عند الجميع، وفيه ذكر موسى -عليه السلام-.

وأخرجه الحسن الأشيب في جزء أحاديثه (٣) -ومن طريقه أبو عوانة (٣٥٤١)، والحاكم (٣٤٣/٢)، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٢٢٣/٢، ٩٦/٣)، والبيهقي في الشعب (٣٧١٥)-، وأبو يعلى (٢٥٤٢) -وعنه ابن حبان (٦٢١٩)-، والطبراني (١٢٧٥٦)، والحاكم (٥٨٤/٢)، وأبو نعيم في الحلية (٢٢٣/٢، ٩٦/٣)، من طريق حماد بن سلمة،

و**مسلم** (١٦٦)، وابن ماجه (٢٨٩١)، والبزار (٥٣٣٧)، وابن خزيمة (٢٦٣٣)، وأبو عوانة (٣٥٤٢)، وابن منده في الإيمان (٧٢٥)، وأبو نعيم في مستخرجه على مسلم (٤٢٤)، من طريق محمد بن أبي عدي،

وابن خزيمة (٢٦٣٢)، وابن حبان (٣٨٠١)، وابن منده في الإيمان (٧٢٤)، من طريق يحيى بن أبي زائدة،

ثلاثتهم (حماد، وابن أبي عدي، وابن أبي زائدة) عن داود بن أبي هند، به، بنحو لفظ الجماعة عن هشيم، واقتصر البزار منه على ذكر موسى -عليه السلام-.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن سعيد المقرئ:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٧).

٢- محمد بن ماهان السمسار، البغدادي، يلقب زَنْبَقَة:

ثقة. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني في رواية: «ثقة»، وفي رواية: «لا بأس به»، وقال البرقاني: «ثقة». وأما أبو حاتم الرازي، فلم يعرفه إذ قال: «مجهول»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٥/٨)، الثقات (١٣٥/٩، ١٤٩)، سؤالات الحاكم للدارقطني (١٦٧)، تاريخ بغداد (٤٧١/٤، ٤٧٢)، تاريخ الإسلام (٤٢٣/٦).

٣- عمير بن إبراهيم:

مجهول العين. لم أجده إلا في هذا الحديث وحديثٍ آخرَ يرويه عنه محمد بن ماهان السمسار -أيضًا-[١].

٤- هُشَيم:

ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٢).

٥- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٦- سعيد بن جُبَير:

ثقة ثبت فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرد عمير بن إبراهيم -على جهالته- عن هشيم بن بشير -على جلالته-.

وقد خولف فيه عميرٌ -كما تبيَّن في التخريج-، فرواه الحفاظُ الثقات، كالإمام أحمد، وسريج بن يونس -وعنهما أخرجه مسلم في صحيحه-، وسعيد بن منصور، وعمرو بن عون، ومن تابعهم، جميعًا عن هشيم، عن داود، عن أبي العالية -لا سعيد بن جبير-، عن ابن عباس، ولم يجيئوا بما جاء به عميرٌ من ألفاظٍ في أواخر متنه بعد ذِكر التلبية، وخالفوه في العباءتين القطوانيتين، فقالوا: «عليه جُبَّة من صوف»، ثم توبع هشيم على رواية الجماعة إسنادًا ومتنًا، فاشتدَّت بذلك نكارةُ رواية عمير.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عُمَير بن إبراهيم بالحديث عن هُشَيم، عن داوُد بن أبي هند، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس.

---

(١) ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار (٣/١٢٣).

كتاب علامات النبوة /

[١٣٠ب]

بابٌ في حُسْنِ خُلقِه

٢٨٩- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا محمد بن (المفَضَّل)(١) بن إبراهيم، ثنا أبي، ثنا إسماعيل بن مسلم السُّكوني، عن داوُد بن أبي هند، وحُمَيد، وأبان، عن أنس بن مالك، قال: «خَدَمتُ رسولَ الله ﷺ عَشرَ سِنِين، فما قال لِشَيءٍ فَعَلتُه: لِمَ فَعَلتَه؟ ولا لِشَيءٍ لم أَفعَلْه: أَلَا فَعَلتَه».

تفرَّد به إسماعيل بن أبي زياد، عن داوُد(٢). / [١٣٢ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن سعد (١٩/٧)، وأحمد (١٢٤٣٥، ١٣٢٦٧)، عن يزيد بن هارون،

وابن سعد (١٩/٧) عن محمد بن عبدالله الأنصاري،

وأحمد (١٣٨٩٣) من طريق عبدالله -هو ابن المبارك-،

وأبو يعلى (٣٧٥٣) من طريق خالد -هو ابن عبدالله الواسطي-،

أربعتهم (يزيد، والأنصاري، وابن المبارك، وخالد) عن حميد، به، بنحوه، وفي ألفاظهم عنه: «تسع سنين».

وأخرجه ابن سعد -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥٥/٩)- عن عبدالله بن ضرار، عن أبيه، عن أبان، به، بنحوه، مطوَّلًا.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد:

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- محمد بن المفَضَّل بن إبراهيم:

رافضي مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٢).

---

(١) وقع في الأصل: «الفضل»، وقد وقع التحريف نفسُه في الحديث الماضي برقم (١٦٢)، ومرَّ هناك بيان مستند التصحيح.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٨٣٢)، وتعليقة الدارقطني عنده أتم، وفيها: «إسماعيل بن مسلم».

٣- المَفَضَّل بن إبراهيم:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٢).

٤- إسماعيل بن مسلم، ابن أبي زياد السُّكوني:

متروك، كذبوه. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٢).

٥- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٦- حميد:

ثقة مدلس. سبقت ترجمته في الحديث (١٦١).

٧- أبان بن أبي عياش؛ فيروز، العبدي، أبو إسماعيل، البصري:

«متروك»[(١)].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، شبيه بالموضوع، لجهالة محمد بن المفضل الأشعري وأبيه، ووهاء حال إسماعيل بن أبي زياد.

وبَيَّن التخريجُ أن الحديث مرويٌّ عن حميد، وأبان، من طرق أخرى، لكنه عن داود بن أبي هند أشد وهاءً، لأنه لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، وهو مراد الدارقطني بإيراده هنا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد إسماعيل بن أبي زياد بالحديث عن داوُد بن أبي هند، عن أنس بن مالك.

---

(١) تقريب التهذيب (١٤٢).

بابُ ابتِلاعِ الأَرضِ ما يَخرُجُ مِن الأَنبِيَاء

٢٩٠- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو جعفر؛ محمد بن سليمان بن محمد الباهلي النعماني، ثنا محمد بن حَسَّان الأموي، ثنا عَبْدة بن سليمان، عن [هشام بن] عروة، [عن أبيه][1]، عن عائشة، قالت: قلت: يا رسول الله، إنِّي أراكَ تَدخُلُ الخَلاء، ثم يَجِيءُ الذي يَدخُلُ بَعدَك، فلا يَرَى لِمَا يَخرُجُ مِنكَ أَثَرًا؟ فقال: «**يا عائشَة، أَمَا عَلِمْتِ أنَّ اللهَ -عز وجل- أَمَرَ الأرضَ أن تَبتَلِعَ ما يَخرُجُ مِن الأَنبِيَاء؟**».

غريبٌ من حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، تفرَّد به محمد بن حَسَّان الأموي، عن عبدة بن سليمان، عنه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا -وكان من الثقات-[2].

○ التخريج:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٨٩)، والوفا بفضائل المصطفى (٨٣٥)، من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (٢٤٦/١)، وابن عدي في الكامل (٥٣٢١)، والبيهقي في دلائل النبوة (٧٠/٦)، والخطيب في تاريخ بغداد (٦٠٨/٨) -ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية (٢٨٨)-، من طريق حسين بن علوان، عن هشام بن عروة، به، ولفظه -عند ابن حبان، وللباقين نحوه-: قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل الخلاءَ ثم خرج؛ دخلتُ بعده، فلا أرى شيئًا، إلا أني أجد ريحَ الطيب، فذكرتُ ذلك له، فقال: «يا عائشة، أما علمتِ أنا -معشرَ الأنبياء- نبتتْ أجسادُنا على أرواح أهل الجنة، فما خرج منا شيءٌ ابتلعته الأرض».

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن سليمان بن محمد الباهلي، أبو جعفر، النعماني:

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من تعليقة الدارقطني أدناه، والأطراف، والرواية من طريق الدارقطني، والنقول عنه.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٦٣٠٤)، ميزان الاعتدال (٨٥/٤)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٤ب]، جامع الآثار، لابن ناصر الدين (٤٩٣/٤).

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٣).

٢- محمد بن حَسَّان بن مصعب الأموي، الكوفي، ثم الرازي، الخزاز:

كذاب. نسبه ابن أبي حاتم كوفيًّا خزازًا، ولم ينسبه أمويًّا، وذكر أنه سكن الري، وأنه يروي عن عبدالسلام بن حرب، وأبي بكر بن عياش، وعبدالله بن نمير، ثم نقل عن أبيه قوله فيه: «صنف كتاب المعراج، وكان كذابًا»، ثم نقل عن الحافظ محمد بن عبدالله بن نمير قوله: «ترك الناس كلَّهم وجاء يكذب على أبي؟!»[1].

وهو ذاتُ الرجل الذي في إسناد الدارقطني، فسيأتي أن ابن شاهين أخرج عن محمد بن سليمان الباهلي -شيخ الدارقطني-، عن محمد بن حسان الأموي، عن أبي بكر بن عياش، فساق حديثًا، فهو نفسُه الراوي عن أبي بكر بن عياش. وهذا ما ذهب إليه ابن الجوزي، فأورد قولَ أبي حاتم في تعليقه على حديثنا هذا[2].

ويؤكد أنه هو: أن ابن شاهين روى عن محمد بن سليمان الباهلي، عنه، حديثين:

الأول: عن أبي بكر بن عياش، عن عبيد بن اصطفى، عن أبي الزناد، عن زيد بن الحسين، عن أبان بن عثمان، عن عثمان[3]. وهذا الحديث إنما يُعرف من رواية عمرو بن شمر الجعفي، عن عبيد بن اصطفى[4]، بل قال الحافظ عبدالغني الأزدي في ترجمة عبيد: «يروي حديثَه عمرُو بن شمر»[5]، وقال ابن ماكولا: «إنما يروي عن عبيد بن اصطفى: عمرو بنُ شمر؛ أبو عبدالله الجعفي»[6]. وعمرو متروكٌ متَّهم، يروي الموضوعات[7].

الحديث الثاني: عن سعيد بن زكريا، عن عنبسة -هو ابن عبدالرحمن-، عن إسحاق

---

(١) الجرح والتعديل (٢٣٨/٧).

(٢) العلل المتناهية (١٨٣/١).

(٣) الترغيب في فضائل الأعمال (٣٦٩).

(٤) أخرجه أبو الفتح الأزدي في الثالث من كتابٍ فيه مواعظ وحكمة [١٩٢أ].

(٥) المؤتلف والمختلف (٣٩١/١).

(٦) تهذيب مستمر الأوهام (ص٢٥٣).

(٧) انظر: لسان الميزان (٢١٠/٦).

بن مرة، عن أنس[١]. وهذا الحديث إنما يُعرف من حديث داود بن المحبر، عن الهياج بن بسطام، عن إسحاق بن مرة[٢].

فمن الظاهر أن محمد بن حسان سرق هذين الحديثين، وركَّب لهما إسنادَين، وأمره في أوَّلهما أشد، فإنه ركَّب حديثَ متروكٍ متَّهمٍ على أبي بكر بن عياش الثقة. وكل هذا يؤيد أنه هو الكذاب الذي نسبه ابن أبي حاتم كوفيًّا، ونقل تكذيبه عن أبيه وابن نمير.

وللذهبي بشأن هذا الرجل ثلاثةُ أمور، كلها في «ميزان الاعتدال»:

١- أنه فرق بين محمد بن حسان الأموي، ومحمد بن حسان الكوفي الخزاز. والصواب ما سبق من اتّحادهما.

٢- أنه فسَّر تكذيبَ أبي حاتم الرازي بالكذب في حديث الناس، قال ابن حجر: «ولم يذكر مستنده فيما قال»[٣]، وما سبق يوضّح أنه يكذب في رواية الحديث النبوي.

٣- أنه نسب تكذيبَ محمد بن حسان الأموي إلى ابن الجوزي، مع أن ابن الجوزي إنما نقله عن أبي حاتم الرازي. ولعله لو حرَّر هذا النقل لاتَّضح له اتّحاد الرجلين.

وأما الحافظ أبو الخطاب ابن دحية، فقال في كلامه على حديث الباب: «محمد بن حسان بغداديٌّ ثقةٌ صالح»[٤].

والمعروف في البغداديين ممن يسمى محمد بن حسان، ويقارب هذه الطبقة، اثنان: الضبي السمتي -وهو «صدوق لين الحديث»[٥]-، والشيباني الأزرق -وهو «ثقة»[٦]-، وكلا الرجلين معروفُ النسب: ضبي، وشيباني، وليسا أمويَّين، فلا يصلح أيٌّ منهما أن يكون راويَ هذا الحديث.

---

(١) الترغيب في فضائل الأعمال (٥٢٢).

(٢) أخرجه ابن الأعرابي في معجمه (١٩٣٥)، والقضاعي في مسند الشهاب (٤٢٥).

(٣) تهذيب التهذيب (٥٣٩/٣).

(٤) الخصائص الكبرى، للسيوطي (١٧٦/١).

(٥) تقريب التهذيب (٥٨٠٨).

(٦) المصدر نفسه (٥٨٠٩).

ومحمد بن حسان الكوفي الخزاز المذكور أولًا لم يُنسَب إلى قبيلة، فلا تعارُض بين أمويَّته وكوفيَّته.

٣- عَبْدة بن سليمان الكلابي، أبو محمد، الكوفي، يقال: اسمه: عبدالرحمن:

«ثقة ثبت»[١].

٤- هشام بن عروة:

ثقة فقيه ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٥- عروة:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، لحال محمد بن حسان الأموي.

والظاهر أنه سرق هذا الحديث -كما يظهر أنه سرق غيرَه مما ذُكر في ترجمته-، إذ المعروفُ أن الحديثَ حديثُ حسين بن علوان، عن هشام بن عروة، به، قال ابن حبان -وذكر هذا الحديثَ مع أحاديث أخرى لحسين-: «وليس لهذا الأحاديث كلها أصول، لأنها كلها موضوعة»[٢]، ولم يورده البيهقي إلا لبيان حاله، فنبَّه عقبه إلى أنه «من موضوعات الحسين بن علوان، لا ينبغي ذكره، ففي الأحاديث الصحيحة والمشهورة في معجزاته ﷺ كفايةٌ عن كذب ابن علوان»[٣].

وقد بالغ محمد بن حسان الأموي في كذبه، فركَّب هذا الموضوعَ على عبدة بن سليمان الثقة الثبت.

ويظهر أن الدارقطنيَّ كان يُلمح إلماحًا إلى أن اتّهام محمد بن حسان به، فإنه لما كان رجالُ الإسناد معروفين بالثقة؛ عبدةُ بن سليمان فصاعدًا، نبَّه الدارقطنيُّ إلى أن شيخَه

(١) المصدر نفسه (٤٢٦٩).

(٢) المجروحين (١/٢٤٦).

(٣) دلائل النبوة (٦/٧٠).

ثقةٌ -أيضًا-، وأنه لا يتحمَّل نكارةَ الحديث، فلم يبقَ لتحمُّلها إلا شيخُ شيخه، وقد كان.

وبما سبق يتبيَّن أن قولَ ابن دحية في حديث محمد بن حسان: «هذا سندٌ ثابت»، وقولَ السيوطي: «هذا الطريق أقوى طرق الحديث»[1]، مِن أبعد ما يكون القول عن الصواب.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن حَسَّان الأموي بالحديث عن عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه محمد بن سليمان الباهلي النعماني.

---

(١) الخصائص الكبرى (١/١٧٦).

بابُ أدَبِ الحيَوانات معه

٢٩١- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو عبدالله[1] المعدّل؛ أحمد بن عمرو بن عثمان -بواسط-، ثنا محمد بن يوسف الجوهري -ببغداد، من كتابه-، ثنا عُبَيدالله بن موسى، أنا عبدالعزيز بن سِيَاه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة، قالت: «كان لآل رسول الله ﷺ وحش، فإذا خرج رسول الله ﷺ لعب واشتدّ، وأقبل وأدبر، فإذا رأى رسولَ الله ﷺ ربض، كراهيةَ أن يؤذيَه».

غريبٌ من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة، تفرَّد به عبدالعزيز بن سِيَاه عنه، وتفرَّد به محمد بن يوسف الجوهري، عن عُبَيدالله بن موسى، عن عبدالعزيز بن سياه، ولم يكن إلا عند أبي عُبَيدالله[2] -وكان من الثقات الحفاظ-[3]. / [١٣٣أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٦/٤) من طريق عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عمرو بن عثمان، أبو عبيدالله، المعدّل:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٣١).

٢- محمد بن يوسف بن سليمان الجوهري، أبو عبدالله، البغدادي، صاحب

---

(١) كذا في الأصل، ووضع الناسخ فوقه علامتين: «صح صح»، لتأكيد وروده على هذه الصفة في أصله. وقد جاء في تعليقة الدارقطني: «عبيدالله» -مصغَّرًا-، وكتب الناسخُ عنده -أو نقل عن غيره- حاشيةً نصُّها: «هو الصواب، بالتصغير، وقد ذكره الخطيبُ وغيرُه»، والأمر كما قال -كما في مصادر ترجمته-. وقد كان يصحُّ تصويبُ الاسم في المتن لولا أنه وقع في الرواية من طريق الدارقطني على الصفة نفسِها: مكبَّرًا في الإسناد، ومصغَّرًا في التعليقة، فيحتمل أنه كان كذلك في أصول «الأفراد»، ولذلك أبقيته مع هذا التنبيه.

(٢) صحَّح الناسخ عليه في الأصل، وانظر الحاشية السابقة.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦١٠٦).

بشر بن الحارث:

صدوق عابد. قال ابن أبي حاتم: «كتبت عنه مع أبي ببغداد، وهو صدوق»، وقال الخطيب البغدادي: «كان من أهل الخير، موصوفًا بالدين والستر»[١].

٣- عُبَيدالله بن موسى بن باذام العبسي، أبو محمد، الكوفي:

«ثقة، كان يتشيع. قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم، واستُصغر في سفيان الثوري»[٢].

٤- عبدالعزيز بن سِيَاه الأسدي، الكوفي:

«صدوق يتشيع»[٣].

٥- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٦- عطاء: هو ابن يسار:

ثقة فاضل، صاحب مواعظ وعبادة. سبقت ترجمته في الحديث (١٠٤).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، إلا أنه شاذٌّ، فالحديث بحروفه مشهورٌ من حديث يونس بن أبي إسحاق، عن مجاهد، عن عائشة[٤]، بل قال الطبراني: «لا يُروى عن عائشة

---

(١) الجرح والتعديل (١٢٠/٨). تنبيه: نقل ابنُ عساكر في تاريخ دمشق (٣١٧/٥٦) قولَ ابن أبي حاتم بصيغة: «صدوق ثقة»، واقتبسَها عنه -مقتصرًا على وصف الثقة- الذهبيُّ في تاريخ الإسلام (٤٢٨/٦)، وسير أعلام النبلاء (٦٠/١٣). والصحيح ما وقع في كتاب ابن أبي حاتم، وهو ما نقله عنه الخطيب في تاريخ بغداد (٦٢٢/٤). وقد عقَّب ابنُ عساكر نقلَه الأولَ بنقل الخطيب، فكأنه لم يطمئن إلى ما وقع في روايته. والله أعلم.

(٢) تقريب التهذيب (٤٣٤٥).

(٣) المصدر نفسه (٤١٠٠).

(٤) أخرجه إسحاق بن راهويه (١١٩٢، ١١٩٣)، وأحمد (٢٥٤٥٧، ٢٥٨٠٨)، وأبو يعلى (٤٤٤١، ٤٦٦٠)، والطحاوي (١٩٥/٤)، والطبراني في الأوسط (٦٥٩١).

إلا بهذا الإسناد»[١].

ومن جهةٍ أخرى، فالحديث المشهور بإسناد: عبيدالله بن موسى، عن عبدالعزيز بن سياه، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء بن يسار، عن عائشة، هو حديث: «ما خُيِّر عمارٌ بين أمرين إلا اختار أرشدهما»، وقد رواه جماعةٌ من أصحاب عبيدالله عنه، ورواه غيرُ عبيدالله عن ابن سياه[٢]، ولم أجد بهذا الإسناد حديثًا غيرَه.

فيظهر أنه دخل على محمد بن يوسف الجوهري حديثٌ في حديث، أو أُدخِل عليه، فروى حديثَ الباب بإسناد الحديث الثاني خطأً.

والظاهر أن أبا عبيدالله المعدل -الثقةَ الحافظَ شيخَ الدارقطني- كان يتشكَّك في هذا الحديث ويستغربه، ولذا نصَّ على أن الجوهريَّ حدَّثهم به ببغداد من كتابه، لتأكيد أنه ضبطه عنه، وأنه ليس مجرَّدَ خطأٍ في حفظ الجوهري، بل قد وقع كذلك في الكتاب.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالعزيز بن سِيَاه بالحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة، وتفرُّد محمد بن يوسف الجوهري، عن عُبَيدالله بن موسى، عن عبدالعزيز بن سياه، وذكر أنه لم يكن إلا عند شيخه أبي عُبَيدالله المعدل.

---

(١) المعجم الأوسط (٣٤٩/٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٤٨) عن أبي بكر بن أبي شيبة، والترمذي (٣٧٩٩) عن القاسم بن دينار، والنسائي في الكبرى (٨٢١٨) عن أحمد بن سليمان، والآجري في الشريعة (١٩٧٤) من طريق عثمان بن أبي شيبة، والحاكم (٣٨٨/٣) من طريق سعيد بن مسعود، والخطيب في تاريخ بغداد (١٦٨/١٣) من طريق عثمان بن المبارك، ستتهم عن عبيدالله بن موسى، به. وأخرجه ابن ماجه (١٤٨) من طريق وكيع، عن عبدالعزيز بن سياه، به.

بابُ صِفَةِ جِبْرِيلَ -صلى الله على نبيّنا وعليه وسلَّم-

٢٩٢- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي -بالكوفة-، ثنا أبو كُرَيب؛ محمد بن العلاء، ثنا زيد بن الحُبَاب، ثنا الحسين بن واقد.

وثنا أبو محمد بن صاعد، ثنا محمد بن إسحاق، ثنا خلف -يعني: ابن سالم-، ثنا أبو الحسين العُكْلي، ثنا حسين بن واقد، حدثني حُصَين، حدثني شقيق، سمعت ابن مسعود يقول: قال رسول الله ﷺ: «**أَتَانِي جِبريلُ فِي خضرٍ**[١] **مُعَلَّق بالدُّرّ**[٢]».

غريبٌ من حديث حُصَين بن عبدالرحمن، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، تفرَّد به الحسين بن واقد عنه، وتفرَّد به زيد بن الحُبَاب؛ (أبو)[٣] الحسين العُكْلي، عن الحسين.

وغيرُه يرويه عن الحسين، (عن)[٤] عاصم[٥].

○ التخريج:

رواه الحسين بن واقد، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الحسين بن واقد، عن حصين بن عبدالرحمن، عن أبي وائل، عن ابن مسعود:

أخرجه أحمد (٣٩٤٠)،

(١) ضبطها الناسخ بضم الخاء، قال السندي في حاشية المسند (٤١١/٦): «جمع أخضر، أي: في ثيابٍ خُضر»، لكن يشكل عليه السياق الذي عامَلَ هذه اللفظةَ معاملة المفرد، فلعل الصواب ضبطُها بفتحٍ فكسر: «خَضِر»، قال المناوي في فيض القدير (٩٨/١): أي: «لباسٍ أخضر».

(٢) كذا في الأصل والأطراف، والذي في المصادر: «معلق به الدر».

(٣) وقع في الأصل: «عن أبي»، وفيه إقحام وتصحيف، والصواب المثبت من إسنادَي الدارقطني أعلاه، فالدارقطني يريد هنا بيانَ أن زيد بن الحباب في الإسناد الأول هو أبو الحسين العكلي في الإسناد الثاني. ولم تقع هذه التكنية بفائدتها في الأطراف.

(٤) وقع في الأصل: «بن»، والصواب المثبت من الأطراف، والسياق، إذ هو في حكاية خلافٍ عن الحسين بن واقد.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٤٠٠٠).

والمؤمل بن إهاب في جزئه (٢) -ومن طريقه الطبراني في الأوسط (١٩٠١)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٤٩)-،

كلاهما (أحمد، والمؤمل) عن زيد بن الحباب، به، بمثله.

الوجه الثاني: الحسين بن واقد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، أبو عبدالله:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٣٨).

٢- محمد بن العلاء، أبو كريب:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٢).

٣- زيد بن الحُبَاب العُكْلي، أبو الحسين:

صدوق، يخطئ في حديث الثوري. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٤).

٤- الحسين بن واقد:

ثقة له أوهام. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٩).

٥- ابن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٦- محمد بن إسحاق الصَغَاني، أبو بكر، نزيل بغداد:

«ثقة ثبت»[١].

٧- خلف بن سالم المهلبي مولاهم، أبو محمد، السندي، المخرَّمي:

«ثقة حافظ، صنف المسند، عابوا عليه التشيعَ ودخولَه في شيءٍ من أمر القاضي»[٢].

---

(١) تقريب التهذيب (٥٧٢١).

(٢) المصدر نفسه (١٧٣٢).

٨- حُصَين بن عبدالرحمن:

ثقة تغيَّر حفظه في الآخر. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٦- شقيق، أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسن، ولا يضرُّ الطريقَ الأولى له حالُ شيخ الدارقطني فيها، فإن الحديثَ محفوظٌ عن زيد بن الحباب -كما في الطريق الثانية، وكما في التخريج-.

وقد صحَّح الإسنادَ الحافظُ ابنُ كثير مرةً، واستجاده مرةً أخرى[1].

لكن حكى الدارقطنيُّ هنا اختلافًا فيه عن حسين بن واقد، فذكر أن غيرَ زيد بن الحباب يرويه عن حسين، عن عاصم، يعني: عن أبي وائل، عن ابن مسعود.

ولم أجد هذا الوجه، بل لم أجد الحديثَ بهذا المتن عن عاصم -أصلًا-، وإنما يروي حسينُ بنُ واقد، عن عاصم، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، حديثَ: «رأيت جبريل على سدرة المنتهى، وله ستمائة جناح». وروايةُ حسينٍ هذه هي ما ذكره الدارقطنيُّ في اختلاف الرواة عن عاصم في هذا الحديث، إذ المحفوظُ فيه أن عاصمًا يرويه عن زر، عن ابن مسعود، وأن مَن رواه -كحسين بن واقد- عن عاصم، أبي وائل، فقد أخطأ[2].

غيرَ أني لم أجد هذا الحديثَ -أيضًا- إلا من رواية زيد بن الحباب، عن حسين[3]، فهو يروي الحديثين عنه معًا، ولم أجد مَن خالفه عن حسين في أيٍّ منهما.

---

(١) البداية والنهاية (١/١٠١)، تفسير ابن كثير (٧/٤٥٢).

(٢) انظر: علل الدارقطني (٢/٢٩٩).

(٣) أخرجه أحمد (٣٩٣٩) -قبل حديث الباب مباشرة-، والطبري في تفسيره (٢٢/٢٦)، والطبراني في الكبير (١٠٤٢٣)، وأبو الشيخ في العظمة (٣٥٤).

لكني وجدت مخالفةً مؤثرةً لحسين بن واقد في حديث الباب عن حصين، حيث رواه ورقاء بن عمر، عن حصين، عن مُرَّة الهمداني، قال: «ما أتى جبريل -عليه السلام- رسولَ الله ﷺ في صورة الملائكة إلا مرتين، أتاه في خضرٍ معلق به الدر»[1].

وورقاء «صدوق»[2]، وهو كوفيٌّ كحصين، وأما حسين بن واقد فمروزي، وله أوهام -كما مرَّ في ترجمته-، فرواية ورقاء عن حصين قوية.

ويظهر أن زيد بن الحباب، أو شيخَه حسين بن واقد، كان عنده الحديثان: حديثُ حصينٍ هذا، وحديثُ عاصمٍ الآخر: «رأيت جبريل على سدرة المنتهى، وله ستمائة جناح»، فجعلهما جميعًا عنهما، عن أبي وائل، عن ابن مسعود، ولم يضبطهما، فأخطأ في حديث حصين -وصوابه: عن مُرَّة مقطوعًا-، وأخطأ في حديث عاصم -وصوابه: عن زر، عن ابن مسعود-. والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسين بن واقد بالحديث عن حُصَين بن عبدالرحمن، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، وتفرُّد زيد بن الحُبَاب عن الحسين.

ووافقه في ذلك الطبراني، قال: «لم يرو هذا الحديث عن حصين إلا الحسين بن واقد، تفرَّد به زيد بن الحباب»[3].

---

(١) أخرجه آدم بن أبي إياس في تفسيره (ص٦٢٦) عن ورقاء. وذكر السيوطي في الدر المنثور (٢٤/١٤) أن عبد بن حميد أخرجه عن مرة -أيضًا-، لكنه لم يُبرز -على عادته- مَن دونه.

(٢) تقريب التهذيب (٧٤٠٣).

(٣) المعجم الأوسط (٢٥٣/٢).

كتاب المناقب

بابٌ في فضل أبي بكرٍ الصِّدِّيق -رضي الله عنه-

٢٩٣- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أحمد بن نصر بن سندويه، ثنا إبراهيم بن راشد، ثنا داوُد بن مهران، ثنا عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن أبي تِحيا، قال: لا أحصي كم سمعتُ عليًّا يقول على المنبر: «إنَّ اللهَ -عز وجل- سَمَّى أبا بَكرٍ على لِسَانِ نَبِيِّه صِدِّيقًا».

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي تِحيا؛ حُكَيْم بن سَعْد، عن علي بن أبي طالب، تفرَّد به عمر بن يزيد عنه[1]. / [١٣٤ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٧٥) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن منده في أماليه (٤٢٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٧٥)، من طريق محمد بن ماهان الدباغ،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٥) من طريق يحيى بن معلى،

كلاهما (محمد بن ماهان، ويحيى بن معلى) عن داود بن مهران، به، بمثله.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير (١/٩٩)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٦) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٦)-، والطبراني في الكبير (١٤)، والدارقطني في الأفراد (٤٣٦/أطرافه)، والمؤتلف والمختلف (١٥٢٢/٣) -ومن طريقه الخطيب في تلخيص المتشابه (١/٥٤٤)-، وابن بطة في الإبانة (١٥٧/فضائل الصحابة)، والحاكم (٣/٦٢)، وأبو طالب العشاري في فضائل أبي بكر الصديق (٦)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٧٥، ٣٦/٢٦١)، من طريق محمد بن سليمان العيذي، عن هارون بن سعد، عن عمران بن ظبيان، عن أبي تِحيا، به، بنحوه.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٦)، وقرنه برواية أخرى -يأتي تخريجها-، فساق متنها، ولم يسق متن هذه الرواية.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن نصر بن سندويه:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٣٥).

٢- إبراهيم بن راشد:

ثقة ربما وهم. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

٣- داود بن مهران:

ثقة متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧٥).

٤- عمر بن يزيد الأزدي، أبو حفص، المدائني، قاضيها:

منكر الحديث، قاله ابن عدي. واحتمل ابن حجر أنه هو الأودي الذي ذكره الأزديُّ وضعَّفه[١].

٥- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٦- أبو تِحيا: حُكَيْم بن سَعْد الحنفي، الكوفي:

«صدوق»[٢].

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني منكر جدًّا، لحال عمر بن يزيد، وتفرُّده عن الحافظ المكثر أبي إسحاق السبيعي -مع شهرة حديثه، وكثرة أصحابه الثقات الأثبات-.

وقد تبيَّن في التخريج أن الحديثَ جاء من طريقٍ أخرى عن أبي تحيا، لكنَّها لا تُعرف إلا من رواية محمد بن سليمان العيذي، قال الدارقطني: «تفرَّد به محمد بن سليمان العَيْذي...»[٣].

---

(١) لسان الميزان (٦/١٦١، ١٦٣).

(٢) تقريب التهذيب (١٤٨٣).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١/١١٤).

والعيذي مجهول[١]، قال الحاكم: «لولا مكان محمد بن سليمان العيذي من الجهالة لحكمتُ لهذا الإسناد بالصحة»[٢]، كذا قال، وفي الإسناد -أيضًا- عمران بن ظبيان «ضعيف»[٣].

ولا يبعد أن هذه الطريقَ دَخَلت أو أُدخِلَت على عمر بن يزيد، أو سرقها، فرواها بالإسناد الأول.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمر بن يزيد بالحديث عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي تِحيا؛ حُكَيْم بن سَعْد، عن علي بن أبي طالب.

---

(١) قاله أبو حاتم الرازي -كما في الجرح والتعديل (٧/٢٦٩)-، ولا ينفعه ذكر ابن حبان له في الثقات (٩/٥٣)، وسيأتي أن الحاكم قال بجهالته -أيضًا-.

(٢) المستدرك (٣/٦٢).

(٣) تقريب التهذيب (٥١٥٨).

بابٌ في (حُبِّ أبي بَكرٍ وعُمَرَ -رضي الله عنهما-)(١)

٢٩٤- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو بكر بن أبي سعيد البَزَّاز، ثنا محمد بن القاسم بن خَلَّاد؛ أبو العَيناء، ثنا محمد بن خالد بن عَثْمة، سمعت مالك بن أنس يقول: «كان صالحو السَّلَف يُعلِّمون أولادَهم حُبَّ أبي بكر وعمر كما يعلِّمون السورةَ من القرآن»(٢).

○ التخريج:

أخرجه قوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة (٣٦١/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٨٣/٤٤)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الغافقي الجوهري في مسند الموطأ (٨٠) من طريق العباس بن أحمد،

واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢٣٢٥) -ومن طريقه قوام السنة في الحجة في بيان المحجة (٣٦١/٢)- من طريق أحمد بن أبي سعدان،

كلاهما (العباس، وابن أبي سعدان) عن أبي العيناء، به، بمثله، وقال العباس في آخره: «السورة أو السنّة».

○ رجال الإسناد:

١- ابن أبي سعيد، أبو بكر، البزاز:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٧٠).

٢- محمد بن القاسم بن خلاد بن ياسر، أبو عبدالله، مولى أبي جعفر المنصور، يعرف بأبي العيناء:

---

(١) في الأصل: «حُبّهما»، إشارةً إلى ما جاء في بابٍ سابق، ونصُّه [١٣٥ب]: «باب فيما اجتمع فيه أبو بكر وعمر -رضي الله عنهما-»، ثم عقد أبوابًا بضمير التثنية العائد إليهما. وحيث لم يورد المرتّبُ في الأبواب السابقة شيئًا للدارقطني، كان لا بد من نقل العنوان إلى هذا الباب الذي أشار إليه فيه، وساق فيه أثرًا من الأفراد.

(٢) لم يقع هذا الأثر في الأطراف، لكونه من كلام الإمام مالك، على خلاف شرط الكتاب.

أخباري صاحب نوادر، ضعيف في الحديث. قال الدارقطني: «ليس بقوي في الحديث»، وذكر له حديث مرسلًا تفرد به عن محمد بن خالد بن عثمة، عن مالك، وقال الخطيب البغدادي: «كتب الحديث، وطلب الأدب، وكان من أحفظ الناس، وأفصحهم لسانًا، وأسرعهم جوابًا، وأحضرهم نادرة، ولم يسند من الحديث إلا القليل، والغالب على رواياته الأخبار والحكايات»[١].

٣- محمد بن خالد بن عَثْمة -ويقال: إنها أمه- الحنفي، البصري:

«صدوق يخطئ»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لضعف أبي العيناء، ولِين ابن عثمة، لكنها حكايةٌ عن الإمام مالك، وليس في متنها ما يستنكر عليه -رحمه الله-، فلا يُتشدَّد في ردّها.

○ حكم الدارقطني:

لم يحكم الدارقطني على هذا الأثر بشيء، والذي يظهر أنه لم يورده أصالةً على شرط كتابه، وإنما تبعًا لحديثٍ في الباب، أو في ختام إملاء أحد الأجزاء، أو نحو ذلك. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) تاريخ بغداد (٢٨٤/٤)، تاريخ الإسلام (٨٢١/٦)، لسان الميزان (٤٤٦/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٤٧).

بابٌ في خَيْرِيَّتِهِما / [١٣٧أ]

٢٩٥- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني -بواسط-، ثنا إسحاق بن وهب العلَّاف، ثنا محمد بن القاسم الأسدي، ثنا مِسْعَر، وسفيان، وفِطر بن خليفة، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيفة، قال: صعد عليٌّ على منبر الكوفة، فقال: «أَلَا إنَّ خَيرَ هذهِ الأُمَّة بَعدَ نَبِيِّها ﷺ: أبو بَكر، ومِن بَعدِ أبي بَكرٍ: عُمَر، ولو شِئتُ لَأَخبَرتُكُم بِالثَّالِث[١]».

قال محمد بن القاسم: وحدثني خطَّاب بن كيسان، عن أبي إسحاق، عن أبي جُحَيفة، قال: «فرَجَعَت الموالي يقولون كلُّهم: كنى عن عثمان. ورَجَعَت العربُ يقولون: كنى عن نفسِه».

غريبٌ من حديث مِسْعَر بن كِدَام، وسفيان الثوري، وخطَّاب بن كيسان، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي جُحَيفة، عن علي، تفرَّد به محمد بن القاسم الأسدي عنهم[٢].

○ التخريج:

رواه مسعر، وسفيان الثوري، وفطر، وخطاب بن كيسان، واختُلف عن الثلاثة الأوائل:

أولًا: الخلاف عن مسعر:

الوجه الأول: مسعر، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن علي:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٠/٣٥٧، ٣٩/١٥٥) من طريق أبي الغنائم؛ عبد الصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٨٢) عن محمد بن أبان،

وابن المقرئ في معجمه (٥٩٦) من طريق محمد بن محمد بن سليمان -هو الباغندي-،

---

(١) عبارة: «ولو شئت لأخبرتكم بالثالث» مستدركةٌ في حاشية الأصل، وعليها علامة التصحيح، ويقتضيها السياق الآتي. ولم تقع هذه العبارة في الرواية من طريق الدارقطني.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٤٠)، ولم يذكر إلا غرابة حديث مسعر، وقال عقبه: «وفيه ذكر الموالي»، فأوهم أن ذكر الموالي وقع في حديث مسعر، وإنما هو في حديث خطاب بن كيسان فقط.

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٣/٤٤) من طريق عبدالله بن سليمان -هو ابن أبي داود-،

ثلاثتهم (محمد بن أبان، والباغندي، وابن أبي داود) عن إسحاق بن وهب العلاف، به، بنحوه.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٣/٤٤) من طريق أبي العباس؛ أحمد بن محمد بن سعيد، عن يعقوب بن يوسف بن زياد -وكان يختم القرآن في اليوم مرتين-، عن محمد بن القاسم، به، بنحوه.

الوجه الثاني: مسعر، عن أبي عون؛ محمد بن عبيدالله، عن محمد بن الحنفية، عن علي:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٤٧٧٢) من طريق علي بن سهل، عن شعيب بن حرب، عن مسعر، به، بمعناه.

الوجه الثالث: مسعر، عن عبدالملك بن ميسرة، عن النزال بن سبرة، عن علي:

أخرجه ابن المقرئ في معجمه (٩٧٧)، وابن بشران في مجلس من أماليه [١٠٧ب]، وابن عبدالبر في الاستيعاب (٩٧٢/٣)، من طريق عبيد بن حسان، عن مسعر، به، بنحوه، مختصرًا.

ثانيًا: الخلاف عن سفيان الثوري:

الوجه الأول: سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن علي:

سبق تخريجه من طريق الدارقطني في الوجه الأول عن مسعر.

وأخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زياداته على فضائل الصحابة لأبيه (٤٠٧) عن حميد بن الربيع، عن يحيى بن يمان، عن سفيان، به، بنحوه.

الوجه الثاني: سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد خير، عن علي:

أخرجه أحمد في المسند (٩٤٨، ١٠٥٥)، وفي فضائل الصحابة (٤٢١) -وعنه ابنه عبدالله في السنة (١٣٨٧)- عن وكيع،

وأبو بكر القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (٥٤٨) من طريق محمد بن المثنى ومحمد بن بشار، عن عبدالرحمن بن مهدي،

وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٢٣/١) من طريق النعمان بن عبدالسلام،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٤/٣٠) من طريق قبيصة،

وأبو موسى المديني في اللطائف (١٢٠) من طريق سيف بن محمد،

خمستهم (وكيع، وابن مهدي، والنعمان، وقبيصة، وسيف) عن سفيان الثوري، به، بنحوه، إلا أن سيفًا أدخل أبا إسحاق بين حبيب، وعبد خير.

الوجه الثالث: سفيان، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي:

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة (٤٢٢) -وعنه عبدالله في السنة (١٣٩٠)- عن عبدالرحمن بن مهدي،

والبلاذري في أنساب الأشراف (٥٨/١٠) عن أحمد بن هشام، وابن أبي عاصم في السنة (١٢٤٢) عن إسحاق بن سليمان القلوسي، والدارقطني في العلل (٢٢/٢) من طريق محمد بن عيسى المدائني، ثلاثتهم (أحمد، وإسحاق، والمدائني) عن شعيب بن حرب،

وعلي بن عمر الحربي في جزء من حديثه وأماليه [٢٤٠ب] -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٢/٤٤)- من طريق زيد بن أبي الزرقاء،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٦٧/٣٠) من طريق مؤمل بن إسماعيل،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٢٢/٢) عن عبثر بن القاسم،

خمستهم (ابن مهدي، وشعيب، وزيد، ومؤمل، وعبثر) عن سفيان، به، بنحوه، إلا أن زيدًا سمى شيخ الثوري: علقمة بن مرثد، وأدخل المدائني في روايته عن شعيب بن حرب أبا قلابة بين خالد وعبد خير.

الوجه الرابع: سفيان، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي:

أخرجه الدارقطني في العلل (٢٢/٢) من طريق أحمد بن بكر البالسي، عن زيد بن الحباب،

وأبو علي ابن شاذان في جزء من فوائد عبدالباقي بن قانع وغيره [١٥٣ب] من طريق عطاء بن مسلم،

كلاهما (زيد، وعطاء) عن سفيان، به، بنحوه.

ثالثًا: الخلاف عن فطر بن خليفة:

الوجه الأول: فطر، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن علي:

سبق تخريجه في الوجه الأول عن مسعر.

الوجه الثاني: فطر، عن الحكم، عن أبي جحيفة، عن علي:

أخرجه عبدالله بن أحمد في زياداته على فضائل الصحابة (٤١٢) من طريق قبيصة،

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١١٦) من طريق أبي نعيم،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٨/٤٤) من طريق يزيد بن هارون،

ثلاثتهم (قبيصة، وأبو نعيم، ويزيد) عن فطر، به، بنحوه.

الوجه الثالث: فطر، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد خير، عن علي:

أخرجه أبو بكر الشافعي في الغيلانيات (١١٧) من طريق أبي نعيم،

وأبو بكر القطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (٦١٧، ٦١٨)، وأبو علي ابن شاذان في جزء من فوائد عبدالباقي بن قانع وغيره [١٥٣ب]، من طريق محمد بن الحسن الأسدي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٨/٤٤) من طريق يزيد بن هارون،

ثلاثتهم (أبو نعيم، والأسدي، ويزيد) عن فطر، به، بنحوه، وزاد الأسدي أبا إسحاق شيخًا لفطر.

رابعًا: رواية خطاب بن كيسان:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٥٧/٣٠، ١٥٥/٣٩) من طريق أبي الغنائم؛ عبد الصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٧٣٨٢) عن محمد بن أبان،

وابن المقرئ في معجمه (٥٩٦) من طريق محمد بن محمد بن سليمان -هو الباغندي-،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٤/٢٠٣) من طريق عبدالله بن سليمان،

ثلاثتهم (محمد بن أبان، والباغندي، وعبدالله) عن إسحاق بن وهب العلاف، به، بنحوه، ولم يذكر ابن أبان في لفظة زيادة الموالي والعرب.

○ **رجال الإسناد:**

١- أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦١).

٢- إسحاق بن وهب العلَّاف:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦١).

٣- محمد بن القاسم الأسدي، أبو القاسم، الكوفي، شامي الأصل، لقبه: كاو:

«كذبوه»[١].

٤- مِسْعَر بن كِدَام:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٥- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٦- فطر بن خليفة:

ثقة يتشيع. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٧- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٨- خطَّاب بن كيسان -أو: ابن محمد بن كيسان- بن عدي:

(١) تقريب التهذيب (٦٢٢٩).

ضعيف. ذكره ابن حبان في الثقات، وضعَّفه الأزدي[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال محمد بن القاسم الأسدي، وتفرُّده عن شيوخه الأربعة الذين جمعهم في هذا الإسناد، وقد خولف عن ثلاثةٍ منهم، وتفرد عن الرابع:

فأما عن مسعر، فقد تبيَّن في التخريج أنه لا يُحفظ عنه عن أبي إسحاق، ولا من طريق أبي جحيفة، وإنما يُروَى عنه بوجهين مختلفين من طريق ابن الحنفية، والنزال بن سبرة، كلاهما عن علي.

ومع ذلك لم يجئ هذان الوجهان عن مسعر مجيئًا قويًّا، فأولهما قال فيه الطبراني: «لم يرو هذا الحديث عن مسعر إلا شعيب بن حرب، تفرد به علي بن سهل»[٢]، وعلي بن سهل هو المدائني، «صدوق»[٣]، لكن الحديث معروف عن شعيب بن حرب، عن الثوري، على خلافٍ عنه يأتي في موضعه -بإذن الله-.

وثاني الوجهين عن مسعر لم أجده إلا من رواية عبيد بن حسان، وهو الصيدلاني الكوفي، وهو مجهول العين، إذ لم أجد عنه راويًا سوى أبي كريب، ولم أقف فيه على جرحٍ أو تعديل[٤].

ومسعر في ضبطه وإتقانه وشهرة حديثه لا تَثبُت الروايةُ عنه بأسانيدَ هذه حالها.

وأما عن الثوري، فقد توبع محمد بن القاسم الأسدي متابعةً واهية، حيث رواه حميد بن الربيع، عن يحيى بن يمان، عن الثوري، إلا أن حميدًا ضعيف جدًّا -كما مرَّ في الحديث (٢٠٧)-، فلا يثبت هذا عن يحيى بن يمان، ولو ثبت، فيحيى «صدوق عابد، يخطئ كثيرًا، وقد تغير» -كما مرَّ في الحديث (٢١٠)-. وسيأتي للدارقطني كلامٌ على هذا الوجه.

وقد تبيَّن في التخريج أن أحد أثبت أصحاب الثوري: الإمام الحافظ عبدالرحمن بن

---

(١) لسان الميزان (٣/٣٦٥).

(٢) المعجم الأوسط (٥/٩٥).

(٣) تقريب التهذيب (٤٧٤٣).

(٤) ترجمه الخطيب في تالي تلخيص المتشابه (١/٢٠١).

مهدي، رواه عن الثوري عن شيخين: حبيب بن أبي ثابت، وخالد بن علقمة، كلاهما عن عبد خير، عن علي، وتابعه على كلٍّ من الروايتين عددٌ من أصحاب الثوري:

فتابعه على رواية حبيب: وكيع، والنعمان بن عبدالسلام، وقبيصة، وسيف بن محمد، إلا أن سيفًا أدخل أبا إسحاق بين حبيب وعبد خير، قال أبو موسى المديني: «كذا رواه...، وهذا الحديث محفوظٌ من حديث حبيب عن عبد خير نفسِه، رواه عنه كذلك غيرُ واحد، وكذلك رواه جماعةٌ عن سفيان»[١]، وسيفٌ «كذبوه»[٢]، فلا عبرة بروايته، ولا مدخل لأبي إسحاق في هذا الوجه.

وتابع ابنَ مهدي على رواية خالد بن علقمة: شعيب بن حرب -من رواية أحمد بن هشام، وإسحاق بن سليمان القلوسي-، ومؤمل بن إسماعيل، وعبثر بن القاسم.

ورواه محمد بن عيسى المدائني، عن شعيب بن حرب، فأدخل أبا قلابة بين خالد وعبد خير، والمدائني ضعيف جدًّا[٣]، قال الدارقطني: «والصواب: خالد بن علقمة، عن عبد خير»[٤].

وقد روى زيدُ بنُ أبي الزرقاء هذا الوجهَ عن الثوري، إلا أنه سمَّى شيخَه: علقمةَ بنَ مرثد، قال الدارقطني: «ووهم فيه، وخالفه عبدالرحمن بن مهدي، وعبثر بن القاسم، وغيرهما، فرووه عن الثوري، عن خالد بن علقمة، عن عبد خير، عن علي. وهو الصواب»[٥]. وزيد بن أبي الزرقاء «ثقة»[٦]، إلا أنه لا يحتمل مخالفةَ أصحاب الثوري المذكورين، ووهمه قريبٌ -في الجملة-، فإنه لم يضبط اسم خالد بن علقمة، وذهب وَهَلُه إلى علقمة بن مرثد.

فثبت أن المحفوظ عن الثوري مما سبق: روايته عن حبيب بن أبي ثابت، وعن خالد

---

(١) اللطائف (ص٨١).

(٢) تقريب التهذيب (٢٧٢٦).

(٣) انظر: لسان الميزان (٤٢٨/٧).

(٤) العلل (٢٣/٢).

(٥) المصدر نفسه (٢٢/٢).

(٦) تقريب التهذيب (٢١٣٨).

بن علقمة، كلاهما عن عبد خير، عن علي.

وقد رواه زيد بن الحباب، وعطاء بن مسلم، عن الثوري، فجعلاه عن أبي إسحاق، عن عبد خير، به.

وروايةُ زيدٍ أسندها الدارقطنيُّ من طريق أحمد بن بكر البالسي عنه، وقد مرَّ في الحديث (١٤٤) أن البالسي «ضعيف جدًّا، متَّهم بالوضع»، فروايته عن زيد باطلة، والمحفوظ أن زيدًا يرويه بإسنادٍ آخرَ لا ذكرَ فيه للثوري ولا لأبي إسحاق ولا لعبد خير[1].

وعطاء بن مسلم «صدوق يخطئ كثيرًا»[2]، ولا يحتمل مخالفةَ أصحاب الثوري الذين لا يذكرون أبا إسحاق فيه، وإنما يجعلونه عن حبيب بن أبي ثابت وخالد بن علقمة -كما سبق-.

وقد ساق الدارقطنيُّ هذا الوجهَ من رواية زيد وعطاء، والوجهَ الذي سبق ذكره أولًا من رواية يحيى بن يمان، عن الثوري، عن أبي إسحاق، عن أبي جحيفة، عن علي، فقال عقبهما: «والقولان عن أبي إسحاق صحيحان»[3]، فإن قصد الدارقطنيُّ بذلك: أن صحَّة الوجهين عن أبي إسحاق تقتضي صحَّتَهما عن الثوري، أو تمشيةَ ما جاء عنه بهما، ففي هذا نظرٌ بالغ، خصوصًا أن جُلَّ طرق هذين الوجهين لا يثبت عن رواتهما دون الثوري أصلًا -كما سبق بيانه-، فضلًا عن ثبوتهما عن الثوري.

وأما عن فطر بن خليفة، فقد تبين بالتخريج أن الثقتين الثبتين: أبا نعيم، ويزيد بن هارون، يرويانه عن فطر، عن الحكم وحبيب بن أبي ثابت، كلاهما عن عبد خير، عن علي.

ووافقهما عن فطر في رواية الحكم -فقط-: قبيصة بن عقبة، ووافقهما عن فطر في رواية حبيب -فقط-: محمد بن الحسن الأسدي، إلا أنه زاد فيه أبا إسحاق.

---

(١) أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٢/٤٤) من طريق أحمد بن يحيى بن مالك -وهو ثقة، ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٨٢/٢) أنه كتب عنه مع أبيه، وأن أباه قال فيه: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات (٤٣/٨)-، عن زيد بن الحباب، عن عمر بن أبي زائدة الهمداني، عن عبدالله بن أبي السفر، عن أبي جحيفة، عن علي.

(٢) تقريب التهذيب (٤٥٩٩).

(٣) العلل (٢١/٢).

وقد مرَّ في الحديث (٣٧) أن محمد بن الحسن الأسدي «صدوق فيه لين»، ومثله لا يحتمل مخالفة أبي نعيم ويزيد بن هارون، ولا يُقبل منه الانفراد بذكر أبي إسحاق في حديث فطر، فذِكره فيه نكارة.

هذا، وللحديث طرقٌ كثيرة جدًّا عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، وعمن دونه، حتى حَدَتْ كثرتُها بشيخ الإسلام ابن تيمية أن يحكم بتواتره عنه[١]، وقد اقتصرتُ هنا على دراسة ما تكلم عليه الدارقطني منها.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن القاسم الأسدي بالحديث عن مِسْعَر بن كِدَام، وسفيان الثوري، وخطاب بن كيسان[٢]، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن أبي جُحَيفة، عن علي.

ووافقه الطبراني في مسعر وخطاب، وزاد تفرد إسحاق بن وهب عن محمد بن القاسم، قال: «لم يرو هذا الحديث عن مسعر وخطاب بن كيسان إلا محمد بن القاسم، تفرد به إسحاق بن وهب»[٣].

وقد مرَّ في الدراسة أن محمد بن القاسم توبع عن الثوري متابعةً واهية لا تثبت عن راويها، وقد ذكر الدارقطنيُّ نفسُه هذه المتابعة في العلل[٤]، ولعله استحضر وهاءها هنا، فلم يجدها ناقضةً للحكم بتفرد محمد بن القاسم.

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بها الدارقطني في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) منهاج السنة (١/٣٠٨، ٢/٧٢، ٦/١٣٧، ٧/٣٨٥)، مجموع الفتاوى (١١/٥٦)، جامع المسائل (٥/١٥٧).

(٢) لم يظهر لي لِمَ استثنى الدارقطنيُّ فطرًا من حكم التفرد هذا، أو إن كان سقط من الأصل، على أن الطبرانيَّ استثناه مع الثوري من حكمه كذلك -كما سيأتي-. وقد مرَّ في مطلع هذا الحديث أن صاحب الأطراف لم ينقل سوى الحكم بتفرد مسعر، وهو إشكالٌ آخر في تعليقة الدارقطني. ومن المؤسف أن ابن عساكر أخرج الحديث من طريق الدارقطني في موضعين، ولم ينقل تعليقته في أيٍّ منهما على خلاف عادته، واتفق ذلك مع وجود الإشكالين فيها. والله المستعان.

(٣) المعجم الأوسط (٧/٢٣٩).

(٤) (٢/٢١).

بابٌ فيما اشتَرَكَا فِيهِ وغَيرُهُما / [١٣٧ب]

٢٩٦- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أحمد بن عيسى بن علي الخواص، ثنا سفيان بن زياد بن آدم -ابن أخي بشر بن آدم-، ثنا عباد بن صُهَيب، ثنا نصر بن طريف، عن عاصم الأحول وخالد الحَذَّاء، عن أبي قِلَابة، عن أنس.

وعن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ قال: «**أَرحَمُ أُمَّتي بِأُمَّتي: أبو بَكر، وأَقوَاهُم في دِينِ الله: عُمَر، وأَصدَقُهُم حَيَاءً: عُثمان**».

غريبٌ من حديث قتادة، عن أنس، تفرَّد به أبو جَزِي؛ نصر بن طريف [عنه][(١)]، ولم يروه عنه غير عباد بن صُهَيب.

وقد رواه الثوري، عن خالد الحَذَّاء وعاصم الأحول، عن أبي قِلَابة، عن أنس[(٢)].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٣٦/٤٤) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٥/٣٩) من طريق إبراهيم بن عبدالله -هو ابن خرشيذ قوله-، عن أحمد بن عيسى الخواص، به، بمثله، ولم يَسُق إلا حديث قتادة.

وأخرجه معمر في جامعه -برواية عبدالرزاق عنه- (٢١٣٠٩) -ومن طريقه الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل (٦٨٤/٢، ٦٨٧)، ومن طريق سفيان بن وكيع، عن حميد بن عبدالرحمن، عن داود العطار، عن معمر: الترمذي (٣٧٩٠)، والخطيب في الفصل (٦٨٦/٢)-،

وسعيد بن منصور في سننه (٤) عن محمد بن ثابت العبدي،

وابن أبي عاصم في السنة (١٢٨٧، ١٣١٨)، والآحاد والمثاني (١٨٣٦) -ومن طريقه الضياء في المختارة (١٣٤/٧)- من طريق سليمان بن عبيدالله، عن مصعب بن إبراهيم،

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف والرواية من طريق الدارقطني.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٦)، وقرنه برواية أخرى -يأتي تخريجها-، فساق متنها، ولم يسق متن هذه الرواية.

والخطيب في الفصل (٦٨٥/٢) من طريق محمد بن حميد، عن مهران بن أبي عمر، كلاهما (مصعب، ومهران) عن سعيد بن أبي عروبة،

وأبو نعيم في حلية الأولياء (١٧٥/٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥٧/٢٥)، من طريق عبدالله بن محمد بن خشيش، عن حفص بن عمر -هو أبو عمر الحوضي-، عن شعبة،

أربعتهم (معمر، ومحمد بن ثابت، وابن أبي عروبة، وشعبة) عن قتادة، به، مطوَّلًا ومختصرًا، إلا أن معمرًا -في جامعه-، ومحمد بن ثابت، جعلاه عن قتادة مرسلًا، ولم يذكر شعبة إلا لفظ: «لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح».

وأخرجه أبو عبيد في فضائل القرآن (٨٣٦) عن خالد بن عمرو، وابن سعد في الطبقات (٣٥٩/٢) عن محمد بن عبدالله الأسدي -هو أبو أحمد الزبيري-، وأحمد في المسند (١٣١٠٢)، وفضائل الصحابة (٧١٦١) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (٦٨٧/٢)-، وابن ماجه (١٥٥)، وابن أبي عاصم في السنة (١٣١٦)، والرامهرمزي في المحدث الفاصل (ص٥٠٤)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣١٠/١٩، ٤٥٥/٢٥، ٣٩٩/٥٨)، والضياء في المختارة (٢٢٧/٦)، من طريق وكيع، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (٤٧٩/١) -ومن طريقه البيهقي في المدخل إلى علم السنن (١١٩٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٥/٣٩، ٤٠٠/٥٨)-، وابن أبي عاصم في السنة (١٣١٧)، والبزار (٦٧٨٧)، وأبو عوانة (١٠٦٧٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨٠٩)، وخيثمة بن سليمان في السادس من فضائل أبي بكر الصديق (ص١٣٤) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠٠/٥٨)-، وأبو بكر الأنباري في الأول من حديثه [٣ب] -ومن طريقه أبو نعيم في الحلية (١٢٢/٣)، والخطيب في الفصل (٦٧٦/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠١/٥٨)-، والدارقطني في الثالث والثمانين من الأفراد (٦٦)، والحاكم في معرفة علوم الحديث (٢٧٥) -ومن طريقه البيهقي في الخلافيات (٣٦٨٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٠٠/٥٨)-، وأبو علي ابن شاذان في الثاني من الفوائد المنتقاة [١١١أ] -وعنه الخطيب في الفصل (٦٧٦/٢)-، وأبو عثمان البحيري في السابع من فوائده [٤٤ب] -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٥٦/٢٥)-، والبيهقي في السنن (٢١٠/٦)، وفي المدخل إلى علم السنن (١١٩٠)،

والخطيب في الفقيه والمتفقه (٩٩١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٧/٧، ٣١٠/١٩، ٩٥/٣٩، ٤٠٠/٥٨)، والضياء في المختارة (٢٢٦/٦)، من طرق عن قبيصة بن عقبة، وابن أبي عاصم في السنة (١٣١٦) من طريق ابن اليمان[1]، وأبو عوانة (١٠٦٧٢)، والخليلي في مشيخته -كما في التدوين في أخبار قزوين، للرافعي (١٨٤/١)-، والخطيب في الفصل (٦٧٩/٢)، والبغوي في تفسيره (٣٢٦/٧)، وفي شرح السنة (٣٩٣٠)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٤/٣٩)، من طريق قطبة بن العلاء، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٨١٠)، والخطيب في الفصل (٦٧٨/٢)، من طريق الأشجعي، والدارقطني في الثالث والثمانين من الأفراد (٦٤، ٦٥) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (٦٨٢/٢)- من طريق معلى بن عبدالرحمن، ثمانيتهم (خالد بن عمرو، وأبو أحمد الزبيري، ووكيع، وقبيصة، وابن اليمان، وقطبة، والأشجعي، ومعلى بن عبدالرحمن) عن سفيان الثوري، به، بنحوه، مطوَّلًا ومختصرًا، إلا أنه لم يجعله عن الثوري، عن خالد وعاصم -معًا-، إلا قبيصة، ولم يذكر الباقون عاصمًا فيه، سوى معلى بن عبدالرحمن، فجعله عن الثوري، عن خالد، عن أبي قلابة، عن ابن عمر، وعن عاصم، عن أنس.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عيسى بن علي الخواص:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

٢- سفيان بن زياد بن آدم:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

٣- عباد بن صهيب:

قدري، ضعيف في الحديث، ربما تلقَّن بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٦).

٤- نصر بن طريف الباهلي، أبو جزي -أو: جَزْء-، القصاب:

متروك الحديث، متَّهم بالكذب. ترك الحديث عنه يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي، وقال ابن سعد: «ليس بشيء، وقد ترك حديثه»، وقال يحيى بن معين: «من

(١) وقع فيه: «أبو اليمان»، والصواب المثبت، فهو المعروف في أصحاب الثوري.

المعروفين بوضع الحديث»، وقال أحمد: «لا يكتب حديثه»، وذكره الفلاس فيمن أُجمِعَ عليه من أهل الكذب أنه لا يروى عنهم، وقال البخاري: «سكتوا عنه»، وقال العجلي: «ضعيف الحديث، ولا يكتب حديثه»، وقال أبو حاتم والنسائي: «متروك الحديث»، وقال النسائي في موضع آخر: «ليس بشيء، ولا يكتب حديثه»، وحكى ابن عدي الإجماعَ على ضعفه، وجعله الدارقطني أسوأ حالًا من عدي بن الفضل، وقد قال في عدي: «يُترك».

قال ابن حجر: «ولم يتخلَّف أحدٌ عن ذِكره في الضعفاء، ولا أعلم فيه توثيقًا»[1].

٥- عاصم الأحول:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١١١).

٦- خالد الحَذَّاء:

ثقة، يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغيَّر لما قدم من الشام. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٠).

٧- أبو قِلَابة: عبدالله بن زيد بن عمرو -أو: عامر- الجرمي، البصري:

«ثقة فاضل، كثير الإرسال، قال العجلي: فيه نصب يسير»[2].

٨- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أبي جزي، وتلميذه عباد بن صهيب.

وقد خولف أبو جزي عن قتادة، فرواه معمر -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٨)-، ومحمد بن ثابت العبدي -وهو «صدوق لين الحديث»، كما مرَّ في الحديث (١٨٦)-، كلاهما عن قتادة، مرسلًا، ليس فيه أنس.

---

(١) لسان الميزان (٢٦١/٨).

(٢) تقريب التهذيب (٣٣٣٣).

وهذا الوجه أصحُّ عن قتادة وأثبت، وإن كان معمرٌ «سيئ الحفظ لحديث قتادة» -كما قال الدارقطني[١]-، إلا أنه تابعه بصريٌّ كقتادة، وإن كان ليّنًا.

وقد جاءت متابعاتٌ لأبي جزي عن قتادة، عن أنس، وسأدرسها فيما قد يورد على حكم الدارقطني بتفرده.

وفي شأن رواية أبي جزي، عن خالد الحذاء وعاصم الأحول، عن أبي قلابة، عن أنس، فقد أشار الدارقطنيُّ إلى أنه لم يُخالِف في هذه الرواية كما خالف في روايته عن قتادة، ذلك أنه توبع على هذا الوجه، فرواه سفيان الثوري عن خالد وعاصم كذلك.

إلا أنني لم أجد هذا الوجهَ عن الثوري سوى من رواية قبيصة بن عقبة عنه، قال أبو نعيم: «لم يروه عنه، عن عاصم وخالد -فيما أعلم-، إلا قبيصة»[٢]، وقال الخطيب البغدادي: «كذلك رواه قبيصة...، فانفرد بتجويدِه، والجمعِ فيه بين خالد وعاصم»[٣]، بل جاء عن قبيصة أنه تردَّد فيه ولم يضبطه، فقال: «عن خالد الحذاء، أو عاصم، عنهما جميعًا، أو عن أحدهما، عن أبي قلابة...»[٤].

وقبيصة «صدوق ربما خالف»[٥]، وقد تُكلم في روايته عن الثوري خصوصًا، واستُصغر فيه[٦]، وممن خالفه هنا: وكيع -وهو من أثبت أصحاب الثوري[٧]-، والأشجعي -وهو

(١) العلل (٦/٢٢١).

(٢) حلية الأولياء (٣/١٢٢).

(٣) الفصل للوصل (٢/٦٧٥).

(٤) هذه رواية خيثمة بن سليمان في سادس فضائل أبي بكر، وقد أخرجه من طريق السري بن يحيى، وابن أبي مسرة، كلاهما عن قبيصة، ولم يذكر هذا الشكَّ سائر من رواه عن قبيصة، وفيهم كثرة، إلا أن السري ثقة -كما مرَّ في الحديث (٧٧)-، وابن أبي مسرة كذلك -كما في الثقات، لابن قطلوبغا (٥/٤٦٨)-، فحديثهما عن قبيصة محفوظ، ولعله كان يشك فيه إذا حوقِقَ فيه، ويغلِّب أحيانًا أحدَ أوجه الشك.

(٥) تقريب التهذيب (٥٥١٣).

(٦) انظر: شرح علل الترمذي (٢/٧٢٤، ٧٢٦).

(٧) انظر: المصدر نفسه.

«ثقة مأمون، أثبت الناس كتابًا في الثوري»[١]-، وغيرُهما، جميعهم لم يذكر فيه عاصمًا، وإنما رووه عن سفيان، عن خالد الحذاء -وحده-، به.

ثم خالفهم جميعًا معلى بن عبدالرحمن، فجعله عن الثوري، عن خالد، عن أبي قلابة، عن ابن عمر، وعن عاصم، عن أنس، قال الدارقطني: «تفرَّد به معلى»[٢]، ووهَّمه الخطيب البغدادي فيه[٣]، ومعلى «متهم بالوضع»[٤]، فلا يشتغل بمخالفته.

وعليه، فلا يصح حديثُ عاصمٍ عن الثوري، ولا تنفع أبا جزي متابعةُ الثوري عنه، بل خولف أبو جزي عن عاصمٍ -أيضًا-، إذ إنما يُحفظ حديثُ عاصمٍ مرسلًا، رواه عنه كذلك: معمر، وحماد بن زيد[٥].

وأما حديث خالد، ففيه بحثٌ وكلامٌ للأئمة طويل، وهو خارج نقطة نظر الدارقطني هنا، وخلاصته أن المحفوظ من الحديث مرفوعًا قوله ﷺ: «لكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح»، وهو ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من طريقه[٦]، وأما باقي المتن فمن مرسل أبي قلابة[٧].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي جَزِي؛ نصر بن طريف بالحديث عن قتادة، عن أنس، وتفرُّد عباد بن صهيب عن أبي جَزِي.

وفي شأن تفرد أبي جزي، فقد جاءت ثلاث روايات عن قتادة، عن أنس:

---

(١) تقريب التهذيب (٤٣١٨).

(٢) الأفراد (ص١٧٨).

(٣) الفصل (٦٧٧/٢).

(٤) تقريب التهذيب (٦٨٠٥).

(٥) أخرجه معمر في جامعه (٢١٣٠٩) -ومن طريقه الخطيب في الفصل (٦٨٤/٢)-، والخطيب في الفصل (٦٨٣/٢) من طريق حماد.

(٦) صحيح البخاري (٣٧٤٤، ٤٣٨٢، ٧٢٥٥)، صحيح مسلم (٢٤١٩).

(٧) انظر: مسند البزار (٢٥٩/١٣)، معرفة علوم الحديث، للحاكم (ص٣٦٥)، الفصل للوصل (٦٧٦/٢-٦٨٧).

١- رواية سفيان بن وكيع، عن حميد بن عبدالرحمن، عن داود العطار، عن معمر، عن قتادة، عن أنس.

وهذه قال فيها الترمذي: «هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث قتادة إلا من هذا الوجه»(١). ورواة هذا الإسناد ثقات سوى سفيان بن وكيع، فإنه «كان صدوقًا، إلا أنه ابتُلي بورَّاقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه»(٢).

والحديث محفوظٌ عن معمر، عن قتادة، مرسلًا، هكذا رواه معمر في جامعه، ورواه عبدالرزاق عنه -كما سبق في التخريج-، قال الخطيب البغدادي: «وإرسال هذا الحديث عن معمر عن قتادة أصحُّ من إيصاله»(٣)، وقال ابن عبدالهادي: «والظاهر أن هذا الإسناد اشتبه على سفيان بن وكيع بحديث أبي قلابة، أو أدخله عليه وَرَّاقه»، ثم ذكر رواية عبدالرزاق، قال: «وهو الصواب»(٤)، وأعله الذهبيُّ بسفيان(٥).

٢- رواية سعيد بن أبي عروبة، وقد جاءت عنه من طريقين:

أ- رواية سليمان بن عبيدالله، عن مصعب بن إبراهيم، عن سعيد. وسليمان «صدوق ليس بالقوي»(٦)، ومصعب منكر الحديث، خصوصًا رواياته عن سعيد، عن قتادة(٧). فهذه طريقٌ واهية.

ب- رواية محمد بن حميد، عن مهران بن أبي عمر، عن سعيد. وهذه قال فيها الخطيب البغدادي: «لا أعلم رواه إلا محمد بن حميد الرازي، عن مهران بن أبي عمر، عنه»(٨).

---

(١) جامع الترمذي (٥/٦٦٤).

(٢) تقريب التهذيب (٢٤٥٦).

(٣) الفصل (٢/٦٨٧).

(٤) رسالة في الكلام على أسانيد هذا الحديث (ص٦١-٦٣/مجموع رسائل ابن عبدالهادي).

(٥) سير أعلام النبلاء (٤/٤٧٥).

(٦) تقريب التهذيب (٢٥٩١).

(٧) انظر: لسان الميزان (٨/٧٣).

(٨) الفصل (٢/٦٧٨).

ومحمد بن حميد «حافظ ضعيف»[١]، ومهران «صدوق له أوهام، سيئ الحفظ»[٢]، فهذه طريق منكرة عن سعيد.

ولو كان سعيدٌ يروي هذا الحديث لرواه عنه أصحابه الثقات الحفاظ، ولانتشر عنه، فإنه «من أثبت الناس في قتادة» -كما مرَّ في ترجمته في الحديث (٢٢)-، وحديثه عنه مقدَّمٌ، مرغوبٌ فيه.

٣- رواية عبدالله بن محمد بن خشيش، عن حفص بن عمر؛ أبي عمر الحوضي، عن شعبة. قال أبو نعيم: «غريب من حديث شعبة، عن قتادة، لم نكتبه إلا من هذا الوجه»[٣].

ولم أجد في ابن خشيش هذا جرحًا ولا تعديلًا، وقد ذكر الراوي عنه أنه مصري، وأنه سمع منه هذا الحديث بمكة[٤]، فلعله حدَّثه من حفظه فوهم، فإن الحديث مشهورٌ عن شعبة، عن خالد الحذاء، عن أبي قلابة، عن أنس، بالمتن الذي اقتُصِرَ في هذه الرواية عليه، وهو ذِكر أمين هذه الأمة أبي عبيدة بن الجراح -رضي الله عنه-، وهذا هو المخرَّج عند البخاري من طريقين عن شعبة[٥]، وهو المحفوظ مرفوعًا عن خالد الحذاء -كما سبق بيانه-.

ولذا مرَّض الدارقطنيُّ هذه الرواية عن شعبة، وعلَّلها، فقال: «وقيل عن أبي عمر الحوضي، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس. وأصحُّها[٦]: عن شعبة، عن خالد، عن أبي قلابة، عن أنس»[٧].

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بها الدارقطني في حكمه بتفرُّد أبي جَزي، عن قتادة، عن أنس. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب (٥٨٣٤).

(٢) المصدر نفسه (٦٩٣٣).

(٣) حلية الأولياء (١٧٥/٧).

(٤) لم يُعرّفه ابن ماكولا في الإكمال (١٥١/٣) بأكثر من هذا، وجعل مصريَّته ظنًّا، مع أن راوي هذا الحديث عنه صرَّح بها، وهو من شيوخ الطحاوي، أكثر عنه، ونسبه بصريًّا، ونصَّ ابن يونس -كما في مغاني الأخيار، للعيني (١٣٢/٢)- على أنه بصريٌّ قدم مصر، وتوفي بها.

(٥) صحيح البخاري (٤٣٨٢، ٧٢٥٥).

(٦) يعني: الأوجه عن شعبة.

(٧) العلل (٢٤٩/٦).

٢٩٧- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو بكر؛ محمد بن موسى بن سهل البربهاري، ثنا أبو عبدالله؛ محمد بن خلَّاد الوزَّان القطَّان -بالبصرة-، ثنا عباد بن صُهَيب، ثنا سعيد بن أبي عَرُوبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيّب، عن سعيد بن زيد [بن عمرو بن نُفَيل][١]، أن النبي ﷺ قال: «**عَشرةٌ مِن قُرَيشٍ**[٢] **في الجنَّة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وطلحة، والزُّبَير، وعبدالرحمن بن عوف، وسعد بن مالك، وأبو عُبَيدة بن الجرَّاح**». قال سعيد [بن المسيّب][٣]: ورجلٌ آخرُ لم يُسَمِّه، كانوا يَرَون أنه عَنَى نفسَه.

غريبٌ من حديث سعيد بن المسيّب، عن سعيد بن زيد، وهو غريبٌ من حديث قتادة عن سعيد بن المسيّب، تفرَّد به سعيد بن أبي عروبة عنه، وتفرَّد به عباد بن صُهَيب عن سعيد، ولا نعلم حدث به عنه غيرَ محمد بن خلَّاد، ولم نكتبه إلا عن شيخنا[٤].

○ التخريج:

رواه سعيد بن أبي عروبة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن سعيد بن زيد، في الشهادة للعشرة بالجنة:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥/٤٦٧) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٥٦) عن محمد بن المظفر، عن محمد بن موسى البربهاري، به، بمثله.

الوجه الثاني: سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، مقطوعًا، في الشهادة لابن عمر بالجنة:

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، ونقل ابن المحب الصامت.

(٢) سقط قوله: «من قريش» من الأطراف.

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، ونقل ابن المحب الصامت.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣٤)، صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت [٢٧٤أ] -وسقط عنده قتادة في الإسناد فقط-.

أخرجه الخلال في السنة (٤٩١، ٤٩٢) من طريق إسماعيل -هو ابن علية-، عن سعيد بن أبي عروبة، به، قال ابن المسيب: «لو شهدتُ لأحدٍ حيٍّ أنه من أهل الجنة لشهدتُ لعبدالله بن عمر».

وعلَّقه البخاري في التاريخ الكبير (٣٦٣/٢) عن حماد بن زيد، عن واصل، عن حفص بن عامر، عن سعيد بن المسيب، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن موسى بن سهل البربهاري، أبو بكر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٩).

٢- محمد بن خلَّاد، أبو عبدالله، الوزان، القطان، البصري:

مجهول العين. لم أجد له ذكرًا إلا في هذا الحديث، ولا عنه راويًا إلا البربهاري.

٣- عباد بن صهيب:

قدري، ضعيف في الحديث، ربما تلقَّن بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٦).

٤- سعيد بن أبي عَرُوبة:

ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط، وكان من أثبت الناس في قتادة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٥- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٦- سعيد بن المسيّب:

أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني منكر لجهالة محمد بن خلاد، وحال عباد بن صهيب.

فإن كان ابن خلَّاد ضبطه عن عباد، فلعله مما أُدخِل عليه ولُقِّنَه، فإن الحديث في باب الشهادة بالجنة إنما يُعرف عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، في شهادته - لو كان شاهدًا لِحَيٍّ- لابن عمر -رضي الله عنهما-، وهو ما رواه إسماعيل بن علية -الثقة الحافظ- عن سعيد بن أبي عروبة، وهو ما جاء من طريقٍ أخرى عن سعيد بن المسيب -أيضًا-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد سعيد بن أبي عروبة بالحديث عن قتادة عن سعيد بن المسيّب، عن سعيد بن زيد، وتفرُّد عباد بن صُهَيب عن سعيد بن أبي عروبة، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير محمد بن خلَّاد عن عباد، وأنه لم يكتبه إلا عن شيخه محمد بن موسى البربهاري.

بابٌ في فضل عُمَر بنِ الخَطَّاب -رضي الله عنه-

٢٩٨- قال الدارقطني في السابع: حدثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، ثنا عبدالله بن عمر بن أبان، ثنا عبدالله بن خِرَاش، عن العَوَّام بن حوشب، عن مجاهد، عن ابن عباس، قال: «لَمَّا أَسلَمَ عُمَرُ بنُ الخَطَّاب نَزَلَ جِبريلُ على النبي ﷺ، فقال: يا محمد، لَقَد استَبشَرَ أَهلُ السَّماءِ اليَومَ بِإسلامِ عُمَر».

غريبٌ من حديث مجاهد، عن ابن عباس، تفرَّد به العَوَّام بن حوشب عنه، ولم يروه عنه غيرُ ابن أخيه: عبدالله بن خِرَاش[1]. / [١٣٨ب]

○ التخريج:

أخرجه الخلعي في الخلعيات (٢٨٠) عن أبي خازم؛ محمد بن الحسين بن محمد بن خلف الفراء،

وابن عساكر في معجمه (٢٧٢)، وتاريخ دمشق (٤٨/٤٤)، وأبو طاهر السِّلَفي في المشيخة البغدادية (٥٩٨)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون،

كلاهما (أبو خازم ابن الفراء، وابن المأمون) عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه الآجري في الشريعة (١٣٥٤)،

وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة (١٠٩)،

والمخلص في العاشر من المخلصيات (١٢) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/٤٤)، والمزي في تهذيب الكمال (٤٥٤/١٤)-،

وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الأربعة (٤٤) عن علي بن هارون،

وابن سيد الناس في عيون الأثر (٢٢٠/١) من طريق معافى بن إبراهيم،

خمستهم (الآجري، وابن شاهين، والمخلص، وابن هارون، ومعافى) عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، به، بمثله.

وأخرجه عبدالله بن أحمد بن حنبل في زياداته على فضائل الصحابة لأبيه (٣٣٠)،

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٢٩).

وابن عدي في الكامل (١٠٤٥٠) عن إبراهيم بن أسباط،

وابن عدي (١٠٤٥١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/٤٤)، من طريق محمد بن إبراهيم بن أبان السراج،

وابن عدي (١٠٤٥٢) عن محمد بن هارون بن حميد،

والقطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (٥٠١) عن حامد بن شعيب،

والحاكم (٨٤/٣)[١] من طريق محمد بن عبدالله الحضرمي،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٨/٤٤) من طريق أحمد بن الحسن بن عبدالجبار،

سبعتهم (عبدالله بن أحمد، وإبراهيم بن أسباط، ومحمد السراج، ومحمد بن هارون، وحامد، والحضرمي، وابن عبدالجبار) عن عبدالله بن عمر بن أبان، به، بمثله، إلا أن الحضرمي جعله عن العوام، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس.

وأخرجه ابن ماجه (١٠٣) عن إسماعيل بن محمد الطلحي،

والنجَّاد في مجلس من أماليه [١٤أ] -ومن طريقه أبو طاهر السِّلَفي في المشيخة البغدادية (١٠٦٠)- من طريق قيس بن محمد البصري،

وابن حبان في صحيحه (٦٨٨٣) من طريق محمد بن عقبة السدوسي،

والطبراني (١١١٠٩) من طريق زيد بن الحريش،

وأبو نعيم في فضائل الخلفاء الأربعة (٤٤) من طريق العلاء بن عمرو الحنفي،

خمستهم (الطلحي، وقيس، ومحمد بن عقبة، وزيد بن الحريش، والعلاء بن عمرو) عن عبدالله بن خراش، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (٢٥٤)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

---

(١) سقط الإسناد من المطبوعة المعتمدة في العزو، وهو ثابتٌ في المطبوعات اللاحقة، وإتحاف المهرة (١٣٨/٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عبدالله بن خراش -وهو «ضعيف جدًّا، أطلق عليه ابنُ عمار الكذب»-، مع تفرُّده به عن عمه الثقة الثبت.

وقد أورده ابن عدي في مناكير عبدالله بن خراش، وأما ابن حبان والحاكم، فتساهلا، فصحَّحا هذا الحديث. وتعقَّب الذهبيُّ الحاكمَ بتضعيف الدارقطني لابن خراش، والواقع أن قول الدارقطني: «ضعيف» من أخفّ الأقوال فيه[١].

ولا يُختلف في أن شيخ العوام في هذا الحديث هو مجاهد، سوى ما جاء عند الحاكم في رواية محمد بن عبدالله الحضرمي، عن عبدالله بن عمر بن أبان، عن ابن خراش، مِن جَعلِه سعيدَ بنَ جبير، ولعله وهمٌ من الحاكم، فإن شيخَه من أئمة خراسان[٢]، والحضرميَّ من الحفاظ[٣]، فالوهم أبعد عنهما منه عن الحاكم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد العَوَّام بن حوشب بالحديث عن مجاهد، عن ابن عباس، وتفرُّد عبدالله بن خِرَاش بن حوشب عن عمِّه العَوَّام.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣٢٦/٢).

(٢) هو أبو محمد؛ أحمد بن عبدالله المزني، انظر: تاريخ الإسلام (٩٣/٨).

(٣) هو المعروف بمطيَّن، انظر: تاريخ الإسلام (١٠٣٢/٦).

٢٩٩- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري، ثنا عمرو بن عبدالله الأودي، ثنا أبو أسامة، عن زكريَّا، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة [(١)]، قال: قال عمر: يا رسول الله، هذا مقامُ خليل ربنا؟ قال: «**نعم**». قال: أفلا نتَّخِذُه مُصَلّى؟ قال: فنزلت: ﴿وَٱتَّخِذُواْ مِن مَّقَامِ إِبْرَٰهِـۧمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥].

غريبٌ من حديث أبي إسحاق، عن أبي ميسرة؛ عمرو بن شُرَحبيل، عن عمر بن الخطاب، تفرَّد به زكريَّا بن أبي زائدة [عنه][(٢)] [(٣)]. / [١٣٩أ]

○ التخريج:

رواه أبو إسحاق السَّبيعي، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أبو إسحاق، عن أبي ميسرة، قال: قال عمر: يا رسول الله...:

أخرجه ابن أبي شيبة في مسنده -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٥٦٢١)، والمطالب العالية (٣٥٤٢)، ومن طريقه أبو نعيم في حلية الأولياء (٤/١٤٥)-،

وعثمان بن أبي شيبة -كما في تفسير ابن كثير (١/٤١٤)-،

كلاهما (ابنا أبي شيبة) عن أبي أسامة، به، بمثله، إلا أن عثمان قال فيه: عن أبي ميسرة، قال: قال عمر: قلت: يا رسول الله، هذا مقام خليل ربنا؟ قال: «نعم». قال: أفلا نتخذه...

الوجه الثاني: أبو إسحاق، عن غير واحد -منهم طلحة بن مصرف-، قال: قال عمر...:

أخرجه البغوي في الجعديات (٢٥٤٤) -وعنه المخلص في عاشر المخلصيات (٣٤)-، والقطيعي في زياداته على فضائل الصحابة لأحمد (٦٩٦)، من طريق زهير -هو ابن معاوية-، عن أبي إسحاق، قال: حدثني غير واحد -وذكر طلحة بن مصرف-، به، بنحوه.

---

(١) بيَّض الناسخ هنا مقدار كلمة، وضبَّب على البياض، ولعله أراد التنبيه إلى أن الرواية مرسلة، أو ظنَّ أنه سقط صحابيُّها، إذ أبو ميسرة يحكي قصةً لم يدركها.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١٩٨).

الوجه الثالث: أبو إسحاق، عن عمرو بن ميمون، عن عمر:

أخرجه ابن مردويه -كما في تفسير ابن كثير (٤١٤/١)- من طريق مسروق بن المرزبان، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة[١]،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٢١٣/١) عن علي بن مسهر،

كلاهما (يحيى، وعلي) عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق، به، ولم يسق الدارقطني متن علي، وجاء في رواية يحيى: عن عمرو بن ميمون، عن عمر بن الخطاب، أنه مر بمقام إبراهيم، فقال: يا رسول الله، أليس نقوم مقام خليل ربنا؟ قال: «بلى». قال:....

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن نوح الجُنْدَيْسابوري:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (٥٠).

٢- عمرو بن عبدالله بن حَنَش -ويقال: ابن محمد بن حَنَش-، الأودي:

«ثقة»[٢].

٣- أبو أسامة:

ثقة ثبت، ربما دلس، وكان بأخرة يحدث من كُتب غيره. سبقت ترجمته في الحديث (٨٣).

٤- زكريا بن أبي زائدة:

ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٧).

٥- أبو إسحاق:

---

(١) وقع في المطبوع: «مسروق، حدثنا زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق»، وكذلك وقع في مطبوعاتٍ أخرى، وفي عمدة القاري، للعيني (١٣٠/٤) -وهو ينقله غالبًا عن ابن كثير-. وهذا محال، لأن مسروقًا لم يدرك زكريا حتى يصرح بسماعه منه، لكنه يصرح بسماعه من ابنه يحيى، ويروي عنه عن أبيه كثيرًا، خصوصًا عن أبي إسحاق، فاستظهرت أنه شيخه هنا، والله أعلم.

(٢) تقريب التهذيب (٥٠٦٢).

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٦- عمرو بن شُرَحبيل الهَمْداني، أبو ميسرة، الكوفي:

«ثقة عابد»[١].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الصحة، لكن اختُلف عن زكريا بن أبي زائدة في شيخ شيخه أبي إسحاق:

* فرواه أبو أسامة، عنه، عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة؛ عمرو بن شرحبيل.

* ورواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، وعلي بن مسهر، عن زكريا، عن أبي إسحاق، عن عمرو بن ميمون.

والظاهر أن زكريا لم يضبط الحديث عن أبي إسحاق، أو لم يأخذه عنه أخذًا جيّدًا -وقد كان سماعه منه بأخرة، كما مرَّ في ترجمته-، ولذا فقد جاء عن زكريا بوجهٍ ثالث، وهو ما رواه سفيان بن عيينة، عنه، عمَّن حدَّثه عن عمر، فذكر القصة[٢]، وهذا يشير إلى أنه لم يُتقن إسناد القصة، فحدَّث بها ابنَ عيينة مُسقِطًا مَن بينه وبين عمر.

وكأنَّ الدارقطنيَّ يشير إلى ذلك حين ختم الخلاف عن زكريا بقوله: «والله أعلم بالصواب»[٣]، ولم يرجّح فيه، ثم انتقل إلى من خالفه.

وقد روى الحديثَ زهيرُ بن معاوية، عن أبي إسحاق، قال: حدثني غيرُ واحد -وذكر طلحة بن مصرف-، قال: قال عمر...، فذكره.

وزهير «ثقةٌ ثبت، إلا أن سماعَه من أبي إسحاق بأخرة»[٤] -أيضًا-.

---

(١) المصدر نفسه (٥٠٤٨).

(٢) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٩٨٥) بإسنادٍ صحيحٍ إلى سفيان، وعزاه السيوطي في الجامع الكبير (٦٨٠/١٦) إلى جامع سفيان بلفظ مقارب، فلعله أخرجه فيه بهذا الإسناد.

(٣) العلل (٢١٣/١).

(٤) تقريب التهذيب (٢٠٥١).

والتردُّدُ في هذا الحديث في رواية زكريا، وإبهامُ أبي إسحاق شيوخَه في رواية زهير، هو في نفسِه إشارةٌ إلى أن سماعَهما منه بعد اختلاطه، لأن الظنَّ بأبي إسحاق حالَ إتقانه أن يضبط من حدَّثه به.

ومع ذلك فقد مال الدارقطنيُّ إلى ترجيح رواية زهير، قال: «ويُشبه أن يكون قولُ زهيرٍ هو المحفوظ، لأن زهيرًا أثبت من زكريا في أبي إسحاق»(١).

وبالإضافة إلى ترجيح زهيرٍ على زكريا في أبي إسحاق -وهو صادرٌ هنا عن إمامٍ ناقد-، فإن الحديثَ محفوظٌ عن طلحة بن مصرف -المذكور في رواية زهير-، حيث رواه أبان بن تغلب، عن طلحة، عن مجاهد، بنحوه، مرسلًا(٢).

فقويٌّ أن الحديث كان عند أبي إسحاق بهذا الوجه، لكنه لم يضبطه تمامَ الضبط حال تحديثه به بعد اختلاطه.

وعلى أي وجهٍ كانت، فهذه القصة مرسلةٌ من هذه الطريق، لأن عامَّةَ شيوخ أبي إسحاق -والمذكورين منهم هنا خاصةً- من التابعين، وهم يحكون القصة، ولا يسندونها عن عمر -وإن كان بعض الرواة ذَكَر عمر في الإسناد، أو أسندها إليه، لكنهم عادوا في السياق إلى الإشارة إليه بضمير الغائب، فدلَّ على أن ذِكرَه إنما هو لحكاية قصته-.

وأما أصل الحديث فصحيحٌ مخرَّجٌ في الصحيحين من طريقين عن عمر -رضي الله عنه-(٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد زكريا بن أبي زائدة بالحديث عن أبي إسحاق، عن أبي ميسرة؛ عمرو بن شُرَحبيل، عن عمر بن الخطاب.

---

(١) العلل (٢١٣/١).

(٢) أخرجه ابن أبي داود في المصاحف (٣٠٧)، وعلَّقه الدارقطني في العلل (١٢٨/١) من طريقين عن هارون بن موسى الأعور، عن أبان، به. وهذا إسنادٌ إلى طلحة صحيح.

(٣) صحيح البخاري (٤٠٢، ٤٤٨٣)، صحيح مسلم (٢٣٩٩).

بابٌ في فَضلِ عَلِيِّ بن أبي طالِبٍ -رضي الله عنه-(١)

بابٌ في قَولِه: «أنتَ مِنّي بِمَنزِلَةِ هارُونَ مِن مُوسَى» / [١٤٠أ]

٣٠٠- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، ثنا محمد بن أحمد بن الحسن القطواني، ثنا حماد بن أَعْيَن الصائغ، ثنا الحسن بن جعفر بن الحسن الحسني، ثنا هارون بن سعد وعبدالجبار بن العباس وحُلْو بن السَّرِي، عن موسى الجهني، قال: قلت لفاطمة ابنة علي: أتحفظين عن أبيكِ شيئًا؟ قالت: لا، ولكن حدثَتْني أسماء ابنة عُمَيس، أنها سَمِعَتْ رسول الله ﷺ يقول لعلي: «**أنتَ مِنّي بِمَنزِلَةِ هارُونَ مِن مُوسَى، إلا أنَّه لا نَبِيَّ بَعدِي**».

قال حلو: وحدثني عروة بن عبدالله الجعفي؛ أبو مَهَل، أنه كان مع موسى الجهني، ودخل على فاطمةَ بنتِ علي حين حدثَتْ موسى بهذا الحديث عن أسماء بنت عميس، عن رسول الله ﷺ.

وهذا حديثٌ غريبٌ من حديث هارون بن سعد العجلي، وعبدالجبار بن العباس (الشِّبَامي)(٢)، وحُلْو بن السَّرِي الأودي، عن موسى الجهني، وهو غريبٌ من حديث حلو بن السري، عن أبي مَهَل؛ عروة بن عبدالله، تفرَّد به الحسن بن جعفر الحسني عنهم، ولم نكتبه إلا عن أبي العباس(٣).

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨٢/٤٢) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن سعيد:

(١) هو باب جامع لا يتضمَّن نصوصًا تحته مباشرةً، وإنما تحت أبوابٍ أخرى تحته.

(٢) وقع في الأصل: «الشامي»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر ترجمة الراوي.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٨٦٣).

حافظ شيعي، ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٢- محمد بن أحمد بن الحسن القطواني:

مجهول العين. لم أجد راويًا عنه سوى ابن عقدة[1]، وهو معروف بالرواية عمَّن لا يُعرف -كما مرَّ في ترجمته-.

٣- حماد بن أَعْيَن الصائغ:

مجهول الحال. له روايةٌ في بعض مصادر الشيعة[2]، ولم أقف له على ترجمة عندهم ولا عند أهل السنة.

٤- الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، الحسني، أبو محمد، المدني:

شيعي مجهول الحال. ذكره الخطيب لتمييزه، وذكر أنه روى عنه حماد بن أعين الصائغ وغيرُه، ولم يسق فيه جرحًا أو تعديلًا[3]. وهو ثقةٌ عند الشيعة[4]، وله ذِكر في وقعة فخ، وهي الوقعة التي قُتل فيها الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، بعد خروجه بالمدينة، سنة تسع وستين ومائة[5].

---

(١) جاءت في حلية الأولياء (١٦٢/٣) روايةٌ لأحمد بن بن محمد بن زياد بن عجلان، عن القطواني، إلا أن ابن عجلان المذكور هو ابن عقدة نفسُه، نُسِب إلى بعض أجداده الأعلين تدليسًا، وتمام نسبه: أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن بن إبراهيم بن زياد بن عبدالله بن عجلان. وجاءت في تاريخ بغداد (١٢/١٥) رواية لأبي بكر الجعابي، عن أحمد بن إبراهيم بن قيس، عن القطواني، وشيخ الجعابي هو ابن عقدة -أيضًا-، وإبراهيم من أجداده -كما سبق-، وقيس هو جدُّ مولى جدِّه عجلان، قال الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد (١٤٧/٦): «وجدُّه عجلان هو مولى عبدالرحمن بن سعيد بن قيس الهَمْداني». والجعابي معروفٌ بأنه «صحب أبا العباس ابن عقدة» -كما قال الخطيب في ترجمته من تاريخ بغداد (٤٢/٤)-.

(٢) مقاتل الطالبيين (ص٣٢٥).

(٣) غنية الملتمس (ص١٥٥).

(٤) المفيد من معجم رجال الحديث (ص١٣٦).

(٥) انظر: أخبار فخ (ص١٣٩-١٤١)، مقاتل الطالبيين (ص٣٧٥)، تاريخ الإسلام (٢٨٣/٤).

٥- هارون بن سعد العجلي -أو الجعفي-، الكوفي، الأعور:

«صدوق، رمي بالرفض، ويقال: رجع عنه»(١).

٦- عبدالجبار بن العباس الشِّبَامي، نزل الكوفة:

«صدوق يتشيع»(٢).

٧- حلو بن السري الأودي، الكوفي:

ضعيف. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويُغرب على قلة روايته»(٣).

٨- موسى بن عبدالله -ويقال: ابن عبدالرحمن- الجهني، أبو سلمة، الكوفي:

«ثقة عابد، لم يصح أن القطان طعن فيه»(٤).

٩- فاطمة بنت علي بن أبي طالب:

«ثقة»(٥).

١٠- عروة بن عبدالله بن قُشَير الجعفي، أبو مَهَل:

«ثقة»(٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، مسلسلٌ بالمجاهيل، قال ابن عبدالهادي في شيخ الدارقطني: ابن عقدة: «باب الأسانيد المظلمة، ومَجْمع الأحاديث الموضوعة»(٧)، وهذا الإسناد من نحو هذا الضرب.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٢٢٧).

(٢) المصدر نفسه (٣٧٤١).

(٣) الثقات (٦/٢٤٨).

(٤) تقريب التهذيب (٦٩٨٥).

(٥) المصدر نفسه (٨٦٥٤).

(٦) المصدر نفسه (٤٥٦٥).

(٧) تخريج أحاديث الكشاف، للزيلعي (٢/٢٤٤).

والكلام هنا على هذا الإسناد بذاته، وإلا فالحديث معروفٌ عن موسى الجهني، رواه جماعةٌ عنه، منهم بعض الحفاظ[1].

وأما متابعة عروة بن عبدالله لموسى الجهني عن فاطمة، فلا تُحفَظ إلا في هذا الحديث -كما قال الدارقطني-، وهي متابعةٌ منكرة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسن بن جعفر الحسني بالحديث عن هارون بن سعد العجلي، وعبدالجبار بن العباس الشِّبَامي، وحلو بن السري الأودي، عن موسى الجهني، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء بنت عميس، وعن حلو بن السري، عن عروة بن عبدالله، عن فاطمة بنت علي، عن أسماء بنت عميس، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن ابن عقدة.

---

(١) أخرجه أحمد (٢٧٧٢٣)، والنسائي في الكبرى (٨٠٨٧، ٨٣٩٣)، من طريق يحيى بن سعيد القطان، وأحمد (٢٨١١١) عن عبدالله بن نمير، والنسائي في الكبرى (٨٣٩٤) من طريق جعفر بن عون، و(٨٣٩٥) من طريق حسن بن صالح، أربعتهم عن موسى الجهني، به.

بابٌ في قوله: «مَن كُنتُ مَولَاهُ فَعَلِيٌّ مَولَاه»

٣٠١- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا الحسن بن محمد بن بشر[١]، ثنا علي بن الحسين بن عُبَيد بن كعب، ثنا إسماعيل بن أبان، عن أبي داوُد الطُّهَوي -واسمه: عيسى بن مسلم-، عن عمرو بن عبدالله وعبدالأعلى بن عامر الثعلبي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، قال: خطب الناسَ أميرُ المؤمنين عليُّ بنُ أبي طالب في الرَّحبة، فقال: أنشُدُ اللهَ امرأً -نِشْدةَ الإسلام- سمعَ رسولَ الله ﷺ يقول يومَ غَدِير خُمّ[٢] -أخَذَ[٣] بِيَدي-، يقول: «**أَلَستُ أَولى بِكُم يا مَعشَرَ المُسلِمِين مِن أنفُسِكم؟**». قالوا: بَلَى يا رسول الله. قال: «**مَن كُنتُ مَولَاه فَعَلِيٌّ مَولَاه، اللهُمَّ وَالِ مَن وَالَاه، وعَادِ مَن (عَادَاه)[٤]، وانصُر مَن نَصَرَه، واخذُل مَن خَذَلَه**»؛ إلا قام فشَهِد.

فقام بِضعَةَ عَشَرَ [رَجُلًا][٥]، فشَهِدُوا، وكَتَمَ قَومٌ فما فَنُوا [مِن الدُّنيا][٦] حتَّى عَمُوا وبَرِصُوا.

غريبٌ من حديث عبدالأعلى الثعلبي وعمرو بن عبدالله بن هند الجَمَلي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، [عن علي][٧]، تفرَّد به أبو داوُد الطُّهَوي؛ عيسى بن مسلم، عنهما[٨]. / [١٤٠ب]

---

(١) وقع في رواية ابن عساكر من طريق الدارقطني: «أبو القاسم؛ الحسن بن محمد بن بشر البجلي الكوفي الخزاز». ويظهر أن الدارقطنيَّ نسَبَه هكذا في حديثٍ سابقٍ من الجزء -ولعله الحديث التالي هنا-، ثم اختصر نسَبَه في هذا الحديث، فتمَّمه ابن عساكر من سابقه، وأبقى عليه الهيثميُّ هنا مختصرًا.

(٢) انظر: البداية والنهاية (٦٦٥/٧).

(٣) كذا في الأصل والرواية من طريق الدارقطني، وأسفل الذال في الأصل ما يشبه علامة التنوين بالكسر، والوجه اللغوي يقتضي أن تكون اللفظة منصوبةً على الحال: «آخِذًا»، لكن يصحُّ أن يكون الحال جملةً فعلية بفعلٍ ماضٍ، فأثبتُّها كذلك.

(٤) وقع في الأصل: «عاده»، ولعله سهو.

(٥) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٦) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٧) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٨) أطراف الغرائب والأفراد (٣٥٢)، واختصر متنه، ولم يذكر القدر المرفوع منه.

○ **التخريج:**

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٠٧/٤٢) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

○ **رجال الإسناد:**

١- الحسن بن محمد بن بشر:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٣).

٢- علي بن الحسين بن عُبَيد بن بسطام بن كعب القرشي، الكوفي، البزَّاز:

لا بأس بحديثه، ورمي بالغلو في الرفض. قال القاسم بن زكريا المطرز: «ما رأيت أرفض منه»، وقال الدارقطني: «لا بأس به»[(١)].

٣- إسماعيل بن أبان الأزدي، أبو إسحاق -أو: أبو إبراهيم-، الكوفي، الورَّاق:

«ثقة، تكلم فيه للتشيع»[(٢)].

٤- عيسى بن مسلم الطُّهَوي، أبو داود، الكوفي، الأعمى:

ضعيف. قال أبو زرعة: «ليّن»، وقال أبو حاتم: «ليس بالقوي، يكتب حديثه»، وقال الدارقطني: «متروك»[(٣)].

ويظهر أنه ظهر للدارقطني ما دعاه إلى التشديد فيه. والتوسُّطُ في حاله: تضعيفُه، ولعله أولى من اختيار ابن حجر في التقريب عبارةَ أبي زرعة بتليينه فحسب[(٤)].

٥- عمرو بن عبدالله بن هند الجَمَلي:

مجهول العين. لم أجد من يروي عنه سوى أبي داود الطهوي -على ضعفه-.

---

(١) فوائد القاسم بن زكريا المطرز وأماليه (٣١) -وفيه: «وكان رافضيًّا»-، سؤالات الحاكم للدارقطني (١٣٨)، لسان الميزان (٥٣٢/٥).

(٢) تقريب التهذيب (٤١٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٣٦٧/٣).

(٤) تقريب التهذيب (٥٣٢٥).

٦- عبدالأعلى بن عامر الثعلبي، الكوفي:

«صدوق يَهِم»[١].

٧- عبدالرحمن بن أبي ليلى:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة شيخه، وضعف المتفرد به.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي داوُد الطُّهَوي؛ عيسى بن مسلم بالحديث عن عبدالأعلى الثعلبي وعمرو بن عبدالله بن هند الجَمَلي، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي.

(١) المصدر نفسه (٣٧٣١).

بابٌ في حُبِّه

٣٠٢- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو القاسم؛ الحسن بن محمد بن بشر البجلي الكوفي، ثنا علي بن الحسين بن عُبَيد بن كعب، ثنا إسماعيل بن أبان، ثنا عبدالله بن مسلم المُلائي، عن أبيه، عن إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن عائشة، قالت: قال رسول الله ﷺ -وهو في بَيتِها، لَمَّا حَضَرَه الموت-: «**ادعُوا إليَّ حَبِيبي**»، [فدَعَوا[١] له أبا بكر، فنَظَرَ إليه، ثم وَضَعَ رأسَه، ثم قال: «**ادعُوا إليَّ[٢] حَبِيبي**»][٣]، فدَعَوا له عُمَر، فلما نَظَرَ إليه وَضَعَ رأسَه، ثم قال: «**ادعُوا إليَّ حَبِيبي**». فقلت: وَيلَكُم، ادعُوا [له][٤] عليَّ بنَ أبي طالب، فوَاللهِ ما يُرِيدُ غيرَه. فلَمَّا رآه أفرَدَ الثوبَ الذي [كان][٥] عليه، ثم أَدخَلَه فيه، فلم يَزَل مُحتَضِنَه حتَّى قُبِضَ ويَدُه عليه.

غريبٌ من حديث إبراهيم النخعي، عن علقمة والأسود، عن عائشة، تفرَّد به مسلم بن كيسان الأعور عنه، وهو غريبٌ من حديث ابنه عبدالله بن مسلم عن أبيه، تفرَّد به عنه إسماعيل بن أبان الورَّاق[٦]. / [١٤١أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/٣٩٣)، وابن الجوزي في الموضوعات (٧٣٤)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) وقع في الرواية من طريق الدارقطني: «فدعوتُ»، والمثبت من الأطراف، وهو أوفق للسياق.

(٢) وقع عند ابن عساكر من طريق الدارقطني: «لي»، وكذلك وقع عنده في المواضع الشبيهة الأخرى، ومثله في الأطراف في الموضع الأول، والمثبت من رواية ابن الجوزي من طريق الدارقطني، لموافقتها ما في الأصل، وصحَّة التعبير به، وقد باعد الناسخ في الموضع الأول بين: «ادعو» و«إلي»، تأكيدًا.

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، لانتقال النظر، وتمامُ أولِه من الأطراف، وباقيه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٤) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، لكن وقع عند ابن عساكر: «لي»، وفي نسخةٍ كالمثبت.

(٥) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٦) أطراف الغرائب والأفراد (٦١١١).

○ **رجال الإسناد:**

١- الحسن بن محمد بن بشر البجلي، أبو القاسم، الكوفي:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٣).

٢- علي بن الحسين بن عُبَيد بن كعب:

لا بأس بحديثه، ورمي بالغلو في الرفض. سبقت ترجمته في الحديث (٣٠١).

٣- إسماعيل بن أبان الورَّاق:

ثقة، تكلم فيه للتشيع. سبقت ترجمته في الحديث (٣٠١).

٤- عبدالله بن مسلم بن كيسان المُلائي، الكوفي:

مجهول الحال. روى عنه إسماعيل بن أبان، وإبراهيم بن حبيب، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[1].

٥- مسلم بن كيسان الضبي، أبو عبدالله، الكوفي، المُلائي، البراد، الأعور:

«ضعيف»[2].

٦- إبراهيم النخعي:

ثقة، إلا أنه يرسل كثيرًا. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

٧- علقمة:

ثقة ثبت، فقيه عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٥٩).

٨- الأسود:

ثقة مكثر فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٨٢).

○ **دراسة الأسانيد:**

---

(١) المتفق والمفترق (٣/١٤٢١).

(٢) تقريب التهذيب (٦٦٤١).

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة شيخه وعبدالله بن مسلم الملائي، وضعف أبيه مسلم الأعور، مع تفرُّده به.

ويزيده وهاءً أن الشيخين أخرجا قصة وفاة النبي ﷺ من طريق عبدالله بن عون، عن إبراهيم النخعي، عن الأسود، قال: ذكروا عند عائشة أن عليًّا -رضي الله عنهما- كان وصيًّا، فقالت: «متى أوصى إليه؟ وقد كنت مسندته إلى صدري -أو قالت: حجري-، فدعا بالطست، فلقد انخنث في حجري، فما شعرتُ أنه قد مات، فمتى أوصى إليه؟»[1].

فهذا هو المحفوظ عن إبراهيم النخعي في الباب، وبه يكون حديث مسلم الأعور باطلًا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مسلم بن كيسان الأعور بالحديث عن إبراهيم النخعي، عن علقمة والأسود، عن عائشة، وتفرُّد إسماعيل بن أبان الورَّاق، عن عبدالله بن مسلم بن كيسان، عن أبيه.

---

(١) صحيح البخاري (٢٧٤١، ٤٤٥٩)، صحيح مسلم (١٦٣٦).

بابٌ: كان عَلِيٌّ عَلَى الحَقّ

٣٠٣- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو صالح الأصبهاني[١]، ثنا أبو مسعود؛ أحمد بن الفرات، ثنا الحسن بن أبي يحيى، ثنا عمرو بن أبي قيس، عن شُعَيب بن خالد، عن سلمة بن كُهَيل، عن مالك بن جَعُونة، عن أم سلمة، قال: قالت: «واللهِ إنَّ عَلِيًّا عَلَى الحَقِّ قبلَ اليَوم، وبَعدَ اليَوم، عَهدًا مَعهُودًا، وقَضَاءً مَقضِيًّا».

قلت: أنت سمعتَه من أم المؤمنين؟ قال: إي والله الذي لا إله إلا هو -ثلاث مرَّات-. فسألتُ عنه، فإذا هم يُحسِنون عليه الثناء.

غريبٌ من حديث شُعَيب بن خالد، عن سلمة بن كُهَيل، تفرَّد به عمرو بن أبي قيس عنه[٢].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/٤٤٩) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه العقيلي في الضعفاء (٣/٥٩٠)، والطبراني في الكبير (٢٣/٣٢٩)، من طريق موسى بن قيس،

والدولابي في الكنى والأسماء (١٦٢٩) من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل،

كلاهما (موسى، ويحيى) عن سلمة بن كهيل، به، بنحوه، إلا أنهما أدخلا عياضَ بن عياض بين سلمة ومالك بن جعونة.

○ رجال الإسناد:

١- أبو صالح الأصبهاني:

(١) زاد في رواية ابن عساكر من طريق الدارقطني: «عبدالرحمن بن سعيد بن هارون». ويظهر لي أن الدارقطنيَّ نسَبَه هكذا في حديثٍ سابقٍ من الجزء -ولعله الحديث الماضي برقم (٨٣) هنا-، ثم اختصر نسَبَه في هذا الحديث، فتمَّمه ابن عساكر من سابقه، وأبقى عليه الهيثميُّ هنا مختصرًا.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٩٣٨).

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٨٣).

٢- أحمد بن الفرات، أبو مسعود:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٧٩).

٣- الحسن بن أبي يحيى:

مجهول العين. لم أجد له ذِكرًا ولا روايةً إلا في هذا الحديث من رواية أحمد بن الفرات عنه.

وليس هو الحسن بن أبي يحيى -أو: ابن يحيى- بن السكن الرملي[1]، فذاك في طبقة الراوي عنه: أبي مسعود؛ أحمد بن الفرات، بل توفي قبل أبي مسعود بسنةٍ واحدة، كما أن طبقةَ الرملي نازلة، لا تلحق الروايةَ عن عمرو بن أبي قيس، ثم إنه رملي، وراوي هذا الإسناد ينبغي أن يكون رازيًّا، إذ شيخه وتلميذه -جميعًا- رازيان.

٤- عمرو بن أبي قيس الكوفي، ثم الرازي، الأزرق:

«صدوق له أوهام»[2].

٥- شعيب بن خالد البجلي، الرازي، القاضي:

«ليس به بأس»[3].

٦- سلمة بن كُهَيل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥).

٧- مالك بن جَعُونة:

مجهول العين. لم أجد له ذِكرًا في غير هذا الحديث، ولم يرو عنه إلا سلمة بن كهيل، أو شيخه -على ما سيأتي في الخلاف عن سلمة-.

---

(١) انظر في ترجمته: تاريخ الإسلام (٧١/٦)، تهذيب التهذيب (٤١٦/١).

(٢) تقريب التهذيب (٥١٠١).

(٣) المصدر نفسه (٢٧٩٩).

ولا ينفعه ما جاء عند الدارقطني هنا من كونهم كانوا «يُحسنون عليه الثناء»، لأن هذه الرواية ضعيفة جدًّا -كما سيأتي-، فلا يصح ما فيها[(١)].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لجهالة الحسن بن أبي يحيى ومالك بن جعونة، ولِين عمرو بن أبي قيس.

وقد خولف شعيب بن خالد عن سلمة بن كهيل، إذ رواه موسى بن قيس -وهو «صدوق»[(٢)]-، ويحيى بن سلمة بن كهيل -وهو «متروك»[(٣)]-، عن سلمة، عن عياض بن عياض، عن مالك بن جعونة، به، فأدخلا فيه عياضًا، وعياضٌ مجهول، لم أجد في حاله إلا ذكرَ ابن حبان له في الثقات[(٤)].

وهذا الوجه أقوى إسنادًا عن سلمة وأصحّ، وهو يزيد الإسنادَ ضعفًا بجهالة عياض، فوق ضعفِه بجهالة مالك بن جعونة.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن أبي قيس بالحديث عن شُعَيب بن خالد، عن سلمة بن كُهَيل، عن مالك بن جَعُونة، عن أم سلمة.

---

(١) وكذلك ورد نحوه في رواية يحيى بن سلمة بن كهيل، عن أبيه، وهي رواية واهية، لحال يحيى -كما سيأتي-.

(٢) تقريب التهذيب (٧٠٠٣).

(٣) المصدر نفسه (٧٥٦١).

(٤) (٥/٢٦٧).

بابٌ في وفاتِه وسَبَبِها

٣٠٤- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا الحسن بن محمد بن بشر، ثنا علي بن الحسين(١)، ثنا إسماعيل بن أبان، عن ناصح؛ أبي عبدالله، عن سِمَاك بن حرب، عن أنس بن مالك، قال: كان عليُّ بنُ أبي طالب مريضًا، فدخلتُ عليه، وعنده أبو بَكرٍ وعُمرُ جالِسَان، فجَلَستُ عِندَه، فما كان إلا ساعَة حتَّى دَخَلَ نبيُّ الله ﷺ، فتَحَوَّلتُ عن مَجلِسِي، فجاء النبيُّ ﷺ حتى جَلَسَ في مَكاني، وجَعَلَ يَنظُر في وَجهِه، فقال أبو بَكرٍ -أو: عُمر-: يا رسول الله، لا نراه إلا أنه لما به(٢). فقال: «**لَن يَمُوتَ هذا الآنَ، ولَن يَمُوتَ إلا مَقتُولًا**».

[غريبٌ من حديث سِمَاك، عن أنس، تفرَّد به ناصح؛ أبو عبدالله، ولم يروه عنه غيرُ إسماعيل بن أبان](٣) (٤).

○ التخريج:

رواه ناصح، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: ناصح، عن سماك بن حرب، عن أنس بن مالك:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢/٥٣٦)، وابن الجوزي في الموضوعات (٧٤٩)، من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: ناصح، عن سماك، عن جابر بن سمرة:

أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (٢٠٣٨)، والأوسط (٧٣١٨) -وعنه أبو نعيم في

---

(١) وقع في رواية ابن عساكر من طريق الدارقطني: «أبو القاسم؛ الحسن بن محمد بن بشر البجلي الكوفي الخزاز، نا علي بن الحسين بن عبيد بن كعب». ويظهر لي أن الدارقطنيَّ نسَبَهما هكذا في حديثٍ سابقٍ من الجزء -ولعله الحديث الماضي برقم (٣٠٢)-، ثم اختصر نسَبَهما في هذا الحديث، فتمَّمه ابن عساكر من سابقه، وأبقى عليه الهيثميُّ هنا مختصرًا، وكذلك أبقى عليه ابن الجوزي في روايته من طريق الدارقطني.

(٢) كناية عن الاحتضار، انظر مثلًا: المحتضرين، لابن أبي الدنيا (١٦، ٧٧، ٣٥٢).

(٣) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف والرواية من طريق الدارقطني.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٩١٦).

فضائل الخلفاء الأربعة (٢١٨)، ودلائل النبوة (٤٩١)-، والآجري في الشريعة (١٥٩٤)، وابن عدي (١٧٢٠٤) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٣٦/٤٢)-، من طريق علي بن هاشم بن البريد، عن ناصح، به، مختصرًا، بلفظ: «إنك امرؤٌ مستخلف، وإنك مقتول، وهذه مخضوبةٌ من هذه -لحيته من رأسه-».

الوجه الثالث: ناصح، عن عطاء بن السائب، عن أنس بن مالك:

أخرجه الحاكم (١٣٩/٣)، وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١١٣/٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٢٢/٤٢، ٥٣٥)، من طريق عبدالعزيز بن الخطاب، عن ناصح، به، بنحوه، وزاد: «ولن يموت حتى يملأ غيظًا».

○ رجال الإسناد:

١- الحسن بن محمد بن بشر:

مجهول الحال. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٣).

٢- علي بن الحسين:

لا بأس بحديثه، ورمي بالغلو في الرفض. سبقت ترجمته في الحديث (٣٠١).

٣- إسماعيل بن أبان:

ثقة، تكلم فيه للتشيع. سبقت ترجمته في الحديث (٣٠١).

٤- ناصح بن عبدالله -أو: ابن عبدالرحمن- التميمي، المحلّمي، أبو عبدالله، الحائك:

«ضعيف»[١].

٥- سِمَاك بن حرب:

صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن. سبقت ترجمته في الحديث (٦١).

---

(١) تقريب التهذيب (٧٠٦٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لجهالة شيخه، وضعف ناصح، وقد اضطرب فيه ناصح:

* فرواه عنه إسماعيل بن أبان -إن صح عنه-، عن سماك، عن أنس،

* ورواه علي بن هاشم بن البريد، عن ناصح، عن سماك، عن جابر بن سمرة،

* ورواه عبدالعزيز بن الخطاب، عن ناصح، عن عطاء بن السائب، عن أنس.

وإسماعيل «ثقة» -كما مرَّ في حاله-، وعلي بن هاشم «صدوق» -كما مرَّ في الحديث (٢٦)-، وعبدالعزيز بن الخطاب «صدوق» كذلك[1].

فالأوجه عن ناصح متقاربة، وهذا الاضطراب راجعٌ إليه، ولا يصحُّ الحديث به.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ناصح؛ أبي عبدالله بالحديث عن سماك، عن أنس، وتفرُّد إسماعيل بن أبان عن ناصح.

(١) المصدر نفسه (٤٠٩٠).

٣٠٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو الحسن؛ علي بن محمد بن علي بن عبدالله بن يحيى بن داهر بن يحيى الرازي -بالبصرة-، حدثني أحمد بن محمد بن زياد القَطَّان الرازي، ثنا عبدالله بن داهر بن يحيى، ثنا أبي، عن الأعمش، عن زيد بن أسلم، عن أبي سِنان الدُّؤَلي، عن علي، قال: حدثني الصادق المصدوق ﷺ، قال: «**لا تَمُوتُ حتَّى تُضرَب ضَربَةً على هذِه، فتخضَبَ مِن هذِه** -وأَومَأَ إلى لِحيَتِه وهامتِه- **ويَقتُلُك أَشقَاها، كما عَقَرَ ناقةَ اللهِ -عز وجل- أَشقَى بَنِي فُلانٍ مِن (ثَمُود)**[1] -نَسَبَه إلى جَدِّه الأَدنَى-».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن زيد بن أسلم، عن أبي سِنان الدُّؤَلي -واسمه: يزيد بن أمية-، تفرَّد به عبدالله بن داهر الرازي، عن أبيه، عنه[2]. / [١٤١ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٤٣/٤٢)، وابن الأثير في أسد الغابة (٦١٣/٣)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه عبد بن حميد (٩٢) من طريق ابن أبي الزناد،

والبخاري في التاريخ الكبير (٣٢٠/٨)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٧٤)، والطبراني (١٧٣)، والحاكم (١١٣/٣)، من طريق سعيد بن أبي هلال،

وأبو يعلى (٥٦٩) من طريق عبدالله بن جعفر،

ثلاثتهم (ابن أبي الزناد، وسعيد، وعبدالله بن جعفر) عن زيد بن أسلم، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- علي بن محمد بن علي بن عبدالله بن يحيى بن داهر بن يحيى، أبو الحسن، الرازي:

(١) وقع في الأصل: «يموت»، وهو تصحيف، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، ومن مصادر رواية زيد بن أسلم.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٩١٦).

مستور. روى عنه ابن عدي، وابن المقرئ، والدارقطني[١]، ولم أجد فيه جرحًا أو تعديلًا.

٢- أحمد بن محمد بن زياد الرازي، القطان:

مجهول العين. لم أتبيَّنه، ولم أجد من يروي عن رازي أو قطان بهذا الاسم في هذه الطبقة.

٣- عبدالله بن داهر بن يحيى بن داهر، أبو سليمان، الرازي، المعروف بالأحمري:

رافضيٌّ واهٍ، متَّهم بالكذب. قال فيه صالح بن محمد -جزرة-، فقال: «شيخ صدوق». لكن قال ابن معين: «ليس بشيء، وما يكتب حديثه إنسان فيه خير»، وقال العقيلي: «رافضي خبيث»، وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ كثيرًا حتى خرج عن حد الاحتجاج به»[٢]، وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه في فضائل علي، وهو متَّهم في ذلك».

وقد احتمل ابنُ حجر لأجل كلمة صالح جزرة أن «الآفة من غيره»[٣]، غير أن ذلك قد ينفي عنه تهمة الكذب، لكنه -فيما يظهر- لا يرفع عنه الجرح المفسَّر بكثرة الخطأ، ورواية المناكير، وقد عاد ابن حجر نفسُه إلى تحميل عبدالله بن داهر مناكير أبيه -كما سيأتي في ترجمته-.

٤- داهر بن يحيى الرازي:

رافضي صاحب مناكير. قال العقيلي: «كان ممن يغلو في الرفض، ولا يتابع على حديثه»، وحمَّل ابنُ حجر ابنَه مناكيره، حيث قال -جوابًا عن قلة ترجمة الأئمة لداهر-: «إنما لم يذكروه لأن البلاءَ كلَّه من ابنه عبدالله، وقد ذكروه واكتفوا به»[٤].

٥- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

---

(١) الكامل (١٨٦٠٦، ١٠٧٥١، ١٠٧٥٥)، معجم ابن المقرئ (١١٩٥).

(٢) لكن ذكر ابن حبان أنه يروي عن الأعمش، فيحتمل أنه خلط بينه وبين أبيه.

(٣) انظر لما سبق: المجروحين (٢/٩)، لسان الميزان (٤/٤٧٢).

(٤) ضعفاء العقيلي (٢/٢٥)، لسان الميزان (٣/٣٩٠).

٦- زيد بن أسلم:

ثقة عالم، وكان يرسل. سبقت ترجمته في الحديث (٢١).

٧- يزيد بن أمية، أبو سنان، الدؤلي، مشهور بكنيته:

«ثقة»[١].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال رواية عبدالله بن داهر عن أبيه، وللتفرُّد بهذا الإسناد عن الأعمش، فضلًا عن الجهالة دونهما.

والحديث يرويه عن زيدٍ غيرُ الأعمش -كما تبين في التخريج-، فأما عن الأعمش فباطل، وإنما يروي الأعمش في هذا الباب حديثَ عبدالله بن سبع -أو: سبيع-، عن علي، قوله: «والذي فلق الحبة وبرأ النسمة، لتخضبن هذه من هذه -يعني: لحيته من دم رأسه»، موقوفًا، وأصحابه ومن دونهم يختلفون في أسانيده[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن داهر الرازي بالحديث عن عن أبيه، عن الأعمش، عن زيد بن أسلم، عن أبي سنان الدؤلي، عن علي.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٦٨٧).

(٢) انظر: علل الدارقطني (٤١٥/١).

بابُ فَضلِ الحُسَين بن عَلِي -رضي الله عنهما-

٣٠٦- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي -إملاءً من لفظه-، ثنا عبدالرحمن بن صالح الأزدي، ثنا موسى بن عثمان الحضرمي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: كان الحُسَين(١) بن علي -عليهما السلام- عِندَ النبي ﷺ، وكان يُحِبُّه حُبًّا شَدِيدًا، فقال: «**اذهَبْ إلى أُمِّك**». فقلت: أَذهَبُ مَعَه؟ فقال: «**لا**». فجاءتْ بَرْقَةٌ مِن السَّماء، (فمَشَى)(٢) في ضوئها، حتى بلغ إلى أمه.

غريبٌ من حديث الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، تفرَّد به موسى بن عثمان الحضرمي عنه، ولا نعلم حدث به عنه غير عبدالرحمن بن صالح الأزدي(٣). / [١٤٣أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٩/١٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٤١٥)، من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بنحوه لابن عساكر -حيث قرنه بآخر عن البغوي-، وبمثله لابن الجوزي.

وأخرجه المستغفري في دلائل النبوة (٥٤٢) عن زاهر بن أحمد،

وقوام السنة الأصبهاني في سير السلف الصالحين (ص٣٥٢) من طريق أبي أحمد العسال،

كلاهما (زاهر، والعسال) عن عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، به، بنحوه، لكن وقع عند المستغفري: «الحسن»، وبوَّب عليه.

---

(١) وقع في الأطراف: «الحسن»، وهو موافقٌ لرواية المستغفري من طريق شيخ الدارقطني، والمثبت موافقٌ للرواية من طريق الدارقطني -وقد أخرجه ابن عساكر في ترجمة الحسين، وأهمله في ترجمة الحسن مع إيراده للطريق الأخرى فيها-، ولرواية العسال عن البغوي، ولما في عامة المصادر.

(٢) وقع في الأصل: «فمشَيَا»، بالتثنية، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، ومن السياق، فإنه ليس فيه لأحدٍ سوى الحسين ذِكر.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٦٢)، ولم يورد الجملة الأولى من تعليق الدارقطني.

وأخرجه البزار (٩٢٦٠) عن محمد بن يزيد الأسفاطي،

والطبراني (٢٦٦٠) عن محمد بن نصر بن حميد البغدادي،

والآجري في الشريعة (١٦٤١)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٩/١٤)، من طريق أحمد بن الحسن بن عبدالجبار الصوفي،

وابن عبدكويه في مجلس من أماليه [٢١٦ب]، وأبو نعيم في دلائل النبوة (٥٠٦)، من طريق إبراهيم بن فهد بن حكيم،

أربعتهم (الأسفاطي، وابن حميد، والصوفي، وابن حكيم) عن عبدالرحمن بن صالح، به، بنحوه، وفي لفظ الأسفاطي -فقط- ذكر الحسن والحسين -معًا-، وجعله ابن حكيم في الحسن لا الحسين(١).

وأخرجه ابن سعد (٣٤٧/الخامسة من الصحابة)، وأحمد (١٠٨٠٩) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٥٩/١٤)-، والجوزجاني في أمارات النبوة (٧)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في مشيخته (١٤٧)، وابن أبي الدنيا في العيال (٢٢٠)، والبزار (٩٤٢٨)، والعقيلي في الضعفاء (١٥٠١)، والطبراني (٢٦٥٩)، وابن عدي (١٤٣٣٢)، والقطيعي في زوائده على فضائل الصحابة لأحمد (١٤٠١)، والحاكم (١٦٧/٣) -وعنه البيهقي في دلائل النبوة (٧٦/٦)-، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢١٣/١٣، ٢١٤، ١٥٨/١٤)، من طريق كامل؛ أبي العلاء، عن أبي صالح، به، بأطول منه، وفيه ذكر الحسن والحسين -معًا-.

○ **رجال الإسناد:**

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم، البغوي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- عبدالرحمن بن صالح الأزدي، العَتَكي، الكوفي، نزيل بغداد:

«صدوق يتشيع»(٢).

---

(١) أخرج الطبراني رواية ابن حميد في ترجمة الحسن، لكن وقع في متن الحديث: «الحسين».

(٢) تقريب التهذيب (٣٨٩٨).

٣- موسى بن عثمان الحضرمي:

شيعيٌّ غالٍ متروك الحديث. قال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال البخاري: «ذاهب الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «منكر الحديث جدًّا»، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك»، وقال ابن عدي: «حديثه ليس بالمحفوظ»[(١)].

٤- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٥- أبو صالح:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال موسى بن عثمان الحضرمي، وتفرُّده عن الأعمش.

قال البزار: «وإنما يعرف من حديث كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة»[(٢)]، ومفاده أنه من حديث الأعمش منكرٌ غيرُ معروف، وقال في موضع آخر: «لا نعلم رواه إلا كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، وبكاملٍ يُعرف، إلا حديثًا رواه موسى بن عثمان الحضرمي، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، ولم يتابَع موسى عليه»[(٣)].

وكاملٌ يَذكُر في الحديث الحسنَ والحسينَ -معًا-، لا كما اقتصر موسى بن عثمان الحضرمي في لفظه عن الأعمش على ذكر أحدهما.

---

(١) العلل الكبير، للترمذي (ص١٦٩)، أسئلة البرذعي لأبي زرعة (٢/٤٢٩)، الجرح والتعديل (٨/١٥٢)، لسان الميزان (٨/٢١٢).

(٢) مسند البزار (١٦/١٥٧).

(٣) المصدر نفسه (١٦/٢٤٩)، ووقع فيه: «وبكامل لا يعرف»، ولعل الصواب المثبت.

وأكثر الروايات -في حديث الحضرمي- عن البغوي، وعن عبدالرحمن بن صالح الأزدي، على ذكر الحسين، والظاهر أن مَن ذكر الحسن، أو الحسن والحسين معًا، فقد وهم فيه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد موسى بن عثمان الحضرمي بالحديث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وذكر أنه لا يعلم حدث به غير عبدالرحمن بن صالح الأزدي عن موسى.

ووافق البزارَ في تفرُّد موسى، إذ قال: «لا نعلم رواه عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، إلا موسى بن عثمان»[1]، وسبق نقل قوله: «ولم يتابَع موسى عليه».

---

(١) المصدر نفسه (١٥٧/١٦).

بابُ فضلِ عبدِالله بن عبَّاس

٣٠٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا حمزة بن القاسم الهاشمي، وآخرون، قالوا: ثنا العباس بن محمد، ثنا محمد بن مصعب، ثنا أبو مالك النخعي، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: «رَأَيتُ جِبرِيلَ مَرَّتَين، و(دَعَا لي)[1] رسولُ الله ﷺ بِالحِكمَةِ مَرَّتَين».

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن عكرمة، عن ابن عباس، تفرَّد به أبو مالك النخعي؛ عبدالملك بن حسين، [عنه][2] [3].

○ التخريج:

أخرجه ابن سعد في الطبقات (٢٣/الخامسة من الصحابة) عن محمد بن مصعب، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- حمزة بن القاسم الهاشمي:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٢- عباس بن محمد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

٣- محمد بن مصعب بن صدقة القرقسائي:

«صدوق كثير الغلط»[4].

٤- أبو مالك النخعي؛ عبدالملك بن الحسين:

---

(١) وقع في الأصل: «دعاني»، بإعجام النون، والصواب المثبت من الأطراف، ونقل ابن كثير، والرواية من طريق محمد بن مصعب، والسياق.

(٢) سقط من الأصل ونقل ابن كثير، وتمامه من الأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٦٤٢)، البداية والنهاية (١٢/٨٣).

(٤) تقريب التهذيب (٦٣٠٢).

متروك. سبقت ترجمته في الحديث (١٩٣).

٥- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٦- عكرمة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أبي مالك النخعي، وتفرُّده عن أبي إسحاق السبيعي في ثقته وكثرة ثقات أصحابه.

ويزيده وهاءً أن الحديثَ محفوظٌ عن عكرمة، بغير ذكر رؤية جبريل -عليه السلام-، أخرجه البخاري في صحيحه من طريق خالد -هو الحذاء-، عنه[1].

والحديث بزيادة رؤية جبريل إنما يشتهر من حديث ليث بن أبي سليم، عن أبي جهضم -أو عن مجاهد، على اختلافٍ عن ليثٍ فيه-، عن ابن عباس[2].

---

(١) صحيح البخاري (٧٥، ٣٧٥٦، ٧٢٧٠).

(٢) أخرجه ابن سعد (٢/٣٧٠)، وأحمد في فضائل الصحابة (١٥٦١)، ويعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/٥١٩)، والترمذي (٣٨٢٢)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٦٠/مسند ابن عباس)، وابن الأعرابي في معجمه (١١٨٣)، من طريق سفيان الثوري، عن ليث، عن أبي جهضم، به.

وأخرجه عبدالله بن أحمد في زياداته على فضائل الصحابة لأبيه (١٩١١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٧٨)، والبزار (٤٩٢١)، والطبري في تهذيب الآثار (٢٥٩/مسند ابن عباس)، والطبراني (١٠٦١٥)، من طريق أبي كدينة، عن ليث، عن مجاهد، به.

ومال الدارقطني إلى ترجيح الأول، فقال -كما في أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٣٦)-: «غريب من حديث مجاهد عن ابن عباس، وغريب من حديث ليث عنه، تفرد به أبو كُدَينة؛ يحيى بن المهلب عنه. وغيره يرويه عن ليث عن أبي جهضم عن ابن عباس». قال الترمذي: «هذا حديث مرسل، وأبو جهضم لم يدرك ابن عباس».

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي مالك النخعي؛ عبدالملك بن حسين بالحديث عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن عكرمة، عن ابن عباس.

٣٠٨- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو العباس؛ عبدالله بن جعفر بن أحمد بن خُشَيْش -إملاءً-، ثنا يوسف بن موسى بن راشد بن بلال القطَّان، ثنا الربيع بن يحيى، ثنا شعبة، ثنا أيوب وجعفر بن أبي وَحْشِيَّة، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس: «تُوُفِّي رسولُ الله ﷺ وقَد قَرَأتُ المُحكَمَ مِن القُرآن، وأنا ابنُ عَشرِ سِنين».

غريبٌ من حديث أيوب بن أبي تميمة السَّختياني، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، وهو غريبٌ من حديث شعبة بن الحجَّاج عن أيوب، تفرَّد به الربيع بن يحيى الأُشْناني عنه، وتفرَّد به يوسف بن موسى القطَّان عن الربيع بن يحيى، ولم نكتبه إلا عن أبي العباس ابن خُشَيْش -وكان من الثقات-[1].

○ التخريج:

رواه شعبة بن الحجاج، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن أيوب وجعفر بن أبي وحشية، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس:

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: شعبة، عن جعفر بن أبي وحشية -فقط-، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس:

أخرجه يعقوب بن سفيان في المعرفة والتاريخ (١/٢٤١، ٥١٥) عن الربيع بن يحيى، عن شعبة، به، بأتم منه.

وأخرجه إبراهيم بن طهمان في نسخته[2] (٩٦)،

وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٧٦١) -ومن طريقه البخاري في التاريخ الأوسط (٢/٧٩٥)، والبزار (٥٠١٣)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٢٦٣)، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٣١٢)-،

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٢٣٢٢)، ولم يبيّن أن أيوبَ معطوفٌ فيه على جعفر بن أبي وحشية.

(٢) المطبوعة باسم «مشيخة ابن طهمان» -خطأً ناشئًا عن تحريف-، انظر: مقالة «قراءة نقدية في عنوان مشيخة ابن طهمان»، لرياض الطائي.

وأحمد (٢٦٤٤) عن محمد بن جعفر -غندر-،

وأحمد في المسند (٣٤٢٠)، والعلل ومعرفة الرجال -برواية عبدالله- (١٧٢٠)، عن وكيع،

والبخاري في التاريخ الكبير (٥/٥)، والأوسط (٧٧٢/٢)، من طريق عبيدالله بن عبدالمجيد،

والنسائي في الإغراب (٢١) من طريق خالد -هو ابن الحارث-،

وأبو بكر الشافعي في الغيلانيات (٢٤٨) -ومن طريقه الخطيب في الكفاية (١٣٥)-، والطبراني (١٠٥٧٧)، من طريق عمرو بن مرزوق،

سبعتهم (ابن طهمان، والطيالسي، وغندر، ووكيع، وعبيدالله، وخالد، وعمرو) عن شعبة، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن جعفر بن أحمد بن خُشَيْش، أبو العباس:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٤).

٢- يوسف بن موسى بن راشد بن بلال، أبو يعقوب، الكوفي، نزيل الري، ثم بغداد، القطَّان:

«صدوق»[1].

٣- الربيع بن يحيى بن مقسم الأُشْناني، أبو الفضل، البصري:

«صدوق له أوهام»[2].

٤- شعبة بن الحجاج:

ثقة حافظ متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٧٩).

٥- أيوب بن أبي تميمة السَّختياني:

(١) تقريب التهذيب (٧٨٨٧).

(٢) المصدر نفسه (١٩٠٣).

ثقة ثبت حجة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٢).

٦- جعفر بن إياس بن أبي وَحْشِيَّة، أبو بشر:

«ثقة، من أثبت الناس في سعيد بن جبير، وضعَّفه شعبةُ في حبيب بن سالم، وفي مجاهد»[1].

٧- سعيد بن جُبَير:

ثقة ثبت فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، إلا أن يوسف بن موسى قد خولف عن الربيع بن يحيى، فرواه يعقوب بن سفيان الفسوي -الحافظ المعروف- عن الربيع، فلم يذكر أيوب فيه، واقتصر على جعفر بن أبي وحشية، مثلما اقتصر عليه عامَّةُ أصحاب شعبة الحفاظ، كغندر، ووكيع، وخالد بن الحارث، وغيرهم.

والحديث محفوظٌ عن جعفر من غير رواية شعبة، وهو عند البخاري من طريقين أُخرَيَين عنه[2]، وأما أيوب، فلم يروِ الحديثَ عنه أحدٌ من أصحابه.

وقد تبيَّن لي منشأُ الخطأ في رواية يوسف بن موسى، إذ إن يعقوب بن سفيان ساق الحديثَ عن الربيع بن يحيى، عن شعبة، فقال فيه: «حدثنا أبو بشر جعفر بن أبي وحشية»[3]، فيظهر أن يوسفَ بنَ موسى، أو ابنَ خشيش -شيخ الدارقطني-، صحَّف «أبو بشر» إلى «أيوب و»، إذ الرسم مقارب، والتحريف قريب، فظهرت من ذلك روايةٌ جديدةٌ لأيوب، لا تُعرف إلا من هذه الطريق عنه[4].

---

(١) المصدر نفسه (٩٣٠).

(٢) صحيح البخاري (٥٠٣٥، ٥٠٣٦).

(٣) وأعاده يعقوب في الموضع الثاني الذي سبق التخريج منه، فاقتصر فيه على الكنية.

(٤) ورواية أيوب -لو صحَّت- ذاتُ أثرٍ في هذا الحديث، إذ قد خولف أبو بشر عن سعيد بن جبير في متنه، وضعَّف روايتَه بعض الأئمة. وتحرير ذلك يطول، وهو خارج نقطة بحث الدارقطني هنا.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الربيع بن يحيى الأُشْناني بالحديث عن شعبة بن الحجاج، عن أيوب السَّختياني، عن سعيد بن جُبَير، عن ابن عباس، وتفرُّد يوسف بن موسى القطَّان عن الربيع بن يحيى، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه أبي العباس ابن خُشَيْش.

باب في جعفر، وابنِه عبدِالله، وغيرهما[١]

٣٠٩- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون الحضرمي، ثنا الحسين بن علي بن يزيد الصُّدَائي، ثنا عمرو بن عبدالغفار، عن الأعمش، عن عَدِي بن ثابت، عن البراء بن عازب، قال: لما أَتَى النبيَّ ﷺ قتلُ جعفَر، دَخَلَه من ذلك[٢]، حتَّى أتاهُ جِبرِيلُ -عليه السلام-، فقال: «إنَّ اللهَ -عز وجل- قد جَعَلَ له جَناحَين مُضَرَّجَين (بِالدَّم)[٣]، يَطِيرُ بِهِما مَعَ المَلائكَة».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن عَدِي بن ثابت، عن البراء، تفرَّد به عمرو بن عبدالغفار الفُقَيمي عنه[٤]. / [١٤٣ب]

○ التخريج:

رواه الأعمش، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن البراء بن عازب:

أخرجه المخلص في الثامن من المخلصيات (٦٩) عن محمد بن هارون الحضرمي، به، بمثله.

وأخرجه الآجري في الشريعة (١٧١٨)، وابن عدي (١٢٣١٤)، والوزير عيسى بن علي ابن الجراح في الثاني من حديثه (٨٥)، من طريق شريح بن مسلمة،

وابن عدي (١٢٣١٤) من طريق محمد بن يزداذ الكوفي،

والحاكم (٣/٤٠) من طريق أحمد بن داود،

ثلاثتهم (شريح، وابن يزداذ، وأحمد بن داود) عن عمرو بن عبدالغفار، به، بمثله.

---

(١) لم يَسُق فيه مما يدخل في شرط البحث إلا حديثًا واحد في جعفر -رضي الله عنه-.

(٢) بيَّض الناسخ مقدار كلمة، وضبَّب على البياض، ولعله احتمل سقوط المفعول -وهو هنا الهمّ والحزن-، لكن يستقيم حذفه وتقديره، وهو ما وقع في مصادر الرواية.

(٣) رسمها في الأصل: «بالدر»، ولعله سهو، والصواب المثبت من مصادر الرواية.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١٤٢٤).

الوجه الثاني: الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن سالم بن أبي الجعد، مرسلًا:

أخرجه ابن أبي شيبة (٢٠٥١٣، ٣٤٣٧٤، ٣٩٧٤٨) -ومن طريقه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٣٦١)، والطبراني (١٤٦٨)-، والطبراني (١٤٧٣)، من طريق قطبة بن عبدالعزيز، عن الأعمش، به، مختصرًا، وزاد فيه ذكرَ زيدٍ وابن رواحة.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن هارون، أبو حامد، الحضرمي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٢- الحسين بن علي بن يزيد بن سليم الصُّدَائي:

«صدوق»[١].

٣- عمرو بن عبدالغفار الفُقَيمي:

رافضي متروك الحديث، متَّهم بوضع فضائل أهل البيت ومثالب غيرهم. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن المديني: «رافضي، تركته لأجل الرفض»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث»، وقال العقيلي وغيره: «منكر الحديث»، وقال ابن عدي: «هو متَّهمٌ إذا روى شيئًا في الفضائل، كان السلف يتَّهمونه بأنه يضع في فضائل أهل البيت وفي مثالب غيرهم»، وذكره الساجي والعجلي في الضعفاء[٢].

٤- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٥- عَدِي بن ثابت الأنصاري، الكوفي:

«ثقة رمي بالتشيع»[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (١٣٣٦).

(٢) لسان الميزان (٦/٢١٥).

(٣) تقريب التهذيب (٤٥٣٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال عمرو بن عبدالغفار الفقيمي، مع تفرُّده به -وهو من جنس ما اتُّهم بوضعه من فضائل أهل البيت-، فضلًا عن أنه خولف فيه، فرواه قطبة بن عبدالعزيز، عن الأعمش، عن عدي بن ثابت، عن سالم بن أبي الجعد، مرسلًا.

وقطبة «صدوق»[(١)]، وروايته هي المحفوظة، قَلَبَها الفقيميُّ ووَصَلَها.

وقد أورد ابنُ عدي روايةَ الفقيمي ضمن أحاديثَ أخرى له عن الأعمش، ثم قال: «وهذه الأحاديث عن الأعمش غير محفوظة»[(٢)].

وأما أصل الحديث، فثبت عند البخاري أن ابن عمر -رضي الله عنهما- كان إذا سلم على ابن جعفر، قال: «السلام عليك يا ابن ذي الجناحين»[(٣)].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن عبدالغفار الفُقَيمي بالحديث عن الأعمش، عن عَدِي بن ثابت، عن البراء بن عازب.

---

(١) المصدر نفسه (٥٥٥١).

(٢) الكامل (٧/٦١٥-٦١٧).

(٣) صحيح البخاري (٣٧٠٩، ٤٢٦٤). وانظر سياق ابن حجر في فتح الباري (٧/٧٦) لبعض أحاديث الباب.

بابُ فَضلِ خَدِيجَةَ زَوجَةِ رسول الله -صلى الله عليه وسلم، ورضي عنها- / [١٤٤أ]

٣١٠- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا القاضي الحسين بن الحسين[(١)]، ثنا عُبَيدالله بن محمد بن سليمان، حدثني أبي، حدثني زَكريًّا بن المبارك، عن يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: «ما غِرْتُ على امرَأةٍ ما غِرْتُ على خَدِيجَة، لكثرة ذِكرِ رسول الله ﷺ إيَّاها، وإنْ كانَ لَيَذبَحُ الشَّاةَ، فيَتَتَبَّع بِها صَدَائقَ خَدِيجَةَ، فيُهدِيها لهم[(٢)]».

غريبٌ من حديث يحيى بن سعيد الأنصاري، عن هشام بن عروة، تفرَّد به زَكريًّا بن المبارك عنه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا بهذا الإسناد.

ورُوِيَ عن صالح بن بيان، عن يحيى بن سعيد[(٣)]. / [١٤٤ب]

○ التخريج:

أخرجه الدارقطني في موضعٍ آخر من الأفراد (٦٢٣٣/أطرافه) من طريق صالح بن بيان، عن يحيى بن سعيد، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (٩٩)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

الأمر في هذا الحديث مطابق للأمر في الحديث الماضي برقم (٩٩)، فإسناد الدارقطني

(١) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، لوقوع الاسم مكرَّرًا، وهو صواب -كما يُعلم من ترجمة الراوي-.

(٢) كتب الناسخ فوقها: «كذا»، لأن الوجه التأنيث: «لهنَّ». وكذلك وقع فيما كان السياق فيه مماثلًا لهذا السياق من مصادر الرواية، غير أني لم أجد رواية يحيى بن سعيد بعينها لأصحح المتن منها.

(٣) لم يورد صاحب الأطراف هذا الحديث، وإنما أورد فيه (٦٢٣٣) حديث صالح بن بيان الذي أشار إليه الدارقطنيُّ في آخر كلامه. ويحتمل أنه ظنَّ التكرار، أو ظنَّ تعليقةَ الدارقطني على أحدهما تكفي عن الأخرى -والواقع أنهما تعليقتان مختلفتان-، لكن يُبعده أنه لم يصنع ذلك في حديثٍ آخر -مضى برقم (٩٩)- كان الأمر فيه كالأمر في هذا الحديث تمامًا، بل كرَّره في موضعين بتعليقتين.

واهٍ، لتعاقب ثلاثة مجاهيل فيه: عبيدالله بن محمد بن سليمان -المعروف بابن أبي المدور-، وأبيه، وزكريا بن المبارك. والمتابعة التي أخرجها الدارقطني من حديث صالح بن بيان، عن يحيى بن سعيد، لا تنفع هذا الإسناد، بل ربما كانت مسروقةً منه، لأن صالحًا متروك.

وأصل الحديث محفوظٌ عن هشام بن عروة، وعن عروة، مخرَّج في الصحيحين من طرقٍ عنهما، به[1].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد زكريا بن المبارك بالحديث عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه الحسين بن الحسين الأنطاكي بهذا الإسناد.

وقد أورد الدارقطنيُّ نفسُه أن الحديثَ رُوي عن صالح بن بيان على المتابعةِ لزكريا، وأخرج روايتَه في موضع آخر، لكنه لم يرَها -لشدة ضعف صالح، وربما لعدم ثبوتها عنه- ناقضةً لتفرُّد زكريا، بل أرجعَها إلى روايته، وأكَّد حكمَه بتفرُّده في كلامه عليها، فقال: «وإنما يُعرَف هذا من حديث زكريا بن المبارك عن يحيى بن سعيد»[2].

---

(١) من طريق هشام: صحيح البخاري (٣٨١٦-٣٨١٨، ٥٢٢٩، ٦٠٠٤، ٧٤٨٤)، صحيح مسلم (٢٤٣٥)، ومن طريق عروة: صحيح مسلم (٢٤٣٥).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢/٤٦٠).

بابٌ في فَضلِ أَهلِ بَدرٍ والحُدَيْبِية / [١٤٥أ]

٣١١- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المقرئ، ثنا زيد بن إسماعيل الصائغ، ثنا محمد بن كثير الكوفي، ثنا الحارث بن حَصِيرة، عن جابر الجعفي، عن تميم بن (حِذْيَم)[١]، عن رَجُلٍ مِن أَرحَب يُقال له: عقبة بن حِمْيَري، قال: أشهَدُ أني سمعت أبا بكر الصديق يقول: أشهد أني سمعت رسول الله ﷺ [يقول][٢]: «**بَشِّر مَن شَهِدَ بَدرًا بِالجنَّة**».

غريبٌ من حديث أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ، لم يروه عنه غير عقبة بن حِمْيَري الأرحبي، ولم يروه عنه غيرُ تميم بن (حِذْيَم)، تفرَّد به جابر الجعفي عنه، ولم يروه عنه غيرُ الحارث بن حَصِيرة، ولم نكتبه إلا عن شيخنا[٣].

○ التخريج:

أخرجه الخطيب البغدادي في تلخيص المتشابه (٢/٧٦٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٩/٤٧٣)، من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون،

والديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (١١٣٣)- عن أبي منصور،

كلاهما (أبو الغنائم، وأبو منصور) عن الدارقطني، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبو بكر، المقرئ:

ثقة مأمون. سبقت ترجمته في الحديث (١٧٠).

٢- زيد بن إسماعيل بن سيار بن مهدي، أبو الحسن، البغدادي، الصائغ:

(١) وقع في الأصل هنا وفي تعليقة الدارقطني: «حذلم»، والصواب المثبت من الأطراف والرواية من طريق الدارقطني، وإنما أخرجه الخطيب من طريق الدارقطني لضبط اسمه.

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، والسياق.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٥)، وقال بعد آخر متنه: «الحديث»، فأوهم أن له تتمة، وذكر أن الدارقطنيَّ أخرجه في موضع آخر من الأفراد، ولم يورد مِن أيٍّ منهما الجملةَ الأخيرة.

ثقة. قال ابن أبي حاتم: «سمعت منه مع أبي ببغداد، ومحله الصدق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث»[١].

٣- محمد بن كثير القرشي، أبو إسحاق، الكوفي:

«ضعيف»[٢].

٤- الحارث بن حَصِيرة الأزدي، أبو النعمان، الكوفي:

«صدوق يخطئ، ورمي بالرفض»[٣].

٥- جابر الجعفي:

ضعيف رافضي. سبقت ترجمته في الحديث (٦٣).

٦- تميم بن حِذْيَم الناجي، أبو حِذْيَم، الكوفي:

مجهول الحال. روى عنه أخوه عبدالرحمن، وجابر الجعفي، وأبو حيان، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا. وقد فرَّق الخطيب البغدادي بينه وبين تميم بن حذلم الضبي بما لا مزيد عليه[٤].

٧- عقبة بن حِمْيَري الأرحبي:

مجهول العين. لم أجد له ذِكرًا إلا في هذا الحديث، ولا عنه راويًا إلا راويَه عنه.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، مسلسل بالضعفاء والمجاهيل من محمد بن كثير فصاعدًا، مع الفردية الشديدة إلى آخره.

---

(١) الجرح والتعديل (٥٥٧/٣)، الثقات (٢٥٢/٨)، تاريخ بغداد (٤٥٥/٩)، تاريخ الإسلام (٥٤٦/٦).

(٢) تقريب التهذيب (٦٢٥٣).

(٣) المصدر نفسه (١٠١٨).

(٤) موضح أوهام الجمع والتفريق (٧٦/١)، تلخيص المتشابه (٧٦٢/٢). وانظر: الإكمال، لابن ماكولا (٤٠٥/٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عقبة بن حِمْيَري الأرحبي بالحديث عن أبي بكر الصديق، عن النبي ﷺ، وتفرُّد تميم بن حِذْيَم عن عقبة، وتفرُّد جابر الجعفي عن تميم، وتفرُّد الحارث بن حَصِيرة عن جابر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه أبي بكر ابن مجاهد.

وزاد الدارقطنيُّ في موضعٍ آخر أنه «تفرَّد به محمد بن كثير عن الحارث بن حَصِيرة»[1].

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١/٤٠).

بابُ فَضلِ عَبدِالله بن مَسعُود

٣١٢- قال الدارقطني في الأول: حدثنا القاضي أبو عبدالله؛ الحسين بن الحسين[(١)] بن عبدالرحمن (الأنطاكي)[(٢)]، ثنا محمد بن سليمان[(٣)] بن أبي فاطمة؛ أبو جعفر -بمصر-، ثنا أسد بن موسى، ثنا جرير بن حازم، عن عطاء بن السائب، قال: أنبأني أبو وائل، قال: سمعت عبدالله بن مسعود يقول: لما قَتَلتُ أبا جَهلٍ قال نَفَرٌ مِن أصحاب رسول الله ﷺ: قُوَّةُ ابنِ مسعود بِقُوَّة أبي جَهل، وحَمشُ[(٤)] ساقِ عبدالله ودِقَّتُه. (وإن)[(٥)] رسول الله ﷺ صَرَفَ إليهم بَصَرَه، ولَحَّنَ كلامَهم[(٦)]، ثم قال: «**والذِي نَفسُ رسولِ الله ﷺ بيده، لَسَاقا عبدِالله يومَ القِيامَةِ أَشَدُّ وأَعظَمُ مِن أُحُدٍ وحِرَاء**».

غريبٌ من حديث عطاء بن السائب، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، تفرَّد به [جرير بن حازم عنه، وتفرَّد به أسد عن جرير، وتفرَّد به][(٧)] ابن أبي فاطمة عن أسد، ولم نكتبه إلا عن شيخنا هذا -وكان من الثقات-[(٨)].

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١١٣/٣٣) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) صحَّح الناسخ عليها، لتأكيد صحَّة تكرار الاسم.

(٢) وقع في الأصل: «النطاحي»، مع علامة تحت الحاء لإهمالها، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، ومواضع رواية الدارقطني عن هذا الشيخ، ومصادر ترجمته.

(٣) وقع في الأطراف في تعليقة الدارقطني: «سلمة»، والصواب ما في الأصل، وهو الموافق للرواية من طريق الدارقطني، ومصادر ترجمة الراوي، وصوَّبه محقق الأطراف في الحاشية.

(٤) قال في النهاية (٤٤٠/١): «يقال: رجل حَمْشُ الساقين، وأحمش الساقين: أي دقيقهما».

(٥) وقع في الأصل: «فإن»، وكتب فوقها: «كذا»، والمثبت من الرواية من طريق الدارقطني أوفق للسياق.

(٦) قال في النهاية (٢٤٢/٤): «يُلَحِّن الناسَ: أي يُخَطِّئهم».

(٧) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، والرواية من طريق الدارقطني.

(٨) أطراف الغرائب والأفراد (٤٠٠٢).

وأخرجه الطحاوي في أحكام القرآن (٤٢٢)، والطبراني (٨٤٥٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١١٣/٣٣)، من طريق المعلى بن عرفان، عن أبي وائل، به، بنحوه، مختصرًا عند الطبراني.

○ رجال الإسناد:

١- الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو عبدالله، الأنطاكي، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧٨).

٢- محمد بن سليمان بن أبي فاطمة:

كذاب. سبقت ترجمته في الحديث (٧٨).

٣- أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبدالملك بن مروان الأموي، يلقب أسد السنة:

«صدوق يُغرب، وفيه نصب»[1].

٤- جرير بن حازم:

ثقة، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٦).

٥- عطاء بن السائب:

ثقة اختلط. سبقت ترجمته في الحديث (٨٧).

٦- أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني مكذوب، لحال ابن أبي فاطمة. وإنما يُعرف الحديث من رواية المعلى بن عرفان، عن عمِّه أبي وائل، وكأنَّ ابن أبي فاطمة سرقه منه، فركَّب له هذا الإسناد.

---

(١) تقريب التهذيب (٣٩٩).

والمعلى ضعيف جدًّا، يروي عن عمِّه المناكير[1]، فهو حديثٌ منكرٌ عن أبي وائل.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد جرير بن حازم بالحديث عن عطاء بن السائب، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود، وتفرُّد أسد بن موسى عن جرير، وتفرُّد محمد بن سليمان بن أبي فاطمة عن أسد، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه الأنطاكي.

(١) انظر: لسان الميزان (١١٢/٨).

٣١٣- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو عبدالله؛ محمد بن إسماعيل / [١٤٥ب] الفارسي -من أصل كتابه-، ثنا الحسن بن مُكْرَم، ثنا أبو خالد الأموي، ثنا سفيان الثوري، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَو كُنتُ مُؤَمِّرًا على أُمَّتي**[١] **أَحَدًا مِن غَيرِ مَشُورَة؛ لأَمَّرتُ عَلَيهِم ابنَ أُمِّ عَبد**».

غريبٌ من حديث الثوري، عن منصور، عن أبي إسحاق، تفرَّد به أبو خالد الأموي؛ عبدالعزيز بن أبان، عنه[٢].

○ التخريج:

رواه سفيان الثوري، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: سفيان، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٥/٣٣) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

الوجه الثاني: سفيان، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي:

أخرجه ابن أبي شيبة (٣٤٤٠٣)، وأحمد في المسند (٧٥٠)، وفضائل الصحابة (١٥٣٨) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٧/٣٣)-، وابن ماجه (١٣٧)، والترمذي (٣٨٠٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٧/٣٣)، من طريق وكيع،

والبزار (٨٣٨)، والنجاد في مجلس من أماليه [١٥ب]، من طريق موسى بن مسعود،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٠٧/٣٣) من طريق محمد بن كثير،

ومن طريق قاسم بن يزيد الجرمي،

أربعتهم (وكيع، وموسى، وابن كثير، وقاسم) عن سفيان الثوري، به، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن إسماعيل، أبو عبدالله، الفارسي:

(١) سقط قوله: «على أمتي» من الأطراف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٢٨٣).

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦٨).

٢- الحسن بن مُكْرَم:

ثقة ربما أخطأ. سبقت ترجمته في الحديث (٦٨).

٣- عبدالعزيز بن أبان الأموي، أبو خالد:

متروك، وكذبه ابن معين وغيره. سبقت ترجمته في الحديث (٦٩).

٩- سفيان الثوري:

ثقة حافظ، فقيه عابد، إمام حجة، وكان ربما دلس. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٥- منصور:

ثقة ثبت، وكان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٦- أبو إسحاق:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٧- الحارث:

كذَّبه الشعبي في رأيه، ورُمي بالرفض، وفي حديثه ضعف. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال أبي خالد الأموي، وقد تفرَّد بإدخال منصور بين سفيان وأبي إسحاق، وأسقطه عددٌ من أصحاب الثوري -وفيهم أحدُ أحفظِهم: وكيع-، وهذا هو المحفوظ عن الثوري.

والحديث قال فيه الترمذي: «إنما نعرفه من حديث الحارث عن علي»[١]، وقال البزار: «لا نعلمه يروى عن علي، عن النبي ﷺ، إلا من هذا الوجه، بهذا الإسناد»[٢].

---

(١) جامع الترمذي (٦٧٣/٥).

(٢) مسند البزار (٧٣/٣).

والحارث ضعيف -كما سلف في ترجمته-، وفي الحديث اختلافٌ عن منصور، وعن أبي إسحاق[1].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي خالد الأموي؛ عبدالعزيز بن أبان بالحديث عن الثوري، عن منصور، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي.

(١) انظر: علل الدارقطني (٣٧/٢).

بابُ فَضلِ عَمَّارِ بنِ ياسِر

٣١٤- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا محمد بن أحمد بن أبي الثلج، ثنا حُمَيد بن الربيع، ثنا فردوس بن الأشعري، ثنا مسعود بن سليمان، ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن ابن شهاب، عن [١] أبي اليَسَر، وعن زياد بن الغَرد، أنهما سمعا رسول الله ﷺ يقول لِعَمَّار بن ياسر، وهو يَحمِلُ لَبِنَتَين لَبِنَتَين[٢] لِبناء المسجد: «**ما رَابَكَ[٣] إلى هذا؟**». قال: يا رسول الله، أُرِيدُ الأَجر. قال: فجَعَلَ رسول الله ﷺ يَمسَحُ التُّرابَ عن مَنكِبَيْه وظَهرِه، وهو يقول: «**وَيحَكَ يا عَمَّار، تَقتُلُكَ الفِئَةُ الباغِيَة**».

غريبٌ من حديث حبيب بن أبي ثابت، تفرَّد به مسعود بن سليمان عنه[٤]. / [١٤٦أ]

○ التخريج:

رواه حبيب بن أبي ثابت، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: حبيب بن أبي ثابت، عن ابن شهاب، عن أبي اليَسَر، وزياد بن الغَرد:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤٣/٤٣٢) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (١/٢٣٦)، والطبراني (٥٢٩٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٣٠٦٠)، من طريق أبي كريب؛ محمد بن العلاء، عن فردوس، به، بنحوه، مختصرًا.

---

(١) بيَّض الناسخ مقدار كلمة، وضبَّب على البياض، والسياق متصل في الرواية من طريق الدارقطني، ومن طريق فردوس، وقد استشكل صاحب الأطراف هذا الموضع -كما سيأتي-، إلا أن هذه الرواية جاءت على هذا النحو، وستأتي دراستها.

(٢) صحَّح الناسخ عليها، لتأكيد صحَّة تكرارها في الأصل، وسقطت اللفظة الثانية من الرواية من طريق الدارقطني.

(٣) نقل في النهاية (٢/٢٨٧): «أي: ما أقلقك وألجأك إليه؟»، ونقل استشكال الخطابي لضبطها بضم الباء في بعض الأحاديث.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (٢١٣٣)، ولم يورد إلا أول متنه، ولم يسق المرفوع منه.

الوجه الثاني: حبيب بن أبي ثابت، مرسلًا:

أخرجه نصر بن مزاحم في وقعة صفين (ص٣٢٤) عن عبدالعزيز بن سياه، عن حبيب، به، بنحوه.

الوجه الثالث: حبيب بن أبي ثابت، عن أبي وائل، عن عمار بن ياسر، قال: قال رسول الله ﷺ لعمار...:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤١٩/٤٣) من طريق حاتم بن أبي صغيرة، عن حبيب، به، مختصرًا.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن أحمد بن أبي الثلج:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧).

٢- حُمَيد بن الربيع:

ضعيف جدًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠٧).

٣- فردوس بن الأشعري:

مستور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠٧).

٤- مسعود بن سليمان:

صدوق يخطئ، وكان شيعيًّا. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠٧).

٥- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٦- ابن شهاب:

الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، للجهالة في فردوس، ولين مسعود، ولا يضره حال حميد

بن الربيع، فقد توبع -كما تبيَّن في التخريج-.

ثم اختُلف عن حبيب بن أبي ثابت:

* فرواه مسعود بن سليمان، عن حبيب، عن الزهري، عن أبي اليسر وزياد بن الغرد.

* ورواه عبدالعزيز بن سياه، عن حبيب، مرسلًا.

* ورواه حاتم بن أبي صغيرة، عن حبيب، عن أبي وائل، عن عمار، أن النبي ﷺ قال لعمار...

والرواية الأخيرة مرسلة، بدلالة إعادة ذكر عمار في متن الحديث، فوروده في الإسناد إنما هو من باب ذِكره لحكاية قصته، لا للرواية عنه.

وابن سياه «صدوق يتشيع» -كما مرَّ في الحديث (٢٩١)-، لكن إنما روى روايتَه عنه نصرُ بنُ مزاحم، وهو رافضي متروك[١].

وحاتم بن أبي صغيرة «ثقة»[٢]، وإسناد روايته جيد، لولا أن فيه محمد بن يونس الكديمي، وهو حافظٌ ضعيف[٣].

وهاتان الروايتان على ضعفهما أقرب من رواية مسعود بن سليمان، التي لا تُحفظ عن الزهري إلا بهذا الإسناد الضعيف.

ولم أجد الحديثَ عن الزهري إلا من حديث كعب بن مالك، بإسنادٍ واهٍ[٤]، فالذي يظهر أنه لم يروِه بالكلية، ولو كان لانتشر عنه واشتهر، فهو مَن هو في شهرة حديثه، وثقة أصحابه.

وعليه، فيكون ما رُوي عن حبيبٍ عن الزهري منكرًا، وما سواه -على ضعفه- أصلح منه -كما سبق-.

---

(١) انظر: لسان الميزان (٨/٢٦٧).

(٢) تقريب التهذيب (٩٩٨).

(٣) المصدر نفسه (٦٤١٩).

(٤) ضعفاء العقيلي (٢٠٠٢).

وقد ترجم ابنُ عبدالبر لزياد -أحد صحابيَّيْ هذه الرواية-، فقال: «حديثه لا يتَّصل»[١]، وفسَّره ابن حجر بقوله: «فيه انقطاعٌ بين الزهري وبينهما»[٢]، وقبله قال ابن طاهر المقدسي: «لا نعرف له عنهما رواية»[٣].

والظاهر أن هذه علةٌ إضافيةٌ على فرض صحَّته عن الزهري أصلًا، ولا يصح.

وأصل الحديث محفوظ من حديث أبي سعيد الخدري عند البخاري[٤]**، ومن حديث أم سلمة عند مسلم**[٥]، وله شواهد أخرى.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مسعود بن سليمان بالحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن الزهري، عن أبي اليَسَر وزياد بن الغَرد.

ووافقه ابن منده على غرابة الحديث -إجمالًا-، فقال: «غريب»[٦].

---

(١) الاستيعاب (٢/٥٣٣).

(٢) الإصابة (٤/٦٣).

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (١/٣٩٤).

(٤) صحيح البخاري (٤٤٧، ٢٨١٢).

(٥) صحيح مسلم (٢٩١٦).

(٦) نقله ابن حجر في الإصابة (٤/٦٣).

بابٌ في زَيدِ بن أَرْقَمَ والأنصَار[١]

٣١٥- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا هارون بن موسى الفروي -بالمدينة-، حدثني محمد بن فُلَيح بن سليمان، ثنا موسى بن عُقبة، ثنا عبدالله بن الفضل الهاشمي، أنه سمع أنس بن مالك يقول: حَزِنتُ على مَن أُصيبَ بالحَرَّة[٢] مِن قَومي، فكَتَبَ إليَّ زيدُ بنُ أَرقَم -وبَلَغَهُ شِدَّةُ حُزني-، فأخبرني أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**اللهُمَّ اغفِر لِلأنصار، ولأبنَاءِ الأنصار** -وشكَّ [ابنُ][٣] الفضل في:- **أبنَاءِ أبناءِ الأنصار**».

قال ابنُ الفضل: فسَأَلَ أنسًا بَعضُ مَن كان عِندَه عن زَيدِ بن أَرقَم؟ فقال: هو الذي يقول [له][٤] رسول الله ﷺ: «**[هذا الذي][٥] أَوفَى اللهُ بأُذُنِه[٦]**»[٧].

قال ابن شهاب: وسمع[٨] رجلًا من المنافقين -ورسولُ الله ﷺ يخطب- يقول: لَئِن كان صادِقًا لَنَحنُ شَرٌّ مِن الحَمِير. فقال زَيدُ بنُ أَرقَم: «فقَد واللهِ صَدَق[٩]، وأنتَ شَرٌّ مِن الحِمار». فرُفِع ذلك إلى رسول الله ﷺ، فجَحَدَ القائل، فأنزَلَ اللهُ -عز وجل- على رسوله: ﴿ يَحْلِفُونَ بِٱللَّهِ مَا قَالُوا۟ وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ وَهَمُّوا۟

---

(١) في الأصل بعدها: «وأُخِّرَ سهوًا»، وقد جاءت بدايةُ هذا الحديث في «باب فضل الأنصار» من الورقة التالية في الأصل [١٤٨أ]، ثم ضرب عليها الناسخ، وكتب: «وفي الباب حديثٌ تقدَّم في زيد بن أرقم». فيظهر أن المؤلف كان أخَّر زيدًا إلى هذا الموضع الثاني سهوًا، ثم أعاده إلى الموضع الذي هو فيه الآن، وكتب ما يوضِّح ذلك، فنقله الناسخ كما هو، والله أعلم.

(٢) وقعة شهيرة بالمدينة، وقعت عام ثلاث وستين، انظر: البداية والنهاية (٦١٤/١١).

(٣) سقط من الأصل، ولعله سهو، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، والسياق.

(٤) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٥) سقط من الأصل، وبيَّض الناسخ له، وضبَّب عليه، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٦) قال في النهاية (٣٤/١): «أي: أظهر اللهُ صدقَه في إخباره عما سَمِعَت أُذنُه».

(٧) بيَّض الناسخ مقدار كلمة، وضبَّب على البياض، والسياق متَّصل في الرواية من طريق الدارقطني، ومصادر التخريج.

(٨) يعني: زيد بن أرقم.

(٩) يعني: رسول الله ﷺ.

﴿بِمَا لَمْ يَنَالُواْ﴾ [التوبة: ٧٤]، وكان ما أنزَلَ اللهُ -جل وعز- مِن هذهِ الآيَةِ تَصدِيقًا لِزَيد بن (أَرقَم)[1].

غريبٌ من حديث عبدالله بن الفضل الهاشمي، عن أنس بن مالك، تفرَّد به موسى بن عُقبة عنه[2]. / [١٤٧أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٥٧/١٩) من طريق أبي الغنائم بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة (٧٨/٢) عن عمر بن حفص السدوسي، عن هارون بن موسى، به، مختصرًا، وقال فيه: «فكتب إليَّ عبدالله بن الأرقم»[3].

وأخرجه ابن شبة في تاريخ المدينة (٣٥٤/١)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٧٤٨، ٢١٠٣) -ومن طريقه أبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٩٦٧)-، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٥٨١٠)، والطبراني (٤٩٧٢)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٩٦٧)، وفي صفة النفاق ونعت المنافقين (١٦)، من طريق إبراهيم بن المنذر،

وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠٢٢٢) من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب،

والطبراني (٤٩٧٢)، وأبو نعيم ابن الحداد في جامع الصحيحين (٣٢٤٧)، من طريق محمد بن إسحاق المسيبي،

ثلاثتهم (إبراهيم بن المنذر، وابن كاسب، والمسيبي) عن محمد بن فليح، به، بمثله، تامًّا ومختصرًا، ولم يسق ابنُ كاسب سوى قصة زيد مع المنافق، وجعلها من رواية موسى بن عقبة، عن عبدالله بن الفضل، عن أنس.

والحديث عند موسى بن عقبة في المغازي -برواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة عنه، كما في أحاديث منتخبة منه (١٠، ١١)-، به، بمثله، دون قول ابن شهاب.

---

(١) وقع في الأصل: «ثابت»، وهو سهو، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، والسياق.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٩٢٥).

(٣) وليس خطأً من ناسخٍ أو محقق، بل أخرجه ابن قانع في ترجمة عبدالله بن الأرقم.

وأخرجه البخاري في الصحيح (٤٩٠٦)، والتاريخ الكبير (٣/٣٨٥)، والبيهقي في دلائل النبوة (٤/٥٧)، من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن موسى، به، بمثله، واختصر البخاريُّ آخرَه، فلم يذكر قول ابن شهاب.

○ **رجال الإسناد:**

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- هارون بن موسى بن أبي علقمة؛ عبدالله بن محمد الفروي، المدني:

«لا بأس به»[١].

٣- محمد بن فُلَيح بن سليمان الأسلمي -أو: الخزاعي-، المدني:

«صدوق يَهِم»[٢].

٤- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير:

«ثقة فقيه، إمامٌ في المغازي، لم يصح أن ابنَ معين ليَّنَه»[٣].

٥- عبدالله بن الفضل بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب الهاشمي، المدني:

«ثقة»[٤].

○ **دراسة الأسانيد:**

ظاهر إسناد الدارقطني الحسن، لحال هارون بن موسى ومحمد بن فليح، إلا أنهما توبعا -كما اتَّضح بالتخريج-، فتابع جماعةٌ هارونَ، وتابع إسماعيلُ بنُ إبراهيم بن عقبة -وهو «ثقة»[٥]- محمدَ بنَ فليح، فصحَّ الحديث.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٢٤٥).

(٢) المصدر نفسه (٦٢٢٨).

(٣) المصدر نفسه (٦٩٩٢).

(٤) المصدر نفسه (٣٥٣٣).

(٥) المصدر نفسه (٤١٤).

وقد تبيَّن بالتخريج -أيضًا- أن البخاريَّ أخرج رواية إسماعيل في صحيحه -باستثناء قول ابن شهاب[١]-، فهذا الحديث من غرائب الصحيح.

ولا شكَّ أن الحديثَ في ذِكر زيد بن أرقم -رضي الله عنه-، هكذا جاء في عامَّة طُرُقه، وأما رواية ابن قانع، عن عمر بن حفص السدوسي، عن هارون بن موسى، عن محمد بن فليح، بإسناده، التي قال فيها: «فكتب إليَّ عبدالله بن الأرقم»، فقد تبيَّن برواية الدارقطني هنا أن ابنَ صاعد -في حفظه وثبته- خالف السدوسيَّ فيها عن هارون، فجعل الحديثَ في زيد بن أرقم. والسدوسيُّ ثقة[٢]، ولا يبعد أن الخطأَ من ابن قانع، فإن له أوهامًا معروفة، خصوصًا في معجمه[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد موسى بن عقبة بالحديث عن عبدالله بن الفضل الهاشمي، عن أنس بن مالك.

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (٨/٦٥١): «وكأنَّ البخاريَّ حذفه لكونه على غير شرطه»، أي: لكونه مرسلًا. وهذا محتملٌ قريب، وقريبٌ -أيضًا- أن للبخاري فيه مقصدًا آخر، إذ إن الروايةَ التي وقعت له -وهي رواية إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، عن موسى بن عقبة- أُدمج فيها الكلام، وسِيقَ سياقًا واحدًا، ولم يُذكَر ابنُ شهابٍ فيها لفصل كلامه، فيظهر أن البخاريَّ أراد إعلالَ ذلك بحذف هذه الزيادة المدرجة في حديث أنس.

وقد أدرجها ابن شبة في روايته عن إبراهيم بن المنذر، عن محمد بن فليح، عن موسى بن عقبة، وخالفه غيرُ واحد عن إبراهيم، ففصلوها.

والأبعد إشكالًا أن ابن كاسب أفرد تلك الزيادة في روايته عن محمد بن فليح، فجعلها -وحدَها- من رواية عبدالله بن الفضل، عن أنس، وهو خطأ فاحش، وابن كاسب «صدوق ربما وهم» -كما في التقريب (٧٨١٥)-.

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٣/٥٩).

(٣) انظر: لسان الميزان (٥/٥٠).

بابُ فَضلِ الصَّحَابَةِ والنَّهيِ عن سَبِّهِم -رضي الله عنهم-

٣١٦- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو بكر؛ أحمد بن محمد بن سهل -يُعرَف ببُكَير ابن الحدَّاد- البغدادي، ثنا أبو السري؛ محمد بن نعيم بن محمد بن عبدالله بن عمران بن نعيم الأنصاري البياضي -صاحبِ النبي ﷺ-، ثنا عمي: عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمران، حدثني عصمة بن محمد بن فضالة الزرقي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ النَّاسَ يَكثُرُون، وأَصحَابِي يَقِلُّون، فلا تَسُبُّوا أَصحَابِي، لَعَنَ اللهُ مَن سَبَّهُم**».

غريبٌ من حديث عروة بن الزبير، عن أبي هريرة، تفرَّد به عصمة بن محمد عن هشام[١]، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه[٢]. / [١٤٨أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١١٧)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، لحال عصمة -وهو «متروك الحديث، متَّهم بالكذب»-، وجهالة من دونه، وتفرُّدهم به عن هشام بن عروة.

وأصل الحديث محفوظٌ من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-، مخرَّجٌ عند مسلم من غير طريق عروة عنه[٣]، وليس فيه لعنُ مَن سبَّهم، قال العقيلي: «وفي النهي عن سب أصحاب رسول الله ﷺ أحاديث ثابتةُ الأسانيد، وأما اللعن فالروايةُ فيه لَيِّنة»[٤].

---

(١) وقع في الأطراف: «عصمة بن الفضل عن هشام»، وفيه سقط وتحريف.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣٢٣).

(٣) صحيح مسلم (٢٥٤٠).

(٤) ضعفاء العقيلي (٢/٣٥١).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عصمة بن محمد بن فضالة بالحديث عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أبي هريرة، وذكر أنه لم يكتبه إلا من هذا الوجه.

بابٌ مِنهُ[١] في ذِكرِ قُرَيشٍ، ومُطِيع

٣١٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، ثنا يوسُف بن موسى القطَّان، ثنا وكيع بن الجرَّاح، ثنا زكريَّا، عن عامر، عن عبدالله بن مُطيع، عن أبيه: مُطيع بن الأسود، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول يَومَ فَتحِ مَكَّة: «**لا يُقتَلُ قُرَشِيٌّ صَبرًا[٢] أَبَدًا إلى يَومِ القِيَامَة**».

٣١٨- ثنا الحسين بن إسماعيل، ثنا يوسُف بن موسى، ثنا جعفر بن عون، ثنا إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالله بن مُطيع، عن مُطيع، سمعت رسول الله ﷺ يقول يَومَ فَتحِ مَكَّة...، **نحوَه**، وزاد فيه: ولم يُدرِكِ الإسلامَ مِن عُصاةِ قُرَيشٍ غيرُ مُطيع، وكان اسمُه: العاص، فسَمَّاه رسول الله ﷺ: مُطيعًا.

غريبٌ من حديث إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالله بن مطيع، عن أبيه، تفرَّد به جعفر بن عون عنه، وتفرَّد به يوسف القطَّان عن جعفر[٣]. / [١٤٩أ]

○ التخريج:

رواه جعفر بن عون، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: جعفر بن عون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالله بن مطيع، عن مطيع:

لم أجد من أخرجه من طريق جعفر.

---

(١) أي: من المناقب.

(٢) قال القرطبي في المفهم (٣/٦٣٣): «أصل الصبر: الحبس. فمعنى: قُتل صبرًا، أي: محبوسًا مأسورًا، لا في معركة، ومنه المصبورة: المنهي عن قتلها. قال الحميدي: وقد تأوَّل بعض العلماء هذا الحديث على معنى: أنه لا يقتل قرشي مرتدًّا ثابتًا على الكفر صبرًا، إذ قد وُجد مَن قُتل منهم صبرًا في القتال وغيره، ولم يوجد من قتل منهم صبرًا وهو ثابت على الكفر».

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٤٣٩٩)، وأجمل فيه كلام الدارقطني، ولم يسقه بنصه، فقال: «ورواه يوسف القطان عن جعفر بن عون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عنه، وتفرد به يوسف القطان عنه بهذا الإسناد»، إضافةً إلى أنه ترجم على الحديث بجعله من رواية الشعبي عن مطيع، والصواب أنه من روايته عن عبدالله بن مطيع، عن أبيه، وقد نبَّه المحقق على ذلك الحاشية.

وعلَّقه ابن قانع في معجم الصحابة (١٢٣/٣) عمَّن لم يسمه عن سفيان بن عيينة، عن إسماعيل بن أبي خالد، به، ولم يسق متنه.

الوجه الثاني: جعفر بن عون، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن عبدالله بن مطيع، عن مطيع:

أخرجه الدارمي (٢٤٣١)،

وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه (١٨٤٦) عن أبي كريب؛ محمد بن العلاء،

وأبو عوانة (٧٢٣١) عن الصغاني -هو محمد بن إسحاق-،

وابن المنذر في الأوسط (٦٣٢١)، وأبو نعيم الحداد في جامع الصحيحين (٣٩٣٨)، من طريق أبي أحمد؛ محمد بن عبدالوهاب -هو الفراء-،

وعبدالغني المقدسي في العاشر من أفراد مسلم من المصباح في عيون الصحاح [٢٢٢أ] من طريق عبدالله بن محمد بن شاكر،

خمستهم (الدارمي، وأبو كريب، والصغاني، والفراء، وابن شاكر) عن جعفر بن عون، به، بنحوه، تامًّا ومختصرًا.

وأخرجه أبو الحسين ابن المهتدي في الأول من مشيخته [١٨٢ب] من طريق القالحسين بن إسماعيل، عن يوسف بن موسى، عن وكيع، به، مختصرًا.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده (٥٣٣)، ومصنفه (٣٩٦٨٤) -وعنه **مسلم** (١٧٨٢)، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٩٠٩)-،

وأحمد (١٥٦٤٥، ١٨١٤٨)،

وأبو عوانة (٧٢٣٢) عن أحمد بن أبي رجاء،

ثلاثتهم (ابن أبي شيبة، وأحمد، وابن أبي رجاء) عن وكيع، به، بنحوه.

وأخرجه الشافعي في كتاب حرملة -كما في معرفة السنن والآثار (١٨٦١١)-، وعبدالرزاق (١٠١٢٤)، والحميدي (٥٧٨) -ومن طريقه ابن قانع في معجم الصحابة (١٢٣/٣)-، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (٧٦٣) عن يعقوب بن حميد، والدولابي

في الكنى والأسماء (٤٢٨) عن محمد بن عبدالله بن يزيد -هو ابن المقرئ-، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (١٨٦١٢) من طريق ابن أبي عمر، ستتهم (الشافعي، وعبدالرزاق، والحميدي، ويعقوب بن حميد، وابن المقرئ، وابن أبي عمر) عن سفيان بن عيينة،

وابن سعد في الطبقات (٤٥٠/٥، ١٦٨/الرابعة من الصحابة) عن محمد بن عبيد،

وابن أبي شيبة (٢٧٥٧٤) عن محمد بن بشر،

وهو (٣٤٥٧٧، ٣٩٦٨٤) -وعنه **مسلم** (١٧٨٢)، وابن أبي عاصم في السنة (١٥٧٠)، والآحاد والمثاني (٩٠٩)- عن علي بن مسهر،

وأحمد (١٥٦٤٧، ١٨١٤٧)، والبخاري في الأدب المفرد (٨٢٦)، وابن حبان (٣٧١٨)، والطبراني (٢٩٣/٢٠)، والحاكم (٢٧٥/٤)، والمزي في تهذيب الكمال (١٥٥/١٦)، من طريق يحيى بن سعيد -هو القطان-،

والدارمي (٢٤٣٢)، وأبو عوانة (٧٢٣٢)، من طريق يعلى بن عبيد،

و**مسلم** (١٧٨٢) من طريق عبدالله بن نمير،

وأبو عوانة (٧٢٣٢) عن أبي أمية، عن يحيى[1]،

وأبو عوانة (٧٢٣٣)، والبيهقي في دلائل النبوة (٧٦/٥)، من طريق إسحاق بن يوسف الأزرق،

وأبو عوانة (٧٢٣٤) من طريق القاسم بن الحكم،

والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢٦/٣)، وشرح مشكل الآثار (١٥٠٧)، والطبراني (٢٩٣/٢٠)، من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة،

والطبراني (٢٩٢/٢٠)، والخلعي في الخلعيات (٣٦٣)، من طريق قيس بن الربيع،

---

(١) لم يتحرَّر لي أيَّ يحيى ممن يروي عنه أبو أمية هو، وليس بالقطان، لأن أبا أمية يروي عنه بواسطة أو اثنتين -كما عند أبي عوانة (١٩٩٠، ٢١٣٧، ٦٥٠٠، ٨٤٠٠، ٩٦١٨، ٩٧٠٠، ٩٧٠١)-، ولا بابن أبي زائدة، إذ لم أجد لأبي أمية روايةً عنه. وقد نظرتُ في عددٍ ممن يسمى يحيى ويروي أبو أمية عنه، فلم أجد مِنهم مَن يروي عن زكريا.

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٤٥٢٣) من طريق ابن فضيل،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٦٢٦٤)، والبيهقي في دلائل النبوة (٧٦/٥)، من طريق عبيدالله بن موسى،

وعلّقه الدارقطني في العلل (٤٥/٨) عن عيسى بن يونس،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٢٦٠٠/٥) عن يزيد بن عبدالعزيز بن سياه،

الستة عشر راويًا (ابن عيينة، ومحمد بن عبيد، ومحمد بن بشر، وعلي بن مسهر، والقطان، ويعلى، وابن نمير، ويحيى، والأزرق، والقاسم بن الحكم، ويحيى بن زكريا، وقيس، وابن فضيل، وعبيدالله بن موسى، وعيسى بن يونس، وابن سياه) عن زكريا، به، بنحوه، تامًّا ومختصرًا، واقتصر محمد بن عبيد، ومحمد بن بشر، وابن فضيل، على قصة تسمية النبي ﷺ لمطيع، وجعلها الأولان من كلام الشعبي، والثالث من كلام عبدالله بن مطيع.

○ **رجال الإسناد الأول:**

١- الحسين بن إسماعيل القاضي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

٢- يوسف بن موسى القطَّان:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٣٠٨).

٣- وكيع بن الجراح:

ثقة حافظ عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٦١).

٤- زكريا بن أبي زائدة:

ثقة، وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٧).

٥- عامر الشعبي:

ثقة مشهور فقيه فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٣).

○ **رجال الإسناد الثاني:**

٦- جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي:

«صدوق»[(١)].

٧- إسماعيل بن أبي خالد:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٤).

○ دراسة الأسانيد:

ساق الدارقطني إسنادَين للحديث:

أحدهما: رواية يوسف بن موسى، عن وكيع، عن زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن عبدالله بن مطيع، عن أبيه.

وهذا الإسناد توبع عليه يوسفُ عن وكيع، ووكيعٌ عن زكريا، وهو في صحيح مسلم من حديث وكيع وعلي بن مسهر وابن نمير، ثلاثتهم عن زكريا، به.

الإسناد الثاني: رواية يوسف بن موسى، عن جعفر بن عون، عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالله بن مطيع، عن أبيه.

وظاهر هذا الإسناد الحُسن، إلا أن يوسفَ بن موسى خالف فيه الحفاظ، إذ رواه الإمام الدارمي، وأبو كريب -وهو «ثقة حافظ»، كما مرَّ في الحديث (٤٢)-، والصغاني -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٢٩٢)-، ومحمد بن عبدالوهاب الفراء -وهو «ثقة عارف»[(٢)]-، وعبدالله بن محمد بن شاكر -وهو صدوقٌ ثقة[(٣)]-، جميعهم عن جعفر بن عون، فجعلوه عن زكريا بن أبي زائدة -لا عن إسماعيل بن أبي خالد-، عن الشعبي، به.

ورواية هؤلاء الحفاظ باجتماعهم تقضي على رواية يوسف بن موسى بالوهم، قال الدارقطني عقب أن أورد روايته: «وغيرُه يرويه عن جعفر بن عون، عن زكريا، وهو الصحيح»[(٤)]، ولعل هذا الخطأَ وأمثالَه ما نزل برتبة يوسف بن موسى من التوثيق إلى التصديق.

---

(١) تقريب التهذيب (٩٤٨).

(٢) المصدر نفسه (٦١٠٤).

(٣) انظر: ثقات ابن حبان (٣٦٦/٨)، تاريخ بغداد (٢٨١/١١).

(٤) العلل (٤٥/٨).

ويؤيد رواية الجماعة عن جعفر بن عون أن الحديثَ محفوظٌ عن زكريا، مشهورٌ عنه، وقد أحصيت بالتخريج سبعة عشر راويًا رواه عنه -سوى جعفر-، على اختلافهم في وَصلِه بتمامه، أو إرسالِ بعضه.

وأما إسماعيل بن أبي خالد، فلم أجد الحديث من حديثه عن الشعبي إلا في رواية يوسف بن موسى المذكورة آنفًا، وفيما ذكر ابن قانع من أن بعض أصحاب سفيان بن عيينة رواه عنه، عن إسماعيل، قال ابن قانع: «والصواب: زكريا»[1].

ولم أجد هذه الرواية موصولةً ولا معلَّقة، ولا عرفت راويَها عن ابن عيينة، وقد تبيَّن في التخريج أن أصحاب ابن عيينة الكبار، كالشافعي، وعبدالرزاق، والحميدي، وابن المقرئ، وابن أبي عمر، كلهم رواه عنه من حديث زكريا، فذِكر إسماعيل عنه منكر.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد جعفر بن عون بالحديث عن إسماعيل بن أبي خالد، عن الشعبي، عن عبدالله بن مطيع، عن أبيه، وتفرُّد يوسف بن موسى القطَّان عن جعفر.

وقد تبيَّن أن بعض أصحاب ابن عيينة رواه عنه، عن إسماعيل، إلا أنها رواية منكرة.

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بها الدارقطني في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) معجم الصحابة (١٢٣/٣).

بابٌ في فَضلِ العَرَب

٣١٩- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا علي بن محمد بن أحمد الواعظ، ثنا عبدالله بن وهب[١] الجُذَامي، ثنا مورع بن جُبَير الجُذَامي، ثنا سفيان بن عُيَينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، أن النبي ﷺ قال: «**حُبُّ العَرَبِ إيمانٌ، وبُغضُهُم نِفَاق**».

[غريبٌ من حديث الزهري، عن سالم، عن أبيه، تفرَّد به مورع بن جُبَير، عن ابن عُيَينة، عنه][٢] [٣].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه من هذه الجهة[٤].

○ رجال الإسناد:

١- علي بن محمد بن أحمد الواعظ:

ثقة عارف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٥).

٢- عبدالله بن محمد بن وهيب بن عبدالرحمن بن عمر بن حفص الجُذَامي، أبو العباس -ويقال: أبو إسحاق-، الغزي:

مستور. روى عنه بعض الحفاظ، كالطبراني، وابن عدي، وأبي طالب الحافظ، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[٥].

٣- مورع بن جُبَير الجُذَامي:

(١) كذا في الأصل، وفي مصادر ترجمته: «وهيب»، لكنه عند الديلمي من طريق الدارقطني محتمل للوجهين -وقد راجعته بخط ابن حجر [١٣٨ب]-، فأبقيته على ما في الأصل للاحتمال.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٢٩٩٣).

(٤) أخرجه الديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (١٣٥٠)- من طريق الدارقطني، لكن لم يُبرز ابنُ حجر الراويَ عنه عنده.

(٥) سنن الدارقطني (٣٢٣)، تاريخ دمشق (٢٧٣/٣٣)، تاريخ الإسلام (٣٧/٧).

مجهول العين. لم أجد يروي عنه سوى عبدالله بن وهيب الجذامي عنه[١].

٤- سفيان بن عُيَينة:

ثقة حافظ فقيه إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٥- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

٦- سالم بن عبدالله بن عمر:

ثبت عابد فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (١٢٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر جدًّا، لتفرد مورع بن جبير -وهو مجهول العين- به عن سفيان بن عيينة، بإسنادٍ من أصح الأسانيد، ولا يُعرَف الحديثُ عن أيٍّ من رواته، وهذا قد يقضي بتضعيف مورع نفسِه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مورع بن جبير بالحديث عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه.

---

(١) الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين (٥٥٣)، مشيخة أبي طاهر ابن الصقر (٥٣).

بابُ فَضلِ الأُمَّة

٣٢٠- قال الدارقطني في الأول: أخبرنا أبو بكر؛ عبدالله بن سليمان بن الأشعث -إملاءً من لفظه-، ثنا أحمد بن يوسف بن سالم الأزدي -ويعرف بالسلمي-، ثنا عمر بن عبدالله بن رَزِين السلمي، ثنا جعفر -وهو ابن الحارث؛ أبو الأشهب النخعي-، عن عروة بن عبدالله بن قُشَير الجعفي، عن أبي بكر بن أبي بُردة، عن أبيه، عن أبي موسى الأشعري، أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ هذهِ الأُمَّةَ أُمَّةٌ مَرحُومَة، لا عَذَابَ عَلَيها، عَذَابُها بأَيدِيها، فإذا كان يَوم القِيَامَةِ أُعطِيَ كُلُّ رَجُلٍ مِنهُم رَجُلًا مِن أَهلِ الأديان، فكان فَكَاكَه مِن النَّار**». / [١٤٩ب]

غريبٌ من حديث أبي بكر بن أبي بُردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن جده، تفرَّد به عروة بن عبدالله بن قُشَير -يكنى أبا مَهَل؛ الجعفي الكوفي-، ولم يروه [عنه][(١)] بهذا الإسناد غير أبي الأشهب؛ جعفر بن الحارث، ولا نعلم حدث به عنه غير عمر بن عبدالله بن رَزِين.

ورواه إسماعيل بن عياش، عن جعفر بن الحارث، عن عروة بن عبدالله، عن أبي بُردة، عن أبي موسى، ولم يذكر في الإسناد أبا بكر بن أبي (بُردة)[(٢)] [(٣)].

○ التخريج:

رواه أبو الأشهب؛ جعفر بن الحارث، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: جعفر بن الحارث، عن عروة بن عبدالله بن قشير، عن أبي بكر بن أبي بردة، عن أبيه، عن أبي موسى:

أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١٥٤٦) من طريق عبدالصمد بن المأمون،

وابن الأبار في معجم أصحاب أبي علي الصدفي (ص١٥١) من طريق محمد بن الحسين بن محمد بن سعدون الموصلي،

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٢) وقع في الأصل: «موسى»، وهو سهو، والصواب المثبت من الأطراف، ورواية ابن الجوزي من طريق الدارقطني، والسياق، ومصادر الرواية.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٠٠٧).

كلاهما (ابن المأمون، وابن سعدون) عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه أبو عوانة [٦/٢٦ب]،

والبيهقي في البعث والنشور (٦٥١) من طريق أبي بكر؛ محمد بن الحسين القطان،

كلاهما (أبو عوانة، وأبو بكر القطان) عن أحمد بن يوسف السلمي، به[١]، بنحوه.

الوجه الثاني: جعفر بن الحارث، عن عروة بن عبدالله بن قشير، عن أبي بردة، عن أبي موسى:

أخرجه الطبراني في الأوسط (٢٢٥٧)، والإسماعيلي في معجم أسامي شيوخه (١٦٦)، من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، عن إسماعيل بن عياش، عن جعفر بن الحارث، به[٢]، بنحوه.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن سليمان بن الأشعث، أبو بكر:

ثقة حافظ مصنِّف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢).

٢- أحمد بن يوسف بن خالد الأزدي، أبو الحسن، النيسابوري، المعروف بحمدان السلمي:

«حافظ ثقة»[٣].

---

(١) وضع ابنُ حجر إسنادَ أبي عوانة في ترجمة «أبو بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه» من إتحاف المهرة (١٠/١١٥)، لكنَّ النصَّ في المخطوط ظاهر: «عن أبي بكر بن أبي بردة، عن أبي موسى الأشعري»، فلعل الحافظَ ظنَّ أن فيه تحريفًا من «موسى» إلى «بردة»، أو هكذا وقع في نسخته. ويبقى سقوط «عن أبيه» عند أبي عوانة، فإن المعروف -كما هو عند الدارقطني هنا، والبيهقي في البعث- أن هذا الإسناد إنما يُجعل لأبي بكر بن أبي بردة عن أبيه، لا عن أبي موسى، كما أن الحديث -كما سيأتي- معروفٌ لأبي بردة.

(٢) سقط من إسناد الطبراني ذِكرُ أبي بردة، ولعله خطأ في النسخة لا من الرواة، وأبو بردة ثابتٌ في إسناد الإسماعيلي، والمَخْرَج واحد، وكذلك علَّقه الدارقطني هنا عن إسماعيل بن عياش.

(٣) تقريب التهذيب (١٣٠).

٣- عمر بن عبدالله بن رَزِين السلمي، أبو العباس، النيسابوري:

«صدوق له غرائب»[١].

٤- جعفر بن الحارث النخعي، أبو الأشهب، الواسطي:

«صدوق كثير الخطأ»[٢].

٥- عروة بن عبدالله بن قُشَير الجعفي، أبو مَهَل، الكوفي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٠٠).

٦- أبو بكر بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري:

مجهول العين. لم أجد له ذِكرًا إلا في هذا الحديث، وفي حديثَين آخرَين وقع في كليهما وَهمٌ في تسميته[٣].

---

(١) المصدر نفسه (٤٩٢٩).

(٢) المصدر نفسه (٩٣٦).

(٣) أحدهما: حديث: «الطيرة تجري بقدر وكان يعجبه الفأل الحسن»، أخرجه ابن المقرئ في معجمه (٨٦٨) من طريق حميد بن مسعدة، عن حسان بن إبراهيم، عن سعيد بن مسروق، عن أبي بكر بن أبي بردة، عن عائشة. والحديث محفوظٌ من طرقٍ عن حميد، وطرقٍ عن حسان، بجعله لسعيد، عن يوسف بن أبي بردة، عن أبيه، عن عائشة، أخرجه كذلك من طريق حميد: البزار (٢١٦١/كشف الأستار)، وابن عدي (٥٤١٠)، وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٧٩٦)، والإسماعيلي في معجم شيوخه (٤٥٧/١)، ومن طريق حسان: أحمد (٢٥٦٢٢)، وحرب الكرماني في مسائله (١٦٧٣/آخر الكتاب)، والحارث (٧٤٨/بغية الباحث)، وابن أبي عاصم في السنة (٢٦١)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (١٨٤٥)، وابن حبان (٥٨٢٤)، وابن عدي (٥٤٠٨، ٥٤٠٩)، والحاكم (٣٢/١)، والخطيب في المتفق والمفترق (٩٤٣)، وغيرهم.

الحديث الثاني: حديث: «من سمع الأذان فارغًا صحيحًا، ثم لم يجب، فلا صلاة له»، أخرجه البيهقي (١٧٤/٣) من طريق زيد بن الحباب، عن زائدة بن قدامة، عن أبي حصين، عن أبي بكر بن أبي بردة، عن أبي موسى. قال البيهقي: «كذا قال: عن أبي بكر بن أبي بردة. ولا أراه إلا وهمًا». والحديث رواه جماعةٌ عن أبي حصين، عن أبي بردة، عن أبي موسى، على اختلافهم في رفعه ووقفه، أخرجه ابن أبي شيبة (٣٥٠٠)، وصالح بن أحمد في مسائله عن أبيه (٥٧٦)، وحرب الكرماني في

بل لم أجد مِن أبناء أبي بردة مَن يكنى هذه الكنية، أو يسمى بهذا الاسم -إن كان اسمًا-، وإنما ذكروا له أربعةَ أبناء: سعيد، وبلال، وعبدالله، ويوسف[1].

٧- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال عمر بن عبدالله بن رزين في إغرابه، وجعفر بن الحارث في كثرة خطئه.

وقد خولف عمرُ عن جعفر، فرواه إسماعيل بن عياش، عن جعفر، ولم يذكر أبا بكر بنَ أبي بردة في الإسناد.

وإسماعيل -كما مرَّ في الحديث (٢٢٤)- «صدوقٌ في روايته عن أهل بلده، مخلّطٌ في غيرهم»، وشيخُه في هذا الإسناد -جعفر بن الحارث- وإن كان يُنسَب واسطيًّا، إلا أن تحمُّلَ إسماعيل عنه كان بالشام، قال الحاكم: «ولد ببلخ، ونشأ بواسط، ثم سكن نيسابور، ودخل الشام، فأكثرَ عنه ابنُ عياش وغيرُه من الشاميين، ولهم عنه أفراد...»[2].

فالظاهر أن هذه روايةٌ مستقيمةٌ لإسماعيل، ولعله فيها أحسن حالًا من ابن رزين، خصوصًا أن في رواية ابن رزين إنشاءَ ذكرٍ لرجلٍ ليس له وجودٌ في الخارج، ولا يجيء اسمُه إلا على سبيل الوهم -كما مرَّ في موضعه من ترجمته-، وهو أبو بكر بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري.

على أنه يحتمل أن الخطأ من شيخهما أبي الأشهب، وهو -كما مرَّ- كثير الخطأ.

مسائله (١١٩١/الطهارة والصلاة)، والبزار (٣١٥٧)، وابن المنذر في الأوسط (١٨٨٩)، وابن الأعرابي في معجمه (١٠٥٦)، والحاكم (٢٤٦/١)، والبيهقي (١٧٤/٣)، وغيرهم.

(١) انظر: تاريخ ابن أبي خيثمة (٩٦٢/٢-السفر الثاني)، جمهرة أنساب العرب، لابن حزم (ص٣٩٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي (٢١٠/٣).

ورواية ابن رزين معدودةٌ في أفراد النيسابوريين عن أبي الأشهب، وقد قال الحاكم في ترجمته: «وأكثرُ الأفراد عنه لأهل نيسابور»[١]، فلعله حين نزل نيسابور ازداد خطؤه، واختلف حديثه، فكثرت أفراد النيسابوريين عنه.

وأصل الحديث معروفٌ عن أبي بردة، عن أبيه، مخرَّجٌ في صحيح مسلم من طرق عنه[٢]، غير أنه لم يَرِد فيها أولُه.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عروة بن عبدالله بن قُشَير الجعفي الكوفي بالحديث عن أبي بكر بن أبي بُردة بن أبي موسى، عن أبيه، عن جده، وتفرُّد أبي الأشهب؛ جعفر بن الحارث عن عروة، وذكر أنه لا يعلم رواه غير عمر بن عبدالله بن رَزِين عن أبي الأشهب.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣/٢١٠).

(٢) صحيح مسلم (٢٧٦٧).

٣٢١- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو عُبَيد؛ القاسم بن إسماعيل، ثنا يحيى بن محمد بن السكن؛ أبو عبيدالله، ثنا أبو علي الحنفي، ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن عمرو بن أبي عمرو، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «**إنَّ ناسًا مِن أُمَّتي يَأتُونَ مِن بَعدِي، يَوَدُّ أَحَدُهُم لَو اشتَرَى**[١] **رُؤيَتي بِأَهلِه ومالِه**».

غريبٌ من حديث سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وهو غريبٌ من حديث عمرو بن أبي عمرو -مولى المطلب- عن سُهَيل، تفرَّد به عبدالرحمن بن أبي الزناد عنه، ولم يروه عنه غير أبي علي الحنفي[٢]. / [١٥٠أ]

○ **التخريج:**

أخرجه البزار (٩٠٨٤) عن أحمد بن عمرو بن عبيدة العصفري،

والطبراني في الأوسط (٦٩٣٨) من طريق الحسن بن يحيى الأزدي،

كلاهما (العصفري، والأزدي) عن عبيدالله بن عبدالمجيد؛ أبي علي الحنفي، به، بنحوه للعصفري، ومثله للأزدي.

والحاكم (٨٥/٤) من طريق عبدالله بن مسلمة -هو القعنبي-، عن عبدالرحمن بن أبي الزناد، به، بمثله.

وأخرجه **مسلم** (٢٨٣٢)، وابن حبان (٧٢٣١)، من طريق يعقوب بن عبدالرحمن،

وأبو عوانة -كما في إتحاف المهرة (٥٥٦/١٤)- من طريق إسماعيل بن جعفر،

كلاهما (يعقوب، وإسماعيل) عن سهيل، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- القاسم بن إسماعيل، أبو عُبَيد:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

(١) وقع في الأطراف: «يود أحدهم يشتري».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٨٥).

٢- يحيى بن محمد بن السكن بن حبيب القرشي، البصري، نزيل بغداد، البزار:

«صدوق»[1].

٣- أبو علي الحنفي: عبيدالله بن عبدالمجيد، البصري:

«صدوق، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه»[2].

٤- عبدالرحمن بن أبي الزناد:

صدوق، تغيَّر حفظه لما قدم بغداد. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٣).

٥- عمرو بن أبي عمرو؛ ميسرة، مولى المطلب، أبو عثمان، المدني:

«ثقة ربما وهم»[3].

٦- سهيل بن أبي صالح:

صدوق، تغير حفظه بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

٧- أبو صالح:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني حسنٌ إلى سهيل، وقد توبع عمرو بن أبي عمرو عليه عنه، وهو مخرَّجٌ في صحيح مسلم وغيره من طريقين أُخريَين عن سهيل -كما سلف في التخريج-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن أبي الزناد بالحديث عن عمرو بن أبي عمرو -مولى المطلب-، عن سُهَيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، وتفرُّد أبي علي الحنفي عن ابن أبي الزناد.

---

(١) تقريب التهذيب (٧٦٣٦).

(٢) المصدر نفسه (٤٣١٧).

(٣) المصدر نفسه (٥٠٨٣).

ووافقه الطبراني على تفرد ابن أبي الزناد، قال: «لم يرو هذا الحديثَ عن عمرو بن أبي عمرو إلا ابن أبي الزناد»[(١)].

وغرابة حديث عمرو بن أبي عمرو عن سهيل أتت من كونه قرينًا له، بل كان يُفاضَل بينهما في الرواية[(٢)]، ولم أجد لعمرو عن سهيل حديثًا غيرَ هذا.

وقد استغربه الدارقطنيُّ أولًا من حديث سهيل، وتبيَّن في التخريج أنه ليس غريبًا عنه، فقد رواه عنه ثقتان: يعقوب بن عبدالرحمن، وإسماعيل بن جعفر[(٣)]، وهو في صحيح مسلم من حديث أحدهما، إلا إنْ أراد الدارقطنيُّ غرابتَه بألفاظه المحدَّدة، فلا ينازَع في هذا.

كما أن حُكم الدارقطني بتفرُّد أبي علي الحنفي عن ابن أبي الزناد متعقَّبٌ برواية القعنبي عنه، وهي عند الحاكم بإسنادٍ صحيح.

والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المعجم الأوسط (٧/٨٩).

(٢) انظر: الجرح والتعديل (٤/٢٤٧)، سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٧٢).

(٣) انظر فيهما على التوالي: تقريب التهذيب (٧٨٢٤، ٤٣١).

بابٌ في الطَّائف

٣٢٢- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أبو القاسم؛ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي -إملاءً من لفظه-، ثنا أبو عبدالله؛ أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أَسَد الشيباني المروزي، ثنا عبدالله بن الحارث المخزومي، ثنا عبدالله بن عبدالله -يعني: ابن (إنسان)[١]-، عن أبيه، عن عروة بن الزُّبَير، عن الزُّبَير، قال: أَقبَلْنا مَع رسول الله ﷺ من لِيَّة[٢]، حتى إذا كنا عند السِّدرة[٣] وَقَفَ رسول الله ﷺ في طرف القَرْن الأسود[٤] حَذوَها، فاستَقبَلَ نَخِبًا[٥] بِبَصَره -يعني: واديًا-، فوَقَفَ النَّاسُ كُلُّهم، ثم (قال)[٦]: «**إنَّ صَيدَ وَجٍّ[٧] وعِضَاهَهُ[٨] حَرَمٌ مُحَرَّمٌ للهِ -عز وجل-**»، وذلك قَبلَ نُزولِهِ الطَّائف، وحِصَارِهِ ثقيفً.

غريبٌ من حديث عروة بن الزُّبَير، عن الزُّبَير بن العوَّام، تفرَّد به عبدالله [بن عبدالله بن إنسان، عن أبيه، عن (عروة)[٩]، عن أبيه، وتفرَّد به عبدالله][١٠] بن الحارث المخزومي عنه، هكذا أملاهُ علينا أبو القاسم ابن منيع من كتابه، بلفظه.

---

(١) وقع في الأصل: «سنان»، والصواب المثبت من الأطراف، ومصادر رواية البغوي وغيره، ومصادر ترجمة الراوي.

(٢) قال في معجم البلدان (٣٠/٥): «من نواحي الطائف».

(٣) قال في النهاية (٣٥٣/٢): «السدر: شجر النبق»، والمراد هنا شجرة معروفة في ذلك الموضع، قال في معجم البلدان (٢٧٦/٥): «سدرة يقال لها: الصادرة».

(٤) قال في النهاية (٥٤/٤): «جُبَيل صغير».

(٥) فسَّره الراوي عقبه بقوله: «يعني: واديًا»، وقال في معجم البلدان (٢٧٥/٥): «وادٍ بالطائف»، وحكى أقوالًا أخرى في تعيينه.

(٦) وقع في الأصل: «إن»، وهو سهو، والصواب المثبت من المصادر، والسياق.

(٧) قال في معجم البلدان (٣٦١/٥): «هو الطائف».

(٨) قال في النهاية (٢٥٥/٣): «العِضَاه: شجرُ أمّ غيلان. وكلُّ شجرٍ عظيمٍ له شوك».

(٩) وقع في الأطراف: «هشام»، ولا محلَّ لهشام في هذا الحديث، وقد أسند الدارقطنيُّ روايةَ البغوي أعلاه، وأوردها في العلل (١٥١/٢)، ولم يقع فيها هشام، وكذلك جاءت في مصدر تخريجها.

(١٠) ما بين المعقوفين سقط من الأصل، لانتقال النظر، وتمامه من الأطراف -مع تصحيحه-.

وغيرُه يرويه عن أحمد بن حنبل، عن عبدالله بن الحارث، [1] عن محمد بن عبدالله بن إنسان، عن أبيه.

وكذلك رواه إسحاق بن راهويه، عن عبدالله بن الحارث[2]. / [١٥٠ب]

○ التخريج:

هو في معجم الصحابة لأبي القاسم البغوي (١١٢٢) به، بمثله.

وهو في مسند أحمد -برواية ابنه عبدالله بن أحمد- (١٤٣٣) -وأخرجه عن موسى بن هارون عنه: السرقسطي في الدلائل (٢١٧/١)-، به، بمثله، وسمَّى شيخَ عبدالله بن الحارث: محمد بن عبدالله بن عبدالله بن إنسان[3].

وأخرجه الحميدي (٦٣) -ومن طريقه البخاري في التاريخ الكبير (١٤٠/١)، ويعقوب بن سفيان الفسوي في مشيخته (١)، والعقيلي في الضعفاء (١٥٨٩)، والبيهقي (٢٠٠/٥)-،

والفاكهي في أخبار مكة (٢٩٠٧)، والشاشي في مسنده (٤٨)، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب،

وأبو داود (٢٠٣٢) -ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار (١٠٦٢٩)- عن حامد بن يحيى،

وعلَّقه الدارقطني هنا، وفي العلل (١٥١/٢)، عن إسحاق بن راهويه،

---

(١) وقع في الأصل هنا: «عن محمد بن الحارث»، وهو مقحم، ولعله من انتقال النظر، ولم يقع في الأطراف، ولا سياق الدارقطني لهذا الاختلاف في العلل (١٥١/٢)، ولا مصادر رواية أحمد.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٠٠٧).

(٣) وقع في بعض نسخ المسند ونُقول العلماء عنه: «محمد بن عبدالله بن إنسان»، وكذلك وقع في رواية موسى بن هارون عن أحمد. وأكثر نسخ المسند على إثبات الجد «عبدالله»، وصُحّح عليه في بعضها لتأكيد ثبوته، وكذلك نقله الدارقطني عن أحمد -كما سيأتي في الدراسة-، وهو الصواب. انظر حاشية محققي طبعة المكنز على هذا الموضع من المسند (٣٥٦/١).

أربعتهم (الحميدي، وابن كاسب، وحامد، وإسحاق) عن عبدالله بن الحارث المخزومي، به، بمثله، وسمَّوا جميعًا شيخَ عبدالله بن الحارث: محمد بن عبدالله بن إنسان، وقال ابن كاسب في رواية الشاشي: محمد بن عبدالله بن عبدالله بن إنسان.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، أبو القاسم، البغوي، ابن بنت منيع:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (١٢).

٢- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبدالله، المروزي نزيل بغداد:

«أحد الأئمة، ثقة حافظ، فقيه حجة»[١].

٣- عبدالله بن الحارث بن عبدالملك المخزومي، أبو محمد، المكي:

«ثقة»[٢].

٤- عبدالله بن عبدالله بن إنسان الثقفي، الطائفي:

مجهول العين. لم أجد له ذكرًا إلا في هذه الرواية، وسيأتي في الدراسة أنه وقع خطأ في تسميته فيها، وأن صوابه: محمد بن عبدالله بن إنسان، وهذا «ليّن»[٣].

٥- عبدالله بن إنسان الثقفي، الطائفي:

«ليّن الحديث»[٤].

٦- عروة بن الزبير بن العوام:

ثقة فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

---

(١) تقريب التهذيب (٩٦).

(٢) المصدر نفسه (٣٢٦٣).

(٣) المصدر نفسه (٦٠٠١).

(٤) المصدر نفسه (٣٢١٥).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف، لحال ابن إنسان وأبيه، قال ابن القيم: «وفي سماع عروة من أبيه نظر، وإن كان قد رآه»[(١)].

وقد ضعَّف الحديثَ أحمد، والبخاري، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم[(٢)].

ومراد الدارقطني هنا إغرابُ شيخِه الحافظ أبي القاسم البغوي في تسمية ابن إنسان -راوي الحديث عن أبيه-، فإن البغويَّ قال في روايته عن أحمد بن حنبل، عن عبدالله بن الحارث: عن عبدالله بن عبدالله بن إنسان، فذكر الدارقطنيُّ أن غيرَ البغوي يرويه عن أحمد، فيسميه: محمد بن عبدالله، وأن غيرَ أحمد يرويه عن عبدالله بن الحارث كذلك.

وأعاد الدارقطنيُّ ذلك في العلل بتفصيل، فقال: «إنما هو محمد بن عبدالله بن عبدالله. كذلك حدث به عبدالله بن أحمد، وموسى بن هارون، عن أحمد بن حنبل. وكذلك قال الحميديُّ وإسحاق»[(٣)].

وقد تبيَّن من التخريج أن أحمد قال فيه: «محمد بن عبدالله بن عبدالله بن إنسان»، فلعل الاسم الأول سقط على البغوي، فأخطأ في حذفه.

وأما غيرُ أحمد، فإنهم يوافقونه في تسمية الرجل محمدًا، غير أن جُلَّهم ينسبه إلى جده إنسان، ولا يذكر جدَّه عبدالله -سوى يعقوب بن حميد بن كاسب في أحد مصدري روايته-، لكنَّ ذلك كافٍ في بيان تتابُع الرواية عن عبدالله بن الحارث على خلاف رواية البغوي عن أحمد.

وقد وافق المزيُّ الدارقطنيَّ على تخطئة تسميته عبدَالله، فذكر في شيوخ عبدالله بن الحارث: عبدالله بن عبدالله بن إنسان، قال: «إن كان محفوظًا»، ثم ذكر محمد بن عبدالله بن إنسان، قال: «وهو المحفوظ»[(٤)].

---

(١) زاد المعاد (٣/٦٣٦).

(٢) التاريخ الكبير (١/١٤٠)، الجرح والتعديل (٧/٢٩٤)، ميزان الاعتدال (٢/٣٥٦).

(٣) العلل (٢/١٥١).

(٤) تهذيب الكمال (١٤/٣٩٤)، وانظر: (١٤/٣١٢).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن عبدالله بن إنسان بالحديث عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن الزبير بن العوام، وتفرُّد عبدالله بن الحارث المخزومي عن عبدالله، وأنه هكذا أملاه عليهم شيخه أبو القاسم البغوي.

كتاب الأذكار /

[١٥١أ]

بابُ ما يَقُولُ إذا عَثَرَتْ دَابَّتُه

٣٢٣- قال الدارقطني في الأول: حدثنا أبو علي؛ محمد بن سليمان بن علي بن أيوب المالكي -بالبصرة-، ثنا أحمد بن عبدة الضَّبِّي، ثنا محمد بن حُمْران القيسي، ثنا خالد الحَذَّاء، عن أبي تَمِيمة الهُجَيْمي، عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه، قال: كنت رَدِيف[١] رسول الله ﷺ، فعثر بَعِيرُنا، فقلت: تَعِس الشيطان. فقال: «**لا تَقُل: تَعِسَ الشيطان، فإنه يَعظُم حتَّى يَصِيرَ مِثلَ البَيت، ويقول: بِقُوَّتي. ولكِن قُل: بِاسم الله، فإنَّه يَصغُر حتَّى يَصِيرَ مِثلَ الذُّباب**».

غريبٌ من حديث أبي المليح -واسمه: عامر، ويقال: (عُمَير)[٢]- بن أسامة بن عُمَير الهُذَلي، عن أبيه: أسامة بن عمير، وهو غريبٌ من حديث أبي تَمِيمة الهُجَيْمي، عن أبي المليح، تفرَّد به خالد بن مهران الحذَّاء عنه -ويكنى أبا المَنُازِل-، وتفرَّد به محمد بن حُمْران، عن خالد الحذَّاء، بهذا الإسناد[٣]. / [١٥٣أ]

○ التخريج:

رواه أبو تميمة الهجيمي، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: أبو تميمة، عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه:

أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني (١٠٦٨)،

والنسائي في السنن الكبرى (١٠٣١٣) -وعنه ابن السني في عمل اليوم والليلة (٥٠٩)- عن عثمان بن عبدالله -هو ابن خرزاذ-،

وأبو يعلى في معجمه (٧١)،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٦٨) عن يزيد بن سنان،

---

(١) في الأطراف: «رِدْف»، ولكليهما وجه.

(٢) وقع في الأصل: «عمر»، والصواب المثبت من الأطراف، وهو الموافق لما ذكره الدارقطني في أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عند البخاري ومسلم (٧٨٦)، ولما حكاه في المؤتلف والمختلف (٢٠٤٧/٤) عن النضر بن شميل.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٠٠٧).

والطبراني في الكبير (٥١٦)، والدعاء (٢٠١٠)، عن عبدان بن أحمد،

وعن زكريا بن يحيى الساجي،

وفي الكبير (٥١٦) عن محمد بن عبدالله الحضرمي،

وعن عبدالله بن أحمد بن حنبل،

وفي الدعاء (٢٠١٠) عن إبراهيم بن هاشم البغوي،

وأبو طاهر ابن خزيمة في زياداته على حديث إسماعيل بن جعفر (٢٦٦) عن جده محمد بن إسحاق ابن خزيمة،

عشرتهم (ابن أبي عاصم، وابن خرزاذ، وأبو يعلى، ويزيد بن سنان، وعبدان، والساجي، والحضرمي، وعبدالله بن أحمد، والبغوي، وابن خزيمة) عن أحمد بن عبدة الضبي، به، بمثله.

وأخرجه الحاكم (٢٩٢/٤) من طريق سعيد بن منصور، عن محمد بن حمران، به، بنحوه.

الوجه الثاني: أبو تميمة، عن أبي المليح بن أسامة، عن رديف النبي ﷺ:

أخرجه أبو داود (٤٩٨٢) من طريق خالد بن عبدالله،

والنسائي في الكبرى (١٠٣١٢) من طريق عبدالله بن المبارك،

و(١٠٣١٤) من طريق عبدالوهاب -هو ابن عبدالمجيد الثقفي-،

والدولابي في الكنى والأسماء (١٣٤) من طريق القاسم بن مالك،

والحاكم (٢٩٢/٤)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٣١٧)، من طريق يزيد بن زريع،

وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٣١٧) من طريق عبدالعزيز بن المختار،

والخطيب في المتفق والمفترق (٩٧٩) من طريق عبدالوهاب بن عطاء الخفاف،

سبعتهم (خالد بن عبدالله، وابن المبارك، وعبدالوهاب الثقفي، والقاسم بن مالك، ويزيد بن زريع، وابن المختار، وعبدالوهاب الخفاف) عن خالد الحذاء، به، بنحوه، ولم يذكروا البعير، بل أجملوها بلفظ الدابة -سوى القاسم بن مالك، فجعله حمارًا-، إلا أن:

الثقفي جعله عن خالد، عن أبي تميمة، عن أبي المليح، قال: كان رجلٌ رديف النبي ﷺ على دابته، فعثرت دابته...، مرسل.

وجعله القاسم بن مالك، عن خالد، عن أبي صالح الهذلي، عن أبي تميمة، قال: كان رسول الله ﷺ على حمار...

وأسقط يزيد بن زريع وعبدالعزيز بن المختار أبا المليح، فجعلاه من حديث أبي تميمة، عن رديف النبي ﷺ.

وجاء في رواية عبدالوهاب بن عطاء الخفاف، عن خالد: عن أبي المليح، عن أبي تميمة، قال: كنت رديف النبي ﷺ...

وأخرجه معمر في جامعه (٢١٨٢٤) -ومن طريقه أحمد (٢٠٩٢٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (٤٨٢١)-،

وأحمد (٢٠٩٢٣، ٢١٠٢١)، والبيهقي في الشعب (٤٨١٩)، ويحيى ابن منده في معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٦٧)، من طريق شعبة،

وأحمد (٢٣٥٦٢)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٣٦٩)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (٧٣١٦)، والبيهقي في الشعب (٤٨٢٠)، ويحيى ابن منده في معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ (ص٦٧)، من طريق سفيان الثوري،

وأبو يعلى -كما في إتحاف الخيرة المهرة (٦١٤٧/١)، ومن طريقه الضياء في المختارة (١٩٧/٤)- من طريق عبدالله بن المبارك،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (٢٨٥/٧) عن حماد بن سلمة،

وعن زهير بن معاوية،

وعن علي بن مسهر،

سبعتهم (معمر، وشعبة، والثوري، وابن المبارك، وحماد، وزهير، وابن مسهر) عن عاصم الأحول، عن أبي تميمة، به، بنحوه، وعيَّن الدابةَ معمرٌ وشعبةُ والثوريُّ -في أكثر طرق روايته- حمارًا، وجعلها ابن المبارك ناقةً، ولم يُسَق متن حماد وزهير وابن مسهر، إلا أن:

شعبةَ والثوريَّ -في أكثر طرق روايتيهما- وزهيرًا: جعلوه عن عاصم، عن أبي تميمة، عن رديف النبي ﷺ، أو عن رجلٍ عن رديف النبي ﷺ.

وجعله حماد عن عاصم، عن أبي تميمة، مرسلًا.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن سليمان بن علي بن أيوب المالكي، أبو علي، البصري:

صدوق. تكلَّم الساجي في سماعه من أحد شيوخه، واتُّهم ابنُه بإدخال ذلك عليه، فقطع الرواية عنه، وقال الذهبي: «رحل الناس إليه...، وكان صدوقًا»، وقال: «رحل إليه الدارقطني في حدود العشرين وثلاثمائة، ولا بأس به -إن شاء الله-»، قال ابن حجر: «وأكثَرَ عنه الدارقطني»[(١)].

٢- أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبدالله، البصري:

«ثقة رمي بالنصب»[(٢)].

٣- محمد بن حُمْران بن عبدالعزيز القيسي، البصري:

«صدوق فيه لين»[(٣)].

٤- خالد بن مهران، أبو المـَنُازِل، الحَذَّاء:

ثقة، يرسل، أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغيَّر لما قدم من الشام. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٠).

---

(١) تاريخ الإسلام (٦١٤/٧)، لسان الميزان (١٧٨/٧).

(٢) تقريب التهذيب (٧٤).

(٣) المصدر نفسه (٥٨٣١).

٥- أبو تَمِيمة الهجيمي: طريف بن مجالد، البصري، مشهور بكنيته:

«ثقة»[١].

٦- أبو المليح بن أسامة بن عمير -أو ابن أسامة بن عامر بن عمير- بن حنيف بن ناجية الهذلي، اسمه: عامر، وقيل: زيد، وقيل: زياد، وقيل: عمير:

«ثقة»[٢].

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال محمد بن حمران، وتفرُّده بجعله عن أبي المليح بن أسامة، عن أبيه.

وقد تبيَّن من التخريج أن جميع من روى هذا الحديث -على تفاوت طبقاتهم ومراتبهم، واختلاف أقوالهم في هذا الحديث متنًا وإسنادًا- لم يجعلوه من حديث أبي المليح، عن أبيه، وإنما أبهموا رديف النبي ﷺ فيه -في عامة الأقوال-.

وهذا القدر المشترك بين الرواة يمكن أن يجعلهم جميعًا في مقابل محمد بن حمران، فيكون خالفه عن خالد الحذاء: خالد بن عبدالله، وعبدالله بن المبارك، وعبدالوهاب الثقفي، ويزيد بن زريع، وعبدالعزيز بن المختار، وعبدالوهاب بن عطاء. وخالف روايتَه عن خالد الحذاء: عاصمٌ الأحول عن أبي تميمة.

فاحتمالُ خطأ ابن حمران كبيرٌ جدًّا، ولو كان مصيبًا لتوبع عن خالد، أو عن أبي تميمة، أو عن أبي المليح -على أقل الأحوال-.

ومَن خالف ابنَ حمران عن خالد الحذاء ثقاتٌ أثبات، وفيهم يزيد بن زريع، الذي جعله أحمدُ وابنُ معين أثبتَ أهل البصرة[٣].

ومما يؤكد أن ابنَ حمران لم يضبط الحديث: أنه خالف في متنه -أيضًا-، فجعل الدابةَ التي عثرت بالنبي ﷺ ورديفِه بعيرًا، ولم يوافقه على ذلك أحد، بل جعلها عامةُ

---

(١) المصدر نفسه (٣٠١٤).

(٢) المصدر نفسه (٨٣٩٠).

(٣) تهذيب التهذيب (٤/٤١١، ٤١٢).

أصحاب خالد الحذاء: دابةً -بالإجمال-، وجعلها أتقنُ أصحاب عاصم الأحول (معمر، وشعبة، والثوري): حمارًا، وإن خالفهم ابنُ المبارك عن عاصم، فجعلها ناقةً، والصواب مع الثوري وشعبة ومن وافقهما.

ثم إن رواية أبي المليح عن أبيه جادَّةٌ إسناديَّةٌ بصريَّةٌ مسلوكة، وتشتهر من رواية قتادة عن أبي المليح، وقد أخطأ بعضُ أصحاب قتادة الثقات في بعض الأحاديث فسلكها، وكان الصوابُ أن أبا المليح يرويه مرسلًا، شِبهَ الحال في هذا الحديث[١]، فخطأُ أمثالِ محمد بن حمران في أمثال هذا أقربُ وأقوى احتمالًا.

وتخطئةُ ابن حمران في جعل الحديث لأبي المليح عن أبيه هي ما ذهب إليه النسائي، فقال: «الصواب عندنا حديث عبدالله بن المبارك، وهذا عندي خطأ»[٢]، ولعل المزيَّ كان يشير إلى ذلك بقوله: «رواه جماعةٌ عن خالد، لم يقولوا: عن أبيه، قالوا: عن رجل»[٣].

وأما الحاكم، فجعل روايةَ محمد بن حمران مُبيّنةً للروايات الأخرى، قال: «ورديف رسول الله ﷺ الذي لم يسمه يزيد بن زريع، عن خالد، سماه غيرُه: أسامة بن مالك[٤] -والد أبي المليح بن أسامة-»[٥].

وما ذكره الحاكم من أن غيرَ يزيد سماه، هو رواية محمد بن حمران -لا غير-، لكن الظاهر أن حال محمد بن حمران في الجملة، وواقع مخالفاته الجمَّة في هذا الحديث، لا تعطي وجاهةً لقبولِ روايته، وتفسيرِ مبهمِ الروايات الأخرى بها.

والظاهر -والله أعلم- أن أرجح الأقوال -كما قال النسائي-: حديث خالد الحذاء، عن أبي تميمة، عن أبي المليح، عن رديف النبي ﷺ، وأن من لم يذكر أبا المليح

(١) انظر: تحفة الأشراف (١/٦٣، ٦٥).

(٢) السنن الكبرى (٩/٢٠٥).

(٣) تحفة الأشراف (١/٦٥).

(٤) كذا قال هنا، ولم أجد من نسَبَه كذلك، وقد نسَبَه الحاكم في موضعين سابقين من المستدرك (١/١٤٤، ٣/٦٢٢) على الصواب: أسامة بن عمير.

(٥) المستدرك (٤/٢٩٢).

قصَّر به، ولعل شكَّ عاصم الأحول في حديث أبي تميمة بين: عن رديف النبي ﷺ، أو من حدَّثه عن رديف النبي ﷺ، يقوي جانب الواسطة بين أبي تميمة والرديف، وتفسِّرها رواية خالد الحذاء -من رواية خالد بن عبدالله وابن المبارك-، فتكون الواسطة هي أبا المليح.

وبهذا يكون الإسناد صحيحًا إن ثبت سماع أبي المليح من رديف النبي ﷺ، ولم أجده في الأسانيد التي جاءت على هذا الوجه، لكنه محتمل على شرط مسلم، والله أعلم.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد خالد بن مهران الحذاء بالحديث عن أبي تَمِيمة الهُجَيْمي، عن أبي المليح بن أسامة بن عُمَير الهُذَلي، عن أبيه، وتفرُّد محمد بن حُمْران عن خالد الحذاء.

كتاب الأدعية

بابُ ما جاءَ في الدُّعَاء

٣٢٤- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو الحسين؛ زيد بن محمد بن جعفر الكوفي -من كتابه-، ثنا أحمد بن عُبَيد بن إسحاق، ثنا أبي، ثنا أبو مريم، عن زياد بن عِلاقة: سمعت النُّعمان بن بَشِير يقول: قال رسول الله ﷺ: «**الدُّعَاءُ هُوَ العِبَادَةِ**».

غريبٌ من حديث زياد بن عِلاقة، عن النُّعمان بن بَشِير، لم يروه عنه غير أبي مريم؛ عبدالغفَّار بن القاسم، ولا نعلم حدث به عنه غير عُبَيد بن إسحاق العطَّار[1]. / [١٥٣ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- زيد بن محمد بن جعفر العامري، أبو الحسين، الكوفي، المعروف بابن أبي اليابس:

صدوق. قال محمد بن أحمد بن سفيان الحافظ: «كان شيخًا صالحًا صدوقًا...، وكان قد اختلط عقلُه آخرَ عمره، ووسوس»، وقال الخطيب البغدادي: «كان صدوقًا»[2].

٢- أحمد بن عُبَيد بن إسحاق بن مبارك، أبو بكر، الكوفي:

مستور. روى عنه غيرُ واحد من الحفاظ، كالبزار، وابن الأعرابي، وابن صاعد، وترجمه بعض أصحاب كتب الكنى لتكنيته، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا[3].

٣- عُبَيد بن إسحاق بن مبارك الضبي، أبو عبدالرحمن، الكوفي، العطَّار، يقال له: عطَّار المطلَّقات:

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٤٤٣٠)، وقال بعد المتن: «الحديث»، فأوهم أن له تتمة.

(٢) تاريخ بغداد (٩/٤٥٧)، تاريخ الإسلام (٧/٧٦٩).

(٣) مسند البزار (٩٤٢٩)، معجم ابن الأعرابي (٩٦٥)، الكامل، لابن عدي (١٨٠٢)، الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم (٢/١١٨)، سنن الدارقطني (١٩٧١)، الكنى، لابن منده (ص١٢٤).

ضعيف جدًّا. مشَّاه أبو حاتم الرازي وابن حبان، لكنَّهما أشارا مع ذلك إلى ضعفه، فقال أبو حاتم: «ما رأينا إلا خيرًا، وما كان بذاك الثبت، في حديثه بعض الإنكار»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يُغرب»، وذكره في المجروحين -أيضًا-، وقال: «يروي عن الأثبات ما لا يشبه حديث الثقات، لا يعجبني الاحتجاج بما انفرد من الأخبار»

وقد ضعَّفه يحيى بن معين، وقال -في رواية- ومسلم والأزدي والنسائي: «متروك»، وقال البخاري وأبو زرعة: «منكر الحديث»، وقال البخاري في موضع: «عنده مناكير»، وقال ابن الجارود: «الأحاديث التي يحدث بها باطلة»، وقال ابن عدي: «عامة حديثه منكر»، وقال الدارقطني: «ضعيف»[١].

٤- عبدالغفار بن القاسم بن قيس بن قهد الأنصاري، أبو مريم:

واهٍ جدًّا، متَّهم بالوضع. قال أبو داود الطيالسي: «كذاب»، وقال ابن معين: «ليس بشيء»، وقال ابن المديني وأبو داود السجستاني: «يضع الحديث»، وقال الجوزجاني: «ساقط»، وقال أبو حاتم والنسائي والدارقطني: «متروك الحديث»، وذكره الساجي والعقيلي وابن الجارود وابن عدي وابن شاهين وغيرهم في الضعفاء[٢].

٥- زياد بن عِلاقة:

ثقة رمي بالنصب. سبقت ترجمته في الحديث (٣٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني باطل، ولا يبعد أن أبا مريم وضعه، ولعل تحميلَه عهدتَه أقوى من تحميلها عبيدَ بنَ إسحاق أو من دونه.

والحديث في المسند والسنن من حديث يسيع الحضرمي، عن النعمان بن بشير، وصحَّحه الترمذي وابن حبان[٣].

---

(١) الكنى والأسماء، لمسلم (٢١٠٧)، الضعفاء، لأبي زرعة الرازي (١٩٥)، الجرح والتعديل (٤٠١/٥)، الثقات (٤٣١/٨)، المجروحين (١٧٦/٢)، تاريخ أسماء الضعفاء، لابن شاهين (٤٨٣).

(٢) لسان الميزان (٢٢٦/٥، ١٦٠/٩).

(٣) انظر: تحفة الأشراف (٣٠/٩)، إتحاف المهرة (٥٣٧/١٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي مريم؛ عبدالغفَّار بن القاسم بالحديث عن زياد بن عِلاقة، عن النعمان بن بشير، وتفرُّد عُبَيد بن إسحاق العطَّار عن أبي مريم.

بابُ رفعِ اليَدَين في الدُّعاء

٣٢٥- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا عبدالله بن محمد بن يحيى البزَّاز؛ أبو الطيب، حدثني محمد بن حماد المَنبِجي، ثنا يحيى بن عنبسة، ثنا داوُد بن أبي هند، عن سعيد بن المسيّب، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: «**إنَّ رَبَّكُم حَيِيٌّ كَرِيم، يَستَحيِي إذا رَفَعَ العَبدُ يَدَيهِ أنْ يَرُدَّهُما صِفْرًا**[١] **لا خَيرَ فيهما، فَلْيُعطِ اللهَ -عز وجل- [العبدُ]**[٢] **مِن نَفسِه الجهدَ، وإذا حَزَبَهُ أَمرٌ فَلْيَقُل: حَسبِي اللهُ ونِعمَ الوَكِيل**».

غريبٌ من حديث داوُد بن أبي هند، عن سعيد بن المسيّب، عن علي بن أبي طالب، تفرَّد به يحيى بن عنبسة -وكان ضعيفًا-[٣]. / [١٥٥أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن المحب الصامت في صفات رب العالمين [ق٨٧أ] من طريق عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالله بن محمد بن يحيى، أبو الطيب، البغدادي، البزَّاز، يعرف بابن أخت العباس:

حافظ ثقة، قاله الدارقطني[٤].

٢- محمد بن حماد المنبجي:

مجهول العين. لم أجده إلا في هذا الموضع -مع محاولة تقليب اسمه ونسبه، وضرب احتمالات التصحيف فيهما-.

---

(١) قال ابن حجر في فتح الباري (١١/١٤٣): «أي: خالية».

(٢) سقط من الأصل، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٣٠٥).

(٤) علل الدارقطني (٢/٥٠٣)، معجم شيوخ ابن جميع (ص٣٠٤)، تاريخ بغداد (١١/٣٤٧)، تاريخ الإسلام (٧/٦٤٦).

٣- يحيى بن عنبسة القرشي:

دجَّال وضَّاع، قاله ابن حبان، وقال ابن عدي: «منكر الحديث، مكشوف الأمر»، وقال الدارقطني: «دجَّال، يضع الحديث»، وقال: «كذاب»، واقتصر في هذا الموضع من الأفراد على إجمال تضعيفه، وقال الحاكم وأبو نعيم: «روى عن مالك وداود بن أبي هند أحاديث موضوعة»[١].

٤- داوُد بن أبي هند:

ثقة متقن، كان يَهِم بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٣).

٥- سعيد بن المسيّب:

أحد العلماء الأثبات، الفقهاء الكبار. سبقت ترجمته في الحديث (٣٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني مكذوب، وهو من موضوعات يحيى بن عنبسة على داود بن أبي هند، التي نصَّ على روايته لها الحاكمُ وأبو نعيم في ترجمته.

والحديث في المسند والسنن من حديث أبي عثمان النهدي، عن سلمان الفارسي، واستغربه الترمذي، وذكر أنه روي موقوفًا، وصحَّحه ابن حبان الحاكم[٢]، وصحَّحه الحاكم من حديث أنس -أيضًا-[٣].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن عنبسة بالحديث عن داوُد بن أبي هند، عن سعيد بن المسيّب، عن علي بن أبي طالب.

---

(١) لسان الميزان (٨/٤٦٨).

(٢) انظر: تحفة الأشراف (٤/٢٩)، إتحاف المهرة (٥/٥٦٣).

(٣) المستدرك (١/٤٩٧).

بابٌ في الأدعِيَةِ المأثورة

٣٢٦- قال الدارقطني في السابع: حدثنا أحمد بن عيسى بن علي الخواص، ثنا سليمان بن عبدالخالق؛ أبو مسلم -من كتابه-، ثنا أبو شيخ؛ عبدالله بن مروان، ثنا موسى بن أَعْيَن، عن يحيى بن أبي أُنَيسة، عن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، أنه كان يقول: «**اللهُمَّ أَمتِعني بِسَمعِي، وبَصَري، وبِعَقلِي، واجعَلْهُ الوَارِثَ مِنِّي، وانصُرْنِي على مَن ظَلَمَني، وأَرِنِي مِنهُ ثَأرِي**».

غريبٌ من حديث سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، تفرَّد به يحيى بن أبي أُنَيسة[1].

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عيسى بن علي الخوَّاص:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

٢- سليمان بن عبدالخالق، أبو مسلم، البلدي:

مستور. روى عن شيخه هنا، وإبراهيم بن مهدي، وعباس بن سليمان القسملي، وروى عنه -مع شيخ الدارقطني هنا-: حمدان بن أحمد البلدي، وعمر بن إبراهيم البغدادي -وهو من الحفاظ-[2]، وذكر الراوي عنه هنا أنه حدثه من كتابه، فدلَّ على أن له سابقةً في الطلب وكتابًا يروي منه.

٣- عبدالله بن مروان، أبو شيخ، الحراني:

ثقة يدلّس. كتب عنه أبو حاتم الرازي، وقال: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات،

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٥٦٣٢).

(٢) الكامل، لابن عدي (٥٠٧٠)، أمالي ابن بشران (٩٣٢)، تاريخ بغداد (٥٦/١٣)، تاريخ الإسلام (٥٩٣/٥).

وقال: «يعتبر حديثُه إذا بيَّن السماعَ في خبره»، وقال الدارقطني: «من الثقات»[١].

٤- موسى بن أَعْيَن:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٩).

٥- يحيى بن أبي أُنَيسة، أبو زيد، الجزري:

«ضعيف»[٢].

٦- سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف:

ثقة فاضل عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٧٥).

٧- أبو سلمة:

ثقة مكثر. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لحال ابن أبي أنيسة، وتفرُّده به. وإنما يُعرف حديث أبي سلمة، عن أبي هريرة، من رواية محمد بن عمرو عنه، وقد استغربه الترمذيُّ من طريقه[٣].

وروي الحديث عن جمعٍ من الصحابة -رضي الله عنهم-، منهم أبو هريرة، وجابر بن عبدالله، وعلي بن أبي طالب، وعائشة، وسعد بن زرارة، وأنس بن مالك، وعبدالله بن الشِّخِّيرِ، وهو «بمجموع هذه الطرق صحيح»[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد يحيى بن أبي أُنَيسة بالحديث عن سعد بن إبراهيم، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

---

(١) الجرح والتعديل (١٦٦/٥)، الثقات (٣٤٥/٨)، تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص١٥٣).

(٢) تقريب التهذيب (٧٥٠٨).

(٣) جامع الترمذي (٥٨٣/٥).

(٤) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٠٦/٧-٥١٤).

٣٢٧- قال الدارقطني في السابع: حدثنا الحسن بن أحمد[١] بن أبي الشوك الزَّيَّات، ثنا أحمد بن الأسود الحنفي، ثنا أشعث بن الأشعث، ثنا مُبارك بن فَضَالة، عن علي بن زيد، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة، أن النبي ﷺ كان يقول: «**يا مُقَلِّبَ القُلُوب، ثَبِّتْ قَلبي على دِينِك**».

غريبٌ من حديث علي بن زيد بن جُدعان، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة، وهو غريبٌ من حديث مُبارك بن فَضَالة عنه، تفرَّد به أشعث بن أشعث[٢] عنه[٣]. / [١٥٦أ]

○ التخريج:

رواه علي بن زيد بن جدعان، واختُلف عنه على ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: علي بن زيد، عن ابن أبي مليكة، عن عائشة:

أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١٥٣٠) من طريق إبراهيم بن بسطام الزعفراني، عن المعلى بن الفضل القشيري، عن مبارك بن فضالة، به، مطوَّلًا.

الوجه الثاني: علي بن زيد، عن أم محمد، عن عائشة:

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٣١١٦٠، ٣٢٤٢٦)، والإيمان (٥٧)، من طريق همام بن يحيى،

وأحمد (٢٦٧٧٤) -ومن طريقه ابن بشران في أماليه (١١١٧)-، وأبو يعلى (٤٦٦٩)، والطبراني في الدعاء (١٢٥٩)، والآجري في الشريعة (٧٣٣)، من طريق حماد بن سلمة،

والخرائطي في اعتلال القلوب (١٢) من طريق حماد بن زيد،

ثلاثتهم (همام، والحمادان) عن علي بن زيد، به، بأطول منه عند أكثرهم.

---

(١) منسوبٌ إلى جده هنا، أو سقط أبوه محمد.

(٢) صحَّح عليها الناسخ، لتثبيت ورودها كذلك في أصله باختلافٍ عمَّا في الإسناد أعلاه، وقد كان كتب قبلها «ال»، ثم ضرب عليها. وهي في الأطراف كما أثبتها الناسخ هنا.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٦٠٦٧).

الوجه الثالث: علي بن زيد، عمَّن سمع عائشة:

أخرجه إسحاق بن راهويه (١٣٦٩) عن النضر بن شميل، عن مبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، به، مطوَّلًا.

○ رجال الإسناد:

١- الحسن بن محمد بن أحمد بن أبي الشوك، أبو محمد، الزَّيَّات، البغدادي:

ثقة. قال الخطيب البغدادي: «كان ثقة»[١].

٢- أحمد بن الأسود بن الهيثم بن الليث بن العلاء الحنفي، أبو علي، البصري، ثم الرقي، قاضي قرقيسياء:

صدوق. روى عنه غير واحد، بعضهم من الحفاظ، كأبي عوانة -في صحيحه-، وأبي عروبة الحراني، وأحمد بن عمرو الطحان، وذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج الدارقطنيُّ حديثًا عن عبدالله بن أحمد بن ربيعة، عنه، عن عبدالله بن عمرو الواقعي، بإسنادٍ له، ثم قال: «الواقعي ضعيف، وشيخنا ضعيف»، ولم يضعّف الحنفي، فدلَّ على أنه مقبولٌ عنده[٢].

٣- أشعث بن أشعث -أو: ابن أبي أشعث- السعداني، البصري:

صدوق يخطئ. قال البزار: «ليس به بأس»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يُغرب»، وقد قال فيه أبو حاتم: «مجهولٌ لا يعرف»، وأعلَّ به حديثًا رواه مرفوعًا بأن الصوابَ وقفُه[٣].

٤- مبارك بن فَضَالة:

صدوق يدلس ويسوِّي. سبقت ترجمته في الحديث (٩٦).

---

(١) تاريخ بغداد (٨/٤٤٢)، تاريخ الإسلام (٧/٥٧٤).

(٢) مسند أبي عوانة (٣٤٧١، ٨٥٦٢)، الأوائل، لأبي عروبة (١٥٨، ١٥٩)، تاريخ الرقة (ص١٨١)، الثقات (٨/٤٦)، تاريخ دمشق (٥/١٠٢)، لسان الميزان (٤/٤٢٧).

(٣) علل ابن أبي حاتم (٣٤٢)، الثقات (٨/١٢٨)، لسان الميزان (٢/١٩٩).

٥- علي بن زيد بن جُدعان:

ضعيف. سبقت ترجمته في الحديث (٩٤).

٦- ابن أبي مُلَيكة:

ثقة فقيه. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠١).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، لحال أشعث بن أشعث، لكن تابعه المعلى بن الفضل، وحالُه مقاربةٌ لحالِه، فقد قال فيه البزار: «لا بأس به»، وذكره ابن حبان في الثقات، وأنكَر عليه ابنُ عدي بعضَ حديثه[1]، ومجموع روايتَيهما يقوي ثبوتَه عن مبارك بن فضالة.

واضطرب فيه مبارك، فرواه عنه النضر بن شميل -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٢٧٧)-، عن علي بن زيد، عمَّن سمع عائشة. على أنه يُحتمل أن هذا الإبهام مِن تصرُّف بعض الرواة دون مبارك، لتجنُّب مخالفته في ذِكر ابن أبي مليكة.

وأيًّا ما يكن، فقد خالف مباركًا عن علي بن زيد ثلاثةُ حفاظ: الحمادان، وهمام بن يحيى، رووه عن علي، عن أم محمد، عن عائشة.

وحماد بن سلمة -خصوصًا- هو أضبطُ الناس وأعلمُهم بحديث علي بن زيد، وقد بيَّن خطأَ الناس فيه -كما قال أبو حاتم الرازي-[2]، فراويتُه ومَن معه أضبطُ مِن رواية مبارك بن فضالة وأصحّ، وليس الحديثُ من حديث ابن أبي مليكة، بل هذا ضربٌ من الأخطاء التي بيَّنَتْها روايةُ حماد بن سلمة عن علي بن زيد.

وأم محمد هذه لا تُعرف إلا برواية علي بن زيد بن جدعان -وهو ابن زوجها-[3]، ولم أقف فيها على جرحٍ أو تعديل. وعلي بن زيد في نفسِه ضعيف -كما مرَّ في حاله-.

وللحديث طريق أخرى عن عائشة، وشواهد من حديث النواس بن سمعان، وأم سلمة،

---

(١) مسند البزار (٣١٤/١٥)، الثقات (١٨١/٩)، الكامل (٦١٠/٩)، لسان الميزان (١١٣/٨).

(٢) الجرح والتعديل (١٤١/٣).

(٣) تهذيب الكمال (١٣٢/٣٥، ٣٨٥).

وعبدالله بن عمرو، وأبي ذر -رضي الله عنهم-، ترفعه إلى الحُسن[١].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أشعث بن أشعث بالحديث عن مُبارك بن فَضَالة، عن علي بن زيد بن جُدعان، عن ابن أبي مُلَيكة، عن عائشة.

وتبيَّن في التخريج أن الطبراني أخرج الحديث من راوية المعلى بن الفضل، عن مبارك بن فضالة، به، ثم عاكس الدارقطنيَّ، فقال: «لم يرو هذا الحديث عن مبارك إلا معلى، تفرد به إبراهيم»[٢]، يعني: إبراهيم بن بسطام الزعفراني.

وكلا الحكمين متعقَّب، وإسنادا الدارقطني والطبراني معًا جيّدان عن مبارك بن فضالة، ولو حكم الإمامان -رحمهما الله- بتفرُّد مبارك -فحسب- لما أبقيا في ذلك قولًا لمتعقِّب.

والله -تعالى- أعلم.

(١) انظر: سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٢٦/٥).

(٢) المعجم الأوسط (١٤٧/٢).

بابُ دُعَاءِ الأَرَق(١)

٣٢٨- قال (الدارقطني)(٢) في العاشر: حدثنا يعقوب بن إبراهيم، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا الحكم بن ظُهَير، عن علقمة بن مَرْثَد، عن سليمان بن بُريدة، عن أبيه، قال: شكا خالد بن الوليد بن المغيرة إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله، ما أنام [الليلَ](٣) من الأَرَق. فقال رسول الله ﷺ: «**إذا أَوَيتَ إلى فِرَاشِك فَقُل: اللهمَّ ربَّ السموات السَّبع وما أظلَّت، والأَرَضِين وما أقلَّت، والشياطين وما أضلَّت، كُن لي جارًا مِن شَرِّ خَلقِك كُلِّهم جَميعًا أن يَفرُطَ عَلَيَّ أَحَدٌ مِنهُم أو يَطغَى، عزَّ جارُك، وجَلَّ ثَنَاؤك، ولا إلهَ غَيرُك**».

غريبٌ من حديث علقمة بن مَرْثَد، تفرَّد به الحكم بن ظُهَير عنه(٤).

○ التخريج:

رواه علقمة بن مرثد، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه:

أخرجه ابن عدي (٤١٩٤) عن محمد بن أحمد بن هارون، عن الحسن بن عرفة، به، بنحوه.

وأخرجه الترمذي (٣٥٢٣) عن محمد بن حاتم،

والطبراني في المعجم الأوسط (١٤٦) من طريق يحيى بن سليمان الجعفي،

وفي الدعاء (١٠٨٥) -ومن طريقه المزي في تهذيب الكمال (١٠٢/٧)- من طريق

---

(١) قال في النهاية (٤٠/١): «هو السَّهَر. رجلٌ أَرِقٌ: إذا سهر لعِلَّة».

(٢) رمز الناسخ هنا للغيلانيات «غ»، وهو سهوٌ بَيِّن، فالشيخ من شيوخ الدارقطني، والسياق من سياقات أفراده، والحديث ثابتٌ في الأطراف، فضلًا عن أنه سبقت في الأحاديث (١٧١، ٢٢٨، ٢٤٢)، وتأتي في الحديث (٣٣٧)، أسانيدُ مطابقةٌ لهذا الإسناد، معزوَّةً إلى العاشر من أفراد الدارقطني، فظاهرٌ أن الدارقطنيَّ أخرجها جميعًا في موضعٍ واحد، وكذلك فعل صاحب الأطراف في تطريفها.

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، وعامَّة مصادر روايتي الحسن بن عرفة والحكم بن ظهير.

(٤) أطراف الغرائب والأفراد (١٥١٨).

وهب بن بقية،

ثلاثتهم (محمد بن حاتم، ويحيى بن سليمان، ووهب بن بقية) عن الحكم بن ظهير، به، بنحوه.

الوجه الثاني: علقمة بن مرثد، عن عبدالرحمن بن سابط، مرسلًا:

أخرجه محمد بن فضيل في الدعاء (١٢٦)، وابن أبي شيبة (٣١٦٠٢)، وابن عفان في الأمالي والقراءة (٤٢)، والطبراني في المعجم الصغير (٩٨٤)، والدعاء (١٠٨٤)، والبيهقي في الدعوات الكبير (٦٠٧)، من طريق مسعر، عن علقمة بن مرثد، به، بنحوه، إلا أنه جاء عند الطبراني: ابن سابط، عن خالد بن الوليد، أنه أصابه أرق، فقال له رسول الله ﷺ:.....

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١٧١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الحكم بن ظهير -وهو «متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين»-، وقد خالفه مسعر -وهو «ثقة ثبت»، كما مرَّ في الحديث (٢)-، فرواه عن علقمة بن مرثد، عن عبدالرحمن بن سابط، مرسلًا.

وهذا الوجه المرسل هو المحفوظ، وبه تكون رواية الحكم بن ظهير باطلة، وبه أعلَّها الترمذي عقب تخريجها، فقال: «هذا حديثٌ ليس إسنادُه بالقوي، والحكم بن ظهير قد تَرك حديثَه بعضُ أهل الحديث. ويُروى هذا الحديثُ عن النبي ﷺ مرسلًا من غير هذا الوجه»[1].

وقد جاء في بعض طرق رواية مسعر ذِكرُ خالد بن الوليد -رضي الله عنه- بعد ابن سابط في الإسناد، وهو من باب ذِكره لحكاية قصَّته مع النبي ﷺ، لا لروايتها عنه،

---

(١) جامع الترمذي (٥/٥٣٩).

بدليل أن الراويَ استعمل الأنأنة، وعاد إلى الإشارة إلى خالدٍ بضمير الغائب[١].

والحديث مرسلٌ ولو كان المرادُ الروايةَ عن خالد، قال ابن حجر: «ولم يَخرُج السندُ مع ذلك عن الانقطاع، لأن عبدالرحمن لم يدرك خالدًا»[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحكم بن ظُهَير بالحديث عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

ووافق في ذلك الطبرانيَّ، إذ قال: «لم يرو هذا الحديث عن علقمة إلا الحكم بن ظهير»[٣].

وابنَ عدي، حيث ذكر هذا الحديث في جملة أحاديث للحكم بن ظهير، فقال: «وهذه الأحاديث عن علقمة بن مرثد لا يحدث بها إلا الحكم بن ظهير عنه»[٤].

---

(١) وردت روايةٌ عند الطبراني في الكبير (٣٨٣٩) فيها رواية الحديث عن خالد بصيغة المتكلم، مع إسقاط علقمة بن مرثد، وإسنادها ضعيف، بل هو بهاتين المخالفتين منكر.

(٢) نتائج الأفكار (١١٦/٣).

(٣) المعجم الأوسط (٥٣/١).

(٤) الكامل (٢٤٥/٣).

بابُ دُعَاءِ الكَرب

٣٢٩- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو هاشم؛ عبدالغافر بن سلامة الحمصي، ثنا يحيى بن عثمان بن سعيد الحمصي، ثنا زَيد بن يحيى بن عُبَيد، عن ابن ثوبان، قال: حدثني الحسن، أنه سمع محمد بن عجلان يحدث عن محمد بن كعب القُرَظي، عن عبدالله بن جعفر [(١)] بن أبي طالب، [عن بعض أهله، عن جعفر بن أبي طالب][(٢)]، أن رسول الله ﷺ علَّمَهُ كلماتٍ إذا نَزَلَ بِه كَربٌ دَعَا (بِهِنَّ)[(٣)]: «**لا إلهَ إلا اللهُ الحَلِيمُ الكَرِيم، سُبحانَ اللهِ رَبِّ العَرشِ العَظِيم، الحَمدُ للهِ رَبِّ العالَمِين**».

غريبٌ من حديث الحسن بن الحُرّ، عن محمد بن عجلان، تفرَّد به عبدالرحمن[(٤)] بن ثابت بن ثوبان عنه، ولم يروه عنه غير زَيد بن يحيى الدمشقي[(٥)]. / [١٥٦ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٤/٦٤) من طريق أبي الغنائم بن المأمون،

---

(١) وقع هنا في الأصل: «عن علي»، وهو مقحم لا يصح في هذا الإسناد، ولم يقع في الأطراف، ولا الرواية من طريق الدارقطني، ولا مصادر رواية شيخه وشيخ شيخه.

(٢) سقط من الأصل لانتقال النظر، وتمامه من الأطراف، والرواية من طريق الدارقطني، ومصادر رواية شيخ الدارقطني وشيخ شيخه.

(٣) وقع في الأصل: «بهذه»، ولعله تصحيف، والمثبت من الرواية من طريق الدارقطني ومصادر رواية شيخه وشيخ شيخه أصوبُ وأوفقُ للسياق.

(٤) وقع في الأطراف: «محمد»، وهو تحريف، فقد صرَّح البخاري في التاريخ الكبير (٤٠٩/٣)، وابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (٥٧٥/٣)، وغيرُهما من أصحاب كتب التراجم، أن زيدًا يروي عن عبدالرحمن، لا محمد، وعَيَّن شيخَ زيد بعبدالرحمن في روايةٍ له: ابنُ أبي خيثمة في تاريخه (٢٣٧٦/السِّفر الثاني)، وجاءت عند البزار (٨٨٥١) روايةٌ مصرَّحٌ في إسنادها بذلك، وأورد الطبرانيُّ جملةً من حديث زيد عن ابن ثوبان -ومنها حديثنا هذا- في مسند عبدالرحمن من مسند الشاميين (١٤٠، ١٦٧، ٢٠٠، ٢١٨، ٢٤٤، ٢٥٧)، وكذلك ساق الدارقطنيُّ في العلل (٢٩/٣) خلافًا عن عبدالرحمن، فذكر زيدًا في الرواة عنه.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (١٥٦٤).

عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٢٥/٦٤) من طريق أبي عمر؛ القاسم بن جعفر بن عبدالواحد الهاشمي، عن أبي هاشم؛ عبدالغافر بن سلامة الحمصي، به، بمثله.

وأخرجه النسائي في الكبرى (١٠٣٩٣)،

والطبراني في مسند الشاميين (١٦٧) عن إبراهيم بن محمد بن عرق،

وابن الجندي في فوائده [٥أ] من طريق محمد بن محمد،

كلاهما (النسائي، وابن عرق، ومحمد) عن يحيى بن عثمان[1]، به، بمثله للنسائي، ونحوه للآخَرين.

○ رجال الإسناد:

١- عبدالغافر بن سلامة، أبو هاشم، الحمصي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٢- يحيى بن عثمان بن سعيد، الحمصي:

صدوق عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٩).

٣- زيد بن يحيى بن عُبَيد الخزاعي، أبو عبدالله، الدمشقي:

«ثقة»[2].

٤- عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان:

صدوق يخطئ، ورمي بالقدر، وتغير بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (٥٦).

٥- الحسن بن الحُرّ:

---

(١) وقع إسناد الطبراني في المطبوعة هكذا: «إبراهيم بن محمد بن عرق، ثنا محمد بن عثمان، ثنا زيد بن يحيى بن عثمان، ثنا زيد بن يحيى بن عبيد»، وفيه تكرارٌ وإقحامٌ وتصحيف، وابن عرق معروف بالرواية عن يحيى بن عثمان، ويحيى معروف بها عن زيد بن يحيى بن عبيد، وقد أخرج الطبرانيُّ في الكتاب ذاته بالإسناد ذاته حديثًا آخر (٢٤٤)، فجاء فيه على الصواب.

(٢) تقريب التهذيب (٢١٦١).

ثقة فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٩٥).

٦- محمد بن عجلان المدني:

«صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة»[(١)].

٧- محمد بن كعب القُرَظي:

ثقة عالم. سبقت ترجمته في الحديث (٧٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ليّن، للين ابن ثوبان، قال النسائي عقب تخريج روايته: «هذا خطأ، وابن ثوبان ضعيفٌ لا يقوم بمثله حجة، والصواب حديث يعقوب»[(٢)]، يعني: رواية يعقوب بن عبدالرحمن، عن ابن عجلان، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبدالله بن شداد بن الهاد، عن عبد الله بن جعفر، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-. وكذلك قال ابن كثير عقب رواية ابن ثوبان: «والمحفوظ من هذا الحديث: حديثُ عبدالله بن جعفر، عن عمه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»[(٣)].

ولم ينفرد يعقوب بن عبدالرحمن بالوجه المذكور، بل تابعه الليث بن سعد، وأنس بن عياض، وعبدالوهاب بن بخت، وحاتم بن إسماعيل، جميعًا عن ابن عجلان[(٤)].

كما لم ينفرد به ابنُ عجلان، بل تابعه أسامة بن زيد الليثي، وأبان بن صالح، كلاهما عن محمد بن كعب القرظي[(٥)].

---

(١) المصدر نفسه (٦١٣٦).

(٢) السنن الكبرى (٩/٢٣٥).

(٣) جامع المسانيد والسنن (٢/١٩٦).

(٤) أخرجه أحمد (٧٣٧)، وابن حبان (٨٦٥)، والطبراني في الدعاء (١٠١١)، من طريق الليث، والبزار (٤٦٩) من طريق أنس، والنسائي في الكبرى (٧٦٢٦، ١٠٣٩١)، والطبراني في الدعاء (١٠١٢)، والحاكم (١/٥٠٨)، من طريق يعقوب، والنسائي في الكبرى (١٠٣٩٢) من طريق عبدالوهاب، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٧٤٣) من طريق حاتم.

(٥) أخرجه أحمد (٧١٢)، وابن أبي الدنيا في الفرج بعد الشدة (٤٦)، والبزار (٤٧٢)، والخرائطي في مكارم الأخلاق (١٠٣٥)، والطبراني في الدعاء (١٠١٣)، والحاكم (١/٥٠٨)، من طريق أسامة،

وبهذا تكون إلى النكارة أقربَ روايةُ ابن ثوبان، عن الحسن بن الحر، عن ابن عجلان، ويتحمل ابنُ ثوبان عهدةَ نكارتها، فالحسن -كما مرَّ في ترجمته- ثقة.

ورواية محمد بن كعب القرظي وجهٌ من أوجه الخلاف الطويل في هذا الحديث عن عبدالله بن شداد بن الهاد وعمَّن دونه، وقد فصَّله الدارقطنيُّ في علله[١].

وفي الباب حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- في الصحيحين بمتنٍ مغاير[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان بالحديث عن الحسن بن الحُرّ، عن محمد بن عجلان، عن محمد بن كعب القُرَظي، عن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب، عن بعض أهله، عن جعفر بن أبي طالب، وتفرُّد زيد بن يحيى الدمشقي عن ابن ثوبان.

والبزار (٤٧١)، والنسائي في الكبرى (١٠٣٨٩، ١٠٣٩٠)، من طريق أبان.

(١) (٣٢٣/١-٣٢٥).

(٢) صحيح البخاري (٦٣٤٥، ٦٣٤٦، ٧٤٢٦، ٧٤٣١)، صحيح مسلم (٢٧٣٠).

كتاب المواعظ

بابٌ: كُنْ في الدُّنيا كَأَنَّكَ غَرِيب

٣٣٠- قال (الدارقطني)[(١)] **في التاسع**: حدثنا أبو علي؛ الحسين بن القاسم بن جعفر الكوكبي، ثنا محمد بن موسى الدولابي، ثنا يحيى بن بسطام، ثنا حماد بن زيد وعبدالعزيز بن المختار، قالا: ثنا ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: أخذ رسول الله ﷺ بِبَعض جَسَدي، فقال: «**يا عبدَالله بنَ عُمر، كُنْ في الدُّنيا كَأَنَّكَ غَرِيب، وكَأَنَّكَ عابِرُ سَبِيل، واعدُدْ نَفسَكَ في الموتَى**».

قال مجاهد: قال لي ابن عمر: وأنت يا مجاهد، إذا أَصبَحتَ فلا تُحَدِّث نَفسَكَ بِالمَسَاء، وإذا أَمسَيتَ فلا تُحَدِّث نَفسَكَ بِالصَّبَاح، وخُذْ مِن نَفسِك لِنَفسِك[(٢)]، لِيَومِ فَقرِك وفَاقَتِك.

٣٣١- ثنا الحسين بن القاسم -على إثره-: ثنا [محمد بن][(٣)] موسى الدولابي، ثنا الوليد بن عبدالخالق: ثنا ميسرة بن عبد ربِّه، عن المغيرة، وغالب، وابن مجاهد، عن مجاهد.

و: عباد[(٤)]، عن سفيان، عن ليث، عن مجاهد: عن ابن عمر، قال: أخذ رسول الله ﷺ ببعض جسدي...، ثم ذكر نحوه.

غريبٌ من حديث المغيرة -وهو عندي: ابنُ قيس-، وغالب بن عُبَيدالله العُقَيلي، وعبدالوهاب بن مجاهد، عن مجاهد، عن ابن عمر، تفرَّد به ميسرة بن عبد ربِّه عنهم، ولم نكتبه إلا من هذا الوجه[(٥)].

---

(١) رمز الناسخ هنا لفوائد تمام «ت»، وهو سهو، فالشيخ من شيوخ الدارقطني، والسياق من سياقات أفراده، والحديث ثابتٌ في الأطراف.

(٢) استشكل الناسخُ السياقَ، فكتب هنا: «كذا». وقد جاء في بعض الآثار: «وخذ من نفسك لدينك، ومن دينك لنفسك»، فلعل فيما هنا سقطًا، لكن لم أجد هذا اللفظ في أيٍّ من طرق الحديث.

(٣) سقط من الأصل، وتمامه من الإسناد السابق، وهو المعروف في شيوخ شيخ الدارقطني.

(٤) الراوي عن عباد هنا هو محمد بن موسى، فهو معروف بالرواية عنه -كما سيأتي في ترجمته-.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٣١٩٦)، ولم يسق العبارة الأخيرة، ولم يورد إلا تعليقة الدارقطني على الإسناد المذكور فيها، فلم يتبيَّن أن عنده فيه إسنادَين آخرين.

○ **التخريج:**

أخرجه ابن ماجه (٤١١٤) من طريق يحيى بن حبيب بن عربي،

والترمذي (٢٣٣٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٥/٣٦)، من طريق أحمد بن عبدة الضبي،

وابن أبي الدنيا في قصر الأمل (١) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (١٠٠٥٩)- عن خالد بن خداش،

والبيهقي في شعب الإيمان (١٠٠٥٩) من طريق محمد بن أبي بكر،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٣/٦٤) من طريق سعيد بن منصور،

خمستهم (يحيى بن حبيب، وأحمد بن عبدة، وخالد بن خداش، ومحمد بن أبي بكر، وسعيد بن منصور) عن حماد بن زيد، به، بنحوه.

ولم أجده من طريق عبدالعزيز بن المختار، عن ليث.

ولم أجده من طريق المغيرة، وغالب، وابن مجاهد، عن مجاهد.

وأخرجه ابن المبارك في الزهد (١٣) -ومن طريقه الآجري في الغرباء (١٩)-،

ووكيع في الزهد (١١، ١٢) -ومن طريقه أحمد (٤٨٥٦)، والبيهقي في شعب الإيمان (٩٧٦٥)، والآداب (٩٨٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨/١٧)-،

والترمذي (٢٣٣٣) من طريق أبي أحمد -هو الزبيري-،

ثلاثتهم (ابن المبارك، ووكيع، والزبيري) عن سفيان -هو الثوري-، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد الأول:**

١- الحسين بن القاسم بن جعفر بن محمد بن خالد، أبو علي، الكوكبي، البغدادي، الكاتب:

صدوق. قال الخطيب البغدادي: «صاحب أخبار وآداب...، وما علمتُ من حاله إلا خيرًا»[1].

---

(١) تاريخ بغداد (٦٤٧/٨)، تاريخ الإسلام (٥٣١/٧).

٢- محمد بن موسى الدولابي:

ضعيف جدًّا، متَّهم بالكذب. ليس هو شيخَ الدارقطني الماضيةَ ترجمتُه في الحديث (٢٠٧)، فذاك قرينٌ للراوي عنه هنا، وطبقةُ ذاك -بخلاف هذا- لا تلحق الروايةَ عن أصحاب حماد بن زيد وسفيان الثوري، بل يروي عن أصحاب أصحابهم، فهذا من باب المتفق والمفترق.

وقد رَوى عن المترجَم بهذا النسَب والنِّسبة -سوى شيخ الدارقطني هنا-: الحسنُ بنُ علي بن قوهي -وهو شيخٌ للدارقطني أيضًا-، وأحمدُ بنُ إبراهيم بن خلاد العسكري[1]، ولم أجد لهذين الرجلين ترجمة، ولا فيهما جرحًا ولا تعديلًا.

وقد أورد البيهقيُّ روايةً للعسكري عن الدولابي، وقال: «في إسناده مجاهيل»[2]، وكذا فعل ابن حجر، وذكر أن في الإسناد «من يضعَّف أو يُجهل»[3]، ولم يعيِّنا مقصودَهما.

ثم رأيتُ ابنَ حبان أخرج في ترجمة عباد بن صهيب حديثًا عن ابن عرعرة، عن محمد بن موسى، عن عباد[4]، فقال الدارقطني: «الطعن فيه على محمد بن موسى، وهو الكديمي»[5]، والكديمي هو: محمد بن يونس بن موسى، نُسِبَ هنا إلى جده.

وكذلك روى الحاكمُ حديثًا عن محمد بن عبدالله الصفار، عن محمد بن موسى البصري، عن الوليد بن عبدالخالق، بإسناده[6]، ومحمد بن موسى هذا هو الكديمي -أيضًا-، إذ شيخُ الحاكم من الرواة عنه، فربما تمَّم نسبَه، وربما دلَّسه على هذه الصورة[7].

ومحمد بن موسى الدولابي -المترجَم هنا- معروفٌ بالرواية عن عباد بن

---

(١) سنن الدارقطني (١٩٨٣)، ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين (٤٤٦، ٥٧٠)، حلية الأولياء (٢٦٠/٧)، شعب الإيمان (١٩٠٨)، الكفاية، للخطيب البغدادي (١٢).

(٢) شعب الإيمان (٤٢٢/٣).

(٣) نتائج الأفكار (١٧٦/٣).

(٤) المجروحين (١٦٤/٢).

(٥) تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص١٩٨).

(٦) زهر الفردوس (٢٢٧٣)، الزيادات على الموضوعات (٥٧٧).

(٧) انظر: تاريخ دمشق (٣٥٤/٤٢)، الصارم المنكي (ص٢١٧).

صهيب[١] -ومن ذلك حديثُه عنه في هذا الموضع من الأفراد-، وكذلك رَوى هنا عن الوليد بن عبدالخالق، وتبيَّن بما سبق أن كليهما شيخٌ للكديمي.

وطبقة الكديمي مطابقةٌ لطبقة شيوخ القاسم بن جعفر الكوكبي شيخ الدارقطني هنا.

فيظهر -والله أعلم- أن هذا الدولابيَّ هو الكديمي، وإنما نُسِب إلى جده، ثم إلى صنعة الدولاب، أو تملُّكه[٢]، فهي نسبةٌ إلى حرفة، أو لقبٌ، ولا يشكل اجتماعها مع نسبه من جهة القبيلة.

والكديمي -على حفظه- ضعيف جدًّا، متَّهم بالكذب، وممن اتَّهمه به أبو داود، والقاسم المطرز، وموسى بن هارون، قال أبو أحمد الحاكم فيه: «ذاهب الحديث، تركه ابن صاعد وابن عقدة، وسمع منه ابن خزيمة ولم يحدث عنه، وقد حُفِظ فيه سوءُ القول عن غير واحدٍ من أئمة الحديث»، والكلام فيه كثير[٣]. وهذا أَولى من اقتصار ابن حجر فيه على قوله: «ضعيف»[٤].

وقد قال ابن عدي في الكديمي: «ترك عامة مشايخنا الرواية عنه، ومَن حدث عنه نسبه إلى جده موسى؛ بأن لا يُعرف»[٥]، وهذا يفسّر كثرة تدليس اسمه -كما سبق-.

٣- يحيى بن بسطام بن حريث الزهراني، أبو محمد، البصري، الأصفر:

قدري، صدوق يخطئ. كتب عنه أبو حاتم الرازي، وقال: «شيخ صدوق ما بحديثه بأس، قدري». وأما البخاري فذكره في الضعفاء، ولم يزد في ترجمته على ذِكر قدريَّته، وقال أبو داود: «تركوا حديثه»، وقال ابن حبان: «لا تحل الرواية عنه لأنه داعية إلى القدر ولأن

---

(١) انظر: علل الدارقطني (٩/٣٣٠)، الترغيب في فضائل الأعمال، لابن شاهين (٤٦٩)، ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين (٤٢٨، ٤٤٦، ٥٧٠)، مسند أبي حنيفة، لأبي نعيم (ص١٣٦، ٢٠٤،)، الكفاية، للخطيب (١٢)، مسند أبي حنيفة، لابن خسرو (٥٨٢، ٥٨٥، ٧٥٩، ٨١٩، ٩٤٦، ٩٩٦، ١٠٥٤، ١١٤٥).

(٢) انظر: الأنساب، للسمعاني (٥/٤١٢).

(٣) انظر: تهذيب التهذيب (٣/٧٤١-٧٤٣).

(٤) تقريب التهذيب (٦٤١٩).

(٥) الكامل (٩/٤٢٨).

في روايته مناكير»، وذكره الدارقطني في الضعفاء[1].

ولعل تشديد من شدَّد فيه كان لأجل قدريَّته، لا لأجل حديثه.

٤- حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل، البصري:

«ثقة ثبت فقيه»[2].

٥- عبدالعزيز بن المختار، مولى حفصة بنت سيرين، البصري، الدبَّاغ:

«ثقة»[3].

٦- ليث:

صدوق اختلط جدًّا، ولم يتميز حديثه، فتُرك. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

٧- مجاهد:

ثقة إمام. سبقت ترجمته في الحديث (٤).

○ رجال الإسناد الثاني:

٨- الوليد بن عبدالخالق:

مجهول العين. لم أجد من يروي عنه سوى الكديمي في هذا الحديث، والحديث الذي سبقت الإحالة إليه في ترجمته. وقد ذكر ابنُ عدي في بلايا الكديمي «روايتَه عن قومٍ لا يُعرفون»، وأنه كان «يخلق لنفسِه شيوخًا»[4]، فيظهر أن هذا من أولئك.

٩- ميسرة بن عبد ربه الفارسي، ثم البصري، التراس، الأكال:

كذاب وضَّاع. قال أبو داود: «أقرَّ بوضع الحديث»، ورماه بالكذب البخاري، وأبو حاتم، وأبو زرعة، والنسائي، ومسلمة بن القاسم، وابن حبان، وتركه غيرهم[5].

---

(١) الجرح والتعديل (١٣٢/٩)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٥٧٩)، لسان الميزان (٤٢٠/٨).

(٢) تقريب التهذيب (١٤٩٨).

(٣) المصدر نفسه (٤١٢٠).

(٤) الكامل (٤٢٨/٩، ٤٣١).

(٥) لسان الميزان (٢٣٤/٨).

١٠- المغيرة بن قيس البصري:

منكر الحديث، قاله أبو حاتم، وذكره ابن حبان في الثقات[١].

١١- غالب بن عُبَيدالله العُقَيلي الجزري:

متروك. قال ابن سعد: «ضعيف الحديث، ليس بذاك»، وقال ابن معين: «ليس بثقة»، وقال ابن المديني: «كان ضعيفًا، وليس بشيء»، وقال العجلي والنسائي والدارقطني وغيرهم: «متروك»، وقال أبو حاتم: «متروك الحديث، منكر الحديث»، وقال الحاكم: «ساقط الحديث»[٢].

١٢- عبدالوهاب بن مجاهد:

متروك، وقد كذبه الثوري. سبقت ترجمته في الحديث (١٩).

١٣- عباد:

قدري، ضعيف في الحديث، ربما تلقَّن بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥٦).

○ دراسة الأسانيد:

ساق الدارقطنيُّ من الحديث ثلاثةَ أسانيدَ واهيةً مظلمة، ولعلها جميعًا من تركيب الكديمي واختلاقه[٣]، فأولها رواه عن يحيى بن بسطام، عن حماد بن زيد وعبدالعزيز بن المختار، عن ليث، به. والحديث عن حماد مشهور، إلا أني لم أجده لعبدالعزيز بن المختار. ويحيى بن بسطام له ما ينكر، إلا أن في صحَّته عنه نظرًا أصلًا.

والإسناد الثاني رواه الكديمي عن شيخٍ له مجهولٍ سماه الوليد بن عبدالخالق، عن ميسرة بن عبد ربه -وهو كذاب وضاع-، فجمع فيه ثلاثةَ رواةٍ عن مجاهد، لا يُعرف الحديثُ عنهم إلا بهذا الإسناد، وكلهم بين متروكٍ ومنكرِ حديثٍ، وهم: المغيرة بن قيس، وغالب بن عُبَيدالله العُقَيلي، وعبدالوهاب بن مجاهد.

---

(١) المصدر نفسه (١٣٥/٨).

(٢) المصدر نفسه (٢٩٧/٦).

(٣) قال ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (١٢٢/٨): سمعت أبي -وعُرض عليه شيءٌ من حديث الكديمي-، فقال: «ليس هذا حديث أهل الصدق».

والإسناد الثالث رواه الكديمي عن عباد بن صهيب، عن سفيان الثوري، عن ليث، به. والحديث عن الثوري مشهور محفوظ، ولم أجده من حديث عبادٍ عنه.

وقد أخرج الحديثَ البخاريُّ من حديث الأعمش، قال: حدثني مجاهد، عن ابن عمر -رضي الله عنه-، فذكره بنحوه[١]، وهو مما انتُقد على البخاري، وقيل: إن الأعمش دلَّسه عن ليث، وإن تصريحه بالسماع لا يصح، ودافع عنه الحافظ ابن حجر، وبيَّن صحَّة الحديث[٢].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد ميسرة بن عبد ربِّه بالحديث عن المغيرة بن قيس، وغالب بن عُبَيدالله العُقَيلي، وعبدالوهاب بن مجاهد، عن مجاهد، عن ابن عمر، وذكر أنه لم يكتبه إلا من هذا الوجه.

---

(١) صحيح البخاري (٦٤١٦).

(٢) هدى الساري (ص٤٤١)، فتح الباري (٢٣٣/١١).

بابٌ مِنهُ[1] في المَوَاعِظ

٣٣٢- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا أبو حامد؛ محمد بن هارون، ثنا أبو عمار؛ الحسين بن حُرَيث، ثنا الفضل بن موسى، عن الحسين بن واقد، عن منصور، عن شقيق، عن ابن مسعود، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَيسَ أَحَدٌ أَغْيَرَ مِن اللهِ -عز وجل-، مِن أَجلِ ذلك حَرَّمَ الفَوَاحِش. ولَيسَ أَحَدٌ أَحَبَّ إليهِ المَدحُ مِن اللهِ -عز وجل-، مِن أَجلِ ذلك مَدَحَ نَفسَه**».

غريبٌ من حديث منصور، عن أبي وائل، عن عبدالله، تفرَّد به الحسين بن واقد[2]. / [١٥٨أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن الجندي في فوائده [٤ب] عن أبي حامد، به، بمثله.

وأخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٤٣/٥) من طريق علي بن خشرم، عن الفضل بن موسى، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١٣٩)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني فيه نظر، لما سبق بيانه في الحديث (١٣٩) من أني لم أجد للحسين بن واقد سماعًا من منصور، وأن الحسين مذكورٌ بالتدليس -ويحتمل أن روايتَه عن منصور من نوع المرسل الخفي-، وأن انفرادَه -وهو مروزي- عن منصور -إمام أهل الكوفة- يُحدِثُ تردُّدًا في صحَّة هذا التفرُّد، خصوصًا وقد أنكر الكوفيون حديثًا رواه عن منصور.

وهذا الحديث إنما يُستغرب من حديث منصور، لكنه **محفوظٌ في الصحيحين من حديث عمرو بن مرة، والأعمش، عن أبي وائل**[3].

(١) أي: من كتاب المواعظ.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٥٦٤).

(٣) صحيح البخاري (٤٦٣٤، ٤٦٣٧، ٥٢٢٠، ٧٤٠٣)، صحيح مسلم (٢٧٦٠).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحسين بن واقد بالحديث عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، عن عبدالله بن مسعود.

ووافقه على ذلك أبو نعيم الأصبهاني، فقال: «تفرد به الحسين عن منصور»[1].

---

(١) حلية الأولياء (٥/٤٤).

٣٣٣- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا أبو الطيب؛ محمد بن القاسم بن جعفر الكوكبي (البزّاز)[(١)]، ثنا إبراهيم بن راشد الأَدَمي، ثنا أبو إسماعيل الأُبُلّي، ثنا مالك بن مِغْوَل وشعبة، قالا: ثنا أبو السَّفَر، حدثني ابن عباس: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**جَدِّدُوا الإيمانَ في قُلُوبِكُم، مَن كان على حَرَامٍ رغبَ له (عنه؛ تَحَوَّلَ)[(٢)] مِنهُ إلى غَيرِه، ومَن أَحسَنَ مِن مُحسِنٍ مُؤمِنٍ أو كافِرٍ، فإنَّ ثَوَابَهُ على اللهِ في عاجِلِ دُنياه** -يعني: الكافر-، **وآجِلِ آخِرَتِه**».

وقال: «**مَن دَعَا بِدَعوةٍ أحطه[(٣)] ظلمًا، أو إنَّما يُعطيه على قَدرِ نِيَّتِه، استُجِيبَت له، ومَن صَلَّى عَلَيَّ صَلاةً صَلَّى اللهُ عَلَيهِ عَشرًا**» -صلى الله عليه وسلم تسليمًا-.

تفرَّد به أبو إسماعيل الأُبُلّي؛ حفص بن عمر، عن شعبة ومالك بن مغول[(٤)].

○ التخريج:

أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٧/٢٤٠)، وأخبار أصبهان (٢/٢٣٢)، من طريق الهيثم بن خالد، عن حفص بن عمر بن ميمون؛ أبي إسماعيل الأبلي، به، بنحوه مطوَّلًا[(٥)]، إلا أنه جعله عن شعبة ومسعر.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (٩٢)، وسبقت هناك

---

(١) وقع في الأصل: «البزار»، بإعجام الأولى وإهمال الثانية، والصواب المثبت من مصادر ترجمته، وقد مضى على الصواب في الحديث (٩٢).

(٢) وقع في الأصل: «فيه دحول»، والصواب المثبت من مصدر الرواية، والفردوس، للديلمي (٢٥٦٥)، والسياق.

(٣) كذا وقع في الأصل بالإهمال، وكتب الناسخ فوقها: «كذا»، ولم يتبين لي فيها وجه، والسياق فيه اضطراب، ولم أجد مثله في موضع آخر، وإنما وقع في مصدر الرواية: «ومن دعا بدعوات ليست بإثم أو قطيعة رحم استجيب له».

(٤) سقط هذا الحديث من الأطراف، ولم يورد في ترجمة أبي السفر، عن ابن عباس (١/٥٠٨)، إلا الحديث الماضي برقم (٩٢).

(٥) ما زاده فيه هو الحديث الماضي برقم (٩٢)، فصلهما الدارقطني أو من فوقه.

ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني مكذوب، لحال أبي إسماعيل الأُبُلِّي -وهو «كذاب»-، مع تفرُّده به عن الثقتين الثبتين: شعبة ومالك بن مغول.

وقد تلوَّن فيه، فجعل مرةً مكانَ مالك بن مغول: مسعرًا، وكل ذلك باطل.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد أبي إسماعيل الأُبُلِّي بالحديث عن شعبة ومالك بن مغول، عن أبي السفر، عن ابن عباس.

بابٌ في خِصَالِ الخَيرِ والمُحَافَظَةِ عَلَيها

٣٣٤- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا أبو عبدالله؛ الحسين بن الحسين، ثنا محمد بن سليمان بن أبي فاطمة، ثنا أبو عبدالرحمن المقرئ، ثنا المسعودي، عن الحكم بن عُتَيبة، عن القاسم بن محمد، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «**يا أبا هريرة، أَدِّ الفَرَائض، فإذًا أنتَ عابِد**[(١)]، **واجتَنِب المَحَارِمَ، فإذًا أنتَ عالِم، وأَحِبَّ لِلنَّاسِ ما تُحِبُّ لِنَفسِكَ تَكُن مُسلِمًا، وأَحسِن جِوارَ مَن جَاوَرَك تَكُن مُؤمِنًا، وأَقِلَّ الضَّحِك، فإنَّ كَثرَةَ الضَّحِكِ تُمِيتُ القَلب**».

غريبٌ من حديث القاسم بن محمد، عن أبي هريرة، وهو غريبٌ من حديث الحكم بن عُتَيبة، عن القاسم، تفرَّد به محمد بن سليمان بن أبي فاطمة[(٢)]، عن أبي عبدالرحمن المقرئ، عن المسعودي، بهذا الإسناد[(٣)]. / [١٥٨ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد[(٤)].

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (٧٨)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني موضوع، وعهدةُ وَضعِه على ابن أبي فاطمة -وهو «كذاب»-.

---

(١) وقع في الأطراف: «أعبد الناس»، وما في الأصل موافق لما في زهر الفردوس عن الدارقطني، وأوفق للسياق بالنظر إلى الجملة التالية.

(٢) وقع في الأطراف: «محمد بن أبي سليمان»، ولم يكمل نسَبَه، وصوَّبه المحقق في الحاشية.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٣٧٥).

(٤) أخرجه الديلمي في الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٣١٥٩)- من طريق الدارقطني، لكن ابن حجر لم يبرز الراوي عنه عنده.

○ **حكم الدارقطني:**

حَكَم الدارقطني بتفرُّد محمد بن سليمان بن أبي فاطمة بالحديث عن أبي عبدالرحمن المقرئ، عن المسعودي، عن الحكم، عن القاسم بن محمد، عن أبي هريرة.

كتاب التوبة / [١٦٠أ]

بابٌ فيمن يُذنِبُ فيُصَلِّي ويَستَغفِر / [١٦٠ب]

٣٣٥- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا علي بن (محمد بن أحمد)[(١)] الواعظ، ثنا عُبَيدالله بن محمد بن (خُنَيس)[(٢)]، ثنا موسى بن محمد بن عطاء، أنا إسماعيل بن عياش، عن شعبة بن الحجَّاج، عن أبي إسحاق الهَمْداني، قال: خَطَبَ عَلِيٌّ -رضي الله عنه- عَلَى المنبر، فقال: سمعت أبا بَكرٍ الصِّدِّيق -قال علي: وأنا أشهدُ لَصَدَق أبو بَكرٍ-، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «**ما مِن عَبدٍ يُذنِبُ ذَنبًا فيما بَينَ السَّمَاءِ والأرض، يَستَغفِرُ الله، إلا غَفَرَ لَه**». وتلا أبو بَكرٍ هذه الآية: ﴿وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [النساء: ١١٠].

غريبٌ من حديث شعبة، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، تفرَّد به موسى بن محمد بن عطاء، عن إسماعيل بن عياش، بهذا الإسناد[(٣)].

○ التخريج:

رواه شعبة، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: شعبة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن علي بن أبي طالب:

---

(١) وقع في الأصل: «أحمد بن محمد»، وهو مقلوب، إذ لم أجد للدارقطني شيخًا بهذه النسبة، وإنما هو شيخه المعروف بالمصري، ويلقَّب بالواعظ -أيضًا-، وقد اقتصر الدارقطني على هذا اللقب في مواضعَ من روايته عنه في الجزء الثالث والثمانين من الأفراد (١٥، ١٦، ٢٧، ٦٠)، وجمع بين لقبَيه في السنن (٢٤٣). وشيخُ الواعظ هنا مصريٌّ أيضًا -كما سيأتي في ترجمته-.

(٢) وقع في الأصل: «حنش»، بإعجام النون والشين، والصواب المثبت من نقل السيف المقدسي عن الدارقطني، ومن ضبط ابن ماكولا في الإكمال (٣٤١/٢). على أن ابن عساكر قال في ترجمته من تاريخ دمشق (١٠٠/٣٨): «ويقال: خشيش»، ووقع في نسخة من الكتاب -كما ذكر محققه-: «حشن»، وهذا الرسم يحتمل أن يوافق ما في الأصل هنا: «حنش»، لكني لم أجد من ذكره كذلك، بل لم أجد ما ذكر ابنُ عساكر أنه قيل فيه، فلعله وقع في بعض نُسَخ مصادره، فنصَّ عليه. وقد روى غير واحدٍ عن الشيخ المذكور، فلم يسمُّوا جدَّه إلا: «خنيس»، وهو الصواب.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥)، ونقل مطلعَ الإسناد السيف أحمد ابن المجد عيسى ابن الموفق ابن قدامة في كناشٍ له [١٢ب].

لم أجد من أخرجه بهذا الوجه.

الوجه الثاني: شعبة، عن عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء -أو: أبي أسماء، أو: ابن أسماء- الفزاري، عن علي بن أبي طالب:

أخرجه الطيالسي (١)،

وأحمد (٤٨)، وأبو يعلى (١٤)، عن عبدالرحمن بن مهدي،

وأحمد (٤٩)، والبزار (٨، ٨م: ١/١٨٧)، وأحمد بن علي المروزي في مسند أبي بكر الصديق (١٠)، وأبو يعلى (١٣)، والطبري في تفسيره (٦/٦٣)، من طريق محمد بن جعفر -غندر-،

والطحاوي في شرح مشكل الآثار (٦٠٤١) من طريق أبي عامر العقدي،

ومن طريق محمد بن كثير،

و(٦٠٤٢) من طريق وهب بن جرير،

ومن طريق عفان بن مسلم،

والطبراني في الدعاء (١٨٤١) من طريق مسلم بن إبراهيم،

ومن طريق حجاج بن نصير،

ومن طريق آدم بن أبي إياس،

والطبراني في الدعاء (١٨٤١)، وابن السني في عمل اليوم والليلة (٣٥٩)، من طريق أبي الوليد،

والواحدي في التفسير الوسيط (١/٤٩٥) من طريق عبدالعزيز بن أبان،

وابن عقيل في الفنون (٢٢٠) من طريق روح بن عبادة،

الثلاثة عشر راويًا (الطيالسي، وابن مهدي، وغندر، والعقدي، ومحمد بن كثير، ووهب، وعفان، ومسلم، وحجاج، وآدم، وأبو الوليد، وابن أبان، وروح) عن شعبة، به، بنحوه.

○ **رجال الإسناد:**

١- علي بن محمد بن أحمد الواعظ:

ثقة عارف. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤٥).

٢- عبيدالله بن محمد بن خُنَيس الكلاعي، أبو علي، الدمياطي، الحمصي الأصل:

مجهول الحال. روى عن شيخه هنا، ومحمد بن مخلد الرعيني، وروى عنه -مع شيخ الدارقطني-: الطبراني، وابن المظفر، وعصمة بن بجماك، ومحمد بن أيوب القلزمي، وغيرهم، وقال ابن القطان: «لا أعرف حاله»[1].

٣- موسى بن محمد بن عطاء:

كذاب وضَّاع. سبقت ترجمته في الحديث (٢٠).

٤- إسماعيل بن عياش:

صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلّطٌ في غيرهم. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢٤).

٥- شعبة بن الحجاج:

ثقة حافظ متقن، ويخطئ في الأسماء قليلًا. سبقت ترجمته في الحديث (٧٩).

٦- أبو إسحاق الهَمْداني، السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

○ **دراسة الأسانيد:**

إسناد الدارقطني مكذوب، يُتَّهم بوضعه موسى بن محمد بن عطاء، وقد أورده الدارقطنيُّ في سياق الخلاف في هذا الحديث، وعقَّب عليه بقوله: «وموسى هذا متروك الحديث»[2].

---

(١) المعجم الأوسط، للطبراني (٤٦٤٣-٤٦٤٦)، الكامل، لابن عدي (١٦٠٩٢)، سنن الدارقطني (١٧١٤)، شعب الإيمان، للبيهقي (٤٧٢٧)، جامع بيان العلم وفضله، لابن عبدالبر (٢٦٨) -وذكر الراوي عنه أنه حدثه بدمياط-، الإكمال، لابن ماكولا (٣٤١/٢)، تاريخ دمشق (١٠٠/٣٨)، بيان الوهم والإيهام (٢٠١/٣).

(٢) العلل (١٤/١).

والحديث إنما يُحفَظ عن شعبة بوجهٍ آخرَ لا ذِكرَ فيه لأبي إسحاق السبيعي، كذلك رواه عنه عامة أصحابه -كما تبين في التخريج-، وهو مشهورٌ من حديث عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي -رضي الله عنه-، رواه عددٌ من الحفاظ -سوى شعبة- عنه[١].

وقد ذكر الدارقطنيُّ في العلل أن الحديث جاء عن إسماعيل بن عياش بوجهين آخرَين، قال: «فرواه عبدالوهاب بن الضحاك العرضي، عن إسماعيل بن عياش، عن أبان بن أبي عياش، عن أبي إسحاق الهَمْداني، قال: سمعت علي بن أبي طالب، عن أبي بكر.

وخالفه عبد الوهاب بن نجدة، عن إسماعيل، فقال فيه: عن أبي إسحاق، عن الحارث -أو غيره-، عن علي، عن أبي بكر»[٢].

ولم أجد هذين الوجهين مسندَين[٣]، إلا أن مدارهما على إسماعيل بن عياش، عن أبان بن أبي عياش، وأبان بصريٌّ متروك -كما مرَّ في الحديث (٢٨٩)-، وإسماعيل لا يضبط حديثَ غير أهل بلده -كما سبق في حاله-، فالحديث واهٍ من هذه الجهات كلها.

وسيأتي للخلاف عن أبي إسحاق السبيعي طرفٌ في الحديث التالي -بإذن الله-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد موسى بن محمد بن عطاء بالحديث عن إسماعيل بن عياش، عن شعبة، عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-.

---

(١) انظر: تحفة الأشراف (٥/٢٩٩)، إتحاف المهرة (٨/٢٣٤).

(٢) العلل (١/١٤).

(٣) ذكر ابن كثير في تفسيره (٢/٤٠٩) أن ابن مردويه أخرجه في تفسيره من طريق أبان بن أبي عياش، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث، عن علي، لكنه لم يَسُق مَن دون أبان، وأظن هذه هي الروايةَ التي علَّقها الدارقطني عن عبدالوهاب بن نجدة، عن إسماعيل بن عياش.

٣٣٦- وثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، ثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي،

وثنا أحمد بن نصر بن سندويه -واللفظ له-، ثنا إبراهيم بن راشد الأَدَمي: ثنا داوُد بن مهران، ثنا عمر بن يزيد، عن أبي إسحاق، عن عبد خير، عن علي: سمعت أبا بَكرٍ الصِّدِّيق -وهو الصَّدُوق- يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما مِن عَبدٍ أَذنَبَ ذَنبًا، فقامَ فتَوَضَّأ، فأحسَنَ الوُضُوء، وقامَ فصَلَّى، فاستَغفَرَ اللهَ، إلا كان على اللهِ -عز وجل- أن يغفِرَ له**».

فجعل يُنادي على المنبر: صَدَقَ أبو بَكر، صَدَقَ أبو بَكر[1]؛ وذلك أنَّ اللهَ -عز وجل- قال: ﴿ وَمَن يَعْمَلْ سُوٓءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُۥ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ ٱللَّهَ يَجِدِ ٱللَّهَ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ١١٠].

غريبٌ من حديث أبي إسحاق السَّبِيعي، عن عبد خير، عن علي، عن أبي بكر الصديق، تفرَّد به عمر بن يزيد -قاضي المدائن-، عن أبي إسحاق، بهذا الإسناد، ولم يروه عنه غير داوُد بن مهران[2].

○ التخريج:

أخرجه الخلعي في الخلعيات (٩٣٥) عن تراب بن عمر بن عبيد الكاتب، عن الدارقطني -إملاءً بمصر-، عن أحمد بن نصر، به، بمثله.

وأخرجه الواحدي في التفسير الوسيط (١١٣/٢) من طريق الحسين بن علي الدارمي، عن أحمد بن نصر بن سندويه، به، بمثله.

وأخرجه ابن مردويه في تفسيره -كما في تفسير ابن كثير (٤٠٩/٢)- عن أحمد بن محمد بن زياد، عن إبراهيم بن إسحاق الحربي، به، واختصر منه تصديقَ عليٍّ أبا بكر، وأدرج العبارة الأخيرة من متنه في كلام أبي بكر.

وأخرجه الطبراني في الدعاء (١٨٤٧) عن محمد بن عبدوس بن كامل، عن إبراهيم بن راشد الأدمي، به، ولم يسق متنه.

---

(١) صحَّح الناسخ على الجملة الثانية، لتأكيد صحة تكرارها.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥)، وأعاد صياغته، فغيَّر ترتيبه، وأسقط منه الحكم بتفرد عمر بن يزيد.

○ **رجال الإسناد:**

١- الحسين بن إسماعيل القاضي:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤١).

٢- إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير الحربي، أبو إسحاق، البغدادي:

إمام فقيه حافظ بارع. قال الدارقطني: «كان إمامًا، وكان يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورعه»، وقال -أيضًا-: «إمامٌ مصنِّف، عالمٌ بكل شيء، بارعٌ في كل علم، صدوق»، وقال الخطيب البغدادي: «كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعلله، قيمًا بالأدب، جماعًا لِلُّغة، وصنف كتبًا كثيرة»[1].

٣- أحمد بن نصر بن سندويه:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٣٥).

٤- إبراهيم بن راشد الأَدَمي:

ثقة ربما وهم. سبقت ترجمته في الحديث (٩٠).

٥- داود بن مهران:

ثقة متقن. سبقت ترجمته في الحديث (٢٧٥).

٦- عمر بن يزيد المدائني، قاضيها:

منكر الحديث. سبقت ترجمته في الحديث (٢٩٣).

٧- أبو إسحاق السَّبِيعي:

ثقة مكثر عابد، اختلط بأخرة. سبقت ترجمته في الحديث (١٥).

٨- عبد خير:

مخضرم ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٧).

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٥٢٢)، تاريخ الإسلام (٦/٧٠٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر جدًّا، لحال عمر بن يزيد، وتفرُّده عن الحافظ المكثر أبي إسحاق السبيعي -مع شهرة حديثه، وكثرة أصحابه الثقات الأثبات-.

ومع ذلك فقد اضطرب فيه عمر، إذ ذكر الدارقطنيُّ أنه رواه الفرج بن اليمان، عن عمر، عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن سلمة، عن علي، عن أبي بكر[١].

ولم أقف على رواية الفرج بن اليمان أو حاله، لكنَّ الدارقطنيَّ قال في الكلام على شيخه: «سمع منه فرجُ بنُ اليمان الكرديُّ عجائبَ وبواطيلَ كثيرة»[٢]، فهذا منها.

ولم أجد للحديث أصلًا عن أبي إسحاق السبيعي[٣]، ولا عن عبد خير، ولا عن عمرو بن مرة، ولا عن عبدالله بن سلمة، فالحديث منكرٌ عنهم جميعًا، وإنما هو حديث عثمان بن المغيرة، عن علي بن ربيعة، عن أسماء بن الحكم، عن علي -رضي الله عنه-، وقد قال الترمذي عقب تخريجه: «حديث علي حديث حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث عثمان بن المغيرة»[٤]، وادَّعى عبدالله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري أن جده أبا سعيد سمعه من علي[٥]، وعبدالله «متروك»[٦]، وقد قال البزار عقب تخريج حديثه وحديث أسماء بن الحكم: «وهذا الكلام لا نعلمه يروى عن أبي بكر، عن النبي ﷺ، إلا من هذين الوجهين»[٧]. وله أسانيد أخرى لا تصح[٨].

---

(١) العلل (١/١٥).

(٢) تعليقات الدارقطني على المجروحين (ص١٧١).

(٣) سوى الرواية المكذوبة في الحديث السابق (٣٣٥).

(٤) جامع الترمذي (٢/٢٥٨).

(٥) أخرجه الحميدي (٥)، والبزار (٦، ٧)، والطبري في تفسيره (٦/٦٤)، والطبراني في الدعاء (١٨٤٦)، وابن عدي في الكامل (٨٢٦٤)، وغيرهم، من طرق عنه.

(٦) تقريب التهذيب (٣٣٥٦).

(٧) مسند البزار (١/٦٤)، وانظر: (١/١٨٨).

(٨) انظر: علل الدارقطني (١/١٤، ١٥).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمر بن يزيد -قاضي المدائن- بالحديث عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن عبد خير، عن علي، عن أبي بكر الصديق، وتفرُّد داوُد بن مهران عن عمر بن يزيد.

بابٌ في الاستِغفَار

٣٣٧- قال الدارقطني في العاشر: حدثنا يعقوب، ثنا الحسن بن عرفة، ثنا الحكم بن ظُهَير، عن علقمة بن مَرْثَد الحضرمي، عن سليمان بن بُريدة، عن أبيه، قال: كان استغفار رسول الله ﷺ: يقول: «**رَبِّ اغفِر لي، وارحَمني، وتُبْ عَلَيَّ، إنَّكَ أنتَ التَّوَّابُ الغَفُور**».

تفرَّد به الحكم بن ظُهَير، عن علقمة بن مَرْثَد[1]. / [١٦١أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن عدي (٤١٩٥) عن محمد بن يوسف بن عاصم البخاري،

وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (٥/٢٢٥) عن محمد بن أحمد العصفري،

كلاهما (ابن عاصم البخاري، والعصفري) عن الحسن بن عرفة، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

هذا الإسناد مطابق لإسناد الدارقطني في الحديث الماضي برقم (١٧١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال الحكم بن ظهير -وهو «متروك، رمي بالرفض، واتهمه ابن معين»-.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد الحكم بن ظُهَير بالحديث عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه.

ووافق في ذلك ابنَ عدي، حيث ذكر هذا الحديثَ في جملة أحاديث للحكم، فقال: «وهذه الأحاديث عن علقمة بن مرثد لا يحدث بها إلا الحكم بن ظهير عنه»[2].

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد (١٥٢٠).

(٢) الكامل (٣/٢٤٥).

كتاب الزهد /

[١٦١ب]

بابٌ فيمن يَعمَلُ خَيرًا فيَطَّلِعُ عَلَيه النَّاسُ / [١٦٢ب]

٣٣٨- قال الدارقطني في السابع: حدثنا محمد بن مخلد، ثنا عبدالله بن محمد بن سِنان، ثنا علي بن عثمان اللاحقي، ثنا عبدالواحد بن زياد، ثنا الأعمش، ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة -قال[١]: ولا أعلمني إلا قد سمعتُه من أبي صالح مرارًا-، أن رجلًا قال للنبي ﷺ: إني أَعمَلُ العَمَلَ أُسِرُّه، فيُطَّلَعُ على ذلك، فيُعجِبُني؟ قال: «**لَكَ أَجرُ السِّرّ، وأَجرُ العَلَانِيَة**».

غريبٌ من حديث الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، تفرَّد به علي بن عثمان اللاحقي، عن عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش[٢]. / [١٦٣أ]

○ التخريج:

رواه الأعمش، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، و: الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة:

أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٢/٢٢٧)، والبزار (٩٢٣٧)، والطبري في تهذيب الآثار (١١٣٥/مسند عمر)، من طريق أبي وكيع -هو الجراح بن مليح-،

وأبو زرعة الدمشقي في الفوائد المعللة (٨٨) -ومن طريقه الطبراني في المعجم الأوسط (٤٧٠٢)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٥٦/١٠)- عن محمد بن معاذ بن عبدالحميد، والبزار (٩٢٣٨)، والطبري في تهذيب الآثار (١١٣٤/مسند عمر)، والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٤١٤)، ثلاثتهم (البزار، والطبري، والحكيم) عن إبراهيم بن

---

(١) القائل هنا الأعمش، فإنه قد جاء عنه عن أبي صالح مباشرةً، وجاءت عنه روايةٌ بهذا الشك على وجهٍ آخر -وسيأتي ذلك في التخريج-.

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٥٧٣٢)، ووقع في أوله: «غريب من حديثه عن الأعمش، عن حبيب»، وفيه إقحام وتصحيف، وصوابه -كما في الأصل هنا-: «من حديث الأعمش عن حبيب»، والترجمة في الأطراف معقودة -أصلًا- لحبيب بن أبي ثابت عن أبي صالح عن أبي هريرة، فليس ثمة مَن يُعاد إليه الضميرُ قبل الأعمش.

المستمر، والطبراني في مسند الشاميين (٢٨٠٩) عن أبي زرعة الدمشقي، وعلي بن عمر الحربي في الثالث من فوائده -الحربيات- [١٥٢أ] من طريق محمد بن عبدالرحمن بن الأشعث، ثلاثتهم (إبراهيم بن المستمر، وأبو زرعة، وابن الأشعث) عن محمد بن بكار، والحربي في الثالث من الحربيات [١٥١ب] من طريق رواد بن الجراح، ثلاثتهم (محمد بن معاذ، ومحمد بن بكار، ورواد بن الجراح) عن سعيد بن بشير،

كلاهما (أبو وكيع، وسعيد بن بشير) عن الأعمش، به، بنحوه، إلا أن الحكيم الترمذي في روايته عن إبراهيم بن المستمر، عن محمد بن بكار، عن سعيد بن بشير، لم يذكر حديث الأعمش عن أبي صالح -بإسقاط حبيب-، وعكس الباقون، فاقتصروا على ذلك، ولم يذكروا حديث الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح.

الوجه الثاني: الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، مرسلًا:

أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٣/٢) -ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان (٦٦١١)-، وهناد في الزهد (٨٨٠) عن أبي معاوية،

والبخاري في التاريخ الكبير (٢٢٧/٢) من طريق حفص بن غياث،

والطبري في تهذيب الآثار (١١٣٦/مسند عمر) من طريق أبي عبيدة بن معن المسعودي،

و(١١٣٧/مسند عمر) من طريق أبي بكر بن عياش،

والحكيم الترمذي في نوادر الأصول (١٤١٥) من طريق أبي نعيم،

وعلَّقه الدارقطني في العلل (١٤٥/٤) عن أبي حفص الأبار،

ستتهم (أبو معاوية، وحفص، وأبو عبيدة بن معن، وأبو بكر بن عياش، وأبو نعيم، والأبار) عن الأعمش، به، بنحوه، إلا أن حفصًا قال في روايته: حدثنا الأعمش: حدثني أبو صالح -أُراني سمعتُ منه ستَّ مرات، وإلَّا أكون سمعته فقد سمعته من حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح-...، فذكره.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن مخلد:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٢- عبدالله بن محمد بن سِنان:

كذاب. سبقت ترجمته في الحديث (٦٥).

٣- علي بن عثمان اللاحقي:

«ثقة صاحب حديث»، قاله الذهبي، ونقل أن أبا حاتم وثَّقه، وأن ابنَ خراش قال: «فيه اختلاف»، فتعقَّبه ابن حجر بقوله: «ما كان ينبغي له أن يذكر قولَ ابن خراش، فما هو بعمدة»، وزاد أن ابن حبان أورده في الثقات[١].

٤- عبدالواحد بن زياد:

ثقة، في حديثه عن الأعمش مقال. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٧).

٥- الأعمش:

ثقة حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٢٦).

٦- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٧- أبو صالح:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (٦).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني مكذوب، لحال عبدالله بن محمد بن سنان، وهو المتَّهم به.

وقد تبيَّن من التخريج أن جماعة أصحاب الأعمش -وفيهم أحفظ الناس لحديثه: أبو معاوية الضرير، كما مرَّ في الحديث (٢٧٦)- يروونه عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، مرسلًا، وبيَّن حفصُ بنُ غياث -وهو من أوثق أصحاب الأعمش، وأضبطهم لسماعاته[٢]- أن الأعمش كان يظنُّ أنه سمعه من أبي صالح مرارًا،

(١) لسان الميزان (٥/٥٦٣).

(٢) انظر: تهذيب الكمال (٧/٦٠-٦٣)، هدى الساري (ص٣٩٨).

ويشكُّ في ذلك، لكنه يجزم أنه سمعه من حبيب بن أبي ثابتٍ عنه، فيظهر أن الجماعةَ اقتصروا على ما جزم به الأعمش، وتركوا موضع شكِّه.

وقد رواه سعيد بن بشير -وهو «ضعيف»[1]-، والجراح بن مليح؛ أبو وكيع -وهو «صدوق يَهِم»[2]-، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، فأسقطا حبيبًا -في عامة الروايات عنهما-، ووصلاه بذِكر أبي هريرة فيه، قال البزار: «لا نعلمه يُروى من حديث الأعمش إلا من رواية أبي وكيع وسعيد بن بشير»[3].

وكأنهما -في ضعفهما- سلكا الجادَّة، فوصلاه، واقتصرا على رواية الأعمش له عن أبي صالح، وهو الإسناد الذي كان يشكُّ فيه.

وقد ذكر ابنُ أبي حاتم لأبيه روايةَ أبي وكيع، وروايةَ أبي معاوية، وروايةً أخرى موصولةً من طريق حبيب، فقال أبو حاتم: «الصحيح عندي مرسل»[4].

وحكى الدارقطنيُّ الخلافَ عن الأعمش، فذكر روايةَ الجماعة، وروايةَ سعيد بن بشير، ثم قال: «والصحيح من ذلك قولُ من قال عن الأعمش، عن حبيب، عن أبي صالح، مرسلًا»[5].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد علي بن عثمان اللاحقي بالحديث عن عن عبدالواحد بن زياد، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

وقد مرَّ في التخريج أن الحكيم الترمذيَّ رواه عن إبراهيم بن المستمر، عن محمد بن بكار، عن سعيد بن بشير، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.

---

(١) تقريب التهذيب (٢٢٧٦).

(٢) المصدر نفسه (٩٠٨).

(٣) مسند البزار (١٤٣/١٦).

(٤) علل ابن أبي حاتم (٢٧٦).

(٥) العلل (١٤٥/٤).

وهذه صورةُ متابعةٍ لإسناد الدارقطني، إلا أن الحكيمَ خولف فيه -كما وضَّحه التخريج أيضًا-، فرواه الإمامان الحافظان أبو بكر البزار، وابن جرير الطبري، عن إبراهيم بن المستمر، فلم يذكرا فيه حبيبًا، ورواه الإمام الحافظ أبو زرعة الدمشقي، ومحمد بن عبدالرحمن بن الأشعث -وهو «ثقة»(١)-، عن محمد بن بكار، فلم يذكرا فيه حبيبًا، ورواه محمد بن معاذ بن عبدالحميد، ورواد بن الجراح، عن سعيد بن بشير، فلم يذكرا فيه حبيبًا -أيضًا-.

فانفَرَد الحكيمُ الترمذيُّ انفرادًا نازلًا بذِكر حبيب، وخولف فيه عن شيخه، وشيخ شيخه، وشيخ شيخ شيخه، والحكيم ليس من أهل الحديث المعتنين بروايته، الضابطين لدقائقه(٢)، والصحيح من حديث سعيد بن بشير -دون شك- عدمُ ذِكر حبيب.

ويُلاحظ أن الدارقطنيَّ لم يحكم بغرابة رواية الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، إذ هي معروفةٌ من رواية سعيد بن بشير وأبي وكيع -كما سلف-، ولذا اقتصر على غرابة روايته عن حبيب، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، وتفرُّد راويها بها.

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب الدارقطني في حكمه هذا بما سبق. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٠٦٤).

(٢) انظر: لسان الميزان (٣٨٦/٧).

بابٌ فيمن آثَرَ عَلَى نَفسِهِ وعِيالِه

٣٣٩- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو ذر؛ أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، ثنا علي بن حرب، ثنا الحسن بن موسى الأشيب، ثنا سعيد بن زيد، عن عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع، عن ابن عمر، أنه اشتَرَى سَمَكَةً طَرِيَّةً بدِرهَمٍ ونِصف، فأتاهُ سائل، فتَصَدَّقَ بِها عَلَيه، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**أيُّما امرِئٍ اشتَهَى شَهوَةً، فرَدَّ شَهوَتَه، وآثَرَ على نَفسِه، غَفَرَ اللهُ له**».

غريبٌ من حديث حبيب بن أبي ثابت، عن نافع، عن ابن عمر، تفرَّد به عمرو بن خالد؛ أبو خالد الواسطي، عنه[1]. / [١٦٣ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (١٤٢/٣١)، وابن الجوزي في الموضوعات (١٦١٥)، من طريق أبي الغنائم عبدالصمد بن المأمون،

وأبو طاهر السِّلَفي في المشيخة البغدادية (١٣٧٦) من طريق أبي طالب؛ محمد بن علي بن الفتح العشاري،

كلاهما (ابن المأمون، والعشاري) عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن عدي (١٢١٨٣) من طريق علي بن سلمة،

وأبو الشيخ في كتاب الثواب -كما ذكر العراقي في المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (ص٩٧٨)، ومن طريقه الديلمي في مسند الفردوس، كما في زهر الفردوس، لابن حجر (١٠٣١)- من طريق محمد بن حسان الأزرق،

كلاهما (علي بن سلمة، والأزرق) عن الحسن بن موسى الأشيب، به، مختصرًا لعلي بن سلمة، ومطوَّلًا للأزرق.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو ذر، الواسطي:

(١) أطراف الغرائب والأفراد (٣٢٦٧).

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١١٢).

٢- علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي:

«صدوق فاضل»[١].

٣- الحسن بن موسى، أبو علي، البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، الأشيب:

«ثقة»[٢].

٤- سعيد بن زيد:

صدوق له أوهام. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٦).

٥- عمرو بن خالد، أبو خالد، نزيل واسط:

متروك، ورماه وكيع بالكذب. سبقت ترجمته في الحديث (١٤٦).

٦- حبيب بن أبي ثابت:

ثقة فقيه جليل، وكان كثير الإرسال والتدليس. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٧- نافع:

ثقة ثبت فقيه مشهور. سبقت ترجمته في الحديث (٢٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عمرو بن خالد، قال العراقي بعد خرَّجه من عند أبي الشيخ الأصبهاني: «بإسنادٍ ضعيفٍ جدًّا»[٣].

وقد ذكر الحديثَ ابنُ حبان في ترجمة عمرو بن خالد من كتاب المجروحين، معصِّبًا وهاءَه به، ولم يورده بإسنادٍ -على خلاف عادته-[٤].

---

(١) تقريب التهذيب (٤٧٠١).

(٢) المصدر نفسه (١٢٨٨).

(٣) المغني عن حمل الأسفار في الأسفار (ص٩٧٨).

(٤) المجروحين (٢/٧٦)، ونقله عنه بلا إسنادٍ -أيضًا- الذهبي في ميزان الاعتدال (٣/٢٦٥)، وقال ابن السبكي في جمعه لأحاديث إحياء علوم الدين التي لم يجد لها إسنادًا -ضمن طبقات الشافعية

وكذلك ساقه ابن عدي في ترجمة عمرو ضمن أحاديثَ له عن حبيب بن أبي ثابت، ثم قال: «وهذه الأحاديث التي يرويها عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت، ليست هي بمحفوظة، ولا يرويها غيرُه، وهو المتَّهم فيها»[1].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن خالد الواسطي بالحديث عن حبيب بن أبي ثابت، عن نافع، عن ابن عمر.

وسبق أن ابن عدي قال في هذا الحديث وغيره من أحاديث عمرو بن خالد، عن حبيب بن أبي ثابت: «لا يرويها غيره».

الكبرى (٣٣٥/٦)-: «ذكره ابن حبان في الضعفاء في ترجمة عمرو بن خالد غيرَ موصول الإسناد».

تنبيه: سبق في دراسة الحديثين (١٤٦-١٤٧) أن ابن حبان أورد حديثًا من رواية سعيد بن زيد، عن عمرو بن خالد، بالإسناد نفسِه، فعصَّب جنايته بسعيد بن زيد، وما فعله هنا يخالف ذلك، إذ الحديثُ من رواية سعيد -أيضًا-، والأولى تعصيبها بعمرو في الحديثين معًا.

(١) الكامل (٥٦٩/٧).

بابٌ فيمن شُغْلُهُ لله

٣٤٠- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن القاسم، ثنا الحسن بن علي، أن محمد بن ثابت أخبرهم: سمعت ابن عون يقول: سمعت ابن سيرين يقول: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: «**أَهلُ شُغلِ اللهِ -عز وجل- في الدُّنيا هُم أَهلُ شُغلِ [اللهِ في الآخِرَة، وأَهلُ شُغلِ أَنفُسِهِم في الدُّنيا هُم أَهلُ شُغلِ]**[١] **أَنفُسِهِم في الآخِرَة**».

غريبٌ من حديث ابن [عون، عن ابن][٢] سيرين، عن أبي هريرة، لم نكتبه إلا عن شيخنا هذا بهذا الإسناد[٣].

○ التخريج:

أخرجه القاضي أبو يعلى ابن الفراء في المجلس الثاني من أماليه [٤٧ب][٤] عن عبدالله بن أحمد بن مالك البيّع،

والديلمي في مسند الفردوس -كما في زهر الفردوس، لابن حجر (٩٥٩)- من طريق علي بن أحمد الجزري،

كلاهما (البيّع، والجزري) عن محمد بن القاسم، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١- محمد بن القاسم:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١١).

(١) سقط من الأصل لانتقال النظر، وتمامه من الجامع الكبير، للسيوطي (٢٢٢/٣)، معزوًّا إلى الدارقطني في الأفراد، ومن مصادر الرواية.

(٢) سقط من الأصل لانتقال النظر، وتمامه من الأطراف.

(٣) أطراف الغرائب والأفراد (٥٤٣٣).

(٤) طُبع هذا المجلس ضمن ستة مجالس من أمالي أبي يعلى، واعتمد محققه على هذه النسخة، لكنه -لرأيٍ رآه- أسقط منها بضعة أحاديث هذا أحدها.

٢- الحسن بن علي بن محمد بن عمرو بن المغيرة:

مجهول. سبقت ترجمته في الحديث (١١).

٣- محمد بن ثابت:

مجهول. سبقت ترجمته في الحديث (١١).

٤- ابن عون:

ثقة ثبت فاضل. سبقت ترجمته في الحديث (٢٥٢).

٥- ابن سيرين:

ثقة ثبت عابد، كبير القدر. سبقت ترجمته في الحديث (٨٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لتسلسل الجهالة في إسناده، مع انتهائه إلى إسنادٍ جليلٍ صحيحٍ مشهور، وهو رواية ابن عون، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة، ثم مع النكارة في متنه، قال الشيخ الألباني: «ولوائح الوضع عليه ظاهرة»[1].

○ حكم الدارقطني:

استغرب الدارقطني الحديثَ من حديث عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

---

(١) سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥/٥٠٥).

بابٌ فيمن كان عَيْشُهُ كَفَافًا[١]، وكان غامِضًا[٢]

٣٤١– قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو محمد؛ عبدالله بن أحمد بن عتاب العبدي، ثنا (عباس)[٣] بن أبي طالب، ثنا عمرو بن محمد (بن)[٤] الحسن البصري، ثنا حسام بن مِصَكّ، عن ثابت، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**طُوبَى لِمَن أَسلَمَ، وكان عَيشُهُ كَفافًا**».

غريبٌ من حديث الحسام بن مِصَكّ، عن ثابت البُناني، عن أنس بن مالك، تفرَّد به عمرو بن محمد عنه[٥]. / [١٦٤أ]

○ التخريج:

أخرجه ابن الدبيثي في ذيل تاريخ بغداد (٤/٢٣٨) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه أبو عبدالله الرازي –ابن الحطاب– في مشيخته (٧٨) من طريق محمد بن غالب بن حرب، عن عمرو بن محمد البصري[٦]، به، بمثله.

○ رجال الإسناد:

١– عبدالله بن أحمد بن عتاب العبدي، أبو محمد:

---

(١) قال في النهاية (٤/١٩١): «الكفاف هو الذي لا يَفضُل عن الشيء، ويكون بقدر الحاجة إليه».

(٢) أخذ الهيثمي لفظ الغموض من الحديث الذي أورده من الخلعيات (٩٩٣) مرفوعًا: «إن أغبط الناس عندي من هو خفيف الحاذ، ذو حظ من صلاة، أحسن عبادة ربه، وأطاعه في السر، وكان غامضًا في الناس لا يشار إليه بالأصابع، وكان عيشه كفافًا، فصبر على ذلك...»، قال في النهاية (٣/٣٨٧) في قوله: «غامضًا»: «أي: مغمورًا غير مشهور».

(٣) وقع في الأصل: «علي»، والصواب المثبت من الرواية من طريق الدارقطني، وترجمة عمرو بن محمد في تاريخ بغداد (١٤/١١٢)، حيث ذكر العباسَ بن أبي طالب في الرواة عنه.

(٤) وقع في الأصل: «عن»، والصواب المثبت من تعليق الدارقطني أدناه –حيث الراوي عن حسامٍ فيه: عمرو بن محمد، لا الحسن البصري–، ومن الرواية من طريق الدارقطني.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٧٠٠)، وقال عقب آخره: «الحديث»، فأوهم أن له تتمة.

(٦) وقع فيه: «عمر بن محمد»، وهو خطأ –فتنظر ترجمته–، وزاد: «جار عفان».

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (١٦٥).

٢- عباس بن أبي طالب؛ جعفر بن عبدالله بن الزبرقان، أبو محمد، البغدادي، أصله من واسط:

ثقة. قال فيه أبو حاتم -على تشدُّده-: «صدوق»، وقال ابنه، وعبدالله بن إسحاق المدائني، ومسلمة بن القاسم: «ثقة»، وذكره ابن حبان في الثقات[1].

فتوثيقه أولى من اقتصار الحافظ ابن حجر على قوله فيه: «صدوق»[2].

٣- عمرو بن محمد بن الحسن:

واهٍ. سبقت ترجمته في الحديث (١٨٣).

٤- حسام بن مِصَكّ الأزدي، أبو سهل، البصري:

«ضعيف يكاد أن يُترك»[3].

٥- ثابت البُنَاني:

ثقة عابد. سبقت ترجمته في الحديث (٧).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عمرو بن محمد، وحسام بن مصك، وتفرُّدهما بهذا الحديث.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن محمد بالحديث عن الحسام بن مِصَكّ، عن ثابت البُناني، عن أنس بن مالك.

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٢/٢٨٨).

(٢) تقريب التهذيب (٣١٦٣).

(٣) المصدر نفسه (١١٩٣).

بابٌ: المُؤمِنُ يَألَفُ ويُؤلَف

٣٤٢- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا القاضي أبو العباس؛ أحمد بن عبدالله بن نصر بن بُجَير الذهلي، حدثني أبو الدرداء؛ هاشم بن محمد الأنصاري -مؤذن بيت المقدس-، ثنا عمرو بن بكر، عن ابن جُرَيج، عن عطاء، عن جابر، قال: قال رسول الله ﷺ: «**المؤمِنُ (إلفٌ مَألوف)**[١]**، ولا خيرَ فيمن لا يَألَف ولا يُؤلَف. وخيرُ الناس أنفعُهم للناس**».

غريبٌ من حديث ابن جُرَيج، عن عطاء، عن جابر، تفرَّد به عمرو بن بكر السَّكْسَكي عنه[٢]. / [١٦٤ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن حبان في المجروحين (٢/٧٩) عن محمد بن الحسن بن قتيبة،

وأبو عبدالرحمن السلمي في الفتوة (ص٩) من طريق عبدالله بن صالح المدائني،

والخلعي في الخلعيات (١٦٣) -ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٨/٤٠٤)- من طريق عبدالله بن أبان بن شداد،

ثلاثتهم (ابن قتيبة، والمدائني، وابن شداد) عن أبي الدرداء؛ هاشم بن محمد، به، بمثله، وفصل ابن حبان قوله: «خير الناس أنفعهم للناس»، فجعله حديثًا مستقلًّا.

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٨٧) -ومن طريقه ابن حجر في الأمالي الحلبية (ص٤٤)-، والكلاباذي في بحر الفوائد (٩٣٨)، والنقاش في فوائد العراقيين (٩٩)، والقضاعي في مسند الشهاب (١٢٩، ١٢٣٤)، والبيهقي في شعب الإيمان (٧٢٥٢)، من طريق علي بن بهرام، عن عبدالملك بن أبي كريمة، عن ابن جريج، به، بنحوه.

---

(١) وقع في الأصل: «يألف ويؤلف»، والأصوب المثبت من الأطراف، ومصادر رواية هاشم بن محمد -شيخ شيخ الدارقطني-. والمعنى يوضحه ما نقل في اللسان (٩/١٠): «أَلِفتُ الشيءَ، وأَلِفتُ فلانًا: إذا أَنِستُ به».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١٦٥٣).

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن عبدالله بن نصر بن بُجَير، أبو العباس، الذهلي، القاضي:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢٤).

٢- هاشم بن محمد بن يزيد بن يعلى الأنصاري، أبو الدرداء، المقدسي:

صدوق. قال ابن أبي حاتم: «محله الصدق»، وذكره ابن حبان في الثقات[(١)].

٣- عمرو بن بكر بن تميم السَّكْسَكي، الشامي:

«متروك»[(٢)].

٤- ابن جُرَيج:

ثقة فقيه فاضل، وكان يدلس ويرسل. سبقت ترجمته في الحديث (٤٩).

٥- عطاء:

ثقة فقيه فاضل، لكنه كثير الإرسال...، وقيل: إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. سبقت ترجمته في الحديث (٣٣).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لحال عمرو بن بكر السكسكي، وقد أنكره عليه ابن حبان، فأورده مع أحاديث أخرى له في ترجمته، وقال: «... في نسخةٍ كتبناها عنه بهذا الإسناد، أكثرها معمولة»[(٣)]. ولا تنفعه متابعة ابن أبي كريمة، لما سيأتي في دراستها.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عمرو بن بكر السَّكْسَكي بالحديث عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر.

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٦/٩)، الثقات (٢٤٤/٩)، تاريخ الإسلام (١٢٧١/٥).

(٢) تقريب التهذيب (٤٩٩٣).

(٣) المجروحين (٧٩/٢).

وقد جاءت لعمرو متابعةٌ من رواية علي بن بهرام، عن عبدالملك بن أبي كريمة، عن ابن جريج، به.

وعكس الطبراني حكم التفرد عن ابن جريج، فجعله لابن أبي كريمة، قال: «لم يرو هذا الحديث عن ابن جريج إلا عبدالملك بن أبي كريمة، تفرد به علي بن بهرام»(١).

وابن أبي كريمة «صدوق صالح»(٢)، والشأن في الراوي عنه: علي بن بهرام، فإنه قد روى عنه جماعة، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا(٣)، غير أني رأيته يتفرَّد بجملةِ أحاديثَ عن ابن أبي كريمة، أو يؤدي به إلى التفرُّد، وعددٌ منها بألفاظٍ غريبة(٤)، فيظهر أنه ليس بذاك الضابط، إن لم يكن واهيًا.

فهذه متابعةٌ منكرة، تفرَّد بها راوٍ مجهول.

وعليه، فلا يصحُّ أن يُتعقَّب بها الدارقطني في حكمه هذا. والله -تعالى- أعلم.

---

(١) المعجم الأوسط (٦/٥٨).

(٢) تقريب التهذيب (٤٢٠٦).

(٣) ترجمه الخطيب في تاريخ بغداد (١٣/٢٧١)، وذكر أنه إفريقي انتقل إليها، وله -أيضًا- ترجمة عند ابن يونس نقلها ابن ماكولا في الإكمال (٢/٣٩٥).

(٤) انظر: المعجم الأوسط (٥٧١٨، ٥٨١٨)، حلية الأولياء (٥/١٠٧، ٧/٩٩، ١٤٣).

بابٌ في عَيشِ السَّلَف / [١٦٥أ]

٣٤٣- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا محمد بن القاسم بن محمد، أخبرني الحسن بن علي بن محمد بن عمرو، أن محمد بن ثابت أخبرهم، قال: حدثني النعمانان[(١)]، عن نافع: سمعت ابن عمر يقول: «واللهِ ما شَمِلَ النبيَّ ﷺ [في بيتِه][(٢)] ولا خارجَ بيتِه[(٣)] ثلاثةُ أثواب، ولا شَمِلَ أبا بكر في بيتِه ولا خارجَ بيتِه ثلاثةُ أثواب، ولا شَمِلَ عمرَ في بيتِه ولا خارجَ بيتِه ثلاثةُ أثواب، غيرَ أنِّي كنتُ أرى كِسَاءَهُم إذا أَحرَمُوا، كان لِكُلِّ واحِدٍ مِنهُم مِئزَرٌ ومَشمَل[(٤)]، لَعَلَّها كلَّها بثَمَنِ دِرعِ أحَدِكُم. واللهِ لقَد رأيتُ رسولَ الله ﷺ يَرقَعُ ثَوبَه، ورأيتُ أبا بَكرٍ تخلَّل بالعَبَاء[(٥)]، ورأيتُ عُمرَ يَرقَعُ جُبَّتَه برِقاعٍ مِن أُدُم[(٦)] -وهو أميرُ المؤمِنين-. وإني أَعرِفُ في وَقتِي هذا مَن يُجِيز بِالمائة، ولو شِئتُ لقلتُ ألفًا».

غريبٌ من حديث نافع، عن ابن عمر، لم نكتبه إلا عن شيخنا هذا بهذا الإسناد[(٧)]. / [١٦٥ب]

○ التخريج:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (٤/٢٠٤) من طريق أبي الغنائم؛ عبدالصمد بن علي بن المأمون، عن الدارقطني، به، بمثله.

---

(١) بيَّنَهما ابن عساكر في روايته من طريق الدارقطني، وتمَّم الرواةَ الآخرين، من إسناد الدارقطني الماضي برقم (١٠٠).

(٢) سقط من الأصل والأطراف، وتمامه من الرواية من طريق الدارقطني، ومن السياق، حيث سيتكرر مثل هذه العبارة بعد قليل.

(٣) في الأطراف: «ولا خارجًا من بيته».

(٤) نوع من الثياب، انظر: اللسان (١١/٣٦٨).

(٥) قال في النهاية (٣/١٧٥): «هو ضرب من الأكسية، الواحدة عباءة وعباية»، وأورد في موضع آخر (٢/٧٣) حديث: أنه كان لأبي بكر -رضي الله عنه- كساء فدكي، فإذا ركب خلَّه عليه، قال: «أي: جمع بين طرفيه بخلالٍ من عودٍ أو حديد».

(٦) جمع أديم، قال في اللسان (١٢/٩): «الأديم: الجلد ما كان، وقيل: الأحمر، وقيل: هو المدبوغ»، وذكر فيه غير ذلك، ثم ذكر أنه يُجمع على: آدِمَة، وأُدُم.

(٧) أطراف الغرائب والأفراد (٣٤٦٥).

○ رجال الإسناد:

الإسناد إلى نافع مطابقٌ لإسناد الحديث الماضي برقم (١١)، وسبقت هناك ترجمة رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، للجهالة في ثلاث طبقات من إسناده، مع الفردية الشديدة فيه إلى طبقة شيخ الدارقطني.

○ حكم الدارقطني:

استغرب الدارقطني الحديث من حديث نافع، عن ابن عمر، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

كتاب البعث / [١٦٦ب]

بابُ ما جاءَ في الكَوثَرِ والحَوض

٣٤٤- قال الدارقطني في السابع: حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، ثنا جابر بن كُرْديّ، ثنا مُعَلَّى بن منصور، ثنا خالد بن موسى الكندي، عن منصور بن زاذان، عن قتادة، عن عبدالله بن بُرَيدة، [عن أبي سَبْرة][١]، عن عبدالله بن عَمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الحَوضُ[٢] عَرضُهُ مِثلُ طُولِه، أَبيَضُ مِن الفِضَّة، وأَحلَى مِن العَسَل، مَن شَرِب مِنهُ شَربَةً لم يَظْمَأْ آخِرَ ما عَلَيه[٣]**».

غريبٌ من حديث منصور بن زاذان الواسطي، عن قتادة، [عن عبدالله بن بُرَيدة، عن أبي سَبْرة][٤]، تفرَّد به خالد بن موسى الكندي عنه[٥]. / [١٦٨أ]

○ التخريج:

أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٦٦/٢)، وابن العديم في بغية الطلب في تاريخ حلب (٦٠٦/٢)، من طريق محمد بن عبدالله بن المبارك المخرمي، عن معلى بن منصور، به، مختصرًا، بذكر عرض الحوض فحسب، وذكر معه: «آنيته عدد النجوم».

○ رجال الإسناد:

١- علي بن عبدالله بن مبشر:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٥).

٢- جابر بن كُرْديّ:

صدوق. سبقت ترجمته في الحديث (٢٢٦).

٣- مُعَلَّى بن منصور الرازي، أبو يعلى، نزيل بغداد:

---

(١) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف، ومصدرَي رواية معلى بن منصور.

(٢) في الأطراف: «حوضي».

(٣) هو من تعبيرات التأبيد، واختُلف في تفسيره لفظًا، انظر: عقود الزبرجد، للسيوطي (٣٠٦/٢).

(٤) سقط من الأصل، وتمامه من الأطراف.

(٥) أطراف الغرائب والأفراد (٧٠٠)، وقال عقب آخره: «الحديث»، فأوهم أن له تتمة.

«ثقة سني فقيه، طُلب للقضاء فامتنع، أخطأ من زعم أن أحمد رماه بالكذب»[١].

٤- خالد بن موسى الكندي:

مجهول العين. لم أقف عليه في غير هذا الحديث.

٥- منصور بن زاذان الواسطي:

ثقة ثبت عابد. سبقت ترجمته في الحديث (١٣٦).

٦- قتادة:

ثقة ثبت. سبقت ترجمته في الحديث (١٨).

٧- عبدالله بن بُرَيدة:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢١٩).

٨- أبو سبرة: سالم بن سلمة الهذلي:

مجهول، قاله أبو حاتم الرازي، ولا ينفعه ذكر ابن حبان له في الثقات[٢]، لما عُلم من تساهله في مثل هذا، وقال الحاكم: «تابعيٌّ كبير، مبيَّنٌ ذِكرُه في المسانيد والتواريخ، غيرُ مطعونٍ فيه»[٣]، إلا أن هذا لا يكفي لرفع الجهالة عنه.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني منكر، لتفرد مجهولٍ به عن منصور بن زاذان مع كونه ثقةً ثبتًا معروفَ الحديث، روى عنه الحفاظ. وإنما يُعرف الحديث من رواية همام، عن قتادة[٤].

وفي سماع قتادة من ابن بريدة كلامٌ -على كل حال-[٥].

---

(١) تقريب التهذيب (٦٨٠٦).

(٢) لسان الميزان (٤/٨).

(٣) المستدرك (١/٧٦).

(٤) أخرجه البزار (٢٤٣٥)، والحاكم (١/٧٦)، وغيرهما.

(٥) انظر: جامع التحصيل (ص٢٥٥)، تهذيب التهذيب (٣/٤٣٠).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد خالد بن موسى الكندي بالحديث عن منصور بن زاذان، عن قتادة، عن عبدالله بن بُرَيدة، عن أبي سَبْرة، عن عبدالله بن عمرو.

٣٤٥- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري، ثنا عبدالله بن محمد بن سِنان، ثنا هُرَيم بن عثمان، ثنا يحيى بن محمد بن ذكوان -قريب حماد بن زيد-، ثنا أبي، عن منصور، عن أبي وائل، عن عبدالله، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لَأُنَازَعَنَّ رِجالًا عن الحَوض، فيُختَلَجُون**[١] **دُوني، فأقول: أَصحَابي. فيُقال: إنَّكَ لا تَدرِي ما أَحدَثُوا بَعدَك**».

غريبٌ من حديث منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، وهو غريبٌ من حديث محمد بن ذكوان، عن منصور، وغريبٌ من حديث ابنه يحيى عنه، ولم نكتبه إلا عن شيخنا بهذا الإسناد[٢]. / [١٦٨ب]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

١- أحمد بن محمد بن الحسن الدينوري:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٢٨).

٢- عبدالله بن محمد بن سِنان:

كذاب. سبقت ترجمته في الحديث (٦٥).

٣- هُرَيم بن عثمان بن عيسى بن هريم بن عتيق الطفاوي، أبو المهلب، البصري:

صدوق. قال فيه أبو حاتم الرازي -على تشدُّده-: «صدوق»، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»[٣].

٤- يحيى بن محمد بن ذكوان الأزدي الجهضمي مولاهم:

مجهول العين. لم أقف عليه في غير هذا الإسناد على وهائه -كما سيأتي في دراسته-،

(١) قال في النهاية (٢/٥٩): «أي يُجتذبون ويُقتطعون».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٤٠٢٥).

(٣) الجرح والتعديل (٩/١١٧)، الثقات (٩/٢٤٥)، تاريخ الإسلام (٥/٤٧٢).

وذكره المزي في الرواة عن أبيه[١]، ولعله أخذه من هذا الإسناد وأشباهه.

٥- محمد بن ذكوان الأزدي الجهضمي مولاهم، البصري، خال ولد حماد بن زيد:

«ضعيف»[٢].

٦- منصور بن المعتمر:

ثقة ثبت، وكان لا يدلس. سبقت ترجمته في الحديث (٣٢).

٧- أبو وائل:

ثقة. سبقت ترجمته في الحديث (٣٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني مكذوب، لحال عبدالله بن محمد بن سنان.

والحديث في الصحيحين من رواية الأعمش، ومغيرة، عن أبي وائل[٣]، ولم أجده من حديث منصور بغير هذا الإسناد المكذوب.

○ حكم الدارقطني:

استغرب الدارقطني الحديث من حديث منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، ومن حديث محمد بن ذكوان، عن منصور، ومن حديث يحيى بن محمد بن ذكوان عن أبيه، وذكر أنه لم يكتبه إلا عن شيخه بهذا الإسناد.

---

(١) تهذيب الكمال (١٨١/٢٥).

(٢) تقريب التهذيب (٥٨٧١).

(٣) صحيح البخاري (٦٥٧٥، ٦٥٧٦، ٧٠٤٩)، صحيح مسلم (٢٢٩٧).

كتاب صفة جهنم

-أعاذنا الله منها-[1] /   [١٧٠أ]

---

(١) ليس فيه شيء مما يدخل في حدود البحث.

كتاب صفة الجنة

باب

٣٤٦- قال الدارقطني في الخامس: حدثنا أبو محمد؛ يحيى بن محمد بن صاعد، ثنا محمد بن يعقوب بن عبدالوهاب بن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزُّبَير بن العوَّام -بالمدينة[(١)]-، ثنا عبدالله بن الحارث الجُمَحِي، عن صالح بن محمد بن زائدة الليثي، سمعت أنس بن مالك يقول: قال رسول الله ﷺ: «**مَوضِعُ سَوطٍ في الجنَّةِ خَيرٌ مِن الدُّنيا وما فِيها**».

غريبٌ من حديث أبي واقد الليثي؛ صالح بن محمد بن زائدة، عن أنس بن مالك، تفرَّد به عبدالله بن الحارث الجُمَحِي عنه[(٢)]. / [١٧٠ب]

○ التخريج:

أخرجه المخلص في الأول من المخلصيات (٢٢٤) عن يحيى بن محمد بن صاعد، به، بمثله.

وأخرجه البزار (٦٢٥٤) من طريق علي بن بحر،

ومحمد بن عباد[(٣)]،

وابن عدي في الكامل (٩٣٧٨)، وأبو نعيم الأصبهاني في صفة الجنة (٥٦)، من طريق أبي مصعب -هو الزهري-،

وابن عدي (٩٣٧٩) من طريق هشام بن عمار،

وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣٧٣/٢٣) من طريق محمد بن إسحاق،

خمستهم (علي بن بحر، وابن عباد، وأبو مصعب، وهشام، ومحمد بن إسحاق) عن عبدالله بن الحارث، به، بمثله.

---

(١) قال المزي في تهذيب الكمال (٤٤/٢٧): «سمع منه ابنُ صاعد بالمدينة سنة خمس وأربعين ومائتين».

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (٩٢٣).

(٣) يحتمل أنه هو شيخ ابن صاعد في إسناد الدارقطني، وإنما نُسِب إلى جده الأعلى.

○ رجال الإسناد:

١- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد:

ثقة ثبت حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٢).

٢- محمد بن يعقوب بن عبدالوهاب بن يحيى بن عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام الزبيري، أبو عمر، المدني:

«صدوق»[١].

٣- عبدالله بن الحارث بن محمد بن عمر بن محمد بن حاطب الجمحي الحاطبي، أبو الحارث، المدني، المكفوف:

«صدوق»[٢].

٤- صالح بن محمد بن زائدة الليثي، أبو واقد، المدني:

«ضعيف»[٣].

○ دراسة الأسانيد:

ظاهر إسناد الدارقطني الضعف، لحال أبي واقد الليثي، لكنه توبع، فرواه حميد، عن أنس، **وروايته عند البخاري في صحيحه** في حديثٍ أطولَ منه[٤].

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد عبدالله بن الحارث الجُمَحِي بالحديث عن أبي واقد الليثي؛ صالح بن محمد بن زائدة، عن أنس بن مالك.

---

(١) تقريب التهذيب (٦٤١١).

(٢) المصدر نفسه (٣٢٦٤).

(٣) المصدر نفسه (٢٨٨٥).

(٤) صحيح البخاري (٢٧٩٦).

باب

٣٤٧- قال الدارقطني في الثامن: حدثنا علي بن الحسن بن أحمد، ثنا عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم، ثنا سعيد بن بَزِيع، ثنا ابن إسحاق عن [الزهري، عن](١) أنس، وأبي هريرة، قالا: قال رسول الله ﷺ: «**أَوَّلُ زُمرَةٍ تَدخُلُ الجَنَّةَ مِن أُمَّتي وُجوهُهُم كَالقَمَرِ لَيلَةَ البَدر، والذين على إثرِهِم كَأَضْوَأِ كَوكَبٍ دُرِّيٍّ في السَّمَاء**». قال: وساق الحديث.

وهذا -أيضًا- تفرَّد به هذا الشيخ، بهذا الإسناد(٢). / [١٧١أ]

○ التخريج:

لم أجد من أخرجه بهذا الإسناد.

○ رجال الإسناد:

الإسناد إلى الزهري مطابقٌ لإسناد الحديث الماضي برقم (١٠١)، وسبقت هناك تراجم رجاله.

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيف جدًّا، لضعف شيخه، وشيخ شيخه، مع تفرُّدهما بهذا الإسناد تفرُّدًا نازلًا.

وأصل الحديث محفوظ في الصحيحين من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه-(٣).

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد «هذا الشيخ» بهذا الإسناد، ويقصد بالشيخ: عبدالرحمن بن عبدالله بن مسلم، فإنه هو الذي حكم الدارقطني بتفرده بأحاديث أخرجها بالإسناد نفسِه،

---

(١) بيَّض الناسخ مقدار كلمتين، وتمامه من الأطراف، والأسانيد المطابقة الماضية بالأرقام (١٠١-١٠٣، ١٤٥).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١١٣٨)، وعطفه على أحاديثَ بهذا الإسناد تنتهي إلى أنس وجابر -رضي الله عنهما-، وتبيَّن هنا أن هذا الحديث إنما ينتهي إلى أنس وأبي هريرة -رضي الله عنهما-.

(٣) صحيح البخاري (٣٢٤٦، ٣٢٥٤، ٣٣٢٧)، صحيح مسلم (٢٨٣٤).

وقد مضت في هذا الكتاب (١٠١-١٠٤، ١٤٥).

بابٌ في سادَةِ أَهلِ الجنَّة

٣٤٨- قال الدارقطني في التاسع: حدثنا محمد بن مخلد بن حفص، ثنا عَنْبَس بن إسماعيل القزَّاز، ثنا مُجاشِع بن عمرو، ثنا الليث بن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «**الأنبِياءُ سَادَةُ أَهلِ الجنَّة، والعُلَماءُ قُوَّادُ أَهلِ الجنَّة، وحَمَلَةُ القُرآنِ عُرَفاءُ[1] أَهلِ الجنَّة**».

غريبٌ من حديث الزهري، عن أنس بن مالك، وهو غريبٌ من حديث الليث بن سعد، عن الزهري، تفرَّد به مُجاشِع بن عمرو عنه، ولم يروه عنه غير عَنْبَس بن إسماعيل[2]. / [١٧١ب]

○ التخريج:

رواه مجاشع بن عمرو، واختُلف عنه على وجهين:

الوجه الأول: مجاشع بن عمرو، عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن أنس:

أخرجه ابن الجوزي في الموضوعات (٤٩٣، ١٨١٤) من طريق أبي طالب العشاري، عن الدارقطني، به، بمثله.

وأخرجه ابن سمعون في أماليه (٦٩)،

وأبو القاسم ابن الصيدلاني في زياداته على الزيادات على كتاب المزني لأبي بكر النيسابوري (ص٥٤٤)،

كلاهما (ابن سمعون، وابن الصيدلاني) عن محمد بن مخلد، به، اختصره ابن الصيدلاني، وجعل ابن سمعون الشهداء مكان العلماء.

وأخرجه ابن حبان في المجروحين (١٨/٣) عن أحمد بن محمد بن الأزهر، عن عنبس بن إسماعيل، به، وجعل الشهداء مكان العلماء.

الوجه الثاني: مجاشع بن عمرو، عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة:

---

(١) انظر الحديث الماضي برقم (٢٣٠).

(٢) أطراف الغرائب والأفراد (١١٣١).

أخرجه أبو الشيخ في طبقات المحدثين بأصبهان (٧٤١) -وعنه أبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٩٧/٢)-، وابن النجار -كما في اللآلئ المصنوعة (٢٢٣/١)-، من طريق مسلم بن سعيد الأشعري، عن مجاشع، به، بتقديم وتأخير، وجعل الشهداء مكان العلماء.

○ **رجال الإسناد:**

١- محمد بن مخلد بن حفص:

ثقة حافظ. سبقت ترجمته في الحديث (٤٥).

٢- عَنْبَس بن إسماعيل القزَّاز:

مستور. روى عنه ابنه محمد، وابن مخلد -مع حفظه-، ولم أجد فيه جرحًا ولا تعديلًا، غير أن الخطيب ساق له حديثًا أخطأ فيه على شعيب بن حرب[١].

٣- مجاشع بن عمرو:

متروك، متَّهم بالكذب. قال ابن معين: «قد رأيته، أحد الكذابين»، وقال البخاري: «منكر مجهول»، وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، ضعيف، ليس بشيء»، وقال العقيلي: «حديثه منكر»، وقال ابن حبان: «كان ممن يضع الحديث على الثقات، ويروي الموضوعات عن أقوام ثقات...»، وقال الأزدي: «كذاب دامر، لا تحل الرواية عنه»، وذكره ابن عدي في الضعفاء، وأورد له مناكير، وقال أبو أحمد الحاكم: «منكر الحديث»، وعدَّه الدارقطني في المتروكين[٢].

٤- الليث بن سعد بن عبدالرحمن الفهمي، أبو الحارث، المصري:

«ثقة ثبت، فقيه إمام مشهور»[٣].

٥- الزهري:

متفق على جلالته وإتقانه. سبقت ترجمته في الحديث (٨).

---

(١) تاريخ بغداد (٢٦٨/١٤)، تاريخ الإسلام (١٢١/٦).

(٢) الجرح والتعديل (٣٩٠/٨)، المجروحين (١٨/٣)، الضعفاء والمتروكون، للدارقطني (٥٣٣، ٦٢٩)، الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي (٢٨٤٧)، لسان الميزان (٦٤٦١).

(٣) تقريب التهذيب (٥٦٨٤).

○ دراسة الأسانيد:

إسناد الدارقطني ضعيفٌ جدًّا شبهُ موضوع، لحال مجاشع بن عمرو، وقد حمَّله ابنُ حبان عهدتَه، فأخرجه في ترجمته بعد أن اتَّهمه بالوضع ورواية الموضوعات -كما سبق-.

وتبيَّن في التخريج أن مجاشعًا -على وهائه- تلوَّن فيه، فرواه مرةً كما في إسناد الدارقطني، ومرةً عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ويزيد روايةَ مجاشعٍ وهاءً أنه جعله بهذين الإسنادين الصحيحين الجليلين، ولم يروه بهما معه أحد.

○ حكم الدارقطني:

حَكَم الدارقطني بتفرُّد مُجاشِع بن عمرو بالحديث عن الليث بن سعد، عن الزهري، عن أنس بن مالك، وتفرُّد عَنْبَس بن إسماعيل عن مجاشع.

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الواحد الأحَد، الفرد الصمَد، والصلاة والسلام على خاتم النبيين محمَّد، وعلى آله وصحبه أهل العُلا والسؤدَد. أما بعد:

فإن دراسةَ آثارِ الأئمةِ الحفَّاظ، ومعايشتَها بحثًا ونظرًا، والعملَ على تحقيقِها وضبطِها، وفهمِها وتفهُّمِها، مِن أنفع ما يبذلُ فيه طالبُ العلم جهدَه، ويستفرغُ فيه طاقتَه، ويعمرُ به وقتَه، إذْ بذلك تُصقَلُ معارِفُه، وتَنمو مهاراتُه العلميةُ والنقدية، فضلًا عمَّا تقدِّمه تلك الآثارُ للفنِّ وأهلِه من الإضافاتِ العلميةِ القيّمة.

وقد كان الإمامُ أبو الحسن؛ علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) -رحمه الله- من أولئك الحفَّاظ الكبار، الذين أثْرَوا المكتبةَ الحديثيةَ بالمصنَّفاتِ النفيسةِ في مختلفِ فنونِ هذا العلم الشريف؛ متونًا ورجالًا وعللًا، وكان كتابُه «الأفراد» من أبرز تلك المصنَّفات وأوسعِها وأنفعِها.

ولأجل ذلك كله، عادتْ عليَّ دراستي لقرابة خمسين وثلاثمائةِ إسنادٍ من أسانيد «الأفراد» -فضلًا عن دراسة الكتاب ومؤلِّفه، ودراسة ترتيبه ومرتِّبه-، بكثيرٍ من الفائدة -بحمد الله-، وأبرزتْ جملةً من القضايا العلمية المهمة.

وسأعرض في عُجالةِ الختمِ هذه أهمَّ ما توصَّلْتُ إليه في هذه الدراسة من نتائج، وما أقترحه على إثرها من توصيات، جعل الله ذلك ختام مسك، وختم لنا بخير.

أولًا: أبرز نتائج الدراسة:

١- اعتنى العلماءُ بتصنيف الكتب المخصَّصة لترتيبِ مؤلَّفاتٍ متقدِّمةٍ، أو اختصارِها، أو الانتقاءِ منها، وهذه المصنَّفاتُ تفيد فائدةً كبرى في حفظ أصولها التي قد يُقدَّر فقدانُها لعواملَ عارضةٍ متنوعة[1]، سواءً كان ذلك الحفظ تامًّا، أو محدودًا.

(١) قد يَعُدُّ البعضُ ذلك الترتيبَ والاختصارَ والانتقاءَ عاملًا من تلك العوامل، حيث يتَّكئ الناسُ على وجود التصنيف الفرعي، فيتراخَون عن حفظ التصنيف الأصلي، وهذا وإن كان له حظٌّ من النظر، إلا أن واقعَ بقاء كتبٍ كثيرةٍ مع وجود تراتيبها وتلاخيصها يُشكل عليه.

وليست هذه الرسالةُ بأول نماذج ذلك، ولن تكون آخرَها -بإذن الله-، فقد حَفِظ ترتيبُ الحافظ الهيثمي -رحمه الله- قدرًا مباركًا من كتاب «الأفراد» للدارقطني، لم يُعثَر عليه من الكتاب الأصلي بعد، وهو ما عادَلَ ستةَ أجزاءٍ حديثية، وزاد عن كامل القدر الموجود سابقًا من الكتاب، الذي هو خمسة أجزاء.

٢- لم يرتِّب الهيثمي في كتابه «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني» إلا الأجزاءَ العشرةَ الأولى من كتاب «الأفراد» للدارقطني، على خلاف ما قد يُوهمه عنوانُه من شموله الكتابَ كاملًا، وعلى خلاف ما فعل في الكتبِ الأخرى المرتَّبةِ فيه، حيث رتَّبها بكمالها. وقد سلك في ترتيبه طريقةَ الترتيب الموضوعي على الكتب والأبواب.

٣- يتميَّز ترتيب الهيثمي بنقل أسانيدِ كتاب «الأفراد» كاملةً، ومتونِه بطولها -في الأعم الأغلب-، وتعليقاتِ الدارقطني على الأسانيد بتمامها، وهو ينفرد بهذه الميزات عن كتاب «أطراف الغرائب والأفراد»، الذي رتَّب فيه ابنُ طاهر المقدسيُّ أفرادَ الدارقطني على مسانيد الصحابة، بل ينفرد ترتيبُ الهيثمي ببعض الأحاديث والآثار التي فاتت ابنَ طاهر، أو لم تكن على شرطه، كما يصحِّح جملةً من الأغلاط، ويسدُّ بعض الأسقاط، التي ربما وقعت لابن طاهر في ترتيبه، أو وقعت لنُسَّاخ كتابه.

٤- الحديث الفرد هو الحديث الذي لم يُروَ إلا من جهةٍ إسناديةٍ واحدة، ولا تنحصر أقسامه في الفرد المطلق، والفرد النسبي، بل يمكن تقسيمه طيًّا ونشرًا باعتباراتٍ متعددة، وله ارتباطٌ وثيق بجملةٍ من أنواع علومَ الحديث، أبرزها: الغريب (وهو مرادف له على المشهور)، والشاذ (وهو مرادفٌ له عند بعض العلماء سواءً بإطلاق، أو بقيد الثقة والمخالفة)، والمنكر (ويجتمعان في وصف الفردية، وقيل بترادفهما، أو بتقييد المنكر بدواعي الرد)، والاعتبار (وهو البحث عن متابعةٍ لمن يُظَن تفرُّده)، والمتابعات (وهي ما ينقض التفرد النسبي إذا كانت معتبرة)، والشواهد (وهي ما ينقض التفرد المطلق إذا كانت معتبرة)، وزيادات الثقات (وهي نوع مخصوصٌ من الأفراد يتفرَّد فيه الثقة بما لم يذكره غيره من الرواة عن شيخٍ لهم).

٥- للمحدِّثين منهجٌ دقيقٌ في التعامل مع تفرُّدات الرواة، حيث ردُّوا تفرُّد الضعفاء، وقَبِلوا تفرُّد الثقات المتقنين الحفَّاظ، ونظروا فيما بين ذلك إلى قرائنَ للقبول (كالضبط والإتقان، والاختصاص بالشيخ، وعلو الطبقة، وموافقة الجماعة قبل الانفراد عنهم)، وقرائنَ للرد (وهي بعكس قرائن القبول، إضافةً إلى قرائن: سلوك الجادة، وشدة غرابة المتن، والمخالفة، وغيرها)، كل هذا مع بقاء التفرُّدِ -في الأصل- موضعًا للنظر، ومظنةً للخطأ.

٦- الاسمُ التامُّ لكتاب الدارقطني الذي رتَّبه الهيثمي: «الأفراد والغرائب»، وأما اسمُ الشهرةِ اللقبيّ، الذي غَلَب إطلاقُه، واستعمله الهيثميُّ وغيره، فهو: «الأفراد». وموضوعه الأحاديث التي يقع فيها التفرُّد والغرابة، ولا يصحُّ ما ذهب إليه بعضُ العلماء من كونه خاصًّا بالأفراد النسبية.

٧- بلغت الأحاديثُ المنكرة والواهية والباطلة والمكذوبة قرابةَ ثلث الأحاديث (١١٣ حديثًا، منها ١٨ حديثًا مكذوبًا) في هذه الرسالة وهذا يدلُّ على الارتباط القوي بين التفرُّد، وبين الخطأ والكذب.

٨- لم يقتصر الدارقطنيُّ في «الأفراد» على الأحاديث المرفوعة، بل أخرج بعض الآثار والمقاطيع -على قلَّة-، وما أهمله ابنُ طاهر المقدسيُّ في «أطرافه» منها فلكونها خارجةً عن أصل موضوع كتابه غالبًا، وهو ترتيب المرفوعات على مسانيد رواتها.

٩- يُكثِر الدارقطنيُّ في «الأفراد» من النصِّ على اختلاف الرواة عن شيوخهم، أو الإشارةِ إلى وقوع ذلك الاختلاف، كما يرجِّح في جملةٍ من تلك المواضع تصريحًا أو تلميحًا، فالكتاب موردٌ من موارد الأحاديث المعلَّلة، وإن كان في الأصل للأفراد والغرائب.

١٠- من الملاحَظ أن الدارقطنيَّ يبتدئُ كلَّ جزءٍ من أجزاء «الأفراد» بأحاديثَ لكبار شيوخه، فيفتتح -غالبًا- بحديثين لأبي القاسم البغوي، ثم يثني بابن صاعد، وأبي بكر بن أبي داود، أو بأحدهما.

١١- وقعت أحكام الدارقطني بالتفرُّد على نوعَين رئيسَين:

أ. الأحكام الجازمة بالتفرُّد ونفي المتابعة، وهي الأكثر في هذه الرسالة، وجاء غالبُها (بنسبة ٨١٪) دون أن يوجد ما يورَدُ عليه، فضلًا عما ينقضه. وأما المقدار الباقي فهو على أربعة أضرب، وهي: ما لا يصحُّ إسنادُه إلى المحكومِ بتفرُّده -والظاهر أن الدارقطني

يطلق التفرُّد في هذا الضرب بحسب الصورة الظاهرة للإسناد، بغضّ النظر عن صحَّته إلى المتفرِّد-، وما تصحُّ متابعتُه الناقضةُ للتفرُّد -ووقع ذلك بنسبة ٤٪ فقط من أحاديث هذه الرسالة-، وما تصحُّ متابعتُه الناقصةُ التي لا تنقض التفرُّدَ عن الشيخ الذي يُستغرَب الحديثُ عنه، وما تَرِدُ متابعتُه بإسنادٍ ضعيفٍ لا ينتَقِضُ التفرُّد به.

ب. أحكام نفي الوقوف على المتابعة، سواء بنفي العلم بها، أو بنفي كتابة الحديث إلا عن شيخ الدارقطني فيه. وفي هذا النوع مجالٌ رحبٌ للاعتذار عن الدارقطني في إطلاقاته.

١٢- قلةُ الأحاديث التي صحَّ تعقُّب الدارقطني في حكمِه بتفرُّد رواتها، وكثرةُ الأحاديث التي وافَقَ الدارقطني غيره من الأئمة على ذلك فيها، دليلان على سعةِ اطلاع الدارقطني على الأسانيد والروايات، ورسوخِه في باب التفرُّد، وأنه -كما قال ابن طاهر المقدسي- إنما تكلَّم فيه عن وثيقةٍ واحتياط.

١٣- كتاب «الأفراد» من الموارد الثرَّة في باب تعيين الرواة المهملين في الأسانيد.

١٤- لا تصحُّ نسبة كتاب «زوائد ابن ماجه على الكتب الخمسة» إلى الهيثمي، لعدة أدلةٍ وقرائن. وجميع كتب الهيثمي مطبوعة -بحمد الله-، إلا «زوائد المعجم الكبير للطبراني»، حيث وُجدت منه قطعة جيدة، وكذلك كتاب «جمع أحاديث الغيلانيات والخلعيات وفوائد تمام وأفراد الدارقطني»، وهو محل هذه الدراسة.

١٥- لا يصحُّ عدُّ هذا الكتاب ضمن كتب الزوائد -كما فعل بعض العلماء-، وإنما هو كتاب ترتيب، وكذلك لا يصحُّ أن الهيثميَّ رتَّب الغيلانيات، والخلعيات، وفوائد تمام، وأفراد الدارقطني، كلًّا على حدة، وإنما أدمج بينها، ورتَّبها في كتابٍ واحد.

١٦- من أسباب وقوع التفرُّد: كون الإسناد نازلًا، بأن يرويَه الراوي عمَّن أدركه تلامذتُه، فلا يُقبِل التلامذةُ على روايته عنه، بل يروونه عن شيخِه مباشرةً، فيقع التفرُّد عن ذلك الراوي.

١٧- من أسباب وقوع التفرُّد: ضعف الراوي، بأن يكون واهيًا، أو متَّهمًا، فيعزف الناس عن رواية الحديث عنه أو من طريقه، ويُقبلون على روايته عن غيره، فيقع التفرُّد في روايته.

ثانيًا: توصيات الدراسة:

١- استفراغ الوُسع وبذل المزيد من الجهود في سبيل البحث عن المصنَّفاتِ الحديثيةِ التي تُعَدُّ في حكم المفقود من التراث الإسلامي، خصوصًا كتاب «الأفراد» للدارقطني.

٢- الاستفادة من كتب الاختصار، والترتيب، والزوائد، والأطراف، ونحوها، في استدراكِ شيءٍ من النقص الحاصل فيما وَصَلَنا من بعض الكتب الحديثية، وجمعِ ما لم يَصِلنا بأصله. ومن ذلك: استدراك النقص الحاصل في نُسَخ «المعجم الكبير» للطبراني، من خلال القطعة الموجودة من «زوائده» للهيثمي[(١)].

٣- التأنّي في محاولة نقض أحكام الأئمة الكبار بتفرُّد الرواة، خصوصًا واسعي الاطلاع الذين دخلوا هذا الباب -مع صعوبته- بمعرفةٍ وفهم، وملاحظةُ أنواعِ أحكامهم بالتفرد، ودرجاتِ أسانيدها وأسانيدِ ما يَرِد عليها، وألفاظِهم المستعملةِ فيها.

٤- التدقيق في معرفة منهج المحدِّثين في الحكم على الأفراد، وملاحظة وقوعِ المراتب المختلفةِ عليها صحةً وحُسنًا وضعفًا، وذلك ما يستدعي عدمَ اعتبار الحكم بالتفرُّد إعلالًا بحد ذاته -كما يذهب إليه بعض المعاصرين-. وفي صنيع الدارقطني أوضحُ البيان لذلك، فإن تخريجَه للحديث في «الأفراد» إنما هو حكمٌ بفرديَّته فحسب، وقد يحكم بصحَّته مع ذلك، كما قد يحكم بضعفه وإعلاله، أو يشير إليهما.

٥- دراسة التكامل النقدي الحديثي بين بابَي الأفراد والعلل، وبالأخص عند الحافظ الدارقطني، من خلال دراسة الأحاديث المشتركة بين كتابَيه في البابَين المذكورَين، وما يقع فيها بينهما من التطابُق حينًا، وحينًا من التفاوتِ إجمالًا وتفصيلًا، وتصريحًا وتلويحًا، ومن غير ذلك، مع ملاحظةِ كون «الأفراد» تأليفًا مُبتَدأً من الدارقطني، و«العلل» أجوبةً عن مسائلَ رُفعت إليه.

٦- دراسة الأحاديث المعلَّة باختلاف الرواة في كتاب «الأفراد» للدارقطني، من خلال كتاب «أطراف الغرائب والأفراد» لابن طاهر المقدسي، حيث إن الأحاديث في الأجزاء الموجودة، والأجزاء التي رتَّبها الهيثمي، قد كَمُلت دراستُها -بحمد الله- في هذه

(١) طُبع من ذلك الصحابة الذين تبدأ أسماؤهم بحرف النون، وبقي نقص مسانيد العبادلة منهم.

الرسالة ورسالةٍ علميةٍ أخرى -ما عدا الجزء الثالث والثمانين-. ويمكن تخصيصُ الأحاديث التي أعلَّها الدارقطني في «الأفراد» وليست في «العلل» بالدراسة.

٧- جمع الرواة المهمَلين الذين عيَّنهم الدارقطنيُّ وبيَّنهم في تعليقاته على أحاديث «الأفراد»، ودراسة أقواله في ذلك.

٨- تخصيص أسباب وقوع التفرُّد بالاستقصاء والاستنباط والدراسة.

والحمد لله أولًا وآخرًا، وظاهرًا وباطنًا، والشكر الأكملُ الأتمُّ له على ما وفَّق وأعان، وسدَّد وأرشد.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس أطراف الأحاديث والآثار

فهرس الأحاديث على المسانيد

المسند	رقم الحديث

المسانيد

فهرس الأحاديث على أجزاء «الأفراد»

الجزء	أرقام الأحاديث	عدد الأحاديث
الأول	٢، ٤، ٥، ٢١، ٢٥، ٢٦، ٣٠، ٣٣، ٥٠، ٧٢، ٩٤، ٩٧، ١٠٤، ١٢٠، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٠، ١٤٩، ١٥٤، ١٦١، ١٦٣، ١٦٥، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٤٧، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٧٨، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٧، ٣٠٨، ٣١٢، ٣٢٠، ٣٢٣	٤١
الخامس	١١، ١٣، ٣٤، ٤٢، ٤٧، ٤٨، ٥٨، ٦٠، ٦٤، ٦٥، ٨٣، ١٠٠، ١٠٩، ١١٣، ١٣٦، ١٣٨، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٨١، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٢، ١٩٨، ٢٠٢، ٢١١، ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٤٤، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٠٦، ٣١٥، ٣٢٤، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦	٥٠
السابع	٣، ١٥، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٤٥، ٤٩، ٥٣، ٦١، ٦٢، ٧٠، ٧٣، ٧٤، ٧٦، ٧٧، ٩٣، ١١٢، ١٥٣، ١٥٥، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٨، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢١٠، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٦، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٤، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٨، ٣٢٢، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٤٤	٦٠
الثامن	٦، ٧، ٨، ١٠، ٢٠، ٢٩، ٣١، ٣٢، ٤٦، ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٣، ٧١، ٧٨، ٨٠، ٩٥، ٩٦، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٥، ١٠٦،	٧٣

	١٠٨، ١١٠، ١١١، ١١٦، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٠، ١٣٧، ١٤٥، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٨، ١٨٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٧، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٠، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٥، ٢٥٨، ٢٦١، ٢٧٢، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٩، ٣٢١، ٣٢٩، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٧	
التاسع	٩، ١٩، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٣، ٨١، ٨٤، ٨٥، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٨، ٩٩، ١١٧، ١٣١، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٣، ١٥٨، ١٦٠، ١٦٦، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٧، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٦، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٩، ٢٢٤، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٤٣، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٦٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٣، ٣٠٠، ٣١٠، ٣١٦، ٣٣٠، ٣٣٣، ٣٤٢، ٣٤٨	٥٦
العاشر	١٢، ١٤، ١٦، ٢٧، ٢٨، ٥٤، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٥، ٧٩، ٨٢، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ١٠٧، ١١٤، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢، ١٥٠، ١٥١، ١٥٦، ١٥٩، ١٧١، ١٧٩، ١٨٠، ١٩١، ٢٠٧، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢١، ٢٢٣، ٢٢٨، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٩، ٢٤٢، ٢٥٠، ٢٥٧، ٢٦٧، ٢٦٩، ٢٨٢، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٤، ٣٠٩، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٧، ٣١٨، ٣٢٥، ٣٢٨، ٣٣٢، ٣٣٧	٦٢
غير محدد	١، ٨٩، ١٥٢، ١٦٤	

فهرس الرواة المترجم لهم

الراوي	الحديث/الترجمة
أحمد بن عبدالله بن محمد، أبو بكر، البغدادي، النحاس، المعروف بوكيل أبي صخرة	١/٤٦
أحمد بن عبدالله بن مسلم، أبو الحسن، الحراني، مولى قريش	٣/٢١٨
أحمد بن عبدالله بن ميسرة، أبو ميسرة، النهاوندي، ثم الحراني	٢/١١٥
أحمد بن عبدالله بن نصر بن بجير بن عبدالله بن صالح بن أسامة، أبو العباس، الذهلي، القاضي	١/٢٢٤
أحمد بن عبدالوهاب بن نجدة الحوطي، أبو عبدالله	٢/١٥٥
أحمد بن عبدة بن موسى الضبي، أبو عبدالله، البصري	٢/٣٢٣
أحمد بن عبيد بن إسحاق بن مبارك، أبو بكر، الكوفي	٢/٣٢٤
أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، أبو عبدالله، الكوفي	٤/٧٢
أحمد بن علي بن العلاء بن موسى، أبو عبدالله، الجوزجاني	١/١٣٢
أحمد بن عمر الحميري، أبو جعفر، البغدادي، المخرمي، يعرف بحمدان	٨/٢٣٦
أحمد بن عمرو بن عثمان، أبو عبيدالله، الواسطي، المعدل	١/٣١
أحمد بن عيسى بن السكين بن عيسى بن فيروز الشيباني، أبو العباس، البلدي	١/٣٩
أحمد بن عيسى بن علي بن موسى، أبو بكر، الخواص	١/٧
أحمد بن الفرات بن خالد الضبي، أبو مسعود، الرازي، نزيل أصبهان	٢/١٧٩
أحمد بن القاسم بن نصر بن زياد، أبو بكر، البغدادي، نيسابوري الأصل، يعرف بأخي أبي الليث الفرائضي	١/٢٠١
أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي الرجال، أبو عبدالله، الصلحي	١/١١٩
أحمد بن محمد بن أحمد بن سهل، أبو بكر، البغدادي ثم المكي، المعروف ببكير ابن الحداد -أو: بكير الحداد-	١/١١٧
أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، أبو بكر، البغدادي، المقرئ، المعروف بالحمزي	١/١٧٥
أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن أبان، أبو بكر، البغدادي، البزاز، يعرف بابن السوطي	١/٢٧٥
أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو الطيب، المنادي	١/١١٦
أحمد بن محمد بن الجراح بن ميمون، أبو عبدالله، البغدادي، الضراب	١/٢٥٩

الراوي	الحديث/الترجمة

الراوي	الحديث/الترجمة

فهرس الأماكن والبلدان

ثبت المصادر والمراجع[1]

أولًا: المخطوطات:

* أحاديث ابن خزيمة، لزاهر بن طاهر الشحامي = أحاديث ابن ضريس ويوسف بن عاصم الرازي وغيرهما.

١- أحاديث ابن ضريس ويوسف بن عاصم الرازي وغيرهما. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١١).

٢- الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي. الجزء ٧٣: المكتبة الظاهرية، رقم (٩٣٣٥).

٣- أحاديث منتخبة من الأربعين، لأبي بكر الذكواني. المكتبة الظاهرية، رقم (١١٤٨).

* أحاديث يوسف بن عاصم الرازي وغيره، لزاهر بن طاهر الشحامي = أحاديث ابن ضريس ويوسف بن عاصم الرازي وغيرهما.

٤- أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني. مكتبة عارف حكمت، رقم (٣ تاريخ).

٥- الأربعين المختارة، لابن مسدي. دار الكتب المصرية، رقم (١١ حديث م).

٦- الأربعين حديثًا عن سبعة أشياخ، لابن صرما. المكتبة الظاهرية، رقم (٩٥٤).

٧- الإشراف على معرفة الأطراف، لابن عساكر. المجلد الأول: دار الكتب المصرية، رقم (٣٣ حديث).

٨- أطراف الصحيحين، لخلف الواسطي. دار الكتب المصرية، رقم (٣١ حديث).

* الأقران، لأبي الشيخ الأصبهاني = ذكر الأقران.

٩- أمالي ابن بشران. سبعة مجالس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٧٥).

١٠- أمالي ابن عبدكويه. ثلاثة مجالس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٩).

١١- أمالي ابن عساكر. المجلس التاسع عشر: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٩).

١٢- أمالي أبي الحسن القزويني. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٢٢).

---

(١) لم أعتبر في هذا الثبت ما يقع في تسمية الأجزاء الحديثية من ألفاظ متنوعة، نحو: «الجزء فيه من حديث»، «جزء من حديث»، «مجلس من أمالي»، «الخامس من فوائد»، ونحو ذلك، بل ابتدأت الفهرسة باسم الجزء الأصلي مباشرة، مثل: «حديث»، «أمالي»، «فوائد». وإن ذُكر في العنوان رقم الجزء ذكرته بعد الاسم غالبًا، ويستثنى من ذلك ما كان الجزء مضافًا في العنوان إلى صاحبه، مثل: «جزء بيبي»، «جزء هلال الحفار».

١٣- أمالي أبي بكر الذكواني. اثنا عشر مجلسًا: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٦٣).

١٤- أمالي أبي بكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول الأنباري الكاتب. ستة مجالس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٣٨).

١٥- أمالي أبي سعيد النقاش. ثلاثة مجالس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٢٠).

١٦- أمالي أبي محمد الجوهري. أربعة مجالس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١١٧).

١٧- أمالي أبي مسلم الكاتب. مجلس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٤).

١٨- أمالي أبي يعلى ابن الفراء. المجلس الثاني: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٢٦).

١٩- أمالي النجَّاد. مجلس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٦).

٢٠- التاريخ الكبير، للبخاري. مكتبة أحمد الثالث، رقم (٢٩٦٩). مكتبة تشستربتي، رقم (٣٤٣٣).

٢١- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل. دار الكتب المصرية، رقم (١٤٨٣ تاريخ تيمور).

٢٢- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين. مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، مجموعة المحمودية، رقم (٢٧٠٤).

٢٣- التقاط الدر المكنون في عوالي حديث شيوخ أبي النون، تخريج أحمد بن أيبك الدمياطي. مكتبة شهيد علي باشا، رقم (٥٤٦).

٢٤- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. دار الكتب المصرية، رقم (٥٣٣ تاريخ تيمور).

٢٥- ثبت سبط ابن العجمي. مكتبة الجامعة الأمريكية ببيروت، رقم (297.124:S941tA).

٢٦- الثقفيات. الثامن: مكتبة تشستربتي، رقم (٣٤٩٢).

* جزء الفيل = الفوائد المنتقاة.

٢٧- الجعديات، لأبي القاسم البغوي. دار الكتب المصرية، رقم (٢٢٤٠ حديث). مكتبة كوبريلي، رقم (٣٧٢).

٢٨- حديث ابن أبي ثابت. الثاني: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٨٩).

٢٩- حديث ابن السماك. الثاني من الأول: المكتبة الظاهرية، رقم (١٠٨٨). الثامن: المكتبة الظاهرية، رقم (٩٤١١).

٣٠- حديث ابن المظفر عن حاجب بن أركين. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٥٦).

٣١- حديث أبي بكر الأنباري. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٧٥).

٣٢- حديث أبي بكر الشافعي، بانتقاء عمر بن جعفر البصري. الجزء الثالث عشر: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٩٠).

٣٣- حديث أبي عروبة الحراني عن شيوخه، برواية الأنطاكي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٩٤).

٣٤- حديث أبي علي الصواف. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٦).

٣٥- حديث الصابوني وغيره، لابن نظيف الفراء. المكتبة الظاهرية، رقم (١٠٧٠).

٣٦- حديث النعالي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٢١).

٣٧- حديث بدر بن الهيثم. مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم (٧٢٣٦).

٣٨- حديث حمزة بن القاسم الهاشمي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٩٠).

٣٩- حديث زيد بن أبي أنيسة، لهلال بن العلاء. الخامس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٢٠).

٤٠- حديث شعيب بن إسحاق عن عبيدالله بن عمر. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٥).

* حديث عبدالله بن جعفر بن فارس، بانتخاب الطبراني لابنه أبي ذر = ما انتخبه الطبراني لابنه أبي ذر.

٤١- حديث علي بن عاصم عن شيوخه. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٣١).

٤٢- حديث علي بن عمر الحربي وأماليه. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٨).

٤٣- حديث عمر بن روح النهرواني. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٢٦).

٤٤- حديث يوسف بن القاسم الميانجي. مكتبة فيض الله أفندي، رقم (٥٠٦).

٤٥- حديث يوسف بن عمر القواس، برواية الأزجي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١١٣).

* الحربيات = الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان.

٤٦- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني. مكتبة كوبريلي، رقم (٢٨٢). مكتبة فيض الله أفندي، رقم (١٤٣٦). المكتبة الظاهرية، رقم (١٤٣٢). مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، رقم (٧٢٢٦).

٤٧- حوادث الدهور، لابن تغري بردي. مكتبة برلين، رقم (Wetzstein I 1).

٤٨- الدر المنتخب في تكملة تاريخ حلب، لابن خطيب الناصرية. المكتبة الوطنية الفرنسية، رقم (٢١٣٩).

٤٩- الدعاء، لمحمد بن فضيل. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٣٤).

٥٠- ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا، لأبي الشيخ الأصبهاني. دار الكتب المصرية، رقم (٢٢١ مصطلح).

٥١- ذكر الإمام الحافظ أبي عبدالله ابن منده، لأبي موسى المديني. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٨٠).

٥٢- الزهد، لأحمد بن حنبل، برواية ابنه صالح بن أحمد. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠).

٥٣- زهر الفردوس (الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس)، لابن حجر العسقلاني. دار الكتب المصرية، رقم (١٥ حديث).

٥٤- السباعيات الألف، لزاهر بن طاهر الشحامي. السادس: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٩).

٥٥- سنن ابن ماجه. مكتبة السليمية أدرنة، رقم (٩٩٧). مكتبة بلدية الإسكندرية، رقم (١٠٩١ب). مكتبة فيض الله أفندي، رقم (٣٢٩).

٥٦- سيرة جرير بن عبدالله البجلي، لأحمد بن عيسى ابن قدامة. الثاني: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٩٣).

٥٧- الشكر، لابن أبي الدنيا. الأول: المكتبة الظاهرية، رقم (١١٣٧).

٥٨- صفات رب العالمين، لابن المحب الصامت. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٥٧).

٥٩- العلل المتناهية، لابن الجوزي. المكتبة الآصفية، رقم (١١٦ حديث) -مصورة الجامعة الإسلامية، رقم (١٦٤٠)-. المكتبة النظامية، رقم (٣٠) -مصورة الجامعة الإسلامية، رقم (٦٢٩)-.

٦٠- العوالي الصحاح والغرائب الحسان، لعبدالغفار الشيروي. الأول: المكتبة الظاهرية، رقم (١٠٧٠).

٦١- العوالي الموافقات، لقوام السنة الأصبهاني. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٥).

٦٢- عيون الأخبار، لأبي البركات الأنصاري. مكتبة برلين، رقم (Petermann II 69).

٦٣- فهرس المكتبة الآصفية. فهرس بخط اليد محفوظ في المكتبة نفسها.

* فوائد ابن السماك = الفوائد المنتقاة.

٦٤- فوائد ابن المقرئ. الأول: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٨٨). الثالث عشر: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٥).

٦٥- فوائد ابن لؤلؤ الوراق. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١١٧).

٦٦- فوائد أبي الفرج مسعود بن الحسن الثقفي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٧٤).

٦٧- فوائد أبي عثمان البحيري. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٧٤).

٦٨- فوائد أبي علي الصواف. الثالث: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٥).

٦٩- الفوائد الحسان الغرائب، لابن الجندي. المكتبة الظاهرية، رقم (٤٥١٧).

٧٠- الفوائد الحسان من حديث أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي، للمخلص. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٩٥).

٧١- فوائد عوال حسان منتقاة وغرائب، للآبنوسي -وهي مشيخته-. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١١٧).

٧٢- الفوائد المنتخبة عن شيوخ الآجري. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٤٠).

٧٣- الفوائد المنتخبة من أصول مسموعات المخلدي، بانتخاب البحيري. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٨٤).

٧٤- الفوائد المنتقاة، لابن السماك. الثاني (جزء الفيل): المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٧٦).

٧٥- الفوائد المنتقاة العوالي، لأبي حفص الكتاني. مكتبة تشستربتي، رقم (٤٤٨٣).

٧٦- الفوائد المنتقاة الغرائب الحسان، لعلي بن عمر الحربي. الثالث: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٤).

٧٧- الفوائد المنتقاة من أصول سماعات الحرمي. السابع عشر: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٦٤).

٧٨- الفوائد المنتقاة من حديث أبي شعيب الحراني. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٦٠). مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، مجموعة المحمودية، رقم (٢٧٠٤).

٧٩- الفوائد المنتقاة، لأبي علي ابن شاذان. الثاني: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٣١).

٨٠- فوائد عبدالباقي بن قانع وغيره، لأبي علي ابن شاذان. المكتبة الظاهرية، رقم (١٠٨٨).

٨١- فوائد محمد بن بشر الزنبري. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٣).

٨٢- قراءات النبي ﷺ، لحفص بن عمر الدوري. المكتبة الظاهرية، رقم (١١٣٩).

٨٣- الكامل، لابن عدي. مكتبة أحمد الثالث، رقم (٢٩٤٣). المكتبة الظاهرية، رقم (١١٥٥).

٨٤- كناش (تعاليق) أحمد بن عيسى ابن قدامة المقدسي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٤).

٨٥- ما انتخبه الطبراني لابنه أبي ذر على عبدالله بن جعفر بن فارس. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٠٥).

٨٦- المجروحين، لابن حبان. مكتبة آياصوفيا، رقم (٤٩٦).

٨٧- مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم. المكتبة الظاهرية، رقم (٩٠٧). دار الكتب المصرية، رقم (٤١٧ حديث).

٨٨- مسند ابن المبارك. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٤٧).

٨٩- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة الإسفراييني. السادس: مكتبة الزاوية العثمانية في طولقة بالجزائر، بدون رقم.

٩٠- مسند سعد بن أبي وقاص، لأحمد بن إبراهيم الدورقي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٣٧).

٩١- مسند عبدالله بن عمر، لأبي أمية الطرسوسي. المكتبة الظاهرية، رقم (١١٧٨).

٩٢- مسند نافع بن أبي نعيم القارئ، لابن المقرئ. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٣).

٩٣- مشيخة أبي الحسين ابن المهتدي. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٧٣).

* مشيخة الآبنوسي = فوائد عوال حسان منتقاة وغرائب.

٩٤- المصباح في عيون الصحاح، لعبدالغني المقدسي. العاشر من أفراد مسلم: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (٣٠).

٩٥- مصنف عبدالرزاق. مكتبة مراد ملا، الأرقام (٦٠٢-٦٠٦).

* معجم أبي النون الدبوسي = التقاط الدر المكنون.

٩٦- معجم أسامي مشايخ أبي علي الحداد. دار الكتب المصرية، رقم (٢٦ مصطلح م).

٩٧- معجم الشيوخ، لابن جميع الصيداوي. مكتبة ليدن، رقم (Or. 2413).

٩٨- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي. الثالث: مكتبة أسعد أفندي، رقم (٢٣٩١).

٩٩- المقتنى في سرد الكنى، للذهبي. المكتبة الأحمدية بحلب (١٣٥٥٤/مكتبة الأسد الوطنية). مكتبة فيض الله أفندي (١٥٣١). مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، رقم (١/٩٧٢ مجاميع).

١٠٠- منتهى رغبات السامعين، لأبي موسى المديني. المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١١١).

١٠١- مواعظ وحكمة، لأبي الفتح الأزدي. الثالث: المكتبة الظاهرية، مجاميع العمرية، المجموع (١٨).

١٠٢- موافقة الخبر الخبر، لابن حجر العسقلاني. مكتبة الإسكوريال، رقم (٧٠٥)، مكتبة لاله لي، رقم (٤١٣).

١٠٣- المؤتلف والمختلف، للدارقطني. دار الكتب المصرية، رقم (٩٤٦ تاريخ تيمور).

١٠٤- المؤتنف تكملة المؤتلف والمختلف، للخطيب البغدادي. مكتبة برلين، رقم (Sprenger 290).

١٠٥- نتائج الأفكار، لابن حجر العسقلاني. مكتبة الملك عبدالعزيز بالمدينة المنورة، مجموعة المحمودية، رقم (٥١١)، مكتبة فيض الله أفندي، رقم (٢٦٥)، الخزانة الملكية بالرباط، رقم (٢٢٥٤)، المكتبة السعيدية، رقم (٣٨ حديث).

ثانيًا: المطبوعات:

١٠٦- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، للجورقاني. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط٤، ١٤٢٢. دار الصميعي، الرياض، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، دلهي.

١٠٧- الإبانة، لابن بطة (الإيمان). تحقيق: رضا معطي. ط٢، ١٤١٥. دار الراية، الرياض. و(الرد على الجهمية). تحقيق: الوليد بن سيف النصر. ط١، ١٤١٨. دار الراية، الرياض. و(فضائل الصحابة). تحقيق: حمد التويجري. ط١، ١٤٢٦. دار الراية، الرياض.

١٠٨- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه الضعفاء، وأجوبته على أسئلة البرذعي، لسعدي الهاشمي. ط ١٤٠٢. عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٠٩- إبطال التأويلات لأخبار الصفات، لأبي يعلى ابن الفراء. تحقيق: محمد النجدي. ط دار إيلاف الدولية للنشر والتوزيع، الكويت.

١١٠- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، للبوصيري. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. ط١، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

١١١- إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، لمحمد مرتضى الزبيدي. ط ١٤١٤. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت (مصورة).

١١٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، لابن حجر. تحقيق: مجموعة باحثين. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية.

١١٣- الآثار، لأبي يوسف. تحقيق: أبو الوفاء. لجنة إحياء المعارف النعمانية، حيدرآباد.

١١٤- الآثار، لمحمد بن الحسن الشيباني. تحقيق: خالد العواد. ط١، ١٤٢٩. دار النوادر، بيروت.

١١٥- إثارة الفوائد المجموعة في الإشارة إلى الفرائد المسموعة، للعلائي. تحقيق: مرزوق الزهراني. ط١، ١٤٢٥. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

١١٦- الأجوبة عن المسائل المستغربة، لابن عبدالبر. تحقيق: عبدالخالق ماضي. ط١، ١٤٢٥. وقف السلام الخيري، الرياض.

١١٧- الآحاد والمثاني، لابن أبي عاصم. تحقيق: باسم الجوابرة. ط١، ١٤١١. دار الراية، الرياض.

* أحاديث أبي عمرو بن نجيد السلمي = الفوائد، لابن منده

١١٨- الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس، للدارقطني. تحقيق: رضا الجزائري. ط١، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض، الرياض.

١١٩- الأحاديث التي ذكر ابن أبي خيثمة فيها اختلافًا في التاريخ الكبير (السِّفر الثاني)، لمحمد بن عبدالله السريّع. رسالة ماجستير مقدَّمة إلى قسم السنة وعلومها في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة القصيم، ١٤٣٥.

١٢٠- أحاديث الحسن بن موسى الأشيب. تحقيق: خالد الردادي. ط١، ١٤١٠. دار علوم الحديث، الإمارات.

١٢١- أحاديث الشيوخ الثقات (المشيخة الكبرى)، لأبي بكر الأنصاري قاضي المارستان. تحقيق: حاتم العوني. ط١، ١٤٢٢. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٢٢- أحاديث الشيوخ الكبار (مجموع أجزاء حديثية). تحقيق: حمزة الزين. ط ١٤٢٤. دار الحديث، القاهرة.

١٢٣- الأحاديث الطوال، للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. ط٢، ١٤٠٤. مكتبة الزهراء، الموصل.

١٢٤- الأحاديث المختارة، للضياء المقدسي. تحقيق: عبدالملك بن دهيش. ط٣، ١٤٢٠. دار خضر، بيروت.

١٢٥- أحاديث منتخبة من مغازي موسى بن عقبة. تحقيق: مشهور سلمان. ط١، ١٤١٢. مؤسسة الريان، دار ابن حزم، بيروت.

١٢٦- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، لعلي بن بلبان. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط٢، ١٤١٤. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٢٧- أحكام القرآن، للجصاص. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي. ط ١٤١٢. دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

١٢٨- أحكام القرآن، للطحاوي. تحقيق: سعد الدين أونال. ط١، ١٤١٦-١٤١٨. مركز البحوث الإسلامية بوقف الديانة التركي، إسطنبول.

١٢٩- الإحكام في أصول الأحكام، لابن حزم. تحقيق: أحمد شاكر. دار الآفاق الجديدة، بيروت.

١٣٠- الأحكام الكبرى، لعبدالحق الإشبيلي. تحقيق: حسين بن عكاشة. ط١، ١٤٢٢. مكتبة الرشد، الرياض.

١٣١- الأحكام الوسطى، لعبدالحق الإشبيلي. تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي. ط ١٤١٦. مكتبة الرشد، الرياض.

* أحوال الرجال، للجوزجاني = الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل.

١٣٢- أخبار أصبهان، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط١، ١٤١٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣٣- أخبار الشيوخ وأخلاقهم، لأبي بكر المروذي. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٦. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٣٤- أخبار القضاة، لمحمد بن خلف -وكيع-. تحقيق: عبدالعزيز المراغي. ط١، ١٣٦٦. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

١٣٥- أخبار عمرو بن عبيد، للدارقطني. تحقيق: يوسف فان إس. ط ١٩٦٧م. المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت.

١٣٦- أخبار فخ، لأحمد بن سهل الرازي. تحقيق: ماهر جرار. ط١، ١٩٩٥م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

١٣٧- أخبار لحفظ القرآن، لابن عساكر. تحقيق: خير الله الشريف. ط١، ١٩٩٦م. دار الفرائد، دمشق.

١٣٨- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، للفاكهي. تحقيق: عبدالملك بن دهيش. ط٢، ١٤١٤. دار خضر، بيروت.

١٣٩- أخبار وحكايات، للغساني. تحقيق: إبراهيم صالح. ط١، ١٩٩٤م. دار البشائر، دمشق.

١٤٠- اختصار علوم الحديث، لابن كثير. تحقيق: أحمد شاكر. ط٢. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤١- أخلاق النبي ﷺ وآدابه، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: صالح الونيان. ط١، ١٤١٨. دار المسلم، الرياض.

١٤٢- آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم. تحقيق: عبدالغني عبدالخالق. ط١، ١٤٢٤. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة).

١٤٣- الآداب الشرعية والمنح المرعية، لابن مفلح. تحقيق شعيب الأرنؤوط وعمر القيام. ط٣، ١٤١٩. مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٤٤- الآداب، للبيهقي. تحقيق: السعيد مندوه. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٤٥- أدب الإملاء والاستملاء، للسمعاني. تحقيق: ماكس فايسفايلر. ط١، ١٤٠١. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٤٦- الأدب المفرد، للبخاري. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط٣، ١٤٠٩. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٤٧- أربعون حديثًا من الصحاح والعوالي، لأبي البركات النيسابوري. مفلح الرشيدي وبدر المطرفي. ط١، ١٤٢١. دار الخضيري، المدينة المنورة.

١٤٨- الأربعين حديثًا، للآجري. تحقيق: بدر البدر. ط٢، ١٤٢٠. مكتبة أضواء السلف، الرياض.

١٤٩- الأربعين الغمارية في شكر النعم، للغماري. مطبعة أمين عبدالرحمن.

١٥٠- الأربعين المرتبة على طبقات الأربعين، لابن المفضل المقدسي. تحقيق: محمد سالم العبادي. ط مكتبة أضواء السلف، الرياض.

١٥١- الأربعين المغنية بعيون فنونها عن المعين، للعلائي. تحقيق: مشهور آل سلمان. ط١، ١٤٢٩. الدار الأثرية، عمان.

١٥٢- الأربعين في تصحيح المعاملة، للقشيري. تحقيق: محمد البرسيجي. ط١، ١٤٣٤. دار الفتح، عمان.

١٥٣- الأربعين، للحسن بن سفيان. تحقيق: محمد العجمي. ط١، ١٤١٤. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٥٤- الأربعين، لمحمد بن أسلم الطوسي. تحقيق: مشعل المطيري. ط١، ١٤٢١. دار ابن حزم، بيروت.

* الأربعين، لابن المقرئ = جمهرة الأجزاء الحديثية.

١٥٥- إرشاد الطالبين إلى شيوخ قاضي القضاة ابن ظهيرة جمال الدين، تخريج خليل الأقفهسي.

١٥٦- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، للنووي. تحقيق: عبدالباري السلفي. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الإيمان، المدينة المنورة.

١٥٧- إرشاد الغاوي بل إسعاد الطالب والراوي للإعلام بترجمة السخاوي، للسخاوي. تحقيق: سعد الدوسري. ط١، ١٤٣٥. مكتبة أهل الأثر، الكويت.

١٥٨- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي. تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس. ط١، ١٤٠٩. مكتبة الرشد، الرياض.

١٥٩- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، للألباني. ط٢، ١٤٠٥. المكتب الإسلامي، بيروت.

* أسئلة البرذعي لأبي زرعة الرازي = أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.

* أسامي الضعفاء، لأبي زرعة الرازي = أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية.

١٦٠- الأسامي والكنى، لأبي أحمد الحاكم. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٥. عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

١٦١- الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والإختصار ، لابن عبد البر. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤١٤. دار قتيبة، دمشق، دار الوعي، حلب.

١٦٢- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، لابن عبدالبر. تحقيق: عبدالله السوالمة. ط١، ١٤٠٥. دار ابن تيمية، الرياض.

١٦٣- الاستيعاب في معرفة الأصحاب. تحقيق: علي البجاوي. ط١، ١٤١٢. دار الجيل، بيروت.

١٦٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة، لابن الأثير. ط ١٤٠٩. دار الفكر، بيروت.

* أسماء التابعين ومن بعدهم = ذكر أسماء التابعين.

١٦٥- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، للخطيب. تحقيق: عز الدين السيد. ط٣، ١٤١٧. مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٦٦- الأسماء والصفات، للبيهقي. تحقيق: عبدالله الحاشدي. ط١، ١٤١٣. مكتبة السوادي، جدة.

١٦٧- الإشراف في منازل الأشراف، لابن أبي الدنيا. تحقيق: نجم خلف. ط١، ١٤١١. مكتبة الرشد، الرياض.

١٦٨- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤٢٩. دار هجر، القاهرة.

١٦٩- اصطناع المعروف، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير يوسف. ط١، ١٤٢٢. دار ابن حزم، بيروت.

١٧٠- الأصل، لمحمد بن الحسن الشيباني. تحقيق: محمد بوينوكالن. ط١، ١٤٣٣. دار ابن حزم، بيروت.

١٧١- إصلاح المال، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد عطا. ط١، ١٤١٤. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

١٧٢- أصول السنة، لأحمد بن حنبل. ط١، ١٤١١. دار المنار، الخرج.

١٧٣- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني، لابن طاهر المقدسي. تحقيق: جابر السريّع. ط١، ١٤٢٨. دار التدمرية، الرياض.

١٧٤- الاعتبار في بيان الناسخ والمنسوخ من الآثار، للحازمي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط٢، ١٣٥٩. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

١٧٥- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد، للبيهقي. تحقيق: أحمد أبو العينين. ط١، ١٤٢٠. دار الفضيلة، الرياض.

١٧٦- اعتلال القلوب، للخرائطي. تحقيق: حمدي الدمرداش. ط٢، ١٤٢١. مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.

١٧٧- الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام شرح سنن ابن ماجه الإمام، لمغلطاي. تحقيق: أحمد بن أبي العينين. ط١، ١٤٢٧. مكتبة ابن عباس، سمنود.

١٧٨- الإعلام بفضل الصلاة على النبي ﷺ والسلام، لمحمد بن عبدالرحمن النميري. تحقيق: حسين شكري. ط١، ٢٠٠٩م. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٧٩- أعلام الحديث، للخطابي. تحقيق: محمد آل سعود. ط١، ١٤٠٩. مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

١٨٠- أعلام من أرض النبوة، لأنس الكتبي الحسني. ط١، ١٤٣٧. الخزانة الكتبية الحسنية الخاصة، المدينة المنورة.

١٨١- الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، للزركلي. ط١٥، ٢٠٠٢م. دار العلم للملايين، بيروت.

١٨٢- إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان، لابن القيم. تحقيق: محمد عزير شمس. ط١، ١٤٣٢. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

١٨٣- الاغتباط بمن رمي بالاختلاط، لسبط ابن العجمي. تحقيق: علاء الدين رضا. ط١، ١٤٠٨. دار الحديث، القاهرة.

١٨٤- الإغراب (حديث شعبة وسفيان مما أغرب بعضهم على بعض)، للنسائي. تحقيق: محمد الثاني بن موسى. ط١، ١٤٢١. دار المآثر، المدينة النبوية.

١٨٥- أفراد الثقات بين القبول والرد (دراسة نظرية تطبيقية لمائة حديث نبوي)، لمتعب السلمي. ط١، ١٤٣٤. دار المنهاج، الرياض.

* الأفراد، لابن شاهين. الخامس = مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين.

١٨٦- الأفراد، للدارقطني. الأجزاء: الثاني والثالث والرابع والسادس والثالث والثمانون. تحقيق: جابر السريّع. ط ١٤٢٩. و: الأجزاء: الثاني والثالث والرابع والسادس. تحقيق: خالد التويجري. رسالة دكتوراه مقدمة إلى قسم السنة وعلومها في كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٣٢-١٤٣٣.

١٨٧- اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم، لابن تيمية. تحقيق: ناصر العقل. ط٧، ١٤١٩. دار عالم الكتب، بيروت.

* الأقران، لأبي الشيخ الأصبهاني = ذكر الأقران.

١٨٨- الإقناع، لابن المنذر. تحقيق: عبدالله الجبرين. ط٢، ١٤١٤. مكتبة الرشد، الرياض.

١٨٩- إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي. تحقيق: عادل بن محمد وأسامة بن إبراهيم. ط١، ١٤٢٢. دار الفاروق الحديثة، القاهرة. و: التراجم الساقطة منه. تحقيق: مجموعة باحثين بإشراف علي الصياح. ط١، ١٤٢٦. دار المحدث، الرياض.

١٩٠- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لابن ماكولا. ط١، ١٤١١. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩١- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد من الرجال، للحسيني. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٩. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.

١٩٢- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض. تحقيق: يحيى إسماعيل. ط١، ١٤١٩. دار الوفاء، المنصورة.

١٩٣- الإلزامات والتتبع، للدارقطني. تحقيق: مقبل الوادعي. ط٢، ١٤٠٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

١٩٤- الأم، للشافعي. تحقيق: رفعت عبدالمطلب. ط١، ١٤٢٢. دار الوفاء، المنصورة.

* أمارات النبوة، للجوزجاني = الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل.

١٩٥- الأماكن (ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة)، للحازمي. تحقيق: حمد الجاسر. ط ١٤١٥. دار اليمامة، الرياض.

* أمالي ابن البختري = مجموع مصنفات ابن البختري.

١٩٦- أمالي ابن بشران. تحقيق: عادل العزازي وأحمد بن سليمان. ط١، ١٤١٨، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

١٩٧- أمالي ابن سمعون الواعظ. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

١٩٨- الأمالي، لابن منده. تحقيق: محمود بن إسماعيل بن محمد. ط١، ١٤٣٦. مكتبة العلوم والحكم، الشرقية.

* أمالي أبي يعلى الفراء = ستة مجالس من أمالي أبي يعلى.

* الأمالي الحلبية، لابن حجر العسقلاني = الأمالي السفرية (الحلبية).

١٩٩- الأمالي الخميسية، للشجري. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط١، ١٤٢٢. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٠- الأمالي السفرية (الحلبية)، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤١٨. المكتبة الإسلامي، بيروت.

٢٠١- أمالي المحاملي. رواية ابن البيّع. تحقيق: إبراهيم القيسي. ط١، ١٤١٢. المكتبة الإسلامية، عمان، دار ابن القيم، الدمام. و: رواية ابن مهدي. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤٢٧. دار النوادر، دمشق.

* أمالي المخلص = المخلصيات.

٢٠٢- الأمالي المطلقة، لابن حجر. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤١٦. المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٠٣- الأمالي والقراءة، لابني عفان. تحقيق: مسعد عبدالحميد. ط١، ١٤١٣. دار الصحابة، طنطا.

٢٠٤- الإمام أبو الحسن الدارقطني وآثاره العلمية، لعبدالله الرحيلي. ط١، ١٤٢١. دار الأندلس الخضراء، جدة.

٢٠٥- الإمام الجوزجاني ومنهجه في الجرح والتعديل مع تحقيق كتابيه الشجرة في أحوال الرجال وأمارات النبوة. لعبدالعليم البستوي. ط١، ١٤١١. حديث أكادمي، فيصل آباد، دار الطحاوي، الرياض.

٢٠٦- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، لابن دقيق العيد. تحقيق: سعد آل حميّد. ط١، ١٤٢٠. دار المحقق، الرياض.

٢٠٧- إمتاع الأسماع بما للنبي ﷺ من الأحوال والأموال والحفدة والمتاع، للمقريزي. تحقيق: محمد النميسي. ط١، ١٤٢٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٨- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط١، ١٤١٨. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٠٩- أمثال الحديث، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: عبدالعلي حامد. ط٢، ١٤٠٨. الدار السلفية، بومباي.

٢١٠- أمثال الحديث المروية عن النبي ﷺ، للرامهرمزي. تحقيق: أحمد تمام. ط١، ١٤٠٩. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢١١- الأموال، لحميد بن زنجويه. تحقيق: شاكر فياض. ط١، ١٤٠٦. مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات، الرياض.

٢١٢- الأموال، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: خليل هراس. ط دار الفكر، بيروت.

٢١٣- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، لمغلطاي. تحقيق: قسم التحقيق بدار الحرمين. ط١، ١٤٢٠. مكتبة الرشد، الرياض.

٢١٤- إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: حسن حبشي. ط ١٣٨٩-١٤١٩. لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٢١٥- انتخاب كتاب: من وافقت كنيته اسم أبيه ممن لا يؤمن وقوع الخطأ فيه، للخطيب البغدادي، انتخاب مغلطاي (مع: من وافق اسمه اسم أبيه، للأزدي). تحقيق: باسم الجوابرة. ط١، ١٤٠٨. مركز المخطوطات والتراث في جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت.

٢١٦- أنساب الأشراف، للبلاذري. تحقيق: سهيل زكار ورياض الزركلي. ط١، ١٤١٧. دار الفكر، بيروت. و: الجزء الأول. تحقيق: محمد حميد الله. ط ١٩٥٩م. دار المعارف، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، القاهرة.

٢١٧- الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط، لابن طاهر المقدسي. تحقيق: دي يونج. ط ١٢٨٢. مطبعة بريل، ليدن.

٢١٨- الأنساب، للسمعاني. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي وآخرين. ط١، ١٣٨٢. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٢١٩- أهوال القبور، لابن رجب. تحقيق: عاطف شاهين. ط١، ١٤٢٦. دار الغد الجديد، المنصورة.

٢٢٠- الأهوال، لابن أبي الدنيا. تحقيق: مجدي السيد. ط١، ١٤١٣. مكتبة آل ياسر، الجيزة.

٢٢١- الأوائل، لأبي عروبة الحراني. تحقيق: مشعل المطيري. ط١، ١٤٢٤. دار ابن حزم، بيروت.

٢٢٢- الأوسط، لابن المنذر. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٠. دار الفلاح، الفيوم.

٢٢٣- الإيثار بمعرفة رواة الآثار، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط١، ١٤١٣. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٢٤- إيضاح الإشكال، لابن طاهر المقدسي. تحقيق: باسم الجوابرة. ط١، ١٤٠٨. مكتبة المعلا، الكويت.

٢٢٥- الإيمان، لابن أبي شيبة. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. ط٢، ١٤٠٣. المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٢٦- الإيمان، لابن منده. تحقيق: علي الفقيهي. ط٢، ١٤٠٦. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٢٢٧- الإيمان، لمحمد بن أبي عمر العدني. تحقيق: حمد الحربي. ط١، ١٤٠٧. الدار السلفية، الكويت.

٢٢٨- بحر الفوائد، للكلاباذي. تحقيق: وجيه زكي. ط١، ١٤٢٩. دار السلام، القاهرة.

٢٢٩- البخلاء، للخطيب البغدادي. تحقيق: بسام الجابي. ط١، ١٤٢١. دار الجفان والجابي، ليماسول، دار ابن حزم، بيروت.

٢٣٠- البداية والنهاية، لابن كثير. تحقيق: عبدالله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤١٧. دار هجر، القاهرة.

٢٣١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني. ط دار المعرفة، بيروت.

٢٣٢- البدر المنير، لابن الملقن. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٢٥. دار الهجرة، الرياض.

٢٣٣- البر والصلة، لابن الجوزي. تحقيق: عادل عبدالموجود وعلي معوض. ط١، ١٤١٣. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٢٣٤- برنامج التجيبي: القاسم بن يوسف التجيبي. تحقيق: عبدالحفيظ منصور. ط ١٩٨١م. الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس.

٢٣٥- البعث والنشور، للبيهقي. تحقيق: أبو عاصم الشوامي. ط١، ١٤٣٦, دار الحجاز، الرياض.

٢٣٦- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، للهيثمي. تحقيق: حسين الباكري. ط١، ١٤١٣. مركز خدمة السنة والسيرة النبوية في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٢٣٧- بغية الطلب في تاريخ حلب، لابن العديم. تحقيق: سهيل زكار. ط. دار الفكر، بيروت.

٢٣٨- بلوغ المرام من أدلة الأحكام، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: سمير الزهيري. ط٧، ١٤٢٤. دار الفلق، الرياض.

٢٣٩- بهجة الناظرين إلى تراجم المتأخرين من الشافعية البارعين، لرضي الدين الغزي. تحقيق: عبدالله الكندري. ط١، ١٤٢١. دار ابن حزم، بيروت.

٢٤٠- بيان الوهم والإيهام، لابن القطان. تحقيق: الحسين آيت سعيد. ط١، ١٤١٨. دار طيبة، الرياض.

٢٤١- بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، لابن تيمية. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٢٦. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

٢٤٢- بيان خطأ البخاري في تاريخه، لابن أبي حاتم. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط١، ١٣٨٠. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٢٤٣- البيان في عد آي القرآن، للداني. تحقيق: غانم الحمد. ط١، ١٤١٤. مركز المخطوطات والتراث، الكويت.

٢٤٤- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للذهبي. تحقيق: بشار عواد. ط١، ١٤٢٤. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٤٥- تاريخ أسماء الثقات، لابن شاهين. تحقيق: صبحي السامرائي. ط١، ١٤٠٤. الدار السلفية، الكويت.

٢٤٦- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لابن شاهين. تحقيق: عبدالرحيم القشقري. ط١، ١٤٠٩. د.ن.

٢٤٧- تاريخ الأدب العربي، لبروكلمان (النسخة الألمانية). م١ (الملحق الأول). ط ١٩٣٧م. مطبعة بريل، ليدن. م٢ (الملحق الثاني). ط ١٩٣٨م. مطبعة بريل، ليدن.

٢٤٨- التاريخ الأوسط، للبخاري. تحقيق: تيسير أبو حيمد ويحيى الثمالي. ط١، ١٤٢٦. مكتبة الرشد، الرياض.

٢٤٩- تاريخ التراث العربي، لفؤاد سزكين. ترجمة: محمود حجازي. ط ١٤١١. إدارة الثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٢٥٠- تاريخ جرجان، لحمزة السهمي. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط١، ١٣٦٩. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٢٥١- تاريخ ابن حجي. تحقيق: عبدالله الكندري. ط١، ١٤٢٤. دار ابن حزم، بيروت.

٢٥٢- تاريخ ابن أبي خيثمة. السِّفر الثاني. تحقيق: صلاح هلل. ط١، ١٤٢٧. دار الفاروق الحديثة، القاهرة. السِّفر الثالث. تحقيق: صلاح هلل. ط١، ١٤٢٤. دار الفاروق الحديثة، القاهرة. قطعة من الكوفيين. تحقيق: محمد السريّع. ط١، ١٤٣٥. دار العاصمة، الرياض.

* تاريخ الدوري عن ابن معين = يحيى بن معين وكتابه التاريخ.

٢٥٣- تاريخ دمشق، لابن عساكر. تحقيق: عمر العمروي. ط ١٤١٥-١٤٢١. دار الفكر، بيروت. و: الجزء الحادي عشر. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط مجمع اللغة العربية، دمشق.

٢٥٤- تاريخ الرسل والملوك، لابن جرير الطبري. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٢. دار المعارف، القاهرة.

٢٥٥- تاريخ الرقة، للقشيري. تحقيق: إبراهيم صالح. ط١، ١٤١٩. دار البشائر، دمشق.

٢٥٦- تاريخ أبي زرعة الدمشقي. تحقيق: شكر الله القوجاني. ط١، ١٤٠٠. مجمع اللغة العربية، دمشق.

* تاريخ الطبري = تاريخ الرسل والملوك.

٢٥٧- التاريخ الكبير، للبخاري. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي وآخرين. ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

* التاريخ الكبير، لابن أبي خيثمة = تاريخ ابن أبي خيثمة.

* تاريخ بغداد = تاريخ مدينة السلام.

٢٥٨- تاريخ المدينة، لعمر بن شبة. تحقيق: فهيم شلتوت. ط ١٣٩٩. السيد حبيب محمود، جدة.

٢٥٩- تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها ووارديها، للخطيب البغدادي. تحقيق: بشار عواد. ط١، ١٤٢٢. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

* تاريخ ابن معين برواية الدوري = يحيى بن معين وكتابه التاريخ.

٢٦٠- تاريخ الموصل، لأبي زكريا يزيد بن محمد الأزدي. تحقيق: علي حبيبة. ط ١٣٨٧. لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٢٦١- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، للربعي. تحقيق: عبدالله الحمد. ط١، ١٤١٠. دار العاصمة، الرياض.

٢٦٢- تاريخ نيسابور، لأبي عبدالله الحاكم، تلخيص الخليفة النيسابوري. تحقيق: بهمن كريمي. ط كتابخانه ابن سينا، طهران.

٢٦٣- تاريخ واسط، لأسلم بن سهل الواسطي -بحشل-. تحقيق: كوركيس عواد. ط١، ١٤٠٦. دار عالم الكتب، بيروت.

٢٦٤- التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر، لمحمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٩٩٤م. مؤسسة الفرقان، لندن، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٢٦٥- تالي تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي. تحقيق: مشهور آل سلمان وأحمد الشقيرات. ط١، ١٤١٧. دار الصميعي، الرياض.

٢٦٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد النجار وعلي البجاوي. ط المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة.

٢٦٧- تجريد الأسماء والكنى المذكورة في المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، لعبيدالله بن علي ابن الفراء. تحقيق: شادي آل نعمان. ط١، ١٤٣٢. مركز النعمان، صنعاء، مكتبة ابن عباس، سمنود.

٢٦٨- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، للمزي. تحقيق: عبدالصمد شرف الدين. ط٢، ١٤٠٣. الدار القيمة، بومباي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢٦٩- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج، لابن الملقن. تحقيق: عبدالله اللحياني. ط١، ١٤٠٦. دار حراء، مكة المكرمة.

٢٧٠- التحقيق في أحاديث الخلاف، لابن الجوزي. تحقيق: مسعد السعدني. ط١، ١٤١٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧١- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف، للزيلعي. تحقيق: سلطان الطبيشي. ط١، ١٤١٤. دار ابن خزيمة، الرياض.

٢٧٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للسيوطي. تحقيق: مازن السرساوي. ط١، ١٤٣١. دار ابن الجوزي، الدمام.

٢٧٣- التدوين في أخبار قزوين، للرافعي. تحقيق: عزيز الله العطاردي. ط ١٤٠٤-١٤٠٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧٤- التذكار في أفضل الأذكار، للقرطبي. تحقيق: بشير عيون. ط٣، ١٤٠٧. دار البيان، دمشق، مكتبة المؤيد، الطائف.

٢٧٥- تذكرة الحفاظ: أطراف أحاديث المجروحين لابن حبان، لابن طاهر المقدسي. ط١، ١٤١٥. دار الصميعي، الرياض.

٢٧٦- تذكرة الحفاظ، للذهبي. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة).

٢٧٧- تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج، لابن الملقن. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤١٥. المكتب الإسلامي، بيروت.

* التذكرة في علوم الحديث، لابن الملقن = ضمن: ثلاث رسائل في علوم الحديث (تحقيق: مطلق الجاسر).

٢٧٨- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي. تحقيق: غنيم عباس ومجدي أمين. ط١، ١٤٢٥. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

* الترجل، للخلال = الوقوف والترجل.

٢٧٩- الترغيب في الدعاء، لعبدالغني المقدسي. تحقيق: فواز زمرلي. ط١، ١٤١٦. دار ابن حزم، بيروت.

٢٨٠- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك، لابن شاهين. تحقيق: صالح الوعيل. ط١، ١٤١٥. دار ابن الجوزي، الدمام.

٢٨١- الترغيب والترهيب، لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق: أيمن شعبان. ط١، ١٤١٤. دار الحديث، القاهرة.

٢٨٢- الترغيب والترهيب، للمنذري. تحقيق: مصطفى عمارة. ط٣، ١٣٨٨. مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

٢٨٣- التسلي والاغتباط بثواب من تقدم من الأفراط، للدمياطي. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. ط ١٤٠٨. مكتبة القرآن، القاهرة.

٢٨٤- تسمية من روي عنه من أولاد العشرة، لابن المديني. تحقيق: علي جماز. ط١، ١٤٠٢. دار القلم، الكويت.

٢٨٥- تصحيفات المحدثين، لأبي أحمد العسكري. تحقيق: محمود ميرة. ط١، ١٤٠٢. المطبعة العربية الحديثة، القاهرة.

٢٨٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: إكرام الله إمداد الحق. ط١، ١٤١٦. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٢٨٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عاصم القريوتي. ط١، ١٤٠٣. مكتبة المنار، عمان.

٢٨٨- تعظيم قدر الصلاة، لمحمد بن نصر المروزي. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦. مكتبة الدار، المدينة النبوية.

٢٨٩- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان. تحقيق: خليل العربي. ط١، ١٤١٤. دار الفاروق الحديثة، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٢٩٠- تغليق التعليق، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: سعيد القزقي. ط١، ١٤٠٥. المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان.

٢٩١- التفرد في رواية الحديث ومنهج المحدثين في قبوله أو ردّه (دراسة تأصيلية تطبيقية)، لعبدالجواد حمام. ط١، ١٤٢٩. دار النوادر، دمشق.

٢٩٢- تفسير ابن أبي حاتم. تحقيق: أسعد الطيب. ط٣، ١٤١٩. مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة.

٢٩٣- تفسير ابن المنذر. تحقيق: سعد السعد. ط١، ١٤٢٣. دار المآثر، المدينة المنورة.

* تفسير آدم بن أبي إياس = تفسير مجاهد.
* تفسير البغوي = معالم التنزيل.
* تفسير الثعلبي = الكشف والبيان.
* تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن.

٢٩٤- تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين. تحقيق: حسين بن عكاشة ومحمد الكنز. ط١، ١٤٢٣، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

٢٩٥- تفسير القرآن العظيم، لابن كثير. تحقيق: سامي السلامة. ط٢، ١٤٢٠. دار طيبة، الرياض.

٢٩٦- تفسير مجاهد بن جبر. تحقيق: محمد أبو النيل. ط١، ١٤١٠. دار الفكر الإسلامي، القاهرة.

٢٩٧- التفسير الوسيط، للواحدي. تحقيق: عادل عبدالموجود وآخرين. ط١، ١٤١٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩٨- تفسير عبدالرزاق. تحقيق: محمود عبده. ط١، ١٤١٩. دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٩٩- تفسير فرات الكوفي. تحقيق: محمد الكاظم. ط٢، ١٤١٦. مؤسسة الطباعة والنشر بوزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي، طهران.

٣٠٠- تفسير يحيى بن سلام. تحقيق: هند شلبي. ط١، ١٤٢٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠١- تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل = مطبوع بأول: الجرح والتعديل.

٣٠٢- تقريب البغية بترتيب أحاديث الحلية، للهيثمي، بتتميم ابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط١، ١٤٢٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٠٣- تقريب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٠٦. دار الرشيد، سوريا.

٣٠٤- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير، للنووي. تحقيق: محمد الخشت. ط١، ١٤٠٥. دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٠٥- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لابن نقطة. تحقيق: شريف التشادي. ط١، ١٤٣٥. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة، دار النوادر، بيروت.

٣٠٦- تكملة الإكمال، لابن نقطة. تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي. ط١، ١٤٠٨. مركز إحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٣٠٧- التكملة لوفيات النقلة، للمنذري. تحقيق: بشار عواد. ط٢، ١٤٠١. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٠٨- تلبيس إبليس، لابن الجوزي. تحقيق: أحمد المزيد. ط١، ١٤٢٣. دار الوطن، الرياض.

* التلخيص الحبير = التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز.

٣٠٩- تلخيص العلل المتناهية لابن الجوزي، للذهبي.

٣١٠- تلخيص المتشابه، للخطيب البغدادي. تحقيق: سكينة الشهابي. ط١، ١٩٨٥م. دار طلاس، دمشق.

* تلخيص تاريخ نيسابور للحاكم، للخليفة النيسابوري = تاريخ نيسابور.

٣١١- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لابن الجوزي. ط١، ١٤١٨. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٣١٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، لابن عبدالبر. تحقيق: مجموعة باحثين. ط ١٣٧٨-١٤١١. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب.

٣١٣- التمييز، لمسلم بن الحجاج. تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. ط٣، ١٤١٠. مكتبة الكوثر، الرياض.

٣١٤- التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز (التلخيص الحبير)، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد الثاني بن عمر بن موسى. ط١، ١٤٢٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٣١٥- تنبيه الهاجد إلى ما وقع من النظر في كتب الأماجد، لأبي إسحاق الحويني. د.ط، د.ت. دار المحجة.

٣١٦- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لابن عراق. تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف وعبدالله الغماري. ط١، ١٣٩٩. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة).

٣١٧- تنقيح التحقيق، لابن عبدالهادي. تحقيق: سامي جاد الله وعبدالعزيز الخباني. ط١، ١٤٢٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٣١٨- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبدالرحمن المعلمي. تحقيق: علي العمران ومحمد الإصلاحي. ط١، ١٤٣٤. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة (المجلدان العاشر والحادي عشر من: آثار الشيخ العلامة عبدالرحمن بن يحيى المعلمي).

٣١٩- التنوير شرح الجامع الصغير، للصنعاني. تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم. ط١، ١٤٣٢. دار السلام، الرياض.

٣٢٠- تهذيب الآثار، لابن جرير الطبري. مسند عمر، وعلي، وابن عباس. تحقيق: محمود شاكر. ط مطبعة المدني، القاهرة. و: مسانيد بقية العشرة (مطبوع بعنوان: الجزء المفقود). تحقيق: علي رضا بن علي رضا. ط١، ١٤١٦. دار المأمون للتراث، دمشق.

٣٢١- تهذيب التهذيب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد. ط. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢٢- تهذيب السنن، لابن القيم. تحقيق: إسماعيل مرحبا. ط١، ١٤٢٨. مكتبة المعارف، الرياض.

٣٢٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي. تحقيق: بشار عواد. ط ١٤٠٣-١٤١٣. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢٤- تهذيب مستمر الأوهام، لابن ماكولا. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط١، ١٤١٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢٥- التواضع والخمول، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد عطا. ط١، ١٤٠٩. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٢٦- التوبيخ والتنبيه، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: حسن بن المندوه. ط١، ١٤٠٨. مكتبة التوعية الإسلامية، الجيزة.

٣٢٧- التوحيد، لابن خزيمة. تحقيق: سمير الزهيري. ط٢، ١٤٣٢. دار المغني، الرياض.

٣٢٨- التوحيد، لابن منده. تحقيق: علي الفقيهي. ط١، ١٤٠٩. مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٣٢٩- التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر، للسخاوي. تحقيق: عبدالله البخاري. ط١، ١٤١٨. أضواء السلف، الرياض.

٣٣٠- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، لابن الملقن. تحقيق: دار الفلاح. ط١، ١٤٢٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دار النوادر، دمشق.

٣٣١- توضيح المشتبه، لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: محمد العرقسوسي. ط١، ١٤١٤. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٣٢- تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، بترتيب جعفر بن أحمد بن عبدالسلام. تحقيق: عبدالله العزي. ط١، ١٤٢٢. مكتبة زيد بن علي، صنعاء، مؤسسة زيد بن علي، عمَّان.

٣٣٣- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، لقاسم بن قطلوبغا. تحقيق: شادي آل نعمان. ط١، ١٤٣٢. مركز النعمان، صنعاء، مكتبة ابن عباس، سمنود.

٣٣٤- الثقات، لابن حبان. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٣٩٣-١٤٠٣. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

* الثقات، للعجلي = معرفة الثقات.

٣٣٥- ثلاث رسائل في علوم الحديث. تحقيق: علي حسن عبدالحميد. د.ط، د.ت. الوكالة العربية للتوزيع والنشر، الزرقاء.

٣٣٦- ثلاث رسائل في علوم الحديث. تحقيق: مطلق الجاسر. ط١، ١٤٣٢. دار الجديد النافع، الكويت.

٣٣٧- ثواب قضاء حوائج الإخوان وما جاء في إغاثة اللهفان، لأبي الغنائم النرسي. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤١٤. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٣٨- جامع الآثار في السير ومولد المختار، لابن ناصر الدين الدمشقي. تحقيق: نشأت كمال. ط١، ١٤٣١. دار الفلاح، الفيوم.

٣٣٩- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جرير الطبري. تحقيق: عبدالله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤٢٢. دار هجر، القاهرة.

٣٤٠- جامع التحصيل، للعلائي. تحقيق: حمدي السلفي. ط٢، ١٤٠٧. دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

٣٤١- جامع الترمذي. تحقيق: أحمد شاكر وآخرين. ط٢، ١٣٩٨. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر. و: الطبعة الهندية (مع: تحفة الأحوذي). ط ١٣٥٩. عبدالسميع المباركفوري وإخوانه، الهند. و: تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين. ط١، ١٤٣٠. دار الرسالة العالمية، دمشق. و: تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٥. دار التأصيل، القاهرة. و: تحقيق: عصام هادي. ط١، ١٤٣٣. دار الصديق، الجبيل.

٣٤٢- جامع الصحيحين بحذف المعاد والطرق، لأبي نعيم ابن الحداد. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣١ دار النوادر، بيروت.

٣٤٣- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، لابن رجب. تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس. ط٧، ١٤٢٢. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٤٤- الجامع الكبير (جمع الجوامع)، للسيوطي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط٢، ١٤٢٦. الأزهر الشريف، القاهرة.

٣٤٥- جامع المسانيد والسنن، لابن كثير. تحقيق: عبدالملك بن دهيش. ط٢، ١٤١٩. دار خضر، بيروت.

٣٤٦- جامع المسائل، لابن تيمية. المجموعة الخامسة. تحقيق: محمد عزير شمس. ط١، ١٤٢٤. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٣٤٧- جامع بيان العلم وفضله، لابن عبدالبر. تحقيق: أبو الأشبال الزهيري. ط١، ١٤١٤. دار ابن الجوزي، الدمام.

٣٤٨- الجامع في الخاتم، للبيهقي. ت حقيق: عمرو علي عمر. ط١، ١٤٠٧. الدار السلفية، بومباي.

٣٤٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي. تحقيق: محمود الطحان. ط ١٤٠٣. مكتبة المعارف، الرياض.

٣٥٠- جامع معمر = مطبوع بآخر: مصنف عبدالرزاق.

٣٥١- الجامع، لابن وهب. الحديث. تحقيق: مصطفى أبو الخير. ط١، ١٤١٦. دار ابن الجوزي، الدمام. و: الأحكام. تحقيق: رفعت فوزي، وعلي مزيد. ط١، ١٤٢٥. دار الوفاء، المنصورة. و: التفسير. تحقيق: ميكلوش موراني. ط١، ٢٠٠٣م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٥٢- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط١، ١٣٧١-١٣٧٣. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٣٥٣- جزء ابن فيل. تحقيق: موسى البسيط. ط١، ١٤٢١. مطبعة مسودي، القدس.

٣٥٤- جزء بيبي. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦. دار الخلفاء، الكويت.

* جزء حنبل = فوائد ابن السماك.

٣٥٥- جزء المؤمل بن إهاب. تحقيق: عماد بن فرة. ط١، ١٤١٣. دار البخاري، بريدة.

٣٥٦- جزء هلال الحفار. تحقيق: أحمد أبو سيف. ط١، ١٤٢٨. الدار الأثرية، عمان.

* الجعديات = مسند ابن الجعد.

٣٥٧- الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، للمعافى بن زكريا. تحقيق: عبدالكريم الجندي. ط١، ١٤٢٦. دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥٨- الجمعة وفضلها، لأحمد بن علي المروزي. تحقيق: سمير الزهيري. ط١، ١٤٠٧. دار عمار، عمّان.

٣٥٩- جمهرة أنساب العرب، لابن حزم. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط٥، ١٩٨٢م. دار المعارف، القاهرة.

٣٦٠- جمهرة نسب قريش وأخبارها، للزبير بن بكار. تحقيق: محمود شاكر. ط ١٣٨١. مطبعة المدني، القاهرة.

٣٦١- جنة المرتاب بنقد (المغني عن الحفظ والكتاب) لعمر بن بدر الموصلي، لأبي إسحاق الحويني. ط١، ١٤٠٧. دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٦٢- الجهاد، لابن أبي عاصم. تحقيق: مساعد الحميد. ط١، ١٤٠٩. مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٣٦٣- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح، لابن تيمية. تحقيق: مجموعة باحثين. ط٢، ١٤١٩. دار العاصمة، الرياض.

٣٦٤- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، للسخاوي. تحقيق: إبراهيم باجس عبدالمجيد. ط١، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٣٦٥- الجوهر النقي، لابن التركماني = مطبوع بحاشية: السنن الكبير، للبيهقي.

٣٦٦- الحافظ العراقي وأثره في السنة، لأحمد معبد عبدالكريم. ط١، ١٤٢٥. دار أضواء السلف، الرياض.

٣٦٧- الحاوي للفتاوي، للسيوطي. ط ١٤٢٤. دار الفكر، بيروت.

٣٦٨- الحجة على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن الشيباني. تحقيق: مهدي الكيلاني. ط٣، ١٤٠٣. دار عالم الكتب، بيروت.

٣٦٩- الحجة في بيان المحجة، لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق: محمد المدخلي. ط٢، ١٤١٩. دار الراية، الرياض.

٣٧٠- حجة الوداع، لابن حزم. تحقيق: أبو صهيب الكرمي. ط ١٤١٨. بيت الأفكار الدولية، الرياض.

* حديث ابن البختري = مجموع مصنفات ابن البختري.

* حديث ابن الحمامي = مجموع فيه مصنفات أبي الحسن الحمامي.

٣٧١- حديث ابن المظفر عن حاجب بن أركين. تحقيق: عبدالله الشبراوي. ط١، ١٤٣٩. دار الرسالة، القاهرة.

٣٧٢- حديث ابن شاهين عن شيوخه. تحقيق: هشام بن محمد. ط١، ١٤١٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٣٧٣- حديث أبي الطاهر الذهلي، بانتقاء الدارقطني. الثالث والعشرون. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤٠٦. دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

٣٧٤- حديث أبي الفضل الزهري. تحقيق: حسن البلوط. ط١، ١٤١٨. دار أضواء السلف، الرياض.

* حديث أبي القاسم الحامض. منتقى من الأول والثالث = مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء أخرى.

٣٧٥- حديث أبي سعيد الأشج. تحقيق: إسماعيل الجزائري. ط١، ١٤٢٢. دار المغني، الرياض.

* حديث إسماعيل بن جعفر، لابن خزيمة = حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر.

* حديث الأصم = مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم.

* حديث الحسن بن عرفة، رواية محمد بن مخلد = حديث محمد بن عثمان بن كرامة وطاهر بن خالد بن نزار الأيلي، رواية ابن مخلد عنهما.

٣٧٦- الحديث الحسن لذاته ولغيره، دراسة استقرائية نقدية، لخالد الدريس. ط١، ١٤٢٦. دار أضواء السلف، الرياض.

٣٧٧- حديث السراج. تحقيق: حسين بن عكاشة. ط١، ١٤٢٥. الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة.

٣٧٨- حديث الفاكهي عن ابن أبي مسرَّة. تحقيق: محمد الغباني. ط١، ١٤١٩. مكتبة الرشد، شركة الرياض، الرياض.

* حديث الليث عن يزيد بن أبي حبيب، رواية عيسى بن حماد = أحاديث الشيوخ الكبار.

٣٧٩- حديث الوزير عيسى بن علي ابن الجراح. الثاني. تحقيق: أبو إسحاق الحويني. ط١، ١٤٣١. دار التقوى، القاهرة.

* حديث بدر بن الهيثم، برواية الوزير عيسى بن علي عنه = جمهرة الأجزاء الحديثية.

٣٨٠- حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي (مجموع أجزاء حديثية). تحقيق: عمر تدمري. ط ١٤٠٠. دار الكتاب العربي، بيروت.

٣٨١- حديث سفيان الثوري، رواية السري بن يحيى عن شيوخه عنه. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٨٢- حديث شعبة بن الحجاج، لمحمد بن المظفر. تحقيق: صالح اللحام. ط١، ١٤٢٤. الدار العثمانية، عمَّان.

٣٨٣- حديث عباس الترقفي. تحقيق: أيمن الدوري. ط١، ١٤٣٠. مكتبة الصحابة، الشارقة، مكتبة التابعين، القاهرة.

٣٨٤- حديث علي بن حجر عن إسماعيل بن جعفر، لابن خزيمة. تحقيق: عمر السفياني. ط١، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض.

* حديث محمد بن الحسن العطار = الفوائد، لابن منده.

٣٨٥- حديث محمد بن عثمان بن كرامة وطاهر بن خالد بن نزار الأيلي والحسن بن عرفة، رواية محمد بن مخلد. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٨٦- حديث مصعب بن عبدالله الزبيري، لأبي القاسم البغوي. تحقيق: صالح اللحام. ط١، ١٤٢٤. الدار العثمانية، عمَّان.

٣٨٧- الحصائل في علوم العربية وتراثها، لمحمد الدالي. ط١، ١٤٣٢. دار النوادر، دمشق.

٣٨٨- حلية الأولياء، لأبي نعيم الأصبهاني. ط١، ١٤٠٩. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة عن مطبعة السعادة، القاهرة).

٣٨٩- الحنائيات: فوائد الحنائي، بتخريج النخشبي. تحقيق: خالد أبو النجا. ط١، ١٤٢٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٣٩٠- الخصائص الكبرى، للسيوطي. تحقيق: محمد خليل هراس. ط ١٣٨٧. مطبعة المدني، القاهرة.

٣٩١- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، للمحبي. ط ١٢٨٤، المطبعة الوهبية، القاهرة.

٣٩٢- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، للنووي. تحقيق: حسين الجمل. ط١، ١٤١٨. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٩٣- الخلاصة في أصول الحديث، للطيبي. تحقيق: صبحي السامرائي. ط١، ١٤٠٥. دار عالم الكتب، بيروت.

٣٩٤- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، للبيهقي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٦. دار الروضة، القاهرة.

* الخلعيات = الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح الغرائب.

٣٩٥- خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل، للبخاري. تحقيق: فهد الفهيد. ط١، ١٤٢٥. دار أطلس الخضراء، الرياض، دمشق.

٣٩٦- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للسيوطي. تحقيق: عبدالله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤٢٤. دار هجر، القاهرة.

٣٩٧- درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، للمقريزي. تحقيق: محمود الجليلي. ط١، ١٤٢٣. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٣٩٨- الدعاء، للطبراني. تحقيق: محمد سعيد البخاري. ط١، ١٤٠٧. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٣٩٩- الدعاء، للمحاملي. تحقيق: عمرو عبدالمنعم. ط١، ١٤١٤. مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مكتبة العلم، جدة.

٤٠٠- الدعاء، لمحمد بن فضيل. تحقيق: عبدالعزيز البعيمي. ط١، ١٤١٩. مكتبة الرشد، الرياض.

٤٠١- الدعوات الكبير، للبيهقي. تحقيق: بدر البدر. ط١، ١٤٢٩. دار غراس، الكويت.

٤٠٢- دلائل الإمامة، لابن رستم الطبري (الشيعي). تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية بمؤسسة البعثة. ط١، ١٤١٣. مؤسسة البعثة، قم.

٤٠٣- دلائل النبوة، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: محمد قلعه جي وعبدالبر عباس. ط٢، ١٤٠٦. دار النفائس، بيروت.

٤٠٤- دلائل النبوة، للبيهقي. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٨. دار الكتب العلمية، بيروت، دار الريان، القاهرة.

٤٠٥- دلائل النبوة، للمستغفري. تحقيق: أحمد السلوم. ط١، ١٤٣١. دار النوادر، الكويت، بيروت.

٤٠٦- الدلائل على معاني الحديث بالشاهد والمثل، للسرقسطي. تحقيق: محمد حامد خلف. ط١، ١٤٣٢. الرابطة المحمدية، دار الأمان، الرباط.

٤٠٧- الدليل المغني لشيوخ الإمام أبي الحسن الدارقطني، لنايف المنصوري. ط١، ١٤٢٨. دار الكيان، الرياض.

٤٠٨- الديات، لابن أبي عاصم. تحقيق: عبدالمنعم زكريا. ط١، ١٤٢٤. دار الصميعي، الرياض.

٤٠٩- ديوان الضعفاء، للذهبي. تحقيق: حماد الأنصاري. ط٢، ١٣٨٧. مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة.

٤١٠- ذخيرة الحفاظ المخرج على الحروف والألفاظ (ترتيب أحاديث الكامل لابن عدي)، لابن طاهر المقدسي. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤١٦. دار السلف، الرياض.

٤١١- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، للدارقطني. تحقيق: بوران الضناوي وكمال الحوت. ط١، ١٤٠٦. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٤١٢- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي. تحقيق: محمد شكور المياديني. ط١، ١٤٠٦. مكتبة المنار، الزرقاء.

٤١٣- ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله ﷺ أمرًا أو نهيًا ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار، لأبي الفتح الأزدي. تحقيق: ضياء الحسن السلفي. ط١، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٤١٤- ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: مسعد السعدني. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤١٥- ذكر الإمام الحافظ أبي عبدالله ابن منده ومن أدركهم من أصحابه الإمامُ أبو عبدالله الخلال، لأبي موسى المديني. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤١٦- ذكر قول النبي ﷺ: «نضر الله امرأ سمع مقالتي فأداها»، لابن حكيم المديني. تحقيق: بدر البدر. ط١، ١٤١٥. دار ابن حزم، بيروت.

٤١٧- ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ومن لم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد، للحسن بن محمد الخلال. تحقيق: رضا بوشامة. ط١، ١٤٢٥. دار ابن القيم، الرياض، دار ابن عفان، القاهرة.

* ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا = الزهد، لابن أبي الدنيا.

٤١٨- ذم الغيبة والنميمة، لابن أبي الدنيا. تحقيق: بشير عيون. ط١، ١٤١٣. دار البيان، دمشق، مكتبة المؤيد، الرياض.

٤١٩- ذم الكلام وأهله، للهروي. تحقيق: عبدالله الأنصاري. ط١، ١٤١٩. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٤٢٠- ذم ذي الوجهين واللسانين، لابن عساكر. تحقيق: مشعل المطيري. ط١، ١٤٢٢. دار ابن حزم، بيروت.

٤٢١- ذيل التبيان لبديعة البيان، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: علي العمران. ط١، ١٤٢٢. مكتبة الرشد، الرياض.

٤٢٢- ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، لتقي الدين الفاسي. تحقيق: كمال الحوت. ط١، ١٤١٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢٣- ذيل الدرر الكامنة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عدنان درويش. ط ١٤١٢. معهد المخطوطات العربية، القاهرة.

٤٢٤- ذيل تاريخ بغداد، لابن الدبيثي. تحقيق: بشار عواد. ط١، ١٤٢٧. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٢٥- ذيل تاريخ بغداد، لابن النجار. تحقيق: مصطفى عطا. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢٦- ذيل ميزان الاعتدال، للعراقي. تحقيق: علي معوض وعادل عبدالموجود. ط١، ١٤١٦. دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٢٧- الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام، للذهبي. تحقيق: خالد المصري. ط١، ١٤٢٦. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٤٢٨- رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه. تحقيق: محمد الصباغ. ط٣، ١٤٠٥. المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٢٩- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، لمحمد بن جعفر الكتاني. ط١، ١٣٣٢. على نفقة محمد خرما، بيروت.

٤٣٠- الرسالة، للشافعي. تحقيق: أحمد شاكر. ط١، ١٣٥٨. مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

٤٣١- رسوم التحديث في علوم الحديث، للجعبري. تحقيق: إبراهيم الميلي. ط١، ١٤٢١. دار ابن حزم، بيروت.

٤٣٢- رفع اليدين في الصلاة، لابن القيم. تحقيق: علي العمران. ط١، ١٤٣١. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤٣٣- رفع اليدين في الصلاة، للبخاري. تحقيق: بدر البدر وبديع الدين الراشدي. ط١، ١٤١٦. دار ابن حزم، بيروت.

٤٣٤- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام، لجاسم الدوسري. ط١، ١٤٠٨. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٣٥- روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، لابن حبان. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد ومحمد حامد الفقي ومحمد عبدالرزاق حمزة. ط ١٣٦٨. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٤٣٦- الرؤية، للدارقطني. تحقيق: إبراهيم العلي وأحمد الرفاعي. ط١، ١٤١١. مكتبة المنار، الزرقاء.

٤٣٧- زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن القيم. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٩. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٤٣٨- الزهد الكبير، للبيهقي. تحقيق: عامر حيدر. ط١، ١٤٠٨. دار الجنان، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٤٣٩- الزهد (الصواب في اسمه: ذم الدنيا)، لابن أبي الدنيا. تحقيق: ياسين السواس. ط١، ١٤٢٠. دار ابن كثير، دمشق.

٤٤٠- الزهد والرقائق، لابن المبارك، مع زوائد نعيم بن حماد. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط. دار الكتب العلمية (مصورة).

٤٤١- الزهد، لأحمد بن حنبل. تحقيق: يحيى سوس. ط٢، ٢٠٠٣م. دار ابن رجب، القاهرة.

٤٤٢- الزهد، لأبي داود. تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس. ط١، ١٤١٤. دار المشكاة، القاهرة.

٤٤٣- الزهد، لهناد بن السري. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٦. دار الخلفاء، الكويت.

٤٤٤- الزهد، لوكيع بن الجراح. تحقيق: عبدالرحمن الفريوائي. ط١، ١٤٠٤. مكتبة الدار، المدينة.

٤٤٥- زهر الفردوس (الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس)، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٩. جمعية دار البر، دبي.

٤٤٦- زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة، لخلدون الأحدب. ط١، ١٤١٧. دار القلم، دمشق.

٤٤٧- زوائد رجال صحيح ابن حبان على الكتب الستة، ليحيى الشهري. ط١، ١٤٢٢. مكتبة الرشد، الرياض.

٤٤٨- الزيادات على الموضوعات (ذيل اللآلئ المصنوعة)، للسيوطي. تحقيق: رامز حسن. ط١، ١٤٣١. مكتبة المعارف، الرياض.

٤٤٩- الزيادات على كتاب المزني، لأبي بكر النيسابوري. تحقيق: خالد المطيري. ط١، ١٤٢٦. دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت.

٤٥٠- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، للخطيب البغدادي. تحقيق: محمد الزهراني. ط٢، ١٤٢١. دار الصميعي، الرياض.

٤٥١- ستة مجالس من أمالي شيخ الحنابلة القاضي أبي يعلى الفراء. تحقيق: محمد العجمي. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٥٢- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، للألباني. ط ١٤١٥- ١٤٢٢. مكتبة المعارف، الرياض.

٤٥٣- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، للألباني. ط ١٤١٢- ١٤٢٥. مكتبة المعارف، الرياض.

٤٥٤- السماع، لابن طاهر المقدسي. تحقيق: أبو الوفا المراغي. ط ١٤١٥. لجنة إحياء التراث الإسلامي في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٤٥٥- السنة، لابن أبي عاصم. تحقيق: باسم الجوابرة. ط١، ١٤١٩. دار الصميعي، الرياض.

٤٥٦- السنة، لعبدالله بن أحمد بن حنبل. تحقيق: محمد القحطاني. ط١، ١٤٠٦. دار ابن القيم، الدمام.

٤٥٧- السنة، للخلال. تحقيق: عطية الزهراني. ط١، ١٤١٠، ١٤٢٠. دار الراية، الرياض.

٤٥٨- سنن ابن ماجه. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط. دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي. و: تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل ط١، ١٤٣٥. دار التأصيل، القاهرة. و: تحقيق: عصام هادي. ط١، ١٤٣١. دار الصديق، الجبيل.

٤٥٩- سنن أبي داود. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط. المكتبة العصرية، بيروت (مصورة).

٤٦٠- سنن الأثرم (قطعة). تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

* سنن الترمذي = جامع الترمذي.

٤٦١- سنن الدارقطني. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط١، ١٤٢٤. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٦٢- سنن الدارمي. تحقيق: حسين الداراني. ط١، ١٤٢١. دار المغني، الرياض.

٤٦٣- السنن الصغير، للبيهقي. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤١٠. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي.

٤٦٤- السنن الكبرى، للنسائي. تحقيق: حسن شلبي. ط١، ١٤٢١. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٦٥- السنن الكبير، للبيهقي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط ١٣٤٤-١٣٥٥. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد. و: تحقيق: عبدالله التركي ومركز هجر. ط١، ١٤٣٢. دار هجر، القاهرة.

٤٦٦- السنن المأثورة، للطحاوي. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٦. دار المعرفة، بيروت.

* سنن النسائي = المجتبى.

٤٦٧- سنن سعيد بن منصور. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط١، ١٤٠٣. الدار السلفية، بومباي. و: التفسير. تحقيق: سعد الحميّد. ط١، ١٤١٤. دار الصميعي، الرياض، و: ط١، ١٤٣٣، دار الألوكة، الرياض.

٤٦٨- السنن والأحكام عن المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلم، للضياء المقدسي. تحقيق: حسين عكاشة. ط١، ١٤٢٥. دار ماجد عسيري، جدة.

٤٦٩- سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين. تحقيق: أحمد نور سيف. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الدار، المدينة.

٤٧٠- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني. تحقيق: عبدالعليم البستوي. ط١، ١٤١٨. دار الاستقامة، مكة المكرمة، مؤسسة الريان، بيروت.

٤٧١- سؤالات البرقاني للدارقطني. تحقيق: محمد الأزهري. ط١، ١٤٢٧. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٤٧٢- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٤. مكتبة المعارف، الرياض.

٤٧٣- سؤالات السلمي للدارقطني. تحقيق: مجموعة باحثين بإشراف الحميّد والجريسي. ط١، ١٤٢٧.

٤٧٤- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٤. مكتبة المعارف، الرياض.

٤٧٥- سؤالات مسعود بن علي السجزي للحاكم. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٨. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٤٧٦- سير أعلام النبلاء، للذهبي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين. ط ١٤٠١-١٤٠٥. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٧٧- سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث، ليوسف بن عبدالهادي. تحقيق: محمد العجمي. ط١، ١٤١٨. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٤٧٨- سير السلف الصالحين، لقوام السنة الأصبهاني. تحقيق: كرم فرحات. ط١، ١٤٢٠. دار الراية، الرياض.

٤٧٩- سيرة بن إسحاق (السير والمغازي). تحقيق: سهيل زكار. ط١، ١٣٩٨. دار الفكر، بيروت.

٤٨٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد. تحقيق: محمود الأرنؤوط. ط١، ١٤٠٦. دار ابن كثير، دمشق.

٤٨١- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، للالكائي. تحقيق: أحمد الغامدي. ط٨، ١٤٢٣. دار طيبة، الرياض.

٤٨٢- شرح السنة، للحسين بن مسعود البغوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزهير الشاويش. ط٢، ١٤٠٣. المكتب الإسلامي، بيروت.

٤٨٣- شرح مصابيح السنة للبغوي، لابن الملك. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٣. إدارة الثقافة الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

* شرح سنن ابن ماجه، لمغلطاي = الإعلام بسنته عليه الصلاة والسلام.

٤٨٤- شرح صحيح البخاري، لابن بطال. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. ط٢، ١٤٢٣. مكتبة الرشد، الرياض.

٤٨٥- شرح صحيح مسلم، للنووي. ط٢، ١٣٩٢. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٤٨٦- شرح علل الترمذي، لابن رجب. تحقيق: همام سعيد. ط٢، ١٤٢١. مكتبة الرشد، الرياض.

٤٨٧- شرح مختصر الطحاوي، للجصاص. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣١. دار البشائر الإسلامية، دار السراج، المدينة المنورة.

٤٨٨- شرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، لابن شاهين. تحقيق: عادل بن محمد. ط١، ١٤١٥. مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٤٨٩- شرح مشكل الآثار، للطحاوي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط١، ١٤١٥. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٩٠- شرح معاني الآثار، للطحاوي. تحقيق: زهري النجار، ومحمد جاد الحق. ط١، ١٤١٤. دار عالم الكتب، بيروت (مصورة).

٤٩١- شرف أصحاب الحديث، للخطيب البغدادي. تحقيق: محمد سعيد أوغلي. ط١، ١٩٧١م. كلية الإلهيات بجامعة أنقرة، دار إحياء السنة، أنقرة.

٤٩٢- الشريعة، للآجري. تحقيق: عبدالله الدميجي. ط٢، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

٤٩٣- شعب الإيمان، للبيهقي. تحقيق: عبدالعلي حامد. ط١، ١٤٢٣. مكتبة الرشد، الرياض، الدار السلفية، بومباي.

٤٩٤- شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، لتقي الدين الفاسي. تحقيق: علي عمر. ط١، ١٤٢٨. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٤٩٥- الشكر، لابن أبي الدنيا. تحقيق: بدر البدر. ط٣، ١٤٠٠. المكتب الإسلامي، الكويت.

٤٩٦- شمائل النبوة، للقفال الشاشي. تحقيق: عمر آل عباس. ط١، ١٤٣٦. دار التوحيد، الرياض.

٤٩٧- الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية، للترمذي. تحقيق: سيد الجليمي. ط١، ١٤١٣. المكتبة التجارية، مصطفى الباز، مكة المكرمة.

٤٩٨- الصارم المنكي في الرد على السبكي، لابن عبدالهادي. تحقيق: عقيل المقطري. ط١، ١٤٢٤. مؤسسة الريان، بيروت.

٤٩٩- الصبر والثواب عليه، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير يوسف. ط١، ١٤١٨. دار ابن حزم، بيروت.

٥٠٠- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري. تحقيق: أحمد عطار. ط٤، ١٤٠٧. دار العلم للملايين، بيروت.

* صحيح ابن حبان = الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

* صحيح ابن خزيمة = مختصر المختصر من المسند الصحيح.

٥٠١- صحيح البخاري. تحقيق: مجموعة باحثين، عناية/ محمد زهير الناصر. ط١، ١٤٢٢. دار طوق النجاة، بيروت (مصورة عن الطبعة السلطانية، والترقيم لمحمد فؤاد عبدالباقي).

٥٠٢- صحيح مسلم. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. ط. دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٥٠٣- الصفات، للدارقطني. تحقيق: عبدالله الغنيمان. ط١، ١٤٠٢. مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٥٠٤- صفة الجنة وما أعد الله لأهلها من النعيم، لابن أبي الدنيا. تحقيق: عبدالرحيم العساسلة. ط١، ١٤١٧. مؤسسة الرسالة، بيروت، دار البشير، عمّان.

٥٠٥- صفة الجنة، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: علي رضا عبدالله. ط٢، ١٤١٥. دار المأمون، دمشق.

٥٠٦- صفة النفاق ونعت المنافقين، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٢. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥٠٧- صلة الخلف بموصول السلف، للروداني. تحقيق: محمد حجي. ط١، ١٤٠٨. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥٠٨- الصمت وآداب اللسان، لابن أبي الدنيا. تحقيق: أبو إسحاق الحويني. ط١، ١٤١٠. دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٠٩- الضعفاء والمتروكون، لابن الجوزي. تحقيق: عبدالله القاضي. ط١، ١٤٠٦. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١٠- الضعفاء والمتروكون، للدارقطني. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٤. مكتبة المعارف، الرياض.

٥١١- الضعفاء والمتروكون، للنسائي. تحقيق: محمود زايد. ط١، ١٣٩٦. دار الوعي، حلب.

* الضعفاء، لأبي زرعة الرازي = أسامي الضعفاء.

٥١٢- الضعفاء، للعقيلي. تحقيق: أبو يحيى الحداد ووكز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٥. دار التأصيل، القاهرة.

٥١٣- ضعيف سنن أبي داود، للألباني. ط١، ١٤٢٣. دار غراس، الكويت.

٥١٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي. ط ١٣٥٣-١٣٥٥. مكتبة القدسي، القاهرة.

٥١٥- الطب النبوي، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: مصطفى دونمز. ط١، ١٤٢٧. دار ابن حزم، بيروت.

٥١٦- طبقات الأسماء المفردة من الصحابة والتابعين وأصحاب الحديث، للبرديجي. تحقيق: سكينة الشهابي. ط١، ١٩٨٧م. دار طلاس، دمشق.

٥١٧- طبقات الحنابلة، لابن أبي يعلى. تحقيق: عبدالرحمن العثيمين. ط١، ١٤٢٥. مكتبة العبيكان، الرياض.

٥١٨- طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين السبكي. تحقيق: محمود الطناحي وعبدالفتاح الحلو. ط٢، ١٤١٣. دار هجر، القاهرة.

٥١٩- طبقات الشافعية، لابن كثير. تحقيق: عبدالحفيظ منصور. ط١، ٢٠٠٤م. دار المدار الإسلامي، بيروت.

٥٢٠- الطبقات الكبير، لابن سعد. تحقيق: إحسان عباس. ط١، ١٩٦٨م. دار صادر، بيروت. و: القسم المتمم لتابعي أهل المدينة ومن بعدهم. تحقيق: زياد منصور. ط٢، ١٤٠٨. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٥٢١- طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: عبدالغفور البلوشي. ط١، ١٤١٢. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٢٢- طرق حديث «من كذب عليَّ متعمدًا»، للطبراني. تحقيق: علي حسن وهشام السقا. ط١، ١٤١٠. المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمَّان.

٥٢٣- الطهور، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: مشهور سلمان. ط١، ١٤١٤. مكتبة الصحابة، جدة، مكتبة التابعين، عين شمس.

٥٢٤- الطيوريات، للطيوري، بانتخاب السِّلَفي. تحقيق: دسمان معالي وعباس الحسن. ط١، ١٤٢٥. مكتبة أضواء السلف، الرياض.

٥٢٥- العالم الأثري الشيخ صالح الفلاني وجهوده السلفية في المدينة المنورة، لمحمد علي بيومي. بحث منشور في مجلة دارة الملك عبدالعزيز، السنة ٣٢، العدد ٢، ربيع الآخر ١٤٢٧هـ.

٥٢٦- عجالة الإملاء المتيسرة من التذنيب على ما وقع للحافظ المنذري من الوهم وغيره في كتابه الترغيب والترهيب، للبرهان الناجي. تحقيق: إبراهيم الريس ومحمد القناص. ط١، ١٤٢٠. مكتبة المعارف، الرياض.

٥٢٧- العدة في أصول الفقه، لأبي يعلى. تحقيق: أحمد المباركي. ط٢، ١٤١٠. د.ن.

٥٢٨- عروس الأجزاء، لمسعود بن الحسن الثقفي. تحقيق: محمد صباح منصور. ط١، ١٤٢٤. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٥٢٩- العظمة، لأبي الشيخ الأصبهاني. تحقيق: رضاء الله المباركفوري. ط١، ١٤٠٨. دار العاصمة، الرياض.

٥٣٠- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن. تحقيق: أيمن الأزهر وسيد مهني. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٣١- عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، للسيوطي. تحقيق: سلمان القضاة. ط ١٤١٤. دار الجيل، بيروت.

٥٣٢- العلل الكبير، للترمذي، بترتيب أبي طالب القاضي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٠٩. دار عالم الكتب، بيروت.

٥٣٣- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لابن الجوزي. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط٢، ١٤٠١. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

٥٣٤- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، برواية المروذي وغيره. تحقيق: وصي الله عباس. ط١، ١٤٠٨. الدار السلفية، بومباي.

٥٣٥- العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل، برواية ابنه عبدالله. تحقيق: وصي الله عباس. ط١، ١٤٠٨. دار الخاني، الرياض، المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٣٦- علل الحديث، لابن أبي حاتم. تحقيق: مجموعة باحثين بإشراف الحميّد والجريسي. ط١، ١٤٢٧.

٥٣٧- العلل، للدارقطني. تحقيق: محمد الدباسي. ط٣، ١٤٣٢. مؤسسة الريان، بيروت.

٥٣٨- العلو للعلي الغفار، للذهبي. تحقيق: أشرف عبدالمقصود. ط١، ١٤١٦. دار أضواء السلف، الرياض.

٥٣٩- علوم الحديث، لابن الصلاح. تحقيق: نور الدين عتر. تصوير: ١٤٠٦. دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت.

٥٤٠- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني. تحقيق: مجموعة باحثني. ط إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

٥٤١- عمل اليوم والليلة، لابن السني. تحقيق: عبدالرحمن كوثر البرني. ط١، ١٤١٨. دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت.

٥٤٢- العنوان الصحيح للكتاب، لحاتم العوني. ط١، ١٤١٩. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٥٤٣- العيال، لابن أبي الدنيا. تحقيق: نجم خلف. ط١، ١٤١٠. دار ابن القيم، الدمام.

٥٤٤- عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، لابن سيد الناس. تحقيق: محمد الخطراوي ومحيي الدين مستو. ط١، ١٤١٣. دار التراث، المدينة المنورة، دار ابن كثير، دمشق.

٥٤٥- عيون الأخبار، لابن قتيبة. تحقيق: منذر أبو شعر. ط١، ١٤٢٩. المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٤٦- غاية المقصد في زوائد المسند، للهيثمي. تحقيق: خلاف عبدالسميع. ط١، ١٤٢١. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٤٧- غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري. تحقيق: ج. برجستراسر. ط ١٣٥١. مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٥٤٨- الغاية شرح متن ابن الجزري: الهداية في علم الرواية، للسخاوي. تحقيق: محمد سيدي الأمين. رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، ١٤٠٣.

٥٤٩- الغرباء، للآجري. تحقيق: بدر البدر. ط١، ١٤٠٣. دار الخلفاء، الكويت.

٥٥٠- غريب الحديث، لإبراهيم الحربي. تحقيق: سليمان العايد. ط١، ١٤٠٥. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار المدني، جدة.

٥٥١- غريب الحديث، لابن الجوزي. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤٠٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٥٢- غريب الحديث، لابن قتيبة. تحقيق: عبدالله الجبوري. ط١، ١٣٩٧. مطبعة العاني، بغداد.

٥٥٣- غريب الحديث، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: مجموعة باحثين. ط ١٤٠٣-١٤١٣. مجمع اللغة العربية، القاهرة.

٥٥٤- غريب الحديث، للخطابي. تحقيق: عبدالكريم العزباوي. ط ١٤٠٢. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، دار الفكر، دمشق.

٥٥٥- غنية الملتمس إيضاح الملتبس، للخطيب البغدادي. تحقيق: يحيى الشهري. ط١، ١٤٢٢. مكتبة الرشد، الرياض.

٥٥٦- غوامض الأسماء المبهمة، لابن بشكوال. تحقيق: عز الدين السيد ومحمد عز الدين. ط١، ١٤٠٧. دار عالم الكتب، بيروت.

٥٥٧- الغيلانيات، لأبي بكر الشافعي. تحقيق: حلمي عبدالهادي. ط١، ١٤١٧. دار ابن الجوزي، الدمام.

٥٥٨- فتح الباب في الكنى والألقاب، لابن منده. تحقيق: نظر الفاريابي. ط١، ١٤١٧. مكتبة الكوثر، الرياض.

٥٥٩- فتح الباري، لابن حجر العسقلاني. ط ١٣٧٩-١٣٩٠. المكتبة السلفية، القاهرة.

٥٦٠- فتح الباري، لابن رجب. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٧. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٥٦١- فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، للسخاوي. تحقيق: عبدالكريم الخضير ومحمد الفهيد. ط١، ١٤٢٦. دار المنهاج، الرياض.

٥٦٢- الفتوة، لأبي عبدالرحمن السلمي. تحقيق: إحسان الثامري ومحمد القدحات. ط١، ١٤٢٢. دار الرازي، عمَّان.

٥٦٣- الفرج بعد الشدة، لابن أبي الدنيا. تحقيق: عبيدالله بن عالية. ط٢، ١٤٠٨. دار الريان للتراث، القاهرة.

٥٦٤- الفردوس بمأثور الخطاب، للديلمي. تحقيق: السعيد زغلول. ط١، ١٤٠٦. دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٦٥- الفروسية المحمدية، لابن القيم. تحقيق: زائد النشيري. ط١، ١٤٢٨. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٥٦٦- الفروع، لابن مفلح. تحقيق: عبدالله التركي. ط١، ١٤٢٤. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٦٧- الفصل للوصل المدرج في النقل، للخطيب البغدادي. تحقيق: محمد الزهراني. ط١، ١٤١٨. دار الهجرة، الثقبة، الرياض.

٥٦٨- فضائل أبي بكر الصديق، لأبي طالب العشاري. تحقيق: عمرو عبدالمنعم. ط١، ١٤١٣. دار الصحابة للتراث، طنطا.

* فضائل أبي بكر الصديق، لخيثمة بن سليمان. السادس = حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي.

٥٦٩- فضائل الخلفاء الأربعة وغيرهم، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: صالح العقيل. ط١، ١٤١٧. دار البخاري، المدينة المنورة.

٥٧٠- فضائل الصحابة، لأحمد بن حنبل. تحقيق: وصي الله عباس. ط١، ١٤٠٣. مؤسسة الرسالة، بيروت.

* فضائل الصحابة، لخيثمة بن سليمان. الثالث = حديث خيثمة بن سليمان.

٥٧١- فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض، للدارقطني. الحادي عشر. تحقيق: أبو مصعب الحلواني. ط١، ١٤٢٢. دار ماجد عسيري، جدة.

٥٧٢- فضائل القرآن، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: مروان العطية وآخرين. ط١، ١٤١٥. دار ابن كثير، دمشق.

٥٧٣- فضائل القرآن، للمستغفري. تحقيق: أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٧. دار ابن حزم، بيروت.

٥٧٤- فضيلة ذكر الله -عز وجل-، لابن عساكر. تحقيق: أحمد البزرة. ط١، ١٤١٤. دار المأمون للتراث، دمشق.

٥٧٥- الفقيه والمتفقه، للخطيب البغدادي. تحقيق: عادل العزازي. ط١، ١٤١٧. دار ابن الجوزي، الدمام.

٥٧٦- فنون العجائب في أخبار الماضيين من بني إسرائيل وغيرهم من العباد والزاهدين، للنقاش. تحقيق: طارق الطنطاوي. ط ١٩٩٢م. مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٧٧- الفنون، لابن عقيل. تحقيق: جورج مقدسي. ط ١٩٧٠م. دار المشرق، بيروت.

٥٧٨- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، لعبدالحي الكتاني. تحقيق: إحسان عباس. ط٢، ١٤٠٢. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٥٧٩- فهرسة ابن خير الإشبيلي. تحقيق: بشار عواد وابنه محمود. ط١، ٢٠٠٩م. دار الغرب الإسلامي، تونس.

٥٨٠- فوائد ابن أخي ميمي الدقاق. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٦. دار أضواء السلف، الرياض.

٥٨١- فوائد ابن السماك. التاسع: جزء حنبل بن إسحاق. تحقيق: هشام بن محمد. ط٢، ١٤١٩. مكتبة الرشد، الرياض.

٥٨٢- فوائد ابن نصر عن مشايخه. تحقيق: حمزة الجزائري. ط١، ١٤٢٨. دار النصيحة، المدينة المنورة.

* فوائد أبي بكر الأبهري = الفوائد الغرائب الحسان.

* فوائد أبي علي الرفاء = مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية.

٥٨٣- فوائد العراقيين، للنقاش. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. ط١، ١٤١٠. مكتبة القرآن، القاهرة.

٥٨٤- فوائد القاسم بن زكريا المطرز وأماليه القديمة الغرائب الحسان. تحقيق: ناصر المنيع. ط١، ١٤٢١. دار الوطن، الرياض.

٥٨٥- فوائد الكوفيين، لأبي الغنائم النرسي. تحقيق: عبدالرحمن شريف. ط١، ١٤٢٥. دار الضياء، عمَّان.

٥٨٦- الفوائد الغرائب الحسان من حديث أبي بكر الأبهري. تحقيق: حسام بوقريص. ط١، ١٩٩٨م. دار إيلاف الدولية، الكويت.

٥٨٧- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، للشوكاني. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط٣، ١٤٠٧. المكتب الإسلامي، بيروت.

٥٨٨- الفوائد المعللة، لأبي زرعة الدمشقي. تحقيق: رجب بن عبدالمقصود. ط١، ١٤٢٣. مكتبة الذهبي، الكويت.

٥٨٩- الفوائد المنتقاة الحسان من الصحاح الغرائب، للخلعي. تحقيق: صالح اللحام. ط١، ١٤٣١. الدار العثمانية، عمان، مؤسسة الريان، بيروت.

٥٩٠- الفوائد المنتقاة عن الشيوخ العوالي، لعلي بن عمر الحربي. الثاني. تحقيق: تيسير أبو حيمد. ط١، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

٥٩١- فوائد تمام. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤١٢. مكتبة الرشد، الرياض.

* فوائد جعفر بن محمد الخُلدي = مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية.

* فوائد خيثمة بن سليمان. منتخب من الأول = حديث خيثمة بن سليمان.

* فوائد علي بن عبدالله الهاشمي العيسوي = مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية.

٥٩٢- فوائد محمد بن مخلد. تحقيق: صلاح الشلاحي. د.ط، د.ت. مطبعة الفتح، مصر.

٥٩٣- فوائد موسى بن هارون الحمال. الخامس. تحقيق: نور الدين مسعي. ط١، ١٤٣٣. دار غراس، الكويت.

٥٩٤- الفوائد، لابن منده (طبع تحت هذا الاسم أجزاء عديدة). تحقيق: خلاف عبدالسميع. ط١، ١٤٢٣. دار الكتب العلمية، بيروت.

* فوائد عبدالوهاب ابن منده عن أبيه = الفوائد، لابن منده.

٥٩٥- الفيصل في مشتبه النسبة، للحازمي. تحقيق: سعود الديحاني. ط١، ١٤٢٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٥٩٦- فيض القدير شرح الجامع الصغير، للمناوي. ط١، ١٣٥٦. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٥٩٧- القاموس المحيط، للفيروزابادي. تحقيق: مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة. ط٨، ١٤٢٦. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٩٨- القدر، للفريابي. تحقيق: عبدالله المنصور. ط١، ١٤١٨. دار أضواء السلف، الرياض.

٥٩٩- قراءات النبي ﷺ، لحفص بن عمر الدوري. تحقيق: حكمت ياسين. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الدار، المدينة المنورة.

٦٠٠- قراءة نقدية في عنوان مشيخة ابن طهمان وبيان أنه جزءان من نسخة ابن طهمان، لرياض الطائي. مقالة منشورة على الشبكة العالمية: http://majles.alukah.net/t39083

٦٠١- القربة إلى رب العالمين بالصلاة على النبي ﷺ سيد المرسلين، لابن بشكوال. تحقيق: حسين شكري. ط١، ٢٠١٠م. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٠٢- قصر الأمل، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير يوسف. ط٢، ١٤١٧. دار ابن حزم، بيروت.

٦٠٣- قضاء الحوائج، لابن أبي الدنيا. تحقيق: عمرو عبدالمنعم. ط١، ١٤١٤. مكتبة العلم، جدة، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

٦٠٤- القضاء والقدر، للبيهقي. تحقيق: محمد آل عامر. ط١، ١٤٢١. مكتبة العبيكان، الرياض.

٦٠٥- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة، للسيوطي. تحقيق: خليل الميس. ط١، ١٤٠٥. المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٠٦- القناعة، لابن السني. تحقيق: عبدالله الجديع. ط١، ١٤٠٩. مكتبة الرشد، الرياض.

٦٠٧- القند في ذكر علماء سمرقند، للنسفي. تحقيق: يوسف الهادي. ط١، ١٤٢٠. مرآة التراث، طهران.

٦٠٨- قوارع القرآن، للجوري. تحقيق: أحمد السلوم. ط١، ١٤٣٢. مكتبة المعارف، الرياض.

٦٠٩- القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع ﷺ، للسخاوي. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٢٢. مؤسسة الريان، بيروت.

٦١٠- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي. تحقيق: محمد عوامة وأحمد الخطيب. ط١، ١٤١٣. دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة.

٦١١- الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي. تحقيق: مازن السرساوي. ط١، ١٤٣٤. مكتبة الرشد، الرياض. و: تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٨. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١٢- كشف الأستار، للهيثمي. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. ط١، ١٣٩٩. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦١٣- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٦. دار التفسير، جدة.

٦١٤- الكفاية في معرفة أصول علم الرواية، للخطيب البغدادي. تحقيق: ماهر الفحل. ط١، ١٤٣٢. دار ابن الجوزي، الدمام.

٦١٥- كلام الليالي والأيام، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير يوسف. ط١، ١٤١٨. دار ابن حزم، بيروت.

٦١٦- الكنى والأسماء، للدولابي. تحقيق: نظر الفاريابي. ط١، ١٤٢١. دار ابن حزم، بيروت.

٦١٧- الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج. تحقيق: عبدالرحيم القشقري. ط١، ١٤٠٤. عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

* الكنى، لابن منده = فتح الباب.

٦١٨- الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، لنجم الدين الغزي. تحقيق: خليل المنصور. ط١، ١٤١٨. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦١٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لابن الكيال. تحقيق: عبدالقيوم عبد رب النبي. ط٢، ١٤٢٠. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٦٢٠- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للسيوطي. تحقيق: صلاح عويضة. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٢١- اللباب في تهذيب الأنساب، لابن الأثير. ط ١٤٠٠. دار صادر، بيروت.

٦٢٢- لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ، لابن فهد (مع: ذيلي تذكرة الحفاظ للحسيني والسيوطي). تحقيق: حسام الدين القدسي ومحمد الكوثري. ط القدسي، دمشق.

٦٢٣- لسان العرب، لابن منظور. ط٣، ١٤١٤. دار صادر، بيروت.

٦٢٤- لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط١، ١٤٢٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٢٥- اللطائف من دقائق المعارف، لأبي موسى المديني. تحقيق: محمد سمك. ط١، ١٤٢٠. دار الكتب العلمية، بيروت.

* ما لا يسع المحدث جهله، للميانشي = ضمن: ثلاث رسائل في علوم الحديث (تحقيق: علي حسن).

٦٢٦- المتفق والمفترق، للخطيب البغدادي. تحقيق: محمد صادق الحامدي. ط١، ١٤١٧. دار القادري، دمشق.

٦٢٧- مثير العزم الساكن إلى أشرف الأماكن، لابن الجوزي. تحقيق: مرزوق إبراهيم. ط١، ١٤١٥. دار الراية، الرياض.

٦٢٨- المجالس العشرة الأمالي، للحسن بن محمد الخلال. تحقيق: مجدي السيد. ط١، ١٤١١. دار الصحابة للتراث، طنطا.

٦٢٩- المجالسة وجواهر العلم، للدينوري. تحقيق: مشهور آل سلمان. ط١، ١٤١٩. دار ابن حزم، بيروت.

٦٣٠- المجتبى (السنن الصغرى)، للنسائي. تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٤. دار التأصيل، القاهرة.

٦٣١- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لابن حبان. تحقيق: محمود زايد. ط١، ١٣٩٦. دار الوعي، حلب.

٦٣٢- مجلسان من إملاء النسائي. تحقيق: أبو إسحاق الحويني. ط١، ١٤١٥. دار ابن الجوزي، الدمام.

٦٣٣- مجمع البحرين في زوائد المعجمين، للهيثمي. تحقيق: عبدالقدوس نذير. ط١، ١٤١٣. مكتبة الرشد، الرياض.

٦٣٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيثمي. تحقيق: حسين الداراني. ط١، ١٤٣٦. دار المنهاج، جدة.

٦٣٥- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: يوسف المرعشلي. ط١، ١٤١٣-١٤١٥. دار المعرفة، بيروت.

٦٣٦- مجموع رسائل الحافظ ابن رجب الحنبلي. تحقيق: طلعت الحلواني. ط١٤٢٤-١٤٣٠. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٦٣٧- مجموع رسائل الحافظ ابن عبدالهادي. تحقيق: حسين بن عكاشة. ط١، ١٤٢٧. دار الفاروق الحديثة، القاهرة.

٦٣٨- مجموع الفتاوى، لشيخ الإسلام ابن تيمية. تحقيق: عبدالرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد. ط ١٤١٦. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.

٦٣٩- مجموع فيه ثلاثة أجزاء حديثية. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٣١. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٤٠- مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٢. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٤١- مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٥. دار أضواء السلف، الرياض.

٦٤٢- مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٤٣- مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري الرزاز. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٢. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٤٤- مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين. تحقيق: بدر البدر. ط١، ١٤١٥. دار ابن الأثير، الكويت.

* مجموع مصنفات ابن البختري = مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري.
* مجموع مصنفات أبي الحسن الحمامي = مجموع فيه مصنفات أبي الحسن الحمامي.
* مجموع مصنفات ابن شاهين = مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين.

٦٤٥- المجموع شرح المهذب، للنووي (مع: فتح العزيز والتلخيص الحبير). تحقيق: مجموعة باحثين. ط ١٣٤٤-١٣٤٧. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

٦٤٦- المحتضرين، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير يوسف. ط١، ١٤١٧. دار ابن حزم، بيروت.

٦٤٧- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، للرامهرمزي. تحقيق: محمد عجاج الخطيب. ط٣، ١٤٠٤. دار الفكر، بيروت.

٦٤٨- المحرر في الحديث، لابن عبدالهادي. تحقيق: عادل الهدبا ومحمد علوش. ط١، ١٤٢٢. دار العطاء، الرياض.

٦٤٩- المحلى، لابن حزم. تحقيق: أحمد شاكر. ط ١٣٤٧-١٣٥٢. إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة.

٦٥٠- محنة الإمام أحمد بن حنبل، لعبدالغني المقدسي. تحقيق: عبدالله التركي. ط١، ١٤٠٧. دار هجر، القاهرة.

٦٥١- مختصر اختلاف العلماء للطحاوي، للجصاص. تحقيق: عبدالله نذير أحمد. ط١، ١٤١٦. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٥٢- مختصر الأحكام، للطوسي (مستخرجه على جامع الترمذي). تحقيق: أنيس الأندونوسي. ط١، ١٤١٥. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٦٥٣- مختصر زوائد مسند البزار، لابن حجر. تحقيق: صبري بن عبدالخالق أبو ذر. ط١، ١٤١٢. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٦٥٤- مختصر الفتاوى المصرية، لابن تيمية. تحقيق: محمد الفقي. ط ١٣٦٨. مطبعة السنة المحمدية، القاهرة.

٦٥٥- مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر، لمحمد بن نصر المروزي، اختصار المقريزي. ط١، ١٤٠٨. حديث أكادمي، فيصل آباد، دار الطحاوي، الرياض.

٦٥٦- مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ، لابن خزيمة. تحقيق: ماهر الفحل. ط١، ١٤٣٠. دار الميمان، الرياض.

٦٥٧- المختلطين، للعلائي. تحقيق: رفعت فوزي وعلي مزيد. ط١، ١٤١٧. مكتبة الخانجي، القاهرة.

٦٥٨- المخزون في علم الحديث، لأبي الفتح الأزدي. تحقيق: محمد إقبال السلفي. ط١، ١٤٠٨. الدار العلمية، دلهي.

٦٥٩- المخلصيات، لأبي طاهر المخلص. تحقيق: نبيل جرار. ط١، ١٤٢٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، دار النوادر، دمشق.

٦٦٠- مداراة الناس، لابن أبي الدنيا. تحقيق: محمد خير يوسف. ط١، ١٤١٨. دار ابن حزم، بيروت.

٦٦١- المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، للغماري. ط١، ١٩٩٦م. دار الكتبي، القاهرة.

٦٦٢- المدخل إلى الصحيح، للحاكم. تحقيق: ربيع المدخلي. ط١، ١٤٣٠. دار الإمام أحمد، القاهرة.

٦٦٣- المدخل إلى علم السنن، للبيهقي. تحقيق: محمد عوامة. ط١، ١٤٣٧. دار اليسر، المدينة المنورة، دار المنهاج، جدة.

٦٦٤- المدونة الكبرى، رواية سحنون بن سعيد. ط ١٣٢٣-١٣٢٤. مطبعة السعادة، القاهرة (تصوير وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية، دار النوادر، الكويت).

٦٦٥- المراسيل، لأبي داود. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٦٦- المزكيات: الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي إسحاق المزكي. تحقيق: أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٥. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٦٦٧- مسألة الاحتجاج بالشافعي، للخطيب البغدادي. تحقيق: خليل ملا خاطر. ط ١٤٠٠. الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، الرياض.

٦٦٨- مسألة التسمية، لابن طاهر المقدسي. تحقيق: عبدالله مرشد. ط مكتبة التابعين، القاهرة، مكتبة الصحابة، جدة.

٦٦٩- مسانيد فراس بن يحيى المكتب، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: محمد المصري. ط١، ١٤١٣. مطابع ابن تيمية، القاهرة.

٦٧٠- مساوئ الأخلاق، للخرائطي. تحقيق: مصطفى الشلبي. ط١، ١٤١٣. مكتبة السوادي، جدة.

٦٧١- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه صالح. تحقيق: مجموعة باحثين بإشراف طارق بن عوض الله. ط١، ١٤٢٠. دار الوطن، الرياض.

٦٧٢- مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابن هانئ. تحقيق: زهير الشاويش. ط١، ١٣٩٤-١٤٠٠. المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٧٣- مسائل الإمام أحمد، رواية أبي داود. تحقيق: طارق عوض الله. ط١، ١٤٢٠. مكتبة ابن تيمية.

٦٧٤- مسائل حرب بن إسماعيل الكرماني. الطهارة والصلاة. تحقيق: محمد السريّع. ط١، ١٤٣٤. مؤسسة الريان، بيروت. و: آخر الكتاب. تحقيق: فايز حابس. رسالة دكتوراه مقدَّمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٤٢٢.

* مستخرج الطوسي على جامع الترمذي = مختصر الأحكام.

* مستخرج أبي عوانة = المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم.

* مستخرج أبي نعيم على صحيح مسلم = المسند المستخرج على صحيح مسلم.

٦٧٥- المستدرك على الصحيحين، للحاكم. تحقيق: مجموعة باحثين. ط. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٦٧٦- مسند ابن أبي شيبة. تحقيق: عادل العزازي وأحمد المزيدي. ط١، ١٤١٨. دار الوطن، الرياض.

٦٧٧- مسند ابن الجعد، لأبي القاسم البغوي. تحقيق: عامر حيدر. ط١، ١٤١٠. مؤسسة نادر، بيروت.

٦٧٨- مسند ابن المبارك. تحقيق: صبحي السامرائي. ط١، ١٤٠٧. مكتبة المعارف، الرياض. و: تحقيق: مصطفى عثمان محمد. ط١، ١٤١١. دار الكتب العلمية، بيروت.

* مسند ابن زيدان، لأبي طاهر السِّلَفي = جمهرة الأجزاء الحديثية.

٦٧٩- مسند أبي بكر الصديق، لأحمد بن علي المروزي. تحقيق: شعيب الأرناؤوط. ط٤، ١٤٠٦. المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٨٠- مسند أبي حنيفة، للحارثي. تحقيق: لطيف الرحمن القاسمي. ط١، ١٤٣١. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٦٨١- مسند أبي حنيفة، لابن خسرو البلخي. تحقيق: لطيف الرحمن القاسمي. ط١، ١٤٣١. المكتبة الإمدادية، مكة المكرمة.

٦٨٢- مسند أبي حنيفة لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: نظر الفاريابي. ط١، ١٤١٥. مكتبة الكوثر، الرياض.

٦٨٣- مسند أبي داود الطيالسي. تحقيق: محمد التركي. ط١، ١٤١٩. دار هجر، القاهرة.

٦٨٤- مسند أبي يعلى. تحقيق: حسين سليم أسد. ط٢، ١٤١٠. دار المأمون للتراث، دمشق.

٦٨٥- مسند أحمد بن حنبل. تحقيق: مجموعة باحثين. ط ١٤٢٩. جمعية المكنز الإسلامي، القاهرة، دار المنهاج، جدة و: تحقيق: أحمد شاكر. ط١، ١٤١٦. دار الحديث، القاهرة. و: تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٦-١٤٢١. مؤسسة الرسالة، بيروت. (العزو عند الإطلاق إلى طبعة المكنز).

٦٨٦- مسند إسحاق بن راهويه. تحقيق: عبدالغفور البلوشي. ط١، ١٤١٢. مكتبة الإيمان، المدينة.

٦٨٧- مسند البزار. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وعادل بن سعد. ط١، ١٤٠٩-١٤٣٠. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٦٨٨- مسند الحميدي. تحقيق: حسين الداراني. ط١، ١٩٩٦م. دار السقا، دمشق.

٦٨٩- مسند الروياني. تحقيق: أيمن أبو يماني. ط١، ١٤١٦. مؤسسة قرطبة، القاهرة.

٦٩٠- مسند السراج. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط١، ١٤٢٣. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

٦٩١- مسند الشاشي. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. ط١، ١٤١٠. مكتبة العلوم والحكم، المدينة.

٦٩٢- مسند الشاميين، للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. ط١، ١٤٠٥. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٩٣- مسند الشهاب، للقضاعي. تحقيق: حمدي السلفي. ط٢، ١٤٠٧. مؤسسة الرسالة، بيروت.

٦٩٤- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، لأبي عوانة الإسفراييني. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٥. عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٦٩٥- المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: محمد حسن الشافعي. ط١، ١٤١٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٩٦- المسند المصنف المعلل، لمجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٤. دار الغرب الإسلامي، تونس، دار الآثار الشرقية، عمَّان.

٦٩٧- مسند الموطأ، للجوهري. تحقيق: لطفي الصغير وطه بوسريح. ط١، ١٩٩٧م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٦٩٨- مسند سعد بن أبي وقاص، لأحمد بن إبراهيم الدورقي. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٠٧. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

* مسند عبد بن حميد = المنتخب من مسند عبد بن حميد.

٦٩٩- مسند عبدالله بن أبي أوفى، ليحيى بن محمد بن صاعد. تحقيق: سعد آل حمّيد. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٧٠٠- مشاهير علماء الأمصار، لابن حبان. تحقيق: مرزوق علي إبراهيم. ط١، ١٤١١. دار الوفاء، المنصورة.

٧٠١- مشتبه النسبة، لعبدالغني الأزدي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٢١. مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة.

٧٠٢- مشيخة ابن البخاري. تحقيق: عوض الحازمي. ط١، ١٤١٩. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٧٠٣- مشيخة ابن طهمان. تحقيق: محمد طاهر مالك. ط ١٤٠٣. مجمع اللغة العربية، دمشق.

٧٠٤- مشيخة أبي طاهر ابن أبي الصقر. تحقيق: حاتم العوني. ط١، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٧٠٥- مشيخة أبي عبدالله الرازي -ابن الحطاب-. تحقيق: حاتم العوني. ط١، ١٤١٥. دار الهجرة، الثقبة.

٧٠٦- مشيخة الآبنوسي. تحقيق: خليل حمادة. ط١، ١٤٢١. جامعة الملك سعود، الرياض.

٧٠٧- المشيخة البغدادية، لأبي طاهر السِّلَفي. تحقيق: أحمد المزيدي. ط١، ١٤٣٢. دار الرسالة، القاهرة.

٧٠٨- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: محمد السريّع. ط١، ١٤٣١. دار العاصمة، الرياض.

٧٠٩- المصاحف، لأبي بكر ابن أبي داود. تحقيق: محب الدين واعظ. ط٢، ١٤٢٣. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٧١٠- مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري. تحقيق: محمد الكشناوي. ط٢، ١٤٠٣. دار العربية، بيروت.

٧١١- المصباح في أذكار المساء والصباح، للمنبجي. تحقيق: أحمد فريد المزيدي. ط١، ١٤٢١. دار الكتب العلمية، بيروت.

٧١٢- المصنف، لابن أبي شيبة. تحقيق: سعد الشثري. ط١، ١٤٣٦. دار كنوز إشبيليا، الرياض.

٧١٣- المصنف، لعبدالرزاق بن همام الصنعاني. تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات بدار التأصيل. ط١، ١٤٣٦. دار التأصيل، القاهرة. و: تحقيق: أيمن نصر الدين الأزهري. ط١، ١٤٢١. دار الكتب العلمية، بيروت. (العزو عند الإطلاق إلى طبعة التأصيل).

٧١٤- المطالب العالية، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٩، ١٤٢٠. دار الغيث، دار العاصمة، الرياض.

٧١٥- المطر والرعد والبرق، لابن أبي الدنيا. تحقيق: طارق العمودي. ط١، ١٤١٨. دار ابن الجوزي، الدمام.

٧١٦- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، لمحمد شراب. ط١، ١٤١١. دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت.

٧١٧- معالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط٤، ١٤١٧. دار طيبة، الرياض.

٧١٨- معالم السنن، للخطابي. ط١، ١٣٥١. المطبعة العلمية، حلب.

٧١٩- معجم ابن الأعرابي. تحقيق: عبدالمحسن الحسيني. ط١، ١٤١٨. دار ابن الجوزي، الدمام.

٧٢٠- معجم ابن المقرئ. تحقيق: عادل بن سعد. ط١، ١٤١٩. مكتبة الرشد، الرياض.

* معجم ابن عساكر = معجم الشيوخ.

٧٢١- معجم أبي يعلى. تحقيق: إرشاد الحق الأثري. ط١، ١٤٠٧. إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد.

٧٢٢- معجم أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، لابن الأبار. ط١، ١٤٢٠. مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة.

٧٢٣- معجم الأدباء: إرشاد الأريب لمعرفة الأديب، لياقوت الحموي. تحقيق: إحسان عباس. ط١، ١٩٩٣م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٢٤- المعجم الأوسط، للطبراني. تحقيق: طارق عوض الله وعبدالمحسن الحسيني. ط ١٤١٥، ١٤١٦. دار الحرمين، القاهرة.

٧٢٥- معجم البلدان، لياقوت الحموي. ط ١٣٩٧. دار صادر، بيروت.

٧٢٦- معجم السفر، لأبي طاهر السِّلَفي. تحقيق: عبدالله البارودي. ط ١٤١٤. دار الفكر، بيروت.

٧٢٧- معجم الشيوخ (المعجم الكبير)، للذهبي. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الصديق، الطائف.

٧٢٨- معجم الشيوخ، لابن جميع الصيداوي. تحقيق: عمر تدمري. ط١، ١٤٠٥. دار الإيمان، طرابلس، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٧٢٩- معجم الشيوخ، لابن عساكر. تحقيق: وفاء تقي الدين. ط١، ١٤٢١. دار البشائر، دمشق.

٧٣٠- معجم الصحابة، لابن قانع. تحقيق: صلاح المصراتي. ط١، ١٤١٨. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.

٧٣١- معجم الصحابة، للبغوي. تحقيق: محمد المنقوش وإبراهيم القاضي. ط١، ١٤٣٢. مبرة الآل والأصحاب، الكويت.

٧٣٢- المعجم الصغير، للطبراني. تحقيق: محمد شكور أمرير. ط١، ١٤٠٢. المكتب الإسلامي، بيروت، دار عمار، عمان.

٧٣٣- المعجم الكبير، للطبراني. تحقيق: حمدي السلفي. ط. مكتبة ابن تيمية، القاهرة (مصورة). و: قطعة من المجلد الحادي والعشرين يتضمن مسند النعمان بن بشير وملحق يوازي

ربع الكتاب لمن يبدأ بحرف النون من الصحابة. تحقيق: مخلف العرف. ط١، ١٤٣٢. مكتبة المعارف، الرياض.

٧٣٤- المعجم المختص بالمحدثين، للذهبي. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الصديق، الطائف.

٧٣٥- المعجم المفهرس: تجريد أسانيد الكتب المشهورة والأجزاء المنثورة، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: محمد شكور امرير المياديني. ط١، ١٤١٨. مؤسسة الرسالة، بيروت.

* معجم شيوخ الإسماعيلي = المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي.

٧٣٦- معجم شيوخ الطبري الذين روى عنهم في كتبه المسندة المطبوعة، لأكرم الفالوجي. ط١، ١٤٢٦. الدار الأثرية، الأردن، دار ابن عفان، القاهرة.

٧٣٧- المعجم، لعبدالخالق بن أسد الحنفي. تحقيق: نيل جرار. ط١، ١٤٣٤. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٧٣٨- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي. تحقيق: زياد منصور. ط١، ١٤١٠. مكتبة العلوم والحكم، المدينة النبوية.

٧٣٩- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط ١٣٩٩. دار الفكر، بيروت.

٧٤٠- معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ، ليحيى بن عبدالوهاب ابن منده. تحقيق: يحيى غزاوي. ط١، ١٤١٠. مؤسسة الريان، شركة المدينة للتوزيع، بيروت.

٧٤١- معرفة الثقات، للعجلي، بترتيب الهيثمي والسبكي. تحقيق: عبدالعليم البستوي. ط١، ١٤٠٥. مكتبة الدار، المدينة النبوية.

٧٤٢- معرفة الرجال، لابن محرز. تحقيق: محمد مطيع الحافظ وآخرين. ط ١٤٠٥. مجمع اللغة العربية، دمشق.

٧٤٣- معرفة السنن والآثار، للبيهقي. تحقيق: عبدالمعطي قلعجي. ط١، ١٤١٢. جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي، وجهات أخرى.

٧٤٤- معرفة الصحابة، لابن منده. تحقيق: عامر صبري. ط١، ١٤٢٦. جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٧٤٥- معرفة الصحابة، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: عادل العزازي. ط١، ١٤١٩. دار الوطن، الرياض.

٧٤٦- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للذهبي. تحقيق: طيار قولاج. ط ١٤١٦. مركز البحوث الإسلامية في وقف الديانة التركي، إسطنبول.

٧٤٧- معرفة علوم الحديث، للحاكم. تحقيق: أحمد السلوم. ط١، ١٤٢٤. دار ابن حزم، بيروت.

٧٤٨- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان الفسوي. تحقيق: أكرم العمري. ط١، ١٤١٠. مكتبة الدار، المدينة النبوية.

٧٤٩- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، لابن خلفون. تحقيق: عادل بن سعد. ط١، ١٤٢١. دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٥٠- المغازي، للواقدي. تحقيق: مارسدن جونس. ط٣، ١٤٠٩. دار الأعلمي، بيروت.

٧٥١- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، للعيني. تحقيق: محمد حسن إسماعيل. ط١، ١٤٢٧. دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٥٢- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، للعراقي (بحاشية: إحياء علوم الدين، للغزالي). ط١، ١٤٢٦. دار ابن حزم، بيروت.

٧٥٣- المغني في الضعفاء، للذهبي. تحقيق: نور الدين عتر. إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر.

٧٥٤- المغني، لابن قدامة. تحقيق: عبدالله التركي وعبدالفتاح الحلو. ط٣، ١٤١٧. دار عالم الكتب، الرياض.

٧٥٥- مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، لابن القيم. تحقيق: عبدالرحمن قائد. ط١، ١٤٣٢. دار عالم الفوائد، مكة المكرمة.

٧٥٦- المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، للقرطبي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤١٧. دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، دمشق.

٧٥٧- المفيد من معجم رجال الحديث، لمحمد الجواهري. ط١، ١٤٣٠. مؤسسة التاريخ العربي، بيروت.

٧٥٨- مقاتل الطالبيين، للأصفهاني. تحقيق: السيد صقر. ط دار المعرفة، بيروت.

٧٥٩- مقارنة المرويات، لإبراهيم اللاحم. ط١، ١٤٣٣. مؤسسة الريان، بيروت.

٧٦٠- المقتنى في سرد الكنى، للذهبي. تحقيق: محمد المراد. ط١، ١٤٠٨. الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٧٦١- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للهيثمي. تحقيق: نايف الدعيس. ط١، ١٤٠٢. دار تهامة، جدة.

٧٦٢- المقنع في علوم الحديث، لابن الملقن. تحقيق: عبدالله الجديع. ط١، ١٤١٣. دار فواز، الأحساء.

٧٦٣- مكارم الأخلاق، لابن أبي الدنيا. تحقيق: مجدي السيد إبراهيم. ط ١٤١١. مكتبة القرآن، القاهرة.

٧٦٤- مكارم الأخلاق، للخرائطي. تحقيق: أيمن البحيري. ط١، ١٤١٩. دار الآفاق العربية، القاهرة.

٧٦٥- مكارم الأخلاق، للطبراني. تحقيق: محمد بن مصطفى. ط١، ١٤٣٤. دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٧٦٦- ملء العيبة بما جمع بطول الغيبة في الوجهة الوجيهة إلى الحرمين مكة وطيبة، لابن رشيد الفهري. الخامس. تحقيق: محمد الحبيب ابن خوجة. ط١، ١٤٠٨. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٦٧- الملاحم، لابن المنادي. تحقيق: عبدالكريم العقيلي. ط١، ١٤١٨. دار السيرة، قم.

٧٦٨- من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين، لابن زريق. تحقيق: حسين بن عكاشة. ط١، ١٤٢٨. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة.

* من تكلم فيه وهو موثق، للذهبي = ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق.

* من وافقت كنيته اسم أبيه، للخطيب البغدادي = انتخاب كتاب: من وافقت كنيته.

٧٦٩- مناقب الأسد الغالب ممزق الكتائب ومظهر العجائب ليث بن غالب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، لابن الجزري. تحقيق: طارق الطنطاوي. ط١، ١٤١٥. مكتبة القرآن، القاهرة.

٧٧٠- مناقب الإمام أحمد، لابن الجوزي. تحقيق: عبدالله التركي. ط٢، ١٤٠٩. دار هجر، القاهرة.

٧٧١- مناقب الشافعي، للبيهقي. تحقيق: السيد صقر. ط١، ١٣٩٠. دار التراث، القاهرة (مصورة).

٧٧٢- منتخب الفوائد الصحاح العوالي من حديث جعفر السراج، تخريج الخطيب البغدادي. تحقيق: محمد الصومعي. ط١، ١٤٣٢. دار الاستقامة، القاهرة.

٧٧٣- منتخب من حديث يونس بن عبيد، لأبي نعيم الأصبهاني. تحقيق: عبدالله السهلي. ط١، ١٤٣٥. دار المقتبس، بيروت.

٧٧٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد. تحقيق: أحمد بن أبي العينين. ط١، ١٤٣٠. دار ابن عباس، المنصورة.

٧٧٥- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط١، ١٤١٧. الإدارة العامة للثقافة والنشر في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٧٧٦- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لابن الجوزي. تحقيق: محمد ومصطفى عبدالقادر عطا. ط١، ١٤١٢. دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٧٧- المنتقى من الفوائد الحسان (من حديث أبي حامد محمد بن هارون الحضرمي)، للمزي. تحقيق: سامي جاهين. ط١، ١٤١٨. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة.

٧٧٨- منتقى من حديث (أمالي) الحافظ ابن العراقي، للبقاعي. تحقيق: حمدي السلفي. بحث منشور في مجلة الحكمة، العدد ٥، شوال ١٤١٥هـ.

٧٧٩- المنتقى من فوائد أبي القاسم الزنجاني. تحقيق: بدر العمراني. ط١، ١٤٣٣. دار الحديث الكتانية، طنجة.

٧٨٠- المنتقى، لابن الجارود. تحقيق: عبدالله البارودي. ط١، ١٤٠٨. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت.

٧٨١- المنفردات والوحدان، لمسلم بن الحجاج. تحقيق: عبدالغفار البنداري. ط١، ١٤٠٨. دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٨٢- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، لابن تيمية. تحقيق: محمد رشاد سالم. ط١، ١٤٠٦. جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.

٧٨٣- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، لابن جماعة. تحقيق: محيي الدين رمضان. ط٢، ١٤٠٦. دار الفكر، دمشق.

٧٨٤- موارد ابن عساكر في تاريخ دمشق، لطلال الدعجاني. ط١، ١٤٢٥. عمادة البحث العلمي في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

٧٨٥- موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، للهيثمي. تحقيق: حسين سليم أسد وعبده كوشك. ط١، ١٤١١-١٤١٢. دار الثقافة العربية، دمشق.

٧٨٦- موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي. ط٢، ١٤١٤. مكتبة الرشد، الرياض.

٧٨٧- المؤتلف والمختلف في أسماء نقلة الحديث وأسماء آبائهم وأجدادهم، لعبدالغني الأزدي. تحقيق: مثنى الشمري وقيس التميمي. ط١، ١٤٢٨. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٨٨- المؤتلف والمختلف، للدارقطني. تحقيق: موفق عبدالقادر. ط١، ١٤٠٦. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٧٨٩- موجبات الجنة، لابن الفاخر الأصبهاني. تحقيق: ناصر الدمياطي. ط١، ١٤٢٣. مكتبة عباد الرحمن، القاهرة.

٧٩٠- موضح أوهام الجمع والتفريق، للخطيب البغدادي. تحقيق: عبدالرحمن المعلمي. ط ١٣٧٨. دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد.

٧٩١- الموضوعات، لابن الجوزي. تحقيق: عبدالرحمن عثمان. ط١، ١٣٨٦. المكتبة السلفية، المدينة النبوية.

٧٩٢- الموطأ، لمالك بن أنس. رواية يحيى الليثي. تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي. دار إحياء التراث العربي، بيروت. و: رواية سويد بن سعيد. تحقيق: عبدالمجيد تركي. ط١، ١٩٩٤م. دار الغرب الإسلامي، بيروت. و: رواية أبي مصعب الزهري. تحقيق: بشار عواد ومحمود خليل. ط٣، ١٤١٨. مؤسسة الرسالة، بيروت. و: رواية محمد بن الحسن الشيباني. تحقيق: عبدالوهاب عبداللطيف. ط٤، ١٤١٤. لجنة إحياء التراث في المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة.

٧٩٣- الموقظة، للذهبي. تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة. ط٢، ١٤١٢. مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

٧٩٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، للذهبي. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٣٠. دار الرسالة العالمية، دمشق.

٧٩٥- ناسخ الحديث ومنسوخه، للأثرم. تحقيق: عبدالله المنصور. ط١، ١٤٢٠. د.ن.

٧٩٦- ناسخ الحديث ومنسوخه، لابن شاهين. تحقيق: سمير الزهيري. ط١، ١٤٠٨. مكتبة المنار، الزرقاء.

٧٩٧- الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن، لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: محمد المديفر. ط٢، ١٤١٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٧٩٨- الناسخ والمنسوخ، للنحاس. تحقيق: محمد عبدالسلام محمد. ط١، ١٤٠٨. مكتبة الفلاح، الكويت.

٧٩٩- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: حمدي السلفي. ط٢، ١٤٢٩. دار ابن كثير، دمشق.

٨٠٠- النجم ابن فهد مؤرخًا، لسعاد الحسن. رسالة دكتوراه مقدَّمة إلى قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، ١٤١٥هـ.

٨٠١- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، للعيني. تحقيق: ياسر بن إبراهيم. ط١، ١٤٢٩. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الدوحة.

٨٠٢- نزهة الألباب في الألقاب، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: عبدالعزيز السديري. ط١، ١٤٠٩ مكتبة الرشد، الرياض.

٨٠٣- نزهة الناظر في ذكر من حدَّث عن أبي القاسم البغوي من الحفاظ والأكابر، لرشيد الدين العطار. تحقيق: مشعل المطيري. ط١، ١٤٢٣. دار ابن حزم، بيروت.

٨٠٤- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، لابن حجر العسقلاني. تحقيق: نور الدين عتر. ط٣، ١٤٢١. مطبعة الصباح، دمشق.

٨٠٥- النسب الكبير (نسب معد واليمن الكبير)، لابن الكلبي. تحقيق: ناجي حسن. ط١، ١٤٠٨. دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت.

٨٠٦- نسب قريش، لمصعب الزبيري. تحقيق: ليفي بروفنسال. ط٣، ١٩٨٢م. دار المعارف، القاهرة.

* نسخة إبراهيم بن طهمان = مشيخة ابن طهمان.

٨٠٧- نصب الراية لأحاديث الهداية، للزيلعي. تحقيق: مجموعة باحثين، عناية/ محمد عوامة. دار القبلة، جدة، المنار للنشر والتوزيع، دمشق.

٨٠٨- النصيحة للراعي والرعية، لابن أبي المعمر التبريزي. تحقيق: عبيدالله الأثري. ط١، ١٤١١. دار الصحابة للتراث، طنطا.

٨٠٩- نظم العقيان في أعيان الأعيان، للسيوطي. تحقيق: فيليب حتي. ط ١٩٢٧. المطبعة السورية الأمريكية، نيويورك (تصوير المكتبة العلمية، بيروت).

٨١٠- نظم المتناثر من الحديث المتواتر، لمحمد بن جعفر الكتاني. تحقيق: شرف حجازي. ط٢، ١٩٨٣م. دار الكتب السلفية، القاهرة.

٨١١- النفح الشذي شرح جامع الترمذي، لابن سيد الناس. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٤٢٨. دار الصميعي، الرياض.

٨١٢- النكت الظراف، لابن حجر العسقلاني = مطبوع بحاشية: تحفة الأشراف.

٨١٣- النكت الوفية بما في شرح الألفية، للبقاعي. تحقيق: ماهر الفحل. ط١، ١٤٢٨. مكتبة الرشد، الرياض.

٨١٤- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير. تحقيق: محمود الطناحي وطاهر الزاوي. ط ١٣٩٩. المكتبة العلمية، بيروت.

٨١٥- نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ، للحكيم الترمذي. تحقيق: توفيق تكلة. ط١، ١٤٣١ دار النوادر، دمشق.

٨١٦- النوادر والزياداتع لى ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لابن أبي زيد. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ١٩٩٩م. دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٨١٧- النور السافر عن أخبار القرن العاشر، لعبدالقادر العيدروس. تحقيق: مجموعة باحثين. ط١، ٢٠٠١م. دار صادر، بيروت.

٨١٨- نيل المنى بذيل بلوغ القرى لتكملة إتحاف الورى، لجار الله ابن فهد. تحقيق: محمد الحبيب الهيلة. ط١، ١٤٢٠. مؤسسة الفرقان، لندن، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

٨١٩- هدى الساري لمقدمة فتح الباري، لابن حجر العسقلاني. = مقدمة: فتح الباري.

* الوتر، لمحمد بن نصر المروزي = مختصر قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر.

٨٢٠- الورع، لأبي بكر المروذي. تحقيق: سمير الزهيري. ط١، ١٤١٨. دار الصميعي، الرياض. و: القطعة المسندة. تحقيق: محمد السريّع. ط١، ١٤٤١. دار الحديث الكتانية، طنجة.

٨٢١- الوفا بفضائل المصطفى، لابن الجوزي. تحقيق: عامر صبري التميمي. ط١، ١٤٣٩. المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، البحرين.

٨٢٢- وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، للسمهودي. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد. ط٤، ١٤٠٤. دار الكتب العلمية، بيروت (مصورة).

٨٢٣- وقعة صفين، لنصر بن مزاحم. تحقيق: عبدالسلام هارون. ط٣، ١٤٠١. تصوير: ١٤١٠. دار الجيل، بيروت.

٨٢٤- الوقوف والترجل من الجامع لمسائل الإمام أحمد بن حنبل، للخلال. تحقيق: سيد كسروي حسن. ط١، ١٤١٥. دار الكتب العلمية، بيروت.

٨٢٥- يحيى بن معين وكتابه التاريخ. تحقيق: أحمد نور سيف. ط١، ١٣٩٩. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

